الندوة الاستراتيجية
حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

محور اقتصادى
محور سياسى
محور اجتماعى



الجيش المصري

مع مرور ربع قرن على حرب أكتوبر عام ١٩٩٨، دعت القيادة العامة للجيش المصري إلى ندوة علمية عقدت لمدة ثلاثة أيام، تناولت ثلاثة محاور رئيسية، الاقتصادي، السياسي والاجتماعي. حضرت الجلسات كلها بدافع مشاركتي في حرب الاستنزاف وأكتوبر بدءًا من عام ١٩٦٨، وحتى ١٩٧٣، من موقعي كمراسل حربي للأخبار؛ ولذلك أعتبر نفسي شاهدًا عيانًا على هذه السنوات التي أعتبرها من أمجد سنوات الكفاح الوطني بالمعنى الشامل على كافة الجبهات والمستويات، بالطبع كان الجهد الرئيسي في هذه المعركة الوطنية ما تمثل في جهد الجيش على جبهة تمتد من بورسعيد شمالاً إلى مرسى علم جنوبًا. محطات عديدة ترد على الذاكرة قُدر لي أن أكون شاهدًا على بعضها. ولكن لهذه المعايشة مجالات أخرى. لقد طبعت أعمال الندوة في أجزاء ثلاثة من خلال وزارة الدفاع، في طبعة خاصة، محدودة التداول، وفي حدود ما قرأت فإنني لم أجد عملاً علميًا يجسد إعداد الدولة بكافة قطاعاتها لخوض حرب ممتدة ضد جيش قوي من أقوى جيوش العالم احتل أرضًا مصرية غالية.

لقد عاينت مشاركة الجامعات بأبحاثها وإسهاماتها لخدمة المجهود العسكري، كذلك مؤسسات القطاع العام التي قدم كل منها إضافة إلى الجيش. أذكر أن مصانع قها (قطاع عام وقتئذ) أعدت وجبة متنوعة، صحية، ممتعة، حافلة بكل العناصر الغذائية، سهلة التناول. أما كلية الهندسة جامعة القاهرة فقدمت ابتكارات خَلاقة في مجالات عديدة، أذكر واحدًا منها على سبيل المثال، الخرسانة سابقة التجهيز، والتي أسهمت في بناء قواعد الدفاع الجوي خاصة في جبهة القناة.

جمال الغيطانى

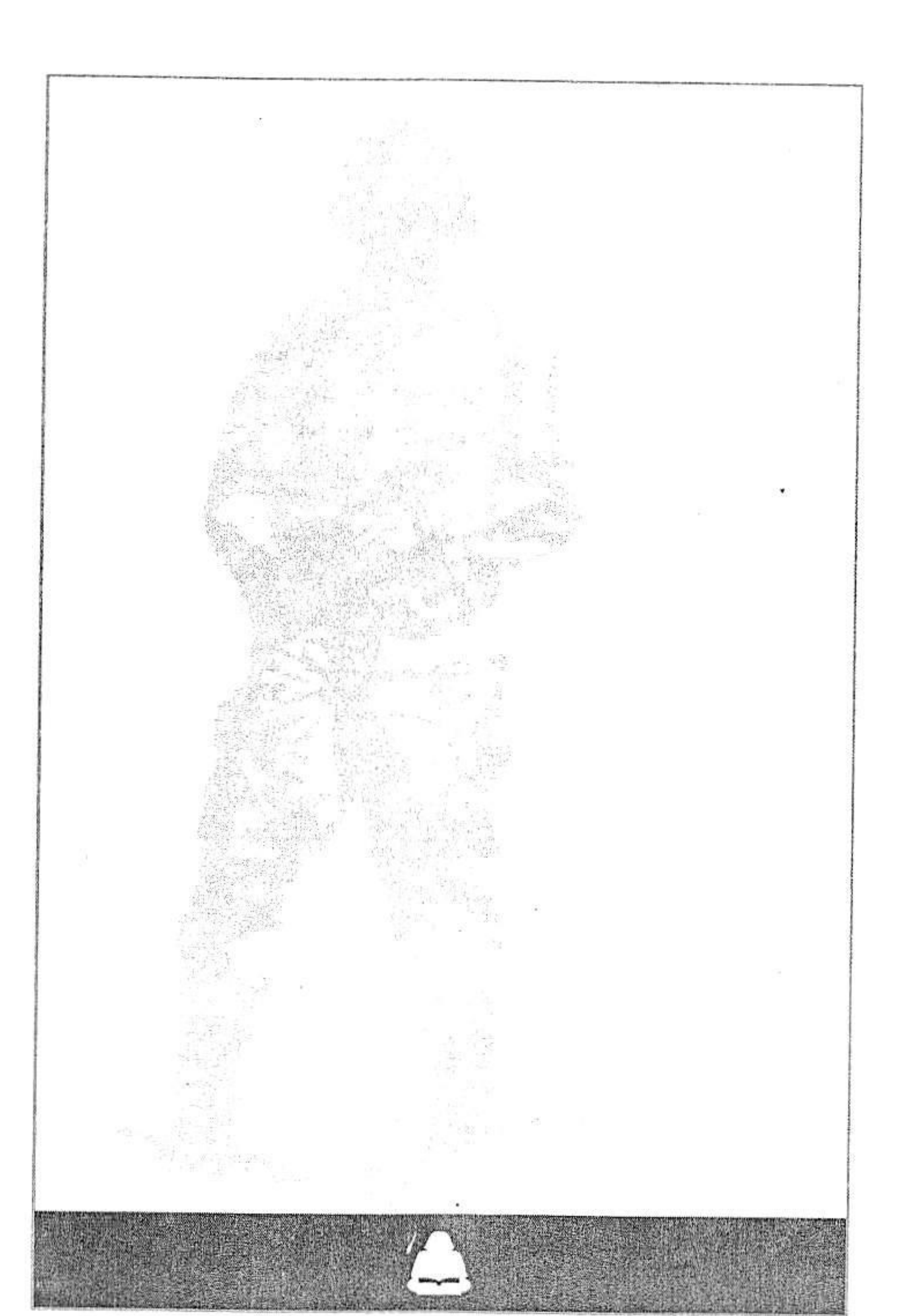

ISBN# 9789779104762
6 221149 038950


الهيئة المصرية العامة للكتاب

جمهورية مصر العربية
وزارة الدفاع

الندوة الاستراتيجية
حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

٣-٥ أكتوبر ١٩٩٨



الندوة الاستراتيجية (١٩٩٨: القاهرة).
الندوة الاستراتيجية: حرب أكتوبر بعد ٢٥ عامًا
:٣ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٨. ـ القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ٢٠١٥.
٦٩٢ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٢ ٠٤٧٦ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣م ـ مصر ـ الندوات.
أ ـ العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٥٩٦/ ٢٠١٥
I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0476 - 2
ديوى ٩٥٦,٠٤٨٠٦٣



الجيش المصري

سلسلة تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب

بالتعاون مع الشئون المعنوية
للقوات المسلحة

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
e-mail:info@gebo.gov.eg

الندوة الاستراتيجية

حرب أكتوبر.. بعد ٢٥ عاما

- محور اقتصادى
- محور سياسى
- محور اجتماعى

الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٥

■ الندوة الاستراتيجية
حرب اكتوبر بعد ٢٥ عاما
٣-٥ اكتوبر ١٩٩٨
الناشر :إدارة الشئون المعنوية -وزارة الدفاع

■ جميع الآراء الواردة فى بحوث هذه الندوة تعكس وجهة نظر الباحثين ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى وزارة الدفاع المصرية.

■ جميع المعلومات الواردة فى هذه الندوة مستقاة من المصادر العلنية المصرية والإقليمية والعالمية

■ روجعت مراجعة شاملة بواسطة :

اللجنة العلمية للندوة

واشراف منسق عام الندوة

اللجنة العلمية للندوة

رئيس الندوة:

د. مصطفى خليل
رئيس وزراء مصر الأسبق

منسق عام الندوة:

لواء أ.ح/ سمير سعيد فرج
مدير إدارة الشئون المعنوية

أمانة المحور العسكرى

رئيس المحور	مقرر المحور
لواء أ.ح/أحمد فخر	**لواء أ.ح.د/محمد رضا فودة**

أمانة المحور السياسى

رئيس المحور	مقرر المحور
السفير/عبد الرؤوف الريدى	**لواء أ.ح.د/محمد نجاتى إبراهيم**

أمانة المحور الاقتصادى

رئيس المحور	مقرر المحور
د. يوسف بطرس غالى	**لواء أ.ح.د/محمد جمال الدين مظلوم**

أمانة المحور الاجتماعى

رئيس المحور	مقرر المحور
د. ميرفت تلاوى	**لواء أ.ح/أحمد عبد الغفار حجازى**

سكرتارية الندوة

لواء أ.ح/حسين على عبد الرازق
مساعد مدير إدارة الشئون المعنوية

عقيد/عبد الغفار عفيفى الدويك
رئيس فرع التوعية السياسية

حرب التحرير والندوة الاستراتيجية

مع مرور ربع قرن على حرب أكتوبر عام ١٩٩٨، دعت القيادة العامة للجيش المصري إلى ندوة علمية عقدت لمدة ثلاثة أيام، تناولت ثلاثة محاور رئيسية، الاقتصادي، السياسي والاجتماعي. حضرت الجلسات كلها بدافع مشاركتي في حرب الاستنزاف وأكتوبر بدءًا من عام ١٩٦٨، وحتى ١٩٧٣، من موقعي كمراسل حربي للأخبار؛ ولذلك أعتبر نفسي شاهدًا عيانًا على هذه السنوات التي أعتبرها من أمجد سنوات الكفاح الوطني بالمعنى الشامل على كافة الجبهات والمستويات، بالطبع كان الجهد الرئيسي في هذه المعركة الوطنية ما تمثل في جهد الجيش على جبهة تمتد من بورسعيد شمالاً إلى مرسى علم جنوبًا. محطات عديدة ترد على الذاكرة قُدر لي أن أكون شاهدًا على بعضها. ولكن لهذه المعايشة مجالات أخرى. لقد طبعت أعمال الندوة في أجزاء ثلاثة من خلال وزارة الدفاع، في طبعة خاصة، محدودة التداول، وفي حدود ما قرأت فإنني لم أجد عملاً علميًا يجسد إعداد الدولة بكافة قطاعاتها لخوض حرب ممتدة ضد جيش قوي من أقوى جيوش العالم احتل أرضًا مصرية غالية.

لقد عاينت مشاركة الجامعات بأبحاثها وإسهاماتها لخدمة المجهود العسكري، كذلك مؤسسات القطاع العام التي قدم كل منها إضافة إلى الجيش. أذكر أن مصانع قها (قطاع عام وقتئذ) أعدت وجبة متنوعة، صحية،

ممتعة، حافلة بكل العناصر الغذائية، سهلة التناول. أما كلية الهندسة جامعة القاهرة فقدمت ابتكارات خَلاقة في مجالات عديدة، أذكر واحدًا منها على سبيل المثال، الخرسانة سابقة التجهيز، والتي أسهمت في بناء قواعد الدفاع الجوي خاصة في جبهة القناة.

كانت تلك السنوات ذروة في العمل الوطني الخلّاق، وهذا ما تناولته تلك الندوة بمحاورها الثلاثة، والتي نقدمها للقارئ لأول مرة في سلسلة الجيش التي تستهدف الحفاظ على الذاكرة الوطنية

جمال الغيطاني

المحور الاقتصادى

أمانة المحور

د./ يوسف بطرس غالى
رئيس المحور

لواء أ.ح.د./ محمد جمال مظلوم
مقرر المحور

تقـــديم المحـــور الاقـــتـــصـــادى

أ.د/ يـوسـف بـطـرس غـــالـــى

وزير الإقتصاد

السيد رئيس الجلسة ، السيدات والسادة ...

اليوم ونحن نودع ربع قرن قد مضى منذ حقق جيشنا الباسل لحظته المجيدة، تحضرنا صور ومعان عديدة ، يضمها في إطار واحد ما استقر في خيال ووجدان الشعب المصري من ذكرى هذا اليوم الغالي.

إنها معاني التضحية والبسالة، الصمود والصبر، القوة والعزة، يضمها جميعاً الانخراط في بوتقة الولاء للوطن والتفاني في صون كرامته والسعي لسعادة شعبه .

إن السادس من أكتوبر لم يكن نصراً عسكرياً فقط ... ولحظة العبور العظيم في العاشر من رمضان لم تكن لحظة ساد فيها جيشنا على العدو. والشهداء الذين روت دماؤهم أرض سيناء العطشى لم يقدموا أرواحهم فداء لأرض أو تبة أو سهل فحسب. لقد كان السادس من أكتوبر لحظة المحك والاختبار للإرادة الوطنية.

وفي العاشر من رمضان اجتمعت على أرض سيناء إرادة شعب مصر مع قيادته، وقد عقدت العزم على تجاوز الماضي وعلى تغيير الحاضر وعلى فتح آفاق المستقبل. والشهداء الذين سقطوا فداء الوطن جلبوا لمصر وللمصريين أثمن ما كانوا يطمحون إليه : انتصاراً لكرامتهم وصوناً لعرضهم قبل أرضهم.

واليوم نأتي هنا لكي نتذكر ولكي نذكر أجيالاً جديدة من الشبان والشابات بما بذله رجالنا ونساؤنا من تضحيات وما قدموه من أبطال وشهداء وما كرسوه من موارد وخيرات لكي يعبر جيشنا خط القناة ويعبر معه شعبنا حاجزاً نفسياً وحضارياً.

إننا اليوم نخاطب جيلاً جديداً لم يشهد الحرب ولم يذق ويلاتها أو يصطلي بنارها، لكي نذكره بنصر أكتوبر وبالمعاني النبيلة التي حملها في طياته . وقد حان الوقت لكي يعرف كل شاب وشابة ان عليهم الوفاء بدين، وحمل راية لم تنتكس، والاستمرار في مسيرة بدأها جدودهم من آلاف السنين.

ونحن إذ نذكر شبابنا بالحرب وانتصارنا فيها ، إنما نقصد أن يعلم من لم يشهدها ما هو الثمن الذي دفعه المصريون لكي ننعم اليوم بسلام عادل ولكي يمسي كل اب وكل أم في اطمئنان على مستقبل أبنائهم، وعلى ثقة من أن لمصر جيشاً يحميها ، ويصون كرامتها، ويذود عنها، مثلما فعل منذ خمس وعشرين سنة.

إن السادس من أكتوبر لم يكن نصراً عسكرياً فحسب، لقد كان علامة فارقة تحول للمجتمع المصري بكل جوانبه، لقد كان الفيصل بين الهزيمة والنصر ، بين الانكسار والكرامة، بين التراجع و التقدم، ولو تأملنا في آثار نصر أكتوبر الاقتصادية فقط لوجدناها أكثر من أن تحصى أو تعد.

وما نجاحنا اليوم في الوصول بالاقتصاد المصري إلى مرحلة الاستقرار والتوازن المنشودة إلا نتيجة بعيدة المدى لذات النصر الذي حققه جيشنا على أرض سيناء منذ ربع قرن، ونفس التصميم الذي عقده أصحاب العزم على تجاوز المحن وعلى رفض المصير الذي حاول الآخرون أن يفرضوه على شعبنا الأبي.

ولو نظرنا لخريطة مصر اليوم ، لوجدنا أن مراكز الإشعاع والحضارة والتنمية الاقتصادية التي سوف تتفجر مع المشروعات العملاقة في خليج السويس وفي شرق بورسعيد وفي شمال سيناء وجنوبها هي وليدة نصر أكتوبر.

ونحن اليوم إذ نكرس مواردنا لتحقيق الرخاء المنشود للأجيال القادمة ، فلا نفعل ذلك إلا ونحن مرتكنون إلى قدرة جيشنا على حماية حدودنا ومصالحنا ومستقبلنا ، وإلى ما يمنحه لنا من فرصة توجيه اقتصادنا نحو السلم بدلاً من تبديد طاقاتنا في الحروب.

السيد رئيس الجلسة ، السيدات والسادة ...

تأتي أيام للمرء عندما يحتاج أقصى قواه .... يحتاج إلى أعماق إيمانه وإلى ثقته بنفسه .. يمد يده في أعماق نفسه يبحث عن القوة التي يستمد منها طاقته ... يبحث عن الثقة في نفسه التي يواجه بها المشكلات.

يواجه بها العالم .... يواجه مفاوضاً متحجراً ... يتعامل مع مشكلات مستعصية .. يتطلع إلى طموحات لا يعاونها الواقع ولا تعنيها إمكانيات محدودة ، فيمد يده في أعماق نفسه ويبحث عن إلهام أو عن قوة خاصة دفينة.

هذه القوة هي نصر العاشر من رمضان ، وها هي حرب أكتوبر تتوج إنجازات المصري وتثبت جدارته عند التحدي وتعزز ثقته بنفسه. ومهما اجتهدنا في البحث والدراسة، لما أنصفنا نصر أكتوبر ولما اقتربنا ولو قليلاً من حصر المكاسب الاقتصادية التي أتاحها.

فيلزم علينا التوقف عند تأثير نصر السادس من أكتوبر على كرامة المواطن المصري، وعلى ثقته بنفسه، وعلى شعوره بالانتماء إلى وطن ذي عزة ورفعة . لقد تعلمنا من تجارب السنين الماضية أن التنمية الاقتصادية الجادة والمستمرة لا تتمثل في مجرد رفع معدلات النمو أو في إستقرار الأسعار أو في تصحيح الهياكل الاقتصادية.

فالتنمية الحقيقية هي التي ترتكن في المقام الأول إلى العنصر البشري. هي التي تسعى لبناء رأس مالها الإنساني قبل أي من مدخلات إنتاجها الأخرى. وهي التي تدرك أنه في غياب هذا العنصر

البشري تصبح كل محاولات التنمية ذات نفس قصيرة وبصيرة محدودة.
ولقد عرفت امم من قبل مستويات مرتفعة من النمو ومن الانتاج ومن الوفرة، ولكن حيث غاب العنصر الإنساني كان النمو متقطعاً والانتاج موسمياً والوفرة زائلة.
والسادس من أكتوبر كان يوم انتصار المواطن المصري ، كما كان يوم انتصار المقاتل المصري. إنه اليوم الذي أعاد إلى كل مصري الثقة في قدرته على رسم مستقبله.
هذا هو المكسب الاقتصادي الذي يفوق كل ما عداه من مكاسب.
ولكن دعونا لا نكتفي بسرد ما حققناه من إنجازات، فقد بقيت أمامنا معركة لا تقل شأناً عما سبقها من معارك، هي معركة التنمية الاقتصادية. فتلك هي المواجهة الأخيرة التي علينا خوضها بنفس روح الجلد والتحدي والإصرار التي حملت جنودنا عبر القناة، وبنفس المقدرة على التضحية والعطاء التي بذلها من رفع الراية الأولى على سيناء.
لقد رفضت قياداتنا السياسية ذات يوم أن تقبل الهزيمة وأن تقف على ضفة القناة الغربية مكتوفة الأيدي ، فقادت جيشنا الباسل إلى العبور وتبعته الأمة بأسرها.
واليوم نعيش التجربة ذاتها، إذ رفضت قيادتنا مرة أخرى أن تقف على هامش الاقتصاد العالمي، فرفعت راية الجهاد مرة أخرى وقادت معركة الإصلاح الاقتصادي فتبعتها الجماهير بذات روح أكتوبر.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة ...
إن هذا يوماً نتذكر فيه شهداءنا الذين لم يضنوا بأرواحهم من أجل أن يرفع كل مصري رأسه بين شعوب العالم ، ومن أجل أن يصبح من حقه ليس فقط أن يحلم بغد أفضل وإنما أن يعمل على تحقيقه.
إن هذا يوماً نعلن فيه للعالم بأسره ، وقد رفعنا رؤوسنا وصنا كرامتنا، واسترددنا أرضنا منذ ربع قرن، ومضينا في بناء القواعد الاقتصادية لمجتمع جديد، إن مصر اليوم لا زالت على عهد أكتوبر، وفاء للشهداء والأبطال.
إن هذا يوماً نتعاهد فيه على أن نستدعي في أنفسنا روح التحدي والصبر والشجاعة التي أخذتنا يوماً عبر قناة السويس، لكي تحملنا مرة أخرى عبر المرحلة الأخيرة من الاصلاح الاقتصادي.
إننا اليوم نقف على أعتاب لحظة فارقة لمستقبل شعبنا وأمتنا وعند مفترق طريق يمكن أن يؤدي بنا إلى تحقيق الرخاء لشعبنا وتوفير مستقبل مضئ بإذن الله تعالى لأبنائنا وأحفادنا .
ولكن ما هو الطريق ؟ إنه ليس طريق الاشتراكية أو الرأسمالية، إنه طريق التنمية لخدمة الإنسان المصري، طريق النمو يدأ في يد الأسر المصرية، يداً في يد الطفل المصري صانع القرن القادم ... صانع المستقبل ... من نصر طالما انتظرناه .. من نصر طالما استحققناه.
من هذا النصر بدأ أنور السادات رجل السلام عام ١٩٧٧ في وضع اللبنات لسلام هذه المنطقة. ومن هذا النصر انطلق حسني مبارك صاحب رخاء هذا الشعب ..... صاحب الطريق الثالث للتنمية.
فعلينا إذن أن نكمل مسيرة الإصلاح لكي يكون لتضحياتنا مبرر ، وأن نستدعي في أنفسنا مرة أخرى روح أكتوبر ، فنقطع الخطوة الأخيرة من مشوار طويل سلكنا دروبه ومجاهله في لحظات حالكة ، لم يعد أمامنا سوى الخطوة الأخيرة لكي نجني الثمار .. فلنخطوها معاً .. لقد وفقنا الله منذ خمسة وعشرين عاماً وإن شاء الله سيوفقنا اليوم ويسدد خطانا .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لواء أ.ح.د. / محمـد جمال مظلوم

مقرر المحـور

تمثل القدرة الإقتصادية للدولة العنصر الرئيسي والحاسم في دعم قدرة الدولة الشاملة، فالقدرة الإقتصادية هي الداعم الأساسي للقدرة السياسية والعسكرية والإجتماعية وضعف القدرة الإقتصادية للدولة يضعفها أيضاً.

وقد تحملت مصر عبئاً إقتصادياً ضخماً عقب معركة يونيو ١٩٦٧ وكان على مصر أن تحقق أهدافاً عاجلة أهمها :

١- إعادة بناء ما دمرته الحرب وإعداد الدولة لمعركة قادمة.
٢- إعادة بناء القوات المسلحة المصرية.
٣- تحمل عبء تهجير سكان مدن القناة والتي قدر عددهم بأكثر من مليون فرد.

وقد تحمل شعب مصر هذه الأعباء الثقيلة بالرغم من فقدان مصر عائداتها من موارد سيناء خاصة البترول وغلق قناة السويس وإنخفاض عائدات السياحة نتيجة التوتر الذي ساد المنطقة.

وشملت الدراسات المقدمة في المحور الإقتصادي إستعراضاً لهذه الأوضاع الإقتصادية في مصر وإعداد إقتصاد الدولة للحرب ونتائج نصر اكتوبر محلياً وإقليمياً ودولياً.

وقد عقد المحور الإقتصادي أربع جلسات كالآتي :

الجلسة الأولى :

عن الفترة من حرب الإستنزاف إلى حرب أكتوبر.

الجلسة الثانية :

عن الملامح الرئيسية للتخطيط لحرب أكتوبر.

الجلسة الثالثة :

عن المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها.

الجلسة الرابعة :

عن نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً.

والله الموفق.

الجلسة الأولى:

من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

رئيس الجلسة : د. إبراهيم سعد الدين

مدير منتدى العالم الثالث

الورقة الأولى :

الإقتصاد المصرى بين حربى يونيـو ٦٧ وأكتـوبر ٧٣

أ/ أحمد السيد النجار

خبير إقتصادى بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام

مرت مصر طوال تاريخها الضارب فى أعماق الزمن لآلاف السنين قبل الميلاد ، و الذى بدأ به التاريخ المكتوب للعالم بتجارب مريرة من الاعتداءات الخارجية عليها لأنها ببساطة نقطة البدء و درة العالم القديم ومركزه، و كانت كل قوة تظهر لا تشعر بالتحقق إلا عبر الصدام مع مصر أول دولة فى العالم و الأكثر تحضرا عن كل ما عداها حتى عندما لم تكن الأكثر قوة. و كما كانت الاعتداءات على مصر مهد الحضارة الإنسانية قدراً لها من كل الطامعين فى تأكيد المكانة الدولية و إثبات القدرة على الاستحواذ والسيطرة، فان رد الاعتداءات و سحقها كان و مازال فنا بطوليا أبدعت مصر فيه على مر التاريخ.

وإذا كانت البداية هي سحق مصر للعدوان الاستيطاني المتسلل للهكسوس الذين انتهكوا قدسية سيادة مصر لما يقرب من قرنين من الزمان فاستحقوا أن تمحوهم من الوجود قبل أكثر من ثلاثة آلاف و خمسمائة عام من الآن، فإن العدوان الأخير كان ذلك الذى تعرضت له مصر من إسرائيل و الذى بلغ ذروته الدرامية فى حرب يونيو ١٩٦٧.

و رغم أن ذلك العدوان و مواجهة مصر له ينطويان على العديد من الأوجه و الأبعاد ، إلا إنني معنى فى هذه الورقة بآثار ذلك العدوان على الاقتصاد المصري، وحالة هذا الاقتصاد خلال الفترة من حرب يونيو ١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي كان مطالبا فيها بتكييف أوضاعه مع حقيقة تعرضه لخسائر هائلة و مع ضرورة قيامه بجهد كبير لتمويل الإنفاق العسكري سواء فى صورته الجارية أو فى صورة شراء الأسلحة و إعادة بناء وتطوير البنية الأساسية العسكرية التى دمرت أو تعرضت لأضرار فادحة فى حرب ١٩٦٧ ... باختصار كان على الاقتصاد المصرى تمويل مجمل استعدادات مصر لخوض معركة استرداد الكرامة المهدورة و الأرض المغتصبة.

و لم يكن ذلك ممكنا إلا باستنفار كل الطاقات الاقتصادية للمجتمع و اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة الآثار الاقتصادية لحرب يونيو ١٩٦٧ و الاستعداد للحرب، كما أن ذلك لم يكن ممكنا أيضا إلا بتوظيف العلاقات الاقتصادية الخارجية للمساعدة فى تحقيق هذا الهدف.
وإذا كان لنا أن نتناول حالة الاقتصاد المصرى و دوره فى الفترة ما بين حربي يونيو ١٩٦٧ و أكتوبر ١٩٧٣ فإن البداية هى صورة هذا الاقتصاد بعد حرب ١٩٦٧.

الاقتصاد المصري بعد هزيمة ١٩٦٧

تعرض الاقتصاد المصري لخسائر هائلة فى حرب ١٩٦٧ أثرت على قدراته و صورته العامة و أدائه.
ويمكن تركيز الخسائر الرئيسية للاقتصاد المصرى بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ فيما يلي :
أ- فقدان سيناء بثرواتها البترولية و المعدنية و إمكانياتها السياحية، و هى ثروات كان من الممكن اعتبارها مفقودة مؤقتا لو أن إسرائيل احترمت الاتفاقيات الدولية و لم تستنزف ثرواتها، لكن الذى حدث هو أن إسرائيل نهبت ثروات سيناء و بالذات نفطها، و هوما يعنى أن مصر فقدت بشكل نهائي جزءاً من الثروات الطبيعية فى سيناء بعد حرب ١٩٦٧. ذلك يمكن بل و يجب أن يكون مبررا لطلب تعويضات من إسرائيل حاليا إلا أن النتيجة فى ذلك الحين، كانت فقدان الاقتصاد المصرى لجزء من الثروات الطبيعية بعد وقوع سيناء أسيرة للإحتلال الإسرائيلي.
ب- فقدت مصر إيرادات قناة السويس التى كانت قد بلغت نحو ٩٥,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦ أى نحو ٢١٩,٢ مليون دولار توازى نحو ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى ذلك العام (١). حيث توقفت الملاحة فى قناة السويس فى منتصف عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤ قبل أن يتم افتتاحها فى عام ١٩٧٥، و فقدت مصر خلال تلك الفترة إيرادات القناة فى وقت كانت أحوج ما تكون إليها للمساهمة فى تمويل الإنفاق العسكري و إزالة آثار العدوان الإسرائيلي.
جـ- فقدت مصر جانبا هاما من الإيرادات السياحية قدرها وزير اقتصاد مصري سابق بنحو ١٠٠ ألف جنيه يوميا (٢) ،أى نحو ٣٦,٥ مليون جنيه سنويا توازى قرابة ٨٤ مليون دولار فى ذلك الحين.
د- فقدت مصر قدرا من مواردها البشرية التى تعتبر العنصر الأكثر حيوية فى تحقيق التنمية الاقتصادية. كما فقدت فى الحرب أصولا إنتاجية تم تدميرها أو تعطيلها بشكل دائم أو مؤقت، و هو ما أثر بلا شك بشكل سلبى على قدرة الاقتصاد الوطني المصري فى مرحلة حرجة للغاية هى فترة ما بين الحربين.

و إذا كانت هذه هى العناوين الرئيسية للخسائر الاقتصادية لمصر بسبب العدوان الإسرائيلي عليها عام ١٩٦٧، فان اقتصاد مصر المثقل بهذه الخسائر كان عليه القيام بمهمة كبرى لتمويل تعويض الخسائر الإقتصادية المباشرة وتمويل تعويض خسائر المعدات و البنية الأساسية العسكرية و تمويل الإنفاق العسكري عموما مع محاولة رفع القدرة على مواجهة الاستهلاك المحلى لتقليل الواردات المدنية أو إبقائها عند مستوياتها دون زيادة، لتوجيه حصيلة مصر من النقد الأجنبي لتمويل الواردات من المعدات العسكرية.

و لأن الوضع الذى كانت مصر تمر به كان وضع طوارئ، و لأن المهام الملقاة على عاتق الاقتصاد المصرى آنذاك كانت مهاما استثنائية مرتبطة بلحظة استثنائية هى تضميد جراح الهزيمة والاستعداد للحرب، فان السياسات الاقتصادية المصرية كان لابد أن تكون بدورها سياسات استثنائية ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة.

السياسات الاقتصادية بين الحربين

تشكلت ملامح السياسات الاقتصادية المصرية فى الفترة ما بين حرب يونيو ١٩٦٧ و حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أساس أنها سياسات لإدارة اقتصاد حرب. وتجسد ذلك فى فرض ضرائب جديدة و زيادة معدلات الضرائب القائمة (٣) ،ذلك لزيادة الإيرادات العامة الضرورية لمواجهة التزايد السريع فى الإنفاق العام اللازم للاستعداد لخوض جولة جديدة من الصراع العسكري مع العدو الإسرائيلي.

و قد جاء التزايد فى حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة و الجمارك حيث ارتفعت حصيلتهما من ٤٤٢,٢ مليون جنيه عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ إلى نحو ٥٧٤.٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣، و شكلت حصيلتهما نحو ٦٣,٤ ٪ من إجمالي حصيلة الضرائب عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠، ارتفعت إلى نحو ٦٩,١٪ فى عام ١٩٧٣. وبالمقابل بلغت حصيلة الضرائب المباشرة نحو ٢٥٥,٢ مليون جنيه ١٩٦٩/ ١٩٧٠ بما يوازي ٣٠.٩٪ من إجمالي حصيلة الضرائب فى ذلك العام، و لم تزد حصيلة الضرائب المباشرة عن ٢٥٥.٢ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بما يوازي نحو ٣٠.٩ ٪ من إجمالي حصيلة الضرائب فى ذلك العام. ولأن الضرائب غير المباشرة على السلع و الخدمات يتحملها السواد الأعظم من الشعب، فإنه يمكن القول بأن القطاعات العريضة من أبناء الشعب هى التى تحملت عبء تمويل الاستعداد لمعركة أكتوبر فى الفترة ما بين الحربين(٤).

كما تزايد إصدار البنكنوت كآلية لتمويل الإنفاق العام فيما يعرف بالتمويل بالعجز. فقد ارتفع حجم وسائل الدفع من ٣٩٧.٢ مليون جنيه فى يونيو ١٩٦٠ إلى ٧٦١.٥ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٠ ثم إلى ٨٦٦.٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٢ بنسبة نمو سنوية تقترب من ١٠ ٪. كما زادت قيمة أذون الخزانة من ١٦٤ مليون جنيه فى العام المالي ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى نحو ٣٧٥ مليون جنيه عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠، ثم إلى ٢.٤٥٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ أى بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١٤٪ (٥)و هى معدلات نمو أعلى كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي المصري و فى عام ١٩٧٣ بالذات بلغت الزيادة فى البنكنوت المصرى أكثر من ثمانية أضعاف مقدار التغير فى الناتج المحلى الإجمالي فى ذلك العام (٦).

وهذه السياسة النقدية المتمثلة فى التمويل بالعجز تعتبر عاملا رئيسيا مغذياً للتضخم. و كان التضخم مكبوتا فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ بسبب سياسة التسعير الجبري للسلع الأساسية لكنه انفجر فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع تخفيف سياسة التسعير الحكومي للسلع باتجاه إلغائها.

كذلك تميزت السياسة الاقتصادية المصرية بين الحربين بإعطاء أولوية للاستثمارات التى تخدم المعركة على كل ما عداها من استثمارات، و تميزت أيضا بالذات من بداية عام ١٩٧٢، بإيقاف استيراد السلع الكمالية، حيث صدر قرار بحظر استيراد تلك السلع و من بينها الملبوسات والأقمشة الصوفية الفاخرة و أجهزة التليفزيون و الراديو و السجائر و الثلاجات و الغسالات والسجاد الفاخر.كما تقرر زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الواردة للاستعمال الشخصي بنسبة ٥٠٪ كما تم قصر

تجارة الجملة فى المواد و السلع التموينية الأساسية على القطاع العام. و كان الهدف من ذلك هو منع أى تلاعب فى هذه السلع و ضمان وصولها إلى جماهير الشعب باعتبار أن توفيرها عنصرا هاما فى تحقيق الاستقرار السياسي.
كذلك اتسمت السياسة الاقتصادية المصرية مابين حربي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال القروض و المنح التى تلقتها مصر من الدول الشقيقة و الصديقة فى ظل عدم كفاية المدخرات المحلية لمواجهة متطلبات الإنفاق الاستثماري و فى ظل العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الجارى بسبب زيادة الواردات الضرورية للتسريع بتهيئة الظروف للجيش لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أداء الاقتصاد المصرى بين الحربين

قبل التعرض لأداء الاقتصاد المصري و المؤشرات المعبرة عنه فى فترة ما بين الحربين، لابد من الإشارة إلى أن الإنفاق الدفاعي فى مصر الذى لم يكن يتجاوز ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى المتوسط السنوي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٢ قد ارتفع إلى أكثر من ١٠٪ من هذا الناتج بعد عام ١٩٦٧ (٨)، و بلغ فى ذروة عمليات شراء الأسلحة للاستعداد للحرب نحو ٢١,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي المصري عام ١٩٧١حسب بيانات معهد الدراسات الإستراتيجية فى لندن (٩). و استمر قرب هذا المستوى حيث بلغ نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي المصري عام ١٩٧٣ (١٠).
وعلى أى الأحوال فان خمس الناتج المحلى الإجمالي المصري على الأقل، قد تم توجيهه لتمويل الإنفاق الدفاعي منذ حرب الاستنزاف و حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.
ومن البديهي أن اقتطاع ذلك الجزء الهام من الناتج المحلى الإجمالي لتمويل الأنفاق الدفاعي الضروري للغاية من أجل معركة استعادة الأرض و الكرامة، قد أثر على قدرة الاقتصاد المصرى على تمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فتراجع معدل الاستثمار الإجمالي من ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي سنويا خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥، إلى نحو ١٤,١٪ من ذلك الناتج خلال الفترة من ٦٥/١٩٦٦ - ٧١/١٩٧٢ ورغم هذا التراجع، إلا أن ذلك المعدل المتواضع للإستثمار لم يكن من الممكن تمويله من الإدخار المحلي مقارنة بنحو ١١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ (١١) خاصة و أن السياسة النقدية فى تلك الفترة اتسمت بالجمود الذى لم يمكنها من حفز الادخار المحلى و رفع معدله حيث ثبت سعر الفائدة على الودائع عند ٥٪ من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٣، بل و استمر ثابتا عند ذلك المستوى حتى عام ١٩٧٥(١٢).
و مع تراجع معدل الادخار و قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات الجديدة تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي الذى بلغ نحو ٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٦٥/١٩٦٦ - ٧١/١٩٧٢، مقارنة بنحو ٤,٦٪ خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ (١٣).
لكن ونظرا لتراجع معدل الاستثمار نفسه كما أشرنا آنفا، فإن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي المصري قد تراجع بشدة. و هناك تقديرات متباينة لهذا النمو حيث يشير أحد كبار الاقتصاديين المصريين، إلى أنه انخفض من نحو ٨,٣٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات إلى نحو ٢,٣٪ سنوياً خلال الفترة من ٦٥ / ١٩٦٦ - ٧١ / ١٩٧٢ (١٤) وإذا كانت البيانات الخاصة بالنصف الأول من الستينات دقيقة فإن البيانات الخاصة بالفترة من ٦٥/١٩٦٦ -

١٩٧٢/٧١ يمكن أن تكون غير دقيقة حيث أن البيانات المحسوبة من الإحصاءات المالية الدولية (International financial statistics) الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ٧.٨٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣. و رغم أن هذا المعدل للنمو محمل بارتفاعات الأسعار، إلا أن تلك الارتفاعات كانت محدودة فى ظل تحكم الدولة فى الأسعار و تثبيت أسعار السلع الأساسية حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة فى مصر من ٢٣.٩٪ عام ١٩٦٧ إلى ٢٦.٤٪ عام ١٩٧٣ على اعتبار أن عام ١٩٨٥ هو عام الأساس = ١٠٠ (١٥) و ترتيبا على ذلك فإن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي المصري الذى انخفض فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ ربما يكون عند نصف مستواه فى النصف الأول من الستينات لكنه من الصعب أن يكون ٢.٣٪ سنوياً جسب التقديرات المشار إليها. وفي كل الأحوال فإن هذا المعدل إنخفض بشدة في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ مقارنة بمستوياته في النصف الأول من الستينات.

و على صعيد آخر أدى التوسع غير العادى لنشاط الدولة و دورها الاقتصادي فى زمن الطوارئ بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، إلى زيادة الاستهلاك الحكومي بمعدلات مرتفعة للغاية، حيث ارتفع الاستهلاك الحكومي بشكل مطرد من ٤٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلى نحو ١٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣، بما يعنى انه ارتفع خلال تلك الفترة بنسبة ١٢٠.٧٪ أو بمتوسط سنوى قدره ٢٠.١٪ خلال تلك الفترة، علما بأن المتوسط السنوي لزيادة الاستهلاك الحكومي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦ كان نحو ١٨.٧٪ ، رغم أن تلك الفترة شهدت موجة هائلة من الاستثمارات الحكومية فى بناء القطاع الصناعي العام و إقامة بعض مشروعات البنية الأساسية الكبرى و على رأسها مشروع السد العالي الذى يعد واحداً من اعظم مشروعات البنية الأساسية فى العالم بأسره.

وبالمقابل فانه رغم التزايد السريع فى عدد السكان فان متوسط معدل التزايد السنوي للاستهلاك الخاص خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣ قد بلغ نحو ٧.٦٪ سنويا و هو أقل كثيرا من متوسط معدل تزايده فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ و الذى كان قد بلغ نحو ١٠.٤٪ سنويا(١٦)، و هو ما يعكس كبح الإنفاق الخاص فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من خلال الآليات المالية حيث تم فرض ضرائب جديدة و زيادة معدلات الضرائب التي كانت مفروضة كما أشرنا فى موضع سابق، و هي إجراءات لم تجد أي معارضة أو تذمر فى ظل الإحساس الشعبي العام بضرورة ترشيد الاستهلاك الخاص إلى أقصى حد وتسخير كل الإمكانيات الاقتصادية المصرية من اجل خوض جولة جديدة من الصراع العسكري مع العدو لاستعادة الأرض و الكرامة.

لكن النتيجة الإجمالية لمجموع الاستهلاك الحكومي و الخاص خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣، كانت تزايد هذا الاستهلاك بمعدلات مرتفعة نتيجة الإنفاق العام المرتفع فى المجال الدفاعي بصفة أساسية.

و فيما يتعلق بمستوى تشغيل قوة العمل فى الاقتصاد المصري فى فترة ما بين الحربين، فانه من المرجح أن يكون قد استمر عند مستويات قريبة من مستواه فى الستينات. و كان معدل البطالة الصريحة قد بلغ نحو ٧٪ فى النصف الأول من الستينات، ثم ارتفع إلى ٨٪ (١٧) فى النصف الثاني من الستينات. لكن حالة التعبئة و طول فترة الخدمة العسكرية الإلزامية التي استوعبت أعداداً كبيرة من الشباب، و التزام الدولة بتعيين خريجي النظام التعليمي يمكن أن يكونا قد أديا إلى

انخفاض معدل البطالة فى بداية السبعينات قبل اندلاع حرب أكتوبر.

أما بالنسبة للموازين الخارجية للاقتصاد المصري، فانه يمكن القول أنها مضت فى مسارها الطبيعي حتى و إن كانت قد تعرضت لتغيرات مؤقتة انتهت سريعا. و بالنسبة لعجز الميزان التجاري، فانه و نتيجة لترشيد الواردات فى عام ١٩٦٨، انخفض إلى نحو ١٠٩ ملايين دولار مقارنة بعجز بلغ نحو ٢٧٤ مليون دولار عام ١٩٦٧.

و قد استمر هذا العجز عند مستوى منخفض عام ١٩٦٩ حيث بلغ ١٤٠ مليون دولار (راجع الجدول ٢)، لكنه عاد للتزايد بشكل سريع بدءا من عام ١٩٧٠ بسبب الزيادة الكبيرة فى الواردات الضرورية لعمليات إعادة بناء البنية الأساسية العسكرية و بناء بعض المصانع الكبيرة، و أيضا بسبب تزايد الواردات الاستهلاكية لمواجهة الاستهلاك المؤجل منذ حرب ١٩٦٧ خاصة استهلاك الشرائح الاجتماعية العليا و قد بلغ العجز فى الميزان التجاري نحو ٢٦٧، ٢٨١، ٣٥٧، ٤٢٩ مليون دولار فى أعوام ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣ على التوالى (راجع الجدول ٢). أما بالنسبة لميزان المدفوعات الجاري فانه تخلص من العجز المزمن و حقق فائضا هامشيا بلغ ٥ ملايين دولار فى عام ١٩٦٨ مقارنة بعجز بلغ نحو ١٦٤ مليون دولار عام ١٩٦٧.

لكن ميزان الحساب الجاري عاد ليحقق عجزا تزايد على نحو سريع ليتجاوز كل المستويات القياسية السابقة له، حيث بلغ نحو ٣٨، ١٤٨، ٢٠٧، ٤٦٤، ٥٥٨ مليون دولار فى أعوام ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣ على التوالي (راجع الجدول ٢).

ومن المؤكد أن فقدان مصر لإيرادات قناة السويس و جانبا هاماً من إيرادات السياحة وجانباً من إنتاج البترول، قد أثر على وضع الموازين الخارجية المصرية فى الفترة ما بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣. كما أن زيادة الواردات السلعية و الخدمية المرتبطة بالإنفاق الدفاعى قد أثرت على الموازين الخارجية لمصر. و كان على مصر أن تقترض من الخارج لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاتها الذى يتناظر مع عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المحلية. و كان من المنطقي أن تبحث مصر عن هذا التمويل لدى الدول العربية و الدول الصديقة و فى مقدمتها الاتحاد السوفيتي آنذاك.

الدول العربية و الصديقة و دعم الاقتصاد المصري بين الحربين

أشرنا فى موضع سابق إلى أن التمويل الأجنبي الذى حصلت عليه مصر فى الفترة من ١٩٦٦/٦٥-٧١ /١٩٧٢ قد بلغ نحو ٥.٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقارنه بنحو ٦.٤ من ذلك الناتج خلال الفترة من ٥٩/ ١٩٦٠-١٩٦٤/ ١٩٦٥.

و قد جاء التمويل الأجنبي الذى حصلت عليه مصر بين الحربين من الاتحاد السوفيتي السابق و الكويت و السعودية و ليبيا، و كانت شروطه ميسرة للغاية فى حالة القروض، فضلا عن أن جانبا منه كان فى صورة منح لا ترد فبالنسبة للقروض السوفيتية لمصر، فان سدادها كان يبدأ بعد عام من استكمال بناء المشروع الذى خصصت لتمويله لكي يكون الدفع من عائد الإنتاج، وكانت آجال السداد نحو ١٢ عاما وبفائدة لا تتجاوز ٢.٥٪ و لذلك لم يكن غريبا أن مصر أنجزت مجمع الحديد والصلب فى الفترة ما بين الحربين رغم أن قيمته تجاوزت ١٦٥ مليون دولار(١٨)، لكن القرض السوفيتي الميسر ساعد على إنشائه بلا مشاكل، هذا فضلا عن القروض السوفيتية التي استخدمت فى تمويل استيراد الأسلحة و المعدات العسكرية. أما الدول العربية المنتجة للبترول فإنها قدمت دعما ماليا بلغ أكثر من ١٣٥ مليون دولار فى العام (قدمت الكويت ٥٥ مليون منها، و قدمت السعودية نحو ٥٠ مليون منها في

حين قدمت ليبيا ٣٠ مليون منها) (١٩).
و لأن مصر لها ذاكرة تمتد لآلاف السنين قبل الميلاد و تفوق كل ما عداها من شعوب و دول العالم، فإنها لا يمكن أن تنسى من ساندوها اقتصاديا في فترة ما بين حربي يونيو ١٩٦٧، أكتوبر ١٩٧٣ مهما كان حجم تلك المساندة أو فعاليتها لأن الوقفات الكريمة في زمن الأزمات لا تسقط من ذاكرة الشعوب العظيمة التي يقف الشعب المصري في قلبها و مقدمتها.
و على أي الأحوال فان الحكومة المصرية نجحت إلى حد كبير في توظيف العلاقات الدولية لمصر في ذلك الحين، في الحصول على مساعدات بشروط ميسرة، و هي مساعدات لم تكن ضخمة و لكنها كانت مؤثرة بسبب نمط توظيفها الذي تحكمت فيه مصر بشكل أساسي سواء لأن جانبا من تلك المساعدات كان غير مرتبط بمشروعات محدده و بالتالي يدخل الموازنة العامة ليتم إنفاقه بالصورة التي تحددها الحكومة المصرية، أو لأن المشروعات التي تلقت مصر مساعدات لإنجازها كانت من اختيار مصر و كانت في غاية الأهمية للاقتصاد المصري. و يمكن القول أن مصر اعتمدت بدرجة معقولة على ذاتها في تمويل الإنفاق الدفاعي و الاستعداد للحرب مدفوعة في ذلك بطوفان من مشاعر الغضب الشعبي بسبب الهزيمة من إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ و الرغبة الشعبية في خوض الحرب و تحقيق الانتصار على العدو الإسرائيلي بأي ثمن.
و لذلك لم تتجاوز الديون الخارجية لمصر عند انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ نحو ٢,٧ مليار دولار (٢٠).و هي ديون محدودة للغاية، خاصة إذا قورنت بما حصلت عليه الحكومة الإسرائيلية في ذلك الحين من مساعدات خارجية. فبين عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣ تزايدت الديون الخارجية الإسرائيلية بمقدار ٤٧٢٦ مليون دولار لتصل إلى ٦٧٩٢ مليون دولار. و هو مؤشر على حجم ما تلقته إسرائيل من قروض خلال تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى التعويضات الألمانية و المنح الأخرى التي لا ترد و كانت المساعدات الرسمية الأمريكية وحدها لإسرائيل قد بلغت نحو ٤٣١٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٦٧ -١٩٧٤ منها نحو ١٦٥٥ مليون دولار منح لا ترد و الباقي قروض ميسرة (٢١). ورغم الحجم الهائل للمساعدات الخارجية التي تلقتها إسرائيل بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ و الذى بلغ عدة أضعاف حجم المساعدات التي تلقتها مصر في تلك الفترة، فان مصر تمكنت من خلال الاعتماد على الذات و المساعدات الأقل أن تواجه خسائرها الاقتصادية في حرب ١٩٦٧ وأن تمول الإنفاق الدفاعي اللازم لتجهيز جيشها للحظة المواجهة الحاسمة مع العدو الإسرائيلي بحيث أنه عندما حانت لحظة الصفر كان الاقتصاد المصري رغم كل الملاحظات الواردة ضمنيا على أدائه، قد مهد الطريق لانطلاق هدير المدافع و الدبابات و أزيز الطائرات ورؤوس الصواريخ و حمم البوارج في معركة مصر لاستعادة الكرامة المهدرة و الأرض المغتصبة.

جـــــــدول رقم (١)

الناتج المحلى الإجمالي المصري و معدل نموه بالأسعار الجارية و الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر

السنه	الناتج المحلى الإجمالي بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)	معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين١٩٨٥ = ١٠٠
١٩٦٥	٢٢١٤	%١٧,٣	١٨,٣
١٩٦٦	٢٤٠٣	%٨,٥	١٩,٩
١٩٦٧	٢٤٨١	%٣,٣	٢٠,١
١٩٦٨	٢٥٣٣	%٢,١	١٩,٧
١٩٦٩	٢٦٩٦	%٦,٤	٢٠,٤
١٩٧٠	٢٩٧١	%١٠,٢	٢١,٢
١٩٧١	٣١٤٦	%٥,٩	٢١,٩
١٩٧٢	٣٣٣٧	%٦,١	٢٢,٣
١٩٧٣	٣٧٥٧	%١٢,٦	٢٣,٥
١٩٧٤	٤١٩٠	%١١,٥	٢٥,٨

المصدر : جمعت و حسبت من : I.M.F,International Financial Statistics yearbook1990,p.336

جـــــــدول (٢)

التجارة و الموازين الخارجية لمصر من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤

القيمة بالمليون دولار

السنه	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	ميزان الحساب الجارى
١٩٦٥	٥٦٧	٨٧٣	٣٠٦-	٢٤٢-
١٩٦٦	٥٩٧	٨٦٧	٢٧٠-	١٧٣-
١٩٦٧	٥٩٥	٨٦٩	٢٧٤-	١٦٤-
١٩٦٨	٦٦٤	٧٧٣	١٠٩-	٥+
١٩٦٩	٧٣٥	٨٧٥	١٤٠-	٣٨-
١٩٧٠	٨١٧	١٠٨٤	٢٦٧-	١٤٨-
١٩٧١	٨٥١	١١٣١	٢٨١-	٢٠٧-
١٩٧٢	٨١٣	١١٧٠	٣٥٧-	٤٦٤-
١٩٧٣	١٠٠٠	١٤٢٩	٤٢٩-	٥٥٨-
١٩٧٤	١٦٧٢	٢٩١٤	١٢٤٢-	١٣٢٠-

المصدر : جمعت و حسبت من : I.M.F,International Financial Statistics yearbook1990,p.336

المصـــادر

١-جمعت وحسبت من : I.M.F ,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS .YEARBOOK 1990,P336

٢-د.علي لطفي،المقاطعة الاقتصادية لدول العدوان،مجلة الاهرام الاقتصادي،العدد ٢٧٨،أول اغسطس ١٩٦٧،ص ١٩.

٣- فهمي هويدي، الدعم الاقتصادي للمعركة، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٧٤، القاهرة، ص٦٢.

٤- د. رمزي زكي،مشكلة التضخم في مصر.. أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الطبعة الاولي،القاهرة،١٩٨٠،ص٢٣٠.

٥- د.ابراهيم العيسوي،خلفية ضرورية للنقاش الموضوعي.. سياسة مصر الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة،يوليو ١٩٧٤،العدد ٣٥٧،القاهرة، ص١٠٤.

٦- د.رمزي زكي،مشكلة التضخم في مصر، مصدر سبق ذكره ص٣٦٧.

٧- خطاب د.عزيز صدقي رئيس الوزراء المصري أمام مجلس الشعب عن اعداد الجبهة الداخلية لمرحلة المواجهة (23/1/1972) ،دائرة المعارف السياسية العربية،نشرة الوثائق،السنة العشرون،العدد الثاني، يناير -يونيو ١٩٧٢،مركز الوثائق والبحوث،القاهرة،ص١١٨

٨- د.ابراهيم العيسوي ود.محمد علي نصار،محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧،ضمن كتاب «الاقتصاد المصري في ربع قرن ٥٢-١٩٧٧»،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٧٨،ص١٣٤.

٩- فهمي هويدي،مصدر سبق ذكره ص٦١.

١٠- د.ابراهيم العيسوي ود.محمد علي نصار،مصدر سبق ذكره،ص١٣٤.

١١- د.رمزي زكي،بحوث في ديون مصر الخارجية،مكتبة مدبولي،الطبعة الاولي، القاهرة، اغسطس ١٩٨٥،ص٢٤٢.

١٢-I.M.F,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEAR BOOK 1990 ,P.٣٣٦.

١٣- د.رمزي زكي،بحوث في ديون مصر الخارجية،مصدر سبق ذكره ص٢٤٢.

١٤- المرجع السابق مباشرة ص٢٤٤.

١٥-I.M.F,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEAR BOOK 1990 ,P.٣٣٦.

١٦- جمعت وحسبت من المرجع السابق مباشرة ص٣٣٦.

١٧- د.ابراهيم العيسوي، خلفية ضرورية للنقاش الموضوعي..،مصدر سبق ذكره ص١١١.

١٨- حوار محمد عودة وفيليب جلاب مع د.عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق، قصة السوفيت مع مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص٥١.

١٩- فهمي هويدي،مصدر سبق ذكره ص٦٠.

٢٠- د.رمزي زكي،بحوث في ديون مصر الخارجية،مصدر سبق ذكره ص١٤٧.

٢١- جمعت وحسبت من :أحمد السيد النجار، دور المساعدات الخارجية لاسرائيل ١٩٤٨ -١٩٩٦.. بناء دولة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٩٨،ص١٢٢،ص١٢٤.

■ التعقيب على الورقة الأولى :

د/ طه عبد العليم

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

تكشف قراءة أوضاع الإقتصاد المصري في فترة ما بين الهزيمة في حرب يونيو ١٩٦٧ والانتصار في حرب أكتوبر١٩٧٣ عن علاقات السبب والنتيجة في التحولات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري خلال ربع قرن بعد حرب أكتوبر. وعلى أساس منهج الإقتصاد السياسي وإستناداً الى ذات المعطيات التى تتضمنها الورقة موضوع التعقيب، يمكن أن نرصد جذور ثلاثة انعطافات استراتيجية غيرت مسار تطور الإقتصاد المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين ؛ مقارنة بالربع الثالث من هذا القرن . وأما هذه التحولات الإستراتيجية ، فأولها ، التحول من اقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلام وثانيها الإنتقال من إقتصاد الأوامر إلى إقتصاد السوق وثالثها التقدم نحو التحول من إقتصاد حمائى إلى اقتصاد تنافسي.

ويهدف البرهنة على هذه الاستنتاجات الرئيسية ونقدم وبإيجاز قراءة نقدية موضوعية لما تضمنته الورقة من معلومات وما خلصت إليه من تعميمات : حول أثر عدوان ١٩٦٧ على الإقتصاد المصري ، وحالة الإقتصاد المصري بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من جانب ، التكيف مع الخسائر الإقتصادية ومواجهة أعباء الإنفاق العسكري من جانب آخر ، وما وصفه إستنفار الطاقات الإقتصادية الذاتية ، وإستخدام أدوات السياسات الإقتصادية وتوظيف العلاقات الإقتصادية الخارجية ، من جانب ثالث.

أولا والتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام

حاول الباحث حصر أهم الخسائر التي تعرض لها الإقتصاد المصري بين حرب يونيو ١٩٦٧وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وأبرز بالذات ما ترتب على الاحتلال الإسرائيلي لسيناء من خسائر تمثلت فى فقدان لمواردها البترولية والمعدنية والسياحية ،وضياع إيرادات قناة السويس التي أبرز تقديرا لها بنحو٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي لعام ١٩٦٦ السابق للعدوان الإسرائيلي ، وخسارة إيرادات سياحية قدرت بنحو ٣٦،٥ مليون جنيه سنوياً خلال فترة ما بين الحربين . كما يشير الباحث - دون تقدير كمي - إلى الخسائر المترتبة على تعطيل وتدمير أصول إنتاجية ،وفضلا عن خسائر الموارد البشرية . أضف

إلى هذا ما يبرزه الباحث من تضاعف الإنفاق الدفاعي من ٥ . ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٦٠ / ٦٢ إلى أكثر من ١٠٪ في عام ١٩٦٧ ثم إلى ٢٧,٧٪ في عام ١٩٧١ استنادا إلى تقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن .

ونكتفى هنا بالإشارة الى نقطتين أساسيتين:

الأولى : أن التحديد الأكثر دقة لإجمالى الخسائر وبيان وزنه النسبى الى الناتج المحلى الإجمالى ، يتسم بدلالة أهم . وفى هذا الصدد يجدر أن نشير الى تقرير غير منشور عن الخسائر الإقتصادية المصرية المترتبة على حروب ١٩٦٧ - الإستنزاف - ١٩٧٣ مع إسرائيل ;أعده معهد التخطيط القومي بالتعاون مع وزارات المالية والاقتصاد والتعاون والتخطيط وخبيرين من الأمم المتحدة . وقد أعد التقرير المذكور بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية عقب موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبدأ التعويض كما أعدت تقارير مماثلة فى نفس الفترة كل من سوريا والأردن وإسرائيل . ويركز التقرير على الخسائر المباشرة فى الأراضى المحتلة حتى عام .١٩٧٧ والخسائر غير المباشرة حتى عام ١٩٨٣ فقط ، وما ترتب على هذا وذاك من فرص اقتصادية ضائعة . ولا يغطى التقرير خسائر ما قبل حرب .١٩٦٧ والإعداد والإمداد العسكرى ، والخسائر البشرية ,والخسائر فى الآثار والتراث الثقافى .كما لم يتضمن بعض الحقوق المالية ,والخسائر التجارية للقطاع الخاص ، التقليدى والصغير.

وقد شملت الخسائر المباشرة وغير المباشرة : خسائر رأس المال وأهمها تلك المترتبة على تدمير الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية ، وتكاليف تهجير السكان ونقل المصانع وخسائر فى الدخل الناجمة عن توقف أنشطة إقتصادية أو زيادة فى التكاليف ، وضياع فرص إقتصادية نتيجة توقف أو إلغاء مشروعات مخططة أو ضياعات فى الإدخار ومن ثم فى الإستثمار والى جانب خسائر قناة السويس وصناعة النفط . وعلى أساس ما سبق قدرت الخسائر الإقتصادية المصرية بما تراوح بين ٢١,٥٨٦ مليار جنيه مصرى و٣٠.٤٦٢ مليار جنيه مصرى (بأسعار ١٩٧٧) وهو ما يزيد على نحو ٧ الى ١٠ أمثال المتوسط السنوى للناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣.

والثانية : أنه لايخفى أن التحول من إقتصاد الحرب إلي إقتصاد السلام ,قد سمح لمصر بأن تعيد تخصيص الموارد لصالح الإستثمار في التنمية بدلاً من الإنفاق على الحرب . وقد أثمر هذا التحول - ضمن ما أثمر - توسعا وتطويرا هائلا وتاريخيا للبنية الأساسية الإنتاجية والمرافق في البلاد ,لا سابق له في تاريخ مصر الحديث ولا مثيل له بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، وهو ما أتاح لمصر فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسها فى خريطة جديدة للعمران . وفى هذا السياق نؤكد على حكمة تعزيز إقتصاد السلام ,إذا تأملنا ما يوفره من شرط حاسم لإعادة تشكيل خريطة مصر على صورة تفوق فى منتهاها ذلك الإنجاز الذى تحقق فى عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة ، وتتجاوز فى آثارها ماحققه السد العالى أعظم مشروعات البنية الأساسية فى عهد عبد الناصر. نقصد تلك الخريطة التى تسمح بتشكيلها مشروعات قومية عملاقة تغطى المحور الغربى الممتد من توشكى مرورا بالوادى الجديد حتى الساحل الشمالى، والمحور الشرقي شاملا شبه جزيرة سيناء وإقليم قناة السويس وساحل البحر الأحمر وغرب خليج السويس ، والمحور المركزى على إمتداد وادى النيل والدلتا من أسوان حتى الاسكندرية .

الانتقال من اقتصاد الأوامر الى اقتصاد السوق

وفي تحليله للاقتصاد المصرى فى فترة ما بين حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ ,يشير الباحث ,لتدهور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى وتحول السياسة الاقتصادية بما يستجيب لإحتياجات تعويض الخسائر وتزايد أعباء الانفاق العسكري . وهكذا من حيث أداء الاقتصاد القومي يعرض لمؤشرات تراجع معدلات : الإستثمار الإجمالي ، والإدخار المحلى ونمو الناتج المحلى الإجمالي . كما يبرز تراجع الاستهلاك الخاص لصالح زيادة الإستهلاك الحكومى وإرتفاع معدل البطالة السافرة رغم استمرار سياسة تعيين الخريجين وإستبقاء المجندين من غير حملة المؤهلات .

وأما من حيث السياسة الإقتصادية فى ظروف تضمنت خوض حرب الإستنزاف والإستعداد لخوض حرب أكتوبر فيرصد الباحث : فرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب القائمة، ملاحظا بالذات تزايد أعباء الضرائب غير المباشرة واصدار أذون للخزانة الى جانب تضاعف إصدار البنكنوت بما بلغ ٨ أمثال معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى استمرارا لسياسة تمويل الموازنة العامة للدولة بالعجز وهو ما ترتب عليه مضاعفة التضخم المكبوت بسبب التسعير الجبرى، وهو التضخم الذى انفجر كما يشير بعد حرب أكتوبر، أضف إلى هذا وقف استيراد السلع الكمالية وزيادة الرسوم على استيرادها للاستعمال الشخصي وقصر التجارة فى السلع التموينية على القطاع العام بهدف تحقيق الاستقرار السياسي .

ونكتفى هنا بالاشارة الى ملاحظتين أساسيتين

الأولى : أن الباحث - فى استنتاج صحيح - ينسب تدهور مؤشرات أداء الإقتصاد المصرى واتجاهات السياسة الاقتصادية بين الحربين الى ضرورات تعويض الخسائر الاقتصادية المترتبة على العدوان والاحتلال الإسرائيلى من جانب ومواجهة أعباء الإنفاق الدفاعى المصرى من جانب آخر . لكن الباحث لا يبرز أن تدهور مؤشرات الأداء فى فترة مابين الحربين كان يعكس وبدرجة أساسية ذلك المأزق الذى دخل فيه الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات فى ظل ماسمى بالتطبيق العربى للإشتراكية ,حيث تدهورت مؤشرات الأداء الإقتصادى والمالى للقطاع العام المسيطر وبرزت مشاكل تخصيص الموارد وتحديد الأثمان بالأوامر البيروقراطية المركزية بغض النظر عن اعتبارات الرشادة الإقتصادية ,كما إحتدمت أزمة تمويل الإستثمار وتراجع عائد الإستثمار العام نتيجة قصور الحوافز للأفراد والمؤسسات .. الخ . ولم يكن للتغيرات التى شهدتها السياسة الاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ أن تخرج عن السياق العام لإقتصاد الأوامر ,حيث تزيد ضرورات ما يجسده من نزعة للتعبئة.

ورغم هذا نلاحظ أن الباحث لم يعط إهتماما للتحولات الإقتصادية الليبرالية الجزئية التى فرضتها ضرورات تفعيل مساهمة القطاع الخاص الوطنى فى المجهود الحربى والنمو الإقتصادى . وفى ذات السياق لم يبرز الباحث دور هذا القطاع الهام فى حشد القدرة الإقتصادية جنبا الى جنب مع دور القطاع العام فى تعبئة القدرة الشاملة لخوض حربى الإستنزاف وأكتوبر لتحرير الأرض المحتلة .

والثانية : أن التحول من إقتصاد الأوامر الى اقتصاد السوق الذى توافرت مقدماته السياسية والاقتصادية والثقافية خلال ربع القرن التالى لحرب أكتوبر ,كان ضرورة فرضتها مقتضيات تجاوز قيود إقتصاد الأوامر والإفادة من فرص إقتصاد السوق. ونسجل هنا أن هذا التحول كان رافعة رئيسية لظهور عشرات المدن الصناعية على أساس استثمارات رأسمالية وطنية . وقد نسجل هنا - على سبيل المثال - أن مصر لم تعرف فى تاريخها الحديث مثيلاً لهذا التوسع فى إقامة المراكز

الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة. فقد عرفت مصر بعد ثورة ١٩١٩ ظهور مركزين صناعيين في المحلة الكبرى وكفر الدوار ثم شهدت بعد ثورة يوليو قيام ثلاثة مراكز صناعية جديدة في ضاحية حلوان وفي شبرا الخيمة الى جانب بناء أسوان الحديثة. ولايخفى المغزى التاريخي لتعميق التحول الى إقتصاد السوق ،إذا سلمنا بأن ركيزة الإنتصار التاريخي والمفاضلة الموضوعية بين النظم الإقتصادية الاجتماعية هو مدى ما تسمح به من تطور للقدرة الإنتاجية وتعظيم الكفاءة الإقتصادية ،ومن ثم ما تسمح به من رفاهة مجتمعية ونهوض حضاري . وقد أكد إنهيار النظم الإشتراكية ،تماما كما كشف تطور النظم الرأسمالية ، أنه لا بديل عن الكفاءة الإقتصادية من أجل تحقيق الرفاهة المجتمعية من جانب ،وأنه يستحيل تجاهل الرفاهة المجتمعية باعتبارها هدف الكفاءة الإقتصادية .

التحول من اقتصاد حمائى الى اقتصاد تنافسى

ويشير الباحث في معرض تناوله لمؤشرات القطاع الخارجي وإتجاهات السياسة الإقتصادية ، وبشكل خاص في تحليله للعلاقات الإقتصادية الخارجية لمصر في فترة مابين الحربين الى حقائق هامة بينها : زيادة الإعتماد على المنح والقروض لتعويض الخسائر وزيادة عجز ميزان المدفوعات نتيجة إغلاق قناة السويس وفقدان بترول سيناء وأولوية توفير الواردات العسكرية على حساب الواردات المدنية . ويرصد هنا إنخفاض العجز التجاري في عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ بسبب ترشيد الواردات وزيادة هذا العجز بدءا من عام ١٩٧٠ ليس فقط بسبب نمو الواردات العسكرية وإنما أيضاً لزيادة الواردات اللازمة للصناعة والإستجابة للطلب الإستهلاكى المؤجل . كما يبرز الباحث دور الدول العربية والصديقة في دعم الإقتصاد المصرى بين الحربين ، سواء في شكل منح لا ترد أو قروض ميسرة من الكويت والسعودية وليبيا فضلا عن الإتحاد السوفييتى السابق . ورغم هذا - كما يلاحظ الباحث بحق ،فان مصر قد إعتمدت على ذاتها بدرجة معقولة لمواجهة الإنفاق الدفاعي والاستعداد للحرب ، وهو مايبرز دليلا عليه أن الديون الخارجية عقب حرب أكتوبر لم تتجاوز ٧.٢ مليار دولار.

وقد نشير هنا إلى أن رقم الديون الخارجية لا يتضمن الديون العسكرية السوفييتية ،وأن العجز التجاري كان بالأساس مع الدول الغربية وبالذات الأوروبية بسبب قصور الطاقة التصديرية من حيث الحجم وضعفُ قدرتها التنافسية من حيث الجودة والسعر . والأهم ، أن استراتيجية التنمية المنفذة التي إستمرت في فترة ما بين الحربين قد إستندت ،من جانب ، إلى إحلال الواردات المصنعة والتصنيع في إطار حماية شبه مانعة وإرتبطت ، من جانب آخر ، بسياسة خارجية مناقضة للكتلة الغربية ومتوافقة مع الكتلة الإشتراكية . ولاشك أن إستراتيجية التنمية والسياسة الخارجية على نحو ما عرضنا كانت مواتية لمتطلبات مواجهة آثار العدوان وخوض معركة التحرير رغم ما ترتب عليها من تأخر الإقتصاد المصرى، مقارنة بالإقتصاد الحالي الذى تفوق بسبب التنمية فى ظل السلام ، وإطلاق طاقات القطاع الخاص الوطنى ،والإستفادة من فرص التعاون الإقتصادى مع الدول الصناعية الغربية.

بيد أنه قد ترتب على إستراتيجية التنمية المذكورة أن تطور فى مصر إقتصاد حمائى لا يتمتع بالتنافسية اللازمة لمضاعفة الصادرات ومواصلة التحديث التكنولوجي وجذب الموارد الخارجية . وقد شهدت فترة ما بين الحربين إنهاء للحرب الباردة العربية العربية ،التى قادت مصر الناصرية فيما سمى بالدول التقدمية ،وذلك بتصالح الأخيرة مع ماسمى بالدول الرجعية فى مؤتمر الخرطوم أغسطس

١٩٦٧ وهو ما أتاح لمصر دعما ماليا لم يكن ثمة بديل له . كما شهدت ذات الفترة إصدار أول قانون لإستثمار رأس المال العربي والأجنبى عقب حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ . والواقع أن حرب أكتوبر هي التي وفرت الشرعية السياسية لإعلان استراتيجية الإنفتاح الإقتصادى لكن التقدم الحقيقي نحو إقتصاد تنافسى يستند الى تحرير التجارة الخارجية وتحرير سوق الصرف وتحرير القطاع المصرفي وغير ذلك من إتجاهات الإنفتاح على الإقتصاد العالمي لم يتحقق إلا بعد السلام وتحرير سيناء ، والأهم بعد إنجاز برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل . ولاشك أن خبرة ما بين الحربين وما كشفته من ضرورة تعزيز القدرة الإقتصادية الوطنية، والخبرة العالمية وما تثبته من ضرورة بناء أسس التكافؤ لدى الاندماج في الإقتصاد العالمى والمشاركة في التخصص الإنتاجى الدولى ، تؤكد أن إنجازات الإصلاح المالى والنقدى وتطوير البنية الأساسية ومضاعفة الإنفاق على التعليم وتمثل خطوات صحيحة على طريق بناء مرتكزات الإنطلاق الإقتصادى والإقتصاد التنافسى.

ولاشك أن هذه الإنعطافات و بما حققته من إنجازات وما تعد به من قفزات ,كانت محصلة لالتزام مبارك بوضع هدف التنمية الاقتصادية على رأس الأولويات القومية فى عهده. فقد قطعت مصر أشواطا كبرى على طريق هذه التحولات بفضل ما حققه مبارك من إستقرار ,كان العلامة البارزة لولايته . فقد تمتعت مصر بأوضاع داخلية مستقرة فى ظل إنفتاح ديموقراطى وتمايز إجتماعى ,رغم أن ماشهدته مصر من تحولات كبرى إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية ترتب عليها فى بلدان أخرى من إنهيار إقتصادى ,وفوضى سياسية، وتمزق اجتماعى ، وأزمة هوية . وإنفردت مصر بتفاعلات إقليمية مستقرة مع دول الجوار والدول العربية ، وواصلت دورها الإقليمى المبادر والفاعل من أجل السلام والأمن والتنمية فى المنطقة ، رغم تناقضات وتوترات كان يمكن أن تدفع بمصر الى وأد ما حققته من سلام مع إسرائيل ، أو الى تورط فى صراعات باردة وساخنة مع الدول العربية.

وفى تقديرنا أن الورقة موضوع التعقيب وغيرها من أوراق المحور الإقتصادي فى الندوة الإستراتيجية «حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما ». تؤكد ضرورة مواصلة وتعميق دراسة التأثير المتبادل بين السلام والحرب والتنمية فى ثلاثة مجالات رئيسية للبحث : .

الأول : يعنى بتحليل اقتصاديات الدفاع , Economics of Defence ويبحث تكلفة الفرصة البديلة للانفاق على التسلح وغيره من بنود الإنفاق العسكرى ,حيث يتركز الاهتمام على القياس الكمي للأثر على معدلات واتجاهات النمو الإقتصادى ، سواء بسبب أولوية تخصيص الموارد الإقتصادية لأغراض الدفاع ,أو نتيجة إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية لصالح التنمية .

والثانى : يخضع للتحليل القوة الاقتصادية للدولة ,Economic Power حيث ينصب الإهتمام على أثر تعظيم هذه القوة على بناء القوة الشاملة للدولة ومن ثم قدرتها على حماية مصالحها القومية ومنظومة قيمها الأساسية ,أو أثر تراجع تلك القوة على الانكشاف الأمنى الدفاعى للدولة وتعرضها للتهديدات والعقوبات الإقتصادية وغير الإقتصادية .

والثالث : يتناول بالتحليل العائد الإقتصادى للسلام , Peace Devidend حيث يتم تقدير أثر علاقات السلام على نمو تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمالة وغيرها من مدخلات التنمية الاقتصادية بين الدول التى تتحول من حالة الصراع الى حالة السلام ,أو نمو تلك التدفقات من خارج دول المنطقة اليها نتيجة تقليص المخاطر أوبسبب غير ذلك من العوامل .

المناقشات :

الإجابة عن هذه الأسئلة يرد عليها الأستاذ أحمد النجار

(١) الأستاذ سعيد زايد

ذكرتم أن أبواب الإيرادات التى كانت تمول اقتصاد الحرب بين المعركتين ولكن ما يهمنا هو مصادر التمويل فى ٧٣ على وجه التحديد كيف انجز بناء مجمع الحديد والصلب فى ظروف تلك الفترة العصيبة.

أجابة السؤال الاول

يقول الأستاذ انه تم اعتماد مصر على الذات بالزيادة الكبيرة التى حصلت عليها من الضرائب ومجمع الحديد والصلب انشأته مصر سنة ٦٤ وكانت قيمته ١٦٥ مليون دولار وتوقف انشاؤه وتم إستكمال بنائه مرة أخرى سنة ٦٧ مع عودة الدكتور عزيز صدقى لرئاسة الوزارة وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على تمويل المشروع وذلك وفقا لثلاثة شروط :

- ان يبدأ التسديد بعد سنة بعد اتمام المشروع.
- ان يكون القرض على ١٢ سنة.
- ان تكون الفائدة ٢,٥٪ .

(٢) د/هبة حندوسة

كيف يستطيع الباحث ان يفسر ضآلة حجم الدين الخارجي الإجمالي عند ٢.٧ مليار دولار عند انتهاء

حرب أكتوبر وخصوصا إذا ما قورن هذا بحجم الدين العسكري من قبل أمريكا وحدها من سنة ٧٥ الى سنة ٨٥ وهى تعتبر فترة صلح.

إجابة السؤال الثانى

ضآلة حجم الدين بعد الحرب وهذا لأن مصر اعتمدت على نفسها وعلى ذاتها فى التمويل اثناء الحرب بالرغم من ان القروض الخارجية كانت محدودة ولكن القرض التى تحتاجه مصر كان بعد الحرب.

(٣) الأستاذ ممدوح الولي من جريدة الأهرام

أشار الباحث سريعا الى إمكانية مطالبة إسرائيل بتعويضات عن استفادتها ببترول وثروات سيناء خلال الاحتلال وأشار الى زيادة الضرائب، هل ما زالت مستمرة ؟

إجابة السؤال الثالث

اما عن امكانية مطالبة اسرائيل بتعويضات، فالحقيقة انها عملية نهب وبالتالى فانها قابلة بان تتم المطالبة بها أما بالنسبة للضرائب فهى تغيرت تغييراً شاملاً بعد الإصلاح الاقتصادي سنة ١٩٩١.

(٤) الأستاذ أحمد عرفة

يعقب على الموقف الاقتصادي أثناء الحرب مطلوب تعقيب عن قيمة المعونات الاقتصادية وموقف مصر الاقتصادي خلال حرب ٧٣؟

إجابة السؤال الرابع

ان قيمة المعونات العربية محدودة لأن ايرادات الدول العربية كانت محدودة وكانت مصر تعتبر فوق المتوسط من ناحية الدخل وكانت الدول العربية مستعدة للإسهام فى استعداد مصر للمعركة.

الورقة الثانية :

التعاون الإقتصادي العربي ودعم دول المواجهة

د./ محمد عبد الشفيع عيسى

مستشار في العلاقات الإقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومي

أولاً : السياق الدولي للعلاقات العربية المتبادلة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات

شهدت الفترة من أواخر الستينات إلى أوائل السبعينات تحولاً رئيسياً في النظام الدولي، كانت له إنعكاساته البالغة على العلاقات العربية المتبادلة ... ويتمثل التحول المذكور في الإنتقال التدريجي من صيغة الصراع على أرضية العالم الثالث بين القطبين المسيطرين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، إلى صيغة جديدة قائمة على ما سمي « بالإنفراج».

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الصراع القطبي السابقة على الإنفراج كانت تدور رحاها بصفة رئيسية على أرض العالم الثالث، وفي المجالات المختلفة من عسكرية وسياسية وإقتصادية ... هذا بينما ساد نوع من التعادل والتهدئة على الجبهة الأوروبية (غربية وشرقية) نظراً للحساسية التاريخية والسياسية لأوربا في التوازن الدولي، ولثقلها النسبي الكبير في النظام العالمي.

ويهمنا القول أن صراعات القطبين في العالم الثالث قد شملت مختلف المناطق في القارات الثلاث : إفريقيا وآسيا وأمريكا اللآتينية. وتمثلت أهم بؤر الصراع فيما يلي :

١- شرق آسيا (حرب فيتنام)

٢- الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي).

٣- أمريكا الوسطى (القضية الكوبية).

وبينما كان الصراع بين القطبين الأمريكي والسوفيتي في بوتقة الحرب الفيتنامية، صراعاً سياسياً - عسكرياً بصفة أساسية، فإن الصراع على منطقة الشرق الأوسط كان صراعا مركباً أخذ أشكالاً ثلاثة

في نفس الوقت هي الشكل السياسي (سياسة الأحلاف ممثلة في تكوين حلف بغداد ومحاولة تكوين الحلف الإسلامي في منتصف الستينات)، والشكل العسكري (ممثلاً في الحروب المتتالية على سلسلة الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة حربي (١٩٥٦ - ١٩٦٧) والشكل الإقتصادي (ممثلاً في سيطرة شركات الغرب على البترول العربي وفي تغلغل الإتحاد السوفيتي إقتصادياً في عدد من الدول العربية ذات العلاقة الخاصة معه).

أما الصراع القطبي من حول كوبا فقد أخذ صورة التدخل العسكري المتبادل (كما تمثل في حملة خليج الخنازير ثم أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢)، بالإضافة إلى الحصار الإقتصادي الأمريكي لذلك البلد.

وتهمنا الإشارة بصفة خاصة إلى الصراع الدولي القطبي - الثنائي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط في الفترة محل البحث في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

وأهم ملامح هذا الصراع ما يلي :

١- سيطرة الشركات النفطية الغربية على بترول المنطقة العربية في كل من الخليج وليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩.

وأطلق على هذه الشركات تسمية الشقيقات السبع وهي : (أكسون - شل - موبيل تكساس - شركة البترول البريطانية - ستاندرد أويل كاليفورنيا - جلف - شركة البترول الفرنسية).

ومن الواضح أن هذه الشركات تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى،ثم بريطانيا في المقام الثاني، ثم إلى شركاء أوربيين آخرين (هولندا - فرنسا).

وكان إستغلال النفط العربي يجري بأسلوب (الإمتيازات) حيث كانت هذه الشركات تتمتع بحقوق مطلقة على عمليات الإستكشاف، والتنقيب، والإستخراج، والإدارة، والتسويق، لقاء منح إتاوات محدودة للسلطات القائمة في البلاد ذات الثروة النفطية ...

وقد تراوح نصيب هذه السلطات من قيمة البترول بين ٦٪ (عام ١٩٦١) و٩٪ عام ١٩٧٢ وبينما ذهب الشطر الأعظم من القيمة إلى الشركات المنتجة على هيئة أرباح، وإلى الدول صاحبة هذه الشركات على هيئة ضرائب ...

أما أسعار البترول العربي فقد كانت أدني في مستواها من أسعار البترول في المناطق الأخرى والمنتجة، نظراً للقوة الإحتكارية التي تمتعت بها الشقيقات السبع من جهة أولى، ولإنخفاض نفقات التنقيب في المنطقة العربية من جهة أخرى. ولم يزد سعر برميل البترول الواحد عن ١,٨ دولار عام ١٩٧٠ وعن قرابة ثلاثة دولارات قبيل أكتوبر ١٩٧٣.

٢- بناء علاقة تعاون عسكري ومخابراتي وثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، منذ منتصف الستينات بصفة خاصة، وهو ما تجلى قبيل وأثناء وبعد حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧.

٣- حدوث نوع من الإستقطاب الدولي بين الجانبين الأمريكي والسوفيتي في المنطقة العربية، حيث كان كل من الجانبين يمارس قوته من خلال العلاقة بأطراف محلية ... رغم إختلاف الأهداف والدوافع، وطبيعة القوى الإجتماعية المحلية.

وربما كانت أزمة وحرب اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) ساحة مثالية للصراع المركب على هذا النحو ... حيث تشابكت أطراف الازمة محلياً وعربياً ودولياً على نحو معقد، مما أدى إلى إطالة أمد هذه الحرب، رغم الجهد العسكري والبشري الخارق الذي قدمته مصر لمساندة الشعب اليمني الشقيق.
ومن قلب هذه اللوحة الشاملة لخريطة الصراع الدولي وإنعكاساته على المنطقة العربية، إنبثقت مرحلة جديدة للعلاقات بين القطبين، كانت لها إنعكاساتها على المستوى العربي وعلى العلاقات العربية المتبادلة، وتتميز هذه المرحلة بحدوث نوع من التهدئة أو الإنفراج، أي تخفيف التوتر، بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.
وتم تدشين المرحلة الجديدة بزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للإتحاد السوفيتي في مايو ١٩٧٢، وتوقيع عدد من الإتفاقيات المؤسسة للعلاقة الجديدة.

وكانت أهم المعالم المميزة للمرحلة الجديدة هي :
أ- التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الفيتنامية نهائياً عام ١٩٧٣.
ب - تخفيف التوتر العسكري تدريجياً بين القطبين سواء على أرض أوروبا أو في العالم الثالث.
ولكن ربما أن الولايات المتحدة لم تكن لتخفض مستوى الدعم العسكري الممنوح لإسرائيل، فإن الإتحاد السوفيتي كان المعني بتخفيف ذلك التوتر المشار إليه من خلال تحديد سقف للعون العسكري والسياسي والإقتصادي لمصر في صراعها من أجل إزالة آثار عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧، مروراً بحرب الإستنزاف، ووصولاً إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ... هذا مع عدم إغفال التطورات السياسية الأخرى وتأثيرها الحاسم، وخاصة في جمهورية مصر العربية.

ثانياً : الصيغ المتنافسة للعمل العربي قبل حرب أكتوبر
طوال الخمسينات والستينات كانت هناك صيغتان متنافستان للعمل العربي: الأولي صيغة التوافق من خلال جامعة الدول العربية، كمنظمة جامعة للدول العربية المستقلة. وقد إستطاعت الجامعة بالفعل أن تحقق إنجازات متعددة، وإن توقفت في عدد من الأحوال عند حدود رسم الأطر التنظيمية - التشريعية، وللعمل العربي، إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً... ونشير هنا إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية (عام ١٩٥٠)، وإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) وإتفاقية الوحدة الإقتصادية (١٩٥٧) ، وقرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤)... هذا بالإضافة إلى إنشاء عدد لا بأس به من المنظمات العربية المتخصصة والإتحادات النوعية.
ولم تواجه هذه الصيغة تحدياً يذكر حتى بداية الستينات، وخاصة حتى الإنفصال الذي إعترى الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. فعندئذ أخذت القيادة السياسية المصرية تطرح شعار (وحدة الهدف بدلاً من وحدة الصف)... وتحقق هذا الشعار خلال بناء علاقة محددة بين القوى العربية ذات الهدف الواحد، في مواجهة التحدي المطروح من قوى عربية أخرى.
وقد أدت إنعكاسات صراع القطبية الثنائية إلى تعميق إنقسام الصف العربي، بالإضافة إلى آثار تفاوت مراحل التطور الإجتماعي، وإختلاف التوجهات السياسية.
وجاءت حرب اليمن كما قلنا لتجسد بصورة كاملة، وتكرس، الصيغة البديلة للعمل العربي من خلال معسكرين متواجهين على جميع المستويات : معسكر تقوده الجمهورية العربية المتحدة (مصر) -

ومعسكر تقوده المملكة العربية السعودية.

ولكن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة قيام إسرائيل بالإعداد لتحويل مجرى نهر الأردن دفع القيادة المصرية إلى الدعوة لعودة صيغة (وحدة الصف) مرة أخرى، لمواجهة المحاولات الإسرائيلية. وتمثلت الصيغة الجديدة إجرائياً وتنظيمياً في عقد مؤتمر القمة العربي بالإسكندرية في يناير ١٩٦٤ ...

وقد تزامن عقد المؤتمر مع محاولة تسوية الخلاف العربي المستعصي حول أزمة وحرب اليمن، وهي المحاولة التي بدأت ولم تنته إلا بوقوع عدوان ونكسة الخامس من يونيو بعد ذلك بسنوات ثلاث.

وهكذا جاءت أحداث منتصف ١٩٦٧ لتعجل بالإستقرار على الصيغة الثانية الممثلة لوحدة الصف العربي لتحقيق (وحدة الهدف) التي يترجمها شعار (إزالة آثار العدوان) ... وكانت كل الأطراف العربية مهيأة لتفعيل الصيغة الجديدة. وجاء مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ ليؤكد بدء مرحلة جديدة تماماً في العمل العربي، قائمة على التوحد من أجل الهدف الجديد. وذلك خلال (تقسيم العمل) بين مجموعتين من الدول العربية : مجموعة دول المواجهة (وقصد بها مصر وسوريا والأردن) ومجموعة دول المساندة (وهي الدول العربية الأخرى، وخصوصاً من منطقة الخليج بالمعنى الواسع، وبصفة خاصة : المملكة العربية السعودية).

ثالثاً : دور البترول في الإقتصاد الدولي والعربي قبل حرب أكتوبر

نضع هذه المؤشرات السريعة على دور البترول العربي على المستويين الدولي والعربي. فأما على المستوي الدولي فإن أهمية البترول حتى قيام حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمتعت بصفة رئيسية في الأبعاد الآتية :

١- نصيب الدول العربية من الإنتاج العالمي للنفط .

تقدر المصادر الإحصائية الدولية أن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) قد أسهمت بنصيب متزايد من الإنتاج العالمي للنفط ... وقد بلغ هذا النصيب حوالي ٢٣,٧ ٪ عام ١٩٦٠، وإرتفع إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٣ ثم إلى ٣٣٪ عام ١٩٦٦، وواصل إرتفاعه ليصل إلى ٣٨٪ عام ١٩٧٣ أو قرابة ٤٠٪ .

٢- أما عن نصيب البلدان العربية من الإحتياطي العالمي فقد قدر عام ١٩٧٣ بنحو ٥١,٨ ٪ وهو يعني أن أكثر من نصف الإحتياطيات العالمية من البترول كان يكمن في باطن الأرض العربية وتحت مياهها الإقليمية ...

٣- وأما عن نسبة إعتماد الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبترول على المصادر العربية فإنها لم تقل عن الثلث (في حالة الولايات المتحدة الأمريكية)، بينما تراوحت في حالة أوربا بين ٥٠٪ و٩٥٪ لمختلف دولها، ووصلت في اليابان إلى قرابة ٧٠٪ (وصلت نسبة إعتمادها على بترول الشرق الأوسط ككل أي بما فيه إيران إلى حوالي ٨٥ - ٩٠٪).

٤- وتتضح أهمية البترول، البترول العربي خاصة في الإقتصاد الصناعي للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة من ارتفاع النسبة المئوية للطاقة المستخرجة من النفط إلى كل وحدة من الناتج القومي الإجمالي إلى حد شغل مفكري ومخططي الإستراتيجية، ودفع صانعي السياسات الأمريكيين إلى خفض هذه النسبة خفضاً ملموساً، وبحوالي الثلث، وفي أواخر الثمانينات عما كان عليه الحال

عام ١٩٧٣.

٥- إنخفاض الأسعار، وهذا هو العامل الذي شجع الإستعمال المكثف للنفط كمصدر للطاقة، في كل من تكنولوجيات الإنتاج والإستهلاك للدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة .. وهو ما يتمثل بصفة خاصة في إدارة عجلة الصناعة، وفي إستخدام السيارات لأغراض النقل و الركوب الشخصي ...

هذا كله عن أهمية البترول في الإقتصاد الصناعي الدولي حتى قيام حرب أكتوبر...

أما عن أهميته في الإقتصاد العربي فتتحدد في ضوء العوامل الآتية :

أ- إقتصار البترول على « الدور التحويلي » أي كمصدر لعائدات السلطات العامة في البلدان (المنتجة).

ب- ومن ثم إقتصار الإنتاج البترولي على عمليات الإستخراج (والتي تتولاها الشركات الأجنبية الكبرى) ولم تتجاوز ذلك إلى الإنتاج الصناعي التحويلي، الممثل في الصناعات المعتمدة على البترول والغاز الطبيعي، كمادة أولية وكمصدر للطاقة .

جـ وقد أدت الحقيقة السابقة إلي محدودية دور البترول في الاقتصاد المحلي للبلاد المنتجة وفي الاقتصاد العربي ،إذ لم تكن له (آثار تشابكية)علي الاقتصاد.

ولقد تغير هذا كله بعد حرب أكتوبر،بفعل استخدام العائدات البترولية المتعاظمة اثر ارتفاع الاسعار في إقامة هياكل البنية الأساسية ، واستخدام النفط والغاز الطبيعي لاقامة مجمعات للصناعات البتروكيماوية والمعدنية ..ثم التوسع في استخدام العمالة العربية المهاجرة من دول (الفائض السكاني) بالإضافة إلي القيام باستثمارات في الدول ذات العجز في رأس المال (وان كانت استثمارات متواضعة علي اي حال ...).

رابعاً : التعاون الاقتصادي العربي قبل واثناء حرب أكتوبر(حرب أكتوبر العسكرية والنفطية)

تناولنا في الفقرات الثلاث السابقة (٣،٢،١) العوامل المهددة للتعاون الاقتصادي العربي قبل واثناء حرب أكتوبر.. فهي بمثابة ما يسمي (بالمدخلات)التي أدت الي (مخرجات)معينة هي نتائج التعاون المذكور ،وصلته بالحرب العسكرية ذاتها..

وبعبارة أخري ،فإن كلا من السياق الدولي، وصيغة العمل العربي ،والدور الهام للبترول دوليا وعربيا -هي التي حددت ضرورات وآفاق التعاون الاقتصادي العربي بالمعني الذي نقصده عند الحديث حول حرب أكتوبر.

ونتناول فيما يلي التعاون الاقتصادي العربي في الفترة من يونيو ١٩٦٧ حتي قيام الحرب عام ١٩٧٣، مع التركيز على التعاون في فترة الحرب نفسها.

١- فترة ١٩٦٧-١٩٧٣:

لقد أشرنا الي الظروف الدولية والعربية التي جعلت من الممكن قيام نوع من (تقسيم العمل) الوثيق بين الدول العربية عقب النكسة ..وهو ما يترجم بالتعاون بين (دول المواجهة)و(دول المساندة) كما سبقت الاشارة.

وكان مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧-كما ألمحنا -هو المناسبة الكبري التي ترجمت التوجه الجديد . وبمقتضي هذا التوجه التزمت الدول العربية الرئيسية المصدرة للبترول بتقديم الدعم المالي لمصر في جهدها الشامل لازالة آثار العدوان ،وذلك وفق صيغة تتضمن تقديم المبالغ التالية سنويا من الدول المعنية ،حتي تتم ازالة آثار العدوان بالفعل :

- الكويت ٥٥ مليون جنيه.
- السعودية ٥٠ مليون جنيه.
- ليبيا ٣٠ مليون جنيه.

أي مجموع ١٣٥ مليون جنيه سنوياً .

وكانت هناك صيغة أخرى لدعم سوريا ... ودعم الأردن ... وتجدر الإشارة إلى أن مبالغ الدعم المذكورة لا تشمل ما أنفق بالفعل من جانب معظم الدول العربية لمساندة الجهد العسكري المباشر بعد نشوب العمليات العسكرية يوم السادس من أكتوبر، سواء من دول المشرق العربي أو دول المغرب العربي، على الجبهتين المصرية والسورية. ويقدر البعض أنه إذا كانت مصر وسوريا (الدولتان اللتان تحملتا عبء المواجهة العسكرية في حرب أكتوبر) قد أنفقتا ما يعادل عشرة آلاف مليون جنيه مصري عبر سنوات الإعداد للمعركة، فإن دول الدعم قدمت نحو ٣ بلايين دولار في دعم المعركة أو يزيد ...

٢- العمل الإقتصادي العربي أثناء الحرب:

كان نشوب العمليات العسكرية « الأكتوبرية » على جبهتي قناة السويس والجولان، « النقطة الساخنة » التي إنطلقت منها جهود الدول العربية، في مسعى منسق، دفع بعض المحللين إلي إطلاق تسمية : حرب أكتوبر العسكرية والبترولية، نظراً للتعاضد بين الجانبين. فقد إتخذت الدول العربية المنتجة للبترول، وخاصة المملكة العربية السعودية وكذا ليبيا والجزائر والعراق والكويت، قرارات حاسمة في موضوعين هما الأسعار، والكميات المنتجة والمصدرة.

فمن جهة إرتفعت أسعار البرميل من النفط في المتوسط بحوالي أربعة أضعاف (من ثلاثة دولارات للبرميل إلى نحو إثنى عشر دولاراً) . وإرتفع سعر ما يسمى «بترول الإشارة» (البترول السعودي الخفيف) من متوسط ١,٨ دولار لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ إلى ١١,٣ دولاراً في عام ١٩٧٤. ولذلك أطلق على إرتفاع السعر على النحو السابق، وما تلاه من زيادات حتى أواسط السبعينات، تعبير «صدمة النفط» -أو (صدمة النفط الأولى) والتي مهدت لصدمة النفط الثانية التي وقعت في اعقاب أزمة سوق البترول الدولية المصاحبة للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث إرتفع سعر البرميل من البترول عام ١٩٨١ إلى نحو ٤٠ دولاراً ... قبل أن ينخفض إعتباراً من عام ١٩٨٣ ثم يواصل الإنخفاض بشكل مطرد حتى الآن ..!

ومن جهة ثانية فقد إتخذت الدول العربية قراراً مزدوجاً بخفض سقف الإنتاج من البترول العربي عموماً، وحظر تصدير النفط إلى عدد من الدول. فأما عن الخفض فقد تقرر بنسبة ٥ - ١٠٪ من المستوى المسجل في شهر سبتمبر السابق على المعركة، مع جواز رفع النسبة إختيارياً لمن يشاء من الدول العربية إلى ٢٥٪ تزداد بعد ذلك بنسبة ٥٪ كل شهر ... وقد قامت الدول العربية جميعاً بتنفيذ نسبة الخفض القصوى الفورية ٢٥٪ مما كان له أثره البالغ على سوق البترول، وخاصة من حيث المستويات السعرية. وأما عن الحظر التصديري فقد سرى على كل من الولايات المتحدة

الأمريكية وهولندا.
وقد كان للتعاون الإقتصادي العربي أثناء الحرب على هذا النحو دلالات هامة على الصعيد السياسي - الإستراتيجي نتناولها في الفقرة التالية.

خامساً : الدلالات الإستراتيجية للتعاون الإقتصادي العربي في حرب أكتوبر

وضعت حرب أكتوبر العسكرية والنفطية قاعدة جديدة للعمل العربي المشترك، ظلت تشكل أساساً سياسياً إستراتيجياً لهذا العمل طوال ربع القرن المنصرم، وذلك من ناحيتين :
١- الإعتصام بصيغة (التوافق العربي العام) من خلال جامعة الدول العربية .... وقد أسفرت هذه الصيغة عن استقرار العلاقات العربية طوال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٠، برغم ما إعتراها من قلاقل وزلازل، كان أبرزها زلزال المقاطعة العربية لمصر عقب توقيع إتفاق كامب ديفيد، وقد إستمرت (توابعه) حتى مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٨٩ ...
وبرغم الإنشقاق العاصف في الصف العربي طوال السنوات العشر المذكورة، فقد ظل هناك إعتراف جماعي بالدور القومي لجامعة الدول العربية، بإعتبارها المؤسسة الراعية للعمل العربي، أو للتضامن في حدوده الدنيا المشروعة والمتفق عليها « إجتماعياً »، وهو ما جعلها مرادفاً في الكتابات السياسية المتخصصة « للنظام العربي الرسمي » أو للنظام الإقليمي العربي.
وقد حدث زلزال آخر بوقوع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) وما زالت توابعه تتفاعل، ومع ذلك وبرغم بعض التوقعات بإنهيار الصيغة النظامية الممثلة في (الجامعة)، فإنها إستمرت وحافظت على وجودها وإن نقصت فاعليتها.
وقد تأكد الرسوخ النسبي لصيغة الجامعة العربية، كممثلة للنظام العربي الرسمي الذي ولد إبان حرب أكتوبر، من تجربة تجاوز الزلزال الثالث وهو الدعوة الشرق أوسطية التي تصاعدت في فترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وبلغت أوجها لدى البعض من خلال الدعوة إلى إستبدال الجامعة العربية وصيغة العمل العربي المشترك ككل بمنظمة أو منظمات شرق أوسطية أو سوق شرق أوسطية ...الخ.
وهكذا ومن خلال المحن، عبر الزلازل الثلاثة، أكدت جامعة الدول العربية وجودها بإعتبارها الصيغة الأكثر ملاءمة في الظرف التاريخي الراهن للتعبير عن الرابطة العربية القومية العامة، وإن كانت الضرورة تقتضي تطويرها من خلال :
أ- العدول عن قاعدة الإجماع إلى الأكثرية كأسلوب لإصدار القرارات.
ب- دعم الجامعة بصيغ تنظيمية أثبتت فاعليتها سواء على مستوى التنظيم الدولي العام (صيغة محكمة العدل الدولية) أو على مستوى بعض المنظمات الدولية الإقليمية (آلية فض المنازعات كما في منظمة الوحدة الإفريقية).
جـ- إقامة صيغة شعبية جامعة، ولو على هيئة إتحاد شامل للبرلمانات والنقابات والتعاونيات وللمجتمع المدني العربي عموماً ... وتكون هذه الصيغة بمثابة السياج المغلف والمعمق للنظام العربي.
٢- وضعت حرب أكتوبر قاعدة أخرى للعمل العربي الرسمي المشترك، ممثلة في مثلث (مصر - السعودية - سوريا) ...
وقد أثبت هذا المثلث فاعليته إبتداء من خوض حرب أكتوبر العسكرية والنفطية، حيث حملت مصر وسوريا مشعل القتال، وكان للسعودية دورها الرائد في معركة النفط في ذلك الوقت.

ويرغم الضعف الذي إعترى المثلث في فترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) فقد عاود وجوده وفاعليته في مطلع التسعينات، وخاصة من خلال (إعلان دمشق) والذي يتعين تفعيله كإحدى الصيغ الفرعية للعمل العربي المشترك.

٣- رفعت حرب أكتوبر، عسكرياً ونفطياً، من مقام العرب كمجتمع دولي، حتى لقد تنبأت بعض المصادر الدولية بأن يمثل العرب (القوة السادسة) في هيكلية النظام الدولي، إلى جانب القوى الخمس الممثلة في العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي.
وربما يتعين الإستنتاج من هنا بأن من الممكن أن يعيد العرب إحتلال موقعهم اللائق بهم في العالم والتاريخ، إذا تمت إستعادة القدر الملائم من وحدة العمل، والعمق الضروري لفاعلية هذا العمل على نحو ما جرى في المثال العبقري النادر : حرب أكتوبر العسكرية والنفطية ....

والله الموفق

قراءات مختارة

١- د. جمال حمدان : ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية.
٢- هانز مول : الطاقة والموارد : الأبعاد الإستراتيجية
: في مجلة Survival عدد نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩م
٣- دانيل يرجين : أمن الطاقة في التسعينات
: في مجلة Foreign Affairs خريف ١٩٨٨م
٤- آثار إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد القومي، مذكرة خارجية لمعهد التخطيط القومي، رقم ١٣٦٢، أكتوبر ١٩٨٣م
٥- د. محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤.

التعقيب على الورقة الثانية :

أ.د/ محمد السيد سليم

أستاذ العلوم السياسية - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

. «التعاون الاقتصادي العربى قبل واثناء حرب أكتوبر »

تناول الباحث

١- السياق الدولي للعلاقات العربية المتبادلة قبل الحرب.
٢- الصيغ المتنافسة للعمل العربى المشترك قبل الحرب.
٣- دور البترول فى الاقتصاد الدولي والعربي.
٤- التعاون الاقتصادي العربى قبل واثناء الحرب.
٥-الدلالات الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي العربى فى الحرب.

أحسن القائمون على تخطيط الندوة صنعاً بتضمين المناقشات هذا الموضوع لأن التعاون الاقتصادي العربى هو أحد المدخلات المهمة لتحقيق الأمن القومي العربى والتنمية العربية .فالتعاون الاقتصادي بما يعنيه من توسيع السوق من شأنه الإسهام في التنمية كما ان التعاون الاقتصادي هو مدخل مهم للتعاون السياسي والإستراتيجي كذلك فقد أحسن الباحث صنعا بترتيب وتنظيم بحث فى شكل خمسة أقسام تبدأ من السياق الدولي للتعاون الاقتصادي العربى قبل الحرب وتنتهى بالدلالات الاستراتيجية لهذا التعاون.

فى القسم الأول يتحدث الباحث عن السياق الدولي للعلاقات العربية المتبادلة قبل حرب أكتوبر، فأشار إلى الصراع الدولي القطبي الثنائي فى فترة الحرب الباردة وكانت ابرز معالمه سيطرة الشركات النفطية على بترول العرب والتعاون الأمريكي الإسرائيلي والاستقطاب الأمريكي السوفيتي فى

المنطقة العربية، وفى تصوري انه لايمكن اعتبار سيطرة الشركات النفطية الغربية على بترول المنطقة كإحدى علامات الصراع الدولي القطبي ذلك ان منح الدول العربية للشركات السبع لم تكن امتياز التنقيب عن النفط إنما جاء برغبة الدول العربية، كما أنها استفادت منه ولم يكن الاتحاد السوفيتي منافسا للشركات الغربية فى هذا الصدد، فضلا عن أن الشقيقات السبع دائما أداة فى يد الولايات المتحدة.

وقد انتقل الباحث الى فترة الانفراج ابتداء من ١٩٧٢ دون أن يشرح لنا لماذا حدث التحول فى العلاقات الدولية نحو الإنفراج. بل والأهم من ذلك إشارته انه فى ظل الانفراج،.لم تخفض أمريكا من دعمها العسكري لإسرائيل إنما وضع الاتحاد السوفيتي سقفا لدعم العرب وهو أمر مهم نعتقد انه كان يجب تناوله .فهل معنى ان الانفراج كان تنازلا سوفيتيا للولايات المتحدة ومن ثم كان يمكن اعتباره البداية الحقيقية للتنازل السوفيتي .

وقد أشار/ د عبد الشفيع الى أن أحد أشكال الصراع الأمريكي السوفيتي كان محاولة تكوين الحلف الإسلامي فى منتصف الستينات .وهو أمر ينبغي مناقشته فى ضوء ما توافر من معلومات فلم يكن هناك إطلاقا مشروع يسمى الحلف الإسلامي بل هذه التسمية هى تسمية إعلامية أطلقتها أجهزة الإعلام على مشروع عقد مؤتمر قمة للدول الإسلامية ابتداء من عام ١٩٦٤ وقد دعيت الدول العربية الثورية الى حضوره ولكنها رفضت وأطلقت اتهاما ضد المشروع على أساس انه مشروع عربي وكان من الضروري أن يتناول الباحث مغزى مشاركة مصر الناصرية فيها بعد (سبتمبر ١٩٦٩) فى مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد فى المغرب، ثم مشاركتها فى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التى تفرعت عن المؤتمر.

كما أشار الباحث الى شكلين مهمين للتعاون الاقتصادي العربى قبل واثناء الحرب وهما الدعم الاقتصادي العربى لمصر فى إطار مؤتمر القمة العربى المنعقد فى أغسطس ١٩٦٧ والحظر النفطي أثناء الحرب:

أولاً : الدعم الاقتصادي العربى لمصر

أشار الباحث الى مبالغ الدعم التى تعهدت بها السعودية وليبيا والكويت لمصر ومجموعها ١٣٥ مليون جنيه .وأشار الباحث إلى وجود دعم أخر لسوريا والأردن فما هى تلك الصيغ ولماذا لم تعرض صيغ الدعم العربى لسوريا والأردن، ولماذا حددت تلك الأرقام بالتحديد ؟ نحن نعرف الكثير عما دار فى القمة العربية التي عقدت بالخرطوم وكان على الباحث أن يرجع الى المناقشات لمعرفة الأساس الذى انطلقت منه حصص تلك الأرقام .

كذلك فإننا لا نعرف هل التزمت تلك الدول بما تعهدت به ؟

كذلك يشير الباحث الى أن مصر وسوريا انفقتا ١٠ آلاف مليون جنيه مصرى للإعداد للمعركة ودول الدعم أنفقت ٣ بلايين دولار .ما هو أساس المقارنة ؟ كيف حسبنا ما أنفقته مصر وسوريا بالجنيه المصرى والآخرى بالدولار الأمريكي ؟

الاحرى من ذلك أن الدول العربية دفعت مبالغ تزيد عن الأرقام التى ذكرها الباحث فمثلا في أوائل ١٩٧٣ السعودية اشترت أسلحة لمصر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار ودفعت ٥٠٠ مليون أخرى لسد العجز فى ميزان المدفوعات.

ثانيا: الحظر النفطي أثناء الحرب

أشار الباحث الى الحظر النفطي ، ولكن هذا الحظر لم يكن جزءاً من استراتيجية مرسومة قبل الحرب . فمصر دخلت الحرب ولم يكن لديها تعهد رسمي من الدول النفطية بالحظر النفطي . كما أوضحت السعودية بجلاء أن قرار استعمال النفط تقرره السعودية بمفردها ، وحرصت على ان تؤكد ان الحديث فى هذا الموضوع يعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية وهو ما كان مثار تفاهم على الخطوط العامة للمرحلة نفسها.

والواقع أن الحظر النفطي لم يكن مرتبطا بالحرب أى حرب أكتوبر بدليل انه تأخر أسبوعين بعد بدء الحرب. وكان القرار رد فعل لقرار أمريكا بإعطاء إسرائيل مساعدات بقيمة ٢.٢ مليار دولار فى ١٩أكتوبر بعد أيام من الحرب.

رد الفعل الأول لحرب أكتوبر كان هو رفع أسعار النفط وذلك فى ١٦ أكتوبر وفى ١٧ أكتوبر تقرر خفض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهريا ولكن فى ١٠/١٩ وبعد القرار الأمريكي أعلنت السعودية خفضا بمقدار ١٠٪ وتلا ذلك وقف الإمدادات النفطية لأمريكا وهولندا وهكذا يتضح لنا ان السعودية لم تتخذ قرارا الا بعد القرار الامريكى.

وعلى ذلك هل حقق الحظر النفطى اهدافه ؟ يقول المحللون أن امريكا استطاعت منع تحقيق الاهداف المرجوة من الحظر النفطى وحققت بدلا من ذلك أهدافا مرحلية فتحت لها المجال للعب دور اساسى رئيسي فى المنطقة.

ثالثا: هناك أشكال أخرى للتعاون الاقتصادي كان ينبغي مناقشتها مثل التعاون التجارى الاستثمارى المتبادل...إلخ.

رابعا : فيما يتعلق بالدلالات الاستراتيجية ؟

اعتقد ان الدلالة الاستراتيجية هى :-

١-استخلصها السادات بعد حرب أكتوبر وهى التركيز على المصالح المصرية بالأساس ونحن ازاء دول ذات مصالح اقتصادية وينبغى التحرك للأستفادة لمصر دون النظر عما يراه الاخرون .

٢- فى أى مشروع قومى ينبغى ان تكون الالتزامات المتبادلة واضحة ومحددة بشكل مؤسسى.

خامسا: المقترحات المقدمة لتطوير الجامعة

١- العدول عن مبدأ الاجماع الى الأغلبية.

٢- محكمة عدل عربية.

٣- صيغة شعبية جامعة وهى صيغ محل مناقشة.

المناقشات :

الإجابة عن هذه الأسئلة يرد عليها الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى

(١) سؤال الدكتور علي سليمان

أشكر الباحث على هذا البحث القيم وكنت أتمنى مع ذلك الحديث مباشرة عن بعض الصور المباشرة عن التعاون العربي التنظيمي خلال حرب أكتوبر ومن ذلك خلق السوق العربية المشتركة وإنشاء مؤسسات جديدة للعمل العربي ومنها الأوابك.

إجابة السؤال الأول :

أظنني قد أشرت إليها ومن أهم هذه الصور المباشرة للعمل الاقتصادي قبل حرب أكتوبر هي العون الاقتصادي الذي قدم من خلال مؤتمر الخرطوم علاوة على بعض القروض والمنح الميسرة.

(٢) الأستاذ سعيد زايد

في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في يناير ١٩٦٤ تقرر إنشاء القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، فهل كان هذا عودة إلى وحدة الصف بدلا من وحدة الهدف وهل كان لهذا آثار اقتصادية؟

إجابة السؤال الثاني :

بالطبع، وأنا ذكرت ذلك في الورقة فحينما قامت إسرائيل بمحاولة تحويل مجرى نهر الأردن ودعت مصر لمؤتمر خاص برؤساء الأركان كان ذلك إيذانا باستعادة وحدة الصف مرة أخرى والتخلي ولو لفترة زمنية معينة أو لأجل غير مسمى عن شعار وحدة الهدف وذلك لضرورة التصدي للعدو المشترك في

ذلك الوقت وهو التحدي الإسرائيلي القائم أو الماثل.

(٣) الأستاذ ممدوح الولي

كيف يمكن إعادة النظام الإقليمي الرسمي مرة أخرى في ظل غياب بنود مواجهة عام ١٩٧٣ خاصة مع بطء تطبيق قرارات إعلان دمشق وهل هناك دور للمنظمات غير الحكومية في الدول العربية في سبيل التعاون العربي ؟

أم أن الغياب الديمقراطي في الكثير من الدول العربية سيجعل الدور الشعبي مقيدا ؟

إجابة السؤال الثالث:

في الحقيقة هذا السؤال مفتوح لا أستطيع الإجابة عليه ولكني أريد أن أقول أنه لابد أن تكون هناك إرادة سياسية توحيدية وهذا لن يحدث إلا إذا نبع من الناس وفي مقدمتهم المجتمع المدني العربي من نقابات وجمعيات كتجمعات سياسية وتجمعات شعبية وبرلمانية فإذا ضغطت وكان لها ثقلها المؤثر على الأنظمة العربية، يمكن ان يحدث في ذلك الوقت نوع من الإرادة السياسية التوحيدية على مستوى النظم وذلك يدفع في اتجاه إعادة إنعاش النظام العربي مرة أخرى وأشكركم على هذه المناقشة القيمة.

تعقيب الدكتور إبراهيم سعد الدين

أظن أنه فى الندوة التى دار فيها الحوار حول ورقة الدكتور عبد الشفيع و التى كانت تتناول صناعة القرار فى العالم العربى تم توضيح أنه كان هناك تفاهم ووعد سعودي بأنه يمكن التفكير فى حظر النفط لو استمرت الجيوش العربية تحارب عشرة أيام لكن لم يتم الحظر مباشرة بمجرد بدء القتال، و هذه هى النقطة الثانية التى قالها الدكتور محمد السيد سليم وهى محاولة السعودية دفع الولايات المتحدة لأخذ موقف متوازن و اندفاع أمريكا لمساعدة إسرائيل. فاستمرار القتال المصرى السوري من ناحية و الموقف المتحيز للولايات المتحدة من ناحية أخرى هو الذى أدى إلى اتخاذ القرارات الخاصة بالنفط و أقول أن ما يطلبه الدكتور محمد السيد سليم صحيح و لكن عندما تكون هناك دول منظمة بحيث يمكن التفاهم ليس على أساس شخصي بل على أساس دولى ففي بعض الأحيان، فى الدول العربية، دون تفاهم شخصي، لا يكون هناك تفاهم مؤسسي فالتفاهم مع الإمارات مثلا يتم مع الشيخ زايد فلا توجد مؤسسة بالإمارات يمكن التفاهم معها إلا لو كان هناك تفاهم مع الشيخ زايد، فالوضع فى العالم العربى يقتضي فى بعض الأحيان الخروج عن القواعد الصحيحة للعمل الشخصي بدرجة أو بأخرى .

الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى :

سعيد بتعقيب الدكتور محمد السيد سليم لأنه أغنى النقاش و أدخلنا فى حوار خصب و أحيانا قد تكون الإطالة غير مجدية أو مثمرة إذا كانت نتيجة اختلاف فكرى وقد يكون هذا هو الحال فيما يتعلق بالوضع الآن مع الدكتور محمد السيد سليم و مع ذلك لا بأس من المناقشة لأنها تفيد أحيانا.

النقطة الأولى:

باختصار و بشكل سريع جدا يقول الدكتور محمد السيد سليم هل سيطرة الشركات البترولية أو الشقيقات السبع على البترول العربى كان انعكاسا للصراع القطبي الثنائي فى ذلك الوقت أو القطبية الثنائية ؟

فى الحقيقة هو ليس انعكاسا مباشرا و لكن لعل سيادتك تعلم طبعا إن فى ميزان القطبية الثنائية هناك ميزان القوى الشاملة (اقتصادي و سياسي و عسكري) لكل من القطبين ويحسب كل من القطبين قوته فى ضوء مصادر القوى التى يمتلكها اقتصاديا و سياسيا وعسكريا فلا شك أن سيطرة الشركات المنتمية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية على بترول منطقة الخليج كان يحسب لصالح القطب الأمريكي فى لعبة الصراع الدولي فى ذلك الوقت و من هنا كان من حقي كباحث أن احتسب هذه الشركات و سيطرتها على البترول كعامل مضاف لقوة القطب الأمريكي. الاتحاد السوفيتي لم يكن حاضرا بشكل مباشر و لكنه كان حاضرا بشكل غير مباشر من خلال تطلعه الدائم لمناطق المياه الدافئة و من خلال منازعته للولايات المتحدة على السيطرة على المنطقة، و بالتالي فيمكن القول بان السيطرة البترولية الاقتصادية كانت جزءا من ميزان القوى الشاملة بالصراع القطبي الثنائي فى المرحلة المشار إليها .

النقطة الثانية :

الدكتور محمد السيد سليم يقول أن هذه الشركات كانت لها سياسة خارجية مستقلة عن الدول المنتمية إليها و أنها غالبا ما كانت توصى حكوماتها بسياسة مختلفة .

فى الحقيقة أن بعض الشركات فعلا تقوم بذلك ، أحيانا الملتفون و المحلقون حول شركة أرامكو من الموظفين و السفراء كانت لهم نظرة متعاطفة مع القضايا العربية و لكن هذه فى حد ذاتها كانت تمثل تأثيرا جزئيا لا مفعول له فى سياق السياسة الخارجية الأمريكية و لم تقم الشركات البترولية بلعب دور جماعة الضغط القوية لمصلحة السياسة العربية (طبعا فى هذا الوقت) على النحو الذى رأيناه مع شركات التبغ التى تحاول إسقاط الرئيس الأمريكى حاليا، إذ لم يكن لهذه الشركات دور فعلي ربما لأن العالم العربى نفسه لم يكن محددا هدفه و لكن على كل حال النتيجة النهائية أنها لم تلعب دورا فعالا لمصلحة السياسة العربية و لم تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية بل و لم نعلم أن لها خطا سياسيا محددا وضعته بوضوح وبلورته فى صيغة قابلة للمناقشة

النقطة الثالثة :

هل كان الانفراج مقدمة للتفكك السوفيتي و مقدمة للتنازل السوفيتي ؟

أرى ذلك بالفعل أن لعبة الانفراج هى لعبة دولية أدارتها الإدارة الأمريكية بنجاح ووضعت المعول أو المسمار الأول فى نعش انهيار الاتحاد السوفيتي فيما بعد . الاتحاد السوفيتي لم يدعم معركة الانفراج والعلاقات القطبية الثنائية بما كان يجب لها من جدية نتيجة طبيعة النظام الاقتصادي السوفيتي والنظام الاجتماعي له ونتيجة الأساليب القوية التي اتبعتها الدول الغربية وأريد أن أقول شيئا في هذا الصدد وهو أن العلاقات التي كانت بين الاتحاد السوفيتي تختلف عن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وبالتالي سقف التعاون السوفيتي المحدود لمصر كانت له أسباب وهي أن العلاقة لم تكن علاقة تبعية فقد كانت هناك علاقة خاصة بين مصر والاتحاد السوفيتي وكانت مصر دولة مستقلة

لها سياستها الخاصة وكانت تعتقد أنه ربما لو جرت السوفيت إلى مواقف أكثر اقترابا من العمل العسكري ربما ورطته في مزيد من التعاون والدعم لمصر، هذه كانت وجهة نظر معينة، وهي تختلف عن علاقة إسرائيل بأمريكا والتي قد تكون الحليف الأصغر وقدمت لها كل ما نعلم من مساندات.

النقطة الرابعة : الحلف الإسلامي

اتفق مع الدكتور محمد سليم أنه لم يكن هناك حلف إسلامي متبلور وقد قلت في الورقة «محاولة تكوين». فهناك مستويان للتحليل « التحليل الصريح » و « التحليل المضمر » فالتحليل الصريح هو الذى يتخذ مضمون الأجهزة الإعلامية و تصريحات القادة السياسيين مادة للتحليل و لكن التحليل المضمر هو الذى يبحث فيما وراء الدعاية و الإعلام، و لا شك أن المملكة العربية السعودية فى ذلك الوقت فى منتصف الستينات و قد كانت فى حرب باردة عربية عظمى مع الجمهورية العربية المتحدة وأنها كانت ترمي من وراء الدعوة إلى مؤتمر القمة الإسلامي لتعزيز موقفها السياسي في لعبة الحرب الباردة العربية، وكانت الدولتان في ذلك الوقت في قمة الصراع العسكري على أرض اليمن ومن ثم فيمكن من واقع التحليل المضمر أو المستوي الخفي لبنية السياسات الخارجية فإنه كانت هناك نية لتعزيز الموقف السعودي وإضعاف الموقف المصري من خلال إنعاش سياسة التكتلات ولا نريد أن ننقر في الجراح القديمة ولكن الدكتور سليم اهتم بهذا الموضوع.

النقطة الخامسة: ما هو التعاون؟

من المتعارف عليه أن : «التعاون نشاط جماعى منظم تقوم به عدد من الوحدات لتحقيق هدف مشترك» هذا هو التعاون وأنا شخصيا عندما أعطيت العنوان وهو «التعاون الاقتصادي العربي» احترت هل هناك تعاون أم عون !ففي رأيي هو اقرب إلى العون أو هو تعاون من طرف واحد.

وفي هذا الصدد وللرد على بعض الأسئلة أقول أن مستوى العلاقات الاقتصادية في ذلك الوقت يختلف عن الذي نتطلع إليه الآن من علاقات اقتصادية حدثت فعلا في فترة السبعينات والثمانينات. نحن نتكلم عن تدفقات عمالة وتدفقات استثمار، والدكتور على سليمان والدكتور حمدي عبد العظيم يريدان أن يكون هناك حديث مطول عن النواحي المالية ورؤوس الأموال والاستثمارات وصناديق المال العربية، كل ذلك لم يكن له محل في الفترة من ١٩٦٧ -١٩٧٣ في مستوى العلاقات العربية. ورغم أن قرار السوق العربية المشتركة اتخذ سنة ١٩٦٤ فلم تسمح الظروف ولم تنضج لتطبيقه، وبالتالي فقد كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية تسمح فقط بتقديم بعض المعونات بالشكل الذي حدث فعلا في تلك الفترة، ولم تكن هناك صيغ محددة للعلاقات الاقتصادية، كما حدث بعد ذلك من تفاعلات وتدفقات عمالة واستثمارات متبادلة.

- التعاون المؤسسي و الشخصي

الدكتور إبراهيم سعد الدين أجاب على نقطة التعاون المؤسسي والشخصي وانا متفق معه تماما في أنه في الظروف العربية وظروف العالم الثالث القناة الشخصية هي أفضل وأضمن من القناة المؤسسية وهذا قد يختلف مع ما ينبغي ان يكون ولكن هذا ما حدث.

- الحظر النفطي هل حقق أهدافه؟

لم يحقق أهدافه كاملة نتيجة لطبيعة الإدارة السياسية للدول المنتجة وللظروف السياسية العربية والدولية ولكن لا شك في أن الحظر والتخفيض أديا دورهما في سياق استراتيجية حرب أكتوبر وهي إطر سياسية عسكرية اقتصادية متكاملة ، وقد أدى البترول دوره في هذه الخلطة وكان دورا فعالا، فالعمليات العسكرية الأكتوبرية كان لها مستوى معين والعمليات الاقتصادية النفطية كان لها مستوى آخر وكذلك السياسية. وفي إطار أكتوبر يعتبر النفط قد حقق ما كان يراد له أن يحققه.

كلمة رئيس الجلسة الختامية

من المسائل التي أثيرت أن المبلغ الذي حدد في الخرطوم كان مبلغاً تعويضياً عن الخسائر التي حدثت كنتيجة لغلق قناة السويس وضياع النفط وليس لتمويل المجهود الحربي بصفة أساسية إنما كانت تعويضاً عن خسائر محددة وحددت على أساس أن هذا ما خسرته مصر نتيجة لفقد سيناء من موارد نفطية علاوة على ما خسرته من موارد خاصة بقناة السويس وأن هذه المقارنة ليست تكاليف الحرب وإنما ...هل المبلغ كان كافيا لتعويض هذه الخسائر أم لا؟، ومن هنا أيضا المقارنة بالعشرة آلاف مليون جنيه مثلما قال الدكتور جمال حمدان الذي تحدث عن تكاليف الصدام، وهنا تظهر نقطة ما، وهي هل تكلفة الصدام هي ناتج قرار مصري أم هو اضطرار مصري نتيجة لقرارات الغير، فمصر لم تكن معتدية في أي حرب قامت: حتى في حرب ١٩٤٨ مصر تدخلت لإنقاذ الوضع الفلسطيني، في ١٩٥٦ مصر اعتدي عليها، في ١٩٦٧ مصر بدأت الحشد العسكري ولكنها لم توجه الضربة العسكرية، والحرب الوحيدة التي خاضتها مصر بالمبادرة هي حرب ١٩٧٣ ،وهي حرب للتحرير وليست صداما مع عدو من أجل الكسب بشكل أو بآخر، إنما هي لتحرير الأرض، فالتكاليف التي تكلفتها يجب أن تقارن بالأهداف والأهداف هنا هي مواجهة العدوان وتحرير الأرض ، تثبيتا لمكانة مصر في العالم العربي وليست مصر هي البادئة لا بالحشد ولا بالإجراء العسكري فالسباق على التسلح في المنطقة يبدأه باستمرار الطرف الآخر ولا تفرضه مصر التي تسعى لإقامة سلام عادل والقضاء على الاختلال في التوازن في الشرق الأوسط بصفة عامة.

أشكركم على الاستماع وأشكر الأخوة الذين نظموا هذه الندوة على دعوتي لإدارة الجلسة الأولي وعلى تكرمهم بتشريفي بمثل هذا الشرف وشكرا.

الجلسة الثانية:

الملامح الرئيسية للتخطيط لحرب أكتوبر

رئيس الجلسة : د. أحمد الغندور

أستاذ الإقتصاد الدولى بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ونائب وزير الإقتصاد والتعاون الدولى السابق

الورقة الأولى :

إعداد الإقتصاد للحرب

دراسة نظرية

د./ محمد جمال مظلوم

مدير سابق لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة

مقدمة :

١- تتعرض كل دولة من دول العالم للعديد من التهديدات الخارجية ، وهو ما يستلزم ان تقوم كل دولة بإعداد نفسها للحرب لمواجهة مثل هذه التهديدات ،هذا بخلاف ما قد تفرضه مثل هذه الاعتداءات أو احتلال دولة لأراضي دولة أخري من ان تعد نفسها لتحرير أرضها المغتصبة ، لذلك نجد انه يجب علي كل دولة ان تعد نفسها للدفاع ضد اي عدوان مفاجئ أو مدبر ، ويكون هذا الإعداد بتخطيط قصير المدى لمواجهة التحديات الحالية وبتخطيط بعيد المدى لمواجهة الأخطار في المستقبل (في ألمانيا بدأت الإجراءات السرية لإعداد الدولة للحرب منذ عام ١٩٢٣ ، وفي فرنسا منذ ان شعرت بخطر مواجهة محتملة مع ألمانيا بدأت استعداداتها منذ عام ١٩٣٣ ، وفي بريطانيا بدأت وزارة الحربية الاستعداد للحرب منذ عام ١٩٣٠ ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدأ الاستعداد للحرب منذ عام ١٩٣٠ ، وكذلك بدأت في نفس الوقت الاستعدادات في كل من الاتحاد السوفيتي واليابان) وأن يتم إعداد الاقتصاد بأسلوب علمي متطور .

ويكون هذا الإعداد في الاتجاهات الأساسية الأتية :

أ- إعداد القوات المسلحة .

ب - إعداد الاقتصاد الوطني .

ج - إعداد الشعب وأجهزة ومؤسسات الدولة.

د - إعداد أراضى الدولة كمسرح للعمليات الحربية .

هـ - إعداد السياسة الخارجية بما يتلاءم وأهداف الدولة السياسية / العسكرية .

٢- ويجب ان يتم تنفيذ هذه المهام بكل أجهزة الدولة في تنسيق وتعاون كامل وبإيمان وعقيدة مع تذليل كل الصعاب التي تعوق تنفيذها في التوقيتات المحددة .
وهذه العناصر الخمسة يحتاج كل منها لدراسة تفصيلية سواء كانت دراسة نظرية أو دراسة تطبيقية علي مصر والدول العربية المحاطة بالعديد من التهديدات ، وما يهم ان نوضحه قبل الدخول في دراستنا هذه وهو إعداد الاقتصاد الوطني (وقد صدر العديد من الدراسات النظرية لإيضاح ذلك سواء من الكليات والأكاديميات العسكرية في العديد من الجهات البحثية في مصر والدول العربية وكانت أحدى هذه الدراسات دراسة بعنوان القدرة الاقتصادية في خدمة الاستراتيجية العسكرية الصادرة في مجلة الدفاع العربي عدد سبتمبر ١٩٨٥ ، والتي أوضح فيها الباحث ان زيادة القدرة العسكرية لدولة ما تتطلب اقتصاداً متيناً لزمن طويل نظرا الي ان هذا الاقتصاد سوف يتحمل أعباء سباق التسلح الهائل وأن اي إجراء موجه الي إضعاف القدرة الاقتصادية للدولة وتخفيض فعاليتها سوف يؤدي بدوره الي إضعاف المقدرة العسكرية، لان هذه الأخيرة ترتبط في نهاية المطاف بالحالة الاقتصادية للدولة).وأوضح في مقاله دور العامل الاقتصادي في الحرب الحديثة ثم الإعداد الاقتصادي للحرب من وجهة نظر الغرب والشرق وتطبيقاتها في كل من الزراعة والصناعة وإعداد وسائل النقل ووسائل الاتصال، هذا بخلاف الدراسات الاخري اللازمة للإعداد الاقتصادي لفترة الحرب ولما بعد انتهاء فترة الحرب حيث تتعرض الدول لتأثيرات عديدة مثل التضخم واعادة بناء ما خربته الحرب.

٣- إلا ان ما يهمنا في دراستنا هذه هو إعداد إقتصاد الدولة للحرب وتحقيق القدرة الذاتية للدولة في ضوء تأثير ذلك علي علاقات الدولة الخارجية ،وهل يتعرض اقتصاد الدولة لقيود او تهديدات في حالة نشوب حرب مع دولة أخرى وما دور هذه الدول الأجنبية تجاه نشوب العمليات القتالية في هذه الدولة . هكذا تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في تحديد مقدرة اي بلد علي الحرب ، فهي تحدد من حيث المبدأ مدي مقدرة البلد علي خوض الحرب من عدمه ، كما ان وجود مقدرة اقتصادية كامنة من عدمه ، ووجود قدرات ذاتية تعد العوامل الأساسية لمقدرة هذا البلد علي الاستمرار في الحرب بما يمكنها من تحقيق أهدافها النهائية من الحرب.
ولسنا بصدد الدخول في تحليل فلسفي لتاريخ الحروب حتي نبين ان العوامل الاقتصادية (فتح أسواق، او الخروج من أزمات اقتصادية او ما شابه) كانت تعد المسئول المباشر عن قيام بعض الحروب المعاصرة ، علي الأقل العالمية منها والمحدودة.

٤- وتقتضي دراسة إعداد الدولة للحرب من وجهة النظر الاقتصادية تحديد عدة أمور في مقدمتها:
أ. تحليل البنية الاقتصادية بهدف معرفة مدي ما تتمتع به الدولة المحتمل دخولها حرب ما من قوة ذاتية اقتصادية ، بعبارة أخرى تحديد مدى إمكان اعتماد الدولة علي ذاتها اذا ما خاضت حربا حسب مستوي واستمرارية هذه الحرب . أم ستشكل قيدا علي القرارات السياسية للحرب وللاستمرار فيها؟ كما ان ذلك يقتضي معرفة الي اي مدي تستطيع هذه القوة الاقتصادية الذاتية ان تكون المعين الأساسي للمجهود الحربي من حيث التسلح و من حيث إعداد الطرق والمنشآت، ومن حيث الإمداد بالوقود والغذاء وقطع الغيار والكثير من المنتجات الضرورية للتعويض عن الخسائر العسكرية.
ولا يتوقف الأمر علي الاحتياجات العسكرية بل يهم في الأساس أيضا معرفة مدي توفر الاحتياجات

المدنية ، بمعني هل تستطيع القدرة الاقتصادية لهذا البلد ان تتيح له خوض غمار حرب والاستمرار في النشاط الإنتاجي بنفس المعدلات او زيادة هذه المعدلات ؟ أم هل ستكون هذه القدرة ، الاقتصادية في الأساس قيدا علي عملية الإعداد للحرب ؟ .

ب. وفي حالة اذا ما كانت الحالة الاقتصادية معينا علي تهيئة الدولة للحرب ، او حتي قيدا ، فان دراسة اعداد الدولة للحرب تطرح تساؤلا هاما حول الشروط والمتطلبات اللازم توفيرها لهذا الجهاز الإنتاجي من حيث تطوير بعض فروعه، او تنمية بعضها بمعدلات أسرع ، او زيادة درجة التشابك فيما بينها ... ألخ، حتي يهيأ بدرجة اكثر ملاءمة لمتطلبات الإعداد للحرب.

ج. لا تقل معرفة حالة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد أهمية عن معرفة الهيكل الاقتصادي له عند الحديث عن اعداد الدولة للحرب بل ان معرفة اطار وحالة العلاقات الخارجية تعكس مدي ما يمكن ان يمارس علي البلد من قيود ، او مدي ما يمكن توفيره من ظروف للحرب . فهي تعكس حالة التحالفات السياسية والعسكرية الخارجية ، ودرجة المرونة في تغيرها .

د - ويقتضي هذا الوقوف علي التالي :

(١) هل يعد وضع العلاقات الخارجية الراهن للبلد مهيئا لإعدادها للحرب أم يقتضي إدخال تغييرات عليه لتهيئته لذلك ؟

(٢) ما هي القيود التي يفرضها وضع العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد علي اعداد اقتصادها للحرب؟ .

هـ. هذا ونستعرض في دراستنا هذه ثلاثة عناصر رئيسية هي :

- الخصائص الاقتصادية للدولة والإعداد للحرب.
- القطاعات الاقتصادية للدولة والإعداد للحرب.
- القيود الاساسية في وضع المخطط الاستراتيجي لإعداد الدولة للحرب.

أولا : الخصائص الاقتصادية للدولة والإعداد للحرب

٥- ونستعرض منها خمسة عناصر هى :

أ- مكونات الناتج القومي .

ب- الاستهلاك والتراكم .

ج - قوة العمل.

د- ميزانا التجارة والمدفوعات.

هـ- وسائل تمويل العجز.

أ-الناتج القومي

تعتبر دراسة مكونات الناتج القومي للدولة من العوامل الرئيسية في تحديد اعداد اقتصاد الدولة للحرب فكلما زادت قيمة العناصر غير اليقينية كلما كان ذلك قيدا علي حرية القرار في الدولة خاصة وان اغلب الدول العربية هي دول مصدرة للمواد الخام (المواد الأولية) اي انها تخضع لعوامل خارجة عن سيطرة الدولة ، ومتأثرة بالظروف والعوامل الخارجية مثل قطاعات المال ، صادرات البترول وتقلباته السعرية والمواد الخام ، السياحة ، ومصادر أخري مثل شريان المواصلات الدولية مثل قناة السويس في مصر .

وهذا يستلزم أنه عند إعداد اقتصاديات الدولة للحرب إعطاء أهمية لإعادة تنظيم هذه القطاعات بما يضمن درجة اكبر من السيطرة عليها وأيضا تقليص أهميتها* النسبية في الاقتصاد القومي لصالح الإنتاج السلعي والخدمات الإنتاجية المرتبطة بها .

ب-الاستهلاك والتراكم

يمثل الاستهلاك النهائي الخاص والعام (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي) الي الناتج المحلي الإجمالي علاقة لازمة لدراسة اعداد الدولة للحرب ،وهذا يعكس انخفاض الادخار الفعلي في المجتمع حيث نجده يتراوح في الدول العربية بين ٥٪ ،١٥٪ ، والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل لدي المجتمع القدرة علي تعبئة الموارد التمويلية لمواجهة أعباء الإنفاق علي المجهود الحربي (وهو إنفاق استهلاكي بطبيعته)وعلي الاستمرار في التراكم الرأسمالي ؟

وتتمثل عناصر الإجابة الأولية في التالي :

(١) ان معدلات الادخار في مصر والدول العربية قد تعجز عن مواجهة معدلات التراكم الذي ينعكس في صورة فجوة الادخار والاستثمار المحلي بما يعادل الإدخار الي الناتج القومي تقريبا، الامر الذي يترجم الي المديونية الخارجية ويضعف من مقدرة الدولة علي الإعداد للحرب والملاحظة الواضحة هنا ان نسبة فجوة الإستثمار المحلي -الادخار المحلي(فجوة الصادرات -الواردات) تأخذ في التزايد بصفة عامه خلال فترة الإعداد رغم سياسات تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

(٢) صعوبة ضغط الإنفاق الاستهلاكي رغم ضرورة ذلك في حالة تعبئة الموارد للحرب -ويسري ذلك علي كل من الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

(٣) أما إمكانات تعبئة المدخرات الإجبارية فتكاد تكون مقيدة في ظل أسلوب إدارة الاقتصاد القومي في مصر وأغلب الدول العربية والذي يعمل علي تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي والذي يعطي قاعدة واسعة من الإعفاءات الضريبية وخاصة ضرائب الدخل والأرباح التجارية والصناعية وضرائب الثروة (كالعقارات الزراعية)علاوة علي الضرائب الجمركية علي مستلزمات الإنتاج.

(٤) يضاف الي ذلك في الدول العربية الفقيرة بلوغ الضرائب غير المباشرة بل تعديها الحدود المسموح بها والتي تولد أثاراً عكسية بما ينعكس في شكل زيادات تضخمية تنعكس بدورها علي انعكاسات سعرية حادة وتؤثر علي معدلات الادخار الاختيارية.

(٥) العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) رغم السياسات الهادفة لتحجيمه في العديد من الدول وهذا الامر ينعكس إما علي العجز الخارجي وزيادة المديونية الخارجية، وإما الي اللجوء الي أساليب تضخمية في تمويلة بما يضر بالعدالة والاستقرار الاقتصادي والتنمية كما هو معروف .

(٦) ويضع هذا الوضع قيدا علي إعداد اقتصاد الدولة للحرب ، فهو يمثل صعوبة توفير مزيد من الموارد لمواجهة أعباء الإنفاق المتزايدة علي المجهود الحربي ، كما انه لا يوفر بيئة اقتصادية مستقرة مما يؤثر علي القرارات الحربية المختلفة خاصة أثناء العمليات .

هذه لمحة سريعة عن مدي توافر مصادر التمويل، إلا انه عند تناول توزيع الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة تظهر العديد من الاختلالات التي يلزم متابعتها من خلال جهاز دقيق للتعبئة العامة والإحصاء في الدولة.

والخلاصة التي يمكن استنباطها من هيكل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن ان تظهر لنا النقاط التالية :

أ- ضرورة ان يبني القرار السياسي علي العوامل اليقينية في الاقتصاد القومي للدولة ومن شأن هذا اما استبعاد المتغيرات غير اليقينية عند الإعداد للقرار السياسي ومعاملتها معاملة الاحتياطيات ، وأما تقديرها عند ادني حدود ممكنة مع ما في هذا من تقليل لقيمة العوامل الاقتصادية وإهدار حساباتها.

ب - ضرورة ان يبني القرار السياسي علي معلومات دقيقة أكثر من تقديرات مستنتجة ، أو محسوبة من افتراضات . وهذا يستدعي تطوير أساليب وطرق حسابات الدخل وخاصة الخدمات الحكومية وتطوير مؤشرات لحساب إنتاجية العوامل المختلفة .

ج - وما قد تظهره هذه الدراسة من العديد من النقاط منها :

- الاختلال بين القطاعات السلعية والخدمية في توليد الناتج والدخل .
- الاختلال داخل كل مجموعة قطاعية .
- الاختلال في علاقة الناتج بالإنتاج .
- الاختلال في علاقة التراكم بالاستهلاك وكذلك الاختلال بين المدخرات المحلية والاستثمار المحلي .

ج - قوة العمل

تعتبر دراسة قوة العمل ذات شقين : أولهما شق اقتصادي ، وثانيهما شق اجتماعي ، ولكلا الشقين أثار علي عملية اعداد اقتصاد الدولة للحرب وتعبئة الموارد .وسوف نركز في هذه الورقة على الشق الأول وهو (الاقتصادي) .

هذا ويتصف سوق العمل في مصر والدول العربية بالخصائص التالية :

١- صعوبة التوصيف الدقيق لسوق العمل بسبب نقص كثير من المعلومات بشأنه خاصة عن الهجرة الخارجية بالنسبة للدول العربية المصدرة للعمالة والدول العربية المستوردة للعمالة.

٢- بروز ظاهرة نقص العمالة الماهرة وأيضاً غير الماهرة في بعض القطاعات وعلى وجه الخصوص في قطاع التشييد ، واتجاه هذا القطاع لإحلال رأس المال محل العمل لتعويض النقص في هذه الفئات من العمالة .

٣- انخفاض نسبة مشاركة النساء في قوة العمل حيث تبلغ نسبا تتراوح بين ٥-٣٠٪ من قوة العمل للنساء، مما يعني وجود قوة عمل كامنة يمكن تعبئتها في فترة الحرب.

٤- وجود فائض في العمالة في قطاعات الادارة الحكومية وهو ما يمكن استخدامه في حالة التعبئة دون اي تأثير علي عملية سير العمل بها .

٥- بروز ظاهرة التسرب من النظام التعليمي في مراحله الأولى والانضمام لسوق العمل خاصة في المناطق الريفية مما يعني وجود احتياطي كامن في عرض العمل نتيجة اختلالات تنظيم دخول سوق العمل في ضوء اختلالات الأجور، والضغوط التضخمية وما تمارسه من آثار على مستوى المعيشة .

وتبرز الخصائص العامة السابقة لسوق العمل من منظور تعبئة الموارد أهم النتائج التالية :

- يقتضي إعداد إقتصاد الدولة للحرب توفير المعلومات الكافية عن حالة قوة العمل وخاصة المهاجرين ودراسة أوضاعها .
- أن الاختلالات في عرض العمل والمتمثلة في وجود فائض في بعض التخصصات والفئات وعجز في البعض الآخر سوف تجعل عملية تعبئة القوة العاملة عسكريا تميز بين التخصصات .وقد يمثل هذا بدوره قيدا ، فقد تكون التخصصات العاجزة ، مطلوبة فنيا للقوات المسلحة .
- تمثل ارتفاع نسب البطالة السافرة ، والبطالة المقنعة في قطاعات الإدارة الحكومية والقطاع العام ،وفي قطاعات الزراعة (موسميا)وقطاعات الخدمات غير المنتجة مصدرا للقوة العاملة التي يمكن تعبئتها دون التأثير السالب على الناتج المحلي، وإن كانت ستمثل عبئا على الإنفاق الاستهلاكي الحربي، الأمر الذي يقتضي دراسة إمكانات وسبل رفع إنتاجية العاملين في القطاعات المنتجة.

د- ميزانا التجارة والمدفوعات :

يلاحظ عجز ميزان المدفوعات لغالبية الدول العربية ، وأيا كان رقم العجز هذا فإن وجود العجز في حد ذاته يعد أحد مظاهر الاختلالات الاقتصادية والنتيجة المباشرة لذلك هي زيادة المديونية للعالم الخارجي واضطراد استمرار هذه المديونية ، ويمثل اضطراد رقم المديونية قيدا على عملية اعداد الدولة للحرب للأسباب الآتية :

(١) الضغوط التي يمكن أن تمارسها الدول الدائنة بسبب الحرب ،خاصة إذا ما كانت الدول الدائنة حليفة للخصم .

(٢) القيد المتمثل في أهمية تجنيب قدر من الناتج القومي لسداد أقساط الديون وأعبائها وهو ما يمثل قيداً على الإنفاق على المجهود الحربي ، أو على الإنفاق الاستثماري المطلوب للاستمرار في التنمية.

(٣) وجود ضغط مستمر متمثل في إطراد العجز الذي يحتاج للتمويل بالاقتراض الخارجي مع صعوبات تمويل هذا العجز.

(٤) ويمكن أن يكون المصدر الأساسي للعجز في ميزان المدفوعات هو العجز الجاري في ميزان التجارة السلعية (المنظورة) ،هذا وبالدراسة التفصيلية لميزان التجارة السلعية يمكن ملاحظة الخصائص العامة الآتية :

- أن المدفوعات للواردات الغذائية تمثل نسبة كبيرة وقد تكون الحبوب وحدها واللحوم تمثل نسبة كبيرة من هذا العجز وهو ما يمثل الاعتماد على العالم الخارجي في سد الحاجة إلى السلع الغذائية الأساسية وتكمن الخطورة في ذلك لأن:
- اتجاه استيراد هذه السلع الأساسية إلى التزايد بمعدلات مرتفعة .
- دخول سلع جديدة غذائية مجال الاستيراد في غالبية الدول العربية كانت تحقق في بعض منها درجة الاكتفاء الذاتي .
- اتجاه أسعار هذه السلع في السوق الدولية للزيادة بمعدلات مرتفعة .
- القيود الواردة على أسواق هذه السلع والتي تتمثل في:
- قيود الاحتكار التي تفرضها الدول المصدرة الأساسية .

- دخول دول قوية مجال الاستيراد مثل روسيا ودول من الكومنولث السوفيتي في استيراد القمح.
- نقص المعروض نتيجة السياسات الاحتكارية .

أما الصادرات السلعية فتتمثل أساساً في السلع الأولية كالتعدينية والزراعية وهذا يعرض الصادرات للعديد من العقبات ويمكن التخفيف من أثرها عن طريق إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية أو الاشتغال بنشاط من نوع إعادة التصدير مثل تصدير النفط العربي بعد إدخال عمليات صناعية عليه أو إحلال بديل نفطي أرخص سعراً نسبياً وتصدير النفط الخام .

والملاحظة الأساسية بالنسبة لهيكل الصادرات هي غلبة الصادرات الزراعية وتركيز هذه الصادرات في عدد محدود من السلع ، وفي عدد محدود من الأسواق الخارجية ويمثل هذا قيدا أساسيا على القرار السياسي .

ويكشف التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية (صادرات وواردات) عن وجود خلل أساسي تتمثل أهم مظاهره في التالي :

- استئثار الدول الرأسمالية بنسبة كبيرة من الصادرات والواردات وتليها الدول النامية من حيث الأهمية .
- أن الولايات المتحدة الأمريكية تستأثر وحدها بنسبة كبيرة من حجم التجارة مع الدول الرأسمالية .

والنتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من مثل هذه الظاهرة هي وجود نوع من الاستقطاب الجغرافي- السياسي في تجارة الدول العربية يمكن بلورته في استئثار الدول الرأسمالية بالنصيب الأكبر مع استئثار عدد محدود من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالوزن الأغلب منها ، وينطبق نفس الشيء في التعامل مع دول المنظومة الاشتراكية رغم انخفاض أهميتها النسبية في التجارة الخارجية .

لا يزيد التعامل التجاري بين الدول العربية و بعضها عن ٥ - ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية و يمكن تفسير انخفاض حجم التعامل فيما بين الدول العربية وفيما بينها و بين الدول النامية عامة بوجود قدر كبير من التماثل في الهياكل الإنتاجية و نوع المنتجات علاوة على العوامل السياسية وهذه الأخيرة تنطبق اكثر على التعامل بين الدول العربية .

هـ- وسائل تمويل العجز:

تتفاوت وسائل تمويل العجز في الدول العربية إلا إنه بصفة عامة لعبت التحويلات الخارجية النسبة الكبيرة منها وهي تتمثل في المساعدات والمنح من الولايات المتحدة الأمريكية والقروض الأجنبية وهذا يعني تفاقم المديونية الخارجية للدول العربية .

وفي هذا الاطار يقدر حجم الديون العربية عام ١٩٩٥ بحوالي ١٥٧ مليار دولار كما تجاوزت قيمة خدمة الدين ١٠-١٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، وهي لا تشمل الديون العسكرية وإذا كانت بعض الدول العربية قد تأثرت بحدة أزمة المديونية الخارجية فإن البعض الآخر يقف علي حافتها .

١- الأثار السياسية الخارجية للمديونية الخارجية

(أ) في مرحلة التفاوض تكون الدولة المقرضة ومؤسساتها في أعلي درجات القوة بالنسبة للدول المدينة والمطالبة بالولاء السياسي والأيديولوجي للدولة المدينة .

(ب) قدرة سياسية واقتصادية للدولة الدائنة في حالة الجدولة .
(٢) الأثار الاجتماعية للمديونية الخارجية
(أ) تحافظ المديونية علي نظام تقسيم العمل الدولي .
(ب) انخفاض أسعار التصدير الناتج عن المنافسة .
(ج) استمرار الكساد العالمي .
(د) تزايد العجز في موازين المدفوعات يؤدي في المدى البعيد الي تأكل ظروف الاستقرار .

ثانيا : القطاعات الاقتصادية المختلفة والإعداد للحرب :
سوف نتعرض بالتحليل السريع لقطاعات الصناعة والطاقة و الزراعة و النقل وهذا لا ينفى أهمية القطاعات الأخرى ،لكن هذه القطاعات تمثل اكثر القطاعات حساسية ، كذلك فسوف نركز على الصورة المجمعة دون الدخول في الصورة التفصيلية التي قد تحتاج لدراسات اكثر تفصيلا في مراحل لاحقة .

أ- الصناعة :
لا تمثل الصناعة في الدول العربية نسبة مقبولة في الدخل القومي لغالبية الدول العربية كما أنه يلاحظ الأتي :
(١) ان بعض المؤسسات الصناعية في الدول العربية هي اما مؤسسات خاصة او مؤسسات تابعة للقطاع العام في هذه الدول .
(٢) ان نسبة كبيرة من هذه الصناعات غير تابعة لجهة واحدة .
ومن ذلك نلاحظ التشتت التنظيمي و الإداري لوحدات القطاع الصناعي المنظم سواء في القطاع العام أم الخاص ، وتعدد اللوائح و القواعد المالية التي تحكم كلا منهما .

كما أنه لا توجد دراسات عن مرونات تحول الوحدات الصناعية من الإنتاج المدني إلى الإنتاج الحربي ، و الزمن الذي تستغرقه في هذا التحول .
و دون الدخول في تفاصيل الصناعة و تقسيماتها و نوعياتها الا أنه ما يهمنا هنا هو عرض لدرجة استقلال الصناعات العربية بصفة عامة . والتي يمكن منها استخلاص النتائج التالية :
(أ) ان بعض مستلزمات الإنتاج يتم توفيرها من خلال ربطها بتسويق المنتجات النهائية بأسعار مناسبة لمصدر المادة الخام الأصلية .
(ب) ربط التوسعات الإنتاجية في بعض المشروعات الصناعية بشروط الجهات التي تمد برأس المال أو بقروض التمويل .
(ج) ربط عمليات الإنتاج بعقود التوريد لبعض المنتجات بشروط السوق الخارجي ولفترات طويلة.
(د) التحكم الزمني في عمليات إمداد المستلزمات للقطاعات الإنتاجية للاقتصاد القومي كما في حالة الإمداد بالكوك لصناعات الحديد والصلب في بعض الدول العربية .
(٣) ويترتب على هذا الوضع للصناعة حالة من الارتباط بالأسواق الدولية وخضوعها لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضاً لتقلباتها مما يستلزم العمل على التخلص منه أو على الأقل تخفيفه.
(٤) وهذا يوضح لنا من الدراسات المتاحة عن القطاعات الصناعية أن تشغيل قطاع الصناعة لا يتم

بكامل الطاقة المخططة له بسبب نقص قطع الغيار ونقص السيولة وغيرها من الأسباب مما ينعكس في تبديد قدر من الموارد الاقتصادية القومية وفي مقدمتها موارد رأس المال والعمل ، مما يؤدي إلى استيراد بدائل مدخلاتها من الخارج تعويضاً عن نقص الإنتاج المحلي ، وزيادة الارتباط بالأسواق الخارجية ، أو لجوء هذه الوحدات المرتبطة إلى التعطل في حالة عدم إمكان الاستيراد بسبب نقص السيولة من العملات الخارجية خاصة أن أغلب هذه الدول الصناعية العربية هي من الدول الفقيرة نسبياً.

(٥) إجراءات وقاية وتأمين المنشآت الصناعية :
ان أهم جانب لتأمين إعداد الصناعة للحرب هو تأمين استمرار بقائها ، وهو ما يستلزم عدم ترك المناطق الصناعية والعمل على انتشارها حتى يسهل الدفاع عنها وبعدها عن مرمى طيران العدو وصواريخه . ويمكن تأمين استمرار بقاء (سلامة) الصناعة باتخاذ العديد من الإجراءات منها:
(أ) انتشار المؤسسات الصناعية على أنحاء الدولة .
(ب) وضع المؤسسات الصناعية في أبنية نصف مدفونة أو تحت الأرض .
(ج) الإعداد المسبق للمواد والمعدات اللازمة لسرعة إزالة أثار التدمير .
(د) إقامة المؤسسات الجديدة خارج حدود المدن وخارج المناطق الممكن إغراقها إذا دمر العدو المنشآت المائية (مثل السدود)
(ه) جعل المؤسسات قادرة على أن تحل محل بعضها إذا ما تعطلت إحداها.
(و) كفاءة الدفاع الجوي عنها ضد الضربات الجوية .

كما ان المجال هنا لا يتسع للحديث عن الصناعات الحربية والتي يلزم لكل دوله التخطيط المسبق لتحقيق نسب اكتفاء ذاتي مقبولة تدريجيا ولفترات محددة قد تطول ولكن لكي تكون في مأمن من الإمدادات -بالذخيرة والمعدات محليا وبالباقي من دول صديقة وحليفة لها.

ب-النفط والطاقة

يمكن النظر الي تأثير الاوضاع الحالية للنفط من استعراضنا للنقاط الآتية :
(١) ان عائدات صادرات الدول العربية من النفط تعتبر أهم مصادر النقد الأجنبي للعديد من الدول العربية ان لم تكن تمثل حوالي ٨٠-٩٠٪ من مصادر الدخل القومي في الدول العربية المصدرة للبترول والأعضاء في منظمة الأوبك وأصبح النفط مصدر التمويل الأساسي لخطط النمو المعمول بها داخل الوطن العربي ،وحتي هي مصدر النمو في الدول الغير مصدرة للبترول والمصدرة للعمالة للدول البترولية عن طريق تحويلات العاملين بها مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس والسودان والصومال .
(٢) ان بعض الدول العربية المنتجة للبترول وغير الاعضاء في منظمة الأوبك تحتل مرتبة متقدمة علي مستوي العالم في سرعة استهلاك احتياطياتها من البترول .
(٣) تركز مناطق الكشف والتنقيب عن البترول في الدول العربية في المناطق الساحلية.
ويري البعض ان هذا الوضع يرجع الي استراتيجية الشركات النفطية العاملة وأغلبها شركات غربية وهو ما يهدف الي ان تكون تحت التهديد المباشر للعمليات.

(٤) شهد المجتمع العربي خلال الفترة السابقة تغييرات كبيرة طرأت علي أنماط السلوك والقيم الاستهلاكية السائدة وقد أدي ذلك الي تزايد استعمال السلع المعمرة المستهلكة للطاقة، ويتطلب الأمر ضرورة العمل علي تغيير نمط الاستهلاك بحيث يتم الاعتماد علي الغاز الطبيعي بالأساس حيث تكفي الكميات الموجودة منه في الوطن العربي تغطية الحاجة المتزايدة في المجتمع العربي

(٥) يلاحظ ان تزايد استهلاك الطاقة لم يقتصر فقط علي القطاع الفردي الخاص بل امتد ليشمل القطاعات الإنتاجية المختلفة والتي تميزت بمعدل عال لاستهلاك الطاقة .

(٦) مصادر الطاقة الأخرى

تتجه الدول حاليا لإحلال الفحم في مجال استخراج الطاقة بدلا من البترول كذلك زيادة استخدامات الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية والبديل النووي إلا أن هذه الاستخدامات مازالت محدودة ومكلفة في الوطن العربي .

وينطبق تأمين انتشار المصانع البترولية ومعامل التكرير ووجودها في مناطق آمنة وبما يحقق من استمراريتها للعمل وقت الحرب (كما تحدثنا) سابقا عن تأمين المصانع المدنية والهامة ضد هجمات العدو الجوية وبالصواريخ وخير مثال علي ذلك هو تدمير معامل تكرير البترول المصرية في مدينة السويس خلال العدوان الثلاثي الغاشم عام ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة مع إسرائيل عام ١٩٦٧ وخلال حرب الاستنزاف بعد ذلك .

ج-الزراعة والغذاء

تعتبر الدول العربية في غالبيتها دولا مستوردة لاحتياجاتها الغذائية الأساسية خاصة الحبوب واللحوم وأن باقي الدول العربية التي تحقق حاليا اكتفاءها الذاتي ستكون مستوردة له في القريب العاجل بسبب الزيادة المستمرة في تعداد سكانها ، والملاحظ بالنسبة للأراضي الزراعية العربية الآتي:

(١) عدم اتجاه مساحة الأراضي الزراعية إلى التزايد أن لم تكن تتعرض لعمليات استقطاع سنوية في بعض الدول العربية .

(٢) اتجاه الأراضي الزراعية العربية إلى التدهور من ناحية التصنيف إلى درجات أقل وتعزي أسباب التدهور إلى مجموعة كبيرة من العوامل منها ارتفاع منسوب المياه الجوفية في الأرض وسوء نظم الصرف ،ارتفاع ملوحة التربة نتيجة لسوء استخدام الأسمدة ،عدم تجديد التربة .

(٣) وأبرز المشكلات التي تواجه الإنتاج والتوسع الزراعيين تتمثل في مدي وفرة الموارد المائية وفي درجة قابلية الاراضي للاستصلاح والاستزراع. ويري خبراء الزراعة ان معظم الاراضي الجديدة التي استصلحت أو المزمع استصلاحها هي أراضي صحراوية ذات قدرة إنتاجية وراثية منخفضة ولا تصلح إلا لعدد محدود من المحاصيل . وإن تكاليف استصلاحها واستزراعها وتعميرها مرتفعة نسبيا ولذا فانها تحتاج لأساليب غير تقليدية في ريها وخدمتها واستخدام تكنولوجيا متطورة في زراعتها .

(٤) أما بالنسبة للموارد والاستخدامات المائية فانها تكاد تكون محدودة في أغلب الدول العربية وربما لاتسمح بالتوسع نسبيا إلا في السودان والعراق فقط .ويلاحظ ان التوسعات في مشروعات الري محدودة علاوة علي ارتفاع تكلفتها الاستثمارية .

وخلاصة القول ان إمكانيات التوسع الزراعي ضيقة للغاية بمؤشرات الأرض والمياه مع ارتفاع تكلفتها الاستثمارية ناهيك عن كونها لا تصلح لإنتاج الحبوب الغذائية الا بعد بلوغ الإنتاجية الحدية وذلك

بافتراض إمكان تذليل صعوبات الري .

(٥) مدى كفاية الإنتاج الزراعي :

لعل أبرز المشكلات التي تواجه غالبية الدول العربية هي الإنتاج الزراعي خاصة مشكلة الغذاء ،ليس فقط لكونها تهدد الاستقرار الداخلي والاستقلال الخارجي ،ولكن لتعقد المشكلة في علاقتها ببقية مكونات الإنتاج الزراعي، وعناصر إنتاجه (كالأرض والماء والعمالة والآلات)وأيضا بالتجارة الخارجية وبالاستثمار والتوسع الإنتاجي في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ويمكن تحديد أهم ملامح هذه الفجوة في أن خطورتها لا تكمن في وجودها ، بل في اتجاهات نموها والتي تتمثل في التالي :

(أ) أنها تكاد تشمل معظم السلع الغذائية الاساسية (الحبوب واللحوم) وتكاد تمتد لغيرها مثل الخضر والفاكهة ... الخ .

(ب) اتجاه معدلات نمو الفجوة الغذائية للتفاقم وهي ما تمثل :

- ضغطا على الموارد المحدودة من النقد الأجنبي المتاح .
- زيادة الارتباط بالعالم الخارجي ، حيث تسود أسواق المواد الغذائية أسواق احتكارية تملي شروطها ، ومن ثم جاء تعبير سلاح القمح في الفترة السابقة أثناء الحرب الباردة بين العملاقين.

د- قطاع النقل والمواصلات والطرق :

(١) حالة الطرق

بدراسة أطوال الطرق البرية في الدول العربية نجد أنها لا تتوفر بدرجة كافية ولازالت في حاجة إلى تدعيم من حيث الأطوال وعمق الرصف ولا تتمتع الطرق بالكثافة اللازمة كما أن الطرق المرصوفة ليست في حالة صلاحية تامة وفي حاجة لإعادة رصف، ويضاف لما سبق عدم اتساع الطرق رغم كثافة الحركة عليها وأن النسبة الأغلب منها فردية وينطبق ذلك على الطرق السريعة في الوطن العربي وان كانت بدأت تتحسن نسبيا في الفترة القليلة الماضية .

(٢) طاقة النقل

تتوزع وسائل النقل أساساً بين النقل البري بالطرق والنقل بالسكك الحديدية .أما النقل الجوي والنقل المائي فطاقته محدودة في الوطن العربي وتبين البيانات المتاحة عن شبكة النقل بالسكك الحديدية تعرض أوضاع وسيلة النقل هذه للتدهور ، هذا علاوة على أنها محدودة أيضا وليست بالأطوال والسرعات المناسبة ، وترجع أسباب تناقص حركة النقل بالسكك الحديدية أساساً إلى نقص الصيانة المنتظمة والمسئولة عن حوالي ٥٠٪ من عطل الطاقة المتاحة بسبب تقادم الورش والقاطرات والعربات والتي أصبحت نسبة منها غير قابلة للاستخدام وكذلك تقادم شبكة السكك الحديدية ذاتها ، وعدم ازدواجها ، بالاضافة لبطء السرعة التجارية بسبب تقادم الشبكات والقاطرات والعربات وبسبب تخلف وسائل تنظيم الحركة .

يستنتج من استعراض حالة وسائل النقل البري وبالسكك الحديدية أنها أما تتطلب تطوير صناعة وسائل النقل لمقابلة الاحتياجات الجارية المدنية او البحث عن بديل مستورد بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة و اقل عبئاً على ميزان المدفوعات .

و اذا كانت حالة وسائل النقل غير مطمئنة في وضعها الحالي فان هذا يضع قيدا على إمكان وجود احتياطي من وسائل النقل (المدنية) القابلة للتعبئة في حالة عدم كفاية وسائل النقل العسكرية .
و هذا يقتضي وضع برنامج لإعادة تخصيص الأولويات بين الاحتياجات المدنية و العسكرية.
و هذا بخلاف عدم وجود تنسيق فيما بين الدول العربية، وتحقيق طرق مواصلات برية و سكك حديدية اساسية وتبادلية بين أجزاء الوطن العربي .

(٣) النقل النهري و البحري

تفيد أغلب الدراسات ان النقل المائي و البحري في الدول العربية لم يستغل بعد بدرجة كافية بالمقارنة بالدول الخارجية رغم انخفاض تكلفته بالقياس لوسائل النقل الأخرى .و تقدر الدراسات ضرورة إقامة مشروعات تطهير و إصلاح للمجارى المائية الحالية في الوطن العربي مع ضرورة تطوير الوحدات المتحركة و صيانتها لتطوير وسائل النقل النهري .

(٤) اما النقل البحري

فتجد أن أسطول النقل البحري العربي طاقته محدودة و المستهدف زيادتها في المستقبل الا أنها لن تتناسب مع زيادة حجم التجارة الخارجية المنتظرة للدول العربية واذا ما أخذنا في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة في فترة الحرب (العمليات) إلى السلاح والمؤن و الذخائر . و هذا يفرض اما الاعتماد على طاقة النقل لدى الدول الموردة للسلاح او على طرف آخر وسيطاً مع ما قد يكون في ذلك من قيود زمنية (معدلات النقل) ، او تكلفة زائدة قد تقدر بالضعف أو التعرض لمخاطر كشف السرية.

(٥) الموانئ البحرية

تعتبر الموانئ البحرية محدودة في الدول العربية و تشير اغلب الدراسات إلى عدم كفاية هذه الموانئ في مواجهة النمو المضطرد في حركة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) و إلى عدم تناسبها مع منافذ تدفق التجارة الخارجية . علاوة على ذلك فثمة مشكلات هامة تعوق كفاءة الموانئ او تشغيلها ، منها بطء عمليات الشحن و التفريغ بسبب تخلف وسائلة و بسبب ضعف طاقات التخزين الداخلية للموانئ و كذلك وسائل النقل الداخلية من الأرصفة للمخازن علاوة على تعقيد إجراءات الإفراج الجمركي . و يترتب على ذلك تعطيل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية والتعرض للتلف بالنسبة لكثير من البضائع.

ثالثا : القيود الأساسية في وضع المخطط الإستراتيجي لإعداد الدولة للحرب :

من هذا العرض المحدود لإعداد اقتصاديات الدولة للحرب نجد أن اقتصاديات مصر والدول العربية معرضة للعديد من التهديدات الخارجية يمكن إيجازها في الآتي:

أ- أنه في حالة أي حرب في المدى القصير يتوقع حدوث انخفاض في مصادر الدخل غير اليقينية نتيجة لكون غالبية الدول العربية دولا مصدرة للمواد الأولية مما يعرضها للتهديدات من الدول المستوردة، وخير مثال على ذلك هو التهديدات التي تتعرض لها الدول العربية المصدرة للبترول حاليا من انخفاض السعر العالمي لبرميل النفط منذ أواخر عام ١٩٩٧ وإلى مستويات الدنيا مثل حالة

عام ١٩٨٦وقدر ب١١- ١٣دولاراً للبرميل الواحد حاليا .
ب- نقص الموارد من النقد الأجنبي وتفاقم الديون الخارجية على الدول العربية والخوف من أن تمارس هذه الدول الدائنة ضغوطاً على الدول العربية خاصة إذا ما كانت الدولة الدائنة حليفة الخصم، كما أن ذلك يمثل قيداً على الإنفاق على المجهود الحربي.
ج -في مجال التجارة الخارجية تمثل حركة السلع في التجارة الخارجية أحد مصادر الضغوط على اتخاذ القرار، كما أن التوزيع الجغرافي للتجارة السلعية يصيبه نوع من الاختلال يحتاج إلى إعادة ترتيب عند اتخاذ قرار الحرب .
د -التعامل التجاري المحدود بين الدول العربية وبعضها مما يحتاج إلى إعادة ترتيب وتدعيم تجنبا للضغوط الخارجية من الدول الأجنبية.
ويمكن تقسيم عوامل التهديد الخارجية بصفة عامه الي قسمين رئيسيين فمنها ما هو نتيجة لتعامل الدولة مع دولة او مجموعة دول أجنبية ونتيجة لعوامل أو تأثيرات اقتصادية عالمية ويمكن إيضاح التهديدات نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي مثل تزايد الديون الخارجية للدولة وزيادة أعباء خدمة الدين مع دولة معينة ،ارتفاع شديد في أسعار السلع الضرورية خاصة السلع المستوردة ، تزايد الارتباط الاقتصادي او التجاري بإحدى الدول الأجنبية وهو ما تتسم به الدول العربية بصفة عامة من تركز تجارتها بنسبة ٧٧٪ مع الدول الغربية ، تعرض الدولة للمقاطعة الدولية مثلما حدث من الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية في بداية عام ١٩٨٦ تجاه ليبيا ، وكذلك ما تعرضت له سوريا من مقاطعة بريطانيا والدول الغربية الاخري في نهاية أكتوبر ١٩٨٦ من نفس العام وغيرهم من الدول العربية ، كذلك تعرض المنشآت الاقتصادية لعمليات التخريب او التدمير من دولة خارجية .
كذلك نجد ان المتغيرات الاقتصادية العالمية ذات تأثير علي الأوضاع الاقتصادية في الدولة مثلما حدث أثناء الانخفاض الحاد في أسعار البترول العالمية عام ١٩٨٦حيث انخفض سعر برميل البترول الي اقل من ١٠ دولارات للبرميل بعد ان وصل الي حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد في بداية الثمانينات وكذلك عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ وهو ما أحدث ضررا شديدا للدول العربية البترولية خاصة التي تحتفظ بنسبة كبيرة من احتياطياتها مقومة بالدولار.

وفي هذا المجال يمكن إيضاح ان الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية مازالت تتصف بالتبعية للخارج بكل المقاييس المعترف بها ومنها:

(١) درجة الانكشاف الاقتصادي .
(٢) درجة أهمية الصادرات .
(٣) درجة التركيز السلعي للصادرات .
(٤) درجة تصدير السلع الرئيسية بشكلها الخام .
(٥) مؤشر تنوع الصادرات وتركيزها .
(٦) التركيز الجغرافي للصادرات والواردات .
(٧) التبعية التكنولوجية.
(٨) التبعية في البناء العسكري.

هـ- في مجال الأمن الغذائي لوحظ الاعتماد على العالم الخارجي في سد الحاجة إلى السلع الغذائية الاساسية مع ملاحظة احتكار دول معينة في مجال التصدير لهذه السلع.

و- في مجال استقلالية الصناعة نلاحظ أن كثيراً من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار يتم استيرادها من الخارج كما نلاحظ ربط التوسعات الإنتاجية بشروط الجهات التي تمد برأس المال وبشروط السوق الخارجي.

ز- في مجال الطاقة نلاحظ اختلال ميزان الطاقة الحالي لصالح الكهرباء والنفط وإهمال مصادر الطاقة المتجددة الأخرى كما نلاحظ تبديد النفط في استخدامه كوقود وطاقة على حساب الاستخدام كمدخل لآلاف السلع الصناعية .

ح - في مجال البنية الأساسية وهي ما تحتاج إلى استثمارات ضخمة لاستكمالها ورفع كفاءتها للدرجة المناسبة وإتمام عمليات الصيانة والإصلاح والتجديد المستمر وهو ما يعرضها للارتباط بجهات التمويل والاستثمار الأجنبية هذا بخلاف ما تمثله قيود النقل البحري والذي تتحكم به الدول الأجنبية خاصة في الحرب والعمليات العسكرية .

المراجع

١-لواء دكتور جمال مظلوم ،مقالة عن الاقتصاد وإعداد الدولة للحرب، منشور في مجلة الباحث العربي الصادرة في لندن،العدد الثامن --يوليو / سبتمبر عام ١٩٨٦ -صفحة ر٥٦

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعوام من ٨٣ ١٩-١٩٩٧الصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

٣- التنمية الصناعية العربية ،الصادر عن جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية -

٤-مجلة شئون عربية الصادرة عن جامعة الدول العربية .

٥-تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي .

التعقيب الأول على الورقة الأولى:

د. محمد السيد سعيد

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

أود أن أبدأ بتهنئة قواتنا المسلحة الباسلة على انتصاراتها المبهرة فى حرب التحرير الوطني والقومي فى أكتوبر ١٩٧٣ .ان الذكريات العطرة لهذا الانتصار ستظل تنعش الروح الوطنية المصرية أبد الآبدين . كما ان حصاد الخبرات التى حصلتها الأمة المصرية فى هذه الحرب المجيدة ستظل تشكل محكا للأداء المطلوب وللممارسة الوطنية فى جميع المجالات وبصورة خاصة فيما يتعلق بالطموح لإحداث قطيعة تامة مع التخلف والانطلاق على طريق النهوض والتنمية .

ويهمنى كذلك أن أتقدم بخالص الشكر على تشريفى بالدعوة للتعقيب على هذه الورقة المتميزة . فقد قام السيد اللواء الدكتور جمال مظلوم بجهد هائل وضع فيه يده على العلاج المطلوب للعلل الاقتصادية التى تعانى منها الدول العربية وليس ذلك غريبا عن الدكتور مظلوم الذى يثرى الصحافة المصرية والثقافة العلمية القومية بمقالاته الممتازة وفكرة المستنير.
وتقدم الورقة بانوراما عريضة للغاية حول موضوع إعداد اقتصاد الدولة للحرب . وقد استعرض فى هذه البانوراما الخصائص الاساسية للقطاعات والمؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة بالنسبة للإعداد للحرب، وما تشكله من فرص وقيود بالنسبة لصانع القرار الإستراتيجي فى العالم العربى . وبحكمة بالغة لم يكتف الدكتور مظلوم بالاشارة الى المتطلبات الاقتصادية لخوض حرب مظفرة قد يفرضها علينا الخصوم فرضا. اذ انه قدم مفاتيحا أساسية لعلاج الاختلالات الكبرى التى تعانى منها الاقتصاديات العربية ،والتى لابد من تصحيحها للانتصار فى معركة التنمية والقضاء على الفقر والتخلف .

ان المشكلة التى تواجه الباحث حول هذا الموضوع العام هى الاتساع والتعقيد البالغ الذى يكتنفه ، وهو ما يجعل من المستحيل تناول كافة عناصره وأبعاده . وقد أحسن الدكتور مظلوم إذ ركز على طائفة من القضايا الهامة ، وخاصة فيما يتعلق باستعراض الميل الركودى طويل المدى للزراعة العربية ، وما تؤدى اليه من فجوة غذائية متزايدة ، والخصائص المهارية لقوة العمل وما يتفرع عنها من مشكلات وفرص .

ويحتاج تناول هذا الموضوع تناولا مرضيا الى مكتبة كاملة ، وبالتالى الى ترسانة بحثية جبارة لكى نوفيه حقه بالنسبة للأوضاع الملموسة لمصر والوطن العربى بشكل عام . ولذلك فسوف اهتم هنا بتناول بضعة أبعاد اضافية قد تلقى ضوءا أكبر على تعقيد المشكلة وابدأ بتناول تجريدي إلى حد ما للعلاقة بين الاقتصاد والحرب ثم أعرض بسرعة لعدد من المحددات التي لا يجوز تجاوزها عند تناول هذه العلاقة ،أضيف في النهاية بضعة مؤشرات ومقاييس أساسية تهم صانع القرار الاستراتيجي وأختتم هذا التعقيب الموجز ببضعة استفسارات حول المستقبل .

أولاً : الإقتصاد والحرب :

تقدم ظاهرة الحرب في التاريخ معملاً زاخراً للتجارب والدروس الثمينة وقد تجاوزت الدراسة العلمية للحرب مرحلة التأمل والتنظير لتبحث العلاقات الارتباطية بين هذه الظاهرة والعوامل الاجتماعية السياسية والجغرافية التي قد تلقي الضوء على جذور الحرب وأسبابها والانتصار والهزيمة فيها وقد انتعشت الدراسات التجريبية التي توظف تقنيات إحصائية متقدمة حول ظاهرة الحرب في العشرين عاماً الأخيرة .

إن هذه الدراسة العلمية الإحصائية لما يسمى بالعوامل المرتبطة بالحرب والانتصار والهزيمة لم تخرج بنتائج مؤكدة وفيرة حتى الآن، ومع ذلك فهي تشكل محكاً مناسباً لاختبار التعميمات النظرية والتأملية، ويمكن القول بأنني جنباً إلى جنب مع الدراسات الإحصائية لا زلنا نحتاج إلى دراسات الحالة والدراسات المقارنة حتى نخرج بتعميمات نظرية متسقة وذات دلالة.

ويكفي أن نقوم بجولة تاريخية بسيطة لكي نكتشف أن العلاقة بين الاقتصاد والحرب أكثر تعقيداً بكثير، مما قد نستنبطه عن طريق التأمل التجريدي والمنطقي والبسيط ، فمن الناحية المنطقية قد نخرج باستنتاج يقول بأن الدول ذات الاقتصاديات الأغنى والأكثر تنوعاً وصلابة وتلك الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية والصناعية قادرة على إلحاق الهزيمة بتلك الأفقر والأقل تنوعاً وتقدماً في مجال الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

غير أن لدينا المئات من الأمثلة في التاريخ لحروب ظفرت فيها قوى اقل تقدماً بكثير عن غيرها . بل إن الإمبراطوريات والحضارات الكبرى في التاريخ قد تلقت ضربة الموت بفضل الغزوات العسكرية التي قامت بها قبائل رعوية بسيطة من حيث تكوينها الثقافي والاقتصادي ، إن سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد قبائل الهون وسقوط منطقة الشرق كلها والتي حكمتها نظرياً الخلافة العباسية تحت رهن جحافل الغزاة من القبائل التترية والمنجوليين وأخيراً التركية هي مجرد أمثلة لظاهرة تاريخية كبرى .

وإذا شئنا أمثلة من التاريخ المعاصر ، فإن لدينا منها الكثير ، ربما يكون أهمها على الإطلاق انتصار فيتنام على فرنسا أولاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ثم ضد الولايات المتحدة ذاتها فى حرب امتدت منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٥ عندما اضطرت الاخيرة لانسحاب مخجل من هانوى .

واذا كان من الممكن استنتاج أن القدرات الاقتصادية وبالذات الصناعية والتكنولوجية الافضل تمثل ميزة اساسية عند خوض الحرب فانه يمكن القول ايضا ان الفقر والتخلف الشديد قد يمثل بدوره ميزة مقابلة . تنبع الميزة الاولى من القدرة على دعم الجهد العسكرى لفترة طويلة . اما الميزة الاخيرة فانها تنبع من حقيقة أن الفقر يجعل المقاتلين أشد شراسة واستبسالاً لأنهم لن يخسروا شيئاً في حرب ممتدة وطويلة، وإذا دققنا النظر أكثر قد نكتشف استحالة التوصل إلى استنتاجات عامة وتجريدية . ويتطلب الأمر تحليل الواقع التاريخي المقارن بشكل ملموس في نفس المرحلة التاريخية وفي إطار استجلاء المزايا المقارنة لخصوم محددين في ساحات عمليات محددة . فكل خصومة لها ظروفها الخاصة وحساباتها ، كما أن لكل ساحة محددة من ساحات العمليات العسكرية لها خصوصيتها .

وقد تفيد التعميمات النظرية في إلقاء الضوء على التحليل الملموس لعلاقات الصراع وتطورها إلى الحرب بين أطراف محددين .

وعلى سبيل المثال فإن نظرية ابن خلدون والخاصة بدورة العصبية ودوران الدول قد تفيدنا في فهم الكيفية التي يتمكن بها طرف أقل تقدماً من الناحيتين الاقتصادية (بما في ذلك الجانب التكنولوجي) والثقافية من إلحاق الهزيمة بخصم أكبر من كل النواحي . ويؤكد توينبي الذي أفاد كثيراً من نظريات ابن خلدون على أن الحضارات الأقوى والإمبراطوريات ذات البأس العسكري قد تصل إلى قمة قوتها ثم تصاب بالركود عندما تتحلل أخلاقياً وتفقد ديناميكيتها التكنولوجية وتعجز عن المحافظة على الصحة المالية للدولة فتصبح فريسة التضخم الذي يفتك أكثر بأخلاق الموظفين العموميين بما في ذلك القادة العسكريين ، وبذلك تصبح معرضة ومكشوفة أمام غزاة يتمتعون بالانضباط وصرامة الأداء ومدفوعون بحقيقة أنهم لن يخسروا شيئاً ، وخاصة إذا كان هذا الدافع مؤسساً على عقائد دينية أو روحية أو سياسية أو أخلاقية .

وقد تفيدنا الدراسة التاريخية فى استنباط نظرية عامة تخص موضوعنا ، وهى تقول بأن أحد المحددات الحاسمة فى الانتصار والهزيمة هى مدى الديناميكية التى يتمتع بها اقتصاد أطراف الصراع ، وذلك بغض النظر عن مستوى التقدم والتخلف فى الهياكل الاقتصادية ومستوى المعارف العلمية والتكنولوجية المتاحة للطرفين . فحتى إذا اشتبكت قوة اقتصادية أكثر تقدما ولكنها تعانى من الركود (أو من التضخم) مع قوة أقل ولكنها صاعدة بسرعة ملحوظة ،فان الأخيرة قد تفوز فى ساحة القتال . وعلى وجه العموم يمكننا أيضا أن نقول بأن القوة الاقتصادية والتكنولوجية الأفضل ترجح الفوز فى ميدان القتال إذا تساوت العوامل الأخرى ،غير أن هذا القول قد لا يفيدنا كثيرا بسبب استحالة قيام هذا الشرط الأخير .

ومن وجهة نظر أخرى ، فان من المؤكد أن مستوى التطور الاقتصادى ليس عاملا حاسما فى الحرب ، الا فى نطاق معين .فالحرب -من الناحية الاقتصادية -تتوقف على البشر والتكنولوجيا . والأمر المهم بالتالى هو المستوى المهارى وقوة الدوافع التى تحرك البشر فى ميدان القتال . ويتوازى مع هذا الاعتبار فى الأهمية قدرة البشر على ادخال تجديدات تكنولوجية غير مألوفة بالنسبة للخصم ، حتى لو كانت بسيطة ، بما يعطى طرفا ما ميزة فى الاداء العسكرى . لقد كان ذلك درسا مهما فى الحروب القديمة (مثلا دخول العجلة الحربية ، والحصان فى مقابل التحصينات القوية والأفيال أو غيرها من الحيوانات) وهو لا يزال درسا مهما فى الحروب الحديثة ايضا.

ومما لا شك فيه ان التجديد التكنولوجى والذى ينعكس فى توظيف ونشر أنظمة سلاح كبرى متقدمة هو عامل متزايد الأهمية فى حروب المستقبل . بل وقد يكون العامل الحاسم ، وخاصة فى الحروب التى تدور بين قوى اقتصادية /تكنولوجية كبرى وقوى أخرى أقل تطورا ،وذلك اذا تساوت العوامل الأخرى مثل التعبئة القومية ومستويات تدريب واتساع خيال القيادات العسكرية الكبرى والوسيطة وغيرها من الاعتبارات .

غير أن هذا الاستنتاج لا يحصر قضية الفوز في المعارك المسلحة لصالح محدد التفوق التكنولوجي. فالتفوق المطلق هو شيء والقدرة على التجديد والتوظيف الصحيح لتكنولوجيات جديدة مهما كانت بسيطة في ميدان القتال هو شيء آخر تماماً .

ويعني ذلك أن الفارق الحقيقي الذي قد يحسم الصراع في حروب المستقبل ليس فجوة التكنولوجيا من ناحية المستويات المطلقة للتطور، وإنما هو الفجوة في مستوى الديناميكية التكنولوجية للاقتصاد بين خصمين . وتتوقف الديناميكية التكنولوجية على عوامل كثيرة بعضها اقتصادي بحت والأخرى قد تكون ثقافية أو سياسية أو اجتماعية، وقد نضطر هنا للقفز سريعاً على معالجات مهمة لهذه القضية بسبب قيود المساحة وذلك لإبراز عدد من التعميمات التي يجب دراستها واختبارها مستقبلاً بصورة علمية .

التعميم الأول :

والجدير بمناقشة موسعة هو أن القدرات المالية للدولة ليست هي العامل الحاسم في الفوز بالحروب الحديثة . الأمر المهم هو الصحة المالية للدولة وهو ما يتوقف على اتباع سياسات مالية وسياسات اقتصادية كلية صحيحة بما يحول دون اختلالات جسيمة تظهر إما في تضخم ممتد (وهو الأكثر خطراً على صحة المجتمع الاقتصادية والنفسية والأخلاقية والسياسية) أو في بطالة واسعة أو فيما يسمى بظاهرة الركود التضخمي .

التعميم الثاني :

هو أن القدرات الصناعية المتكامله للدولة هي اعتبار مهم ولكنه أقل أهمية من الإبداع التكنولوجي وبأوسع معانيه وذلك بالنسبة لحسم نتائج الحروب عموماً بما في ذلك الحروب الحديثة .

التعميم الثالث :

وهو أن نوع الترتيبات الاقتصادية الضرورية لإعداد الدولة تختلف تبعاً لطبيعة الخصم ونوع الحرب وساحة العمليات ويجب دائماً القيام بتحليل ملموس لكل هذه الاعتبارات حتى يصير من الممكن تحديد الترتيبات والإعدادات الضرورية والكافية وذلك على ضوء المعطيات التاريخية للوضع الاقتصادي للدولة .

فمن البديهي أن تكون الدول المتخلفة أقل في جميع المؤشرات من الدول الصناعية المتقدمة (ومن بينها إسرائيل) ولكن ذلك لا يعني بذاته شيئاً إلا إذا ارتبط بتحليل ملموس للمعطيات الاقتصادية المقارنة للخصوم وللصراع نفسه .

التعميم الرابع والأخير :
وهو أن المستويات المطلقة للتطور الاقتصادي هو اعتبار مهم ولكنه أقل أهمية بالنسبة لتقرير مصير الصراع العسكري في نهاية المطاف فباستثنا ء حالات الصراع العسكري الشامل والنهائي (أي الذي لابد أن ينتهي بهزيمة كاملة وانتصار كامل) فإن القدرة على إلحاق خسائر اقتصادية ذات مردود نفسي واجتماعي عال هي المسألة الحاسمة .
ويمثل هذا الاستنتاج تعميماً موازياً للقول بأن المهم في الحرب هو القدرة على توجيه ضربات غير محتملة للخصم وأن المسألة الحاسمة هي مستوى التحمل ونقطة الانتصار (Breakpoint) وليس حجم الجيوش أو مستوى إعدادها ... إلخ
فعلى سبيل المثال تعد خسائر الأرواح أكثر مردوداً بالنسبة لمجتمعات معينة عن غيرها للوصول بالأولى إلي نقطة الانكسار وبالتالي خسارة المعركة من الناحية السياسية وينبع التعميمان من مصدر واحد وهو أن الصراع العسكري هو صراع بين إرادات، ومن هنا قد لا يتحمل مجتمع أغنى بمجرد رفع مستوى الضريبة الفعلية بنسبة بسيطة ، بينما يتحمل مجتمع أفقر كل التضحيات الاقتصادية المتصورة وصولاً إلى الانتصار .

ثانياً : بعض المحددات الاقتصادية للحرب في الحسابات الشاملة للدولة الحديثة:
الحرب سواء كانت بدائية أو فائقة الحداثة تنطوي بالضرورة على تدمير الموارد ، هذا ناهيك عما تشتمل عليه من تدمير الحياة الإنسانية . غير أنها في نفس الوقت شكلت أيضاً حافزاً على الانطلاق الاقتصادي في بعض الحالات . ويمكن تلخيص ذلك كله في العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية .
وقد شكل بحث هذه العلاقة جوهر الحقل الدراسي المعروف باسم الاقتصاد السياسي للدفاع ، أو اقتصاديات الدفاع Economics of defense ، وقد تنازع توجهان نظريات هذا الحقل .
الأول يركز على الجانب الخاص بتدمير الموارد وإهدارها . أما الثاني فيركز على الجانب الخاص بالحفز والآثار الإنتشارية للتجديد التكنولوجي ، وغيرها من العوامل التي قد تعكس إيجابيات الأساليب الأفضل للتعبئة العسكرية ، بالنسبة لمجتمعات معينة على الأقل. ويؤكد التوجه الأول بالتالي أن الإنفاق العسكري له نتائج سلبية بالضرورة على التنمية . بينما يؤكد الثاني على أن النتائج الإيجابية تعد أكبر من النتائج السلبية .
والواقع أن الدراسات الميدانية التي تستخدم تقنيات إحصائية متقدمة تكشف بوضوح عن أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي (والتنمية بشكل عام) تميل إلى أن تكون سلبية . وتختلف درجة الارتباط السلبي بين الإنفاق العسكري والتنمية تبعاً لطول فترة الإعداد للحرب – أو خوضها فعلاً بالطبع – كما أن هذه الدرجة تختلف تبعاً لطبيعة الاقتصاد ولظروف المجتمع بشكل عام . وبالتالي تصير الإشكالية الرئيسية التي تواجه صانع السياسة والاستراتيجية في مجتمع ما هي كيفية تعظيم النتائج الإيجابية وتقليص النتائج السلبية للإنفاق العسكري بالنسبة للتنمية و الرفاه الاقتصادي .

وإذا افترضنا وجود الاقتصاد في حالة تشغيل كامل ، فإن النتائج النهائية للإنفاق العسكري على التنمية تتوقف على الاعتبارات التالية:
– شدة التنافس على الموارد الأفضل (البشرية والمادية) بين القطاعين العسكري والقطاع المدني ،

كماً ونوعاً .
- مستوى تلبية الطلب العسكري من جانب القطاع الاقتصادي المدني في الدولة ، وهو ما يتعلق أساساً بحجم الواردات العسكرية (بجميع أنواعها) بالمقارنة بالزيادة المحتملة في الإنتاج الوطني بفضل الطلب العسكري المحلى والخارجي.
- المحتوى التكنولوجي للطلب العسكري وآثاره التحفيزية SPIN OFF و الانتشارية SPELL OVER في الاقتصاد القومي ككل.
- سلامة السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام ، ونتائجها بالنسبة لهيكلية الاقتصاد ومرونته وقدرته على النمو المتواصل بقواه الذاتية أو بالاستعانة بعوامل خارجية Exogeamus مضمونة .

ويمكننا أن نضيف لهذه القائمة اعتبارات كثيرة أخرى ، وخاصة حجم الاقتصاد نفسه، وقاعدته التراكمية ، وهيكليته ودرجة تكامله القطاعي ، ودورة المعلومات فيه ... إلخ . وقد تناول الدكتور مظلوم عديداً من هذه الجوانب والاعتبارات ، وهو ما يتيح لنا الحديث باختصار عن الاعتبارات الأربعة المذكورة آنفاً .
١- شدة التنافس على الموارد والمدى الزمني للتعبئة العسكرية : يمثل هذا الاعتبار القضية الحاسمة في تحديد العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية وذلك أنه إذا طالت فترة التعبئة العسكرية مقاسه بالمدى الزمني الذي يرتفع فيه الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الإجمالي عن المستوى المتوسط في العالم ، (وبالنسبة للظروف العادية في ذات البلد عن مدى معين) فإنه لابد أن يؤدي الإنفاق العسكري إلى تقويض الاقتصاد وانهيار قاعدته التراكمية وحيويته الداخلية. ونتذكر هنا إنه باستثناء الحالات التي أدى فيها خوض الحرب إلى مكاسب اقتصادية، فإن التعبئة العسكرية الممتدة قد أدت إلى انهيار الاقتصاد والمجتمع في عدد لا يحصى من الحالات التاريخية . وعلى سبيل المثال ، أدت التعبئة العسكرية الممتدة في عصر صلاح الدين وخلفائه إلى وقوع الاقتصاد المصري أسيراً للانكماش المتواصل لقرون تالية . ويعني ذلك أن طول فترة التعبئة العسكرية واستمرار مستوى مرتفع من الإنفاق العسكري يؤدى إلى الإهدار الاقتصادي الذى يغلب على أى نتائج إيجابية محتملة ، والتي غالباً ما تتم في المدى القصير .

وبالتالي يصبح الاعتبار الحاسم حتى بالنسبة للمدى القصير هو شدة التنافس على الموارد المادية والبشرية الأفضل بين القطاعين العسكري والمدني ، وهو الأمر الذي يمكن قياسه ببساطة بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي .
ومن المحتمل أن تكون هناك ميزة معينة بالنسبة للاقتصاديات الأقل تقدماً بالمقارنة بتلك الأكثر تطوراً . ذلك أن التخلف الاقتصادي غالباً ما يعني بقاء موارد كثيرة غير موظفة على الإطلاق في القطاع المدني . وبالتالي قد يكون الإنفاق العسكري نوعاً من الطلب الإضافي الذي يؤدي إلى تشغيل موارد عاطلة .
غير أن الحقيقة هي أن الحروب الحديثة تحتاج لنوعيات من الموارد المادية والبشرية التي غالباً ما يكون الطلب عليها عالياً بالأصل في القطاع الاقتصادي المدني ، وهو ما يعني أن التنافس قد يقوم بين القطاعين العسكري والمدني على هذه الموارد . ويفضي ذلك بدوره إلى حرمان دولاب الإنتاج الاقتصادي من أفضل الموارد .

ولكي نقفز إلى بعض النتائج مباشرة ،يمكننا القول بأن الإعداد السليم للدولة للحرب يقتضي الأخذ بالإعتبارات والتوجهات التالية في السياسة العسكرية وفي الاستراتيجية القومية بشكل عام:
أ- تكميش المدى الزمني لفترة التعبئة إلي أقصى حد بدون التأثير سلبا علي الأداء العسكري في حروب محتملة .
ب- التركيز علي الدور التدريبي والتنموي للقوات المسلحة ،بحيث يمكنها الحصول علي موارد (مادية وبشرية) لم تكن إنتاجيتها عالية في القطاع المدني وبقصد تحسين نوعيتها وبالتالي إنتاجيتها أثناء وبعد توظيفها في القطاع العسكري .
ج- دمج بعض الاستعدادات العسكرية الأبسط كجزء من النشاط المدني الاعتيادي .
د- التركيز في خطط التنمية الاقتصادية ،وخاصة الصناعية والتكنولوجية علي تلك المنتجات ذات الطابع المزدوج (مدني وعسكري)وهو ما يساعد علي الوصول إلى مرونة عالية في التحول من الإنتاج المدني إلى الإنتاج العسكري وبالعكس.

٢-مستوي المكون المحلي للطلب العسكري:
يعد المكون المحلي للطلب العسكري الاعتبار الحاسم في استجلاء نتائج الإنفاق العسكري بالنسبة للتنمية .فإذا كان الجانب الأساسي من الإنفاق الإستثماري العسكري يتجه للخارج في شكل واردات سلاح أو عقود إنشاءات وتدريب وغيره، فإن المحصلة النهائية ستكون سلبية، حيث يؤدي الإنفاق العسكري إلى تنمية بلدان أخري هي المصدرة للسلاح وللخبرة KNOW HOW. والعكس كلما اتجه الجانب الأساسي للإنفاق إلى الصناعة والإنتاج والمعارف المحلية ، تحقق للأنفاق العسكري أعلي أثر إيجابي ممكناً بالنسبة للتنمية .

ويحتاج الأمر إلى تحليل الإنفاق العسكري ومكوناته المختلفة فهناك الإنفاق الجاري والذي يغطي الاجور والمرتبات والانفاق الاستثماري الذي يغطي المرافق والمنشآت العسكرية ونظم السلاح الكبري الجديدة .ويتوقف المكون المحلي علي قدرة دولاب الإنتاج عموما وصناعة السلاح خصوصا علي تغطية متطلبات القوات المسلحة من نظم السلاح الكبرى ،وأيضا من هندسة النظم SYSTEM ENGINEERING .وهنا نجد أن الدول الأقل نموا عموما تعتمد بنسبة عالية علي واردات السلاح من الخارج ،مما يجعل الأثر المتوقع علي التنمية اقل إيجابية أو أكثر سلبية .
كما نجد أن هناك فوارق واسعة بين الدول العربية ،من حيث سياساتها العسكرية. فبعض الدول العربية تعتمد اعتماداً شبه كامل علي استيراد السلاح والخبرة الفنية وعقود الانشاءات ، وتدخل جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في هذه الفئة . وبالمقارنة نجد أن مصر هي الأكثر اعتمادا علي الذات فيما يتعلق بإشباع الحاجات من الواردات والمنشآت العسكرية .ويعود ذلك إلى التطور النسبي لصناعة الإنشاءات وكذلك للتطور المؤثر لصناعة عسكرية متقدمة في مصر ،وهي صناعة بدأت عام ١٩٤٩ واستمرت في التطور باستثناء الفترة الصعبة بين عامي ١٩٦٧و١٩٧٥.ومع ذلك ،فإنه لا يمكن التقليل من حجم وأهمية الطلب الخارجي المباشر وغير المباشر ،وذلك بسبب اعتماد الصناعة المصرية عموما علي الواردات بنسبة عالية (قد لا تقل عن ٦٠٪ حتى الآن).

ونجد هنا إن الاعتبارات العسكرية البحتة قد تصطدم مع الاعتبارات الاقتصادية الرشيدة أو تتناسق معها .فعلي سبيل المثال ،يمكننا إثارة مناظرة هامة حول النسب المعقولة من الاعتماد علي الذات في مجال أنظمة السلاح الكبرى علي ضوء هذين الاعتبارين ،آي الاعتبار الاقتصادي والذي يمكن تركيزه في تكلفة الإنتاج والاعتبار العسكري الذي يهتم بضمان إستقرار الإمدادات ، وخاصة في حالة امتداد الحرب زمنياً.

وحتى لا نطيل ،يكفينا هنا ان نقترح الأطروحات التالية بهدف تحقيق أعلي مردود تنموي للإنفاق العسكري من حيث نسبة المكون المحلي :

أ- تسريع عملية التصنيع في البلاد ،وخاصة تصنيع الآلات والمعدات ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن إنتاجها بتكلفة اقتصادية .

ب- إيجاد إطار منظم لتعلية مستوي الأثر الانتشاري للتكنولوجيات الجديدة المكتشفة أو المستخدمة في القطاع العسكري وخاصة قطاع الصناعة العسكرية في الاقتصاد ككل. ويعد نشر التقدم التكنولوجي ونقله من القطاع العسكري إلى القطاع المدني أهم جوانب المردود التنموي للإنفاق العسكري.

ج- وبالارتباط مع التوصيات السابقة ،قد يجوز الاعتماد علي الواردات من أنظمة السلاح الكبرى المتاحة في السوق الدولي بأسعار أرخص من الإنتاج المحلي ،في مقابل التركيز علي هندسة الإضافة والتركيب ADD ON AND ADD UP ENGINEERING وهو الأمر الذي يقوي أثر المضاعف التكنولوجي في الاقتصاد ككل ويكون له أثر عسكري قوي للغاية في نفس الوقت.

بل ان من المعتقد أنه قد آن الأوان لنقل التركيز من التصنيع إلى البحوث والتطوير R&D في القطاع العسكري ، لأن لهذه الأخيرة أفضل مردود بالنسبة للعمليات العسكرية وللنمو الاقتصادي معاً.

٣-المحتوي التكنولوجي للطلب العسكري:

وإضافة إلي العوامل السابقة التي تخص الجانب المادي من التكنولوجيا ، يجب آن نوجه اهتماماً كبيراً للجانب غير المادي SOFTWARE والمتمثل في الخبرة الفنية KNOW HOW والتدريب والابتكار وأساليب التنظيم الإداري الأفضل . ونظن أن هذا المجال يحتمل التنافس بين القطاعين المدني والعسكري علي الموارد الأفضل .غير أن مصر لا تزال بعيدة عن التوظيف الكامل لمواردها التكنولوجية، وهو ما يجعل لكل إضافة أو تنمية لهذه الموارد من جانب القطاع العسكري مردوداً مرتفعاً بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلي سبيل المثال ،فإن لمصر قدرات كامنة كبيرة فيما يتعلق بتنمية صناعة المعلومات والبرمجيات SOFTWARE، وهو أمر يمكن تعزيزه من خلال القطاع العسكري حتى تصل إلى التوظيف الكامل لهذه الموارد .

ويتفق مع نفس الإطار قيام القطاع العسكري بإدخال وتطوير تكنولوجيات جديدة تملك فيها مزايا نسبية لا يملكها القطاع المدني مثل التكنولوجيات البحرية وتكنولوجيا البصريات ، والتكنولوجيا الفضائية وتكنولوجيا المواد الجديدة .

ولذلك نتوجه بهذه التوصيات إلى القطاع العسكري والي صانع الاستراتيجية القومية :
أ- آن الأوان وخاصة في ظروف الركود النسبي في صناعة السلاح العالمية لنقل الاهتمام جزئياً من التصنيع إلى أنشطة البحوث والتطوير كصناعة مستقلة وقائمة بذاتها ، كما تظهر في أنشطة العمرات التي تجري علي الطائرات والدبابات ، وكما يمكن ان تظهر بصورة افضل في هندسة الإضافة والتركيب (بمعني استحداث تعديلات وإضافة وظائف وتقنيات جديدة إلى أنظمة سلاح مستوردة أو منتجه محليا).
ب- القيام بجهد خارق في تأسيس وإدخال تكنولوجيات جديدة ارقي وخاصة تلك المشار إليها سابقا
ج-تحسين أطر النقل للتكنولوجيات الجديدة والأفضل من القطاع العسكري إلى القطاع المدني .

٤- السياسات الاقتصادية الكلية ،واختيارات التنمية :
ان سلامة السياسات الاقتصادية الكلية هو أهم ضمان في الأوقات العادية لأعداد الدولة للحرب. ذلك ان اتباع سياسات خاطئة لن يؤدي إلى دفع ضريبة اقتصادية باهظة وإهدار الموارد فحسب ، بل والي تدمير معنويات المجتمع ، وخاصة شبابه المرشحين للخدمة العسكرية ، فالتضخم كأحد أعراض ونتائج سياسات مالية ونقدية معينة يفشي الفساد ويتحيز ضد الأجيال الشابة.فيضاعف عجزها عن الحصول علي حاجاتها الأساسية ويصدق الامر بالنسبة للبطاله التي عادة ما تفتك أيضا بمعنويات الاجيال الشابه.
ومن ناحية أخري ، فإن استراتيجيات التنمية تعد حجر الزاوية في التطور الاقتصادي المؤثر علي مستويات التعبئة ومؤشرات الانكشاف .وبالتالي ، فإن أهم الضمانات الاقتصادية لإعداد الدولة للحرب يتمثل في اختيار الاستراتيجية السليمة للتنمية والتي تتوافق مع معطيات الاقتصاد والمزايا النسبية للمجتمع .
وقد انهار الاتحاد السوفيتي ليس كنتيجة لعوامل عسكرية أو حتى ايديولوجية ، وانما بسبب عوامل اقتصادية وسياسية . واذا ركزنا علي العوامل الاقتصادية فسوف نجد من بينها مؤشرات مضادة ومعروفة مثل مستوي مرتفع للانفاق العسكري لفترة طويلة ،وبالتالي عجز دولاب الإنتاج عن تطوير الاحتياجات الأساسية للقطاع المدني وللشعب كله .غير ان ثمة بعض الأسباب الأعمق والتي لم تناقش بعناية ، وما يهمنا منها هنا هو استراتيجية التنمية والتصنيع . فلأسباب تاريخية وايديولوجية سعي الاتحاد السوفيتي السابق لتحقيق الاكتفاء الذاتي شبه التام وبالتالي فرض عزلة اقتصادية دولية حوله .وقد أدت هذه العزله المفروضة والاختيارية معا -إلى حرمان الاقتصاد السوفيتي من فرص التجديد والحفز التكنولوجي.

اضافه لذلك ، فان نظام الاكتفاء الذاتي تضافر مع نشر الموارد في جبهة عريضة جدا من الصناعات (الثقيلة) بغض النظر عن التكلفة والمزايا النسبية مما افضي إلى إهدار شديد للموارد ،والي ظاهرة خاصة بالاقتصاد السوفيتي وهو النمو السالب للإنتاجية .
ويدفع البعض هنا في مصر إلى تكرار نمط التصنيع السوفيتي ، وهو أمر يمكن ان يؤدي إلى نتائج أسوأ ، نتيجة لأن مصر أفقر نسبيا في الموارد بالمقارنة بإمبراطورية عملاقة مثل الاتحاد السوفيتي السابق .

وقبل حسم مسألة نمط واستراتيجية التنمية في العقود الأولي من القرن الواحد والعشرين ،فاننا نتوقع ان نقوم كخبراء مصريين بدراسات معمقة حول الاختيارات المناسبة لدفع الانطلاق والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف القومية الاقتصادية والعسكرية معا .

ثالثا: مؤشرات أساسية

لقد انصرفت ورقة الأستاذ الدكتور مظلوم إلى عرض الأوضاع الاقتصادية المصرية والعربية والتي تؤدي إلى مستوي مرتفع من الانكشاف VULNERABILITY الاقتصادي أمام الخصوم أو مصادر التهديد .وبذلك ابرز الدكتور مظلوم مؤشراً أساسياً للاقتصاد السياسي للدفاع وهو مستوي الانكشاف أو التعرض للتهديدات الاقتصادية الخارجية .وعند هذه النقطة بات من المناسب ان نميز بجلاء بين مفهومين هما :

- مفهوم الإعداد الاقتصادي للحرب .
- ومفهوم الإعداد للحرب الاقتصادية .

ويتمايز المفهومان علي مستويات مختلفة. فالإعداد الاقتصادي للحرب يعني بصورة أساسية بالأساس الاقتصادي للجهد العسكري قبيل وفي أثناء العمليات العسكرية . أما الإعداد للحرب الاقتصادية فيعني أساسا بتقليل مستويات الانكشاف أمام مصادر التهديد الاقتصادي أو العسكري ، أوكليهما معا (بمعني التهديد الاستراتيجي الشائع في الحرب الشاملة TOTAL WAR).
وقد تنشب الحرب الاقتصادية حتى بدون عمليات عسكرية .فالعقوبات الاقتصادية قد تكون بديلا لشن الحرب .ومن البديهي ان هذه العقوبات قد تماثل في قسوتها ونتائجها الحرب العسكرية .وأمامنا أمثله لهذه الحالة في نموذج العراق وكذلك في نموذج ليبيا والي حد أقل السودان. وتطبق الولايات المتحدة استراتيجية الحرب الاقتصادية علي نحو ٨٥ دولة في العالم. وكانت قد بدأت هذه الحرب بإصدار قانون التجارة مع الأعداء عام ١٩٤٧.

وكذلك قد تشن الحرب الاقتصادية كجزء من استراتيجية الحرب الشاملة ،وهو ما شاهدناه بوضوح كامل أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي الوقت الحالي، صار من الممكن ان تخوض عشرات ، بل ومئات من الدول الحرب دون ان يرتبط ذلك بالضرورة بحرب اقتصادية شاملة .وفي الظروف الاعتيادية للحروب العسكرية في المنطقة، لم تصل ولا يتوقع ان تصل الأمور إلى حد حرمان اية دولة من مصادر الإمداد الخارجي لاقتصادياتها أو حتى للمعدات العسكرية، الا من جانب الخصم المباشر، وربما وبدرجة اقل من حلفائه الخارجيين .
وبالتالي فإن علينا ان نقوم بدراسة معمقة لاحتمالات وسيناريوهات الحروب الاقتصادية تلك التي قد تشن علينا بصورة مستقلة عن الحروب العسكرية أو بالارتباط مع مثل هذه الحروب .
ومن ناحية ثانية ، فان هناك مؤشرات إضافية يجب الحرص علي دراستها بصورة معمقة ومتأنية باستيعاب حصاد الخبرات السابقة واستشراف احتمالات المستقبل .
ومن ناحيتنا نود ان نضيف إلى مؤشر الانكشاف الاقتصادي مؤشرين إضافيين :
الأول : هو مرونات التحويل .

الثاني : هو القدرات اللوجيستية للدولة .

ويعني المؤشر الأول بحقيقة الاستجابة المحتملة للحروب الاقتصادية سواء كانت مستقلة عن الحرب العسكرية أو بالارتباط معها .
إذ لن يكون من الحكمة صياغة هيكلية الاقتصاد أو استراتيجية النمو علي أساس تعبئة عسكرية دائمة أو معظم الوقت . فالأصل في الأشياء هو السلام ، كما ان الأصل في الأشياء هو المردود الاقتصادي لأي إستثمار. إذ قد يترتب علي صياغة الهياكل الاقتصادية علي أسس عسكرية لفترة ممتدة إهدار واسع للموارد ، وهو الامر الذي يؤدي إلى تقويض قدرة الدولة علي الصمود الاقتصادي والاجتماعي.
ونستنتج من ذلك ان تطبيق سياسات تعبوية في المجال الاقتصادي يجب ان يتم لأقصر فترة زمنية ممكنة وان يتخذ القرار به في آخر لحظة زمنية ممكنة قبل وقوع العمليات العسكرية .

وتتحدد تلك النقطة الزمنية بمرونة الاقتصاد والتحول من حزمة معينة من المنتجات إلى حزمة أخرى ، أومن بائع أو مشتر خارجي إلى آخر مضمون بدرجة اكبر.
وتعد مرونة تحويل الموارد في اقتصاد ما ، وقدرته علي تحمل هذا التحويل في الزمن (وهي مسألة نسبية في كل الحالات) من أبرز مؤشرات الإعداد الاقتصادي للحرب ، وهو مؤشر لابد ان يضعه صانع القرار الاستراتيجي عندما يفكر في خططه وقراراته العسكرية ، بما في ذلك قرار خوض حرب من عدمه .
والواقع ان مصر بالذات أظهرت مهارة ومرونة عالية في تحويل الموارد في الفترة الصعبة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥ . غير ان ذلك قد تم بالطبع علي حساب التضحية بالاستثمارات الضرورية لتعويض الإهلاك وللتوسع و النمو الاقتصادي . و كان من المحتم أن تستغرق المسألة وقتا طويلا نسبيا بعد نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ . غير أنة كان ثمة مشكلات كثيرة في تحويل الموارد و مرونات هذا التحويل .
ان القدرات اللوجيستية للدولة تعد مؤشرا حاسما في خوض الحروب الحديثة . ومن المفهوم ان هذه القدرات تعني أساسا بالشأن العسكري الصرف والخاص بالإمدادات في منطقة جغرافية واسعة ، تبعا لمدي وطبيعة مسرح العمليات . ولكن هذه القدرات العسكرية لها أساس اقتصادي ، كما ان لها إمتدادات مدنية .
ولم تحظ هذه المسالة بالأهمية التي تتمتع بها سواء علي الجانب الاقتصادي أو علي الجانب العسكري . وقد آن الآوان لوضعها كجزء لا يتجزأ من عملية إعداد الدولة للحرب ، وخاصة في إطار الرد علي سياسة «الذراع الطويلة» الإسرائيلية ، أو في إطار مشاركة مصر التي تحظى بتقدير عالمي في عمليات حفظ السلام .

خاتمة « استبصارات مستقبلية »

الأرجح أن مصر سوف تظل لفترة معينة في المستقبل أقل تقدما و أقل حصانة بالمقارنة بالاقتصاديات المتقدمة ، بما فيها إسرائيل . ولذلك ، فان مفهوم الإعداد الاقتصادي للحرب لا يجب أن يفهم بمعنى الوصول إلي حالة مثالية ، أو إلى حصانة كاملة .

و إنما تتمثل المسألة في الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في « إدارة التعرض The management of vulnerability » و تعني هذه الإدارة فوق كل شئ بالوصول إلى أفضل مردود اقتصادى للإنفاق العسكرى (و خاصة في الفترة التعبوية السابقة على العمليات العسكرية) من الناحية التنموية ، وتقليص الانكشافات الأسوأ ، و إيجاد بدائل و تحسين مرونات الاقتصاد بهدف الصمود لأطول فترة ممكنة أمام الحرب الاقتصادية ، و تقديم أفضل ما يمكن من بدائل اقتصادية لدعم المجهود الحربي .

وعلى وجه العموم ، فان حروب المستقبل ستكون تكنولوجية و متوقفة إلى حد بعيد جدا على المستوى المهارى للمواطنين (و بالتالي قوة العمل في الاقتصاد و الجندية في الحرب)

و من هنا ، فان أفضل المداخل للإعداد للحروب المستقبلية هو التركيز على شقين :

الأول : هو التنمية البشرية السريعة و العميقة .

و الثاني : هو التركيز على الإبداع التكنولوجي و نشر التقدم التكنولوجي في عموم الاقتصاد والمجتمع .

التعقيب الثاني على الورقة الأولى :

د. محمود محيي الدين

مستشار وزير الإقتصاد

بداية أود أن أوجه تحية تقدير واعتزاز وتبجيل للقوات المسلحة المصرية ولكافة قطاعات الاقتصاد المصرى التى ساندت هذه القوات ولولا بذل وتضحية وفداء، من هذا الجيل الذى عاصر فترة الحرب وأعد لها ما استطاع و لما كان اجتماعنا على النحو المشهود اجتماعا للفخر وتقييم التجربة بإجلال .
ولقد أحسنت القوات المسلحة باختيار هذا الأسلوب ،أسلوب الحوار والنقاش وتبادل الرأي والفكر حول هذا الحدث العظيم فى تاريخ امتنا. بما جعل هناك دوراً إيجابيا للباحثين والأكاديميين وأهل الرأي في الاحتفاء والاحتفال بهذا اليوم. وأن يبروا، ولو بالنذر اليسير ، شهداء أبرارا ودماء ذكية وأبطالا أفذاذا صدقوا ما عاهدوا الله عليه ،وأمة كانت على قلب رجل واحد عملا وإنتاجا وتضحية وفداء ، وتاريخا استحضرناه نستمد منه الأمل ونشحذ به الهمم ونحيل اليه ما يثبت قدرة المصرى حين يخلص ويريد ان ينجز .

لى فى هذه الجلسة دوران الأول أن أعقب على ورقة اللواء/ جمال مظلوم، والثاني أن أتلو تعقيب د/ محمد السيد سعيد الذى اضطر للسفر وفقا لالتزام سابق.
ولكن فى إطار ضيق الوقت وعملا بمبدأ الكفاءة سوف أدمج الدورين ، علما بأن د. محمد السيد سعيد قد أرسل تعقيبه مكتوبا فى ٢٤ صفحة لمن يريد أن يطلع عليه ، وسوف يدرج فى الأعمال المنشورة للندوة وسأقوم بالإشارة إلى بعض مما أورد من تعقيب ،بادئا بالاتفاق معه فى ان الدكتور جمال مظلوم قد قام بجهد ملحوظ فى هذه الورقة حيث تناول مسألة إعداد الاقتصاد الوطني للحرب كواحد من عدة اتجاهات يستكملها بإعداد القوات المسلحة ، وإعداد الشعب ومؤسسات الدولة ، وإعداد أراضى الدولة كمسرح للعمليات العسكرية ، وإعداد السياسة الخارجية بما يتلاءم وأهداف

الدولة السياسية والعسكرية .
ولعلكم تتفقون ومعنا الدكتور /جمال مظلوم على ان موضوعا مثل إعداد اقتصاد الدولة للحرب بالعناصر التى تفضل بتناولها كاتب الورقة وهى الخصائص الاقتصادية للدولة والقطاعات الاقتصادية للدولة ، والقيود الأساسية فى وضع المخطط الإستراتيجي ،تستلزم ما يتجاوز ورقة بحثية أو ورقة مناقشة خاصة اذا ما انتهج الباحث ما انتهجه الدكتور/ مظلوم ، ليتجاوز ما قد تطلبه الحرب من معطيات اقتصادية ،ليقدم مداخل لعلاج الاختلالات الاقتصادية التى تعانى منها الدول العربية بنسب متفاوتة.
وإن كان لى ان اقترح شيئا للشكل النهائي للورقة فهو ان يضم الجزء الخاص بالتحليل القطاعي الجزء الخاص بالخصائص الاقتصادية للدولة فى إطار مناقشة لمكونات الناتج القومى.
وفى إطار مناقشة القيود الاساسية فى وضع المخطط الإستراتيجي يحدد الكاتب بقدر عال من التركيز المحددات التى يجب على المخطط الإستراتيجي أن يضعها فى الاعتبار عند إعداد الدولة للحرب حيث أورد :-

- تقلب ومحدودية مصادر الدخل .
- أثر المديونية الخارجية .
- التركز السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية .
- ضعف العلاقات الاقتصادية العربية - العربية (وان كانت تجدر الاشارة إلى أن تصور العلاقات لا يقتصر على التجارة البينية المتدنية ولكن تشمل مجالات العلاقات الاقتصادية الأخرى كانتقال رؤوس الأموال وعنصر العمل).
- التبعية التكنولوجية .
- التبعية فى البناء العسكرى .
- الامن الغذائي .
- استقلال الصناعة .
- الطاقة .
- تواضع البنية الاساسية .

ولكن فى بعض هذه الأمور التي قد تخضع ببساطة لتحليل وفهم الرجل العادي common sense فمثلا لا يمكن على وجه القطع أن نذكر ما هو التكوين أو الهيكل الأمثل للناتج المحلى الإجمالي .
ففى مصر حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالي ٧٠ مليار دولار تقريبا ،يمثل القطاع الزراعي ٢٠٪ والقطاع الصناعى ٢١٪ وقطاع الخدمات ٥٩٪ ونجد أن سيادة قطاع الخدمات لا تختلف كثيرا عن متوسط الوضع فى الدول الصناعية حث يبلغ النصيب النسبي لقطاع الخدمات ٥٦٪ ويتقاسم القطاعان الزراعي والصناعي باقي الناتج .
يورد الدكتور /محمد السيد سعيد ملاحظة هامة مؤداها أن القوة والفقر الاقتصادى ليسا محددين وحيدين للانتصار أو الهزيمة بل هو يذهب نصا إلى انه «اذا كان من الممكن استنتاج أن القدرات الاقتصادية وبالذات الصناعية والتكنولوجيا الأفضل تمثل ميزة أساسية عند خوض الحرب فانه يمكن القول أيضا ان الفقر الشديد قد يمثل بدوره ميزة مقابلة».

ويفسر ذلك بان القوة الاقتصادية تنبع من القدرة على دعم الجهد العسكرى أما الفقر فيجعل المقاتلين أشد شراسة واستبسالا لأنهم لن يخسروا شيئا -وهو يذكرنا بانتصار فيتنام علي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وعلي الولايات المتحدة في حرب امتدت منذ عام ١٩٦٣ وحتي عام ١٩٧٥-وسقوط الخلافة العباسية تحت أقدام جحافل قبلية وربما تجدر إضافة حالة أفغانستان والاتحاد السوفيتي .
لذا ينبغي التعرف على المزايا المقارنة الاقتصادية وغير الاقتصادية للخصوم على ساحات محددة وفى أوقات وظروف محددة والأوضاع الداخلية للدول المتصارعة وهو ما أشار اليه ابن خلدون فى آرائه عن دور العصبية ودوران الممالك وتفكك الحضارات الأقوى ذات البأس بعد وصولها إلى قمة قوتها وشدة بأسها .

وللدكتور/ محمد السيد سعيد أربعة تعميمات هامة :

التعميم الأول:

هو ان القدرات المالية للدولة ليست هى العامل الحاسم فى الفوز بالحروب .

والتعميم الثاني :

هو ان القدرات الصناعية هو اعتبار هام ولكنه أقل أهمية من الإبداع التكنولوجي.

والتعميم الثالث:

ان الترتيبات الاقتصادية للحرب تختلف تبعا لطبيعة الخصم ونوع الحرب

والتعميم الرابع :

هو ان المهم فى الحرب هو القدرة على توجيه ضربات غير محتملة للخصم أو نقطة الانكسار التى تنهار بعدها قوى الخصم او العدو .

ومن هذا المنطلق فان العوامل التالية تعتبر هامة فى اطار السياسة العسكرية :

- تقليل المدى الزمني لفترة التعبئة .
- التركيز على الدور التدريبي للقوات المسلحة خاصة التدريب التحويلي لموارد مهدرة أو خاملة فى القطاع المدني.
- مدى دمج الانشطة المدنية كأنشطة مساندة للاستعدادات العسكرية .
- التركيز فى خطط التنمية على المنتجات ذات الطابع المزدوج .
- مستوى المكون المحلى فى الطلب العسكرى سواء كان طلبا استهلاكيا او استثماريا .
- المحتوى التكنولوجي للطلب العسكري .
- مدى الاهتمام بالبحوث والتطوير وأطر نقل التكنولوجيا .
- سلامة الاقتصاد الكلى .
- القدرة على التحول من القطاع المدني إلى العسكري بكفاءة دون التضحية باستثمارات تعوض الإهلاك الرأسمالي او التوسع او النمو ويبدأ هذا بمستوى المنشأة.
- دور التنمية البشرية .

وهناك قضية أود التوقف عندها وهى دور الإنفاق العسكري فوفقا لأرقام الأمم المتحدة (تقرير التنمية البشرية) انخفض الإنفاق العسكري من٢.٧٪ عام ١٩٨٥ من الناتج المحلى الإجمالي إلى

٤,٥٪ عام ١٩٩٥ ،كما انخفض نصيب الفرد عام ١٩٩٥إلى ٤٣ دولار بعد أن كان ٧٣ دولار عام ١٩٨٥وهو بهذا يعد أقل من متوسط الدول التى تنتمي إلى شريحتنا الاقتصادية والتنموية وفقا لتقسيم الأمم المتحدة ونلاحظ ان دولا مجاورة يصل فيها هذا الرقم عدة أمثاله(٣٩٥ دولار فى حالة إسرائيل و ١١٠ دولار فى حالة تركيا).

ولكن تشير أدبيات اقتصاديات الدفاع إلى ما يلي :

- ان ألامن بالمفهوم الواسع يتعين علية أيضا أساليب غير عسكرية كالسياسات التجارية (الإنفاق العام على مشروعات تحتل أولوية قومية) .
- ان أثر الإنفاق العسكري على التضخم لا يعد بالضرورة أكبر من أنواع الإنفاق العام الأخرى وذلك وفقا لدراسات تطبيقية مقارنة عقدت فى الثمانينات .
- فى حالات الكساد والركود يتزايد أثر مضاعف الجنيه المنفق على الدفاع .
- وفقا لأولويات الإنفاق العسكري قد يكون لهذا الإنفاق وفورات إيجابية spill_over ef-fect على الاقتصاد المعنى من خلال الإنفاق على مجالات البحث والتطوير والتدريب والمجالات التكنولوجية وان أثر هذا الإنفاق على تخفيض معدلات البطالة (او على الأقل ترحيله) لا يمكن التقليل من أهميته .
- كما أن هناك أثاراً قطاعية وإقليمية للإنفاق العسكري قد تكون اكبر مما يلاحظه التحليل على المستوى الماكرو اقتصادي .Macro- Economic
- وقد يكون من المناسب توجيه معاهدنا الأكاديمية للاهتمام بعلم اقتصاديات الدفاع كعلم غزير ومعقد ينتمي إلى حقل الاقتصاد العام واقتصاديات المالية العامة .
- فان كانت الحرب هى حالة تدخلها الدول من وقت إلى أخر ولكن الدفاع حالة دائمة تزداد أهميتها في السلم.

المناقشات :

مناقشات أسامة غيث
نائب رئيس تحرير الأهرام

لا يمكن الحديث عن الحرب فقط فى نطاق استخدام « القوات المسلحة » بحكم أن خبرات العالم القديم و الحديث تتحدث عن أشكال عديدة و متنوعة من « الحروب » تدخل تحت مظلتها « الحرب الاقتصادية » كما يدخل أيضا فى نطاقها حديث « الحرب التجارية » .. ونموذج سقوط الإمبراطورية السوفيتية القطب العالمي العملاق عسكريا و حربيا و فضائيا تحت معاول « الانهيار الاقتصادي » يقدم دليلا بالغ الوضوح لمدى عنف و قسوة و مرارة الحرب على جبهات الاقتصاد و ما تؤدى إليه من نتائج نهائية تفوق فى تأثيراتها الحرب على جبهات القتال المشتعلة .. و لا يقل عن ذلك وضوحا و بروزا ما ارتبط بأحاديث الحرب التجارية بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و السقوط المدوي للاقتصاد الياباني في دوامات الركود والانكماش و التراجع تحت معاول الحرب التجارية والأهمية الكبيرة لسلاح حرب أسعار الصرف التى مارستها أمريكا و أدت إلى ارتفاع فلكي لسعر صرف الين اليابانى و هو ارتفاع تلاشت معه قدرة الصادرات على المنافسة و ضاع معه الكثير من أحاديث المعجزة الاقتصادية اليابانية واتسعت حلقاته حتى طالت دول النمور الاقتصادية الأسيوية وتبخرت أحلامها بصورة فجائية و حادة فى جميع مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.
و قد يكون مقبولا من باب التبسيط العلمى و النظرى البحت الحديث عن اقتصادات الحرب بمعنى إعداد اقتصاد الدولة للحرب و لكنه من غير المقبول - علميا أو نظريا - الحديث عما يسمى « اقتصاد السلام »بحكم أن العالم يعرف دائما عند سكوت أصوات المدافع الانتقال إلى ما يسمى -

علميا و نظريا - « باقتصاديات الصراع » و هى تعنى اقتصاديات المواجهة والتحدى بحكم أن الحرب ما هى إلا صورة من صور الصراع و شكل من أشكاله و هى « صورة مؤقته » و ما عداها من صور الصراع الاقتصادى و الحضارى و السياسي والاجتماعى يعد من قبيل «الصور الدائمة » التى تحكم علاقات البشر و دولهم و أممهم وشعوبهم و أجناسهم على امتداد التاريخ و على امتداد الأرض

و مشكلة المشاكل أن يتم استدراج البعض للحديث المطلق و الحديث المبسط عن اقتصاد السلام باعتباره الحالة التى - تلى أو تسبق - الحديث عن اقتصاد الحرب أو اقتصادات حالة الحرب .. و يؤدى هذا التسطيح - العمدي أو الفورى - إلى تناسى درجة التحدى العالية التى تحملها أوضاع عدم اللجوء إلى القوة المسلحة و هى تحديات تتطلب من الدول و الأمم والشعوب درجة عالية من اليقظة و التنبه و العمل و الإنتاج و الحرص على اكتساب كل « عناصر القوة » و فى مقدمتها القوة الاقتصادية و القوة السياسية و القوة الحضارية والعلمية والتكنولوجية حتى تكون قادرة على إدارة الصراع مع الغير و الآخرين على مستوى المواجهة العالمية القائمة على « التنافسية و التنافس » و هى مواجهة تحدد فى النهاية و البداية قدرة الدولة على البقاء و قدرة المجتمع على التماسك و كل انعكاسات ذلك فى المحصلة النهائية للصراع الأبدى بين الدول و الأمم حول السيادة و الوزن و التأثير والفاعلية .

التقدم و اقتصادات الحرب

و تحتاج الأحاديث المطلقة و العمومية و العفوية للربط الكامل و الشامل بين اقتصادات الحرب و التخلف و تراجع التنمية و التقدم و هو ما يستوجب درجة معقولة و عالية من الضبط و التصحيح و التصويب على الأخص فى الحالات و الأوضاع التى تؤكد فيها خبرة التاريخ القديم و الحديث أن الحرب كشكل من أشكال الصراع تعد من قبيل «القدر المحتوم» لبعض أمم الأرض و من بينها «مصر » من منطلق الدفاع عن المصالح المشروعة و الذود عن تراب الوطن و الحفاظ على البقاء و الاستمرار فى مواجهة «عدو» تتعدد أشكاله و ألوانه و أهدافه و مراميه على مر العصور و الأزمنة و هو ما يدخل تحت بند حالة الدفاع الدائمة و المستمرة عن النفس فى مواجهة الطامعين حتى لو كانوا مجرد « مخالب قط » لقوى إقليمية أو دولية لا تتحقق مصالحها الاستراتيجية العليا إلا فى ظل مصر الضعيفة و الخانعة و الخاضعة.
و تؤدى تلك الأوضاع فى الدول ذات الرسالة الحضارية مثل مصر و التى يدرك يقينها الانسانى و الحضارى أن « الحرب شر لابد منه » دفاعا عن الحقوق المشروعة و إعلاء لقيمة العدالة و قواعد الحق الانسانى و التمدين ان يكون هناك و بصورة دائمة إدراك ووعى بالتحضير و الاستعداد للحرب على الأخص إذا كان هناك على الحدود من يتحدث بلغة الحرب و القتال و لا يجيد إلا لغة التهديد و التلويح بالدمار و التدمير و لا يجد مستقبله إلا من خلال التهام مصالح الآخرين و مقدراتهم و ثرواتهم و أرضهم .. و فى مثل هذه الأوضاع والحالات فإن الوعى بدرجات الحرب يصبح فى مقدمة اولويات الأمن القومى ويتحول إلى السياج الضرورى و الحتمى للحفاظ على التقدم و التنمية و كل إنجازات البناء و طموحات الانتعاش و القوة الاقتصادية .
و قد حقق السادس من أكتوبر « نقلة كيفية » بالغة الضخامة و التأثير حيث نقل الحرب من « حالة منتظرة و متوقعة و ساخنة » كانت تفرض على مصر أن تتمسك بأولوية قصوى تؤكد أن « لا صوت

يعلو على صوت المعركة » إلى حالة بعيدة المنال - و إن كانت محتملة .
كما حقق نصر أكتوبر جلاء العدو عن الأرض المحتلة كاملة - بمعايير ٥ يونيو ٦٧ - وهو ما أعاد لمصر كامل سيناء، و ثرواتها و حولها إلى محور مهم من محاور التنمية و التقدم وأتاح الفرصة لتأمين المجرى الملاحى لقناة السويس بكل ضروراته للملاحة البحرية العالمية و بكل ما يصب من إيرادات فى صالح الخزانة العامة لمصر، و الأهم من كل ذلك أن « الانفاق العسكرى » تحول من استنزاف يومى فى ساحات القتال إلى إنفاق منتظم للبناء والتحديث و الاستعداد للقوات المسلحة بالمعدلات التى تضمن حماية أمن الوطن و أمن المواطن و تحفظ لمصر سيادتها و تصون حقوقها المشروعة من التقدم و التنمية و تضمن نفوذها و تأثيرها باعتبارها القوة الإقليمية الأعظم و الأكبر بمعايير الموقع و الموضع وبمعايير البشر - عددا وعلما ومعرفة - و أيضا معايير المقدرة و القوة الاقتصادية و بكل معايير التاريخ و المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة التى تربط بين أبناء العالم العربى .
و بالرغم من كل نزيف الخسائر فى فترة اشتعال الحرب و القتال على امتداد سنوات حرب الاستنزاف الطويلة و القاسية و البطولية إلا أن الاقتصاد المصرى تمكن من امتلاك القدرة الذاتية على مواجهة احتياجات الحرب و متطلباتها و تمت تعبئة الموارد و الإمكانيات المحلية لمواجهة متطلبات القتال و تم استنهاض القدرات و الإمكانيات المحلية لرفع كفاءة المواجهة والصمود .. و تمكنت مصر بالفعل من التنفيذ الواقعي و العملي لشعار «يد تبنى و يد تحمل السلاح » و نتائجه المشهود لها بالانتصار الكبير فى السادس من أكتوبر و تحرير كامل الأرض .
و قد ارتبط امتلاك مصر للقدرة علي الانتعاش و التنمية و التقدم بيقين كل العالم بقدرة مصر على الحفاظ علي سلامتها و سيادتها و أراضيها فى مواجهة القوة الخارجية الإقليمية و بالتالى قدرتها على تأمين أرضها و شعبها و ثرواتها و ممتلكاتها فى مواجهة أطماع الغير و الآخرين، و يعكس ذلك المعنى الحقيقى للحديث عن الانتصار الكبير و الانجاز التاريخى الضخم فى السادس من اكتوبر لارتباطه باستعادة مصر - من خلال الإنجازات الأسطورية للجيش المصرى فى ساحات القتال - لثقة العالم فى قدراتها و إمكانياتها الفاعلة و المؤثرة التى تتناسب مع وزن مصر و حجمها و دورها المحورى فى العالم العربى والاقليمى ... و هو ما يعنى أيضا بلغة العسكريين و الاستراتيجيين أن امتلاك القدرة على الحرب و على الانتصار فى الحرب يعتبر المانع الأول و الأساسي لنشوب الحرب و قيامها وهو ما يؤدى دائما إلى الحرص على « قوة الجيوش » و يقظتها و دوام استعدادها و قدرتها حتى تظل « خيارات الحرب » متوارية و قابعة فقط فى الأعماق الدفينة للأعداء و تحركهم للالتزام بشروط وقواعد عدم الاعتداء .

العدو الجنوبى و حدة الصراع

و حديث نتنياهو عن العدو الجنوبى وهو مصر يعبر عن جهل فاضح بحقائق المعارك الكبرى والفاصلة فى التاريخ الانسانى و البشرى مثل عين جالوت و حطين .. و لا يقتصر الجهل الفاضح عليه فقط بل يمتد لهؤلاء الذين تحدثوا عن «التعادل بالنقاط » و كأن السادس من أكتوبر مباراة فى الملاكمة و صفاقة البعض الآخر الذى تحدث عن«الانتصار الإسرائيلى» ومشاركة البعض فى الترويج لأحلام اليقظة بترجمتها العربية و إثارة اهتمام مشبوه حولها حيث تثبت ذاكرة تاريخ العالم أن المعارك الكبرى تعتبر « كبرى » فى ظل نتائجها وتأثيراتها التالية و قدرتها على التغيير الجذرى لمعطيات

الواقع الذى كان قائما قبلها و التوصل إلى واقع جديد «مغاير تماما» .. و كما حدث فى حطين من إعلان عن انتهاء المد الصليبى فى مواجهة العالم العربى حدث فى عين جالوت بالإعلان عن انتهاء المد المغولى الذى كان قبلها يقوم باكتساح «كل العالم» و هو ما حدث فى أكتوبر بالضبط و اليقين حيث تم الإعلان عن نهاية التوسع الإسرائيلى و التراجع النهائى إلى جيتو الأرض المحتلة فى فلسطين انتظارا لحكم « محكمة التاريخ » التى لا تملك القدرة على أن تكذب أو تتجمل .

ومحصلة كل ذلك كان ولابد أن تصب فى خانه التنمية و التقدم و التحديث و التطوير لمصر و اقتصادها مع امتلاك الثقة فى حماية الحاضر و تأمين المستقبل و أكبر دليل على ذلك ثقة الشعب المصري فى نفسه و فى دولته و قيادته و جيشه و إقباله الضخم على البناء والتشييد والعمل و النشاط في شتى مجالات التنمية و الاتساع المتزايد لرغبة الاستثمارات الخارجية العربية و الدولية لأن تضخ أموالها و ثرواتها و معارفها الفنية و التكنولوجية إلى عمق الاقتصاد المصري، لا تشعر فقط بما يقدمه الاقتصاد المصري من مزايا للربح و الفائدة والعائد و لكن شعورا بالأمان من المخاطر الخارجية الطارئة و القادمة عبر الحدود ... وهو ما أكدته ممارسات مصر من الحرص والالتزام بقواعد السلام العادل و الشامل لكل الأطراف العربية و ارتباط مسار تعاملها مع إسرائيل بمدى وفائها بالتزامات السلام مع الأطراف العربية و في مقدمتها الطرف الفلسطيني و فرض واقع «السلام البارد »

مما اثبت لكافة الأطراف أن مصر بالفعل أصبحت بعد السادس من أكتوبر المالكة لقرار الحرب و قرار السلام و أن رسالتها الحضارية هي التى تغلب الانحياز القوى لكل الأطراف إلى خيار السلام باعتباره الخيار الوحيد لبناء المستقبل بالرغم من كل غطرسة أوهام و أساطير السيطرة وتغيير حقائق الواقع الجغرافي والديموجرافية بالقوة الغاشمة .

التنمية و توازن الرعب النووى

و نظرة سريعة و عاجلة على أوضاع التقدم فى الدول الغربية و أمريكا تؤكد أن الانتعاش والنمو و التقدم العلمي الضخم و الواسع النطاق لن يتم تحت ظلال واقع دولي يقول « بالحرب الباردة » فى ظل توازن الرعب النووي الذي فرض نفسه كحقيقة لا جدال فيها على قطبي الصراع الدوليين « أمريكا و الاتحاد السوفيتي » و لولا يقين طرفي الصراع الدولي بامتلاك كل طرف لقدرة « الردع النووي » المؤدية إلى التدمير الشامل و الكامل للطرفين معا لكان الكثير من قرارات العالم و قواه الكبرى قد تغير على امتداد سنوات الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين على سيادة العالم و مقدراته .

و عندما أفرز التقدم العلمى و التكنولوجى ريادة سوفيتية فى الفضاء و درجة ما من درجات السبق و التفوق كان القرار الأمريكي للرئيس ريجان بمد نطاق المواجهة من الأرض إلى الفضاء وأعلن الرئيس الأمريكى ريجان عن برنامج حرب النجوم الذى قدرت تكاليفه بنحو ۳۰۰۰مليار دولار « ۳ تريليونات دولار » و ظهر فى تلك اللحظة أن المواجهة العسكرية وامتداداتها إلى مجال جديد من مجالات التفوق و البروز العلمى و التكنولوجى لابد ان تصب فى النهاية فى خانة التقدم الاقتصادى الامريكى و الغربى بحكم الأموال الضخمة التى ستوجه للأبحاث و التطوير و التى لا تقدر عليها المؤسسات و المنشآت الاقتصادية المدنية مهما تكن بالغة الكبر و مهما تكن ميزانياتها و أرباحها السنوية لأن الدولة دائما هى الأقدر من خلال ميزانيتها العامة على تخصيص عشرات و مئات و آلاف المليارات للأبحاث و التطوير.

و قد انطلقت الإدارة الأمريكية فى ظل حكم ريجان من حقائق الواقع القائلة بأن ظروف الحرب الباردة و عقلية توازن الرعب النووى و ما أدت إليه من تضخم فى الميزانيات والإنفاق العسكري قد أسهم فى تحديث و تطوير و إنعاش وحدات الاقتصاد القومي الأمريكي إلى حد كبير و قاد مسيرة التقدم التكنولوجي بكل إنجازاتها الفذة و العظيمة ... و هي أيضا خبرة سنوات الحرب العالمية الثانية و ما أفرزته من تقدم تكنولوجي ضخم انعكس على الجوانب المدنية للإنتاج و النشاط و تحول معه الاقتصاد الأمريكي إلى القوة الاقتصادية الأعظم عالميا مع انتهاء الحرب الساخنة و بداية الحرب الباردة .
و تؤكد خبرة العالم المتقدم أن الانتعاش و التقدم بمعدلات مرتفعة و سريعة يحتاج دائما إلى أجواء «الصراع الدولي » و تتعارض تماما مع أوضاع « الاسترخاء الدولي »بحكم أن حقائق الحياة الإنسانية تعتمد فى تماسك الدول و بقائها على فكرة العدو و على حتمية وجود « الخطر الخارجي » ليس فقط لقيام « التماسك المجتمعي » و لكن لتهيئة الظرف الأمثل للتنمية و التقدم و توزيع الناتج القومى للأمم وفقا لأولويات أكثر توازنا و أكثر صوابا لا تركز فقط على الحاضر، و لكنها تركز أيضا على البقاء المستقبلى و هو ما يحتاج إلى قاعدة الإحساس بالتهديد و الإحساس بالخطر القادم عبر الحدود و هي نوعية من الخطر لا تعتمد فقط على تهديد قيم ومثل الحياة الإنسانية و نمط الإدارة و العمل و النشاط .. و هو ما جعل العالم الغربي و فى مقدمته أمريكا يطرح بالحاح بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية و سقوط الشيوعية فكرة البحث عن « عدو » جديد حتى لا تفتقد تلك المجتمعات هاجس الشعور بالخطر الخارجي و تتقاتل فيما بينها و على رقعة أرضها و مجتمعها .

و مشكلة المشاكل فى عالم اليوم أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية الأعظم الوحيدة فى العالم و ما يمكن أن يعنيه من مفهوم « سلام عالمي » قد أدى إلى إشعال نيران حرب اقتصادية و الحرب التجارية العالمية بين صفوف « شركاء الأمس » فى ظل أوضاع الاستقطاب و الحرب الباردة الدولية و يكاد يدفع بالعالم إلى حافة أزمة اقتصادية عالمية كبرى تشابه الكساد الكبير فى أوائل الثلاثينات من القرن الحالي، و دخل العالم فى ظل ما يسمى بالسلام العالمي إلي مرحلة تكسير العظام الاقتصادية للدول بكافة الأسلحة الاقتصادية المتعارف عليها و فى مقدمتها لعبة أسعار الصرف للعملات و فرض أسعار متدنية للسلع الاستراتيجية التى تنتجها الدول النامية مثل سلعة البترول وصولا إلى فرض قواعد للعولمة والاندماج الاقتصادي الدولي والتى تحقق مصالح الأقوياء، و الأكثر تقدما ولا تلقى بالا إلى الحد الأدنى من المصالح المشروعة للدول النامية الأقل تقدما، ووصلت الحرب الاقتصادية فى حدتها و عنفوانها إلى تكسير العظام الاقتصادية للدول والأمم التى تخرج عن التعريف التقليدي «للعالم الغربي » و هو ما يهدد العالم بالدخول فى نسق جديد للعلاقات يحاكى مرحلة «السلام الروماني » و الذي فرضت من خلاله الإمبراطورية شروطها الخاصة جدا للسلام وهي شروط كانت مساوية تماما لحتمية قبول الغير للتبعية المطلقة لسلطة ونفوذ و أوامر الإمبراطورية الرومانية مهما كانت غير عادلة و جائرة و متعسفة، و هو ما يمكن ان يصل بالأحاديث عن السلام إلى الحديث عن الاستسلام بكل أبعاده و معانيه و هو ما يؤكد أيضا أن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا بامتلاك كافة عناصر القوة القادرة على ردع الطموحات غير المشروعة للآخرين.
لقد أثبتت انتصارات السادس من أكتوبر أن العنصر البارز و المهم يكمن فى التأكيد على قدرة الإرادة المصرية فى مواجهة إرادات الغير و الآخرين و على تفوق الإرادة المصرية فى ساحات القتال بما

تعكسه من قدرات إدارية و تنظيمية و تكنولوجية و أيضا بكل ما تعكسه من إمكانيات بشرية و عقيدة قتالية . قدرات على الحشد و التعبئة لسنوات طويلة انتظارا للساعة الفاصلة للحسم و المواجهة و أن كل ما حدث على ساحة الاقتصاد المصري من تنمية و تقدم و انتعاش يرجع إلى الثقة فى القدرة المصرية على مواجهة قدرات الآخرين و إمكانياتهم مما اوجد واقعا جديدا يؤكد الثقة فى مصر و اقتصادها و مستقبلها و قدرتها على إدارة الصراع إقليميا و دوليا بكفاءة والخروج من كافة جولات الصراع بكافة صوره و أشكاله و هى فى مصاف الفائزين القادرين في عالم لا يحترم إلا الأقوياء و لا يتعامل مع الضعفاء

و من خلال بروز عناصر القوة المصرية الكاسحة فى أرض المعركة و مع أحاديث كانت تؤكد للعالم كله أن مجرد العبور ضرب من المستحيل فإن الاقتصاد المصرى تجاوز كافة أوهام الدخول فى مرحلة اقتصاد الاستسلام تحت الشعارات الزائفة للأحاديث المنمقة الخادعة عن اقتصاد السلام فى ظل إدراك لا يخطئ أن كل العالم لا يتقدم إلا تحت ظلال اقتصاد الصراع و اقتصاد المواجهة بكل ما تعنيه من امتلاك القدرة على إدارة اقتصاد الحرب القادر على تحجيم الأعداء و المتربصين .

و لا نقاش فى أن الحاضر و المستقبل يرتهنان دائما « بشكل إرادة الحرب » لدى الآخرين « وشكل إرادة المواجهة » باعتبارها الضمانة الأولى و الأخيرة لصياغة مناخ ملائم للتقدم والانتعاش و القوة

الورقة الثانية :

إعداد الإقتصاد المصرى لحرب أكتوبر

د./ محمد رضا العدل

العميد السابق لكلية تجارة عين شمس

مقدمة

عقب الهزيمة فى معركة يونيو ١٩٦٧ حدث إجماع وطني مصرى يلتقى معه إجماع عربى بأن « ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة » . ولم تكن الأراضي المحتلة هى ما يتعين إسترداده فقط بل أيضا وفى المقام الأول الكرامة الوطنية والقومية . ومن ثم وضع المجتمع المصرى فى حالة حرب ، وصار واضحا أن معركة كبرى سوف تشتعل نيرانها ليس فى الأجل الطويل بل فى زمن وشيك . وكان الضغط كبيراً على كافة مستويات العمل التنفيذى والشعبى لإستئناف معركة إسترداد قناة السويس وسيناء والأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، ومن ثم إتسم المجتمع بحالة التأهل للحرب . وكان المحور الإقتصادى أحد المحاور الإستراتيجية فى إعداد الدولة للحرب . وكان جليا عقب إتضاح هزيمة يونيه ١٩٦٧ أن الإقتصاد القومى يتعين أن يصير إقتصاد حرب ، وكان هناك إجماع على ذلك سواء بين المفكرين الإقتصاديين أو صانعى السياسة . وكان ثمة بديلان :

إما إقتصاد حرب على النمط الذى ساد الإتحاد السوفيتى فى حربه الوطنية العظمى ضد الزحف الهتلرى النازى فى الحرب العالمية الثانية ، أو إقتصاد حرب على النمط الإنجليزى الذى شهدته بريطانيا خلال تلك الحرب . وقد ساد الإتجاه الثانى الذى ينطوى على إدارة كفؤة للإقتصاد من جهة وتقليل التوتر الإجتماعى فى المجتمع من جهة أخرى ، بحيث تكون البلد فعلا فى حالة حرب وفى نفس الوقت تبدو فى ظروف عادية ، الأمر الذى خدم خطة الخداع الإستراتيجى لشن الحرب فيما بعد .

وينبغى أن يفهم أن الإعداد الإقتصادى للدولة للحرب لم يبدأ قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة بل بدأ عقب ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، حيث تجلى إجماع شعبى على أن الحرب لم تنته ، وتأكدت الثقة فى أنه إذا كنا قد خسرنا معركة فإننا على ثقة فى النصر فى الحرب مع العدو . ومن ثم ففترة إعداد

الإقتصاد المصرى لحرب أكتوبر تنصرف إلى الأعوام من ٦٧ /١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٣ .
وتستهدف هذه الورقة الكشف عن ذلك ، وكيف تمكنت القيادة السياسية ممثلة فى البداية فى الرئيس عبد الناصر ، ثم بعد ذلك فى الرئيس محمد أنور السادات من إدارة المجتمع والإقتصاد بحيث أمكن تحقيق معادلة صعبة فى آن واحد : تدبير متطلبات الإعداد للحرب من جهة والسير فى التنمية والحفاظ على الإستقرار الإجتماعى ووحدة المجتمع من جهة أخرى .
وتتكون الورقة من جزئين :-
١- الإقتصاديون المصريون وتلاحمهم فى المعركة الكبرى وإسهامهم فى إعداد التوجهات الفكرية الأساسية لبرنامج إعداد الدولة للحرب .
٢- السياسات الإقتصادية والخطط الإقتصادية كما تنعكس فى أداء الاقتصاد القومى حتى عام ١٩٧٣ .
كما تتضمن فى النهاية خلاصة عامه .

أولاً : إسهام الإقتصاديين المصريين فى إعداد التوجهات الفكرية الأساسية لبرنامج إعداد الدولة للحرب .

كانت إستجابة الإقتصاديين المصريين لنداء الوطن فورية عقب يونيو ١٩٦٧ ، وقد تنادوا من خلال جمعيتهم العريقة (الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع) إلى ندوة تناقش إقتصاد الحرب . وإذا كانت الندوة قد عقدت فى ١٧-١٨فبراير١٩٦٨ فمعنى ذلك أن الأعداد لها قد جرى فى صيف ١٩٦٧ . وإستعراض أسماء المساهمين فيها يكشف أنها قد ضمت شخصيات يمكن أعتبارها ذات إتجاهات فكرية مختلفة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على المدى الواسع للتصنيف السياسى ، الأمر الذى أعطى لهذه الندوة قوة وحجية(١) .
ورغم تباين المنطلقات الفكرية فأنه يمكن إستخلاص إتجاهات عامة إتفق عليها المساهمون فى الندوة مثل :-
١- أن أعداد الدولة للحرب يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الأستمرار فى التنمية الإقتصادية ما أمكن .
٢- ولما كان الإعداد للحرب ينطوى على تحويل موارد من الأستخدام المدنى إلى الأستخدام العسكرى فينبغى أن يتم ذلك على حساب الإستهلاك : إستهلاك القطاع العائلى والإستهلاك العام .
٣- أنه ثمة إحتياطيات كامنة فى الإقتصاد يتعين تعبئتها ، إذ توجد فرص لزيادة الإنتاجية ولا سيما فى القطاعات السلعية الأمر الذى يسهل ،إذا ما جرت هذه التعبئة أن يحافظ على النمو الإقتصادى وفى نفس الوقت توفر الإمكانات للأستعداد للحرب.
٤- أن ضغط الإستهلاك الفردى يتعين أن يوجه إلى الشق الترفى منه لا الضرورى ما أمكن ، وكذلك ضغط الإستهلاك العام ينبغى ألا يكون على حساب الشق الموجه للخدمات الأساسية ما أمكن .
٥- أن أقتصاد الحرب قد ينطوى على تفاقم الإتجاهات التضخمية ومن ثم قد يؤثر ذلك على الأستقرار الإقتصادى والإجتماعى والذى يشكل الظرف الملائم للتعبئة العامة لخوض الحرب ، ومن ثم يتعين إنتهاج سياسة إقتصادية يقظة تستهدف ضمن ما تستهدف تقليل الميل التضخمى ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال السياسة النقدية (ضبط خلق النقود) ، والسياسات الهيكلية الموجهة لزيادة

الأنتاجية ، بحيث يسيطر على الفجوة بين نمو المعروض النقدى ونمو الناتج الحقيقى .
٦- إن إقتصاد الحرب يعنى زيادة المخزون وحسن التوزيع الأقليمى له ، وهو الأمر الذى تعد تكلفته جزءا من التكلفة العامة لإعداد الدولة للحرب .
٧- إن جبهة العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجى ذات بعد هام فى إستراتيجية إعداد الدولة للحرب ، فنسبة المكون الأجنبى فى الناتج المحلى عالية نسبيا ، ويتمثل هذا المكون فى واردات سلع إستهلاكية ووسيطة وإستثمارية ، ومن ثم يتعين إدارة هذه العلاقات بما يكفل إمداد الإقتصاد القومى بما يحتاجه من الضرورى من هذه السلع ، ولما كان التوسع فى التصدير أمرا قد لا يكون ممكنا فى ظروف الإقتصاد المصرى وقتئذ فإن قصر الواردات على السلع الضرورية فى ظل الثبات النسبى للصادرات يمكن أن يوفر الأساس لتوازن ميزان المدفوعات.

وباختصار يفهم من أستقراء الأوراق التى قدمت إلى الندوة والمناقشات التى إنطوت عليها أن الإقتصاد المصرى يتضمن عناصر قوة تتيح إعدادا جيدا للدولة لإستئناف الحرب التى كان يراها المشاركون وشيكة وربما تكون طويلة . وعليه يمكن أعتبار هذه الندوة إستجابة طبيعية من جانب الإقتصاديين للروح الوطنية العامه التى سادت المجتمع المصرى وقتئذ ، ولا نبالغ إذا قلنا أنها ربما تكون قد أعطت لصانعى السياسة دفعة إيجابية وثقة أكبر بقدرات هذا الوطن .

ثانيا : التخطيط والسياسة الإقتصادية لإعداد الدولة للحرب كما يعكسها الأداء الإقتصادى :

كان الإقتصاد المصرى وقتئذ يدار من خلال التخطيط الإقتصادى كما كانت السياسة الإقتصادية جزءا مكونا فى نظام التخطيط ، وإذا أخذنا فى الأعتبار الوزن الكبير الذى كان للقطاع العام وقتئذ يمكننا أن نقول أن التدخل المكثف للدولة فى إدارة الإقتصاد القومى وتوجيهه، وهو المصاحب عادة لإعداد الدولة للحرب ، كان أمرا سلسا فى الحالة المصرية ، ولم يشكل نقله نوعية جديدة فى أسلوب ومنهج إدارة الإقتصاد القومى .

ويمكن إستخلاص إتجاهات التخطيط للتنمية والحرب ونتائجه على النحو التالى :-

١- يبلغ متوسط معدل النمو الإقتصادى السنوى بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٦٧ /٦٨ حتى ٧٢ / ١٩٧٣ ٣.٥٪ (٢) . وهو الأمر الذى يشير إلى أن السير فى التنمية الإقتصادية لم يتوقف.

٢- إن حرب الإستنزاف وبناء قواعد الصواريخ وتحصينات الضفة الغربية لقناة السويس وما خلفها خلال الثلاث سنوات التى أعقبت يونيو ١٩٦٧ كان معجزة مصرية بكل المعايير وشكل ذلك منطلقات أساسية لنجاح عملية إقتحام وعبور قناة السويس فى أكتوبر ١٩٧٣.

٣- يمكن أن يرجع النمو الإقتصادى الملموس ونجاح عملية التعبئة للحرب إلى التحسن فى الإنتاجية وتفادى إنخفاض الإستثمارات . فبلغت معدلات النمو السنوية فى الإنتاجية بالأسعار الثابتة ٢.٣٪ و ٢.٧٪ و ١٪ فى أعوام ٧٠ / ١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وكانت معدلات نمو الأستثمارات الأجمالية بالأسعار الجارية فى هذه السنوات كالآتى :٣.١٪ و ٢.٨٪ و ٢.٧٪ ، كما يلاحظ أنه لم يحدث نقص ملحوظ فى الإستثمار الخاص فى هذه الأعوام حيث وصل فى هذه الأعوام إلى ٣٧.٢ و ٣٦.١ و٣٨.٦ مليون جنيه ، ومن ثم لا نلمس حالة إنكماش حاد طرأت فى الإستثمار الخاص (٣) .

٤- إتسمت السياسة النقدية بالحذر ، فبينما وصلت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو ١٠.٦٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ نراها تصل إلى ٨.٨٪ فى عام٧٠ /١٩٧١ .وكان

المتوقع أن ينطوى تمويل الاستعداد للحرب على توسع أكبر فى المعروض النقدى (٢) ، وأنعكس ذلك على الرقم القياسى للأسعار فبلغ معدل النمو فيه (بالنسبة للرقم لعام ٦٩ / ١٩٧٠ = ١٠٠) نحو ٧,١٪ و ٤٪ و ١٢,٥٪ فى أعوام ٧٠ / ١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ و١٩٧٣ (٣) ، ومن ثم قد يباح لنا الإستنتاج بأن معدلات التضخم الصريح إبان فترة الأستعداد للحرب تعتبر فى حدود المعقول فى ظروف الأستعداد الضخم لحرب أكتوبر.

٥- جرى التوسع فى القطاع العام فى مجال توزيع السلع الإستهلاكية وفق نظام غير جامد لتحديد أسعارها . ولم تسجل ظواهر قصور حاد فى المعروض من السلع الإستهلاكية الضرورية بالقياس إلى التجارب المسجلة فى عدد من الدول الأوربية المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية . ولا تشير الأحصاءات إلى تدهور كبير فى نسبة الأنفاق الإستهلاكى النهائى إلى الناتج المحلى الإجمالى . فوصلت هذه النسبة إلى ٦٥,٥٪ و ٦٤,٥٪ و ٦٣,٢٪ و ٦١,٥٪ فى الأعوام ٦٩ / ١٩٧٠ و ٧٠ /١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ (٣) .

٦- إنطوت العلاقات الإقتصادية الخارجية فى فترة الأستعداد للحرب على تزايد فى عجز ميزان العمليات الجارية الذى بلغ بالمليون جنيه ١.٢١ و ١.٩٤ و ٢.١٠٦ فى الأعوام ٦٩/ ١٩٧٠ و ٧٠ /١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ ، الأمر الذى أستدعى من المخطط الإقتصادى إعطاء مزيد من الاهتمام ، فشهد عام ١٩٧٣ فائضا فى هذه العمليات بلغ ٤.٣٠ مليون جنيه (٣) .

٧- تم تكوين صندوق للطوارئ كجزء مستقل نسبيا فى نظام الموازنة العامة للدولة ، وذلك لأعطاء قدر من المرونة لصانع السياسة لمواجهة الطوارئ التى تستلزمها حالة الأستعداد للحرب . وقد قدرت إستخدامات وموارد هذا الصندوق بربط الموازنة العامة لعام٦٨ /١٩٦٩ بنحو ١٢٧,٤ مليون جنيه ، وهى السنة الأولى لهذا الصندوق . وقد تكفل هذا الصندوق بتغطية تكاليف التهجير والتعويضات وبعض إحتياجات الدفاع المدنى وغيرها . ويعكس إنشاء هذا الصندوق داخل إطار الموازنة العامة حرص صانع السياسة على أن المرونة اللازمة لمواجهة الطوارئ يمكن تحقيقها داخل إطار الأنضباط المالى العام.

٨- كان صانع السياسة على إدراك ليس بضرورة حشد وتعبئة الإمكانيات الداخلية فحسب بل أيضا حشد الإمكانات الخارجية . وعقب معركة ١٩٦٧، جرت مصالحة عربية عكسها مؤتمر الخرطوم ، وقدمت الدول العربية المصدرة للبترول فيه دعما يعوض النقص فى الإيرادات الناجم عن غلق قناة السويس ، وواصل الرئيس السادات نفس الإستراتيجية بمزيد من تحسين العلاقات مع الأقطار العربية ، وعندما أندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت العلاقات المصرية العربية فى أحسن حالاتها ، ولم يكن رد الفعل العربى مساندة ومشاركة معنوية فحسب بل مثل الدعم العربى السنوى الذى قدم إلى مصر مساهمة حيوية ، فوصلت أرقام هذا الدعم إلى ١٣٩,٣ و ١١٨,٣ و ٢٢٢,٣ و ٢٥٣,٧ مليون جنيه فى أعوام ٦٩ / ١٩٧٠ و ٧٠ / ١٩٧١ و ٧١ / ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على الترتيب. ويتضح مغزى هذا الدعم إذا نسب إلى إجمالى الإستثمار الثابت المحلى حيث وصلت نسبته إلى ٣٩,٧ و ٣٤٪ و ٦٤٪ و ٦٠٪ فى السنوات المشار إليها على الترتيب، أو نسبة هذا الدعم إلى الواردات حيث وصل متوسط هذه النسبة خلال هذه السنوات الأربع إلى ما يقرب من نصف الواردات ، وكانت خلال هذه السنوات كالآتى : ٤٣٪ و ٣١,٦٪ و ٦٥,٩٪ و ٥٧٪ . إن قيمة هذا الدعم الحقيقية تفوق قيمته النقدية ، فقد دلّ على قومية الحرب ، وعلى الآمال التى تعقدها الأقطار العربية حكومات وشعوبا على أداء مصر لدورها التاريخى فى الذود عن أمتها العربية .

وهكذا يمكن القول أن المخطط وصانع السياسة الإقتصادية إنتهج بشكل عام القواعد والتوجهات التى تنطوى عليها إقتصاديات الحرب إلا أن إستمرار نمو الإنتاجية والأستثمار بمعدلات متواضعة يعكس خضوع هذا المخطط لقيد المحافظة على أستقرار النظام الإجتماعى والسياسى الذى شكل ظرفا ضروريا ملائما للحرب المتوقعة .

بعض الدروس المستفادة :

أ - مثل إعداد الدولة للحرب بجانب المحافظة على نمو موجب للإقتصاد مشروعا قوميا ، فهمه الشعب واستجاب له ، كما وعته القيادة الوطنية الممثلة فى عبد الناصر ثم أنور السادات ، ومن ثم هذا الأجماع الوطنى هو الذى شكل الخلفية الإجتماعية السياسية العامة لنجاحه .

ب - كان من الصعب إحداث طفرة فى جبهة الإنتاجية فى ظل الظروف التى عمل فيها الإقتصاد القومى وقتئذ ، وكان من المتوقع أن ننشط فى هذه الجبهة بعدئذ أى فى سنوات الإنفتاح الإقتصادى إلا أنه للأسف الشديد لم يتحقق ذلك بالقدر المأمول ، ورغم النمو الهائل فى الناتج السنوى الإجمالى الذى تحقق فى ظل سياسة الإنفتاح إلا أنه كان محفزا على الأكثر بعوامل خارجية وبمزيد من الإستثمار مما هو محفز بزيادة الإنتاجية. ومن ثم علينا أن نولى هذه الجبهة إهتماما كبيراً .

ج - القطاعات السلعية تظل هى الدعامة الأساسية للإقتصاد القومى ، ومن ثم علينا أن نؤمن دائما أهمية سبق نمو هذه القطاعات لنمو القطاعات الأخرى .

د- المكون الأجنبى فى الناتج المحلى الإجمالى كان ولايزال عاليا ، ومن ثم إذا كنا مستهدفين نموا عاليا فى هذا الناتج وفى نفس الوقت من الصعب تقليل هذا المكون تقليلا حادا فى الزمن المتوسط تصبح زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة - كما هومعروف- قضية أساسية ، يتعين حشد الجهود لإنجازها .

هـ - أثبت الأستعداد لحرب أكتوبر بعد هزيمة قاسية أن وضوح الهدف والإجماع الوطنى حوله وحشد الجهود وتعبئتها وتوجيهها لتحقيقه هو منهج تحقيق المنجزات .

المصـــادر

١- ندوة إقتصاد الحرب :نظمتها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالأشتراك مع المركز العربى للدراسات السياسية والإقتصادية، ١٧ - ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، ونشرتها « مجلة مصر المعاصرة » عدد أبريل ١٩٦٨ .

٢- د . عبد المنعم راضى : « حرب أكتوبر ١٩٧٣ والإقتصاد المصرى » بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ، ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٧٧ ، جامعة عين شمس .

٣- أ / سيد البواب : قضايا النمو الإقتصادى فى مصر فى النصف الاول من السبعينات ، القاهرة ١٩٩٧.

التعقيب على الورقة الثانية :

د./ علي عبد العزيز سليمان

وكيل أول قطاع التعاون العربي والأفريقي بوزارة الإقتصاد

مقدمة :

بداية أود أن اشكر القوات المسلحة على تنظيم هذه الندوة الهامة التى تعيد إلينا ذكريات مجيدة من تاريخ مصر الحديث وتعيد إلينا أحداث أيام وضح فيها معدن هذا الشعب الصابر ،المؤمن، للاختبار وخرج منها بكافة قطاعاته المدنية والعسكرية فى قمة المجد و الفخار.

إن الحديث عن الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة هو حديث عن ملحمة تعبئة ، وتنظيم ، وتوجيه موارد هذا الشعب ،بل موارد وقدرات أمة بأكملها لمعركة العرب الكبرى .معركة استعادة العزة والكرامة. معركة تحقيق النصر.

وبقدر ما احتاج العمل العسكري من تخطيط ومن إعداد ومن تدريب ،كان هناك على الجانب الاقتصادي جهد مشابه تم فى ظروف صعبة من إغلاق لقناه السويس نتيجة للعدوان ،ونقص النقد الأجنبي ،ومن التدمير المستمر بواسطة العدو للمرافق والمناطق الصناعية وبالذات فى مدن القناة ، فى وقت حرمت فيه مصر من أبار البترول فى سيناء التي كانت تكون معظم مصادر البترول داخل جمهورية مصر العربية ،والى جانب هذه التحديات الداخلية كانت المواجهة مع الدول الغربية التي تفاقمت في السنوات السابقة لحرب ١٩٦٧، قد نتج عنها قطع المعونات من الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ وتوقفت المعونات الاقتصادية من ألمانيا الاتحادية ،وفقد أسواق تصدير القطن إلى الكثير من هذه الدول مما زاد اعتماد الاقتصاد المصرى على أسواق الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.

وتشير ورقة الدكتور رضا العدل إلى بعض ما تم على الجبهة الاقتصادية الداخلية فى الإعداد للحرب .وتشير إلى أن القرار قد أتخذ فى الأشهر الأولى بعد نكسة ١٩٦٧ ،إلا أن الإعداد للحرب

لا يمكن أن يتم على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وذلك أن تحقيق أهداف الإعداد للحرب اعتمد على شقين : يد تبني ويد تحمل السلاح وكان الغرض من ذلك ليس فقط محاولة تحقيق أهداف التنمية من حيث رفع مستوى المعيشة وتعويض الخسائر الاقتصادية لحرب ١٩٦٧ ،ولكن أيضا اعترافا بأن أسباب النكسة ترجع أيضا لعدم تنظيم الاقتصاد والمجتمع المصرى ، وحالات التسيب وعدم الكفاءة فى الإدارة والاقتصاد.

ويعرض د.رضا العدل إلى بعض ملامح السياسات الاقتصادية فى فترة الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة ،وكذلك لنشاط جمعية الاقتصاد والتشريع والاقتصاديين المصريين عموما فى الإعداد للحرب ،وهى تبين تلاحم الاقتصاديين فى الإعداد لهذه الحرب وسوف نعرض فيما يلي خطوات التخطيط والسياسة الاقتصادية لاعداد الدولة للحرب.

١- التعبئة الداخلية للموارد

يشير الكاتب إلى أن نجاح الإعداد للحرب اعتمد على سياسة التخطيط الاقتصادي وإدارة الدولة للموارد الاقتصادية الذى سهل من سيطرة الدولة على معظم القوى الإنتاجية فى مجال الصناعة والإنشاءات عن طريق القطاع العام .

ولقد وصلت نسبة القيمة المضافة فى القطاع العام حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي .هذا إلى جانب سيطرة الدولة على توزيع وتصدير الناتج الزراعي عن طريق بنك التسليف الزراعي والجمعيات الزراعية وشركات التصدير .

وبرغم محاولة الدولة الحفاظ على نسب الاستثمار السابقة لعام ١٩٦٧، إلا أن هذا بالطبع لم يكن ممكنا بسبب توجيه الموارد إلى النشاط الحربي .ويشير الكاتب إلى أن معدل الاستثمار الاسمي قد ثبت تقريبا فى القطاعين العام والخاص . مع ذلك ونتيجة لارتفاع الأسعار كان هناك انخفاض حقيقي فى حجم الاستثمارات وصل إلى حوالي ٢٪ عام ١٩٧٢/٧١ و١٠٪ عام ١٩٧٣/٧٢

وبرغم انخفاض الاستثمار الحقيقي فقد أمكن زيادة الإنتاجية خلال الثلاث سنوات السابقة للحرب بمعدل ٢٪ سنويا فى المتوسط . ولعل هذا الرقم الأخير الذى يوضح زيادة إنتاجية العامل خلال فترة الإعداد للحرب يلخص المغزى الأهم للأعداد للحرب ، ألا وهو ترشيد استخدام الموارد وحسن تنظيم استخدامها بحيث تحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة .

وتتأكد أهمية هذه التعبئة والاستخدام الأفضل للموارد فى ظل توجيه الاستثمارات إلى تقوية الدفاع عن طريق إنشاء الاستحكامات العسكرية وإنشاء حائط الدفاع الجوى الذى يحمى المجتمع والإنتاج من عربدة سلاح الجو الإسرائيلي .

ولعلنا نضيف إلى ما ذكره الدكتور /رضا العدل أن القطاع العام المصرى استطاع ان يحقق فائضا قدره ١٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٧٠(١)

وقد تمثل نجاح الدولة فى الإعداد للحرب فى تنشيط وتعبئة كافة قدرات المجتمع فى الجهد الإنتاجي ويمكن أن أضيف ثلاثة مجالات لذلك :

أ - إن الدولة لم تهمل جهود القطاع الخاص ، بل عملت على تنشيطه بعد اللطمات التى تلقاها فى فترة التأميمات في أوائل الستينات .

وجاءت ورقة مارس ١٩٦٨ لتؤكد هذا الدور .وبالفعل نشط القطاع الخاص فى مجال الإنتاج والاستثمار ومثلث صادرات القطاع الخاص فى ظل الصفقات المتكافئة مكونا هاما فى سياسة التصدير.
ب - انه بالإضافة إلى التخطيط للحرب كانت هناك جهود لاستكمال البنية الصناعية اللازمة للسلام. ويمكن ان نذكر هنا بعض أمثلة لعمليات استثمار كبيرة تمت في القطاع الصناعي في القطاعين الخاص والعام .وكما شهد بعض رجال الصناعة في القطاع الخاص كانت فترة أواخر الستينات هي البداية الحقيقية للقطاع الخاص الصغير والتنافسي لمصر .واستفاد بعض المنظمين الصناعيين من غياب الاحتكارات السابقة للتأميم للانطلاق إلى مجالات أكثر رحابة في مجالات تستخدم التكنولوجيا المتطورة التي أصبحت متاحة من أوروبا الغربية (٢)
كذلك تم الإنتهاء من التوسعات في مصنع الحديد والصلب في حلوان، وتطوير مصانع السماد والسلع الهندسية. بل أن نقص النقد الأجنبي شجع الكثير من المصانع على تطوير قدراتها بالجهود الذاتية وبداية صناعة قطع الغيار وغيرها من المعدات الرأسمالية اللازم الإحلال والتجديد.
جـ- إستمرت جهود الإعداد لفترة ما بعد الحرب ولعل مرفق قناة السويس يمثل مثالاً جيداً للنظرة المستقبلية التي تعدت غياهب ليل الهزيمة إلى آفاق ما بعد السلام فقد خطط القائمون على قناة السويس لفترة إعادة التشغيل بخطط طموحة تضمنت توسيع القناة وتعميقها. كذلك إنشغل القائمون عليها بالدخول في قطاع المقاولات وإدارة الموانئ داخل مصر وخارجها مما ساعد على تشغيل القوى العاملة والمعدات التي عطلها الإغلاق(٣).

٢-تعبئة موارد الأمة العربية :
أ- يشير الكاتب إلى أهمية المصالحة العربية التى عكسها مؤتمر الخرطوم حيث قدمت الدول العربية المصدرة للبترول دعما يعوض النقص فى الإيرادات الناتج عن غلق قناة السويس. وكانت هذه مقدمة لحشد الجهود العربية فى خندق واحد يساهم في الإعداد للحرب ، ويمنع النزيف الذى نتج عن الاستقطاب العربى إلى معسكر للدول الثورية وآخر للدول الرجعية الذي انفجر في صورة نزاعات عربية نحن فى غنى عنها.
ولقد وصل مقدار الدعم العربى إلى حوالي ٢٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ أو قبل بدء الحرب وهو ما يصل إلى حوالي نصف قيمة الواردات المصرية فى ذلك العام.
ب - إلى جانب جهود الرئيس محمد أنور السادات فى جمع شمل الصف العربى ، حيث ساهمت جهوده فى تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى مزيد من الاعتماد على المبادرة الفردية والاستثمار الخاص والى جذب استثمارات وأموال عربية لم تكن لتتقدم لمصر فى أحوال الانشطار العربى السابق . وساهم فى تشجيع دخول هذه الأموال صدور أول قانون للاستثمار العربي والأجنبي عام ١٩٧١ .
ج- استفادت جهود التعاون في فترة الإعداد للحرب بالتنظيمات العربية التى تم إنشاؤها فى أوائل الستينات .ومنها اتفاقية السوق العربية المشتركة التى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧١/١٩٧٠ .ولقد مكنت هذه الاتفاقية انطلاق الصادرات المصرية بلا رسوم جمركية إلى أربع دول عربية أخرى هى الأردن وسوريا والعراق وليبيا .
كذلك فان إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول « الأويك » مكنت فيما بعد من تنسيق جهود المقاطعة العربية للدول التى تدعم إسرائيل مما حقق الثورة النفطية فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة .

٣- استمرار جهود بناء الإنسان المصرى

لعل أهم صور الإعداد لحرب أكتوبر كانت في استمرار جهود تدريب وتعبئة وتنمية الإنسان المصري في الفترة السابقة للحرب .وتم هذا فى المجالين العسكري والمدني .

وفى المجال المدني استدعى انتباهنا ان الموارد المخصصة للتعليم والتدريب قد زادت زيادة كبيرة فى السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ .

هذا بالرغم من ندرة الموارد وظروف الإنفاق العسكري . وتوضح نظرة قريبة للموازنة العامة للدولة ان التنمية الاجتماعية لم تتوقف بل استفادت من الإعداد للحرب . حيث زادت مخصصات الإنفاق على التعليم بشقيه الجاري والاستثماري بصورة كبيرة فزاد نصيب التعليم من أبواب الموازنة الجارية من ٢١,١٪ عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٢٤٪ عام ١٩٧٤/٧٣ أي من ١٢٩,٨ مليون جنيه إلى ١٧١,٦ مليون جنيه .كذلك زاد الإنفاق على المنشآت التعليمية من ٩,٩ مليون جنيه إلى ٢٥,٧ مليون جنيه أي ٢,٧٪ الى ٥,٧٪ فى ذات الفترة .

وهكذا نرى أن نجاح الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة تمثل فى الاهتمام بالعنصر البشرى وبتعبئة كافة الموارد البشرية والمادية المصرية والعربية لتحقيق النصر .

والله الموفق ،،،

المراجع

(1)Khalil Ikram, Egypt Economic Management in Period of Transition, A World Bank , Country Economic Report, 1980, P57

(٢) أنظر د علي سليمان، رواد الصناعة، دراسة للمنظم الصناعي المصري، دار عالم الكتب، القاهرة ١٩٩١ .

(٣) انظر في ذلك شهادة الأستاذ مشهور أحمد مشهور في كتاب رواد الصناعة، السابق ذكره.

المناقشات :

رئيس الجلسة

في تاريخ الأمم علامات فاصلة وأحداث جسام لا تنسى، تغير وجه الحياة في جميع الأنشطة البشرية بما تحدثه من تأثيرات وانعكاسات تتوالى في موجات متلاحقة لفترة طويلة من الزمن كقوة دفع.

ويأتي نصر أكتوبر كإحدى أهم العلامات الفاصلة في تاريخ الشرق الأوسط بما أحدثته من تغييرات شاملة ليس في المنطقة فقط بل وفي العالم كله في كل المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي ، فقد كان لنصر أكتوبر تأثيره البالغ والسريع في كل قطاعات الاقتصاد المصري.

ولعل التغيرات والتطورات المتلاحقة التي تشهدها قطاعات الاقتصاد المصري حالياً بعد مرور ٢٥ عاما على ذلك النصر العظيم تعبر عن نفسها كحقيقة يلمسها المواطن وأشاد بها الخبراء والمؤسسات والمنظمات العالمية، وتلك هي الثمار لروح هذا النصر الذي يقود مصر نحو مزيد من النمو والازدهار ليرتفع معدل النمو ويتضاعف مستوى دخل الفرد ويتواصل تدفق الاستثمارات الأجنبية في شرايين الاقتصاد ويتيح مزيداً من فرص العمل أمام الأجيال الجديدة.

وأبرز هذه التطورات يمكن إبرازها من خلال آراء وتحليلات المسئولين والخبراء والمراقبين حيث أكد المشاركون في أعمال الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر قوة الاقتصاد المصري على مواصلة النمو بمعدل ٨٪ حتى عام ٢٠٠٥ .

تعقيب السيد وزير الاقتصاد

أكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد أن قدرة الاقتصاد المصري على النمو تعادل أربعة أمثال قدرة الاقتصاد الاسرائيلي ، ولدينا برنامج للإصلاح استمر عشر سنوات وسبقته ١٨ عاماً للتحول من اقتصاد الحرب .

وفي تعقيبه عن أن معدل دخل الفرد في إسرائيل يعادل ١٧ ضعفا لدخل الفرد في مصر قائلاً : انه يوجد فعلاً فرق كبير بين معدل دخل الفرد في إسرائيل والمعدل نفسه في مصر ، ولكن المقارنة بين

اقتصادين لا تتم في مستوى ثابت ، ولكن من المهم أن نتساءل هل سيظل هذا الفرق موجودا باستمرار مشيراً إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي يتراوح معدل نموه ما بين ٢٪ و ٣٪ وقد يحقق طفرات أحياناً ليصل إلى ٤٪ بينما الاقتصاد المصري كاقتصاد ناشئ قادر على تحقيق معدل نمو يصل إلى ٨٪ سنوياً

د. محمود محي الدين

وأوضح الدكتور محمود مخي الدين مستشار وزير الاقتصاد أن أرقام الأمم المتحدة أشارت إلى أن الأنفاق العسكري المصري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من نسبة ٧,٢٪ عام ١٩٨٥ إلى نسبة ٤,٥٪ عام ١٩٩٥ ، وقد يكون الرقم المطلق قد تزايد أو أن كفاءة الاستخدام قد ارتفعت.

وذكر أحد المشاركين بالمحور الاقتصادي ان البعض قد فهم ان نصر أكتوبر هو إنهاء للإعداد للحرب وتصور توجيه غالبية الموارد إلى التنمية إلا أن ظروف بلد كمصر يتم النظر لها على أنها في حالة صراع ، كما أن السلام يعني حالة صراع من أجل التميز ، ومن هنا فقد آن الأوان لصياغة فكرة اعداد الدولة للحرب حتى تكون مصر قادرة على إدارة الصراع سواء استمرت مسيرة السلام أم توقفت.

ثم ذكر الدكتور محمود محي الدين أنه لم تعد لدى مصر مشكلة إدارة للمديونية الخارجية ولكن توجد مشكلة مديونية خارجية ، ولقد أصبحت الصورة الآن أن خدمة الديون الخارجية تشكل فقط نسبة ٩٪ من الصادرات كما أن الديون الخارجية تقل عن ٢٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال ان دراسة أجريت على ٨٢ دولة قد أشارت إلى أن الإنفاق العسكري قد لا يحدث تضخماً إذا اعتمد على موارد حقيقية، وقد يكون للإنفاق العسكري وفورات إيجابية بالاستثمار في التكنولوجيا والبحوث والتدريب وتقليل البطالة .

د.سمير طوبار

واعترض الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني قائلاً ان الإنفاق العسكري له اثر تضخمي اكثر من أي إنفاق آخر ، لأن أي إنفاق يولد دخولاً وهذه الدخول تتجه للسوق، فإذا لم يكن بالسوق سلع ظهر التضخم ، ففي الإنفاق العسكري نحن نولد دخولاً ولا نطرح سلعاً ، وفي الإنفاق العسكري يزداد معدل الإهلاك حيث يمكن أن يتم تدمير المعدات في ثوان .

لواء عبد المنعم سعيد:

وقال اللواء عبد المنعم سعيد محافظ مطروح الأسبق أن التعبئة العامة ليست فقط للحرب ولكن لحماية أمننا القومي ، ولهذا فإن التعبئة مطلوبة للحماية من التهديدات ليس فقط العسكرية ، ولكن الناتجة من الزلازل والسيول والاضطرابات فهي أزمات تمثل تهديداً للبلد.

ولا بد أن ندرك ان نجاحنا في التعبئة في حرب أكتوبر جاء مع مبادرتنا نحن بالتعبئة ومن هنا يجب أن نستعد للتعبئة، تحت ظروف مغايرة عندما يبدأ العدو بالعدوان، ولا بد من أن نلاحظ أن التعبئة التي تمت مع حرب أكتوبر كانت في ظل قطاع كانت تحت سيطرة الدولة وهي ظروف تغيرت حالياً مما سيؤثر في شكل وأسلوب التعبئة المطلوبة بعد تزايد دور القطاع الخاص .

الجلسة الثالثة:

المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها

رئيس الجلسة : د. محمد سلطان أبو على

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق ووزير الإقتصاد والتجارة الأسبق

الورقة الأولى :

أسلوب التعبئة لموارد الدولة الشاملة فى مصر والإعداد للحرب

د./ حسن على شكرى

رئيس الإدارة المركزية للتعبئة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

مقدمة:

لقد أثبتت خبرة الحروب السابقة وأكدتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ان النصر علي العدو لا يمكن ان يتحقق الا من خلال قوة الدولة التي تتوقف علي كفاءة وقدرة إستعداد القوات المسلحة يساندها القطاع المدني بإمكانياته وموارده الاقتصادية والمادية والبشرية والمعنوية. ومن هنا تجئ أهمية إعداد الدولة للحرب لمواجهة اي تهديدات خارجية او داخلية في ظل المنظومة الشاملة للأحداث الدولية المحيطة بنا وبصفة خاصة عدم الوصول إلي سلام حقيقي مع إسرائيل وإستمرار سباق التسلح في المنطقة.

إن إعداد الدولة للحرب عملية متكاملة شاملة يتحمل مسئوليتها جميع أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال التعاون والتنسيق وتكامل الخدمات وفقا لخطة شاملة مدروسة بموضوعية وعلي أسس علمية سليمة لواقع وطبيعة الدولة وفي إطار استراتيجيتها وأهدافها.

وفي هذا الإطار فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يتبني استراتيجية فاعلة لتعبئة القوي يسهم بها بالتعاون والتنسيق والتكامل مع القوات المسلحة وأجهزة الدولة ومؤسساتها في إعداد الدولة للحرب، وذلك من خلال الوقوف علي كافة الإمكانيات والموارد المادية والبشرية للقطاع المدني مع إعداد ما يلزم من دراسات وبحوث تعبوية ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أفضل إستخدام لهذه الموارد والامكانيات في وقت السلم لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي وقت الحرب لغرض تكريس امكانيات الدولة لخدمة المجهود الحربي ومواجهة التهديدات والأزمات.ولذلك فإن الورقة

البحثية تتناول ثلاثة موضوعات :

١-الموضوع الاول:

التعبئة العامة في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

٢-الموضوع الثاني:

استراتيجية تعبئة قوي الدولة وإعداد الدولة للحرب.

٣-الموضوع الثالث :

رؤية مستقبلية في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

أولاً : التعبئة العامة في حرب أكتوبر ١٩٧٣

لقد أثبتت خبرة الحروب السابقة وأكدتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن النصر علي العدو لا يمكن أن يتحقق الا من خلال قوة الدولة التي تتوقف علي كفاءة ومقدرة واستعداد القوات المسلحة يساندها القطاع المدني بامكانياتة وموارده الاقتصادية والمادية والبشرية والمعنوية.

ا- في هذا الاطار تركزت الفكرة المحورية لاستراتيجية التعبئة العامة لموارد الدولة الشاملة إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ في النقاط التالية :-

أ- إن حجم تعبئة القوات المسلحة هو عبارة عن الفرق بين حجم الحرب وحجم السلم للقوات المسلحة وتؤثر هذه الأحجام الثلاثة بعضها علي البعض الآخر في علاقات متشابكة ومتبادلة.

ب - إن نظام التعبئة الكفء يحقق متطلبات الأمن القومي بأقصي طاقة ممكنة ومنظمة للاستفادة بالموارد المتاحة بمختلف قطاعات الدولة.

جـ - إن تحقيق هدف التعبئة العامة لايمكن ان يتم بنجاح وكفاءة في وقت العمليات الحربية لضمان التحويل المنظم لقوي الدولة في الشكل والحجم الذي تكون عليه وقت السلم الي الشكل والحجم المقرر لها وقت الحرب وفي أقل وقت ممكن الا من خلال إجراء تجارب الاستدعاء قبل الحرب وتقييم نتائج هذه العمليات ومواجهة السلبيات والمشاكل بأسلوب علمي واجراء التعديلات وهو ما حدث إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣.

د- إن تجارب الاستدعاء لتعبئة القوي، كانت أحد اساليب الخداع الاستراتيجي عندما بدأت العمليات الحربية.

هـ إن إعداد الدولة للحرب عملية متكاملة شاملة يتحمل مسئوليتها جميع أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال التعاون والتنسيق وتكامل الخدمة وفقا لخطة شاملة مدروسة بموضوعية وعلي أسس علمية سليمة لواقع وطبيعة الدولة وفي اطار استراتيجيتها وأهدافها القومية.

٢-أهداف التعبئة العامة :

تأسيسا علي ما سبق فقد تم تحديد أربعة أهداف للتعبئة العامة في مرحلة اعداد الدولة للحرب في عام ١٩٧٣ والتي كانت بمثابة البوصلة المرجعية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في عملية التخطيط والتنفيذ. **وهذه الاهداف هي:-**

أ - توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني.

ب - ضمان عدم توقف مختلف أجهزة القطاع المدني والسيطرة عليها لضمان استمرار أوجه النظام ذات الصلة بالمجهود الحربي تحت مختلف الظروف.
جـ - وضع الاجراءات الاستثنائية التي حددها القانون موضع التنفيذ لتوفير مطالب القوات المسلحة وتأمين سلامتها.
د- تقييد استهلاك المواد البترولية والسلع الحرجة حسب ما تقتضيه الظروف.

٣- تعبئة قوي الدولة إبان حرب ١٩٧٣:

(أ) بالنسبة للأهداف والمرافق الحيوية :

ان الظروف التي مرت بها البلاد قبل وإبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما اكتنفها من احتمالات نشوب عمليات حربية وقيام العدو بعمليات ضرب جوي مفاجئه لأهم الأهداف والمرافق ذات الخطورة القصوي علي اقتصادنا القومي بغرض محاولة التأثير علي الجبهة الداخلية وشل مراكز الأعصاب في مختلف نواحي النشاط وإضعاف الروح المعنوية متابعة منه لتعزيز المهام التي قام بها في يونيو ١٩٦٧ شكل تهديدا خطيرا للأمن القومي.

ولذلك قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتحديد الأهداف والمرافق ذات الخطورة القصوى ودراسة مدي ما يصيب الاقتصاد القومي من أعباء إضافية خطيرة في حالة تدميرها كليا أو جزئيا ومدي انعكاس ذلك علي باقي أوجه النشاط. وكان المثال الصارخ آنذاك ما قام به العدو بضرب مدينة السويس وانتقي وقتها بالذات معامل التكرير، وقد أمكن بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الدولة والقوات المسلحة وضع الخطط البديلة لحماية هذه الأهداف الحيوية والعمل بكل الطرق والأساليب لضمان عدم توقفها عن أداء مهامها سواء بالمطالبة بتحديد البدائل أو اتباع أسلوب انتشار المصانع وعدم تركيزها أو بإعادة النظر في سياسة التخزين الاستراتيجي للسلع الحرجة المرتبطة بهذه المراكز والأهداف الحيوية

ونظرا لأن الموانيء البحرية تعتبر الشريان الحيوي لاتصالنا بالعالم الخارجي من ناحيتي الاستيراد والتصدير، بالاضافة الي المخزونات التي تتواجد بها والتجهيزات المختلفة المقامة عليها فقد تم تحديدها كأحد الأهداف الحيوية ذات الخطورة القصوى وبالدرجة الأولى ميناء الإسكندرية لوجود ضرورة للدفاع الجوي عن هذا الميناء بأكبر تركيز وبأعلى درجة في الكفاءة بالإضافة إلي مطالبة التعبئة العامة بضرورة إخلاء الميناء من البضائع والمهمات المخزونة والمكدسة وسحبها داخل البلاد مع إعداد أسطول بري للنقل أول بأول إلى الداخل منعا من تكدس البضائع في منطقة الميناء وتقليلا للخسائر المحتملة.

وتتلخص الأهداف والمرافق الحيوية في الآتي :

(١) شركة الاسكندرية للبترول و معملي البترول بالسويس ومستودعات تخزين المواد البترولية الرئيسية.
(٢) ميناء الإسكندرية.
(٣) محطات توليد وتوزيع القوي الكهربائية.
(٤) محطات المجاري الرئيسية.
(٥) القناطر والسدود الرئيسية.
(٦) المراكز الصناعية الرئيسية.

(٧) مراكز المواصلات الرئيسية.

ب - تعبئة الموارد البشرية والمادية في حرب ١٩٧٣:

لم تكن تعبئة قوى الدولة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بهذا الحجم الكبير وفي التوقيتات المحدودة وبكفاءة غير مسبوقة وليدة الصدفة. وإنما جاءت نتيجة عمل علمي جاد قام به الجهاز سواء في التخطيط لعمليات التعبئة أو التنفيذ الجاد أو المتابعة الدائمة.

فقد قام الجهاز بجمع وتقييم وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بكل نوعية في القطاع المدني وعمل التصنيفات والمواصفات والأدلة الخاصة بكل نوعية واعداد ما يلزم من دراسات وبحوث تعبوية لوضع الخطط الكفيلة بتحقيق أفضل استخدام لها طبقا للأسبقيات التي تقتضيها ظروف التعبئة العامة، وذلك من خلال اللجان الدائمة للتعبئة العامة المشكلة بأجهزة الحكومة والقطاع العام تطبيقا للقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة والقوانين المعدلة ولقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٤٥) لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات الادارية المختصة لشئون التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية.

ولقد تم تحديد مطالب القوات المسلحة من القطاع المدني علي النحو التالي :

(١) الافراد.
(٢) العربات.
(٣) المعدات الفنية والبحرية.
(٤) المنشآت.
(٥) المستشفيات.
(٦) مراكز النقاهة.

كما تم تحديد مراكز التعبئة المعدة لاستقبال المعدات الثقيلة المتحركة والافراد.

والجدول التالى يوضح حجم ما تم تنفيذه في تعبئة بعض قوي الدولة لتلبية مطالب القوات المسلحة في حرب ١٩٧٣.

منشآت متنوعة	المخابز		المستشفيات		دور النقاهة		الثلاجات		
	عدد	إجمالي الجراية يومياً	عدد	إجمالي الأسرة	عدد	إجمالي الأسرة	عدد	السعة بالطن: تبريد	السعة بالطن: تجميد
٢٦٧	٩٢	٢٧٦٠٠٠	١٢٠	٢٤٤١٥	٨	١٠١٠٠	٤٦	٢٨٠	٩٥٠

تشمل :
(شركات ومصانع قطاع عام وقطاع خاص لإنتاج مستلزمات معينة أو تقديم خدمات مختلفة مثل خدمات إصلاح المدرعات ومعدات القتال).
كما تشمل : (الشركات التابعة لهيئة الطرق والكباري التي تختص بدعم القواعد والمطارات وإمدادها بالخلطة الإسفلتية).

مراكز المعدات الثقيلة المتحركة :
تختص باستقبال المعدات الثقيلة المتحركة لمدة اقصاها ١٥ يوما حتي وقت صدور الأمر بالتعبئة العامة أما المعدات الثابتة فتعبأ في مواقعها وطبقا لتوقيتات التعبئة ولصالح المناطق العسكرية وكان عدد هذه المراكز (١٠ مراكز).

مراكز استدعاء وتكليف الافراد :

وعددها إبان الحرب ٣ وتختص هذه المراكز باستقبال الافراد الذين تم تكليفهم للعمل بالقوات المسلحة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.
وقد عملت بهذه المراكز اطقم من بعض الافراد المدربين تدريبا عاليا في الجهاز بالاشتراك مع إدارات القوات المسلحة المختلفة.

ثانياً : استراتيجية تعبئة قوي الدولة وإعداد الدولة للحرب

استراتيجية الجهاز في شأن التعبئة العامة

يقصد بالتعبئة العامة الانتقال بالدولة بمختلف قطاعاتها من حالة السلم الي حالة الحرب دون توقف عجلة الانتاج أو الاستهلاك عن طريق حصر امكانيات الدولة البشرية والمادية والمعنوية ووضع الخطط التي تحقق استخدامها وحشدها وتعظيم الاستفادة منها لصالح المجهود الحربي في الحدود التي تضمن قيام كل من القطاعات المدنية والعسكرية بدورها طبقا للأسبقيات الموضوعة وتحقيقا للسياسة التي يضعها مجلس الدفاع الوطني تنفيذا للقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة.

وحتي يمكن تحقيق أهداف التعبئة العامة فإن الجهاز يتبني إستراتيجية تعبئة القوي من خلال الوقوف علي كافة الإمكانيات والموارد المادية والبشرية في القطاع المدني مع إعداد ما يلزم من دراسات وبحوث تعبوية ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أفضل استخدام لها طبقا للأسبقيات التي تقتضيها ظروف التعبئة العامة.
وفي سبيل ذلك تقوم مختلف أجهزة الحكومة وقطاع الاعمال العام والقطاع الخاص، ولا سيما ذات الصلة المباشرة منها بالمجهود الحربي في إعداد خطط التعبئة العامة بكل منها عن طريق اللجان الدائمة للتعبئة العامة المشكلة بها تحقيقا لإستراتيجية الجهاز، وفي إطار هذه الاستراتيجية يصير من المهم ان تتناول موضوعين رئيسيين علي النحو الاتي :
١- تخطيط التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية :
إن قوة الدولة الحقيقية تعتمد علي قيمتها من الناحية الاقتصادية ولا يمكن الوصول الي تحقيق اقتصاد سليم للدولة الا بعد القيام بحصر شامل لموارد الدولة من امكانيات بشرية وموارد طبيعية

وانتاجية ثم وضع الخطط التي تكفل أفضل استخدام لهذه الموارد في وقت السلم وتعبئتها في وقت الحرب بهدف حشد كافة الموارد المادية والبشرية بهدف تلبية احتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني مع ضمان استمرار هذا القطاع في تأدية واجبة علي الوجه الاكمل.
ولكي يمكن حشد كافة الامكانيات كان لزاما علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان يتعرف علي كل ما تنتجه ارضنا من غلات وما يستهلك منها وما يستورد وما يصدر وان يتعرف علي انتاجنا الصناعي وطاقات مصانعنا القصوي والمستغلة والعاطلة واحتمالات توقف اي صناعة لأي سبب داخلي أو خارجي وان يتعرف علي الامكانيات المالية والتجارية بل والثقافية أيضا.

وبذلك يكون الجهاز قادرا علي وضع الخطط الفرعية الاستراتيجية لتعبئة القوة وهي:-

أ- حصر كافة امكانيات القطاع المدني المادية والبشرية.

ب- توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني وتخصيصها.

ج- تخطيط التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية.

د- أسلوب تلبية مطالب القوات المسلحة.

هـ- تعبئة الاحتياجات من الافراد.

و- تعبئة العربات والمعدات الفنية.

ز- تعبئة المنشآت والمستشفيات المدنية ومراكز النقاهة.

محتويات الخطة:

٢- وتطبيقا للمادة (٣) من القانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة والقوانين المعدلة له ولقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٤٥) لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات الادارية المختصة لشئون التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية وذلك بعد اعتماده من مجلس الدفاع الوطني ويشتمل التخطيط علي خمسة أقسام تأتي علي النحو التالي:

أ-القسم الاول: وينقسم الي ثمانية أبواب تتناول الآتي :-

الباب الاول : يتناول التعريف بأهداف التعبئة العامة.

الباب الثاني: المناطق والاهداف الحيوية.

الباب الثالث: خطة تقييد استهلاك السلع الحرجة.

الباب الرابع : خطة تعبئة المواد البترولية.

الباب الخامس: الخطة التبادلية للمرافق الرئيسية.

الباب السادس: التنظيم العام لاجهزة الحكومة والقطاع العام والاعمال العام.

الباب السابع : المخصص لصالح القوات المسلحة من القطاع المدني.

الباب الثامن : تعبئة أجهزة الحكومة والقطاع العام.

ب - القسم الثاني: الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالوزارات.

ج - القسم الثالث: الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالمحافظات.

د - القسم الرابع : الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالهيئات.

هـ - القسم الخامس: الإمكانيات التعبوية البشرية والمادية بالشركات القابضة والشركات التابعة لها.

تعبئة القطاع المدني :

أ-تعبئة أجهزة الحكومة وقطاع الاعمال العام :

وتهدف الي :-
(١) تنفيذ خطط التعبئة العامة بالوزارات والمحافظات والهيئات والشركات القابضة والشركات التابعة لها.
(٢) توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة عند الحاجة.
(٣) ضمان عدم توقف مختلف هذه الجهات عن عملها تحت مختلف الظروف.
(٤) حصر وتوفير الاحتياجات اللازمة لخطة التخزين الاستراتيجي.
(٥) توفير الاحتياجات الضرورية للمواطنين من السلع الرئيسية للتعبئة العامة.

ب - تعبئة القطاع الخاص :
وتهدف تعبئة هذا القطاع الي :-
(١) المساهمة في توفير بعض مطالب واحتياجات القوات المسلحة عند الحاجة.
(٢) تلبية مطالب المجهود الحربي حسب مقتضيات الاحوال وفي إطار السياسة العامة للدولة.
ج- ولضمان عدم توقف أجهزة القطاع المدني فإن الأمر يقتضي :
(١) حصر الاشخاص شاغلي الوظائف القيادية بمستوي الادارة العليا بالوزارات والمحافظات والهيئات والشركات القابضة والشركات التابعة لها بسجلات خاصة لإمكان السيطرة عن طريقهم علي نشاط تلك الجهات في ظروف التعبئة العامة.
(٢) السيطرة الكاملة علي جميع أوجه النشاط ذات الصلة بالمجهود الحربي لضمان استمرار انتاجها او تمويلها وفقا لما تقتضيه الظروف فور اعلان التعبئة العامة.
(٣) وضع أسبقيات لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي بحيث يمكن قصر الانتاج علي المنشآت ذات الاهمية الحيوية القصوي.
(٤) توفير الخامات ومختلف الاحتياجات الضرورية لضمان عدم توقف النشاط الانتاجي.

أسلوب التعبئة لموارد الدولة الشاملة

١ - المجالات وأسلوب الحصر :

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بحصر اوجه نشاط مختلف القطاعات في الدولة ودراسة كافة إمكاناتها وقدراتها مع بلورة النتائج من واقع ما تسفر عنه الدراسات والبحوث الشاملة المتخصصة في المجالات التالية :-

أ-الموارد الإنتاجية :

يقوم الجهاز (قطاع التعبئة العامة) بحصر الإمكانيات والموارد الإنتاجية بمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص بهدف الحصول علي البيانات الخاصة بهذه القطاعات من مصادرها ثم تجري عليها سلسلة من العمليات الفنية من توصيف وتصنيف وتبويب وتحليل ودراسة لاستخلاص النتائج ومن خلال هذه المعلومات والدراسات يكون قد توافر لدى الجهاز العناصر التالية:
(١) الوقوف علي الموارد الفعلية ذات القيمة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية سواء أكانت هذه الموارد قوى عاملة او مالية او تنظيمية او خامات او آلات او معدات او منتجات أساسية او فرعية.

(٢) التعرف علي الطاقة الإنتاجية الكاملة والقدرة الإنتاجية الفعلية والقيود التي تحكمها وخاصة في القطاعات الصناعية الهامة.

(٣) الوقوف علي تطور حجم الطلب الفعلي للمنتجات والسلع المختلفة ومدى الارتباط بين الإنتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك.

(٤) التعرف علي مدى وفاء القدرة الإنتاجية للاحتياجات الفعلية في السلم والحرب مع حصر وتحديد اوجه القصور فيها وتعيين مواضع الاختناق في الطاقة الإنتاجية.

(٥) الوقوف علي المخزون من الإنتاج التام بالشركات الصناعية وكذا المخزون من الخامات وقطع الغيار والوقود.

ب- وسائل النقل والمواصلات :

يقوم الجهاز (قطاع التعبئة العامة) بحصر وتقييم وسائل النقل والمواصلات علي اختلاف أنواعها شاملة للمواصلات البرية والنهرية والبحرية بهدف توفير البيانات الكاملة الصحيحة عن مختلف هذه الوسائل من ناحية الماركة والموديل والحمولة ونوع الوقود و أسماء مالكيها وعناوينهم ، كما يقوم قطاع التعبئة العامة بمتابعة هذه البيانات بصفة دورية منتظمة للوقوف علي آخر تعديلات تطرأ عليها هذا بالإضافة الي حصر المعدات الفنية من وسائل الرفع والجر ورصف الطرق ... الخ.

ج - المستشفيات المدنية ومراكز النقاهة :

يقوم الجهاز(قطاع التعبئة العامة) بدراسة إمكانيات المستشفيات من حيث إعداد الأسرة والأجهزة الطبية وما الي ذلك من تجهيزات أخرى، هذا بالإضافة الي إمكانيات مراكز النقاهة.

د- القوى البشرية :

تعتبر القوى البشرية أولى عناصر الإنتاج ومصدر القوة والدفع والتنفيذ وعلي قدر دراسة التقييم الحقيقي للقوى البشرية، وعلي قدر الحصر الحقيقي لإمكانيات القوى البشرية تكون الاستفادة كاملة وشاملة فتنعدم الارتجالية في العمل ويسهل التوجيه وحسن الاستخدام وتقل الأخطاء والتكاليف ويعظم الإنتاج.

ولذلك فان الجهاز يقوم بحصر وتقييم قطاع القوى البشرية عن طريق مشروعات متعددة وهي:-

(١) مشروع حصر العاملين بالقطاعين العام والخاص المنظم حيث يوفر هذا المشروع كافة البيانات عن العاملين وهي (الاسم - بيانات تحقيق الشخصية - بيانات الميلاد - الجنسية -الديانة- المعاملة العسكرية - تاريخ التعيين - المهنة -بيانات المؤهل - البيانات المالية السنوية).

(٢) مشروع حصر وتقييم البطاقات الشخصية والعائلية حيث يوفر هذا المشروع البيانات المدونة في البطاقات التي يحملها المواطنون.

(٣) مشروع حصر وتقييم الكفايات العلمية ويوفر هذا المشروع البيانات الدقيقة عن الكفايات العلمية والفكرية ويوضح التخصصات الحرجة والدقيقة وذات الأسبقيات العليا.

والهدف من هذا الحصر الوصول الي المعلومات السليمة التفصيلية عن مختلف القطاعات بغرض الأتي:

(أ) تدبير احتياجات الدولة من القوى البشرية فور إعلان التعبئة العامة.

(ب) وضع الخطط الكفيلة باستغلال القوي البشرية بالنسبة للمؤهلات والمهن والحرف المختلفة بما يتفق وخطة التعبئة العامة للجمهورية.

(ج) الاشتراك وقت السلم مع الجهات المختلفة في وضع أسس القوي البشرية من مختلف النواحي

حتى يمكن تحقيق الأهداف التي توصي بها خطة التعبئة العامة.
(د) إعداد الخطة اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية بالقوات المسلحة والجهات ذات الصلة بالمجهود الحربي لتوفير احتياجات هذه القوات من القوي البشرية عند إعلان التعبئة العامة.

٢- توفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة من القطاع المدني :
أ- تقوم القوات المسلحة من جانبها بتحديد مطالبها مسبقا من القطاع المدني مقسمة الي عناصرها مختلفة تشمل الآتي :

ب- يقوم قطاع التعبئة العامة من جانبه بدراسة هذه المطالب دراسة شاملة لبحث مدي إمكانيات تنفيذها من مختلف جهات القطاع المدني حيث تتولى الإدارة المركزية للتخطيط التعبوي توزيع مقررات هذه الاحتياجات علي مختلف أجهزة الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص وفقا للإمكانيات المتاحة ثم يقوم بتخصيص المطالب منها مع إضافة نسبة للتخلف وعدم اللياقة والصلاحية من واقع الخبرة التي اكتسبت في هذا المجال ضمانا للتنفيذ عند استدعاء وتعبئة مطالب واحتياجات القوات المسلحة.
ج - ولا يفوتنا في هذا المجال إلا ان نتعرض للجهود التي تبذل في أجهزة الحكومة وقطاع الأعمال العام بواسطة اللجان الدائمة للتعبئة العامة بغرض إعداد خطة تعبئة كل فرع علي حدة بالإضافة الي الجهود الأخرى التي تبذل داخل الإدارة المركزية للتعبئة العامة لتجميع هذه الخطط ومراجعتها وتنسيقها ومتابعة بياناتها وتعديلها وتطويرها الي ان يتم إخراجها في شكل تخطيط التعبئة العامة لجمهورية مصر العربية والذي يصدر سنويا وصالحا للتنفيذ في أي وقت من الأوقات عند إعلان التعبئة العامة.

أسلوب تلبية مطالب القوات المسلحة
١- وعندما تبدأ العمليات يقوم قطاع التعبئة العامة بتعبئة مطالب واحتياجات القوات المسلحة من أجهزة الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص طبقاً لأوامر الاستدعاء التي تصدر من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة وذلك في حينه بإصدار أوامر تعبئة عامة إلى مختلف الجهات متضمنة على ما تقرر تعبئته طبقاً للإعداد والتوقيتات المحددة بأوامر الاستدعاء سالفة الذكر.
ويصدر قطاع التعبئة العامة تعليمات وأوامر تعبئة عامة لتلبية احتياجات القوات المسلحة بطريقتين رئيسيتين :
أ- الطريقة العادية :
وتتبع عندما يكون هناك متسع من الوقت أساساً لإنهاء إجراءات الاستدعاء.
ب - الطريقة التبادلية :
وتتبع في الأحوال التي لا تناسبها الطريقة العادية حسب الأحوال.

٢- الطريقة العادية :
أ- تعبئة الاحتياجات من الأفراد :
يحتفظ قطاع التعبئة العامة بتجمعات هذه الأفراد حسب أسمائهم ومؤهلاتهم ومهنهم المختلفة وجهة

العمل وأماكن أقامتهم، كما تقوم بمتابعة المجتمعات بصفة دورية ومنتظمة للوقوف على أخر تعديلات تطرأ على هذه المجتمعات.

وبناء على طلب القوات المسلحة - يطلب قطاع التعبئة العامة الأعداد والمهن المختلفة من أجهزة الحكومة والقطاع العام جزئياً أو كلياً حسبما تقرره القوات المسلحة وذلك تنفيذاً لما سبق أن تخصص في أوامر التعبئة العامة والتي تصدر إلى مختلف الجهات مشتملة على الأعداد والمهن المختلفة وتاريخ ومكان الانضمام.

كما تقوم القوات المسلحة بفتح مراكز تعبئة الأفراد وتشغيل أماكن التجمع وفقاً للأسلوب المتفق عليه في هذا الصدد.

ب - تعبئة العربات والمعدات الفنية :

(٢) يحتفظ قطاع التعبئة العامة بمجتمعات العربات والمعدات الفنية حسب ماركاتها وموديلاتها وحمولاتها ونوع الوقود وأسماء مالكيها وعناوينهم ويقوم عن طريق إدارات المرور وأصحاب العربات - بمتابعة هذه المجتمعات بصفة دورية منتظمة للوقوف على أخر تعديلات تطرأ على هذه المجتمعات.

(٢) بالنسبة لأجهزة الحكومة وأفراد القطاع العام :

يصدر قطاع التعبئة العامة أوامر تعبئة عامة إلى جهات القطاع العام لاستدعاء العربات والمعدات الفنية التي تقرر استدعاؤها لتنضم على مراكز التعبئة العامة في التوقيتات التي يتفق عليها.

(٣) بالنسبة للقطاع الخاص :

تطلب العربات التابعة للقطاع الخاص عن طريق اللجنة الدائمة للتعبئة العامة بوزارة الداخلية لكي تقوم مديريات الأمن المختلفة باستدعاء العربات التي في دائرة اختصاص كل منها بموجب أوامر استدعاء العربات على نماذج (٢٧٨ ت.ع) موضحاً بها رقم العربة واسم المالك وعنوانه ومواصفات العربة كذا مكان ووقت تسليم العربة إلى مراكز التعبئة العامة التي تدار بمعرفة القوات المسلحة من القطاع المدني.

(٤) وعندما تبدأ العمليات الحربية يتم تعبئة العربات والمعدات الفنية المطلوبة للقوات المسلحة (فرع التعبئة) وذلك بإصدار أوامر تعبئة عامة إلى مختلف الجهات المعنية بالأمر مشتملة على الأعداد والأنواع المختلفة منها ومكان ووقت التسليم.

(٥) تعبئة المنشآت والمستشفيات المدنية ومراكز النقاهة: وتشمل « المنشآت - المستشفيات المدنية - مراكز النقاهة » ويتم تعبئتها لأغراض المجهود الحربي وتلبية لاحتياجات القوات المسلحة في إحدى الصور الآتية :

(أ) الاستخدام كلياً أو جزئياً لتدار بمعرفة القوات المسلحة.

(ب) تكليفها للقيام بواجبات معينة بناء على طلب القوات المسلحة.

(ج) الإستفادة ببعض أو كل منتجاتها أو ملحقاتها لصالح القوات المسلحة.وفي هذه الحالات تصدر الإدارة المركزية للتعبئة العامة أوامر التعبئة العامة وفقاً لما تطلبه القوات المسلحة تلبية لما سبق أن تم تحديده في خطة تعبئة احتياجاتها من القطاع المدني.

هذا وقد أتاح قطاع التعبئة العامة فرصاً متتالية ليقوم الضباط المختصين في القوات المسلحة بالمرور على المنشآت المدنية للمعاينة والتدريب على إدارتها.

ج - تعبئة المنشآت عندما تبدأ العمليات الحربية:
يتم تعبئة المنشآت سواء كانت كلياً أو جزئياً للقوات المسلحة طبقاً لأوامر الاستدعاء الصادرة من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة (فرع التعبئة) وذلك بإصدار أمر تعبئة عامة إلى مختلف الجهات مشتملة على اسم المنشأة والتخصص المطلوب وبالنسبة للمستشفيات ودور النقاهة على الأسرة المعبأة وتاريخ بدء التعبئة.

٣- الطريقة التبادلية :
أ-تتسم هذه الطريقة بالمرونة في التنفيذ لمواجهة بعض الاحتمالات غير العادية من حيث التوقيتات أو ما يترتب على ظروف القتال أو ما شابه ذلك وبناء على هذه الطريقة قام قطاع التعبئة العامة بالاحتفاظ في كل بندر / مركز/ قسم - ستجرى استدعاءات منه بما يسمى بمحفظة التعبئة العامة - وهي عبارة عن محافظ خاصة تحتوي على أوامر استدعاء العربات وإخطار التكليف لسائقيها، ومدون بها مكان الانضمام (التجمع)، وقد تركت خانة التوقيت على بياض لكي يقوم كل قسم من أقسام الشرطة بتدوين هذا التوقيت عندما يصدر إليها الأمر صريحاً بذلك من اللجنة الدائمة للتعبئة العامة بوزارة الداخلية تنفيذاً لأمر تعبئة عامة يصدر خاصاً بذلك، ثم تقوم مديريات الأمن وأقسام الشرطة ذات الاختصاص بتسليم أوامر الاستدعاء إلى أصحابها وفقاً لما يصدر في أوامر التعبئة العامة وبما يتمشى مع التعليمات المنظمة لذلك الموجودة في محفظة التعبئة العامة.
وهذه الطريقة تتيح إمكانية تعديل مكان مركز التعبئة العامة الذي ستضم عليه العربات وسائقيها إذا اقتضى الموقف ذلك كما أنها توفر كثيراً من الوقت لملاءمة ظروف الاستدعاء، ويتم تطويرها لإمكانية استخدامها في أقصى سرعة ممكنة لتحقيق أغراض التعبئة العامة من منظور إدارة الأزمات.
ب-إحتياطياً لمواجهة احتمال ضيق الوقت عند طلب استدعاء المهنيين فقد تم تقييدهم بمعرفة القوات المسلحة وأخطرت بذلك جهات عملهم عن طريق اللجان الدائمة للتعبئة العامة وقد أضيف إلى تخطيط استدعائهم بالطريقة العادية أسلوب تبادلي لمواجهة سرعة الاستدعاء حسب الأحوال ويتضمن هذا الأسلوب احتفاظ تلك اللجان ووحدات العمل بأسماء هؤلاء المهنيين ومهنهم لكي يتم استدعاؤهم عند الطلب في حالة العمليات الحربية بإخطار مباشر إلى اللجان الدائمة للتعبئة العامة لكي يتم الانضمام للمهن المطلوبة لكل تشكيل عسكري حسب الخطة الموضوعة والأسماء الموجودة لدى جهات عملهم (دون إعادة ذكر الأسماء والمهن لتوفير الوقت) ووفقاً للتوقيت الزمني الذي يتقرر بمعرفة هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة (فرع التعبئة).

ثالثا:رؤية مستقبلية في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا :
١-إن التطور المذهل الذي حققته العلوم التطبيقية خلال حقبة قصيرة يضعنا أمام احتمالات ضخمة قد لا يكون موعدنا معها بعيداً.
وإذا نظرنا إلى تاريخ الدراسات المستقبلية وإذا علمنا أن الخمسين سنة الماضية هي الأخطر على صعيد التقنية العلمية في عمر الإنسان المتطور كله على سطح هذا الكوكب، لأدركنا أن النظرة العلمية الجادة إلى المستقبل بصيغة الدراسة والبحث ارتبطت بالإنجازات العلمية التي أثرت بدورها تأثيراً جدياً على مجمل ما شهده العالم من متغيرات سياسية واقتصادية منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٩.
مما جعل الاستراتيجيين ومفكري المستقبل يعتقدون أننا نعيش الآن مرحلة ما بعد العصر الصناعي

ومن أهم مميزات هذه المرحلة أن المجتمع دخل كلياً عصر « الكمبيوتر » وهو عصب الثورة العلمية في العالم الحديث وأنظمة التحكم الآلي، أي أنه أصبح عصر المعلومات حسب تسمية « دانيال بل ».
فالمعرفة الإنسانية ستتضاعف كل عشر سنوات بصورة مذهلة.. والثورة التقنية المقبلة ستعتمد على الإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر والذكاء الصناعي وستحدث ثورة في أنظمة الدفاع العسكري وأدوات الحرب الحديثة، وبذلك سيزداد حجم التهديدات للوطن.
وتأسيساً على ذلك فإن عمليات صناعة وإنتاج المعلومات واستخداماتها سوف تصبح أساس الثورة والقوة وآلية مواجهة التحديات.. وإن العلم والتكنولوجيا هما البوابة الذهبية للعبور إلى القرن الواحد والعشرين.
٢-وفي هذا الإطار نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام تقنية نظم المعلومات كأحد نواتج الثورة العلمية التقنية الهائلة والتي زاد الاهتمام بتطويرها معتمدة على تكنولوجيا الحاسب الآلي بهدف أساسي هو تحقيق سهولة ودقة وسرعة جمع إنتاج وتقييم وتحليل المعلومات ونشرها وتخزين واسترجاع وتحديث البيانات والمعلومات التي هي أساس التخطيط لتعبئة القوى « الموارد والإمكانيات المادية والبشرية » في القطاع المدني ليس فقط لخدمة إعداد الدولة للحرب وإنما لإدارة الأزمات والكوارث التي تواجه مصر كالزلازل والسيول وعناصر أخرى لم تكن معروفة في مصر منذ فترة من الزمن وكذلك لخدمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في المشروعات الكبرى التي تجري على أرض الوطن.
٣- كل هذه الأمور قد وضعها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في فكره عند تطوير العمل بقطاع التعبئة العامة بحيث تم إنشاء قواعد البيانات وتبني أسلوب نظم المعلومات في التعامل مع البيانات والمعلومات الاستراتيجية حتى يساير الثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة، ويكون قادراً على تحقيق أهداف التعبئة العامة.

ويمكن الإشارة هنا إلى بعض قواعد البيانات التي أنشأها الجهاز لخدمة أغراض التعبئة العامة:

أ – قاعدة بيانات القوى البشرية (خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والتعليم الثانوي الفني)
ب – قاعدة بيانات الحاصلين على الدرجات العلمية (دبلوم / ماجستير / دكتوراه)
ج – قاعدة بيانات العمالة في القطاع العام والخاص (الحجم والخصائص)
د – قواعد بيانات التجارة الخارجية (صادرات / واردات / ميزان تجاري)
هـ – قاعدة بيانات حركة الإنتاج والتجارة الخارجية.
و – قاعدة بيانات سيارات النقل والمعدات الفنية موزعة على المحافظات.

ولم يبق إلا أن أؤكد على أن البيئة الموضوعية التي تتخذ في إطارها إعداد الدولة للدفاع بيئة شديدة التعقيد والاتساع ومتعددة الأطراف وتواجه كثيراً من الصعوبات والمشاكل مما يجعل الحديث عن نظم المعلومات التي يتبناها الجهاز وكيفية إدارتها الكلية والجزئية أمرا هاماً للغاية لسببين :
(١) حجم المعلومات الكبيرة والخاصة بالموارد والإمكانيات المطلوب الوقوف عليها لتنفيذ تعبئة القوى في مصر.
(٢) التطورات السريعة والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والإمكانيات يزيد من مسئولية الجهاز في هذا الصدد والذي يتحملها بكل شرف وأمانة.

المراجع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تخطيط التعبئة العامة في جمهورية مصر العربية - القاهرة ١٩٩٦.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- الموارد البشرية والإمكانيات المادية بخطط التعبئة العامة - القاهرة ,١٩٩٦

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-دليل المعلومات والخدمات الإحصائية - القاهرة ,١٩٩٦

٤- د.حسن شكري - أثر نظم المعلومات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية -جامعة القاهرة ,١٩٩٦

٥- د. حسن شكري - الأساليب الحديثة في إنتاج وتنظيم ونشر المعلومات - وزارة القوى العاملة والهجرة - القاهرة ,١٩٩٦

٦- د. حسن شكري - حقائق التاريخ في أزمة الخليج - مكتبة مدبولي الصغير -القاهرة ١٩٩١

التعقيب على الورقة الأولى :

لواء/ عبد المنعم سعيد

رئيس هيئة العمليات ق.م الأسبق

عام :

أدت التعبئة العامة دورها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أكمل وجه و حققت الأهداف التى تم تحديدها و مكنت بذلك القوات المسلحة المصرية من تحقيق مهامها بنجاح فى العمليات الحربية .وكما وضح من الورقة البحثية المقدمة فإن قوة الدولة الحقيقية لا تتوقف فقط على قدرتها العسكرية بل تعتمد أيضا على قيمتها من الناحية الاقتصادية و ما يمكن أن تقدمه القاعدة الاقتصادية للمجهود الحربى.

١- أود أن أضيف إلى تعريف التعبئة العامة أن هناك تعبئة للقوات المسلحة كجزء من التعبئة العامة و تعنى تحويل القوات المسلحة من الشكل والحجم الذى تكون عليه (وقت السلم) والحجم المقرر لها وقت الحرب فى أقل وقت ممكن لضمان تنفيذ الإجراءات الخاصة بالفتح التنظيمى لهذه القوات مع ضمان استعواض الخسائر أثناء العمليات.

أ- أنواع التعبئة

(١) من حيث الحجم

(أ) تعبئة شاملة : و هى تعبئة القوات المسلحة و تجهيزها بكافة الإمكانيات المتيسرة لإعدادها للعمليات الحربية المنتظرة

(ب) تعبئة جزئية : وهى تعبئة لجزء من القوات المسلحة لتنفيذ مهمة محدودة

(٢) من حيث أسلوب الإنذار

(أ) تعبئة سرية : يتم فيها كافة الإجراءات للتعبئة دون إعلان رسمي عنها.

(ب) تعبئة علنية : يتم فيها كافة إجراءات التعبئة باستخدام الأسلوب العلني عن طريق وسائل الإعلام المختلفة

(٣) من حيث الغرض :

(أ) لأغراض العمليات : و هي غير محددة المدة و تنتهى بانتهاء العمليات الحربية أو حالة الحرب.

(ب) لأغراض التدريب : تجرى دوريا على مدار العام التدريبى لتدريب الاحتياط أثناء تنفيذ المشروعات.

(ج) لأغراض الاستكمال :

بهذا يمكن القول أن التعبئة فى حرب أكتوبر ٧٣ خططت لتكون تعبئة عامة على مستوى الدولة و للقوات المسلحة تعبئة شاملة و سرية و لأغراض العمليات.

أذكر ذلك حيث أننا نتعرض لنوع آخر من التهديدات تتمثل فى الأزمات و الكوارث سواء الطبيعية أو من صنع الإنسان و هي تحتاج إلى تعبئة من نوع خاص لمجابهة هذه الأزمات و الكوارث بشكل مدروس و منظم مع أهمية إنشاء مراكز لإدارة الأزمات على المستوى القومى و المحلى والتخصصى أسوة بما يتم فى معظم دول العالم حتى يمكن التغلب على الأخطار الناتجة و تحجيم الخسائر لأقل ما يمكن لما له من تأثير على الوضع الاقتصادى للدولة.

٢- العوامل التى أثرت على التخطيط للتعبئة فى حرب أكتوبر ٧٣ :

أ-الموقف السياسي و السياسي العسكري.

ب- الإمكانيات الاقتصادية للدولة .

ج- القوى البشرية للدولة .

د- الوعي القومي و الرأي العام.

هـ إمكانيات النقل و المواصلات.

٣ - الاعتبارات التى بنيت عليها خطة التعبئة :

أ-أن يتم الاستفادة من حجم القوات المسلحة و الذى كانت عليه قبل بدء العمليات الحربية حيث كانت إلى حد كبير تقترب من الحجم المطلوب من حيث الأفراد، نظرا لاتباع أسلوب الاستبقاء للمجندين و عدم تسريحهم بانتهاء فترة التجنيد الإجبارى.

ب- نظرا لاتساع مسرح العمليات الذى اشتمل على مساحة جمهورية مصر العربية كلها فإنه يلزم أن يتسع نطاق التعبئة ليشمل كل الجمهورية و لا يقتصر على منطقة العمليات الحربية فقط.

ج- إن حجم الموارد و الاحتياجات المطلوبة للدولة يجب ان يحقق الاكتفاء الذاتى بما يغطى فترة الحرب و ما بعدها لاحتمالات تعرض الموانئ و المطارات للتوقف وبالتالى توقف عملية الاستيراد.

د- أهمية السرية و الإخفاء فى عملية التعبئة حتى لا تكشف النية لبدء الحرب (بل أنه تم استغلال خطط التعبئة ضمن خطة الخداع الإستراتيجي بأجراء تعبئة للأفراد عدة مرات ثم تسريحهم) و فى الفترة السابقة لشن الحرب مباشرة تم استغلال المشروع الإستراتيجي الخداعى فى إجراء التعبئة للأفراد ثم تسريحهم مع الاحتفاظ بالأفراد المطلوبين فعلا فى خطة الفتح التنظيمى للقوات المسلحة.

هـ - دراسة الأعمال العدائية المنتظرة و مدى تأثيرها على نظام و أسلوب التعبئة وعلى المنشآت الاقتصادية و الأهداف الحيوية و المرافق العامة.
و- أهمية التدريب المستمر على أعمال التعبئة و تطويرها أولا بأول و استغلال فترة الإعداد للحرب فى تقييم النتائج و حل ما يظهر من سلبيات و مشكلات.
ز- المتابعة المستمرة و التنسيق الكامل مع إعداد الدولة للحرب و التى شملت الاتجاهات العامة التالية :-
(١) إعداد القوات المسلحة (التدريب - التسليح - التخطيط للعمليات - تدبير الاحتياجات ...)
(٢) إعداد الاقتصاد الوطنى (وضع السياسات الاقتصادية اللازمة) التركيز على القاعدة الاقتصادية القوية (القطاع العام) لتوفير الاحتياجات المطلوبة (تغطية التكاليف الباهظة لإعداد الدولة للحرب - توفير المنح و القروض من الدول الصديقة - السيطرة على عمليات الاستيراد و التصدير ...)
(٣) إعداد الشعب (ثقافيا - بدنيا - معنويا...)
(٤) إعداد أراضى الدولة كمسرح للعمليات (إنشاء المطارات - الموانئ - الطرق و الكبارى -وسائل المواصلات - تأمين و حماية الأهداف الحيوية - إنشاء المواقع العسكرية ...)
(٥) الإعداد السياسى للمسرح الدولى (بالمحافل الدولية - الأمم المتحدة - الاتفاقات).

٤ - بعض البيانات و الدلائل التى تشير إليها الدراسات التى تمت عن التعبئة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ :
أ- إن هناك من ٤-٥ أفراد يعملون فى مجالات الصناعة و الزراعة و المواصلات وباقى المجالات الأخرى لخدمة المجهود الحربى فى مقابل كل فرد مقاتل فى القوات المسلحة و بترجمة ذلك فإن حوالى ٤ - ٥ مليون مواطن مصرى كانوا فى خدمة المجهود الحربى مقابل المليون مقاتل فى القوات المسلحة
ب- إن حجم التعبئة فى حرب أكتوبر ٧٣ كانت أقل نسبة من حرب ٦٧ - فقد كان حجم القوات المسلحة فى حرب ٦٧ يعادل ١٦٥ ألف مقاتل ثم تعبئة ٨٢ ألف مقاتل أى ما يعادل ٤٨٪ من حجم القوات بينما فى حرب أكتوبر ٧٣ كان حجم القوات المسلحة يعادل ٨٨٠ ألف مقاتل ثم تعبئة ١٤٦ ألف مقاتل أى ما يعادل ١٦٪ فقط من حجم القوات.
ج- يتأثر نسبيا حجم العملة فى قطاعات الدولة المختلفة نتيجة للتعبئة، و قد وجدت الدراسة حجم التأثير بالآتى :-
قطاع الصناعة ٢٥٪ .
قطاع التشييد و البناء ٢٢٪ .
قطاع النقل و المواصلات ٢٠ ٪.
قطاع الزراعة ١٨ ٪.
قطاع الكهرباء ١٨ ٪.
د- نتيجة للتعبئة من القطاع المدنى فقد زادت طاقة نقل الاحتياجات للقوات المسلحة بمقدار ١٠٠.٠٠٠ طن يوميا - كما زادت طاقة الإخلاء بعربات الإسعاف بمقدار ١٠.٠٠٠ مصاب يوميا.

(بالإضافة إلى طاقات النقل و الإخلاء العسكرية)..

هـ بالرغم من توقف الملاحة بقناة السويس، و بالتالي توقف إيراداتها كمصدر رئيسي من مصادر الدخل (هيئة قناة السويس) إلا أن الهيئة استغلت بعض إمكانياتها ومعداتها خاصة الأحواض العائمة فى استنباط مصادر دخل مناسبة - فى نفس الوقت الذى قدمت فيه و رشها و ترساناتها البحرية الكثير للقوات المسلحة بالجبهة و ساهمت فى إنشاء شبكة المراقبة بالأبراج المعدنية و الاستفادة من معداتها الميكانيكية كالأوناش.

و-لم تقتصر تعبئة السكك الحديدية على القطارات المخصصة للمجهود الحربى بل قدمت ورشها جهودا فى عمليات الإصلاح بالمشاركة مع هيئة النقل العام لمدينة القاهرة.

٥ - تقييم خطة التعبئة لحرب أكتوبر ٧٣ :

تم تنفيذ الخطة بنجاح تام و يدل على ذلك ما يلى :-

أ- خروج القوات المسلحة بعد الحرب بنفس الحجم الذى بدأت به العمليات الحربية تقريبا مما يدل على نجاح أسلوب تعويض الخسائر أثناء القتال أولا بأول.

ب- لم تتعرض الطرق و المواصلات إلى أخطار رئيسية و تم إصلاح ما تعطل منها أولا بأول مما ساهم فى تنفيذ التحركات المطلوبة فى توقيتاتها المحددة.

ج- لم تتعرض الدولة لأى نقص فى المواد التموينية و الاحتياجات الرئيسية المختلفة طوال فترة الحرب و استمر قطاع الإنتاج فى أداء عمله دون انقطاع.

د- تمكنت الأهداف الحيوية و المرافق العامة من إنجاز أعمالها دون توقف.

٦ - التوصيات :

أ- إن حدوث تغيرات جذرية فى المناخ السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى بعد حرب أكتوبر ٧٣ أدى إلى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق بدلا من اقتصاد الدولة ولاشك أن لذلك تأثيره على خطط التعبئة خاصة أن معظم المنشآت الاقتصادية تتحول إلى القطاع الخاص كذا فإن معظم الاستثمارات الجديدة يملكها القطاع الخاص

ب - إن القوات المسلحة المصرية الآن تعتمد على نوعية المجندين من المستويات الثقافية المرتفعة الذى عادة ما تعمل فى المنشآت الاقتصادية الإنتاجية و الخدمية ويتطلب مراعاة ذلك عند إعداد خطط التعبئة.

ج - عدم إغفال الحقائق التالية :

(١) ارتفاع كفاءة الجندى الاحتياط المدرب فى حرب أكتوبر ٧٣ حيث أمضى خدمة إلزامية + فترة الاستبقاء تصل إلى حوالى ٦ سنوات قبل تسريحه إلى الاحتياط و استدعائه قبل مرور أكثر من عام واحد فى خدمة الاحتياط.

(٢) إن حرب أكتوبر ٧٣ كانت عملية هجومية مدبرة و كان حجم القوات المسلحة قبل الحرب حوالى ٨٥ ٪، أى تقترب من حجم الحرب و عليه لم تختبر التعبئة تحت أسوأ الظروف و هى حدوث عدوان مفاجئ.

د- أهمية إنشاء مراكز قومية و محلية و متخصصة لإدارة الأزمات و هو ما يتطلب تعبئة

خاصة لبعض الموارد الاقتصادية لمجابهتها.

هـ - أهمية المعلومات و دقتها و سرعة الحصول عليها يتطلب تطويرها و الحصول عليها منذ لحظة نشأتها ثم المتابعة المستمرة لتحديث بياناتها ، و يجب توحيد و تجميع مراكز المعلومات فى إطار شبكة معلومات قومية و ليست مراكز منفصلة.

و باعتبار أننا نتحدث فى المحور الاقتصادى يمكننى القول أن الاقتصاد الوطنى لعب دورا رئيسيا فى حرب أكتوبر ٧٣ ، فإن الاقتصاد الوطنى سيتزايد دوره فى مرحلة السلام بعد أن تحول الصراع العربى الإسرائيلى من صراع عسكرى إلى صراع حضارى تلعب فيه القدرة الاقتصادية دورا أكبر فى ظل قوة عسكرية تحمى السلام.

المناقشات :

السؤال من مقرر المحور

فى إطار تحول مصر إلى إقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص لتحمل المسئولية الكاملة للتنمية الاقتصادية فى البلاد ، ألا تجدون معي ضرورة تعديل بعض نظم التعبئة والقوانين التى تحكمها حتى تلتزم الشركات والأفراد بأوامر التعبئة التى تصدر إليهم سواء كانت وسائل نقل أو مستشفيات أو منشآت وخلافه ؟

إجابة الدكتور حسن شكري

فى الحقيقة ان الجهاز يبذل جهدا مضنياً بهدف تحقيق الحصر الكامل لكافة احتياجات الدولة فى ظروف التعبئة سواء أن كانت لحالات الحرب والدفاع أو سواء كانت فى حالات الكوارث والأزمات، كما ان الجهاز خلال الفترة الماضية لم يجد أى صعوبة فى أسلوب، أو فى إلتزام الجهات التى يطلب منها هذه الوسائل وبصفة عامة فإن القوانين صارمة وتعرض المسئولين للمساءلة المباشرة فى حالة عدم التنفيذ أو التخلف.

د/طه عبد العليم (تعقيب)

كان تحقيق الهدف العسكري والسياسي لحرب أكتوبر شرط التحول من إقتصاد الأوامر الى اقتصاد السوق، وذلك بعد تحقيق الهدف السياسي والهدف العسكري للحرب وتحرير تراب الوطن من الاحتلال الإسرائيلي، أى بعد انتهاء آخر القيود التى فرضت إقتصاد التعبئة وهيمنة الدولة فى الاقتصاد وهو أولوية تحرير سيناء.

ويمثل هذا التحول استجابة للدعوات الى تحرير الاقتصاد المصرى والقطاع العام منذ ما قبل العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ والأهم أن هذا التحول يمثل أساس ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية النادرة ورفع الإنتاجية وتحقيق الكفاءة وتعظيم التنافسية.

وكانت حرب أكتوبر نقطة الارتكاز فى اتجاه الاقتصاد المصرى للانتقال من التنمية داخلية التوجه الى تنمية خارجية التوجه، ليس فقط بفضل تحقيق السلام وتجاوز ما تفرضه حالة الحرب من ضرورة تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وإنما أيضا لأن الحرب مع إسرائيل كان وجهها الآخر هو الصراع مع الغرب وفى ظل السلام والانتقال من الصراع الى بناء مصالح مشتركة وادارة التناقضات بعيدا عن الصدام العدائي أصبح من الممكن للاقتصاد المصرى ان يقدم على المخاطرة المحسوبة لتحقيق الطموح الى تغطية التصدير والرفاهية عبر بناء أسس الاندماج المتكافئ فى الاقتصاد الدولي الذي تتسارع عولمته، وبهدف تجنب مخاطر التهميش فى الاقتصاد العالمي.

الورقة الثانية :

إستخدام البترول في حرب أكتوبر ١٩٧٣

د./حسين عبد الله

وكيل أول وزارة البترول سابقا

أولا – البترول وحرب السويس الأولى

البترول اخطر سلاح في الحرب والسلم، فهو مصدر الطاقة التي تحرك معدات الحرب، او تغذى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وكل متطلبات الحياة، بما تحتاجه من قوة محركة. ولهذا ينبغي، ونحن نسترجع ذكريات الماضي، ان نركز النظر على تحديات المستقبل، وان نوليها اكبر قدر من الاهتمام.
وتعتبر المشكلة البترولية مشكلة أسعار وتمويل في المقام الأول، إذ لم تكن مشكلة عجز إمدادات الا أثناء حرب السويس الأولى عام ١٩٥٦ عندما فوجئ العالم بإغلاق قناة السويس. وكانت أوروبا الغربية قبل إغلاق قناة السويس تعتمد على الاستيراد لمواجهة نحو ٩٠٪ من احتياجاتها البترولية، وكان نحو ٧٥٪ من وارداتها البترولية يأتيها من الشرق الأوسط شرقي قناة السويس. فلما نشبت الأزمة تمثلت المشكلة الرئيسية في عجز إمكانيات النقل إلى أوروبا. فالناقلة التي كانت تعمل بين الخليج العربي وأوروبا مارة بقناة السويس لم تكن تستطيع نقل اكثر من ٦٠٪ مما تنقله سنويا باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول أفريقيا. كذلك أدى توقف الضخ بالأنابيب الموصلة بمواني شرق البحر الموسط إلى نقص طاقة الناقلات العاملة بينها وبين باقي مواني البحر المتوسط. وكان الأسطول العالمي للناقلات موزعا خلال عام ١٩٥٦ بحيث يخدم ربعه مواني الساحل الشرقي للولايات المتحدة ونصفه مواني أوروبا والباقي لخدمة الباقي من الحركة العالمية للبترول. كذلك كان هذا الأسطول عند نشوب الأزمة في حالة تشغيل كامل على أساس استخدام قناة السويس، ومن ثم فان أية زيادة في متوسط طول الرحلة لابد ان يهدد الإمدادات بالنقص.
وقد اهتز اقتصاد أوروبا اهتزازا شديدا نتيجة لغلق القناة مما دعا دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى تنشيط أجهزتها المحلية والمشتركة لامتصاص اثر الصدمة وتوزيعها فيما بينها بحيث لا

يقع عبؤها الأكبر على الدول ذات الموقف البترولي الأضعف. وقد ساعد على وضع وتنفيذ الخطة الشاملة المنسقة ان شركات البترول العالمية كانت تسيطر على مصادر البترول وعلى أسطول الناقلات، وان هذه الشركات بحكم جنسيتها او ملكيتها كانت تابعة لدولة او اكثر من دول المنظمة الأوروبية. كذلك تفرع عن الموقف إنشاء العديد من الاجهزة التي تضم الحكومات والشركات. ففي الولايات المتحدة أنشئت لجنة بإشراف الحكومة الأمريكية وتشترك فيها شركات البترول الأمريكية التي تمتلك مصالح بترولية في الخارج. كما أنشئت لجنة مقابلة في أوروبا بإشراف حكومات بريطانيا وفرنسا وهولندا واشترك فيها أهم الشركات الأوروبية وذلك بالاضافة إلى مندوبي الشركات الأمريكية. كذلك تفرع عن هاتين اللجنتين المركزيتين عدد من اللجان المحلية في كل دولة. وهكذا أدى العمل الجماعي المنسق على ضفتي المحيط الأطلسي إلى تحقيق اكبر فائدة من الإمدادات البترولية المتاحة عالميا ومن الأسطول العالمي للناقلات. ومما يجدر ذكره ان الولايات المتحدة قامت في ذلك الوقت بإعفاء شركاتها البترولية من الخضوع لقوانين مكافحة الاحتكار التي تمنعها من المشاركة في خطط مشتركة مستندة في ذلك إلى قانون الإنتاج لأغراض الدفاع الصادر عام ١٩٥٠.

وبغير الدخول في التفاصيل، فقد تحققت الدول الغربية المستهلكة للبترول من ان نجاح الخطة المنسقة بين الحكومات والشركات قد فتح أفاقا جديدة لمواجهة المشاكل مستقبلا حتى لو نشأت خلال فترات السلم. ولذلك قررت عدم حل هياكل اللجان المحلية، بل وكلفتها بوضع التوصيات المناسبة لمواجهة المشاكل اذا تكررت ولتدعيم القوة التفاوضية للدول المستهلكة للبترول. وكان من أهم القرارات الاستراتيجية التي تبنتها تلك الدول في ذلك الوقت: (١) تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من البترول داخل أوروبا (٢) توفير اكبر قدر من المرونة لوسائل نقل الزيت عبر الطرق البديلة ولعمليات تكرير الزيت، ومن ثم اتسعت سعة وحجم الناقلات كما توطنت صناعة التكرير في الدول المستهلكة وحرمت من ثمارها الدول المصدرة للبترول (٣) تنويع مصادر الإمدادات البترولية ومن ثم اهتمت الشركات بتنمية حقول شمال وغرب إفريقيا وبحر الشمال والآسكا وغيرها (٤) التشاور المتبادل والتخطيط المناسب عن طريق الحكومات والشركات، على أن يؤخذ في الاعتبار مصلحة المستهلكين ووضع أوروبا في مركز افضل لمواجهة أي انقطاع مؤقت في الإمدادات البترولية او توقف إمكانيات النقل.

ثانيا – كيف استخدم البترول كسلاح في حرب أكتوبر ؟

في ظل السياسة الغربية المنسقة، وبمعاونة شركاتها العالمية، ارتفع تدفق البترول العربي من نحو مليون برميل يوميا عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٠ مليون قبيل حرب أكتوبر، كما خفضت الشركات العالمية أسعاره الاسمية عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠ وهو ما دعا لإنشاء منظمة أوبك. كذلك تآكلت القيمة الحقيقية لتلك الأسعار، إذ انخفض سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف من نحو ٢٢.٢ دولار عام ١٩٤٧ إلى نحو ١.٨٠ عام ١٩٦٠ حيث استمر ثابتا عند هذا المستوى حتى عام ١٩٧٠، بينما ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ أسعار صادرات الدول الصناعية، والتي كانت الدول البترولية تنفق عليها حصيلة صادراتها البترولية. بذلك صار سعر البرميل عام ١٩٧٠ مقوما بدولارات ١٩٤٧ لا يزيد على ٧٠ سنتاً، كما لا يتجاوز نصيب الدول المصدرة للبترول نصف ذلك السعر (أي ٣٥ سنتاً).

اما المشكلة البترولية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ فلم تكن مشكلة عجز إمدادات، كما كانت أثناء حرب السويس الأولى، بل كانت مشكلة ارتفاع أسعاره إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبيل الحرب. وكان

الاعتقاد السائد حتى نشوب القتال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ان شوكة العرب قد انكسرت إلى الأبد بهزيمة ١٩٦٧ ، وبالتالي فان ثروتهم البترولية سوف تستمر في التدفق إلى الدول الصناعية المستهلكة للبترول وبالأسعار التي تراها تلك الدول مناسبة. ومن دلائل ذلك الاعتقاد ان احمد زكي يماني، وزير البترول السعودي وقتذاك، كان قد طلب في سبتمبر ١٩٧٢ عقد اتفاقية بترول تجارية خاصة تقوم بموجبها الولايات المتحدة بإزالة القيود المفروضة على البترول السعودي، والسماح للسعوديين بالاستثمار في سوق البترول الأمريكية، وذلك مقابل ضمانات سعودية طويلة الأجل بعدم انقطاع الإمدادات البترولية. ألا أن هذا العرض السعودي قوبل بفتور في واشنطون التي كانت على يقين بان البترول سوف يستمر في التدفق بأسعاره المتدنية وان الدول الغربية المستوردة للبترول ليست في حاجة إلى الضمانات السعودية.

كذلك استند هذا الاعتقاد إلى ما كان يذاع من ان الدول العربية المصدرة للبترول قد اقتنعت تماما بضرورة فصل البترول عن السياسة، ومن ذلك ما صرح به الملك فيصل لمجلة المصور يوم ٤ أغسطس ١٩٧٢ حيث قال « انى اذكر ان البعض طرح تلك الفكرة في مؤتمر قمة الرباط، ولكن اعترض عليه من قبل جمال عبد الناصر على أساس انه سيؤثر على اقتصاديات الأقطار العربية، ويتعارض مع قدرتها على تدعيم القدرة العربية على الاحتمال. وفى نفس الوقت فان مثل هذا الإجراء لن يؤثر على أمريكا لأنها ليست في حاجة إلى بترولنا او بترول أي قطر آخر في الخليج العربي قبل عام ١٩٨٥. لذلك اعتقد ان هذا الاقتراح يجب ان يستبعد، وانى لا أعتقد بفائدة اعادة مناقشته في هذا الوقت ».
واستبعد أيضا ما تردد من ان الرئيس السادات قد اقنع الملك فيصل باستخدام سلاح البترول أثناء زيارته للسعودية في نهاية أغسطس ١٩٧٣، لأن ذلك القول كان يتعارض مع حرص السادات الشديد على تكتم قراره بدخول الحرب، وكان من شأن طلب دخول البترول سلاحا في الحرب الكشف عن نواياه واحتمال تسربها إلى العدو. بل ان تصرفات السادات، ومنها ترحيل الخبراء الروس عام ١٩٧٢، كانت توحي بأنه لن يحارب. ولذلك لم يكن معقولا ان يطلب من الملك فيصل استخدام سلاح البترول في حرب يعتمد نجاحها في المقام الأول على مباغتة العدو.
هل كان الاعتقاد السائد بان البترول لن يستخدم كسلاح ضد الدول المساندة لإسرائيل، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، جزءا من حملة التمويه التي اعتمد عليها العرب لتضليل اسرائيل وتأكيد استنامتها حتى تؤتى المفاجأة العسكرية نتائجها المرجوة ؟

ان سرد الواقع التاريخي يمكن ان يقدم الإجابة على هذا التساؤل وان يوضح الكيفية التي استخدم بها البترول كسلاح في حرب أكتوبر. فبعد ان عجزت أوبك خلال عقد الستينات في تحقيق مكاسب ذات قيمة لأعضائها من الدول المصدرة للبترول، وبعد ان اشتد الطلب العالمي على البترول نتيجة لتآكل أسعاره على نحو ما سبق شرحه، أخذت الدول المصدرة للبترول في الضغط على الشركات لرفع الأسعار. وقد نجحت الثورة الليبية - بالاضافة إلى ظروف أخرى لا محل لشرحها - في ابرام اتفاقية طرابلس مع الشركات العالمية عام ١٩٧٠، كما أعقبتها اتفاقية طهران التي أبرمتها مع الشركات دول الخليج البترولية في مستهل ١٩٧١. وبذلك زيد سعر البترول في الخليج بنحو ٣٥ سنتا للبرميل، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار ٥ سنت للبرميل و٢٫٥٪ لمواجهة التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار الذي يستخدم في تسعير البترول. كذلك تضمنت اتفاقية طهران ثبات الأسعار على هذا الأساس لمدة

خمس سنوات.

غير ان قيمة الدولار لم تلبث ان تدهورت أثر قرار تعويمه في ١٥ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسميا في ١٧ ديسمبر ١٩٧١، مما دعا دول أوبك إلى المطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار البترول. وانتهت المفاوضات إلى ابرام اتفاقية جنيف الأولى التي زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ٨,٥٪. فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في ١٣ فبراير أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو ١٩٧٣ متضمنة زيادة الأسعار بنحو ١١,٩٪ مع النص على تصحيح الأسعار شهريا تبعا لتقلب العملات. هكذا كان الوضع خلال الشهور التسعة التي سبقت حرب أكتوبر والتي اشتد خلالها أيضا الطلب العالمي على البترول نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٣. ومع ان اجل اتفاقية طهران كان يمتد حتى ١٩٧٥، إلا أن دول أوبك أخذت تطالب بإعادة النظر فيها وتعديلها بما يتلاءم مع الظروف التي استجدت، وخاصة بالنسبة لمعدل تصحيح اثر التضخم الذي حددته الاتفاقية عند ٢,٥٪ بينما تراوحت زيادة أسعار صادرات السلع المصنعة في الدول الغربية حول ٦-٨٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٧٢.
ومع ان تلك المطالب كانت تنحصر في اطار العلاقات التجارية القائمة بين الدول البترولية والشركات المتعاملة معها، إلا أن نيكسون رئيس الولايات المتحدة آنذاك لم يتردد في تحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في البيت الأبيض يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣ بأنهم سيخسرون أسواقهم اذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار ومذكرا إياهم بمصير دكتور مصدق عندما قام بتأميم البترول الإيراني. هكذا كانت الغطرسة المقتنعة بان شوكة العرب قد انكسرت إلى الأبد، وان قدرتهم على المطالبة بزيادة الأسعار لا يمكن ان تتجاوز الحدود التي تقدرها الدول المستهلكة للبترول، وتقوم بتنفيذها شركات البترول العالمية، كما سنبين بعد قليل.

وقد عقد اجتماع وزاري استثنائي لدول أوبك في فيينا يومي ١٥-١٦ سبتمبر ١٩٧٣ حيث تقرر ان تتفاوض الدول بصورة فردية او جماعية مع الشركات لرفع الأسعار وتحدد لبدء المفاوضات بين مجموعة الخليج والشركات في فيينا يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣. وكانت المعارك قد سبقت هذا الموعد بيومين ومع ذلك التقى مندوبو الطرفين في الموعد المحدد حيث عرض ممثلو الشركات تعديل اتفاقية طهران فيما يخص معدل تصحيح التضخم بجعله ٨٪، وكان السعر قد بلغ نحو ٣ دولارات، وبذلك يرتفع السعر إلى ٣,٢٥دولارا للبرميل.

وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية أخذت تؤكد ان الجانب العربي سوف يفلح في استرداد كرامته، ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار البترول بالسيادة الوطنية، اشتدت عزيمة المفاوضين العرب، ومعهم إيران، فرفضوا مقترح الشركات في فيينا. أدركت الشركات حقيقة ما يجرى في ساحة القتال، فعادت تعرض رفع نسبة الزيادة إلى ١٥٪ لكي يصبح السعر ٣.٤٦ دولارا للبرميل، الا ان فريق الخليج – الذي عززت المعارك موقفه التفاوضي – رفض مرة أخرى اقتراح الشركات وطالب – من منطلق تفاوضي – ان تكون الزيادة ١٠٠٪ ، ولو انه كان مستعدا لقبول ٧٠٪ بحسب دراسة أعدتها في ذلك الوقت منظمة أوبك. عندئذ قام مفاوضو الشركات بالتشاور مع مجالس إداراتهم فجاءهم الرد بان الشركات لا تستطيع ان تذهب إلى ابعد من ذلك بدون التشاور مع حكومات الدول المستهلكة للبترول (وهذا ما

يؤكد مرة أخرى ارتباط البترول بالسياسة، ابتداء من حرب السويس الأولى ١٩٥٦ مرورا بعام ١٩٦٧ واستمرارا منذ ١٩٧٣ وحتى الآن).

وبعد ان توقفت المفاوضات يومين (١٠-١٢ أكتوبر) استطلعت الشركات خلالهما آراء عدد من الحكومات الرئيسية المستهلكة للبترول ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، فيما اذا كان يجب عليهم تحسين الأسعار إلى الحد الذي يجعلها مقبولة من دول أوبك، جاء رد الحكومات سلبيا وبالإجماع تقريبا. عندئذ طلب ممثلو الشركات في فيينا من دول أوبك يوم ١٢ أكتوبر تأجيل المفاوضات لمدة أسبوعين لإجراء مشاورات أخرى مع الحكومات المستهلكة للبترول. وكانت بشائر الانتصار العربي في الحرب قد تأكدت، فرفض وزراء الخليج ذلك الاقتراح وتوقفت المفاوضات.

وفي يوم ١٥ أكتوبر خرجت طائرة مصرية تحمل وفدا بتروليا برئاسة وزير البترول المصري آنذاك، المرحوم احمد هلال، ثم توقفت في الرياض لكي يصعد إليها وفد سعودي برئاسة احمد زكي يماني، واتجهت بعد ذلك إلى الكويت حيث شهد فندق شيراتون بها اخطر القرارات التي نقلت السيادة كاملة على صناعة البترول إلى أصحابها الشرعيين.

بدأ الاجتماع يوم ١٦ أكتوبر بمشاركة وزراء البترول في دول الخليج الأعضاء في أوبك، وهي السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالاضافة إلى إيران، حيث تقرر، من جانب واحد ولأول مرة في تاريخ صناعة البترول، زيادة سعر البترول بنسبة ٧٠٪ وبذلك ارتفع السعر من ٣ دولارات إلى ١٢.٥ دولار للبرميل. ولم تشارك مصر علنا في هذا الاجتماع لأنها لم تكن عضوا في منظمة أوبك، وكان القرار صادرا باسم المنظمة. ولكن مصر كانت تحمل المسئولية الكاملة عن القرار بحكم انتصارها في المعارك التي استردت الكرامة العربية، والتي استهانت بها الدول المستهلكة للبترول إلى الحد الذي جعلها ترفض عرض اليماني ضمان استمرار الإمدادات البترولية كما ذكرنا.

في اليوم التالي (١٧ أكتوبر) عقد اجتماع لوزراء الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) وكانت مصر عضوا بها. ولأن الاجتماع كان يتسم بالصفة السياسية فقد اجتمعت الوفود تحت عنوان « مؤتمر وزراء البترول العرب » بدلا من الاجتماع العادي لمجلس وزراء المنظمة. وقد تقرر في ذلك الاجتماع خفض إنتاج البترول فورا بنسبة ٥٪ شهريا، كما تلاه اجتماع ثان يوم ٤ نوفمبر حيث تقرر أثناءه ان يكون الحد الأدنى للخفض ٢٥٪ حتى ذلك التاريخ مع الاستمرار في الخفض الشهري بنسبة ٥٪. ولأن إنتاج دول أوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر ١٩٧٣ لم يكن بمقدور الدول غير العربية تعويض الخفض في الإنتاج العربي. وبذلك انخفض إنتاج البترول العربي من نحو ١٩,٩ مليون برميل يوميا خلال سبتمبر ١٩٧٣ إلى نحو ١٥,٣مليون ب/ى بنسبة ٢٣٪. اما باقي دول أوبك وهي إيران وفنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا فلم يرتفع إنتاجها خلال الفترة المذكور بأكثر من ٣٪ (من ١٢,٨ مليون ب/ى إلى ١٣,١ مليون). وبذلك انخفض إنتاج أوبك نتيجة لانخفاض إنتاج الدول العربية الأعضاء بها من نحو ٣٢,٦ مليون ب/ى إلى ٢٨,٤ مليون بنسبة ١٣٪.

وكان من بين الدول العربية من يرى المبادرة فورا بتأميم البترول والمصالح الاقتصادية للدول المساندة للعدو الصهيوني، وبخاصة المصالح الأمريكية والهولندية، بينما رأت السعودية الاكتفاء بإدانة موقف أمريكا والتنبيه إلى الثمن المرتفع الذي ستدفعه الدول الصناعية نتيجة للدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل. فلما أعلن نيكسون يوم ٢٠ أكتوبر عن صفقة مساعدة عسكرية مقدارها ٢ . ٢ مليار دولار لإعادة تسليح اسرائيل، انضمت السعودية إلى باقي المنتجين العرب حيث أعلنت المقاطعة البترولية لكل من الولايات المتحدة وهولندا التي تبنت موقفا معاديا أثناء اجتماع السفراء العرب في لاهاي، واضيفت البرتغال إلى الدول المقاطعة لسماحها باستخدام مطاراتها في إمداد اسرائيل بالمعدات العسكرية.
غير ان المقاطعة البترولية العربية لم تلبث ان أخذت في التراخي وتلاشت إلى حد كبير في نهاية مارس ١٩٧٤، عندما تم رفعها بالنسبة للولايات المتحدة، وقد أيدت مصر هذا الاتجاه إذ كانت الولايات المتحدة تشترط إزالة الحظر البترولي قبل ان تقوم بجهد أمريكي جدي للتوصل إلى حل سلمى في المنطقة. اما سوريا والعراق وليبيا فقد استمرت في مقاطعة الولايات المتحدة لفترة من الزمن بعد ان رفعتها غالبية الدول.
ونعود إلى اثر حرب أكتوبر في تحقيق المكاسب البترولية، حيث تأكد منتجو البترول انهم لن يعاملو بعد الانتصار المصري على انهم جزء ثانوي في الاقتصاد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية الغربية وشركاتها البترولية الكبرى. كذلك تأكدت هذه الثقة بالنفس بعد ان قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار التي تقررت في اجتماع ١٦ أكتوبر وساندتها قرارات المقاطعة في ١٧ أكتوبر بتقليص المعروض دون بدائل في أسواق البترول. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينجح فيها أي تجمع لمنتجي المواد الأولية في العالم الثالث في السيطرة على مواردهم الطبيعية بمثل تلك الصورة الحاسمة. ولما طلبت الشركات عقد جلسة في فيينا في أواخر نوفمبر ١٩٧٣ مع ممثلي الدول المصدرة للبترول من اجل «استيضاح» السياسة السعرية الجديدة، أصرت منظمة أوبك على ألا تكون الجلسة بأي حال جلسة مفاوضات، وانه مهما يكن هيكل الأسعار في المستقبل، فانه سيتحدد بقرارات منفردة من المنظمة وليس من أية جهة أخرى.
وتأكيدا لهذا الموقف اجتمع وزراء الخليج اعضاء أوبك في طهران يومي ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ حيث تقرر رفع سعر البترول مرة ثانية إلى ١١,٦٥ دولارا للبرميل ساريا من أول يناير ١٩٧٤، أي بزيادة ١٣٠٪ على المستوى الذي تقرر في اجتماع ١٦ أكتوبر.
وتوالت بعد ذلك القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول البترولية تحت مظلة انتصارات أكتوبر. فقد كانت اتفاقية المشاركة التي أبرمت مع الشركات عام ١٩٧٢ تتيح للدول البترولية حق تملك ٢٥٪ من مرفق إنتاج البترول الخام على ان ترتفع تلك النسبة إلى ٥١٪ بعد عشر سنوات أي في عام ١٩٨٢. وبدلا من انتظار السنوات العشر، استطاعت دول الخليج ان ترفع نسبة المشاركة في مستهل ١٩٧٤ إلى ٦٠٪. وتلا ذلك - كما هو معروف - سلسلة من القرارات والإجراءات التي انتهت بالتملك الكامل لكافة المنشآت البترولية القائمة على ارض الدول البترولية.

وهكذا جاءت المحصلة النهائية لتداعيات حرب أكتوبر ممثلة في اعادة هيكلة صناعة البترول بحيث ارتفعت إيرادات تصدير البترول في الدول العربية المصدرة للبترول من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٧ قبل ان تقفز إلى ١٤٦ مليار عام ١٩٧٩ والى ٢١٣ مليار عام ١٩٨٠ اثر قيام الثورة الإيرانية.

اما مصر فلم تستفد من ارتفاع أسعار البترول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، إذ عجزت مواردها البترولية عن الوفاء باحتياجاتها مما دعاها إلى استخدام حصيلتها المحدودة من العملة الأجنبية في استيراد ما بلغت قيمته من البترول ٣٠٠ مليون دولار خلال العامين المذكورين، وهو مبلغ باهظ بمعايير ذلك الوقت وحجم الموازنة المصرية.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك ترتيبات سابقة على الحرب لكي تحصل مصر على معونات بترولية من بعض الدول الشقيقة، فأوفى البعض بما وعد، غير ان البعض الآخر والذي اغضبه توقف المعارك، أعاد الناقلات المصرية فارغة بعد ان وصلت إلى موانيه وبقيت فيها أياما تنتظر شحنها بما تم الاتفاق عليه.

ثالثا – دروس مستفادة من حرب أكتوبر

(١) اعتمد منتجو البترول على الانتصار المصري، وكسر خرافة التفوق العسكري الإسرائيلي، في استرداد حقوقهم المشروعة في مواجهة العجرفة التي كانت تبديها شركات البترول العالمية بمساندة الدول الصناعية الغربية المستهلكة للبترول أثناء التفاوض غير المجدي على نحو ما سبق شرحه.

وبذلك استطاعت الدول البترولية زيادة أسعار البترول، لأول مرة بصورة منفردة، من ٣ دولارات للبرميل يوم ٦ أكتوبر، إلى نحو ١١.٦٥ دولار اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤. وكان أعلى سعر عرضته الشركات خلال مفاوضاتها مع دول أوبك لا يتجاوز ٣.٤٦ دولار للبرميل. وبذلك ارتفعت حصيلة تصدير البترول في الدول العربية المصدرة للبترول من ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٧٥ مليار عام ١٩٧٤ كما ذكرنا.

(٢) عجلت انتصارات أكتوبر بتنفيذ اتفاقيات المشاركة، بل وتجاوزتها، إذ رفعت دول الخليج نسبة مشاركتها في الصناعة من ٢٥٪ إلى ٦٠٪ في مستهل ١٩٧٤، بدلا من الانتظار حتى عام ١٩٨٢ لكي ترتفع النسبة إلى ٥١٪ وفقا لاتفاقية المشاركة.

(٣) اتخذت المقاطعة البترولية، وخفض إنتاج البترول العربي، صورة سلاح بترولي بما صدر عنها من إعلانات سياسية، ولكن المقاطعة ساعدت من ناحية أخرى في دعم قرارات زيادة الأسعار بما انعكس في أسواق البترول العالمية من نقص شديد في الإمدادات البترولية وعجز باقي الدول المنتجة للطاقة عن تعويضه.

وهنا يمكن القول بان المصلحة المشتركة قد التقت بين الأهداف السياسية لحرب أكتوبر وبين الأهداف المالية والاقتصادية لمنتجي البترول. أي ان البترول وان كان قد دخل متأخرا لتحقيق مكاسب مادية عجز عن تحقيقها بالتفاوض قبل الحرب وخلال أيامها الأولى، الا انه استخدم أيضا كوسيلة للضغط سياسيا بعد ان توقفت المعارك، واتجهت النوايا إلى استثمار الانتصار العسكري لتحقيق الأهداف السياسية للحرب.

(٤) لم تستفد مصر من ارتفاع الأسعار لان مواردها البترولية عجزت عن الوفاء باحتياجاتها خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وبلغت صافي وارداتها البترولية نحو ٣٠٠ مليون دولار خلال العامين المذكورين، وان كانت قد استفادت فيما بعد عندما تحولت إلى دولة مصدرة للبترول اعتبارا من عام ١٩٧٦.

وكما ذكرنا، فقد أحجمت دولة عربية عن تقديم يد المساعدة نتيجة لاختلاف الرؤية حول إدارة المعارك واتخاذ المواقف السياسية المناسبة لظروف ما بعد وقف القتال. وفى ذلك ما ينبغي استيعابه كدرس

لمواجهة تحديات المستقبل. وبصفة خاصة لا يجب ان نتوقع الحصول على البترول كهبة او بشروط ميسرة اذا ما تحولت مصر إلى دولة مستوردة للبترول وهو ما سنعرض له تفصيلا فيما بعد.

رابعا - كيف استردت الدول الصناعية هيمنتها على البترول

تطول القصة اذا حاولنا شرح السياسات التي انتهجتها الدول الصناعية الغربية لدعم قوتها التفاوضية في مواجهة الدول المصدرة للبترول، ولاستعادة السيطرة على تدفق البترول وتسعيره. ولذلك سوف نكتفي فيما يلي بالإشارة إلى أهم معالم تلك السياسة :

(١) كما شرحنا تفصيلا، لم تلجأ المجموعة الصناعية الغربية إلى حل الاجهزة التنسيقية التي أنشأتها لمواجهة الأزمة عام ١٩٥٦، واستمرت في استخدامها حتى عندما كانت شركاتها تسيطر سيطرة شبه كاملة على صناعة البترول العالمية. فلما صدمتها زيادة أسعار البترول في ظل حرب أكتوبر، قامت عام ١٩٧٤ بإنشاء وكالة الطاقة الدولية وأدمجت فيها الجهاز الذي احتفظت به منذ ١٩٥٦ مع توسيع اختصاصاتها وإمكانياتها خدمة للمصالح الغربية في مجال الطاقة بصفة عامة وفى البترول بصفة خاصة.

ولا يتسع المجال لشرح البرامج والأساليب التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية وتمكنت عن طريقها من السيطرة مرة أخرى على السوق العالمية للبترول. ومن ذلك إعداد وتنفيذ برامج صارمة لترشيد استخدام الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة، والتوسع في حجم السوق الفورية، والاحتفاظ بمخزون تجارى وإستراتيجي كبير للمناورة به في أوقات الشحة البترولية، ثم إدخال البترول في البورصات العالمية التي تضارب على مدار الساعة في اسعاره، وفرض ضرائب باهظة على الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية كلما انخفض سعر البترول الخام مما حجب عن المستهلك اثر ذلك الانخفاض وأدى إلى تقلص الاستهلاك والواردات، الخ.

(٢) يتسم البترول، باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع البترولي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له. إذ كلما انخفض سعر البترول الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح. ويمكن تعريف الريع البترولي بأنه يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع البترولي - بعد استبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة - بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات البترولية).

وقد دأبت الدول الصناعية المستوردة للبترول على زيادة ضرائبها البترولية في كل مرة ينخفض فيها سعر البترول الخام، سواء في صورته النقدية أم في صورته الحقيقية، وبذلك حجبت عن المستهلك النهائي الأثر المتوقع من انخفاض سعر الزيت الخام وهو زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على البترول.

وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها إلى ان البترول يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئيا عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمنا لها مستقلا عن تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فان هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين مما يحميهم من الشحة البترولية وما

يقترن بها من صدمات سعرية.

ومن ناحية ثانية، فقد انتفعت بعض الدول المنتجة/المستوردة للبترول، مثل الولايات المتحدة، من عدم خضوع البترول لاتفاقيات جات فوضعت من السياسات، في أوقات مضت، ما يحمى أسعار بترولها المحلى من الانهيار أمام منافسة البترول المستورد الرخيص. ومن تلك السياسات تحديد الواردات البترولية بحصص معينة ومنح المستوردين تراخيص للاستيراد في حدود تلك الحصص. وكانت تلك التراخيص تتداول في الأسواق الأمريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر البترول المحلى المرتفع وبين سعر البترول المستورد.

ومن أمثلة توزيع الريع البترولي بصورة تجحف نصيب الدول المصدرة للبترول، ان برميل المنتجات المكررة كان يباع للمستهلك النهائي في غرب أوروبا بنحو ١١,٤٢ دولارا عام ١٩٧٠. وباستقطاع إجمالي التكاليف، بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو ٦,٠٧دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للبترول على اكثر من ١,٤٢ دولار وهو ما يعادل ٢٣٪ بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للبترول تحصل على ٤,٦٥ دولار او ما يعادل ٧٧٪.

فلما استردت الدول المصدرة للبترول، في ظل حرب أكتوبر، حريتها في تحديد الأسعار، تحول توزيع الريع البترولي إلى صالحها. ففي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية نحو ٢٧,٩٠ دولارا بينما بلغ صافى الريع نحو ١٨,٩٠ دولارا موزعا بنسبة ٥٢٪ للدول المصدرة وبنسبة ٤٨٪ للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٤,٣٠ دولارا للبرميل (٦٤٪ من صافى الريع) مقابل ١٨,٩٥دولارا لضرائب الحكومات الأوروبية (٣٦٪)، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في العام المذكور نحو ٦٥,٥٠ دولار.

غير أن أسعار البترول الخام لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولارا عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولارا. عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على البترول، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها البترولية بحيث ارتفعت من نحو ٢٢,٥٠ دولارا عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٠ دولار عام ١٩٨٦ واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت نحو ٦٦ دولاراً عام ١٩٩٥. ويأتي مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب البترولية التي تتحيز لصالح الفحم رغم انه المصدر الأكثر تلويثا للبيئة.

اما سعر البترول الخام (معبرا عنه بسعر سلة أويك تسليم أوروبا) فقد استمر في التآكل بحيث انخفض من ١٩,٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٢٢ عام ١٩٩٢ والى ١٦,٠٧ عام ١٩٩٣ والى ١٥,٥٣ دولارا عام ١٩٩٤. وإذا كان السعر قد انتعش قليلا خلال ١٩٩٦ وحافظ على بعض استقراره خلال ١٩٩٧، الا انه لم يلبث ان انهار منذ بداية ١٩٩٨ وحتى الآن إلى مستوى غير مسبوق خلال عقد التسعينات.

وباستبعاد تكاليف الإنتاج والنقل، من تلك الأسعار، يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافى الريع نحو ١١ دولارا عام ١٩٨٦ ونحو ١٤,٥٥ دولار في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ ونحو ١٢,٣٥ دولار عام

١٩٩٣. بذلك انعكس توزيع الريع البترولي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من ٢٠٪.

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية OECD الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة البترول بالسلع التي تصدرها المجموعة إلى دول أوبك ، فان تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبر عن القيمة الحقيقية لسعر البترول. وبعبارة أخرى فإن استبعاد آثر التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية والذي ارتفع من ١٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩١ يوضح أن أسعار البترول الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣ قد انهارت إلى نحو ٥,٩٠ دولار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١. كذلك شهدت الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ استمرار تآكل السعر في صورتيه الإسمية والحقيقية بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستواه قبيل حرب أكتوبر.

(٣) هكذا تآكلت المكاسب التي حققتها انتصارات أكتوبر، كما تآكلت الاحتياطات المالية التي تراكمت نتيجة لارتفاع أسعار البترول، بل وزاد علي ذلك ما أنتجته أزمة الخليج عام ١٩٩٠ من تداعيات سلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالنسبة للمنطقة العربية. ومن هنا نستخلص ان البترول لا يمكن ان يلعب دورا مؤثرا في مواجهة التحديات التي ستواجهها المنطقة العربية خلال المستقبل المنظور، ما لم يدرك العرب ان مصيرهم مهدد بقوى متربصة، وان نجاتهم تتوقف على مدى وقوة التلاحم الذي يجمع بين صفوفهم.

وإذا كانت الدول الصناعية الغربية، وهي المسئولة عن نحو ٦١٪ من الاستهلاك العالمي للبترول ونحو ثلاثة أرباع الواردات البترولية، قد قامت ومازالت تقوم بتنسيق سياساتها بما يحقق مصالحها المنفردة والمشتركة، فما الذي ينبغي ان تقوم به الدول المصدرة للبترول، وبصفة خاصة المجموعة العربية التي يتوقع ان تنهض بالعبء الأكبر في توفير احتياجات العالم من البترول والغاز الطبيعي في مستهل القرن الواحد والعشرين كما سنبين فيما بعد ؟

الواقع ان تحقيق المصالح الفردية والمشتركة للدول العربية البترولية لا يحتاج سوى التنسيق بين سياساتها في هذا المجال. ولا شك انها ان فعلت ذلك فانها لا تتجاوز ما تقوم به فعلا الدول الصناعية المستهلكة للطاقة من تنسيق لسياساتها في مجال الطاقة. ولذلك نكتفي هنا بالإشارة إلى ضرورة وجود أداة عربية جماعية، قوية ومتجانسة، لكي تحمل تلك المسئولية.

والواقع ان التعاون العربي لإيجاد تلك الأداة لا يحتاج إلى المزيد من التفاوض وإبرام الاتفاقيات، إذ يكفى ان تقوم الدول العربية العشر، اعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، بتنشيط المنظمة واعادة بنائها بحيث يمكنها حمل مسئوليات المستقبل. ومما يجدر ذكره ان المنظمة تضم مركزا لدراسات الطاقة كما تضم مركزا للتدريب البترولي، ولكن كلا المركزين يكاد يكون معطلا لأسباب لا يتسع المجال لمناقشتها.

ومع أننا نرحب بما تقوم به المنظمة العربية، على قدر استطاعتها وفي حدود ما يرصد لها من اعتمادات ويتوفر لديها من إمكانيات، الا إننا نرى ان تلك الجهود غير كافية لمواجهة تحديات المستقبل، وبصفة خاصة ما ينتج عن ازدياد اعتماد العالم على البترول العربي، وما تضعه وتقوم بتنفيذه الدول المستهلكة للبترول من سياسات منسقة. ولعل فيما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية الاوابك ما يفي، اذا تم تنفيذه، بتحقيق الهدف المنشود. فتلك المادة تنص على ان هدف المنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف

اوجه صناعة البترول، وتحقيق اوثق العلاقات فيما بينها، للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة، منفردين ومجتمعين. وتحقيقا لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها، بما في ذلك تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.. الخ.

خامسا - توقعات العرض والطلب والأسعار خلال المستقبل المنظور

يستخلص من نتائج أربع دراسات لجهات معتمدة، ان معدلات النمو الاقتصادي في العالم خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٠ سوف تتراوح بين ٢,٨ ٪ و٤ ٪ سنويا، كما تتراوح معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة المذكورة بين ٢ ٪ و ٢,٦ ٪ سنويا. وبذلك يقدر المعدل المتوسط لنمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة المذكورة بنحو ٣,٢٪ سنويا (على أساس ٢,٣٪ للمجموعة الصناعية اعضاء OECD و٢,٩٪ في الاتحاد السوفييتي سابقا و٥,٤٪ في الدول النامية). كما يقدر المعدل المتوسط لنمو الطلب العالمي على الطاقة بنحو ٢,٣٪ سنويا.

بذلك يتوقع ان يرتفع استهلاك العالم من الطاقة بمختلف مصادرها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٠ من نحو ١٨٥ مليون برميل بترول معادل يوميا (ب/ى) عام ١٩٩٦ إلى نحو ٢٥٥ مليون عام ٢٠١٠ والى نحو ٢٨٣ مليون عام ٢٠١٥ والى نحو ٣١٤ مليون عام ٢٠٢٠ .

كذلك يتوقع ان ينمو الطلب العالمي على البترول خلال الفترة المذكورة بمعدل ٢,١ ٪ سنويا في المتوسط، لكي يرتفع من نحو ٧١,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٩٥,٩ مليون ب/ى عام ٢٠١٠ والى نحو ٢٨٣ مليون ب/ى عام ٢٠١٥ والى نحو ١١٦,٤ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠.

وتأتى تلك الزيادة في استهلاك البترول كمحصلة لنموه خلال الفترة المذكورة بمعدلات يبلغ متوسطها السنوي نحو ١,٤٪ في أمريكا الشمالية ونحو ٣,٠٪ في أوروبا الغربية ونحو ١,٤٪ في اليابان واستراليا، ثم يرتفع إلى نحو ٢,٢٪ في الاتحاد السوفييتي سابقا وشرق أوروبا، والى نحو ٣,٨٪ في الدول النامية الآسيوية وفى أمريكا اللاتينية.

وتعتمد أهم المناطق المستهلكة للبترول، وهى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، على استيراد البترول لسد فجوة العجز في مواردها البترولية والتي يتوقع ان تتزايد من نحو ٢٣,٣ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ لتبلغ نحو ٣٢,٦ مليون ب/ى عام ٢٠١٥ ونحو ٣٥ مليون عام ٢٠٢٠. اما دول الكومنولث المستقلة وشرق أوروبا فلا يتوقع ان تحقق بعد اكتفائها ذاتيا اكثر من ٣-٤ مليون ب/ى كفائض للتصدير خلال المستقبل المنظور. ويتزايد العجز في باقي العالم لكي يرتفع من ٦,٨ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٥ مليون ب/ى عام ٢٠١٠ و٢١ مليون عام ٢٠١٥ و٢٩ مليون عام ٢٠٢٠.

بذلك يرتفع العجز الكلى في العالم، والذي يتوقع ان تقوم أوبك بسد فجوته، من نحو ٢٨ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٥ مليون عام ٢٠٠٥ و٤١ مليون عام ٢٠١٠ و٥٠ مليون عام ٢٠١٥ و٦٠ مليون عام ٢٠٢٠.

اما بالنسبة للعرض العالمي للبترول، فالمتوقع ان ترتفع الطاقة الإنتاجية للبترول في العالم من نحو

٤ ,٧٤ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨٨ عام ٢٠٠٥ و٩٧ مليون عام ٢٠١٠ و١٠٧ مليون عام ٢٠١٥ و١١٨ مليون عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو ٢٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢٠.
في ضوء تلك التقديرات يتوقع ان يرتفع نصيب أوبك من الطاقة الإنتاجية العالمية من ٣٩٪ في الوقت الحاضر إلى نحو ٤٣٪ عام ٢٠١٠ و٤٧٪ عام ٢٠١٥ و٥٢٪ عام ٢٠٢٠. وفى داخل أوبك لا يوجد غير ست دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية بحيث تستطيع الوفاء بنحو ٤٠٪ من احتياجات العالم البترولية عام ٢٠١٥ وبنحو ٤٦٪ من تلك الاحتياجات عام ٢٠٢٠. وهذه الدول الست هي السعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت، ثم فنزويلا. ويتوقع ان ترتفع الطاقة الإنتاجية في تلك الدول من نحو ٥ ,٢٣ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٣ مليون عام ٢٠١٠ و٤٤ مليون عام ٢٠١٥ و٥٥ مليون عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو ٣ ,٣٪ سنويا في المتوسط.
اما بالنسبة لباقي اعضاء أوبك، فمن المتوقع ان يظل مجموع الطاقة الإنتاجية لديها ثابتا حول ٨ مليون ب/ى تقريبا خلال الفترة المذكورة، وان تغير نصيب كل دولة في ذلك المجموع.

وخارج أوبك يتوقع ان ترتفع الطاقة الإنتاجية للبترول من ٥ ,٤٣ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٥٥ مليون بحلول ٢٠١٠ لتستقر بعد ذلك حول هذا الرقم دون زيادة حتى ٢٠٢٠.

ويستخلص مما تقدم، ان درجة التركز الاحتكاري في إنتاج البترول سوف ترتفع في مستهل القرن الواحد والعشرين، بحيث يبلغ نصيب أوبك من الإنتاج العالمي نحو نصف ذلك الإنتاج خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. بل ان هذا الإنتاج سوف يتركز في ست دول فقط من اعضاء أوبك كما ذكرنا، كما يقع نحو ٩٠٪ من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج العربي، ويبلغ نصيب الدول العربية الأربع نحو ٧٨٪ من تلك الاحتياطات. ويضاف إلى هذه الدول العربية الأربع من تسعفه احتياطياته للمساهمة في الصادرات البترولية من باقي الدول العربية مثل عمان وليبيا والجزائر واليمن.
اما بالنسبة لسعر البترول فان اغلب الدراسات الحديثة تتوقع ان يرتفع من نحو ١٦ دولارا للبرميل عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢٤ دولارا للبرميل (بدولارات ١٩٩٤) بحلول عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو حقيقي ٥ ,٢٪ سنويا في المتوسط. وإذا استمر في الارتفاع بهذا المعدل السنوي فان المتوقع ان يصل إلى ٢٨ دولارا (بدولارات ١٩٩٤) بحلول عام ٢٠١٧، وهو الاطار الزمني لاستراتيجية التنمية في مصر. وبإضافة ٣٪ كمعدل للتضخم، يصبح معدل ارتفاع السعر ٥.٥٪ سنويا في المتوسط، وبذلك يتوقع ان يبلغ السعر بالدولارات الجارية نحو٣٨ دولارا عام ٢٠١٠ ونحو ٥٥ دولارا بحلول عام ٢٠١٧. ولا يصح ان نستغرب هذه الأرقام لأن سعر البترول سبق ان تجاوز ٤٠ دولارا بدولارات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وهى أعلى قيمة من دولارات المستقبل.

سادسا – موقف البترول المصري

على الرغم من ان مصر كانت تواجه بعض العجز في مواجهة احتياجاتها البترولية خلال النصف الأول من عقد السبعينات، بل وارتفعت صافى وارداتها البترولية من ٥٨ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ١٢١ مليون دولار عام ١٩٧٣، فانه لم يحدث في أية لحظة ان أحس الشعب او قواته المسلحة بان ثمة عجزاً في مواجهة تلك الاحتياجات.

وكما ذكرنا، فان مصر لم تستفد من ارتفاع أسعار البترول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، بل أضيرت بسبب ذلك الارتفاع، إذ بلغت صافي وارداتها البترولية خلال العامين المذكورين نحو ٣٠٠ مليون دولار، وردت ناقلاتنا فارغة بعد ان وصلت إلى موانى دولة عربية كانت قد وعدت بمد يد المعونة. وهذا درس لا ينبغي ان ننساه ونحن نضع استراتيجية لمواجهة احتياجاتنا من الطاقة مستقبلا.
وقد ارتفع استهلاك مصر من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧ من نحو ٧,٥ مليون طن إلى نحو ٣٤ مليون طن بمعدل نمو ٧,٣٪ ويبلغ ذلك المعدل نحو ٥٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ وهى الفترة التي بدأ الاقتصاد المصري ينتعش خلالها بعد ان شهد فترة من الركود نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣.

من ناحية أخرى، بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي GDP وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي خلال السنوات المالية ٩٤/٩٣ و٩٥/٩٤ و٩٦/٩٥ نحو ٢,٩٪ و٣,٢٪ و٤,٢٪ على التوالي. وبافتراض معدل ٥٪ للنمو الاقتصادي خلال السنة المالية ٩٧/٩٦، فان معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ يقدر بنحو ٣,٨٪ سنويا في المتوسط. ومع ان استراتيجية التخطيط التي أعلنها السيد رئيس الوزراء تستهدف نمو الاقتصاد بمعدل يقارب ٧٪ سنويا حتى عام ٢٠١٧، الا إننا نميل لتقدير احتياجاتنا المحلية من الطاقة على أساس معدل نمو اقتصادي متحفظ ٤٪ وهو ما يكفل مواجهة الزيادة السكانية التي تقدر بنحو ٢٫٢٪ سنويا ويحقق ارتفاعا محدودا في مستوى الدخل والمعيشة. ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرتفعة بالمعايير العالمية اذا ما تحقق على امتداد الفترة الزمنية موضع الدراسة.
ونظرا لارتباط استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي عن طريق ما يعرف اصطلاحا بمعامل المرونة الدخلية (وهو ناتج قسمة معدل نمو الطاقة على معدل النمو الاقتصادي)، فان ذلك المعامل يمكن ان يبلغ نحو ١,٣ تقريبا على أساس معدلات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ (٥٪ لنمو الطاقة و٣,٨٪ للنمو الاقتصادي).

وفي تقديرنا ان هذا المعامل يمكن ان يتحسن، اذا ما قامت مصر بوضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة بحيث ترتفع كفاءة استهلاك الطاقة وينخفض معامل المرونة من ١,٣ إلى نحو ,٧٥ وهذا ما كان يستهدفه جهاز تخطيط الطاقة الذي قام الكاتب بإنشائه ورئاسته خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، وحظى بدعم ومساندة المجلس الأعلى للطاقة الذي أنشئ عام ١٩٧٩. غير ان تلك الجهود لم تلبث ان تراخت، إذ لم يجتمع المجلس المذكور منذ اكثر من عشر سنوات وترك الأمر مبعثرا بين جهات متعددة لا تخضع لرقابة او متابعة جهة مركزية عليا.
ومن ناحية أخرى، فان الطاقة الكهرومائية بلغت حدها الأقصى عند ١٢ مليار كيلووات ساعة سنويا وهو ما يعادل ٢,٦ مليون طن بترول معادل (Ton of oil equivalent)، وصار توليد الكهرباء يعتمد في توسعاته السريعة اعتمادا كليا على البترول والغاز، وذلك بالاضافة إلى الاستهلاك المتزايد في القطاعات الأخرى. ومن هنا نفترض ان أية زيادة في استهلاك الطاقة مستقبلا سوف تعتمد بالكامل تقريبا على البترول والغاز والذي يبلغ نصيبهما من إجمالي الطاقة المستهلكة نحو ٩٢٪ في الوقت الحاضر.

فإذا تحققت تلك الافتراضات، وانخفض معامل المرونة الدخلية من ١,٣ إلى ,٧٥ كما ذكرنا، وتحقق أيضا معدل للنمو الاقتصادي كما تقدره استراتيجية التنمية وهو ٧٪ سنويا حتى عام ٢٠١٧، فان معدل نمو استهلاك الطاقة (أي البترول والغاز) يمكن ان يبلغ في تلك الحالة نحو ٥,٣٪ سنويا في المتوسط (٧٪ × ,٧٥).

اما اذا اعتمدنا على المعدل المتحفظ لنمو الاقتصاد وهو ٤٪ سنويا في المتوسط، فان معدل نمو استهلاك الطاقة يمكن ان يبلغ ٣٪ سنويا في المتوسط، وهو ما قمنا على أساسه ببناء الجدول المرفق الذي يوضح توقعات استهلاك الطاقة في مصر حتى عام ٢٠١٧.

ويوضح الجدول في عموده الثاني توقعات الاستهلاك المحلي من السوائل البترولية والغاز الطبيعي سنويا، بينما يوضح العمود الثالث مجمع ذلك الاستهلاك Cumulative. كما يوضح العمود الرابع الاستهلاك المجمع للطاقة الكهرومائية، والعمود الخامس مجمع الطاقة بعناصرها الثلاثة، والعمود السادس كمية البترول او الغاز الواجب تصديرها للمحافظة على الحصيلة الصافية للصادرات البترولية الحالية والتي تقدر بنحو ١,٣ مليار دولار سنويا (على أساس المتوسط السنوي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦). اما العمود السابع فيوضح مجمع الاستهلاك المحلي والصادرات من البترول والغاز معا، وهو ما يمثل العبء الذي يستنفد نصيب مصر من الاحتياطات البترولية والغازية. ويعيد العمود الثامن ترجمة العمود السابع بعد تحويله من وحدات مليون طن بترول معادل إلى تريليون وحدة حرارية بريطانية Btu على أساس معامل تحويل طن = ٤٠ مليون وحدة حرارية.

بذلك يتوقع ان ينمو الاستهلاك المحلي من البترول والغاز من نحو ٣٤ مليون طن بترول معادل عام ١٩٩٧ إلى نحو ٥٠ مليون طن عام ٢٠١٠ والى ٦١ مليون طن عام ٢٠١٧.

ومن ناحية أخرى، تقدر احتياطيات مصر في الوقت الحاضر - وفقا لبيانات وزارة البترول - بنحو ٣ مليارات برميل زيت و٣٣ تريليون قدم مكعب غاز. أي ان مجموع المصدرين معا لا يتجاوز ١,٢٥ مليار طن بترول معادل باستخدام معاملات التحويل المعروفة. فما هو نصيب مصر من تلك الاحتياطات، وكم سنة يمكن ان يكفيها هذا النصيب قبل ان تلجأ إلى الاستيراد ؟

تقضي اتفاقيات البحث عن البترول والغاز في مصر باقتسام الإنتاج مع الشركات الأجنبية العاملة في اراضيها، حيث تحصل تلك الشركات من البترول والغاز على نصيب لتغطية نفقات الاستكشاف والتنمية والإنتاج، كما تحصل على نصيب إضافي مقابل ما تحملته من مخاطر أثناء قيامها بالاستكشاف. وقد أثبتت التجربة العملية ان ما يتبقى لمصر بعد نصيب الشريك الأجنبي الإجمالي لا يتجاوز ثلثي الإنتاج. أي ان نصيب مصر من الاحتياطات المؤكدة للبترول والغاز لا يتجاوز نحو ٨٣٠ مليون طن بترول معادل.

بذلك، ووفقا لتقدير احتياجات مصر من الطاقة على أساس معدل نمو متحفظ ٣٪ سنويا، فان نصيبها من تلك الاحتياطات يمكن ان ينضب في منتصف ٢٠١٥ وذلك بافتراض التوقف من الآن عن تصدير البترول السائل والامتناع عن تصدير الغاز مستقبلا (راجع العمود الثالث من الجدول).

اما اذا استمرت مصر في تصدير البترول لتوفير حصيلة من العملة الأجنبية مقدارها ١,٣ مليار دولار سنويا كما ذكرنا، فان نصيب مصر من الاحتياطات المؤكدة في الوقت الحاضر يمكن ان ينضب في منتصف ٢٠١٢ (راجع العمود السابع من الجدول).

فإذا قامت مصر بتصدير الغاز إلى تركيا كما أعلن عن ذلك، وهو ما يقتضي تخصيص نحو ٨و٨ تريليون قدم مكعب من إجمالي الاحتياطات الغازية لمواجهة هذا الالتزام، وإذا ما استمرت أيضا في تصدير البترول، فان نصيبها من احتياطيات البترول والغاز يمكن ان ينخفض إلى نحو ٦٧٨ مليون طن بترول معادل، وهو ما يؤدى إلى استنفاد ذلك النصيب بحلول عام ٢٠٠٩ (راجع العمود السابع من الجدول).

ويوضع الأرقام المتوقعة لاسعار البترول عالميا كما سبق تقديرها، وهى ٣٨ دولارا للبرميل بحلول عام ٢٠١٠ و٥٥ دولارا بحلول عام ٢٠١٧، إلى جانب احتياجات مصر من الطاقة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ وما بعدها، فان النتيجة يمكن ان تبدو مذهلة وغير قابلة للتصديق. ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار ان مصر استوردت من البترول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار، وان سعر البترول تجاوز ٤٠ دولارا في فترات الشحة والتي يمكن ان تتكرر، فان تلك النتيجة يمكن ان تحدث وينبغي الا نسقطها من حساباتنا ونحن نستعد لمواجهة تحديات المستقبل في مجال الطاقة.

وكما أوضحت من قبل، أثبتته التجربة في أعقاب حرب أكتوبر، لا ينبغي ان نتوقع مد يد العون من أحد الا اذا دفعنا المقابل من كرامتنا وسيادتنا، وهذا ما لن يحدث.
وختاما، فأنى اطرح باختصار شديد التوصيات التالية لكي تجرى مناقشتها بهدف وضع استراتيجية طويلة الأجل للطاقة في مصر تحت مظلة المجلس الأعلى للطاقة الذي أنشئ في عام ١٩٧٩ لوضع تلك الاستراتيجية وتقديم تقارير دورية عنها للسيد رئيس الجمهورية، ولكنه لم يجتمع منذ اكثر من عشر سنوات كما ذكرت.
(١) تكثيف أنشطة البحث عن البترول والغاز، خاصة وان الاتفاقيات المصرية تعتبر من اكثر الاتفاقيات جاذبية للشركات في العالم، إذ ابرم منها نحو ١٣٠ اتفاقية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٨، وتحولت مصر في ظلها من دولة مستوردة للبترول إلى دولة مصدرة له.
وقد ازداد إقبال الشركات على الاستكشاف في مصر بعد ان ادخل عليها في عام ١٩٩٤ تحسينات لصالح الشركات الأجنبية وصفتها الصحافة المتخصصة بأنها «غير مسبوقة» عالميا. وفى رأينا ان بعض تلك التحسينات لم تكن مبررة. من ذلك على سبيل المثال ان السعر الذي كانت مصر تشترى به نصيب الشريك الأجنبي من الغاز لاستخدامه في السوق المحلية، وكان يتحدد على أساس سعر المازوت وهو الوقود البديل للغاز، عدل في ١٩٩٤ لكي يتحدد على أساس افضل الزيوت الخام المصرية، وبذلك ارتفع بنحو ٤٠٪ عما كان عليه وصار يعادل تقريبا سعر الغاز الطبيعي تسليم أوروبا. والسؤال هنا : لماذا تشترى مصر الغاز المنتج في أرضها بسعر يقارب سعر الغاز تسليم أوروبا بعد إسالته ونقله إليها بحرا بتكلفة مرتفعة ؟
عموما، ودون التخلي عن الأمل في ان تنجح أنشطة الاستكشاف في الإضافة إلى احتياطياتنا البترولية، لا ينبغي ان نبالغ في التفاؤل من هذه الناحية، إذ أخذت احتياطيات وإنتاج البترول الخام في التآكل خلال السنوات الأخيرة، كما ان ما يتم اكتشافه من حقول جديدة لا يضارع من حيث الحجم ما تم اكتشافه في الماضي وانما توصف الحقول الجديدة بأنها حقول صغيرة وفى مناطق اكثر صعوبة وربما أعلى كلفة.

(٢) وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة ورفع كفاءتها. وقد سبق ان أشرت إلى ما أصاب تلك الجهود من بعثرة وتفكك نتيجة لعدم اجتماع المجلس الأعلى للطاقة، وهو السلطة الوزارية العليا المكلفة بوضع استراتيجية شاملة للطاقة، ومتابعة تنفيذها. وقد قمت شخصيا أثناء رئاستي لجهاز تخطيط الطاقة خلال سنواته الأولى من ١٩٨٢ حتى نهاية ١٩٩٥ بالاشراف على دراسات فنية واقتصادية للطاقة في بعض مصانع القطاع العام فتكشف لنا الكثير من أوجه الهدر في استخدامها، وخاصة عندما كان المازوت يباع محليا بسبعة جنيهات ونصف بينما يبلغ سعره في السوق العالمية نحو ١٨٠ دولارا. وقد برهنت تلك الدراسات انه بالإمكان توفير ما لا يقل عن ثلث الطاقة المستهلكة بإنفاق قدر محدود من الاستثمار، وأحيانا بدون إنفاق، دون ان يتأثر الإنتاج او الخدمات المستهلكة للطاقة.
والآن، وعلى الرغم مما تحقق من أنشطة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، بمساعدات أجنبية، الا ان الموضوع ما زال يحتاج إلى جهود اكثر جدية وتنظيما وتمويلا ومتابعة، وذلك بما يتناسب مع خطورته في اطار ما سبق شرحه بالنسبة لمستقبل الطاقة في مصر. وهنا يصدق القول المعروف « ان برميلا يتم توفيره يعادل برميلا يتم إنتاجه » A barrel saved is a barrel produced.
(٣) تنشيط وتوسيع استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد أنشئت لهذا الغرض هيئة عامة تابعة لوزارة الكهرباء، منذ بداية عقد الثمانينات، وتشير البيانات الصادرة عنها ان تلك الطاقة سوف تساهم بحلول عام ٢٠٠٥ بنحو ١,٩ مليون طن بترول معادل او ما يعادل ٤٪ من استهلاك الطاقة في ذلك العام. وهنا أيضا يحتاج الامر إلى تكثيف الجهود لتطوير تكنولوجيا تلك المصادر وتشجيع التوسع في استخدامها، خاصة وان مصر تتمتع بقدر كبير من الإمكانيات في هذا المجال.

(٤) ونختتم تلك التوصيات باقتراح اعلم انه يثير الكثير من الخلاف، ولكن أمانة الكلمة وحرية الرأي مع خطورة الموضوع تلزمنا بمناقشته. وتتلخص تلك التوصية في ضرورة الاحتفاظ بالغاز الطبيعي والامتناع عن تصديره، وذلك لمواجهة الاستهلاك المحلى المتزايد للطاقة وهو ما يخدم أيضا أهداف تحسين البيئة باعتباره الأكثر نظافة والأقل تلويثا. وقد يقال ان الشركات الأجنبية العاملة في مصر ترغب في تصدير الغاز حتى تحصل على نصيبها من الاحتياطات في اقصر وقت ممكن وتعيد استثمار مواردها المالية في مناطق جديدة. ولكن هذه المقولة يرد عليها بان اتفاقيات البترول تمتد إلى نحو ٣٥ عاما وهو ما يؤمن للشركات حصولها على نصيبها مما تحتويه الحقول التي لا يزيد عمرها على تلك الفترة. ومن ناحية أخرى فان سعر شراء نصيب الشريك الأجنبي من الغاز لأغراض الاستهلاك المحلى يحقق له عائدا لا يتحقق بالتصدير إلى أوروبا وهي اقرب الأسواق. وغاية ما يطلب من الشريك الأجنبي ان يتناسب إنتاج الغاز مع الاحتياجات المحلية وتحديد سقف الإنتاج بما يحقق المصالح العليا للدولة المضيفة. ومن المعروف ان سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يعتبر من الحقوق المستقرة والمعترف بها دوليا. ومن التطبيقات الشائعة لحق الدولة في تحديد حجم إنتاج البترول بما يحقق مصالحها القومية ما تقوم به دول أوبك عند الالتزام بحصتها التي قد تقل كثيرا عن حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة، ومن ثم تقوم بخفض الإنتاج وتوزيع الحصة المخفضة بين الشركات العاملة في أراضيها بنسب تحددها الدولة وتقبلها الشركات دون منازعة. وقد استنت فنزويلا مؤخرا قانونا ينظم كيفية توزيع ما يتقرر خفضه من إنتاج البترول بين الشركات العاملة في أراضيها وذلك رغم ما يتوفر لديها من احتياطيات وفيرة تتجاوز ما لدى مصر بعشرات الأمثال. كذلك أجازت المادة ٢٠ من اتفاقية الجات للدولة ان تقوم بتنظيم الإنتاج من مواردها

الطبيعية النادرة او القابلة للنضوب وفقا لما تقتضيه مصلحتها القومية، وهو ما ينطبق على الثروة البترولية والغازية.

جدول إحتياجات مصر من الطاقة خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٧

الوحدة = مليون طن زيت مكافئ

العام	الإستهلاك السنوي زيت+غاز	المجمع زيت + غاز	طاقة كهرومائية	مجمع زيت+غاز + طاقة كهرومائية	صادرات	زيت+غاز+صادرات	تريليون وحدة حرارية
١٩٩٧	٣٤,٠	٣٤,٤	٢,٦٧	٣٦,٧	١١,٣	٤٥,٣	١٨١٢
١٩٩٨	٣٥,٠	٦٩,٠	٥,٣٤	٧٤,٤	٢٢,٦	٩١,٦	٣٦٦٥
١٩٩٩	٣٦,١	١٠٥,١	٨,٠١	١١٣,١	٣٣,٩	١٣٩,٠	٥٥٦٠
٢٠٠٠	٣٧,٢	١٤٢,٢	١٠,٦٨	١٥٢,٩	٤٥,٢	١٨٧,٤	٧٤٩٨
٢٠٠١	٣٨,٣	١٨٠,٥	١٣,٣٥	١٩٣,٩	٥٦,٥	٢٣٧,٠	٩٤٨٠
٢٠٠٢	٣٩,٤	٢١٩,٩	١٦,٠٢	٢٣٥,٩	٦٧,٨	٢٨٧,٧	١١٥٠٩
٢٠٠٣	٤٠,٦	٢٦٠,٥	١٨,٦٩	٢٧٩,٢	٧٩,١	٣٣٩,٦	١٣٥٨٥
٢٠٠٤	٤١,٨	٣٠٢,٣	٢١,٣٦	٣٢٣,٧	٩٠,٤	٣٩٢,٧	١٥٧١٠
٢٠٠٥	٤٣,١	٣٤٥,٤	٢٤,٠٣	٣٦٩,٤	١٠١,٧	٤٤٧,١	١٧٨٨٤
٢٠٠٦	٤٤,٤	٣٨٩,٨	٢٦,٧٠	٤١٦,٥	١١٣,٠	٥٠٢,٨	٢٠١١١
٢٠٠٧	٤٥,٧	٤٣٥,٥	٢٩,٣٧	٤٦٤,٨	١٢٤,٣	٥٥٩,٨	٢٢٣٩١
٢٠٠٨	٤٧,١	٤٨٢,٥	٣٢,٠٤	٥١٤,٦	١٣٥,٦	٦١٨,١	٢٤٧٢٥
٢٠٠٩	٤٨,٥	٥٣١,٠	٣٤,٧١	٥٦٥,٧	١٤٦,٩	٦٧٧,٩	٢٧١١٦
٢٠١٠	٤٩,٩	٥٨٠,٩	٣٧,٣٨	٦١٨,٣	١٥٨,٢	٧٣٩,١	٢٩٥٦٥
٢٠١١	٥١,٤	٦٣٢,٤	٤٠,٠٥	٦٧٢,٤	١٦٩,٥	٨٠١,٩	٣٢٠٧٥
٢٠١٢	٥٣,٠	٦٨٥,٣	٤٢,٧٢	٧٢٨,١	١٨٠,٨	٨٦٦,١	٣٤٦٤٥
٢٠١٣	٥٤,٦	٧٣٩,٩	٤٥,٣٩	٧٨٥,٣	١٩٢,١	٩٣٢,٠	٣٧٢٨٠
٢٠١٤	٥٦,٢	٧٩٦,١	٤٨,٠٦	٨٤٤,٢	٢٠٣,٤	٩٩٩,٥	٣٩٩٨٠
٢٠١٥	٥٧,٩	٨٥٤,٠	٥٠,٧٣	٩٠٤,٧	٢١٤,٧	١٠٦٨,٧	٤٢٧٤٧
٢٠١٦	٥٩,٦	٩١٣,٦	٥٣,٤٠	٩٦٧,٠	٢٢٦,٠	١١٣٩,٦	٤٥٥٨٤
٢٠١٧	٦١,٤	٩٧٥,٠	٥٦,٠٧	١٠٣١,١	٢٣٧,٣	١٢١٢,٣	٤٨٤٩٢

التعقيب على الورقة الثانية :

د./ حاتم عبد الجليل القرنشاوى

عميد كلية التجارة بنات ـ جامعة الأزهر

في البداية يشرفني أن أتقدم بكل التهنئة للقوات المسلحة ولمصرنا جميعاً على الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لنصر أكتوبر المجيد والذي لم يكن انتصارا لمصر وحدها بل كان علامة بارزة في تاريخ الأمة العربية كلها، والذي اثبت أن إرادة الإنسان المصري قادرة بالقيادة الواعية والتخطيط السليم أن تحقق ما قد يعتبره البعض في عداد المستحيل.

وكما ذكر السيد رئيس الجمهورية صباح اليوم بأن الكثير من دروس أكتوبر وانعكاساته في الحياة المدنية وفي مستقبل مصر والأمة العربية مازال في حاجة لأن يسجل ويدرس ويستفاد منه.

ولا شك أن تقديم الشكر العميق للقوات المسلحة المصرية أمر واجب لتبنيها فكرة الندوة الاستراتيجية التي تمثل احتفالية علمية تليق بجلال المناسبة وتؤكد الدور الريادي للقوات المسلحة في استشراف المستقبل عبر تحليل دروس الماضي وعبرة الحاضر والتطورات الدولية المعاصرة والتي كانت حرب أكتوبر أحد مسبباتها.

فقد مثل نصر أكتوبر علامة بارزة وتحولاً أساسياً في المفاهيم والاستراتيجيات العسكرية والسياسية وأكد أن احتلال الأرض لا يعني استقرار الأمر لصالح القوة المنتصرة عسكرياً لأنها قد تقضي مؤقتاً على القدرات القتالية لكنها لا تقضي أبداً على إرادة التحرير وأكدت تجارب فيتنام وأفغانستان وجنوب لبنان والضفة الغربية في فلسطين هذا الدرس الذي تعلمه العالم من نصر أكتوبر.

وإذا كانت المفاهيم التقليدية تعتبر النصر على الأرض وسيلة لإنهاء الصراع والحصول على النفوذ والمكاسب فقد أكد نصر أكتوبر أن الإيمان الحق الذي يولد التغيير والجهد الداخلي المنظم والدؤوب وحسن إدارة الموارد والعلاقات قادرة على تحويل المواقف -وتحقيق النصر. وهو ما أكده استخدام

سلاح البترول في حرب أكتوبر- التي نعمل جاهدين على أن تكون آخر الحروب خاصة ونحن نعلم أن نصر أكتوبر لا يعني انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط والذي قد يحمل مخاطر الصدام المسلح على الماء والبترول طالما أن مفهوم الأمن الإسرائيلي لدى بعض القادة هناك ما زال في مرحلة ما قبل نصر أكتوبر والتي تربط التفوق الاقتصادي والأمن بالسيطرة على مزيد من الأرض والموارد المائية تحديداً.

ولقد أبرزت الدراسة التي أعدها أ. د. حسين عبد الله أحد رواد دراسة اقتصاديات البترول في العالم العربي مجموعة من الدروس نشير إلى أهمها فيما يلي :

١- الأولوية الكبرى للأمن القومي والتوازنات الكلية على المفاهيم والسياسات والعقائد الاقتصادية والتي في مرتبة تالية ولقد كان هذا واضحاً في قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء شركات البترول الأمريكية خلال تلك الفترة من الخضوع لقوانين مكافحة الاحتكار.

٢- فعالية التنسيق بين الدول في ضوء التفاعل الدائم بين المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية وهشاشة القول بالفصل بين الاقتصاد والسياسة - يدعم ذلك التشاور المستمر بين الشركات وحكومات الدول المستهلكة خلال تلك الفترة

٣- أهمية التخطيط طويل المدى في إدارة الصراع الاقتصادي وقد أثمر هذا التخطيط من جانب الدول المستهلكة للبترول عن تدهور نصيب الدول المنتجة من الريع البترولي من ٦٤٪ إلى ٢٠٪ وهبوط السعر الحقيقي للبترول إلى مستواه ما قبل حرب أكتوبر في الوقت الذي تراخت فيه عملية التخطيط والتنسيق بين الدول المنتجة. فالصراع طويل وإدارته تتصف بالاستمرارية وبالإدراك الكامل للمتغيرات على الساحة الدولية والمحلية.

٤- المدى غير المحدود لقدرة الإنسان إذا صحت العزيمة والتخطيط على التحدي وأحداث المفاجأة فقد أدارت الدول المستهلكة الأزمة منذ حرب السويس ١٩٥٦ من منطلق احتمال عجز الإمدادات وكانت المفاجأة ارتفاع الأسعار ثم قيود الإنتاج.

٥- الدور المحوري لمصر في إدارة العمل العربي والذي تجسد في إدارة استخدام البترول كسلاح استراتيجي لصالح الدول المنتجة ككل ولدعم الموقف المصري / العربي في التفاوض.

٦- إن البترول العربي سيظل ورقة استراتيجية في المستقبل إن أحسنت إدارته والتنسيق الإقليمي في هذا الشأن في ظل الفجوة بين الطلب والإنتاج وتزايد التركز الاحتكاري للمنتجين في صالح الدول العربية المنتجة.

ومن ناحية أخرى فالنظرة المستقبلية تشير إلى ضرورة الاستفادة من توقعات الزيادة في طلب الدول النامية على البترول في إقامة علاقات استراتيجية معها ولعلنا نبرز في هذا الصدد موقف دول جنوب آسيا والصين بصفة خاصة وضرورة تثمير هذا الموقف لصالح العمل العربي. فمعدل نمو الطلب على البترول المتوقع حتى عام ٢٠١٥ يشير إلى أن هذا المعدل سيكون ٠,٣٪ في الدول الأوروبية و١,٤٪ في اليابان و ٣,٨٪ في الدول النامية والآسيوية وبالنسبة للصين فمن المتوقع أن تتضاعف احتياجاتها البترولية ما بين عام ١٩٩٨ و عام ٢٠١٥ وهو ما يفسر محاولات الصين الدخول إلى مجال النشاط البترولي في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

ولعل النظرة إلى استخدامات فائض البترول الذي تحقق في الفترة التالية لنصر أكتوبر والذي وجه جانب كبير منه إلى الأسواق المالية الدولية (ما يقرب من ٩٠٪ في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) تقدم درساً أخر في أهمية الاستثمارات المباشرة التي تحقق تواجداً يمثل ثقلاً اقتصادياً في الدول المستقبلة لرأس المال وهو ما لا يقارن بالتعامل من خلال الوسطاء في أسواق النقد والمال والذي يعني فوق كل مخاطرة انقطاع الصلة المباشرة بين صاحب رأس المال ومجال التوظيف ومن ثم القدرة على التأثير في القرار الاقتصادي.
وإذا ما أريد تطبيق مختلف الدروس المستفادة من استخدام سلاح البترول في حرب أكتوبر في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة خاصة في المجال التكنولوجي والإعلامي فإننا سنجد أنه رغم احتمالات تزايد الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب إلا أن ما تحمله التطورات المصاحبة للقفزات التكنولوجية من شفافية وتواصل على المستوى الجماهيري قد حدت من قدرة الدول المتقدمة على التواجد والاستمرار في حالات خلافها مع الدول الأصغر والأقل تقدماً، مما أفقد العمل العسكري المباشر جانباً من جاذبيته واستبدله بأسلوب فرض العقوبات والتي تواجه بدورها محدودية في التأثير نظراً لزيادة درجة التشابك بين الدول في المجال الاقتصادي بهدف تجاوز مثل هذه العقوبات وإمكان مخاطبة الجماهير إعلامياً منها بهدف استلهام روح أكتوبر والاستفادة من دروسه وتطويرها فإسرائيل تستخدم المياه المتاحة لها بمعدلات تزيد بما يقدر ب ٢٠ ٪ عن معدلات الاستعاضة الطبيعية والفجوة بين الطلب على البترول وعرضه في السوق العالمي ما يعني أن منطقة الشرق الأوسط ستظل في بؤرة الاهتمام العالمي واحتمالات النزاع الإقليمي خاصة في موضوعي المياه والبترول .

وبالنسبة لمصر فهناك حاجة ملحة إلى مخطط قومي للطاقة يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحاجة للتصدير و احتياطيات مصر المؤكدة من البترول والغاز الطبيعي وحسن إدارة هذه الموارد و الاحتياطيات وذلك في ضوء برنامج واضح المعالم لترشيد استخدام الطاقة ككل.
إن الدرس الأكبر من نصر أكتوبر يكمن في إمكانية استغلال المتاح وإدراة الصراع بصورة متميزة تضمن الإدراك الكامل للقدرات الكامنة والاستجابة العالية للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية مع قدرة السيطرة على التطورات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ان القدرة على المبادأة وأخذ زمام المبادرة واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وتطويعها كانت أحد دروس النصر الذي لم نستخدمه بعد في الحياة المدنية بصورة تتناسب مع حجم ما حقق. وإذا كان من الصعب استخدام سلاح البترول بذات الصورة مرة أخرى فإن الإنسان المصري الذي صنع نصر أكتوبر قادر دائماً بإذن الله على أن تكون له إنجازات أكبر في مجال التنمية وتحقيق الرخاء.

المناقشات :

تعقيب الأستاذ أحمد عرفه (رجل أعمال)

نحن نتحدث عن التعاون العربى واستخدام سلاح البترول فى حرب ٧٣ وتحدثتم عن أن هذه الفترة كانت أحلى فترات التعاون بين الدول العربية . والحقيقة أن هذه الفترة كانت حالة فريدة جداً خاصة وإننا نتحدث اليوم عن تعاون عربى فعال، نحن كرجال أعمال نعانى أشد المعاناة للدخول إلي بعض الدول العربية بينما الأمور مختلفة تماما فى التكتلات الاقتصادية كيف يمكن لرجل أعمال أن يفكر فى تعاون عربى او فتح أسواق أو التوجه إلي بلاد يتعذر وينتظر لمدة طويلة حتى يحصل على تأشيرة دخول لهذه البلاد ، فكيف لنا أن نتعاون نحن الدول العربية مع بعضنا فى ظل هذه الظروف؟.

د.طه عبد العليم (تعقيب)

كانت حرب أكتوبر تجسيداً للعمل العربى المشترك ، واستندت إلى تبادل المصالح بين البلدان العربية، ويشهد على هذا أن قرارات الحظر الجزئي للصادرات النفطية ومضاعفة أسعاره وعوائده استندت إلى الإنتصار العسكري المصرى فى سيناء ومن جانب آخر فإن سلاح النفط كان دعما للمعركة العسكرية المجيدة التى خاضتها مصر بالتنسيق مع سوريا .

وفى ظل الخيار الإستراتيجي العربى للسلام فإن تعزيز العمل العربى المشترك والتبادل العربى للمصالح أوضح أن وجهته الرئيسية هى إقامة منطقة تجارة حرة وسوق عربية مشتركة وتعزيز كل ألوان التعاون الاقتصادي العربى لمواجهة تحديات المنافسة بعد السلام الشامل وتحديات تحرير التجارة الدولية وبناء القدرة العربية الشاملة .

تعقيب د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد

وحول دعوة الدكتور حسين عبد الله الوكيل الأول السابق لوزارة البترول إلي عدم تصدير الغاز المصرى والاحتفاظ به فى ظل عدم التأكد من حجم الاحتياطيات البترولية على حد قوله، عقب الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد قائلا :أن حجم الاحتياطي من الغاز المصري ضخم وأن مسألة تصديره من عدمه تعتمد على معدلات نمو السعر العيني للغاز أعلى من اعتمادهاعلى معدل نمو الأموال المستثمرة فى السوق، فمن مصلحتنا الاحتفاظ بالغاز فى باطن الأرض إذا كان عائده أقل ، إلا أن الاقتصاد المصرى قادر على تحقيق معدلات نمو ستصل إلى ٧ - ٨٪ عام ٢٠٠٥، ومن هنا فأن العائد الاستثماري سيتراوح بين ١٥-٢٠٪ ، وبالمقابل فانه من غير المتوقع أن يرتفع السعر العيني للمواد البترولية بمعدلات ما بين ١٥-٢٠٪ ولهذا يصبح السؤال كيف نصدر الغاز ؟ وليس هل نصدر الغاز؟

الجلسة الرابعة:

نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

رئيس الجلسة : د. سمير طوبار

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق - رئيس لجنة الشئون المالية والإقتصادية بالحزب الوطنى - عضو مجلس الشورى

الورقة الأولى :

تأثير نصر أكتوبر على الاقتصاد المصري

أ/ عبد الفتاح الجبالي

رئيس وحدة البحوث الإقتصادية ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

مقدمة عامة

تؤدي الحروب عامة إلى نتائج وأثار عديدة ومتنوعة، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتوقف حجم هذه الآثار، وعمقها، على مدى قدرة المجتمع المتحارب، في امتصاص هذه الآثار. والفترة الزمنية الواجبة لتجاوزها. وبمعنى أخر فإذا كانت قدرة الدولة على خوض حرب معينة تتوقف، من حيث المبدأ، على العوامل الاقتصادية وقوتها الذاتية، بحيث تعد هذه العناصر أحد القيود الأساسية الحاكمة للقرار السياسي والعسكري، الخاص بخوض معركة معينة والاستمرار فيها، فإن الآثار الاقتصادية للحرب تتوقف على نتائجها بشكل رئيسي. كما تتوقف أيضاً على طبيعة وهيكل الاقتصاد قبل الحرب وأثناءها، وفترة المعارك العسكرية وغيرها من الأمور الحياتية. وحين نتحدث عن آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣ على الاقتصاد المصري، فإننا لا نقصد بذلك التكاليف والأعباء المباشرة، وغير المباشرة لأيام القتال الفعلي، بل سوف نحاول بالأساس تحليل الآثار بعيدة المدى التي نجمت عن الحرب، وتداعياتها الفعلية على المجتمع المصري وهنا توجد عدة ملاحظات أساسية :-

١- أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ تمثل نقطة فاصلة وحاسمة، ليس فقط في التاريخ الاقتصادي المصري، كما سنوضح فيما بعد، ولكن أيضاً في تاريخ المنطقة ككل. إذ أن الآثار والتداعيات التي ترتبت عليها قد شملت كافة نواحي الحياة «اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً» خاصة مع صعود دور النفط في الاقتصاد العالمي ككل وما ارتبط به من تحركات لرؤوس الأموال والعمالة والتجارة في المنطقة، ومن ثم المزيد من التشابك والتقصير في العلاقات الاقتصادية.

٢- أن مرور ربع قرن على الحرب، يجعل من الصعوبة بمكان، إرجاع التغييرات الحالية في بنية الاقتصاد إلى عنصر واحد فقط، وإهمال العناصر الأخرى. من هنا فإنه من المستحسن دراسة الفترة

الزمنية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) باعتبارها الفترة الأساسية التي ظهرت فيها نتائج حرب أكتوبر، والتي وضعت الأسس الفكرية والعملية للتغييرات التي طرأت على بنية الاقتصاد المصري في الفترة الحالية.
٣- أن تقييم الآثار الناجمة عن حرب أكتوبر، يتوقف بالأساس على طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي كان قائماً قبل هذه الحرب، وخاصة خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) والتي اصطلح على تسميتها «فترة الاستنزاف» ونظراً لوجود أوراق أخرى مقدمة لهذه الفترة المذكورة، فإننا لن نتعرض لها بالتفصيل. ولكن فقط نشير إلى أن هذه المرحلة قد ورثت تركة اقتصادية مثقلة بالأعباء والمشاكل سواء كان ذلك راجعاً، لفترات الحروب التي دارت خلال الفترة السابقة عليها، وخاصة حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف، أو للنتائج المترتبة عليها والتي تمثلت في فقدان البلاد للعديد من مصادر الدخل الأساسية، كالأرض التي تمثلت في سيناء، والموارد النفطية فيما يتعلق بالنفط والعائدات المالية سواء لتأثيرها على حركة السياحة أو إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الدولية. هذا ناهيك عن التكلفة لإعداد الدولة للحرب. ولا شك أن هذه التركة قد لعبت دوراً هاماً في السياسة الاقتصادية التالية.
ولذلك فإن تقييم نتائج حرب أكتوبر١٩٧٣ سوف يدور أساساً حول عدة نقاط أساسية أولها يتعلق بالسياسة الاقتصادية الجديدة، وثانيها يتعلق بالسيطرة على الموارد الاقتصادية وثالثها يرتبط بالتوجهات الخارجية للسياسة الاقتصادية.

أولاً- السياسة الاقتصادية الجديدة :

١- تتمثل أولى النتائج الاقتصادية لحرب أكتوبر١٩٧٣، في التحولات الجذرية في مسار الاقتصاد المصري، كما تمثلت أساساً في سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي جاءت انطلاقاً من «ورقة أكتوبر»، التي تعد التعبير الأيدلوجي عن هذه المرحلة. ولهذا تشير المذكرة الإيضاحية لقانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة١٩٧٤ إلى أن مصر تبدأ عهداً جديداً باسترداد أرضها الطاهرة وبعودة العرب لها، ولذلك من الطبيعي أن يواكب المرحلة الجديدة من العمل السياسي، مرحلة جديدة من العمل الاقتصادي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لمواردها، وتنميتها من ناحية أخرى والتنسيق والمقارنة في كافة مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن إطلاق لفظ «الانفتاح الاقتصادي» على هذه السياسة لا يعتبر توصيفاً علمياً دقيقاً لهذه المرحلة إلا أنه يعد تعبيراً سياسياً بالأساس، قصد به التحول من النظام الاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك، إلى نظام يختلف عنه جذرياً من حيث الأسس والآليات المعتمدة علية، وبمعنى أخر فإنه بدلا من الاعتماد على الخطط المركزية وسيطرة القطاع العام على النشاط الإنتاجي، فقد تم التحول نحو اقتصاد السوق وإفساح المجال للقطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام (١)
٢- وهذا التحول بالأساس في السياسة الاقتصادية المصرية، كان الهدف الأساسي منه هو التأقلم مع المتغيرات التي جرت على الساحة الدولية وأيضاً على الصعيد المحلي. إذ أن تغيير الموقف الدولي من الحرب الباردة المفتوحة، إلى وضع يشبه الوفاق، فضلا عن أزمة النظام النقدي الدولي آنذاك، وتدهور العلاقات المصرية السوفيتية من جانب، وتحسنها مع الولايات المتحدة من جانب أخر، كل هذه العوامل ساعدت في تعزيز التوجه الاقتصادي الجديد. ومما ساعد على ذلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي جرت في المجتمع المصري خلال حقبة الستينات ونقصد بذلك تحديداً نمو طبقة رأسمالية خاصة، جنباً إلى جنب مع نمو طبقة جديدة من البيروقراطيين وكبار الموظفين ورجال القطاع العام. وهي الفئات التي تراكمت رؤوس أموالها خلال الحقب السابقة، ومارست ضغوطها من أجل تغيير المسار الاقتصادي

الذي كان قائماً آنذاك وجاء الانفتاح الاقتصادي كنتيجة للتفاؤل الجدلي بين هذه العوامل وبعضها البعض، خاصة وأنه قد تزامن مع «الثورة النفطية » التي حدثت بالمنطقة من جراء قيام البلدان المنتجة للنفط بعملية تصحيح لأسعار بيع البرميل الخام، والتي بمقتضاها ارتفع سعر البرميل من ٢,٨٩ دولارا إلى حوالي ١٧ دولارا للبرميل آنذاك. الأمر الذي أحدث نقلة كبيرة في العلاقات الدولية وأسواق النفط العالمية والعربية. خاصة وأن هذه الأسعار ظلت لمدة نصف قرن تقريباً تتراوح بين دولار ودولار و ٨٥ سنتاً للبرميل، في الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار المواد الأولية والمنتجات الأخرى التي كانت تستوردها هذه الأقطار.

٣- وقد حددت « ورقة أكتوبر » عشر مهام أساسية، حتى عام ٢٠٠٠، ركزت فيها بشكل أساسي على مواصلة «الانفتاح الاقتصادي» داخلياً وخارجياً. ولهذا ارتكزت السياسة الاقتصادية الجديدة على أربعة محاور رئيسية هي :

أ- دعوة الاستثمار العربي والأجنبي للاستثمار داخل المجتمع المصري.

ب - تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص المصري، وبالتالي تخطي المعوقات الإدارية والإجرائية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

جـ - إعادة تنظيم القطاع العام وجعله كفؤاً وقادراً على الوقوف في وجه المنافسة المحلية والدولية.

د - إطلاق حرية التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الصرف الأجنبي.

وهذا يوضح لنا أن مصر قد حاولت آنذاك لعب دور خاص، في النظام الاقتصادي الدولي، عن طريق الاستفادة من «مزاياها النسبية» المتمثلة في يد عاملة وفيرة، قليلة التكلفة ومؤهلة، فضلا عن الموقع الجغرافي المميز بالنسبة لجميع الأسواق. وهي أمور تمثل عناصر جذب للاستثمار الخاص العربي والأجنبي.

وتشير الإحصاءات إلى أن هذه السياسة قد أسفرت عن زيادة كبيرة في حجم الاستثمار والذي بلغ المتوسط السنوي له نحو ٢٢٣٢,٥ مليون جنيه، مقابل ٣٥٩,٩ مليون جنيه خلال الفترة السابقة أي أن حجم الاستثمار قد زاد بمعدلات سنوية بلغت نحو ٣٤,٦٪ سنوياً، مقابل١٤,١٪ في الفترة السابقة. كما بدأ الرقم الأساسي لحجم الاستثمار يرتفع اعتباراً من عام ١٩٧٤ فبلغ ٣٩٦,٨٪ (على أساس سنة ٥٩/ ١٩٦٠= ١٠٠ وواصل ارتفاعه المطرد ليصل إلى ٢٣٦٢,٩ في عام ٨٠/ ١٩٨١. كما بلغ الرقم القياسي لعام ٨٠/ ١٩٨١ نحو ٥٩٥,٥٪ وذلك باعتبار عام ١٩٧٤ سنة أساس(٣).

هذا مع ملاحظة أن جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم الاستثمار، يرجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع الاستثمارية خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) وكذلك ازدياد التنقيب عن النفط، إذ قفز الرقم القياسي لاستثمارات هذا القطاع من ١٠٠٪ عام ١٩٧٤ إلى ٦٦٣٪ عام ٨٠/ ١٩٨١ (٤) واصبحت إستثمارات هذا القطاع تصل إلى ١١,٩٪ عام ١٩٨١ مقابل ٦,١٪ عام ١٩٧٣.

٤- وقد أدى « نصر أكتوبر » إلى استعادة مصر حقوقها النفطية الأمر الذي زاد من حركة التنقيب والكشف عن النفط، وهنا نلحظ أنه وخلال السنوات العشر (١٩٧٣-١٩٨٣) تم إبرام حوالي ٨٩ اتفاقية للبحث، بلغ إجمالي التزام الشركات بها حوالي ١٨١٣,٦ مليون دولار كما بلغت منح التوقيع، التي لا تسترد، نحو ١٧٠ مليون دولار مع ملاحظة أن منطقة خليج السويس قد استحوذت على معظم الجهود الاستكشافية، وبالتالي ساهمت بنحو ٧٠٪ من إنتاج النفط المصري آنذاك.

فمن الملاحظ أن عدد الآبار الاستكشافية «البرية والبحرية» في منطقة خليج السويس بلغت حوالي ٣٥٠بئراً، من مجموع ٥٠٠ بئر تم حفرها في مصر، خلال هذه الفترة، مع العلم بأن مساحة حوض خليج السويس، براً وبحراً، لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي المناطق التي يمكن البحث عن النفط في أعماقها.
عموماً ومنذ ذلك التاريخ فقد أصبحت الصادرات النفطية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز أوضاع ميزان المدفوعات المصري وأصبحت تشكل نحو ٣٧٪ من إجمالي حصيلة البلاد من النقد الأجنبي خلال عام ٨٠/ ١٩٨١، مرتفعة بذلك عما كان من قبل، حيث لم تكن تشكل نسبة تذكر في هذا الميزان.
٥- وعلى الجانب الأخر زاد المتوسط السنوي لحجم استثمارات القطاع الخاص بصورة كبيرة، خلال نفس الفترة، حيث تضاعفت بنحو أثنتى عشرة مرة، عما كان عليه قبل هذه الفترة، وبلغ نحو ٤٤٣,٤ مليون جنيه، ثم أخذ في الزيادة، فوصل إلى أكثر من الضعف إلى نحو ١٠٢٥ مليون جنيه في عام ٨٠/ ١٩٨١.

وقد عكست هذه الزيادة في الأرقام المطلقة، زيادة مطردة في نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار على المستوى القومي، فمن متوسط سنوي نحو ٦,٦٪ من إجمالي الاستثمار على المستوى القومي عام ٦٤/ ١٩٦٥، وصل إلى ١٠,٢٪ في فترة الحرب (٦٦/ ١٩٦٧ - ١٩٧٣) ثم ارتفع بصورة محسوسة خلال فترة الانفتاح (١٩٧٤ - ١٩٨١) فوصل إلى نحو ٢٠٪ . وأخذت في الزيادة بعد ذلك كما يتضح من الجدول المرفق (٥).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من هذه الزيادة في حجم الاستثمارات، إلا أن توزيعها القطاعي لم يكن في صالح التنمية المتوازنة، حيث انخفض متوسط نصيب القطاعات السلعية إلى ٥٣,٦٪ مقابل ٦٠,٨٪ خلال الستينات.وكان من أبرز سمات هذا الاختلال هو انخفاض النصيب النسبي للزراعة والري إلى ٧,٣٪ مقابل ٢١,٨٪ خلال نفس الفترة، وكذلك الصناعة تراجعت من ٣١,٤٪ إلى ٢٦٪.
وقد أدى ذلك إلى تفاوت كبير في المعروض الكلي من السلع، ونمو الطلب الكلي عليها. ولذلك ارتفع معدل التضخم (وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين من ٧,٢عام ١٩٧٣ إلى ٢٠,٧٪ عام ٨٠/ ١٩٨١ وازدادت الضغوط التضخمية بشدة، خلال نفس الفترة.

كما ترتب على ذلك أيضاً انكماش الحجم الحقيقي في الصادرات السلعية عموماً، والزراعية والتحويلية منها على وجه الخصوص، كما ارتفعت نسبة الاعتماد على الخارج في تدبير القسم الأكبر من الاحتياجات المجتمعية، فارتفعت الواردات الغذائية والاستثمارية بصورة كبيرة خلال نفس الفترة (كما يتضح من الجدول المرفق) كما أدى الخلل في التوزيع القطاعي للإستثمارات إلى قيام قطاع الخدمات باستيعاب الجزء الأكبر من الزيادة في القوى العاملة حيث استوعب أكثر من ثلثي هذه الزيادة، بينما ذهب الثلث الباقي إلى قطاعي الزراعة (١٠٪) والصناعة (١٢,٨٪). ويمكن إرجاع ذلك - في جزء منه - إلى طبيعة النمط التكنولوجي المستخدم في الصناعات الجديدة، والذي تميز بارتفاع الكثافة الرأسمالية، فضلا عن صغر الحجم الكلي للقطاع الصناعي. مع ملاحظة أن معدل نمو التوظف في قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية كان أكثر من معدل نمو التوظف في الصناعة ككل.

ثانياً- السياسة النقدية والائتمانية :

٦- اقتضى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، انتهاج سياسة للصرف الأجنبي ملائمة لها، ومن هنا كان إنشاء السوق الموازية، بالقرار الوزاري رقم ٤٧٧ لعام ١٩٧٣. والذي تم في نطاقه التعامل طبقاً لأسعار الصرف «التشجيعية» وهي عبارة عن سعر الصرف الرسمي مضاف إليه علاوة تسمى «العلاوة التشجيعية» والتي حددت بواقع ١٠٪ من السعر الرسمي للشراء، على أن يزيد السعر التشجيعي للبيع على السعر التشجيعي للشراء بنسبة ٥٪ .

وقد تم رفع هذه العلاوة عدة مرات حتى وصلت إلى ٧٩٪ من الأسعار الرسمية للشراء يضاف إليها ٢٪ للوصول إلى سعر البيع التشجيعي، وتم تطوير هذا السوق في عام ١٩٧٤ حيث أجاز المشرع للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي لتحويلها للبلاد في شكل عيني، واتسع نطاق هذا النظام وتصاعد أهميته بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والذي تقرر بموجبه أن يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص. وقد أدى هذا القانون للقطاع الخاص بحرية ممارسة الاستيراد والتصدير، بما في ذلك إنشاء وكالات تجارية للاستيراد.

وكانت موارد هذه السوق عبارة عن حصيلة مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وإيرادات السياحة وحصيلة الصادرات السلعية باستثناء السلع التقليدية (القطن الخام ومنتجاته والأرز والبترول والبصل والأسمنت).

من هنا، وبنهاية عام ١٩٧٥ كانت السوق الموازية هي السوق التي تجري في داخلها كل تقلبات سعر صرف الجنيه المصري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العمليات التي تمت خلال السوق الموازية، قد ازدادت في البداية حيث يلاحظ ازدياد المبالغ المحولة بالعملات الصعبة عن طريق الجهاز المصرفي من مدخرات العاملين بالخارج من ٨٣,٢ مليون جنيه عام١٩٧٤ إلى ١٠٥,٧ مليون عام ١٩٧٥ و ١٣٣,١ مليون عام ١٩٧٦ و ١٩٣ مليون عام ١٩٩٧، أي بنسبة زيادة ١٣٣٪ خلال هذه الفترة (٦) . وهذا بلا شك يعكس كفاءة السعر التشجيعي للنقد الأجنبي في جذب هذا النوع من الموارد إلى داخل البلاد هذا على الرغم من أن هذه المبالغ كانت لا تتناسب بأي حال من الأحوال، مع عدد المصريين العاملين بالخارج ولا مع مستويات دخولهم المرتفعة.

ومن الملاحظ أيضاً أن سيطرة الدولة على موارد هذا السوق، قد أدت إلى تحكمها في استخداماتها وبالتالي التحكم في نوعية الواردات القادمة عبرها، حيث اقتصرت على مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية التي ترى الدولة ضرورة سد النقص فيها للحد من ارتفاع أسعارها. ولهذا فإن الجانب الأكبر من موارد السوق الموازية قد استخدم بالفعل في تمويل استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والمواد الخام اللازمة للقطاعين العام والخاص.

وفي إطار هذه السياسة ولاستكمال تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والقاضي بالسماح للأفراد والمؤسسات بحق الاحتفاظ بالنقد الأجنبي وحيازته. وبالتالي أصبح الأصل هو الحيازة للنقد الأجنبي، على عكس القانون السابق رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي كان يحظر الحيازة. وبمقتضى هذا القانون أصبح للأفراد حق الاحتفاظ بالنقد الأجنبي، بكافة أشكاله، خارج وداخل البلاد، سواء لدى المصارف أو كحيازة شخصية، وعدم الالتزام باسترداده داخل البلاد (٧) .

كما أجازت اللائحة التنفيذية للقانون، حق البنوك المعتمدة في فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي، وإمكان تحويل مركز الحساب الحر والخاص بالنقد الأجنبي من عملة لأخرى، بناءاً على طلب صاحب الحساب.

وقد ترتب على ذلك أن ألغى القانون المذكور صفة «المقيم »وغير «المقيم» من الناحية النقدية وهي الصفة التي يقوم عليها الأساس في الرقابة على النقد، حيث أن دول العالم تضع قواعدها النقدية على أساس المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين.

٧- وعلى الجانب الأخر فقد صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذي أعطى البنك المركزي كافة السلطات لتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها وفقاً لخطط التنمية المعمول بها.

كما سمح القانون للبنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة دون التقييد بالحدود المنصوص عليها في أي تشريع آخر.

وجدير بالذكر أنه كان متعذراً، من قبل هذا القانون، استخدام سعر الفائدة بفاعلية ضمن مجموعة أدوات السياسة النقدية والائتمانية نظراً للقيد الوارد في التشريع المدني والقاضي بأن يكون الحد الأقصى للقانون هو ٧٪.

وفي أول يناير ١٩٧٦ قام البنك المركزي برفع الحدود القصوى لأسعار الفائدة، ثم تم رفضها عدة مرات حتى آخر يونيه ١٩٨٤، وقد أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع الودائع لدى الجهاز المصرفي. إذ ارتفعت أرصدة الودائع الجارية بالعملة المحلية من ٢٥٧,٥ مليون جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٧٠ إلى ٧,٦,٧ مليون في نهاية ديسمبر١٩٧٥ ثم توالت زياداتها حتى بلغت ٢٥ ,٧,٧ مليون جنيه في نهاية ١٩٨٣(٨)

وبالمثل ارتفعت الودائع الادخارية بالعملة المحلية من ٣٣٦,٦ مليون جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٧٠ إلى ٥٨٥,٤ مليون في نهاية ديسمبر١٩٧٥ ثم توالت زياداتها حتى بلغت أرصدتها ٥٩٨٩,٩ مليون جنيه في نهاية يونية ١٩٨٣.

ولا شك أن هذه القوانين قد مهدت الأرضية المناسبة لإدخال التغييرات الجديدة في السياسة النقدية وذلك بمقتضى سياسة الإصلاح الاقتصادي المطبقة منذ بداية التسعينات.

ثالثاً - انتقال العمالة والتحويلات :

٨- أدى تصحيح أسعار النفط، عقب حرب أكتوبر، إلى زيادة حجم العائدات الناجمة عن تصدير النفط العربي، وقد ارتبط بذلك حدوث تحرك في سوق العمل العربي. نظراً لزيادة حجم الاستثمارات المنفذة لدى البلدان النفطية، والتي تتميز بندرة السكان والعمالة بها، في حين أن البلدان الأخرى تميزت بارتفاع الكثافة السكانية وحجم العمالة. وقد كان لهذا التناقض أثره في حركة انتقال العمالة بين الأقطار العربية النفطية والتي اعتمدت على العمالة الوافدة بصورة كبيرة. وكانت مصر إحدى الدول الأساسية المصدرة للعمالة. فاتسع نطاق هجرة العمالة بصورة كبيرة شملت كافة المهن الأساسية وغيرها واتسع نطاقها لتشمل كافة أنواع العمالة الماهرة وغير الماهرة. وهكذا أصبحت تحويلات العاملين بالخارج تلعب دوراً أساسياً وهاما في ميزان المدفوعات المصري.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن موجة الهجرة خلال السبعينات تختلف عنها خلال الستينات. فقد كانت الموجات الأولى لهجرة العمالة تأخذ طابعاً انتقاليا يتركز في المشتغلين بالمهن العلمية والفنية والوظائف الكتابية، وكانت تتجه هذه الهجرة غالبا إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية بينما تيارات

هجرة العمالة في السبعينات أصبحت أكثر تنوعاً وشمولا للعديد من الفئات الماهرة وغير الماهرة فهي شملت بجانب أساتذة الجامعات، خدم المنازل. وازدادت الأهمية النسبية لعمال الإنتاج والخدمات في تركيب قوة العمل المصرية المهاجرة.

٩- وقد تزايدت أعداد المصريين العاملين بالخارج بمعدلات غير عادية قدرت بنحو ثلاثة ملايين فرد، وشملت كافة السلم الوظيفي، مع ملاحظة أن نسبة العمالة الماهرة تزايدت بينما تناقصت نسبة العمالة غير الماهرة «شاغلي الوظائف الكتابية وغيرها ».
وقد تعددت الآراء واختلفت بشأن آثار الهجرة على الاقتصاد المصري، بحيث يرى البعض أن الهجرة قد أحدثت العديد من الآثار السلبية، في حين يرى البعض الأخر أن العوائد الإيجابية أكثر بكثير عن سلبياتها(٩) .
وقد أصبحت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل ثقلا أساسيا ورئيسيا في ميزان المدفوعات المصري. ولعبت دورا هاما كمصدر للسيولة وموردا رئيسيا للنقد الأجنبي في مصر. وترجع الزيادة الكبيرة التي حدثت في تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى عوامل مختلفة لعل أهمها تزايد أعداد المصريين العاملين بالخارج، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الأجور في الدول المضيفة لهم.
فإذا نظرنا إلى هذه التحويلات، من وجهة نظر الاقتصاد، نجد أنها ذات شقين الأول إيجابي إذ أصبحت مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية التي تحتاجها الدولة، لكنها أثرت بالسلب فيما يتعلق بالتحويلات الفنية، التي تمت وفقا لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة.
فمن المعروف أن هذه التحويلات اتجهت اساسا لاشباع حاجات استهلاكية مؤجلة مثل المسكن والسلع المعمرة، أو إلى مجالات الاستثمار العقاري مثل شراء الأراضي وتملك العقارات.
وتختلف الأهمية النسبية للجزء المخصص للاستهلاك عن الجزء المخصص للادخار والاستثمار حسب مستويات الدخول والرواتب التي يحصلون عليها، وهي مرتبطة بدورها بطبيعة المهارات والمجموعات المهنية المختلفة التي تتشكل منها قوة العمل المهاجرة.
وهو الأمر الذي أحدث أثره على الاقتصاد المصري سواء من جهة تأثيرها في نمط الاستهلاك، من خلال تبني النمط الاستهلاكي السائد في المناطق التي تعمل فيها، خاصة وأن زيادة دخولها تمكنها من تبني هذا النمط ثم هي تساعد بعد ذلك على نقل هذا النمط إلى المجتمع ككل، عند عودتها الدائمة أو المؤقتة.

١٠- وعلى الجانب الأخر فقد ساهمت هذه العملية في إشعال نار التضخم في الاقتصاد المصري، من خلال ثلاثة جوانب :
أولها : القوة الشرائية الضخمة التي تجمعت لدى العاملين المصريين والتي لم يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات المحلية وهو ما أحدث أثره خلال فجوة التضخم الناشئة عن زيادة الطلب، وخاصة على السلع التي تتميز بعدم مرونة العرض المحلي منها مثل الأراضي الزراعية والعقار، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمتها ارتفاعا شديدا.
ثانيها : ونتيجة لتصاعد الطلب على العاملين في قطاعات مهنية، مع عدم مرونة العرض من العاملين في هذه المهن بالقدر الكافي لمواجهة الطلب، مما أدى إلى تصاعد كبير في مستويات الأجور، وهو ما انعكس بدوره على تكاليف إنتاج السلع والخدمات في المجتمع، وهذا بدوره يغذي العملية التضخمية

«التضخم الناشئ عن التكاليف».
ثالثها : أن الطلب على السلع والخدمات المستوردة، الناتج عن عدم تلبية المعروض المحلي من السلع في الأسواق للطلب المتزايد، مما أدى إلى مزيد من الضغط على العملات الأجنبية وبالتالي الضغط على القيمة الخارجية للجنيه المصري.

التحول في علاقات مصر الخارجية :-

١١- كان من أهم النتائج المترتبة على حرب أكتوبر هو التحول الجذري في علاقات مصر الخارجية، تحولها من بلدان المعسكر الشرقي وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، إلى بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
وهنا نلحظ النمو الهائل في أجمالي واردات مصر وذلك من ٥.١ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى٨.٧ مليار دولار لعام ١٩٧٩ بمتوسط معدل نمو سنوي ١٤.٣٪ ثم إلى١٣.٦ مليار دولار في عام ١٩٨٤- ١٩٨٥ بمتوسط معدل نمو سنوي ٨.٤٪ فبينما لم تزيد الصادرات المصرية بنفس النسبة، الأمر الذي انعكس على عجز الميزان التجاري. هذا فضلا عن انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٦٢.٧٪ إلى ٣٧.٣٪ خلال عامي ٨٠/١٩٨١ و ٨٤/١٩٨٥ على التوالي.
١٢- ويلاحظ في هذا الصدد أيضا اختلال التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية، بينما كانت معظم الصادرات تتجه إلى بلدان المعسكر الاشتراكي وأوروبا الشرقية، فإن النسبة الأقل من وارداتها تأتي من البلدان الرأسمالية المتقدمة. ولهذا حقق الميزان التجاري فائضا مع بلدان المجموعة الأولى خلال الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٥-١٩٧٦ ثم تحول إلى فائض طفيف خلال الفترة التالية.هذا في حين ظل الميزان التجاري يحقق عجزا دائما مع بلدان المعسكر الرأسمالي. «كما يتضح من الجدول المرفق» عموما فمع التغيرات التي حدثت في الاقتصاد المصري، وقد انخفضت الأهمية النسبية لتجارة مصر الخارجية مع بلدان أوروبا الشرقية، وذلك لصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبحت السوق الأوروبية هي التي تستحوذ على النصيب الأكبر من تجارة مصر الخارجية.
١٣- ويرجع النمو الكبير في الواردات المصرية، خلال حقبة السبعينات، إلى الوفرة النسبية في موارد النقد الأجنبي التي توافرت للبلاد «خاصة من حصيلة الصادرات النفطية وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس والمعونات الخارجية» كما يرجع جزء من هذه الزيادة إلى السياسات التي اتبعتها الدولة في ذلك الوقت، خاصة ما يتعلق بتخفيض القيود على تجارة الاستيراد للقطاع الخاص، والأخذ بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة، والإعفاء الجمركي لمشروعات الانفتاح، بالإضافة إلى منح القطاع الخاص حق استيراد العديد من السلع التي كانت محظورة من قبل.

خاتمة الدراسة

١٤- مما لاشك فيه ان حرب أكتوبر، و ما ترتب عليها من نتائج عسكرية، قد أحدثت نقلة نوعية فى إدارة الاقتصاد المصرى، حيث تحول المسار الاقتصادي من اقتصاد يقوم أساسا على التخطيط المركزي و يلعب فيه القطاع العام دورا رئيسيا، الى اقتصاد سوق يقوم أساسا على آلية العرض و الطلب فى تحديد الائتمان، مع إعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر فى النشاط الاقتصادي بالبلاد.
و قد مثلت هذه السياسة الأرضية الملائمة للتحولات الاقتصادية التي جرت بعد ذلك فى إدارة

الاقتصاد التسويقي، خاصة فى ظل سياسة «الإصلاح الاقتصادي» المطبقة حاليا، و التي أعادت التوازن، من جديد الى الموازين الكلية للاقتصاد المصرى، سواء تمثل ذلك فى الموازنة العامة للدولة أو فى ميزان المدفوعات.

١٥- و كذلك أدى نصر أكتوبر الى تغيير طبيعة و حركة الموارد الاقتصادية بالمنطقة (رؤوس الأموال و العمالة) حيث شهدت المنطقة العربية عموما، و مصر على وجه الخصوص، حركة واسعة لانتقال العمالة و زيادة كبيرة فى تحويلات العاملين بالخارج، ناهيك عن أن استرداد البلاد لثروتها الطبيعية الممثلة فى حقول النفط، قد ساعد على تعزيز أوضاع ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة المتحصلات من صادرات هذه السلعة.

فإذا ما أضفنا الى ذلك ازدياد العائدات الناجمة عن حركة الملاحة في قناة السويس ، وكلها أمور أسهمت بالإيجاب في تطوير ميزان المدفوعات المصري، وجعلته قادرا على الوقوف أمام المشكلات الصعبة التي يعانيها الميزان التجاري، خاصة مع تراجع الصادرات السلعية والطفرة في الواردات السلعية التي جاءت للبلاد أبان هذه الفترة. نتيجة للرغبة في تلبية الطلب المكبوت، خلال فترة الحرب أو الإعداد للحرب وهكذا يتضح لنا أن حرب أكتوبر تمثل نقطة فاصلة في التاريخ الاقتصادي المصري ككل إذ تم بمقتضاها الأخذ بسياسة اقتصادية جديدة تماما، مهدت الطريق لمزيد من الإصلاحات في هيكل الاقتصاد المصري.

المصـادر والمراجـع

١- لمعرفة المقصود بسياسة الانفتاح انظر الدراسات الهامة في هذا الموضوع منها د/فؤاد مرسي « هذا الانفتاح الاقتصادي » دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٨ د/جودة عبد الخالق « محرر » الانفتاح الاقتصادي الحصاد والجذور » د/محمد دويدار « الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير » دار الجامعات المصرية.

٢- محمد أنور السادات «ورقة أكتوبر» الهيئة العامة للاستعلامات.

٣- مجلس الشورى «سياسات الاستثمار» تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية رقم (٦) فبراير ١٩٩٢.

٤- المرجع السابق مباشرة.

٥- المرجع السابق مباشرة.

٦- البنك المركزي المصري « التقرير السنوي » أعداد مختلفة.

٧- عبد الفتاح الجبالي « السياسة النقدية والائتمانية ومشكلة البطالة » ورقة قدمت إلى مؤتمر مشكلات الشباب المصري - القاهرة ١٩٨٤.

٨- البنك المركزي المصري « التقرير السنوي لعام ١٩٨٤ » القاهرة ١٩٨٤.

٩- انظر في ذلك عبد الفتاح الجبالي « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية » السياسة الدولية - أكتوبر ١٩٨٣.

هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة

(١٩٨٢/١٩٨١-١٩٦٥/١٩٦٤)

السنوات / القطاعات	١٩٦٥/١٩٩٤	١٩٧٠/١٩٦٩	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٢/١٩٨١
القطاعات السلعية	٥٧,٢	٥١,٩	٥٤,٩	٥٧,٣	٥٢,٤
الزراعة	٢٩,٦	٢٧,٥	٢٧,٥	٢١,-	١٩,٤
الصناعات التحويلية	١٨,٧	١٨,٣	١٥,١	١٣,٧	١٣,٨
البترول ومنتجاته	٣,-	٢,٣	٦,٣	١٥,٨	١٣,٨
الكهرباء	٢,١	١,٥	١,٢	-,٨	-,٧
التشييد	٤,٧	٢,٣	٤,٨	٦,-	٤,٧
قطاع الخدمات الانتاجية	١٧,٥	١٩,-	٢٤,٤	٢٦,-	٢٨,٨
قطاع الخدمات الاجتماعية	٢٥,٣	٢٩,١	٢٠,٧	١٦,٧	١٨,٨

المصدر مجلس الشورى "سياسات الاستثمار"

تقرير لجنة الشئون المالية والإقتصادية ٦ فبراير ١٩٩٢

أهم مصادر النقد الاجنبي

السنة	صادرات القطن (١)	صادرات البترول (١)	رسوم المرور في قناة السويس(١)	الايرادات السياحية (٢)	تحويلات المصريين العاملين بالخارج (٢)	الاجمالي بالمليون جنية
١٩٧٦	١٥٤,٨	١٤٩,١	١٢١,٧	٢٦٣,٢	٣٩٣,٨	١٠٨٢,٦
١٩٧٧	١٨٢,٣	١٦١,٨	١٦٧,٤	٤٣٩,٣	٦٢٣,٤	١٥٧٤,٢
١٩٧٨	١٣١,٥	١٨٨,٦	٣٥٩,٥	٣٩٥,٧	١٢٣١,٧	٢٣,٧٥
١٩٧٩	٢٦٧,٣	٦٣٥,٤	٤١٢,١	٣١٩,٨	١٤٤٩,٨	٣٠٨٤,٤
١٩٨٠	٢٩٦,٤	١٣٧٠,٦	٤٦٤,٣	٤١٠,٨	١٨١١,٦	٣٤٥٣,٧
٨١/٨٠	٢٢٨,٤	١٩١٩,٤	٥٤٦,٣	٤١٣,٥	٢١٠٥,٢	٥٢١٢,٨
٨٢/٨١	٢٠٤	١٩١٤.٦	٦٣٦,٢	٣١٧,٥	١٣٠٦,٧	٤٤٧٩
٨٣/٨٢	٢٢٠,١	١٨٥٩,٣	٦٦٩,٦	٢٤٧,١	٣٣٢٧,٥	٥٣٢٣,٦
٨٤/٨٣	٣٢١,٣	١٧٩٦,٧	٦٨١,٨	٢٣٢,٤	٢٩٥٦,٢	٥٩٨٨,٤
٨٥/٨٤	٢٩٠	١٨٤٣,٩	٦٢٧,٧	٣٣٠,٧	٢٦٢١,٦	٥٧١٣,٩
٨٦/٨٥	٢٥٧,٤	١٦٦٤,٧	٧١٩,٨	٤٠١,٤	٣٣٦٩,٢	٦٤١٢,٥
٨٧/٨٦	٢٤٠,٣	٦٣٤,١	٨٠٣,٦	٤٨١,٢	٣٠٥٠,٦	٥٢٠٩,٨

(١) طبقا لأرقام مجمع النقد الأجنبي لدي البنك المركزي

(٢) طبقا لارقام مجمع النقد الاجنبي لدي البنوك التجارية

المصدر البنك الاهلي المصري "النشرة الاقتصادية "العدد الاول والثاني المجلد الاربعون ١٩٨٧.

السياحة

السنة	عدد السائحين بالألف					مجموع الليالي السياحية (ليلة)	متوسط مدة الإقامة في السنة (ليلة)	الإيرادات السياحية (مليون جنيه)
	عرب	الدول الصناعية المتقدمة	الدول الاشتراكية	آخرون	الإجمالي			
١٩٧٥	٤٣٧,٥	٢٧٨,٣	٣٤,٧	٤٢,٥	٧٩٣,٠	٥٨٥٤٥٨٠	٧,٣	٨٢,٠
١٩٧٦	٥٣٤,٥	٣٦٢,٢	٣٥,٤	٥١,٨	٩٨٣,٩	٦٧٩٦٠٨٠	٦,٩	٢٦٣,٢
١٩٧٧	٤٧٤,٩	٤٣٣,٩	٣٠,٧	٦٤,٣	١٠٠٣,٨	٦٣٢٨٩١٠	٦,٣	٤٣٠,٣
١٩٧٨	٤٥٥,٤	٥٠٢,٦	٢٥,٣	٦٨,٣	١٠٥١,٦	٧١٣٦٦٦٥	٦,٨	٣٩٥,٧
١٩٧٩	٣٩٦,٩	٥٧٤,٩	٣١,٤	٦٠,٩	١٠٦٤,١	٧١٠٤٣٨١	٦,٧	٣١٩,٨
١٩٨٠	٤٧٩,٤	٦٦٣,٨	٢٣,٧	٨٦,٢	١٢٥٣,١	٨٠٨٣٦٩٠	٦,٥	٤٠٤,٦
١٩٨١	٥٧٨,٨	٦٦٤,٧	٢٢,٣	١١٠,٢	١٣٧٦,٠	٩٨٠٥٧١٥	٧,١	٤١٠,٨
١٩٨٢	٦١٨,٤	٦٧٦,٩	٢٣,٠	١٠٥,٠	١٤٢٣,٣	٩٣٠١٣٩٠	٦,٥	٣١٧,٥
١٩٨٣	٥٩٨,٧	٧٥١,٦	٢٥,٦	١٢٢,٠	١٤٩٧,٩	٨٨٥٦٧٤٩	٥,٩	٢٤٥,٠
١٩٨٤	٥٩٦,١	٨٢٣,٢	٢٦,٧	١١٤,٥	١٥٦٠,٥	٨٥٧٢٢٠١	٥,٥	٢٦٥,٠
١٩٨٥	٥٦٤,١	٨١٨,٢	٢٧,٦	١٠٤,٥	١٥١٨,٤	٩٠٠٧٠٥٣	٥,٩	٣٣٣,٤

المصدر : البنك الأهلي المصري " النشرة الإقتصادية " العدد الرابع

المجلد ٣٩ لعام ١٩٨٦

التجارة الخارجية

الصادرات والواردات حسب المجموعات الاقتصادية

السنة	دول التخطيط المركزي			الدول الرأسمالية المتقدمة			الدول النامية			المجموع		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
١٩٧٤	٣٢٨,٨	٢٢٢,٤	١٠٦,٤+	١٨٢,٨	٥٧٦,٢	٣٩٣,٤-	٨١,٧	١٢١,٥	٣٩,٨	٥٩٣,٣	٩٢٠,١	٣٢٦,٨
١٩٧٥	٤٠٥,٨	٢٩٤,٧	١١١,١+	٧٩,٣	١٠٠٦,٩	٩٢٧,٦	٦٣,٥	٢٣٧,٧	١٧٤,٢	٥٤٨,٦	١٥٣٩,٣	٩٩٠,٧
١٩٧٦	٢٩١,٤	٢٢١,٢	٧٠,٢+	١٩٠,٣	١٠١٨,١	٨٢٧,٨-	١١٣,٨	٢٥٠,٦	١٣٦,٨	٥٩٥,٥	١٤٨٩,٩	٨٩٤,٤
١٩٧٧	٢٩٥,٣	٣٠٤,٢	٨,٩-	٢٣٣,٣	١٢٩٩,٣	١٠٦٦,٠	١٣٩,٩	٢٨٠,٨	١٤٠,٩	٦٦٨,٥	١٨٨٤,٣	١٢٨٥,٨
١٩٧٨	٢٣٥,٨	٣٧٩,٧	١٤٣,٩-	٢٩٨,١	١٨٢٨,٢	١٥٣٠,١-	١٤٥,٩	٤٢٤,٣	٢٧٨,٤	٦٧٩,٨	٢٦٣٢,٢	١٩٥٢,٤
١٩٧٩	٣٣٧,٠	٣٧٠,٦	٣٣,٦-	٨١٨,٣	١٩٦٢,٤	١١٤٤,١-	١٣٢,٥	٣٥٣,٢	٢٢٠,٧	١٢٨٧,٨	٢٦٨٦,٢	١٣٩٨,٤
١٩٨٠	٣٨٦,٨	٤٥٣,٨	٦٧,٣-	١٢٨٤,٠	٢٤٨٥,٦	١٢٠١,٦-	٤٦١,٧	٤٦٢,٦	٠,٩	٢١٣٢,٢	٣٤٠٢,٠	١٢٦٩,٨
١٩٨١	٣٩٩,٢	٨١٣,٤	٤١٤,٢-	١١٨٠,٥	٣٣٦٥,٠	٢١٨٤,٥-	٦٨٣,٢	٢٠٠٩,٠	١٣٢٥,٨	٢٢٦٢,٩	٦١٨٧,٤	٣٩٢٤,٥
١٩٨٢	٣٨٦,٨	٨٤٣,٣	٤٥٦,٥-	١١٦٠,٣	٤٦١٨,٠	٣٤٥٧,٧-	٦٣٧,٠	٨٩٣,٢	٢٥٦,٢	٢١٨٤,١	٦٣٥٤,٥	٤١٧٠,٤
١٩٨٣	٤١٧,٣	٩٩٩,١	٥٨١,٨-	١٠٠٠,١	٥٠٨٢,٢	٤٠٨٢,١-	٨٣٢,٩	١١١١,٤	٢٧٨,٥	٢٢٥٠,٣	٧١٩٢,٧	٤٩٤٢,٤-
١٩٨٤	٤٧٧,٣	١٠٢٩,٨	٥٥٢,٥-	١١٢٩,٠	٥٢٤٤,٦	٤١١٥,٦-	٥٩١,٦	١٢٦١,٧	٦٧٠,١	٢١٩٧,٩	٧٥٣٦,١	٥٣٣٨,٢-
١٩٨٥	٦٤٣,٣	١٠٧٨,٣	٤٣٥,٠-	١٢٢٤,٧	٤٨٩٤,٦	٣٦٦٩,٩	٧٢٣,٣	٩٩٨,٤	٢٧٥,١	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٣	٤٣٧٣,٤

المصدر : البنك الأهلي المصري " النشرة الإقتصادية " العدد الرابع المجلد ٣٩ لعام ١٩٨٦

حركة الملاحة في قناة السويس

السنة	ناقلات البترول				السفن الأخرى				إجمالي الحركة في القناة				رسوم المرور في قناة السويس بالمليون جنيه
	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالاً	البضائع المتجهة جنوباً بالمليون طن	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالاً	البضائع المتجهة جنوبا بالمليون طن	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالا بالمليون طن	البضائع المتجهة جنوباً بالمليون طن	
١٩٧٥يوليو و/ديسمبر	٦٩٣	١٤,٢	٥,٤	٢,٠	٤٨٨٦	٣٦,٢	١٣,٠	١٧,٠	٥٥٧٩	٥٠,٤	١٨,٤	١٩,٠	٣٣,٢
١٩٧٦	٢٦١	٧٧,٩	٣٠,٠	٤,٠	١٤١٩٦	١٠٩,٩	٤٢,٠	٤١,٧	١٦٨٠	١٨٧,٨	٧٢,٠	٤٥,٧	١٢١,٧
١٩٧٧	٢٦١	٧٥,٨	٣٠,٨	٤,٠	١٧٠٨٣	١٤٤,٦	٤٢,٠	٥٠,٠	١٩٧٠	٢٢٠,٤	٧٢,٨	٥٤,٠	١٦٧,٤
١٩٧٨	٢٤٨	٧٣,٩	٢٨,٤	٤,٨	١٨٧٧٧	١٧٤,٤	٤١,٢	٧٥,٤	٢١٢٦	٢٤٨,٣	٦٩,٦	٨٠,٢	٣٥٩,٥
١٩٧٩	٢٦٩	٨٦,٣	٢٧,٣	٩,٠	١٧٦٦٥	١٧٩,٩	٥١,٤	٧٢,٩	٢٠٣٦	٢٦٦,٢	٧٨,٧	٨١,٩	٤١٢,١
١٩٨٠	٢٩٢	٨٨,٩	٢٨,٥	١٤,٠	١٧٨٧٤	١٩٢,٤	٥٨,٠	٧٥,٧	٢٠٧٩	٢٨١,٣	٨٦,٥	٨٩,٧	٤٦٤,٣
١٩٨١	٣٤٣	١٣٥,٢	٣٦,٦	١٨,٢	١٨١٣٩	٢٠٧,٢	٥٧,٣	٨٤,٣	٢١٥٧	٣٤٢,٤	٩٣,٩	١٠٢,٥	٦٢١,٨
١٩٨٢	٣٥٤	١٣٣,٧	٦٣,١	٢٠,٣	١٨٩٩٧	٢٢٩,٨	٦١,٧	٨٦,٣	٢٢٥٤	٣٦٣,٥	١٢٤,٨	١٠٦,٦	٦٥٧,٩
١٩٨٣	٣٦٠	١٣٦,٤	٨١,٢	١٧,٠	١٨٦٢٢	٢٤١,٨	٥٩,٨	٩٨,٧	٢٢٢٢	٣٧٨,٢	١٤١,٠	١١٥,٧	٦٧٨,٨
١٩٨٤	٣٥٧	١٣١,٣	٨٦,٧	١١,٠	١٧٧٨٥	٢٣٩,٧	٦٧,٥	٩٨,٣	٢١٣٦	٣٧١,٠	١٥٤,٢	١٠٩,٣	٦٤٧,٦
١٩٨٥	٣٣٧	١٢٢,٨	٨١,٨	١٢,٣	١٦٤١٨	٢٢٩,٨	٦٢,٢	١٠١	١٩٧٩	٣٥٢,٦	١٤٤,٠	١١٣,٣	٦٥٤,٤

المصدر: البنك الأهلي المصري " النشرة الاقتصادية " العدد الرابع -المجلة ٣٩ لسنة ١٩٨٦

الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام

المجموعة السلعية / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
أولا : الصادرات :											
الوقود	٥١,٨	١٤٩,١	١٦١,٨	١٨٨,٦	٥٣٥,٤	١٣٧٠,٦	١٤٥٧,٣	١٤٤٦,٧	١٤٠٠,٧	١٢٦٤,٠	١٧٦٧,٧
القطن الخام	٢٠١,٨	١٥٤,٨	١٨٢,٣	١٣١,٥	٢٦٧,٣	٢٩٦,٤	٣٢٠,٠	٢٨٦,٠	٣٠٨,٨	٣٤٠,١	٢٩٩,٠
المواد الخام	٤٦,٤	٧٢,١	٧٨,٥	٦٧,٣	٨٢,٦	١٠٤,٦	١٠٤,٤	١٣٤,٨	١٥٥,٤	١٤٠,٠	١٣٢,٠
السلع نصف مصنعة	٨٨,٨	٧٧,٠	٩٠,٥	١٤٧,٥	٢٠٩,٢	٢٠٨,٨	٢٢٥,٩	١٦٨,٥	١٧٦,٧	٢٠٠,٠	١٧٧,٣
السلع تامة الصنع	١٥٩,٨	١٤٢,٤	١٥٥,٣	١٤٤,٩	١٩٣,٣	١٥١,٨	١٥٥,٣	١٤٨,١	٢٠٨,٧	٢٥٣,٨	٢٢٣,٧
إجمالي الصادرات	٥٤٨,٦	٥٩٥,٤	٦٦٨,٤	٦٧٩,٨	١٢٨٧,٨	٢١٣٢,٢	٢٢٦٢,٩	٢١٨٤,١	٢٢٥٠,٣	٢١٩٧,٩	٢٥٩٩,٩
ثانيا: الواردات:											
الوقود	١٠٤,٢	٥٨,٦	٣٢,٩	٢٨,٧	١٤,٦	٢٣,٤	١٣٨,٤	٢٢١,٥	٣٦٧,٢	٣١١,٢	٢٣٧,٢
المواد الخام	٢٨٩,٥	٢٤٠,٩	٢٥٢,٢	٣٠٦,٥	٣٣٨,٧	٤٧٣,٦	٨٩٠,١	٨٤٩,٣	٦٩٦,٦	٧٦٧,٧	٧٢٨,٣
السلع الوسيطة	٦١٨,٧	٤٤٤,٦	٦١٨,٤	٨١٢,٢	٨٩٤,٠	١٢٧٦,٧	١٩٥٩,١	٢٠٣٣,٢	٢٣٣٨,٦	٢٤٩٤,٩	٢٧٩٢,٧
السلع الاستثمارية	٢٦٠,٢	٤٠٤,٨	٥٦٧,٣	٨٥٨,٨	٨٢٣,٣	٨٣٢,٩	١٥٨٨,٢	١٦٨٢,٤	٢١٠٥,٤	١٩٩٨,١	١٦٧٥,٢
السلع الاستهلاكية	٢٦٦,٧	٣٤١,٠	٤١٣,٥	٦٢٦,٠	٦٢٥,٦	٧٩٥,٤	١٦١١,٦	١٥٦٨,١	١٦٨٤,٩	١٩٦٤,٢	١٥٣٩,٧
إجمالي الواردات	١٥٣٩,٣	١٤٨٩,٩	١٨٨٤,٣	٢٦٣٢,٢	٢٦٨٦,٢	٣٤٠٢,٠	٦١٨٧,٤	٦٣٥٤,٥	٧١٩٢,٧	٧٥٣٦,١	٦٩٧٣,١
ثالثا : الميزان التجاري											
(الفائض أو العجز)	٩٩٠,٧-	٨٩٤,٥-	١٢١٥,٩-	١٩٥٢,٤-	١٣٩٨,٤-	١٢٦٩,٨-	٣٩٢٤,٥-	٤١٧٠,٤-	٤٩٤٢,٤-	٥٣٣٨,٢-	٤٣٧٣,٢-

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التعقيب على الورقة الأولى:

د. عثمان محمد عثمان

مستشار ومدير مركز التخطيط العام - معهد التخطيط القومي

لايجب أن يتصور أحد أن الحديث عن تأثير الإنتصار فى معركة عسكرية فى مثل ضخامة اكتوبر المجيد على الإقتصاد هو من قبيل حديث الإحتفالات، أو هو باب من أبواب المباهاه والتفاخر ولا أن تقدير حجم هذه التأثيرات الهائلة ينطوى على أى قدر من المبالغة. يدفعنى إلى هذا القول حقيقة نعرفها كاقتصاديين: وهى أن هناك مايمكن تسميته باقتصاديات الحرب، وهو مايتناول أبعاد تعبئة أى أقتصاد للحرب، ودراسة حالة أو أوضاع اقتصاد الحرب، أى طبيعة السياسة الاقتصادية فى ظل حالة الحرب.. الخ. لكن على العكس من ذلك لم ينل الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم حظه من التحليل والدراسة، ويدخل ضمن هذا أن تأثير انتصار أكتوبر على أحوال الإقتصاد المصرى وتطوراته لم يحظ فى رأيي بالتقييم الشامل.

وبدون شك فانه لم يكن ممكنا أن تفوت مناسبة مرور ربع قرن على نصر أكتوبر دون أن تتم ولو محاولة أولية نحو هذه النظرة التحليلية الضرورية. لكن هل يمكن مع انقضاء مثل هذه الفترة الطويلة اجراء تحليل دقيق لآثار هذا الحدث الضخم؟ فى تقديرى أنه إذا كان من الضرورى التمييز بين الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة (أى الآثار الهيكلية أو البنيوية) فانه لم يكن ممكنا الإمساك بأبعاد هذه التأثيرات قبل انقضاء فترة كافية.

من ناحية أخرى ربما يكون من السهولة بمكان حساب تكلفة الحرب وأعبائها الاقتصادية، فهل يمكن بدرجة معقولة من الدقة حساب العائد الاقتصادى للسلام؟ فى تقديرى أيضا أنه لابد من الاستعانة بالأسلوب التحليلى المعروف باسم الوقائع المعكوسة counterfactual analysis، بمعنى ماذا لو أن ذلك الحدث لم يقع؟ ونحن نعرف أن حدث أكتوبر العظيم فى سنة ١٩٧٣ أنهى حالة اللاحرب

واللاسلم. وفى رأيي أن الأثر الاقتصادى الرئيسى يتمثل فى تمهيد الطريق للعبور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلام.

فى ضوء هذين الإعتبارين يمكن تحليل الآثار الاقتصادية لإنتصار أكتوبر. والبحث القيم الذى عرضه علينا الأستاذ عبد الفتاح الجبالى تضمن تحليلاً لأثر حرب أكتوبر على مستويات ثلاثة. تشمل تغير السياسة الإقتصادية والسياسات النقدية والائتمانية بصفة خاصة وأثر انتقال العمالة وتدفق تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية وأثر التغير فى علاقات مصر الخارجية. وأتفق مع كل ماجاء فى ورقة أ. عبد الفتاح ولكن أحاول أن أركز على بعض النقاط الاضافية.

وأرى أنه كى نحيط بقدر معقول من الموضوعية والشمول بنتائج وآثار أكتوبر يلزم أن ندرس هذه الآثار والأبعاد على محورين: الأثر على الموارد، والأثر على كفاءة ادارة الموارد وفيما يتعلق بالجانب المتصل بتعبئة الموارد أو زيادة الموارد فاننا - كما ذكرت - نميز بين الآثار الاقتصادية المباشرة والآثار غير المباشرة لإنتصار أكتوبر. وهناك فى رأيي أربع قنوات تدفقت من خلالها موارد مؤثرة للاقتصاد المصرى.

- تمثل العنصر الأول فى عودة القوى البشرية المؤهلة والمدربة من جبهة القتال الى جبهة الإنتاج.
- العنصر الثانى يتمثل فى الاتجاه إلى تخفيض نسبة الانفاق العسكرى الى اجمالى الانفاق الحكومى.
- أما العنصر الثالث فهو استعادة حقول البترول المصرية فى خليج السويس وسيناء، واعادة فتح قناة السويس.
- أما العنصر الرابع، فيتمثل فى رأيي فى بدء وتدعيم دور القوات المسلحة فى النشاط الإقتصادى من خلال جهاز الخدمة المدنية سواء فى الوفاء بالإحتياجات الذاتية للقوات المسلحة أو لتقديم هذه الخدمات الإنتاجية والإجتماعية للمجتمع ككل.

ربما يكون من الصعب حساب قيمة العنصرين الأول والرابع، ولكن عودة الكفاءات والقوى البشرية التى جندت خلال الفترة ٦٧-١٩٧٤، إلى مواقعها الإنتاجية والخدمية هو نموذج للعائد المضاع لو كانت استمرت حالة اللاحرب واللاسلم. أما قيام بعض كفاءات وإمكانيات القوات المسلحة فى المساهمة فى أنشطة ذات طبيعة مدنية هو نموذج لما نعرفه فى علم الإقتصاد بالوفورات الخارجية ex-ternalities وبغير شك فان الخبرة العسكرية ذات المكون الكبير من البحث العلمى تمثل رصيداً لاينبغى أن نستهين به، ويمكن للمجتمع أن يفيد منه أيما إستفادة.

العنصر الوحيد الذى قد نجد له بعض الإشارات هو عودة ايرادات انتاج وتصدير البترول، وايرادات قناة السويس الى الخزانة العامة. وكلنا يعرف تقديرات هذه الإيرادات لأنها مسجلة، ويمكن اضافة استغلال سيناء ومواردها السياحية والزراعية... الخ.

ما هو مسجل أيضا ولكن قليلاً ما تتم الإشارة إليه باعتباره عائداً مباشراً من عوائد نصر أكتوبر وإعادة هيكلة قواتنا المسلحة من قوات قتال الى قوات دفاع عن السلام، هو إتجاه النفقات العسكرية فى موازنة الدولة الى الانخفاض. لقد أنخفضت نسبة نفقات القوات المسلحة من حوالى ١٨٪ من اجمالى النفقات فى الموازنة العامة حتى سنه ١٩٨٣/٨٢ الى حوالى ١١٪ فى السنوات الأخيرة. واذا نظرنا الى نسبة هذه النفقات الى الناتج المحلى الاجمالى نرى أنها انخفضت الى النصف تقريباً

من حوالى ٧٪ الى ٣,٢ فى ١٩٩٧/٩٦. واذا عرفنا أن مصر لاتبخل على تطوير وتدعيم قواتها المسلحة، فان هذا الانخفاض فى النفقات يعد بدون شك عائداً حقيقياً ملموساً، يمكن الدولة من توجيه مزيد من الموارد الى بناء رأس المال البشرى، وفى مقدمته التعليم الذى إرتفع نصيبه الى حوالى ١٦٪ من اجمالى نفقات الموازنة العامة.

ومن أهم الآثار الى أحدثتها حرب أكتوبر هو ما أدت إليه من تغيير جوهرى فى بنية الإقتصاد العربى، والاقتصاد العالمى ككل وانعكاس ذلك على الاقتصاد المصرى. لم يكن الأمر محصوراً فى مجرد زيادة أسعار البترول والايرادات المترتبة عليها، وإنما فيما أكده هذا الحدث العظيم من أهمية استراتيجية للمنطقة وأهميتها للإقتصاد العالمى. هذه الأهمية التى أدى تجاهلها - أو عدم الاعتداد بها - الى تفجر حرب الخليج الثانية. من ناحية أخرى فان المنافسة العالمية على الاستفادة من ايرادات تصدير البترول كانت وراء تراكم ثم تفجر مشكلة الديون الخارجية على دول العالم الثالث، ومن بينها مصر. هذه التداعيات كانت مقدمة ونتيجة فى نفس الوقت لإندماج مصر والمنطقة العربية فى الإقتصاد العالمى، وبدأت فى ابراز موقع ومكانة مصر فى الشرق الأوسط، ولعل المثال على ذلك هو أهمية الموقف الذى اتخذته مصر من الغزو العراقى للكويت، ودورها فى التحالف الدولى لتحريرها، وارتباط ذلك بتخفيف عبء الدين الخارجى على مصر... الخ.
وكذلك الأمر بالنسبة لتحويلات العاملين، التى تعكس أيضا التغير فى بنية الإقتصاد العربى، ولكنها ترجع فى الحقيقة إلى ماتوفر لمصر من ميزة نسبية تمثلت فى وفرة ومهارة القوه العاملة المصرية.

ما أقوله باختصار هو أن هيكل الموارد والإستخدامات فى ظل نصر أكتوبر ومابعده اختلف تماماً عن صورة الإقتصاد المصرى كاقتصاد حرب. وبدون شك فلقد جنت مصر عائداً اقتصاديا تستحقه نتيجة لهذه التغيرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد العربى والدولى نتيجة حرب أكتوبر المجيدة.
والحديث عن الميزة النسبية وإستغلالها ينقلنا إلى الشق الثانى من تأثير نصر أكتوبر، وهو المتعلق بكفاءة ادارة واستخدام الموارد فى ظل التغيرات التى أشرت اليها فى هيكل موارد الاقتصاد المصرى. والاستاذ عبد الفتاح الجبالى أفرد للتغير فى السياسة الإقتصادية القسم الأول من بحثه، وكما ذكر فى البحث صراحة فان التحول فى السياسة الإقتصادية كان بغرض التأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية، ولاشك فى هذا. لكن هنا أيضا ينبغى عدم التوقف عند تفسير سياسة الانفتاح الاقتصادى بدواعى الإستجابة لضغوط جماعات المصالح فى الداخل ومحاولة التقاط الفرصة المتاحة لقضم شريحة من الكعكه النفطية. وفى رأيى أنه اذا ميزنا بين الفترة ٧٤-٨٢، وفترة ٨٢- حتى الآن: الفترة الأولى هى فترة الانفتاح غير المنضبط - أو غير المحسوب، بينما الفترة الثانية هى فترة التحرير الاقتصادى، وهذه الفترة الأخيرة اذا قسمناها الى فترتين ربما يتضح لنا لماذا أعتبرت السبعينات انفتاحاً غير مدروس. الثمانينات بدأت بوقفة مع النفس ومحاولة تدارس الأمر، والمؤتمر الاقتصادى الذى دعا اليه السيد رئيس الجمهورية كان مثالاً بارزاً على هذا المنحى المنضبط فى التعامل مع الأمور، لكن الأهم كان البدء على الفور وبكثافة غير مسبوقة فى إعادة تأهيل وتدعيم البنية الأساسية للاقتصاد، وبعد قطع الشوط الأكبر فى هذا الطريق جاء مع التسعينات الاصلاح المالى والنقدى الفعال، ممكناً وناجحاً وممهداً للانتقال من الاستقرار الاقتصادى الى النماء والتنمية.

لاشك أن نصر أكتوبر وما أدى إليه من تغيير جذرى فى هيكل الاقتصاد المصرى، فتح الطريق للتعامل مع العالم الخارجى - اقتصادياً وسياسياً - بثقة فى النفس، واستعداد للاندماج فى السوق العالمى. وربما يكون راسم السياسة الاقتصادية قد رأى بوضوح هذه الامكانية المتاحة فكان الانفتاح لكنى ربما لاأتفق مع القول بأن سياسة الإنفتاح وورقة أكتوبر قد استهدفت الانتقال بصراحة الى اقتصاد السوق. ويؤيد ما أدعيه أن أشكال تدخل الدولة فى نظام الحوافز، أى هيكل الأسعار النسبية فى هذه الفترة فاقم الاختلالات الاقتصادية، ولم يترك لآليات السوق أن تبدأ فى العمل. وأعتقد أن ضرورة هذا التحول لم تصبح واضحة الا منذ منتصف الثمانينات على الأقل، وأصبح فعلاً ملموساً مع بداية التسعينات.

إن عبرة أكتوبر تجسد أمامنا دائماً وبوضوح ان الانتصار فى معاركنا يستلزم التضحية، ولكنه يتطلب باستمرار قاعدة صلبة من البناء، وكفاءة عالية فى ادارة الموارد المتاحة المادية والبشرية. عبرنا الهزيمة بروح أكتوبر، ويمكن بنفس الروح أن ننتصر فى معركة التنمية.

تبقى ملاحظة أخيرة تتصل بموضوع هام كنت أتوقع أن تتناوله ورقة الزميل عبد الفتاح الجبالى ويتعلق بالسلام وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، خاصة وأنه سبق له البحث فى هذا الموضوع. لأنه لو كان قد تعرض له كان سيتيح لنا الفرصة لرصد التطورات فى هذا المجال، وانعكاساتها وضوابطها، وكذلك محاولة الاجابة على بعض التساؤلات التى يثيرها موضوع التطبيع الاقتصادى.

وطالما أنه لم يتعرض لهذه المسألة فسأكتفى بالاشارة الى نقطتين فى جملتين:

الأولى: أى حديث عن تطبيع العلاقات - اقتصادية أو غير اقتصادية - لايعنى اعطاء اسرائيل وضعاً متميزاً أو علاقة خاصة، فضلاً عن أن اقامة علاقات عادية أو طبيعية معها مرهون، - كما هو واضح - بالسلام الشامل على كل الجبهات العربية.

الثانية: أن المخاوف التى أبداها البعض من مخاطر الهيمنة الاقتصادية لاسرائيل ربما تعكس فى نظرى توهم قوة اقتصادية وتكنولوجية فائقة لإسرائيل، تذكرنا بما حاولت اسرائيل أن تروجه عن تفوق عسكرى لاقبل لنا بمواجهته، وهو الوهم الذى أطاحت به حرب أكتوبر. المنافسة الاقتصادية واردة فى حالة العلاقات الطبيعية لكن الحديث عن هيمنة أو تحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد المصرى.. الخ أمور لا أعتقد أن لها اساس اقتصادى سليم.

المناقشات :

السؤال الاول (حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتأمين)

لماذا لم يحرز القطاع الاقتصادى نتيجة لانتصارات حرب أكتوبر نفس المستوى من الإنجازات التي تتناسب مع كافة القطاعات برغم ترابط القطاعات مع بعضها البعض ؟

السؤال الثاني (عزت عبد الحى أبو زيد)

يقول نحمد الله ان فى مصر رجال اقتصاديون فى هذا المستوى وهو ما يؤكد الثقة فى الاقتصاد المصرى بالرغم من ان الدول التى تدخل فى أى مواجهات عسكرية تظل متأثرة لهذه الحرب لمدة مما يؤثر على متوسط دخل الفرد بينما مصر فى عام ٦٧ وحتى عام ٧٣ لم يحدث لها تأثر اقتصادى ادى الى تحولات حادة وذلك لسرعة رد الفعل المصرى فى تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة وهو ما تجلى في نمو الاقتصاد المصرى والسؤال هل سيكون هناك رد فعل نتيجة دخولنا عالم الجات ؟

السؤال الثالث حلمى محمد حسن (هيئة الشئون المالية)

المطلوب معرفة تأثير الحرب على المواطن المصرى ومعرفة متوسط دخل الفرد بالجنيه قبل ٧٣، ومعرفة التضخم قبل ٧٣ وحتى الآن وايضا معرفة الديون الخارجية قبل ٧٣ وحتى الآن؟

السؤال الرابع د/على سليمان (وكيل وزارة التعاون الدولى)

يقول كنت اتمنى ان نناقش التأثير المباشر لحرب أكتوبر فى المجالات التالية

أ-تأثير الحرب فى زيادة التعاون العربى وبالذات فى خلق مؤسسات للتعاون العربى.

ب-استعادة ثروات سيناء ودخولها ضمن برامج التنمية، وفتح مصر الخط الملاحي نويبع /العقبة، وربط مصر بباقى العالم العربى، وفتح قناة السويس وتطويرها

السؤال الخامس د/محمد صبحي

اعتقد اننا يمكننا ان نكون بدرجة عالية من الثقة فى أن إحدى النتائج الايجابية لانتصار اكتوبر هى درجة الإندماج بالاقتصاد المصرى فى اطار الاقتصاد العالمى، وهذا مكن الاقتصاد المصرى ان يبدأ فى حل ثغرة الاختلالات الهيكلية حتى يصبح الاقتصاد المصرى عنصرا فاعلا قويا فى الاقتصاد العالمى، وفي هذه العملية لابد من مساندة عالمية على مستوى الهيئات الدولية .

السؤال السادس محمد ابراهيم

هل كان التحول الاقتصادى بعد حرب اكتوبر من الاقتصاد الشمولى الى الانفتاح الاقتصادى ضرورة حتمية لاقتصاد الحياة أم اختياراً اجبارياً؟.

السؤال السابع احمد عبد المنعم الابيارى

فى ظل النتائج التى تحققت عن نصر اكتوبر هل كان يمكن البدء فى اجراء الاصلاح الاقتصادى فور انتهاء الحرب وبدء عملية الخصخصة التى بدأت فى مراحل متأخرة وبالتأكيد نهاية هذا الاصلاح أفضل بكثير وشكرا.

السؤال الثامن مصطفى نصر على سليم (هيئة الشئون المالية)

نتائج حرب أكتوبر ومقارنة ما بعد الحرب فى الاوضاع الاقتصادية واعتقد ان هذه النتائج لابد ان تقارن ايضا مع ما كان يجب ان يتحقق فى اطار الاقتصاد المصرى أى ما غيرته الحرب فى النشاط الاقتصادى لابد ان تقارن بين ما حققته وما كان ممكناً ان يتحقق فى ظل استثمار النتائج ؟

الإجابة يدلى بها سيادة الوزير الدكتور يوسف بطرس غالى

ردا على السؤال الذى يقول لماذا الجانب المالى لم يواكب الإصلاحات الأخرى عقب حرب اكتوبر ؟ يتعرض هذا السؤال لأعقد المسائل فى الإصلاح الاقتصادي مسألة التسلسل الزمنى للإصلاحات، فالإصلاح يجب ان يتم فى كافة القطاعات فى آن واحد لكن عمليا لا يمكن لانه يحتاج الى قدر كبير من الفنيين يتعذر على أى دولة نامية لأنها لا يكون عندها العتاد ولا الافراد والتسلسل يبدأ من ٨٠-٨١-الخ ...وهو التسلسل الذى ثبت انه السليم.

إذن المرحلة الأولى من الإصلاح: إتاحة حد أدنى من البنية الأساسية المشجعة للمستثمر سواء أجنبياً أو مصرياً وبالتالي يجب أن أضع بنية متوفرة فيها التوازنات المالية لكن التضخم كان ٤٠٪ فى السنة لان التوازن المالى يعكس عدداً من المؤشرات:

اولا: معدل التضخم سيجده من ٣٠-٤٠ ، فلابد ان ارجع إلى التوازنات المالية بمعنى ان الجهة الأساسية التى تستطيع تحقيقه هى الحكومة.

بمعنى أدق ارجع الموازنة إلى المستويات المقبولة وأتأكد أن الموارد من النقد الأجنبي تساوى استخداماتها من النقد المصرى ونحن زودنا الاثنين وتأكد أن الضغوط الموجودة على السيولة المحلية ضغوط محكومة، أى اننا نلغى هذه الضغوط على الاقتصاد المصرى هو ما نعنيه بإعادة التوازن وبالتالي إعادة التوازنات المادية فى إطارها الصحيح وإلا ظهر الخلل مرة أخري فلابد من تغيير التركيبة الأساسية فى الاقتصاد القومى بحيث هذه التوازنات تستمر وذلك بوضع مؤسسات تحرر الجهاز المؤسسي وتحرير سوق النقد الأجنبي وهذه تضمن لى استمرار التوازنات.

كما يجب ربط الضريبة بالمبيعات وتبنى المؤسسات المالية والاقتصادية التى تضمن ان الموازنات المالية تستمر سنة بعد سنة من غير تدخل منى اما عن عدم مواكبة الجهاز المالى لهذا التطوير لان الجهاز المالي محصلة التطوير فى كافة القطاعات الأخرى بمعنى أنني سوف أحرر الجهاز المصرفي وأقول له انك تسعر القروض فالجهاز المالى يمس كل أسرة فكل إنسان لديه مدخرات فى البنك، وما سوف أقوله هو أن أخصص والناس سوف تقلق، وبالتالى الدخول فى تحرير القطاع المالى فى التيارات المنافسة صعب وهذا عكس القطاع العام لان الناس ترى ان الحاجة ليست موجودة . واعتقد تسلسل الإصلاحات التى اتبعناها من ٨١الى ٩٨ ثبت انه التسلسل السليم حتى التسلسل الداخل فى كل مرحلة منهم وثبت أن طريقة رسم هذه السياسات كانت هى الطريقة المثلى بدليل ان الدول طلبت المعونة الفنية من مصر لأننا سلسلنا التحرير بطريقة عكس الدول النامية لان ظروفنا كانت مختلفة وفى النهاية ثبت اننا كنا على حق.

الورقة الثانية :

تأثير نصر أكتوبر على الإقتصاد العربى

د. / حمدي عبد العظيم

عميد مركز البحوث - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أفاق العالم من غفلته عن حقيقة أصالة الجندي المصري وجسارته ظهر يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ الذي فاجأ الجميع بعبوره قناة السويس وتحطيم خط بارليف وتحرير أراضي شرق القناة في سيناء، وهو ما قرر الخبراء العالميون في الاستراتيجية العسكرية أنه معجزة بكل المقاييس، قلبت كافة الموازين ودعت إلى إعادة النظر في الأفكار والنظريات والتكتيكات الحربية المتعارف عليها في ذلك الوقت. وكان نصر أكتوبر مفاجأة بقدر ما أذهلت العالم وبقدر ما أفقدت إسرائيل صوابها وهي التى كانت قد أقنعت العالم من خلال حملاتها الإعلامية والدعائية الكاذبة بأن الجيشين المصري والعربي لن تقوم لهما قائمة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وأن قضية فلسطين قد ماتت ووراها التراب إلى الأبد. وقد خضع العالم لهذه الحملات المغرضة والمضللة زهاء سبع سنوات كان خلالها المارد العربي يعد العدة لرد اعتباره وتحرير أرضه وفضح أباطيل إسرائيل المزعومة. وكان ذلك كله في إطار من السرية والتخطيط العلمي والاستراتيجي والتنسيق بين قيادات الجيوش العربية والحكام العرب حتى تحقق النصر المؤزر وعادت للعرب كرامتهم واحترام العالم لهم ولحضاراتهم العريقة وتحققت لهم المهابة والثقة بالنفس في عالم لا يعرف غير الأقوياء علمياً وحضارياً واقتصادياً وعسكرياً، وأنهم قادرون على استخدام أو استثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح القضايا القومية العربية خاصة قضية فلسطين والوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة لإسرائيل. ومن هنا اتفق العرب على دخول النفط العربي المعركة مع العدو كأداة ضغط اقتصادي وسياسي في آن واحد، ففي اليوم الحادي عشر لحرب أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب الأعضاء في دول الأوابك بمدينة الكويت لدراسة استخدام النفط في المعركة وقرروا اتخاذ ما يلي:

أولاً : فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتدخلها السافر إلى

جانب إسرائيل في الحرب ودعمها لها في مختلف المجالات (وقد امتد هذا الحظر بعد ذلك ليشمل هولندا التي اتخذت مواقف عدائية من العرب وقضيتهم)
ثانياً : تخفيض حجم الإنتاج اعتباراً من ١٧/ ١٠/١٩٧٣ بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥ ٪ ثم تبدأ في الشهور التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المخفض في الشهر السابق وقد وصلت نسبة التخفيض في ديسمبر ١٩٧٣ إلى ٢٥٪ .
وبعد أن تم إحراز تقدم سياسي في موضوع فصل القوات في سيناء برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وتوسطت مصر لدى الدول العربية لرفع الحظر عن أمريكا وتحقق ذلك يوم ١٨ مارس ١٩٧٤، كما انتهى التخفيض الشهري في حجم الإنتاج في نفس التاريخ أيضاً.
وقد ترتب على القرارات العربية إلحاق الضرر باقتصاديات دول أوروبا الغربية مما جعلها تصدر بياناً عن السوق الأوروبية المشتركة في السادس من نوفمبر ١٩٧٣ تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتشير إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بعد أن كانت تتجاهلها قبل ذلك.

وبطبيعة الحال فقد ترتب على نصر أكتوبر واستخدام سلاح النفط العربي عدة آثار اقتصادية عالمية جعلت أوروبا وأمريكا واليابان وهي القوى الاقتصادية العالمية المتنافسة تعاني من نوع جديد من الأزمات الاقتصادية حيث شهدت الكساد مع التضخم في آن واحد فيما عرف بأزمة الركود التضخمي (Stagflation) طوال حقبة السبعينات، واتجه العالم الثالث إلى البحث عن إعادة صياغة للنظام العالمي الجديد في إطار من الحوار بين الشمال والجنوب لإعادة تقسيم العمل الدولي كما اتجهت الدول العربية إلى إعادة صياغة علاقتها مع القوى الكبرى اقتصادياً ومع دول الجنوب ومع المؤسسات الدولية. وفي نفس الوقت فقد حرصت على إعادة هيكلة اقتصادياتها في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية التي أعقبت نصر أكتوبر، سواء من حيث توظيف فوائض النفط أو المساعدات الدولية أو تجارتها الخارجية وتجارتها البينية، أو نمط إنفاقها العام المدني والعسكري، أو التنمية الاقتصادية العربية بصفة عامة.
وفي هذه الورقة نتناول أهم الأثار الاقتصادية التي ترتبت على نصر أكتوبر على الاقتصاد العربي حيث نوضح أثر ذلك على برامج التنمية في الوطن العربي، وعلى موازين المدفوعات العربية، وعلى المديونية الخارجية وقيمة العملات العربية مقابل العملات الأجنبية وعلى حركة عناصر الإنتاج العربية وعلى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

أولاً : أثر نصر أكتوبر على برامج التنمية في الوطن العربي :
ترتب على استخدام سلاح النفط في المعركة ارتفاع أسعار البترول عالمياً من ٥ دولارات للبرميل قبل الحرب إلى ١٢ دولارا للبرميل عقب إعلان الإجراءات العربية في أكتوبر ١٩٧٣، ورغم اتجاه الدول الصناعية المتقدمة إلى استخدام بدائل للبترول العربي وترشيد استخدامات الطاقة فإن سعر البرميل لم ينخفض سوى بنسبة قليلة حيث بلغ السعر ٣٤ دولارا للبرميل في عام ١٩٨١ .
وقد ساعد ارتفاع الأسعار العالمية للنفط على تحقيق فوائض مالية عربية ارتفعت من ١٣ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨١. واتجهت الدول العربية ابترولية إلى استثمار معظم هذه الفوائض في الدول الصناعية المتقدمة من خلال أسواق المال والنقد العالمية بحيث أصبحت رؤوس

الأموال العربية المودعة في الخارج تمثل ٣٤٪ من الدخل القومي العربي وحوالي ٤٢٪ من الدخل القومي للدول المنتجة للبترول.

وقد بلغت نسبة توظيفات المملكة العربية السعودية ٥٢٪ من إجمالي التوظيفات العربية في الخارج عام ١٩٨٠. وجاءت بعدها الكويت بنسبة ٢٠٪ ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٠ ٪ والعراق ٩٪ ليبيا ٥٪ وقطر ٤٪ . وقد ذهبت هذه الأموال بنسبة ٩٠٪ إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية مناصفة. وقد أدى وجود هذه الأموال في الخارج إلى تعرضها للانخفاض نتيجة زيادة معدلات التضخم العالمية،حيث كانت تفقد ما يتراوح بين ١٦٪ - ١٧٪ من قيمتها الحقيقية كل عام.

ورغم ما سبق فقد تمكنت الدول العربية من استخدام بعض الفوائض النفطية في إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وأنابيب المياه والكهرباء، وتدعيم وإنشاء العديد من مؤسسات الخدمات الاجتماعية من مدارس ومساكن ومستشفيات وغيرها. ذلك بالإضافة إلى العمل على تنويع هياكلها الاقتصادية بدلاً من استمرار الاعتماد على النفط الذي كانت أسعار تصديره عالمياً تتجه إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب والدخول إلى مرحلة السلام. وقد ركزت الدول العربية الخليجية على الصناعات التحويلية التي تشمل تكرير البترول والكيماويات الوسيطة والنهائية وغيرها، وقد تراوح معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٢) بين ٣٧,٣٪ في المملكة العربية السعودية، ٣٩,٥٪ في الإمارات العربية المتحدة، ٢٠,١٪ في الكويت.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام على القطاعات غير النفطية فإن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفعت من ٥٦,٦٪ عام ١٩٧٢ إلى ٧٤,٣٪ عام ١٩٨٢.
وإذا نظرنا إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية البترولية نجد أنه ارتفع بنسبة ٤٠,٨٪ في السعودية، ٣٤,٩٪ في البحرين، ٢و٣٢ ٪ في الإمارات، ٣و٢٨ ٪ في سلطنة عمان، ٨و٢٦ ٪ في قطر، ١و٢٦٪ في الكويت بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٧و٢٪ في الدول النامية، ٩و٨٪ في الدول الصناعية المتقدمة خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٢) ويجدر الإشارة إلى أن الدول العربية غير البترولية استطاعت الحصول على العديد من المنح والمعونات من الصناديق العربية التي أنشئت خلال حقبة السبعينات، حيث أنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٧٣ برأسمال قدره ١٠٢ مليون دينار كويتي (٣٥٠ مليون دولار) وتم رفع رأس ماله إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٧. كما أنشئ صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦، وأنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥، وذلك بالإضافة إلى بعض الصناديق القطرية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية الخارجية والصندوق العراقي للتنمية الخارجية والصندوق العربي للمعونة الفنية للأقطار العربية والإفريقية وصندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وصندوق الأوبك، والصندوق العربي للتنمية في إفريقيا.

وقد بلغ نصيب الدول العربية من المساعدات الرسمية العربية حوالي ٦٠ مليار دولار تمثل نحو ٦٠ ٪ من إجمالي المساعدات التي قدمتها الدول والصناديق العربية للدول النامية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧) وقد ساهمت السعودية وحدها بأكثر من نصف مجموع المساعدات الإنمائية خلال تلك الفترة.

وقد ساعدت هذه المعونات بالإضافة إلى تحويلات الأيدي العاملة العربية التي تعمل في دول النفط العربية والتي بلغت حوالي ٣٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢) على تنشيط برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية غير المصدرة للنفط والتي تمكنت من إعادة هيكلة اقتصادياتها وتعمير ما دمرته الحرب مع إسرائيل والقيام بالإحلال والتجديد للمرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة... الخ.

وقد ساعد مناخ السلام بعد نصر أكتوبر على تحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول حيث اتجهت إلى جذب المدخرات العربية النفطية والأجنبية للاستثمار في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي مع تحرير سياساتها الاقتصادية وزيادة درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي ساهم في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين في هذه الدول وإنشاء بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة من خلال المشروعات المشتركة وفروع البنوك والمشروعات الأجنبية. غير أن زيادة الانفتاح على العالم الخارجي بشكل كبير أدى إلى زيادة معدل التضخم داخل الدول العربية غير النفطية واستيراد التضخم العالمي حتى تراوح هذا المعدل بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪ في بعض الدول العربية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات.

وبصفة عامة ساعد نصر أكتوبر على إعادة هيكلة الاقتصاد العربي وتطبيق برامج للإصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، مما أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية وعودة جانب من الفوائض العربية النفطية المستثمرة خارج الوطن العربي والتي تقدر بنحو ٦٧٠ مليار دولار منها حوالي ٢٥ مليار دولار استثمارات مباشرة في الدول العربية غير النفطية خلال (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢).

ثانياً : أثر نصر أكتوبر على موازين المدفوعات العربية والمديونية الخارجية وقيمة العملات العربية :

نظراً لأن الاقتصاديات العربية تتصف بارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي لها نحو الخارج فإن التجارة الخارجية لها تمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت بين ٥٠٪ عام ١٩٧٥، ٨٧٪ عام ١٩٨٢ (آخر سنة في الارتفاع المستمر في أسعار النفط عالمياً منذ نصر أكتوبر ١٩٧٣).

ورغم اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض بعد ذلك إلا أن هذه النسبة لم تنخفض عن ٧٧ ٪ خلال حقبة الثمانينات.

وقد ترتب على ما سبق زيادة حصيلة صادرات الدول العربية بمعدل ٦٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) بينما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة ١٣٪ خلال نفس الفترة نتيجة توسع الدول العربية النفطية في الاستيراد لأغراض الاستهلاك ومستلزمات الإنتاج، أي أن معدل نمو الواردات بلغ أكثر من ضعف معدل نمو الصادرات ومع الاتجاه التنازلي في أسعار النفط عالمياً بعد ذلك اضطرت الدول العربية النفطية إلى السحب من احتياطاتها فضلا عن الاقتراض من

الخارج بينما اتجهت الدول العربية غير النفطية إلى ترشيد الواردات لعدم وجود احتياطيات لديها كما اتجهت إلى زيادة مديونيتها الخارجية بشكل كبير خاصة مع اتجاه أسعار السلع تامة الصنع المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الارتفاع كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام خاصة وأن الواردات العربية تركزت مع الدول الرأسمالية المتقدمة بنسبة ٦٤و٤٪ من إجمالي الواردات العربية، بينما بلغت نسبة الصادرات العربية إلى هذه الدول ٥٣.٩٪ أما نسبة التجارة العربية البينية فإنها لم تتعد ٨.٢٪ عام ١٩٨٣.

وقد ظل الميزان التجاري العربي مع العالم الخارجي يحقق فائضاً حتى عام ١٩٨١ ثم تحول إلى عجز اعتباراً من عام ١٩٨٢. ومع اتجاه معونات الدول العربية النفطية للدول العربية غير النفطية إلى الانخفاض فقد اتجهت الأخيرة إلى رفع الأسعار المحلية وإلغاء الدعم السلعي وفقاً لنصائح صندوق النقد الدولي إلا أن ذلك ترتب عليه حدوث أعمال عنف في كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان والأردن. وقد اضطرت هذه الدول إلى إلغاء قرارات رفع الأسعار والاتجاه إلى المديونية الخارجية والمعونات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية للدول العربية والتي بلغت نحو ١٠٥ مليار دولار عام ١٩٨٥.

وقد ساهم في تفاقم مشكلة المديونية العربية ارتفاع قيمة الواردات العربية من السلاح الأوروبي والأمريكي بحوالي ٤.٥ مليار دولار ما بين عامي ١٩٧٩، ١٩٨١ مع استمرار زيادة معدل الإنفاق العربي السنوي على استيراد السلاح طوال حقبتي الثمانينات والتسعينات وقد كان للأوضاع السابقة أثار سلبية على قيمة العملات العربية مقابل العملات الأجنبية بعد اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض على عكس ما كان عليه الحال خلال سنوات طفرة أسعار النفط خاصة عملات الدول العربية النفطية دون عملات الدول العربية غير النفطية التي شهدت أسواقاً سوداء، وأزمات عنيفة في المعروض منها في ظل تمسك دولها بسياسة الرقابة على النقد قبل تحريره تدريجياً بعد ذلك خلال حقبة التسعينات التي شهدت اتجاه هذه العملات إلى الاستقرار نسبياً في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات الدولية ونجاحها في تكوين احتياطيات كبيرة للنقد الأجنبي.

ثالثاً :أثر نصر أكتوبر على انتقال عناصر الإنتاج داخل الوطن العربي :
كان لنصر أكتوبر واتجاه الدول العربية إلى إعادة بناء هياكلها الإنتاجية وتطوير مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة أثر هام على حركة الأيدي العاملة داخل الوطن العربي حيث اتجهت العمالة إلى التدفق من دول الفائض السكاني مثل مصر والسودان واليمن والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين إلى دول العجز في الأيدي العاملة وهي دول الخليج العربي وليبيا والعراق حيث قفزت أعداد العمالة العربية إلى هذه الدول من ٦٨٠ ألف عامل قبل عام ١٩٧٣ إلى ١.٣ مليون عامل بعد تحقيق نصر أكتوبر، ثم ارتفع العدد إلى ٢.٣ مليون عامل عام ١٩٨٠.
وقد ترتب على هذه الهجرة زيادة حجم تحويلات الأموال إلى الدول العربية غير النفطية بما قدره خمسة عشر مليار دولار سنوياً خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن اتجاه الدول العربية النفطية إلى استخدام عمالة آسيوية كان له أثر سلبي على التحويلات إلى الدول العربية غير النفطية حيث بلغت نسبتهم حوالي ٢٣٪ من إجمالي العمالة الوافدة. وقد ضاعف من هذه الأثار السلبية اتجاه الدول النفطية إلى إحلال

العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وتخفيض أجورهم والاستغناء عن أعداد كبيرة منهم الأمر الذي كان له أثار سلبية على برامج التنمية في الدول العربية غير النفطية.
وفيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال داخل الوطن العربي فقد بلغت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من الدول العربية البترولية إلى الدول غير النفطية العربية و التدفقات الرسمية الثنائية حوالي ٢٥ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١). وبلغت قيمة إجمالي عمليات التحويل الإنمائي لمؤسسات التنمية العربية القطرية والإقليمية للدول العربية حوالي ١١,٢ مليار دولار تمثل ٥١,٣٪ من إجمالي مدفوعات دول النفط العربية إلى الدول النامية بصفة عامة، وقد زاد عدد المشروعات المشتركة بين الدول العربية إلى ٨٣٠ مشروعاً برؤوس أموال قدرها ٣٥,٧ مليار دولار ما بين مشروعات عامة وخاصة ومختلطة.

ومنذ أن اتجهت أسعار النفط إلى الانخفاض بعد عام ١٩٨٢ فقد اتجهت قيمة الاستثمارات العربية ومساعدات التنمية للدول العربية إلى الانخفاض تبعا لذلك مما كان له أثر سلبي على قدرة الدول غير البترولية على الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي دون التوسع في المعونات الأجنبية والديون الخارجية في ظل ضآلة نسبة الاستثمار المباشر العربي داخل الدول العربية والذي لا يتعدى نسبة ١٢٪ من الاستثمارات الكلية في الدول غير البترولية.

رابعاً : تأثير نصر أكتوبر على التكامل الاقتصادي العربي :
اتجهت الدول العربية بعد استيعاب درس نجاحها في استخدام سلاح النفط في المعركة عام ١٩٧٣ وتحقيق النصر في أكتوبر إلى تدعيم هذه الروح بتقديم المعونات من الدول النفطية العربية إلى الدول العربية غير النفطية مع الاتجاه إلى زيادة حجم التجارة البينية وتفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١ وتم التوقيع على اتفاقية تنمية وتسيير التجارة بين الدول العربية عام ١٩٨١، ثم بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية من أول يناير ١٩٩٨ للعمل على إزالة الرسوم الجمركية على التجارة العربية خلال عشر سنوات، كما اتجهت كثير من الدول العربية إلى عقد اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة فيما بينها.

■ التعقيب على الورقة الثانية :

د./ عبد الرحمن حسن صبرى

مدير بالإدارة العامة للشئون الإقتصادية ـ الجامعة العربية

أولاً : اود ان اشكر القوات المسلحة علي دعوتي للمشاركة في هذه الندوة الهامة ، فسعادتي بها لا توصف لانني كنت جنديا إبان حرب اكتوبر وما يشيره ذلك من ذكريات عزيزة علي .

ثانياً : اود ان اشكر الباحث علي بحثه القيم الموجز المفيد وأود ان التقط منه الخيط لأضيف للأبعاد الثلاثة التي ذكرها ما يلي:-

١- ان التنمية التي تعيشها مصر اليوم لم تكن لتتحقق لولا نصر أكتوبر . فتخفيض الانفاق العسكري وسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي عقب نصر أكتوبر هو الذي يمكننا اليوم من ان نطالب بتدفق رأس المال الأجنبي لمصر - بعد أن تغيرت صورة الشخصية المصرية لدى الآخرين وهنا يقودنا تحليل WITH AND WITHOUT اي ماذا سيكون عليه الوضع لو لم تكن حرب اكتوبر ؟ اعتقد ان الاجابة ستكون في غير صالح التنمية في مصر نتيجة لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب .
ويكفي ان نذكر الزيادة التي طرأت علي الدخل القومي من تحويلات العاملين ومن السياحة ومن البترول وسياسة الباب المفتوح كلها كانت قوام دعم التنمية الاقتصادية في الفترة الماضية .

٢- ان التعاون العربي قبل واثناء وبعد حرب اكتوبر وصل الي افضل حالاته ،وكان في ذروته ولو استمرت قوة الدفع لتحقق لنا الكثير اليوم. ويكفي للدلاله علي ذلك استخدام البترول كما اشار الباحث .

٣- ان البعد الدولي لاستخدام البترول تجلي في عدة محاور:-

المحور الاول

ظهور فوائض بترولية عربية اثرت علي السيولة الدولية ووضع العالم خططاً لاعادة تدوير هذه الاموال للخارج RECYCLING. كما تسابق العالم علي التعامل مع المنطقة العربية التي كانت في ذلك

اليوم قوة وصفها البعض بأنها القوة السادسة في العالم .الا ان الاقتصاديين بدأوا يتحدثون عما يعرف بالقدرة الاستيعابية A.C للإقتصادات العربية علي امتصاص الفوائض البترولية وبالتالي فإن التنمية العربية هي نتاج مباشر لنصر اكتوبر ١٩٧٣.

المحور الثاني

عقب النصر المؤزر للقوات المسلحة وفي اليوم الحادي عشر من الحرب تدخلت الولايات المتحدة بثقلها لتمنع الجيش المصري من مواصلة انتصاراته وأعلنت حالة الطواريء في القوات الامريكية في اوروبا دون استشارة حلفائها الاوروبيين مما أدي بالمجموعة الاوروبية للسعي لاقامة علاقات مباشرة مع الدول العربية اعترافا بقوتها وقدرتها علي الساحة الدولية، فكان بيان القمة الاوروبية في كوبنهاجن في نهاية اكتوبر ١٩٧٣، ورد عليه مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ بالرغبة في اقامة علاقات خاصة بين الجانبين العربي والأوربي وبدأ الحوار العربي الاوروبي علي اعلي مستوي في نهاية ١٩٧٤ وكان هذا في اوروبا في جزء منه إقتصادياً من خلال إعادة تدوير الأموال العربية بإقامة صندوق مشترك لتمويل المشروعات رأسماله نصف مليار دولار ولكن هذا التوجه لم يتم ولكن بقيت العلاقات الاوروبية العربية في تطور مستمر منذ ذلك الحين . وظهر فيما بعد ما يعرف بإتفاقات المشاركة العربية الاوروبية .

المحور الثالث

تعاظم القدرة المالية العربية أدي الي انشاء المنظمات المالية العربية الثلاث علي غرار مثيلاتها الدولية كما ذكره الدكتور حمدي

- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .
- صندوق النقد العربي .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

ووصل عدد المنظمات العربية التخصصية الي ٢٢ منظمة عام ١٩٨٠

وعقد مؤتمر القمة العربي الافريقي في مارس ١٩٧٧ وانشأ آلياته وأجهزته المالية .

- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .
- الصندوق العربي لمعونة التنمية للدول العربية والافريقية وتنمية العلاقات العربية الاوروبية والافريقية .

المحور الرابع

قيام علاقات تنقلات العمالة التلقائية بين الدول ذات الكثافة السكانية العالية والدول العربية النفطية مما نتج عنها من تفاعلات ايجابية لازلنا نري آثارها الي اليوم، وما يترتب عليها من تدفقات مالية بين الدول العربية.

مجمل القول ان التضامن العربي خلال وقبل وبعد نصر اكتوبر دعم من النظام الاقليمي العربي كقوة مساعدة لها ارتباطات أوروبية وافريقية وأمريكية علي أسس جديدة.

وعلي المستوي النظري مكن البلاد العربية من أن تسعي للتنمية المستمرة من ثبات واستقرار من أجل رفع مستوي معيشة الفرد العربي والذي ارتفع متوسط دخله في دول الخليج الي حوالي ١٥ ألف دولار

سنويا وهذا المعدل من اكبر المعدلات في العالم.

وعلي صعيد العلاقات العربية/ العربية نقول بصفة عامة أنها كانت في أفضل حالاتها في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩ واصبح النظام الاقليمي العزبي في اقوي تفاعلاته وأبرزت ان امن الدول العربية قضية عربية/عربية اولاً واخيراً.

وفي المجال الاقتصادي انشئت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مشروعات عربية مشتركة كثيرة .ويكفي القول ان المشروعات العربية العربية والعربية الاجنبية المشتركة في مجال المال والاستثمار فقط بلغت روؤس اموالها حوالي ١٧ مليار دولار وانشئ ايضا العديد منها في مجالات الصناعة والزراعة وباقي المجالات وذلك فضلا عن إستثمارات الاموال العربية المباشرة في الدول العربية غير النفطية .

اكرر الشكر الي معالي وزير الاقتصاد والي القوات المسلحة
ورئيس الجلسة وللباحث علي بحثه الهام .

المناقشات :

تعقيب د. سمير طوبار

اكرر تهنئتي للدكتور حمدي على الورقة و لكن الحقيقة وفي عجالة سريعة أكاد أكون مختلفاً جذرياً مع ما ذهب إلية الاثنان معا لأنه و نحن نتحدث في محفل علمي يجب أن أكون صريحاً للغاية، وبالتالى يجب أن نفرق بين ما حدث أثناء حرب أكتوبر ، وتداعيات ما حدث في حرب أكتوبر على صعيد العلاقات العربية، فقد حدث تدهور وتراجع من مشروعات عربية مشتركة حتى من مؤسسات عمل عربي مشترك إلى تعاون ثنائي.

هذا تراجع في حد ذاته حيث تم إعلاء النعرة القطرية في الأقطار العربية على حساب النعرة القومية العربية بشكل عام، و تلك كانت قضية محورية أساسية حتى حرب الخليج، و مع موضوع حرب الخليج و أحداثه، وتلك قضية أخرى والدليل على ذلك،أولا :أن دور صناديق التنمية العربية في تنمية المنطقة العربية تحتاج إلى وقفة خاصة و إنها تمت على أسس ثنائية وليست على أسس جماعية، تمت وهى مرتبطة بشروط معينة كانت تشير إلى أنها تطبق نموذجاً وضعه كاملاً صندوق النقد الدولي صندوق النقد العربي وإن لم يسهم بوضع أي أطر لحل قضية المديونية العربية آلتي شكلت هاجسا عربيا لدى صانعي القرار في الثمانينات بشكل يتلاءم مع خطورة القضية في ذلك الوقت اقصد أن صندوق النقد العربي لم يتبن حلاً جماعياً لقضية المديونية العربية فاضطرت الدول إلى الذهاب فرادي للتفاوض مع صندوق النقد العربي أما فيما يتعلق بالتجارة البينية، لا يوجد أي تحرك في هذه المسألة منذ نهاية حرب ١٩٧٣ حتى الآن، وبالتالي أؤكد أن العبارة التي ذكرها د. عبد الرحمن صبري (أن التضامن العربي وصل إلى ذروته) .أنا أعتقد أنها تنطبق على حالة حرب أكتوبر فقط ولا تنطبق على المسألة الهامة .أنها الحقيقة أن حرب أكتوبر أحدثت شرخا، ولا أقصد حرب أكتوبر بمعنى النصر، ولكن ما ترتب عليها من ثروة نفطية لدى الأقطار الغنية التي تصورت أن الثروة هي المبتغى الأساسي لها، و

بالتالي اعتقد أنها تعاملت من منظور مخالف للمنظور القومي فيما يتعلق بقضايا التحرير العربي، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل أساسي، و لم يتم تفعيل التكامل الاقتصادي حتى انشئ مجلس التعاون الخليجي أو المجلس الحزبي أو حتى مجلس التعاون العربي ،اعتقد أنها كانت فكرة و الهدف منها بشكل أساسي هو ضرب مؤسسة جامعة الدول العربية، و هو ما تم بالفعل، على الأقل الحد من سلطات جامعة الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية معينة فيما يتعلق بالعمل الجماعي العربي المشترك، أسف لهذه المداخلة ولكن وجدت انه من الضروري أن أبرزها.
وأنا في الحقيقة وصلني سؤال يقول لماذا لم تنجح كل المحاولات العربية نحو إنشاء مناطق تجارة حرة أو زيادة التجارة البينية برغم وجود الرغبة السياسية و الإرادة الحقيقية للتعاون؟.

و هناك سؤال للسيد على إبراهيم يقول لقد أظهرت جليا حرب أكتوبر أهمية و تأثير الوحدة الاقتصادية العربية ما هو التصور المستقبلي لصور التعاون الاقتصادي العربي القابلة للتنفيذ في ظل القيود التي تفرضها اتفاقية الجات على التسهيلات البينية، و هل في ظل هذه الصعوبات و التردد العربي سنسقط من حسابنا حلم الوحدة العربية اقتصاديا؟.

هناك ورقة من د. هدى محمد صبحي تقول إن الورقة ركزت على الأثر المباشر لحرب أكتوبر بمعنى أنها استعرضت باستفاضة أوجه التعاون العربي للفترة التي تلت حرب أكتوبر وحتى بداية عقد الثمانينات و الواقع أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الموقف العربي الرائع يجب أن لا ينتهى أثره أو مظاهره في فترة إعادة البناء آلتي تلت حرب أكتوبر مباشرة ولكنة بالتأكيد يمثل أساساً متيناً لاستمرار التعاون العربي و الذي قد تختلف صوره في الفترة التي تلت حرب أكتوبر مباشرة عن صوره المستمره و حتى يومنا هذا وهذا ما أود أن ألقى الضوء عليه.

الدكتور على سليمان له مداخلة أنا سعيد .. بأوراق هذه الندوة لكونها متراكمة حيث تعطى خبرة بمعنى أن بعض الأوراق قد تغفل إحدى النواحي و تركز على ناحية أخرى بين الورقة الأخرى تكمل في هذا المعنى. أنا سعيد بورقة د. حمدي عبد العظيم و التعقيب الذي قدمه الدكتورعبد الرحمن صبري في تأكيد الأثر في مجال المنظمات العربية آلتي خلقت بعد حرب ٦٧ لابد مع ذلك أن نفرق تفرقة نظرية ولكن هناك أشياء حدثت بعد حرب ٦٧ وهى سبب ل٧٣ لا شك وهذا واضح من أوراق أمس أن التعاون العربي قبل الحرب في مقررات مؤتمر الخرطوم و أثناء الحرب وبعد الحرب بأيام في مقاطعة البترول وخلافة كان له أثر كبير جدا في أنها تكمل مسيرة الجيش لأن العبور وحده كان يتطلب توازنا معينا كان موجوداً وخلق واقعاً جديداً هذا الواقع أيده سلاح البترول و سلاح الأموال العربية بعد ذلك والتعاون العربي الذي ظهر كان نتيجة من نتائج حرب أكتوبر بمعنى أن صندوق النقد العربي الذي خلق أو الصندوق العربي للإستثمار الاقتصادي و الاجتماعي أو مؤسسة ضمان الاستثمار العربية وخلافة هذه المؤسسات خلقت كأنها صورة من صور التعاون الذي نتج عن الحرب و بسبب روح الحرب و بسبب الفوائض العظيمة التي نتجت من ارتفاع أسعار البترول. وهذه المؤسسات لم تحقق طموحات معينة أو انحرفت عن مسارها والى آخره طبعا ذلك أننا نتكلم عن فترة ٢٥ سنة إنما نتائج أكتوبر لا يمكن أن ننساها في هذه الناحية و هناك حقيقة أخرى مهمة و أشار إليها الدكتور حمدي وأيضا التعقيب و هي تواجد أموال لدى العرب مع وجود برامج تنمية لدى هذه الدول التى استخدمت الخبرات المصرية

واستخدمت الكفاءة المصرية لرفع مستوى التعليم كما في السعودية أو في دول الخليج عموما حيث كانت الأمية ٩٥ ٪ والذين يعرفون القراءة و الكتابة ٥ ٪ اليوم الوضع اختلف متوسط عمر الفرد كان ٣٧ سنة و ٤٠ اليوم متوسط عمر الفرد وصل ٦٠ و ٦٥ في الكويت و دول الخليج ،إذن مؤشرات التنمية البشرية الناتجة عن الثروة النفطية التي لم تكن لتحدث بدون حرب أكتوبر واضحة وموجودة. اليوم يجب أن نكون موضوعيين في هذه الرؤية طبعا طموحات التعاون العربي كبيرة و ما نرغب أن يتحقق كثير و اعتقد أن هناك أسئلة في هذه الناحية و لكن لا يوجد شك أن وضعية العرب ومكانتهم في العالم اختلفت اختلافاً كبيرا بعد حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

يبدو أننا كاقتصاديين محترفين نتعامل مع الاقتصاد والارقام والحقائق كدليل فما الهدف وراء كل ذلك، أن الدرس الأساسي لحرب أكتوبر الذي انعكس على الموقف هو ارتفاع أسعار البترول وبالتالى الثراء العربي ، السؤال هو كيفية استخدام هذا الثراء العربي؟ و أنا في تقديري أننا نحن كاقتصاديين قد نتكلم عن تحسن مستوى الدخل و مؤشرات التنمية العربية في السعودية و في العراق و اليمن و في كل مكان و انتقال العمالة العربية و نشأة المؤسسات . هل استخدم هذا المال العربي لمحاولة الوصول إلى الحق العربي؟ لقد حررنا سيناء بدم الجندي المصري وشكرا للدعم العربي في رفع الأسعار واستخدام سلاح النفط و لكن ما تحقق من استخدام هذا السلاح لماذا تركناه يصدأ ؟ أين الأرض الفلسطينية أين الجولان ؟ من يدافع عنها كيف يستخدم هذا الثراء العربي الذي تراكم و الأرقام الذي قالها الدكتور حمدي، الفوائض التي لم يمكن استخدامها في حينها، و اضطر إلى إعادة التدوير والى آخره و ٩٠ ٪ منها في أوروبا و الولايات المتحدة لماذا لم تستخدم بنفس المنطق الذي استخدم به النفط في ٧٣ للضغط على الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة ؟ لماذا لم يستخدم السلاح العربي (المال العربي) للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ولو بأن نعاتبها لماذا لا نوقف نتنياهو عند حده؟ أين هو هذا الثراء العربي ما هي قيمته ؟ وكيف تتحسن مستويات المعيشة إذا لم نكن نستخدم هذه الموارد التي جاء بها أكتوبر وجاء بها كفاح الشعب المصري لقد دعونا في هذا المحفل. أنا لا أتكلم من موقع - إن نتدارس حقيقة لماذا لا نكرر الدرس أو نكمل المسيرة؟

الدكتور حمدي عبد العظيم

طبعا التعقيبات التي ذكرت كلها تدور في مسائل خلفية كوجهات نظر بين الباحثين و الاقتصاديين و لكن الوضع الذي ترتب على حرب أكتوبر ٧٣ لو قورن بما كان علية الحال قبل ٧٣ سنجد أن هناك إيجابيات في التقارب بين الدول العربية بعضها البعض في مجالات تمويل التجارة البينية فنحن نسأل عن تسهيلات لتمويل الصادرات البينية و الواردات البينية للدول الإسلامية بصفة عامة و منها دول عربية تستفيد من هذا، وطبعا هناك تحرك تلقائي برأس المال العربي حيث يبحث عن الآمان من المخاطر ويبحث عن الأرباح المرتفعة فشئ طبيعي أن تتجه الفوائض البترولية - الجزء الأكبر- إلى الدول الصناعية المتقدمة حيث كان هناك أزمة ثقة بالنسبة لمناخ الاستثمار في اتجاهات فلسفة اقتصادية تقترب من المبادئ الخاصة بالتحرر الاقتصادي أو انطلاق القطاع الخاص في ذلك الوقت . و الناحية الثانية أيضا أن التجمعات التي تمت في المنطقة لا يمكن إغفالها لان مجلس التعاون الخليجي يعتبر نموذجاً بالفعل لتكتل اقتصادي قوى، يتم تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء فيه بالكامل وفى تحليل كامل بالنسبة للرسوم الجمركية و بالنسبة للسلع الخليجية المنشأة بنسبة ٤٠ ٪ و يعاد النظر في

هذه النسبة معنى هذا أن حركة انتقال عناصر الإنتاج داخل مجلس التعاون الخليجي و حركة انتقال السلع و الخدمات أيضا تعتبر محررة، و تعتبر نموذجاً نأمل أن يتكرر في بقية الدول العربية الأخرى. التعاون العربي كان لأسباب سياسية ثم انتهى عصره أيضا في حدود الإمكانيات المتاحة في هذه الدول، التعاون الإقليمي لا يعتبر وليس بديل عن الجامعة العربية طبعا معنا د. عبد الرحمن صبري من الجامعة العربية ولكن لا نستطيع أن نقول أنها بديلا عن الجامعة العربية أو نلجأ إلى نظرية المؤامرة ونقول أنها كانت مستهدفة لضرب الجامعة العربية لكن الظروف آلتي أحاطت بنقل الجامعة العربية إلي تونس وعودتها مرة أخرى إلي مصر مما لا شك فيه أنها كانت لها تأثير سلبي علي العمل العربي الاقتصادي وخصوصا المشترك في هذا الوقت وعندما عادت بدأت الجهود تعود مرة أخرى ولكن بصفة تدريجية.

الدكتور عبد الرحمن صبري :

- شكرا سيادة الرئيس أنا أشكر د.علي سليمان ود.حمدي علي الجوانب التي غطياها وانما أود أن أقول أن محاولات الفترة الماضية كانت اقل من طموحاتنا جميعا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي في إطار الجامعة العربية إنما اليوم هناك فرصة في منطقة التجارة العربية الحره يدعمها عاملان أساسيان : العامل الأول هو انتهاج ١٨ دولة عربية لسياسة جذب رأس المال العربي والأجنبي وإصدار قوانين وتشريعات استثمار وما يتتبعه ذلك من تحسين مناخ الاستثمار.

الأمر الثاني هو سياسة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تتبعه معظم الدول العربية أن لم تكن كلها واثر ذلك علي توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بطرق إدارة الاقتصاديات العربية في المستقبل من معوقات الفترة الماضية حيث اختلاف النظم الاقتصادية فنجد بعض دول عربية كانت تتبع التخطيط المركزي وبعضها تتبع نظم الاقتصاد الحر إضافة مجموعة أخرى من العوامل كثيرة جدا أدت إلى عدم نجاح مثل هذه المحاولات. إنما أنا أود أن أؤكد أن مسيرة منطقة التجارة الحرة العربية بنسبة نجاح كبيرة وأن العاملين هما اللذين ذكرتهما، الإصلاح الاقتصادي وإصدار تشريعات الاستثمار - هو أمر كفيل بإعطاء قوة دفع لمنطقة التجارة الحره العربية.

لواء أحمد عرفه

شكرا سيادة الرئيس،الحقيقة أريد أن ابدأ الموضوع بالتعاون العربي المصري فلا شك أن حرب أكتوبر هي التي أثرت العرب وجعلت لهم وعاء مالياً غير محدود ، لم تستفد به مصر علي الإطلاق علما بان مصر هي السبب في ذلك.

١- عندما بدأت مصر تتجه إلى الاتجاه السلمي من منطلق عدم تعاون الدول العربية في دعم اقتصاد مصر المستقبلي وبناءً عليه اتجهنا جميعا إلى الحل الذي حدث منفردا بواسطة السيد الرئيس أنور السادات ووقع فعلا معاهدة الصلح مع إسرائيل وبناءً علي ذلك حدثت عزلة عربية.

٢- العاملون في الدول العربية من المصريين أسيء استخدامهم.

٣- نتكلم عن التجارة البينية فهي لم تصل إلى اليوم من ٨ إلى ٩٪ بين الدول العربية نتكلم فعلا عن السوق العربية المشتركة بينما اليوم السوق الأوروبية أصبحت اقرب لمصر من السوق العربية

المشتركة هناك دون شك عدم تفعيل للتعاون الاقتصادي العربي، ونحن في أوج الكلام عن العولمة والكلام عن الوحدة الاقتصادية العربية مازال اليوم ونحن كرجال أعمال نجد الصناديق الكويتية والصناديق العربية لم يستفد بها مستثمر عربي من القطاع الخاص حتى الآن، لأنها كانت تلتزم بشكل معين لم تلتزم لأنه كان لدينا باستمرار انخفاض سريع في العملة فكان الذي يمكن أن يأخذ عن طريق الصناديق العربية دولار اليوم كان يجب عليه أن يسدده أربعة أضعافه له في المستقبل، ولم يؤخذ أي اعتبار بالنسبة inflation الذي كان موجوداً في مصر، بالعكس كان صندوق النقد الدولي كان يستطيع أن يتجاوب معنا في هذا الاتجاه.المهم أنا لا أتكلم ولكن النظرة العربية في تصورنا هي نظرة غير صحية حتى الآن.

فعندما يطالبونا بالاستثمار في أي دولة من الدول العربية وأي رجل أعمال يواجه عقبات، ومن الممكن أن يقال له لا ،فكيف يستثمر في البلاد العربية.مازال للعملة اليوم في بعض البلاد العربية ثلاثة أسعار وأربعة أسعار، فكيف نستطيع أن نتعامل باقتصاديات حرة، الموقف العربي يحتاج لنظرة شاملة ونظرة حاسمة يمكن السوق العربية المشتركة،يمكن فيه اليوم بعض الدول لم توقع علي تخفيض الجمارك بيننا وبين الدول العربية مازال يتردد في التوقيع بالرغم من أن أول سنة ١٠٪ وليس ١٪ لبعض الدول التي تمثل ٢٪ و١٪ وتمثل صفراً في المائة ولكن مازالت بعض الدول متحفزة للدخول في السوق العربية المشتركة اكرر بدأنا جميعاً ندعم الموقف العربي وندعوه إلى زيادة التعاون وزيادة الألفة ما بين الدول العربية لأنه لا يعقل أن نتصل بزملائنا المستثمرين في الدول العربية عن طريق أوروبا وهذا أمر مشين.

نادية النمر

أحيي القوات المسلحة علي دعوتي ، في الحقيقة فكرة الندوة (روح أكتوبر) أنا أفكر فيه بالكلمة وكلمة ذكية جدا وعقد ندوة تحت هذا الاسم هو منتهي الذكاء والحكمة، ولكن أريد أن أضيف شيئاً ما سمعته اليوم وأمس يظهر الإيجابيات الشديدة التي حدثت نتيجة لحدث أكتوبر، وما أريد أن اضيفه الإيجابيات الشديدة للإنجازات الخطيرة التي تمت يجب أن لا تنتهي وتتوقف عند هذا الحد بل تكون فاتحة خير وتكون الأساس لندوة أخرى تتبعها تعتمد عليها وتكون موضوع أبحاثها هو (كيفية تجسيد روح أكتوبر والقضاء علي العقبات المختلفة) والتي يمكن بتذليل هذه العقبات أن نضيف للإنجازات التي تمت إنجازات مضاعفة في المستقبل، الحقيقة أنني اشكر الدكتور سمير طوبار الذي اعطاني الفرصة لكن أرجو تضمين ما قلته في توصيات الندوة بحيث أن يكون لها جزء آخر وهو تجسيد الإنجازات وكيفية استمرارها في المستقبل.

السيد الوزير

أنا في الحقيقة احب أن اثني علي اقتراح د. نادية أن تكون متابعة هذه الندوة بندوة أخري تناقش آليات تفعيل لروح أكتوبر وليس فقط روح أكتوبر، وطرح أسئلة. وفي مداخلة سيادة اللواء احمد عرفه ، جاء الحديث أننا مع العرب لم نستطع الدخول في تجارة حرة ،لماذا بالرغم من محاولاتنا مرة واثنتين وثلاثة وأربعة.التجارة الحرة اعتقد بكثير من أن نلغي الجمارك في اتفاق التجارة الحرة بين بلدين.في حقيقة الأمر يحل حدوداً اقتصادية محل الحدود السياسية، هل أحد منا يدرك ضخامة هذا المدخل نحن نحل

حدوداً اقتصادية محل الحدود السياسية نتنازل عن الحدود السياسية فيما يخص النشاط الاقتصادي، فأنا افتح التجارة بين بلدين البلد (أ) والبلد (ب).
البلد(أ) لديه ميزة في إنتاج سلعة معينة أنا أنتجها فعند فتح التجارة وأحرر التجارة وارفع الجمارك المنتج للسلعة هذه سيرحل من عندي إلى عنده لان الثاني لدية ميزة مثلا المادة الخام أو العمالة المطلوبة والي آخره.وبالتالي الحدود السياسية استبدلها بحدود اقتصادية وأنا أعرف في مقابل هذا لدي ميزة في إنتاج سلعة ثانية موجودة لديه هو،سترحل من عنده وتأتي لي أما المصنع الموجود عنده سيغلق، مستثمرا من عندي سينشأ هذا المصنع إذا كان التحرير يتضمن ليس فقط التجارة ولكن تحرير رؤوس الأموال فصاحب المصنع سيفكه ويركبه عندي، لماذا؟ لأنه سيكون أرخص،الميزة أننا الاثنان سنحصل علي سلعة أرخص لكن سنحصل عليها من الذي ينتجها بطريقة ارخص. وبالتالي الحدود السياسية تلاشت وحلت محلها حدود اقتصادية جديدة.فالمنطق سيكون منطقاً آخر، منطق الميزة النسبية ،منطق التكلفة إلى آخره. عند إدراك هذا وأنا تناقشت فيها مع عدد من زملائي وزراء الاقتصاد قالوا أنها ستكون شيئاً خطيراً و يجب أن نفكر مرة ثانية.عندما ندرك أن تحرير التجارة معناه أن هناك حدوداً اقتصادية جديدة سترسم في العالم العربي، أن مثلا صناعة الأسمنت لدي ستذهب إلى السعودية أو صناعة الحديد، أن نهائي الصناعات المعتمدة علي مادة الخام البترولية ستذهب هناك لان عندهم هناك وفرة اكبر بكثير من عندنا. أصبحت أهمية تحرير التجارة تتضخم بشكل كبير.
النقطة التي تلي ذلك أن تحرير التجارة ليس فقط تحرير الجمارك،إلغاء الجمارك ما وراء الجمارك فهناك هيكل مؤسسي متكامل يجب أن يكون موجوداً وتطرق إلى هذه النقطة الدكتور عبد الرحمن صبرى ، أنني حررت الجمارك، وماهو الهدف من تحرير الجمارك .إن الذي يريد شراء سلعة سيشتريها من المكان الأرخص. وإذا كنت أنا الأرخص ستشتريها مني ، ولو لم أكن أرخص ستشتريها من عنده.إلى جانب هذا أنا لدي رقابة علي النقد تمنع تحويل العملة إلى الخارج الا باذن وأنا أريد حماية صناعتي فأنا سأمنع تحويل العملة إلى الخارج إلا بإذن ،انا رفعت الجمارك لكن أدخلت محلها الرقابة علي النقد إذا كان لدي أذون استيراد والتي لا أستطيع أن استورد بدونها.إذا عملية تحويل التجارة ليست فقط جمارك ولكن هناك هيكل متكامل من المؤسسات وفلسفة لإدارة الاقتصاد. المؤسسات ليس فقط في فلسفة إدارة الاقتصا دبل في المؤسسات الموجودة. التجارة الحرة تستدعي أن نضمن منشأ السلعة، إن السلع المحررة فيها ميزة علي سلعة أخري في المنطقة،سلعة أوروبية مثلا اكون على علم أنها جاءت من البلد المتفق معها، فى شهادة منشأ و تصدر من مؤسسة وطنية ذات اسم تجارى تقول أن هؤلاء الناس مستوفين شروط المنشأ.وبذلك تعتبر سلعه عربية أو سلعة من الدولة (أ) المتفقة معنا «وأيضا أكثر من دولة من الدول الشقيقة قالت نصنع ونصنع، قلت هل لديكم مؤسسة تعطي شهادة منشأ؟،قالوا لا يوجد، قلت فما يمنع أن يأتي أي أحد بتليفزيونات يضع عليها صنع في كذا ويرسلها لي؟.وبذلك فأنا شجعت صناعة التليفزيون في أوروبا من خلال المنفذ الذي لديكم ،قالوا: نعمل المؤسسة قلت لهم هل لديكم الكفاءات التي تجعلني اضمن شهادته؟» وبالتالي فهي تجارة دخيلة وبالتالي تحرير التجارة ، لماذا الأنظمة الدولية لا تتكلم نفس اللغة، لن أفعل شيئا لأن ما أفعله هو شيء خطير جدا بستبدل حدودي السياسية بحدود أخرى. وبالتالى نجد أن تحرير التجارة ليس فقط جمارك لكن مؤسسات وحتى أن وجدت المؤسسات فهي سياسات أيضا، لا بد أن أدرك أن قوى السوق ستحدد ذلك، صور اقتصادية قد تختلف عن الحدود الموجودة حاليا لأن الحالي كان أساساً منطقه سياسية إذا كنت من هذه الناحية من الأفضل تكون في السعودية، إذا كنت من الناحية الأخري من

الافضل تكون في مصر .الخط سيتحرك فجأة لمفعول اقتصادي إذا كنت في تكلفتك أعلى من الخط ده ستكون في مصر إذا كانت تكلفتك أقل من هذا الخط ستكون في السعودية، إذا في حقيقة الأمر اتفاقات التجارة الحرة في العالم العربي لا تعكس الإرادة السياسية ولا تعكس الرغبة في هذه الاتفاقات ،بل تعكس طبيعة المؤسسات الاقتصادية في العالم العربي، وطالما هناك فجوة بين هذه المؤسسات أو بين هذه السياسات سنجد هذه الفجوة تنعكس مباشرة على التجارة البينية وتنعكس مباشرة على التدفقات في أوروبا ما حدث عام ٥٧ في اتفاقية روما عندما أنشأوا السوق المشتركة كان عكس العالم العربي كانوا سياسيا غير متفقين، وهم خارجون من حرب فرنسا ضد ألمانيا وإنجلترا ضد ألمانيا لكن اقتصاديا كان فيه تواؤم في المؤسسات وتواؤم في السياسات ونجحوا بالرغم من الخلافات السياسية وقتها ورغم الاختلاف في السياسات واختلاف في الرؤية السياسية واختلاف في اللغة واختلاف في المنطلق السياسي رغم هذا لأن هناك تواؤم من الناحية الاقتصادية، استطاعوا أن يخلقوا منطقة تجارة حرة، منطقة تبادل.

مؤدى الحديث أنه في حقيقة الأمر إن روح أكتوبر يجب أن تنتقل في فكر السياسة الاقتصادية ليست في مصرفقط، مصر انشأت وأسست النهضة الاقتصادية التي تراها اليوم لكن روح أكتوبر يجب أن تنتقل كما انتقلت عام ٧٣ وانشأت تواؤماً مؤسسياً لم يدم، يجب أن يعود على المستوى المؤسسي العربي الاقتصادى لانه على المستوى السياسي موجود لكن المستوى السياسي في مجال الاقتصاد لا يكفي.

الورقة الثالثة :

تأثير نصر أكتوبر على الاقتصاد العالمى

أ/ مجدى صبحى

خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ الأهرام

تقديم:

١- دون أدنى شك فإن أهم الآثار قاطبة لحرب أكتوبر في المجال الاقتصادي الدولي والإقليمي هي تلك التي ارتبطت باستخدام سلاح النفط خلال هذه الحرب، وما تمخض عنه من ارتفاع هائل في أسعار النفط. ويبقى هذا الأثر المباشر محلا لورقة أخرى تتناولها الندوة، أما ما لم يلق عناية كافية به حتى الآن فهو الآثار المباشرة وغير المباشرة الأخرى لارتفاع أسعار النفط. وربما كانت هذه الآثار تصل إلى حد أن ما أقدمت عليه الأوبك من رفع في أسعار النفط قد ساهم إلى حد كبير في إشعال الصراع على إعادة صياغة النظام الدولي على المستويين الفكري والعملي. ولا نهدف للقول بأن حرب أكتوبر وما ترافق معها من استخدام سلاح النفط تعد هي العامل الوحيد وراء هذا الصراع، ولكن ربما كان هذا العامل من بين أكثر العوامل أهمية التي عجلت بظهور هذا الصراع للعلن في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بعد أن شهدت دول العالم الغربي -وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- من جهة أزمة هيكلية طاحنة كان شقها الاقتصادي فريدا من نوعه، ومن جهة أخرى فإن العديد من البلدان النامية راودها الشعور بعد ارتفاع أسعار النفط بأن تحذو حذو هذه التجربة فيما تصدره من مواد طبيعية هامة لعجلة الصناعة الغربية، بل ووصل الطموح إلى حد المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة يتيح الفرصة أمام البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل شروط دولية أفضل.

الأزمة الاقتصادية في الدول المتقدمة:

٢- حتى بداية السبعينيات كان من المعتقد بين الاقتصاديين على نحو كبير أن معدلات البطالة والتضخم يرتبطان بعلاقة ارتباط عكسي. فكلما كانت معدلات البطالة والطاقة العاطلة مرتفعة، كلما كانت معدلات الأجور والتضخم أقل ارتفاعا. وحيث أن مستويات النشاط الاقتصادي المنخفضة يتولد عنها معدلات منخفضة من الأرباح ولذلك فإن معدلات الاستثمار والإنتاجية المنخفضة سينجم عنها بالضرورة

معدلات تضخم منخفضة. وجاءت التطورات في السنوات الأولى من السبعينيات في كافة بلدان العالم الرأسمالي لتشكك في مدى صحة الاعتقاد بوجود علاقة سلبية بين معدلات البطالة من جهة، وبين معدلات نمو الإنتاجية والتضخم من جهة أخرى. فبداية من عام ١٩٧٤ على وجه التقريب كانت معدلات البطالة الآخذة في الارتفاع مترافقة في الوقت نفسه مع معدلات تضخم آخذه في الزيادة على نحو متسارع، بينما انخفضت معدلات النمو في الإنتاجية بشكل بالغ(١) . ويقدم الجدول رقم(١) عرضا مختصرا للحقائق الأساسية في تلك الفترة. حيث يقدم الجدول معدلات نمو الإنتاجية والتضخم في البلدان السبعة الأكبر في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترتين ١٩٦٣-١٩٧٣ و١٩٧٤-١٩٧٩. وفي كافة البلدان التي يشملها الجدول كانت هناك زيادة واضحة في معدلات البطالة والتضخم وانخفاض في معدلات نمو الإنتاجية خلال السنوات الخمس التي شهدت الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية مقارنة بالعقد السابق على هذه السنوات.

٣- والواقع أن تاريخ النظام الرأسمالي لم يعرف قبل السبعينيات من هذا القرن إلا واحدة من أزمتين غير متزامنتين هما التضخم في فترات الانتعاش والرواج الاقتصادي، أو البطالة وانخفاض الأسعار في فترات الركود الاقتصادي. أما أن تتزامن الأزمتان وتتوحدان فتلك مشكلة جديدة لم تعهد الرأسمالية مثيلا لها، وبالتالي فإن ترسانة الفكر الاقتصادي وخاصة التيار الكينيزي الذي نجح سابقا في التعامل مع أزمات الركود الاقتصادي بابتكاره آليات اقتصادية جديدة (آليات رفع الطلب الفعال)، فقد واجه فشلا بينا في مواجهة هذه الأزمة. فبحكم بنية هذا الفكر ذاته فإنه يعد عاجزا عن تجاوز مثل هذه الأزمة، حيث لم تكن أزمة الركود التضخمي بالنسبة له أزمة ممكنة حتى يجهد نفسه في البحث عن حل لها. ومن هنا ظهرت طبعة مجددة من الفكر النيوكلاسيكي تجسدت في التيار المسمى «بالتيار النقدي» أو تيار «اقتصاديات العرض» لتقدم ما تراه حلا مناسبا للتغلب على هذه الأزمة الفريدة من نوعها. وقد دار صراع فكري بين التيارين الكينيزي والنقدي حسم في نهاية الأمر لصالح النقديين بصعود مارجريت تاتشر ثم رونالد ريجان للحكم ببرامج نقدية وهو ما نعرض له لاحقا.

٤- وقد كان من الأمور التي شهدها الاقتصاد الدولي والتي عمقت من انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي في حقبة السبعينيات هي :

أ- التراجع النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية قياسا إلى البلدان المتقدمة الأخرى لاسيما اليابان وألمانيا. إذ أن النمو النسبي في الاقتصادات الأوروبية وقدرتها العالمية على المنافسة في الأسواق العالمية، بل وفي داخل السوق الأمريكية نفسها قد طبع الميزان التجاري بطابع العجز الدائم. وكانت التطورات التكنولوجية المتلاحقة خارج الولايات المتحدة -خاصة في اليابان- المرتبطة في الوقت ذاته بارتفاع الإنتاجية ارتفاعا كبيرا قد بدأت تزعزع من مكانة الولايات المتحدة كزعيمة منفردة على الأقل من الزاوية الاقتصادية والتكنولوجية للعالم الغربي (٢) . فبينما نمت الإنتاجية الحقيقية للعامل في الولايات المتحدة بنسبة ٢,٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٣، فإن النسبة بلغت ٣,٧٪ سنويا في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى خلال نفس الفترة.

ب - ثاني هذه التطورات أن الأزمة قد ضاعف من أثرها أنها حدثت في وقت متزامن في جميع الدول الصناعية المتقدمة تقريبا. بحيث بات البحث عن مخرج للحل أشد صعوبة، إذ تميزت أزمات ما بعد الحرب العالمية الثانية -منظورا إليها على النطاق الدولي- بتوزيعها غير المتساوي بين هذه الدول، وعدم

تزامنها في الحدوث. وبهذا كان من الممكن للدول التي تمر بالأزمة أن تخفف من وطأة الكساد والتدهور الدوري في النشاط الاقتصادي باللجوء لقنوات التجارة الدولية (٣). وقد تعمقت أزمة السبعينيات مع بروز أزمة النظام النقدي الدولي الذي كان يدعم من قوة الولايات المتحدة باعتماد الدولار عملة الاحتياطي النقدي الدولي طبقا لاتفاقات بريتون وودز عام ١٩٤٤ وما تولد عن ذلك من ضغوط تضخمية عانت منها كافة البلدان التي تحتفظ بالدولار كعملة احتياطي. وقد بدأت هذه الأزمة في الستينات مع الانخفاض النسبي في مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية دوليا ولصالح غيرها من الدول المتقدمة، وقد بدأ انهيار نظام النقد الدولي في عام ١٩٧١ بإعلان الرئيس الأمريكي فصل العلاقة بين الدولار والذهب. ثم تم إعلان الانهيار رسميا باللجوء إلى تعويم أسعار الصرف في مارس ١٩٧٣ وبداية تأزم العلاقات التجارية الدولية خاصة بين البلدان الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي.

ج - ان ثالث أهم التطورات التي شهدتها تلك الفترة هو نجاح بلدان الأوبك في رفع أسعار النفط المصدر للبلدان المتقدمة عقب فرض حظر فعلي على الصادرات للولايات المتحدة وهولندا، وهو ما بدا تعرضا حقيقيا للولايات المتحدة في واحد من الموارد الهامة التي تعتمد فيها على العالم الخارجي بشدة. بل إن الأوبك بدت كتجربة يمكن أن تحتذي بها بقية بلدان العالم الثالث المصدرة للمواد الأولية الهامة التي تدخل في عجلة النشاط الاقتصادي الأمريكي. وقد أطلقت خطوة الأوبك العديد من الأصوات الأمريكية التي تبين خطورة تعرض الولايات المتحدة في أمنها القومي لاعتمادها على مصادر إمداد خارجية غير مأمونة للعديد من المواد الهامة. وعدم قدرة الولايات المتحدة رغم أنها أكثر قوة عسكريا واقتصاديا من البلدان العربية المنتجة للنفط، إلا أنها لم يكن باستطاعتها إقناع هذه الدول بخفض أسعار النفط(٤). ورغم رواج بعض الحديث وقتها عن خطة عسكرية أمريكية لاحتلال منابع النفط.

وكان يترافق ويغلف جميع هذه التطورات الاقتصادية العديد من التطورات السياسية الهامة التي كان لها انعكاسات هامة داخل الولايات المتحدة. وكانت بداية هذه الأزمة التورط الأمريكي المتزايد في الحرب الفيتنامية وما لحقها من هزيمة أمريكية هناك في أوائل السبعينيات، ثم التشكك في أسس النظام السياسي القائم نفسه بانكشاف فضيحة ووترجيت ثم هزيمة نظم مدعومة من قبل الولايات المتحدة مثل نظام الشاه في إيران ونظام سوموزا في نيكاراجوا ثم الفشل الذي ولد شعوراً بخيبة الأمل الذي صاحب محاولة تحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفييتي العدو الاستراتيجي في ذلك الوقت كان قد حقق مكاسب من الصعب غض الطرف عنها بدءا من فيتنام مرورا بأثيوبيا وأنجولا ونيكاراجوا (٥). وهكذا كانت الدوائر الأمريكية الحاكمة قد ضاقت ذرعا بما أسمته الهزائم الأمريكية في ظل الانفراج الدولي. وهي تلك الفترة التي بدأت باعتراف الولايات المتحدة بهزيمتها في حرب فيتنام وانتهت بالتدخل السوفييتي في أفغانستان(٦). بحيث باتت الدعوة لتجاوز العقدة الفيتنامية واستعادة الهيبة والقوة الأمريكية هي الرد الوحيد على جميع التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها السبعينات. وهو الأمر الذي يجد مصداقا له في الانتصار الكبير الذي أحرزه رونالد ريجان على الرئيس جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٠. وبالتالي صعد أقصى اليمين للحكم بسياساته الاقتصادية/الاجتماعية وبدعاواه الأيديولوجية والسياسية.

أفكار التيار النقدي:

٥- صعد رونالد ريجان للحكم ببرنامج أعده غلاة ما يسمى بالتيار النقدي داخل الفكر الاقتصادي

الغربي. وحيث أن «الأفكار الاقتصادية » لا تظهر أو تتطور في فراغ، وإنما ترتبط أيما ارتباط بالبيئة التاريخية التي تظهر فيها فقد كان من الطبيعي في ظل هذه الأزمة الطاغية أن يدخل الاقتصاد الرأسمالي في أزمة شديدة. وأهم معالم هذه الأزمة هو انهيار الثقة في صحة كثير من النظريات والسياسات التي كانت موضع قبول عام لدى رجال الاقتصاد والسياسة بعد أن عجزت تلك النظريات والسياسات أن تقدم تفسيرا أو علاجا للأزمة العارمة التي يشهدها العالم الرأسمالي وعند هذه المرحلة، وبالدقة في بداية السبعينيات بدأ بعض المفكرين يتحدثون عن الأزمة الثانية في النظرية الاقتصادية الغربية، بعد الأزمة الأولى التي شهدتها في خضم أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) ومع ظهور هذه الأزمة الفكرية اشتعلت حرب فكرية ضارية داخل صفوف الاقتصاديين بالعالم الرأسمالي وقد قامت هذه الحرب بين معسكرين مختلفين داخل الاقتصاد الرأسمالي وهما معسكر الكينزية ومعسكر النيو كلاسيكيين(٧)

٦- وقد تلخص هجوم النقدية على الكينزية بأنها قد أدت إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه وضع كثير من القيود والضوابط على الحرية الفردية واعتداء صارخ على مصالح الاحتكارات. كما أن الكينزية قد تمخض عنها زيادة الإنفاق العام للدولة، فنتج عن ذلك تزايد واضح في عجز الموازنة العامة، اضطرت الحكومات لمواجهة هذا العجز، إلى زيادة أعباء الضرائب وحجم الإصدار النقدي والدين العام. وكلها أمور أدت في النهاية إلى العبث بمقتضيات الاستقرار النقدي والسعري. وذهب البعض إلى أن اعتناق الحكومات الرأسمالية لمبدأ ضمان التوظف الكامل قد أعطي العمال مزايا كثيرة زادت من قوتهم على المساومة في زيادة الأجور وبالتالي زيادة التكاليف، وعطلت من ثم فاعلية سوق العمل(٨).

٧- ويمكن أن نجمل الملامح الأساسية لأفكار التيار النقدي في الآتي:

أ- أول هذه الملامح يتمثل في تلك الأهمية المحورية التي يعطيها النقديون للنقود والسياسة النقدية في تفسير طريقة عمل النظام الاقتصادي. بل إن هذا الاتجاه يذهب به حد التطرف إلى حد تفسير كل ما جري ويجري وسيجري للنظام الرأسمالي من تطورات ومشاكل من خلال التداول النقدي. وتعد حركة التداول النقدي غير مرتبطة أو غير متكاملة مع الإنتاج والاستهلاك والتراكم في بناء نظري متماسك. ولذا فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يجب أن يتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي وليس في هدف تحقيق التوظف الكامل الذي كان الكينزيون يضعونه في مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية.

ب - النقديين ينظرون للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة لا علاقة لها بطريقة الأداء الحقيقي للنظام الرأسمالي.

ج - أن النقديين يعطون لمكافحة التضخم أهمية قصوى في إصلاح حال النظام الرأسمالي على أساس أن التضخم يمثل من وجهة نظرهم المشكلة الأولى في الدول الرأسمالية وباعتبار ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحتة فإن علاجها لن يتأتى إلا من خلال سياسة نقدية صارمة. وهي سياسة تعمل على ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي ويعترف النقديون بأن الانكماش الذي سيحدث في نمو كمية النقود المتداولة سوف يكون تأثيره على الإنتاج أقوى من تأثيره على الأسعار في الفترات الأولى وهو ما يخلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة وهو أمر مطلوب في رأي هؤلاء الاقتصاديين لإعادة المرونة المفتقدة في أسواق العمل. حيث تكون قدرة النقابات العمالية على التفاوض حول مستوى الأجور شبه منعدمة في ظروف الانتشار الكبير للبطالة.

د- أن السياسة النقدية الصارمة يجب أن تتركز على المصادر الأساسية للإفراط في عرض النقود . وأهم هذه المصادر في رأيهم هو العجز بالموازنة العامة. ولهذا لا يتردد النقديون في الدعوة لضغط الإنفاق العام بما في ذلك مجالات الرعاية الاجتماعية كوسيلة أساسية لعلاج هذا العجز. ففي رأيهم أن «الطلب الكلي» المخلوق في النشاط الاقتصادي كما تراه اقتصاديات العرض هو شيء مختلف عن قضية العدالة. وهؤلاء الذين تعد قضية العدالة الاقتصادية بالنسبة لهم قضية لها من الأهمية على الأقل نفس أهمية النمو الاقتصادي، نجدهم يرغبون دائما في رؤية الحكومات تعيد هيكلة الطلب الكلي وهي قضية مختلفة تماما عن الحوافز الاقتصادية الضرورية»(٩) .

هـ - يرفض النقديون تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال التمويل التضخمي ويرون أن السبيل الأمثل لذلك هو الاقتراض من الجمهور وهذا سيتطلب ارتفاع في معدل الفائدة. ويعتقد النقديون أن ارتفاع أسعار الفائدة في الأجل القصير أفضل بكثير من زيادة الضرائب في الأجل الطويل.

و- ترجع البطالة في رأي التيار النقدي إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة ميكانيزم الأسعار في سوق العمل. وأن المسؤول عن ذلك تبني الحكومات لهدف تحقيق التوظف الكامل.

٨- وفي المقابل فإن النقديين طرحوا التساؤل حول ما الذي يحتاجه المستثمرون لتشغيل الطاقات العاطلة وزيادة الإنتاج؟ وجاءت إجابتهم أنهم يحتاجون توفير الأمان والحرية المطلقة لهم وتوافر الأموال اللازمة لنشاطهم والعمل على زيادة الحوافز المشجعة لهم على الإنتاج والاستثمار من خلال تخفيض ضرائب الدخل المفروضة على أرباحهم وتخفيض الضرائب على الثروة ورأس المال. وإذا ما توافرت مثل هذه الظروف فإن الاقتصاد القومي سينتعش. فسوف يزيد الإنتاج ويرتفع الدخل القومي وتختفي البطالة ويتحقق التوظيف الكامل للموارد تلقائيا وسيؤدي ذلك كله إلى تقليل الإنفاق الحكومي الذي كانت تخصصه الدولة في مجال الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والإعانات الاجتماعية وفي الوقت نفسه فإن دخل الحكومة من الضرائب سوف يتجه للتزايد كنتيجة مباشرة لزيادة حجم النشاط الاقتصادي وهنا تتوازن الموازنة العامة للدولة وتقل الضغوط التضخمية التي كانت تنجم عن عجز الموازنة.

٩- ولا يبقى أمامنا سوى التأكيد على أن هذا النهج الفكري الذي عرض باعتباره وسيلة لتغلب الولايات المتحدة على أزمتها الاقتصادية، عرض فيما بعد على أنه الصيغة المثلى للنمو الاقتصادي العالمي حيث نجد أن كافة هذه السمات هي بالفعل التي تقدم لدول العالم كبرامج لإصلاح اقتصاداتها عبر البرامج التي تعقد مع صندوق النقد الدولي أو عبر ماسمي ب «إجماع واشنطن» Washington Con-sensus. ولا نغالي إلى حد القول بأن ظروف الأزمة الاقتصادية في السبعينيات كانت هي المسؤولة فقط عن ظهور هذه الأفكار، حيث من الواضح أن بعضا من هذه الأفكار كانت تدفعه تطورات نظرية اقتصادية بالأساس علاوة على أن بعض أسس هذا التفكير كانت قائمة حتى في ظل سيادة الأفكار الكينزية في البلدان المتقدمة، ولكن من المؤكد كذلك أن ظروف الأزمة الاقتصادية وتفردها هي التي جعلت هذه الأفكار تلاقي قبولا واسعا، خاصة أن هذه الظروف أدت إلى انهيار النماذج الكينزية الجديدة التي سادت خلال الستينيات(١٠) .

الاقتصاد الريجاني والنظام الدولي:

١٠- صعد الرئيس ريجان للحكم في عام ١٩٨١ محملا بدعاوى إعادة الهيبة والقوة الأمريكية في

المجال الدولي، ومحملا بأفكار التيار النقدي بتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية الممثلة لأقصى يمين المجتمع الأمريكي. وكان أول برنامج اقتصادي أعلنه ريجان هو ما أسماه ببرنامج للإنعاش الاقتصادي(١١) A Program for Economic Recovery . وقد أعطى هذا البرنامج أولوية مطلقة (تبعا لأفكار النقديين) لمحاربة التضخم.

ويمكن تلخيص هذا البرنامج في الآتي:

أ- إجراء تخفيضات ضريبية ملموسة على دخول الأفراد وأرباح الشركات وعلى الإضافات الرأسمالية طويلة الأجل (الاستثمارات) مع حساب معدل عالي لإهلاك رأس المال ويجري التخفيض الضريبي بنسبة ٣٠٪ على ثلاث مراحل.

ب - إجراء تخفيضات كبيرة في النفقات الفيدرالية بالتركيز على نفقات الرفاهة الاجتماعية.

ج- تحقيق نقص ثابت في معدل عرض النقود القومي بما يكفل تقليل معدل التضخم.

د - زيادة النفقات العسكرية زيادة كبيرة وذكر الرئيس ريجان في هذا الصدد

والآن فإني على ثقة من أن هناك فرعا تنتظرون مني أن أذكره ألا وهو فرع الدفاع. إنه الفرع الوحيد في برنامجنا الذي سوف يزيد بالقيمة الحقيقية في بنود الموازنة. وأعتقد أن من واجبي كرئيس هو النصح بزيادات في الإنفاق العسكري في السنوات القادمة. فمنذ عام ١٩٧٠ قام الاتحاد السوفييتي باستثمار ٣٠٠ مليار دولار أكثر مما فعلنا في صناعة السلاح، وطبقا لعدم التوازن الذي حدث في مجالات التسلح فإن السماح له بالاستمرار أمر يشكل خطرا بالغا على أمننا القومي. وعلينا الدخول في مفاوضات مع أعدائنا للاتفاق على معاهدات واقعية ومتوازنة وقابلة للتحقيق في المجال العسكري ولكن جنبا إلى جنب مع هذه المفاوضات فإن أمننا القومي يجب أن يتم حمايته بالكامل عبر برنامج عسكري متوازن وواقعي»(١٢) .

١١- وقد هدف هذا البرنامج إلى أهداف واضحة أهمها تحقيق توازن في الموازنة الفيدرالية مع حلول عام ١٩٨٤، وتخفيض معدل الضرائب الذي بلغ ١٣,٥٪ من الناتج في عام ١٩٨٠ إلى ٧٪ فقط في عام ١٩٨٢. كما هدف البرنامج إلى زيادة النمو الاقتصادي ليصل إلى معدل ٥٪ في عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ ويظل بعد ذلك يدور حول معدل مقبول يبلغ ٤,٢٥٪ . وفي هذا الإطار فإن البرنامج يهدف إلى زيادة معدل الإنتاجية كنتيجة لزيادة الاستثمارات بحيث يعود النمو الحقيقي في إنتاجية العامل مقاسه بنصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي إلى معدلها الذي كانت عليه في الفترة من عام ١٩٦٤- ١٩٧٣، حيث كانت تبلغ ٢,٨٪ سنويا، قبل أن تهبط إلى نحو ١,٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠. وبالتالي فقد كان من المتصور أن يتحقق تحسن في الموقف التنافسي للولايات المتحدة في حلبة الاقتصاد الدولي عبر البرنامج الذي سيقود إلى زيادة ملموسة في نمو الإنتاجية وخفض معدلات التضخم.

١٢- وقد نجح البرنامج بالفعل في خفض معدل التضخم بشكل سريع حيث انخفض المعدل من نحو ١٢,٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣,٩٪ في عام ١٩٨٣. ثم النجاح في رفع معدل النمو الاقتصادي والخروج بالاقتصاد الأمريكي من حالة الركود التي مر بها خلال النصف الثاني من السبعينيات.

١٣- وربما كان من أهم الاخفاقات التي حققها البرنامج برغم الأهمية المحورية التي يعطيها الاقتصاديون

النقديون له هو تحقيق التوازن في الموازنة الفيدرالية وتبني برنامج للإنعاش الاقتصادي لهذا الطرح بوضعه تحقيق هدف توازن الميزانية في عام ١٩٨٤. فعلى النقيض من هذا الهدف تحقق في عهد ريجان أكبر عجز تشهده الموازنة الفيدرالية على طول تاريخ الولايات المتحدة باستثناء فترة حكم الرئيس روزفلت. فقد ارتفع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٧٪ في عام ١٩٨١ إلى ٤.١٪ في عام ١٩٨٢ ثم إلى ٦.٤٪ في عام ١٩٨٣(١٣) . وما يهمنا في سياق البحث الراهن هو التركيز على أن هذا العجز يعود بشكل أساسي إلى الإنفاق المتزايد على التسلح فقد بلغ هذا الإنفاق في موازنة عام ١٩٨١ ما يبلغ مقداره ١٥٩.٨ مليار دولار وهو ما يوازي أكثر من مرة ونصف المرة حجم العجز بالموازنة، وقد ارتفع هذا الإنفاق في موازنة ١٩٨٢ إلى ١٨٧.٥ مليار دولار ثم إلى ٢٢١.١ مليار دولار في موازنة عام ١٩٨٣ أي ما يشكل نحو مرتين ونصف حجم العجز الكلي في الموازنة.

١٤- ومن الإخفاقات الهامة أيضا فيما يتعلق بسياق البحث الراهن والتي شهدتها فترة حكم ريجان، تدهور مكانة الولايات المتحدة التنافسية في المجال الدولي. فقد كان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بشكل كبير في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٤ سببا في جعل الدولار أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية خاصة مع توافر فوائض مالية هامة لدى كل من بلدان الأوبك واليابان خلال تلك الفترة، وقد دفع ذلك نحو ارتفاع سعر صرف الدولار في مواجهة بقية العملات وعمل هذا على جعل السلع الأمريكية أعلى سعرا في الأسواق الدولية وهو ما خلق مشكلات لبعض الصادرات الهامة مثل السيارات والصلب وبعض الصادرات الزراعية كالحبوب. بل وعمل سعر الصرف المرتفع على أن تصبح السوق الأمريكية سوقا مغرية للسلع الأجنبية وهو ما ساهم في ارتفاع عجز الميزان التجاري الأمريكي. وقد أدى هذا إلى تدعيم الأصوات التي طالبت بالحمائية Protectionism كمذهب للتجارة الأمريكية(١٤) ودخول الولايات المتحدة في خلافات ومفاوضات مع بقية بلدان العالم الرأسمالي وخاصة اليابان لتخفيض صادراتها للولايات المتحدة في نفس الوقت الذي تعمل فيه على زيادة وارداتها منها. وكان من الواضح أن الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها بالإبقاء على سعر صرف مرتفع للدولار ورفض الدخول في مفاوضات حول أسعار صرف البلدان الصناعية المتقدمة، وفي نفس الوقت فإن الإدارة الأمريكية كانت تعمل على «فرض» تحسين في ميزانها التجاري عبر تشديد الضغوط على الدول الأخرى والدعوة لعقد جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة الدولية في إطار الجات. وقد تحقق ذلك بالفعل مع بدء المفاوضات التجارية الدولية في «بونتا دل إستا» بأوروجواي في عام ١٩٨٦ والتي تمخض عنها في النهاية أكبر إطار لتحرير التجارة الدولية الذي شمل لأول مرة تحرير التجارة في السلع الزراعية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة وكلها كانت من الموضوعات التي ضغطت الولايات المتحدة لتحرير التجارة (تؤيدها في ذلك أحيانا وتعارضها أحيانا أخرى دول المجموعة الأوروبية) فيها لأنها من أهم القطاعات التي ما زالت الولايات المتحدة تمتلك فيها مزايا تنافسية واضحة. كما لا يفوتنا أن هذه الجولة من جولات التفاوض التجاري انتهت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية التي تعد الضلع الثالث في البناء المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الإنفاق العسكري في برنامج ريجان:

١٥- تميز عهد ولاية الرئيس ريجان لاسيما الفترة الأولي منها بتصاعد الإنفاق العسكري بمعدلات غير

مسبوقة، ورغم تحقق عجز كبير في الموازنة الفيدرالية وهو ما يتعارض بشكل واضح مع أفكار الاقتصاديين النقديين الذين صاغوا برنامج للانتعاش الاقتصادي إلا أن الرئيس ظل متمسكا بتصعيد الإنفاق العسكري. ويعود ذلك كما نرى إلى مساهمة هذا الإنفاق في الخروج بالمجتمع الأمريكي من الأزمة الهيكلية التي شهدها في السبعينيات عن طريق بعدين رئيسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي وهذان البعدان مترابطان لا نجري التمييز بينهما سوى على نحو إجرائي فقط.

أ- أما البعد الداخلي : فهو النظر للإنفاق العسكري على أنه أداة هامة في تعبئة الرأي العام الأمريكي خلف الإدارة عبر نشر أيديولوجية بعث القوة والهيبة الأمريكية في العالم، علاوة على أن هذا الإنفاق يستجيب لمصالح رأس المال الكبير المتمثل في شركات تصنيع السلاح، وكذلك بيروقراطيو الجهاز العسكري والسياسي أو ما يعرف باسم المجمع الصناعي العسكري. ورغم أن البعض يركز على الأرباح التي يحققها فرع إنتاج السلاح كسبب لتوسع الإنفاق العسكري إلا أن السبب الجوهري وراء هذا الارتفاع هو تأدية وظائف أخرى هامة في حماية رأس المال الضخم المستثمر في خارج الولايات المتحدة، وفي حماية العالم «الحر» من أجل توفير حرية الاستثمار وحرية عودة الأرباح للوطن وفي تأمين مصادر الإمداد بالمواد الأولية الحيوية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي الأمريكي(١٥) .

ب - أما البعد الخارجي: فهو ما يمكن القول أنه تمحور حول محاولة الولايات المتحدة تأسيس نظام دولي جديد يقوم على الهيمنة المنفردة، عبر امتلاك أدوات تكنولوجية وعسكرية فريدة وخاصة بالاستناد إلى ما عرف ببرنامج حرب الكواكب. وهو البرنامج الذي وظف بمقتضاه نحو ٢٦ مليار دولار في البحث والتطوير على مدى ثلاث سنوات فقط، وهي بذلك تعد أضخم ميزانية للبحث والتطوير في تاريخ الولايات المتحدة. **وكانت الرؤية الأمريكية في تأسيس نظام دولي جديد يقوم على الهيمنة الأمريكية منفردة استنادا إلى الانجاز التكنولوجي والعسكري يتلخص في الآتي:**

(١) تحقيق تفوق واضح على الاتحاد السوفيتي بإمكانية نجاح الولايات المتحدة عبر استراتيجية الدفاع الفضائي في تجنب الضربة النووية الأولى، أو على الأقل إجبار الاتحاد السوفييتي على الدخول في تسابق عسكري مفتوح. ولما كان الاتحاد السوفييتي يعاني من أزمة اقتصادية يمكن توصيفها بأنها أزمة التحول من توسيع الإنتاج إلى تكثيف الإنتاج(١٦) بما يحتاجه ذلك من رؤوس أموال ضخمة. وبالتالي فإن تحول الاستثمارات من المجال الصناعي إلى المجال العسكري يعد خصما من إمكانيات وفاعلية الاتحاد السوفييتي في بقية أنحاء العالم ومع عدم القدرة على الإنفاق الموسع في كل من المجالين العسكري والاقتصادي في ذات الوقت فإنه لا يمكن إنكار مساهمة هذا في إنهيار الاتحاد السوفييتي ذاته في نهاية المطاف حتى ولو لم يتخيل ذلك أي من العقول الاستراتيجية الأمريكية أو لم يكن هدفا مقصودا من تصعيد الإنفاق العسكري وبرنامج حرب الكواكب.

(٢) محاولة إعادة الهيمنة الأمريكية على العالم المتقدم لاسيما بعد التراجع النسبي في القدرات الأمريكية الاقتصادية، وبدأ تزعزع مكانتها كزعيمة ماديا وتكنولوجيا للعالم الغربي. فالولايات المتحدة كانت تستحوذ في منتصف السبعينيات على القسط الأكبر من إنتاج واستهلاك الإلكترونيات داخل النظام الرأسمالي العالمي بأسره، فقد بلغ نصيبها من استهلاك الإلكترونيات في العالم (باستثناء الدول الاشتراكية) ٤٥٪ عام ١٩٧٦ و٥٢٪ للدوائر المتكاملة مقابل ٣٥٪ و٢١٪ في أوروبا الغربية، ثم نحو ٢٣٪ في كل من أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة في اليابان. غير أن أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات شهدت تغييرا ملموسا في توزيع القوة النسبية للصناعات الإلكترونية وأتى هذا التغيير أساسا من طرف اليابان. حيث كانت اليابان هي صاحبة أكثر البرامج تكاملا في مجال

الإلكترونيات الصناعية بدءا من المكونات الأساسية ومرورا بنظم التحكم المؤتمنة وانتهاء بالسلع الرأسمالية. ومن أجل تحقيق ذلك خصصت الحكومة اليابانية نحو ٣٠ مليار ين في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ لتمويل برنامج تصميم الدوائر المتكاملة الشديدة الاتساع ولتطبيقاتها في تجهيز البيانات. وانطلاقا من هذا بدأت اليابان في تحقيق تقدم مذهل في التطبيقات الصناعية للإلكترونيات الدقيقة في نهاية السبعينيات مقارنة بالولايات المتحدة(١٧) . ولهذا فإن الولايات المتحدة كانت تهدف بالإنفاق الضخم على الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها العسكرية، كانت تهدف إلى إعادة أوربا تحت المظلة الأمريكية، حيث كانت واحدة من النتائج الهامة المستهدفة من البرنامج الأمريكي هو إنهاء الدور الفاعل للسلاح النووي الأوروبي. كما أن التطبيقات الصناعية للتكنولوجيات التي كان من المتوقع استحداثها هو وضع الولايات المتحدة في مكانة يصعب على أوروبا واليابان اللحاق بها.

(٣) إن تأسيس نظام دولي جديد كما تراه الولايات المتحدة كان سينهي تمرد بعض دول العالم الثالث ليعيد هذا العالم بثرواته الطبيعية وغيرها التي تحتاجها الولايات المتحدة إلى الانخراط في النظام الدولي الاقتصادي والسياسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. فقد كان من المتصور أن هامش المناورة والحركة المتاح لدى بلدان العالم الثالث سيتقلص بشدة في حال إنجاز الولايات المتحدة لانقلاب عسكري/ تكنولوجي وفي ظل محدودية الدعم الذي يمكن أن تقدمه منظومة البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي كما فعلت هذه المنظومة قبل ذلك بنجاح.

١٦- والواقع أنه مع هذه المحاولات الأمريكية فإن إدارة ريجان لم تترك الفرصة لتبرهن على جديتها فيما عزمت عليه من استعادة هيمنتها المفقودة. فقد أخذت النزعة للتدخل العسكري تتزايد على النحو الذي تبينه الأحداث في جرينادا ومحاولة التخلص من النظام الثوري الحاكم في نيكاراجوا. وفي ظل الرؤية الواضحة بأن الحروب الصغيرة أمر يساعد ولا شك على تسيير عجلة صناعة السلاح الأمريكية. فبعد مرور فترة قصيرة بعد تولي ريجان للحكم ارتفعت مبيعات السلاح بمستويات كبيرة، فزادت مبيعات الأسلحة الأمريكية من ٨,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٢١,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢(١٨).

الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد (١٩) :

١٧- وجدت بلدان العالم الثالث في خطوة رفع أسعار البترول من جانب واحد تطوراً فريداً غير مسبوق في تاريخ الدول النامية. ورأت في هذا التطور ما من شأنه أن يقدم تعزيزا لرغبتها في إقامة نظام اقتصادي دولي جديداً يراعي ظروف هذه البلدان وتطلعها لتحسين مستويات المعيشة فيها. وخاصة أن العديد من البلدان المتقدمة على الأقل في اللحظات الأولى من فرض الحظر النفطي لم تجد مفرا أمامها سوى القبول بالمستوى الجديد من الأسعار، بل ومحاولة بعضها الآخر تمييز مواقفها عن مواقف الولايات المتحدة السياسية لكي لا تقع تحت طائلة الحظر النفطي. وكان ذلك تعديلا كبيرا في موازين القوى الاقتصادية والسياسية لم تشهده الساحة العالمية من قبل.

وتعد البداية الحقيقية في الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هي القرار الذي اتخذه رؤساء دول مجموعة عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٧٣ حيث كان من بين مقررات تلك القمة العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة، وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمي.

١٨- وبعد أقل من شهر اندلعت حرب أكتوبر ليصبح هذا القرار أكثر من مجرد «إعلان برغبة» تصدره الدول النامية لا تصغي إليه الدول المتقدمة إلا بأذن لاهية كما يذكر ذلك د. إسماعيل صبري عبد الله. فحينما تفجرت ما تم تعريفه بأزمة الطاقة على النحو الذي شهدناه أثناء وفي أعقاب حرب أكتوبر حاولت الولايات المتحدة وبعض من الدول المتقدمة الأخرى تصعيد الموقف إلى حد المواجهة مع الدول المصدرة للنفط. وكان رد الدول الأخيرة هو رفض هذه المواجهة بين المنتجين والمستهلكين والدعوة إلى مناقشة أعم تشمل أسعار المواد الأولية وقضايا التنمية. وبالفعل تقدم الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين بصفته رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة عدم الانحياز، وتنفيذا لمقررات مؤتمر القمة الرابع لتلك المجموعة بطلب إلى سكرتير عام الأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضية التنمية. وقد انعقدت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل ومايو ١٩٧٤ لتسفر مناقشاتها عن إقرار وثيقتين: الأولى هي «إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد» و«برنامج عمل من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد».

١٩- وقد جاء في بداية الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ديباجة تقول: «نحن أعضاء الأمم المتحدة، وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية، وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم... نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، والمساواة في السيادة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة، السلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة...»

٢٠- وكان من بين مواد الإعلان ذكر الأسباب التي تدعو إلى ضرورة تغيير النظام الاقتصادي الدولي والتي من بينها لأنه «قد ثبت أنه من المستحيل أن تحقق الأسرة الدولية تنمية متكافئة ومتوازنة في ظله، ولأن الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تتسع في إطار نظام أقيم في عصر لم تكن فيه معظم البلدان النامية موجودة كدول مستقلة، ويعمل في اتجاه استمرار التفاوت دائما» ثم يشير الإعلان إلى أن النظام القائم يصطدم مباشرة مع التطورات الدولية الاقتصادية والسياسية، وبالذات بروز الدول النامية في المجال الدولي ويضيف «إن التغيرات التي لا رجعة فيها في علاقات القوى في العالم تقتضي ضرورة أن تشارك الدول النامية مشاركة إيجابية وكاملة ومتكافئة، في صياغة وتطبيق كل القرارات التي تهم المجموعة الدولية».

٢١- أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد فهو يضم النقاط التي شكلت في رأي الجمعية العامة ما يجب أن يدور حوله الحوار.

وتشمل هذه النقاط:

أ - المشكلات الأساسية المتعلقة بالمواد الأولية، وأثرها على التجارة والتنمية.

ب - النظام النقدي الدولي، ودوره في تمويل التنمية في الدول النامية.

ج - التصنيع.
د - انتقال التكنولوجيا.
هـ- الإشراف والرقابة على الشركات متعددة الجنسية.
و- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
ز- تنشيط التعاون بين الدول النامية.
ح- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.
ط- دعم دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.
ي- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية، ومنها الدول الأقل نموا والتي تفتقر للمنافذ البحرية.

٢٢- وليس هنا مقام التفصيل في ذكر الأسباب التي أدت إلى فشل مثل هذه الدعوة، والتي تحتاج إلى تقويم مستقل من قبل الباحثين في التاريخ الاقتصادي، ولكن يهمنا فقط الإشارة إلى عدد من التطورات التي شهدتها البلدان النامية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتي تعد ذات صله وثيقة بموضوع ورقتنا البحثية.

٢٣- وربما كانت أهم تلك التطورات هو أزمة مديونية العالم الثالث التي تفجرت مع إعلان المكسيك عن عدم قدرتها على سداد ديونها في عام ١٩٨٢. وكان تقدير بعض الباحثين الواضح أنه «لا يمكن فهم أزمة المديونية إلا في ضوء الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وما أفرزته من أزمات فرعية» بحيث أضحت الديون « أهم وسيلة للضغط على البلدان النامية للاستجابة لمتطلبات خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها الهيكلية»(٢٠).
وفي هذا الإطار يكفي الإشارة إلى البيئة الدولية التي نمت في ظلها هذه الديون. فيلاحظ أن مديونية العالم الثالث ومنذ منتصف السبعينيات قد تعاظمت من المصادر الخاصة وخاصة من قبل البنوك التجارية (نذكر مرة أخرى أن قدرة البنوك الغربية الخاصة قد زادت على الإقراض بفعل توافر أرصدة كبيرة لديها من الفوائض المالية النفطية) بينما في المقابل تراجعت القروض الرسمية ذات التكلفة الأقل، كما تراجعت المنح والمساعدات الرسمية في حجم التمويل الخارجي. ونالت البلدان المنخفضة الدخل والأشد احتياجا للقروض الخارجية نصيبا أقل منها. وقد تزايدت أعباء هذه الديون بارتفاع أسعار الفائدة المصرفية وسعر صرف الدولار والتمييز ضد صادرات البلدان النامية(٢١)، وارتفاع أسعار السلع المصدرة إليها وهو ما يعد نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تبناها وطبقها الجناح اليميني المتطرف في البلاد الرأسمالية المتقدمة. وكان تقدير البنك الدولي أن أسعار المنتجات الأولية بالنسبة لأسعار السلع المصنوعة عادت في عام ١٩٨٢ إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٤٥. وبينما كان النفط هو الاستثناء باستمرار ارتفاع أسعاره منذ عام ١٩٧٣ فإنه تحول ليتبع نفس القاعدة في الانخفاض بدءا من عام ١٩٨٢، وحتى الانهيار الكبير في أسعاره في عام ١٩٨٦ حينما أقدمت منظمة الأوبك على ما أسمته وقتها ب«حرب الأسعار». لهذا فإن الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد قد تحولت في الواقع الفعلي ليكون عقد الثمانينيات هو «العقد الضائع في التنمية» في بلدان العالم الثالث كما أطلقت عليه بعض منظمات الأمم المتحدة. ولنشاهد بدءا من منتصف الثمانينيات العديد من بلدان العالم الثالث وفي ظل إعادة الجدولة المطلوبة لديونها تعود لتبني برنامج العمل الذي يتضمنه «إجماع واشنطن».

المصادر:

(1) Jhon Eatwell , Murray Milgate and Peter Newman (eds.), The New Palgrave: A Dictionary of Economics, The Macmillan Press Limited , London, 1998, P. 471.

(2) Jhon Cornwall, Stagflation, in Jhon Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman (eds.), The New Palgrave: A Dictionary of Economics, The Macmillan Press Limited, London, 1998, P .٤٧١-٤٧٣.

(٣) محمد عبد الشفيع عيسى، أزمة النظام الاقتصادي-الاجتماعي في الولايات المتحدة أبعادها العالمية وآثارها على البلاد المتخلفة. المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤. ص.٢١.

(٤) د. رمزي زكي، مازق النظام الرأسمالي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٢٦، ١٣ ديسمبر ١٩٨٢.

(5) Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Little Brown and company, USA, 1977. P.٤٩.

(٦) بالطبع لم تكن الخسارة الامريكية في جميع المناطق وإنما نود التركيز فقط على الشعور الذي ساد بين النخبة السياسية في واشنطن في تلك الآونة.

(٧) د. فؤاد مرسي، أزمة الانفراج الدولي وانعكاساتها على العالم العربي، مجلة المنار، العدد الأول، السنة الاولى يناير ١٩٨٥.

(٨) د. رمزي زكي، مازق النظام الرأسمالي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧١٧، ١١ أكتوبر ١٩٨٢.

(٩) د. رمزي زكي، الأزمة المعاصرة في علم الاقتصاد البرجوازي: أزمة فكر أم أزمة نظام. مجلة فكر، العدد ٥، مارس ١٩٨٥.

(١٠) أنظر أيضا: Supply_Side Economics: A Symposium, Economic Impact. No. 37. 1981.

(11) Irving Kristol, Ideology and Supply_Side Economics, Economic Impact, No.35. 1981.

(12) Jhon Cornwall, Stagflation, Op. Cit.

(١٣) عرض ريجان هذا البرنامج في الاجتماع المشترك لمجلسي الكونجرس في ١٨ فبراير ١٩٨١. أنظر عرض لهـذا البرنامج في: President Ronald Reagan, A Program for new Recovery, Economic Impact, No .٣٥. ١٩٨١.

(١٤) نفس المصدر السابق.

(15) Jhon L. Palmer and Isabel V. Sawhill, (eds.), The Reagan Record, The Urban Institute, Ballinger Publishing Company, Washington D.C., 1984. P.108.

١٩٨٥/٤/and 11 ١٩٨٥/٤/١٠. ١٩٨٥ ./٤/٩ ١٩٨٥ /٤/(1) Financial Times, 4
(16) Arnest Mandel, Late Capitalism, Second Impression, Lon-
٣٠٩-٣٠٨.don, 1980. Pp

(١٧) د. سمير أمين، طبيعة الأزمة العالمية الراهنة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، نوفمبر ر١٩٨٤

(١٨) د. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سابق، ص. ر٢٠

(١٩) د. فؤاد مرسي، مصدر سابق، ص. ر١٨

(٢٠) في هذا الجزء إعتمدنا على د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٥ - ر٢٠

(٢١) د. رمزي زكي، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦

جدول ١: المتوسط السنوي لمعدلات نمو الإنتاجية وأسعار المستهلكين والبطالة في البلدان الصناعية السبع الكبرى خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٩

السنوات	كندا		فرنسا		إيطاليا		اليابان		بريطانيا		أمريكا		ألمانيا الغربية	
	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤	٧٣-٦٣	٧٩-٧٤
معدل نمو الإنتاجية	٢,٤	٠,١	٤,٦	٢,٧	٥,٤	١,٤	٨,٧	٣,٣	٣	٠,٨	١,٩	٠,١-	٤,٦	٢,٩
الزيادة في أسعار المستهلكين	٤,٦	٩,٢	٤,٧	١٠,٧	٤	١٦,١	٦,٢	١٠,٢	٥,٣	١٥,٧	٣,٦	٨,٦	٣,٦	٤,٧
معدل البطالة	٤,٨	٧,٢	٢	٤,٥	٥,٢	٦,٦	١,٢	١,٩	٣	٥,٣	٤,٥	٦,٧	٠,٨	٣,٢

المصدر: Jhon Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman (eds.), The New Palgrave: A Dictionary of Economics, The Macmillan Press Limited, London, 1998, P. 471.

جدول ١: المتوسط السنوي لمعدلات نمو الإنتاجية وأسعار المستهلكين والبطالة في البلدان الصناعية السبعة الكبرى خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٩

التعقيب على الورقة الثالثة :

د./ هناء خير الدين

أستاذة الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

فى مناسبة العيد الفضى لنصر أكتوبر الباهر أتوجه إلى قواتنا المسلحة الباسلة و إلى الشعب مصر العظيم بالتهنئة مع التمنيات بالإنتقال من نصر إلى نصر.

كما أود أن أشكر منظمى المحور الاقتصادى على دعوتى للمشاركة فى أعمال هذه الندوة الهامة بالتعقيب على ورقة « آثار حرب أكتوبر على الاقتصاد الدولى »

وما من شك أن الموضوع واسع و متعدد الجوانب، و من ثم قد تختلف وجهات نظر الباحثين حوله. و سواء اختلف الباحثون حول بعض النقاط أو اتفقوا، و سواء نظروا إلى الآثار من زاوية أو أخرى، فإن هذا دليل واضح على الآثار العميقة والجذرية لحرب أكتوبر - و كذلك فإن الأمانة العلمية لتقييم آثار حرب أكتوبر على الاقتصاد الدولي تقتضى عدم إغفال آثار هامة ترتبت عليها أو المبالغة فى آثار يصعب أن تنسب إلى هذا النصر العظيم... ذلك أن الأولى - إغفال بعض الآثار - لن ينقص من عظمة النصر، كما أن الثانية - المبالغة فى آثاره - لن تضيف إلى علوه و ارتفاعه شيئاً.

من هذا المنطلق أود أن اعرض على حضراتكم وجهة نظرى عن المتغيرات الدولية التى تأثرت بحرب أكتوبر و انعكاسات ذلك على الاقتصاد الدولى.

١- ارتفاع أسعار المواد الأولية :

لعل أهم هذه الأسعار هى أسعار البترول. إن أنباء نصر أكتوبر العسكرى دفع الدول الخليجية أعضاء الأويك لأن تقرر من جانب واحد فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ أنها سوف تنفرد بتحديد أسعار البترول دون الرجوع للشركات المنتجة إلى جانب فرضها حظر على تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل، لاسيما الولايات المتحدة و هولندا و قد ترتب على ذلك مضاعفة السعر الاسمى للبترول إلى أربعة أضعاف

(من ٢.٥٩ دولار للبرميل إلى ١١.٦٥ دولار للبرميل) مما نتج عنه تضاعف السعر الحقيقي للبترول إلى ثلاثة أضعاف (مقارنا بالمنتجات المصنعة المصدرة من الدول الصناعية.
لم يقتصر ارتفاع أسعار المواد الأولية على سعر البترول و إنما شجع نجاح الأوبك فى هذا المجال المنتجين الآخرين للمواد الأولية على رفع أسعارها. ففيما بين آخر عام ١٩٧٣ و ربيع ١٩٧٤ ارتفعت المنتجات المصنعة، كما بدأت مفاوضات بين منتجي المواد الأولية لإنشاء كارتلات فيما بينها. و قد نجح على وجه الخصوص منتجو المواد الفوسفاتية و منتجو البوكسيت في رفع أسعارها بنسب ٤٠٪ ، ٥٠ ٪ على التوالي، كما نجح اتحاد منتجي اليورانيوم في رفع الأسعار و حاول منتجو المواد الأولية الأخرى المعدنية والغذائية (القمح، البن) في رفع أسعارها إلا أن حظهم في النجاح كان أكثر تواضعا.

٢- معدلات التضخم العالمية و معدلات النمو و التغير في الفكر الاقتصادي:

نتج عن هذه الارتفاعات في أسعار المواد الأولية ارتفاع معدلات التضخم في العالم مع تباطؤ معدلات النمو الحقيقي في الدول الصناعية و ارتفاع معدلات البطالة فيما سمى بظاهرة الركود التضخمي (أو التضخم الركودى) و هي بحق ظاهرة جديدة لم يعرفها العالم من قبل مما أثر على الفكر الاقتصادي السائد و جعله يعيد النظر في المفاهيم الكينزية على النحو الذي أبرزته الورقة.

٣- إعادة توزيع الموارد في العالم :

تدفقت ثروات طائلة على الدولة المنتجة و المصدرة للبترول نتيجة ارتفاع الأسعار مما ترتب عليه إعادة توزيع موارد العالم في صالح تلك الدول على حساب كل من الدول الصناعية و الدول النامية المستوردة للبترول.

٤- تراكم الأرصدة البترولية الدولارية لدى الدول الغربية :

نظرا لضعف القدرة الاستيعابية للدول النفطية و عدم قدرتها على استثمارها للفوائض المتراكمة لديها في أصول إنتاجية داخل حدودها. قامت بادخار معظمها و إيداعها في البنوك الأميركية و غيرها من المراكز المالية الدولية مما ترتب عليه تراكم أرصدة ضخمة من الدولارات البترولية لدى البنوك في الدول المتقدمة في الوقت الذي تراكم فيه عجوزات خارجية كبيرة فى كل من الدول الصناعية و الدول النامية.
واجهت البنوك المركزية فى الدول الصناعية الكبرى الخيار الصعب بين تعقيم هذه الفوائض و السماح باستمرار تباطؤ معدلات النمو و تزايد البطالة أو السماح لها بالتراكم لدى الجهاز المصرفى و اتباع سياسة نقدية توسعية مما يزيد من معدلات التضخم. و قد اختارت ان تسلك المسلك الأخير.

٥- إعادة تدوير re_cycling الفوائض البترولية و مديونية الدول النامية

سعت البنوك إلى إعادة تدوير هذه الأرصدة الدولارية البترولية و إعادة استثمارها مما أتاح مبالغ طائلة للاستثمار. إلا أنها لم تستثمر فى الدول الصناعية نظرا للتشاؤم العام الذى أصاب العالم خلال منتصف السبعينات وجعل رجال الأعمال فى الدول الصناعية - يحجمون عن طلب الإقراض - مما دفع البنوك فى الدول المتقدمة التى زادت قدرتها على الإقراض إلى البحث عن مجالات لتوظيف

هذه الفوائض فاتجهت نحو الدول النامية.
و السؤال هنا هو لماذا لم تتجه هذه الأرصدة للاستثمار المباشر فى الدول النامية بدلا من تدفقها فى صورة قروض ؟
هناك عدة أسباب منها : الأيديولوجيات السائدة المعادية للاستثمار الأجنبى المباشر و خشية تحكم المنشآت متعددة الجنسية في مصائر تلك الدول و الرغبة في تقليد ما انتهجته دول الأوبك في تقويض قوة الشركات البترولية الكبرى - و قد دفع هذا إلى خفض تيار الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الدفعات المالية الدولية من ٢٥ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩٧٠ ثم الى ١٠ ٪ سنة ١٩٨٠.
و قد دفعت هذه السياسة فى التوسع فى الاقتراض بدلا من السماح لهذه الموال بالتدفق نحو الدول النامية فى صورة استثمارات مباشرة إلى تراكم المديونية الخارجية لتلك الدول.

٦- تغير نمط التدفقات المالية الدولية :

منذ أوائل السبعينات اتجه نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو التباطؤ لحساب موجتين من الإقراض الدولى، أولهما للدول النامية منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨١ حيث انتهت هذه الموجة بأزمة المديونية الخارجية لتلك الدول و الموجة الثانية منذ بداية الثمانينات وهى زيادة الإقراض للولايات المتحدة.
كما تغير اتجاه الاستثمارات الخارجية المباشرة، فتحول عن دول العالم الثالث حيث واجهته المقاومة و الاتجاه نحو التأميم فى السبعينات للتوجه نحو الدول المتقدمة فى أوروبا و الولايات المتحدة.
و تغيرت أيضا مجالات هذه الاستثمارات حيث كانت تتجه نحو الصناعات الاستخراجية و غيرها من المواد الأولية فتحولت نحو تمويل الصناعات التحويلية و خاصة تلك المرتبطة بالتقنية العالية.
و أخيرا، بعد أزمة المديونية في الدول النامية في الثمانينات تحولت الدول النامية من موقفها المعادى للاستثمارات الأجنبية المباشرة و حاولت اجتذابها لتجنب تراكم مزيد من المديونية الخارجية.

٧- النظام المالي الدولي :

كان النظام المالي الدولي الذي اعتمد على أسعار الصرف الثابتة في مأزق انتهى في عام ١٩٦٨ لفك الارتباط بين الدولار و الذهب ثم إلى السماح للدولار بالتقلب مقابل العملات الأخرى عام ١٩٧١.
إلا أن تراكم الدولارات البترولية لدى مختلف البنوك في العالم -على الوجه السابق بيانه- زاد من احتياطيات هذه البنوك و أدى إلى زيادة السيولة الدولية آنذاك.

٨- الأثر على أسعار الصرف :

نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات البترولية زاد الطلب على الدولار مما نتج عنه ارتفاع قيمته مقابل العملات الأخرى، و نتج عن ذلك تناقض القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي مقابل الاقتصاديات الصناعية الأخرى لاسيما اليابان و ألمانيا.

٩- الدعوه لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

و هو ما أبرزته الورقة بشكل واضح ...

١٠- - تزايد تدفقات المعونة :

ترتب على حرب أكتوبر تزايد تدفقات المعونة للدول النامية مما ساند جهودها في التنمية و كانت الدول العربية البترولية مصدرا رئيسيا لتلك المعونات التى تدفقت على الدول الأفريقية و الأسيوية.

هذه هي بعض الآثار التى ترتبت على حرب أكتوبر على الصعيد الدولى - و لا جدال أننا نحتاج -كما أشار السيد رئيس الجمهورية فى خطابه الافتتاحى - إلى مزيد من الدراسات و التحليلات حتى نسجل أحداث هذا النصر العظيم، و نوفيه حقه بعد مرور ربع قرن من الزمان على تحققه، مما يمكن من التقييم الموضوعى العميق لأثر تلك الحرب المجيدة واستخلاص الدروس التي يمكن الإفادة منها فى معركتنا من أجل التنمية.

الورقةالرابعة :

إقتصاد السلام

د./هبة أحمد حندوسة

المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الإقتصادية

هل يستطيع المرء أن يلقي نظرة مستقلة علي الآثار الاقتصادية لحرب أكتوبر علي مصر والعرب ؟ انقضت الآن خمسون سنة علي تقسيم فلسطين، وتقف حرب أكتوبر في منتصف هذه الفترة الحافلة التي أيقظت الوعي العربي والقومية العربية في التاريخ المعاصر.وكانت الفترة الأولى من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ فترة نزاع مسلح ترتب علية آثار مدمرة للعالم العربي ولا سيما بالنسبة للشعب الفلسطيني التي تعتبر قضيته لب السياسة الخارجية للمنطقة وعلاقاتها الدولية. وتحملت مصر أثقل أعباء حروب العرب الأربعة مع إسرائيل -١٩٤٨،١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣-وكانت أوضح مظاهر الدمار ما نتج عن حرب ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة.وكانت التكلفة الكبرى للاستعداد العسكري والصراع المسلح هي الاستنزاف المستمر لميزانية دول المواجهة العربية والتي كانت علي حساب احتياجات التنمية ولصالح الدفاع.

وبالنسبة لمصر كانت التكاليف المادية هي تدمير المدن الثلاث : بور سعيد والإسماعيلية والسويس وتشريد مليون من المواطنين،وتدمير معامل تكرير البترول الرئيسية ومصانع البتروكيماويات والأسمدة،وفقد سيناء وما بها من حقول البترول وإغلاق قناة السويس.وارتفعت النفقات لأغراض الدفاع لتشكل ثلث الميزانية و١٥ ٪ من الدخل القومي،وذلك علي حساب الاستثمارات العامة والإنفاق الإنمائي الذي انخفض إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.وبلغت الأزمة المالية في مصر حدا أدى إلى النقص الغذائي حيث هبط نصيب الفرد من السعرات الحرارية من ٢٧٠٠ في ١٩٦٦ إلى ٢٥٥٠ في ١٩٧٣.

وفي نهاية ١٩٧٣ كانت مصر علي حافة الإفلاس الاقتصادي.ولذا كانت حرب أكتوبر حدثا بارزا غير الاتجاه وفتح الطريق أمام الانتعاش والنمو الاقتصادي، اعتمادا علي مخاطرة السادات بالتفاوض مع الدول الغربية بالنيابة عن مصر وفلسطين والدول العربية الأخرى -لإقامة سلام يعتمد علي إعادة كل الأراضي العربية وإقرار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

والآن وبعد خمسة وعشرين عاماً من حرب أكتوبر، إلى أي مدي أصبحنا اقرب إلى السلام الحقيقي ؟ من المهم أن نتبين العلاقة الوثيقة بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي لكل من الحرب والسلام وقد كانت استراتيجية السادات ذات شقين : فإلي جانب الالتزام السياسي بإن تكون هذه الحرب هي نهاية كل الحروب، كان المتوقع أن يكون عائد السلام مبشراً بعصر من الرخاء الاقتصادي. فالمفهوم الواقعي للسلام يرتبط أساسا بانخفاض ملموس في الإنفاق العسكري بحيث يصبح عبئه معقولا علي ميزانية الدولة وعلي الناتج القومي ومن ثم فالتوصل إلى مرحلة من النمو المتواصل في فترة السلام يعتمد علي توازن بين الإنفاق العسكري والإنفاق علي باقي الخدمات العامة التي يتطلبها النمو.

وكان التحول من الحرب إلى السلام كذلك مصحوبا بتغيير شامل في علاقات مصر السياسية والاقتصادية وتحولها من الشرق إلى الغرب، مع تغيير كامل لأهم شركاء مصر في التبادل التجاري والتمويل والمشتريات العسكرية. فقد أتاحت حرب أكتوبر لمصر أن تسترد مكانتها الجيوسياسية الإقليمية والدولية. وتمكنت مصر من التفاوض من موقع القوة حول الشروط الاقتصادية المستقلة وعلاقتها الجديدة بالولايات المتحدة،أعقب السنوات الخمس والعشرين التي استنزفت الموارد المصرية عقد من الازدهار غير المسبوق،وحقق الاقتصاد معدلا متوسطا للنمو بلغ ٩٪ سنويا.

غير أن تلك السنوات العشر من الرخاء لم تستمر لعدة أسباب :فالشروط المرتبطة بالمعونة العسكرية الأمريكية لم يكن في الوسع تلبيتها، وتضخم الدين العسكري،بما في ذلك الفائدة عليه، بسرعة بحيث وصلت إلى عشرة مليارات دولار في منتصف الثمانينات ولم يسوي موضوع الديون العسكرية وشروطها المجحفة حتى حرب الخليج في عام ١٩٩٠ حيث تم إلغاؤها كليا. وقد حرصت الحكومة علي تخفيض مخصصات النفقات العسكرية منذ ذلك التاريخ حتى تمكنت من تخفيض نسبة الإنفاق العسكري السنوي ليتحدد عند مستوي ثلاثة ونصف مليار دولار وهو ما يشكل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و١٠ ٪ من ميزانية الدولة (IMF Occasional Paper).

ومن جهة ثانية، أدت اتفاقات كامب ديفيد إلى قطع علاقة مصر الدبلوماسية مع الدول العربية، مما كان له أثر كبير علي العلاقات التجارية والاستثمارات وتدفق المعونة من العالم العربي، ولم يكن حجم المعونة الأمريكية ليعوض ذلك بأية حال. ومن جهة ثالثة كانت سياسات الانفتاح التي اعتمدت باعتبارها ركيزة أساسية للتوجه الاقتصادي المصري، سياسات جزئية مما أدى إلى تشوهات في أسعار السلع وسعر الصرف وسوق العمل وفي مختلف المؤسسات، مما أضعف نمو القطاع الخاص ومساهمته في الإنتاج السلعي داخل الاقتصاد. وأخيراً كان العامل الخارجي الذي حال دون تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا هو عدم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة يمكن أن تحقق الاستقرار في المنطقة.

ثانياً : المكاسب الاقتصادية لحرب ١٩٧٣

هل ينبغي أن نميز بين الوضع الاقتصادي قبل كامب ديفيد وبعدها ؟

أني أجيب بقوة نعم.فقد كانت المكاسب قصيرة الأجل لحرب أكتوبر مكاسب سريعة وضخمة،

اعتمدت إلى حد كبير على التضامن والتعاون العربي. فبترول العرب كان وسيظل في المستقبل أقوى ورقة استراتيجية تستطيع الدول العربية أن تستخدمها، بشرط أن تنسق جهودها وأن تعمل بصورة متحدة. والإدارة الاقتصادية السليمة للموارد الطبيعية تتطلب التعاون في المواقف التي يكون لعدد محدود من المنتجين حصة مسيطرة من إنتاج العالم من سلعة معينة. وعندما تكون هذه السلعة غير متجددة أيضاً يكون هناك مبرر أقوى لاتخاذ قرارات تعاونية بشأن معدل الإنتاج، وشروط إعطاء الامتيازات، وتحديد الأسعار.
وكان ارتفاع أسعار البترول أربعة أمثال ما حدث في خلال فترة وجيزة نتيجة مباشرة لاستخدام العرب لسلاح البترول بصورة موحدة أثناء حرب أكتوبر وبعدها، إذ أن الزيادة الكبيرة في إيرادات الدول العربية المنتجة للنفط مكنتها من تنفيذ برامج طموحه للتنمية الاقتصادية، وتوجيه المعونة الاقتصادية إلى الدول الفقيرة في المنطقة، واستيعاب ملايين من العمال من الدول التي يتوافر لديها فائض من الأيدي العاملة. (حندوسة ١٩٩١).

وقد شهد الوطن العربي في هذين العقدين تقدماً ملحوظاً في شتى مقاييس التنمية البشرية، من تضاعف في مستوى الدخل القومي، وارتفاع العمر المتوقع بما يقارب تسع سنوات، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال إلى النصف تقريباً، وانخفاض معدلات الأمية بشكل كبير. إلا أن تلك المؤشرات تخفي جوانب متعددة للتراجع. فخلال العقدين الماضيين أنفقت الدول العربية أكثر من ٦٦٧ مليار دولار، بالأسعار الجارية، على السلاح والمؤسسات العسكرية وفقاً للإحصائيات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات المعنية وبهذا أنفق الوطن العربي ضعف ما أنفقته دول الناتو في نفس الفترة وقد أنفق الوطن العربي أربعة أخماس هذا المبلغ في الثمانينات (الفارس ١٩٩٣).
أما بالنسبة لعائد مصر من حرب أكتوبر فقد شكلت إعادة افتتاح قناة السويس في منتصف عام ١٩٧٥ أحد أهم تلك العوائد حيث أدخلت القناة ٨٥ مليون دولار إلى مصر في تلك السنة وقد أسس مشروع ضخم لزيادة سعة القناة وبذلك وصلت الإيرادات من القناة إلى ٥٠٠ مليون دولار ١٩٧٨.وباستكمال مشروع توسيع القناة في ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤ وصلت تلك الإيرادات إلى قرابة المليار دولار، وكان لارتفاع سعر البترول في ١٩٧٣ وصلت أثار عظيمة أيضاً إذا زاد إيراد البترول من ٣١ مليون دولار في ١٩٧٥ إلى ٥٨٥ مليون دولار في ١٩٧٧ ثم إلى ٨٢٤.٢ مليون دولار في ١٩٨١ -١٩٨٢ وكان من المصادر الجديدة للعملة الصعبة تحويلات العمالة المصرية في الخارج، حيث زاد عدد العمالة المصرية إلى مليون عامل ولأول مرة يتحول رأس المال البشري من عبء على الاقتصاد المصري من حيث البطالة إلى مصدر من أهم مصادر الإيرادات في ميزان المدفوعات وقد زادت تلك التحولات من ١٨٩ مليون دولار في ١٩٧٤ إلى ٩٣١.٣ مليون دولار في ١٩٨٤ (حندوسة ١٩٩١).

أما بالنسبة للسياحة، ففي ظل سياسة الانفتاح كانت السياحة من أكثر القطاعات نمواً في الاقتصاد المصري فساهمت رؤوس الأموال العربية والأجنبية في بناء الفنادق، وبالتالي زادت إيرادات قطاع السياحة من ١٣٩ مليون دولار في ١٩٧٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار في المتوسط ما بين ١٩٧٧ -١٩٨٥، في حين تشير الإحصاءات إلى زيادة عدد الليالي السياحية من ٦.٣ مليون ليلة في ١٩٧٧ إلى ٩ مليون ليلة في ١٩٨٥ (حندوسة ١٩٩١).

وكان من مصادر العملة الصعبة في مصر في تلك الفترة، المعونات الأجنبية، فحتى عام ١٩٧٤ كانت مصر تعاني من تدفق الأموال طويلة الأجل خارج البلاد ، ولكن بحلول عام ١٩٧٥ انعكس هذا الاتجاه حيث فاقت المعونات الأجنبية قيمة استهلاك الدين الذي بلغ ٧٧٨.١ مليون دولار.وفي ١٩٧٧ زاد صافي التدفقات من القروض الأجنبية والمنح إلى ٣٢٠٠.٢ مليون، وفي الفترة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٥ بلغ متوسط تلك التدفقات ٥.١ مليار دولار في السنة. وبذلك زاد إجمالي إيرادات الحساب الجاري من ٥.٣ مليار دولار في ١٩٧٥ إلى ٢.١٣ مليار دولار في ١٩٨٥ وهو ما يعادل زيادة قدرها ٣٣٠٪ .

والأمر الواضح بالنسبة لمصر والدول العربية الأخرى أنه على الرغم من التدفقات الضخمة الجديدة من العملات الأجنبية التي أتاحت للحكومات القيام باستثمارات كبيرة في البنية الهيكلية وتنمية الموارد البشرية فإن هذا السبيل لم يكن قابلاً للاستمرار بسبب النفقات العسكرية الضخمة التي ظلت لازمة للحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة.

إلى جانب ذلك فإن سنوات الرواج العشر انتهت بسبب قدرة الدول الغربية علي كسر الاحتكار النفطي للاوبك الذي كان خاضعا عمليا لسيطرة الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية. ولا يمكن الفصل بين إضعاف مركز العرب في الأوبك وبين قطع العلاقات بين مصر ومعظم الدول بعد اتفاقات كامب ديفيد. وقد انخفضت أسعار البترول والإيرادات العربية من النفط من الذروة التي بلغت ٢١٦ مليار دولار في ١٩٨٠ إلى ٧٤ مليار دولار فقط في ١٩٨٩ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، ١٩٩٢).

والدرس المستفاد من العقدين الماضيين هو أن العرب يخسرون دائماً في العلاقات الدولية، وذلك لاتباع مسلك ثنائي وليس جماعياً، سواء على الجبهة السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن حصة مصر من الموارد العربية للبترول والغاز حصة متواضعة، فإن ورقتها الاستراتيجية تتمثل في حجم سكانها ومواردها البشرية، وموقعها الجغرافي المركزي، والتقدم النسبي لقدراتها الصناعية والتكنولوجية والعسكرية، والأهم من ذلك إنها من الناحية الواقعية المتحدث باسم العالم العربي. وباستثناء السنوات الثماني التي أعقبت اتفاق كامب ديفيد، كشفت مصر عن كل خصائص القائد - إذا اتخذت المبادرات باسم أعضاء المجموعة، وتفاوضت بالنيابة عن العرب حول المسائل الدولية، وقامت بدور الحكم في تسوية المنازعات الإقليمية. ويتطلب التضامن العربي استمرار مساندة الدور الذي تقوم به مصر كقائد للمجموعة، كما أن مسئولية القيادة تتطلب من مصر أن تحرص على التشاور مع أشقائها من الدول العربية .

ثالثاً : تحديات النمو المتواصل للاقتصادات العربية :

لماذا يعتبر التعجيل بتكامل الاقتصادات العربية ضرورة حتمية ؟

تواجه الدول العربية تحديات خطيرة بشأن نموها وتنميتها في المستقبل. فالمنطقة تعاني من مشكلة بطالة خطيرة تمتد من المغرب إلى سوريا وعبر كل دول الخليج. ولا يقتصر الأمر على أن معدلات البطالة الظاهرة أعلى منه في أية منطقة أخرى. وبالنظر إلى مرحلة التحول الديموغرافي، من المتوقع أن يزيد الداخلون الجدد إلى قوة العمل بمعدل متسارع خلال العقد المقبل.

هناك مشكلة أخرى تواجه المنطقة العربية وهي الاستجابة البطيئة من جانب القطاع الخاص للفرص المتاحة من عملية الخصخصة والتحرير الاقتصادي، وذلك يرجع أساساً إلى جوانب الجمود التي مازالت قائمة في السياسات والإطار المؤسسي لمعظم دول المنطقة. والاقتصادات القليلة التي حققت النجاح، أنجزت التحول واستكملت برامجها للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وزادت حصتها في الصادرات غير النفطية زيادة ملموسة. أما الدول التي كانت بطيئة في الإصلاح فإن تعرضها لمخاطر الصدمات النفطية ما زال نقطة ضعف جوهرية في سبيل النمو والتنمية المتواصلين.
غير أن أكبر التحديات ستكون مواجهة كل دولة عربية لعملية تحرير التجارة الدولية، في السلع وفي الخدمات وتدفقات رؤوس الأموال، والنزعة الإقليمية، وعولمة الإنتاج وشبكات التوزيع التابعة للشركات متعددة الجنسيات. وقد تحركت بعض دول المنطقة في سبيل الاستفادة بميزات الدخول في اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن محاولات التكامل الإقليمي العربي كانت بطيئة للغاية. وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء منطقة إقليمية للتجارة الحرة بدأت في الأربعينات فإن الخطوات الجارية لم تبدأ الا في يناير ١٩٩٨ ومن الفوائد الكبيرة المتوقعة،حدوث زيادة في التجارة البينية التي ما زالت تمثل ١٠٪ فقط،بالمقارنة بنسبة ٣٠الى ٥٥ في المائة في المناطق الأخرى للتجارة الحرة،مثل المنطقة الخاصة بالاتحاد الأوربي أو أمريكا الشمالية أو منطقة جنوب شرق آسيا. يضاف إلى ذلك أن إنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة تتجنب مشكلة «المركز أو الأطراف » عندما يمتنع المنتجون في أوروبا عن الاستثمار في الدول العربية لان التصدير إليها كدول منفردة عن أوروبا يصبح أكثر ربحية.

وسوف يتطلب تحرير التجارة الإقليمية تحريرا موازيا للاتجار في الخدمات. وستؤدى زيادة التجارة عبر الحدود إلى ضرورة التوفيق بين التنظيمات الوطنية فيما يتعلق بالنقل والأعمال المصرفية والاتصالات. كما أن التشجيع على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على دول المنطقة سوف يتطلب الإسراع بتشكيل سوق عربية واحدة يستطيع المستثمرون الأجانب أن يقوموا فيها بعملياتهم بحرية.
بالمقارنة بالضرورة الملحة لتطبيق قواعد التجارة الحرة بين الدول العربية في الأجل القصير، فان اعتبارات الرؤية بعيدة المدى تتطلب كذلك الأخذ بعين الاعتبار النتائج النهائية لعملية السلام من تطبيع أو حتى تحرير التجارة وتدفقات الاستثمار بين العرب وإسرائيل، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في المقاطعات الاقتصادية بمستوياتها المتعددة التي طبقها الوطن العربي ضد إسرائيل منذ منتصف الأربعينات.
والواقع أن طبيعة العلاقات المستقبلية بين العرب وإسرائيل يثير خلافات في وجهات النظر فالبعض ما زال يرفض نهائيا قيام أي علاقات طبيعية مع إسرائيل والبعض الأخر يرى أن مصلحة العرب لا تسمح بأكثر من تطبيع مقيد بين الطرفين -كما هو قائم بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٩ ،حيث لا توجد أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية. والفريق الثالث يرى انه لتحقيق أعلى عائد على الاقتصاديات العربية،لابد من إدماج الاقتصاد الإسرائيلي كأحد أطراف السوق الشرق أوسطية المشتركة. والسؤال هو هل الدول العربية قادرة على مواجهة التحدي الكامن للهيمنة الإسرائيلية في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي والصناعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا خاصة إذا ما نظرنا إلى المستوى المرتفع لإنتاجية وكفاءة هذه الصناعات ؟

جوابنا على هذا السؤال بلا حيث انه من المعروف أن الزراعة في إسرائيل تعتمد على الدعم الحكومي المتضخم بشكل متزايد. أما بالنسبة للصناعات فتشير الدراسات إلى عدة مجالات للقدرة التنافسية العالية لإسرائيل في صناعات مثل الإلكترونيات والاتصالات، وعلى العكس، فبسبب ارتفاع تكلفة العمالة، فهناك أيضا الكثير من الصناعات الإسرائيلية إلى تعتبر الآن من الصناعات المتلاشية، مثل صناعة النسيج والملابس وصناعات أخرى كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة.

وبمعنى أخر. فان القطاعات الاقتصادية الديناميكية في إسرائيل تختلف تماما عنها في معظم الدول العربية، فعلى سبيل المثال، لا تحظى إسرائيل بأي ميزة نسبية في صناعات السيارات أو المنتجات الاستهلاكية المعمرة -أجهزة التلفزيونات، الثلاجات،الغسالات.... الخ -وكذلك الحال بالنسبة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الالومنيوم. ففي الواقع انه من وجهة نظر عربية، فان التحدي الحقيقي في دخول إسرائيل في السوق الشرق أوسطية المشتركة ليس في أن تحل السلع الاسرائيلية محل الانتاج العربي المحلي،بل في احتمال ان تحل محل السلع الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا والواردة من الغرب. ويكمن الخطر الحقيقي في احتمال جذب إسرائيل للاستثمارات الدولية المباشرة وتحويل رأس مال الشركات متعددة الجنسيات من الدول العربية الإسرائيلية -ESC WA AND ERF (١٩٩٧).

رابعا -استراتيجية مشتركة للمستقبل

ما هي الدروس المستفادة للجيل الجديد من حرب أكتوبر ؟

(١) انتهى عصر الأيدلوجية الضيقة مع حرب ١٩٧٣ فمع تطبيق سياسة السوق الحرة تم بالتدريج التخلي عن احتكار الدولة لكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية،وحل محلها اعتماد متزايد على المبادرة الفردية.كما أن مفهوم القومية العربية أصبح يقوم الآن على المصالح العملية لكل دولة ومصالح شعبها، ويسمح بمراعاة السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد.واصبح الميدان الآن مفتوحا أمام توافق الآراء العربية بشأن اتخاذ موقف إقليمي من التنمية الاقتصادية.

(٢) يحتاج العرب إلى موقف مشترك ورؤية مشتركة لمجموعة القضايا الاقتصادية التي تزداد اتساعا بصورة مضطردة. فالعولمة والنزعة الإقليمية. وتحرير التجارة، تهدد كلها بأن يصبح كل بلد في المنطقة في وضع هامشي ما لم توضع استراتيجية اقتصادية موحدة ومن الضروري التوفيق بين الأطراف المؤسسية التي تنظم التجارة والتمويل والاستثمار في كل دولة من أجل تشجيع تدفق التجارة ورؤوس الأموال بين دول المنطقة.

(٣) لم تعد السوق العربية المشتركة مجرد بديل من البدائل العملية، بل هي الخيار الوحيد الذي يتيح تعظيم الرخاء الاقتصادي مع تعزيز مصالح الأمن للدول الأعضاء. ومن شأن التكامل الاقتصادي أن يحقق منافع هائلة من حيث التعجيل بنمو الصادرات وزيادة الإنتاجية المعتمدة على التخصص وشبكات الإنتاج عبر اقتصادات المنطقة واجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر وتجنب تدفق التجارة والاستثمارات إلى الخارج من جانب الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للمشاركات الثنائية الأوروبية المتوسطية وغيرها من الاتفاقات المماثلة.

(٤) ليس من المتوقع ان يؤدي وجود سوق شرق أوسطية تضم إسرائيل إلى السوق العربية المشتركة أن تمثل خطرا جديا على المصالح الاقتصادية العربية، كما أن ليس من المتوقع أن تحقق مزايا اقتصادية كبيرة للأطراف العربية. ولذا فان المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل واندماجها في نهاية المطاف في اقتصاد الشرق الأوسط يجب أن يظل ورقة أساسية في أيدي العرب في تفاوضهم من أجل سلام شامل.

(٥) يجب أن تستثمر مصر في تأكيد مكانتها وان تقوم بدور القائد في المنطقة. فقد توافرت لديها مهارات استثنائية في مجالات التخطيط الإستراتيجي والدبلوماسي والتفاوض وأعمال المتابعة فيما يتجاوز الحدود الضيقة لمصلحتها الوطنية ,فالقضايا المطروحة لها أهميتها، كما أن، تكاليفها ومنافعها ستكون كبيرة.

(٦) ينبغي أن تشمل خدمات القوات المسلحة في عصر السلام البعد الإنمائي بصورة متزايدة فالدفاع من الحاجات العامة - التي توفرها الدولة نيابة عن الشعب وعلى حساب الحاجات العامة الأخرى المتصلة بالتنمية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي. وحتى تظل حرب أكتوبر في ذاكرة الوطن نقطة تحول نحو السلام والنمو ينبغي أن تصبح المؤسسة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية وان تتحمل بعض المسئولية في تدريب من يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية على المهارات المطلوبة في العمل المدني.

(٧) لقد تحولت المعركة في كل أنحاء العالم من المواجهة العسكرية إلى المنافسة الاقتصادية في مجالات التجارة والاستثمار. وينبغي أن تكون كل دول الشرق الأوسط على بينة من أن نجاح المعركة الاقتصادية ينبع من المعرفة الكاملة، وتعبئة الموارد بكفاءة والإدارة الاستراتيجية. ولذا يجب أن يكون في مقدمة أهداف المنطقة سرعة تنمية الموارد البشرية وتطبيق أحدث أشكال التكنولوجيا في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي والمستوى الجزئي.

Reference

(1) Heba Handoussa, The Impact of foreign Assistance on Economic Development, 1952 _ 1986. In Lele, Uma and(Egypt's Nabi Ijaz eds. Transitions in Development: The role of Aid and Commercial Flows, International Center for Economic Growth, San Francisco: ICS Press, 1991

(2)Heba Handoussa, òFifteen Years of US Aid to Egypt : A Critical Reviewà. In I.M. Oweiss ed. The Political Economy of Contemporary Egypt, Center for contemporary Arab Studies,

Georgetown University, Washington D.C, 1990

(3) Heba Handoussa, òThe Economics of Peace : The Egyptian Caseò Co_author Nemat Shafik in Fischer, Stanley, Dani Rodrik and Elias Tuma eds, The Economics of Middle East Peace : Views from the Region, Cambridge : The MIT Press, 1993.

(4) ERF, Economic Trends in the Mena Region. ERF Indicators 1998 : The economic Research Forum for Arab Countries, Iran .and Turkey

عبد الرازق الفارس السلاح والخبز : الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٣ .

(6) Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on .Selected Sectors. Aman 23 _ 25 June 1997

(٧) التقرير العربي الموحد . أعداد مختلفة .

(8) IMF. Egypt Beyond Stabilization : Toward a Dynamic Market Economy. Occasional Paper 163. Washington D.C May 19988

التعقيب على الورقة الرابعة :

أ./ عصام رفعت

رئيس تحرير مجلة الأهرام الإقتصادى

أولا : تحية تقدير واعزاز إلي قواتنا المسلحة بمناسبة العيد الفضي للعبور العظيم الذي اعاد لنا الارض والكرامة والعزة ... واتاح لمصر ان تعيد بناء اقتصادها وان يتحول الي اقتصاد سلام ينطلق نحو تحقيق حلم «نهضة مصر» وبناء المشروعات القومية الكبري. تحية تقدير واحترام الي الرئيس محمد حسني مبارك صاحب الضربة الجوية الاولي التي فتحت الطريق الي النصر المبين والنصر الكاسح لقواتنا المسلحة . تحية تقدير ايضا الي الرئيس حسني مبارك الذي ادار ببراعة ومقدرة واقتدار اقتصاد مصر والذي عبر به من مرحلة الازمة الي مواجهة المشاكل وحصارها واقتحامها من خلال برامج وخطط للاصلاح الاقتصادي متتالية . وأود ان اشكر القوات المسلحة علي دعوتها الكريمة لي للتعقيب علي هذه الورقة الممتازة التي قدمتها الاستاذة الدكتورة هبة حندوسة عن :

اقتصاد السلام : مصر والشرق الاوسط

والتي تضمنت أربعة أجزاء رئيسية أو تساؤلات أجابت عنها ببراعة وشمول وتركيز.

وفي تعقيبى علي هذه الورقة الممتازة أجد لزاما ان أطرح في البداية ملاحظتين :-

الاولي :

أهمية السلام والاستقرار لمصر وللمنطقة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، بدون السلام ستظل الاستثمارات الداخلية والخارجية مترددة ، ولقد أدركت مصر ذلك عقب الانتصار العظيم وسارت علي الدرب متمسكة بالسلام والبناء معا.

الثانية :

ان هناك سؤالاً محدداً يجب ان نواجهه بصراحة وهو اين نحن من روح أكتوبر المجيدة والدروس والعبر التي تعطيها لنا وفي مقدمتها العمل الجماعي والتكاتف والتعاون والتنسيق .

اننا في اشد الحاجة الي استعادة هذه الروح مرة أخري لنستطيع ان نحقق ما نستهدفه من نهضة

اقتصادية وعبور اقتصادي الي القرن الجديد .

وأعود الي الورقة ، واتوقف هنا امام اول سطر فيها حين نتحدث عن نظرة علي حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتشير الي أنه قد انقضت الآن خمسون سنة علي تقسيم فلسطين ، واوضح انه تاريخيا لم يحدث تقسيم لفلسطين وأن ما حدث عام ١٩٤٨ وماسبقه من ترتيبات هو اغتصاب لأرض فلسطين وليس تقسيماً ، وان مسألة التقسيم قد جاءت في قرار الامم المتحدة عام ١٩٤٨ ولم ينفذ حيث رفضه العرب آنذاك .

وفي هذا الجزء تتحدث الورقة عن التكاليف المادية لحرب ١٩٦٧ ، واود ان اضيف ايضا تدهور القطاع العام الذي كان آنذاك يمثل الاقتصاد المصري ككل ، وقد جاء ذلك نتيجة لتوقف امداده بالاستثمارات الضرورية لعمليات الاحلال والتجديد والتطوير وقطع الغيار ، ومع ذلك فقد أدي دورا رائعاً في الصمود الاقتصادي خلال الفترة ١٩٦٧ -١٩٧٣ .

وقد تمت قبل ١٩٧٣ ادارة الاقتصاد المصري ادارة اقتصاد حرب سواء من ناحية التخطيط من المخزون الاستراتيجي أو التقشف وضغط المصروفات او فرض بعض الرسوم والضرائب الجديدة لمواجهه الانفاق العسكري وحملت آخر ميزانية قبل الحرب عنوان ميزانية التضحية والامل .

التحول من الحرب إلى السلام لم يكن مجرد تغيير في بوصلة العلاقات المصرية من الشرق إلى الغرب كما أشارت الورقة .

ولكن كانت هناك جوانب أخري في غاية الأهمية كمؤشرات للتوجه الاقتصادي نحو السلام بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٦ من بينها ما يلي :

١-إصدار قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتشجيع رأس المال العربي والأجنبي وإنشاء المناطق الحرة .

٢-بداية عملية واسعة للتعمير وإنشاء وزارة للتعمير أسندت ١٩٧٤ إلى المهندس عثمان أحمد عثمان لاعادة التعمير واعادة بناء منطقة القناة وإنشاء المدن الجديدة كالعاشر من رمضان .

٣- اعادة افتتاح قناة السويس بعد توسيعها وتعميقها في ٥يونيو ١٩٧٥ لتتمشي وتواجه التغيرات التي حدثت في أسطول الملاحة العالمي ابان اغلاقها وظهور جيل السفن والناقلات العملاقة .

٤-اصدار الرئيس السادات قرارا بتحويل بورسعيد إلى مدينة حرة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ وفي تقديري ان هذا القرار يكشف عن نوايا مصر في التوجه نحو السلام باعتبار أن بورسعيد هي المدخل الشمالي لمصر وان تحويلها إلى مدينة حرة عقب افتتاح القناة يعني ان مصر مهتمة ببناء اقتصادها للسلام وتؤكد دعوتها للسلام .

اما عن ان مصر - كما اشارت الورقة - قد شهدت عقدا من الازدهار غير المسبوق وحقق الاقتصاد معدلاً من النمو بلغ ٩٪ سنويا في المتوسط .

وان تلك السنوات العشر من الرخاء لم تستمر فذلك كان لعدة أسباب :

ان شروط المعونة العسكرية لم يكن في الوسع تلبيتها وتضخم الدين العسكري وقطع العلاقات مع العرب مما اثر علي تدفق التجارة والاستثمارات والمعونات .

فان هذا الامر يحتاج الي تحليل للبحث عن اسباب هذا «الازدهار » وعما اذا كان هذا الازدهار يعتمد علي عوامل هيكلية حقيقية وتغير في محركات ومدلولات النمو .

انه نتيجة عوامل أخري غير ثابته لا تتضمن استمرار هذا الازدهار ومن ثم يصبح ازدهارا هشاً .

واقع الأمر ان هذا الازدهار هو ازدهار مظهري وليس حقيقياً حيث يعتمد علي المصادر الاربعة الكبار للنقد الاجنبي وقد تأتي لمصر فرصة تاريخية حيث زاد دخلها من النقد الاجنبي من: السياحة -قناة السويس -صادارات البترول- تحويلات المصريين الذين خرجوا للعمل بالخارج بشكل واسع فضلا عن القروض والمنح التي حصلت عليها مصر ، ومن ثم فان هذه الموارد حققت معدلا عاليا للنمو ولكنه نمو هش سرعان ما يهبط لانه يعتمد علي عوامل خارجية قابلة للتقلب ارتفاعا وانخفاضا وليس علي عوامل هيكلية وهو ما حدث بعد ذلك في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، بل أسفر ايضا عن وقوع مصر في مصيدة الديون الخارجية، وللحق فقد حذر من ذلك تقرير صدر عن البنك الدولي ١٩٨٠ خلال مؤتمر المجموعة الاستشارية DOONER COUNTRIES الذي عقد في اسوان خلال يناير ١٩٨٠ ، وبالعكس فان هذا الازدهار قد اخفي الازمة الحقيقية في الاقتصاد المصري (نقص الاستثمارات -التضخم -عجز الموازنة -عجز ميزان المدفوعات -انهيار القطاع العام).
اما عن ان قطع العلاقات عقب كامب ديفيد مع الدول العربية فان حجم الاستثمارات العربية لم يكن بالشكل المؤثر حيث أن الاستثمارات في ظل قانون الاستثمار كانت ٦٨٪ مصرية والباقي عربية وأجنبية، وان حجم المعونة الامريكية كان أكبر من حجم المعونة العربية فضلا عن أنها قد اتخذت اطارا مؤسسياً بينما خضعت المعونة العربية الي «الطلب» وقد زار الدكتور حجازي الدول العربية عندما كان رئيسا للوزراء ولم يتمكن من تعبئة اكثر من ١٠٠مليون دولار .

وبالارقام فان المعونة العربية لمصر تتلخص فيما يلي :

- الفترة من ٦٧-٧٢ تراوحت بين ٥٨،٥ مليون دولار إلى ١٣٤ مليون دولار.
- عام ١٩٧٣ زادت الي ٢٥٤ مليون دولار .
- من ٧٤-١٩٧٥ حصلت مصر علي أكبردعم عربي بلغ ٤٠٥ مليون دولار إلى ٤٢١مليون دولار .
- بدأت المعونة العربية لمصر تنخفض اعتبارا من عام ٧٦ .
- أما الودائع العربية فقد بلغت ٥٨٥ مليون دولار في عام ٧٥ وبلغت ٧٩٧ مليون دولار في ١٩٧٦وبلغت ٢٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ .

كذلك فقد بلغ رأس مال هيئة الخليج لدعم مصر ١٤٧٥ مليون دولار كانت مصر تقترضها بفائدة ٥٪ وبشرط تدوير رأس المال للحصول علي القروض .

وتتحدث الورقة عن أسباب أخري لعدم استمرار «سنوات الرخاء العشر» بان سياسة الانفتاح أدت إلى إضعاف نمو القطاع الخاص ، واذا كنا نتفق معها فيما وصلت اليه من نتائج عن تشوهات في اسعار السلع الا اننا نختلف بشأن القطاع الخاص ، فلم يكن لدينا فى ذلك الوقت قطاع خاص بالمرة و لا رجال أعمال و كل ما ظهر هو مجموعة من المغامرين و تجار الشنطة و منتهزى الفرص و لعلنا نتذكر نجوم الفساد آنذاك دون ذكر اسماء. ونؤكد ان ما حال دون الاستثمار الصحيح لسياسة الانفتاح هو عدة أمور :

- سوء مناخ الاستثمار
- المشاكل التى يواجهها المستثمرون

- البيروقراطية و تعدد الإجراءات
- انهيار البنية الأساسية
- مشاكل سعر الصرف
- عدم استقرار القرارات و القوانين
- التضخم
- مشاكل الموانئ فى التكدس
- الخلافات القانونية و صعوبة تفسيرها و حسمها

و نعود إلي استعراض اقتصاد السلام و التحولات التى حدثت بعد عام ١٩٧٦ وهى كثيرة و هامة منها :

١ - واجهت مصر أزمة اقتصادية خانقة فى منتصف السبعينات و تشكلت آنذاك ما يسمى بالمجموعة الاستشارية الدولية لبحث احتياجات مصر من النقد الاجنبى و بدأت أول اجتماعاتها فى يونيو ١٩٧٦ بباريس و تتالت الاجتماعات فى عامى ٧٧ و ١٩٧٨ ثم توقفت بعد ذلك .

وكانت ملامح الأزمة تتمثل فى :

- انخفاض الدخول.
- سوق سوداء للسلع.
- سوق سوداء للدولار.
- ظاهرة الدولرة.
- تضخم جامح.
- نقص الاستثمار.
- عجز الميزانية.
- عجز ميزان المدفوعات.
- اختلال هيكلى.

٢- في محاولة للخروج من الازمة عقدت مصر اتفاقا للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولى نهاية عام ١٩٧٦ غير أن شروطه كانت قاسية و فى نفس الوقت اضطرت مصر لقبوله للحصول على الشريحة الأولى التي يتيحها الصندوق لمصر و هى ١٢٥ مليون دولار ، نقول اضطرت إلي إصدار قرارات يناير ١٩٧٧ المعروفة و التى أدت إلي نتائج عكسية فتوقفت عمليات الإصلاح و اقتصرت فيما بعد على مجرد زيادة أسعار السجائر و البنزين عند صدور الموازنة العامة للدولة ، و قد أدى توفر النقد الأجنبي من السياحة و البترول و القناة و تحويلات المصريين و الاقتراض إلى غض النظر عن عمليات الاصلاح الجدية و إلى التوجه إلى سياسة الانفتاح باعتبار أن تشجيع رؤوس الاموال العربية و الاجنبية سوف يؤدى إلى زيادة الاستثمارات و تدفقها.

٣- اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى بهدف جذب الاموال الهائمة الا انها لم تنجح واقعيا الا فى فتح باب الاستيراد و تحول الانفتاح الى انفتاح استهلاكى أضر بفرص الاستثمار الحقيقى ولم يساعد على الانتاج باعتبار أن رأس المال فى التجارة أسرع منها فى الصناعة . هذا فضلا عن أن مناخ الاستثمار لم يكن مساعدا على ذلك و ظهرت العديد من العوائق منها سعر الصرف و بطء الاجراءات و عدم توافر المرافق . . . الخ.

٤- ان الحرب أدت الى أن تصبح مصر دولة مستوردة للبترول خلال عام ٦٧ الى ١٩٧٥ و عندما تحررت الارض بالعبور العظيم تحررت موارد البترول في عام ١٩٧٥ وتحولت الي دولة مصدرة تعتمد علي صادرات البترول كجزء رئيسي من هيكل الصادرات وبالارقام نقول بين عامي ١٩٧٣-١٩٩٨ .

- عدد الاتفاقات البترولية ٢٥٤ الانفاق الفعلي ٢٤,٤ مليار دولار .
- عدد الآبار الاستكشافية المحفورة ١٣٤٦.
- الاكتشافات البترولية الجديدة ٤٠٥ .
- عدد أجهزة الحفر العاملة في الدول العربية اعلاها مصر ٤٩ ثم الجزائر ٢٩ - الامارات ٢٧-عمان ٢١ - السعودية ٢٠ .
- الاحتياطي في ١٩٧٣ بلغ ٣١٣ مليون طن مكافيء (زيت وغازات)
- في ١٩٩٨ بلغ ١١٨٧ مليون طن مكافيء.
- انتاج الفترة ١٠١١ مليون طن مكافيء.
- الاحتياطي المضاف ١٨٨٥ مليون طن مكافيء.
- الانتاج في ١٩٧٣ بلغ ٨,٥ مليون طن .
- في١٩٩٨ بلغ ٥٣,٩ مليون طن.

٥- المرحلة الحقيقية للاستفادة من فرصة السلام والاستقرار لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في مصر هي التي بدأت في بداية الثمانينات عندما تولي الرئيس مبارك مسئولية الحكم.
وقد جاء ذلك في اعقاب المؤتمر الاقتصادي الذي دعا اليه في فبراير ١٩٨٢ ، وجمع الاقتصاديين من كافة الاتجاهات وانتهي الي توصيات محددة توالت بعدها حلقات الاصلاح وكان أولها التحول الي الانفتاح الانتاجي وتشجيع القطاع الخاص .

وباختصار كانت حلقات الاصلاح المتتالية هي:

خطة خمسية اولي ٨٢-٨٧ هدفها :

- اصلاح القطاع العام.
- اعادة بناء البنية الاساسية.
- التوسع في المناطق الصناعية.
- تأكيد شعار صنع في مصر لتشجيع الاستثمار .

خطة خمسية ثانية ٨٧- ٩٢ :

- تولي القطاع الخاص مسئولية كبيرة في الاستثمار ٥٠٪.
- الثورة الزراعية .
- محاولات الاتفاق مع الصندوق.

٩١، تمكنت مصر من اسقاط الديون الخارجية والاتفاق مع الصندوق علي برنامج متكامل للاصلاح مالي ونقدي واقتصادي .

- تطبيق متدرج لبرنامج الاصلاح حقق نتائج مذهلة ويراعي البعد الاجتماعي .
- تحسين مناخ الاستثمار والتحول الي اقتصاد السوق.

- التوجه الي المشروعات القومية العملاقة.
- توشكي.
- درب الاربعين .
- شرق العوينات.
- شرق بورسعيد.
- ترعة السلام.
- شمال غرب خليج السويس.

ماذا بعد ؟ مرحلة الانطلاق تتطلب العديد من التوجهات منها علي سبيل المثال :
١- إصلاح نظام التعليم والتدريب .
٢- قنوات ثابتة لرجوع رجال الأعمال مع الأسواق الخارجية.
٣- تعامل ديناميكي مع المتغيرات الجديدة (العولمة) : البورصة -الإغراق.
٤- التحالف الاستراتيجي مع الشركات العالمية ومن مميزاته نقل التكنولوجيا والتسويق والتدريب.
غير أننا يجب ألا نتجاهل ما أدي اليه السلام في المنطقة من تحولات جديدة أبرزها :
-زيادة التدفقات المالية للاستثمار من اسواق المال العالمية والمنظمات الدولية وعودة رأس المال الوطني الي المنطقة .
-انخفاض اعباء الدفاع والتسليح مما يحقق عائداً يمكن استخدامه في التنمية
- التحول من الحرب والمواجهات العسكرية الي المنافسة والتكتلات الاقتصادية والاسواق المشتركة .
- ازدياد أهمية شركاء التجارة مع امريكا وخفض واعادة توزيع المعونة .
- انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل مما يسمح بانشاء سوق شرق أوسطية .
-تطلع اسرائيل الي تعاون اقليمي في المنطقة ومشروعات اقليمية من خلال المؤتمرات الاقتصادية .

السؤال الآن
ما هو مستقبل اقتصاد السلام في المنطقة ؟
لابد ان نفترض سيناريو تعثر السلام وسيناريو انطلاق السلام فالتعثر ستكون نتائجه اقتصاديا علي الاقل مخيفة .
ورغم التعثر علينا ان نفكر في المستقبل بسيناريو استمرار السلام وتجاوز العقبات وفي هذه الحالة .
علي مستوي العلاقات العربية -العربية لابد من احلال التعاون العربي محل اية فكرة أخري كالشرق أوسطية ، ولابد من التعجيل بدفع منطقة التجارة الحرة العربية وتنفيذ التزاماتها
التي بدأتع في يناير ١٩٩٨ ومواجهة معوقاتها وتنمية العلاقات بين رجال الاعمال العرب وتحسين البنية الاساسية للعلاقات التجارية .
اما اذا جاء السلام فإننا لسنا مجبرين علي اقامة سوق شرق أوسطية ولسنا مجبرين أيضا علي عمل ترتيبات إقليمية للمياه أو الطاقة اذا كان تقديرنا ان ذلك لا يخدم المصلحة القومية .
إن السلام - فى رأينا - يعنى السلام الشامل الذى يسمح بإقامة علاقات عادية بين الحكومات و الأفراد و الهيئات مما يعنى قبول إسرائيل باعتبارها جزءاً من الشرق الأوسط مثل تركيا و ايران و

قبرص .

و ان التبادل التجارى معها يتفق مع طبيعة السلام و بناء على تقدير المصالح دون إقامة أية ترتيبات تفضيلية كمنطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة .
العمل على تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

بقيت ملاحظة أخيرة تتعلق بما ورد فى ص ٩ من الورقة بشان أن تشمل خدمات القوات المسلحة فى عصر السلام بعد الإنماء ، و يتعين علينا هنا التأكيد على أن القوات المسلحة فى السلا. قد تبوأت هذه المسئولية و لها إنجازاتها الكبيرة التي حلت الكثير من مشاكلنا المزمنة (الكباري - التليفونات) وأنوه هنا بجهاز مشروعات الخدمة المدنية حيث ظهرت فى نهاية السبعينات الحاجة إلى ضرورة مشاركة القوات المسلحة كإحدى مؤسسات الدولة فى دفع عملية التنمية تحقيقا و ضمانا لتنفيذ الأهداف المحددة بخطة مشروعات البنية الأساسية للدولة فى توقيتاتها المحددة ، وبقدر متميز من الأداء دون تحميل ميزانية الدولة المزيد من الأعباء و ذلك بدون التقصير أو المساس بالواجب الأساسي للقوات المسلحة ، من هنا بدأ التفكير فى إنشاء جهاز خاص لادارة و تنظيم و تنفيذ هذه المشروعات و الإشراف و السيطرة عليها و كان ذلك إيذاناً بمولد جهاز مشروعات الخدمة الوطنية .

المناقشات :

س : من السيد أحمد عبد المنعم الابيارى :

على الرغم من أن هناك آثارا سلبية على الاقتصاد العربى والولايات المتحدة نتيجة لارتفاع أسعار البترول عقب نشوب حرب أكتوبر المجيدة، فإنه يمكن القول بأن الدول الغربية استطاعت أن تضع الخطط لتلاقى آثار تلك الحرب أو التخفيف منها وذلك بإيجاد بدائل لمصادر الطاقة المختلفة مع وضع سياسة لترشيد استهلاك الطاقة المتاحة وفي مرحلة لاحقة استطاعت أن تحصل على معظم فوائد البترول التى تحققت للدول العربية من ارتفاع أسعار البترول، أما الدول النامية فقد تأثرت من ارتفاع أسعار البترول بمعدل أكبر من الدول الغربية، فهل هذه الحقيقة يمكن القول بصحتها ؟

الأستاذ عبد الفتاح الجبالى :

أولا فهمت من مجرى الحديث والحوار أن الحديث يتم حول اقتصاديات السلام وكأن ما يجرى الآن هو سلام بالمعنى المتعارف عليه، ولكن من وجهة نظرى هو أن المسألة حتى هذه اللحظة هى تسوية سياسية وهذه المسألة تختلف تماما عن مفهومنا للسلام ومن ثم الآثار المترتبة على تسوية سياسية تجرى بشروط معينة وظروف اقليمية ودولية معينة، على سبيل التحديد فإن الحديث عن فكرة انخفاض الإنفاق العسكرى فى أثناء هذه الفترة أعتقد أنه يتوقف على طبيعة العملية الجارية فى هذه المنطقة، فإذا كانت عملية سلام وتسوية شاملة للصراع فهذه سوف يترتب عليها ما أشارت اليه د. هبه حندوسة فى ورقتها أو فى تعقيب الأستاذ عصام رفعت.

أما إذا كانت تسوية بهذا المعنى فهى تسوية مبنية على قوى معينة على تواجد عسكرى وبالتالى من المتوقع أن تؤثر - اقتصاديا - على مستوى الإنفاق الجارى العسكرى، ولكن سوف تعيد الإنفاق

العسكرى ككل، بمعنى أن تزايد الإنفاق الاستثمارى العسكرى نتيجة لطبيعة التوقعات فيما يتعلق بهذه العملية لأنها عملية مبنية على القوى العسكرية بشكل أساسى، من هنا الحديث عن المقاطعة العربية باعتبارها ورقة استراتيجية هامة فى أوراق المفاوض العربى، وأنا اقترح أن يتم ربط المقاطعة العربية، مع التسليم الكامل بأنها قد فقدت الكثير من فاعليتها خاصة فى أعقاب المؤتمرات الاقتصادية للشرق أوسطية، أن يتم ربط التقدم على صعيد المقاطعة العربية مع قانون العودة الإسرائيلى، بمعنى أن تربط الدول العربية شرط رفع المقاطعة مع أن تقوم إسرائيل بإلغاء قانون العودة، وهذا القانون لا يتلاءم مع الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربى/الإسرائيلى بشكل عام.
القضية الثالثة والهامة هى : ألا يُوجد - هذا التصور للدكتورة هبه حندوسة - تناقضا بين الحديث حول التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى حتى بمعنى الدخول فى تحالف اقليمى معين بشكل صالح ..اكتفى بهذه الأسئلة وشكرا.

الدكتور حمدى عبد العظيم :

إن التعليق على الجلستين معا السابقة والحالية بالنسبة للآثار المترتبة على الاقتصاد العالمى طبعا بعد الاستمتاع بالورقة القيمة للأستاذ مجدى صبحى وتعقيب أستاذتنا الدكتورة هناء خير الدين أود أن أشير الى أن من أهم الأشياء التى كانت لها تأثير بارز فى هذه الفترة - فترة السبعينات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ - تغير النظام النقدى العالمى واتجاه صندوق النقد الدولى الى إلغاء سياسة السعر الثابت والاتجاه الى تقنين التعويم وتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق لهذا الغرض. وفى الحقيقة كان ذلك بهدف أن الدول النامية عندما تتجه الى التعويم سوف تتجه عملاتها الى الانخفاض باعتبارها من الدول المستوردة وليست من الدول التى لديها فائض تجارى، وبالتالى فإن هذا الانخفاض سيؤدى الى زيادة أعباء الواردات وتراجع حصيلة الصادرات، وأدى بالفعل الى زيادة عجز الميزان التجارى، ولذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة استطاعت هنا أن تعوض فاتورة زيادة أسعار البترول العالمية من خلال مثل هذا التغير الذى حدث فى النظام العالمى، أيضا زيادة الشركات المتعددة الجنسيات عددها زاد وأيضا رؤوس أموالها تزايدت، والاتجاه الى الاندماج المؤسسى للبنوك والمؤسسات المالية العالمية واتخاذها أيضا شكل مؤسسات متعددة الجنسيات ودخول الخدمات والملكية الفكرية الى جانب السلع فى اتفاقيات تحرير التجارة، وتغير دور البنك الدولى إلى إتجاه برامج إقليمية فى العديد من الدول النامية بعد إعادة صياغة النظام العالمى الجديد فى هذه الفترة.
النقطة الأخرى التى أريد أن أتحدث عنها بالنسبة للجلسة الحالية وهى موضوع السوق الشرق أوسطية وهو لا يمكن أن تكون على حساب التكامل أو التعاون بين الدول العربية أو السوق العربية المشتركة، قد تكون الظروف السياسية التى نشأت بوجود حكومة نيتانياهو هى التى أدت الى الاطمئنان الى ذلك، أما قبل هذا فكانت هناك هرولة حذر منها وزير الخارجية المصرى عدة مرات وغضب منه بعض الزعماء بسبب هذا، فكانت هناك سباقات وتصارع بين الدول العربية من أجل تصدير الغاز الطبيعى وغيرها من أوجه التعاون مع الجانب الإسرائيلى ولكن عندما تعثرت جهود السلام تعثرت جهود الشرق أوسطية. ولذلك عندما انعقد مؤتمر الدوحة ١٩٩٧ كان تمثيل لكل الذين حضروا بما فيهم إسرائيل ودول أخرى إلا أنه كان تأكيد للتعاون العربى بالفعل وزيادة عدد الصفقات التى عقدت بين رجال أعمال عرب ومستثمرين عرب وليس مع أطراف إسرائيلية.
وأود أن أشير الى نقطة أخرى وهى الخاصة بالحرب مع إسرائيل ومواجهتها، كانت حالة توحد الدول

العربية ضد عدو واحد مشترك، ولكن بعد أن انتهى ذلك ظهرت بعض الانقسامات فى دول الوطن العربى وصلت الى حد المواجهات المسلحة بين الدول العربية الشقيقة فى حرب الصحراء وبين مصر وليبيا فى فترات قصيرة وصراعات فى دول أخرى مجاورة على الحدود كل هذا جعل مناخ السلام العربى فى حالة عدم استقرار، وعندما يكون هناك مواجهة مع إسرائيل يتوحد العرب على طريقة (أنا وأخويا على ابن عمى وأنا وابن عمى على الغريب)، هذا بالاضافة الى السلام الاجتماعى الذى تجلى واضحا خلال الاستعداد للحرب مع إسرائيل وخلال الحرب وبعدها مباشرة ولكن بعد ذلك وجدنا بعض المظاهرات فى الدول العربية من أجل رفع أسعار السلع الأساسية والغذائية وحدث كثير من المشاكل السياسية الداخلية وبالتالى مطلوب صياغة برامج لحماية سلام اجتماعى داخل الدول العربية فى ظل مناخ السلام. وشكرا.

د. طه عبد العليم :

أعتقد أن العائد الاقتصادى للسلام من أهم العوامل، ولكنى فى الحقيقة لدى ملاحظات سريعة تتعلق باقتصاد السلام وتتصل بالعائد الاقتصادى للسلام، أعتقد أن من أهم العناصر الاقتصادية للسلام فى أى منطقة فى العالم هو خفض الإنفاق العسكرى، ويصعب الحديث عن هذا فى ظل إصرار إسرائيل على التسلح النووى، ومن هنا أعتقد أن مبادرة الرئيس مبارك بنزع أسلحة الدمار الشامل وفرض رقابة على البرنامج النووى الإسرائيلى مسألة هامة جدا لتغطية العائد الاقتصادى للسلام، لأنه بدون هذا، إما مزيد من التعاقدات للأسلحة التقليدية بهدف تقليل القدرة على الردع أو التوجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، وعلى الأقل نرى هذا من منظور الأثر الاقتصادى بغض النظر عن أنها تستخدم أو لا تستخدم. الملاحظة الثانية تختص أيضا بالسلام الشامل، حيث أن تعثر عملية السلام نتيجة غطرسة وصفاقة الحكومة الإسرائيلية الراهنة يمثل أحد المصادر التى ينتج عنها التطرف والإرهاب، وهى من الآثار الاقتصادية السلبية أيضا القادمة.

ومن هنا أعتقد أن دعوة الرئيس مبارك لإقامة مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب، إحدى آلياته، هو بالتحديد الدفع باتجاه السلام، وأعتقد أن قمة شرم الشيخ كانت واضحة فى التركيز على الربط بين قضية السلام وقضايا مواجهة الإرهاب.

ولكن المسألة هنا أنه يوجد شيء اسمه الممكن والمعقول، ونحن هنا نتكلم عن السلام الضرورى والممكن، ولكن ليس السلام الذى نتمناه فى أحلامنا. فالسلام الذى نتمناه فى أحلامنا أن كل فلسطينى خرج من حيفا وتل أبيب ويافا يرجع لأرضه، فمن الممكن وإن شاء الله ربنا يفرجها وأن يتحقق فى المستقبل، وأنا أعتقد أن السلام على المدى البعيد فى تقديرى الشخصى،إن التيار الذى يمثله نيتانياهو يحمل من المخاطر لإسرائيل ومن المكاسب لنا من الكثير وهذا لم نتأمله جيدا. وهنا مسألة صورة الآخر مسألة هامة جدا فنحن أحيانا نحارب طواحين الهواء. الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست حكومة الإندماج فى المنطقة بل هى حكومة الاستعلاء على المنطقة. ومن ثم الكلام عن المقاطعة حاليا لن يهز له شعرة لا يهتم بهذا فأنا هنا لا أدعو لإنهاء المقاطعة ولكن يجب أن نكون مدركين ما يجرى داخل إسرائيل.

والنقطة الأخيرة تتعلق أيضا بصورة الآخر، فلا ينبغى للحظة أن نقول أن إسرائيل لا تتمكن ولن تتمكن من أن تهيمن على المنطقة اقتصاديا وماليا وتجاريا. كم حجم قدراتها المالية ؟ كم حجم صادراتها وهل هى الوحيدة فى العالم التى يمكن أن يسمح لها الآخرون الكبار بالانفراد بالمنطقة،

بالصادرات وبالمال ؟ طبعا هذا غير ممكن ولكن لا ينبغى أن نهول من شأن الفجوة المتعاظمة بيننا وبين إسرائيل فى مجال العلم والتكنولوجيا وأعتقد إذا كان ثمة بطل الآن بعد ٢٥ عاما بعد حرب أكتوبر، ففى حرب أكتوبر كان المقاتل هو الذى عبر والذى اقتحم، والبطل الآن هو العالم المخترع وهو المدير الناجح والمنتج المتفوق. وينبغى أن يكون هذا فى أذهاننا. وشكرا جزيلا.

الأستاذ أسامة غيث :

أستأذنكم فى أن أقول ملاحظة مبدئية إن ما سمعنه أمس واليوم عن اقتصاد الحرب واقتصاد السلام بالذات يدفعنى لأن أقول أننا نحن كدولة وكمجتمع وكمتخصصين نحتاج بشدة الى إعادة اختبار المفاهيم الأساسية التى نتكلم عنها فى اقتصاد الحرب والسلام وإعادة الوقائع التى نتعامل معها حتى ندرك المدلول الحقيقى لهذه الوقائع بالنسبة للجانب الأول المرتبط بالمفاهيم الأساسية.

أنا لا أعتقد على الإطلاق فى ظل خبرة العالم القريبة وليست البعيدة أن اقتصاد الحرب كان قرينا بالتخلف أو عدم النمو، إذا أخذنا وضع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية فإن توجيه الاقتصاد الأمريكى الى أوضاع الحرب أدى الى عملية تنمية كبيرة جدا أدى الى عملية تحديث كبيرة جدا أقرت فى النهاية قيادة للولايات المتحدة الأمريكية، اقتصادية وسياسية وعسكرية للعالم، فالنظرة المبدئية لاقتصاديات الحرب أنها شر من الشرور يجب أن يعاد تهذيبها ويعاد النظر الى حقيقة مفهومها بشكل عميق. الجانب الآخر الذى يجب علينا كاقتصاديين أخذه فى الاعتبار هل عندما نتحدث بالفعل عن السلام بمعنى حسن الجوار وإنهاء المشاكل ،هل هذا يعنى بهذا المفهوم المبسط الذى يوجد فى الكتب أن فرصة التنمية والتقدم موجودة أم أن التجربة تقول عكس ذلك، عندما سقطت الجمهورية السوفيتية كان السؤال المطروح فى الغرب : من هو العدو ؟ الأمم دائما تحتاج الى نوع من اكتشاف التهديد الخارجى لكى يكون هناك إرادة تستطيع أن تصنع تكتلا داخليا، وهى التى نتحدث عنها كاقتصاديين وعسكريين وسياسيين لأن الأمم إذا لم تتكتل حول إرادة سيكون النمو عملية نظرية صرفة ونوعا من الخيال المجرد، فهم يبحثون عن التهديد حتى يستطيعوا أن يضعوا أولوياتهم.

أعتقد أننا فى هذا السياق قد آن لنا أن نكتشف ما إذا كنا بالفعل فى مرحلة سلام أم لا ؟ وأن نكتشف أيضا المفهوم المجرد للسلام، إننا نردده بشكل تلقائى ودائم فهل هو المفهوم الحقيقى الذى يتعامل معه العالم مع الأحداث، مع التنمية ومع القوة ومع الانتعاش أم لا ؟ الذى نعرفه كاقتصاديين عن التقدم التكنولوجى والتقدم الاقتصادى فى العالم المتقدم الغربى أن يكون الإنفاق الضخم على المؤسسة العسكرية والإنفاق الكبير على تحديث وتأهيل هذه المؤسسة من أكبر حوافز النمو والتقدم التكنولوجى، مثل وكالة ناسا والإنفاق عليه فى النهاية نوع من التعبير عن حرب النجوم والتى تصور بها ريجان أنه يسيطر كأمة متقدمة وهى الولايات المتحدة فى مواجهة الإمبراطورية السوفيتية فهناك أمور الاقتصاديين يجب أن لا يأخذوها بشكل مجرد. الرقم الأخير الذى نتعامل به مع الإنفاق العسكرى الإسرائيلى على سبيل المثال يقول أن إسرائيل أنفقت ١٢ مليار دولار فى الموازنة الإسرائيلية والرقم يقول أن هناك أكثر من ٣ مليارات دولار قادمة فى صورة مساعدات أمريكية مباشرة ومعنى هذا أن مقولة "التحرك نحو السلام تقلل من الإنفاق العسكرى" تحتاج الى اختبار لأن الضمان الرئيسى للسلام فى مثل الوضع العربى هو المزيد من الإنفاق على المؤسسة العسكرية لتأمين السلام ولتأمين الاقتصاد ولتأمين التحرك.

وأنا أعطي هنا مثالا واحدا، عندما فجرت الهند قنبلة نووية قررت باكستان تفجير قنبلة نووية هي الأخرى، أنا لا أعتبره قرار حرب في التحليل النهائي فهو قرار مانع للحرب ولكنه إثبات للقدرة المجتمعية لدولة باكستان على المواجهة وليس فقط من خلال التحليلات أن هذا يملك وهذا لا يملك، وفي التقارير الصادرة في كتاب جينز أو في الصحافة العالمية أرادت باكستان أن تثبت من خلال الواقع الذي يلمسه كل مواطن أن لديها هذه القدرة والتي تحمي اقتصادها وتحمي مجتمعها كلمة أخيرة بالنسبة للشرق أوسطية يجب أن نأخذها في الاعتبار بشكل مباشر فهي ليست في عرف الاقتصاديين لكنها تعد نوعا من أنواع التعاون الاقتصادي الإقليمي. ولكن الشرق أوسطية تقول ببساطة في كتاب شيمون بيريز، أن الحقبة الإسرائيلية قد أتت لتحل محل الحقبة المصرية والعربية فبالتالي شيمون بيريز وأطروحات إسرائيل في المؤتمرات الشرق أوسطية كانت تطرح أمرين : السيادة التكنولوجية لإسرائيل والأهم من ذلك كانت تطرح السيادة التسويقية لإسرائيل على العالم العربي. والسيادة التسويقية ليس فقط مع العالم الخارجي وإنما في إطار التعامل مع العالم العربي فيما بينهم البعض.

الأوراق الإسرائيلية المقدمة للمؤتمرات الشرق أوسطية كانت تقول أن مصر تتخصص في مشروعات العمالة الكثيفة، معنى ذلك أن The New Technology في التصور الشرق أوسطي تصور عليه علامة استفهام منذ البداية قبلناه في المغرب لأسباب سياسية، سكتنا عنه في عمان لأسباب سياسية ولكن عندما وصلت الأمور الى القاهرة كان هناك فيتو مصري واضح في كلام الرئيس في الجلسة الافتتاحية، في ممارسات مصر خلال كافة الجلسات، في النتائج التي توصلنا اليها والتي أوصلت الأمر الى إنهاء مؤتمرات الشرق أوسطية. كلمة أخيرة : أرجو أن نعيد اختبار أحاديثنا عن اقتصاد السلام وأن نعيد اختبار أحاديثنا عن تأثيرات اقتصاديات الحرب على التنمية والتقدم والتحديث .. وشكرا.

سؤال :

الدكتور إبراهيم يسأل : ما هو التأثير الاقتصادي على جمهورية مصر بعد إيقاف المساعدات الامريكية عام ٢٠٠٠ ، وكيف يكون تأثير الإنفاق العسكري على الميزانية ؟

الاستاذ مجدي صبحي : لي ملحوظتان :

الاولى : كيف استفاد الغرب من تجربته من ارتفاع اسعار المواد الأولية ، من المعروف ان هذا الأمر بدأ على الفور عام ١٩٧٤ مع سعي كيسنيجر الدائم لتأسيس منظمة مناهضة لمنظمة الأوبك وهي ما تعرف بمنظمة الطاقة الدولية . ولكن في التحليل الاخير كما اشارت الدكتورة هناء خير الدين ، رغم انه هناك ارتفاعا في اسعار المواد الأولية مقارنة بأسعار السلع الصناعية في النصف الثاني من السبعينات ، إلا ان الوضع كان كارثة في العالم الثالث في عام ١٩٨٢ ، في الحقيقة حسب تقارير البنك الدولي : أسعار المواد الأولية مقارنة باسعار السلع الصناعية رجعت الى نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٤٥ ، أي أن كل ما قمنا به على مدى ثلاثة عقود ونصف انتهى بالعودة لنفس المستوى مع الأخذ في الاعتبار طبعا في هذا القوت مشكلة المديونية الخارجية والتي اضعفت من موقف دول العالم الثالث الى حد كبير وبالتالي بدأت في مفاوضات مع صندوق من موقف دول العالم الثالث الى حد كبير وبالتالي بدأت في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والدخول في

اتفاقات أرغمتها فيها الدول الصناعية الكبرى على العديد من السياسات الاقتصادية لم تكن طرفا فيها .

الجزء الثانى :

لى تعقيب على ما ذكره الدكتور حمدى عبد العظيم : وهو يوضح فى الورقة كانت مكتوبة بنفس الروح : فى الحقيقة كل التغيرات فى نظام النقد الدولى لم تكن بسبب حرب اكتوبر ، كانت سابقة عليه بكثير ، بدأت كل النزاعات حول نظام النقد الدولى فى الستينات واستمرت حتى مارس ١٩٧٣ - إقرار التعويم الفعلى لأسعار الصرف - لكن وفى نفس الوقت وفى نفس العام كان هناك مجرد دعوة لتأسيس نظام اقتصادى دولى جديد مقدم من قبل دول العالم الثالث .

ما أريد قوله أن اكتوبر جاء فى وقت فيه زخم شديد علي الجانبين الغربى والعالم الثالث - كان الجو محتقنا مع أزمة اقتصادية عميقة فى الدول الصناعية المتقدمة ، وبالتالى كانت هى العامل المفجر للخلاف والنزاع حول النظام الاقتصادى الدولى قاطبة وليس فقط النظام النقدى ، وايضا النظام السياسى الدولى مع التغيرات السياسية التي شهدتها هذه الفترة ..

وشكرا .

الدكتورة هناء خير الدين :

إن مسألة التعويم كانت سابقة على حرب اكتوبر وليست لاحقة لها ، لكن الحقيقة أريد ان أتحدث عن موضوع اقتصاديات الحرب واقتصاديات السلم ، أنا أعتقد أن اقتصاديات الحرب ممكن ان تكون تنموية لو كانت الدولة تنتج السلاح وعندنا أبحاث فى هذا المجال . لكن عندما تكون الدولة مستوردة للسلاح أعتقد أن هذا يمثل صعوبة فى إعداد اقتصادها للحرب وهو قد يضر بعملية التنمية لا معضدا لها . وشكرا .

الاستاذة هبة حندوسة :

سأجيب على ٣ أسئلة أو تعليقات :

بالنسبة للمعونة من الدول العربية لمصر ومقارنتها بالمعونة الأمريكية : الارقام التى تدل على أن المعونة العربية كانت أهم بكثير وكان مقدارها ما بين سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٩ فى المتوسط السنوى كانت ١,٦ مليارا من الدولارات ونحن نعلم أن أمريكا لم تبدأ فى اعطاء مصر المليار دولار المعونة الاقتصادية إلا بعد منتصف السبعينات ولم تصل أبدا الى اكثر من مليار . بالنسبة لتكلفة المعونة الامريكية تكلفة عالية جدا ، فحين نقارن المعونة الأمريكية لمصر مع نفس الحجم من المعونة لإسرائيل فى أوائل الثمانينات بعد كامب ديفيد معروف أن الشروط المرتبطة بالمعونة الامريكية لمصر كانت مرتفعة للغاية بسبب تدخل امريكا فى أى المشروعات التى ستقوم هى بها أو تمويلها ، فأيضا حين نقارن بين شروط المعونة العربية والأمريكية أكيد أن المعونة العربية كانت لها فوائد أكبر بكثير .

بالنسبة لأكبر تكلفة أيضا حين ننظر للمعونة الامريكية لمصر الاقتصادية هو بالتوازى ، لا نستطيع تجاهل تكلفة المعونة العسكرية . أى عندما يكون مليار دولار معونة عسكرية وشروطها مجحفة على أساس دفع فوائد سنوية بأسعار السوق التى أوصلتنا فى خلال عشر سنوات أن يكون هناك دين عسكرى متراكم لأمريكا عشرة مليار هذا يدل على أن التكلفة باهظة .

كذلك إذا قارنا العتاد الامريكى معروف أنه اضعاف الاضعاف لتكلفة العتاد من دول شرق أوروبا أو

حتى غرب أوروبا . إذا نظرنا على المعادلة لا نستطيع تجاهل تكلفة هذا العتاد ، ففى خلال عشر سنوات منذ كامب ديفيد ٧٩ الى ٨٩ صرفت مصر على العتار العسكرى من أمريكا ١٣ مليار ، وكان يمثل المصروفات على العتاد من الدول المختلفة ٤٠٪ من الاستيراد من أمريكا . بالنسبة للقطاع الخاص (بعد قانون ٤٣) وكان كله من نوع النشاط الذى نطلق عليه غير مجد - هذا غير صحيح .

الأنشطة الاقتصادية مجدية وكان قد وصل سنة ١٩٧٨ - أى فى خلال أربعة سنوات - قيمة الاستثمارات المتراكمة فى ظل قانون ٤٣ وحدها إلى ٦ مليار دولار ونحن نعلم أن أكثر من نصفها كان من الرأسماليين المصريين.

أما بالنسبة للسوق الشرق أوسطية أعتقد أنه لابد دائماً أن نميز بين ما هى فكرة أو نظرة إسرائيل وما هى رؤيتنا نحن، ماذا يمكن أن نستفيد منه أو نخسره فى السيناريوهات المختلفة، وكل ما أقوله هو أننا لا يمكن أن ندخل فى كل المجالات فى اتحاد اقتصادى تام مثل المجموعة الأوروبية، هذا هو ما نريده مع العرب، أما بالنسبة لإسرائيل لابد أن ننظر فى إمكانية الدخول فى اتفاقية تجارة حرة، أى أن السلع يتم تبادلها دون جمارك، وهذه يمكن أن يكون فيها مكاسب كبيرة جداً للدول العربية، والتحليل الآن يبين أنه لا يوجد أى ضرر على الدول العربية من أن السلع الإسرائيلية تدخل الأسواق العربية وتغمرها وتكون هناك مشاكل من هذا التبادل، وشكراً !

الأستاذ/ عصام رفعت :

الحقيقة لدى أربع أو خمس نقاط سريعة :

- بالنسبة للاتفاق العسكرى اعتبره ضرورياً لأنه يعتبر نوعاً من أنواع الاستثمار وضرورياً لعمليات الصيانة للمعدات فى القوات المسلحة، ومهم أيضاً للتقدم التكنولوجى والتطوير التكنولوجى.
- بالنسبة للمقاطعة العربية لإسرائيل لقد أسقطت فى مؤتمر كازابلانكا بالمغرب فى أكتوبر ١٩٩٤ وهذا كان الثمن الذى دفعته الدول العربية حتى تقعد مع إسرائيل وتبدأ عمليات السلام.
- بالنسبة لإيقاف المعونات الأمريكية وتأثير هذا على الإنفاق العسكرى .. المعونة الأمريكية بالنسبة لمصر وبالنسبة لإسرائيل ستخضع لعمليات تخفيض. إسرائيل قدمت طلباً العام الماضى، مصر لم تقدم بعد، وهنا يجب أن نفرق بين المعونة العسكرية الأمريكية والمعونة الأمريكية المدنية أما بالنسبة للمعونة العسكرية فلا يوجد أى مساس بها، ولكن فيما يتعلق بالمعونة المدنية أو الاقتصادية فهى التى ستخضع لعمليات تخفيض.

اتفاق إسرائيل هو أن كل تخفيض يتم على المعونة المدنية أو الاقتصادية يحول إلى المعونة العسكرية، أما الصورة بالنسبة لمصر أعتقد أنها هنا غير واضحة.

- المعونة العربية لمصر خلال السبعينات تنقسم إلى قسمين : معونة مباشرة وهذه كانت منخفضة، لكن هناك معونة عربية أخرى كانت تعتبر نوعاً من الودائع لدى البنك المركزى وهى حوالى٦.٧ مليار دولار وتم التنازل عنها بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠.
- بالنسبة للمعونة الاقتصادية الأمريكية : شرط من شروط الحصول على المعونة الاقتصادية هو أن يكون هناك معونة عسكرية. وشكراً !

وقد عقب الدكتور سمير طوبار قائلاً :
فى نهاية هذه الجلسة الرابعة كان يتعين على أن أعلق الكثير من الموضوعات ولكن لضيق الوقت كنا منشغلين بأربع ورقات فى هذه الجلسة، وفى ذات الوقت المداخلات كانت كلها مداخلات قيمة للغاية، آثرت أن أختزنها لأنقلها إلى وضع السياسة الاقتصادية فى مصر، كى نأخذها فى الاعتبار. لا نتوقع أبداً أن وضع برنامج طويل الأجل أن يصب فى كل ما استهدفه من متغيرات أو صوب توجهات أهدافه نقاط معينة لابد بالتأكيد ألا ينحرف عنها، لأن فى التجربة العملية ظروفاً كثيرة تجد ومتغيرات كثيرة تجد وبالتالى لابد أن نعيد النظر فى صياغة هذه السياسة وتصويبها مرة أخرى إذا انحرفت عن الاتجاه، وبالتالى لا يمكن أن يكون هناك لا دولة ولا واضع سياسة معصوم من الخطأ، وبالتالى لابد أن يكون مثل هذا الحوار فيه فائدة للتقييم ووقفة لهذا التقييم والتعرف على الآراء المختلفة حول ما أنجز ونحن بهذا نحاول أن نضع الأمر فى أفضل صورة ممكنة، وأنا اعتقد أنه بروح المثابرة وبروح أكتوبر والتذكرة بأن العزم والعزيمة والتنفيذ الجيد قد أدى إلى نتائج عظيمة باهرة، هو نفسه ينقلنا إلى أننا عندما نصمم ونضع الأهداف السليمة وبالعزم والتأكيد يمكن أن نصل إلى الأهداف آخذين فى الاعتبار أن هناك تحديات تواجهنا كثيرة ونحن ندخل القرن الـ ٢١، ونحن ندرك كذلك أن واضع السياسة الاقتصادية لا يأخذ فى اعتباره أن تستمر هذه الدولة تتلقى المعونات ولا يمكن أن يخطر ببال المحلل الذى يشاهد التغيرات العالمية أن هذه المساعدات سوف تستمر .. هذه المساعدات فى مفهوم المحلل الاقتصادى لابد أنها ستنتهى والنظام العالمى الجديد يؤكد أنه سوف تنتهى، وبالتالى واضع السياسة الاقتصادية فى مصر يأخذ فى اعتباره أنه يبنى القواعد والقدرات الذاتية للاقتصاد المصرى التى تغنيه عن تلقى هذه المساعدات. نحن نحاول أن نبنى ونضع القواعد التى ننطلق منها بقدرات ذاتية حتى التوجه فى النمو المتوسط لا لاعتماده على التصدير، أعتقد أنه اعتماد مرحلى قد يمتد إلى عشر أو خمس عشرة سنة ولكنه مرحلى، لأن نستطيع أن ننمى بتوسيع الأسواق والانطلاق يؤكد إرتفاع مستوى المعيشة، وحين تزيد دخول الناس يتسع حجم السوق المحلى فتزيد قدرات المجتمع.
إذن المنظور هو تدعيم القدرات الذاتية وليس الاستمرار فى أن نعتمد على المساعدة الخارجية، مثال بسيط عليها: لو كان عندى سيارة بطاريتها ضعيفة، وأدفعها حتى تدور، لكن الموتور سليم، والذى سيدفعنى لابد أن يدفعنى مرة واحدة ولكنى لو ظللت كل يوم أذهب إلى عملى والناس تدفعنى لن يدفعنى أحد بعد ذلك، فلابد أن نبنى قدرات ذاتية ومن يضع السياسة الاقتصادية فى مصر يضع هذا فى عمق أنه سيأتى اليوم الذى لا نتلقى مساعدات ولا نحتاج إلى هذه المساعدة.
أشكركم وأشكر السادة الباحثين والسادة المعقبين ومدخلات حضراتكم القيمة ولاشك أننا جميعا أستفدنا من التشاور مع بعضنا البعض فى هذا الأمر ونرجو أن تأتى ذكرى أكتوبر فى كل عام لنلتقى سويا ونحتفل بهذا اليوم العظيم ويؤكد لنا استمرار العزم والتأكيد على مواصلة المسيرة نحو تحقيق الأهداف القومية لمصر وتحقيق الرفاهية للمواطن المصرى. شكراً

المحور الإقتصادى

بحوث قدمت إلى الندوة لإثرائها

التعبئة الشاملة والتعبئة العسكرية للقوات المسلحة

لواء أ.ح / عبد المنعم حسين الريس

مقدمة :

١- إن الأمن القومى كان وسيظل دائماً هدفاً رئيسياً للدول وذلك بإنشاء جيش قوى دائم الاستعداد للدفاع عن الوطن ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة للدولة التى تؤثر فيها عناصر القوة الشاملة للدولة.

- القوة السياسية - القوة العسكرية
- القوة الاقتصادية - القوة الإعلامية
- القوة الاجتماعية

وهناك بعض الآراء بإضافة قوة الروح المعنوية لدى الشعب والقوات المسلحة إلى قوى الدول الشاملة.

٢- إن الاحتفاظ بقوات مسلحة دائمة الاستعداد أصبح يمثل تكلفة باهظة ليست متوفرة لجميع الدول الأمر الذى يتطلب المواءمة بين الموارد البشرية والاقتصاديات وإمكانيات الدول ومطالب القوات المسلحة. ومن هنا استقر الرأى على احتفاض الدول بقوات مسلحة دائمة يتناسب حجمها مع إمكانيات الدولة فى زمن السلم مع تنفيذ التعبئة الشاملة من أفراد ومعدات وباقى إمكانيات الدولة فى حالة الحرب تنفيذاً للاستراتيجية العسكرية التى يحددها التوجه السياسى العسكرى من القيادة السياسية.

٣- أن التعبئة الشاملة للدولة لا تعنى فقط تعبئة الأفراد المقاتلين بل تشمل أيضاً تعبئة الأفراد العاملين بقطاعات الدولة المختلفة (صناعة - مواصلات - خدمات) لصالح المجهود الحربى بل أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى تعبئة احتياجات أخرى مثل المصانع - وسائل النقل - السفن - المستشفيات ..

ويجب أن يكون واضحا أن التعبئة الشاملة ليست لصالح أمن القوات المسلحة بل إنه فى الحقيقة أصبح الموضوع حيويا وبالغ الأهمية لأنه يتعلق بالأمن القومى للدولة.

٤- إن الخيار العسكرى هو دائما آخر الخيارات أمام القيادة السياسية بعد إستنفاذها لجميع أدوات التعامل الدولى بقنواته الشرعية والدولة لتحقيق مطالبه المشروعة أو الدفاع عن الوطن فى حالة فرض أمر واقع من صور إعلان الحرب طبقا لمفهوم القانون الدولى.

٥- يتضح لنا أن الاحتفاظ بقوات مسلحة ضخمة دائمة الاستعداد يمثل عبئا ماليأ ثقيلاً على موارد

الدولة بل ويؤثر تأثيراً سلبيا على خطط التنمية ومطالبها من إنشاء بنية أساسية قوية يعتمد عليها لتحقيق الرخاء للوطن والمواطنين ومن هنا يبرز دور وأهمية التعبئة الشاملة للدولة.
ونستشهد بذلك بقوله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم
"لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" صدق الله العظيم
٦- لقد تعددت الآراء فى أسبقية التفضيل ؟ هل تكون لخطط التنمية أم تواجد قوات مسلحة كاملة ودائمة فى جميع الأوقات ؟ وما تتطلبه من نفقات كبيرة خصوصا بعد التطور الدائم والسريع للتسليح والمعدات. ولقد استقر الرأى على أنه من الأفضل إيجاد توازن بين متطلبات التنمية ومطالب القوات المسلحة وذلك بتنفيذ خطط التنمية مع الاحتفاظ بقوات مسلحة فى حجم السلم تصل إلى الحجم الكامل للحرب بالتعبئة الشاملة. ويتحكم فى هذا الإطار التهديدات والعدائيات التى يواجهها الوطن.

القسم الأول : نبذه تاريخية :
٧- كانت مصر وستظل دائماً هدفا للقوى العالمية لكى لا تأخذ مكانتها رغم ما تمثله من حضارة وقوة بشرية ووضع جيوبولتيكى وموقعها الجغرافى بل أثبتت تجارب التاريخ أن العسكرية المصرية عندما يتاح له أسباب التقدم العسكرى فى التسليح والمعدات تصبح قوة مؤثرة فى الشرق الأوسط وأفريقيا. ولقد ظهر ت عظمة العسكرية المصرية تخطيا وتدريبا واستعدادا فى حرب عام ٧٣ رغم عدم توافر الامكانيات الكاملة مقارنة بالقوات المعادية.

٨- مراحل التطور من عام ١٨٢٣ حتى عام ١٩٥٢ :
أ- وصول تعداد الجيش المصرى فى الفترة من ١٨٢٣ إلى عام ١٨٣٣ ليكون ٩٧,٠٠٠ جندى نظامى و ٦٨,٠٠٠ جندى إحتياط (رديف) وفى عام ١٨٣٩ وصل تعداد الجيش المصرى ١٣١,٠٠٠ جندى نظامى و ٤٨,٠٠٠ جندى إحتياط (رديف)، و ٤٢,٠٠٠ جندى غير نظامى. وكانت مدة الخدمة الإلزامية وإحتياطية غير محددة ثم تحددت بعد ذلك لتكون ٧ سنوات خدمة إلزامية و ٧ سنوات خدمة إحتياطية.
ب- فى عام ١٨٨١ كان تعداد الجيش المصرى ٢٣,٠٠٠ جندى نظامى وفى عام ١٨٨٢ فى الثورة العرابية ثم رفع هذا الحجم إلى ١١٠,٠٠٠ نظامى لمجابهة الغزو البريطانى وتم تخفيض حجم القوات المسلحة بعد الاحتلال لتصل إلى ١٥,٠٠٠ جندى للمحافظة على الأمن الداخلى ومعاونة قوات الشرطة. وفى خلال هذه المرحلة تم سن قوانين فاسدة تعطى الكثير من الإعفاءات لايجاد تفرقة بين طبقات الشعب (البدلية) وكان نتيجة ذلك أن تدهور المستوى الثقافى للجندى المصرى.
جـ- وصل تعداد الجيش المصرى بعد معاهدة الاستقلال الصورية عام ٣٦ إلى ١٢,٠٠٠ جندى وبدأت محاولات إعادة بناء الجيش ولكنها تعثرت ولم يكتب لها النجاح لوجود قيادات عسكرية أجنبية بجانب انشغال الحكومات الحزبية للوصول للحكم وضعف الاعتمادات المالية وبدأ تعداد الجيش فى أزدياد بطىء عام ١٩٤٨ وصل تعداده ٥٤,٠٠٠ جندى وكان يوجد فى هذه الفترة نظام احتياط ولكن ليس بالحجم والنوعية مع انعدام التدريب تقريباً. هذا بالاضافة إلى أسلحة ومعدات غير حديثة نتج عن ذلك كله هزيمة الجيش المصرى عام ١٩٤٨ بجانب تقاعس عربى.

٩- المرحلة بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٥ يونية ١٩٦٧ :

كان من أهداف ثورة ٢٣ يوليه قيام جيش وطنى قوى وتحقيقا لهذا الهدف تم تعديل قانون التجنيد وصدر القانون ٥٠٥ عام ١٩٥٥ وكان من أهدافه :

أ- رفع المستوى الثقافى للجندى.

ب- الحد من الاعفاءات والتخلف عن التجنيد.

جـ- تحقيق المساواة بين طبقات الشعب (الغاء البدلية).

ووصل تعداد القوات المسلحة فى شهر يونيو ٦٧ إلى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ جندى وكانت نسبة الاستكمال العامة حوالى ٦٠٪ استنادا إلى استدعاء الاحتياط وصولا إلى مرتبات الحرب إلا أنه عند التطبيق ظهر بها مشاكل وعيوب أدت إلى فشلها وكان ذلك من أحد الأسباب فى نكسة عام ١٩٦٧ ونوجزها فى الآتى

أ- عدم الاهتمام والتخطيط التنفيذ لتدريب قوات الاحتياط.

ب- إلغاء أساسيات الأسلحة البرية المنوط بها تدريب الاحتياط.

جـ- عدم وجود احتياطى من الأسلحة والمعدات بالمستودعات بكميات كافية لتعبئة الاحتياط.

د- تضارب تنفيذ الخطة للاستدعاء والتعبئة حيث كان المخطط استدعاء ٤٠,٠٠٠ جندى وتم استدعاء إضافى ٤٣,٠٠٠ جندى خارج الخطة.

هـ- عدم كفاءة وكفاية مكاتب التعبئة حيث كان عددها ٨ مراكز تعبئة.

و- التسجيل اليدوى للأفراد الاحتياط وما ترتب عليه من أخطاء كثيرة فى تعيين الأفراد بالوحدات.

ز- عدم دقة التوصيف الوظيفى (التخصص) للفرد حيث كان يسجل م ط فقط أو م د فقط دون تحديد نوع السلاح المدرب عليه الفرد.

١٠- المرحلة فى يونيو ٦٧ إلى أكتوبر ١٩٧٣ :

أ- قامت القوات المسلحة بمراجعة جميع الاجراءات الخاصة بها بعد نكسة ٦٧ وتحليل الأسباب والنتائج ومنها مراجعة نظام التجنيد والتعبئة مع ايقاف نقل المجندين إلى الاحتياط بعد عمليات ٦٧ لاعادة بناء القوات المسلحة ووصولا إلى حجم الحرب الكامل وقد وصل تعداد القوات المسلحة فى حرب أكتوبر ٧٣ إلى قرابة مليون جندى.

إلا أنه فى يوليو ٧٢ تم تسريح حوالى ١٣٠,٠٠٠ جندى وكانت نسب الاستكمال للقوات بين ٨٠ - ٩٠٪ وذلك نتيجة لحالة اللاسلم واللاحرب.

تم تنفيذ التعبئة فى المرحلة التحضيرية للعمليات فى ٧٣ مع خطة الخداع الاستراتيجى والتعبوى فى سرية تامة وبنجاح كامل. مع الوضع فى الاعتبار أن عمليات أكتوبر ٧٣ هى عمليات مدبرة ولم تختبر التعبئة تحت أسوأ الظروف وهى قيام العدو بهجوم مفاجىء لا يوفر ساحة زمنية كافية للاستعداد والتعبئة.

ب- الاجراءات التى تم إتخاذها لتطوير نظام التجنيد والتعبئة :

(١) رفع المستوى الثقافى للجندى باختيار عناصر المؤهلات العليا/ المتوسطة.

(٢) انتقاء وتقييم الفرد للمهنة العسكرية طبقاً لمستواه الثقافى والفكرى والطبنى.

(٣) إنشاء أفرع تجنيد وتعبئه بالمحافظات والأقسام بلغ عددها حوالى ٨٠ مركز تعبئة.

(٤) استخدام الحاسبات الآلية فى تسجيل البيانات.

(٥) اجراءات للتجارب المستمرة للتعبئة.

(٦) التدريب المستمر لأفراد الاحتياط.
(٧) تحقيق مبدأ ربط الفرد بوحدته التى نقل منها على الاحتياط.

القسم الثانى : مفهوم التعبئة الشاملة والتعبئة العسكرية :

عـــام :

إن التعبئة الشاملة للدولة هى نظام لتحقيق الأمن القومى لها بجانب تعبئة القوات المسلحة وصولاً من حجم السلم إلى الحرب.

١١- تعريف التعبئة الشاملة :

تعنى أن تضع جميع أجهزة الدولة قواها الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية والاجتماعية والعالمية فى خدمة الهدف القومى الذى أعلنت من أجله التعبئة الشاملة والذى ستقوم بتحقيقه القوات المسلحة حتى تكون قادرة على تنفيذ المهام.

١٢- أشكال التعبئة الشاملة :

كما سبق أن أوضحنا فى تعريف مفهوم التعبئة الشاملة وجميع نواحى وقطاعات الدولة التى تشملها التعبئة الشاملة فأن التعبئة كالآتى :

أ- تعبئة القوات المسلحة وصولاً إلى حجم الحرب.
ب- تعبئة جميع أجهزة الأمن للأمن الداخلى.
جـ- تعبئة قوات الدفاع المدنى وإجهزته.
د- التعبئة الاقتصادية.
هـ- تعبئة جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
و- تعبئة القوات العاملة لخدمة المجهود الحربى.
ز - تعبئة المستشفيات .
ح - تعبئة وسائل النقل المختلفة طبقا لاحتياجات القوات المسلحة.

١٣ - ويهمنا فى هذا المقام التعرف والتركيز على التعبئة الاقتصادية حيث انها تمثل دعما حيويا وكبيرا على القوات المسلحة وعلى المثال المخزون الاستراتيجى ومدى ما يوفره من متطلبات للقوات المسلحة ومطالب الدولة عامة ويؤثر ذلك على فترة اعمال القتال بل احيانا يؤثر على تخطيط العمليات .

تعريف التعبئة الاقتصادية :

هى مجموعة ضخمة ومتواصلة من الاجراءات المبنية على خطط مسبقة تضع جميع الموارد والامكانات الانتاجية والصناعية فى خدمة المجهود الحربى دعما لاعمال قتال القوات المسلحة تحقيقا لهدف قومى وحفاظا على الأمن القومى للدولة .

مع الوضع فى الاعتبار ان قياس القدرة العسكرية للدولة لم تعد كما كان فى الماضى تقاس بما تملكه من قوات ومعدات بل ان الحروب اصبحت حروبا شاملة تدخل فى حساباتها ليست القوة العسكرية فقط بل قدرات الدولة الصناعية والزراعية والعلمية والانتاجية وما تملكه من شبكات المواصلات والنقل والطاقة .

١٤ - تعتبر التعبئة للقوات المسلحة جزءا من اعمال التعبئة الشاملة للدولة وهى جزء من منظومة كاملة للاجراءات التى تتخذها الدولة مبكرا فى زمن السلم .

تعريف تعبئة القوات المسلحة :

هى احد العناصر الرئيسية للفتح التنظيمى عند رفع درجات استعداد القوات المسلحة وتنفيذ الفتح الاستراتيجى للقوات طبقا للعدائيات والتهديدات ولتحويل القوات المسلحة من حالة السلم الى حالة الحرب لتمام الاستعداد القتالى .

ويتزامن الفتح التنظيمى قبل وأثناء وبعد الفتح الاستراتيجى طبقا لنسب استكمال التشكيلات التعبوية واحتياجات القوات المسلحة .

أشكال تعبئة القوات المسلحة :

أ - تعبئة شاملة .

ب - تعبئة جزئية .

ج - تعبئة دورية للتدريب .

وينفذ كل شكل من هذه الاشكال طبقا للموقف الذى تجابهه القوات المسلحة طبقا لخطط مسبقة يتم التدريب عليها ومراجعتها لتلافى اى قصور .

١٥ - المؤثرات والمدخلات التى تتفاعل مع تعبئة القوات المسلحة :

أ - التعبئة وإعداد الدولة للحرب.

ان القوات المسلحة عند اعداد قواتها المسلحة للحرب لا يقتصر دورها على الخطط العسكرية والتدريب واستدعاء الاحتياط فقط بل يجب ان يتعدى ذلك الى مفهوم الامكانات الشاملة للدولة وما تستطيع الدولة ان تقدمه للقوات المسلحة طبقا لمطالبها . حيث تصبح هذه المطالب للقوات المسلحة ملزمة بقوة القانون التى يقررها مجلس الدفاع الوطنى .

وكما سبق ان اوضحنا فى تعريف القوات المسلحة ومفهوم التعبئة الشاملة وتحقيق الهدف القومى فان العلاقة هنا بين اعداد القوات المسلحة للحرب واعداد الدولة للحرب يتنامى ويزداد طرديا وكلما ازداد اعداد الدولة للحرب ازدادت قدرات القوات المسلحة للقتال وتحقيق النصر بأقل خسائر ممكنة .

والعلاقة هنا بين إعداد الدولة للحرب والتعبئة التى تمثل عنصرا من عناصر إعداد القوات المسلحة للحرب يبنى على خطط مسبقة وتنسيق كامل لبناء منظومة المجهود الحربى .

١٦ - التعبئة وإعداد القوات المسلحة للحرب :

إعداد القوات المسلحة هو زحد عناصر اعداد الدولة للحرب والتعبئة هى عنصر رئيسى من عناصر إعداد القوات المسلحة للحرب لما سبق ان اوضحناه من تكلفة عالية تمثل عبئا اقتصاديا ثقيلا على موارد الدولة للاحتفاظ بقوات مسلحة كاملة ومستكملة الافراد والمعدات وتؤثر اجراءات التعبئة وحجمها على القوات المسلحة فى الآتى :

أ - تحديد شكل وحجم القوات المسلحة فى زمن السلم والحرب .

ب - استكمال بناء التجميعات الاستراتيجية والتعبوية طبقا للاتجاهات.

ج - إعداد تعبئة القوات المسلحة .
د - التزامن وتوقيتات الفتح التنظيمى مع الفتح الاستراتيجى وطبقا للأنساق.

القسم الثالث نظام التعبئة للقوات المسلحة:

١٧ - تتم تعبئة القوات المسلحة فى جمهورية مصر العربية طبقا للقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٠ وتعديلات وطبقا لنظام مركزى فى التخطيط والتسجيل والاستدعاء وتشترك الاجهزة التالية فى تخطيط وتنفيذ تعبئة القوات المسلحة.

أ - مجلس الدفاع الوطنى .
ب - المجلس الأعلى للقوات المسلحة .
ج - هيئة عمليات القوات المسلحة .
د - هيئة التنظيم والادارة ق . م .
هـ - ادارة شئون الضباط.
و - اجهزة القيادة العامة كل فيما يخصه .
(هيئات / إدارات / أفرع رئيسية / تشكيلات ميدانية / حرس حدود / قوات خاصة) .
ز - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
ح - الاجهزة المدنية (وزارات - هيئات - مصالح ..)

١٨ - أنواع التعبئة :
أ - من حيث الحجم .
(١) تعبئة عامة .
(٢) تعبئة جزئية .
ب - من حيث الغرض .
(١) أغراض التدريب .
(٢) أغراض استكمال .
(٣) أغراض عمليات .
ج - من حيث الأخطار .
(١) تعبئة سريعة .
(٢) تعبئة علنية .

١٩ - تقسيم افراد الاحتياط :

أ - احتياط خط أول : وهم الافراد الذين لم يتجاوز خروجهم على الاحتياط ٣ سنوات ويتم تخصيصهم لاستكمال وحداتهم الاصلية .
ب - احتياط خط ثان وهم الافراد الذين لم يتجاوز خروجهم عن الاحتياط ست سنوات واكثر من ٣ سنوات ويتم تخصيصهم لسد الخسائر أو وحدات تشكل بالتعبئة .
ج - احتياط خط ثالث وهم الافراد الذين تجاوز خروجهم ست سنوات ويتم استخدامهم طبقا للموقف .

٢٠ - اسلوب الفتح التنظيمى :

يبنى الفتح التنظيمى على اساس خطة الفتح الاستراتيجى وخطة الاستخدام الاستراتيجى والخداع الاستراتيجى للقوات المسلحة وذلك ببناء واستكمال التشكيلات والوحدات الى نسب الحرب وتم تقسيم الوحدات والتشكيلات الى أربع مراحل :

(١) المرحلة الاولى :

قوات الصدمة ، وهى قوات دجو الانذار ، العناصر القتالية فى القوات الجوية، والبحرية .

(٢) المرحلج الثانية :

التشكيلات البرية التى تقع عليها مهام عمليات فى الانساق الاولى ويدعمها اعمال قوات الصدمة .

(٣) المرحلة الثالثة :

الأنساق الاستراتيجية .

(٤) المرحلة الرابعة :

باقى الاحتياطيات الاستراتيجية والتى تدعو الحاجة الى انشائها .

٢١ - تنظيم جهاز التعبئة فى القوات المسلحة :

أ - فرع التعبئة بهيئة التنظيم والادارة .

ب - افراع واقسام التعبئة فى الأفراع الرئيسية والادارت .

ج - افرع التعبئة فى قيادات الجيوش الميدانية .

د - اقسام تعبئة فى :

(أ) الوحدات الخاصة .

(ب) المناطق العسكرية .

(ج) الادارات التخصية .

(د) فرع الاحتياط ادارة شئون الضباط .

(هـ) فرع الاحتياط ادارة السجلات .

(و) فرع الاحتياط ادارة الاحصاء .

٢٢ - الاجهزة التنفيذية التابعة لادارة التجنيد :

أ - فرع التعبئة (ادارة التجنيد).

ب - اقسام التعبئة (مناطق التجنيد).

ج - مكاتب التجنيد والتعبئة فى المحافظات .

د - مراكز التجنيد والتعبئة بالمراكز والاقسام .

٢٣ - وحدات يتم تشكيلها بالتعبئة :

أ - وحدات المنشآت التعليمية .

ب - وحدات الامداد بالرجال .

ج - كتائب الشحن والتفريغ .

د - معسكرات الاسرى .
هـ - معسكرات الشاردين .
و - مراكز النقاهة .
ز - جماعات دفن الشهداء وتسجيل المقابر .

٢٤ - التدريب على أعمال التعبئة :
تقوم هيئة التنظيم والادارة بالتدريب على أعمال التعبئة بالاشتراك مع هيئة العمليات - هيئة التدريب وباقى اجهزة القوات المسلحة لتحقيق الآتى :
أ - عنصر المفأجاة والواقعية .
ب - تحقيق اختبار وكفاءة خطة التعبئة .
ج - اختبار كفاءة اجهزة التعبئة .

القسم الرابع التعبئة من القطاع المدنى :
كما سبق أن أوضحنا أن تعبئة موارد الدولة والتى يشار إليها بالقطاع المدنى لدعم وتلبية مطالب القوات المسلحة داخل إطار التعبئة الشاملة للدولة.

٢٥ - استدعاء وتعبئة الاحتياجات من القطاع المدنى :
بناء على احتياجات ومطالب القوات المسلحة من القطاع المدنى يتم اخطار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء من هيئة التنظيم والادارة بهذه المطالب لتدبيرها من القطاع المدنى ويتم ذلك بالأسلوب الآتى :
أ - تقوم هيئة التنظيم والإدارة باصدار امر الإستدعاء للجهات الآتية :
١ - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .
٢ - الجهات المعبأة لصالحها الاحتياجات .
٣ - الجهات المسئولة عن فتح مراكز تعبئة الاحتياجات .
٤ - القيادات التبعوية .
٥ - هيئة العمليات .
٦ - هيئة الشئون المالية .
٧ - أى جهات معاونة أخرى مثل هيئة الإمداد والتموين والشرطة عسكرية.
ب - تعبئة العربات المدنية :
يتم تعبئتها من ٦ مراكز تعبئة عربات .
١ - القاهرة ٣ مراكز .
٢ - مركز فى كل من (الاسكندرية - طنطا - أسيوط) .
ج - تعبئة المعدات :
١ - معدات المهندسين العسكريين فى مركز تعبئة حلوان .
٢ - معدات نقل نهرى .
٣ - معدات نقل بحرى (اسكندرية - بورسعيد - السويس) .
د - تعبئة منشآت مدنية :

يعين أطقم عسكرية لإستلامها وإدارتها .

هـ - الأفراد المهنيون :

يتم تعبئتهم على مركز تعبئة الأفراد المهنيين .

٢٦ - مطالب القوات المسلحة من القطاع المدنى للتعبئة الشاملة :

أ - مطالب نقل .

ب - مطالب مواصلات إشارية .

ج - معدات مهندسين .

د - مصانع وورش .

هـ - معدات إنشاء طرق .

و - مستشفيات - مخابز - ثلاجات .

٢٧ - مشاكل ومصاعب تعبئة الاحتياجات من القطاع المدنى :

أ - عدم السطرة الكاملة للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء على موجودات القطاع المدنى .

ب - عدم وجود قاعدة بيانات كاملة خاصة لشركات القطاع الخاص وشركات الاستثمار والتى تتوافر لديها افضل وأحداث المعدات .

ج - عدم توافق التعويض المادى مع استخدام المعدات ووسائل النقل.

د - تعدد أنواع المعدات ووسائل النقل يشكل مصاعب فى الإصلاح وتدبير قطع الغيار .

هـ - الأزمنة الكبيرة التى تستغرقها تعبئة المعدات ووسائل النقل والتى قد تصل الى ٧ - ١٥ يوما وهو توقيت لا يتناسب مطلقا مع توقيتات احتياجات اعمال القتال .

و - عدم وفاء القطاع المدنى بتلبية احتياجات القوات المسلحة .

٢٨ - مقترحات التغلب على مشاكل التعبئة المدنية :

أ - تمثيل القوات المسلحة فى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

ب - تواجد قاعدة بيانات كاملة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ويتم الربط بينهما وبين مركز معلومات رئاسة الوزراء .

ج - تصميم نماذج إحصاء لمطالب القوات المسلحة تتضمن :

١ - الأعداد .

٢ - النوعيات .

٣ - درجات الصلاحية والكفاءة الفنية .

٤ - تواجد وأماكن هذه المطالب بصفة مستديمة مع تعديل المواقف (داخل / خارج الجمهورية - صلاحية فنية..)

د - زيادة الوعى القومى لمطالب التعبئة المدنية وأنها مرتبطة بالأمن القومي وليست صورة من سيطرة القوات المسلحة .

هـ - ضرورة انعقاد لجان التعبئة العامة والإنتاج الحربى الصادرة طبقا لقرارات السيد رئيس الجمهورية دوريا .

٢٩ - الخاتمة :

أ - أن القوة العسكرية هي إحدى القوة الرئيسية فى حساب القوة الشاملة للدولة وان التعبئة العسكرية هى أحد أركان استكمال القوة الشاملة ويتم بناؤها بالتعبئة الشاملة (أفراد - معدات منشآت) وان أمن القوات المسلحة هو حماية للأمن القومى التى تصبح القوات المسلحة مسئولة عن تحقيقه امام أى تهديدات او عمليات عسكرية ضد الوطن .

ب - الاحتفاظ بقوات عسكرية كاملة الأفراد والمعدات يحتاج الى تكلفة عالية تؤثر تأثيرا مباشرا على موارد الدولة مما يتسبب فى اعاقة اندفاع التنمية مما جعل الكثير من الدول تثبت وتأخذ بنظرية التعبئة مع الاحتفاظ بقوات مسلحة قادرة على صد العدوان وتتحول من مرتبات السلم الى مرتبات الحرب بالتعبئة الشاملة لجميع إمكانات الدولة لصالح المجهود الحربى.

ج - لذلك يجب أن تكون سلطة اعلان التعبئة الشاملة هي أكبر وأعلى سلطة فى الدولة لأنها تحول الدولة كلها من حالة السلم الى حالة الحرب وذلك لأنها تشمل جميع اجهزة الدولة وهي مسئولية القيادة السياسية العسكرية حتى يكون لها صفة الإلزام بل أن الامر لابد ان يتحقق بتصديق السيد رئيس الجمهورية على مطالب التعبئة الشاملة .

د - يجب الوضع فى الاعتبار ان حجم السلم وحجم الحرب للقوات المسلحة يتأثر بعوامل عديدة يجب وضعها فى الاعتبار للموازنة بين مطالب الأمن القومى ومطالب النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية للدولة بتوظيف واستخدام جميع موارد الدولة وطاقاتها بالأسلوب الأمثل .

هـ - التركيز على التدريب للإستدعاء للتعبئة سواء العسكرية أو التعبئة المدنية ومراجعة الخطط وتلافى نقاط القصور وتطوير الخطط مع زيادة الوعى القومى لدى الأفراد بأهمية التعبئة وانها ليست لتعطيل المصالح الشخصية بل أنها مرتبطة بأمن الأفراد والدولة .

٣٠ - المقترحات :

١ - إنشاء إدارة خاصة فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يتمثل فى عناصر القوات المسلحة لمتابعة مطالب التعبئة المدنية .

٢ - إنشاء إدارة جديدة فى القوات المسلحة تختص بالتعبئة العسكرية أفراد - ضباط احتياط .

٣ - إعادة النظر فى مدة التجنيد للمستويات الثقافية على ان تكون :

١,٥ سنة للمؤهلات العليا - سنتان للمؤهلات المتوسطة - ٣سنوات للمؤهلات العادية .

٤ -دراسة مشاكل التعبئة خاصة وسائل الإستدعاء وذلك بإنشاء شبكة مواصلات مستقلة تربط إدارة التعبئة بمراكز التعبئة فى المحافظات - الأقسام ومراكز الشرطة .

٥ - إضفاء الصفة القانونية لمندوبى التعبئة فى أخطار أفراد الاحتياط مع الاستعانة بقوات الشرطة المدنية فى ذلك .

وليكن شعارنا جميعا أنه لا هدف يعلو على هدف الأمن القومى .

والله المستعان .

حرب أكتوبر نقطة انطلاق الإقتصاد المصرى

أ./ رجاء عبد الملك

مساعدة نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار

تحتفل مصر الان باليوبيل الفضى لحرب أكتوبر المجيدة ... حرب العاشر من رمضان هذه الحرب التى غيرت وجه التاريخ فى مصر وأعادت العزة والكرامة لمصر والأمة العربية كما أعادت لمصر وجهها المشرق ومكانتها وسط الشعوب .

جاءت حرب أكتوبر والاقتصاد المصرى تحت الصفر ... وقد مزقته خمس حروب متتالية استنزفت الدخل القومي لإعادة بناء القوات المسلحة وجاءت حرب٦ أكتوبر لتهز المجتمع المصرى والعربي من أعماقه ونهض الإنسان المصرى ليعيد ما دمرته الحرب واتبع الزعيمان أنور السادات وحسنى مبارك سياسات حكيمة على مدار ال٢٥ عاما الماضية لإعادة الاقتصاد المصرى الى مساره الصحيح وتهيئته لدخول القرن ال٢١ .

وقد أعلن الرئيس أنور السادات انه فى عام ١٩٧٥ يوم إعادة افتتاح قناة السويس كان لا يوجد لدينا احتياطي من الدولارات وكان سيعلن إفلاسنا فى البنك الدولي على مليون دولار وكان لا يوجد لدينا ما نشترى به القمح . بعد هذا الانهيار الكامل ... ركز المسئولون على النهوض بالاقتصاد المصرى وصدر خلال حكم الرئيس السادات عدة قرارات وقوانين وسياسات ساعدت على وضع الاقتصاد المصرى على أول الطريق الصحيح وانتشرت كتائب العمل والتعمير فى جميع ربوع مصر ونتيجة لهذه السياسات ومع نهاية السبعينات بدأ الاقتصاد المصرى بخطو أولى خطواته نحو الاتجاه الصحيح كما كان من سمات عصر السادات بعد ثورة التصحيح في ١٥ مايو فى بداية حكمة الانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم الديمقراطي وتعدد الأحزاب التى بدأها بالمنابر ثم مجلس الأمة ثم جاء عصر الرئيس حسنى مبارك وتسلم الراية ورئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٨١ واصبح عهده عهد المجد والفخار لمصر عهد الإنجازات والمشروعات القومية العملاقة وكما خلد التاريخ أنور

السادات بطل الحرب والسلام وصاحب قرار العبور فسوف يخلد التاريخ فى انصع صفحاته حسنى مبارك صاحب ضربة العبور وملحمة البناء والعمل من أجل الأجيال القادمة.
وبدأ الاقتصاد يقف على ارض صلبة والدم يجرى فى شرايينه فى منتصف الثمانينيات وبدأ الخروج من عنق الزجاجة تدريجيا ...ومع بداية التسعينات وفى عام ١٩٩٢ بعد نادى باريس فى عام ١٩٩١ كان الانطلاق الى التنمية الشاملة أصبحنا فى عهد مبارك نرى نهضة عمرانية لم تشهدها مصر فى تاريخها الحديث عمليات التشييد تتم فى كل مكان للعمل على أعمار ٢٧,٥٪ من مساحة مصر بدلا من ٥.٥٪ حاليا وكان عام ١٩٩٧ هو عام المشروعات القومية العملاقة التى سوف نعبر بها الى القرن الواحد والعشرين.
- كيف حدث ذلك وما مجهودات المسئولين فى الدولة فى هذا المجال والخطوات التى تمت فى السنوات الـ٢٥ الماضية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى الان ... وكيف أمكن الخروج باقتصادنا من دائرة الصفر الى وجود فائض فى ميزان المدفوعات مع إقامة مثل هذه المشروعات واقامة مثل هذه النهضة التى شملت جميع نواحي الحياه فى مصر .

بسبب الحروب

فى البداية لابد أن نتحدث عن عهد الرئيس أنور السادات والذي استمر ١١ عاما كانت سنوات حاسمة فى تاريخ مصر حيث كان قرار الحرب فى ١٩٧٣ حرب العبور والمجد لمصر .. وعن أسباب تردى الاقتصاد المصرى .. نرى انه منذ عام ١٩٦١ بدأ الاقتصاد المصرى يواجه صعوبات بسبب حرب اليمن ثم بعد ذلك جاءت النكسة عام ١٩٦٧ ثم حرب الاستنزاف واعادة بناء الجيش .. الى جانب انه بسبب حرب ١٩٦٧ فقدت مصر أبار البترول فى سيناء التي كانت تنتج ما يزيد على نصف إنتاج مصر من البترول فى ذلك الوقت .كما أغلقت قناة السويس وتعطلت أيضا معامل تكرير البترول المقامة على الشاطئ الغربي للقناه والتى دمرتها الحرب وكذلك مصنع السماد وغيرها وتخلفت عمليات الإحلال والتجديد فى المصانع والمرافق وغيرها وتوقفت حركة السياحة فى مصر بسبب ظروف الحرب وبذلك فقدت مصر النقد الأجنبي الذى كنا نحصل عليه من هذه المصادر وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وتوقفت سبل الحياة وأصبح لا يعلو صوت على صوت المعركة وتحمل الإنسان المصرى عبء هذه الأوضاع وعجز الاقتصاد المصرى عن الوفاء بمعظم التزاماته ... ولجأنا للإقتراض من الخارج مما زاد من الأعباء التيتحملها الاقتصاد المصرى لخدمة الديون الخارجية .

نقطة تحول

وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة وكانت نقطة تحول وبداية نقلة كبيرة للاقتصاد المصرى حيث اتخذت الدولة بعدها عدة سياسات هامة للنهوض به منها :
١- اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وعودة راس المال العربى والأجنبي بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهو الخاص بقانون إستثمار المال العربى والأجنبي وفى ظل هذا القانون أقيمت المشاريع للقطاع الخاص وكلها مشاريع استثمارية تحتاجها البلاد وساهمت فى خطط التنمية. وقد عمل هذا القانون على زيادة نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات الى ٤٠٪ فى الثمانينات بعد أن كانت ٩٪ فقط عام ١٩٧٤ وارتفعت الى أكثر من ٧٠٪ الان ١٩٩٨ كما أقيمت العديد من المناطق الحرة فى مصر.

٢- تم إعادة تعمير مدن القناة الثلاث السويس، الإسماعيلية ، وبور سعيد واعادة توطين المهجرين فيها.
٣- تم إعلان مدينة بور سعيد مدينة تجارية حرة وذلك لتعويض أهلها عن معاناتهم فى سنوات الحرب العجاف.

المجموعة الاستشارية

١- تم افتتاح قناة السويس فى عام ١٩٧٥ ثم مشروع توسيعها .. و تم الافتتاح الثالث للتفريعة فى يناير ١٩٨٠ و قد بدأت القناة عقب افتتاحها عام ١٩٧٥ تدر دخلا سنويا يقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار وصل عام ١٩٧٩ حوالى ٦٣٠ مليون دولار .. و بعد توسيعها وصل إلى مليار دولار سنويا .. و قد تضاعف هذا المبلغ ووصل الآن إلى أكثر من ٢ مليار دولار ..بعد تعميقها كى تسمح بعبور الناقلات العملاقة حاليا .
٢- فى عام ١٩٧٧ و بناء على طلب من الرئيس أنور السادات تكونت المجموعة الاستشارية من كبار الاقتصاديين بالدول الغربية و الهيئات الاقتصادية العالمية لمساندة و مساعدة الاقتصاد المصرى للخروج من أزمته و النهوض به.. و كانت تلك المجموعة تجتمع كل عام للتشاور فى شان الاقتصاد المصرى و تمدنا بالمشورة و المعونات و القروض.
٣- البترول كنا نستورد جزءاً من احتياجاتنا منه .. بعد استرداد بترول سيناء عام ١٩٧٩ بلغ انتاجنا منه حوالى ٣٢ مليون طن و قد استمرت الاكتشافات الجديدة مع زيادة توقيع الاتفاقيات للتنقيب عن البترول و التى بلغت ٦٠ اتفاقية و تم التعاقد مع ٣٤ شركة حتى عام ١٩٨٠ مقابل ٣ شركات فقط قبل عام ١٩٧٣.

مشروعات اقتصادية

١- تم إنشاء بعض المصانع الجديدة الهامة .. كما قامت الدولة باعطاء دفعة قوية للاحلال و التجديد بالمصانع القائمة على مستوى الجمهورية .. و قام البنك الدولى للانشاء والتعمير بتمويل هذه العمليات.
٢- التوسع فى إنشاء البنوك لدعم القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى .. و قد تم إنشاء بنك الاستثمار المصرى و ذلك بهدف تمويل مشروعات الدولة .. و البنك الوطنى للتنمية .. و بنك التصدير .. كما سمح بإنشاء البنوك الأجنبية فى مصر و ذلك للمساهمة فى عمليات التنمية و بلغ عدد هذه البنوك فى عصر الرئيس السادات ٥٣ بنكا .
٣- التخطيط لبناء المدن و المجتمعات العمرانية الجديدة .. و قد تم البدء فى إنشاء مدينة العاشر من رمضان .. و كذلك مدينة السادس من أكتوبر.
٤- إقامة العديد من مشروعات الأمن الغذائى التى تبناها الرئيس السادات بنفسه للقضاء على مشكلة النقص الغذائى فى مصر و التى كانت سببا فى معاناة المواطنين.

كامب ديفيد

وعندما نتحدث عن عهد الرئيس الراحل أنور السادات وما تم بالنسبة للنهوض بالاقتصاد المصرى .. لابد أن نتحدث عن اتفاقية كامب ديفيد التى كانت بداية التحرير الكامل للتراب المصرى ومعاهدة السلام فلولا السلام ما كانت التنمية وانطلاق الاقتصاد المصرى ففي ١٩٧٧/١١/١٩ قام الرئيس أنور السادات بزيارة لإسرائيل بمبادرة منه، بعد ذلك فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ أبرمت اتفاقيتا كامب ديفيد، ووقع الاتفاقيات كل من الرئيس السادات ومناجم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي بحضور الرئيس الأمريكي جيمى كارتر، وتشمل وثيقتا السلام عودة السيادة المصرية على كل تراب مصر واخلاء المستوطنات الإسرائيلية من سيناء وبدء الانسحاب من سيناء الى الحدود الدولية على مرحلتين الأولى تبدأ خلال ٣ شهور من التوقيع.

ولم يمهل القدر الرئيس الراحل أنور السادات لان يقدم لمصر أكثر مما قدم وقد اغتالته يد الغدر رحمة الله فى ذكرى يوم انتصاره فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ يوم احتفاله بنصر أكتوبر العظيم .

عهد مبارك

وبعد تسلم الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم فى ١٩٨١ كانت طموحاته لمصر بلا حدود!!. وقد بدأ تحرير الإنسان المصرى حتى يستطيع أن يبدأ معه معركة البناء التى عمت جميع أنحاء مصر . . وكانت الديموقراطية . . وتعدد الأحزاب . . وانحيازه الى محدودي الدخل ومراعاة البعد الاجتماعي فى كل مراحل الإصلاح الاقتصادي تلك هى أهم عناصر سياسته بعد أن انطلقت النهضة الكبرى ، إنجازات فى كل مكان ، نقلة حضارية كبيرة يقودها الرئيس مبارك باقتدار من شأنها تغيير وجه الحياة فى مصر.

نقلة عظيمة لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل ، نقلة تعيد توزيع الخريطة السكانية من الوادي الضيق الي رحاب مصر كلها بإقامة المشروعات القومية العملاقة وتعمير أكثر من ٢٥ ٪ من مساحة مصر، نقلة تضع مصر مع بداية القرن الـ٢١ فى مصاف الدول المتحضرة وتجعلها نمراً إقتصادياً بشهادة المؤسسات الإقتصادية العالمية. وكان على الرئيس مبارك أن يواصل المسيرة، واتسمت فترة رئاسته فى الثمانينات بعلاج هياكل الاقتصاد المصرى وعلاج السياسات النقدية و المالية .. و اتسمت فترة التسعينات فترة الانطلاق الاقتصادي خصوصا بعد نادى باريس و إسقاط ٥٠ ٪ من ديون مصر الخارجية .. كما أصبح الاقتصاد المصرى مدعما بغطاء قوى من العملات الحرة تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار..

المؤتمر الاقتصادى

وبدأ الرئيس مبارك رئاسته بالدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادى فى ١٣ فبراير ١٩٨٢ لبحث وسائل تنمية و علاج المسار الاقتصادى .. و حضر المؤتمر ٣٣ من خبراء الاقتصاد و المال فى مصر .. و قد تمت مناقشات واسعة فى المؤتمر حول جميع الموضوعات التى تؤدى إلى دعم الاقتصاد المصرى و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فى مصر .. و أثناء المؤتمر استمع الرئيس إلى كافة الآراء من الأعضاء بجميع اتجاهاتهم الرأسمالية و الاشتراكية.

تحرير سيناء.. و طابا

و فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ تم تحرير سيناء .. و رفع العلم المصرى على ترابها .. فى نفس الوقت تم إنزال العلم الإسرائيلى للأبد .. و فى خطاب للرئيس حسنى مبارك للأمة قال فيه .. مبروك لكل مصرى تحرير سيناء .. رفضتم الهزيمة و كنتم أشداء فى معركة الحرب والسلام .. كان السادات يعبر عن إرادة شعبية ساحقة عندما قام بمبادرة السلام ..

و لم يتبق بعد ذلك من أرض سيناء إلا قطعة أرض عزيزة على كل مصرى ..و هى أرض طابا .. و قد عمل الرئيس مبارك على استردادها بطريق التحكيم الدولى .. و كان قرار الرئيس مبارك هذا قرارا حكيما .. و فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ أعلنت هيئة التحكيم الدولية حكمها فى قضية طابا ..و حكمت المحكمة بالإجماع ..أن طابا أرض مصرية .. و فى ٢٩ مارس ١٩٨٩ احتفل الرئيس حسني مبارك برفع العلم المصرى على أرض طابا.. و قال الرئيس للشعب المصرى أنه أثبت أن القادر على الحرب قادر على صنع السلام .. و قال الرئيس ارتفع علم مصر و لن ينتكس أبدا.

نادى باريس

وفى منتصف الثمانينات ركز الرئيس حسنى مبارك فى العمل على جدولة الديون المصرية التى كانت تؤرقه وقد ركز فى محاولاته مع رؤساء الدول الغربية على هذه القضية وبعد جهود مكثفة مع صندوق النقد الدولي ونادى باريس كللت مجهودات الرئيس مبارك بالنجاح وتمت الجدولة الأولى فى ١٩٨٧ .

وفى ٢٥ مايو ١٩٩١ ونتيجة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى . . . وأيضا لأهمية مصر فى المنطقة اسقط نادى باريس ٥٠٪ من قيمة ديون مصر واعادة جدولة ما تبقى منها وتبلغ قيمة الديون التى أسقطت ١٠ مليارات دولار واعادة جدولة ١٠,٢ مليار دولار أخرى. كما قامت الدول العربية بإسقاط ديونها المستحقة على مصر والتى تبلغ ٦ مليارات دولار.

وفى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٩١ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على إلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر وتبلغ ٧,١ مليار دولار وكان القسط السنوي لهذه الديون يبلغ من ٦٠٠الى ٧٠٠ مليون دولار وبذلك يكون قد تم إسقاط ٢٣,١ مليار دولار من جملة الديون المستحقة على مصر فى ذلك الوقت والتى تبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار . . وإسقاط هذه الديون يوفر ٢ مليار دولار كنا نسددها سنويا وهذا المبلغ سوف يدفع عجلة التنمية فى الداخل ويخفف الأعباء على ميزان المدفوعات . . كما أعطى الثقة فى الاقتصاد المصرى وقد تدفقت بعد ذلك رؤوس الأموال للاستثمار فى مصر .

توحيد سعر الصرف

لابد أن يكون الى جانب الإصلاح الاقتصادي إصلاح الاختلالات النقدية والمالية لذلك فقد تم توحيد سوق الصرف الأجنبي وسعره اعتبارا من ٨ أكتوبر ١٩٩١ إذ كانت هناك ثلاثة أسواق للتعامل فى النقد الأجنبي وسعر الجنيه المصرى ونجحت الدولة فى إصلاح نظام الصرف بإنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧ وفى أكتوبر ١٩٩١ تم دمج السوقين الأولية والحرة للنقد الأجنبي وبذلك يكون الاقتصاد المصرى قد تجاوز مرحلة تعدد أسواق واسعار صرف الجنيه المصرى . . . وهذه السياسات أعطت الجنيه المصرى قيمته الحقيقية بالنسبة للعملات الأجنبية . كما تم تحرير سعر الفائدة بإطلاق حرية البنوك فى تحديد أسعار الفائدة على الودائع اعتبارا من ٣ يناير ١٩٩١.

تحرير السياسة النقدية

كما تم تحرير السياسة النقدية برفع القيود على النقد الأجنبى و كذلك الجنيه المصرى.
فقد صدر قرار بالترخيص لفتح شركات للصرافة للعمل فى السوق الحرة للنقد الأجنبي و قد وصل عدد هذه الشركات فى عام ١٩٩٣ حوالى ٧٠ شركة . تم تطوير الجهاز المصرفى و أصبح المسيطر على السوق الحر و ليس تاجر أو سمسار العملة ..و بذلك تم القضاء على السوق السوداء للعملة ..و أصبح البنك المركزى المصرى هو المسيطر على النقد الأجنبى فى مصر ..مما زاد من الاحتياطى الأجنبى من العملات الحرة لتمويل احتياجات الدولة و الاستيراد من الخارج بعد أن كانت الدولة تعجز عن تمويل احتياجات القطاع العام و تقوم بتدبير العملة من السوق السوداء ..و بالتالى عدم القدرة على تنفيذ الخطة الاستثمارية للدولة و تحقيق أهداف الانتاج .. ووجود عجز كبير فى ميزان المدفوعات .
تم رفع القيود على تحويلات النقد الأجنبى و فتح فروع للبنوك الأجنبية فى مصر و سمح لها بالتعامل فى الجنيه المصرى إلى جانب العملات الحرة كما تساهم فى خطة التنمية و زيادة الاستثمارات فى مصر . تم تحرير التجارة الخارجية و الانتقال بالاقتصاد المصرى من التخطيط المركزى إلى الاقتصاد الحر الذى يعتمد على العرض و الطلب و آليات السوق ..

رفع القيود على السائح

و تم رفع القيود التى كانت مفروضة على السائح .. منذ عام ١٩٨١ بإلزامه تسديد نفقات إقامته بالنقد الأجنبى والسماح لشركات السياحة بتجنيب ١٠ ٪ من حصيلتها بالنقد الأجنبى ..كما كان يجب على السائح بيع مبلغ ما يعادل ١٠٠ جنيه عند دخوله البلاد لأحد البنوك الموجودة فى موانئ الوصول .. كما أن المصرى العائد و فى حوزته ألف جنيه أو اكثر لابد أن يضع هذا المبلغ فى البنوك المعتمدة ..كل هذه القرارات و القيود ألغيت و أصبح التعامل حر فى سوق النقد الأجنبى بعد رفع هذه القيود ارتفع الدخل السياحي في عام ١٩٩٧ الي ٣.٧٢٧.٠٠٠.٠٠٠دولار مقابل ٣.٤٠٤.١٠٠.٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٢.

قرارات و قوانين هامة

إلى جانب ذلك تم اصدار مجموعة قرارات و قوانين مكملة لبعضها فى جميع المجالات ..كان من نتيجتها اصلاح المسار الاقتصادى ..و القضاء على الخلل فى كثير من قطاعات الدولة منها:
١- فرض ضريبة للمبيعات بقانون عام ١٩٩١ على النشاط التجارى و غيره من النشاطات.و قد أضافت هذه الضريبة دخل للحكومة ما يقرب من ١٠ مليار جنيه فى السنه .. وساعد ذلك على تمويل الخطة .. و خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة..
٢- تنشيط سوق المال و بورصة الوراق المالية و قد ارتفع التداول فى البورصة مع زيادة اسهم الشركات فى نطاق الاقتصاد الحر .. و أكد تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء .. أن عدد شركات الأموال التى تم تأسيسها من يوليو ١٩٩٧ إلى يونيو ١٩٩٨ بلغت ٣٦٥٨ شركة اجمالى رؤوس أموالها ٢٠ مليار و ٤٤٩ مليون جنيه مقابل ٣٣٣٩ شركة خلال العام السابق (١٩٩٧)
٣- اصدار أذون الخزانة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة من مدخرات حقيقية و ليس عن طريق طبع البنكنوت لتوفير التمويل بالعجز و بسعر فائدة يحدد طبقا للعرض و الطلب .
٤- تم تحرير التجارة الخارجية تمشيا مع قرارات منظمة التجارة العالمية (الجات) و قد تم إلغاء قوائم

حظر الاستيراد تدريجيا .. و تطوير نظام التعريفة الجمركية .. بخفض الجمارك على السلع التى يتم استيرادها .. مع مكافحة سياسة الإغراق.

خصخصة القطاع العام

١- إصدار قانون قطاع الأعمال العام وإقامة الشركات العامة والفصل بين الملكية والإدارة.

٢- واتجهت سياسة الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات إلى خصخصة معظم شركات القطاع العام والاستفادة من حصيلة بيعه في إقامة المشروعات القومية العملاقة واعادة بناء الاقتصاد القومي وكذلك طرح أسهم وسندات بعض شركات من قطاع الأعمال العام للبيع للمساهمة في تطويرها وإيجاد السيولة اللازمة لتنميتها وطرح الأسهم للعاملين في هذه الشركات أو للمواطنين .

٣- إقامة المناطق الحرة وقد صدر قانون بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار .

ازدهار الاقتصاد

من الملاحظ أنه في عهد الرئيس مبارك سار الاقتصاد المصري نحو النمو والازدهار بخطى واسعة وارتفاع معدلات النمو وزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية مع زيادة حجم المدخرات، ومنذ بداية التسعينات حافظ الاقتصاد على معدلات التمويل المحلي وخفض التضخم واستقرار معدلات صرف الجنيه المصري مع احتياطي قوي من العملات الأجنبية .

وقد أكد تقرير أعده مركز المعلومات بمجلس الوزراء عن مؤشرات التنمية في مصر في عهد الرئيس مبارك من ١٩٨١ وحتى مارس ١٩٩٨ أن معدل التضخم السنوي للاقتصاد المصري انخفض من ١ ,٢١٪ عام ١٩٩٢ إلى ٤٪ في الربع الثاني من العام الحالي ٩٨/٩٧ ، وأشار التقرير إلى انخفاض حجم الديون الخارجية من ١ ,٣١ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٧,٨ مليار دولار في مارس ١٩٩٨ وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي من ١ ,٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ١ . ٢٠ مليار دولار في مارس ١٩٩٨ ، وذكر التقرير أن عجز الموازنة العامة كان ٢ .٥٪ عام ١٩٩٢ وانخفض إلى ٦ . ٪ في مارس ١٩٩٨ وقال التقرير أن إجمالي الاستثمارات للعام المالي ٩٨/٩٧ بلغ ١ .٦٢ مليار جنيه مقابل ١ . ٠ .٣٠ مليار جنية في عام ١٩٨١ وارتفعت الودائع بالعملة المحلية من ٧ .٧ مليار جنيه عام ١٩٨١ إلى ١٥٧,٣ في يناير ١٩٩٨ . والتزمت الحكومة في إصلاح المسار الاقتصادي بخطط خماسية تنتهي عام ٢٠٠٢ وخلالها تجاوزت مصر مرحلة الانهيار الاقتصادي وإصلاح الخلل الهيكلي .

إعادة بناء المرافق

و كانت بداية التنمية .. بإعادة بناء المرافق .. لأنه لا تنمية بدون مرافق .. لذلك تم بناء المرافق من طرق و كبارى و تليفونات و صرف صحى و محطات كهرباء و سكك حديد و تم انشاء ٨ مطارات و عدد من الموانئ الجديدة و غير ذلك و تكلف إعادة بناء هذه المرافق ٢١٦ مليار جنيه .. كما تم انفاق ١٥٠ مليار جنيه على القطاع الانتاجى .. و قد أصبح ٩٨ ٪ من شعب مصر يتمتع بالخدمة الكهربائية .

١- وبالنسبة للقطاع الزراعى فقد أضيف للأرض الزراعية ١ .٨ مليون فدان و تم خفض الفجوة الغذائية بانتاج زراعى مميز بلغ ١٧ مليون طن العام الماضى (١٩٩٧) و قد زاد حجم الانتاج الزراعى

خمس مرات منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن.
٢- و أعلن الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء أن الرقعة الزراعية أصبحت ٨ ملايين فدان بعد أن كانت ٦,٢مليون فدان كما تم انشاء ٣٣ منطقة صناعية و ١٨ مدينة جديدة .. إلى جانب انشاء عدد من المجتمعات الجديدة و تطوير المناطق العشوائية
٣- انشاء مدينه الانتاج الاعلامى مفخرة مصر فى الشرق الوسط و اطلاق القمر الصناعى (نايل سات) إلى جانب انشاء ٨ قنوات تليفزيونية و عدد من القنوات الفضائية .

إنجازات فى كل الميادين

١- ارتفع احتياطى البترول إلى ١١٧٧ مليون طن العام الماضى (١٩٩٧) و الاكتشافات مستمرة وفى ازدياد مستمر و قد تم اكتشاف ٣٠ كشفا للبترول و ١٩ كشفا للزيت الخام و ١١ كشفا للغاز خلال الشهور الثمانية الماضية فى هذا العام (١٩٩٨) .
٢- التخفيف من معدل البطالة بتمليك آلاف من شباب الخريجين قطعة أرض و منزلا و المزارع السمكية.. إلى جانب مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يقوم بتقديم القروض للشباب .. و مساعدته لاقامة المشروعات الصغيرة يبدأ بها حياته العملية .
٣- اقامة الآلاف من الوحدات الاقتصادية لاسكان محدودى الدخل و الشباب و تدعمها الدولة بمليارات الجنيهات.
٤-- و لتنمية الصادرات المصرية .. تم إنشاء مركز تنمية الصادرات المصرية .. و اهتمت الحكومات المتعاقبة على تنمية الصادرات المصرية و فتح أسواق جديدة بالدول الأجنبية .. وصدر لهذا الغرض العديد من التشريعات لتذليل العقبات أمام المصدرين .. و خلال العام الماضى .. أصدر مجلس الوزراء ١١ قرارا لدعم و تنمية الصادرات و إنشاء ١٢ مجلسا سلعيا بهدف الربط بين السياسات الإنتاجية و التصديرية.
٥-- تم أيضا تطوير التعليم و ادخال التكنولوجيا الحديثة به من كمبيوتر .. و إنترنت و غيرها .. وبناء آلاف المدارس للقضاء على نظام الفترتين.

المشروعات العملاقة

واتسم عصر مبارك بالإنجازات الداخلية العظيمة والمشروعات القومية العملاقة والتي تعمل على الخروج من الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها .. وتضيف إلى مساحة مصر المأهولة بالسكان مساحة زراعية وعمرانية حوالي ٢٧,٥٪ من مساحة مصر بدلاً من ٥.٥٪ حالياً، وسوف نعبر بها إلى آفاق القرن الجديد ..وهي مشروع جنوب الوادي الذي يبدأ من أرض توشكا بترعة الشيخ زايد وتضيف إلى ارض مصر أكثر من ٤٥٠ ألف فدان .. وشرق العوينات .. وإطلاق مياه النيل في سيناء .. وافتتاح ترعة السلام .. وزراعة ٦٢٠ ألف فدان على ترعة السلام شرق وغرب قناة السويس .. وتنمية الصعيد بتشجيع إقامة العديد من المصانع هناك .. شرق بورسعيد شرق التفريعة شمال خليج السويس .. وادي التكنولوجيا درب الأربعين .. مترو الأنفاق .. مدينة الإنتاج الإعلامي وإطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات .

ثمرة نصر أكتوبر

وأكد الرئيس مبارك في تصريح له أن ما تحقق على أرض مصر من تطور وبناء وتنمية غيرت وجه الحياة على أرض مصر .. وهي ثمرة حقيقية لنصر أكتوبر الذي فتح الطريق إلى السلام والبناء والتنمية .

و أخيرا كل ذلك و غيره كثير مما يجعل من الصعب حصره في هذا المكان .. الأمر الذى جعل الكثير من الهيئات و المؤسسات الاقتصادية العالمية .. تشيد بتجربة مصر الاقتصادية .. و أشادت مؤسسة طومسون بنكوديتش الأمريكية للتقييم الدولية بالاقتصاد المصرى .. و قالت فى تقرير لها .. أنها تثير إعجاب الأوساط المالية فى العالم .. و أنها نموذج يجب الاقتداء به بين بلدان العالم النامى .. و منحت المؤسسة الاقتصاد المصرى رتبة تصنيف متقدمة بين دول الأقل مخاطر للاستثمار .. كما أشادت الهيئات الاقتصادية العالمية بالرئيس حسنى مبارك فى أدائه بالنهوض بالاقتصاد المصرى مع مراعاته للبعد الاجتماعى و ظروف محدودى الدخل .

توصيات المحور الإقتصادى

أولاً : في مجال تنمية الإقتصاد المصري

١- التركيز على التنمية البشرية والعنصر البشري كعنصر يحتل أولوية مطلقة في الإعداد للدفاع والسلم.

٢ - ضرورة مواصلة التنمية جنباً إلى جنب مع إعداد القوات المسلحة.

٣ - ضرورة السعي لزيادة المكون المحلي في عملية التنمية الإقتصادية وتلبية الطلب الإستهلاكي والإستثماري سواء كان هذا الطلب عسكرياً أو مدنياً.

٤ - ضرورة الإهتمام بالإقتصاد الحقيقي والمنتجات السلعية خاصة الإستراتيجية منها لتجنب إستخدامها كعنصر ضغط.

٥- ضرورة الإهتمام بقطاعات النقل والمواصلات بما يخدم إحتياجات ومتطلبات الإعداد في السلم والحرب.

٦- أن يستعد الإقتصاد المصري للمنافسة على الصعيد العالمي في ظل مقررات الجات ١٩٩٤ والعولمة وآثار الإقليمية الجديدة.

٧ - إستمرار دعم دور القطاع الخاص حيث قام بدور رئيسي في إعداد الدولة للدفاع خلال حرب أكتوبر ٧٣ المجيدة.

ثانياً : في مجال الإعداد لإقتصاد الدفاع

١ - إعداد الإقتصاد المصري للحرب يعطي الكثير من الدروس التي تفيد في وضع خطط في مستقبل مصر في ظل تحديات السلام.

ولعل أهم هذه الدروس أن الإعداد للحرب كان تعبئة شاملة لقدرات الشعب المصري، في سبيل تحقيق هدف غال ألا وهو تحقيق العبور وإستعادة الأرض.

ونحن اليوم نعيش تحديات هائلة تفرضها طموحات التنمية والرغبة في الوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة وإزالة آثار الفقر والحرمان التي تعاني منها بعض أقاليم مصر، وكذلك القضاء على الأمية ورفع مستوى الخدمات الصحية. هذه الأهداف لابد من تعبئة كافة الموارد لتحقيقها.

٢ - ضرورة إعداد خطط مستقبلية للدفاع في ظل المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الجديدة بعد تراجع دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الإقتصادي وخصخصة شركات القطاع العام الذي لعب الدور

الأساسي في الستينات وأوائل السبعينات في الدعم الإقتصادي للقوات المسلحة وحماية وتأمين الجبهة الداخلية والوفاء بإحتياجاتها من السلع والخدمات في حدود ومستويات الدخل السائدة في ذلك الوقت.

٣ - العمل على إعداد الأنشطة المدنية لتدمج حين الحاجة كأنشطة مساندة للإستعدادات العسكرية وذلك عن طريق تهيئة المنشآت الإقتصادية وإعداد خطط التنمية على نحو يسمح بإنتاج منتجات سلعية وخدمية ذات وظيفة وإستخدام مزدوج : مدني وعسكري.

٤- ضرورة دراسة وتقييم أثر الإنفاق العسكري بإعتباره يقوم بدور هام من خلال أثره «المضاعف» خاصة في حالات الكساد والركود ويعمل على تحفيز قطاعات النشاط المدني للدولة، علماً بأن الإنفاق العسكري لا يعد بالضرورة ذا أثر تضخمي أكبر من أنواع الإنفاق الأخرى إذا أخذنا في الإعتبار وسائل تمويل هذا الإنفاق وحالة الإقتصاد المعني.

٥- العمل على كفاءة التحول (عند الحاجة) من القطاع المدني إلى القطاع العسكري بكفاءة دون التضحية بقدر الإمكان بإستثمارات لتعويض الإهلاك الرأسمالي وللمساندة في عملية النمو الإقتصادي.

٦- تعميق العلاقة بين الأجهزة المدنية والعسكرية في مجال التطور وتطبيقات التكنولوجيا.

٧- العمل على زيادة المخزون الإستراتيجي في سبيل الإعداد للدفاع ويتم ذلك عبر فترة طويلة من الزمن.

٨- الإهتمام بتحديد دور للمرأة والجمعيات الأهلية غير الحكومية ضمن خطط الإعداد للدفاع في المستقبل مثلما هو عليه الحال في سيناريوهات خطط الدفاع في الدول المتقدمة.

٩ - التوصية بزيادة الوفورات الإيجابية على المجتمع كافة من خلال أثر الإنفاق العسكري على البحث والتطوير والتكنولوجيا والتدريب وإعادة التأهيل والتواجد في قطاعات وأقاليم قد لا تستأثر بإهتمام القطاع المدني لأسباب إقتصادية مختلفة.

ثالثاً : في مجال التعبئة الشاملة للدولة

١- ضرورة إعداد خطة تعبئة عامة متجددة في ضوء ما يحدث من إحتمالات المستقبل عند حدوث زلازل أو سيول أو حدوث عمليات إرهاب.

٢- العمل على تقليل المدى الزمني لفترة التعبئة.

٣- التركيز على الدور التدريبي للقوات المسلحة خاصة التدريب التحويلي لموارد مهدرة أو خاملة في القطاع المدني.

٤- وجود سيطرة للدولة على الإقتصاديات الحيوية وقتئذ يجعل تحويل الموارد للتعبئة العسكرية أمراً يسيراً.

٥- ضرورة تضافر جهود كل المؤسسات بالدولة والإجماع الوطني والشعبي على تحقيق هدف واحد هو «التعبئة الشعبية القومية» عند وجود ما يدعو إلى هذه التعبئة.

رابعاً : في مجال الطاقة

١- محاولة إحلال بعض عناصر الطاقة مثل التحول لإستخدام الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية وكذلك تأمين المنشآت الممدة للطاقة لكي لا تكون أهدافاً سهلة للعدو.

٢- أهمية إعادة تنشيط المجلس الأعلى للطاقة.

خامساً : في مجال التعاون العربي

١- الحفاظ على روابط التعاون العربي وتعميقها ، فالتعاون العربي قبل حرب أكتوبر وأثنا ءها وبعدها كان له أكبر الأثر في تحقيق أهداف حرب أكتوبر من عودة الأرض وتحقيق السلام.

٢- أهمية تفعيل إتفاقات التعاون الإقتصادي العربي لما لها من آثار إيجابية على مستوى معيشة المواطنين العرب وتحسين القدرة التفاوضية للوطن العربي في ظل إحتدام المنافسة الدولية.

٣- أهمية وجود رؤية عربية مشتركة لمواجهة تحديات الدولة وتداعيات تحرير التجارة الدولية.

٤- أهمية الإتجاه إلى السوق العربية المشتركة بإعتبارها الخيار الوحيد المطروح وليس بديلاً من البدائل.

سادساً : في مجال التعاون مع دول العالم النامي

١- التحرك على محاور التعاون بين دول العالم الثالث في سبيل الدفاع عن المصالح الإقتصادية لهذه الدول، ولقد كان أحد أسس النجاح سياسة البترول في أعقاب حرب أكتوبر هو نجاح الدول العربية في إقناع باقي دول الأويك بتخفيض حدود الإنتاج ورفع الأسعار.

٢- الإستفادة من التواجد العربي القوي في منظمة الأويك ومجموعة الـ٧٧ ، ومجموعة الـ١٥ ، والمؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الإقتصادية لإتخاذ مواقف موحدة والعمل على التنسيق المستمر في إطار هذه المنظمات.

سابعاً : في مجال التعاون الإقليمي

١- إن السوق الشرق أوسطية والسعي إلى تحرير التجارة لن يحققا مزايا كبيرة للدول العربية.

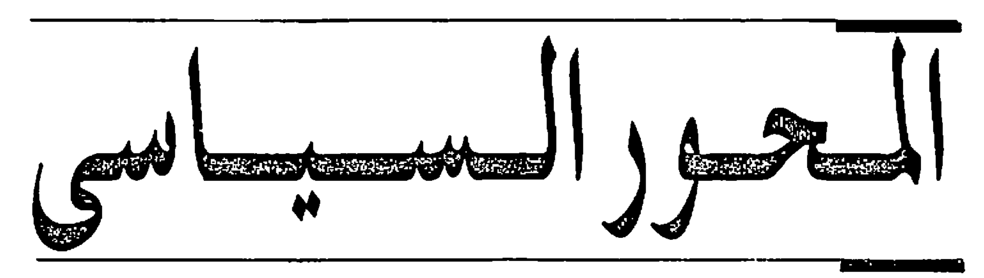
٢- أهمية إستخدام ورقة التعاون عند التفاوض مع إسرائيل وإبقائها رهناً بتحقيق السلام الشامل والعادل لدول المنطقة كافة.

توصيـــات عامـــة

١- التوصية بإعتبار أوراق المحور الإقتصادي إطاراً عاماً ومبدئياً لدراسة شاملة ومعمقة وموثقة توثيقاً علمياً دقيقاً للآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، وفي الأجل القصير وعلى إمتداد الأجل الطويل، لإنتصار أكتوبر. ويجب أن تستفيد الدراسة من كل التعليقات التي أثيرت والأسئلة التي قدمت لمقدمي الأوراق والمعقبين.

٢- التوصية بعقد ندوة أخرى إمتداداً لهذه الندوة لتجسيد روح أكتوبر وتذليل العقبات لإضافة إنجازات أخرى في المستقبل.

٣- إن الأولويات القومية بعد ٢٥ عاماً من حرب أكتوبر تقتضي وضع وتنفيذ سياسة قومية للتقدم العلمي والتكنولوجي لمواجهة تحديات الثورة العلمية التكنولوجية المتواصلة ، وتعزيز القدرة على اللحاق بالدول الصناعية وإمتلاك القدرة الذاتية على إنتاج وسائل الدفاع عن الوطن والتنمية ويرتبط هذا إرتباطاً وثيقاً بمواصلة مضاعفة الإنفاق على التعليم مع التركيز على الإرتقاء بنوعيته في جميع المراحل.



أمانة المحور السياسى

السفير/ عبد الرؤوف الريدى
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد نجاتى إبراهيم
مقرر المحور

تقـــديم المحـــور الســـيـــاسى

الســفـيــر/ عـــبــد الرؤوف الريدى

نفتتح جلسات المحور السياسي للندوة الاستراتيجية عن حرب أكتوبر بعد مرور خمسة وعشرين عاما على هذه الحرب المجيدة، وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للقوات المسلحة المصرية لإقامة هذه الندوة لمناقشة وتدارس هذا الحدث العظيم الذى كان نقطة تحول فى تاريخنا وتاريخ المنطقة وفى مسار الصراع العربي الإسرائيلي كما كان حدثا بالغ الدلالة على المستوى الدولي.

فعلى المستوى الوطني والقومي مثلت حرب أكتوبر استعادة الأمة العربية لثقتها بنفسها من خلال الأداء العظيم الذى أتسم بالبسالة والعلم والإبداع لقواتنا المسلحة التى تصدت لسياسة الصلف وغرور القوة التى سادت العقلية الإسرائيلية لعدة سنوات من قبل، فاسقطت نظرية الأمن الإسرائيلية وسط مشاهد العبور العظيم وحققت انتصارا إستراتيجياً منذ اللحظة الأولى.

وطوال هذه الحرب المجيدة، وحتى قبل أن تبدأ، وقفت الأمة العربية كلها وراء الرجال الذين خاضوها فكان التضامن العربي فى أروع صوره.

ووسط مشاهد الانتصار والعبور العظيم انطلقت الدعوة إلى السلام العادل، وقد مثلت هذه الدعوة بما تحقق لها من مصداقية المعركة، بداية لشق مجرى جديد في مسار الصراع العربي الإسرائيلي هو مجرى السلام فكانت حرب أكتوبر بحق حرباً من أجل تحرير الأرض وتحقيق السلام.

أما على المستوى الدولي فستظل حرب أكتوبر أهم حدث إقليمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما كان لها من أبعاد وانعكاسات على علاقة القوتين العظميين، فكما كانت تحديا لغرور القوة الإسرائيلية كانت أيضاً تحدياً للإرادة المشتركة للقوتين العظميين اللتين أرادتا تسكين الأوضاع فى المنطقة وإبقاء حالة اللاسلم واللاحرب حفاظاً على أجواء الوفاق بينهما.

أن ما يميز هذه الحرب ما شهدته من تفاعل بين العمل السياسي والعمل العسكري بداية من حرب الاستنزاف.

فعلى خلفية معركة رأس العش انعقدت القمة العربية فى الخرطوم التى مثلت إرادة الصمود العربي.

وعلى خلفية إغراق المدمرة إيلات بدأ مجلس الأمن البحث الجدي للأزمة وإصدار قرار مجلس الأمن رقم ۲٤۲ر

وعلى خلفية أسبوع تساقط الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة القناة جاءت مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار فى ۸ أغسطس ۱۹۷۰ر

وعلى خلفية استنفاذ كل الوسائل السلمية لتطبيق قرار مجلس الامن كانت حرب أكتوبر المجيدة.

وهكذا سار العمل السياسي والأداء العسكري جنباً إلى جنب ويداً فى يد منذ البداية وحتى تم تحرير الأرض وتحقيق السلام.

والواقع أن الجانب السياسي والدبلوماسي فى حرب أكتوبر المجيدة هو جانب يتسم بالثراء فى مختلف أبعاده،

وفى الختام فإنني أود بإسمكم جميعاً فى هذه المناسبة أن أحيي القوات المسلحة التى تستضيفنا اليوم فى هذه الندوة، وأحيي رجالها وقادتها الذين خاضوا وأداروا هذه الحرب التاريخية المجيدة بكل ما أوتوا من روح التضحية والوفاء.

وتحية لذكرى شهدائنا الابرار الذين نذكرهم اليوم ونذكر قوله تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا، بل أحياء عند ربهم يرزقون) تحية لذكراهم الخالدة وتحية لتعاقب الأجيال الساهرة على حماية الوطن.

الجلسة الأولى:

من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

الورقة الأولى :

الجهـــود الـدوليــة عــقب حــرب يونيــة

السفير د. / محمد عزالدين عبد المنعم

نائب مساعد وزير الخارجية لتجمعات العالم النامى
وشئون عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى

تنقسم الجهود الدولية التى بذلت ، عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، إلى مرحلتين رئيسيتين المرحلة الأولى تبدأ بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وتنتهي يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، وهو تاريخ وقف إطلاق النار ترتيبا على مبادرة روجرز فى ذلك الوقت، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ يوم ٩ أغسطس ١٩٧٠ وتنتهى يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ اليوم السابق على حرب أكتوبر مباشرة .

وكما هو معروف ، كانت الجهود الدولية قد فشلت قبل حرب يونيو ١٩٦٧ فى الحيلولة دون قيام إسرائيل بهجوم مسلح على كل من مصر وسوريا والأردن فى صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ . ثم فشلت هذه الجهود مرة ثانية ، فى تضمين قرارات مجلس الأمن الدولى الخاصة بوقف إطلاق النار نصا يقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية الى مواقع ما قبل القتال ، هذا فضلا عن فشل الجهود الدولية مرة ثالثة ، أيضا فى شهر يونيو عام ١٩٦٧ في إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة استثنائية طارئة ، يقضى بالانسحاب الى مواقع ٤ يونيو عام ١٩٦٧ ،جنبا إلى جنب مع إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.

وبهذا كان مولد القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ إيذانا ببدء مرحلة جديدة فى الجهود الدولية المبذولة لتسوية الأزمة . فمنذ ذلك الحين ، وحتى يومنا هذا ، تمثلت عناصر تسوية الأزمة فى الشرق الأوسط ، فى النقاط التالية التى تضمنها القرار ٢٤٢:

١-انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير. وكان المقصود بذلك بطبيعة الحال هو شبة جزيرة سيناء والضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان .

٢-إنهاء جميع حالات الحرب والإدعاء بها ، والاحترام والتسليم بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها لاتكون عرضة للتهديد باستخدام القوة .
٣-ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية فى المنطقة .
٤-تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .
٥-ضمان حرمة أراضى كل دولة فى المنطقة واستقلالها السياسي بواسطة تدابير يدخل فيها إنشاء مناطق منزوعة السلاح .
كما نص القرار ٢٤٢ ، بغية تحقيق هذه المبادئ الخمسة ، على تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص يتجه إلى منطقة الشرق الأوسط للقيام باتصالات مع الدول المعنية من أجل الحفز على التوصل إلى اتفاق ، والمساعدة فى الجهود التى تستهدف تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لنصوص ومبادئ هذا القرار .
وكان من الواضح ، عند صدور القرار ٢٤٢ وأيضا أثناء المداولات التى دارت قبيل إصداره يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، أن قبول مصر للقرار قد تأسس على اعتبارين أساسين يشكلان حجر الزاوية فى الموقف المصرى إزاء تسوية الأزمة فى الشرق الأوسط حتى يومنا هذا . وأول هذه الاعتبارات ، كما هو معروف ، أن الانسحاب الإسرائيلي ينبغي أن يكون كاملا من جميع الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل نتيجة لهجومها المسلح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . أما الاعتبار الثاني فهو الوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمحددة سلفا فى قرارات الأمم المتحدة .
وعلى الرغم من أن القرار ٢٤٢ لم ينص على فترة زمنية محددة يتم خلالها تنفيذ عناصر التسوية الخمسة الواردة به ، الا أنه قد نص على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة فى أسرع وقت ممكن برفع تقرير إلى مجلس الأمن عن التقدم الذى تحرزه جهود الممثل الخاص للسكرتير العام ، الأمر الذى يوحى بعنصر العجلة فى التوصل إلى التسوية المطلوبة بغية تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط .
وعلى الرغم من أن وزير خارجية مصر آنذاك ، السيد محمود رياض ، قد أشار إلى أن مندوبي عدد من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن قد أكدوا أن وضع القرار ٢٤٢ موضع التنفيذ سوف يستغرق مدة ستة أشهر بعد إصداره ، أى فى حدود مايو ١٩٦٨ ، الا أنه من الواضح أنه بحلول ذلك التاريخ لم يكن قد حدث أى تقدم فى جهود التسوية ، ويتطلب ذلك منا
أن نتناول بالتفصيل بعض ملامح المرحلة الأولى من الجهود الدولية عقب صدور القرار ٢٤٢، وهى المرحلة التى تمتد إلى السابع من أغسطس ١٩٧٠ كما سلفت الإشارة .
ولعل أهم السمات المميزة لهذه المرحلة هى أن الجهود الدولية لتسوية الأزمة قد جاءت مصاحبة لقرار مصر بشن حرب الاستنزاف تحقيقا لشعار «إزالة آثار العدوان» والذي اندرجت تحته كافة الجهود المصرية آنذاك سواء على المستوى الدبلوماسي أم على المستوى العسكري .
ولقد شهدت هذه المرحلة ، فيما هو معلوم ، خمسة مقترحات أو مبادرات للتسوية السلمية للنزاع ، هى مقترحات طرحها «دين راسك» وزير الخارجية الأمريكى آنذاك على وزير الخارجية المصرى السيد «محمود رياض» فى نيويورك يوم ٢ نوفمبر عام ١٩٦٨ ، والمقترحات التى طرحها وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت «أندريه جروميكو» فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٦٨ ، ثم المقترحات التى عرضها وكيل الخارجية الأمريكية وقتها «جوزيف سيسكو» فى ١٦ مايو ١٩٦٩ ومرة أخرى

فى ١٥ يوليو ١٩٦٩ ، فالمقترحات التى بعث بها وزير الخارجية الأمريكى آنذاك «ويليام روجرز» فى ٩ نوفمبر ١٩٦٩ ، وأخيرا مبادرته الشهيرة فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتى ترتب على قبولها ، كما سنرى ، سريان وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل اعتبارا من ٨ أغسطس عام ١٩٧٠ .

وقد تمثلت أولى هذه المقترحات ، وهى مقترحات «دين راسك» المشار إليها ، فى نقاط سبع ، هى :

١-انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية بالكامل.

٢-إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل .

٣-يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية

٤- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجئ بطريقة سرية وبصفة شخصية عن رغبته فى العودة إلى إسرائيل ، وفى حالة رفضه فله أن يختار أى بلد يريد أن يذهب إليه دون أن يشكل هذا ارتباطا مسبقا على هذه الدول.

٥- تواجد قوات دولية فى شرم الشيخ ، على ألا تنسحب إلا بقرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٦-تفاهم حول مستوى التسليح بالمنطقة.

٧-توقيع مصر على وثيقة تتضمن هذه الالتزامات ، وكذلك إسرائيل .

ويلاحظ أن هذا المشروع يعكس العناصر الخمسة للتسوية الواردة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، ولكنه يتميز بأنه يشير إلى الانسحاب من «الأراضى المصرية بالكامل» ، وإلى أن فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية يكون «بعد» هذا الانسحاب وبعد إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل . كذلك تميز المشروع آنذاك بأنه ليست فيه إشارة إلى المطلب الإسرائيلي الخاص بالمفاوضات المباشرة، كما أنه لم ينص صراحة على إبرام معاهدة صلح بين مصر وإسرائيل وإنما أكتفي بتوقيع كل منهما على وثيقة تتضمن النقاط الواردة عاليه .

ولم ترفض مصر هذا المشروع ، ولكنها أشارت صراحة في مذكرة رسمية ، طلبها وزير الخارجية الأمريكى «دين راسك» ، فى أول ديسمبر ١٩٦٨ ، إلى أن السلام فى المنطقة يتطلب الحل الشامل بإنسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة . وعلى الرغم من أن هذا المشروع كان يتسق من حيث المضمون مع الرؤية المصرية للقرار ٢٤٢ فيما عدا النص الخاص بالحد من التسلح فى المنطقة ، وعلى الرغم من أن المفهوم الذى طرحه «دين راسك» آنذاك كان هو الحل مع كل دولة على حدة بحيث تكون الحلول جميعها بمثابة تسوية شاملة ، إلا أنه ليس من الواضح لماذا لم يطرح وزير الخارجية الأمريكى آنذاك هذه المقترحات فى مذكرة رسمية بينما طلب أن يكون الرد عليها بمذكرة رسمية .

وما أن انقضت أسابيع ثلاثة على طرح تلك المقترحات الأمريكية حتى جاء وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت «أندريه جروميكو» إلى القاهرة بمشروع لتنفيذ القرار ٢٤٢ يتضمن النقاط التالية :

١- انسحاب إسرائيل إلى مسافة أربعين كيلو مترا شرق قناة السويس كمرحلة أولى.

٢-انسحاب القوات الإسرائيلية ، بعد شهر من انسحاب المرحلة الأولى إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧.

٣-تلتزم إسرائيل بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين.

٤-وتلتزم مصر بتأمين حرية المرور فى قناة السويس.

٥- تتواجد قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ .

٦- تتفق الدول العربية المعنية وإسرائيل على وضع الاتفاق النهائي عن طريق السفير «جونار يارنج»

و هو الممثل الخاص الذى عينه السكرتير العام بموجب القرار ٢٤٢ .
ونلاحظ أن هذا المشروع السوفيتي قد تضمن هو الآخر جميع العناصر الواردة فى القرار ٢٤٢ ولكنه جاء ، فيما نعلم ، بأول طرح رسمي لفكرة الانسحاب من سيناء على مرحلتين ، وأن لم يكن من الواضح ما إذا كان المقصود به هو إعادة فتح قناة السويس للملاحة العالمية ، خاصة وأن المدة التى نص عليها المشروع بين المرحلتين لا تتجاوز شهرا واحدا الأمر الذى يثير التساؤل عما إذا كان من الممكن إعادة فتح القناة خلال هذه المدة . ويلاحظ أيضا أن المشروع السوفيتي، شأنه شأن مقترحات «دين راسك» ، قد نص على إلتزام مصر بتأمين حرية الملاحة فى قناة السويس وكذا على تواجد قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ . أما بالنسبة إلى قضية اللاجئين ، فلقد كان المشروع السوفيتى أكثر إتساعا من المقترحات الأمريكية لأن الأخيرة قد استبعدت الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة، الذى كان يخير النازحين بين العودة والتعويض . كذلك نلاحظ أنه بينما كانت المقترحات الأمريكية تنص على توقيع كل دولة عربية وإسرائيل على وثيقة بالإلتزامات المتفق عليها ، نص المشروع السوفيتى على اتفاق «الدول العربية» المعنية وإسرائيل على وضع الإتفاق النهائي عن طريق ممثل السكرتير العام المعنى بالقرار ٢٤٢ . أضف إلى ذلك فارقا آخر هاما هو أنه بينما كانت المقترحات الأمريكية تنص صراحة على الحد من التسلح فى المنطقة ، جاء المشروع السوفيتى خلوا من هذا النص ، وبذا كان أقرب إلى السياسة المصرية التى إعتمدت آنذاك على واردات الأسلحة من الاتحاد السوفيتى لتوفير المقدرة الدفاعية اللازمة من ناحية ، ولإزالة آثار العدوان من ناحية أخرى .
ومما يذكر أن وزير خارجية الاتحاد السوفيتى كان قد إقترح على مصر أن تقدم هذا المشروع إلى ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ كمشروع مصري، ولكن الحكومة المصرية رأت آنذاك أن يقدم الجانب السوفيتى هذا المشروع مباشرة إلى الجانب الأمريكى ، الذى لم يقبله بدوره ، وبذا لم يجد ثاني المشروعات التى أتسمت بها هذه المرحلة سبيله إلى التنفيذ .

ومع استمرار المقاومة المصرية والعربية للوجود الإسرائيلي فى الأراضى المحتلة ، أخذ ممثل السكرتير العام المعنى بالقرار ٢٤٢ فى توجيه الأسئلة إلى مصر والأردن وإسرائيل بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢ . وعندما جاء رد مصر بقبول القرار ككل وضرورة وضع جدول زمنى لتنفيذه ، جاء رد إسرائيل خلوا من تعهد صريح بالإنسحاب إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ . وهنا سعت فرنسا إلى عقد مباحثات بين الدول الأربع الكبرى فى نيويورك ، مع بداية عام ١٩٦٩ ، وعملت آنذاك - بلا جدوى - على إصدار إعلان بالمبادئ والنوايا يقضى بتحديد واضح للإنسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضى التى احتلتها فى ٥ يونيو ١٩٦٧ مقابل إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل . وهنا ، أيضا ، توقفت مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام المعنى بتنفيذ القرار ٢٤٢ .

وفى الوقت الذى كشفت فيه إسرائيل من غارات العمق ضد مصر ، وواصلت مصر فيها حرب الإستنزاف ، ظهر ثالث المقترحات الخاصة بالتسوية السلمية والذي قدمه «جوزيف سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت فى ١٦ مايو ١٩٦٩ ثم فى ١٥ يوليو ١٩٦٩ ، وتتضمن النقاط التالية :
١-إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل تحت إشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ .

٢-انسحاب إسرائيل إلى حدود يتم الإتفاق عليها مع عدم إستبعاد الإنسحاب إلى حدود مصر الدولية .
٣- نزع السلاح من جميع المناطق التى تنسحب منها القوات الإسرائيلية.
٤- اعتبار مضيق تيران مضيقا مائيا دوليا .
٥-يتم إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد إيداع وثائق الإتفاق فى سكرتارية الأمم المتحدة.
٦-التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بين كل من مصر والأردن وإسرائيل مع إمكانية بحث إدارة مؤقتة بواسطة الأمم المتحدة.
٧- يكون للفلسطينيين اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ حق العودة أو توطينهم حيثما يعيشون، وذلك فى إطار اتفاقية تحدد الأعداد المسموح بعودتها سنويا . وقد رفضت مصر هذا المشروع بوصفه آنذاك حلا منفردا مع إسرائيل ، ونظرا إلى عدم كفاية النص الخاص بالإنسحاب كما هو وارد به ، فضلا عن النص على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل الأمر الذى كانت ترفضه مصر بإعتباره فى ذلك الوقت لا يكون تفاوضا من مركز القوة وإنما هو عكس ذلك تماما .

وما انقضت أشهر أربعة على رفض مصر «لمشروع سيسكو» المشار إليه ، وهى أشهر شهدت تصاعد حرب الإستنزاف ، حتى جاءت الدبلوماسية الأمريكية برابع المقترحات التى إتسمت بها تلك المرحلة من مراحل الجهود الدولية من أجل التسوية . ففي التاسع من نوفمبر عام ١٩٦٩ بعث وزير الخارجية الأمريكى آنذاك «ويليام روجرز» إلى وزير خارجية مصر السيد «محمود رياض» بمقترحات جديدة لتنفيذ القرار ٢٤٢ تتلخص فيما يلي :

١-أن توافق مصر وإسرائيل على جدول زمنى من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التى تم إحتلالها خلال حرب ١٩٦٧ .
٢-إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
٣-توافق الأطراف على أن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضى فلسطين تحت الإنتداب تصبح هى الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.
٤- أن الاتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح وإتخاذ إجراءات فعالة فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران ، وترتيبات أمنية من أجل التصرف النهائي فى قطاع غزة.
٥- تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول، بما فى ذلك إسرائيل ، فى حرية الملاحة بغير تمييز أو تدخل.
٦- يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين ، كما يتم الإتفاق عليها فى الإتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.
٧-يوافق الطرفان على حق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي داخل حدود آمنة حرة من التهديدات بإستخدام القوة.
٨- يتم تسجيل الاتفاق النهائي كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين وإيداعها فى الأمم المتحدة.
٩-يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الإتفاق إلى مجلس الأمن للتصديق عليه .

ومما يذكر أن وزير الخارجية الأمريكى قد ذكر فى رسالته إلى نظيره المصرى التى تضمنت هذه المقترحات يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٩ أنه ليس للولايات المتحدة أية نوايا لمحاولة فصل الجانب الخاص بمصر

عن الأجزاء الأخرى، «فنحن مثلكم نرى التسوية بإعتبارها تسوية كلية لاتتجزأ » . كذلك لم يتمسك الجانب الأمريكي ، في تنفيذ هذه المقترحات، بالمفاوضات المباشرة كما كان الحال بالنسبة إلى المقترحات التى تقدم بها «جوزيف سيسكو» وكيل الخارجية الأمريكية إلى مصر قبل ذلك ببضعة أشهر . وإنما إقترح وزير الخارجية الأمريكي، بدلا من ذلك ، أن يتم التفاوض بشكل غير مباشر تحت إشراف السفير «جونارياربج» ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ وهى الصيغة المعروفة «بصيغة رودس» والتى تم بموجبها التفاوض على إتفاقات الهدنة بين مصر وإسرائيل .
ونلاحظ أن تلك المقترحات الأمريكية قد جاءت بصيغة «الجدول الزمنى» لإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية ، وهى صيغة وإن كانت تنطوي على إمكانية الانسحاب على مراحل الا أنها أكثر تحديدا من الصيغة التى كان الجانب الأمريكي قد أقترحها فى يوليو من نفس العام .
كذلك نلاحظ أن المقترحات الأمريكية الجديدة قد نصت على أن «الحدود الآمنة والمعترف بها» بين مصر وإسرائيل ، وهى العبارة التى وردت بالقرار٢٤٢، هى «الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضى فلسطين تحت الانتداب» . وبديهي أن الحدود بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب لا تتطابق تماما وحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولكن هذه هى الحدود التى تم الإتفاق عليها ، بعد هذه المقترحات بعشر سنوات ، فى معاهدة السلم المبرمة بين مصر وإسرائيل فى يونيو عام ١٩٧٩ .
ونلاحظ ، كذلك أن المقترحات الأمريكية المقدمة إلى مصر فى ٩ نوفمبر ١٩٦٩ قد اكتفت بالإشارة إلى « إتفاق نهائي» كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين، وذلك عقب الإشارة إلى موافقة الطرفين على الإعتراف بحق كل منهما فى السيادة والإستقلال السياسي ، إلخ ، وهى صيغة تقل بكثير عما طالب به وزير خارجية إسرائيل آنذاك «أبا إيبان» من إبرام معاهدة صلح والدخول فى علاقات كاملة بين البلدين . ومن اللافت للنظر أيضا ، فى المقترحات الأمريكية المشار إليها ، أنها تنص على تسليم هذا الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه ، وهو ما يعد فى حدا ذاته أحد أشكال الضمانات لاستمرار تنفيذ الإتفاق والإلتزام بأحكامه، ولكن دون أن يقتصر هذا الضمان على الولايات المتحدة وحدها وإنما هو يتركز فى هذه الحالة على الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن بصفة أساسية . ويلاحظ، فضلا عن ذلك ، أن المقترحات الأمريكية المشار إليها قد جاءت ، خلافا للمقترحات التى طرحها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق «دين راسك» على نظيره المصرى آنذاك ، خلوا من نص على الحد من التسلح فى المنطقة ، الأمر الذى ربما إتسق ومضي مصر قدما فى حرب الإستنزاف آنذاك من جانب ، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة - إحديهما أو كلتيهما- فى تلقى المزيد من الطائرات الأمريكية الحربية من جانب آخر . أضف إلى ذلك ، أن تلك المقترحات الأمريكية قد جعلت «التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين» ، وهى العبارة التى وردت فى القرار ٢٤٢ رهن أتفاق مصر وإسرائيل على شروط هذه التسوية، ولكن دون إشارة إلى قرار الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والذي يخيرهم بين العودة والتعويض كما كان الحال فى المقترحات الأمريكية السابقة . ولقد أشارت المقترحات الأمريكية المقدمة إلى مصر فى ٩ نوفمبر ١٩٦٩ إلى أنه من الضروري الإتفاق على شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين فى الإتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل ولكن ذلك قد جاء فى الوقت الذى لم تعد فيه المشكلة مجرد مشكلة لاجئين، وإنما كانت المقاومة الفلسطينية المسلحة آخذة فى النشاط المتزايد من مواقع على الجانبين الأردني واللبناني .
ومما يذكر أن هذه المرحلة ذاتها قد شهدت تحركا عربيا وإسلاميا مكثفا بشأن القدس فصدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٦٨ يطالب إسرائيل بالإمتناع عن إقامة العرض

العسكري فى القدس . وقرار مجلس الأمن رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨ الذى يأسف لإقامة العرض العسكري المشار إليه، والقرار رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ الذى يطالب إلى إسرائيل إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس ، والقرار ٢٦٧ فى ٣ يوليو ١٩٦٩ الذى يؤكد هذا الطلب والذي صدر بإجماع الأصوات ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٩، أى قبل تقديم المقترحات الأمريكية، المشار إليها بقليل ، وهو القرار الذى يدين إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى ، والذي إمتنعت الولايات المتحدة آنذاك عن التصويت لصالحه .

وإذا كانت هذه بعض الظروف المصاحبة للمقترحات الأمريكية للتسوية التى قدمت إلى مصر فى ٩ نوفمبر عام ١٩٦٩ ، فإن الحكومة المصرية قد أرسلت ردها إلى وزير الخارجية الأمريكى فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٩ ، وهو رد لم يتضمن رفضا لهذه المقترحات وإنما كان قبول مصر لها متوقفا على موقف الولايات المتحدة بالنسبة إلى الجبهات الأخرى فى الأردن وسوريا. وبالفعل تقدم وزير الخارجية الأمريكي بمشروع آخر إلى الأردن فى ١٩ نوفمبر يشير إلى :

١- أن الحدود التى تنسحب إليها إسرائيل وتعتبر حدودا دائمة هى خط الهدنة ، أى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ ، يصبح هو الأساس فى تحديد الخط النهائي للحدود ، مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية وإقتصادية .

٢- توحيد القدس على أن يكون للأردن اشتراك محدود فى المسؤوليات المدنية والاقتصادية لإدارة المدينة .

٣- مشاركة الأردن فى المفاوضات حول مصير قطاع غزة .

٤- يكون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين متوقفا على إتفاق الأردن وإسرائيل حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . أما فيما عدا ذلك فلقد كانت المقترحات الأمريكية إلى الأردن ، تكاد تكون متطابقة مع المقترحات التى قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٩ .

وعلى الرغم من أنه قد أتفق آنذاك على ألا يقوم الأردن بإبلاغ الولايات المتحدة برفض المشروع ككل ، ومن ثم بقى الباب مفتوحا أو مواربا أمام المقترحات الأمريكية ، وعلى الرغم من أن بعض المصادر قد أشارت إلى أن الاتحاد السوفيتى قد أبلغ الولايات المتحدة رفضه لهذا المشروع يوم ٣ يناير ١٩٧٠ ، الإ أن الحقيقة الماثلة هى أن المبادرة الرابعة لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، كانت قد تحطمت بالفعل على صخرة الرفض الإسرائيلي منذ مولدها فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٦٩ .

ولقد شهدت الأشهر السبعة التالية ، ما بين إنقضاء المبادرة السلمية المشار إليها وتقديم المبادرة الخامسة لتنفيذ القرار ٢٤٢ والمعروفة بـ« مبادرة روجرز» ، أنشطة مكثفة علي المستويين العسكرى والدبلوماسي . فلقد عجزت القمة العربية فى الرباط يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ عن زيادة الدعم لدول المواجهة ، وإن بقى الإطار التنظيمى العربى متماسكا فى هذه الظروف . ومن ناحية أخرى ، دعت فرنسا فى المباحثات الرباعية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا في نيويورك يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٩ ، إلى حل الأزمة بين الأردن وإسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ وفق جدول زمنى مع تعديلات طفيفة ، على أن يكون ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة . ولكن الولايات المتحدة إعترضت على ذلك بدعوى رفض إسرائيل . وأثناء المحادثات بين الدول الأربع خلال شهري يناير وفبراير عام ١٩٧٠ ، فسر المندوب الأمريكي صيغة رودس على أنها مفاوضات مباشرة، الأمر الذى دعا وزير الخارجية المصرى آنذاك إلى إبلاغ الاتحاد السوفيتى بعدم قبول هذا التفسير وهو ما تم بالفعل. ثم وصلت المحادثات الرباعية إلى طريق مسدود فى ١٢

مارس ١٩٧٠ عندما أكد ممثلو كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا أن الإنسحاب ينبغي أن يكون إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ بينما أتجه المندوب الأمريكي إلى تعليق المسألة على موضوع قطاع غزة والمناطق المنزوعة السلاح ، وإن كان قد سلم بأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء يكون إلى حدود مصر الدولية.

وفي الوقت الذى تعثرت فيه المحادثات الرباعية في الإتفاق على صيغة للتسوية وفقا للقرار ٢٤٢ ، بلغ الحشد المصرى على الجبهة ما يزيد على نصف مليون جندى ، وبهذا أصبحت جبهة قناة السويس واحدة من أكثر الجبهات فى العالم من حيث الكثافة ، ومضت مصر قدما فى حرب الإستنزاف ، بينما أخذت إسرائيل فى تكثيف غارات العمق ضد مصر . وفي العاشر من أبريل عام ١٩٧٠ ، بدت دلائل تحرك أمريكي جديد إزاء الأزمة ،فقد وصل إلى القاهرة »جوزيف سيسيكو« مساعد وزير الخارجية الأمريكى وطلب إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ويلاحظ أن هذه الزيارة قد جاءت فى ظروف إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون عن تأجيل البت فى طلب إسرائيل طائرات جديدة ، بعد أن تلقت مصر دعما عسكريا من الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت . وعلى الرغم من أن الطائرات الإسرائيلية قد كثفت من غاراتها ضد القوات المصرية فى جبهة قناة السويس فى منتصف أبريل ١٩٧٠ ، إلا أن الطائرات المصرية ،ووحدات من الصاعقة ، قد قامت بهجمات متتالية على القوات الإسرائيلية فى عمق سيناء وفى جنوبها .

وفى أول مايو ١٩٧٠ وجه الرئيس «جمال عبد الناصر» ، فى خطاب يوم عيد العمال نداء إلى الرئيس الأمريكى نيكسون يطلب فيه وقف الدعم الأمريكي لإسرائيل أو إعلان الولايات المتحدة عجزها عن إلزام إسرائيل بالانسحاب و الذى أشار فيه إلى أن « ... الأمة العربية ... تريد سلاما حقيقيا ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل .... » . وبعد بضعة أسابيع من هذا النداء ، تقدمت الولايات المتحدة بخامس المبادرات التى اتسمت بها هذه المرحلة وهى المقترحات المعروفة بـ «مبادرة روجرز» فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتى وصفها وزير الخارجية الأمريكى بأنها تمثل الطريقة الأكثر فعالية للإتفاق على تسوية بحيث تبدأ الأطراف (أى مصر وإسرائيل ، والأردن وإسرائيل) فى العمل تحت إشراف السفير «جونار يارنج» بشأن الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وتتضمن مقترحات «روجرز» المشار إليها النقاط التالية :-

١-أن تتعهد كل من مصر وإسرائيل بإعادة وقف إطلاق النيران لمدة محدودة على الأقل .

٢- أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر ، وأيضا إسرائيل والأردن ، بإصدار البيان التالي الذى سيكون فى شكل تقرير من السفير يارنج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

إن مصر وإسرائيل أخطرتا بأنهما توافقان على :

١-حيث أنهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه ، فإنهما تعينان ممثليهما فى المناقشات التى ستدور تحت إشرافي ، حسب الإجراءات وفى الأماكن التى أوصى بها ، أخذا فى الإعتبار ما يفضله كل طرف كنظام للإجراءات ووفقا للتجارب السابقة بين الأطراف .

٢-إن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى إتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما يقوم على :

أ-الإعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي .

ب-الانسحاب الإسرائيلي من أراضى تم احتلالها فى نزاع ١٩٦٧ وذلك بما يتمشى مع القرار ٢٤٢ .

٣-أنه من أجل تسهيل مهمتي للتوصل إلى إتفاق كما يقرر القرار ٢٤٢، فأن الأطراف سوف تلتزم ، إعتبارا من أول يوليو وحتى أول أكتوبر على الأقل ، بقرارات وقف إطلاق النيران الصادرة من

مجلس الأمن.

ونلاحظ أن نص المقترحات الأمريكية المشار إليها يشير إلى «إعادة » وقف إطلاق النار ، أي أنه يوحى بأن وقف إطلاق النار الذى سيترتب على المبادرة الأمريكية ليس بالموقف الجديد وإنما هو استئناف لموقف سابق ، ويدل على ذلك ما أشارت إليه الفقرة رقم ٣ عاليه من نفس المبادرة والتى تشير صراحة إلى قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن ، وهى قرارات ليس لها أجل محدد كما هو معروف . هذا فضلا عن أن المدة الواردة أصلا بهذه الفقرة من المبادرة ، وهى أشهر ثلاثة تبدأ من أول يوليو حتى أول أكتوبر ١٩٧٠، ليست قاطعة لأن النص يؤكد صراحة عبارة ثلاثة أشهر «على الأقل» ، بما يطرح قضية امتداد وقف إطلاق النار التى فرضت نفسها على الموقف لمدة ملموسة كما سنرى فيما بعد كما نلاحظ ، أن نص المبادرة يشير إلى تعهدات من جانب كل من مصر وإسرائيل ، ثم كل من الأردن وإسرائيل ، وهو ما يعنى فى هذه الحالة أيضا أن المبادرة الأمريكية قد عكست رؤية الولايات المتحدة بأن الحل الشامل هو تجميع للحلول بين كل من إسرائيل والدول العربية المعنية كل على حدة . كذلك لم تتضمن المبادرة نصا صريحا على أن يكون الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود مصر الدولية كما كان الحال بالنسبة للمبادرة السابقة عليها ، وإن جاء الإنسحاب «من أراضى تم احتلالها فى نزاع ١٩٦٧ » فى صيغة كتلك التى وردت بنص القرار ٢٤٢ . ولم تشر المبادرة إلى إنهاء حالة الحرب كما كان الحال فى المبادرات التالية على صدور القرار ٢٤٢ والتى طرحت فى عام ١٩٦٨ ، وإنما هى أشارت إلى الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي .

على أن مبادرة روجرز «الثانية» المشار إليها قد عكست إيجابيا بعض التوجهات الرئيسية للموقف المصرى آنذاك . فالمبادرة قد جعلت المباحثات بين الطرفين تحت إشراف السفير «جونار يارنج» ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ . كما أن ما أشارت إليه المبادرة من تنفيذ للقرار ٢٤٢ «بكل أجزائه» يعكس مفهوما أقرب إلى المفهوم الذى كان وزير خارجية مصر قد طرحه قبل ذلك بعامين على ممثل السكرتير العام بأن مصر تأخذ القرار كـ«صفقة متكاملة» . أضف إلى ذلك أن الصيغة التفاوضية الواردة فى المبادرة تشير إلى «ما يفضله كل طرف كنظام للإجراءات ووفقا للتجارب السابقة بين الأطراف»، وهذا بدوره يعكس مفهوما أقرب إلى «صيغة رود » التى قبلتها مصر من قبل . ولعل هذه النقاط الثلاث كانت بين العوامل التى دعت مصر آنذاك إلى قبول هذه المبادرة .

وفى الوقت الذى قدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها هذه إلى كل من مصر والأردن وإسرائيل ، فى ١٩ يونيو عام ١٩٧٠ ، سلم المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة مذكرة رسمية الى الحكومة المصرية تتضمن توضيحات وتأكيدات إضافية على درجة عالية من الأهمية . فلقد حددت المذكرة الأمريكية ، المشار إليها ، وقف إطلاق النار بأنه « وقف كل النيران فى الأرض وفى الجو وعدم تغيير الأمر الواقع العسكري فى منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق القناة » . وهنا نلاحظ أن عبارة عدم تغيير الأمر الواقع العسكرى بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، تفتح الباب أمام تعقيدات معينة نظرا لأنها تحتمل تفسيرات واسعة مختلفة .

وأشارت المذكرة الأمريكية إلى السعي للحصول على موافقة إسرائيل على الوصول الى مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢ وكذا « قبول مبدأ الانسحاب سابقا على المفاوضات» .وأضافت

المذكرة أن « حكومة الولايات المتحدة تتأهب للبقاء فى العملية بمجرد أن تبدأ المفاوضات » ، وهو ما يعنى أن ما تضمنته المبادرة من إشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة على المفاوضات بين الأطراف ، لا ينفى الدور الذى يمكن أن يقوم به الجانب الأمريكي فى هذا الصدد .

وتضمنت المذكرة التى قدمت الى مصر مع « مبادرة روجرز » يوم ١٩ يونيو ١٩٧٠ نصا هاما بشأن تزويد إسرائيل بالطائرات الأمريكية يشير إلى أن الحكومة الأمريكية تضع لنفسها حدا هو ألا تتجاوز المستوى الذى تم الاتفاق عليه فى التعاقدات السابقة وذلك خلال فترة السعي لتحقيق المبادرة السلمية ، ولكن مع ربط هذا التعهد بمدى النجاح فى الجهود السلمية وبمدى فعالية وقف إطلاق النار . ونلاحظ أنه ، وإن بدا هذا التعهد مشروطا ، الا أنه يعيد إلى الأذهان ما أشار إليه « دين راسك » وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فى مقترحاته على نظيره المصرى يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٨ من أهمية الحد من واردات الأسلحة الى المنطقة. ومعلوم أن مصر كانت آنذاك ترفض هذه الفكرة باعتبار أنها تساعد على استقرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فى وقت كان فيه الميزان العسكرى لصالح إسرائيل وحدها. أما فى ظروف تقديم المبادرة الأمريكية بعد ذلك بعامين ، فقد بدا أن الموقف برمته كان قائما على ميزان القوى الجوية بصفة أساسية .

وأشارت المذكرة الأمريكية صراحة إلى أن هذه المقترحات إنما تأتى «إستجابة» لنداء الرئيس « جمال عبد الناصر » الى « الرئيس نيكسون » فى أول مايو من نفس العام ، وإلى الأمل فى خلق مناخ ملائم لاستعادة العلاقات الدبلوماسية - التى كانت مقطوعة آنذاك - بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

ومن بين الأمور الهامة التى وردت بالمذكرة الأمريكية بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٧٠، المشار إليها ، اعتزام الولايات المتحدة آنذاك إخطار كل من الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا بتلك المقترحات وحثهم على العمل مع الولايات المتحدة فى هذه المبادرة والسعى مع الاتحاد السوفيتى على المستوى الثنائي وأيضا من خلال مباحثات الدول الأربع الكبرى . ولقد كان هذا النص موحيا بعدم انفراد الولايات المتحدة بالتسوية والعمل على مشاركة الأطراف الدولية الكبرى آنذاك فى الترتيبات الخاصة بها ، الأمر الذى كان يتسق وتوجهات بعض الأطراف الرئيسية فى النزاع .

ومما يذكر ، بصدد هذه المذكرة الأمريكية ، أن المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة قد أبلغ الخارجية المصرية شفاهة ، ولكن بتكليف من الخارجية الأمريكية بـ « أن الفلسطينيين يمثلون طرفا مهما ، يجب أن تؤخذ اهتماماته فى الحساب عند أى تسوية »، وهى عبارة توحي بأن التعامل مع المشكلة الفلسطينية لم يعد تعاملا مع مشكلة لاجئين ، كما كان الحال فى المبادرات السابقة ، وإنما هى مشكلة شعب من شعوب المنطقة له أمانيه واهتماماته المشروعة .

تلك هى عناصر أهم المبادرات السلمية الخمس ، بل وأهمها على الإطلاق ، التى تم طرحها خلال حرب الاستنزاف . والمشاهد لأحداث هذه الفترة ، يلاحظ أن أكثر من أربعين يوما قد إنقضت ما بين تقديم الولايات المتحدة لهذه المبادرة وقبول مصر لها يوم ٢٢ يوليو ١٩٧٠. ففي هذه الأثناء ، أدخلت مصر مجموعة صواريخ جديدة الى منطقة القناة ، وأجرت مشاورات على مستوى القمة مع الاتحاد السوفيتى تسلمت فى أعقابها صواريخ وأسلحة جديدة . وبعد زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الى موسكو فى ٣٠ يونيو ١٩٧٠ بدت الأيام القليلة التالية عليها وكأنها « موسم » إسقاط الطائرات الفانتوم الأمريكية . وبعد إعلان مصر قبول مبادرة روجرز بأسبوع واحد، أعلنت إسرائيل قبولها للمبادرة فى ٣١ يوليو عام ١٩٧٠ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التي تقبل فيها إسرائيل

مبادرة سلمية منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، وبذا لاحت في الأفق بارقة أمل في أول تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط .
وفي هذا الإطار ، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل على أن يبدأ سريانه اعتبارا من الثامن من أغسطس ١٩٧٠ ، وبذا وضعت حرب الاستنزاف أوزارها ، وانتهت المرحلة الأولى من الجهود الدولية عقب حرب ١٩٦٧ ، وبات السؤال مطروحا: أتأتي الجهود الدولية في المرحلة القادمة بالسلام، أم بحرب أخرى ؟ .

وجاء صباح الثامن من أغسطس عام ١٩٧٠ بوقف لإطلاق النار لمدة أشهر ثلاثة انتهت في السابع من نوفمبر من نفس العام ، وذلك حتى تبدأ جهود التسوية على النحو المشار إليه في مقترحات روجرز والمذكرة الأمريكية المقدمة إلى مصر يوم ١٦ يونيو ١٩٧٠ . بعبارة أخرى، توقفت الأداة العسكرية عن القتال كي تتولى الجهود الدبلوماسية الصرفة عملية التسوية السلمية . وكما سنرى أصبحت هذه هي السمة المميزة لهذه المرحلة خلافا للمرحلة السابقة عليها والتي اتسمت بعمل الأداتين معا الدبلوماسية والعسكرية على نحو متزامن .
ولم تمض أيام قليلة على سريان اتفاق وقف إطلاق النار حتى بدأت الاتهامات الإسرائيلية لمصر بانتهاك الاتفاق ، وتلتها مذكرة أمريكية رسمية بنفس الاتهامات ، وقامت مصر بتقديم مذكرة مضادة تشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار . وهنا بدأت الظلال الكئيبة تنعكس على احتمالات التسوية التي لاحت في الأفق منذ أسابيع قليلة . فلقد تصاعد القتال بين الجيشين الأردني والمقاومة الفلسطينية في الأردن ، الدولة العربية الوحيدة آنذاك الى جانب مصر التي قبلت القرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز . واستغرق الأمر طيلة شهر سبتمبر تقريبا بجهود خارقة من الرئيس جمال عبد الناصر انتهت بوقف إطلاق النار في الأردن يوم ٢٧ سبتمبر ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر في اليوم التالي مباشرة. وبعد يومين من وفاة الرئيس عبد الناصر ، قرر مجلس الدفاع الوطني في مصر مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى ، أي حتى السابع من فبراير عام ١٩٧١ ، ولكن جهود السفير يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعني بالقرار ٢٤٢ ، ومعها مبادرة روجرز ، أخذت في التعثر مرة أخرى . ففي أكتوبر ، دعا السكرتير العام للأمم المتحدة وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى إلى إجتماع في نيويورك يستهدف إصدار بيان باستئناف السفير «جونار يارنج» لمهمته وفقا لمبادرة روجرز ، مع تجديد وقف إطلاق النار . غير أن هذه المحادثات لم تسفر عن محصلة محددة بسبب الاقتراح الأمريكي آنذاك أن يكون وقف إطلاق النار بغير أجل مسمى ، وهو أمر لم يكن من المقصود أن تقبله مصر .
وفي محاولة لدفع عملية التسوية الشاملة مرة أخرى ، توجهت الدبلوماسية المصرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أمكن استصدار قرار الجمعية في الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٠ ، الذي دل على تأييد الرأي العام العالمي آنذاك للمطالب العربية العادلة . وقد تضمن هذا القرار الهام العناصر التالية :
١-التنديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧.
٢- التأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها .
٣-الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها بوصفها أمرا لا يمكن الاستغناء عنه لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٤-التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وإنهاء حالة الحرب.
٥- المطالبة بمد فترة وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى .
٦- مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا خلال شهرين عن جهود السفير «جونار يارنج» ممثله الخاص المعنى بالقرار ٢٤٢ .

ولقد حفلت تلك المرحلة التالية على حرب الاستنزاف ، كالمرحلة السابقة عليها ، بخمسة مقترحات ومبادرات سلمية للتسوية على أساس القرار ٢٤٢ . ففي أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر عام ١٩٧٠ ، أطلت فكرة إعادة فتح قناة السويس برأسها على آفاق التسوية ، عندما أعلن «موشى ديان» وزير الدفاع الإسرائيلي إقتراحا بإنسحاب إسرائيل جزئيا شرق قناة السويس لمسافة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين كيلومترا ، وذلك فى مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة العالمية .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يطرح فيها اقتراح بإنسحاب إلى نطاق محدود شرق قناة السويس فكما رأينا ، كان هناك اقتراح سوفيتي فى أواخر ديسمبر عام ١٩٦٨ يقضى بإنسحاب إسرائيل إلى مسافة أربعين كيلو مترا شرقى قناة السويس ، ولكن جاء ذلك كجزء من انسحاب شامل يتم بعد شهر واحد من المرحلة الأولى للانسحاب ، وهو الأمر الذى لم يرد صراحة فى مقترحات موشى ديان ، ومن ثم أعلنت مصر رفضها لهذه المقترحات فى ١٦ ديسمبر من نفس العام الذى انقضى دون أن تسفر الجهود الدولية عن مبادرات جديدة دولية مقبولة أو تحريك مبادرات سابقة متفق عليها .

ومما يذكر ، فى هذا الصدد ، انه جرت مباحثات هامة فى موسكو مع الاتحاد السوفيتى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ اقترحت مصر خلالها فكرة العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة نظرا لاستمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضي العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فى نفس الوقت الذى بدا فيه أن الجانب السوفيتى لم يكن يحبذ آنذاك القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق .

ومع بداية عام ١٩٧١ ، حركت مصر إقتراحا جديدا خاصا بالضمانات اللازمة للتسوية السلمية وفقا للقرار ٢٤٢ ، إذ كان وزير الخارجية المصرى قد أقترح آنذاك تشكيل قوة من الدول الكبرى لضمان أمن إسرائيل وأمن الدول العربية أيضا ، وافق عليها الاتحاد السوفيتي وأبدى استعداده للمساهمة فى هذه القوة ، ثم وافق على الاقتراح الدول الأربع الكبرى وكذا إيطاليا بوصفها أحد الأطراف الهامة المعنية بتسوية الأزمة فى الشرق الأوسط

وقد تضمن اقتراح وزير خارجية مصر المشار إليه العناصر التالية :
١- أن يصدر مجلس الأمن قرارا بتشكيل هذه القوة.
٢- أن تكون مهمة هذه القوة قتالية وليس مجرد رقابية .
٣- أن تتمركز هذه القوة فى نفس أماكن تواجد قوة الطوارئ الدولية قبل يونيو ١٩٦٧.
٤- أن يكون تمركز هذه القوة على جانبي الحدود.
٥- لا يجوز لأي دولة أن تطلب إلغاء مهمة تلك القوة إلا بقرار من مجلس الأمن.
٦- يتفق على إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بشكل متساو وفى جميع الجهات.
٧- تبدأ مهمة القوة المشار إليها بمجرد أن تعود إسرائيل الى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧. وقد قدم وزير الخارجية المصرى هذه المقترحات رسميا إلى جونار يارنج ممثل السكرتير العام للأمم

المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ ، ولكن كان مآلها الرفض من الجانب الإسرائيلي الذى اكتفى آنذاك بما أعلنه «موشى ديان» ، كما سلفت الإشارة ، من انسحاب جزئي شرقي قناة السويس ، وأفكار أخرى طرحتها إسرائيل فى ٩ يناير ١٩٧١ تمس سيادة مصر فيما يتصل بالتزاماتها العربية الرئيسية .
ونلاحظ هنا أن مقترحات وزير خارجية مصر آنذاك الخاصة بالضمانات كانت بمثابة صيغة عملية لتنفيذ مفهوم « الحدود الآمنة » الذى نص عليه القرار ٢٤٢ ، ولكن دون مساس بسيادة الأطراف ، وبما ينتفى معه أي مبرر لإدخال تعديلات على الحدود بدعوى الأمن ، الأمر الذى كان يمثل بحق إضافة هامة إلى مفهوم القرار ٢٤٢ وخطوة - لو أخذ بها- لقصرت المسافة نحو التسوية الشاملة.
وفى الرابع من فبراير ١٩٧١ أعلن الرئيس « أنور السادات » ، فى خطاب له أمام مجلس الشعب ، عن مبادرة مصرية جديدة عناصرها كما يلي :
١-انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس خلال فترة وقف إطلاق النار (أى خلال شهر واحد).
٢-يكون ذلك الانسحاب بمثابة مرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن .
٣-أن مصر على استعداد للبدء فورا فى تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي إذا تحقق ذلك خلال الفترة التى حددناها . أضاف الرئيس السادات، فى خطابه المشار إليه ، أن هذه المبادرة تساعد السفير يارنج فى الاتفاق على إجراءات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن .
ونلاحظ على تلك المبادرة التى أعلنها الرئيس أنور السادات آنذاك أن طرحها لم يبد متعارضا مع التحركات الأخرى ، بدليل أن الرئيس السادات قد أشار فى بداية توليه لهذه المبادرة إلى أن مصر تضيف إلى كل الجهود الدولية المبذولة من أجل السلام مبادرة مصرية جديدة . كما أن الرئيس السادات ، وإن أستخدم عبارة الانسحاب الجزئي صراحة ، إلا أنه لم يتركها عن إطلاقها وإنما و وصفها بأنها مرحلة أولى ترتبط بجدول زمنى لتنفيذ القرار ٢٤٢. ونحن نعلم أن فكرة الجدول الزمنى قد طرحتها مصر أصلا على السفير جونار يارنج فى أكتوبر ١٩٦٨ ، ثم طرحها وزير الخارجية الأمريكى روجرز فى مقترحاته الأولى إلى مصر عام ١٩٦٩ ، وبديهي أنه لاتوجد جداول زمنية بغير مراحل زمنية يتفق عليها .
أضف إلى ذلك أن إستعداد مصر لتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية، وأن جاء على نحو يوحى بالعجلة الفورية ، الا أنه جاء أيضا مشروطا صراحة بالانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي من قناة السويس من ناحية ، واعتبار ذلك مرحلة أولى على طريق جدول زمنى يوضع لتنفيذ القرار ٢٤٢ من ناحية أخرى . فلقد أستخدم الرئيس عبارة ... وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التى حددناها ، ويعنى بذلك فترة الثلاثين يوما التى حددها الرئيس لمد العمل بوقف إطلاق النار .
ولقد كان طرح المبادرة المصرية مقترنا بوقف إطلاق النار مؤشرا هاما على أن مصر لاترى جدوى من مد العمل بوقف إطلاق النار بغير أن يكون ذلك فى إطار جهود تبذل من أجل التسوية . ويدل على ذلك قول الرئيس فى ، بداية مبادرته ، أن مصر تعتبر العمل بمقتضاها (أى بمقتضى المبادرة) مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبعد أيام ثلاثة من إعلان الرئيس السادات عن هذه المبادرة ، تقدم السفير جونار يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بمشروع

جديد لتنفيذ القرار ٢٤٢ بعد أن لقى تشجيعا من الدول الأربع الكبرى ، وذلك فى الثامن من فبراير عام ١٩٧١ ، يتضمن عنصرين رئيسيين:

١-تعلن إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ، وتنسحب أيضا من قطاع غزة ليعود الوضع فيه الى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .

٢- تتعهد مصر، فى مقابل ذلك ، بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على:

أ- إنهاء حالة الحرب .

ب- إعترافها (أى مصر) بحق كل دولة فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ج-العمل على منع أى أعمال عدوانية من أراضى كل دولة ضد الأخرى.

د- عدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.

هـ-حماية حرية الملاحة فى مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة إلى شرم الشيخ .

ونلاحظ أن هذا المشروع ، وإن لم يشر صراحة إلى مبادرة روجرز المقدمة إلى مصر والأردن فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، إلا أنه تضمن العنصرين الرئيسيين فى تلك المبادرة وهما الانسحاب الإسرائيلي وإنهاء حالة الحرب . غير أنه ، بينما أشارت مبادرة روجرز إلى الانسحاب من أراضى احتلتها القوات الإسرائيلية فى النزاع الأخير عام ١٩٦٧ ، جاءت مبادرة يارنج الأخيرة بمفهوم أفضل وأقرب إلى مبادرة روجرز الأولى عام ١٩٦٩ من حيث الإشارة الى الانسحاب إلى حدود مصر الدولية « فضلا عن قطاع غزة .

كذلك نلاحظ أنه بينما اكتفت مبادرة روجرز فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ بالإشارة إلى الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل وبحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي ، نصت مبادرة يارنج فى ٨ فبراير عام ١٩٧١ على تعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل .. ، ولربما كانت هذه هى المرة الأولى التى ترد فيها صراحة عبارة اتفاق سلام حيث كانت المبادرات السابقة تكتفى بكلمة اتفاق أو وثيقة يوقعها الطرفان أو الأطراف.

ونلاحظ ، أيضا ، أن مبادرة يارنج هذه قد أشارت الى تعهدات بين الجانبين المصرى والإسرائيلي دون اشارة - فيما يبدو - الى تعهدات موازية بين إسرائيل وأطراف عربية أخرى ، فيما بدا للبعض آنذاك بأن قبول مصر للمبادرة فى فبراير عام ١٩٧٠ يعد بمثابة قبول للحل المنفرد ، على أن وزير خارجية مصر آنذاك قد أوضح الموقف بقوله أن تلك المبادرة كانت صادرة من ممثل الأمم المتحدة تنفيذا للقرار ٢٤٢ ، وبما أن القرار ينص على الحل الشامل فى كافة الجبهات ، فان ممثل السكرتير العام لا يستطيع أن يتوقف عند الحل مع مصر وحدها ، وإنما سيصبح لزاما عليه أن ينتقل بعد ذلك الى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادئ التى طبقت فى الجبهة المصرية الإسرائيلية .

وتدلنا هذه الملاحظات على أن قبول مصر لهذه المبادرة ، وإبلاغها السكرتير العام بذلك ، إنما هو يدل على أن التحرك الدبلوماسي المصرى قد بلغ أكثر درجات المرونة آنذاك، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان ما اقترحه الرئيس السادات قبل هذه المبادرة بقليل من انسحاب جزئى لفتح قناة السويس على أساس جدول زمنى بالانسحاب الشامل ، وما اقترحه وزير الخارجية المصرى من تواجد قوة دولية لضمان أمن أطراف التسوية ، وفقا للقرار ٢٤٢.

ومع كل ذلك ، أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى ٢٩ فبراير عام ١٩٧١ رفضها لمبادرة يارنج ومرة أخرى ، خلال أقل من خمسة أشهر ، تحطمت الجهود الدولية السلمية على صخرة الرفض الإسرائيلي

وبدأ الطريق نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ أكثر وعورة ، من ذى قبل. وهنا أعلنت مصر ، فى السابع من مارس عام ١٩٧٠ ، عدم العمل بوقف إطلاق النار ، وكان ذلك يعنى أن خيار العمل العسكري على جبهة قناة السويس قد أصبح واردا مرة أخرى.

وبعد حوالي ثمانية أسابيع من القرار المصرى بعدم مد العمل بوقف إطلاق النار، وصل الى القاهرة وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز يوم ٤ مايو عام ١٩٧١ مشيرا الى أن مهمته هى التوفيق بين الطرفين المصرى والإسرائيلي، والى أن العناصر الأربعة الرئيسية التي ينبغي الاتفاق عليها هى : وقف إطلاق النار، وإعادة فتح قناة السويس للملاحة ، والانسحاب الإسرائيلي ، وارتباط الاتفاق بالتسوية النهائية .

وقد أوضح وزير الخارجية المصرى لنظيره الأمريكى آنذاك ، أن الانسحاب الإسرائيلي لابد وأن يتحقق على مرحلتين :

١- الانسحاب إلى خط العريش - رأس محمد ، وعبور القوات المصرية الى شرق قناة السويس ، وبدء تطهير القناة .

٢- الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية وقطاع غزة فى تاريخ محدد ، وفتح القناة للملاحة. وكان من الواضح من هذا الطرح أنه يعكس مزيجا من مبادرة الرئيس السادات ومبادرة يارنج المشار إليهما

وتعقيبا على ذلك ، طرح وزير الخارجية الأمريكى المبادئ التالية إطارا للموقف الأمريكى:

١- لا ضم للأراضي بالقوة مع الأخذ بجوانب الأمن فى الحسبان.

٢- مراعاة التوازن فى التسليح بين إسرائيل والدول العربية.

٣- اهتمام الولايات المتحدة بالتوصل الى اتفاق مرحلي ، إذا اعتبرته مصر وإسرائيل خطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ كاملا.

٤- عدم وضوح هدف القرار ٢٤٢ بالنسبة الى إسرائيل ومصر ، والأمل فى إمكان الاتفاق على شئ بين التفسيرين الإسرائيلي والمصري.

٥- استعداد الولايات المتحدة لأن تلعب دورا بناءا إذا طلبت مصر منها ذلك.

٦- أنه فى غياب الوجود العسكري السوفيتي فى مصر ، فانه قد يمكن للإدارة الأمريكية التصرف بطريقة مختلفة .

ونلاحظ أنه هذه النقاط التى طرحها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ، فضلا عن محاولتها إضفاء الغموض على القاعدة الأساسية للتسوية وهى القرار ٢٤٢ ، فهي لا تشير صراحة الى الانسحاب من الأراضى التى احتلتها القوات الإسرائيلية فى يونيو عام ١٩٦٧ ، أو إلى حدود مصر الدولية ،ومن ثم فهي أقل بكثير مما ورد فى مبادرتيه السابقتين ، فضلا عن المبادرة الأخيرة للسفير جونار يارنج التى جاءت فى أعقاب مبادرة الرئيس السادات المشار إليها .

وقد تأكد تعثر الجهود السلمية بعد ذلك عندما عاد الى القاهرة يوم ٩ مايو ١٩٧١ جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ، ومعه وجهة النظر الإسرائيلية التى تلخصت فى النقاط الست التالية :

١- الاتفاق حول إعادة فتح قناة السويس دون ارتباط بالانسحاب النهائي.

٢- وقف دائم لإطلاق النار.

٣- رفض عبور القوات المصرية الى شرق القناة .

٤- الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين في تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب.
٥- مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة عند فتحها للملاحة .
٦- عمل ترتيبات مصرية إسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة . وكان من الطبيعي أن ترفض مصر آنذاك هذه المقترحات الإسرائيلية ، أو أن إسرائيل كانت تعلم أنها تقدم ما سوف ترفضه مصر . فلقد تمسكت مصر بثلاث نقاط هي :
أ-ربط الحل الجزئي بانسحاب إسرائيل الى حدود مصر الدولية.
ب- عبور القوات المصرية قناة السويس واحتلال خط شرق الممرات.
ج- تحديد وقف إطلاق النار بستة شهور يقوم خلالها السفير جونار يارنج بوضع برنامج زمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات العربية.
ومع تعثر الجهود الدبلوماسية على هذا النحو مضت السياسة المصرية قدما فى استجلاء آفاق التسوية من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ ، فى الوقت الذى بدا فيه التركيز من الأطراف الدولية الكبرى على مد العمل بوقف إطلاق النار إلى أجـل غير مسمى ، والرغبة فى استبعاد أى عمل عسكري على نطاق واسع على الأقل من جانب مصر .
ففي السابع من أكتوبر عام ١٩٧١ اقترحت الولايات المتحدة ما أسمته بالـ مباحثات عن قرب مع إسرائيل بمساعدة منها . ولقد حدد الرئيس السادات موقف مصر منها من حيث المضمون ، بالنقاط التالية :
١-رفض أن تسمى الاتفاقية ، اتفاقية قناة السويس واقترح بدلا من ذلك تسميتها اتفاقية مرحلية مع الربط بينها وبين التسوية الشاملة .
٢-أن يتم الانسحاب الإسرائيلي إلى شرق المضايق ، ولذا فإن الانسحاب الى مسافة ١٥- ٣٠ كيلو مترا غير مقبول.
٣- الموافقة على وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر يقوم خلالها السفير يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بمهامه ، مع إستعداد مصر لمد هذه المدة مرتين كل منهما ثلاثة أشهر.
٤- الموافقة على ترتيبات رقابة تنظمها الأمم المتحدة .
٥- ضرورة عبور قواتنا لقناة السويس.
٦- استخدام سفن إسرائيل للقناة يرتبط بتنفيذها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
٧- موافقة مصر على دور أمريكي للتوصل إلى الاتفاقية المرحلية .

وجاء الرد الإسرائيلي ، فى إطار تلك المباحثات عن قرب متضمنا النقاط التالية:
١-تتعهد مصر بإعادة فتح قناة السويس خلال ستة شهور من توقيع الاتفاق المرحلي لجميع السفن بما فيها السفن التى ترفع العلم الإسرائيلي .
٢- وقف إطلاق النار لمدة غير محدودة.
٣- انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خطوط جديدة طبقا لما يتفق عليه .
٤- يمكن لبعض المدنيين المصريين عبور القناة اتصالا بعملية فتحها .
٥- لن يسمح لأي قوة عسكرية مصرية نظامية أو غير نظامية بعبور القناة .
٦- تتعهد مصر بتخفيض قواتها العسكرية على الضفة الغربية للقناة.
٧- النص على إجراءات محددة تماما لاحترام مختلف الأطراف لهذا الاتفاق.

٨- لا تعد الخطوط التى يتم الانسحاب إليها حدودا نهائية لإسرائيل وإنما سوف تحددها اتفاقية السلام فيما بعد.
٩- لا يمنع توقيع الاتفاق من متابعة المفاوضات مع مصر والدول العربية الأخرى تحت إشراف السفير « يارنج » من أجل التوصل الى تسوية نهائية للنزاع.
وكان من الواضح أن النقاط الإسرائيلية المشار إليها لن تكون موضع أى قبول من الجانب المصرى ، وإلا لأصبحت مصر للقناة ، لا القناة لمصر . وبذا أصبح طريق عام ١٩٧١ هو طريق المبادرات السلمية لتنفيذ القرار ٢٤٢ . وبات واضحا ، أمام تعثر الجهود الدولية على صخرة الرفض الإسرائيلي المتواصل أنه لم يبق أمام مصر سوى قرار الحرب لاستعادة سيناء والأراضي العربية المحتلة تحقيقا للشعار الذى عملت به منذ ٩ يونيو ١٩٦٧ وهو « إزالة آثار العدوان » .
ومنذ ذلك الوقت ، لم يعد العمل الدبلوماسي بديلا للعمل العسكري على طريق البحث عن التسوية السلمية ، وإنما هو أصبح الأداة التمهيدية لهذا العمل ، سواء عن طريق العلاقات مع الدول الكبرى لاستجلاب السلاح استعدادا للمعركة وحشد التأييد الأدبي والمعنوي اللازم للعمل العسكري من الدول الأوروبية ، والدول الأفريقية ، ودول عدم الانحياز ، وبلدان العالم الثالث قاطبة .
واتجهت مصر طوال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الى تعبئة قواها ، وقوى الوطن العربى وموارده الاستراتيجية الهائلة ، من أجل تنفيذ قرار الحرب ، ولكن دون أن تترك باباً أمام التسوية السلمية إلا وطرقته سواء عن طريق الاتصالات بمستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومي فى ذلك الوقت ، أو الجهود المتصلة فى مجلس الأمن والتى انتهت بالفيتو الأمريكى فى يوليو عام ١٩٧٣ ضد مشروع قرار لم يستهدف سوى وضع القرار ٢٤٢ الصادر عن نفس المجلس موضع التنفيذ .
ولقد شهد عام ١٩٧٣ ، الى جانب ذلك ، محاولة أخيرة من جانب « ويليام روجرز » وزير الخارجية الأمريكى ، لجمع أشلاء المبادرات السلمية المتناثرة على ضفتي قناة السويس، ومع ذلك استمر الموقف الإسرائيلي على ما هو عليه ، فيما وصف تقليديا آنذاك بأنه حالة اللاسلم واللاحرب ، وهى الحالة التى تبددت بالهجوم المصرى يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، لتنفيذ قرار مجلس الأمن، الذى قيل وقت صدوره أن تنفيذه لن يستغرق سوى ستة أشهر بينما انقضت ست سنوات دون أن يجد سبيله الى التنفيذ .

تلك هى بعض وقائع رحلة ما يزيد على ألفى وثلاثمائة يوم قطعتها الجهود الدولية منذ انتصب قرص الشمس الحارقة فى سماء الخامس الأسود من حزيران عام ١٩٦٧ وحتى غربت ظلماته يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ . وإذا ما كان علينا أن نحدد مغزى هذه الأيام ، بما حفلت به من جهود دولية ، لحاضرنا ومستقبلنا ، فان هذا المغزى يتلخص فى دروس ثلاثة :
الدرس الأول،هو أن الإلمام الدقيق ، بوقائع هذه الفترة هو رصيد لا غنى عنه لمسيرة السلام فالكثير من المبادرات السلمية المطروحة اليوم تمتد بجذورها الى تلك الحقبة الهامة من تاريخنا المعاصر .
والدرس الثاني ، هو أن الجهود الدولية لا تثمر من غير جهود وطنية ، فالجهود الوطنية هى التى تحرك الجهود الدولية والعكس غير صحيح، خاصة وأن المجتمع الدولي لا يزال بحاجة الى المزيد من الارتقاء فى مواجهة الأزمات الدولية المختلفة . أما الدرس الثالث ،فهو أن الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية ليستا إلا وجهين لعملة واحدة فى أى منظور سليم فى السياسة الخارجية فى تعاملها مع الجهود الدولية أيا كانت أطرافها .

المراجـــع

١-مـذكـرات مـحـمـود رياض (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) البـحث عن السلام والصـراع فى الشـرق الأوسط القاهرة : دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ .
٢-مـذكرات مـحـمـود رياض (الجزء الثـالث) - أمـريكا والعـرب ، القـاهرة : دار المسـتـقـبل العـربى، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .
٣-محمد حافظ إسماعيل . أمن مصر القومي فى عصر التحديات . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .
٤-وليام ب . كوانت ، عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ (الترجمة العربية) القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤.
٥-«قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن الموقف فى الشرق الأوسط» ، بحث للملحق الدبلوماسي محمد عز الدين عبد المنعم ، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة سبتمبر ١٩٦٩ .
٦-د. عائشة راتب الجوانب القانونية للنزاع العربى الإسرائيلي القاهرة الأنجلو ١٩٦٩ .
7 - The Arab_Israeli War and International Law , Comment, in Harvard Law Journal, Vol. 9, No., 2, Spring 1968. pp. 238_279.
8_Vernier, Bernard, òLes Deux Grandes et le conflit Israelo_Arabe, Revue Francaise de Science politique, òVol.xlx .Numero 6, December 1969
٩-«حدود مصر الشرقية» ، محاضرة للسكرتير الأول د. محمد عز الدين عبد المنعم بالجمعية المصرية للقانون الدولى ، القاهرة مارس ١٩٨٣ .

التعقيب على الورقة الأولى

أ.د / أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصرى

يسعدني أن اشترك في مناقشات المحور السياسي لندوة أكتوبر.وقد عرض السيد السفير محمد عز الدين ورقة العمل الذي تقدم بها سيادته والتي أوضحت بكل جلاء، خطوات الدبلوماسية المصرية والجهود الدولية من اجل مواجهة عدوان يونيو ١٩٦٧ وكيف أن نصر أكتوبر العظيم قد مكّن مصر من تحقيق أهدافها السياسية.دوري كمعلق يقتصر على تعميق بعض الموضوعات التي يثيرها هذا العرض القيم الذي تقدم به السيد السفير،الذي يستعرض فيه الجهود الدولية في هذه المرحلة وما انتهت اليه في ضوء نصر أكتوبر . وسوف أركز تعليقي على ثلاثة موضوعات:

الموضوع الأول : حرص مصر على الشرعية الدولية.

الموضوع الثاني : فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها

الموضوع الثالث : دور الأمم المتحدة والجهود الدولية ليس كافياً ، بل لابد من الإرادة الوطنية لتحقيق السلام.

أما الموضوع الأول ،وهو الشرعية الدولية فإنه بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وقبول مصر لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ثم مبادرة روجرز الخامسة يبدو واضحاً أن مصر تحظى بمصداقية كبرى لأن المبادئ التي أوردها قرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز الخامسة تتفق مع مبادئ القانون الدولي التي تسلم بها مصر وهى احترام استقلال كل دولة واحترام الاستقلال السياسي وان تكون هناك حدود آمنة ، وأيضا عدم جواز التوسع الإقليمي وإنهاء حالة الحرب وفقا لهذه المعايير. كل هذا أمر مسلم به و يتفق مع الشرعية الدولية ،حيث رفضت مصر أيضا تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين،هذه كلها مبادئ آمنت بها مصر فكان قبولها لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ليس قبول المنهزم في حرب ولا قبول الخاضع وإنما

قبول من يؤمن بمبادئ القانون الدولي التي تؤمن بها مصر والتي استمرت أمينة محافظة عليها حتى اليوم. ولهذا فإن رفض مصر لكافة الجهود الدولية التى بذلت سواء على يد الإتحاد السوفيتى أو على يد الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت،كان رفضا منطقيا لأن كافة هذه الجهود وهذه الاقتراحات لم تكن كافية في حد ذاتها وأثبتت اسرائيل تعنتها ورفضها لمبادئ القانون الدولي عندما رفضت مهمة مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة دكتور يارنج وكان رفضها نتيجة إيمانها بضم الأراضي والتوسع الإقليمي إلى غير ذلك من مبادئ لا يقرها القانون الدولي .

إذن القضية الأولى أن قبول مصر لقرار مجلس الأمن هو قبول من يؤمن بالشرعية الدولية وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير الصادر في ١٩٧٠ لأن قرار مجلس الأمن كان للأسف الشديد ينص على مشكلة اللاجئين، أما قرار نوفمبر ١٩٧٠ فقد نص على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني (قرار الأمم المتحدة) .هذا كان بناء على التحرك الدبلوماسي المصري لكي تغير عبارة اللاجئين الفلسطينيين التي وردت في قرار ٢٤٢ وتحولت القضية منذ ذلك الوقت إلى قضية شعب فلسطين وليس قضية لاجئين فلسطينيين.هذه النقطة الأولى التي أود أن أسجلها كتعليق وهى محافظة مصر على الشرعية الدولية منذ البداية.

أما الموضوع الثاني، فيتعلق بالجهود الدولية عقب حرب يونيو١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣،لا يمكن أن نقيم هذه الجهود الدولية من غير ان نعرف المناخ الذي كان موجودا في ذلك الوقت .مصر في هذا الوقت لم تكن لها علاقة طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية ، مصر كانت علاقتها قوية مع الاتحاد السوفيتي ثم تكدرت علاقتها به بعد طرد المستشارين الروس ،وكانت علاقة مصر الدبلوماسية مقطوعة بألمانيا وبريطانيا .هذا هو المناخ الدولي الذي كانت تعيش فيه مصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، و رغم أن هذا المناخ الدولي ليس مواتياً، فلا الاتحاد السوفيتي على علاقة كاملة مع مصر بعد كل هذا ، ولا الولايات المتحدة الأمريكية ولا بريطانيا، رغم هذا فإن التصميم المصري وعدم الخضوع المصري والقوة المصرية وقوة الدبلوماسية المصرية أدت إلى الحفاظ على الشرعية الدولية ورفض كثير من المقترحات التي قدمت والتي لا تتفق مع الشرعية الدولية .وهذا يبين بحق أن مصر كانت قوية بمبادئها لأنه في أحلك الظروف ، هزيمة في يونيو ١٩٦٧. ظروف دولية غير مواتية،رغم هذا فإن التصميم المصري كان قوياً واستطاع أن يصل إلى ما وصلت إليه على يد الأمم المتحدة ثم توج ذلك بنصر أكتوبر.

إذا ما نظرنا في نطاق الجهود الدولية إلى دور الأمم المتحدة فإننا نخطئ إذا اعتقدنا أن الأمم المتحدة يمكن أن تحل كل شئ ، فالأمم المتحدة تعبئ الجهود الدولية، وتعبئ الرأي العام العالمي فهي لا يمكن بذاتها أن تقدم الحلول طالما لم تكن الدولة إرادة ولم تكن الدولة بقادرة أن تنفذ وتحقق إرادتها فإن الأمم المتحدة لا يمكن أن تفعل كل شئ.لقد وجدنا إسرائيل تنسف مهمة يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ونجد أن أزمة الشرق الأوسط تجمدت بسبب فشل الجهود الدولية من الاتحاد السوفيتي و من الولايات المتحدة الأمريكية ووجدنا أنه رغم قرار ٢٤٢ ثم قرار الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠ إسرائيل مصممة على التوسع وضم الأراضي ، فكانت إسرائيل تريد إعادة فتح القناة دون ارتباط بالانسحاب النهائي وجاء الفيتو الأمريكي في يوليو ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد مشروع قرار لا يستهدف سوى وضع قرار ٢٤٢ موضع التنفيذ .ومن هذا يتبين أن الأمم المتحدة لا ينبغي الارتكان إليها وحدها لكي تحقق الهدف المطلوب .ونحن لا نهوّن من دور الأمم المتحدة لأنها تعطي تأييداً من المجتمع الدولي وتمنح مناخا طيبا وتعمق مبادئ القانون الدولي التي يمكن الارتكاز عليها

في أي تحرك تعاهدي أو تحرك حربي .إلا أنه لا يمكن الارتكاز على الأمم المتحدة أن تضع كل الحلول .

أما الموضوع الثالث، فيتعلق بمدى قدرة إسرائيل في ظل هزيمة الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ ، وفي ظل فشل الجهود الدولية في حل الأزمة وفي ظل مناخ دولي غير موات لمصر، أن تحقق أهدافها ؟ الإجابة بالنفي.
إن إسرائيل كان لها هدفان واضحان ،الهدف الأول :هو التوسع الإقليمي وضم أراضي بالقوة ، الهدف الثاني:هو تحويل قضية فلسطين إلى قضية لاجئين. فهل استطاعت إسرائيل أن تحقق هذين الهدفين؟ في ضوء هذا التقييم يمكن أن نبين هل انتصرت أم انهزمت في حرب ١٩٦٧ ؟
بالنسبة للمشكلة الأولى وهي أنها تريد أن تتوسع وتضم الأراضي،واضح من رسالة وزير خارجية إسرائيل في ٢ أبريل ١٩٦٩ إلى ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة دكتور يارنج أن وزير خارجية إسرائيل يربط بين السلام والحدود المتفق عليها وينكر وجود حدود بين إسرائيل وبين الدول العربية حيث يتحدث عن الحدود الآمنة المعترف بها ،وفي رد إسرائيل على مبادرة يارنج في ٨ فبراير ١٩٧١ ، يقول وزير الخارجية الإسرائيلي إنها سوف تنسحب من خطوط وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل إلى الحدود الآمنة المعترف بها ولن تنسحب إلى ما قبل خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧
وواقع الأمر أنه عند تقييم أي حرب أن نضع مقياس الهدف السياسي لمعرفة مدى نجاح الحرب في تحقيق هذا الهدف ،فليست العبرة بكسب معركة عسكرية وإنما العبرة في النهاية بمدى تحقيق الأهداف السياسية للحرب .والسؤال هو:هل انتصرت إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ ؟ الإجابة بالنفي ،فلقد انتصرت إسرائيل في معركة ١٩٦٧ولكنها انهزمت في الحرب .وعندما ننظر إلى ما فعلناه ،نجد أن إسرائيل لم تستطع أن تصل إلى هدفها ،وهو ضم الأراضي بالقوة قبل إنهاء حالة الحرب . لقد صدر قرار مجلس الأمن وقبلناه ،و ورد في آخر القرار أن هذا كله يتم عن طريق اتفاق بين الدول العربية وبين إسرائيل ، لأن إنهاء حالة الحرب لا يكون بقرار من الأمم المتحدة فكل شئ يحتاج إلى اتفاق وهو ما يسمى بمعاهدات الصلح ، ولهذا فإن بعض الدول استنكرت وقتئذ توقيع اتفاق السلام وتجاهلت أنه وفقاً للقانون الدولي فإن إنهاء حالة الحرب لا يكون إلا بالاتفاق،ومن المعروف أن إنهاء حالة الحرب يتم وفقاً للقانون الدولي التقليدي بضم الأراضي وتدمير الدولة تماما وإنهاء شخصية الدولة المهزومة. وهذا الكلام أصبح غير معترف به في القانون الدولي المعاصر وخصوصاً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .ولهذا يتطلب إنهاء حالة الحرب وجود اتفاق يطلق عليه اسم معاهدة الصلح وعندما وقعت مصر اتفاق السلام مع إسرائيل بعد ذلك ،كان ذلك منطقياً مع القرار ٢٤٢ وكان ذلك منطقيا مع مبادئ القانون الدولي التي لا يمكن أن يتم إنهاء حالة الحرب إلا بالاتفاق. فليست المشكلة اتفاق سلام، بقدرما كانت شروط إنهاء حالة الحرب ،رغم أن مصر عرضت عن طريق إعلانات متبادلة تبلّغ لمجلس الأمن وإسرائيل رفضها هذا الأسلوب .وهذا أسلوب مسلم به ،إنما نحن قبلنا الاتفاق الذي تم بعد ذلك .ووفقاً لمعاهدة السلام لم تتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية فلم تتمكن من التوسع الإقليمي واستعادت مصر كل أراضيها . وإسرائيل لا يمكن وفقاً لمبادئ القانون الدولي مع أي دولة عربية عندما تنهي حالة الحرب معها أن تتمسك بالاحتفاظ ببعض الأراضي لأن ذلك لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، لأن المادة ٢ فقرة ٤ التي تمنع استخدام القوة ضد أي دولة ،وبالتالي الاستيلاء على الأراضي هو نتيجة استخدام القوة بل هذا الشرط إن وجد في أي معاهدة يعتبر باطلاً.وبالتالي استعادة الدولة لأراضيها أمر يتفق مع مبادئ القانون الدولي ،فبالإضافة إلى المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص

على انه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ،فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.
هذا عن الفشل الأول لتحقيق الهدف السياسي لإسرائيل وهو عدم استطاعتها التوسع الإقليمي. أما الهدف السياسي الثاني ،فهو تحويل القضية الفلسطينية لقضية لاجئين، فقد عجزت عن ذلك،نعم ،فقرار ٢٤٢ للأسف تحدث عنهم كلاجئين ،ثم جاء قرار الجمعية العمومية ١٩٧٠ تحدث عن قضية شعب فلسطين ،بعد ذلك جاءت جميع القرارات عن قضية شعب فلسطين والأهم الأراضي الفلسطينية المحتلة ،كلمة الأراضي الفلسطينية التي تكررت في اكثر من مرة في قرارات الجمعية العامة تكشف أن فلسطين موجودة كدولة لأنه لا يقال الأراضي الفلسطينية المحتلة ما لم تكن فلسطين دولة، هذا القرار يكشف عن أن فلسطين موجودة وكونها دولة.
إذن عجزت إسرائيل عن تحويل قضية فلسطين إلى قضية لاجئين ونجح الهدف السياسي لمصر، أولاً عدم ضم الأراضي بالقوة ،وقضية فلسطين تظل قضية فلسطين وليست قضية لاجئين.
وبالنسبة إلى تقسيم فلسطين ،فإنه لابد أن أشير إلى أنه ليس من سلطة الأمم المتحدة أن تقسم أي دولة . كانت فلسطين تحت الانتداب وكانت مهمتها أن ترفع الانتداب أو تحول النظام الانتدابي إلى الوصاية الدولية ،وبالتالي فإن الأمم المتحدة مكنت إسرائيل من أخذ بعض أراضى فلسطين لكي تكون بها دولة .لا يمكن أن أقول كما يقول البعض أن فلسطين نشأت بقرار التقسيم ،ذلك منطق خاطئ وفقاً للقانون الدولي ،ففلسطين موجودة قبل قرار التقسيم ولكن إسرائيل هي التي نشأت بالأمر الواقع في ضوء قرار التقسيم و كان الاعتراف الدولي بها كاشفاً لهذا الأمر الواقع ،إنما قرار التقسيم انتزع بعض حدود فلسطين فبقيت الأراضي الفلسطينية المحتلة وإذا كانت فلسطين تريد أن تعلن نفسها كدولة فإن الاعتراف بها هو قرار كاشف وليس قراراً منشئاً ،فإن فلسطين كانت دولة موجودة منذ كانت.وما كان الانتداب ليلغي صفتها كدولة ولكنه كان ينتقص من سيادتها إذ يعطي إداراتها لسلطة الانتداب وبالتالي أي قرار بالاعتراف بها من إسرائيل أو غيرها لن يكون قراراً منشئاً لها كدولة ،وإنما سيكون قراراً كاشفاً.

الخلاصة ،أنه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت قوة النصر هي قوة الدفع لصانعي السياسة المصرية فأصبحوا في مركز أقوى في التعامل على الساحة الدولية،استطعنا أن نحقق كل أهدافنا ،نحمل إسرائيل على اتفاق السلام،فالذين انتقدوا مصر عند توقيع اتفاق السلام لم يعلموا أنه جاء بالإرادة المصرية وفقاً لمبادئ القانون الدولي لإنهاء حالة حرب فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها، وأن ذلك كان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي قبلته مصر مع الدول العربية ،فلولا نصر أكتوبر لما انصاعت إسرائيل لتوقيع اتفاق السلام وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية،بعد نصر أكتوبر بدأت المبادرة في يد مصر في كثير من المواضع والتوازن في التعامل مع القوى الدولية.
إن تحليل الجهود الدولية ما بين حرب يونيو ١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليست إلا قضية واحدة .إن الجهود الدولية والأمم المتحدة ليست وحدها كافية بل لابد من الإرادة الوطنية وهى التي وراء كل شئ،ولولا نصر أكتوبر لما استطعنا فعل شئ .وبالتالي الذي يريد أن يعتمد على الحلول وإرادة الجهود الدولية أو على إرادة المجتمع الدولي يكون واهماً ما لم تدعم ذلك إرادة ذاتية وقوة داخلية.

المناقشات :

سؤال من الأستاذ /جمال بدوي

بالنسبة لقرار التقسيم ، أريد أن أناقش كلمة «الدولة» فقد ذكرت سيادتك أن فلسطين كانت قائمة قبل قرار التقسيم و كانت دولة و استدللت على ذلك من الأدلة فيما يتعلق بالأراضي ؟
هل عندما احتلت الأراضي الفلسطينية سنة ١٩١٧ كانت هناك دولة فلسطينية أم كانت جزءا من أقاليم الدولة العثمانية ؟

الأستاذ الدكتور/ فتحى سرور يجيب على التساؤل :

الدولة عبارة عن ثلاثة عناصر: شعب و إقليم و حكومة ، كان الشعب موجودا و كان الإقليم موجودا و الحكومة كانت تحت الانتداب ، و نظام الانتداب يهدف إلى تمكين السلطة النابعة من الشعب من إدارة أموره بنفسه ، نظام الدولة لا يحتاج إلي اعتراف ، الاعتراف هذا كاشف نظريات المنشأ هذه نظريات قديمة ،و بالتالي أي شعب مع إقليم ومن هذا الشعب من يدير أموره يعتبر دولة ، فالسؤال يكون هل الكيان الفلسطيني كان موجودا أم لا ، هل كان هناك شعب و إقليم ، الأمم المتحدة تتكلم دائما عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ، هذا تأكيد أنه توجد أراضى فلسطينية ، هل هناك شعب فلسطيني ، نعم يوجد شعب فلسطيني ، إذن لابد أن تنبثق حكومة من هذا الشعب لكي تديره ،و بالتالي أستطيع أن أقول أن عناصر دولة فلسطين موجودة و اليوم يوجد اعتراف بفلسطين من الدول العربية و بعض الدول الأخرى .

سؤال من السفير محمد صبيح المندوب الدائم لفلسطين :

ما هو دور أفريقيا و مسئولي لجنة الحكماء السبعة الأفريقيين ،و ذلك فى إطار الجهود الدولية التى

سبقت حرب أكتوبر ؟

السفير الدكتور محمد عز الدين عبد المنعم يجيب على التساؤل :
إننا ونحن نتحدث عن الجهود الدولية كان يجب أن نذكر من البداية ما هي محاور الجهود الدولية التى بذلت ،منذ يونيو ١٩٦٧ ،لقد بذلت على محاور متعددة :
المحور الأول ،بطبيعة الحال كان محور الدول الكبرى فى ذلك الوقت هذا أمرا طبيعيا لأن القضية الرئيسية ذات الأولوية المطلقة ، كانت قضية إعادة بناء القوات المسلحة .
المحور الثاني، يعد هذا بطبيعة الحال هو المحور العربي ، ظل هذا المحور أساسيا بشكل مستمر من البداية حتى أكتوبر ١٩٧٣.
المحور الثالث، هو محور الدول النامية مثل دول عدم الانحياز .
الدور الأفريقي إذن لا نستطيع أن نتحدث عنه و كأنه دور واحد منفصل عن الأدوار الخاصة بدول العالم الثالث و دول العالم النامي بوجه عام ، عندما نتحدث عن الدول العربية فبعضها بما فيها مصر، جزء من عضوية منظمة الوحدة الأفريقية كان لها دور رئيسي فى ذلك الوقت بطبيعة الحال.
قرارات القمة الأفريقية كنا نحتاجها بصفة أساسية لأجل ما يسمى بالتكيف القانوني للقرار ٢٤٢ .
البعض قال أن القرار ٢٤٢ تحدث عن انسحاب من أراضى بدون التعريف و هذه مغالطة قانونية و تاريخية ، نفعتنا جدا قرارات القمة الأفريقية و غيرها من القمم بإصدارها التفسير السليم بأن الانسحاب الإسرائيلي يكون إلى المواقع التى كانت في ٤ يونيو ١٩٦٧ ،أضف إلى هذا تأييد القضية الفلسطينية كقضية شعب له حق تقرير المصير ، أيضا الدور الأفريقي و دور منظمات العالم الثالث كان رائدا فى هذا الصدد ، لجنة الحكماء فى حقيقة الأمر كانت محور اتصالات ، وراء قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد كبير من الدول الأفريقية و إسرائيل و هذا أعطى قوة دفع لاشك للمفاوض المصري آنذاك .

سؤال عن كيف مر القرار ٢٤٢ و كيف وافقت عليه أمريكا رغم انه يتعارض مع مصلحة إسرائيل و ما هي الظروف التى ساعدت على ذلك ؟
الأستاذ الدكتور فتحي سرور يرد على هذا التساؤل :
قرار ٢٤٢ فيه جزء فى مصلحة إسرائيل لأنه اعتراف بدول الإقليم و سيادة كل دولة ، و بالتالي اعتراف كل من مصر و الدول العربية بإسرائيل، و هذا فى حد ذاته مكسب لإسرائيل ، وإذا كانت إسرائيل قد و جدت بالقوة إلا انه معترف بها فأنا لا ابحث كيفية ولادتها و إنما هي وجدت كأمر واقع و تم الاعتراف بذلك ،و لكن القرار ٢٤٢ له فائدة من الناحية القانونية لإسرائيل و الاعتراف بها و بسيادتها على إقليمها و باستقلالها ،و بالتالي هذه نقطة لصالح إسرائيل ،إنما إسرائيل عند التنفيذ لم تكن تريد ذلك فقط كانت تريد التوسع الإقليمي أيضا و هذا ما لم تتمكن منه إسرائيل .

سؤال من السفير محمد موسى صبيح
إسرائيل عملت على فشل مبادرة روجرز ١٩٧٠ و ذلك بنصيحة من كيسنجر إلى رابين ، فما تفسير ذلك ؟

السفير عبد الرؤف الريدى يجيب على التساؤل

فى هذه الفترة ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، كان يتولى الإدارة الأمريكية نيكسون و كيسنجر كان وزير الخارجية وليم روجرز يقدم مبادرات لمصر و فى نفس الوقت يأتى كيسنجر ربما بالاتفاق مع نيكسون و يقول للإسرائيليين لا تنظروا إلى كلام روجرز بما يعنى عندنا هذا للاستهلاك المحلى و «لذر الرماد فى العيون »، و ليمكن لكيسنجر أن يتحدث مع السوفييت عن انه يقدم مبادرات وان أمريكا ترغب فى حل سلمى و من الممكن أن نقدم مبادرات مشتركة فى نفس الوقت الذي كان هناك خط مباشر HOT LINE ما بين كيسنجر و رابين سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة و يقول له لا تهتم بكلام روجرز و هذا يفسر الازدواجية في الموقف الأمريكي ،و أنها ظاهرة لمن يتتبع التاريخ الدبلوماسي للفترة السابقة لحرب اكتوبر لابد أن يرى هذا و آمل عندما يحدث توثيق للجانب الدبلوماسي و السياسي لحرب اكتوبر أن تظهر هذه الازدواجية كما إنني قلت ذات مرة للمسئولين فى أمريكا إنني احمل هنرى كيسنجر مسئولية كبيرة عن قيام حرب ١٩٧٣ .

ما هي ملابسات صدور القرار ٢٤٢ ؟

السفير محمد عز الدين عبد المنعم يجيب على هذا التساؤل :

أن كنا نتحدث عن البحث التاريخي فى حدود ما نعلم ، نقطة أساسية أن الكثير من حقائق الأزمة و الملابسات التى أدت لصدور القرار ٢٤٢ ثم القرارات الأخرى و الترتيبات السلمية التالية عليه لازال بعضها يتكشف حتى الآن ، إذن نحن بحاجة للمزيد من البحث للقطع بسلامة أي افتراض من الافتراضات ، هذا شئ رئيسي و ينبغي أن يحكمنا كباحثين علميين.

تعقيب الدكتور مفيد شهاب :

قرار ٢٤٢ تم التعرض إليه اكثر من مرة فى حديث اليوم ، و أنا أرى من المناسب توضيح الجزئية المتعلقة بقيمة هذا القرار ، القرار ٢٤٢ هو أساس حل قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، هو الأداة هو الشرعية الدولية ، قرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن طبقا للفصل السادس من الميثاق و ليس طبقا للفصل السابع ، هذا القرار وحده لا ينهى قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة و لكنه يضع الأسس التى يجب على جميع الأطراف أن تلتزم أبعاده استنادا إلى هذا القرار تفاوضت مصر على الأسس الواردة فيه و انتهت باتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم بمعاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ استنادا إليه أيضا ، الأردن دخلت فى مفاوضات و أبرمت اتفاق بينها وبين إسرائيل استنادا إليه أيضا ، اتفاق أوسلو كان الفلسطينيون موفقين للغاية و كنت أخشى ألا يشيروا إلى القرار ٢٤٢ انه هو الأساس و بناء عليه اتفقت كل من إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية على بنود هذا الاتفاق. و أي اتفاق لاحق سيتم بين سوريا و بين إسرائيل لابد أيضا أن يستند إلى هذا القرار بالنسبة إلى الانسحاب من الجولان .أما الوضع بالنسبة للبنان فمختلف حيث لها قرار خاص بها ٤٢٥ و هو قرار كاف بذاته و لا يقتضي مفاوضات بين إسرائيل و لبنان لانه ينفذ من تلقاء نفسه فيجب أن ينسحب الإسرائيليون من جنوب لبنان ، أما كل الدول العربية الأخرى فلابد أن تدخل فى تفاوض استنادا إلى مبادئ قرار ٢٤٢ ، نخلص إلى أن تفسيره يصبح أمرا فى غاية الأهمية و زعم البعض أن هذا القرار باعتبار أن الذي قدم مشروعه هو ممثل بريطانيا « لورد كاريدون » و كاتب النص

باللغة الانجيلزية WITHDRAWAL FROM TERETTORIES انسحاب من أراض ، و قالوا بما أن من قواعد التفسير القانون الدولي أن اللغة التى اعد بها المشروع هى التى يرجع إليها لأن النص فى ترجمته الفرنسية و باللغات الأخرى « انسحاب من الأراضي » و اللغات الخمس المكتوب بها الميثاق و التى تصدر بها القرارات على قدر سواء ، إذن النص الفرنسي يقول الأراضي و النص الانجيليزى يقول «أراض » نحن عندما نكتب كأساتذة قانون دولي نقول الأراضي ، فبأي النصوص نأخذ و بأي التفسيرين ، إسرائيل تقول لا ، تقول اراضى لأنه يرتبط بها قضية الحدود الآمنة ، أنا انسحب نعم طبقا للقرار و لكن الحدود الآمنة ليست هى نفس حدود ٤ يونيو هى حدود نتفق عليها و بها بعض التعديلات فهناك تعديلات تمت بين الأردن وإسرائيل و لكنها تمت بالرضا بين الطرفين وكان يمكن للأردن إذا أراد أن يصر على حدود ٤ يونيو ، ولكنه أراد بمحض إرادته (والإرادة تجب كل شئ) أن يتنازل أو يجرى بعض التعديلات الطفيفة ، دخل هو فى بعض الأراضي الإسرائيلية قليلا ، دخلت إسرائيل فى بعض الأراضي الأردنية أكثر ، إنما كان هذا بالرضا يبقى هل التفسير الإنجليزي هو الأساس TERETTORIES، الحقيقة إن من قواعد التفسير فى القانون أنه عند غموض النص لابد أن يرجع إلى مجموعة من المبادئ تساعد فى توضيحه منها :

أولا : الأعمال التحضيرية مثل الأعمال التحضيرية التى مهدت لهذا القرار ، المفاوضات ، الجلسات فى داخل المجلس ، المشروع المقدم وتعديله اكثر من مرة بالنسبة لهذا القرار فكل الأعمال التحضيرية تشير إلى أن المقصود « الانسحاب من كل الأراضي التى احتلتها إسرائيل، الانسحاب إلى مواقع ٤ يونيو فلا يمكن أن أتجاهل الأعمال التحضيرية.

ثانيا : هو أنني عندما أفسر نصا لا آخذ الفقرة وحدها و إنما لابد أن أفسرها فى سياق النص الكامل بمعنى القرار من ديباجته حتى النهاية، والديباجة جزء مكمل للقرار لها نفس القيمة القانونية. ماذا تقول ديباجة القرار ؟ لما كان من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي ؟ أنه لا يجوز أن تستخدم القوة فى العلاقات الدولية وأنه لا يمكن أن تترتب أى آثار على استخدام القوة فى العلاقات الدولية تؤكد المادة ، فقرة ٤ فى ميثاق الأمم المتحدة أنه يمنع استخدام القوة ، ولا يجوز أن تحصل على نتيجة لاستخدامك القوة ، بناءا عليه ، فعندما أفسر هذا الجزء التفصيلي التنفيذي المتعلق بالإنسحاب من المبدأ العام الذي يلتزم به قرارات مجلس الأمن وهو مبدأ عدم ترتيب أي أثر قانوني على إستخدام القوة مما يعنى بداهة الانسحاب من كافة الأراضي التى احتلت.

الورقة الثانية :

الوفـــــاق الدولـي واللاسلم واللاحرب

السفيـرد./ السيد أمين شلبي

تقديم

شأن كل الأحداث التاريخية الكبيرة لم تكن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، حدثا محليا أو إقليميا فحسب ، بل كانت لها أبعادها وأصداؤها الدولية الواسعة وتأثرها وتأثيرها في البيئة الدولية التي جرت فيها وبشكل خاص فيما يتعلق بعلاقات القوتين العظميين آنذاك ، والاتجاه الذي كانت تأخذه علاقاتهما والانتقال بها من التوتر والمواجهة إلى الحوار والتفاوض .

وتستهدف هذه الورقة :-

أولا : مناقشة حالة الوضع الدولي خلال السنوات القليلة التي سبقت حرب أكتوبر وجهود القوتين العظميين لإعادة ترتيب علاقاتهما وتبلور هذه الجهود في صورة وثائق واتفاقيات وقواعد للسلوك توجه إدارتهما لعلاقاتهما الدولية وللأزمات التي تنشأ في مناطق العالم .

ثانيا : مناقشة كيف تعاملت السياسة والدبلوماسية المصرية مع هذه البيئة الدولية بما كانت تمثله من قيود علي حرية الحركة المصرية ، وجهودها لاستخلاص أفضل الظروف والعلاقات لخدمة هدفها الأساسي وهو تحرير الأرض وتوفير الأدوات والوسائل لهذا الهدف .

ثالثا : مناقشة ردود أفعال القوتين العظميين لاشتعال الحرب ، وكيفية إدارة علاقاتهما خلالها في ضوء الاتفاقيات والقواعد التي أرسياها علي مستوى القمة للتعامل مع مثل هذه المواقف وكيف كانت الحرب اختبارا حقيقيا لهذه الاتفاقيات ولعلاقات الوفاق التي شرعا في بنائها .

أولا : البيئة الدولية التي سبقت حرب أكتوبر

مع بداية السبعينات جاءت إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة جمهورية يرأسها «**ريتشارد نيكسون**» ، ومعه من سيظل شريكه في صياغة وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، الخبير الاستراتيجي ثم مستشاره للأمن القومي و وزير خارجيته « **هنري كيسنجر**»، جاءت هذه

الإدارة تحمل تقييما جديدا للوضع الدولي وللتحولات التي تحدث في قواه الرئيسية ،وهو التحول الذي لم يقتصر فحسب علي القوة الرئيسية للخصم وهو الاتحاد السوفيتي بوصولها إلى حالة التعادل PARITY في القوى النووية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل شمل كذلك حلفاء الولايات المتحدة وقوتهم وإرادتهم المتصاعدة ، والتحول النهائي للصين الشعبية من الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفيتي ،إلى العداء والخصومة بل والي الصدام المسلح علي الحدود ، كذلك رصد التقييم الجديد للعالم النامي وإداراته السياسية والتي ربما تجاوزت قدراته المادية ، في ضوء هذه التحولات ، استخلص نيكسون و كسينجر أن « كل إطار السياسة الدولية يتغير » الأمر الذي يفرض تحديا علي الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصيغ من السياسات والعلاقات الجديدة ما يتفق معه وبناء « إطار جديد للسلام ، عناصره المشاركة PARTINERSHIP والقوة ، والاستعداد للتفاوض ، غير أن أهم عناصر هذا الإطار الجديد أن المنازعات الدولية يجب أن تسوى ، وأن تحتوى الصراعات ، وتقوى عادات الاعتدال وحلول الوسط ، وباختصار رأى نيكسون و كيسنجر أن العصر الجديد يجب أن يكون هو « عصر التفاوض » ، وأن الأوضاع التي خلقها العالم المتغير إنما تفرض أسلوبا للاتصال الدائم والحوار حول المسائل والقضايا التي تثير الانقسام ، ويؤكد الحاجة إلى مثل هذا الأسلوب أن القوتين العظميين بوجه خاص قد تجدا نفسيهما منغمستين بعمق في صراع محلي لا تملكان معه نفوذا علي الاتجاه الذي تأخذه القوي المحلية فضلا عن أخطار النزاعات والحسابات الخاطئة ورغم أن التفكير الأمريكي فيما تعتزم بناءه من علاقة جديدة مع الاتحاد السوفيتي كان يشمل نطاقا عريضا من القضايا والأوضاع في جوهرها الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتي تمثل جوهر وضع القوتين كقوى عظمي ، إلا انه ، وفي سياق موضوع هذه الورقة ، كان هذا التفكير يشمل أساسا سلوك القوتين في قضيتين إقليميتين هما من المصادر الرئيسية للتوتر والانقسام في العلاقات الأمريكية السوفيتية وهما : الشرق الأوسط ، وفيتنام .

في هذا الإطار كان من أهداف السياسة الأمريكية الجديدة أن يغير الاتحاد السوفيتي ، في إطار العلاقة الجديدة ، من نمط سياساته في المنطقتين التي جعلت ، بتعبير نيكسون « لم نر من الاتحاد السوفيتي المرونة العملية والإرادة اللازمة والتي بدونها لا تتحقق مسئولية القوى العظمي في السعي لتسوية النزاع ، بل أننا نرى أن الاتحاد السوفيتي يسعى لتحقيق موقع له في المنطقة ككل، الأمر الذي يجعل التنافس بين القوى الكبرى اكثر احتمالا » .انطلاقا من هذا التقييم كان من الأهداف الرئيسية لسياسة الوفاق من المنظور الأمريكي دفع الاتحاد السوفيتي إلى المرونة والتعاون في هاتين المنطقتين بل أن هنري كيسنجر نظر لهذا الهدف وصاغ مفهوم « علاقة الارتباط » Linkage والذي ربط فيه بين التقدم علي جبهات مثل الشرق الأوسط وفيتنام وبين التقدم علي جبهات أخرى وخاصة تلك التي تهم الاتحاد السوفيتي مثل التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون العلمي والفني ، لذلك نراه يقول انه وفقا لمفهوم الارتباط « سيكون الحكم علي الأهداف السوفيتية بمدى استعدادها للتحرك علي جبهة عريضة وبشكل خاص في اتجاهها نحو الشرق الأوسط وفيتنام (١).

ومثلما كان للولايات المتحدة وإداراتها الجديدة في أوائل السبعينات دوافعها لإعادة ترتيب العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ، كذلك كان الأمر مع القادة السوفيت الذين شجعهم تحقيقهم علي نهاية الستينيات لهدفهم الاستراتيجي في الوصول إلى حالة التعادل مع الولايات المتحدة في القوى الاستراتيجية وسد الثغرة التي بدت بوضوح خلال أزمة الصواريخ الكوبية ، والحاجة إلى موازنة

التقارب الذي بدأه نيكسون مع بكين ، هذا فضلا عن إدراك المزايا الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية لعلاقة مستقرة مع واشنطون تلبية لاحتياجات داخلية بدأت تبدو ملحة.

هذه الدوافع المشتركة لدى القيادتين الأمريكية والسوفيتية هي التي مهدت إلى الانتقال العملي لما اسماه نيكسون في البداية « عصر التفاوض » وبداية سلسلة من اجتماعات القمة السوفيتية الأمريكية التي شملت في حقبة السبعينات أربعة مؤتمرات ابتداء من قمة موسكو ، مايو ١٩٧٢، حتى قمة فلاديفوستك في نوفمبر ١٩٧٤ ، وهي المؤتمرات التي دشنت ما عرف بسياسة الوفاق وأعطتها أبعادها وجوهرها من خلال نطاق واسع من الاتفاقيات والتعاقدات ومبادئ وقواعد السلوك التي شملت نطاقا عريضا لعلاقاتهما الدبلوماسية عام ١٩٧٣ ، بين اجتماعات القمة الأربعة تلك يعنينا في نطاق دراستنا بوجه خاص مؤتمري قمة موسكو -مايو ١٩٧٢ ، وواشنطون يونيو ١٩٧٣ ونتائجهما ، وتبدو دلالة هذين المؤتمرين وتوافق وقوعهما والوثائق التي صدرت عنهما حول الشرق الأوسط ، مع تبلور إعداد مصر للحرب وقرارها بحتميتها خاصة بعد وضوح فشل كل الجهود الدبلوماسية التي دارت حول تطبيق قرار ٢٤٢ من خلال ما عرف بمبادرة روجرز ، أو اجتماعات القوى الكبرى أو مهمة المبعوث الدولي جونار بارنج ، والتي اصطدمت جميعها بالتعنت الإسرائيلي، وخلق في المنطقة حالة من اللاسلم واللاحرب لم يعد يتحمله الضمير الوطني المصري وبشكل تلاقت معه الإرادة الشعبية والسياسية حول حتمية قرار الحرب وتحرير الأرض ، بالتوازي مع ذلك كانت تجرى عملية التقارب الأمريكي السوفيتي كما أسلفنا ، وظهرت معانيها العملية فيما يتعلق برؤيتهم للوضع في الشرق الأوسط فيما عكسته الأجزاء الخاصة به في وثائق وبيانات القمتين ولا بد أن نعود إلى ما سبق و أوضحناه عن الأهداف الأمريكية لمجمل عملية الوفاق والتي كان في جوهرها دفع الاتحاد السوفيتي إلى المرونة والاعتدال في التعامل مع مناطق التوتر الإقليمي وفي مقدمتها الشرق الأوسط وفيتنام ، لذلك لم يكن غريبا أن تبذل الدبلوماسية الأمريكية خلال المؤتمرين جهدا مراوغا لكي تصدر الأجزاء الخاصة بالشرق الأوسط في بيانات المؤتمرين » علي اكثر الصور اعتدالا « وقد أوضح كيسنجر بعد ذلك هدفه الاستراتيجي من ذلك بقوله » إن من شأن الاعتدال في الموقف السوفيتي إن نقنع القادة العرب علي - الأقل المعتدلين منهم- بأن السوفيت غير قادرين علي تحقيق تسوية ، وان خلق هذا الموقف هو ما كانت تعمل من اجله الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاث سنوات(٢) في هذا الاتجاه اكتفي بيان القمة الأولى « بإعادة تأكيد تأييدهم لتسوية سلمية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ » كما عبرا عن تأييدهما لجهود ممثل الأمم المتحدة جوناريارنج واستعدادهم للقيام بدور هام في تحقيق هذه التسوية وان تحقيقها سوف يفتح إمكانات تطبيع الموقف في الشرق الأوسط سوف يتيح بوجه خاص النظر في خطوات اكثر لإجراء استرخاء عسكري Military Relaxation في الشرق الأوسط . وقد جاءت هذه المعالجة من جانب القوتين للوضع في الشرق الأوسط لكي تقنع القيادة المصرية ليس فقط بعدم قدرتهم علي تحقيق تسوية سلمية بل أن علاقاتهم الجديدة يمكن أن تمثل قيودا علي الإرادة المصرية لتحرير أراضيها وعلي امتلاكها للإمكانيات العسكرية علي ذلك مركزة بالذات علي تعبير « الاسترخاء العسكري » وقد عبر الرئيس الراحل أنور السادات عن هذه المفاهيم وهو يتحدث عن الدوافع التي أملت بشكل نهائي قرار الحرب قال « انه بعد زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ وصدور أول بيان وفاق بين موسكو وواشنطون يقول الاسترخاء العسكري وكان صدمة عنيفة لنا ثم جاءني التحليل السوفيتي يوضح انه لم يحدث أي تقدم بالنسبة لقضية الشرق الأوسط مع أمريكا » (٣)

ثانيا : كيف تعاملت مصر مع هذا الوضع:

إزاء هذا الوضع الدولي ومتغيراته وما كان يتضمنه من قيود علي الإرادة والحركة المصرية ، بادرت السياسة والدبلوماسية المصرية بتحرك مضاد يستهدف تجاوز التأثيرات السلبية لعلاقات الوفاق الجديدة ، ولتوفير أفضل الظروف والإمكانيات والعلاقات الدولية لهدف تحرير الأرض ، فأمريكا ، وعلي الرغم من القيود التي كانت تحيط بالعلاقات المصرية الأمريكية فقد عملت مصر علي فتح جسور للتلاقي والحوار مع السياسة الأمريكية والتي تبلورت في لقاءات مستشار الأمن القومي المصري حافظ إسماعيل مع هنري كيسنجر في لقاءين حاسمين في واشنطون - فبراير ١٩٧٣ - وباريس - مايو ١٩٧٣(٤) أما الاتحاد السوفيتي والذي كان من المفترض أن يكون المصدر الرئيسي للدعم العسكري والسياسي للمجهود المصري،فقد عملت السياسة والدبلوماسية المصرية علي تجاوز حالة الغيوم والشكوك المتبادلة التي تطورت منذ رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وزادت كثافة بقرار مصر الاستغناء عن الخبراء السوفيت في يونيو١٩٧٢ ، وعلى ضمان عدم وقوع الاتحاد السوفيتي تحت قيود وشروط علاقته الجديدة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بموقفه والتزاماته تجاه الجانب العربي في نزاع الشرق الأوسط ، لذلك بادرت مصر بسلسلة من زيارات كبار المسئولين المصريين وتمثلت أساسا في زيارة رئيس الوزراء عزيز صدقي لموسكو وزيارة وزير الحربية المصري أحمد إسماعيل في مارس ١٩٧٣، وما نجم عنها من اتفاقيات عسكرية وزيارات مستشار الأمن القومي المصري حافظ إسماعيل لموسكو في فبراير و يونيو ١٩٧٣ وهي الزيارة التي صدر عنها أول اعتراف سوفيتي صريح « بحق مصر في تحرير أراضيها بكل الوسائل » ثم زيارة وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات في مايو ١٩٧٣ ،وهي الزيارات التي أعادت وضع العلاقة المصرية السوفيتية في إطار مستقيم ، وضمنت استمرار الدعم العسكري والسياسي السوفيتي لمصر ، وقد انعكس هذا التأييد بوضوح في عدد من البيانات السوفيتية في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ ، ففي أبريل عام ١٩٧٣ أجاب رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين عما إذا كان الاتحاد السوفيتي قد استأنف تزويد مصر بالأسلحة بقوله « إننا نعتقد أن لمصر الحق في امتلاك جيش قوى من اجل الدفاع عن نفسها ضد العدوان وتحرير أراضيها »

ثالثا : إدارة القوتين لعلاقاتهما خلال حرب أكتوبر كانت اختبارا لعلاقات الوفاق

بالنظر إلى الاتجاه الذي كانت تأخذه العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ بداية السبعينات نحو بث الهدوء والاعتدال في علاقاتهما الدولية والثنائية ، و إحلال الحوار و التفاوض بدلا من المواجهة والتوتر ، نستطيع أن نقول أن اشتعال حرب أكتوبر جاء علي عكس ما كانت تتمناه القوتان ، وانه بالنظر إلى السباق الدولي وما خلفته قمتا موسكو و واشنطون من توقعات حول اطراد ما ارتبطنا به من مبادئ واتفاقيات ، فان الحرب في مواقع جاءت لكي تمثل اختبارا حقيقيا للعلاقة الجديدة ومبادئها ومدى الالتزام بها بل ولحدود هذه العلاقة ، وعلي المستوى الأمريكي كان الافتراض حول السلوك السوفيتي في الشرق الأوسط قبل الحرب انه بالنظر إلى المشكلات التي لم تحل بعد في العلاقات بين البلدين مثل التجارة والاستثمارات الأمريكية في الاتحاد السوفيتي والمفاوضات الجارية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية والخفض المتوازن للقوات في أوربا ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ،.مع بقاء واستمرار هذه المسائل لا يستطيع الاتحاد السوفيتي السماح بقيام أزمة في الشرق الأوسط

تعرض للخطر إمكان التوصل إلى نتائج إيجابية حول هذه القضايا ومن ثم الوفاق في مجموعة ، في ضوء هذا الافتراض المسبق فان اشتعال الحرب والارتباط السوفيتي بها وبياناته المؤيدة للعرب ادهش الولايات المتحدة الأمريكية (٥)

ففي الأيام الأولي للحرب عبّرت البيانات السوفيتية عن التعاطف والتأييد للجانب العربي ، ففي خطاب لبريجنيف يوم ٨ أكتوبر أمام رئيس الوزراء الياباني الزائر قال « أن ما يجري الآن في الشرق الأوسط هو معركة بين إسرائيل المعتدية ومصر وسوريا ضحايا العدوان الذين يجاهدون لتحرير أراضيهم و من الطبيعي أن يكون تعاطفنا إلي جانب ضحايا العدوان ».وعلي المستوى العسكري بدأ الاتحاد السوفيتي يوم ٩ أكتوبر جسرا جويا وبحريا لتزويد مصر وسوريا بالسلاح كما أخذت نظم الأسلحة مستوى أكثر تقدما بتقديم عدد لم يحدد من صواريخ سكود Scud والتي كان نطاقها يسمح بضرب تل أبيب من الأراضي المصرية وقد اعتبر بعض المحللين أن هذا يفسر تهديد الرئيس السادات في ١٦ أكتوبر أن مصر تملك صواريخ قادرة علي الضرب في عمق إسرائيل (٦). غير انه علي الرغم من هذا التأييد السياسي والعسكري السوفيتي للجانب العربي مع الأيام الأولى للحرب ، إلا أننا لا نستطيع ا ن نستبعد أن القادة السوفيت كانوا يدركون في ضوء ارتباطات وتفاهمات لعلامات الوفاق مع الولايات المتحدة ومبادئها أهمية التشاور والعمل المنسق بين القوتين ، إلا انه يبدو انهم فضلوا الانتظار حتى يتضح الموقف بشكل أكثر، الأمر الذي بدأ يتبلور مع منتصف أكتوبر وليس واضحا ما إذا كان هذا راجعاً إلى تطور العمليات العسكرية أم إلي خشية السوفيت علي مستقبل علاقات الوفاق والرغبة في حمايتها ، وكذلك ببدء الولايات المتحدة إلقاء ثقلها العسكري لصالح إسرائيل حيث بدأت جسرها الجوي لإمداد إسرائيل بالسلاح يوم ١٣ أكتوبر ، وفي ١٩ أكتوبر قدم نيكسون مشروع قانون إلى الكونجرس يطلب اعتماد ٢.٢ بليون دولار لإسرائيل ، عند هذا المفترق ، وضح للقادة السوفيت أن وقت التحرك دبلوماسيا والتشاور مع الولايات المتحدة قد حل ، فمن ناحية وصل رئيس الوزراء كوسيجين إلى القاهرة يوم ١٦ أكتوبر حيث امضي ثلاثة أيام ، ومن ناحية أخرى دعا «بريجنيف» «هنري كيسنجر » لزيارة موسكو يوم ٢٠ أكتوبر حيث توصل الجانبان إلي مشروع قرار قدم إلي مجلس الأمن في ٢٢ أكتوبر يدعو إلي الوقف العاجل لإطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ورغم قبول طرفي النزاع للقرار ، إلا أ ن إسرائيل ما لبثت أن خرقت قرار وقف إطلاق النار الأمر الذي أدى إلي أن تتقدم القوتان العظميان بمشروع قرار مشترك أخر يدعو إلي الانسحاب إلي مواقع ٢٢ أكتوبر وهو القرار الذي رفضت إسرائيل أيضا أن تستجيب إليه وهو ما دفع بالرئيس السادات إلي توجيه نداء إلي الحكومتين الأمريكية والسوفيتية لإرسال قوة أمريكية سوفيتية مشتركة إلي الشرق الأوسط للأشراف علي تنفيذ قرار مجلس الأمن لتحقيق الانسحاب إلي خطوط ٢٢ أكتوبر وهو النداء الذي وافق عليه بريجنيف ودعا نيكسون إلي قبوله وإلا سوف يتصرف الاتحاد السوفيتي بمفرده بإرساله قواته إلي الشرق الأوسط ، وهو ما رفضته الولايات المتحدة ، وبرر هنرى كيسنجر هذا الرفض بقوله « أن الولايات المتحدة لا تحبذ ولن توافق علي إرسال قوات سوفيتية أمريكية مشتركة إلي الشرق الأوسط فليس من المتصور أن نزرع خلافات القوتين العظميين في الشرق الأوسط أو أن تفرض سيطرة سوفيتية - أمريكية، أن الولايات المتحدة تعارض إدخال منفرد لقوات عسكرية في الشرق الأوسط وخاصة من قوة نووية بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ستار(٧)

ومع هذا الرفض الأمريكي الواضح إلا أن ثمة تحركات عسكرية سوفيتية واضحة قامت بها القيادة

السوفيتية العليا تركت انطباعا لدي الأمريكيين عن احتمال قيام السوفيت بإرسال قوات محاربة إلي الشرق الأوسط ، وأدى هذا الانطباع إلي أن يعلن وزير الدفاع الأمريكي شلزنجر في ٢٥ أكتوبر حالة التأهب العالمي من الدرجة الثالثة للقوات العسكرية الأمريكية Def Com Three وجاء رد الفعل السوفيتي علي إعلان حالة التأهب الأمريكي في بيان أذاعته وكالة تاس السوفيتية قالت فيه» اتصالا بالأحداث في الشرق الأوسط ظهرت في واشنطون تقارير عن حالة تأهب للقوات المسلحة الأمريكية في بعض المناطق بما فيها أوربا وفي محاولة لتبرير هذه الخطوة أشار المسئولون لبعض أعمال الاتحاد السوفيتي التي ادعوا أنها سببت القلق أن تاس مخولة لأن تعلن أن مثل هذه الإيضاحات هي إيضاحات سخيفة طالما أن أفعال الاتحاد السوفيتي تهدف فقط إلي تطبيق قرار مجلس الأمن حول وقف إطلاق النار و إعادة السلام في الشرق الأوسط ، إن هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة التي لا تخدم بأي حال الوفاق الدولي قد اتخذت بشكل واضح لإخافة الاتحاد السوفيتي ،ولكن هؤلاء الذين كانوا وراء هذه الخطوة يجب أن يقال انهم اختاروا العنوان الخاطئ (٨) وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رفعت بشكل جزئي حالة التأهب علي اثر اتفاق بين موسكو وواشنطون حين وافق مجلس الأمن علي مشروع قرار تبنته دول مجموعة عدم الانحياز يقضي بألا تشترك الدول الدائمة في مجلس الأمن في قوات حفظ السلام ، وفي نفس اليوم أعلن بريجنيف أن موسكو سوف ترسل ممثلين من الضباط الكبار يرتدون ملابس مدنية الأمر الذي يبعدهم عن التدخل ، كما أعلنت الولايات المتحدة أنها سترسل عددا صغيرا من المراقبين Observers إذا ما طلب منه سكرتير عام الأمم المتحدة ذلك ، وهكذا ، وكما عبر الرئيس الأمريكي « زالت أصعب أزمة واجهت القوتين منذ أزمة الصواريخ الكوبية (٩).وهكذا يوحي التمعن في كيفية إدارة القوتين للأزمة و إدارة علاقاتهما خلالها و دورهما في تطوراتها ، انهما قد تصرفا خلال الحرب علي مستويين : المستوى الأول هو مستوى الخصومة والمنافسة Adversary وهو المستوى الذي أملته علاقاتهما التقليدية القائمة علي المنافسة والمصالح المتضاربة ، وعلي حرصهما علي الاحتفاظ بمواقفهما وأرصدتهما في المنطقة ، وعلي تحالفهما وارتباطاتهما بأطراف النزاع ، وهو المستوى الذي لم تصفه أو تنفيه علاقات الوفاق الجديدة وتفاهماتها بهذا المعني قدم كل جانب الدعم والتأييد المادي والسياسي لأصدقائه في النزاع ، أما المستوى الثاني فهو في مستوى الشركاء Partners والذي أملته علاقات الوفاق الجديدة ومبادئها وما ارتبطا به من اتفاقيات ومبادئ وقواعد للسلوك في مثل هذه الأزمات تدعوهما إلي العمل علي عدم تطوير المواقف التي يمكن أن تسبب تفاقما خطيرا في علاقاتهما (كما نصت المادة ١ من اتفاقية منع الحرب النووية) وأن يفعلا كل ما في طاقتهما حتى لا تثور صراعات ومواقف قد تزيد من التوتر الدولي (كما نصت المادة ٣ من مبادئ العلاقات) ويتوقف الحكم النهائي علي سلوك القوتين خلال الحرب علي منظور من يقيمون هذا السلوك : فأعداء الوفاق في الولايات المتحدة والمتشككين فيه وفي النوايا السوفيتية تجاهه ، ركزوا علي المستوي الأول وخاصة التأييد الذي قدمه السوفيت للعرب ، واعتبروا انه خيانة من السوفيت لمبادئ الوفاق وقواعده ، وانهم كانوا علي علم بالنوايا العربية بشن الحرب ولم يبلغوا واشنطون بها ، بل ذهب هؤلاء إلي أن الإمدادات العسكرية السوفيتية للعرب هي التي شجعتهم علي شن الحرب ، أما المنظور الثاني ، فقد ركز علي الجانب الذي تعاون وشارك فيه الاتحاد السوفيتي مع واشنطن ، وان أسلوب معالجة القوتين للأزمة هو لسياسة الوفاق ربما كانت الأزمة قد أخذت أبعادا اكثر خطورة ، ففي مؤتمر صحفي تحدث الرئيس الأمريكي نيكسون حول هذه النقطة قال « كحقيقة فأنه لا يمكن أن أقول انه

بدون الوفاق كان من الممكن أن نواجه صراعا كبيرا في الشرق الأوسط ولكننا تفاديناه بالوفاق» (١٠) كما صرح بريجنيف في نوفمبر ١٩٧٣ «أن المرء يمكن أن يقول بشكل أكيد انه في مثل هذه الحالة وبدون الوفاق فان المبادرة المشتركة من جانب مجلس الأمن حول الشرق الأوسط قدمت فرصة لوقف إطلاق النار ربما لم يكن ممكنا بدونها » (١١).علي أية حال ، فانه أيا كان اختلاف النظر حول سلوك القوتين خلال حرب أكتوبر وتأثيرها علي اتجاه علاقاتهما وهما تتبنيان سياسة الوفاق، فان المعني الحقيقي أن حرب أكتوبر قد أوضحت بالتجربة العملية حدود الوفاق الحقيقية ، فهو لم يلغ عنصر الخصومة وصراع المصالح بين القوتين ، وانه رغم ما قدمه من إطار جديد ربما اكثر أمانا للمنافسة بينهما ، إلا انه لم يحول هذه المنافسة إلي تعاون شامل .

الخاتمة :

تدلل دراستنا على انه مع أن إعداد مصر لتحرير الأرض قد بدأ منذ اليوم التالي لمعارك عام ١٩٦٧ ،وان هذا الإعداد كان يجري على المستويات العسكرية وإعداد الجبهة الداخلية جنبا إلي جنب على الجبهة الدولية والدبلوماسية ،آلا أن هذا الإعداد قد تبلور وبلغ ذروته في مستهل السبعينات وهي الفترة التي توافقت فيها إرادة القيادة السياسية مع الضمير الشعبي على ضرورة كسر الجمود الذي إشاعته حالة اللاسلم واللا حرب والتي كانت تضمن في النهاية تكريس الأمر الواقع واستمرار الاحتلال للأراضي المصرية ، وان أهم ما ميز هذه الفترة الحرجة من إعداد مصر للحرب وتوفر واستكمال أدواتها الفعالة هو توافقها مع تغيرات أساسية في البيئة الدولية وبشكل خاص وفي علاقات القوتين العظميين و تأثيرهما وأدوارهما العالمية والإقليمية وارتباطاتهما المعروفة في منطقة الشرق الأوسط، وإنهما في هذه الفترة كانتا متجهتين الى إعادة ترتيب علاقاتهما والعمل على نقلها من مستوي التوتر والمواجهة الى مستوى الحوار والمفاوضة والتعاون لاحتواء مصادر التوتر والتنافس وخاصة في مناطق المنازعات الإقليمية وفي مقدمتها الشرق الأوسط .وقد رأينا كيف تبلور هذا الاتجاه فيما اصبح يعرف بسياسة الوفاق التي أخذت مضمونها العملى في مؤتمرات القمة والتي كان من أكثرها دلالة بالنسبة للشرق الأوسط قمتا موسكو وواشنطن عامي ٧٢ ،١٩٧٣ اللتان سبقتا حرب أكتوبر مباشرة. وقد رأينا كيف أن التطبيقات العملية لهذه العلاقة الجديدة بالنسبة للشرق الأوسط كانت تتجه في نهاية الأمر الى فرض قيود على حرية المبادرة والحركة المصرية لتحرير أراضيها ،بل والى حرمانها من مصادر الدعم العسكري والسياسي لتحقيق هدفها القومي إزاء هذا الواقع وهذه البيئة الدولية المعقدة بدت حيوية وحنكة السياسة والدبلوماسية المصرية وحركتها المضادة لاحتواء هذه التأثيرات السلبية ولضمان أكبر تأثير ممكن لقدراتها الدفاعية وبنائها العسكري لتجاوز الغيوم التي كانت قد بدت في علاقاتها على القوة الدولية التي كانت مصدر هذا التأثير وهى الاتحاد السوفيتي، وبإقامة جسور الحوار والتلاقي لتأكيد التزاماته ،وبهذا المعنى نستطيع أن نقول أن المؤرخين سوف يتوقفون كثيرا عند هذه الفترة باعتبارها من اكثر الفترات الخلاقة في سياسة الدبلوماسية المصرية وكدراسة حالة عن كيفية تمكن قوة إقليمية على التعامل بكفاءة مع العلاقات المعقدة لقوي عظمى ومصالحها المتداخلة والمتنافسة لكي تستخلص أفضل الظروف التي تخدم أهدافها القومية. والواقع أن مثل هذا الإنجاز قد تحقق للسياسة المصرية بحكم ما اجتمع لها من الحس والإجماع القومي على تحرير الأرض ، وبصيرة وحنكة القيادة السياسية ،والأداء العالمي والمتكامل للفريق العسكري والسياسي والدبلوماسي المعاون لها.

قائمة المراجع

(١) راجع Kisenger The white house Years PP127-130.
(٢) «سنوات البيت الأبيض» . مصدر سابق . ص:١٤٠٩. ١٢٥٣. ١٢٤٧.
(٣) أنور السادات« البحث عن الذات» المكتب المصري الحديث.١٩٧٨ .ص:٣١١-٣١٢.
(٤) راجع وصفا دقيقا لتأثير نتائج هذه اللقا ءات على تفكير الرئيس السادات وعلى قرار الحرب في:
محمد حافظ إسماعيل: «أمن مصر القومي في عصر التحديات»
(5) Kohler, The Soviet union and the october war M.E. war p.p .5-6
(٦) المرجع السابق. ص ٦٥
(7) Corel bell, The october .M.E war int. A ffairs No.4.oct.1974
(8) Daily Review (N A P), Moscow , October 29,
(9) Laquer,Walter confrontation, the M.E war and world politics, wild_wood house,1974,p.178
(10) survival ,iss,,London ,January _feb.1974
(11) Reglover, The Effectiveness of the soviet peace program Int. Affairs. Moscow. No .B.1975.PP77

التعقيب الأول على الورقة الثانية

أ.د مفيد شهاب

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الواقع أن موضوع هذه الورقة يكتسب أهمية خاصة ، سواء بالنسبة للفترة التى تتناولها و هي الفترة الفاصلة بين حرب الاستنزاف و حرب أكتوبر أو بالنسبة للمرحلة الحالية التى تمر بها عملية السلام بمأزق صعب فالورقة تناقش اثر العامل الدولي على حرب أكتوبر على مستويين:

المستوى الأول : قرار الحرب فالقرارات الاستراتيجية لا تتخذ من فراغ و إنما فى إطار بيئة دولية و إقليمية و محلية تمارس تأثيرها عليها ، سواء بفرض قيود على اتخاذ القرار ، أو بإتاحة فرص محددة لاتخاذه و تشير الورقة إلى أن نمط العلاقات الدولية القائم بين القوتين الأعظم فى ذلك الوقت كان يؤثر فى اتجاه فرض قيود على حرية الحركة المصرية و هذه نقطة اتفق فيها تماما مع صاحب الورقة

المستوى الثاني : إدارة الحرب فقد كانت القوتان العظميان تمثلان أطرافا شبه مباشرة فى حرب أكتوبر سواء من خلال المساندة السياسية لأطرافها المباشرة ، أو الدعم العسكري التسليحي الكثيف لتلك الأطراف ، أو اتخاذ مواقف تجاه استمرار أو وقف القتال و يلاحظ هنا أن الورقة لم تتناول هذا الجانب و إنما ركزت اكثر على تأثير حرب أكتوبر على اتجاه علاقات الدولتين العظميين ، على أي حال سوف اركز تعقيبي الخاص بالورقة على ثلاث نقاط رئيسية :

النقطة الأولى : وزن و تأثير العامل الدولي على التطورات و التفاعلات فى الشرق الأوسط عموما و هو جوهر الموضوع الذى تطرحه الورقة .

النقطة الثانية : كيفية تناول الورقة لاتجاهات تأثير هذا العامل (فى فترة من اكثر فترات تاريخ الشرق الأوسط تعقيدا و هي فترة الوفاق بين الدولتين العظميين) على حرب أكتوبر.

النقطة الثالثة : الدروس المستفادة من هذه الفترة بالنسبة للمرحلة الحالية

و بداية
فان منطقة الشرق الأوسط تعتبر من اكثر أقاليم العالم أهمية ، وهى تحتل أولوية متقدمة فى سياسات القوى الدولية الرئيسية لما تتضمنه من مصالح أساسية لها تتصل بالموارد الاقتصادية و العلاقات السياسية و المصالح الأمنية أيا كان مفهوم تلك القوى الدولية لمضمون هذه المصالح .
فالحقيقة الأولى هي أن منطقة الشرق الأوسط كانت دائما مركز اهتمام دولي . و توضح الورقة أنها كانت كذلك فى أوائل السبعينات حيث كان ما يهم إدارة كيسنجر - نيكسون منحصرا فى الشرق الأوسط و فيتنام و ذلك فى ظل نظام دولي ثنائي القطبية ، تدار العلاقات بين طرفيه الرئيسيين فى ظل الحرب الباردة و تبعا للظروف و الآليات التى كانت تمليها .
وتؤكد الورقة على انه عندما بدأت القوتان العظميان نحو الاتجاه لتبنى سياسة الوفاق لم يكن ذلك فى مصلحة الدول العربية بحكم ما فرضه ذلك الوضع عليها من قيود تتصل بحريتها فى اتخاذ قرارات كبرى .
و إذا كنا نوافق على ذلك فهل يمكن القول أن الدول العربية كانت اكثر حرية فى اتخاذ قراراتها و تحقيق أهدافها عندما كانت علاقات الدولتين العظميين تتسم بالتوتر فى ظل الحرب الباردة ؟ الأرجح أن الإجابة بالنفي لأن وقائع التاريخ العربي فى فترة الحرب الباردة تشير إلى أن العرب لم يتمكنوا من الحصول على الكثير بل على العكس لحقت بهم بعض الكوارث أحيانا .
و المعنى - كما أراه - واضحا أن المسألة كلها لا ترتبط بنمط العلاقات القائم على المستوى الدولي ، و إنما بالكيفية أو الأسلوب أو المنهج الذى تتعامل به الدول العربية مع هذا النمط، ويشير درس حرب أكتوبر هنا إلى انه فى الوقت الذى كانت البيئة الدولية تفرز آثارا سلبية ضد مصر ، تمكنت مصر من إحراز اكبر انتصاراتها فى تاريخها الحديث لأنها تعاملت مع البيئة الدولية بوعي وتصميم وإرادة وفعالية .

أما النقطة الثانية : فهي أن منطقة الشرق الأوسط كانت دائما « مدولة » فلم تكن تفاعلاتها و تطوراتها - فى معظم الأحيان - نتاجا لسياسات أطرافها فقط و خاصة فيما يتصل بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي و إنما أيضا نتيجة لتأثير العامل الدولي فيها ، وهو التأثير الذى يتخذ عدة مظاهر يمكن بسهولة رصد أمثلة عديدة لها وأهم هذه المظاهر :
١-الدعم السياسي و فى المقابل منه الضغط السياسي
٢-الدعم التسليحى و فى المقابل منه تقييد الحصول على الأسلحة .
٣- الدعم الاقتصادي و فى المقابل منه التهديد بوقف الدعم أو فرض الحصار الاقتصادي.
٤-التدخل العسكري لمساندة طرف ما أو لمواجهة طرف آخر .

و رغم أن تأثير العامل الدولي كان قويا بصفة عامة و فى بعض الحالات بشكل مؤثر إلا انه كانت ثمة محددات تحيط به دائما كما كانت ثمة دروس هامة تتصل به لعل أهمها :
١- أن العامل الدولي لا يلغى العامل الوطني، فالدول لا تعمل وفقا لما تمليه عليها السياسة الدولية بل يمكنها أن تقول « لا » فى بعض الأحيان، و يمكنها أن تتخذ القرارات التى تراها متوافقة مع مصالحها الوطنية ، لكن عليها أن تكون مستعدة فى نفس الوقت للتفكير فى الثمن السياسي

و الاقتصادي الذى قد تدفعه نتيجة مواقفها . كما أن قراراتها ينبغي أن تكون محسوبة بدقة ، وفى كل الأحوال فإن العامل الدولي لا يمكنه التأثير أو التدخل على كل المستويات لكنه عند حدود معينة قد يكون هاما بدرجة تقتضي الواقعية أخذه فى الاعتبار .

٢- أن العامل الدولي لم يكن فى معظم الأحوال فى صالح الدول العربية ، فلا يمكن مقارنة حجم الدعم التسليحى أو الدعم الاقتصادي الذى حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، بحجم الدعم المناظر الذى حصلت عليه الدول العربية من الاتحاد السوفيتي عبر سنوات الصراع . فقد حصلت الدول العربية بالفعل على دعم سوفيتي كبير لكنه لم يصل أبدا إلى المستوى الذى كان يمكنها من تحقيق أهدافها المشروعة، ذلك أن وزن العرب فى الاستراتيجية السوفيتية لم يكن يماثل وزن إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية .

٣- أن القوى الدولية الكبرى تعمل وفقا لمصالح تراها على المستوى العالمي ، وليس فى إقليم معين بالذات، و بعبارة أخرى فإنها تخطط و تتحرك وفق أطر دولية و ليس أطرا إقليمية، فقد تقوم بتهدئة الأوضاع فى منطقة لموازنة اضطرابها فى منطقة أخرى كما أنها قد ترى أن قضية ما فى إقليم معين تمثل « مشكلة » بينما لا تراها دول الإقليم كذلك، و الأهم أنها قد تضحي بمصالح حلفائها فى منطقة معينة فى بعض الأحيان لصالح ما تراه مصلحة فى إقليم أخر .

فى هذا السياق تأتى أهمية ما أشارت إليه الورقة حول الصفقة الدولية الكبرى التى أسفرت عن «سياسة الوفاق» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مطلع السبعينات ، أفرزت اتفاقا بين الطرفين على تهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط ، على نحو عبر عن نفسه إقليميا فيما سمي «حالة اللا سلم واللا حرب» ، التي لم تكن تتيح للدول العربية إمكانية التوصل إلى حل سلمي، وتقيد في الوقت ذاته احتمالات اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية المعلقة.

وهنا تبرز بعض الملاحظات التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار :

١-إن الورقة ، في تناولها للدوافع التي قادت إلى سياسة الوفاق ركزت على تحليل الرؤية الأمريكية بشكل تفصيلي ، وموثق ، بينما لم تتطرق إلى الدوافع السوفيتية إلا بشكل سريع في فقرة واحدة ، بحيث بدأ الاتحاد السوفيتي وكأنه يسير وفقا لما خططت له الولايات المتحدة ، ويتضح ذلك من خلال نص منقول عن مذكرات كيسنجر يوحي بما يبدو انه تلاعب أمريكي بالاتحاد السوفيتي ، وذلك بهدف إقناع العرب المعتدلين بان السوفيت غير قادرين على تحقيق أي تسوية ، وان الصيغة التي تم الاتفاق عليها بين القوتين العظميين بشأن مشكلة الشرق الأوسط كانت صيغة أمريكية . فحسابات الاتحاد السوفيتي بالنسبة للوفاق ، وحل مشكلة الشرق الأوسط غير واضحة بنفس القدر الذي وضح بالنسبة للحسابات الأمريكية . والسؤال هو : هل ضحى الاتحاد السوفيتي بارتباطاته العربية في المنطقة لصالح ارتباطات أخرى ؟ وإذا كان قد فعل ذلك ، فما هو السبب ؟ ولماذا عاد إلى تأييد الموقف العربي من اجل تحرير الأرض المحتلة ، ودعم كل من مصر وسوريا تسليحيا بقوة خلال عام ١٩٧٣ ، قبل الحرب وخلالها ؟ الحقيقة أن الموقف السوفيتي يحتاج إلى مزيد من النقاش .

٢-إن الورقة قد أشارت في النقطة الثانية ، المتصلة بتعامل مصر مع الوضع الدولي قبل الحرب إلى وعي عميق من جانب الرئيس أنور السادات بطبيعة «المرحلة» التي تمر بها العلاقات بين القوتين العظميين والقيود التي تفرضها على قراره الخاص باستخدام القوة المسلحة حيث انه عمل في اتجاهين:

الأول : فتح الجسور للحوار مع الولايات المتحدة من خلال الدبلوماسية السرية.

الثاني : العمل على استعادة الدعم السياسي والعسكري السوفيتي لمصر .
والأسئلة التي يمكن طرحها بالنسبة لهذه النقطة متعددة : فما الذي كان الرئيس السادات يهدف إليه من إجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة التى أصبحت الأكثر تأثيرا من الاتحاد السوفيتي في شئون المنطقة ؟ ثم لماذا قام الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر خلال هذه الفترة ؟ وكيف فسر القادة السوفيت دلالات التحركات المصرية ؟ ولماذا وافق الاتحاد السوفيتي بعد فترة قصيرة على إعادة دعم مصر سياسيا وتسليحيا ، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ أرض - أرض من طراز «سكود »؟
لقد كانت الأمور تسير في هذه المرحلة بطريقة تتسم بالتعقيد الشديد،وهو ما كنت أود أن تلقى الورقة مزيداً من الضوء عليه.
٣-أن النقطة الثالثة، قد ركزت على الطريقة التي أدارت بها القوتان العظميان «علاقاتهما » خلال الحرب، التي كانت بمثابة اختبار لسياسة الوفاق، بينما كان من المفترض -في تقديري- أن يتم التركيز على الطريقة التي حكمت إدارة كل منهما للحرب، وتأثيرها على مسار العمليات ونتائج الحرب. فالقضية هي الحرب وليست الوفاق.وهناك إشكاليات تطرحها كتابات مختلفة حول محددات سلوك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إزاء أطراف وعمليات القتال،وحجم وظروف عمليات تزويد أطراف القتال بالأسلحة خلال الحرب،والموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي خلال الفترة من ٢٢-٢٥ أكتوبر ،والذي يعتقد أنه أدى إلي ضغط هائل على الإدارة الأمريكية في اتجاه إجبار إسرائيل على احترام وقف إطلاق النار. وقد أشارت الورقة إلى تفاصيل هامة وأساسية بهذا الشأن ،لكنها حللت ذلك في النهاية من زاوية دلالات هذه التطورات بالنسبة للوفاق، وليس بالنسبة للحرب.

وهكذا
فإن للقضية التي تتناولها الورقة دلالات هامة،بالنسبة لفهم ما حدث قبل الحرب وخلالها ،ومن زاوية الدروس التي يمكن الاستفادة منها ،في ظل أوضاع أو فترات أخري، وأهمها:
أن مصر كانت قادرة على اتخاذ «قرار استراتيجي تاريخي» رغم أن القوتين الأعظم لم تكونا ترغبان في ذلك. ومن المؤكد أن هذا القرار لم يتخذ بصورة انفعالية تتجاهل حقائق الواقع الدولي، وكأنه غير قائم، وإنما على أسس مدروسة ومحسوبة تتعامل مع هذا الواقع، وتدرك القيود المتصلة به، والثغرات الموجودة فيه.
أن حالة اللاحرب واللاسلم حالة قلقة غير مستقرة ،ولم يكن من الممكن أن تستمر لفترة طويلة، خاصة بالنسبة لصراعات على نمط الصراع العربي- الإسرائيلي ،إذ لا يمكن تجميد الصراعات إلى ما لا نهاية،ولا يمكن استمرار الدوران حول تسوية لا تتم، وحرب لا تقع فعادة ما تكون عواقب حالة اللاسلم واللاحرب وخيمة .
أن العالم قد تغير، وتحولت ثنائية القطبين إلى عالم تكاد تسيطر عليه قوة واحدة، وأصبحت هناك أشكال أخرى للعامل الدولي وتأثيراتها ،وربما أصبحت العوامل المتصلة بحركته وتأثيره أكثر تعقيداً بكثير مما كان يحدث فى الماضي، ولكن تظل الحقائق الثابتة على ماهى عليه، وهى أن المهم ليس فقط ما يفرضه الواقع الدولي، وإنما المهم أيضاً، وربما فى الأساس، هو كيف نتعامل نحن مع هذا الواقع الدولي. وفى تقديري ،فان هذه النقطة تعتبر من أهم دروس حرب أكتوبر.

وبعد

لقد مرت ٢٥ سنة على حرب السادس من أكتوبر. لكننا لا نزال نتذكرها، بوقائعها وقادتها وكأنها حدثت بالأمس. والواقع أن المرء لا يستطيع أن يتصور تاريخ مصر الحديث بدونها كما لا يستطيع أن يتصور ما شهدته المنطقة بعد ذلك، على صعيد التسوية وغيرها، بدون حرب أكتوبر. فأيا كانت العوامل الدولية أو الإقليمية التى أحاطت بها، أو قيدت قرارها، فان مصر كان لابد أن تشنها ،حتى تستقيم الأمور، ويعود التوازن للمنطقة. وهكذا، لم تكن حرب أكتوبر مجرد موقعة عسكرية انتصر فيها جيش على جيش، وإنما حركة مصيرية كبرى عبرت بها الأمة العربية من مرحلة إلى مرحلة جديدة تماما ،أعادت لها الكرامة والعزة، واستطاعت مصرنا الغالية أن تؤكد مكانتها الرائدة ، وأن تحقق إنجازات رائعة، استلهمت فى كل خطواتها روح أكتوبر العظيم تحت قيادة بطل الحرب والسلام الزعيم محمد حسنى مبارك.

التعقيب الثاني على الورقة الثانية

أ . مكرم محمد أحمد

رئيس مجلس إدارة دار الهلال ونقيب الصحفيين

ابتداء، أشكر الدكتور أمين شلبي علي الورقة المهمة التي قدمها حول قضية الوفاق الدولي وحرب أكتوبر ، لقد تميزت الورقة بالتكثيف الشديد والرؤية الموضوعية للبيئة الدولية التي صاحبت حرب أكتوبر والتحديات التي واجهت الإدارة المصرية في ظروف غير مواتية، فرضت الكثير من القيود علي قدرة مصر علي تحقيق هدفها وعلي صانع القرار وعلي عملية التحرير ذاتها .

وإذا كانت الورقة قد خلصت إلي تقدير أخير - لا يختلف عليه كثيرون - يؤكد حيوية السياسة المصرية وحنكتها في سعيها المستمر إلي احتواء التأثيرات السلبية لهذه المهمة وكفاءتها في التعامل مع العلاقات المعقدة للقوتين العظميين والتي فرضت علي المنطقة حالة اللاسلم و اللاحرب ، إلا أن هناك ملاحظات يمكن أن تضيف إلي هذه النتيجة أبعاداً و روافد تؤكد مغزاها.

الملاحظة الأولي: أنه حتى قبل مجيء نيكسون و كيسنجر بسياسة الوفاق كان الشرق الأوسط الذى تتركز فيه مصالح حيوية واستراتيجية ضخمة للدول العظمي ، يفرض علي قواه الإقليمية نمطا من العلاقات الدولية ويضع في اعتباره توازنات القوي الكبرى وصراعاتها الخفية والظاهرة ، وسعيها المستمر إلي توسيع مناطق نفوذها في هذه المنطقة الخطيرة من العالم ، وفي كثير من الأحيان كان النجاح مرتهنا بقدرة القوى الإقليمية علي الاستثمار الصحيح لعلاقات الصراع والوفاق بين هذه القوى الكبرى دون أن تقع في فخ الاستقطاب .

وربما يكون أحد الفوارق المهمة بين هزيمة ١٩٦٧ ومعركة ١٩٧٣ .

أن هزيمة ١٩٦٧ حدثت في ظروف سيطر فيها الاستقطاب علي منطقة الشرق الأوسط وأصبح الصراع العربي الإسرائيلي مجرد وجه آخر لعلاقات المواجهة بين القوتين العظميين في ذروة الحرب الباردة .

جرت حرب١٩٦٧ في ظروف انقسام عربي شديد ، واستقطاب حاد قسم العالم العربي إلي دول متقدمة ودول محافظة ، وسادت شعارات تدعو إلي وحدة الهدف بدلاً من وحدة الصف ، الأمر الذى جعل حرب١٩٦٧ مجرد صراع إسرائيلي مصري يجري علي خلفية عربية غير متحمسة وغير مكترثة ، لكن حرب١٩٧٣ جرت في بيئة دولية مختلفة أتاحت الفرصة لتصحيح المناخ الذى أحاط بحرب ١٩٦٧ ، وكسر حالة الاستقطاب الحاد التي صاحبت هذه الحرب وفتح الباب لقومية المعركة .
وعلي حين كانت العلاقات بين مصر والسعودية قد بلغت حد القطيعة في حرب١٩٦٧ أشرك الرئيس السادات الملك فيصل في كل تفاصيل خططه ، وتحققت قومية المعركة بسقوط كل الحواجز التي قسمت العالم العربي وصنفته إلي دول تقدمية ودول محافظة ودخل البترول سلاحاً مهماً وحيوياً عزز من القدرة المصرية وأضاف إلي أوراق القوة التفاوضية ورقة مهمة، و كان واحدا من العوامل التي حفزت الولايات المتحدة إلي سرعة التحرك ، ولم يكن غريباً أن يكون من بين المطالب الأولي التى حملها كيسنجر في أول رحلة له إلي مصر في أعقاب ١٩٧٣ وبتكليف من الرئيس نيكسون ، طلب بأن يبذل الرئيس السادات مساعيه الحميدة لإنهاء المقاطعة البترولية في إطار اتفاق عام تتحمل فيه الولايات المتحدة مسئولية إيجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط .لقد عوض الوفاق القومي كثيراً من الآثار السلبية التي فرضها الوفاق .

الملاحظة الثانية :أن الوفاق لم يكن قد أرسي بعد قواعد واضحة ومؤكدة لتعامل الدواتين مع أزمة الشرق الأوسط الذى كان لا يزال ساحة للصراع والمنافسة الساخنة بين القوتين الكبريين، الأمر الذى أعطي للسياسة المصرية فرصة أن تستثمر ببراعة عالية وإلي أقصي حد مستطاع إحساس الاتحاد السوفيتي أن وجوده في مصر مهم في حسابات موازين القوي الدولية مع واشنطن في بداية وفاق جديد ، وأن تقاعسه عن مساندة مصر بالسلاح يمكن أن يؤدى إلي خروجه من الشرق الأوسط ومن البحر الأبيض ومن منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

في يناير عام ١٩٧٠تمكن عبد الناصر من إقناع السوفيت بإرسال أطقم صواريخ وطائرات سوفيتية إلي مصر للدفاع عن العمق بعد غارات بحر البقر رغم حرصهم علي عدم تصعيد الموقف مع واشنطن لأن السوفيت أحسوا بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وجودهم في الشرق الأوسط من التأثيرات السلبية المحتملة لغارات العمق الإسرائيلي ووضع النظام في مصر.
وفي مارس ١٩٧٣ ، وبرغم صدور قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء الروس عاود الاتحاد السوفيتي تحت تأثير إحساسه بأن خروجه من مصر سوف يعني نهاية نفوذه في الشرق الأوسط ، استمراره في إمداد مصر بما تحتاج من السلاح بما في ذلك بعض أسلحة الردع كما اعترف علنا بحق مصر في جيش قوى يدافع عن حقوقها وتحرير أرضها .

الملاحظة الثالثة : أن مصر أدركت منذ البداية أن معركتها تفرض عليها أن تكون لها حساباتها المختلفة عن حسابات الاتحاد السوفيتي كقوة عظمي ، لأنه أن كان جزء مهم من قضية المعركة يتعلق

بالسلاح السوفيتي فإن الجزء الأكبر من قضية التسوية يتعلق بقدرة الولايات المتحدة المنفردة علي التأثير في الموقف الإسرائيلي .
وقد مارست السياسة المصرية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات هذا الدور ببراعة انطلاقا من مصالح الوطنية .
فمنذ مارس عام ١٩٦٩ومع بداية حكم نيكسون و كيسنجر سعي الرئيس الراحل عبد الناصر إلي استكشاف إمكانات تحريك الموقف الأمريكي ، وفي يوليو عام ١٩٧٠ لم يتردد في إعلان قبوله لمبادرة روجرز ، رغم ضعف المبادرة ، ورغم ضعف مكانة روجرز إزاء قوة غريمه كيسنجر الذى كان لا يزال يشغل منصب مستشار الأمن القومي .
ومن المنطلق نفسه سعي الرئيس السادات منذ بداية توليه إلي دور أمريكي ، وبعد معركة العبور بذل جهدا كبيراً كي يحفز كيسنجر ، الذي كان قد أصبح وزيرا للخارجية ومستشاراً للأمن القومي ، علي الانشغال بمشروع سلام للشرق الأوسط بدأ بفض الاشتباك علي جبهة القتال في إطار اتفاق عريض يشكل إطارا عاماً لسلام تعاقدي مرجعه الأساسي القرار ٢٤٢ .
وفي جهوده لكسب ثقة الموقف الأمريكي حرص الرئيس السادات علي أن تكون مصر وحدها هي التي تتحدث بلسان مصالحها كي يفصل على نحو قاطع بين حسابات مصر وحسابات الاتحاد السوفيتي .

الملاحظة الأخيرة :أن الوفاق طرح آثاره علي شكل المعركة التي سوف تدخلها مصر وعلي خلافات الرأي التي حدثت في النسق الأعلى من قيادات القوات المسلحة حول طبيعة المعركة وأهدافها ، بعد أن تحولت أزمة الشرق الأوسط إلي بؤرة من بؤر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يرتبط علاجها بعلاقات القوة بين الجانبين وبؤر التوتر الأخرى التي تشغل اهتمام العملاقين وتؤثر علي مصالحهما .

أولا ، تحدد شكل المعركة في عبور للقناة ومحاولة الوصول إلي المضايق ، وبدء معركة محدودة يتم بموجبها كسر حالة اللاسلم و اللاحرب ، بهدف إحداث أكبر الخسائر لدى العدو ، وكشف فساد الأساس الذى تقوم عليه نظرية الأمن الإسرائيلي ، وإلزام الإسرائيليين بقبول تسوية عادلة تضع في حساباتها مصالح كل الأطراف خصوصاً الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المصرية .
ولأن حرب التحرير الشاملة تكاد تكون مستحيلة في ظل التحكم السوفيتي في إمدادات السلاح والخوف من تصاعد المواجهة بين القوتين العظميين ، وتأخر وصول أسلحة الردع إلي مصر وحسابات الدور الأمريكي وتأثيره علي مجريات المعركة وما بعدها .

ثانياً، كان لزاما أن تبدأ مصر بما هو متاح لديها من أسلحة لأن الوفاء بكل الإمكانات المطلوبة، أمر يكاد يكون متعذراً ، وكان لزاما علي القوات المسلحة أن تغطي نقص السلاح من خلال شجاعة الرجال ، وتغطي بحسن التخطيط ضعف الإمكانات ، وتغطي بالتدريب والاستعداد والمبادرة وروح الابتكار الفارق بين إمكانات السلاح السوفيتي وإمكانات السلاح في يد الإسرائيليين .
وفي ظل هذين العاملين حدثت تغيرات مهمة في النسق الأعلى لقيادة القوات المسلحة أدت إلي أن يتحمل عبء المعركة قيادات شجاعة تؤمن بأن المسئولية الوطنية تفرض القيام بمغامرة محسوبة لأن الأوضاع لن تصل إلي وضع أسوأ من حالة اللاسلم و اللاحرب بآثارها المريرة علي الجبهة الداخلية

وعلي الروح المعنوية وعلي القوات التي أمضت ٦ سنوات داخل خنادقها تنتظر لحظة العبور .
لقد أحدثت الحرب المحدودة تأثيرات غير محدودة لم تزل تتتابع رغم مضي ٢٥ عاماً علي هذا اليوم المجيد .

انتهت أسطورة الجيش الذى لا يقهر ، ووقف العالم كله يساند مطلب مصر في سلام عادل متكافئ ، وانتقل الموقف الإسرائيلي إلي وضع الاتهام ووجدت الولايات المتحدة نفسها مطالبة بإحياء عملية السلام .

ويبقي أن نجاح القوات المسلحة المصرية في تحقيق عنصر المفاجأة علي المستويين الاستراتيجي والتكتيكي وإنجاز نصر عسكري أعتبر بكل المقاييس عملاً عسكرياً يصل إلي حد الأعجاز في ظروف غير مواتية ، دلالة مهمة علي قدرة الشعب المصري علي الصمود والعطاء وقدرة القوات المسلحة علي النهوض بأعباء التحدي واستعادة الكبرياء الوطني ، لأنه بدون المعركة ما كان يمكن لمصر أن تستعيد ترابها الوطني ، وما كان يمكن لمسيرة السلام أن تبلغ هذا الشوط وأن تحصل علي مساندة العالم أجمع .

■ المناقشات :

السؤال حول دور سوريا والرئيس الأسد فى الإتصال بالاتحاد السوفيتى؟

السفير الدكتور السيد أمين شلبى يرد على التساؤل:

فى الواقع أن الموقف العربى خلال حرب أكتوبر والفترة التى سبقته من العلامات المضيئة فى تاريخ العلاقات العربية وفى تاريخ حرب أكتوبر وأصبح هذا الموقف مستقرا، ودائما نعود إلى هذه الفترة ونحن نحاول التأكيد على الموقف العربى وتماسكه . كل الشهادات والواقع نفسه يشهد التشاور على كل المستويات العسكرية والسياسية إقليميا ودوليا . فيما يتعلق بجزئية العلاقة وأسلوب إدارتها مع السوفيت شمل التنسيق . بالتأكيد الدور السورى والمصرى فى تكييف واستعادة التأييد السوفيتى للمساعدة فى المعركة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا . وقد وصل لدرجة (كما تشير الكثير من الشهادات والوثائق)من التشاور فيما يتعلق بإطلاع السوفيت أو إعطائهم فكرة عن توقيتات بدء الحرب . نعم كان هناك تنسيق فيما يتعلق بالتحاد السوفيتى سواء قبل الحرب أو خلالها أو بعدها.

السؤال حول طبيعة القرار ٢٤٢ ، إن هذا القرار كان فى إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فى حين أن هناك قرارات أخرى تصدر تحت الفصل السابع ؟

الأستاذ الدكتور مفيد شهاب يرد على هذا التساؤل :

بالنسبة للقرار ٢٤٢ والقرارات التى تصدر من مجلس الأمن ولا تصدر صراحة تحت الفصل السابع أو تحت الفصل السادس إنما هى تفسيرات فقهية وفقا للمضمون من القرار يتضمن جزاءات أولا يتضمن أي جزاءات . إن صياغة القرار ٢٤٢ تشير إلى أن فقهاء القانون الدولى يقولون أنه صادر طبقا للفصل السابع لأن هناك عدوانا فلا بد أن ينسحب المعتدى . والفصل السابع هو الذى يتحدث عن العدوان ورد المعتدى . قليل من الفقهاء يقولون ذلك ولكن الغالبية منهم يقولون أنه صادر طبقا للفصل السادس لماذا ؟ طبقا للفصل السابع فإنه سيقر على أن إسرائيل معتدية وأنها لابد وأن تنسحب فى وقت محدد وإن لم يتم ذلك فسوف يوقع عليها جزاء عسكرى أو اقتصادى أو سياسى . ولكن لماذا أخذ بتفسير أنه صادر طبقا للفصل السادس ؟ ذلك أنه اقتصر على المبادئ العامة دون أن

يحدد إلتزامات محددة فى توقيتات معينة بل دعى الأطراف للتفاوض ، فمن هنا يعتبر القرار توصية توصية طبقا للفصل السابع ولكن لن ينفذ هذا القرار من تلقاء نفسه فلا بد أن يجلس الأطراف فيما بينهم ويتفقوا على تحويله من مبادئ وتوجهات إلى مبادئ ملزمة للطرفين لهذا يعتبر منطبقا على الفصل السادس والدليل على ذلك أن قرار ٣٣٨ حينما صدر سنة ١٩٧٣ قال : يدعو الأطراف إلى وقف إطلاق النار والإلتزام بأحكام قرار ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧ وبالتالي مواصلة التفاوض بين الأطراف حتى يصلوا إلى نتيجة نهائية فمجلس الأمن ينص على ما أصدره عام ١٩٦٧ وهو قرار ٢٤٢ وما أكد عليه عام ١٩٧٣ قرار ٣٣٨ هو دعوة الأطراف إلى التفاوض ليس وفقا لما يشاءون ولكن وفقا للتوجهات والمبادئ الواردة فى قرار ٢٤٢ إذن فهو ليس قرارا ملزما وإنما هو توصية لها قيمة أدبية كبيرة يتعين الإلتزام بها .

هناك تساؤل هل كان يجب على مجلس الأمن أن يصدر هذا القرار طبقا للفصل السابع ؟

الإجابة: نعم من الناحية الأصولية القانونية كان يجب على مجلس الأمن أن يصدره طبقا للفصل السابع لكن للأسف لا ننسى أن فى ذلك الوقت لم يكن هناك توضيح صريح أن إسرائيل كانت معتدية وأمريكا لم تكن تعتبرها معتدية وكذلك كثير من الدول الأوربية لم تكن تعتبرها معتدية بل بالعكس فإسرائيل تزعم أنها كانت فى حالة دفاع شرعى ، وأن مصر هى التى بدأت العدوان وأنها أغلقت الملاحة فى خليج العقبة وأنها دفعت قواتها إلى سيناء وهذا يعتبر بداية لعدوان وكان لا بد لإسرائيل أن تدافع عن نفسها . ننتقل للقرارات الأخرى ونشير هنا إلى قرار «لوكيربى» ٧٩٨ هو الذى طبق عليه الفصل السابع . أليس فى هذا ظلم أن قضية لوكيربى مجرد إشتباه وحادثة طائرة سقطت منذ عدة سنوات وانتهت ، ولم يترتب عليها أي تهديد للسلم الدولى أو عدوان حادث ، فأين العجلة وأهمية أن تصدر قرارا طبقا للفصل السابع ؟ والإجابة : ما كان يجب إطلاقا أن يصدر قرار من مجلس الأمن طبقا للفصل السابع . كان يمكن أن يصدر قرارا نطلب من ليبيا نطلب فيه من ليبيا أن تبحث موضوع المشتبهين وتحقق فيه وتتعاون وذلك بأن تتخذ الإجراءات المناسبة كلها ، ولكن من غير الوارد أن نوقع عليها عقابا وفقا للفصل السابع . هذا لا يجوز لأن الفصل السابع ينص على وجود العدوان وتهديد السلم والأمن الدوليين .

ولكن الولايات المتحدة استطاعت أن تضغط على باقى الدول لتقنعهم أن السلام فى خطر وأن الأمن فى خطر وأننا يجب أن نأخذ إجراء ضد ليبيا وأن نجبرها على تسليم المشتبهين لهم وأن تتم محاكمتهم فى الولايات المتحدة أو فى انجلترا .

الجلسة الثانية:

مرحلة التخطيط لحرب أكتوبر

الورقةالأولى :

الإعـــداد الســيــاسـى للمـــســرح الــدولــى

السـفير/أحمد توفيق خليل

خبـير مناوب باللجنة الفرعية لحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة

في تاريخ مصر المعاصر تحتل أيام أكتوبر ١٩٧٣ مكانا فريدا نعود إليه اليوم بمناسبة اكتمال خمسة وعشرين عاما علي المعركة المجيدة - لنحلل ونتأمل ونستعيد حقائق وضوح الهدف وسلامة التخطيط والجدية في العمل والبراعة في التنسيق بين ايقاع العمل السياسي والدبلوماسي من جهة والاستعداد للعمل العسكري من جهة أخرى حتى اللحظة الحاسمة التي قضت علي أسطورة إسرائيل التي لا تقهر

تعود جذور حرب أكتوبر إلي أحداث سنة ١٩٦٧ حين رفض الشعب الهزيمة بكل فئاته فكانت حرب الاستنزاف الباسلة التي أرهقت العدو، وتوج شعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بقوة الجهود الخارقة التي حققت لمصر إزالة آثار العدوان . وستظل معركة أكتوبر المجيدة بنتائجها وتداعياتها محفورة في تاريخنا وفي قلوبنا وعقولنا .

علي أننا نتناول في هذه الورقة البحثية فترة محدودة من حيث الامتداد الزمني للأحداث والتطورات ولكنها غنية بدروسها ودلالتها .

ففي السطور التالية نحاول تتبع الجهود المصرية المكثفة لكسر حلقة اللاسلم واللا حرب ، وذلك في الفترة منذ تولي الرئيس محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠ . حتى بداية معركة أكتوبر ١٩٧٣ والهدف الرئيسي لنا هو محاولة الاهتداء إلي الخط العام الذي كان يحكم التحرك المصري في مرحلة صعبة لم تكن التوازنات الدولية فيها تسمح بتوليد ضغوط كافية للتوصل بالطرق السلمية إلي تسوية مقبولة ، خاصة إزاء التعنت الإسرائيلي والمساندة الكاملة لها من جانب الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا فضلا عن أن صدمة الهزيمة قد صاحبها علي المسرح العالمي صورة ظالمة كل الظلم نسبت إلي مصر ضحية العدوان مسئولية اندلاع الحرب فكان عليها القيام بإعادة تصحيح الصورة وتجسيد الحقائق لتحويل الرأي العام العالمي إلي الموقف المنصف وتأكيد حق مصر في

استرداد أراضيها بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك شرعية الالتجاء إلي العمل العسكري إذا فشلت الوسائل السلمية في إجلاء المعتدي . وقد تزامن مع جهود مصر في سعيها الصادق لاستخلاص حقوقها بالطرق السلمية اتجاه الدولتين العظميين نحو التهدئة وسياسة الوفاق وتجنب المواجهة في بؤر الصراع وفي مقدمتها الشرق الأوسط ، فجاء إطلاق فكرة الاسترخاء العسكري التى تحمل في طياتها بالنسبة لقضيتنا خطورة الإبقاء علي الوضع الراهن وتزايد صعوبة تغيير معطيات الموقف لاسترجاع أراضينا و إزالة آثار العدوان الإسرائيلي واقعيا ومعنويا .

وانطلاقا من الهدف الذي حددناه لهذه الورقة البحثية نكتفي بانتقاء الأحداث الرئيسية التي تساهم في إلقاء الضوء علي الموضوع دون الخوض في تفاصيل كثيرة ، إلي جانب عدم الالتزام الدقيق بالتسلسل التاريخي لتتابع كل الوقائع والاتصالات التي تمت مع الدولتين الأعظم كذلك نعرض مجمل تحركنا علي الساحة الدولية خاصة في الأمم المتحدة ،أي نكتفي بالقدر اللازم للإحاطة بما يمكن أن يندرج تحت الإعداد السياسي للمسرح الدولي .

بعض الملاحظات المبدئية :

١- كانت محاولات التوصل لتسوية النزاع تدور بإيقاعات متفاوتة في نطاق العلاقات المصرية بالدولتين العظميين ، وقد لا يجانبنا الصواب إذا ذكرنا انه في الوقت الذي كانت مصر تعتمد فيه علي الاتحاد السوفيتي كالمصدر الأول أو الأوحد للسلاح اللازم للمعركة إلي جانب التأييد السياسي ، كانت القيادة المصرية ترغب لأسباب متعددة في التخفيف من ثقل عبء النفوذ السوفيتي أو التخلص منه كليا حتى تستعيد حرية الإرادة بالنسبة لقرار الحرب وتوقيته. وكان الشق الأخر من هذه المعادلة الصعبة هو اقتناع الرئيس السادات المتزايد بان الولايات المتحدة التي تملك وحدها مفتاح التأثير المباشر علي إسرائيل ، تنحاز لها سياسيا وتدعمها عسكريا بلا حدود .

٢- كذلك تفترض هذه الورقة أن قرار الحرب و إن كان وارداً دائما منذ أعقاب سنة ١٩٦٧ أن توقيته لم يتحدد إلا بعد إستنفاد جميع الوسائل السلمية المتاحة لتسوية النزاع والحصول علي حقوقنا المشروعة ، هذا فضلا عن أن مصداقية جهودنا السياسية والدبلوماسية قد تطلبت استمرار الاستعداد للحرب وتوفر القدرة والرغبة في اللجوء إلي القوة العسكرية إذا اقتضى الأمر وهو ما ينعكس في حرص مصر علي استمرار تدفق السلاح من الاتحاد السوفيتي ويلقي الضوء في الوقت ذاته علي أحد أسباب توتر العلاقات المصرية السوفيتية خلال بعض الفترات الحرجة وخاصة تلك التي شهدت التحول نحو الوفاق بين الدولتين العظميين .

٣- ليس هناك مجال للشك في أن جهود مصر وتحركاتها السياسية والدبلوماسية كانت تنطلق من رغبة صادقة في التوصل بالطرق السلمية لتسوية النزاع ، إلا أننا يمكن أن نعتبر التحركات المصرية الأخيرة في المجال الدبلوماسي وخاصة في مجلس الأمن في صيف سنة ١٩٧٣ من قبيل استكمال الدليل أمام العالم ككل علي أن مصر لم تلجا إلي استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضيها إلا بعد أن استنفدت كافة السبل السلمية دون جدوي .

موجز القول أننا ننطلق في هذه الورقة البحثية من كل هذه الفرضيات المتقدمة.

في أكتوبر سنة ١٩٧٠ أي بعد انقضاء شهر واحد علي أدائه اليمين الدستورية وتوليه منصب رئيس

الجمهورية أعلن الرئيس السادات في لقاء مع قادة القوات المسلحة انه عليها أن تستعد لخوض المعركة في أي لحظة وأنها بكفاءتها هي التي ستحدد مصير أي عمل سياسي أو عسكري . جاءت هذه الكلمات في صدر تصريحاته الأولي لتعبر في ظل تركة مثقلة عن صدق العزم علي استرداد الأراضي المغتصبة واستمرار الإعداد الجاد للمعركة .
كان أول القرارات التي واجهها الرئيس هو تحديد موقف مصر من وقف إطلاق النار الذي كان ساريا علي جبهة قناة السويس وتنتهي مدته في ٥ نوفمبر ١٩٧٠ . وذلك بعد أن انتهت أزمة الصواريخ إلي تدعيم أمريكي عسكري جديد لإسرائيل بينما كانت الأولوية المصرية هي أستكمال ترتيبات الدفاع عن مصر العليا ، وقد وافقت مصر علي مد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخري .
بالرغم مما أثير عندئذ حول عام ١٩٧١ الذي عرف بعام الحسم إلا أن تلك الفترة شهدت تحركات مصرية هامة ، فباقتراب موعد انتهاء فترة وقف إطلاق للنار علي جبهة قناة
السويس، تزايدت الضغوط الدولية علي مصر لتجديدها بينما كانت هناك اتجاهات داخلية تحبذ استئناف معركة الاستنزاف ، وقد فاجأ الرئيس السادات الجميع بخطابه في مجلس الأمة يوم ٤ فبراير سنة ١٩٧١ الذي أعلن فيه قراره بمد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوما فقط ، وذلك في إطار مبادرة تتضمن الآتي :
١- يتم خلال ثلاثين يوما انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولي من جدول زمني يتم وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
٢- إذا تحقق ذلك تكون مصر علي أستعداد فورا للبدء في مباشرة تطهير قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي .
٣- أن ذلك يساعد الممثل الخاص للسكرتير العام في التوصل إلي اتفاق علي إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وقد وجدت هذه المبادرة استجابة سريعة من جانب الممثل الخاص للسكرتير العام الذي تقدم في ٨ فبراير من نفس السنة (١٩٧١) بمشروع تسوية شاملة تضمن الآتي :
١- إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلي حدود مصر الدولية ومن غزة ، ليعود الوضع إلي ما كان عليه قبل حرب يونية سنة ١٩٦٧ .
٢- تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص علي إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود ، والاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعمل علي منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى ، وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، و ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران بناء علي ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ .
وقد قبلت مصر مقترحات يارنج المذكورة وذلك انطلاقا من انه من الممكن التوصل إلي تسوية سلمية تقوم علي الدمج بين مبادرة الرئيس السادات باعتبارها خطوة أولي ، ومقترحات يارنج التي تمثل الإطار العام للتسوية النهائية وذلك مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم يتحقق في النهاية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .
أما إسرائيل فقد سارعت إلي رفض مبادرة يارنج من أساسها ، مع إبداء الاستعداد لدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس في إطار انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية.

ثم جاء إعلان مصر في ٧ مارس ١٩٧١ بعدم التزامها بقرار وقف إطلاق النار ليعلن للعالم إصرار مصر على عدم التخلي عن خيار الحرب لاسترداد حقوقها كاملة في السيادة على أراضيها.
والواقع أن مبادرة الرئيس السادات الخاصة باقتراح فتح قناة السويس تعتبر حلقة هامة في سلسلة التحركات لإعداد المسرح الدولي. فقد ساهمت مساهمة كبيرة في تحسين صورة مصر في الغرب باعتبار أن المبادرة تقترح خطوات عملية تأخذ في حسبانها مصالح الدول الأوروبية كما تؤكد نوايا مصر الصادقة ومحاولاتها الجادة لحل النزاع في الشرق الأوسط بالطرق السلمية . كذلك ترتب على هذه المبادرة قيام وزير الخارجية الأمريكي روجرز بزيارة القاهرة في مطلع مايو ١٩٧١ ضمن جولة له في الشرق الأوسط. وكانت هذه أول زيارة لوزير خارجية أمريكي لمصر منذ عام ١٩٥٣ كما أنها تمت في ظل علاقات دبلوماسية مقطوعة بين الدولتين منذ عام ١٩٦٧، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي في خلال لقاءاته في القاهرة عن تقديره لموقف مصر الإيجابي من مقترحات يارنج الممثل الخاص للسكرتير العام ، وخصوصاً فيما يتعلق باستعداد مصر للاعتراف بإسرائيل والعيش معها في سلام ولكن الوزير الأمريكي استبعد قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل فضلاً عن عدم رغبة بلاده في الدخول في مواجهة معها وأن كان قد أكد على أنهم لا يوافقون على الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو إجراء تعديلات كبيرة على الحدود. كذلك استبعد أن تتقدم الولايات المتحدة بآراء محددة إذ انه لا بديل في رأيهم عن الاتفاق بين مصر وإسرائيل وأن مهمته لا تتجاوز الإسهام في التوفيق بين الطرفين. وبعد زيارة روجرز إلى إسرائيل ظهر فشل جولته في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية شاملة يكون بدايتها حلا مرحليا بفتح قناة السويس للملاحة الدولية، وذلك إزاء الشروط التي وضعتها إسرائيل وعدم استعداد الولايات المتحدة للضغط عليها. وبالرغم من هذا الفشل فقد تحقق خط اتصال مصري أمريكي كان راكداً لمدة طويلة وهو ما كانت تسعى إليه مصر انطلاقاً من تقديرها لأهمية الدور الأمريكي في التوصل إلى تسوية سلمية.
صاحب ذلك تحركات هامة لمصر على المستوى الأفريقي ونجحت جهودها في تشكيل ما سمي بلجنة الحكماء الأفارقة المشكلة من أربعة رؤساء كانت الأولى من نوعها وذلك بناء على قرار على مستوى القمة طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية وبالموافقة على مقترحات الممثل الخاص للسكرتير العام، وكلفت لجنة الحكماء بالسعي للتوصل لتسوية سلمية للنزاع... وقد انتهت أعمال اللجنة المذكورة بعد زياراتها إلى كل من مصر وإسرائيل إلى إصدار بيان تضمن أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية يشابه الاحتلال الأجنبي الذي عرفته أفريقيا وبالتالي فإن مقاومته تتصف بالشرعية. وبذلك تحقق فشل محاولات إسرائيل في تحييد أفريقيا التي تزايد تأييدها لمصر.
ومما يلقي الضوء على حرص مصر على التوازنات الدقيقة خلال تلك المرحلة الحساسة من تطور علاقات مصر بالدولتين العظميين - إبرام معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية في ٢٥ مايو ١٩٧١ بمبادرة من مصر كما يشير إلى ذلك السيد/ محمد حافظ إسماعيل في كتابه « أمن مصر القومي في عصر التحديات» وذلك انطلاقاً من الرغبة في طمأنة الاتحاد السوفيتي مصدر السلاح الرئيسي لمصر عن نواياها المستقبلية خاصة إزاء الدور الأمريكي المتنامي.
وفي يوليو من نفس السنة ١٩٧١ أبلغت «واشنطون» القاهرة رسالة تتضمن عبارات عامة غير محددة عن اهتمامهم بالتحرك وانهم توصلوا إلى ما أطلقوا عليه أفكار حول استمرار جهدهم السياسي وأن الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية يرغبان «استطلاع المرونة والرغبة في التفاوض لدى مصر» وبخاصة في ظروف توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية التي تشير-في رأيهم- سباق التسلح

وتضعف احتمالات التوصل لاتفاق. وفي الوقت الذي لم تسفر فيه هذه الاتصالات عن أي تحرك حقيقي في الموقف فقد تعثرت العلاقات المصرية السوفيتية إثر موقف الرئيس السادات القاطع في شجب الانقلاب الشيوعي في السودان ضد الرئيس النميري في يوليو ١٩٧١. وبعد فشل الانقلاب قطعت العلاقات السوفيتية - السودانية وأجل السوفيت الوفاء بالوعود التي قدمت لمصر حول إمدادات السلاح.

وبذلك شهد صيف ١٩٧١ تراجعاً في علاقات مصر مع كل من الدولتين العظميين وفشلت أولى محاولات مصر في كسر الركود السياسي.

وفي خطاب الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٧١عاود محاولة تحريك الموقف وخاصة مع الولايات المتحدة وذلك بتوضيح عناصر مبادرته المتعلقة بفتح القناة للملاحة الدولية في نطاق اتفاقية مرحلية ضمن برنامج كامل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتسوية للنزاع العربي-الإسرائيلي يتولاها السفير يارنج الممثل الخاص للسكرتير العام إلى جانب قبول مصر لدور أمريكي نشط موضحاً أن المعاهدة المصرية السوفيتية لن تؤثر على إرادة مصر الحرة. على أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية جاءت مخيبة للآمال إذ اقتصرت في مجملها على تسجيل موقف كل من مصر وإسرائيل والدعوة إلى حلول وسط يتوصل إليها من خلال التفاوض بين الطرفين المصري والإسرائيلي. ثم تبع ذلك الاقتراح الأمريكي الخاص بما سمي بالمباحثات عن قرب. والواقع أن مجمل الموقف الأمريكي بدا في صورة دعوة مصر إلى الجلوس على مائدة المفاوضات مع إسرائيل دون شروط مسبقة وفي ظل استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي واستمرار الدعم الأمريكي الكامل لها وذلك بهدف التوصل لحل جزئي لفتح قناة السويس للملاحة دون الارتباط بالحل الشامل.

وأثر زيارة الرئيس السادات لموسكو في أكتوبر ١٩٧١ أشار في خطابه في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي إلى أن السياسة المصرية تجاه القوتين العظميين تقوم على استمرار الاتصال بهما دون أن نقبل فرض رأي علينا أو اتفاق لهما حول قضيتنا وأن قرار المعركة قرار مصري.

وكان لإنشغال الاتحاد السوفيتي بمساندة الهند في حربها مع باكستان في ديسمبر ١٩٧١آثاره السلبية على البرنامج الزمني لتوريد الأسلحة لمصر، وبذلك انقضى عام ١٩٧١ والصورة العامة تبدو قاتمة يهدد ظاهرها باستمرار حالة اللاسلم واللاحرب المرهقة.

شهد مطلع سنة ١٩٧٢ استمرار تصاعد موجة عدم الثقة في العلاقات المصرية السوفيتية وتردد في الدوائر العسكرية المصرية أن السوفيت لا يوفون بوعودهم بتدبير احتياجاتنا من الأسلحة والمعدات وذلك بهدف منعنا من القيام بعمليات عسكرية. وإزاء حرص مصر على استمرار جهودها في إعداد المسرح للمعركة فقد استجاب الرئيس السادات لدعوته لزيارة موسكو التي تمت في أوائل عام ١٩٧٢ لمحاولة تجاوز أزمة الثقة في العلاقات، وجدد السادات للقيادة السوفيتية شرح أهداف مصر مؤكداً ضرورة التعاون السياسي والعسكري بين الدولتين كما طرح فكرة القيام بعمل عسكري مصري محدود لإمكان توليد قوة الدفع اللازمة لاستمرار العمل السياسي كما أكد أن مصر لا تريد مواجهة سوفيتية أمريكية كما لا تريد جندياً سوفيتياً واحداً ليحارب معركتنا. وقد انتهى لقاء موسكو إلى الاتفاق على برنامج تسليح لقواتنا المسلحة إلى جانب التنسيق السياسي بين وزيري خارجية الدولتين بغية التقدم بمبادرات للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة. غير أن الأمور لم تسر على ما يرام تماماً بسبب الخلاف اللاحق حول العملة التي تسدد بها قيمة الأسلحة السوفيتية إلى جانب تعذر تدبير الدولارات اللازمة.

جاء لقاء القمة في موسكو نيكسون/برجنيف في مايو (في نفس السنة ١٩٧٢ ليلقي بظلاله السلبية على العلاقات المصرية السوفيتية ، ودون الخوض في تفاصيل مؤتمر القمة المذكور فإن قراءة مصر لنتائجه فيما يخص الشرق الأوسط كانت تنذر باحتمال تباطؤ الاتحاد السوفيتي في إمداد قواتنا العسكرية باحتياجات المعركة ، وما يترتب على ذلك من تآكل قدرات مصر القتالية و تضاؤل فرص خيار الحرب وبالتالي تناقص القدرة على التحرك السياسي على المسرح الدولي لأستعادة مصر لسيادتها على أراضيها خاصة وأن العرض الأمريكي عندئذ -وهي الطرف الوحيد القادر على الضغط المباشر على إسرائيل - اقتصر على مجرد دعوة لإجراء ما سمي بالمباحثات عن قرب من اجل التوصل إلى اتفاقية مرحلية تتضمن أساسا إعادة فتح قناة السويس للملاحة دون التزام واضح بربط ذلك بالحل الشامل.

ثم جاء قرار الرئيس السادات بإنهاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيت في مصر في يوليو ١٩٧٢. وبالرغم مما أثير حول هذا القرار والتساؤلات حول انعكاساته على الدعم السوفيتي لنا فقد كان خطوة بعيدة الأثر في المسرح الدولي هيأت لمصر في العام التالي أن تكون حرب أكتوبر نصراً خالصاً لأبنائها. وقد كان لابد عقب صدور القرار من التحقق من رد فعل موسكو ومداه، ومحاولة احتواء الموقف وتجنب تداعياته السلبية على التوازن الدقيق في تعاملنا مع القوتين العظميين- فكانت زيارتا رئيس الوزراء المصري عزيز صدقي إلى موسكو في يوليو وأكتوبر ١٩٧٢. وبالرغم من عدم تجاوز أزمة الثقة تماماً التي تولدت عن إنهاء مهمة العسكريين السوفيت في مصر فقد توصل الطرفان المصري والسوفيتي إلى أن الموقف يقتضي إعادة تأكيد الأهداف المشتركة لشعبي البلدين ودور معاهدة الصداقة والتعاون في تعزيز علاقة الدولتين وتعاونهما ، كما ابلغ رئيس الوزراء المصري الجانب السوفيتي باتصالاتنا المرتقبة مع الأمريكيين وذلك بناء على دعوة من البيت الأبيض، وبأن استجابتنا لذلك تنطلق من الرغبة في استطلاع مدى جدية الولايات المتحدة بعد فوز نيكسون بتجديد ولايته ، في اتخاذ موقف أكثر توازناً.

وفي مطلع فبراير ١٩٧٣ ظهرت بوادر تحسن ملحوظ في العلاقات المصرية السوفيتية أسفرت عن قيام السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي بزيارة ناجحة إلى موسكو في فبراير تناولت التحرك المصري الدبلوماسي وزيادة إمكانيات التنسيق والتعاون بين الدولتين وذلك أثر رسالة بعث بها بريجنيف إلى الرئيس السادات في ١٨ يناير ١٩٧٣ وتضمنت ضرورة العمل على تجسيد الصداقة بين البلدين وأعمال محددة منها دعم القوة العسكرية العربية والمصرية من جانب الاتحاد السوفيتي وتعبئة الرأي العام العالمي لتأييد الشعوب العربية، وأنه في ظروف تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة حول التسوية السياسية يحق للدول العربية استخدام كافة الوسائل لتحرير المناطق التي تحتلها إسرائيل. وأن هذا القرار لا يمكن أن تتخذه سوى قيادة البلد المعني. وفي ذات الوقت يوافق السوفييت على موقف مصر من عدم رفض مواصلة الخطوات السياسية كما يوافقون على تنشيط العمل في الاتجاه السلمي. وكان تقدير مصر أن هناك بوادر تطورات هامة إيجابية على الساحة الدولية بدت ظواهرها خاصة في الامم المتحدة مما يعطي دلالات مشجعة على تأييد المطالب المصرية العادلة خاصة إزاء الجهد المتواصل الذي بذلته في السعي لتسوية سلمية للنزاع وشرعية حقها في استرداد سيادتها الكاملة على أراضيها، وانه ينبغي بالتالي التحرك السريع للاستفادة من التأييد لقضيتنا قبل أن تفتر الهمم.

وكذلك أسفرت زيارة الفريق احمد إسماعيل وزير الدفاع إلى موسكو في نفس الشهر فبراير ١٩٧٣ عن الاتفاق على صفقة هامة من الأسلحة السوفيتية.

اتصالات مكثفة من الجانب الأمريكي

من المعروف أن إنهاء الوجود العسكري السوفيتي في مصر كان هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة ولذلك فإن طرد الرئيس السادات للخبراء العسكريين السوفييت (مع الإبقاء على التسهيلات البحرية الممنوحة لهم في الإسكندرية) قد لقي ترحيباً في واشنطون بالرغم من الفتور الظاهر حيال تلك الخطوة الجريئة. ولقد جددت واشنطون الاتصال بالجانب المصري في يوليو ١٩٧٢ برسالة من كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي تضمنت دعوة إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال. ولم تتعجل مصر الاستجابة للدعوة الأمريكية بل فضلت التريث ومواصلة استيضاح الأسس التي يقترحها الجانب الأمريكي لهذه المباحثات كما قررت مصر التشاور مع الاتحاد السوفيتي حول الموضوع وذلك تدعيماً لمحاولة تجاوز أزمة إنهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت إلى جانب تحقيق القدر الممكن من تفهم القادة السوفيت للتحرك المصري مع الولايات المتحدة.

كان استقبال الرئيس الأمريكي نيكسون للسيد حافظ إسماعيل في واشنطون عام ١٩٧٣ أول أتصال يتم على مستوى البيت الأبيض منذ سنة ١٩٦٧، وقد تم التفاهم على إجراء المباحثات على مستويين الأول مع وزارة الخارجية الأمريكية وهو العلني والثاني على مستوى البيت الأبيض مع كيسنجر مستشار الأمن القومي وهو المستوى السري وكانت المحادثات بين السيد المستشار حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي حينئذ وكيسنجر مكثفة تناولت عرضا شاملا لوجهة النظر المصرية والأمريكية في النواحي الإجرائية والموضوعية المتعلقة بالنزاع في الشرق الأوسط. على أن مباحثات واشنطون واللقاء التالي بين السيد حافظ إسماعيل- كيسنجر في باريس في مايو ١٩٧٣ أكدت للجانب المصري تمسك الولايات المتحدة بموقفها الذي يقوم على عدة أسس أهمها:

١- ضرورة التفاوض بين الأطراف المعنية.

٢-لا تفكر الولايات المتحدة في حل معين يفرض على الأطراف.

٣-لابد أن يفي الانسحاب بدواعي أمن إسرائيل.

٤-أن الولايات المتحدة لا تعتزم الضغط على إسرائيل .

كذلك خرج الجانب المصري بانطباع واضح بأن الولايات المتحدة إنما تسعى إلى إبرام اتفاق مرحلي بهدف فتح قناة السويس، بينما كانت مصر تصر على التسوية الشاملة، كما إن الجانب الأمريكي لم يكن على استعداد للعمل على تحقيق نتائج سريعة إذا بدا لهم انه ليس هناك أي تغيير في معطيات الموقف منذ سنوات وكانوا يستبعدون احتمال إقدام مصر على خوض معركة عسكرية. ولذلك كانت الإدارة الأمريكية في حقيقة الامر تطالب مصر بتقديم مزيد من التنازلات وهو ما ترفضه مصر التي قدر قادتها إنها بلغت نهاية الشوط في جهودها السلمية وأن الحرب أصبحت ضرورة سياسية فضلاً عن كونها ضرورة معنوية.

مصر والرأي العام العالمي:

الامم المتحدة أساسا هي المجال الطبيعي للتحرك المصري في مخاطبة الرأي العام العالمي . وتجدر هنا معاودة الإشارة إلى أن صورة مصر على المسرح الدولي في أعقاب ١٩٦٧ كانت متحاملة على مصر

إلى ابعد الحدود إذ نسبت إليها وهي ضحية العدوان مسئولية اندلاع الحرب وإغلاق قناة السويس في وجه الملاحة العالمية. فكان على أصحاب القرار السياسي تحويل الرأي العام العالمي بخطوات متتابعة وشاقة لتصحيح هذه الصورة الظالمة وتأكيد حق مصر في استرداد سيادتها على أراضيها بكل الوسائل بما في ذلك إضفاء الشرعية على اللجوء للعمل العسكري إذا فشلت الجهود المصرية المتكررة للتوصل إلى تسوية عادلة بالطرق السلمية.

وقد كانت دورة الجمعية العامة الحادية والعشرين سنة ١٩٧٠ ذات أهمية خاصة بالنسبة لجهدنا في إعداد المسرح الدولي لمساندة وجهة النظر المصرية والعربية، وذلك بالرغم من أن الظروف السائدة عندئذ لم تبد مواتية لنا حيث أن الدورة انعقدت في ظل ظروف ما عرف باسم أزمة الصواريخ حين اتهمت إسرائيل والولايات المتحدة مصر بأنها خالفت وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في أغسطس ١٩٧٠ وذلك بتحريكها لبعض مواقع الصواريخ على الجانب الغربي من القناة وأدخلت صواريخ جديدة إلى المنطقة هذا علماً بأنه لم يكن هناك تحديد مسبق متفق عليه يمكن أن يقاس عليه صحة أو عدم جواز مثل هذه الخطوات. وإزاء الضجة الإعلامية التي أثيرت حول هذا الموضوع والجو المعادي لمصر الذي أشاعته الولايات المتحدة وإسرائيل بالإدعاء بأن مصر لا تحترم ما تتعهد به، و التشكيك في حق مصر في اتخاذ الاجراءات الدفاعية حتى داخل أراضيها رأي السيد محمود رياض وزير الخارجية عندئذ أن الموقف يقتضي معاودة طرح قضية الشرق الأوسط بكاملها في بيانه أمام الجمعية العامة للتذكير بأن المشكلة التي تتطلب الحل هي العدوان القائم باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وقد تبلور الموقف المصري في مشروع قرار قمنا بصياغته وتبنته المجموعة الأفريقية بعد سلسلة من اللقاءات والاتصالات المكثفة بين وزير الخارجية المصري محمود رياض وأقرانه من رؤساء وفود الدول الأفريقية. وقد أقر المشروع في الجمعية العامة بأغلبية كبيرة بالرغم من المساعي المضادة من جانب الولايات المتحدة على وجه الخصوص التي لم تنجح في اجتذاب كل الدول الغربية إلى المصوتين ضد مشروع القرار الذي اقتصر عددهم على ست عشر دولة بما فيهم إسرائيل والولايات المتحدة. وكان ذلك بحق أولى محاولات مصر الناجحة لترجيح وجهة نظرها وكسب التأييد على الساحة الدولية لوجهة النظر العربية بالنسبة لشقي قضية النزاع في الشرق الأوسط (الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧، وحقوق الشعب الفلسطيني) حيث تضمن قرار الجمعية العامة (الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠) ولأول مرة نصوصاً في جزئه التنفيذي تعد تفسيراً واضحاً بأن الانسحاب الذي يطالب به قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يكون من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيه ١٩٦٧ كذلك نص القرار على أن أحترام حقوق الفلسطينيين يعد عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط وبذلك تجاوزنا اقتصار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (إطار إقامة السلام في الشرق الأوسط) فيما يختص بالفلسطينيين على أعتبار أن قضيتهم مجرد مشكلة لاجئين. فكان صدور هذا القرار خطوة لا تخفى أهميتها بالنسبة لتطورات قضية الشرق الأوسط بشقيها على الساحة الدولية.

الواقع أنه منذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ دارت معركة دبلوماسية واستمرت بين اشتباك وانقطاع حول تفسير القرار وكيفية التوصل لتطبيقه،وهل هو مجرد إطار لعدد من المبادئ التي تتفاوض حولها الأطراف المعنية أم انه يتضمن خطة التسوية للنزاع التي تلتزم الأطراف المعنية بتنفيذها استرشادا بما يقترحه الممثل الخاص للسكرتير العام الذي نص قرار ٢٤٢ علي تعيينه

للتوصل إلي اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية طبقا لنصوص ومبادئ القرار ذاته .

ولعلنا نذكر انه بعد قبول الأطراف المعنية لمبادرة أمريكية في يونيو ١٩٧٠ استأنف الممثل الخاص للسكرتير العام اتصالاته بمصر و إسرائيل و الأردن وانتهي علي ضوئها إلي تحديد تصور (وافق عليه السكرتير العام) مضمون نصوصه أن الذي يعوق التحرك نحو تطبيق قرار مجلس الأمن هو الخلاف حول تسلسل الأولوية التي يعطيها كل طرف لتنفيذ التعهدات التي تضمنها قرار مجلس الأمن (الانسحاب و الاعتراف المتبادل) وانه بناء علي هذا التصور فأن رأيه أن كسر الجمود في الموقف والتحرك نحو التسوية السلمية للنزاع يقتضي الحصول علي تعهد متبادل ومتزامن من كلا الطرفين فتتعهد إسرائيل بالانسحاب من أراضي مصر إلي الحدود الدولية السابقة بينها وبين فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وتتعهد مصر بالدخول في اتفاقية للسلام مع إسرائيل وأن تنص صراحة في هذا التعهد وعلي أساس تبادلي ، بتنفيذ التعهدات المختلفة التي تتضمنها الفقرة الخاصة بالاعتراف (بإسرائيل) من قرار ٢٤٢ .
وانتهي هذا التحليل إلي تقدم الممثل الخاص للسكرتير العام بمذكرته المؤرخة ٨ فبراير سنة ١٩٧١ إلي كل من إسرائيل ومصر و الأردن . وقد جاء رد مصر في ١٥ / ٢ / ١٩٧١ علي مذكرة الممثل الخاص للسكرتير العام واضحا في قبول تقديم التعهدات التي طلبها إذا قدمت إسرائيل بالمثل التعهدات المطلوبة منها كما نص الرد المصري صراحة علي أنه إذا تم ذلك فإن مصر ستكون علي استعداد للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل . أما رد إسرائيل في ٢٦ / ٢ / ١٩٧١ فأهم ما فيه هو إنها رفضت بشكل قاطع العودة إلي حدود ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهو ما اعتبره السكرتير العام في تقريره إلي مجلس الأمن المؤرخ ٥ مارس ١٩٧١ أن إسرائيل لم تستجب لطلب ممثله الخاص بشأن التعهد بالانسحاب إلي الحدود الدولية لمصر.
والواقع أن مذكرة الممثل الخاص يارنج بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧١ ونصوص رد الطرفين المصري والإسرائيلي عليها كانت محورا أساسيا خلال الفترة اللاحقة للجهود المصرية في إعداد المسرح الدولي ونجحت مصر وخاصة من خلال الأمم المتحدة في كسب رأي عالمي مؤيد لها مقتنع بأن سد طريق التوصل إلي حل سلمي بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إنما هو موقف ليس من صنع مصر التي من حقها استرداد أراضيها وقد تأكدت هذه الصورة مرة أخري في أجلي معانيها أمام العالم اجمع عند معاودة مصر طرح القضية في مجلس الأمن في يونيو ثم يوليو ١٩٧٣ علي لسان دكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري عندئذ علي النحو الذي نشير إليه في سطور تاليه بعد التذكير بأن النصف الأول من عام ١٩٧٣ شهد جهودا سياسية ودبلوماسية مكثفة علي الصعيد الدولي لاعداد المسرح السياسي لحرب أكتوبر . فقد قام السيد / محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري حينئذ بسلسلة من الزيارات إلي إيطاليا ثم الهند والصين وباكستان وإيران وبنجلاديش وسوريا والعراق والكويت ولبنان كذلك قام السيد / حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي بزيارة بريطانيا والاتحاد السوفيتي وأسبانيا ثم فرنسا في مرحلة لاحقة، وذلك استكمالا للجولات والاتصالات المستمرة مع الدول الأفريقية ، كما حضر الرئيس السادات دورة القمة الأفريقية في مايو ١٩٧٣ بأديس أبابا وهو الاجتماع الموافق للعيد العاشر لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وكان لكل هذه الاتصالات المكثفة أثره في تحقيق قطع عدد متزايد من الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ومنها زائير بالرغم من العلاقات القوية التي تربط البلدين كما استكملت بقية الدول

الأفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل عقب قيام حرب أكتوبر وذلك باستثناء أربع دول فقط هي ليسوتو وسوزيلاند ومالاوي وموريشيوس .
في أبريل ١٩٧٣ وقعت مذبحة بأيد إسرائيلية لثلاثة من الزعماء الفلسطينيين في منازلهم في قلب العاصمة اللبنانية . وتقرر انعقاد مجلس الأمن بناء علي شكوي لبنانية . وكان القرار المصري هو أن اشتراكنا في مناقشات المجلس لن يقتصر علي مجرد مساندة لبنان استنادا إلي أن هذا العدوان الإسرائيلي السافر في وضوح النهار إنما يدل علي المدى الذي ذهبت إليه إسرائيل في تحديها للمجتمع الدولي وقرارات منظمته الدولية ، وأن انقضاء سنوات ست علي إصدار مجلس الأمن لقراره ٢٤٢ دون تنفيذه نتيجة للتعنت والصلف الإسرائيلي إلي جانب سكوت مجلس الأمن علي استمرار احتلال الأراضي العربية كلها أمور تقتضي من مجلس الأمن نظرة شاملة وجادة في ضوء المسئوليات التي يتعين علي المجلس القيام بها إعمالا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة . وقد تولي هذه المهمة بنفسه السيد / محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري فذكر المجلس في جلساته في يونيو ١٩٧٣ بإدانته الأربع لعدوان إسرائيل المتكرر علي لبنان (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) وبأن هذه الادانات لم تجد فتيلا في ردع إسرائيل ، وان مسئولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تدهور الحالة في الشرق الأوسط هي مسئولية لا يمكن التهرب منها وبالتالي فأن انقضاء سنوات ست علي صدور القرار ٢٤٢ دون تنفيذه يقتضي من المجلس معاودة النظر في قضية الشرق الأوسط برمتها . وقد انتهت مناقشات المجلس في يونية ١٩٧٣ إلي صدور قرار بعودة المجلس للانعقاد للنظر في الأمر استرشادا بتقرير طلب من السكرتير العام إعداده ليشمل التطورات خلال الفترة منذ صدور القرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ وقد عاد مجلس الأمن إلي الانعقاد في يوليو ١٩٧٣ بعد أن أعد السكرتير العام التقرير المطلوب فعرض وزير الخارجية المصري وجهه النظر المصرية والعربية من جديد في أجلي صورها علي مرأى ومسمع من العالم والجهود المصرية الصادقة التي بذلتها مصر للتوصل إلي تسوية النزاع بالطرق السلمية لاسترداد حقوقها المشروعة في سيادتها الكاملة علي أراضيها . وقد انتهت مناقشات المجلس بالتصويت علي مشروع قرار في ٢٤ يوليو ١٩٧٣ تقدمت به ثماني دول من أعضاء مجلس الأمن حينئذ تنتمي لمجموعة عدم الانحياز وبالرغم من عدم صدور القرار لالتجاء الولايات المتحدة إلي استخدام حق الاعتراض (الفيتو) فقد حاز المشروع علي ثلاثة عشر صوتا (أعلنت الصين عدم اشتراكها في التصويت لأنها لم تكن تحتل مقعدها الدائم في مجلس الأمن عند صدور القرار ٢٤٢) وبذلك أظهرت نتيجة التصويب تأييد حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم من الأعضاء دائمي العضوية في المجلس لتأييد للموقف المصري وموافقتهم علي إدانة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية ، وعدم تعاون إسرائيل مع الممثل الخاص للسكرتير العام ، وهو ما نص عليه مشروع القرار صراحة في جزئه التنفيذي. فكان ذلك خطوة أخرى واخيرة أظهرت للعالم أننا مازلنا حتى تلك اللحظة نطرق باب الحل السياسي السلمي طبقاً لميثاق الامم المتحدة ومبادئها مع إصرارنا في الوقت ذاته على استخلاص حقوقنا الذي لم ولن يتزعزع إذا استمرت إسرائيل في إغلاق أبواب الحل السلمي واستمر مجلس الأمن ذاته في تقاعسه عن القيام بما ينتظره العالم من دوره في صيانة السلم العالمي ومسئوليته عن الأمن العالمي التي أسندت إليه طبقاً للميثاق.
وبذلك استكملت مصر إعداد المسرح الدولي لمعركة أكتوبر المجيدة بعد أن بلغت جهودها للتوصل لحل سلمي ذروتها دون أن تجد استجابة سوى حل جزئي أو مرحلي نتيجة للتعنت الإسرائيلي والمساندة الأمريكية له. ولم نكن على استعداد لمزيد من التنازلات فكانت المعركة التي حطمت أسطورة التفوق

الإسرائيلي واستخلصت مصر بأيدي أبطالها البواسل أرضها وحقوقها وكرامتها.

لعلنا لا نتجاوز حدود هذه الورقة البحثية كثيراً حين نقتبس من كلمة وزير الخارجية المصرى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من أكتوبر ١٩٧٣ حين قال انه:« وإذا كانت الامم المتحدة قد قامت لتفرض سيادة القانون وسموه على سياسات العنف، وليكون ميثاقها وتكون قراراتها هي سبيل الوصول إلى التسوية العادلة الشاملة لكل نزاع ينشأ بين الدول لكي تحول الأمم المتحدة دون فرض إرادة دولة من الدول على غيرها دون شرعية وذلك بقوة ما تحصل عليه من سلاح - إذا كان ذلك صحيحاً- فإن الحرب الناشبة في منطقتنا هي حرب نخوضها ايضاً من اجل الامم المتحدة » وأضاف محمد حسن الزيات « أن مصر تحترم الامم المتحدة وتتقيد بميثاقها وبما أصدرته من قرارات وترفض الخضوع للقوة والاستسلام للإحتلال الأجنبي».

ودوت الجمعية العامة بتصفيق حاد طويل تحية لمصر وابنائها ولسوريا والشعوب العربية.

ملاحظات ختامية

١- كانت المعضلة الأساسية التي واجهت التحركات السياسة المصرية الساعية إلى تحرير الأراضي المحتلة وإزالة آثار العدوان هي أن التوازنات الدولية ، وأن أتاحت نطاقاً معيناً للتحرك على الساحة الدولية نجحت مصر في الاستفادة منه إلى ابعد الحدود الممكنة، إلا أن تلك التوازنات لم تكن تسمح بنجاح جهود التسوية السلمية لإسترجاع الأراضي ورد العدوان على أساس قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية.

٢- والتي أضافت إلى مرارة الهزيمة تحميل مصر مسئولية اندلاع الحرب، فوظفت تلك القيادات، الدبلوماسية المصرية - وهي إحدى وسائل الكفاح الوطني- في القيام بمهمة تصحيح الصورة أمام الرأي العام العالمي بخطوات شاقة مدروسة ومتتابعة مهدت لإضفاء الشرعية على التجاء مصر إلى الحل العسكري لأسترداد حقوقها بعد أن استنفدت كل سبل تسوية النزاع بالطرق السلمية.

٣-ولقد اتخذ قرار الحرب رغم صعوبة الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية والدولية. ولكن عزيمة القادة ووضوح الرؤية استمد من هذه الظروف الصعبة ذاتها حافزاً على قبول التحدي فكانت الصعوبات العسكرية دافعاً لمزيد من الجهد ودقة التخطيط وجدية إعداد القوات المسلحة لتؤدي دورها على أكفأ وجه في المعركة، وكانت أزمة الاقتصاد المصري عاملاً من عوامل تأكيد العزم على الإقدام بدلاً من أن تكون حائلاً دون خوض المعركة.

٤-اتسم الجهد المصري بالحنكة في إدارة التحرك بين القطبين العظميين لاستطلاع كل سبل التسوية السلمية ووسائلها جنباً إلى جنب مع مواصلة الاستعداد للحرب باعتبارها الخيار الأخير وكل ذلك في مرحلة تحولات على الساحة الدولية واتجاه نحو سياسة وفاق بين الدولتين العظميين تضع قيوداً على عملنا العسكري- فألقت مصر بكل ثقلها وراء عمل سياسي استهدف توفير افضل الظروف الدولية لتسوية عادلة بالطرق السلمية ، مع الاستعداد اللازم في ذات الوقت بالتخطيط المحكم لمعركة عسكرية - لكي تستعيد الحقوق المغتصبة وتزيل عن كاهلنا آثار هزيمة ١٩٦٧ التي اجمع الشعب بكل فصائله على رفضها فكانت حرب أكتوبر ضرورة سياسية وضرورة معنوية فحررت أراضينا واستردت لنا كرامتنا في الداخل والخارج .

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

١- أمن مصر القومي في عصر التحديات — محمد حافظ إسماعيل

٢- مذكرات البحث عن السلام و الصراع في الشرق الأوسط — محمود رياض

٣- الإطار السياسي لحرب أكتوبر — د. مصطفى علوي

٤- حوليات العالم المعاصر (١٩٧٠) — أحمد عطية الله

٥- حوليات العالم المعاصر (١٩٧٣ — أحمد عطية الله

٦- الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينات — د. سلوى شعراوى جمعه

٧- مستندات الامم المتحدة

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1 -PEACE PROCESS: AMERICAN DIPLOMCY AND THE ARAB _ ISRAEL CONFLICT SINCE (1967 BY WILLIAM QUANDT (THE BROOKINGS INSTITUTION

2_ AVOIDING WAR: PROBLEM OF CRISIS MANAGEMENT edited by AL GEORGE (WEST VIEW PRESS SAN FRANCISCO .and oxford)

التعقيب الأول على الورقة الأولى

السفير.د/مصطفى الفقي

سفير مصر في النمسا

أولاً ،أتصور أن الحديث عن مرحلة الإعداد السياسي للمسرح الدولي وتقسيمها إلى محاور على هذا النحو على الرغم من أن هذا يسهل الدراسة إلا إنه يحتاج إلى قدر من الانسجام لأن التداخل قائم بينها ولا نستطيع أن نضع حداً فاصلاً ،وأن المسائل كانت تسير متوازية والمفاوض الدبلوماسي كان يتحدث من موقف ما يحدث على الأرض، لا يتصور أحد أبداً ،أن المفاوضات أو المحادثات أو الاتصالات هي مجرد تعبير شخصي عن إمكانية المفاوض بقدر ما هي انعكاس لما يجري على الأرض وما يملكه في يده من أوراق حقيقية يستطيع بها أن يفاوض، وقد تناولت الورقة ،الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ وأعتقد أن الفترة السابقة لها غطيت في الجلسة السابقة وهى من ١٩٦٧إلى ١٩٧٠ ،وإن كنت أرى أن الفترتين مرتبطتان ارتباطا واضحا لأن حرب الاستنزاف من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ كانت مقدمة ضرورية وحتمية لحركة المفاوض المصري أثنا ءها وبعدها ولو رفعت حرب الاستنزاف من سياق الأحداث لبدا المفاوض المصري عاريا يتحدث كسير النفس مهزوما.

تحدثت الورقة عن أن الإعداد السياسي للمسرح الدولي هو لإنجاح المساعي السلمية لتحقيق التسوية ،ولكن من وجهة نظري ،كانت المعركة ضرورة لإحداث التوازن بغض النظر عن المسار السلمي ،فإن إحدى الفقرات تذكر إنه بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية المتاحة لتسوية النزاع والحصول على حقوقنا المشروعة ،أي أنه لن يتخذ قرار الحرب إلا بعد استنفاد جميع الوسائل ،ولكني أرى أن قرار الحرب اتخذ منذ صبيحة الخامس أو السادس من يونيو ،كان يستحيل أن نتحدث عن تسوية سلمية مطلقا في ظل الوضع القائم،وعبد الناصر طرح شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ».ولم يجادل السادات فى هذا الشعار، ولم يتحدث في أي لحظة قبل ١٩٧٣ عن تسوية سلمية دون معركة

، في كل لقاءاته العسكرية والمدنية تحدث عن المعركة القادمة ،ولذلك رأينا مصر في تلك الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣ تعبّر عن الضمير المصري والوطني والقومي عموما و أن المعركة حتمية كمقدمة لأي حل سلمي ،لأن الحل السلمي فقط سيكون على حساب جراح قائمة ولا يمكن أن يؤدي لاسترداد الكرامة واستعادة الثقة ،كما تفضل السفير بالحديث عن عام ١٩٧١ باعتباره عام الحسم ،وعام ١٩٧٢ كما نعلم،قال خلاله الرئيس السادات أنه بسبب الحرب الهندية -الباكستانية،رأيت تأجيل الحرب، كما تحدّث عن ظاهرة الضباب. في رأيي أن هذه النقاط تحسب للسادات ولا تؤخذ عليه لأنها كانت جزءاً من التمويه والخداع، لأننا عندما نريد أن نفعل عملاً مؤثراً لا يجب أن نستعرض كثيراً قدراتنا لذلك ،لأن التلويح بالقوة في الغالب يعدم أثرها .فالسادات كان رجل دولة state man وليس بطلا سياسيا political hero فشخصيته تختلف عن جمال عبد الناصر في هذا ،ولذلك في رأيي أن تحمله بصبر لكل الانتقادات في عامي ١٩٧١ ،١٩٧٢ والنكات التي كانت تطلق والسخرية التي كانت توجه كلها كانت من العناصر الداعمة لقدرته على ترتيب الأوضاع للحرب وإشعار الآخرين بأنه رجل لن يستطيع اتخاذ هذا القرار الجسور لخوض المعركة بعد نكسة وهزيمة ضخمتين.

معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية ،في رأيي لم تكن حرصاً على التوازنات الدقيقة في العلاقات مع الدولتين الأعظم كما تفضل السيد السفير وذكر في ورقته ، ولكنها كانت محاولة ساداتية لطمأنة السوفيت في أعقاب ثورة التصحيح، كأنما كان يقول لهم إذا كنتم تتباكون على الناصريين الذين أطحت بهم ،فإن عبد الناصر لم يوقع معكم الاتفاقية المطلوبة، وها أنذا أفعل وقد فعل ،ولكن كان يضمر غير ذلك تماما وكان يري إنها مسألة تكتيكية لفترة محدودة ،ما يلبث أن ينفض عنها ويتجه في اتجاه آخر ،وفي ذلك الوقت عيّن السيد مراد غالب وزيرا للخارجية تأكيداً لطمأنة الجانب السوفيتي بسبب واردات السلاح وعمليات التذبذب في العلاقات بين موسكو والقاهرة ،فتعيين وزير كان سفيرا سابقا في موسكو هي إشارة يخبرهم فيها أنه في طريقه إلى تعزيز العلاقات وأن ما حدث في مواجهته لمجموعة علي صبري وشعراوي جمعة وغيرهم ليست إلا صراعا داخليا ولا تنعكس على السياسة الخارجية، بل العكس.

مسألة إنهاء مهمة المستشارين السوفيت في مصر عام ١٩٧٢ تمت بقرار مصري غير متوقع، بدليل أن هنري كيسنجر كما تذكرون قال،«لو أننا علمنا بهذا القرار مسبقا لكنا على استعداد لدفع ثمن له» والسادات كان لديه غرام تاريخي باتخاذ قرارات غير متوقعة لأنه يؤمن بالصدمات لأنها تحدث رد فعل قويا ،فعل هذا في حرب أكتوبر ،وفي إنهاء خدمة الخبراء السوفييت، فعل هذا بشكل دراماتيكي في زيارته المعروفة للقدس،إذن إنهاء خدمة المستشارين العسكريين السوفيت في مصر لم تكن هدية للولايات المتحدة ولم تكن أيضا احتجاجا على تذبذب العلاقات بين موسكو والقاهرة، ولكنها كانت إلى حد كبير كما تفضل سيادة السفير،هي بمثابة قصر نتائج النصر أو المعركة المتوقعة على القوات المسلحة المصرية، ولكم أن تتصوروا لو أن الأمر حدث في وجود الخبراء السوفيت فنحن نميل إلى الإقلال من قيمة الذات والإجحاف لحد كبير من قدراتنا .كان سينحصر الحديث في أن الخبراء السوفيت هم الذين فعلوا ، وإن لم نقل هذا فكان هناك من هم مستعدون على الجانب الآخر أن يقولوه وبالتالي كانت خطوة السادات بإنهاء خدمة الخبراء السوفيت خطوة لها أهميتها ،ولو أنه كما تعلمون

لم يجحد قيمة السوفيت بعد نصر أكتوبر ،فقد استدعى السفير السوفيتي بعد أيام قليلة من الحرب، وقال له إنني أريد أن أقول لك أن السلاح السوفيتي هو الذي انتصر في حرب ١٩٧٣ .

نقطة أخيرة، إن سياق الورقة يوحي بأن الدور الأمريكي كان منسقاً ،وهنا علينا أن نعي أنه برغم كل خطوات مصر ومبادرات الرئيس السادات للتقارب مع الولايات المتحدة والحديث عن ٩٩٪ من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة وتأكيد الصداقة المصرية الأمريكية والخروج من دائرة الاتحاد السوفيتي، فقد ظل الموقف الأمريكي هو نفسه الموقف الذي سبق كل هذا ، الدعم المطلق لإسرائيل و الرغبة في إعطاء أمنها أولوية على كل ما عداه، بجانب الإحساس بالمسئولية الكاملة في الشرق الأوسط تجاه إسرائيل أولاً وقبل غيرها هذه نقطة جديرة بالدراسة والاهتمام ،وهي أن القوة الكبرى لا تتأثر سياستها كثيراً بردود الفعل الإقليمي والمحلي بالنسبة لإستراتيجيتها بعيدة المدى.

جاءت عبارة ذكرها السفير في ورقته في بداية ملاحظاته الختامية كانت المعضلة الأساسية التي واجهت السياسة المصرية الساعية إلى تحرير الأرض المحتلة وإزالة آثار العدوان هو أن التوازنات الدولية لم تكن تسمح بنجاح جهود التسوية السلمية لاسترجاع الأرض على أساس «القانون الدولي» و«الشرعية الدولية ».إني أري أنه في عصر القوتين العظميين كانت التوازنات الدولية تسمح بحرية حركة ومرونة في التوجه ليست متاحة الآن ربما تصدق تلك العبارة على الوقت الحالي.ولكن في فترة من عام ١٩٧٠ إلى عام١٩٧٣ أعتقد انه العكس لأنه كان لا يزال الاتحاد السوفيتي له موقفه الداعم سياسياً على الأقل.للسياسات العربية والحق العربي والقضية الفلسطينية، بعد ذلك اختلف الأمر واصبح على الجميع أن يتجه للولايات المتحدة شاء أو لم يشأ .النموذج السوري يوضح ذلك ، فالسياسة السورية اختلفت بعد انتهاء الكيان السوفيتي، وأصبحت تشعر أن عليها الأنطواء مثل غيرها في فلك الحل السلمي مع بعض التماسك والصلابة ،إنما القدرة على مرونة الحركة والاتجاه إلى موسكو في مواجهة واشنطن أصبحت قضية غير قائمة ولكنها كانت قائمة في الوقت الذي تغطيه هذه الورقة.

التعقيب الثاني على الورقة الأولى

أ. صلاح الدين حافظ

مدير تحرير جريدة الأهرام

إذا كانت بعض الأفكار تتلاقى أو تتقاطع ،فهذا هو المطلوب بالفعل في الكثير من الأوراق فحين نتحدث عن إعداد المسرح السياسي الدولي تمهيداً لحرب أكتوبر فنحن لا نستطيع الفصل فصلاً تعسفياً بين هذه المهمة وبين إعداد المسرح الداخلي المصري وبين إعداد المسرح العربي والإقليمي، فبدون الترابط بين هذه التشكيلة الكاملة لا نستطيع الخروج إلى المسرح الدولي فيجب أن تكون لنا ركيزتنا الأساسية باستمرار .

باختصار شديد منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ المريرة سار عبد الناصر في خطين متوازيين الخط الأول،إعادة بناء الجيش وإعادة تأهيله وإعداده للحرب ابتداء بمعركة رأس العش ،تدمير المدمرة إيلات وصولاً لحرب الاستنزاف التي طعمت الجيش وأعدته إعدادا حقيقياً لحرب الانتصار في عام ١٩٧٣.

وكان الخط الثاني هو البحث عن التسوية السياسية، لقد طرق أبواب المسرح الدولي بحثاً عن هذه التسوية ابتداء بقبول مجهودات يارنج مبعوث الأمم المتحدة وانتهاء بقبول مبادرة روجرز في يونيو والتي رفضتها إسرائيل. حين مات جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ سار السادات بعده في نفس الخطين المتوازيين ولكن السادات تميز في هذه الفترة بمرونة أوسع في التعامل مع المسرح الدولي، فبدأ انفتاحه الشهير على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت علاقة مصر مقطوعة بها منذ عدوان ١٩٦٧ لدورها المعروف في هذا العدوان. السادات فتح قناة اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت سرية ثم اتسعت. كان هذا هو التوجه الفكري للسادات في الانتماء للغرب أو الانفتاح الرأسمالي عنه بالفكر الاشتراكي إلى غير ذلك من الأقاويل، ولكن المهم فى إعداد المسرح الدولي أن السادات فتح هذه القناة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأعتقد أنه خلال فترة قصيرة فى بداية السبعينات حدثت تغيرات سياسية فى بيئة الصراع العربي الإسرائيلي بشكله العام.

التغير الأول، فى البيئة إعدادا لخوض معركة أكتوبر .

التغير الثاني السريع بعد ١٩٧٣ كنتيجة لحرب أكتوبر ابتداء من مفاوضات الكيلو ١٠١ وانتهاء بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

التغير الثالث، فى البيئة الدولية وخاصة فى ظل الوفاق الأمريكي السوفيتي الذى سمعنا عنه كثيراً

اليوم.
ولكن أهمية هذا الوفاق بالنسبة لما نتحدث عنه اليوم أنه كرس حالة اللاسلم واللاحرب وبالتالي فرض على الطرف العربي مزيداً من القيود فى الدخول الى صدام عسكرى مع إسرائيل .
التغير الرابع، أعتقد فى الإعداد للمسرح الدولي هو كان تغيرا فى صورة مصر بعد ١٩٦٧ أمام العالم ، وهى صورة مصر ابتداء من ١٩٧١ فصاعدا لأنها اختلفت.
بدأت مصر تطرح مجموعة من الأفكار، وأنا أتفق مع الأخ الدكتور مصطفى الفقي فيما يتعلق بالحركة فقد كانت بين القوتين والدائرة العربية أولا ، ثم الدائرة الأفريقية ودائرة عدم الانحياز وأعتقد أن مصر بذلت مجهودا دبلوماسياً كبيراً خلال هذه الدوائر تهيئة لموقف مصر وتبريراً لما سوف تقبل عليه من عمل عسكرى فيما بعد، تدعيماً لهذا التغير فى البيئة الدولية للصراع أعطت مصر والرئيس السادات تحديداً إشارات سريعة متلاحقة للمسرح الدولى بوجه عام، ولقد اخترت ثلاثا منها:

الإشارة الأولى، وكانت عقب توليه مباشرة أعلن فيها مبادرته الأولى فى ٢٤فبراير ١٩٧١ وهى تقديم الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من سيناء مقابل الاستعداد لتطهير القناة، وهذه الإشارة ليست موجهه لإسرائيل فقط ولكنها موجهه للمسرح الدولى الذى يهمه الاقتصاد العالمي وبالتالي إعادة فتح شريان الحياة وهى قناة السويس .

الإشارة الثانية، لها تأثير داخلي وكذا على المسرح الدولى بنفس الدرجة وهى أنه فى ١٣ مايو ١٩٧١ أطاح الرئيس السادات بالمجموعة المعادية للغرب وأمريكا وكانت هذه رسالة أخرى للمسرح الدولي وخصوصاً المسرح الأوروبي الأمريكي بتقبل الرئيس السادات ما لم يكن يتقبله من قبل .

الإشارة الثالثة ،أنه فى ٦يوليو ١٩٧٢ قرر الرئيس السادات إبعاد الخبراء السوفيت من مصر وهو أمر إن كان قد عقد العلاقات المصرية السوفيتية الى حد ما، إلا انه ادخل نوعا من الانفراج فى العلاقات المصرية الغربية عموماً والعلاقات الأمريكية بشكل خاص وصولاً للوصف الذى ذكره الدكتور مصطفى الفقي حول الهدية التى قدمها الرئيس السادات دون ثمن لأمريكا، لقد أدت هذه الآراء والإشارات فى رأيي إلى رسوخ وقناعة واضحين فى أمريكا وإسرائيل خصوصاً وفى المسرح الدولى عموماً أن الحكم الجديد فى مصر بقيادة الرئيس السادات يسير فى غير اتجاه سلفه الرئيس جمال عبد الناصر، منتقلاً من الاستعداد للحرب والتحالف الوثيق مع المعسكر الشيوعي إلى الاستعداد إلى التسوية السلمية والتوجه إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة .وبلغ الاقتناع مداه أن دولة تقوم بكل هذه التحولات والخطوات الاستراتيجية المفاجئة والتى تختلف مع القوة العظمى السوفيتية المساندة لها ومصدرها الرئيسي فى التسليح هى دولة بالضرورة لا تريد الحرب ولا تستعد للقتال فزاد الاسترخاء المفروض بالوفاق الدولى وأعتقد أن هذا كان جزءاً من أهم خطوات التمويه على المستوى الدولى فيما يتعلق بحرب أكتوبر. مقابل ذلك ونقيضا لكل التوقعات الدولية والإسرائيلية كانت مصر تستكمل بناء قوتها المسلحة. كان الإعداد الإستراتيجي للدولة والمجتمع وأعتقد أن هذا أيضاً كان جزءاً من أهم خطوات التمويه على المستوى الدولى فيما يتعلق بحرب أكتوبر. وأعتقد أن هناك إشارات كثيرة عن التحولات الداخلية والإقليمية التي لم تستطع الدوائر الدولية أن تفهمها فهما حقيقيا خصوصا الدوائر الأمريكية.

لقد ألقى التحول والتوجه الجديد إضافة للصراع على السلطة في أوائل حكم الرئيس السادات فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ بظلالهما القائمة على الأوضاع العامة في مصر فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحالة الاحتقان التي كانت سائدة، وفي ظل مظاهرات الطلبة الشهيرة عام ١٩٧٢ المعادية للنظام احتجاجا على عجز الدولة عن شن الحرب خاصة بعد ما أعلن السادات قضية عام الحسم، ثم عام الضباب إلى غير ذلك. اعتقد أن هذه الأمور كلها أعطت للعالم صورة مضللة مفادها أن هذه دولة غير قادرة وغير راغبة في الحرب، وبقدر ما كان عدم الاستقرار والغليان مؤثرا بصورة سلبية على المجتمع المصري بقدر ما جاء عاملا إيجابيا في دعم خطة الخداع الاستراتيجي لإسرائيل والمسرح الدولي كله تمهيدا لشن الحرب.

لقد كانت تلك الفترة تحديدا هي فترة استكمال تهيئة القوات المسلحة بالتدريب الشاق والتسليح الجاد والتعبئة النفسية، فضلا عن إعداد المجتمع والدولة بكل مؤسساتها.من الطبيعي أن تكون من ضمن الإعداد ، للمسرح الدولي هو إعداد المسرح العربي، والمسرح العربي هنا انقسم إلى شقين أو خطوتين استراتيجيتين.

الخطوة الأولى ،هي إعادة فتح الخط الاستراتيجي التاريخي بين القاهرة ودمشق وبناء هذا التحالف الثنائي الذي خاض جميع الحروب العربية عبر التاريخ وخاض آخر الحروب العالمية المنتصرة وهي حرب أكتوبر.

الخطوة الثانية، هي التنسيق مع الدول العربية وصولا إلى استخدام النفط فيما بعد في المعركة. أهم ما قامت به مصر للإعداد للمسرح الدولي هو الجهد الهائل والعمل الدبلوماسي والسياسي والإعلامي خصوصا تصعيد الخطاب السياسي من فوق منبر الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز. كان اتجاه الخطاب إلى الرغبة في التسوية السياسية، وإلى الإعلان أوشبه

أو شبه التأكيد عن تخلي مصر عن خيار الحرب والعنف والالتزام بخيار التسوية السياسية. وجاء أن الخطاب السياسي الإعلامي المصري نقيض الخطاب السياسي الإعلامي الإسرائيلي الذي كان مفعما بالرفض والغطرسة الشديدة مستندا إلى أنه يفرض الأمر الواقع على الأرض بالقوة العسكرية. وأرى أنه لا داعي للخوض في قضية الخداع الاستراتيجي العام الذي قامت به مصر سواء بالنسبة لقرار الحرب أو في مفاوضات الأسلحة ومن ضمنها قيام الرئيس السادات نفسه بجولة قبل عدة أيام من الحرب شملت السعودية وقطر وانتهت في سوريا، وكل هذا كان ضمن مخطط التمويه، لكن ما يهم هو توضيح بعض الإشارات في مخطط التمويه التي أثرت على إعداد المسرح السياسي الدولي ..على سبيل المثال رفضت القيادة المصرية إبلاغ وزير خارجيتها الدكتور محمد حسن الزيات بأي تفاصيل عن الحرب بينما كان هو في نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة ويتفاوض مع وزير الخارجية الأمريكي واكتفى بأخطاره بعبارة محددة تصله يعلم منها بدء الحرب.

وحين اجتمع الزيات بهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك يوم الخامس من أكتوبر لحثه على تحريك الموقف الراكد، قال له كيسنجر باختصار أنه لم يفتح بعد ملف الشرق الأوسط، وعلى المصريين الانتظار حتى تتم الانتخابات الإسرائيلية التي من المقرر إجراؤها في ٢١ أو ٢٧ أكتوبر من نفس العام. ثم بعد ذلك لنبدأ الحديث مع الحكومة الجديدة حين اجتمع الزيات في نفس اليوم مع دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا قال له الأخير أنه لا يرى أي عامل جديد في الموقف ليستدعي التحرك الدولي وعلى مصر التفاوض مباشرة مع إسرائيل أيضا فيما بعد الانتخابات الإسرائيلية. ونفس الإجابة تلقاها الزيات من جوبير وزير خارجية فرنسا الذي أبدى ملله الشديد من إلحاح مصر المستميت

على عرض القضية على الجمعية العامة في كل مرة بنفس الطريقة، وبنفس الألفاظ قال له ما معناه أنه لا أمل في تغيير الموقف إلا إذا فعلتم شيئا محددا. قبل الحرب بخمسة أو ستة أيام بعث الرئيس السادات برسالة غامضة إلى الرئيس السوفيتي بريجنيف قال له فيها أنه قد يضطر إلى خرق وقف إطلاق النار السائد إذا ما استمر الجمود الحالي ورد عليه بريجنيف في ٤ أكتوبر، وقال له هذا قرار مصري وعليكم أن تتحملوا النتيجة ولكن سوف تجدون من الاتحاد السوفيتي العون، هل كل هذه الإشارات لم تستطع كل من أمريكا وإسرائيل بكل كفاءة جهازي المخابرات في هاتين الدولتين أن تقرأها بالفعل قراءة صحيحة أو أن تفهم فهما صحيحا أن مصر كانت بالفعل تعد للحرب رغم أن الحرب كانت على بعد ساعات وليست أياما. أجيبكم بما أجابت به جولدا مائير في مذكراتها الشهيرة ويؤكدها أيضا التقرير الشهير -تقرير لجنة أجرانات الإسرائيلية- .كلاهما اتفق على أن إسرائيل لم يصلها شئ محدد أو إنذار مبكر من المخابرات الإسرائيلية أو المخابرات الأمريكية الصديقة « لها إشارة » بقرب تحرك مصري سوري قوي إلا عبر مكالمة هاتفية جاءت لموشي ديان وزير الدفاع الساعة الخامسة فجر السادس من أكتوبر، وتضيف مائير في مذكراتها أن مصر الدولة الرئيسية في الحرب والسلام كانت غارقة في حالة من الإحباط وعدم الاستقرار السياسي والتوتر الاجتماعي والتدهور الاقتصادي، وكانت قواتها المسلحة خصوصا سلاح الطيران والدفاع الجوي تعاني نقصا فادحا في التسليح، فكيف يمكن أن تحارب. إن إسرائيل كلها وليست جهاز مخابرات أو رئيس حكومة. لقد كانت تمرح غارقة في مناخ من النشوة بالانتصار، أو ما يسمى الانتصار الذي حققه عبر المواجهات العسكرية المتعددة وخصوصا في عدوان ١٩٦٧، هذه النشوة ولدت في إسرائيل مناخا مفاده التفوق المطلق أيا كانت ظروف العرب. لم يكن المسرح الدولي بعيدا عن هذا الإحساس، فأنا أعتقد أن الفترة من هزيمة ١٩٦٧ إلى بدايات الحرب في ١٩٧٣ كان المجتمع الدولي كله غير مهيأ لقبول وجهة النظر المصرية والعربية، ولكنه كان أكثر استعدادا لسماع البطولات الإسرائيلية والقصص الوهمية والأساطير التي حيكت في هذه الفترة ، وأن ما يهمنا هو تحديد ثلاثة مواقف شديدة الأهمية في المسرح الدولي:

الموقف الأول، هو الموقف الأمريكي وقد عبر عنه هنري كيسنجر بشكل مباشر مرتين : مرة لحافظ إسماعيل ومرة لمحمد حسن الزيات وفي المرتين أعلن أن ملف الشرق الأوسط مازال مغلقا أمامه، وأنه أأنه سيبحث فيما بعد إذا ما كانت القضية يمكن أن تتحرك.

الموقف الثاني ،هو موقف الاتحاد السوفيتي ، فإن طرد الخبراء السوفيت من مصر رغم ميزاته الإيجابية على الأقل خلال حرب أكتوبر، إلا أنه ترك أثرا في العلاقة المصرية السوفيتية، وبالتالي في العلاقة السوفيتية الأمريكية والعلاقة السوفيتية الإقليمية من الناحية الثالثة.
وأعتقد أن الاتحاد السوفيتي انسحب انسحابا تدريجيا من العلاقة المصرية وتركها في فترة شديدة الحرج، ولكنه وبعد الإنجاز الذي تحقق في حرب أكتوبر ١٩٧٣ عاد يؤيد مصر بقوة مرة أخرى .
الموقف الثالث ،هو الموقف الأوروبي الغربي الذي لم يختلف كثيرا عن الموقف الأمريكي، وأعتقد أن المحصلة النهائية «وهذه هي النقطة الأخيرة » أنه حين نتحدث عن المسرح الدولي في هذه القضية لم يكن من الممكن التأثير على المسرح الدولي إلا من خلال الأداء العسكري الذي قامت به الجيوش المصرية متحالفة مع الجيوش السورية وهو الإنجاز الأهم في تاريخنا المعاصر.

■ المناقشات :

سؤال :
هل تعنى سيادتكم أن قرار الحرب أتخذ اعتبارا من يوليو ١٩٦٧ وأن الخيار السلمي لم يكن موجودا على الإطلاق ؟وهناك أيضاً سؤال مشابه حول الخيار الدبلوماسي والخيار العسكري؟

السفير .د/ مصطفى الفقي يرد على التساؤل:
ما أستطيع أن أقوله أن أي دوله مهما كانت دوافعها أو نواياها ترفع السلام شعارا لها. رفعته إسرائيل في اعتى لحظات العدوان ورفعه العرب في أكثر لحظات الهوان، ولكن السبب الحقيقي أن هذه هي اللغة التي يفهمها العالم .إنما كان هذا هو الخيار الواضح من رد الفعل المصري بعد أسابيع قليلة من نكسة ١٩٦٧ أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، معركة رأس العش كانت في يونيه، هذه كانت إرادة القوات المسلحة المصرية المذهلة فقد كان من المتوقع أن مصر أصبحت جثة هامدة ولكن هذه الجثة تحركت بعد أقل من عشرة أيام ودخلت في معارك ضارية، وهناك عمليات بطولية لعبور قناة السويس .حرب الاستنزاف كانت حربا تحتاج إلى تسجيل وخصوصا وأن الذين حاربوا حرب الاستنزاف هم الذين انتصروا في أكتوبر أيضا . وعلى ذلك فكان من الواضح أن هناك اتجاها للتسوية السلمية لكن كان هناك اتجاها وقناعة بأن إسرائيل المعتدية ،المحتلة،التوسعية، لا يمكن أن تفيق مما هي فيه إلا بالشعور بتهديد القوة وهذا هو الدرس ،أن كل شيء سينتهي بالمفاوضات في النهاية والتسوية السلمية إنما لابد من إبراز مرحلة من المراحل تتوازن فيها القوى بين الطرفين بحيث يقبل الطرفان الدخول إلى مائدة المفاوضات، وهذا ما حدث بالضبط .كان الضمير المصري والعربي يدركان أنه لا بد من رفع الهوان من خلال المعركة ،كان في رأس العش، شدوان وعشرات المعارك البطولية للجيش المصري رغم كل الظروف القاسية في هذه الفترة المعتمة المظلمة، ولكن هذا لا يمنع الدبلوماسية المصرية من أن تتخذ مصر من الأمم المتحدة معبراً عن للتسوية السلمية وتعمل على طرق

كل الأبواب وفتحها للوصول إلى تسوية سلمية بضمير وطني وقومي.

سؤال:

أنك ذكرت أن كسينجر قال أنه لو علمت أمريكا مسبقا بطرد الخبراء السوفيت لدفعت مقابل ذلك .من وجهة نظركم ما هو الأسلوب المقترح لتحييد الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط؟

السفير د/ مصطفى الفقي يرد على التساؤل:

أود أن أقول أولاً بالنسبة لطرد الخبراء السوفيت من مصر أن رد الفعل من السوفيت لم يكن بالغ العمق والشدة كما كنا نتوقع لأن الاتحاد السوفيتي يعلم انه دخل هذه المنطقة من العالم من بوابة مصر وأن خروجه منها سوف يكون من بوابة مصر أيضا ولهذا استمر الاتحاد السوفيتي في تعاونه مع القاهرة واضعاً في خلفيته الدول الأخرى المحيطة والدول التي تؤمن بالأيديولوجية السوفيتية من الناحية السياسية، وليس من الناحية العقائدية فكانت تضع في اعتبارها أن كل تعامل مع القاهرة هو نموذج يراه الآخرون وليست العلاقة ثنائية فقط إنما رسالة موجهة إلى دول العالم الثالث وإلى دول الكتلة الشيوعية، إلى الدول العربية في المنطقة بثرائها وقيمها وبترولها إلى أخره .أما ما جاء في السؤال بخصوص تحييد أمريكا فلا يوجد ما يسمى تحييدا في السياسة الأمريكية بمنطق المصلحة العربية أو المصلحة المصرية ولكن هي المصلحة الأمريكية في السياسة الخارجية والبعض يقول أن أمريكا تقوم بتصرفات وتتخذ قرارات ضد مصالحها طبعاً هذا بعيد عن الواقع فهناك إحساس لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن إسرائيل في هذه المنطقة هي امتداد طبيعي للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي هي الضامن الحقيقي للمصالح الأمريكية اليوم وغداً وفى المستقبل في الوقت الذي لم تستطع قوة عربية حتى الآن أن تنافس إسرائيل في هذا .استطعنا سياسياً أن نلعب دوراً في حرب الخليج ،ودول الخليج يوفر لها اقتصادها أن تلعب دورا له بعض الأهمية ولكن تبقى إسرائيل هي الشرطي الأمريكي الحقيقي في المنطقة، بهذا المنطق سوف تظل الولايات المتحدة صانعة لأمن إسرائيل ومحافظة لوضعها في المنطقة .

السؤال موجه عن دور وزارة الخارجية ؟

السفير أحمد توفيق خليل يرد على التساؤل

الحقيقة فيما يختص بموضوع خيار الحرب، فليس من الواضح تماما التفرقة بين قرار الدخول في الحرب وقرار خيار الحرب .الواقع أن خيار الحرب كان مطروحا منذ ١٩٦٧ ولا يوجد شك في هذا والاستعداد للمعركة مطروح من وقتها لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. كل هذا قائم تحت مسمى خيار الحرب، وأظن إنني ذكرت هذا في ورقتي ،أن أول كلمة قالها الرئيس السادات في لقائه مع القادة العسكريين «أن القوات المسلحة عليها أن تستعد للحرب فيأى لحظة وأنها بكفاءتها هي التي ستحدد مصير أي عمل «سياسي أو عسكري»، إذ لا يوجد خلاف في موضوع خيار الحرب، والتساؤل هنا هو متى أتخذ قرارا الدخول في الحرب..؟

الورقة الثانية :

التحرك المصرى في الدائرة العربية

الدكتور / وحيد عبد المجيد

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربى ورئيس وحدة البحوث
العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الحرب لا تحدث فى فراغ، وإنما فى بيئة سياسية محددة تشتمل على توازنات وتفاعلات صراعية أو تعاونية وإذا كان هدف الحرب التأثير فى هذه البيئة وتحقيق مصالح معينة أو الحفاظ عليها أو استرداد حقوق مغتصبة حين يعجز العمل السياسي والدبلوماسي عن ذلك، فان إنجاز هذا الهدف نفسه يقتضى إعدادا سياسيا للحرب الى جانب الاستعداد العسكرى.
وهذا هو ما أطلق علية فى الخطاب المصرى الرسمى فى السبعينات إعداد المسرح السياسى لحرب تغير التوازنات والمعادلات فى المنطقة وتعيد الكرامة، ومعها الأراضي العربية المحتلة. وكان ذلك الإعداد هو التعبير العملى عن الشعار الذى ارتفع عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وهو إزالة آثار العدوان.
فلم يكن هذا مجرد شعار، أو قل لم يكن مثل أي شعار آخر.ولذلك كان التفاعل الشعبى معه قويا على نحو لا يمكن مقارنته بأي من الشعارات التى تصعد وتهبط، تلمع وتخبو، فى لمح البصر ولم يقتصر هذا التفاعل، بقوته المميزة النادرة، على الشعب فى مصر فقد امتد بأشكال مختلفة ودرجات متباينة الى الشعوب العربية على امتداد الوطن الكبير.

وساهم ذلك، بقدر أو بآخر، فى تدعيم التحرك السياسى المصرى للإعداد للحرب على الصعيد العربى فكان الرأي العام عنصرا ضاغطا سواء بشكل مباشر او غير مباشر على الحكومات فى الدول العربية وعمل هذا الضغط فى اتجاه مد الجسور اللازمة لتحقيق تضامن ضرورى لاسترداد الحقوق، ولإصلاح اختلالات أصابت العلاقات العربية-العربية قبل حرب ١٩٦٧ ولعبت دورا فى النتيجة المؤلمة التى انتهت إليها.

ونناقش فى هذه الورقة، كيف أثمر التحرك المصرى حالة تضامنية فريدة ساهمت فى بناء موقف قوى كان خير سند للجيشين المصرى والسورى فى الميدان.

أولا:فى أهمية التحرك السياسى للإعداد للحرب:

كانت حرب ١٩٦٧ نقطة تحول كبرى ليس فقط فى مسار الصراع العربى- الإسرائيلي،ولكن أيضا فى منهج التعامل العربى مع هذا الصراع.ويجوز القول أن الجانب الأكثر أهمية فى التحولات التى حدثت فى هذا المنهج كان متعلقا بتراجع تأثير الايديولوجيا والعواطف والمواقف الحماسية وما اقترن بها من سياسات ارتجالية.وازداد فى المقابل الميل الى الواقعية والاعتماد على المعرفة والتخطيط.ويكفى دلالة على هذا التحول، أن المعرفة العلمية بإسرائيل كدولة ونظام سياسى ومجتمع لم يقتصر على الاستهانة بها ،وإنما وصل إلى حد فرض قيود عليها. فدخلنا حربا كنا نظن أنها ضد عصابات صهيونية لا وزن لها ولا قيمة.

كانت الاستهانة نتاج نقص فى المعرفة، حتى لا نقول جهلا فاضحا. وكانا كلاهما مرتبطين باختلال فى تشخيص الصراع نجم عن مبالغة شديدة فى ربطة بالمعركة التاريخية ضد الاستعمار.فقد سيطر على العرب تفكير، مازالت بقاياه قائمة حتى الان، يستسهل إلقاء اللوم على الإمبريالية أو الاستغلال أو الهيمنة.

ولاشك فى أن لهذه القوة الدولية أو تلك مصالح تسعى الى تحقيقها.ومن الطبيعي أن تتعارض بعض هذه المصالح أو حتى معظمها ،مع مصالحنا.وكثيرا ما يترتب على ذلك صدام مصالح تنجم عنة سياسات معادية لنا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

غير أن هذا كله،وهو صحيح لا ينفى أن هناك قدرا مهما بل بالغ الأهمية فى هذا الصراع يتوقف علينا نحن: كيف ندير الصراع؟ وقبل ذلك،كيف ندير مجتمعاتنا ؟ كيف نؤدى عملنا ؟ وهل يساعد أداؤنا على تعبئة كل ما نمتلكه من مصادر القوة ؟وهل نعترف بأخطائنا ونبادر بإصلاحها؟ وإلى أي مدى نضع مصلحة الوطن فوق المصالح الصغيرة؟وهل تتوافر لدى موظفينا العموميين روح التضحية المميزة لأبناء المؤسسة العسكرية وهم يؤدون دورهم؟

وقبل الإجابة على كل هذه الأسئلة وربما غيرها لا يمكننا تحديد حجم تأثير كل من الداخل والخارج على مصالحنا.والثابت أننا لم نفعل ذلك بالقدر الكافي خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ .وسادت لدينا معتقدات «أسطورية» عن ذلك العدو الذى تم زرعه فى قلب العالم العربى.واستسلمنا «للأسطورة» انه مجرد رأس حربة للاستعمار.واعتقدنابالتالى أن الصراع معه هو مجرد امتداد لمعركة تاريخية.

وعندما بددت حرب يونيو هذه الأسطورة كانت هذه بداية هزة فرضت اقترابا من الواقع الذى ابتعدنا عنه ودفعت الى بدء إصلاح فى العلاقات العربية-العربية وكانت قمة الخرطوم فى أغسطس فاتحة له.

كان المشهد العربى يوم ٥ يونيو حين وقع العدوان الإسرائيلي،يبعث على الحسرة.لم يكن الاختلال مقصورا على الانقسام الى معسكرين انعكاسا للحرب الباردة الدولية.كان الانقسام قائما داخل كل منهما وهل هناك مشهد اكثر إيلاما من أن تدخل دول ثلاث حربا ضد عدو مشترك دون أن يتوافر حد أدنى من الثقة بينها؟وكيف يمكن تصور أي قدر من التنسيق بين دول تقوم العلاقة بينها على الشك والتوجس وعدم الثقة؟ فضلا عن تأثير المزايدات التى فرضت على مصر دخول معركة فى غير أوانها

وقبل أن تستعد لها فكان جيشها العظيم ضحية وضع عربي مهترئا وأداء سياسى مختلا.
وكان الفتور الشديد الذى أصاب العلاقة بين مصر وسوريا منذ الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ أحد أهم عوامل الخلل فى العلاقات العربية.فإذا كنا نتحدث عن دول مواجهة او دول طوق،فالأكيد أن المقصودين أساسا هما مصر وسوريا.ولا يمكن خوض معركة ناجحة ضد إسرائيل بدون علاقة وثيقة بينهما تصل الى حد التحالف الحقيقى.

وكان الوضع عشية خرب ١٩٦٧ ابعد ما يكون عن ذلك.فقد أدي فشل أول وحدة اندماجية عربية الى أحداث تأثيرات سلبية بالغة الحدة ليس فقط على سوريا نفسها وعلى بعض جوانب السياسة المصرية.
ويجوز القول أن أسلوب تحقيق الوحدة كان مسئولا المسئولية الأولى عن الفشل الذى حدث،لأنه أدي إلى فتور بين القيادة المصرية والحزب الوحدوي الأساسي فى سوريا (حزب البعث).وقاد ذلك،بدوره،الى الاعتماد فى بناء الوحدة فى«الإقليم الجنوبى» على عناصر لم يكن الكثير منها مؤمنا بالوحدة إيمانا حقيقيا. ولكن كان للخلاف بين القيادة المصرية والحزب تأثيرات امتدت إلى ما بعد الانفصال.فقد شهد هذا الحزب تغيرات داخلية فى اتجاه تغليب جناحه العسكرى على المدنى من ناحية،وصعود نزعات راديكالية ارتبطت بازدياد نفوذ فئات اجتماعية جديدة فى التنظيم الحزبى وعملت هذه التغيرات فى اتجاه تعزيز الميول العاطفية والحماسية على حساب التوجيهات العقلانية والموضوعية . وبذلك لم تستطع النخبة البعثية التي استولت على السلطة وأقصت الانفصاليين منهم فى عام ١٩٦٣ أن تستمر لأكثر من ثلاث سنوات أو أقل قليلاً، لأنها لم تستطع مجاراة المتغيرات الناجمة حينئذ عن التغير الذى حدث فى تركيب الحزب وبنائه التنظيمى. فكان أن أطيح بها فى فبراير١٩٦٦ على أيدى نخبة أخرى شديدة الراديكالية منخفضة الكفاءة مما أدى الى انتهاجها سياسات أدت إلى توريط مصر فى حرب لم يكن الاستعداد لها قد أكتمل فى يونيو ١٩٦٧، وهو ما سنعود إليه لاحقا .

ولم يكن التأثير السلبى الحاد لفشل الوحدة مقصورا على سوريا ، كان طبيعيا أن يصيب ذلك الفشل الرأى العام المصرى بالصدمة ، ولكن كان لذلك تأثير على الإمكانات التى كانت الوحدة كفيلة بتوفيرها لخوض معركة المصير فى مواجهة إسرائيل . ولكن أخطر تأثير لفشل الوحدة تمثل فى اتجاه القيادة المصرية الى محاولة تأكيد أن الانفصال لا يعنى تقليص دورها العربى . فكان أن سارعت الى التدخل فى أزمة اليمن اعتبارا من سبتمبر ١٩٦٢ مدفوعة فى ذلك أيضا بقلق من أن يؤدى فشل الوحدة الى تدعيم مشاعر إنعزالية أو « إقليمية » بتعبير تلك المرحلة فى أوساط الرأى العام المصرى . ومعروف ما أدى ألية هذا التدخل من نزيف اقتصادي وعسكرى كان له أثرا حين اعتدت إسرائيل على العرب فى يونية ١٩٦٧ .
وفضلا عن التأثير السلبى لفشل وحدة ١٩٥٨ على كل من سوريا ومصر على حدة ، كان الفتور بين البلدين هو النتيجة الحتمية لتلك التجربة. ولم تكن المشكلة مقصورة على الفتور ، وأنما اشتملت كذلك على ارتباك وخلل كانا واضحين ترتيبا على ما يمكن اعتباره عقدتين سادتا خلال الفترة الممتدة الى نهاية الستينيات .

كانت العقدة الأولى هى عقدة ذنب تولدت لدى حزب البعث السورى ، ودفعته إلى محاولة استعادة الوحدة بأي ثمن وتركيز العلاقة مع مصر على الهيكل القومى التى ظل يبحث عنها .وكانت العقدة الثانية هى عقدة شك تولدت لدى القيادة المصرية ودفعتها الى الاعتقاد فى نظام البعث الذى أقيم اعتبارا من العام ١٩٦٣ لم يكن مخلصا للعمل القومى ، وأن محاولاته للتقرب من مصر تهدف إلى تدعيم سيطرته على السلطة فى سوريا ليس إلا ، بالنظر الى المشاعر القومية الغالبة لدى هذا الشعب الشقيق . ولم تقبل القيادة المصرية تدعيم علاقاتها مع سوريا قبيل حرب ١٩٦٧ إلا بعد ضغط من الاتحاد السوفيتى الذى أحتضن النظام الراديكالى الذى أسفر عنة انقلاب فبراير ١٩٦٦ فى دمشق.
وقد عمل النظام السورى حينئذ على تصعيد التوتر فى المنطقة ليغطى على مشاكل داخلية متزايدة وأدى ذلك إلى نشوب مواجهات متعددة مع إسرائيل فقدت سوريا خلالها عددا من طائراتها وطياريها وفرضت مناخا سادته مزايدات على الدخول فى حرب فورية مما دفع القيادة المصرية إلى الحرب فى وقت كان هو الأسوأ على الصعيد العربى والأفضل من منظور إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة .
وكان هذا هو ما أدت إليه سياسة الخطب الراديكالية التى ظن أصحابها أن الانتصار في الحروب يتحقق بالكلمات الرنانة لا بالسياسات العاقلة والإعداد العسكرى السليم . وكان تغيير هذا المنهج منذ « الحركة التصحيحية » التى قادها الرئيس حافظ الأسد فى نوفمبر ١٩٨٠ عاملا مهما وراء خوض حرب ناجحة بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ كما سيتضح لاحقا فى هذه الورقة .

لقد تعرضت مصر لاتهامات بالتردد فى مواجهة إسرائيل خلال العام ١٩٦٦ . وتصاعدت تلك الاتهامات فى الشهور الأولى من العام ١٩٦٧ مقترنة بتشكيك فى موقف مصر وإيحاءات بتخليها عن القضية الفلسطينية . كان هناك اندفاع شديد لا محل للعقل فيه على الصعيد الذى أنتجه راديكاليون فى النظام السورى دون تقدير لعواقب خوض حرب لم يكتمل الاستعداد لها ، ورغم أن المواجهات المحدودة التي حدثت فى تلك الفترة كشفت تفوق الآلة العسكرية الإسرائيلية والضعف الشديد فى القوات السورية.

كانت القيادة المصرية مدركة للمخاطر التى ستترتب على الدخول فى حرب فى تلك الظروف ، ولعدم قدرة العرب على تحقيق الانتصار فى تلك الفترة .وكانت الاستراتيجية المصرية قائمة حينئذ على الردع وليس على المواجهة .وكثيرا ما نبهت القاهرة دمشق إلى خطر إعطاء إسرائيل ذريعة لبدء الحرب . ولكن الضغوط الشديدة والمتزايدة التى نجمت عن انقلاب الموقف السورى والمزايدات التى كان الكثير منها مقصودا به توريط مصر حققت الغرض منها اعتبارا من مايو ١٩٦٧ .

كانت هناك أطراف عربية تسعى إلى فرض المعركة على مصر فى غير أوانها كى تشمت فى قيادتها وربما كان بعضهم يرمى إلى إسقاط هذه القيادة . إلى هذا الحد ، كان التدهور قد وصل على الصعيد العربى . وكان هذا هو الدرس الذى استخلصته مصر بعد حرب ١٩٦٧ ، وأدارت بموجبه عملية الإعداد السياسى لحرب ١٩٧٣ . درس يتلخص فى عدم إمكان خوض حرب ناجحة وتحقيق أى انتصار فى غياب تضامن عربى يشمل الأمة كلها أو غالبيتها العظمى على الأقل ، وبدون قلب نابض لهذا التضامن يضم مصر وسوريا بالأساس.

فقد كان الوضع العربى عشية حرب ١٩٦٧ هو العامل الأول وراء الهزيمة .وضع فرضت مزايداته المتصاعدة ارتباكا فى السياسة المصرية نجم عنه ارتكاب خطأ كبير بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء فى ١٦ مايو . كان هذا القرار مقدمة لا تؤدي إلا إلى حرب حاولت مصر التحكم فى توقيتها ، ولكن اضطرت قيادتها إلى التخلى عن حذرها بقرارها طلب سحب قوات الطوارئ ثم إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية فى ٢٢ مايو ، الأمر الذى أعطى إسرائيل الذريعة التى كانت تنتظرها لان وضعها الداخلى كان منقسما ويحتاج إلى إنجاز خارجي . فكان الوضع الداخلى فى إسرائيل ، مثله مثل تفاعلات الوضع العربى ، يدفع فى اتجاه الحرب . ولكن كان الفرق الكبير هو أن إسرائيل كانت قد أكملت استعدادها للحرب ، أو على الأقل قطعت شوطا طويلا فى هذا الاستعداد ، عكس الحال لدى العرب .
والثابت أن القيادة المصرية ظلت تراهن حتى اللحظة الأخيرة على إمكان تجنب الحرب فى الوقت الذى أرادتها إسرائيل فيه . ورغم اضطرار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى اتخاذ إجراءات تصعيدية بطلب سحب قوات الطوارئ وإغلاق خليج العقبة ، إلا أنه يعول على أن توازن القوى الدولى سيمنع نشوب حرب مدمرة فى المنطقة قد تهدد بتصعيد التوتر العالمى .

وكان الخطأ فى الحسابات السياسية على هذا النحو أنها أساءت قراءة الوضع الدولى. فكانت الولايات المتحدة غارقة فى حرب فيتنام 'وكان انتصار إسرائيل تعويضا لها عن إخفاقها فى مواجهة مقاومة فيتنامية باسلة .ولذلك لم تكن لها مصلحة فى كبح جماح حليفتها الصهيونية. وهكذا سقط الشق الأساسي فى رهان القيادة المصرية على إمكان تجنب الحرب لأنها لم تتح للاتحاد السوفيتى فرصة للقيام بدور مؤثر فى هذا الاتجاه .وتبين بعد ذلك انه كان هناك تباين فى الموقف داخل الكرملين .وهذا يفسر ما بدا من إشارات مشوشة صدرت عن موسكو فى تلك الأيام .ولذلك كان الدور الذى لعبته موسكو سلبيا .ففى الوقت الذى لم يكن فى إمكانها منع إسرائيل من شن الحرب أو إقناعها بالتروى ,نصحت مصر بعدم توجيه الضربة الأولى أو المسبقة .

ولكن هذا كله لم يكن مصدر الخلل فى الأداء العربى ,وإنما كان من نتائج ذلك الخلل الذى ترتب أساسا على النمط الذى ساد العلاقات العربية -العربية عموما والعلاقة المصرية - السورية خصوصا .

وكان إصلاح هذه العلاقات هو الدرس الأول الذى استخلصته مصر ,بعد ان استيقظ العرب على هزيمة مرة ودفعوا ثمنا فادحا لاهتراء أوضاعهم ,ومدركين ضرورة إعادة صياغة تفاعلاتهم فى مجملها .وهو الإدراك الذى ظهرت مقدماته فى قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧. وكانت هذه القمة ,بدورها ,نتاج إدراك مصرى مبكر- صنعته فداحة نتائج الحرب -لضرورة إعادة العلاقات بين الدول العربية .وكان هذا الإدراك واضحا فى رسالة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الملوك والرؤساء العرب ,والتى تضمنت هذا المعنى من خلال تأكيد الحاجة إلى موقف عربى موحد كانت هذه الرسالة فى يوم ٦يونيو ١٩٦٧.ولكنها لم تنشر إلا فى ٥ يناير ١٩٦٨ فى جريدة الأهرام .

وتواكب ذلك مع صحوة لدى الرأى العام العربى ، والجماعة الثقافية ، مما أدى إلى بدء جدل عام واسع النطاق فى معظم بلاد العرب حول ما حدث ، ولماذا حدث ، وكيف يمكن تجاوزه، وما الذى ينبغى عمله حتى يمكن تجنبه .
وفى مثل هذه الأجواء ، لا يكون فى إمكان أى حاكم أو حكومة التنصل من مراجعة سياسات ساهمت فى أكبر نكبة حلت لأمة فى عصر الاستقلال .ولكن من الطبيعى أيضا أن يكون هناك تفاوت ، بل وتباين واسع ، فى مدى هذه المراجعة ، وبالتالى فى حجم الاستعداد لإجراء تغيير فى التوجهات وإبداء مرونة فى التجاوب مع المتغيرات .

وكما هو معتاد ، كانت مصر سباقة فى السعى إلى هذه المراجعة عبر رسالة رئيسها فى ذلك الوقت إلى أقرانه العرب . كما كانت متقدمة على غيرها فى إجراء المراجعة على أرض الواقع .فليس سرا أن بعض الدول العربية تحفظت في البداية على دعوة مصر إلى عقد قمة عاجلة . وذهبت إحداها ، تعبيرا عن تحفظها ، إلى التشكيك فى جدوى مؤتمرات القمة « بشكلها المألوف » فى المشكلات العربية .

وفى المقابل كانت دول عربية أخرى راغبة فى القفز إلى الواقع كما فعلت من قبل ، وهى الدول التى حكمتها فى ذلك الوقت « نظم ثورية » تستعيض بالحماس والعواطف عن الفعل والإنجاز .
ومثلما كان على مصر أن تقنع دول - بدت راغبة فى الابتعاد وتجنب الالتزام بموقف عربى موحد لإزالة أثار العدوان - بأهمية هذا الموقف وتدفعها المشاركة ، كان عليها أن تكبح جماح دول أخرى لم تستخلص نظمها دروس هزيمة يونيو . فلم تكن المراجعة التى أجرتها كافية لتغيير منهج ينزع إلى خوض الحرب فى « الميكرفون » لا فى الميدان .

ومع ذلك كان حجم التجاوب مع دعوة مصر إلى بناء موقف عربى موحدا مشجعا. ويكفى أن عددا من القادة العرب توافدوا على القاهرة خلال شهر يوليو١٩٦٧ دون ترتيبات مسبقة ، حسب ما أوضحه المرحوم محمود رياض في مذكراته (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ٤٨ - ١٩٧٨) .
وعلى هذا النحو كان انعقاد مؤتمر الصمود العربي في القاهرة من ١١ إلى ١٦ يوليو ١٩٦٧ عفويا يعكس استعدادا مبدئيا للوصول إلى موقف عربي موحد . وضم هذا المؤتمر قادة مصر وسوريا والجزائر والأردن والعراق والسودان . ومهد لقمة الخرطوم في أغسطس التي شهدت مصالحات كان غيابها أحد أهم عناصر الاختلال في العلاقات قام على تغليب إمكانات التعاون ومحاولة تحييد تأثير الصراع والسعى الى الارتقاء بأساليب إدارته، ولو إلى حين .

كما كانت تلك القمة نقطة تحول في اتجاه الواقعية السياسية في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي . وانصرفت هذه الواقعية ، فضلا عن جوانبها الخاصة بإعادة النظر في كيفية التعامل مع البيئة الدولية للصراع ، وبصفة خاصة مراجعة العلاقة مع الولايات المتحدة . ولعبت القيادة المصرية الدور الأكبر في إنجاح قمة الخرطوم . فكانت مصر كعادتها كبيرة وقادرة على الارتفاع فوق الخلافات العربية . وتجاوبت دول عربية أخرى معها ولكن شتان بين المبادر والمتجاوب . ولذلك كانت يد مصر هي العليا في مداولات قمة الخرطوم ، وفى اللقاء التاريخي الذي تم بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل

آل سعود في منزل رئيس وزراء السودان حينئذ. وهو اللقاء الذي تم خلاله الاتفاق تماما على سحب جميع القوات المصرية من اليمن وإنهاء النزاع بين البلدين ... ذلك النزاع الذي ساهم بقدر كبير في هزيمة ١٩٦٧ .

وبهذا المنهج الجديد ، نجحت القيادة المصرية في إقناع دول عربية كانت راديكالية في ذلك الوقت بأولوية التضامن العربي الشامل الذي يتيح إمكانات للتعاون والتنسيق والعمل المشترك لإزالة آثار العدوان واستعادة الأراضي العربية المحتلة . كما تضمن هذا المنهج فتح خطوط اتصال أفضل مع الدول الغربية . فلم تطلب مصر إن تقطع أي دولة عربية علاقاتها مع الولايات المتحدة أو بريطانيا . واعترضت على هذا الطلب الذي اقترحته سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما لم يكن مبررا فى تلك اللحظة لتحقيق استرداد الأرض والكرامة. فكان وقف ضخ النفط عقب حرب ١٩٦٧ ضارا بالاقتصادات العربية أكثر من غيرها ، في الوقت الذي كانوا يحتاجون إلى المال لإعادة بناء جيوشهم

وعلى هذا النحو يجوز القول أن قمة الخرطوم كان لها طابع إستراتيجي حقيقي ، لما أحدثته من تحول جذري في نمط العلاقات العربية . ، أكثر مما أدت الى تغيير جوهري فى ميزان القوى على الصعيد الإقليمي . فهناك اعتقاد شائع أن هزيمة ١٩٦٧ أحدثت انقلابا فى ميزان القوى لصالح المعتدلين وعلى حساب الراديكاليين فى العالم العربى . وهذا اعتقاد لا تشهده التطورات التى شهدتها فترة الإعداد لحرب ١٩٧٣ كان إنجاز قمة الخرطوم بالغ الأهمية فى هذا الإعداد .

ومع ذلك لم يكن ممكنا الوصول الى موقف عربي موحد كليا ، ولا يتجاوز الخلافات السابقة جميعها ، ولا الحيلولة دون ظهور خلافات جديدة مثلما حدث مثلا عندما قبلت مصر والأردن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، بينما رفضته سوريا وأيدها فى ذلك ثلاث دول عربية . واستمرت هذه الخلافات ، وتصاعدت بسبب مبادرة روجرز الأمريكية التى تم إعلانها فى ٢٠ يونيو ١٩٧٠ ، وقبلها الرئيس عبد الناصر خلال وجوده فى موسكو فى ٢٩ من الشهر نفسه . كما لم تتوقف كليا الحملات الإعلامية الموجهة من دول عربية أخرى ضد مصر ، والتى حفلت بالشماتة . وكان إيجابيا أن أعلنت مصر رفضها الرد على هذه الحملات .
كما بقيت الشكوك والهواجس مؤثرة على جهود إعادة بناء العلاقات على الصعيد العربى . ومن الطبيعى أن تتضاعف هذه الشكوك حين يتعلق الأمر بتخطيط عسكرى يمكن أن تتسرب أسراره الى العدو . وهذا النوع من الشكوك تحديدا له ما يبرره . وله سوابقه فى ذلك الوقت . كما كانت له توابع لاحقة.وشهدت تلك الفترة تغيير نظم الحكم فى عدد من الدول العربية . وكان تأثير هذه التغيرات متفاوتا على التحرك المصري لإعادة بناء العلاقات على الصعيد العربي . ولكن حرصت مصر على احتواء التغيرات التى انطوت على أبعاد سلبية ، وعلى استثمار تلك التى بدت مؤشراتها إيجابية .

كان انقلاب الإيريانى على السلال فى اليمن سلبيا فى نوفمبر ١٩٦٧ . وتعاملت مصر معه فى اطار احترام الاتفاق مع السعودية على إنهاء الصراع على اليمن . وسلبيا كان انقلاب حزب البعث على عبد الرحمن عارف فى يوليو ١٩٦٨ ، و الذى مازالت تأثيراته على العلاقات العربية قائمة حتى

وقتنا هذا . وفى حينه ، حرم ذلك الانقلاب مصر من دور بارز كان العراق يقوم به لدعم تحركها خلال العام الأول بعد حرب ١٩٦٧ .
وبينما كان لانقلاب السودان فى مايو ١٩٦٩ وليبيا فى سبتمبر من العام نفسه تداعيات إيجابية وأخرى سلبية ، كان التغير الأهم والأكثر إيجابية هو الذى حدث فى سوريا فى نوفمبر ١٩٧٠ (الحركة التصحيحية) بقيادة حافظ الأسد . فرغم أن النظام السوري (الأتاسي- جديد- زعين) الذى تولى السلطة عقب انقلاب فبراير ١٩٦٦ ليتحمل قدرا كبيرا من المسئولية عن توريط مصر فى حرب يونيو قبل أن يكتمل الاستعداد لها ، فقد كان هو الأقل استعدادا لمراجعة سياساته التى اتسمت بجموح ورعونة .
وليس أدل على ذلك من تدخل فى الصراع الذى تصاعد بين الأردن والمقاومة الفلسطينية وبلغ ذروته فى سبتمبر ١٩٧٠ . وكاد هذا التدخل لمصلحة المقاومة أن يجلب ردا عسكريا إسرائيليا فى صف الأردن . ولو حدث ذلك لأدى فى الغالب الى الإجهاز على المقاومة وعلى ما بقى من قوة لدى سوريا فى ذلك الوقت. فكان أن حدث انقسام فى القيادة السورية ، ترتب علية تحرك العقلاء فيها للاستيلاء على السلطة فى نوفمبر ١٩٧٠، الأمر الذى مهد لتحقيق تقارب فى المنهج والتفكير مع مصر، مما أسفر عن بناء نواة صلبة للتضامن العربي فى الحرب التى كان الإعداد لها يتقدم يوما بعد يوم.

ثانيا: التنسيق المصري – السوري– السعودي يضخ الدم فى شرايين التضامن العربي :
أتاح التغيير الذى حدث فى سوريا إمكانات أفضل للتحرك العربي فى الدائرة باعتبارها الشريك الأساسي فى الحرب التى تستهدف إزالة أثار عدوان ١٩٦٧.
فقد كان استعداد مصر لهذه الحرب يجرى بالتوازي مع جهود التسوية السلمية التى أثارت خلافات عربية جديدة بدءا من الخلاف على القرار ٢٤٢ كما سبق الإشارة .

فعلى سبيل المثال ، لم تكن موافقة مصر على مبادرة روجرز فى يونيو ١٩٧٠ مدفوعة فقط بإعطاء فرصة للحل السلمي واستنفاد التحرك الدبلوماسي وإظهار حسن النية أمام الرأى العام العالمى . فقد كان قبولها يستهدف أيضا إتاحة الفرصة لإكمال شبكة الدفاع الجوى المصرية واستقبال أسلحة الاتحاد السوفيتي بالاستفادة من الشهور الثلاثة التى حددتها المبادرة فترة لوقوف إطلاق النار.
وإذا كانت لسوريا أهمية خاصة فى الاستعداد المصري للحرب ، باعتبارها شريكا عسكريا وكذلك سياسيا بطبيعة الحال ، فلم تكن المملكة السعودية أقل أهمية من منظور إعادة بناء العلاقات العربية - العربية .فقد كان الصراع الذى حدث بين القاهرة والرياض فى الستينيات أحد العوامل التى أضعفت الموقف العربى فى حرب ١٩٦٧. ومن هنا كان رأب هذا الصراع ضروريا : أولا من الناحية السياسية لتأكيد أن مرحلة الانقسام على أساس نوع نظم الحكم قد ولت ، وثانيا للدور المحورى الذى يمكن أن تقوم به السعودية فى مساندة المجهود الحربى لمصر وسوريا وقيادة معركة البترول .
وإذا كان التغيير الذى شهدته الراديكالية الى حد التهور ، ساهم فى تقريب الجسور بين القاهرة ودمشق، فقد ساعد تولى الرئيس الراحل أنور السادات السلطة فى مصر فى الوقت نفسه تقريبا على تجسير الفجوة التى ما برحت قائمة رغم تضييقها بين مصر والسعودية . كانت مياه كثيرة رائقة تحركت فى نهر العلاقات بين القاهرة والرياض عقب انتهاء حرب ١٩٦٧. ولكن بقى قدر من الجفاء

كان صعبا تخطيه تماما على المستوى القيادي بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل رحمهما الله..
ولم يكن الرئيس السادات ، قبل توليه الحكم ، طرفا فى الصراع بين البلدين .ولذلك كان سهلا علية أن يقيم علاقات طيبة مع العاهل السعودي . وكانت زيارة الملك فيصل الى مصر فى يونيو ١٩٧١ تدشينا لتلك العلاقات التى بالغ البعض فى تقدير تأثيرها الى حد اعتبارها العامل الأساسي وراء التغيرات التى حدثت فى مصر خلال عقد السبعينات . وتستند هذه المبالغات الى تحليل الباحث اللبناني المتميز د.غسان سلامة فى أطروحته للدكتوراه عن السياسة الخارجية السعودية .
لقد أثرت العلاقات الوثيقة التى ربطت بين رأسى الدولتين المصرية والسعودية تأثيرا كبيرا على العلاقات العربية - العربية خلال النصف الأول من عقد السبعينات ، وربما الى قمتي الرياض المصغرة والقاهرة الموسعة فى العام ١٩٧٦ .
واقترن ذلك بتنامى النفوذ السعودي علي الصعيد العربى . وهو نفوذ استند على قوة مالية ضخمة توافرت للسعودية وخصوصا مع ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وعلى حسن إدارة الملك فيصل تحديدا للسياسة الخارجية على نحو فاق فيه أي عاهل سعودى آخر ، أكثر مما ارتبط بالعلاقات مع مصر .

كما أتاح هذا النفوذ دورا متمددا للسعودية على الصعيدين العربى والإسلامى ، ولكن ليس إلى الحد الذى يجيز اعتبار تلك الفترة « الحقبة السعودية ». وهو تعبير استخدمه الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مقالات نشرها فى مطلع العام ١٩٧٧، وشاع بعد ذلك على نطاق واسع رغم أنه انطوى على قدر من المبالغة . فقد كان دور السعودية متمددا كما قلنا ، ولكنه لم يلغ دور مصر رغم ما تعرض له اعتبارا من اتفاق كامب ديفيد ، و لا دور سوريا الذى ظل قادرا على الإمساك بدفة التوازنات العربية والتحليل الأدق فى هذا المجال هو الذى قدمه د. على الدين هلال و أ.جميل مطر فى كتابهما المعنون (النظام الإقليمي العربى - دراسة فى العلاقات السياسية العربية)، والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية فى ديسمبر ١٩٧٩. ويقوم هذا التحليل على تمييز بين النفوذ والقيادة ، ليخلص الى أن السعودية لم تتول قيادة النظام الإقليمي العربى فى تلك الفترة :(تشهد تطورات المرحلة على أن السعودية مارست نفوذا ولكنها لم تمارس قيادة . وما مارسته من نفوذ تناسب مع قوتها وتناسب مع أهدافها . أما ممارسة القيادة فهى تتطلب علاقات قوية و مختلفة عن تلك العلاقات التى تستلزمها ممارسة النفوذ ، وفى مقدمتها ضرورة توافر الإدارة لممارسة القيادة وتحمل مسئولياتها واستثمار طاقة القوة كاملة لتحقيق أهداف النظام العربى . وهذا فضلاً عن أن قيادة النظام العربى بالذات تتطلب توافر التكامل بين مقومات القوة المادية الملموسة ومقومات القوة المعنوية المحسوسة. ويمكن حينئذ لمقومات القوة الملموسة أن تعوض النقص فى المقومات المحسوسة) .
وعموماً حين تنامت العلاقات المصرية - السعودية على خلفية التقارب بين السادات وفيصل ،لم يكن دور الرياض قد صعد بقوة بعد .بل وارتبط صعوده هذا بنجاح التحرك المصري فى بناء تضامني عربى فعالاً فى حرب أكتوبر .وكان إحدى ثمرات هذا التضامن معركة البترول الناجحة التى أسفرت عن تراكم أرصدة مالية كبيره لدى السعودية وغيرها من دول النفط .
ولكن لم يكن ممكناً تحقيق هذا التضامن بدون إرادة مصر أكثر من أي دولة عربية أخري فى تفتيت الاستقطاب الذى سبق حرب ١٩٦٧بين معسكرين أطلق على إحدهما المعسكر الثوري أو التقدمي وسمى الأخر المعسكر المحافظ أو الرجعى .وكانت الخسارة التى ترتبت على ذلك شاملة للعرب كلهم

وليس لبعضهم .ومن هنا كان التجاوب العربى الواسع مع تحرك القيادة المصرية لتغيير نمط العلاقات العربية -العربية .

وهكذا توافرت ظروف تتيح بناء قلب نابض بتضامن عربى قوى فى مطلع السبعينات: قلباً ثلاثى قاعدته فى القاهرة ويمتد شمالاً بشرق الى دمشق وشرقاً بجنوب الى الرياض ،قلب قوى متدفق وقادر على أن يضخ الدم فى باقى أنحاء العالم العربى .ومع ذلك ما كان لهذه الظروف أن تنتج تلك الثمرة بدون رؤية مصرية لمقتضيات إزالة أثار عدوان ١٩٦٧: رؤية بدأت برسالة عبد الناصر الى القادة العرب فى اليوم الثانى للعدوان ،وتواصلت على مدى سنوات ست تالية شهد نصفها الأول محاولات منظمة لرأب الصدوع التى تشق الجسد العربي ما وسعها الجهد وأسعفتها الحيل ومع مطلع السبعينات ، كانت تلك الرؤية قد اقتربت من التبلور والاستقرار على بناء النواة الصلبة الثلاثية للتضامن العربي .

ولعل ما يفسر جزئياً عدم تعويل الرئيس الراحل انور السادات على التحركات الليبية النشطة فى ذلك الوقت لاقامة علاقة اتحادية أو وحدوية مع مصر ، ثنائية كانت او ثلاثية ، وحتى رباعية تضم كذلك سوريا والسودان .فمن ناحية ، لم تكن تلك التحركات مما يمكن الركون إليها والاعتماد على أي صيغ تنتج عنها فى مرحلة حاسمة بمعنى الكلمة بالنسبة إلي المصير العربي . كما كان صعبا إيجاد بديل عن دور المملكة العربية السعودية فى اي نواة صلبة تمثل قلباً نابضاً لتضامن حقيقى فى معركة مصير .

ولذلك اختارت القيادة المصرية سياسة تسعى إلى تنقية الأجواء بقدر الإمكان على الصعيد العربي الأوسع ،مع إدراك استحالة أن تكون هذه التنقية كاملة ،وخصوصاً فى ظل تباين المواقف العربية تجاه حرص مصر على استنفاذ كل جهود الحل السلمى .وهذا فضلاً عن أن العلاقات العربية - العربية لم تكن قد تجاوزت ميراث النمط الذى سادها قبل حرب ١٩٦٧. ولذلك تواكب تعثر محاولات إحياء الجبهة الشرقية عسكرياً خلال قمة الرباط فى عام ١٩٦٩ ،رغم اشتعال حرب الاستنزاف والأداء المتميز للقوات المسلحة المصرية فيها ،مع استئناف حملات إعلامية ضد مصر وخاصة فى العام ١٩٧٠ بسبب قبولها مبادرة روجرز ، مع تدهور العلاقات الأردنية - الفلسطينية ووصولها إلي حد الحرب فى سبتمبر من العام نفسه.

وكان دعم الكيان الفلسطيني ممثلاً فى منظمة التحرير وإيجاد موضع قدم له على الصعيد العربى ، تمهيداً لتثبيته على المستوى الدولى ، هو أحد الأهداف التي سعت إليها مصر على هامش تحركها للإعداد للحرب . وما كان لهذا الهدف أن يتحقق بدون حماية منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية من الضغوط العربية السياسية ،فما بالك إذا أخذت هذه الضغوط طابعاً عسكرياً .ولذلك اضطرت القيادة المصرية إلى إعطاء أولوية قصوى لمواجهة الصراع الأردني -الفلسطينى ، فى لحظة كان الرئيس جمال عبد الناصر يواجه أزمة صحية خطيرة ونصحه الأطباء بالراحة التامة . ومع ذلك تحرك عبد الناصر لاحتواء تلك الأزمة التى كانت تهدد بإحباط كل جهود مصر لإعداد الوضع العربي لخوض حرب جديدة على أسس مختلفة عن تلك التى سادت قبل حرب ١٩٦٧ . فكانت قمة القاهرة المصغرة يومى ٢٢ و٢٣ سبتمبر ١٩٧٠ وما تبعها من اتصالات مكثفة هى أخر ما قام به عبد الناصر فى تحرك مصر فى الدائرة العربية للإعداد للحرب .وواصل السادات هذا التحرك ،معلناً منذ اليوم الأول استمراره فى السعى إلى بناء تضامن عربي ،ومؤكداً ان (الهجمة الصهيونية لا تميز بين دولة عربية

وأخرى أو بين حكم عربي وأخر ،فكلنا عرب) كما قال فى افتتاح الدورة الأولى للمؤتمر القومى الثانى للاتحاد الاشتراكي فى ٢٤ يوليو ١٩٧١ .
وفى عهد السادات وخلال سنواته الثلاث الأولى ، نجح التحرك المصري فى تدعيم الجسور مع الدول العربية المختلفة ، وفى مقدمتها سوريا التى صار الوضع فيها أفضل كثيراً منذ تولى حافظ الأسد الرئاسة ،والسعودية التى حرص السادات على بناء علاقة طيبة معها .
ولجأت القيادة المصرية فى تحركها هذا إلى الاتصالات واللقاءات الثنائية ، وليس إلى مؤتمرات القمة والاجتماعات الموسعة . ولكنها كانت تعقد لقاءات أكثر من ثنائية عند الضرورة . كما حدث حين التقى الرئيسان السادات والأسد والملك حسين فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٣ . فرغم حدة الخلافات مع الأردن فى ذلك الوقت ، والتى تصاعدت بسبب مشروع الملك حسين بخصوص »المملكة العربية المتحدة « ١٩٧٢ ، فقد حرصت مصر على رأب هذا الصدع قبل أيام من بدء الحرب . فكان الاجتماع الثلاثى الذى أسفر على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين القاهرة وعمان .

وهكذا تمكن التحرك المصرى من تهيئة تضامن عربى فعال ساهم فى خوض أول حرب ناجحة فى سلسلة الجولات العربية - الإسرائيلية منذ ١٩٤٨ . واعتمد هذا التضامن ،كما أوضحنا على قلب نابض يشمل مصر وسوريا والسعودية . وقد أطلق كتاب ومراقبون غربيون عليه وقتها : «حلف أكتوبر العربى» . وتحدث عنه الرئيس الراحل أنور السادات فى خطاب ألقاه بعد ستة شهور على الحرب فى ١٤ مارس ١٩٧٤ بقوله : (أننا جميعاً نخوض معركة مصير عربى واحد . وقد فرضت ظروف هذه المعركة أن تكون مصر القاعدة الأساسية ، وأن تكون السعودية مالكة ستين فى المائة من احتياطي البترول العربى . فإذا تساندت قوة مصر وسوريا العسكرية مع دعم السعودية لهما ظهر العرب أكثر فاعلية) .
وربما هذا يفسر التفاؤل الذى مازال يعم الأمة العربية كلما ازداد التنسيق بين هذه الدول الثلاث ،أو حتى توافرت أنباء تطورات فى هذا الاتجاه . وليس أدل على ذلك من ردود الفعل العربية والإسرائيلية على قمة الإسكندرية الثلاثية الأخيرة بين قادة الدول الثلاث .

فما زالت خبرة التحرك المصري الذى أثمر أوسع تضامن عربي فى العصر الحديث ، مما ساعد على تحقيق النصر العسكري ، ماثلة فى الأذهان .
وما برح الأداء العربي فى تلك الأيام التى نستعيدها الآن .بعد ربع قرن ،مثيراً للفخر والإعزاز. كان جيشا مصر وسوريا العظيمان يعيدان للعرب كرامتهم فى الميدان .وكان دعم الدول العربية لهما مؤثراً على الصعيد المعنوي قبل كل شيء . ومشاركاً بدرجة ما عبر عون عسكرى من الجزائر والمغرب والعراق والسودان ، ودعم استراتيجي أكثر أهمية تمثل فى معركة البترول ،فضلاً عن إغلاق باب المندب فى وجه إسرائيل بمساعدة اليمن .

لقد تحقق ذلك كله بفضل أداء عسكري راق سانده تحرك سياسي واع و لقد أنتج هذا التضامن وأثبت أن مصر هي القاعدة الأساسية لأي عمل عربي مشترك .

التعقيب الأول على الورقة الثانية

أ.د./ محمد عبد اللاه

نائب رئيس جامعة الإسكندرية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب

تناولت ورقة الدكتور وحيد عبد المجيد فترة هامة من تاريخ مصر المعاصر وهى مرحلة التخطيط لحرب أكتوبر على الصعيد السياسى مع التركيز على التحرك فى الدائرة العربية .

وحقيقة أن الظروف التى كانت سائدة عشية حرب ١٩٦٧ كانت تعكس تمزقا شديدا فى العلاقات العربية -العربية ، وأزمة ثقة بين هذه الدول ، ومن المعروف أن إسرائيل تستفيد دائما من التمزق العربى لأنه جزء من استراتيجيتها فى تحقيق أهدافها التوسعية .

وقد بدأ المسار المصرى يتجه فى اتجاهين : اتجاه التأكيد على رفض الهزيمة التى ظلمت فيها القوات المسلحة المصرية ، واتجاه محاولات رأب الصدع العربى . ففى الاتجاه الأول كانت معركة رأس العش التى تمت بعد أيام قليلة من انتهاء حرب ١٩٦٧ وكانت هناك عمليات عسكرية بطولية ، فى نفس الوقت الذى ذهبنا فيه إلى الخرطوم نطالب بوقفة عربية وبدعم اقتصادى لمواجهة العدو ولتحقيق هدف إزالة آثار العدوان ، وكانت وقفة القوات المسلحة المصرية تعطى إشارة للأمة العربية أن ما حدث فى عام ١٩٦٧ هو حادث عابر مهما كانت فداحته نتيجة لظروف معينة ظلمت فيها القوات المسلحة المصرية ، وهذه أهم رسالة كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتحرك من خلالها حينذاك ، هذا فى ذات الوقت الذى بدأت فيه مصر التحرك على المحور الدبلوماسى العالمى .

ثم انتقلت الورقة بعد ذلك إلى التركيز على نقطة مهمة وهى أننا حتى عام ١٩٦٧ كنا نجهل كلية ما هى إسرائيل ؟ وماذا يدور فى إسرائيل ؟ وما هى قوة إسرائيل ؟ وما هى القوى التى تقف وراء إسرائيل؟ و ربما كان هناك فى بعض الأجهزة المتخصصة أبحاث عن إسرائيل من الناحية العسكرية

ولكن مجالات البحث العلمي حول المجتمع الإسرائيلي كانت ملفا مغلقا وهذا خطأ من الناحية الاستراتيجية ، فكيف يمكن أن نتجاهل العدو الرئيسي أو الخطر الرئيسي علينا ، إذن الورقة ركزت على عاملين معا :

أولا :الجهل بإسرائيل .

ثانيا :تفكك العرب .

وأنا أؤكد أن الاستراتيجية الإسرائيلية قامت في جزء كبير منها على نقطتين :

أولا: الاعتماد على التفكك العربي .

ثانيا: الاعتماد على الغرب وتأكيد الوقيعة بينه وبين الأمة العربية وخاصة بين مصر والغرب.

وإذا تتبعنا تحالفات إسرائيل منذ نشأتها ، نجد أن إسرائيل في البداية كانت تتحالف مع الكتلة الشرقية وذلك لفترة زمنية وجيزة لأنها كانت تمثل وقتها مجتمعا جديدا يبدو وكأنه قريب من المجتمع الشيوعي بنظام « الكيبوتس »وهو نظام اشتراكي وسط عالم عربي كان يوصف حينذاك بالرجعية فكانت بالتالي الكتلة الشرقية هي حليفتهم في التسليح وخاصة أن النخبة السياسية كانت في معظمها من المهاجرين من الكتلة الشرقية ، ثم بعد ذلك اتجهت إسرائيل نحو الغرب وخاصة القوى الاستعمارية التقليدية وذلك عندما بدأت الثورة الوطنية في مصر ، وظهرت ثورة التحرر العربية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وهذه أشياء لم يعشها طلبة الكليات العسكرية الموجودون معنا ولا الأجيال العربية الشابة ومثالا لذلك فقد جاءت في مذكرات «جي موليه » رئيس وزراء فرنسا الأسبق نقطة مهمة جدا ، إذ قال « أنا دخلت في حرب عام ١٩٥٦ وأنا غير مقتنع بدخولها إلى أن جاءني تقرير من الأمن القومي الفرنسي يقول إذا أردت أن تبقى الجزائر فرنسية فيجب أن تضرب القاهرة ، وبناء على ذلك اتخذت القرار بالمشاركة في العدوان الثلاثي » ، إذن إسرائيل لعبت على هذا الدور التحرري المصري الذي خلق تناقضا مع القوى الاستعمارية القديمة الإنجليزية والفرنسية في الخليج العربي وفي منطقة شمال أفريقيا في هذا الوقت لكي يقيموا تحالفا معهم . ولكن بن جوريون كان يرى أن القوة الصاعدة هي أمريكا ولذا بنى كل سياسته على أساس خلق تناقض بينها وبين مصر ووضح هذا في قضية « لافون » الشهيرة وغيرها من محاولات الوقيعة ، و هذه الحقائق ما زالت باقية، فإسرائيل تحاول أن تكسب دائما الغرب بحجة أنها تمثل الركيزة والحليف المأمون مهما تغيرت الحكومات في داخلها فهي تدعي أنها تمثل الحليف الباقي للغرب في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ، وهناك نقطة أخرى أشار إليها الدكتور مصطفى الفقي قبل ذلك وهي الخاصة بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وأنا أتصور أن إنهاء مهمة الخبراء السوفيت وإن كان القصد منه في المقام الأول هو أن تكون المعركة مصرية مائة في المائة وألا نعطي ذريعة للولايات المتحدة للتدخل لهزيمة السوفيت ، ولكن يظل الهدف الحقيقي للقيادة المصرية هو ألا يتحكم أحد في مسار المعركة ، أو يقيد إرادتنا في القيام بالمعركة ، أو ينسب إلى نفسه فضل كسب المعركة ، بحيث تكون المعركة مصرية مائة بالمائة ، ولكن في نفس الوقت ما حدث من إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، وما حدث من مواجهة مصر لمحاولة الانقلاب الشيوعي في السودان أعطى رسالة طمأنة للدول العربية «التقليدية» مفادها أن القيادة السياسية في مصر الآن تنحى منحى بعيدا عن التفرقة بين القوى التقدمية والقوى التقليدية وأنها تبعد عن فلك الاتحاد السوفيتي ، والرسالة كانت للغرب والتقطها الألمان وكانوا أول من بدأ من

الغرب فى الاتصال بقوة مع الرئيس الراحل أنور السادات وكذلك إنجلترا ، وطبعا كان لفرنسا موقف متزن منذ أيام ديجول ، وأيضا لقطها الأمريكيون ولكنها كانت فى المقام الأول رسالة إلى الدول العربية . كان ذلك فى إطار المناخ السياسى السائد بعد حرب ١٩٦٧ وجاء إضافة لنتائج قيام الثورة فى ليبيا و السودان ، إذ فى وقت يعتبر من أحلك الأوقات التى مرت بها الأمة العربية أتت هذه النظم الشابة وهى معجبة بالنموذج المصرى ، وهذا من جهته أعطى أملا فى أن حرب ١٩٦٧ لم تحقق لإسرائيل هدفها الاستراتيجى فى كسر الأمة العربية وكسر آمالها وتطلعاتها . إنما النقطة التى تهمنى فى هذا الصدد أنه بدأ بالفعل قيام التحالف المصرى السعودى وبدأت الثقة تعود بين مصر والسعودية وبدا أن التحالف المصرى السعودى ، تواكب مع تلك الحركة التصحيحية فى سوريا ووصول الرئيس السورى حافظ الأسد إلى الحكم فتكون هذا المثلث الذهبى ، وإذا كان الدكتور وحيد قد أشار إلى أهمية هذا المثلث فى قمة ١٩٩٥ وإلى الآن ، فإنى أذكر أيضا بأهمية هذا المثلث فى تحرير الكويت - والسيد الدكتور مفيد شهاب كان حاضرا - أنه فى اجتماعات القمة العربية التى عقدت هنا واتخذ القرار الإيجابى والحاسم بالنسبة لمواجهة غزو الكويت ، فإن التنسيق المصرى السعودى السورى كان محوريا بالنسبة لهذه القمة ، وعندما نقول السعودية نقول معها الخليج أيضا ولكن السعودية لعبت دورا رئيسيا فى حرب البترول والقوة الاقتصادية العربية أثناء حرب ١٩٧٣ ومعها دول الخليج ولا ننسى كلمة الشيخ زايد أن « البترول العربى ليس أغلى من الدم العربى » .

وأعود فأقول للتاريخ أنه كانت هناك أيضا أزمة ثقة بين الرئيس السادات وبين الاتحاد السوفيتى ترجع إلى أسباب عديدة سبب منها أنه كان يتوقع أن السوفيت لا يثقون فيه بالذات بعد مواجهة مع بعض شركائه فى الحكم فى مصر والذين كانوا - بالباطل أو بالحق احتسبوا على أنهم على قوة الاتحاد السوفيتى . النقطة الثانية هى أنه كان يرى أن الاتحاد السوفيتى كان أحد العناصر التى دفعت بتعجيل عملية المواجهة فى عام ١٩٦٧ لأنه كان حين ذاك رئيسا لوفد من مجلس الأمة المصرى فى زيارة إلى الاتحاد السوفيتى ، والقادة السوفيت قالوا له أبلغ صديقنا الرئيس عبد الناصر أن الأمر خطير للغاية ويجب أن ترسل إلينا فورا وزير الدفاع المصرى لكى ننسق الموقف على ضوء الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية، وكان السادات يرى أن المبالغة السوفيتية كانت أحد العوامل التى عجلت بالقرار وقد قال ذلك السادات كثيرا فى اجتماعات مفتوحة ومغلقة ، والجانب السوفيتى لم ينس هذا إطلاقا وأنا أذكر أننى فى عام ١٩٨٤ التقيت « بأندريه جروميكو » وقال لى بالنص : « نحن نقدر مصر ، ولكن لا يمكن أن ننسى خروج الخبراء السوفيت لأن هذا كان بداية لانحسار مد نفوذ الاتحاد السوفيتى ، خرجنا من مصر فخرجنا من السودان فخرجنا من الصومال فبدأ ينحسر دورنا فى أفريقيا وهذه نقطة من النقاط المهمة ».

ورغم أزمة الثقة هذه إلا أن قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت فى مصر لم يكن راجعا إليها وإنما كان راجعا للأسباب الذاتية المصرية السابق ذكرها ، لأن الرئيس الراحل أنور السادات كان واعيا تمام الوعى بدور الاتحاد السوفييتى الرئيسى فى مد مصر بالسلاح ودوره السياسى فى تأييدنا فى المحافل الدولية .

وأود أن أركز أنه دون حرب الاستنزاف وما حدث فيها من بطولات ربما لم تعط حقها فى مراحل معينة كان من الصعب حين ذاك أن يكون هناك صوت مسموع لمصر داخل امتنا العربية أو على

الساحة الدولية ، وخاصة أن إسرائيل كانت تحاول أن تصور هذه الأحداث كنوع من إثبات الوجود أمام الرأى العام الغربى ، و لكن داخل الأمة العربية وداخل الشارع المصرى كان هناك بدء لعودة الثقة الحقيقية فى القوات المسلحة والتى تبلورت فى عام ١٩٧٣ بشكل نعتز به جميعا .

وأخيرا أريد أن أقول أن هذه المرحلة شهدت عملا متوازيا على محاور ثلاثة : أولها الصمود العسكرى وإعادة بناء القوات المسلحة وإعدادها لمعركة التحرير ، والمحور الثانى هو بدء التحرك الدبلوماسى والذى تبلور بعديد من المبادرات بدايتها هى قبول قرار ٢٤٢ وقبول الرئيس الراحل عبد الناصر لمبادرة روجرز واستمرار الرئيس السادات فى التقدم بكثير من المبادرات السلمية لتطبيق هذا القرار ، المحور الثالث هو الانتقال من محاولة التئام الجروح العربية إلى تحقيق التضامن العربى بشقيه السياسى والاقتصادى وأن نصر ١٩٧٣ هو الذى فتح الطريق للسلام العادل والذى تبلور فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتى هى تطبيق كامل للقرار ٢٤٢ بمعنى الأرض كل الأرض فى مقابل السلام .
وبالجهود الدبلوماسية تحولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية حقوق مشروعة للشعب الفلسطينى وأود أن أذكر فى هذا الصدد أن التوجه نحو العملية السلمية قد بدأ منذ عهد الرئيس عبد الناصر عندما أطلق شعار إزالة آثار العدوان ، وبالتوازى مع الاستعداد العسكرى حينما أكد على مبدأ أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة فكانت حرب ١٩٧٣ تعبيراً عن القوة فى مواجهة رفض إسرائيل للمبادرات السلمية ، ويجب أن نذكر أنه فى أثناء الاستعداد لحرب ١٩٧٣ بدأ حوار بين مصر والولايات المتحدة كانت قمته فى لقاءات كيسنجر وحافظ إسماعيل وذلك بعد أن تولى الرئيس الراحل أنور السادات الحكم وفى آخر لقاء قال كيسنجر لحافظ إسماعيل « إن فتح ملف الشرق الأوسط ليس فى أولوياتنا الآن فهناك الحرب بين الهند وباكستان حول بنجلاديش وهناك محاولات إنهاء حرب فيتنام وهناك اتجاه لتحقيق الوفاق مع الاتحاد السوفيتى وقد تم الاتفاق بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا على أن يكون هناك استرخاء عسكرى فى الشرق الأوسط » .

وقامت حرب أكتوبر لتضع قضية الشرق الأوسط فى قلب الاهتمامات العالمية إن لم تكن أولها وتحرك الاتحاد السوفيتى وتحركت الولايات المتحدة وكادت أن تحدث مواجهة بينهما ليس موضوعنا هو الخوض فى تفاصيلها . إذن لم تحطم هذه الحرب فقط أسطورة إسرائيل التى لا تهزم ولكنها أيضا أعادت لمصر مكانتها كمحرك رئيسى فى منطقة الشرق الأوسط بأكملها .
وإنى أؤكد لشباب مصر وأجيال أمتنا العربية التى لم تعش هذه الحقبة أن مصر لم تسع فى أى مرحلة من المراحل إلى سلام منفرد وأن القضية الفلسطينية كانت ولازالت هى نصب عينيها وأن مصر أكدت أن عودة سيناء لن يكون ثمنها هو رفع يد مصر عن القضايا العربية أو عن ضرورة تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة ، ولكن تحرير سيناء كان نموذجا وسابقة فى تطبيق قرار ٢٤٢ المدعم بالقرار ٣٨٨ .

و شهدت القضية الفلسطينية تطورا هاما بدأ بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وظلت مصر تساندها على كافة المحاور الدولية وبشتى الطرق والسبل منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن .

وفى الخاتمة أنا أقول أن السيد الرئيس محمد حسنى مبارك نسر حرب أكتوبر وقائد ضربتها الجوية قد نجح فى تخطى أزمة القطيعة العربية التى تلت اتفاق السلام وعادت مصر إلى أمتها العربية تسعى دائما إلى تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل وأن السلام المنقوص ومحاولة عرقلة مسيرة السلام يفتح الباب على مصراعيه للعنف والدمار ، ويحسب للرئيس مبارك أنه فى أول زيارة له فى الولايات المتحدة الأمريكية قال فى تصريح له فى البيت الأبيض أن الطريق لتحقيق السلام العادل هو بدء حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير فى وقت كان النطق باسم منظمة التحرير فى الولايات المتحدة يعتبر أمراً مرفوضا رفضا كاملا. وأذكر أيضا أننى فى لقاءاتى مع لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى بحضور السفير عبد الرؤوف الريدى سفيرنا فى واشنطن حينذاك قال لى رئيس اللجنة لى هاميلتون «لماذا تثيرون دائما القضية الفلسطينية ولا تركزون فى لقاءاتكم على علاقاتنا الثنائية » قلت له أن هذا هو إيمان القيادة المصرية وشعب مصر بأن السلام العادل هو السلام الشامل وهو السلام الدائم وأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار فى الشرق الأوسط دون عودة كافة الحقوق العربية .

وفى نهاية كلمتى أؤكد وليسمع الجميع أن مصر التى اتخذت من السلام منهجا وخيارا استراتيجيا ومن منطلق قوة نصر أكتوبر تؤكد أن السلام الحقيقى والاستقرار الدائم لن يعم منطقة الشرق الأوسط إلا بعد استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واستعادة مرتفعات الجولان السورية وعودة سيادة لبنان على الجنوب المحتل .

وأن الذين يريدون العودة للوراء ويحلمون بالتوسع وباغتصاب الحقوق إنما يسيرون ضد عقارب الزمن لأن العالم بعد ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ليس هو عالم ما قبل هذا اليوم العظيم.

التعقيب الثاني على الورقة الثانية

أ.د./ نازلى معوض أحمد

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومديرة مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة

اسمحوا لي بأن أتحدث عن أربعة خواطر عقلية طرأت على ذهني عندما قرأت هذه الورقة في إطار الموضوع ككل .

النقطة الأولى :
هي تحية لابد أن أبديها إلي الدكتور وحيد عبد المجيد مقدم الورقة فهو ينتمي إلي جيل تشكل عقله فيما بعد مرحلة ١٩٧٣ . فى إطار مفاهيم غير عروضية ، فى إطار قيم جديدة تماما غير التي عاشتها العروبة الناصرية.

النقطة الثانية :
أن جوهر التحليل و قضية البحث فى هذه الورقة عبارة عن ثابت من ثوابت التحليل السياسي، العربي و المصري الذي نتعلمه فى معاهدنا الأكاديمية ، أن القوة العربية تستند إلى دعائم ثلاث للدولة القاعدية وهى الدولة الأصيلة فى المنطقة و هي مصر و التي لها مقومات وأركان الدولة الحقيقية منذ الأزل و قبل أن تكتشف أوروبا الغربية .
الدعامة الأولى ، هى مصر دولة قاعدية فى هذه المنطقة بنفس أرضها و حدودها و نفس مقوماتها الثلاثة المعروفة شعب ، إقليم وحكومة وهي ركن من أركان القوة الثلاثية العربية .

الدعامة الثانية ،هي سوريا الضمير العروبى الثابت على مر التاريخ و أيضا ذات المتاخمة الحدودية لما وراء الوطن العربي من دول غير عربية و لكنها دول جوار و ذات شأن و ذات خطورة على الأمن العربي من الشمال ، أذكر حضراتكم بتصريح قرأته أمس فى الأهرام على لسان أعلى سلطة فى إيران

، « أن إيران ستدافع عن سوريا ضد أي محاولة اعتداء إسرائيلية » و بالتالي فسوريا تمثل دعامة ثانية قوية بجانب مصر فى تشكيل القوة الثلاثية العربية . من ناحية ثوابت التحليل العلمي فى عالم السياسة المصري و العربي .
الدعامة الثالثة ،هي المملكة العربية السعودية لما لها من ثقل عقائدي و روحي و لما لها من قوة مالية و نفطية و تمثل الجناح الشرقي للأمن القومي العربي من الشرق .و هي حماية الأمن القومي العربي.

الدعامة الثابتة كما تعلمنا نحن أكاديميا فى أول محاضرة أتلقاها فى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية أعطاها لنا الدكتور بطرس غالى قال فيها أن القوة العربية قائمة على مصر و السعودية و سوريا . هذا من ثوابت العلوم السياسية المصرية و العربية حيث أن قوة العرب فى مصر وسوريا و السعودية .

لكن اسمحوا لي أن اطرح إضافة عليها :ألم يحن الوقت بعد أن نفكر فى الجناح الغربى من الوطن العربي؟ ألم يحن الأوان لدخول الثقل المغربى فى هذه التشكيلة للقوى العربية الشاملة ؟ بمعنى أصح هناك دولة هي المملكة المغربية لها ثقل روحي و ثقل عربى و إسلامي و ثقل حضاري فى أقصى الغرب من وطننا العربي ، كما أن لها ثقلا فى مواجهة أوروبا المتوسطية و هنا نتذكر دورها عندما تتعثر المسيرة السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ، و آن الآوان أن نفكر فى ظهير لنا يكون له مصلحة تتلاقى مع مصالحنا فى مواجهة هذه الغطرسة الأمريكية الساعية إلى السيطرة على العالم ، هذا الظهير تصوره اقرب من اوربا المتوسطية و بالتالي فأنا أتصور انه لابد أن نعيد النظر و أن نراجع هذا الثابت من ثوابت التحليل السياسي العلمي .أن أركان القوة العربية مصر وسوريا و السعودية و أن نضيف إليه المغرب بحيث يصبح لدينا رباعية للقوة العربية الشاملة فى مواجهة الأوطان الأخرى غير العربية .

النقطة الثالثة

جاء فى عبارة موجزة ،هل تتوافر لدى الموظفين العموميين روح التضحية المميزة لأبناء المؤسسة العسكرية المصرية و هم يؤدون دورهم ؟ هذه العبارة على الرغم من قصرها و رغم أن الدكتور وحيد عبد المجيد لم يعقب هذا المفهوم بتحليل إضافي و لم يذهب ابعد من هذه العبارة إلا أن هذه العبارة الموجزة أطلقت فى عقلي قراءات عديدة على مدار حياتي العلمية تناولت المؤسسة العسكرية المصرية و رأيت أن هذه اللحظة هي اللحظة المثلى أن اقدم لكم ما هو فى عقلي تجاه المؤسسة العسكرية علميا وفكريا و ليس على سبيل المجاملة و الاحتفالية الكريمة التي نحن بصددها ، المؤسسة العسكرية فى مصر شديدة الخصوصية و شديدة التفرد عن غيرها فى أي مكان آخر و فى أى مرحلة أخرى .

المؤسسة العسكرية فى مصر تتميز بما يلي :

أنها كانت بالفعل الركن الركين فى بناء الدولة الحديثة فى مصر، عندما أقام محمد على الدولة الحديثة أقامها بناء على مستلزمات الجيش المصري ، صناعة لازمة للجيش المصري ، صحة لازمة للجيش المصري ، إذن المؤسسة العسكرية كانت هي نقطة البداية و نقطة التكوين الأول فى ميلاد

الدولة الحديثة فى مصر كما تتميز المؤسسة العسكرية المصرية عن غيرها : بأنها تمثل النسيج الاجتماعي المصري بكل ما فيه من فئات و شرائح، من قوة أصول عنصرية ، من أفكار بين أصول لغوية و أصول دينية ، أن المؤسسة العسكرية هي الوطن المصرى بكل ما فيه و هذا لا يوجد فى أى دولة أخرى من العالم قد نجد فى مؤسسات عسكرية أخرى فى العالم طبقية معينة محددة .

عندنا فى مصر المؤسسة العسكرية هي مصر و هذه ميزة خاصة ننفرد بها دوناً عن كل تجارب المؤسسات العسكرية الأخرى .

أن المؤسسة العسكرية ليست جيشاً و ليست قوات مسلحة و لكنها قوة وطنية دافعة لتطوير المجتمع المصري سياسيا و اجتماعيا و تنمويا و اقتصاديا و فكريا ، و شاهدي على ذلك ابتداءاً منذ حروب إبراهيم باشا فى شمال الوطن العربي و فى بلاد الشام انه نقل العروبة مع الجنود المصريين إلى تلك المناطق عند فتحها و حاول السيطرة و التغلب على الصبغة التركية و التورانية الموجودة فى هذه المنطقة و يعتبر هذا أول عمل سياسي قامت به المؤسسة العسكرية منذ أول نشأتها ، ثم تداعت المواقف المتتالية ، ثم كان الدور المصري ابتداء من عام ١٩٣٦ عندما بدأت كل طبقات المجتمع الدخول فى سلك التجنيد كذلك فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم ثورة ١٩٥٢. أن المؤسسة العسكرية - عكس الحال فى معظم بلاد العالم - ليست هي العصا الغليظة للنظام الطاغي للسلطة على رأس المحكومين بل هي القوة الدافعة نحو النهوض السياسي و التطوير المجتمعي داخل مصر ، أنها قوة وطنية سياسية .

المؤسسة العسكرية تمثل أعلى مستوى تكنولوجي فى بلادنا اليوم ، ودليل ذلك أن المؤسسة العسكرية قامت بجهود فى اكتمال البنية الأساسية و البنية التحتية للتنمية المجتمعية الشاملة فى مصر من كباري وأنفاق و من مشروعات أخرى كثيرة .

و اسمحوا لي أن اقدم طرحا لقمة السلطة السياسية فى مصر أن تتولى المؤسسة العسكرية فى مصر - بكل ما لديها من تقدم تكنولوجي رفيع ومهمات متيسرة و مسئوليات و خبرات خاصة - المشروعات القومية الكبرى التي تدار فى شتى أنحاء بلدنا فلقد كان للمؤسسة العسكرية دور كبير أيام زلزال ١٩٩٢ و دورا فى إيواء المتضررين من الزلزال و السيول و ما شابه ذلك .

النقطة الرابعة

أن من تقليديات الكتب العلمية السياسية العسكرية التى تتناول مصر بالتحليل أن تقول المرحلة الناصرية و الساداتية و تقول الكتابات التقليدية أن المرحلة الناصرية كان بها هذه السمات الست وأن هذه السمات الست فى المرحلة الساداتية قد تغيرت . أنا اعترف بفضل دور الفرد فى التاريخ و دور القيادة ولكنى الجأ فى محاولتي لفهم الأحداث إلى ما يطلق عليه علم النقيض السياسي ، و اعتبر أن الشعوب ماهى إلا محصلة جمع و تفاعل أفراد عاديين و أن ما يطرأ على البشر العادي من عقد نفسية يقع أيضا على الشعوب و ما يحدث للإنسان العادى من علاجات نفسية يقع أيضا على

الشعوب و بالتالي فأنا اعتبر المرحلة الناصرية بكل مقوماتها كانت أبنة حالة نفسية عامة في مصر حالة توجس و ترقب و خوف من شعور بعداء خارجي متحكم ودائم و هي حالة تجعل الشعب المصري فى تحفز و استفزاز و حالة انفعالية ، عكس ما حدث تماما بعد حرب أكتوبر حيث ظهر بكل وضوح أن الإنسان المصري تخلص من عقدته و عاد إلى رشاده و بدأ فى التحرك العقلاني الهادئ دون انفعال يبحث عن مصالحه بخطوات منظمة .

بالنظر للمرحلة الناصرية قبل حرب أكتوبر نجد ست دعائم تمثل تماما ما ذكرته ، الحالة النفسية المشدودة التى يعيش فيها الشعب، من الناحية الفكرية نجد دعامة فكرية واحدة هي حرية اشتراكية وحده ، كما نلمس الحدة والحماسة فى التوجه لخصومة معينة خارجية و ينطبق هذا على السياسة التنظيمية . فهي تكتل جبهوى واحد – لا يسمح بالخروج عن نطاقه فى شكل تنظيم حزبي واحد . و فيما يتعلق بالاقتصاد نجد أن الأساس رأسمالية الدولة فلابد أن تكون هناك قبضة حكومية شديدة على كل موارد المجتمع . وكيفية تيسير هذه الموارد و توزيعها .أما فيما يتعلق بالنسبة للعلاقات مع الدول العربية فهى تقوم على أساس معي أو ضدى، حرب باردة عربية مع من لا يقبل فكرة الوحدة العربية الاندماجية ،أما فيما يتعلق بالعلاقات مع القوى العظمى لقد كنا من أقطاب عدم الانحياز لكن مع التقارب مع الطرف الذي يعطيني السلاح و يعطيني الثقل الصناعي و يعطيني ما أواجه به العدو الخارجي الدائم. فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل فهي علاقة حرب أو سلام لا يوجد شئ فى المنتصف . العملية ليست عملية عبد الناصر أو السادات فكل منهما أدى دوره بكل إخلاص و حماس لكن الظروف الموضوعية هي التى كانت تحكم التصرفات . فالذي خلصنا تماما من الحدة و الحماس العاطفى هو حرب أكتوبر فاصبحنا فكريا نبحث عن حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، حياة افضل للإنسان المصري .

من الناحية الاقتصادية : بدأنا ننظر إلى التنمية الاقتصادية الشاملة مع العرب، بدأنا ننظر أيضا لنوع من الرشادة و الريادة السياسية .
مع إسرائيل بدأت فكرة المواجهة مع هذا الخصم تكون عن طريق التفاوض السلمي بعد أن حققنا الانتصار العسكري ، وكانت حرب أكتوبر هي المفصل الحاكم بين مرحلة معينة فى حياة مصر و مرحلة أخرى مازلنا نعيش فى نضوجها .

■ المناقشات :

السؤال من السفير محمد موسى صبيح - المندوب الدائم لدولة فلسطين فى جامعة الدول العربية :
الحقيقة كنت أتساءل عن الإقتراب المصري من القضية الفلسطينية فى هذه الفترة ، إن لمصر دوراً كبيراً فى إنشاء منظمة التحرير ثم فى دعم المقاومة الفلسطينية بعد احتلال عام ١٩٦٧ ، والقوات المسلحة المصرية خير من يعلم هذا التعاون الكبير وخير من قدم المساعدة فى التدريب والتنسيق وتبادل المعلومات . وأذكر أن كل المجالس الوطنية الفلسطينية التى عقدت فى القاهرة والمنظمات الإقليمية التى دخلتها منظمة التحرير كانت بالجهد المصرى الخارق لأن القضية الفلسطينية هى لب الصراع ولا يمكن أن تغيب مصر عن الدور العربى ، فى الحقيقة قبل حرب أكتوبر بعشرين يوما اتصل الرئيس الراحل « أنور السادات » بالرئيس « ياسر عرفات » على أن تأتى قوات فلسطينية رمزية من لبنان لتشارك فى القتال ولو رمزيا ، ذلك من اجل ربط القضية الفلسطينية بأى تحرك سياسى قادم . أيضا الرئيس « جمال عبد الناصر » كان له دور فى هذه القضية ولكن السؤال هو لماذا لم تكن القضية الفلسطينية بالموقع المناسب فيما استمعت إليه الآن ؟ هل كان التركيز على دعم حرب أكتوبر وليس على حل القضايا مجتمعة وربطها وخاصة أن القضية الفلسطينية ستبقى مرتبطة بأعناقنا جميعا ؟

الدكتور وحيد عبد المجيد يرد على هذا التساؤل :
السفير « محمد صبيح » يعلم أن القضية الفلسطينية فى أعماقنا جميعا ، لا شك فى ذلك أما فيما يتعلق بالتحرك المصرى نحو المسألة الفلسطينية فى فترة الإعداد لحرب أكتوبر ، كان هناك هدفان فيما يتعلق بالدور الفلسطيني ، وهما هدفان لم تكن لهما علاقة مباشرة بالحرب أو الإعداد لها ، كان

الهدف الأول هو إبراز الجانب الفلسطيني على المسرح العربي تمهيدا لوضعه على المسرح الدولي كما تفضلت وأشرت ، والهدف الثاني هو حماية هذا الكيان الفلسطيني من الضغوط التي يتعرض لها على الصعيد العربي ، وكان التحرك على هذين الصعيدين يتوازى مع الإعداد للحرب .

وأعتقد انك استخدمت التعبير المناسب عندما تحدثت عن اهتمام إشراك الرئيس السادات لقوات فلسطينية رمزية للمشاركة في القتال.
في الحرب ليس هناك مسائل رمزية هناك قوة حقيقية، فالتحرك المصري في الإعداد للحرب كان تحركا نظاميا في المقام الأول إنما كان أفقه متجها إلى القضية الفلسطينية.
أما فيما يتعلق بإبراز هذه القضية ومكانها وسط الضغوط العربية فإن هذا كان يتم بالتوازي مع التحرك للإعداد للحرب ولكنه لم يكن جزءا منه بشكل مباشر.

إضافة للسيد الدكتور « محمد عبد اللاه »
لقد أشار السيد السفير بنفسه إلى دور مصر في إنشاء منظمة التحرير ودور مصر في الدفاع عن الشعب الفلسطيني.

في مرحلة الإعداد للمعركة ، هناك موقفان أتذكرهما بعد انتهاء الحرب، موقف عندما غزت إسرائيل جنوب لبنان وبعد ذلك عندما غزت إسرائيل لبنان في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية وكان موقف الرئيس « مبارك » في ذلك حاسما للغاية ،وأن القوات البحرية المصرية... هي التي حمت حدود القيادة الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيين لأنهم هم الذين سيعملون لتحقيق الدولة الفلسطينية هذه الندوة التي تؤكد أن هذه الحرب كانت من اجل السلام ، وتعريفنا للسلام هو السلام الشامل وأن محور الصراع العربي - الإسرائيلي هو القضية الفلسطينية ولا يمكن أن نتصور السلام الحقيقي دون أن تكون هناك حقوق فلسطينية كاملة و دون عودة الجولان المحتل .
إن مصر منذ اللحظة الأولى كانت تكرر دائما مقولة الرئيس الراحل « السادات » في الكنيست إن ما طبق في مصر هو طبقا لقرار ٢٤٢ الأرض كل الأرض مقابل السلام وهو ما يجب أن يطبق على الجبهة اللبنانية والسورية والفلسطينية لكي تصل إلى السلام الشامل.

سؤال:
اعتقد أن كلمة توريط للقيادة السورية السابقة فيه شيء من عدم الصحة و الصحيح أن القيادة السابقة كان لها نظرية في التحرير غير صحيحة و هي حرب التحرير الشعبية و قد رفض الرئيس حافظ الأسد قائد الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ هذه النظرية و طرح بدلا منها نظرية قومية المعركة و التحرير و استخدام القوات المسلحة العربية مع استخدام العمل الفدائي المتزامن مع عمل القوات المسلحة.

الدكتور وحيد عبد المجيد يجيب على هذا التساؤل :
من ضمن ما ذكرته قلت أن هذه النظرية لم تكن صحيحة و أحد تداعيات عدم صحتها أنها أدت إلى خلق مزايدات في الساحة العربية لكل من عاصروا هذه الفترة و فرضت على مصر في تلك الفترة أن

تتخذ بعض الإجراءات ما كانت لتتخذها لولا هذه المزايدات في الساحة العربية و أن هناك دولة أخرى تصبح قيادتها كل صباح و كل مساء مطالبة بالحرب دون أن تكون هي نفسها مستعدة للحرب ،ناهيك إن يكون غيرها مستعدا فى هذا المناخ ، و إذا ربطناه بالأجواء العربية فى ذلك الوقت و الاستقطاب الذي كان قائما على الصعيد العربي فإن هذه الممارسات خلقت ضغوطا على القيادة المصرية فى تلك الفترة ، وفرضت تقديم موعد الحرب قبل الاستعداد الكافي لها .

و هذا هو المقصود بالتوريط أي أنها خلقت أجواء و تداعيات يترتب عليها خوض حرب فى غير زمانها مما يؤدى إلى الكارثة التى ترتبت عليها، كما أن مفهوم حرب التحرير الشعبية الذي تحدثت عنه مفهوم مختلف تماما عما كانت تطالب به القيادة السورية ، فقد كانت القيادة السورية تطالب الدول العربية و تطالب مصر بخوض الحرب وهى تتحدث عن حرب التحرير الشعبية و حرب التحرير الشعبية ليست حرب دول و ليست حرب جيوش و هذا جزء من الارتباك و الاضطراب لأن طبيعة هذه القيادة كانت طبيعة راديكالية جداً أدت بها إلى نوع من الممارسات غير المنضبطة و غير المحسوبة ، وهذا هو المقصود بأنها أدت إلى توريط مصر و توريط الأمة العربية كلها و توريط سوريا من باب أولى فى حرب لم تكن مستعدة لها.

الجلسة الثالثة:

المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها

الورقة الأولى :

الموقف السياسي المصرى خلال مراحل العمليات

السفير/طه المجدوب

مستشار الأهرام للشئون الإستراتيجية
و عضو المستشارين للمركز القومي لدراسات

أولا- خلفية سياسية استراتيجية لمسار الحرب:

رغم أن الصراع العربي الإسرائيلي قد دخل دائرة عملية السلام منذ أكثر من ثلاثين عاماً أي عقب حرب يونيو ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ وموافقة الأطراف المعنية ..وهو القرار الذي نص على عدم شرعية ضم أراضي الغير بالقوة المسلحة ،واعتراف لكل الأطراف بحق العيش داخل حدود أمنة .. مع انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ .. غير أن الحل المقبول لم يتحقق على ست سنوات (٦٧-١٩٧٣) في ظل مجتمع دولي لا يستخدم في حل الصراع الوسائل التي توفر القدرة على فرض إرادته على الأطراف الرافضة والمتعنتة.
من جانب أخر ،كان هناك خلل أساسي بين طرفي النزاع ..ناجماً عن وجود أحدهما في موقع الهزيمة والآخر في موقع النصر ..الامر الذي لا يستقيم مع تحقيق العدالة أو التوصل الى تسوية متوازنة شاملة ..خاصة مع وجود اصرار لدى معظم الدول العربية المعنية على اتباع «استراتيجية الصفر» التي تقوم على مفهوم وهمي هو «كل شئ أو لا شئ» وهي استراتيجية يستحيل تطبيقها على مستوي الصراع العربي الإسرائيلي.. لافتقادها إلى المنطق العقلاني والبعد عن الواقعية .

رؤية استراتيجية متطورة:
في ظل هذه المعطيات ..برزت رؤية مصرية متطورة ..أخذت شكل إطلالة عميقة على المستقبل ،طرحت جانباً استراتيجية الصفر التي ظلت مهيمنة على فكر الكثير من الزعماء والمفكرين العرب لسنوات طويلة ..هذه الرؤية الاستراتيجية المتطورة كانت تؤمن بحتمية الحرب ولكن لا تعتبرها الوسيلة القادرة على الحسم الكامل للنزاع ولتحقيق الأهداف القومية .
لقد تميزت هذه الرؤية بصفتين مهمتين.. هما الشمول في استخدام كل أدوات الحركة المتاحة عسكرية

وسياسية واقتصادية ..والمرونة في اختيار الوسائل المناسبة في الزمن المناسب ..وفي تحديد الأهداف الوسيطة .وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣..هي الإرادة الأولي الضرورية لكسر الجمود وتحريك الموقف السياسي .. بخلق موقف استراتيجي جديد يقلب الأوضاع والموازين .كانت الحرب هي أول وأهم الجهود العملية المنظمة والجادة في الاتجاه الصحيح..النابعة من فكر علمي مستنير وتطبيق عملي متطور في إدارة الصراع الشامل، ودفعة الى «دائرة الممكن» نحو التسوية السلمية التي تمنع تفاقم الوضع المستقبلي وتؤدي الي التعايش وعلاقات حسن الجوار .

ونجحت حرب أكتوبر ١٩٧٣ في أن تفرض هذه المفاهيم على طبيعة ومسار الصراع العربي الإسرائيلي ..وأن تنقل الصراع الى دائرة الحركة السياسية الإيجابية على المستوي الدولي بسرعة عالية..اختلفت كثيرا عن الأساليب الجامدة التي سبقت .. والتي ظلت تدفع بالقضايا العربية نحو كهوف النسيان .ساعد على ذلك حرص الولايات المتحدة على امن إسرائيل ، واقتناعها بأن أحلام إسرائيل قد بددتها الحقائق العربية الجديدة.. وان أوهامها التوسعية قد عصف بها الإعصار المصري وهو يقتحم قناة السويس ويدمر دفاعات خط بارليف.. فتحركت بسرعة وبنشاط كبير من أجل فتح حوار فوري مع مصر .. اخذ شكل الرحلات المكوكية التي قام بها هنري كيسنجر وزير خارجيتها في المنطقة ..أمكن من خلالها التوصل الى إقرار التحرك نحو الحل الشامل من خلال استراتيجية «الخطوة خطوة » والتي بدأت بخطوة اتفاق النقاط الست في نوفمبر ١٩٧٣ ثم اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل في يناير ١٩٧٤،أعقبه فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل في يونيه ١٩٧٤،وكان فض الاشتباك الثاني مع مصر في سبتمبر ١٩٧٥ هو آخر الاتفاقات العسكرية التي سبقت مرحلة جديدة من العمل السياسي هدفها توجيه مسيرة السلام نحو التسوية السياسية الشاملة .بدأت بمبادرة السلام المصرية التي طرحها الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٧ أثناء زيارته للقدس والتي أدت الى التوصل لإطاري كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ الأول بشأن السلام في الشرق الأوسط والثاني بشأن القضية الفلسطينية..ثم معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وقعت في واشنطن في مارس ١٩٧٩ ووقعتها الولايات المتحدة كشاهد.

مفهوم الاستراتيجية الشاملة:

اختارت مصر فكرة « الاستراتيجية الشاملة» في ضوء معطيات موقف دولي معقد وبيئة دولية تسعى الى الوفاق وتفادي الصدامات المسلحة..بينما أكدت الدراسات أن الاستخدام المطلق للقوة ،لم يعد هو لغة العصر الحديث ،وإن ظلت تمثل أداة من أهم أدوات السياسة الخارجية، كما أن اتفاق الدولتين العظميين على تجميد الصراع ومحاولة فرض حالة الاسترخاء العسكري عليه، في اطار اتفاق «الوفاق »الذي وقع بين الدولتين في مايو ١٩٧٢.. جعل من الصعب إمكانية تحقيق انتصار عسكري حاسم و شامل في ساحة الصراع المسلح.. لذلك كان من المحتم الالتجاء الى أسلوب « الاستراتيجية الشاملة» باستخدام وسائل أخرى قادرة على فرض تأثيرها والوصول الى نتائج حاسمة تعيد الأرض وتحقق السلام القائم على الحق والعدل.

وفي إطار «استراتيجية عربية شاملة » نجحت مصر في خلق تعاون عربي مشتركاً وفعالا.. بدأ أولا بدخول سوريا شريكا فاعلا في الحرب ضد إسرائيل وهذا يعني فتح جبهة ثانية تجبر إسرائيل على تشتيت جهودها بين الجبهتين في آن واحد .. وثانياً بخلق موقف عربي موحد أثناء الحرب قادر على ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي العربي المشترك والمؤثر ليس فقط على مستوى الصراع

الإقليمي ..بل كذلك على المستوى العالمي كله.
هكذا اتخذ قرار الحرب في نوفمبر ١٩٧٢، على أن يتم شنها بمجرد أن تستكمل القوات المسلحة مراحل استعدادها وتنهي وضع خططها اللازمة للقيام بالعملية الهجومية ضد إسرائيل عبر قناة السويس كجزء حيوي من استراتيجية شاملة تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسي.

ثانيا-مقدمات الصراع السياسي:

أول مبادرات السلام:

نجحت القوات المسلحة المصرية بالاشتراك مع القوات السورية..في تحقيق المفاجأة الاستراتيجية الكاملة ضد إسرائيل .وفي السادس من أكتوبر ١٩٧٣..انقضت الصاعقة العربية على إسرائيل فزلزلت كيانها وأفقدتها توازنها .. في وقت كانت إسرائيل شديدة الثقة بالنفس ،مفتونة بقوتها فخورة بجيشها مطمئنة الى أنها أصبحت « دولة إقليمية كبري» في منطقة الشرق الأوسط ،بمنأى عن أي خطر ،قابعة وراء »حدود آمنة« صنعتها لنفسها في عام ١٩٦٧ على حساب الأرض العربية. حدثت الصاعقة عندما دفعت مصر قواتها لتقتحم أعتى الموانع المائية وتخترق أقوى الدفاعات الحصينة.في الوقت الذي أطلقت فيه سوريا قواتها عبر هضبة الجولان ..فحطموا الأسطورة معاً وبددوا وهما استقر طويلا في أذهان قادة إسرائيل.. باعتبارها تملك «جيشا لا تقهر ».
بهذه النتائج المباشرة التي خلفتها حرب أكتوبر ،تكون الحرب قد نجحت في أداء مهمتها القومية ..وفتحت طريق السلام بالقوة ..بعد أن تمكنت خلال الساعات الست الأولى من الحرب ..أن تقلب الموقف الاستراتيجي وتجبر إسرائيل على قبول الحل السياسي التي ظلت ترفضه على مدي ست سنوات .بذلك هيأت الحرب وتداعياتها الفورية ،المسرح السياسي و الدبلوماسي في العالم والشرق الأوسط، للعمل على إنهاء الصراع والتحرك على طريق السلام.. بعد أن نجحت الحرب في إقناع إسرائيل عملياً بفداحة الثمن الذي ستدفعه وبمدى تعرض أمنها للخطر ..فيما لو استمرت في عدائها للعرب وفي تمسكها بالأرض العربية المحتلة..وان البديل الوحيد الذي يحتفظ لإسرائيل بأمنها.. هو السلام ولا شئ غير السلام.
والواقع أن استراتيجية مصر من أجل تحقيق السلام قد رسمت منذ سنوات قبل الحرب حين قبلت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عام ١٩٦٧.لقد كانت الحرب ضرورية لفرض هذه الاستراتيجية على إسرائيل. .وليس أدل على ذلك مما حدث من تطور أساسي في سياسة مصر اعتبارا من ١٦ أكتوبر ٧٣ .ففي هذا اليوم ،وهو اليوم الحادي عشر للقتال ،وكانت الحرب ما زالت على اشدها ومصر في أوج انتصارها .. وضحت معالم السياسة المصرية ونواياها السلمية ،ورغبتها الصادقة في حقن الدماء وإشاعة السلام العادل ،وفتح صفحة جديدة لعلاقات التعايش السلمي وحسن الجوار .
وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه الرئيس السادات مبادرته..بدت باقي عناصر الاستراتيجية الشاملة وأدواتها الأخرى تطفو فوق سطح الأحداث.. تتفاعل معا وتفرض تأثيرها على مسار الصراع ومواقف الدول الكبرى من هذا الصراع.
في هذا اليوم وقف الرئيس السادات تحت قبة مجلس الشعب يعلن مبادرته من اجل السلام الشامل،ذاكرا أن السلام الذي نقصده هو السلام القائم على العدل.. ثم قدم الخطوط العامة للموقف وتتلخص في الآتي:
١-إننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أرضنا التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ولإيجاد

السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.
٢-أننا نلتزم بقرارات الأمم المتحدة ،وعلى استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة فوراً ،وتحت إشراف دولي والى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .
٣-أننا على استعداد فور إتمام الانسحاب من كل الأراضي المحتلة أن نحضر «مؤتمر سلام دولي» في الأمم المتحدة،بعد العمل على إقناع العرب وممثلي الشعب الفلسطيني بهذا المؤتمر، من أجل وضع قواعد وضوابط سلام للمنطقة ،تقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوبها.
٤-إننا على استعداد لأن نبدأ فوراً في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ..لكي تعود لأداء دورها في خدمة ورخاء العالم وازدهاره.وان مقدمات الاستعداد لهذا العمل قد بدأت فعلا غداة تحرير الضفة الشرقية للقناة.

البترول يدخل المعركة:
بدأت معالم فاعليات الاستراتيجية الشاملة تظهر في نفس اليوم الذي طرح فيه الرئيس السادات مبادرة مصر من اجل السلام ..فقد صاحب هذا المدخل السياسي ..مدخل اقتصادي مهم ..وذلك بدخول سلاح البترول الى ساحة الصراع الدائر.فقد قررت منظمة «أوبك»للدول المنتجة للبترول رفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠٪ ولما كانت الدول العربية المنتجة للبترول صاحبة كلمة مسموعة داخل المنظمة ،فقد اعتبرت هذه الخطوة بداية معركة اقتصادية تدور بين الدول العربية المنتجة للبترول -خاصة دول الخليج-والدول الغربية الداعمة لإسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة.
وفي اليوم التالي ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب من الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت..لإقرار أسلوب استخدام سلاح البترول في المعركة الدائرة بين العرب وإسرائيل ..من اجل استكمال تحرير الأرض العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني..وبعد أن أدان البيان الصادر عن هذا الاجتماع الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الأول والرئيسي لقوة إسرائيل والتي مكنتها من رفض السلام والتعامل مع العرب باستعلاء وغطرسة مع استمرارها في احتلال الأراضي العربية..كذلك الدول الصناعية الكبرى التي تسهم بشكل أو بآخر في بقاء الوضع الراهن رغم أن عليها مسئولية عامة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.. حدد القرارات التالية:
١-أن يتناقص الإنتاج البترولي لكل دولة عربية مصدرة للبترول فورا بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ابتداء من الشهر الأول من حجم الإنتاج الفعلي لشهر سبتمبر١٩٧٣.. إلى الحد الذي لا يسمح معه اقتصاد كل دولة بمزيد من التخفيض ودون الإخلال بواجباتها المحلية والعربية.
٢-إن الدول التي تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب ،فإنها لن تضار من تخفيض الإنتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض.
كان لهذا القرار الذي صدر والحرب مازالت مستمرة ..دوي هائل في العالم ،وقد شكل دون شك نقطة انطلاق لمرحلة الصراع الشامل بين العرب من ناحية وإسرائيل والدول المؤيدة لها من ناحية أخري.كانت هذه المعركة على جانب كبير من الأهمية لما أكدته أولا من تضامن عربي حقيقيا وفعالا على الصعيد السياسي.. ولما عكسته من تأثير كبير على الدول الصناعية الكبرى على الصعيد الاقتصادي.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقف بجانب إسرائيل وتدعمها ،أعلن الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية أنها ستعيد النظر في سياستها .. بما في ذلك إيقاف ضخ البترول .ولم تتردد السعودية ومعها الدول الخليجية البترولية في تنفيذ تحذيرها..عندما أعلنت الولايات المتحدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ أنها ستدعم إسرائيل بمبلغ ٢.٢ بليون دولار لتمويل شحنات الأسلحة الأمريكية المرسلة إليها ..والتي بدأتها يوم ١٠ أكتوبر من خلال جسر جوي هائل ..وعلى الفور أعلنت الدول العربية تباعا قراراتها بحظر تصدير البترول الى الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل .

وفي ٤ نوفمبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب بمدينة الكويت وأكدوا قرار حظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية ، وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى الى الولايات المتحدة وهولندا سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،وان يخفض من إنتاج كل بلد الكمية المقابلة ..كما رفعت نسبة التخفيض في الإنتاج لتصل الى ٢٥٪ من متوسط إنتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ لكل دولة عربية على حدة .كما أوصى الوزراء بتحديد معايير لتعريف البلدان الصديقة ووضع قائمة بها ،مع مراعاة المواقف الإيجابية«الأخيرة» التي اتخذتها الدول الأفريقية والدول الإسلامية الصديقة ..وكذا مواقف البلدان الاشتراكية.

وقد كلف وزير الطاقة الجزائري ووزير البترول السعودي بالقيام بجولة عبر العواصم الغربية لشرح وجهة نظر الدول العربية المنتجة للبترول والموقف الذي اتخذته في مجال البترول.وهكذا اتسع نطاق معركة البترول كجزء أساسي من المعركة السياسية بما خلقه من ضغوط قوية ازداد تأثيرها فاعلية وعمقا ،هكذا التحمت المعارك السياسية والاقتصادية مع المعركة العسكرية لتشكل في محصلتها أبعاد الصراع الشامل الدائر بواسطة العرب من اجل تحقيق الأهداف القومية.

قرارات وقف إطلاق النار:

كانت مبادرة السلام التي طرحها الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ حافزاً للعديد من القوى الدولية لبذل الجهد للتوصل الى وقف إطلاق النار كتمهيد ضروري لبدء العمل السياسي المباشر.وقد تمخضت هذه الجهود السياسية عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وذلك في الساعة ٠٦٥٠ يوم ٢٢ أكتوبر بناء على مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد مرور ١٦ يوما على اشتعال الحرب وخمسة أيام على طرح مبادرة السلام المصرية.وقد دعا القرار الى وقف إطلاق النار ،وإنهاء كل الأنشطة العسكرية فورا في موعد لا يزيد عن ١٢ ساعة من لحظة صدوره،وذلك في المواقع التي كانت تحتلها قوات الطرفين في هذا الوقت .

ودعا القرار الأطراف المعنية الى البدء فوراً في وقف إطلاق النار تنفيذاً للقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ بجميع أجزائه.

كما قرر المجلس البدء فوراً مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.وقد شكل هذا القرار الى جانب القرار ٢٤٢ حجر الزاوية في بناء عملية السلام التي بدأت مسارها منذ توقف القتال ومازالت مستمرة حتى الآن بعد مضى ٢٥ عاما على ذلك .

ووفقا للمنهج المتبع للسياسة المصرية تجاه السلام قبلت مصر القرار ٣٣٨ ،أصدرت القيادة العامة في الساعة ١٨٤٥ توجيها الى كل قيادات القوات المسلحة بجميع أفرعها وتشكيلاتها بوقف إطلاق

النار اعتبارا من الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر بتوقيت القاهرة والالتزام به إذا التزم العدو بإيقاف إطلاق النار في هذا الموعد.كما قبلت مصر بدء المباحثات مع إسرائيل بهدف التوصل الى تسوية سلمية شاملة.كذلك أعلنت إسرائيل قبولها للقرار،وتم إبلاغ ذلك لمصر رسمياً عن طريق وزير الخارجية الأمريكية هنري كينسجر.

ولكن النية كانت مبيتة على خداع مصر و العالم..بأن تنتهك إسرائيل القرار بعد أربع ساعات من تنفيذه ،وبعد التأكد من قيام القوات المصرية باحترامه ..في محاولة تتسم بالغدر والخسة..هدفها إخراج قواتها من المأزق الموجودة فيه بمنطقة الدفرسوار-فايد غرب القناة والتي لم تكن قد حققت لإسرائيل حتى ذلك الوقت أي هدف يعتد به حتى يحسّن موقفها عند بدء مرحلة المباحثات..فقد قامت قواتها تحت جنح الظلام بمحاولة للتسلل جنوبا في اتجاه السويس، في ظل التزام مصري باحترام قرار مجلس الأمن ،وسرعان ما اشتعلت المعارك مرة أخري في نفس الليلة في الضفة الغربية لتستمر أربعة أيام عصيبة ..صدر خلالهما قراران لمجلس الأمن رقمي ٣٣٩، ٣٤٠ .وقد صدر القرار الأول مساء يوم ٢٣ أكتوبر مطالبا الأطراف بوقف القتال والعودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر.وقد وافقت مصر على القرار كما وافقت إسرائيل وللمرة الثانية تعود الى خرق القرار حيث لم تكن قد تمكنت من تحقيق الهدف الذي تسعى إليه وهو الاستيلاء على مدينة السويس وتحقيق نصر عسكري سياسي مدو و لكن رجال الجيش وأفراد شعب السويس قد افسدوا كل المحاولات المتكررة والتي انتهت باندحار القوات الإسرائيلية على أعتاب المدينة الباسلة ،وتكسرت كل الهجمات أمام دفاعاتها الصلبة..ولم تنجح في اقتحام المدينة وتكبدت خسائر فادحة أجبرتها على قبول وقف إطلاق النار يوم ٢٦ أكتوبر بعد صدور القرار الثالث لمجلس الأمن يوم ٢٥ أكتوبر رقم ٣٤٠ مؤكداً عودة القوات الى خطوط ٢٢ أكتوبر ،وإنشاء قوات طوارئ دولية تحت سلطة مجلس الأمن للإشراف على تنفيذ قراراته. وفي ضوء هذا القرار حدد كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة طبيعة ومهام هذه القوات وأبرزها الإشراف على تطبيق قرار وقف إطلاق النار بصورة متكاملة..وعودة الأطراف المتنازعة الى الخطوط التى كانت عليها يوم ٢٢ أكتوبر.

وفي صباح يوم ٢٧ أكتوبر تقدمت الولايات المتحدة باقتراح إجراء مباحثات مباشرة بين مصر وإسرائيل و قد وافقت مصر على هذا الاقتراح .ومن الواضح أن هذا التطور الإسرائيلي الأمريكي لم يأت من فراغ ،بل انه أتى بعد الفشل الذريع الذي لحق بالهجوم الإسرائيلي المكثف ضد مدينة السويس والخسائر الفادحة التي لحقت بقوات إسرائيل .

وبعد أن تأكدت إسرائيل من استحالة نجاحها في الحصول على نصر كبير سواء شرق القناة أو غرب القناة .ووافقت مصر على عقد هذا الاجتماع المشترك تحت إشراف الأمم المتحدة.. وبعد ظهر يوم ٢٨ أكتوبر بدأت قوات الطوارئ الدولية تنتشر على امتداد جبهة القتال..وبدأت الأوضاع تستقر ..وسرى هدوء مشوب بالحذر الشديد في جبهة القتال ،لتبدأ مرحلة جديدة ومختلفة تماما في مسار الصراع العربي الإسرائيلي ..وهى مرحلة التقاء العرب والإسرائيليين لأول مرة منذ عقد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩

وتم الاتفاق على أن يكون اللقاء عند علامة الكيلومتر ١٠١ طريق القاهرة السويس.. وتشرف عليه الأمم المتحدة.. وذلك لمناقشة الاعتبارات العسكرية الخاصة بتطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٩،٣٣٨..وعقد أول اجتماع في الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ واستمر

حتى الساعة الرابعة صباحاً .ويمثل هذا الاجتماع بداية انطلاقة عملية السلام بين العرب وإسرائيل.
وفي يوم ٣١ أكتوبر ،وبينما كانت المباحثات دائرة في خيمة الأمم المتحدة بالكيلو١٠١، عقد الرئيس أول مؤتمر صحفي عالمي بعد الحرب ،عرض فيه الموقف العام وحدد سياسته وخطاها تجاه السلام قائلاً:«إن الأمة العربية كلها تقف اليوم للدفاع عن مقدساتها، وان من حقها أن تشترك في صنع سلام حقيقي لا يفرض عليها بقوة السلاح. وان السلام الذي نتحدث عنه ليس حلا جزئيا أو منفردا لمصر، فان الأرض المصرية هى الأرض السورية،هي حقوق الشعب الفلسطيني.أن الأمة العربية تستخدم سلاح البترول ،لا توجه هذا السلاح ضد أى شعب من الشعوب ،ولكنها تقول أنها تريد حقها في الحياة.فنحن نريد السلام ،وإذا كانت هناك رغبة في السلام فعلا فينبغي احترام قرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ وهو القرار رقم ٣٣٨ وتنفيذه .ولتكن المرحلة التي نتجه إليها هي مرحلة الفصل بين القوات حتى يكون الكلام جاداً ،ونسير نحو السلام».

أسباب قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار:

لم تأت الجهود السياسية والدبلوماسية الضخمة التي بدأت أثناء القتال واستمرت بعد توقفه..في محاولات متعاقبة ومكثفة ليس فقط لتهدئة الموقف،بل ولتهيئة المناخ المناسب لحل الأزمة من خلال التوصل الى تسوية سياسية..من فراغ ،ولكنها كانت انعكاسا طبيعيا وضروريا لحقائق الموقف العسكري في جبهة القتال،فضلا عن التغيرات الدولية الإيجابية الناجمة عن الضغوط السياسية والاقتصادية العربية.فقد جرت محاولات متعددة بواسطة القوى العالمية والمجتمع الدولي لهذا الغرض حتى بلغت قرارات مجلس الأمن التي صدرت لوقف إطلاق النار ثلاثة قرارات في أربعة أيام ،وذلك بسبب خرق إسرائيل لهذه القرارات وعدم احترامها لها وإصرارها على انتهاك وقف إطلاق النار لحرصها الشديد على تحسين موقفها الاستراتيجي قبل الدخول في المباحثات الأمر الذي لم تنجح في تحقيقه.فرغم صدور أول قرار بوقف القتال يوم ٢٢ أكتوبر إلا أن القتال لم يتوقف سوى يوم ٢٦ أكتوبر بعد صدور القرار الثالث لمجلس الأمن رقم ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر..وان ظلت المناوشات مستمرة في الجبهة حتى يوم ٢٨ أكتوبر فقد بدأ الهدوء يسود بعد وصول قوات الطوارئ الدولية وبدء ممارستها لمهامها.وهكذا بدأ المناخ العام يتحسن ويتهيأ لبدء التدخل في الأزمة بالطرق السياسية والوسائل الدبلوماسية ..وهو نفس الخط الذي رسمته مصر لسياستها بعد وقف إطلاق النار ..والساعي الى تحقيق السلام.

وليس ثمة شك في أن قبول مصر لقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار ..وبدء المباحثات العسكرية ..كان له من المبررات والاعتبارات ما دفع مصر الى اتخاذ هذا القرار السياسي المهم..من أبرز هذه المبررات والدوافع ما يلي:

١-إن واقعية المعالجة في ظل الظروف الدولية التي سادت أثناء الحرب كان يتطلب من مصر إجراء حساباتها السياسية والعسكرية بالدقة المطلوبة قبل اتخاذ أى خطوة جديدة. بحيث لا تضيف تعقيدات أخرى للموقف العام.

٢-كانت القيادة المصرية مقتنعة بأن القوات المسلحة المصرية قد حققت فعلاً .. أهم الأهداف الاستراتيجية العسكرية بعد أن نجحت في قلب موازين الموقف الاستراتيجي وتحريك الجهود السياسية لفتح الطريق نحو السلام.

٣-كانت مصر تدرك أن الحروب المحلية أو الإقليمية لا يمكن أن تدار بعيداً عن الوضع

الدولي..وبالتالي كان لابد لقيادة مصر أن تعرف المدي الذي يمكن أن تذهب إليه أثناء الحرب ومتى تتوقف.. لمنع أي احتمال لتدخل عسكري مباشر من الخارج ..وحتى لا يتحول الصراع الإقليمي الى صراع دولي . وقد حدث فعلا ما توقعته مصر .فما أن بدت بوادر النصر تلوح في الأفق حتى سارعت الولايات المتحدة بالتدخل وفتح جسر جوي هائل لإمداد إسرائيل..وفي نفس الوقت أعلن كيسنجر انه لن يسمح للسلاح السوفيتي أن يتغلب على السلاح الأمريكي.. الأمر الذي دفع الرئيس السادات أن يعلن من جانبه «أن مصر ليست مستعدة لقتال الولايات المتحدة ».

٤-أن مشروع قرار وقف إطلاق النار تقدمت به الدولتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى مجلس الأمن الدولي ... بحكم مسئوليتهما عن الوضع الدولي . كما اتخذ القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن . فى مثل هذه الظروف يصبح من الصعب تحدى المجتمع الدولي و إهمال قراراته الصادرة برعاية القوى العظمى التى تمثل كل منهما الطرف الدولي المؤيد لأحد طرفي الصراع .

٥- وجدت مصر أن القرار ٣٣٨ ينطبق مع تفسيرها للقرار ٢٤٢ و يؤكده الأمر الذى سعت لتحقيقه خلال السنوات الست التى سبقت الحرب بكل الوسائل السياسية و الدبلوماسية و لكن دون جدوى . وكانت مصر تدرك أن اكثر المستويات إرضاء و قبولا حتى بالنسبة للطرف الأقوى - هى المستويات التى يتم إنجازها من خلال المباحثات ، وليس كنتيجة لنصر عسكري حاسم .

ثالثا - القوى المؤيدة لتحرك مصر السياسي :

التوجه الإفريقي و العالمي :

بينما كانت الأحداث العسكرية تتوالى و تتداعي يوما بعد يوم ، كان الموقف السياسي يلهث خلفها ، والانعكاسات الحادة للموقف العسكري تفرض أثارها ... بينما تباينت ردود الفعل بين دولة و أخرى أو مجموعة دول و أخرى ، كل حسب مصالحها ومبادئها السياسية و علاقتها بأطراف النزاع ، غير أن التيار الغالب للتطورات السياسية كان لصالح الموقف العربي .. و بشكل أدى الى تعاظم التأييد العالمي لوجهة النظر العربية .

ومن السمات البارزة لهذه التطورات موقف الدول الأفريقية التى سارع معظمها الى إدانة العدوان الإسرائيلي ، وتحميل إسرائيل مسئولية التدهور الجاري فى استقرار المنطقة كما لجأ العديد منها الى قطع علاقتها الدبلوماسية بإسرائيل ... وهو اتجاه كان قد بدأ بين الدول الأفريقية قبل الحرب نتيجة للجهود السياسية والدبلوماسية المصرية في هذا المجال .. حيث قطعت ثماني دول أفريقية علاقاتها مع إسرائيل منذ وقوع عدوانها في عام ١٩٦٧ وعند اشتعال حرب أكتوبر ١٩٧٣ تسابقت الدول الأفريقية في قطع علاقاتها مع إسرائيل حتى بلغ عددها خلال فترة الحرب ٢٢ دولة .

أما باقي دول العالم فقد أعلن معظمها أن السبب الرئيسي لنشوب الحرب بالشرق الأوسط وتعرض السلام العالمي للخطر .. هو العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية ، واستمرار إسرائيل في احتلال هذه الأراضي وموقفها المتعنت طوال سنوات ما بعد حرب ١٩٦٧ .هكذا وجدت إسرائيل نفسها في عزلة سياسية شبه كاملة وانفردت الولايات المتحدة وحدها دون باقي دول العالم بالوقوف إلى جانب إسرائيل ، وتقديم المساعدات الغزيرة والفعالة لها .. وتوفير الحماية الضرورية لضمان وجودها

كانت هذه العزلة السياسية لإسرائيل من أهم النتائج السياسية التي برزت أثناء الحرب واستمرت بعدها.

التوجه القومي العربي :

من أهم التداعيات السياسية التي دفعت بها الحرب الى سطح الأحداث ، ومن أكثرها فاعلية و تأثيرا على المستوى العالمي ، بروز توجه قومي عربي سريع و قوى بين معظم الدول العربية - وخاصة الدول البترولية مع رغبة صادقة في توحيد الكلمة والوقوف صفاً واحداً متماسكاً خلف مصر وسوريا ... وإقبالها على المشاركة الإيجابية في الصراع كل حسب قدراته العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية الأمر الذي خلق موقفاً عربياً شديد الفاعلية .. كان له تأثيره القوي والمباشر على تطورات الصراع الشامل بأبعاده المختلفة.. خاصة بعديه السياسي والاقتصادي .. وبشكل دفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في تقييمها لحجم الصراع الدائر ، وإعادة حساباتها علي أساس أن الوحدة العربية أصبحت أمراً واقعاً وعملاً حاسماً بفرض تأثيره ليس فقط على المنطقة ولكن على العالم كله .

ويعتبر ظهور سلاح البترول هو أبرز الأبعاد التي تميز بها الصراع الشامل في ذلك الوقت ، والذي فاجأ العالم كسلاح عربي له تأثير اقتصادي إستراتيجي ، أخذ مكان الصدارة في أدوات الصراع لمرحلة ما بعد الحرب مؤكداً أن العرب قادرون على أن يتحولوا إذا شاءوا إلى قوة لا يستهان بها على المسرح العالمي وإن لهم وقت الشدة إرادة حرة متميزة كفيلة بخلق مواقف حاسمة يتعدى تأثيرها وخطورتها منطقة الشرق الأوسط ، وتفرض أثارها على الاستقرار العالمي .. وتدفع دول الغرب الصناعية إلى رسم خريطة إستراتيجية سياسية جديدة لعلاقاتها مع العالم العربي .

وحقيقة لقد أستخدم العرب سلاح البترول بقدر كبير من الفاعلية التي أشعرت دول الغرب واليابان بالذات بمدى ارتباط اقتصادها بالبترول العربى رغم أنه لم يستخدم كسلاح للعقاب ولكن كسلاح للردع .. الأمر الذي دفع العديد من الدول الأوروبية واليابان إلى انتهاج مواقف أكثر تفهماً لوجهة النظر العربية وتأييدا لها . ولا شك أن الأرصدة المالية من أموال البترول العربية قد سمح لهذه الدول باتخاذ هذه الخطوة دون أن يتهدد اقتصادهم أو يصاب بأضرار جسيمة ، الأمر الذي أتاح لهم فرصة مضاعفة أسعار البترول أربعة أضعاف .. وربط الحد من الضخ بهدف سياسي محدد هو تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مما أكسب هذا الإجراء قوة وفاعلية سياسية كبيرة . مؤكداً نجاح الإستراتيجية العربية الشاملة بما أحدثته من أثار سياسية عميقة .

وما لعبته من دور أساسي في تنشيط الدبلوماسية الغربية عامة والأمريكية بشكل خاص للحد من مضاعفات استخدام هذا السلاح والسيطرة عليها قبل استغلالها إلى حد يصعب ضبطه .. وبالتالي التوصل إلى حلول سياسية للقضايا العربية المطروحة والتي جرى حظر البترول ضد بعض الدول الغربية من أجل فتح الطريق أمام هذه الحلول .

التحرك السياسي المصري :

ويهمنا هنا في محاولة الانعكاسات السياسية الأساسية للحرب .. أن نشير مرة أخرى لتحرك مصر السياسي الواضح .. والمستند على قاعدة صلبة شكلتها الانتصارات التي حققتها القوات المصرية ، انه قد أكد للعالم أن مصر ليست من طلاب الحرب ، وأنها من طلاب السلام.. و لكن ليس أي سلام بل القائم على الحق و العدل .. و هى وان كانت قد لجأت الى استخدام القوة العسكرية .. فقد استخدمتها كملجأ أخير من اجل استرداد الحق.. و بعد أن استنفذت كل الوسائل السياسية و الدبلوماسية ، وان هدفه ليس تدمير الخصم ، ولكن كسر الجمود السياسي و تحريك قضايانا الساكنة العادلة بقوة . ومن هنا تم اختيار توقيت التحرك السياسي فى لحظات النصر يوم ١٦ أكتوبر حينما

أعلن الرئيس السادات مبادرته من اجل تحقيق السلام ··· و طالب بوقف إطلاق النار و انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ··· مع عقد مؤتمر دولي للسلام تحت أشراف الأمم المتحدة لوضع قواعد السلام فى المنطقة ·· على أن تبدأ مصر بتطهير قناة السويس فورا ·· و فتحها للملاحة البحرية لخدمة التجارة الدولية .
لقد شهد الربع الأخير من عام ١٩٧٣ و عام ١٩٧٤ نشاطا دبلوماسيا دوليا مكثفا ، اخذ شكل التدخل المباشر و السريع ، من اجل تخفيف حدة التوتر و فض الاشتباك بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية و السورية ··· مع تعهد أمريكي بضرورة الإسراع فى البحث عن تسوية للنزاع ترضى كافة الأطراف ·· عن إحساس عميق بمدى حاجة المنطقة الى السلام و الاستقرار .
و منذ ذلك الوقت قادت مصر مسيرة السلام بمجرد انتهاء الحرب ·· و نجحت بعد سنوات من الجهد و النضال أن تحقق سلاما جزئيا مع إسرائيل ، كان من الممكن أن يكون سلاما شاملا ، تشارك فيه كل الأطراف العربية المعنية ، لولا نكوص العديد من الحكومات العربية عن التقدم الى جانب مصر وتوازنها فى نفس المسيرة .
و قد أكدت الأيام بل قطعت بان مصر كانت اكثر إدراكا وأبعد نظراً .. وأن النتيجة الوحيدة التي نجمت عن الموقف هو إضعاف الموقف العربي وتعطيل مسيرة السلام لسنوات طويلة .. أضرت بالمصالح العربية .. وأضاعت من عمر الأمة العربية وقتاً طويلاً .. حتى ضاقت الفرص المفتوحة أمام العرب لاسترداد حقوقهم كاملة .

لقد استغرقت مسيرة السلام التي سلكتها مصر إلى أن حققت هدفها القومي باسترداد أرضها المحتلة حتى أخر شبر منها .. ١٥ عاماً.. بدأت في عام ١٩٧٣ بمجرد انتهاء الحرب بعد أقل من عشرة أيام من توقف القتال واستمرت حتى عام ١٩٨٨ حين صدر حكم هيئة التحكيم الدولية بعودة طابا إلي مصر .

رابعا : بدء المسيرة نحو السلام

التحركات الافتتاحية :

ما أن توقف القتال حتى بدأت مصر ومن ورائها بعض الدول العربية -خاصة دول الخليج - في دفع مسيرة السلام .. وتأكيد أن الحرب كانت من اجل السلام .. وقد اتخذ التحرك العربي شكلين الأول جهود سياسية والثاني ضغوط اقتصادية خلقتها عملية حظر البترول . فمع نهاية شهر أكتوبر ١٩٧٣ كانت مصر قد حشدت طاقاتها السياسية والدبلوماسية للعمل في ثلاثة محاور فدخلت في مباحثات متنوعة من اجل السلام مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ثم مع إسرائيل .

ففي القاهرة بدأت مباحثات مصرية سوفيتية مع فاسيلي كوزنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي . وكان موضوعها الرئيسي الاتفاق على ترتيبات عقد مؤتمر دولي للسلام. والذي اقترحته مصر في مبادرة الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وأقره مجلس الأمن في قراره رقم ٣٣٨.
وفي واشنطن بدأت مباحثات مصرية أمريكية بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ومبعوث مصر إسماعيل فهمي وزير خارجيتها الجديد .
وكان مضمونها الأساسي تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة يتضمن ترتيبات

لتنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة غرب القناة إلى سيناء . وقدمت تصوراً كاملاً حول الموقف العسكري وضرورة انسحاب إسرائيل وانتشار قوات الطوارئ الدولية للفض بين قوات الطرفين بعد إتمام الانسحاب. . كما أبدت مصر استعدادها لرفع الحصار البحري عن منطقة باب المندب في جنوب البحر الأحمر والبدء في تطهير قناة السويس في حالة الوصول إلى اتفاق . غير أن الزيارة لم تحقق نتائج ملموسة فيما عدا الاتفاق على قيام كيسنجر بزيارة القاهرة .

وفي الكيلو متر ١٠١ طريق القاهرة - السويس بدأت مباحثات مصرية إسرائيلية عسكرية كان هدفها الأساسي الاتفاق حول الإجراءات العملية اللازمة لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وتبادل الأسرى والجرحى .

وقد مرت المباحثات العسكرية المصرية الإسرائيلية بعدة مراحل نجملها فيما يلي

المرحلة الأولى الكيلومتر ١٠١ (أكتوبر ١٩٧٣)

بدأت مباحثات الكيلو ١٠١ بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكية لعقد اجتماع مشترك تحت إشراف الأمم المتحدة يوم ٢٦ أكتوبر بعد أن نجحت القوات العسكرية والشعبية المصرية في دحر كل الهجمات الإسرائيلية التي وجهت ضد السويس . وفي ٢٧ أكتوبر وافقت مصر على وقف إطلاق النار وذلك عند علامة الكيلومتر ١٠١ طريق القاهرة السويس .

وقد مثل هذا الاجتماع أول خطوة عملية حقيقية فى مسيرة السلام لخدمة الشرق الأوسط وعن هذا اليوم كتب هنرى كسينجر مذكراته قائلاً »لقد حدث تحول نحو المفاوضات المباشرة التى ستصبح اتجاها يصعب نقضه أو إلغاؤه وقد اتضح من البداية أن الوفد الاسرائيلى قد جاء ليحل مشاكله التى تشكل ضغطاً داخلياً على حكومته . وفى مقدمتها فك الحصار البحرى المصرى على باب المندب .. مع تفادى عودة القوات الإسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ كما نص قرار مجلس الأمن لما فى هذه العودة من مساوئ استراتيجية تريد إسرائيل أن تتجنبها.

وقد حاولت إسرائيل أن تثير الإرتباك بشأن مفهوم الانسحاب فطالبت بأن يكون الانسحاب متبادلاً . وكان هذا يعنى تصفية كل المكاسب العسكرية التى حققتها مصر فى سيناء .. وخروج إسرائيل من مخرج وجود قواتها محصورة غرب القناة .. مع عدم إظهارها كدولة منهزمة .بينما تمسك الجانب المصرى بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ الذى ينص على عودة القوات الى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣.كان هدف إسرائيل حل مشكلتين داخليتين .مهمتين ،يعانى منهما المجتمع الإسرائيلي .. وهما الإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين الموجودين فى مصر ،ورفع الحصار البحرى الذي فرضته مصر على باب المندب. والذي أغلق الشريان الحيوي لإمدادات البترول والتجارة الإسرائيلية بين موانئ شرق أفريقيا وجنوب أسيا وميناء إيلات الإسرائيلي .

أما مصر فقد أهتمت بموضوع إمداد منطقة السويس وشرق القناة بمواد الاعاشة والرعاية الطبية.. وكذا اتخاذ الإجراءات العاجلة لدعم وقف إطلاق النار، خاصة ما يتعلق بتمركز قوات الطوارئ الدولية بين القوات المتحاربة ، إضافة الى الانسحاب الإسرائيلي الى خطوط ٢٢ أكتوبر١٩٧٣.ومع إصرار كل طرف على التمسك بموقفه وصلت أولى مراحل المباحثات الى طريق مسدود .. وتوقفت الاجتماعات يوم ٣نوفمبر دون تحديد موعد الاجتماع التالي .وفى السابع من نوفمبر بعد عشرة أيام من وقف إطلاق النار ..وصل كيسنجر إلى القاهرة ليبحث مع المسئولين أسلوب تحقيق التسوية ..وموضوع عقد مؤتمر دولي للسلام. وانتهت الاجتماعات إلى اتفاق حول النقاط التالية ، بدء

الانسحاب الإسرائيلي .. التركيز على التسوية السلمية الشاملة ..عقد المؤتمر الدولي للسلام في ديسمبر١٩٧٣ وتحضره مصر وإسرائيل وسوريا والأردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .على أن يدعى الفلسطينيون فى مرحلة تالية.. يبدأ المؤتمر أعماله بالفصل بين القوات..ويرفع حظر البترول العربي بعد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى ..تعاد العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة.فى ٩ نوفمبر ، أعلنت الولايات المتحدة أن حكومتي مصر وإسرائيل قد اتفقتا على توقيع الاتفاق على نقاط تهدف الى تمهيد الطريق أمام المحادثات للوصول الى تسوية دائمة فى الشرق الأوسط ..وفى ١١ نوفمبر ١٩٧٣ تم توقيع اتفاق النقاط الست التالية:

١-الالتزام بوقف إطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن

٢-مناقشة موضوع العودة إلى خطوط٢٢ أكتوبر لتسويتها فى إطار اتفاق للفصل بين القوات.

٣-وصول الإمدادات اليومية الى مدينة السويس ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى منها

٤-عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس.

٥- تتولى قوات الطوارئ الدولية مراقبة الطريق الى السويس.

٦-تبادل جميع أسرى الحرب ،بما فى ذلك الجرحى فور انتهاء الامم المتحدة من السيطرة على الطريق

المرحلة الثانية- الكيلومتر ١٠١ (نوفمبر٧٣)

بعد توقيع اتفاق النقاط الست..بدأت مباحثات تنفيذ الاتفاق الخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات .وقد لاحظ الجانب المصرى عودة الجانب الاسرائيلى الى أسلوب المراوغة حتى باتت المباحثات تدور فى حلقة مفرغة ..وكان لزاماً أن يصر الجانب المصرى على تحديد المواقف حتى تسير المباحثات فى اتجاهها الصحيح .

وفى يوم ٢٨نوفمبر ١٩٧٣ كان قد مضى شهر كامل على بداية المباحثات .عقد الاجتماع السابع عشر والاخير دون أن يغير الوفد الاسرائيلى موقفه المراوغ من بحث العودة الى خط ٢٢أكتوبر..وموضوع الفصل بين القوات وبدى واضحا أن إسرائيل تسعى الى كسب الوقت فى هذه المرحلة وعرقلة الوصول الى قرار بشأن الفصل بين القوات ..وقطعت مصر المباحثات وأعلن المتحدث الرسمي لمصر بياناً قال فيه :أن مصر قررت وقف المباحثات نظراً للمراوغة الإسرائيلية المستمرة فى تنفيذ البند الثاني من اتفاق النقاط الست .

كما أعلن أن مصر تحمل إسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن الأخيرة كان ديان يعتقد أن مصر متلهفة على انسحاب القوات الإسرائيلية ، غير أن الواقع أن إسرائيل كانت أكثر لهفة للانسحاب من غرب القناة بالكامل ،نظراً للظروف الاستراتيجية السيئة التى كانت تحيط بالقوات الإسرائيلية غرب القناة ..بعد أن أحكمت القوات المصرية قبضتها حول هذه القوات بل وأستعدت للقضاء عليها .. فضلاً عن ذلك فالنفقات التى كانت تتحملها إسرائيل من أجل الحفاظ على استمرار وجود هذه القوات بعيداً عن قواعدها باهظة.ودليل هذه اللهفة رفضهم الاكتفاء بالعودة الى خطوط ٢٢أكتوبر .. وسعيهم إلى القيام بالانسحاب مباشرة الى سيناء .وقد رفضت مصر جميع المشروعات التى اقترحتها إسرائيل وتتعارض تماما مع مبدأ أساسي تمسكت به .. وهو الرفض القاطع للتخلى عن أي موقع لقواتها فى سيناء .فالأرض هى أرض مصر ،ولا يمكن أن تتخلى عن حقها فى

التمسك بكل شبر منها بل وبكل ذرة من تراب حررتها بدماء أبنائها

المؤتمر الدولي للسلام ولجنة العمل العسكرية في جنيف : (ديسمبر ١٩٧٣)

بينما كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة في الكيلومتر ١٠١ خلال شهر نوفمبر..كانت الاتصالات الدولية النشطة ترتب لعقد مؤتمر دولى للسلام ،بناء على الاقتراح الذى سبق أن طرحه الرئيس السادات ضمن مبادرته التى أعلنها فى مجلس الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ..وتضمنه قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ .وكان الرأي العام قد استقر على عقد هذا المؤتمر بجنيف خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣لأن العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية، ويعتبر استمراراً لها ..تمت موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة ..وتكون الرئاسة مشتركة لكل منهما .

كان للولايات المتحدة إستراتيجيتها المرسومة وتحركها الموقوت .. وهدفها المحدد بشأن انهاء الحظر على تصدير البترول العربى ..على أن يرتبط ذلك باتمام انسحاب إسرائيل الى سيناء ووضع قوات دولية بين الطرفين .

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ عقدت الجلسة الأولى لمؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط فى جنيف وعقدها وزراء خارجية كل من مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتخلفت سوريا عن الحضور. واستغرقت كلمات وزراء الخارجية جلستين . وفى الجلسة الثالثة حاولت إسرائيل التنصل من التزاماتها المترتبة على النقاط الست.. ولكنها إزاء اصرار مصر عادت فوافقت على الدخول فى مباحثات عسكرية من اجل فض الاشتباك بين القوات ..وأن تبدأ المباحثات العسكرية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ فى جنيف.

ولما كانت مسألة الفصل بين القوات الإسرائيلية و المصرية مسألة حيوية يجب البت فيها أولا قبل الدخول فى أي تفاصيل سياسية ، لذلك اصدر المؤتمر يوم٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ قراراً بأن تستمر أعماله من خلال تكوين مجموعة عمل عسكرية .. تبدأ مناقشة مسألة فض الاشتباك بين القوات على أن ترفع المجموعة توصياتها وتقريرها الى المؤتمر.

عقدت اللجنة العسكرية ست جلسات فى المقر الأوروبي للأمم المتحدة فى جنيف خلال أسبوعين ..من ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ إلى ٩يناير ١٩٧٤ . وقد قدم خلالها الجانب المصرى خمس مبادئ رئيسية لفض الاشتباك :

١-أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة الى خط يقع شرق القنال فى سيناء.

٢- أن يكون هذا الخط على مسافة كافية لتأمين قناة السويس ومدن المنطقة ضد أى نشاط عسكري

٣- إلا تقل المسافة الفاصلة بين الخطوط الأمامية للقوات الرئيسية للجانبين على المدى الأقصى لأسلحة المدفعية المتوفرة لديهما(٥٣ كيلومتراً).

٤-أن تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب.

٥-أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين ،تشغلها قوات الطوارئ الدولية. وكشف الجانب الإسرائيلي عن نواياه فى حديث عن« التوازن» موضحاً أن توازن الالتزامات يتطلب ألا يجرى الانسحاب من جانب واحد بل ينبغي أن يتم الانسحاب بواسطة الجانبين .واضطر الجانب المصرى الى أن يكرر ما سبق

إيضاحه فى اجتماعات الكيلومتر ١٠١ فقد رفض أى اقتراحات إسرائيلية تتعلق بالأرض موضحاً أن الأرض التى دار عليها القتال هى أرض مصرية احتلتها إسرائيل بالقوة ،لذلك فان مبدأ تخلى مصر عن شبر واحد من الأرض التى حررتها والتى تقف عليها قواتها مرفوض من أساسه ، ، إذ لا يجوز مطالبة القوات المصرية بالتخلي عن جزء من الأراضي المصرية مهما كانت الدوافع ، من ناحية أخرى فإن مسافة الانسحاب حددتها مصر على أسس علمية وبناء على مواصفات فنية سليمة ، ولكي تحقق عمليا مبدأ فصل القوات وفض الاشتباك القائم وتأمين منطقة القناة بعد هذه المناقشات قبلت إسرائيل مبدأ الانسحاب إلى الشرق ولكن في أضيق نطاق ممكن (أي في إطار الحدود التي تخلص القوات الإسرائيلية غرب القناة من الموقف الصعب الذي تواجهه) ..ولكنه رفض أن يلتزم بأي شئ محدد يقيد حرية المناورة لديه أو يرتبط بأي مبادئ تحكم النقاش .. وهدف هذا النمط الإسرائيلي من التفاوض إغراق الطرف الأخر في تفاصيل كثيرة قد ينجح من خلالها في استخلاص بعض المكاسب وقد رفض الجانب المصري هذه المراوغات مرة أخرى .

وفي ٩ يناير ١٩٧٤ توقفت الاجتماعات بعد أن اتضح أن هذا الموقف الإسرائيلي المراوغ قد ارتبط بما يدور خلف الكواليس من مباحثات يجريها موشى ديان وكيسنجر في واشنطن هدفها الاتفاق على مشروع فض اشتباك تتقدم به الولايات المتحدة ليبحثه الجانبان .

لقد أصبح واضحا في هذه المرحلة .. أن النية مبيته أن تقوم الولايات المتحدة بالدور الأساسي في تحقيق الاتفاق وذلك بهدف استبعاد الاتحاد السوفيتي وعدم قيامه بأي دور يمكن أن يغير وجوده ونفوذه في المنطقة . وأن الولايات المتحدة وافقت على انعقاد المؤتمر تحت الضغط السوفيتي والمصري ، إلا أن نيتها كانت تهدف إلى إفشال المؤتمر لكي تنفرد الولايات المتحدة بالتصرف بعد ذلك .

اتفاقية فض الاشتباك الأولى : (يناير ١٩٧٤)

مباحثات أسوان :

كان الموقف الأمريكي يواجه تغيرات .. أساسية فرضتها عليه حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. بعد أن نجحت في أن تخلق وضعا عسكريا سيكولوجيا جديدا ، بينما فرض حظر البترول العربي ضغوطا قوية على الولايات المتحدة لم تترك أمامها خياراً سوى التحرك السريع لمواجهة الأزمة .

كان من الواضح مدى الاهتمام التي توليه الولايات المتحدة لرفع الحظر البترولي أو لإنهاء الأزمة الاقتصادية التي بدأت تواجه أوروبا واليابان ..وثانياً لكى تجرد العرب من سلاحهم القوى الجديد .. وفى نفس الوقت العمل على إضعاف النفوذ السوفيتى فى كل من مصر وسوريا .

وصل كيسنجر الى أسوان وأجتمع بالرئيس السادات يومي ١١و١٢يناير ١٩٧٤ .وقدم مشروعا للمناقشة كان واضحاً أن كيسنجر لم يأت الى أسوان بخطة أمريكية ولكن يحمل مقترحات اسرائيلية وقد ظل يحافظ على توجهه المنحاز طوال قيامه بالجولات المكوكية .. وقد رفضت مصر معظم ما طرحه كيسنجر من شروط عسكرية غير مقبولة ومن عبارات تحمل مدلولات سياسية .. ويمكن أن تؤثر سلبا على التسوية النهائية بين العرب وإسرائيل.

بالنسبة للجانب العسكري للاتفاق فقد دارت حوله مناقشات واسعة لاعتراض أعضاء الجانب المصرى على التخفيض الكبير فى حجم القوات المصرية التى ستبقى فى سيناء.. غير أن الرئيس السادات كان يرى أن حجم القوات فى سيناء يجب الا يكون عائقا أمام الاستراتيجية السياسية لتحقق السلام

فى المنطقة على المدى البعيد .كما كان يرى أن عمل قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة العازلة بين الطرفين يكفل عدم استئناف القتال.

وبعد عدة رحلات مكوكية أجراها كيسنجر بين أسوان وتل أبيب ..أمكن التوصل الى الاتفاق يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ الذى قبلته مصر وإسرائيل .. بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة وفى صباح يوم ١٨ يناير تم توقيع الاتفاق الأول لفض الاشتباك فى خيمة الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ وقد وقع عن مصر الفريق محمد الجمسى رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعن إسرائيل الجنرال ديفيد اليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية .وجنرال أنزيو سيلاسيفيو قائد قوات الطوارئ الدولية وقد اختتمت الاتفاقية بالنص على أنها لا تمثل اتفاقا نهائيا للسلام، ولكنها خطوة أولى نحو السلام النهائي العادل والدائم.. وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن في إطار مؤتمر جنيف للسلام الذي لم يكتب له أن يرى النور.. سوى بعد ١٨ عاما حين عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر , ١٩٩١

بانتهاء مراسم توقيع الاتفاقية .. بدأ الوفدان المصري والإسرائيلي إجراء مناقشة واسعة حول الأسلوب الذي سيتبع في تنفيذ الاتفاقية ووضع البروتوكول التنفيذي لها .. الذي سينظم الانسحاب ويضع له الجداول الزمنية اللازمة .. بحيث ينتهي التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز ٤٠ يوما حسب نص الاتفاقية.

وفي يوم ٢٤ يناير ١٩٧٤ تم توقيع البروتوكول التنفيذي لاتفاقية فض الاشتباك وبدأ التنفيذ في اليوم التالي مباشرة (٢٥ يناير). وسارت الأعمال بدقة كاملة وبلا معوقات وانسحبت القوات الإسرائيلية شرقا داخل سيناء.. بينما لم تترك القوات المصرية شبرا واحدا من الأراضي التي حررتها في سيناء.. كما أنها أعادت سيطرتها على المناطق التي أخليت في غرب القناة. وقد حددت خمس مراحل لتنفيذ الانسحاب.

ولا شك في أن هذه الاتفاقية كان لها العديد من المعاني والمدلولات العسكرية والسياسية.. ومن أبرزها :

١-احتفظت القوات المصرية بكل الخطوط التي وصلت إليها في سيناء وبكل الأراضي التي حررتها أثناء الحرب، بل أضيفت إليها مساحات أخرى في بعض المناطق.. وقد بلغت مساحة المناطق المحررة في سيناء حوالي ٢٨٠٠ كم مربع.

٢-كان الانسحاب الإسرائيلي من غرب وشرق القناة هو أول انسحاب تنفذه إسرائيل نتيجة لعمل عسكري عربي. الأمر الذي حمل مدلولا سياسيا مهما ومثل أول سابقة من نوعها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي حتى ذلك الوقت.

٣-أدى الانسحاب الإسرائيلي داخل سيناء إلى تأمين قناة السويس ومدن المنطقة ضد أي عمل عسكري بعد أن أصبحت خارج مدى الأسلحة الإسرائيلية، الأمر الذي سمح بالبدء في تطهير قناة السويس تمهيدا لإعادة فتحها للملاحة الدولية وإعادة تعمير مدن القناة وإعادة المهجرين إلى المنطقة.

٤-نفذت إسرائيل بحرص شديد الاتفاقية دون أي معوقات .. الأمر الذي يؤكد ويعكس مدى رغبتها في التخلص من الأوضاع الحرجة لقواتها غرب القناة.. وكذا البدء فورا في تسريح قواتها الاحتياطية التي ظلت معبأة حوالي ٤ أشهر.. شكل خلالها عبئا اقتصاديا ثقيلا أضر بإسرائيل نتيجة للتكلفة الكبيرة للاحتفاظ بهذه القوات.

٥-رغم الطابع العسكري للاتفاقية كان لها انعكاس سياسي مهم.. فقد شكلت نقطة تحول في علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمصر.. فقد أكدت الدور البارز للولايات المتحدة

وقدرتها على العمل لإيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط، بينما انحسرت العلاقات المصرية السوفيتية بعد أن كانت علاقات مميزة لسنوات طويلة سابقة.
٦-كان توقيع الاتفاقية يمثل نقطة بداية لتطبيق السياسة المعروفة باسم «سياسة الخطوة خطوة» كأسلوب دبلوماسي للتعامل مع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ومعالجتها في الطريق نحو السلام، هذه السياسة رسمها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت.. وقد ارتبطت بأسمه بعد ذلك كنمط سياسي يستخدم في حل القضايا المستعصية، ومعالجة المسائل السياسية المعقدة .
٧-من نتائج اتفاقية فض الاشتباك مع مصر موافقة العرب على رفع حظر البترول على أساس البدء في إجراء فصل مماثل للقوات بين سوريا وإسرائيل.. وقد قرر وزراء البترول العرب في ١٨ مارس ١٩٧٤ رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة ومعاملة إيطاليا وألمانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة.

وبانتهاء الحظر البترولي بدأت مرحلة جديدة من مسيرة السلام بإجراء فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل.

اتفاقية فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل:

بعد مباحثات مطولة استمرت أربعة أشهر وجولات مكوكية عديدة لهنرى كيسنجر بين دمشق وتل أبيب . وبعد جهود مصرية مطولة ..أمكن التوصل إلى اتفاق حول فصل القوات على الجبهة السورية فى ٣١ مايو ١٩٧٤ .. حيث اجتمعت لجنة العمل العسكرية تحت مظلة لجنة العمل السورية الإسرائيلية المنبثقة عن مؤتمر السلام للشرق الأوسط.. وتم توقيع الاتفاق فى جنيف بالمقر الأوروبي للأمم المتحدة .تضمنت الاتفاقية الموافقة على وقف إطلاق النار فور توقيع الاتفاقية .. وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي السورية التي احتلتها أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣الواقعة شرق هضبة الجولان ..مع إخلاء مناطق أخرى تتجاوز خطوط يونيه ١٩٦٧ على امتداد الجبهة ..وتدخل فيها مدينة القنطرة عاصمة الجولان .واعتبرت هذه المنطقة منطقة فصل بين قوات الجانبين تحتلها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة .. وتخضع للإدارة المدنية السورية . وقد نصت الاتفاقية على أنها ليست اتفاق سلام ..وأنها خطوة تجاه السلام العادل الدائم على أساس قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

تحركات مصر بعد توقيع الاتفاقية :

بإنجاز هذه الخطوة على الجبهة السورية .. اتجهت الجهود المصرية لبناء السلام فى اتجاهين هما :
١-الاستمرار فى سياسة «الخطوة خطوة » التي بدأها كيسنجر ووافقت عليها مصر على طريق السلام ودعت إلى عقد مؤتمر جنيف لوضع أسس السلام الشامل ..والعمل على تأكيد إصرار مصر على المضي فى طريق السلام من خلال قرارات لها مغزاها المرتبط بالسلام .وفى هذا الإطار اتخذت مصر قرار تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية والسماح بمرور البضائع الإسرائيلية على سفن الدول الأخرى.
٢-وفى ٥ يونيو ١٩٧٥ ..وبعد مرور تسع سنوات على غلق قناة السويس ،افتتح الرئيس السادات القناة للملاحة الدولية ،بعد عمليات تطهير المجرى الملاحي و إعادة تشغيل المنشآت الملاحية لهيئة قناة السويس وقد افتتحت القناة فى نفس اليوم الذى وقعت نكسة يونيو ١٩٦٧ وهكذا تحول يوم النكسة

إلى يوم عظيم له مغزاه السياسي الكبير المتعلق بمسيرة السلام وتأثيره الكبير فى دعم الاقتصاد والتجارة العالميين ،وتحققت فى هذا اليوم ثمرة غالية من ثمار انتصار أكتوبر ١٩٧٣ . واصلت مصر مسيرة السلام وفقاً لمبادئ استراتيجيتها السياسية التي تعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي العربية وقيام الدولة الفلسطينية والتوصل إلى التسوية الشاملة

خامسا : اتفاقية فض الاشتباك الثانية:

الصراع السياسي والدبلوماسي:

في إطار استراتيجية السلام المصرية .. أجري العديد من الاتصالات مع الإدارة الأمريكية .. انتهت إلى الاتفاق على أن يبدأ كيسنجر جولة مكوكية جديدة في مارس ١٩٧٥من أجل التوصل إلى اتفاق ثاني لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل.

وحددت مصر مطالبها بانسحاب إسرائيلي إلى خط العريش/رأس محمد .. وعودة حقول البترول الواقعة على الساحل الشرقي لخليج السويس في مناطق رأس سدر وأبو رديس وبلاعيم.. وقد رفضت مصر مطلب إسرائيل بإنهاء حالة الحرب باعتبارها مرتبطة بالحل الشامل لمشكلات الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أصرت إسرائيل لفترة طويلة على هذا المطلب رغم تأكدها من أنه مرفوض من جانب مصر .. لأنه يعتبر إجراء سياسيا حاسما.. لا يتناسب مع مرحلة فض الاشتباك. وإمعانا في تعنتها أعلنت إسرائيل أنها لا تنوي أن تنسحب أبدا انسحابا كاملا من منطقة الممرات الاستراتيجية في سيناء.. ولكنها قد تجري انسحابا جزئيا حتى منتصف الممرات فقط. وعادت مصر لتؤكد أن مطلبها ليس أقل من انسحاب كامل حتى خط شرق منطقة المضايق والممرات.. ودون أي التزام سياسي تطلبه إسرائيل.

واضطرت مصر أن تبلغ كيسنجر بأنه إذا لم توافق إسرائيل على المقترحات المصرية فان عليه أن ينهي جولاته المكوكية.. ولا يعود إلى القاهرة بل يتجه من تل أبيب إلى واشنطن مباشرة. وقد أرادت مصر بذلك أن تنتهي رحلة كيسنجر بالفشل في تل أبيب وليس في مصر.. وبالتالي يوجه اللوم على فشل المفاوضات إلى إسرائيل.. الأمر الذي حدث فعلا واضطر كيسنجر ان يعود إلى واشنطن خالي الوفاض.

وفي أوائل يونيو ١٩٧٥ التقى الرئيس الأمريكي جيرالد فورد مع الرئيس السادات في سالزبورج بالنمسا في أول لقاء يعقد بينهما وكان اللقاء مهما حيث بحثت فيه كل المعوقات التي تعرقل المباحثات. وتم الاتفاق على إرسال فريق عسكري أمريكي إلى منطقة الممرات في سيناء لإجراء مسح للمنطقة تمهيدا لإقامة نظام أمريكي للمراقبة والإنذار في هذه المنطقة الحيوية. وبعد أن وافقت الولايات المتحدة على كثير من المطالب الإسرائيلية بشأن العلاقة بينهما.. استأنف كيسنجر جولاته المكوكية في أواخر أغسطس ١٩٧٥ بين القاهرة وتل أبيب.. إلى أن نجح في ٣١ أغسطس أي بعد حوالي ٦ أشهر من بدء المفاوضات – في التوصل إلى مشروع نهائي لاتفاقية جديدة لفض الاشتباك بين مصر واسرائيل .

وقد أثارت إسرائيل مشكلة لجمت عن إصرارها على أن تأخذ الاتفاقية طابعاً سياسيا بالمطالبة بأن توقع من مسئولين سياسيين غير ان مصر رفضت ذلك.

أبرز محتويات الاتفاقية :

تم توقيع الاتفاقية فى الإسكندرية وتل أبيب بالأحرف الأولى بواسطة رئيس الأركان المصرى الفريق عبد الغني الجمسي.

تضمنت الاتفاقية عدة بنود رئيسية مجملها فى الآتي:

١-التعهد بعدم استخدام القوة فى حل الخلافات ..والامتناع عن أي أعمال عسكرية .

٢-انسحاب القوات الإسرائيلية الى خط يقع شرق الممرات (على مسافة حوالى ٦٠ كيلومتر من القناة) وتقدم القوات المصرية إلى خط يقع غرب المضايق مباشرة .

٣-إنشاء منطقة عازلة (في المضايق) تفصل بين الجانبين وتشغلها قوات الطوارئ الدولية .

٤-السماح للشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل بالمرور في قناة السويس .

٥-تعتبر الاتفاقية خطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم ، وهي ليست اتفاقية سلام نهائي، كما تم الاتفاق على إنشاء محطة إنذار استراتيجية مبكرة لكل طرف على جانبي المنطقة العازلة في (منطقة مضيق الجدي) للمراقبة و الإنذار .. ونظام للإنذار التكتيكي المبكر في منطقة الممرات بواسطة عناصر مدنية أمريكية للإشراف على مضيقي متلا والجدى داخل المنطقة العازلة .

٦-ويتضمن هذا النظام ثلاث محطات مراقبة إليكترونية .. وثلاثة حقول للاستشعار الإليكتروني عند مداخل المضايق ..ومهمة هذا النظام الكشف عن أى تحركات للقوات المسلحة للطرفين قد تخترق وتدخل أى من الممرين بقواتها ..وإبلاغ ذلك للأطراف المعنية

المعالم والدلالات لاتفاقية فض الاشتباك الثانية:

ليس هناك شك أن هذه الاتفاقية كانت إحدى الثمار السياسية والعسكرية المهمة لنصر أكتوبر ١٩٧٣ .والذي استمرت تداعياته الإيجابية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم .لقد أكدت اتفاقية فض الاشتباك الثانية ،أن قوة الدفع نحو السلام ..التى ولدتها حرب أكتوبر ..سوف تستمر لفترة طويلة رغم تحركها البطيء نسبياً ..إلا أن هذا التحرك يتم فى خطوات ثابتة ومستمرة وناجحة .. وقد حققت هذه الخطوات خلال فترة لم تتجاوز العامين ..أربعة إنجازات مهمة على طريق السلام وهى :

١-اتفاقية النقاط الست بين مصر واسرائيل .

٢-اتفاقية فض الاشتباك الاولى بين مصر وإسرائيل .

٣-اتفاقية فض الاشتباك بين سوريا واسرائيل .

٤- اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر واسرائيل .

-أحدثت هذه الاتفاقيات تطورات سياسية مهمة ..خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية . حيث هيأت مناخاً دولياً افضل لصالح القضية .كما اتخذت الدول العربية منهجا مشتركا فى عام ١٩٧٤ بشأن أسلوب طرح القضية الفلسطينية ،بعد أن أصبحت المنظمة باعتراف الأمم المتحدة طرفا سياسيا فى إقامة السلام العادل الذى يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة- أنه بمقتضى الاتفاقية تقدمت القوات المصرية الى خطوط جديدة ،واستردت حوالي ٤٥٠٠ كيلومتر مربع من سيناء ، وأصبح الخط الأمامي للقوات الإسرائيلية على مسافة حوالي ٦٠كم شرق أما فى الجنوب فقد امتد الانسحاب الإسرائيلي على الساحل الشرقي لخليج السويس لمسافة ١٨٠ كم من السويس وحتى بلاعيم حيث تقع منابع البترول البحرية.

اختلفت اتفاقية فض الاشتباك الثانية عن الاولى اختلافاً أساسياً ،الاتفاقية الاولى كانت اتفاقية ذات مردود عسكرى بحت بمعنى أنها كانت من اجل فصل القوات المتحاربة وابعادها عن بعضها كإجراء مهم لدعم وقف إطلاق النار وتفادى أى احتكاك مباشر يمكن ان يقع بين الطرفين .أما الاتفاقية الثانية فقد اختلف الامر لأنها تحمل مضموناً سياسياً واضحاً ..حيث كان الهدف من الانسحاب الاسرائيلى هذه المرة ليس فصل القوات فهذا الهدف محقق فى الاتفاقية الأولى أما الهدف هنا فهو استعادة مصر لجزء حيوي من أرضها ومن ثرواتها القومية وانسحاب إسرائيل من هذا الجزء الذى سبق أن احتلته عام ١٩٦٧ .. بمحض إرادتها بعد تعرضها لضغوط سياسية وظروف اقتصادية .معنى ذلك أن الاتفاقية كانت خطوة صحيحة فى اتجاه السلام ..لذلك فقد هيأت المناخ السياسي المناسب للبدء فى اتخاذ خطوات رئيسية نحو التسوية النهائية وتحقيق السلام .

إذا كان انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة المضايق ..يعتبر أبرز الإنجازات الاستراتيجية فى هذه الاتفاقية ..فان عودة حقول البترول المصرية على الساحل الشرقي لخليج السويس يعتبر إنجازا اقتصادياً حيوياً لا يقل أهمية .فقد بلغ عدد الحقول فى هذه المنطقة وقتئذ ١٣٥ حقلاً منها ٦ فى رأس سدر و١٤ فى أبو رديس و١١٥ فى بلاعيم بعضها برى وبعضها بحري وقد اشترطت مصر ان تتسلم هذه الحقول كاملة وسليمة وعاملة الأمر الذى نفذ بدقة .

وأخيراً لم تكن الاتفاقية تمثل الحساب الختامي مع إسرائيل ..بل كانت تحركاً أساسياً فى الاتجاه الصحيح نحو الهدف القومي الإستراتيجي ..وهو تحرير الأرض العربية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .وهذا يعنى أن الصراع كان وما زال قائماً وأنه لن ينتهي إلا بتحقيق السلام الشامل والعادل.. ولا شك أن مجمل الاتفاقيات العسكرية قد شكلت نقطة تحول مهمة فى هذا الاتجاه. وقد أنهت الاتفاقية الأخيرة مرحلة التهديد العسكرى، الشيء الذى هيأ انسب الظروف لبدء مرحلة العمل السياسي من أجل التوصل الى التسوية السلمية الشاملة .وقد أكد هذا المعنى الرئيس السادات فى حديث له أدلى به فى ذلك الوقت حين قال « أن مصر مستمرة فى حالة استعداد كامل لاداء رسالتها اذا احتاج الامر لذلك ».

وأخيراً فقد أكدت اتفاقية فض الاشتباك الثانية و ما سبقها من اتفاقيات مع إسرائيل الاستراتيجية المصرية الشاملة ،المتعددة الأدوات ،التى اتبعتها مصر فى صراعها مع إسرائيل..وقد مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مرحلة « الاختراق العسكري » دفعة قوية وخطوة ضرورية لمسيرة هذه الاستراتيجية نحو تحرير الأرض ..وتمهيد الأرض لتحقيق الاختراق السياسي من أجل السلام.

التعقيب الأول على الورقة الأولى

أ.د/أحمد يوسف

أستاذ العلوم السياسية-جامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية

إنه لشرف عظيم حقاً أن أشارك في هذه الندوة الاستراتيجية التى تنظمها القوات المسلحة المصرية بمناسبة مرور ربع قرن على حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى مثلت أعظم إنجاز عسكري مصري وعربي معاصر والتى ستبقى عبر الزمان مبعث فخر لكل من شارك فيها بالتخطيط والتنفيذ كما كانت نقطة الذروة فى عملية التحول من الهزيمة إلى النصر وهى عملية بالغة الدلالة من المنظورين الوطني والقومي معاً .

ولقد قبلت شاكراً الدعوة الكريمة التى وجهت لى من منظمى الندوة للتعقيب على البحث المقدم من اللواء . طه المجدوب بعنوان المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها :
الموقف السياسي المصرى خلال مراحل العمليات ،ولقد قبلت هذه المهمة على الرغم من إدراكي منذ الوهلة الأولى لصعوبتها ،فاللواء . طه المجدوب دون شك هو واحد من القلائل الذين يمكنهم الكتابة باقتدار كامل عن هذا الموضوع حيث أنه جمع فى خبرته العملية بين خبرة المقاتل العسكرى والمفاوض الدبلوماسي والكاتب الاستراتيجي الأمر الذى يوفر له دون شك منظوراً شاملاً للرؤية ومعرفة متعمقة بموضوعه،ولذلك فان نهجى فى التعقيب على بحثه سوف يكون محاولة للتأكيد على دلالات ومعان أشار البحث إليها وإن لم تتح له الفرصة دائماً بسبب شمول موضوعه للتفصيل والتعمق فيها علماً بأن هذه الدلالات لها قيمتها البالغة من منظور الحاضر الذى نعيشه الآن والمستقبل الذى نتطلع إليه .

وأود فى هذا الصدد أن أركز على ما ورد فى البحث عن تميز الرؤية المصرية فى إطار موضوع البحث بالشمول ،وأن أتناول هذا الشمول من منظورين لكل منهما دلالاته العميقة بالنسبة للحاضر والمستقبل معاً فيما تبقى من عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي المنظور الأول هو الشمول فى

أدوات الحركة والثاني هو الشمول فى نطاقها .

أما المنظور الأول (الشمول فى أدوات الحركة المصرية) فقد قبلت مصر خيار التسوية منذ أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ ،غير أن اللافت للنظر إن إعلان قبول خيار التسوية لم يكن وحده كافياً لأن تتحرك العملية السلمية إلى الأمام .لم يكن صحيحاً إذن أن إسرائيل تريد السلام ،وأن الطرف العربي كان هو العقبة إزاء ذلك ،وتأكد نفس المعنى عندما أعلن الرئيس أنور السادات فى فبراير ١٩٧١ بعد شهور قليلة من إمساكه بزمام القيادة فى مصر فى أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عن مبادرته الشهيرة التي كان من شأنها أن تنهى- ولو من الناحية العملية - حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ،غير أن الأمر لم يكن كافيا فى الحالتين :أي حالة قبول الرئيس جمال للقرار ٢٤٢ أو إعلان الرئيس السادات لمبادرته فى فبراير ١٩٧١ ،وإنما تطلب الأمر فى المرتين تحرك الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدبلوماسي كرد فعل للتحرك السياسي المصري المدعم باستخدام القوة العسكرية ،فكانت مبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠، وتحركات كسينجر فى أعقاب وقف إطلاق النار فى أكتوبر ١٩٧٣ والتي أوضحها البحث بجلاء.

وتقدم هذه الحقائق مؤشرات بالغة الدلالة على أن الحق لا تدعمه إلا القوة .لقد كانت مصر فى هذا السياق تلجأ دائماً إلى القوة لا عدواناً على أحد وإنما لتعزز سعيها إلى حقها المشروع ،وقد تكرر هذا النموذج وتعزز دائماً خلال المسيرة الطويلة التى بلغت حوالي ثلث القرن عمراً لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ومن اللافت للنظر أن إسرائيل لم تقدم فى أي وقت من الأوقات تنازلاً حقيقيا فى عملية التسوية إلا عندما عملت القوة ضدها بالمفهوم الشامل للقوة ،وبالإضافة إلى الأمثلة السابقة فإنها لم تتحرك أيضا على الصعيد الفلسطيني إلا فى أعقاب الانتفاضة الفلسطينية التى دامت سنوات ،ولم تبدأ فى طرح الأفكار بخصوص الانسحاب من جنوب لبنان إلا فى أعقاب تصاعد المقاومة فى الجنوب اللبناني إلى مستوى بات ينطوي على تكلفة حقيقية وموجعة لها وهكذا.

وليت القيادة الإسرائيلية الحالية تلتفت إلى هذا المعنى الذى أكدته حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو أن تجاهل الحقوق لا ينتج سلاماً ،وإنما هو على العكس يدفع الطرف الآخر دفعا إلى التفكير فى كافة الوسائل الممكنة لكي يحصل على حقوقه المشروعة، الأمر الذى يؤدى إلى تعريض المنطقة إلى موجات متتالية من العنف بشتى صوره وأشكاله على النحو الذى أكده الرئيس حسنى مبارك فى تبيان مخاطره أكثر من مرة من واقع خبرته العسكرية والسياسية.

أما المنظور الثاني (الشمول فى نطاق الحركة المصرية) فيتأكد من أن القيادة المصرية فى تخطيطها لاستعادة حقوقها انطلقت من رؤية سليمة للنطاق الذى يتعين الحركة فى إطاره من أجل ضمان أقصى قدر من المساندة العسكرية والسياسية ،ومنذ المرحلة الأولى التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ تأكد النطاق العربي للحركة المصرية ،فكانت قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ التى وفرت للموقف المصري مساندة سياسية واقتصادية ،ثم نجح الرئيس أنور السادات فى بناء منظومة عربية متكاملة قبل الحرب وفى أثنائها كانت خير دليل على ما
يمكن للعمل العربي المشترك المخطط له جيداً أن يحقق من نتائج على صعيد الأمن القومي العربي

.لقد دخلت مصر الحرب بتخطيط عسكري مشترك مع سوريا ،وخاضت الحرب فضلا عن ذلك بمشاركة عسكرية رمزية من العديد من الدول العربية ،وبالإضافة إلى ذلك تم التخطيط والتنفيذ بنجاح لاستخدام فعال للمرة الأولى لسلاح البترول فى أثناء المعركة فجاء الأداء المصري والعربي فى ذلك الإطار على النحو الرفيع الذى شهدناه جميعاً.

يطعن البعض الآن فى مقولة الأمن القومي العربي ـ مستنداً إلى واقع أليم نعيش فيه ـ غير أن المعاني الواضحة لحرب أكتوبر تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على المستوى الذى يمكن أن تصل إليه حماية وتعزيز الأمن القومي العربي إذا ما أمكن التوصل إلى صيغة استراتيجية سليمة للتحرك العربي فى هذا المجال وهو الأمر الذى يمثل واحداً من أغلى دروس حرب أكتوبر ،ويزيد من أهمية هذا الدرس أن مصر -أكبر وأقوى دولة عربية- هى التى أدركت هذا المعنى ووضعته موضع التطبيق واستطاعت بذلك أن تقود النظام العربي فى أمجد معاركه المعاصرة.ولعل هذا المعنى أيضا يكتسب دلالة شديدة الأهمية بالنسبة لمقومات الدور القيادي المصري فى النظام العربي وآليات ممارسة هذا الدور ،واحسب إننا أحوج ما نكون إلى تمثيل هذا المعنى العظيم لحرب أكتوبر بخصوص المعادلة السليمة لتحقيق الأمن القومي العربي فى مواجهة مصادر تهديده الإقليمية والدولية فى هذا الوقت الذى ترتفع فيه دعاوي انهيار الأمن القومي العربي ،ويتصور فيه البعض أن الحماية الخارجية أو العزلة الداخلية يمكن أن تكون بديلاً فى عالم لم يعد مستعداً لقبول الضعفاء أو التعامل مع المتناحرين

يبقى بعد ذلك عدد من النقاط التفصيلية التى اختار منها اثنتين فقد كنت أود أولا أن يتضمن البحث نوعاً من الرؤية المقارنة لاتفاقيتي فض الاشتباك الأولين على الجبهة المصرية والسورية لما فى ذلك من دروس تفاوضية مهمة من المؤكد أن المفاوض العربي بحاجة إليها فى الظروف الراهنة التى تمر بها الأمة العربية ،فتحية لحر ب أكتوبر وأبطالها ووقفة إجلال وإكبار واحترام لشهدائها الذين محوا جميعاً بما قدموه فى تلك الحرب عار هزيمة كان من شأن استمرارها لا قدر الله أن تدخل مصر فى مرحلة تدهور وانهيار لا يعرف أحد متى أو كيف تنتهي .
...إنه لشرف عظيم حقاً

التعقيب الثاني على الورقة الأولى

د . هالة مصطفى

رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

في الحقيقة أن الورقة القيمة التي قدمها السيد اللواء طه المجدوب تلقى الضؤ على فترة سياسية مهمة وهى الفترة التي تقع ما بين قيام حرب السادس من أكتوبر إلى توقيع اتفاقية فض الاشتباك وترجع أهمية هذه الفترة ليس فقط للتوثيق الزمني لها ولكن هذه الفترة تعد البداية الحقيقية لكل المسارات السياسية والتحول الذي حدث على صعيد الصراع العربي / الإسرائيلي.
باختصار شديد، فأن القضايا التي تثيرها هذه الفترة الزمنية هي قضايا شديدة الأهمية لأنها ما زالت ممتدة إلى وقتنا الراهن ،وأنا أريد أن أثير أربع قضايا رئيسية أثارتها في ذهني هذه الورقة.

القضية الأولى تتعلق بما جاء في صفحتها الثالثة تحت عنوان «استراتيجية الصفر» التى يتبعها العرب وتقوم على مفهوم وهمي أن كل شئ أولا شئ وهى استراتيجية يستحيل تطبيقها على الصراع العربي/ الإسرائيلي لافتقادها إلى المنطق العقلاني والبعد عن الواقعية ، إني أريد أن أطرح سؤالا ألا وهو هل العرب أتبعوا ما يسمى باستراتيجية الصفر هذا بمعنى أنني لا أتحدث عن شعار سياسي أو عن انطباعات سياسية أو تقييمات سياسية معينة لكنى أتحدث عن استراتيجيات لها بالفعل أهداف و خصصت لها وسائل محددة لتحقيق هدف معين وهل كان هناك بالفعل في مثل تلك الأيام مثل هذه الاستراتيجية و هل كانت موجودة بالفعل ؟
وأعتقد أن هذه التحليلات كانت تحكمها اعتبارات سياسية كثيرة ، فقد كانت تقال بشكل انطباعي على فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر والحقيقة أن الوثائق والخطب والأحاديث الخاصة بالرئيس جمال عبد الناصر وهى صادرة في ثلاثة أجزاء عن مركز الدراسات السياسية في جريدة الأهرام ولم تحتو إطلاقا على ما يمكن تسميته باستراتيجية الصفر أي إزالة للعدو ، بالعكس ففي إحدى المرات كان الرئيس السابق «تيتو» يسأل الرئيس عبد الناصر كيف تتحدث عن تهدئة الصراع في المنطقة وأنتم تطالبون بإلقاء إسرائيل في البحر وكان رده بالنفي الشديد وأنه لم يرد على لسانه ما يشير الى هذه العبارة ، رغم أن هناك انطباعا شائعا بأن هذه الفترة ارتبطت بفكرة تدمير إسرائيل أو إزالتها وأعتقد إنه لا بد من التفرقة

بين ما يمكن أن نسميه بالفعل استراتيجية وما هو شعارات سياسية سادت في فترة معينة ليس لها أساس علمي بالفعل أو موثق في وثيقة رسمية أو يمكن أن ننسبها لمسئول بعينه عربيا أو مصريا .

القضية الثانية في هذه الورقة عبارة وردت في سطر واحد ولكنها شديدة الأهمية، تختص بتحقيق المفاجأة في الحرب ، ليست فقط بسبب عنصر المفاجأة من الناحية العسكرية ولكن للدلالات السياسية التي يمكن أن تعطيها لنا هذه المسألة ، ذلك لسببين ،السبب الأول أن عنصر المفاجأة هنا يثبت أننا قادرون على خداع أقوى أجهزة المخابرات في العالم- الأمريكية والإسرائيلية- والسبب الثاني وهو الأهم حيث يفند كثيراً من المزاعم التي وردت في عديد من التحليلات والكتب التي ظهرت بعد الحرب وتحدثت عنها بأنها تمت وفقا لسيناريو معد أو وفقا لتصور أمريكي، وحتى لقد نسب هذا التصور لهنري كسينجر وكان وزيراً للخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس لشئون الأمن القومي في هذا الوقت وهذه النظرية تتحدث عن المأزق العسكري military stalemate وهو خلق موقف عسكري صعبا يمكن بعد ذلك أن نحقق من خلاله تسوية بين الأطراف.
عنصر المفاجأة يدلل على أن هذه المزاعم ليست صحيحة بالمرة وأنا لا أريد أن أقول أن هذا مجرد رأى أو وجهة نظر أو تحليلا لكنى سأقرأ على حضراتكم فقرات مختصرة جداً مما قاله صناع القرار الأمريكي في ذلك الوقت .

الفقرة الأولى من مذكرات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ونشرت فى سنة ١٩٧٨

« أن أخبار الهجوم الوشيك على إسرائيل، أخذتنا تماما بالمفاجأة، فحتى اليوم السابق لها ذكرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى تقرير لها أن الحرب فى الشرق الأوسط غير محتملة، لقد أصبت بخيبة أمل نتيجة فشل المخابرات الإسرائيلية لقد كانت واحدة من أفضل أجهزة المخابرات فى العالم، ولكنهم هم أيضا أخذوا بالمفاجأة »

فى مذكرات كسينجر التي ظهرت عام ١٩٨٢ يقول:

«إن الهجوم المصرى السوري كان مفاجأة استراتيجية ،تكتيكية،كلاسيكية نتجت عن سوء تفسير للحقائق التى كانت متاحة للجميع ،وكمايقول وكيل المخابرات المركزية الأمريكية » لقد كان هناك فشل بالفعل فى المخابرات فى الأسابيع التى سبقت نشوب الحرب فى ٦أكتوبر.«إن هذه الشهادات إنما تعنى أن حرب أكتوبر هى حرب لها مكانتها ودورها الحيوي في استعادة التوازن فى المنطقة ولم تكن أبداً وفق سيناريو مرسوم لذلك .أما طريقة إدارة أمريكا للحرب بعد ذلك فهو شئ مختلف تماما فبعد وقوع الحرب كان للإدارة الأمريكية وجهة نظر تتعلق بأسلوب إدارة الأزمة .وهذا أمر مختلف .

القضية الثالثة:تتعلق بالعلاقات المصرية الأمريكية، تتحدث الورقة عن هذه العلاقات في إطار التقييم التقليدي للدور الأمريكي في المنطقة، فنحن دائما نتحدث عن محاولة أمريكا الانفراد بقضية الشرق الأوسط، ومحاولتها الهيمنة على هذه المنطقة ومحاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت خاصة بسبب إفشال مؤتمر جنيف ١٩٧٣ ، نتحدث عن كل هذا باعتبارنا مستقبلين فقط للدور الأمريكي. ماذا لو أعدنا النظر في طبيعة العلاقات المصرية/ الأمريكية ،نحن لم نكن مجرد مستقبلين لهذا الدور، إنما كانت لمصر رؤية في كيفية الاستفادة من الدور الأمريكي في المنطقة. طبعا في هذا الوقت كانت هناك مرحلة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين ، وكان الدور السياسي للاتحاد السوفيتي محكوما، أو بمعنى آخر مقيدا فى حركته السياسية فيما يتعلق بتقديم دعم سياسي لأطراف إقليمية بعينها، وكانت مصر ترى أن هناك إمكانية حقيقية لاستثمار الدور الأمريكي للضغط على إسرائيل وقد حدث ذلك بالفعل في

اتفاقية فض الاشتباك الثاني والتي لعبت أمريكا دورا مهما في دفع إسرائيل للتوقيع عليها والتى تمت في سبتمبر ١٩٧٥ . إن لمصر رؤية في كيفية التمييز بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية لأننا عادة ما نتعامل مع أمريكا وإسرائيل على أنهما شئ واحد ولكن الحقيقة أنه مهما كانت العلاقات الخاصة التي تربط بين الاثنتين ومهما كانت المكانة التي تتمتع بها إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط إلا أنه في النهاية يمكن التمييز بين مصالح الطرفين، ومصر استطاعت أن تستفيد أو تعي الفرق بين الاثنتين، وفي نفس الوقت كان هناك بالفعل خلافات بين رؤية الرئيس الأمريكي وتقديره للموقف في المنطقة ورؤية هنري كيسنجر على سبيل المثال ، وحدثت اختلافات في تقدير الموقف السياسي سواء فيما يتعلق بالنقطة التي يتم عندها وقف إطلاق النار أو بمدى الدعم العسكري الذي يمكن أن يقدم لإسرائيل خلال هذه الحرب، وأيضا حول حدود الأمن الإسرائيلي. قد يكون هناك اتفاق أو التزام أمريكي بالحفاظ على أمن إسرائيل ، ولكن بين الإدارة الأمريكية وبين صناع القرار الأمريكي قد تجد تمايزا في المواقف لأنه ليس هناك رقعة جغرافية محددة يمكن تسميتها بالحدود الأمنية لإسرائيل. هذه المسائل ليس هناك اتفاق عليها كما أنه ليس هناك تصور واحد حول أفضل السبل للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة، فليس شرطا أن تكون إسرائيل هي القادرة وحدها على ذلك ، ما أريد الوصول إليه من هذه الأمثلة ، أننا في حاجة إلى النظر إلى العلاقة الأمريكية المصرية نظرة أكثر شمولا ، نظرة متعددة الأبعاد ، نحن لسنا مستقبلين فقط للدور الأمريكي المفروض علينا لكن نحن أيضا لدينا وجهة نظر في كيفية استيعاب هذا الدور وفي كيفية استخدام هذا الدور وتوظيفه سياسيا والحقيقة أن المشاكل التي تقابل العلاقات المصرية/ الأمريكية إلى الآن والتوترات التي تثار من وقت لآخر تؤكد بالفعل أن هناك رؤية مصرية لهذه العلاقات.

النقطة الأخيرة وهي تتعلق بالدور الإقليمي لإسرائيل:

هذه المسألة وردت في سطور قليلة في الورقة ولكنها هامة لتفسير ما يجري الآن و التوترات التي يثيرها الجانب الإسرائيلي حول التحرك السياسي المصري.

الورقة تقول أن حرب أكتوبر كشفت ادعاء إسرائيل بأنها «دولة إقليمية كبرى» ، هذا صحيح لأن إسرائيل تعتمد في ذلك على عنصرين أساسيين: التفوق العسكري، كما تعتمد على توظيف إمكاناتها الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. في المقابل، لسنا في حاجة إلى التأكيد على النقاط الخاصة بمصر وبوضعها ومكانتها الإقليمية والتاريخية والسياسية والجغرافية ورسوخها بقوة الدولة فيها، وكلها عوامل تجعل منها دولة كبرى في المنطقة لها تأثير حقيقي في المحيط الإقليمي، هذا الدور وهذه المكانة الإقليمية يترتب عليها التزامات ومسئوليات معينة تجاه القضايا المطروحة في المنطقة.

مثال على ذلك اهتمام مصر بمسألة السلام العادل الشامل وهو نابع من التزامها ومسئوليتها لأن وضع مصر الإقليمي يجعلها معنية بشكل مباشر بأوضاع ومستقبل ترتيبات هذه المنطقة وكذلك رعايتها للمفاوضات الثنائية والدور الذي تقوم به ، ومطالبتها أو تصورها لهذا السلام ، يأتى أيضا في إطار هذا الدور الإقليمي بالإضافة إلى الدعوة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل فهي تدخل أيضا في صميم الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم ولابد وأن يكون هذا من أولويات مصر كدولة إقليمية فعالة في هذه المنطقة. لعل هذا هو ما يزعج الجانب الإسرائيلي ويفسر كثيرا من المشاكل التي يثيرها أمام هذا الدور بدءا بمحاولات تشكيل سياسات المحاور في المنطقة أو خلق توتر في العلاقات المصرية /الأمريكية أو اتهام مصر بعرقلة المفاوضات الثنائية إلى آخره من هذه الممارسات التي خلقت توترا في المنطقة في الفترة الأخيرة.

المناقشات :

سؤال

نتنياهو يصرح أن القوة المسلحة أهم من توقيع معاهدة السلام مع العرب كبديل للسلام في إسرائيل ،فنتنياهو يعطى الأهمية للقوة المسلحة عن المعاهدة فهل العرب يأخذون نفس الموقف وبخاصة أن هناك الكثير ممن يعتقدون أن التفاوض العسكري هو السبيل لعملية السلام؟

السفير طه المجدوب يجيب عن التساؤل:

مبدئيا «التفوق العسكري كبديل لفرص السلام» هذا خلل وليس مبدأ فلا يمكن أن تستقر معاهدة بهذا الشكل فإذا اتبعنا نفس المبدأ إذن ستعم الفوضى وبهذا سوف نتخلى عن خطنا الإستراتيجي الخاص بقيادة السلام وأنا لا أعتقد أن التصريحات التي يطلقها نتنياهو لها أسس منطقية وعلمية حتى تؤخذ مأخذ الجدية. في بعض الحالات نتحدث عن معادلات غير متكافئة ولكنها لا تنطبق على الوضع الحالي في المنطقة ،وأنا رأيي أنه لابد من قوة لأن القوة ضرورية لحفظ السلام وقد ذكرت من قبل ذلك. «أنه لا سلام بلا قوة تحميه وهذه القوة ليست بالضرورة قوة عسكرية فقط ولكن القوة بمفهومها الشامل سواء كانت قوة عسكرية ،قوة سياسية،قوة اقتصادية أو حتى اجتماعية وثقافية ويجب أن نستمر في هذا الاتجاه وبهذا سوف نجبر إسرائيل على التحول من موقفها أن لم يكن عن طريق نتنياهو فعن طريق آخرين.

سؤال

من المعروف أن الإسرائيليين مفاوضون مهرة كيف استطاعت الدبلوماسية المصرية التعامل معهم بالرغم من الوجود الحقيقي الأمريكي القوى-المساير لهم في المفاوضات وبخاصة أنك قد تفاوضت معهم في جنيف وفى واشنطن ولديك الخبرة في ذلك؟

السفير طه المجدوب يجيب عن التساؤل :

حينما كنت أتفاوض كنت لواء بالجيش. إننا كمفاوضين لم ندخل أى مفاوضات ونحن مغمضي الأعين

بل هناك كم كبير من المعلومات يكون مطروحا أمامنا حتى يمكننا التعامل مع الطرف الأخر هذا الكم يتعلق بالقضايا المطروحة وأبعادها وما هو المطلوب تحقيقه وما هي الحدود التي ستتحرك فيها وما هو الحد الأدنى للتحرك الذي يمكن قبوله وكيف يمكن أن نحصل على ما نريده من الطرف الآخر وهناك معلومات عن القادة ونظرة القيادات السياسية ومعلومات عن الشخصيات التي تتعامل معها وأذكر واقعة في موضوع المعلومات عن الساسة ليس بسر، في أثناء تفاوضنا في جنيف عام١٩٧٥ وفى اتفاقية فض الاشتباك الثانية كان هناك وكيل وزارة الخارجية ،ولا أتذكر أسمه حالياً ، حاضرا في الوفد وجاء إلى بعد جلسات المفاوضات وقال لي «أنه مندهش مما سمعه مني وبخاصة أ نه قرأ الملف الخاص بي ولكنه فوجئ بشيء آخر » ورددت عليه بأن هذا الملف الذي قرأه لم يكن خاصا بي .
ما أريد قوله أن حجم المعلومات ضروري للمفاوض لكي ينجح حيث يعلم أن هناك مناورات تفاوضية ونحن المصريين لدينا القدرة على المناقشة والمناورة وقد أدهشناهم بالفعل مثلما أدهشناهم في الحرب أدهشناهم في المفاوضات والسلام وأسلوب التفاوض وأسلوب التحاور وأعتقد أن المثل الذي ذكرته دليل على ذلك. ونحن نمتلك خبرة كبيرة في كل المجالات التفاوضية فقد تفاوضنا عسكرياً وتفاوضنا سياسياً ثم تفاوضنا في النواحي الجغرافية والفنية والقانون الدولي وخلافه في طابا فنحن لدينا خبرة عظيمة وأعتقد أن سيادة السفير «الريدي» لديه تجارب عديدة في هذا المجال.

سؤال

عن الولايات المتحدة وعن أنسب أسلوب لإقامة علاقات متوازنة معها وللحد من رعاية الولايات المتحدة لإسرائيل ؟

السفير عبد الرءوف الريدي يجيب عن التساؤل :

في إطار العلاقات المصرية الأمريكية فان مصر قامت بمجهود ممتاز في هذا المجال ونحن كعرب لدينا إمكانية أن نعمل على الساحة الأمريكية من خلال الحوار، ومن خلال اللقاءات مع أعضاء الكونجرس. فهناك مزيد من العمل في هذا الاتجاه وهو صعب لأن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة تكاد تكون أو أصبحت بالفعل علاقة عضوية إنما لا يجب أن نيأس من أن نعمل كعرب جميعاً وأن نتحرك على الساحة الأمريكية وبالفعل فسيادة الرئيس يقوم بدور هام جداً وذلك بإقامة علاقات هامة مع أعضاء الكونجرس والإدارة الأمريكية وهناك دور أيضاً للفاعليات غير الرسمية كمجلس الشعب ،الأساتذة ، مراكز الأبحاث، الجامعات حتى نصل بالفعل للفكر الأمريكي وأن نسيطر عليه بالإضافة إلى تنامي دور الأمريكيين من أصل عربي حيث نستطيع أن نجعلهم يقومون بدور أكبر بل ونساعدهم في هذا. وهذا على أقل تقدير، فقد يقلل هذا من درجة الانحياز أو يوجد نوعا من التفاعل مع قضايانا والاقتناع بها والدفاع عنها.

الورقة الثانية:

الموقف الأمريكي والسوفيتي أثناء الحرب

أ.د. / علي الدين هلال

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تهدف هذه الورقة إلى تحليل موقف الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،والأحداث التى بدأت باندلاع العمليات العسكرية فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية وصولا إلى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر ثم قراري مجلس الأمن بهذا الشأن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر، ورقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٦ أكتوبر، مع عرض للتفاعلات التى تمت بين الدولتين والتي أدت إلى تصعيد دبلوماسي وسياسي، وإلى مواجهة خطيرة بين الجانبين بسبب انتهاك إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار الأول.

ومع كثرة ما كتب فى هذا الموضوع، فربما يسمح مرور ربع قرن على تلك الأحداث، وبعد صدور العديد من المذكرات والكتب التى ألفها مشاركون فيها، بان يقدم الباحث تحليلاً يعتمد على قاعدة أوسع من المعلومات. مع ذلك ينبغي التحوط لأن الوثائق السورية والسوفيتية ليست متاحة بعد، كما أن ما نشر على الجانب المصري والأمريكي والإسرائيلي لا يمثل كل الوثائق الرسمية التى تحتفظ بها هذه الدول، وانما ورد ضمن المذكرات الشخصية لبعض المسئولين فى هذه الدول وقتذاك.

ويمكن، بادئ ذي بدء، أن نطرح أربع ملاحظات تكون بمثابة مقدمة لتحليل ردود الفعل والتفاعلات بين الدولتين العظميين خلال هذه الفترة:

أولاً: أن الحرب جاءت مفاجأة كاملة من حيث توقيتها للولايات المتحدة، ففي صباح ٦/ ١٠ كانت أجهزة التحليل السياسي والإستراتيجي فى واشنطون منشغلة بتحليل التحركات العسكرية التى تم رصدها على الجبهتين المصرية والسورية، وكان الرأي الغالب أن هناك مؤشرات تنذر بالخطر، ولكن لم يصل أحد إلى نتيجة بأن حرباً كبيرة كانت على وشك أن تندلع خلال ساعات قليلة، ولم يصل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ومجموعة العمل فى مجلس الأمن القومي إلى هذه النتيجة إلا بعد قرابة ساعة

كاملة من نشوب العمليات العسكرية. وعبر الرئيس ريتشارد نيكسون عن ضيقه بان الحرب كانت /مفاجأة كاملة له « وأن كلا من المخابرات الأمريكية والإسرائيلية قد فشلتا فى توقعها ».

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، وبناء على اتفاق بين الرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد. فقد أبلغته دمشق فى ٤/ ١٠ بأن الحرب وشيكة الوقوع. مع ذلك، فمن الجدير بالتسجيل أن ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي أعرب عن عتابه للرئيس هوارى بومدين فى اجتماعه معه بموسكو يوم ١٩/ ١٠ لعدم إخطار موسكو بالموعد المحدد للعمليات العسكرية وللخطط العسكرية للحرب.

ثانياً: مثلت حرب أكتوبر أخطر تهديد لحالة «الوفاق الدولى» الذى كان قد تبلور بين البلدين فى مطلع السبعينيات والذي عبرت عنه قمة موسكو فى مايو ١٩٧٢ وقمة واشنطون فى يونيو ١٩٧٣ وتوقيع إعلان المبادئ بين البلدين. و كانت اختباراً لطبيعة العلاقات على قمة العالم فى إطار الوفاق الدولى، بل أنها أدت إلى مواجهة مباشرة بين القوتين، وإلى عودة لمناخ الحرب الباردة خصوصاً فى الفترة التى تلت إصدار القرار الأول لوقف إطلاق النار فى ٢٢/ ١٠ وانتهاك إسرائيل له ومماطلة الولايات المتحدة في ممارسة ضغط عليها لاحترام القرار مما أدى بالاتحاد السوفيتي إلى التهديد باتخاذ إجراءات منفردة. وارتبط ذلك بتحركات عسكرية سوفيتية أدت إلى قيام واشنطون باستنفار عسكرى شامل، مما وضع العالم على أبواب مواجهة مباشرة بين الدولتين.

ثالثاً: بالنسبة للطرف الأمريكي، ونتيجة للوضع السياسي المتردي للرئيس ريتشارد نيكسون، فإن كيسنجر قام بالدور الأساسي فى تحديد معالم الموقف الأمريكي. فخلال تلك الأيام كان الرئيس الأمريكي يواجه أزمة داخلية حادة بسبب تداعيات فضيحة ووتر جيت، و افتضاح دوره فى التواطؤ على ما حدث، وفى يوم ٢٠/ ١٠ قام الرئيس بإعفاء المحقق المستقل أرشيبالد كوكس الذى كان مكلفاً بالتحقيق فى القضية من منصبه. وكرد فعل لذلك قام كل من وزير العدل ونائبه بالاستقالة تضامناً معه. كما كان الرئيس مواجهاً بأزمة أخرى تتعلق بنائبه سبيرو أجنيو الذى استقال فى أعقاب فضيحة مالية، وقام بتعيين نائب جديد له، هو جيرالد فورد، فى يوم ١٣ أكتوبر.

وللدلالة على هذا الدور، نذكر أن كيسنجر رأس كل اجتماعات مجموعة العمل التى أدارت الأزمة، كما أنه رأس اجتماع مجلس الأمن القومي الذى اتخذ قرار إعلان حالة الطوارئ للقوات الأمريكية على مستوى العالم ليلة ٢٤-٢٥/ ١٠ والذي لم يحضره الرئيس الأمريكي أو نائبه، وان الرئيس نيكسون صدق على القرار بعد صدوره بثلاث ساعات. وهكذا ليس من قبيل المبالغة القول أن الموقف الأمريكي تجاه حرب أكتوبر حمل الكثير من بصمات كيسنجر وتفكيره ووجهة نظره.

رابعاً: عندما نشبت الحرب لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين واشنطون وكل من القاهرة ودمشق حيث أن العلاقات كانت قد قطعت فى أعقاب حرب ١٩٦٧. ومع ذلك، فقد كانت هناك اتصالات ومشاورات مصرية أمريكية بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وكان أخر تلك الاتصالات الهامة زيارة حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي إلى واشنطون فى ٢٣ فبراير ١٩٧٣. وكانت محصلة هذه الاتصالات الوصول إلى نتيجة جوهرها انحياز الولايات المتحدة الكامل للموقف الإسرائيلي.

أما بالنسبة للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، فقد كان هو السند السياسي والعسكري الرئيسي لكل من

مصر وسوريا، وان كانت العلاقة مع مصر قد أصابها قدر من الفتور والتوتر بسبب قرار الرئيس السادات بإخراج المستشارين السوفييت فى عام ١٩٧٢ واستمرار الشكوك المتبادلة بين الطرفين.

ولنستعرض الآن موقف كلاً الدولتين.

أولاً: الموقف الأمريكي

انطلق كيسنجر من الاعتقاد بأن الحرب، إذا ما أديرت تطوراتها ونتائجها بالشكل الذى يريده، فإنها تقدم فرصة سانحة لدور أمريكي مهيمن على عملية التسوية، ولعودة العلاقات الأمريكية مع سائر الدول العربية وتنشيطها بالشكل الذى يؤدى إلى تقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة. وكان عليه لتحقيق ذلك أن يتبع مجموعة من السياسات: منها دعم إسرائيل وتعويضها عسكريا عن خسائرها، وتمكينها من القيام بهجوم عسكرى مضاد لإضعاف حجم الانتصارات المصرية والسورية التى تحققت فى الأيام الأولى للقتال. ومنها تعطيل إتخاذ قرار فى مجلس الأمن، واللجوء إلى أساليب التسويف والمماطلة لإعطاء إسرائيل وقتا كافيا لهجومها المضاد، ومنها إقناع مصر بعدم جدوى الحرب كأسلوب لحل القضية وذلك من خلال مجموعة من الرسائل المتبادلة التى تمت خلال القتال، وأخيراً، ردع الاتحاد السوفيتي حتى لا يقدم على اتخاذ إجراءات منفردة، وكان مستعدا للوصول إلى «حافة الهاوية» لتحقيق تلك الأهداف. ووفقاً له، فإنه لم يكن مقبولاً أن تسفر الحرب عن انتصار للسلاح السوفيتي على السلاح الأمريكي.

لقد أدار كيسنجر موقف أمريكا تجاه الحرب بما يضع أساسا لتسوية الصراع فى المنطقة فيما اسماه هو «الانتفاع من حالة الحرب». فرغم تأييده الواضح لإسرائيل وحرصه على نجاح هجومها المضاد، فقد ماطل كيسنجر فى فتح خزائن السلاح الأمريكي المتقدم إليها حتى يوم ١٣/ ١٠ وبحيث تعيش إسرائيل حالة الهزيمة لعدة أيام، وبحيث يستطيع كل من الطرفين الزهو بتحقيق /نصر.، وبما يحقق التكافؤ النفسي اللازم للبدء فى عملية المفاوضات. ويعبر عدد من الكتابات الإسرائيلية عن شكوك الحكومة الإسرائيلية وقتذاك تجاه موقف الولايات المتحدة وأسباب التأخر فى إرسال الطلبات العسكرية الإسرائيلية. وفى رأى بعض المحللين أن تلك المماطلة الأمريكية، دفعت بإسرائيل فى يوم ٨/ ١٠ إلى إعلان حالة التأهب النووي وذلك بهدف الضغط على الإدارة الأمريكية ودفعها إلى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية.

ومع أن أمريكا استجابت لتلك الطلبات وتمت إقامة جسر عسكرى جوى غير مسبوق فقد أدرك كيسنجر وبعباراته /أن إسرائيل قد منيت بهزيمة استراتيجية بصرف النظر عما يمكن أن يحدث بعد ذلك.

فى هذا الإطار يمكن تحديد أهم عناصر الموقف الأمريكي فيما يلى:-

١ - دعم إسرائيل عسكريا والتنسيق معها سياسيا، اعتقد كيسنجر اعتقاداً جازما بأن النتائج العسكرية التى أسفرت عنها الأيام الأولى للقتال هي مسألة طارئة ومؤقتة، وان الهجوم الإسرائيلي المضاد سوف يحول الانتصار المصري إلى هزيمة ساحقة، وأن هذا الهجوم كما وصفه فى مذكراته سوف /يقلب كل الموازين. ويقود العرب إلى «حافة الكارثة».

ولضمان نجاح هذا الهجوم، فقد أيد كيسنجر الطلب الإسرائيلي فى ٧/ ١٠ بالتعويض عن خسائر الجيش الإسرائيلي وخصوصاً فى مجال الطائرات. ورغم اعتراض وزير الدفاع ومساعده ونائب وزير الخارجية

على الطلبات الإسرائيلية باعتبار أن إسرائيل لديها ما يكفى من السلاح، وأنه من الأفضل أن لا تظهر واشنطن بمظهر المنحاز لأحد طرفي القتال، فقد أيد كيسنجر ضرورة الاستجابة لتلك الطلبات بدعوى أن الانتصار العربي سوف يؤدى إلى ارتفاع مكانة موسكو فى المنطقة، كما أنه سوف يؤدى إلى تشدد عربى أكبر مما يؤدى إلى عدم نجاح أية مفاوضات مقبلة، وأنه من الضرورى تعويض الخسائر الإسرائيلية حتى تستطيع تعديل الموقف العسكرى خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر. ودعم الرئيس نيكسون توصية وزير خارجيته وتم إبلاغ وزارة الدفاع لكى تقوم بالتنفيذ.
وعندما شعر كيسنجر بأن وزارة الدفاع تتلكأ فى تنفيذ ما طلب منها ،قام بالاتصال بنيكسون ناقلاً معلومات غير دقيقة عن مقابلة للرئيس السادات مع سفير دولة غربية مؤداها أن مصر سوف تواصل القتال حتى تحرير سيناء كلها، كما قام بإبلاغه بعدم تنفيذ وزارة الدفاع لتوجيهاته بشأن تعويض الخسائر العسكرية لإسرائيل، و أنه لاينبغى أن يكون لوزارة الدفاع /سياسة خاصة بها. ، ثم قام بإبلاغ وزير الدفاع بأمر الرئيس بضرورة الإسراع فى شحن الطلبات الإسرائيلية. ولم يكتف بذلك بل طلب من إسرائيل ترتيب وصول عدد من الطائرات الإسرائيلية لنقل المعدات حتى لا تتحجج وزارة الدفاع بعدم وجود إمكانيات سريعة للنقل.
ولم تتضح صورة الكارثة التى أصابت الجيش الإسرائيلي وحجم الهزيمة التى مُنى بها لكيسنجر إلا فجر ٩/ ١٠ عندما أخبره السفير الإسرائيلي بأن إسرائيل قد فقدت فى الأربعة أيام الأولى خُمس سلاحها الجوى وربع دباباتها، وأن إسرائيل فى موقف حرج للغاية وتطلب المساعدة فوراً، كما تطلب مساعدة أجهزة المخابرات الأمريكية بشأن أي معلومات عن أوضاع الجبهة. وفى هذا الصدد، وبعد الحصول على موافقة نيكسون، نقل كيسنجر إلى وزير الدفاع قرار الرئيس بالاستجابة لطلبات إسرائيل. وبالفعل، قامت طائرة استطلاع أمريكية يوم ١٣/ ١٠ بعملية مسح واسعة أعقبتها طائرة استطلاع أخرى يوم ١٥/ ١٠.

وتحرك كيسنجر فى محاور أخرى لدعم إسرائيل، ففى يوم ٩/ ١٠ وجه رسالة إلى الملك حسين يطلب منه عدم التدخل فى المعركة، ورسالة إلى موسكو يطلب من الاتحاد السوفيتي التوقف عن تحريض الرئيس بومدين على التدخل محذراً بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى أزمة مع واشنطون، كما طلب من السفير الإسرائيلي أن تركز جماعات الضغط الإسرائيلية على الكونجرس حتى يقوم الكونجرس بدوره فى مساندة إسرائيل. كما أخبره بموافقة الرئيس الأمريكي على كل الطلبات العسكرية الإسرائيلية ماعدا قنابل الليزر.
وإزاء شكوى جولدا مائير يوم ١٢/ ١٠ بشأن عدم قيام الجسر الجوى الأمريكي بدوره بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، فقد ذكر الرئيس نيكسون أن العرب سوف يلومون أمريكا بغض النظر عن حجم الدعم الأمريكي إلى إسرائيل، وان التردد لم يعد مجدياً، وطلب من كيسنجر إبلاغ توجيهاته إلى وزارة الدفاع بأن تتحرك بسرعة وبدون حرج وفى وضح النهار.

وطوال يوم ١٣ أكتوبر، والأيام التالية، عمل الجسر العسكرى الأمريكي المباشر بشكل فعال، وحسب تقدير المشير محمد عبدالغنى الجمسى فإن واشنطون استخدمت على هذا الجسر ٢٢٨ طائرة بلغت عدد رحلاتها ٥٩٦ رحلة، هذا إضافة إلى الجسر البحري الذى قام بنقل الدبابات والمدافع والعربات المدرعة. وكان من الواضح أن وصول هذه الأسلحة إلى إسرائيل، إضافة إلى المعلومات التى جمعتها طائرتا

الاستطلاع، قد أدى إلى دعم القدرة العسكرية الإسرائيلية وهو ما مكنها من مواجهة تطوير الهجوم الذى قامت به القوات المصرية فى ١٤/ ١٠.
وفى يوم ١٤/ ١٠ بدأ كيسنجر متلهفا على ضرورة قيام إسرائيل بهجومها المرتقب، فابلغ رسالة إلى رئيسة الوزراء جولدا مائير يذكر فيها ضرورة أن تقوم إسرائيل بتغيير الموقف العسكرى على الجبهة المصرية بطريقة حاسمة فى خلال ٢٤ ساعة لأن واشنطون تسير فى طريق مواجهة مع موسكو، وهو يريد أن تكون هذه المواجهة اقصر ما يمكن، وان تخرج منها أمريكا فى موقف أقوى.
وفى يوم ١٥/ ١٠ اتصل بالملحق العسكرى الإسرائيلي فى واشنطون متسائلاً عن أخر الأخبار على الجبهة المصرية، وعلم منه أن مجلس الوزراء الإسرائيلي فى حالة انعقاد، وأنه يعتقد أن إسرائيل بدأت هجومها المضاد. وفى يوم ١٦/ ١٠ طلب كيسنجر من وزارة الدفاع تكثيف نشاط الجسر الجوى لأن حسم الموقف - فى اعتقاده - صار وشيكاً.

وفى يوم ١٧/ ١٠ طلب كيسنجر استمرار الجسر مؤكداً « لابد أن نمضي فى هذا الشوط إلى أخره حتى يصرخ أحد الأطراف ويخرج من المعركة » . ثم أخبر السفير الإسرائيلي بأن عليهم تشديد ضغطهم على الجبهة المصرية وتحقيق أهدافهم على الجبهتين فى خلال ٤٨ ساعة لأنه بعدها سوف يكون مضطراً للتحرك بطريقة جدية لإصدار قرار وقف إطلاق النار فى مجلس الأمن. وفى لقائه مع مائير يوم ٢٢/ ١٠ فى طريق عودته من موسكو، وفى مجال إقناعها بضرورة صدور القرار فوراً، المح كيسنجر لها إلى أن الجيش الإسرائيلي يستطيع مواصلة عملياته بعد صدور القرار على الأقل خلال المدة التى سوف تستغرقها رحلته إلى واشنطون.

ورغم تصاعد احتمالات المواجهة مع موسكو نتيجة استمرار إسرائيل فى انتهاكها لقرار وقف إطلاق النار الصادر يوم ٢٢/ ١٠ فقد وعد كيسنجر إسرائيل فى ٢٥/ ١٠ بأن واشنطون لن تمارس أي ضغط عليها للعودة إلى خطوط ٢٢/ ١٠.

رغم هذا الحماس الواضح لكيسنجر فى دعم إسرائيل وحرصه على تحقيق جيشها لعمل عسكرى تغير به الميزان العسكرى والإستراتيجي، فإن تحليل الأحداث يكشف عن جانب أخر أفصحت عنه السياسة الأمريكية فى تلك الفترة. فرغم الإلحاح الإسرائيلي الذى بدأ يوم ٧/ ١٠ ووصل أقصاه يوم ٩/ ١٠ عندما أيقظ السفير الإسرائيلي فى واشنطون كيسنجر مرتين: الأولى فى الساعة ٤٥ , ١صباحا، والثانية فى الساعة الثالثة صباحا وطلب مقابلة عاجلة ليخبر كيسنجر بتدهور مروع على الجبهة الإسرائيلية، وان هذا التدهور سوف يزداد إذا لم تحدث استجابة فورية أمريكية للطلبات الإسرائيلية، فإن المسئولين الأمريكيين كان لهم تفسيرهم لهذا الإلحاح الإسرائيلي.

ففي اجتماع مجموعة العمل صباح ٩/ ١٠ لبحث الطلبات الإسرائيلية الجديدة اعترض مدير وكالة المخابرات المركزية على الاستجابة لها على أساس أنها مبالغ فيها، وأيد هذا الرأي نائب وزير الخارجية، كما أيده أيضاً وزير الدفاع مقترحاً استجابة جزئية لمطالب إسرائيل مضيفا أنه إذا كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ فإنها ليست مجبرة على الدفاع عن احتلالها لأراضى عربية.

وسجل كيسنجر فى مذكراته معنى مشابهاً، ففي مجال تفسيره لسببَ هذا الإلحاح الإسرائيلي كتب «عندئذ خطرت لي فكرة شيطانية أفهمتني أن الإسرائيليين يقصدون من خلال هذا التحريض حملنا على إغداق الوعود بتسليمهم ما يحتاجون وما لا يحتاجون قبل ظهور نتيجة المعركة الحقيقية، لذا فهم يطالبون وبصورة ملحة ». وكان تقييمه أن هدف إسرائيل من طلب هذه الأسلحة لم يكن يهدف إلى مواجهة خطر يتعرضون له وكتب « إن إسرائيل ليست على حافة خطر مخيف كما تحاول مائير الإيحاء»

وكنتيجة لتلك المماطلة، أرسلت مائير رسالة إلى كيسنجر فى ١٠/١٢ تخبره فيها بأن الجسر الجوى الأمريكي لا يتحرك بالسرعة الواجبة ولا بالكميات المطلوبة وأن عملية النقل تكتنفها صعوبات فنية وضعتها وزارة الدفاع.
وجدير بالذكر أن كيسنجر قد استخدم مسألة تأخير قيام أمريكا بتنشيط الجسر الجوى فى رسالته للقاهرة يوم ١٠/١٥ حيث أشار فيها إلى أن أمريكا تصرفت فى الأيام الماضية بقدر بالغ من ضبط النفس، وانه لم يحدث استئناف لإرسال إمدادات إلى إسرائيل لمدة أسبوع بالرغم من الإلحاح الإسرائيلي المتزايد، وان واشنطون احتفظت بضبط النفس هذا مع استمرار عمليات النقل السوفيتية الضخمة إلى مصر وسوريا، وأن الدعم السوفيتي هو الذى أرغم الولايات المتحدة على إقامة جسرها الجوى لإسرائيل.
ويبقى أخيراً الإشارة إلى رسالة نيكسون إلى كيسنجر فى موسكو يوم ١٠/٢٠ والتى تضمنت أن يقترح كيسنجر على السوفييت أن تتوصل القوتان الأعظم إلى حل لأزمة الشرق الأوسط تقومان بفرضه على العرب والإسرائيليين معاً. مشيراً إلى أن الأصوات اليهودية لن يكون لها تأثير على القرار الأمريكي فى هذا الشأن وأضاف نيكسون « أنني على استعداد لممارسة الضغط المطلوب على الإسرائيليين بصرف النظر عن عواقب ذلك على السياسة الداخلية » . ومع أن كيسنجر قرر، كما يذكر فى مذكراته، تجاهل هذه الرسالة، فإن مضمونها يعكس أحد جوانب المناخ السياسي الذى كان موجوداً فى العاصمة الأمريكية وقتذاك.

٢ - تعطيل اتخاذ قرار فى مجلس الأمن. لكي يعطى كيسنجر فرصة كافية لهجوم إسرائيلي مضاد يخفف من وقع الهزيمة التى أصابتها بفعل الانتصارات العربية فى الأيام الأولى للحرب، سعى إلى تعطيل اتخاذ أي قرار فى مجلس الأمن يعكس الانتصار العربي. ففي يوم ١٠/٨ طلبت واشنطون عقد جلسة طارئة للمجلس وطالب المندوب الأمريكي كلا من العرب وإسرائيل بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى مواقعهم قبل يوم ٦ أكتوبر، وهو الطلب الذى لم يكن من المنتظر قبوله من قبل مصر وسوريا.

وفى تعليماته إلى رئيس الوفد الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة في صباح ١٠/٨ أشار إلى أنه لا يجب أن يصدر عن مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار إلا عندما يصل الجيش الإسرائيلي إلى المواقع التى كان عندها عند بدأ القتال - أي خط المياه بالنسبة لقناة السويس - على أن تكون إسرائيل وقتها قد تمكنت من تدمير كل ما يمكن تدميره من قوات ومعدات الجيش المصري ، وعندما أخبره السفير السوفيتي فى واشنطون فى نفس اليوم بأن الاتحاد السوفيتي ليس لديه مشروع قرار لمجلس الأمن، لأن المفاوضات مع الدول العربية مازالت مستمرة، فقد وجد كيسنجر فى ذلك سبباً إضافيا يحقق حسب

قوله « وضع الفرملة على الجهود الدبلوماسية مما يعطى لإسرائيل الوقت الكافي لتنجز ما تريد إنجازه »

ولذلك اعتبر كيسنجر العرض السوفيتي لوقف إطلاق النار يوم ٩/ ١٠ غير مناسب للسياسة الأمريكية التى تهدف إلى إعطاء وقت كاف للجيش الإسرائيلي حتى يغير التوازن العسكرى، واعتبر أن وقف إطلاق النار فى هذا الوقت يعنى أن السلاح السوفيتي قد أنتصر، وأن الدبلوماسية السوفيتية قد نجحت فى حماية هذا الانتصار.
وفي يوم ١٣/ ١٠ وكنتيجة لتصاعد الضغوط الدولية، طلب كيسنجر من بريطانيا أن يتقدم وفدها لدى الأمم المتحدة بمشروع قرار بوقف إطلاق النار فى المواقع (أي فى المواقع التى توجد بها القوات) وكان تقديره أن المشاورات اللازمة لإصدار القرار سوف تستغرق وقتا تكون فيه إسرائيل قد حققت أهدافها. واستمرت المماطلة حتى تأكدت الولايات المتحدة من تقدم الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية، فوافقت على صدور قرار وقف إطلاق النار فى ٢٢/ ١٠. ثم ماطلت مرة ثانية بشأن ضمان احترام إسرائيل للقرار حتى تعطيها فرصة أكبر لتحقيق مكاسب.

٣ - التأثير على الموقف المصري بعدم جدوى الحل العسكرى. كان أول رد فعل لكيسنجر عند اندلاع القتال هو أن هذه الحرب سوف تؤدى، وفى وقت سريع، إلى انتصار حاسم لإسرائيل سوف يكون من شأنه زيادة الشعور العربي بالهزيمة والمرارة والإحباط. لذلك، فقد أسرع بإبلاغ وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات الذى كان موجوداً فى نيويورك يوم ٧/ ١٠ أن مصر هي التى بدأت الحرب، وأن القتال إذا استمر فإنه سوف ينتهى بانتصار إسرائيل التى من المنتظر أن تقوم بهجوم مضاد كبير خلال يومين - ولاعتقاده بأن الانتصار الإسرائيلي سوف يكون كاسحاً، فقد اخبر الزيات بأن الولايات المتحدة لاتوافق على قيام إسرائيل باحتلال أراض جديدة، واستفسر منه عن موقف مصر من اقتراح إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مع إعادة الحالة إلى ما كانت عليه (أي عودة القوات المصرية إلى خطوط ٦/ ١٠).
وفى نفس اليوم استخدمت القاهرة « القناة السرية » التى كانت المخابرات العامة المصرية قد أنشأتها بتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى نهاية الستينات، والتى تحولت خلال حرب أكتوبر إلى قناة اتصال بين القاهرة وواشنطون وكانت أول رسالة من القاهرة تهدف إلى تعريف واشنطون مباشرة بالأهداف المصرية من الحرب.
وفى يوم ٩/ ١٠ أرسل كيسنجر إلى حافظ إسماعيل رسالة يطلب فيها إيضاح تصور مصر بشأن كيفية وضع نهاية للقتال حتى تأخذ واشنطون ذلك فى اعتبارها عند بحث الموضوع فى مجلس الأمن، ثم ألحقها برسالة أخرى تتضمن تحذيراً من الاستمرار فى الحرب، وان نتيجته ليست واضحة المعالم، وان وقف القتال ضروري لاعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية.

وفى أعقاب صدور قرار وقف إطلاق النار الأول فى ٢٢/ ١٠ وانتهاك إسرائيل له أرسل نيكسون رسالة إلى الرئيس السادات فى ٢٣/ ١٠ يخبره فيها انه اصدر تعليمات لكيسنجر لتقديم احتجاج عاجل لحكومة إسرائيل ويطلب منها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ بشكل كامل.

٤ -سياسة حذرة تجاه السوفييت، فى إطار سياسة الوفاق ، كان على كيسنجر أن يتوخى الحذر فى

تحركاته إزاء موسكو. فمن ناحية أعطاها الشعور بالتشاور المستمر معها. وعندما اتخذ القرار بإقامة الجسر الجوى الضخم فى ١٣ أكتوبر كان التبرير بأن هذا العمل جاء كرد فعل للجسر الجوى السوفيتي. وتضمن تقديره أن شعور العرب بالمرارة والإحباط بعد قيام إسرائيل بهجومها المضاد سوف ينقلونه إلى الاتحاد السوفيتي، وان موسكو سوف تجد نفسها فى موقف يدفعها إلى إظهار التأييد للموقف العربي مما يؤدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين. لذلك، كان كيسنجر مستعداً لاتخاذ خطوات من شأنها« ردع الاتحاد السوفيتي » للحيلولة دون قيامه بموقف منفرد وتمثل ذلك بصورة واضحة فى المواجهة التى تمت بين الدولتين خلال الفترة ٢٤ - ١٠/٢٦

وعلى سبيل المثال، وكرد على رسالة بريجنيف إلى نيكسون فى١٠/٢٤ اخبر كيسنجر السوفييت بان كلا من المصريين والإسرائيليين يتهم الطرف الآخر بانتهاك وقف إطلاق النار، وان واشنطون متأكدة من أن الجيش المصري هو الذى خرق وقف إطلاق النار فى آخر مرة. وفى سعى منه للوقيعة بين موسكو والقاهرة اخبر السفير السوفيتي لدى واشنطون بأن السادات على اتصال بنيكسون من خلال قناة سرية.

وإزاء التصعيد السوفيتي، وتقدم مصر - وموافقة السوفييت - بطلب لمجلس الأمن بإرسال قوات أمريكية سوفيتية إلى المنطقة، كانت تعليمات كيسنجر للوفد الأمريكي بالأمم المتحدة فى ١٠/٢٥ باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار يتضمن مثل هذا الشرط، وكذلك ضد أي قرار ينص على إرسال قوات تشترك فيها الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن أو تجاه أي مشروع قرار يتضمن لوماً لإسرائيل، وانه يمكن الموافقة فقط على إرسال قوة مراقبة من الأمم المتحدة. وتجاه التحركات العسكرية السوفيتية فى ١٠/٢٥ اقترح كيسنجر القيام بإعلان حالة الطوارئ فى القوات الأمريكية.

ثانياً: الموقف السوفيتي :

بالنسبة للموقف السوفيتي، فقد تمثل فى كونه السند العسكرى والسياسي الرئيسي للطرف العربي. وكانت علاقة موسكو بدمشق وثيقة وحميمة، بينما أتسمت هذه العلاقة مع مصر بالتوتر بسبب قرار الرئيس السادات بأبعاد المستشارين العسكريين السوفييت في عام ١٩٧٢. مما أوجد الشعور لدى بعض عناصر صنع القرار السوفيتي بأن مصر تستخدم علاقتها بالاتحاد السوفيتي كورقة للضغط على واشنطون. وبصفة خاصة، فقد أتسمت العلاقة بين الرئيس السادات والسوفييت بشكوك متبادلة. ومن ناحيته فإن الرئيس السادات كانت لديه مخاوف وشكوك إزاء الاتحاد السوفيتي لم تكن وليدة اللحظة الراهنة.

ففي أعقاب حرب ١٩٦٧ صرح، عندما كان رئيساً لمجلس الأمة المصري، بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعاونا على إلحاق الهزيمة بمصر، وعبر الرئيس السادات فى أكثر من مناسبة عن شكوكه فى نوايا السوفييت وانهم لجأوا إلى ضرب الزعماء العرب ببعضهم البعض مثلما حدث فى فترة حكم عبد الكريم قاسم للعراق، وأنهم عندما نقلوا معلومات عن الحشود الإسرائيلية تجاه سوريا فى ١٩٦٧ فانهم قصدوا استثارة عبد الناصر.

أما الجانب السوفيتي فقد أحتفظ بمرارة « اللطمة » التى وجهها إليه السادات وقراره بإخراج المستشارين السوفييت، وأعرب المسئولون السوفييت عن شعورهم بعدم تقدير الرئيس السادات لحجم الدعم العسكرى والسياسي السوفيتي لمصر، كما عبر السفير السوفيتي فى القاهرة، فلاديمير فينوجرادوف، خلال أيام الحرب عن الصعوبة التى يجدها فى الحديث بصراحة مع الرئيس السادات.

ووفقاً لرواية الرئيس السادات، فإنه التقى بالسفير السوفيتي فى ٦/ ١٠ الذى أخبره بأن الرئيس الأسد طلب من موسكو فى ٤/ ١٠ أن يعمل الاتحاد السوفيتي على إصدار قرار بوقف إطلاق النار بعد ٤٨ ساعة من بدء العمليات، وأنه أتصل بالرئيس الأسد الذى نفى ذلك، ووفقاً لنفس الرواية، فإن السفير السوفيتي أخبر الرئيس السادات فى ٧/ ١٠ بأن موسكو تلقت رسالة ثانية من سوريا تطلب وقف إطلاق النار. وأصبح موضوع طلب سوريا وقف إطلاق النار فى هذا الوقت المبكر من الحرب محلاً لكثير من الدراسات التى اختلفت فى سرد الوقائع وفى تفسيرها. فيشير محمد حسنين هيكل مثلاً إلى لقاء السفير السوفيتي بالرئيس السادات فى مساء ٢٦/ ١٠ وأن السفير السوفيتي طرح أهمية البحث فى المسائل السياسية المتعلقة بالمعركة، وأن هناك مشاورات دبلوماسية بين الدول الكبرى فى مجلس الأمن بشأن الأزمة. وكان رد فعل الرئيس السادات هو رفض مجرد البحث فى هذا الموضوع. وعاد السفير مرة أخرى يوم ٨/ ١٠ ليخبر الرئيس بأن سوريا طلبت من الاتحاد السوفيتي إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار لأن الموقف على الجبهة السورية تطور على نحو خطير. ومرة أخرى، رفض السادات هذه الفكرة جملة وتفصيلاً، وأرسل رسالة إلى الرئيس الأسد يخبره فيها بعدم موافقة مصر على وقف إطلاق النار فى هذه المرحلة المبكرة، وجاء الرد سريعاً من دمشق بأن سوريا لم تطلب من موسكو مثل هذا الطلب. وعبر الرئيس الأسد عن استغرابه لموقف السفير السوفيتي بالقاهرة، وانه لا توجد أسباب على الجبهة السورية تدعو لوقف إطلاق النار.

وفى مجال تفسير الموقف السوفيتي، وفى غياب وثائق تحسم هذا الأمر، ترد عدة تفسيرات فربما تخوفت موسكو من قدرة الطرف العربي على الاستمرار فى القتال ونتائج هذا الاستمرار، وأرادت إصدار قرار بوقف إطلاق النار يعكس الانتصار العربي الذى تحقق. وربما رغب السوفييت فى نهاية مبكرة للقتال تجنبا لحدوث مواجهة مع الولايات المتحدة. وربما حدث ذلك نتيجة سوء فهم فى الاتصالات التى دارت مع السفير السوفيتي فى دمشق. وعلق الرئيس السادات على الموقف السوفيتي بأنه سوء فهم من جانبهم، أو ربما سوء نيه.

وإذا تجاوزنا اللبس الذى حدث بشأن هذا الموضوع، فبمجرد نشوب العمليات العسكرية فإن موسكو تحركت، وبنشاط فى مجال الدعم العسكرى والسياسي للطرف العربي:

١ - **الدعم العسكرى.** كانت المواجهة العسكرية فى أحد أبعادها مواجهة بين السلاح السوفيتي والسلاح الأمريكي وفى مساء يوم ٧/ ١٠ أبلغت موسكو الرئيس السادات استعدادها لتزويد مصر بصواريخ الفولجا التى تساعد على حماية القوات داخل سيناء عندما تبتعد عن حائط الصواريخ.

وإزاء تطور الموقف على الجبهة السورية أصدرت، وزارة الدفاع السوفيتية في ١١/ ١٠ أمراً بوضع ٣ فرق من القوات المحمولة جواً فى حالة تأهب. وخلال أغلب أيام القتال، استمر الجسر العسكرى السوفيتي لكل من مصر وسوريا ولكن يوجد خلاف بين الباحثين حول تقدير حجم هذا الجسر وعما إذا كان قد استجاب لكل الطلبات العسكرية المصرية.

٢ -**الدعم السياسي** على هذا المستوى تحركت موسكو على ثلاث جبهات:

أ - العمل داخل مجلس الأمن ،واستمرار المشاورات مع الولايات المتحدة، ومع كل من مصر وسوريا بشأن القرار الذى يصدره مجلس الأمن. ففى ١٠/ ١٠ أبلغت موسكو واشنطون موافقتها على صدور قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى مواقع القوات الحالية على أن يتضمن القرار البدء فى المفاوضات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وفى ١٣/ ١٠ وجه الاتحاد السوفيتي احتجاجاً

على الغارات التى شنها الطيران الإسرائيلي على أهداف مدنية مصرية وسورية، وتعرض إحدى البواخر التجارية السوفيتية فى ميناء اللاذقية لصاروخ إسرائيلي. وتضمن الاحتجاج تهديداً لإسرائيل مشيراً إلى « أن المراكز الآهلة بالسكان فى إسرائيل قد لا تظل آمنة إلى الأبد » وأن الاتحاد السوفيتي سوف يتخذ الإجراءات التى يراها ضرورية لحماية بواخره ووسائل نقله الأخرى.

كما أرسل الاتحاد السوفيتي احتجاجاً ثانياً بشأن الجسر الجوى الأمريكي الذى بدأ بفاعلية منذ هذا اليوم، وأشار الاحتجاج إلى أن « الاتحاد السوفيتي كان يتوقع بدلاً من ذلك أن تبذل الولايات المتحدة جهدها لتوجيه الأمور نحو تحقيق وقف لإطلاق النار فى الشرق الأوسط » . أعربت موسكو عن دهشتها لعدم صدور قرار وقف إطلاق النار الذى سبق أن وافقت عليه منذ يومين.

وفى ١٠/١٤ أرسل بريجنيف رسالة إلى واشنطون ذكر فيها أن الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل هو الذى يدفع العرب إلى التردد فى قبول وقف إطلاق النار.

وإزاء تطور العمليات ، وقيام إسرائيل بهجومها المضاد فى منطقة الدفرسوار، وشعور القيادة السوفيتية بضرورة التشاور مع مصر على مستوى رفيع، قام رئيس الوزراء اليكسى كوسيجن بزيارة إلى مصر فى ١٠/١٦. وأتسم لقاؤه مع الرئيس السادات فى ١٠/١٧ بالتوتر، فقد وجه الرئيس لوماً إلى الاتحاد السوفيتي على تقصيره فى إمداد مصر بالسلاح مشيراً إلى الفارق الكبير بين الجسر الأمريكي لإسرائيل والجسر السوفيتي، لمصر كما أكد قدرة القوات المصرية على التعامل مع الثغرة مشيرا إلى أن ذلك قد يستغرق وقتاً أطول مما كان مقدراً من قبل. من ناحيته، أشار كوسيجين إلى أن الاتحاد السوفيتي قد قدم إلى مصر ما طلبته من سلاح، وأن السوفييت لم يتدخلوا فى إدارة المعركة من قريب أو بعيد، وأن الاتحاد السوفيتي ليس على استعداد لقبول أنه « حين يتحقق انتصار فهذا الانتصار لكم وحدكم ولا شأن لنا به، وحين تقع مشكلة فنحن سبب المشكلة لتقصيرنا فى إمداد السلاح اللازم وأنتم لا دخل لكم بالموضوع » . ولعل هذا الحوار يعكس حالة عدم الثقة التى كانت قائمة بين الطرفين.

واستمرت موسكو فى مساعيها لإصدار قرار من مجلس الأمن فى مواجهة التسويف الأمريكي، وفى ١٠/١٨ أبلغت موسكو واشنطون بضرورة إصدار قرار بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وفقاً لقرار ٢٤٢ وبينما وافق كيسنجر على النقطة الأولى فقد تحفظ على الإشارة إلى موضوع الانسحاب. ونتيجة لهذا الخلاف اقترحت موسكو أن يقوم كيسنجر بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي لبحث الموضوع والاتفاق على صيغة مشروع قرار يقدم إلى مجلس الأمن. وفى اجتماع كيسنجر وبريجنيف ذكر الأخير أن هذه الأزمة أصبحت تهدد بخطر صدام بين الدولتين العظميين، وإلى أهمية صدور قرار بوقف إطلاق النار وبانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. ورفض كيسنجر هذا الاقتراح مشيراً إلى أن أقصى ما يمكن أن تقبله إسرائيل هو الدخول فى مفاوضات مباشرة مع الأطراف العربية على أساس القرار ٢٤٢.

ب -الاتصال ببعض الدول العربية وحثها على المشاركة فى العمليات العسكرية. وعلى سبيل المثال ففى ١٠/٩ اتصلت موسكو بالمغرب لحثها على مشاركة قواتها الموجودة فى سوريا فى المعركة. كما قام الرئيس بودجورنى بتوجيه رسالة إلى كل من الملك حسين والرئيس هوارى بومدين يناشدهما دخول المعركة.

ج -التدخل لدى إيران وممارسة الضغط عليها حتى لاتقوم بأجراء يكون من شأنه تعويق قدرة العراق على دعم الجبهة السورية ففى ٩/ ١٠ تدخل الاتحاد السوفيتي لكى لاتقوم طهران باتخاذ موقف معادى يكون من شأنه تعطيل الجهد العراقي لدعم سوريا. ويبدو أن توقع موسكو أحتمال تشجيع الولايات المتحدة لإيران لاتخاذ مثل هذا الموقف كان صحيحاً، ففى ١٤/ ١٠ أرسل كيسنجر رسالة إلى شاه إيران يدعوه فيها إلى ممارسة ضغط عسكرى على العراق وذلك لتحجيم دوره على الجبهة السورية، ولإجباره على التوقف عن إرسال مزيد من الدعم العسكرى لها.

٣ -**المواجهة بين موسكو وواشنطن.** فى أعقاب صدور قرار وقف إطلاق النار الأول فى ٢٢/ ١٠ ومع استمرار إسرائيل فى انتهاكها للقرار، أرسل بريجنيف رسالة إلى واشنطون فى ٢٣/ ١٠ يصف فيها السلوك الإسرائيلي « بأنه أمر غير مقبول وانه يشكل من جانب الإسرائيليين عملية خداع صارخة يصعب السكوت عليها، ولابد أن يدينها مجلس الأمن، وأن يطالب بوقفها »، وإزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، صعدت موسكو من موقفها، ففي ٢٣/ ١٠ أرسل بريجنيف رسالة إلى نيكسون تحدث فيها عن /الخيانة الإسرائيلية وانتهاك وقف إطلاق النار... وضرورة اتخاذ اشد الإجراءات حزما وبدون تأخير مع إسرائيل لفرض احترام وقف إطلاق النار. وتضمنت الرسالة اقتراحاً بمشروع قرار يصدره مجلس الأمن يؤكد فيه على قراره رقم ٣٣٨ وينص على إرسال مراقبين من الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار. وبالفعل وافقت واشنطون، وصدر القرار رقم ٣٣٩.

وفى اليوم التالى، استمر التصعيد السوفيتي، فأصدرت موسكو بيانا وقعه بريجنيف أشار فيه إلى أن «استمرار العدوان الإسرائيلي سوف يسفر عن عواقب وخيمة » ونظراً لما يبدو من أن الولايات المتحدة تنقصها الرغبة فى التعاون بغرض تطبيقه (أي تطبيق قرار وقف إطلاق النار)، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يقرر بنفسه منفرداً اتخاذ الخطوات الضرورية والعاجلة لتأكيد احترام وقف إطلاق النار. فلا يمكن لإسرائيل أن تفلت من مسئولية انتهاكها له « . وفى نفس اليوم وجه رسالة إلى نيكسون ذكر فيها » لقد كنا نأمل أن يلتزم كلانا بمصداقية كلامه وبالاتفاق الذى توصلنا إليه، ونريد أن نتلقى منك معلومات بشأن الخطوات التى سوف تتخذونها لإرغام إسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن يومي ٢٢ و ٢٣/ ١٠« . ورافق ذلك رفع السوفييت درجة الاستعداد العسكرى للفرق المحمولة جواً، وفى اليوم التالى أنشئ منصب قائد القوات المحمولة جواً.

وإزاء دعوة مصر مجلس الأمن للانعقاد لبحث إرسال قوات أمريكية وسوفيتية لضمان احترام وقف إطلاق النار، تلقى المندوب السوفيتي فى المجلس تعليمات بتأييد أي مشروع قرار تقدمه مصر أو أي طرف آخر بهذا الشأن. وفى ٢٥/ ١٠ أرسلت موسكو رسالة إلى واشنطون تدعوها إلى العمل سوياً لإرسال وحدات من قوتهما إلى منطقة القتال بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن، وأنه إذا لم يكن ممكنا العمل بطريقة مشتركة ،فإننا سوف نرى ما يمكن عمله منفردين، ورافق ذلك تحركات عسكرية سوفيتية.

وإزاء موافقة مصر على الاقتراح فى ٢٦/ ١٠ على إرسال قوات مراقبة دولية من غير الدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن لم يكن أمام الاتحاد السوفيتي سوى الموافقة.

التعقيب الأول على الورقة الثانية :

السفير /محمد وفاء حجازى

رئيس تحرير مجلة الدبلوماسي

ليسمح لي الأستاذ الدكتور على الدين هلال أن يتناول تعليقي على البحث القيم الذى أعده الجوانب التالية:-

- تقييم عام للبحث
- إبداء ملاحظات على بعض القضايا المحورية التي تعرض لها البحث
- طرح تساؤلات حول بعض المسائل التي وردت فى سياق البحث
- عرض بعض المعلومات الإضافية التي استقيتها من خلال عملي فى السفارة المصرية فى موسكو والتى اعتقد أنها تتكامل مع ما ورد فى بحثه القيم.

التقييم العام

قدم البحث باقتدار صورة بانورامية كاملة الوضوح - تجمع بين الرصد الدقيق والتحليل المتعمق.. .. والاستنباط أو الاستنتاج المقنع فى سياق سلس وإطار متكامل. يزود المتلقي بمرجعية وافية تتأسس على مادة علمية موثقة ورؤية موضوعية.

ولعل إبراز نواحي الإيجاب التي تميز بها بحث:

١-التقسيم المنطقي والسلس لعناصر البحث الأمر الذى ساعد الأستاذ الباحث أن ينقل رؤيته ووجهة نظره إلى المتلقى بسهولة ويسر.

وتعد المقدمة من هذا المنظور مدخلا موفقا بلورت ملاحظاتها الأربعة على المحاور الرئيسية التي تدور حولها مادة البحث... كما جاءت بمثابة البوصلة التي يسرت على القارئ تتبع المضامين التي عرضها

البحث واستيعاب التحليل الذى قدمه.
٢-اللغة السهلة والأسلوب المباشر الذى خلا من التعقيد والتقعر وربط به جوانب البحث وجزئياته.
٣- يعتبر البحث نموذجا للإيجاز الوافي والتلخيص المفيد الذى يركز على العناصر الجوهرية ويكثف الضوء على المضامين الحاكمة والكاشفة للأبعاد ويتلافى الإغراق فى التفاصيل التي قد تحجب الصورة الكلية.
٤-حسن انتقاء وتوظيف المعلومات الموثقة فى تحليل وتفسير أبعاد المواقف والتصرفات التي بدرت من كلتا القوتين... وإبراز الدوافع التي كانت تحرك كلا منهما.. .. وقد تمثل ذلك بصورة واضحة فى الجزء الذى تعرض لدور كيسنجر فى إدارة الموقف الأمريكي.

وكذا فى الجزء الذى تناول أثر حرب أكتوبر على علاقة القوتين ونقلها من مرحلة الوفاق إلى ساحة الصراع السياسي واحتمالات المواجهة.
٥-اعتمد الأستاذ الباحث فى كل المواقف التي تناولها بالتحليل على المعلومات الموثقة وغير المختلف عليها، والتى لا تخضع لتفسيرات وتأويلات متضاربة.
٦-التزم الأستاذ الباحث بطول البحث وعرضه التزاما صارما بالحيدة والموضوعية ولم يحد عنهما سواء فى تناوله لموقف الولايات أو الاتحاد السوفيتي السابق وتمسك بالأسلوب العلمي فى الرصد والتأصيل والتحليل ولم يسمح أن يطوع أدواته العلمية... لأي ميل أو هوى.
٧-كذلك استطاع الأستاذ الباحث- بحذق ودقة واقتدار... ألا يحمل بحثه مالا يطيق فى قضية كانت ومازا لت ساحة ساخنة لتضارب الرؤى والتفسيرات والتأويلات، وأن يضع بحثه فى إطار موضوعي بحت فلا يكون شهادة لرأى على حساب رأى آخر أو ترجيحا لمنهج على منهج مخالف أو مضاد.
وإنما قدم الأستاذ الباحث بكل الأمانة العلمية مادة لاشك فى صحتها،... لاشك فى دقتها... لاشك فى موضوعيتها، لتكون مطروحة على بساط النقاش الجاد وليس الجدل الخاضع لميول أيديولوجية أو توجهات حزبية.

ملاحظات على بعض القضايا

أولا: دور هنري كيسنجر

لعل من أبرز الموضوعات التي طرحها البحث هو الدور الشخصي لهنري كيسنجر، والذي تجاوز بمسافة بعيدة صلاحياته كوزير لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية.. وجاء تعبيرا عن معتقداته الشخصية وانتمائه الديني كيهودي. والعنصري كمتعاطف مع إسرائيل التي أفرزتها الحركة الصهيونية.
١-فى سعيه للوقيعة بين موسكو والقاهرة أبلغ السفير السوفيتي بأن السادات على اتصال بنيكسون من خلال قناة سرية.
٢-أرسل لشاه إيران يحثه على ممارسة ضغط عسكري على العراق حتى لا يساند الجبهة السورية .
هذه المعلومات تبين أن كيسنجر قام بدور شديد العداء لمصر والعرب وكان من الواضح أنه يتصرف بكراهية عميقة لهما وولاء واضح لإسرائيل.. ولعل هذه المواقف تؤكد ما كتبه كيسنجر فى كتابه (سنوات البيت الأبيض) من أنه كان يحاول الموا ءمة بين انتمائه العاطفي والروحي واعتقاده الديني.. وبين واجباته كمسئول عن السياسة الخارجية الأمريكية ولكن كما يبدو انتمائه الديني والعنصري يتغلب على الاعتبارات الأخرى.

ثانيا: العلاقات المصرية/ السوفيتية

من أبرز القضايا التي تناولها البحث هو موضوع العلاقات التي كانت قائمة بين مصر والاتحاد السوفيتي السابق خلال حرب أكتوبر.

وكان من الطبيعي أن يتطرق الباحث فى هذا السياق إلى الصورة العامة التي كانت عليها العلاقات قبل حرب أكتوبر.

وقد حسم الباحث الجدل المثار عن فحوى وجدوى العلاقات المصرية السوفيتية بصفة خاصة والعلاقات السوفيتية/ العربية على وجه العموم، فذكر فى البحث.

« أما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي فقد كان هو السند السياسي والعسكري الرئيسي لكل من مصر وسوريا ، وان كانت العلاقات مع مصر قد أصابها قدر من الفتور والتوتر بسبب قرار الرئيس السادات بإخراج المستشارين السوفيت عام ١٩٧٢ ».

كما أورد فى الورقة النص التالي:

« فبمجرد نشوب العمليات العسكرية فان موسكو تحركت وبنشاط فى مجال الدعم العسكري والسياسي للطرف العربي ».

وكما أورد البحث:

« وخلال أغلب أيام القتال استمر الجسر العسكري السوفيتي لكل من مصر وسوريا ولكن يوجد خلاف بين الباحثين حول تقدير حجم هذا الجسر وعما إذا كان قد استجاب لكل الطلبات العسكرية المصرية ».

ولى ثلاث ملاحظات

الملحوظة الأولى وهيوبالنسبة للعلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي السابق عموما أود أن أضيف من خلال تجربتي الشخصية بحكم عملي فى السابق كوزير مفوض للسفارة المصرية فى موسكو بأن علاقة مصر مع الاتحاد السوفيتي السابق - مرت بثلاث مراحل:-

١-مرحلة التعرف والاستكشاف وهى التي واكبت صفقة الأسلحة والعدوان الثلاثي.

٢-مرحلة تنامي التعاون فى مجالات عديدة أبرزها المجالان العسكري والاقتصادي والمرحلتان السابقتان كانتا فى عهد الرئيس عبد الناصر.

٣-مرحلة الفتور وتبادل الشكوك وكانت فى عهد الرئيس السادات.

والملاحظ فى طبيعة العلاقة بمراحلها الثلاث:-

١- أن تحسن العلاقة ونموها كان يجرى فى أغلبه على مستوى القيادات بين البلدين.. أما على مستوى الفنيين والمستويات الأدنى فكانت العلاقة تتسم بالحساسية وعدم الثقة - خاصة بين العسكريين - ولعل مرجع ذلك الفوارق والاختلافات الثقافية وتعارض القيم الروحية والعقائدية.

٢- أنه حتى فى مراحل التحسن لم تخل العلاقة من حساسيات كان مصدرها فى الغالب قيام الاتحاد السوفيتي بإنشاء علاقة ذات طابع مزدوج بمعنى أن تكون هناك علاقة ودية على المستوى الرسمي بين الحكومتين... وفى نفس الوقت يستمر اتصال الحزب الشيوعي السوفيتي بالجماعات والأحزاب الشيوعية المصرية على المستوى الإيديولوجي.

٣- أعتقد أن هناك نقطة تستحق الذكر وهى أنه منذ وقوع النكسة حرصت موسكو على توضيح أنه

مع استعدادها الكامل لتقديم كل المساعدات اللازمة لكي تحرر الدول العربية أراضيها... إلا أن القيادة السوفيتية ليست مستعدة لأن تتورط فى أي موقف يؤدى إلى وقوع مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة.
والملحوظة الثانية وهى أن القيادة المصرية أبدت فى عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات تفهمها الكامل للموقف السوفيتي وأكدت أنها لا ترغب على أي نحو فى توريط الاتحاد السوفيتي فى مواجهة مع أمريكا. وأن هدفها يتركز حول تحرير الأرض المحتلة وإزالة آثار العدوان.
تراجعت العلاقات فى عهد الرئيس السادات نتيجة لعوامل النفور الشخصي سواء من جانب الرئيس السادات أو القيادة السوفيتية حيث تربى لدى الرئيس السادات اعتقاد بأن السوفيت يسعون فى الخفاء إلى إزاحته من السلطة. كما نشأ لدى السوفيت اعتقاد مفاده أنه يسعى إلى التخلص من أى صلات تربطه بالسوفيت.

ملحوظة ثالثة أتوقف عندها.. وكان للباحث فضل إبرازها والتأكيد عليها.
وهى تصويره الدقيق للتطور الذى تعرضت له العلاقات بين القطبين الدوليين نتيجة لاندلاع حرب أكتوبر وتتبع الأستاذ الباحث لتفاصيل الوقائع والأحداث التي باعدت بين موقفي القطبين خلال نشوب القتال... والتى وصلت ذروتها عند المداولات الخاصة بإصدار قرار وقف إطلاق النار ثم تنفيذ القرار على الجبهة الإسرائيلية.
هذا التطور أدى إلى تصدع الوفاق بين القطبين اللذين أمكنهما التوصل إليه فى قمتي موسكو فى مايو سنة ١٩٧٢ وواشنطن فى يونيو سنة ١٩٧٣ بعد مرحلة طويلة من الحوار والاتصالات وجهود التهدئة.

ويكشف هذا التطور... البعد الدولي لحرب أكتوبر وأنها لم تكن بالقياس السياسي والدبلوماسي بل والعسكري حربا محدودة تقتصر نتائجها وآثارها على الأطراف المتحاربة أو الأوضاع الإقليمية... وإنما أثرت بشكل واضح على الأساس الذى كان يقوم عليه النظام الدولي أو ما كان يسمى بنظام القطبية الثنائية وبالتالي أثرت على مجمل العلاقات الدولية والمناخ الحاكم لهذه العلاقات.
إن الرصد الذى أجراه الأستاذ الباحث لتفاعل العلاقة بين القطبين الدوليين نتيجة للحرب، يسجل أن حرب أكتوبر كانت حربا ذات بعد دولي... وأن تطوراتها وآثارها قادت علاقات القطبين من إطار الوفاق إلى ساحة الصراع السياسي وعودة مناخ الحرب الباردة وكادت تؤدى بالقطبين إلى ساحة المواجهة.

تساؤلات تبحث عن ردود
هناك بعض المسائل والقضايا أثارها الأستاذ الباحث فى سياق الدراسة واعتقادي أنها تطرح تساؤلات مشروعة وتبحث عن ردود واستيفاء أو إجلاء لجوانب الغموض أواستكمال لجوانب البعض الأخر.

وورد فى الورقة جملة اعتراضية... نصها كالآتي:-
« وفى رأى بعض المحللين أن المماطلة الأمريكية دفعت فى تزويد إسرائيل بمطالبها من السلاح فى يوم ٨/١٠ دفعتها إلى إعلان التأهب النووي بهدف الضغط على الإدارة الأمريكية ودفعها إلى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية ».

هذه العبارة لا تستلفت النظر فحسب، ولكنها أيضا تثير الفزع وتفجر تيارا من التساؤلات

أولها - ما هو مصدر هذه المعلومة؟ وهل هو مصدر موثوق فى صحة معلوماته أم أن هذه المعلومة لم تكن سوى بالون اختبار؟

ثانيا - هل حدث بالفعل الإعلان عن حالة التأهب النووي ؟وهل حدثت حالة التأهب ؟متى حدث هذا؟ وفى أى مرحلة من مراحل المعركة؟ وما هي الظروف التي جرت فيها حالة التأهب؟!

ثالثا - هل كان واردا فى حسابات القيادة المصرية مثل هذا الاحتمال؟

رابعا - هل معنى ذلك أن إسرائيل كانت تعد فعلا لتوجيه ضربة نووية إذا لم تستجب الإدارة الأمريكية لمطالبها؟

وإذا كان ذلك - فهل استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية أمر وارد فى خططها ا لعسكرية؟!

أن مثل هذا الاحتمال مهما كانت المحاذير التي تسبقه وتمهد له لابد أن يكون له حسابات فى منتهى الخطورة من منظور الأمن القومي المصري.. والعربي.

ورد فى الورقة - « **أن القاهرة استخدمت القناة السرية التي كانت المخابرات العامة المصرية قد أنشأتها فى نهاية الستينات مع وكالة المخابرات المركزية، والتى تحولت خلال حرب أكتوبر إلى قناة اتصال بين القاهرة وواشنطن وكانت أول رسالة من القاهرة (فى ٧/ ١٠) تهدف إلى تعريف واشنطن مباشرة بالأهداف المصرية».**

وهذا يثير التساؤل:

١-ما هي حقيقة هذه القناة؟ من أنشأها ولماذا أنشأها... حيث تتضارب كثير من الأقاويل حول قنوات الاتصال التي بدأ تشغيلها بين القاهرة وواشنطن خاصة بعد زيارة روجرز للقاهرة فى مايو سنة ١٩٧١.

٢-الأمر الآخر ما هو فحوى الرسالة التي جرى إرسالها عبر هذه القناة والتى أشار إليها على أنها كانت أول رسالة؟

أغلب الظن - وإذا كنت مخطئا أرجو أن يصححني الأستاذ مقدم البحث... أن المقصود بها الرسالة التي بعث بها السيد السفير حافظ إسماعيل - مستشار الأمن القومي إلى هنري كيسنجر فى ٧/ ١٠ والتى ذكر فيها..

(إننا « مصر » لا نعتزم تعميق مدى الاشتباك أو توسيع مدى المواجهة).

وكنا نود أن تحتل هذه الواقعة مساحة أوسع فى البحث نظرا لما لها من أهمية فى توضيح الباعث على إرسالها وتأثيرها على موقف الطرف التي استقبلها . ونظرا للدور الذى لعبته هذه الرسالة، اعتقد أن الأستاذ الباحث آثر الاقتضاب فى ذكر هذه المعلومة تفاديا للجدل الحاد الذى سبق أن ثار حولها والذي يمكن أن يثار من جديد.

التعقيب الثاني على الورقة الثانية :

أ. جمال بدوى

مستشار رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم

يقتصر تعقيبي على رصد الدور الأمريكي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد تبينت من قراءة المذكرات والدراسات التي صدرت فيما بعد أن الولايات المتحدة ألقت بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل منذ الأيام الأولى للحرب ،وعندما تبينت لها فداحة الهزيمة التي منيت بها القوات الإسرائيلية في سيناء ،إثر نجاح القوات المصرية في عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف، و استخدمت الولايات المتحدة طائرات التجسس لاستطلاع الأوضاع العسكرية المصرية ،وبعدها انهالت المعدات والصواريخ والطائرات الأمريكية على ميدان المعركة مما أدي إلى تغيير موازين القوى في سيناء ،وتمكنت إسرائيل من القيام بعمل ثغرة غرب القناة، واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها لتعطيل أي قرار بوقف القتال يصدر عن مجلس الأمن قبل أن تتمكن إسرائيل من تثبيت أوضاعها الجديدة.

وتعترف المصادر الإسرائيلية أن الإدارة الأمريكية التي كان يتحكم فيها مستشار الأمن القومي «هنري كيسنجر» تدخلت لإنقاذ إسرائيل من الهزيمة المحققة منذ اليوم الرابع للحرب.واستطاع كيسنجر أن يقنع رئيسه نيكسون بضرورة فتح مصانع الطائرات ونقل إنتاجها إلى مواقع القتال مباشرة .وتتفق تحليلات الخبراء سواء على الجانب المصري أو الإسرائيلي على خطورة الدور الأمريكي وانه لولا العتاد الأمريكي ،فضلا عن الدعم السياسي ،لما تمكنت إسرائيل من الصمود أمام القوات المصرية ،ولا يسع الباحث إلا أن يتساءل :هل كانت تلك الحرب بين مصر وإسرائيل ؟أم كانت بين مصر وأمريكا ؟

إن المتابع للدور الأمريكي خلال حرب أكتوبر لابد أن تتملكه الدهشة من دخول هذه الدولة العظمى طرفا أصيلا في الحرب ضد دولة تسعى إلى تحرير أراضيها المحتلة ،ولابد أن تسوقنا الدهشة إلى البحث عن الظروف والمتغيرات التي وضعت الولايات المتحدة في مصاف الدول المشجعة على الاستعمار وعندئذ سنجد أنفسنا وجها لوجه أمام هذا اليهودي الغامض الذي دفعت به رياح الهجرة من وطنه ألمانيا إلى الولايات المتحدة. ثم دفع به طموحه غير المحدود إلى مركز صنع القرار ،وتجمعت في يديه كافة الخيوط السياسية والاستراتيجية بعد أن وثق فيه الرئيس الأمريكي نيكسون واختاره مستشارا للأمن القومي ،ثم

جاءت فضيحة « ووتر جيت » لتصرف نيكسون عن هموم الرئاسة إلى هموم الفضيحة، وانتهز هنري كيسنجر الفرصة ليملأ هذا الفراغ الكبير خاصة بعد أن صار وزيرا للخارجية فاجتمعت في شخصه كل أدوات صنع القرار.

إن أهم ما يعنينا في هذا البحث أن نتعقب الدور الخطير الذي قام به كيسنجر أثناء حرب أكتوبر، حتى نكون على بينة من أهمية الانتماءات والأهواء الشخصية، وتأثيرها على القرارات المصيرية في تاريخ الأمم والشعوب مما يجعلني أتساءل: هل كان من الممكن أن تسير السياسة الأمريكية على نحو مخالف لما ارتكبته خلال حرب أكتوبر، لو كان على رأس مركز صنع القرار شخص آخر غير كيسنجر؟.. أعني شخصا يضع الاعتبارات الوطنية والمصالح العليا لبلاده فوق الانتماءات الشخصية والارتباطات العقائدية؟.. ولا شك أن شكوكا كانت تخامر الرئيس نيكسون عندما اختار هذا اليهودي وزيرا للخارجية، ولكنه كان من حسن النية بحيث ظن أن وزير خارجيته سيكون أمينا على الموقع الخطير الذي يشغله.. وقد كشف نيكسون عن هذه المسألة عند لقائه مع السفراء العرب الأربعة الذين قابلوه والحرب في ذروتها يوم ١٧ أكتوبر وهم سفراء السعودية والكويت والمغرب والجزائر. فكان مما قاله نيكسون وهو يشير إلى كيسنجر الذي حضر المقابلة: « إن معي هنا وزير خارجيتي، وسوف يكون هو الذي يتحدث معكم، وقد يتهمه البعض منكم بأنه يهودي.. وهذا صحيح.. لكنه في الوقت نفسه أمريكي، وهو يؤدي دوره في خدمتي بكفاءة، وأنا واثق أن مشاعره كيهودي، لن تؤثر على ولائه لأمريكا ولا على ولائه لي.. وستجدونه رجلاً بناء »

كان نيكسون يتكلم بلغة عصرية تضع الولاء الوطني فوق التعصب الديني، ولكن كيسنجر لم يستطع الارتقاء إلى هذا المستوى، ففي نفس اليوم بعد سماعه هذا الكلام الطيب، استدعى السفير الإسرائيلي « سيمحا دينتز » وطلب أن يبلغ حكومته بأنه يتعين عليهم تشديد الضغط على الجبهة المصرية، وتحقيق أهدافهم على الجبهتين المصرية والسورية في ظرف الـ٤٨ ساعة القادمة، لأنه سيكون بعدها مضطرا إلى التحرك نحو تمرير قرار وقف إطلاق النار، وهو لا يريد لهذا القرار أن يصدر إلا بعد أن تكون القوات الإسرائيلية قد فرغت من هجومها المعاكس في منطقة الدفرسوار.

وفي اليوم التالي تلقى كيسنجر بسعادة فائقة دعوة لزيارة موسكو، ولم يكن مصدر سعادته انه سوف يستطيع التوصل مع القادة السوفيت إلى صيغة عادلة ومتوازنة لوقف الحرب فقط، وإنما لأن هذه الزيارة سوف تستغرق أربعة أيام يراها كافية لكي تقوم إسرائيل بإتمام عملياتها في الضفة الغربية من قناة السويس، وتكون قد نجحت في احتلال الإسماعيلية أو السويس، بل لا يخفي غضبه وغيظه لأن القوات الإسرائيلية لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف الذي يرى فيه ضرورة لكسر أنف المصريين. ويعترف في مذكراته التي نقل عنها محمد حسنين هيكل قوله: « إن نيته الحقيقية من زيارة موسكو هي إعطاء إسرائيل ساعات إضافية اكثر لتعزيز مكاسبها. ثم يبلغ به الغش أن يخفي، وهو في موسكو رسالة عاجلة وصلته من الرئيس نيكسون، يطلب منه فيها أن يعرض على القادة السوفيت اتفاق الدولتين الأعظم على حل لأزمة الشرق الأوسط، تقومان بفرضه على العرب والإسرائيليين معا. ولما كان نيكسون يعلم أن إسرائيل لن توافق على حل يخالف سياستها العدوانية التوسعية، فإن نيكسون كشف في رسالته إلى كيسنجر بأنه لن يعبأ بالأصوات اليهودية، واستبعد أن يكون لها تأثير على القرار الأمريكي، ثم مضى إلى ما هو أبعد، حين قال انه على استعداد لممارسة الضغط المطلوب على الإسرائيليين بصرف النظر عن عواقب ذلك على السياسة الداخلية»

ولا شك أن نيكسون، وهو يتخذ هذا الموقف الجريء، إنما كان يستعيد موقف ايزنهاور في حرب السويس

عندما أرغم قوات العدوان الثلاثي البريطانية والفرنسية والإسرائيلية- على الانسحاب من مصر .وكأن كيسنجر لم يكن ليسمح باتخاذ أي موقف أمريكي يقلل من شأن الأصوات اليهودية أو يحرر القرار الأمريكي من سطوة جماعات الضغط الصهيونية.ويعترف في مذكراته انه تجاهل الرسالة.وضرب بها عرض الحائط بالثقة التي وضعها فيه الرئيس الأمريكي.

أن العتاد الأمريكي الضخم الذي تلقته إسرائيل هو الذي مكنها من القيام بهجومها المضاد على القوات المصرية.ولولا هنري كيسنجر ما كان لهذه الأسلحة أن تتدفق على إسرائيل بهذه الكثرة الهائلة..فضلاً عن الحداثة.واستطاع كيسنجر أن يتصدى لكل الاعتراضات التي صدرت من وزير الدفاع «شيليزنجر» ومن وزارة الخارجية ومن جهاز المخابرات المركزية بشأن طلبات السلاح التي تقدمت بها إسرائيل ،وكان رأى هذه المؤسسات السيادية الأمريكية التي تتولى شئون الحرب والأمن والسياسة أنها طلبات مبالغ فيها ،وليس الغرض منها تغيير الواقع العسكري في جبهة السويس ،وإنما تكديس السلاح لما بعد تغيير هذا الواقع ،وكان مما قالوه: إننا ملتزمون بالدفاع عن حدود إسرائيل،ولكننا-أي أمريكا- لسنا مسئولين عن إسرائيل وهى تحتل الأراضي العربية..وهو كلام معقول ويتفق مع مبادئ السياسة الأمريكية في حماية إسرائيل ،و ولكن كل ما كان يريده كيسنجر هو تمكين اسرائيل من هزيمة العرب وإطفاء فخارهم بالنصر الذي حققوه.لذلك تصدى بكل عنف لاعتراضات وزارتي الدفاع والخارجية وكذا المخابرات المركزية..ورفض أن تكون الاستجابة لمطالب إسرائيل جزئية ،ولم يقبل بأقل من أن تنتج مصانع طائرات الفانتوم لتشحن الطائرات من خطوط الإنتاج مباشرة مع تجهيزها بأحدث المعدات الإلكترونية التي لم تتسلمها القوات الأمريكية ، فضلاً عن الدبابات والصواريخ.
بل لقد طلب من إسرائيل إرسال أسراب من طائرات العال لنقل العتاد بعد أن وجد تقاعسا عند الإدارة الأمريكية،بحجة عدم توافر طائرات النقل ،ويصل به تحذيره لإسرائيل أن يتصل بالسفير الإسرائيلي ويطلب منه أن تتحرك كل جماعات الضغط الصهيونية وتركز نشاطها على الكونجرس حتى يضغط الكونجرس على نيكسون ،لتزول كل العقبات أمام تزويد إسرائيل بسلاح ومعدات لا تستلزمها عمليات الثغرة فقط .ولكنها الفرصة التي تجعل من إسرائيل قوة عسكرية ضخمة تمكنها من إملاء شروطها ،ورفض أي عروض للسلام لاتحقق لها السيادة والتسلط .

ثم ..لا يتورع عن تبليغ الرئيس نيكسون بأنه علم ان الرئيس السادات صرح لأحد الزعماء العرب بأنه سيواصل القتال حتى تحرر سيناء كلها ..وهو يهدف من وراء ذلك إلى رفع درجة الاستفزاز عند نيكسون، فيسمح بنقل السلاح إلى إسرائيل كي تواجه هذا الخطر الوهمي الذي اصطنعه كيسنجر ويبدأ الجسر الجوي فى نقل الدبابات والمدافع التي ساعدتها على فتح ثغرة الدفرسوار..ولا يتوقف الدور الأمريكي عند حدود العتاد العسكري ..وإنما كان هناك الغطاء السياسي، الذي استخدمه كيسنجر في التغطية على خرقها لقرار وقف إطلاق النار، وزعمه بأن القوات المصرية هي التي تخرق القرار ولم يكن الهدف من هذا التلاعب سوى تحريض إسرائيل على تطوير هجومها المعاكس في الضفة الغربية لقناة السويس..أمام هذا الدور الفاضح للإدارة الأمريكية -ممثلاً في شخص كيسنجر- فلا يسع الباحث إلا أن يتساءل : هل كنا على حق عندما القينا بكل الأوراق في يد الولايات المتحدة منذ اليوم الثالث للحرب..وما أعقبها من اتصالات عن طريق القناة السرية ؟ أم كان من الأفضل أن نتريث قبل أن نلقي بأنفسنا في أحضان طرف توسمنا فيه العدالة والموضوعية..فإذا به يكشف عن طرف مغرض غير عادل لا يضمر لنا سوى العداء ؟.. إنها قضية تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي حتى تتكشف كل أسرار هذه الفترة من تاريخنا.

الجلسة الرابعة:

نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

الورقة الأولى :

العمل السياسي لتحقيق السلام بدءاً من زيارة القدس "المسار المصرى"

أ.د. حسن نافعة

رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

العلاقة بين «الحرب» و «التحرير» و «السلام» :

قد تبدو العلاقة بين حرب أكتوبر وبين تحرير الأرض و محاولة تحقيق السلام بالطرق السلم وخاصة على الجبهة المصرية مسألة بديهية لا تحتاج إلى تدليل أو إثبات. فالقول بأنه « لولا حرب أكتوبر لما اضطرت إسرائيل إلى إبرام معاهدة سلام مع مصر و تقبل بموجبها الانسحاب من كامل ترابها الوطني» لم يعد في عرف الكثيرين مجرد وجهة نظر أو رأي يحتمل الصواب والخطأ و إنما تحول إلى حقيقة تصل في رسوخها إلى مرتبة اليقين. لكن علاقة الارتباط بين ما جرى في أكتوبر ١٩٧٣ في ميدان القتال وما جرى بعد ذلك على ساحة السياسة ليست ،بالنسبة للبعض الآخر على الأقل على هذا النحو من الوضوح . فهناك فريق كان وما زال ،يعتقد بوجود مفارقة هائلة و ربما انفصال كامل بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية و يرى أن «السياسة» خذلت «السلاح» في أكتوبر وأن « عملية التسوية » التي توجت عام ١٩٧٩ بمعاهدة سلام مع إسرائيل هي نتاج قرار «زيارة القدس» وليس قرار خوض الحرب ،فضلا عن أن ما تحقق حتى الآن لا يعدو أن يكون شكلا من أشكال الهدنة أما السلام فما يزال مطلبا بعيد المنال على كل الجبهات.

وأيا كان الأمر فمن المقطوع به أن النخبة المصرية وبكل فصائلها لم تجمع على مغزى حدث في تاريخها المعاصر ،وباعتباره تعبيرا عن أحد تجليات العبقرية المصرية في لحظات التحدي ،مثلما أجمعت على حرب أكتوبر . ومع ذلك فإن الاختلاف في وجهات النظر حول « عملية السلام » التي بدأت في أعقابها وما تزال مستمرة حتى الآن قد يوحي بوجود انقسام بين صفوف النخبة المصرية حول أثر ونتائج حرب أكتوبر فيما يتعلق بتحرير التراب المصري ونوع التسوية التي تم التوصل إليها على المسار المصري للصراع العربي-الإسرائيلي . ولذلك يبدو أن الحاجة ما تزال ماسة ورغم مرور ربع قرن عليها إلى رؤية جديدة تفسر أسباب هذه المفارقة وتضع جدلية العلاقة بين الحرب والتحرير والتسوية

في إطارها الصحيح. و نأمل أن تقدم هذه الورقة إسهاما ولو متواضعا في صياغة تلك الرؤية.
وفي تقديرنا أن نقطة الانطلاق الصحيحة على هذا الطريق تكمن في ضرورة التسليم ابتداء بأن نتائج حدث تاريخي بحجم أكتوبر لا تكتمل بمجرد وقوعه أو تظهر دائما بطريقة تلقائية أو ملموسة. فتراكم هذه النتائج وتفاعلها بمرور الوقت يمكن أن يؤدي إلي تحولات قد تختلف تأثيراتها كيفيا على المدى الطويل وإذا ما قورنت بالنتائج الفورية أو قصيرة الأجل. كذلك فإنه من المهم جدا أن نأخذ في الاعتبار أن هذه النتائج لا تتبلور بذاتها على نحو آلي أو مستقل وإنما من خلال مدركات الأطراف التي شاركت في صنع الحدث أو تأثرت به. ولأن هذه النتائج قد لا تكون دائما قابلة للقياس الكمي فإن تباين وجهات النظر بشأن بعض جوانبها تباينا هائلا يصبح ليس فقط مسألة واردة وإنما طبيعية وربما منطقية ومطلوبة أيضا.
من هنا تكمن أهمية وضرورة التمييز بين ما هو ثابت و ما هو متحول سواء عند تحليلنا للعوامل التي صنعت حدث أكتوبر نفسه أو عند الحديث عن تأثير هذه العوامل على البيئة المحلية و الإقليمية و العالمية المحيطة به. ونقصد بالبعد الثابت مجمل المعطيات التي عكست القدرات الجمعية للشعب المصري ومكنته من تحقيق إنجاز بهذا المستوى في أكتوبر و الارتفاع إلى مستوى التحدي في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد. أما بالنسبة للبعد المتحول فنقصد به سلوك الأطراف المشاركة في صنع الحدث أو المتأثرة به ومحاولتها الدءوبة لاستغلاله أو توجيه نتائجه لخدمة أغراضها ومصالحها الخاصة. فقد يساعد هذا التمييز على رسم الحدود بين القضايا التي يمكن وربما يتعين وأن تظل بمنأى عن الصراعات السياسية والفكرية ،وبين القضايا الأخرى المفتوحة للاجتهاد والتي يمكن وربما يستحب أن تتعدد فيها وجهات النظر من أجل استجلاء الحقيقة واستخلاص النتائج الصحيحة.
غير أنه من الانصاف أن نقول بأن عملية الفرز بين ما هو ثابت وما هو متحول ليست ممكنة أو ميسورة دائما وخصوصا في حالتنا هذه. وربما يعود السبب في ذلك إلى اعتبارات منهجية تتعلق بماهية ومفهوم حرب أكتوبر نفسها أو بأدوات و أساليب قياس نتائجها. ولتوضيح موقفنا من هذه القضايا المنهجية تجدر الإشارة إلى ملاحظتين على جانب كبير من الأهمية:

الملاحظة الأولى:
تتعلق بالنطاق الزمني لحرب أكتوبر. فمن التعسف قصر نطاق هذه الحرب على مرحلة العمليات العسكرية التي بدأت لحظة إطلاق النار من بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر وانتهت بسكوت أصوات المدافع على الجبهة المصرية. فقد سبقت تلك العمليات مرحلة تخطيط وإعداد طويلة ما كان من الممكن بدونها أن يندلع القتال أصلا. ومن ثم فنحن نعتبر أنها جزء لا يتجزأ من-و لا يقل أهمية عن- «حرب أكتوبر» نفسها. كما لحقت تلك العمليات أيضا مرحلة طويلة من «المعارك الدبلوماسية» الكبرى قبل أن تحقق الحرب هدفها النهائي وهو تحرير الأرض بصرف النظر عن حجم الاتفاق أو الاختلاف مع أسلوب إدارة هذه المعارك . ومن ثم فإنه يتعين أن تدخل تلك المرحلة بدورها ضمن النطاق الزمني لأي تحليل يبحث في نتائج حرب أكتوبر وخصوصا ما يتعلق منها بتحرير الأرض.

الملاحظة الثانية :
تتعلق بأدوات وأساليب قياس نتائج حرب أكتوبر. فإذا اتفقنا على أن البعد الزمني لهذه الحرب لا يقتصر على فترة العمليات العسكرية أي مرحلة إطلاق النيران فمن غير المنطقي قصر نتائجها على

حسابات المكسب والخسارة في الأرواح والمعدات التي تحققت خلال تلك الفترة أو على مساحة الأرض التي كانت قد تحررت لحظة الموافقة على وقف إطلاق النار . ولذلك ينبغي في تقديري أن تحسب النتائج وفق معايير أو وسائل وأساليب أخرى للقياس تأخذ في اعتبارها وضع مصر المقارن قبل وبعد حرب أكتوبر في كافة الميادين وعلى جميع الأصعدة والمستويات.

وانطلاقا من هذه الرؤية فإن مفهومنا لحرب أكتوبر ينصرف بالأساس إلى ما ترمز إليه من إرادة رفض الهزيمة والإصرار على تحرير الأرض وهي الإرادة التي تجسدت فور وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ واستمرت إلى أن تحقق هدف التحرير بالكامل واستعادت مصر كل حبة رمل من ترابها الوطني بعد أن تمكنت من رفع العلم المصري فوق طابا في مارس عام ١٩٨٩ . كما أن حسابنا لنتائج حرب أكتوبر لابد و أن يأخذ في اعتباره تأثيرات ما أصبح يعرف اصطلاحا باسم « روح أكتوبر » خلال تلك الفترة الممتدة وذلك على كافة المستويات الرسمية والشعبية. بعبارة أخرى فإنه من الضروري التعامل مع حرب أكتوبر ونتائجها برؤية قادرة على أن تضع الحدث في سياقه التاريخي الصحيح ليس فقط باعتباره تعبيرا عن إرادة شعبية محددة ولكن أيضا باعتباره محصلة لأداء النظام السياسي المصري خلال الفترة محل الدراسة و بما ينطوي عليه هذا الأداء من اختلاف في أدوار الزعماء الذين تعاقبوا على قيادة هذا النظام سواء في إنجاز الحدث نفسه أو في إدراك نتائجه و التعامل مع تفاعلاته الشاملة إلى أن تحقق هدف التحرير.

أكتوبر وإرادة التحرير :

كانت حرب أكتوبر هي المناسبة التي جسدت على أروع صورة ممكنة وحدة وإصرار أمة بأكملها شعبا وقيادة ،على رفض الهزيمة وتحرير الأرض، أيا كانت التحديات التي تواجهها ومهما بلغ حجم التضحيات التي تعين عليها أن تقوم بها. و ربما تبرز أهمية وحجم الإنجاز الذي تحقق خلال تلك الحرب إذا ما تذكرنا أن كل التقارير الاستراتيجية كانت حتى عشية اندلاعها ما تزال تؤكد على وجود خلل كبير في موازين القوة العسكرية لصالح إسرائيل. كما كانت حالة النظام الدولي تتسم بالاسترخاء ، وتتطور العلاقة بين الكتلتين المتصارعتين في اتجاه التعاون والتهدئة وليس في اتجاه التوتر والتصعيد ،فضلا عن أن علاقة مصر بأي من القوتين العظميين لم تكن مطمئنة و لا تنطوي على أي حافز من أي نوع يشجع على اتخاذ قرار الحرب. فإذا ما أضفنا إلى هذه العوامل كلها أن مصر كانت ما تزال تعيش تحت وطأة الإحساس بمهانة الهزيمة المفاجئة والساحقة التي منيت بها عام ١٩٦٧ والتي كادت تفقدها الثقة في نفسها تماما لأدركنا أي نوع من صلابة الإرادة والتصميم احتاجته مصر عام ١٩٧٣ لبدء حرب التحرير. فقد كان على مصر الواقعة تحت التأثير النفسي المدمر للهزيمة أن تقرر خوض الحرب ضد إرادة القوتين العظميين وفي ظل خلل واضح في موازين القوة العسكرية مع العدو.

ولم يكن القرار بخوض الحرب في أكتوبر مجرد قرار اتخذه صانعه في لحظة إلهام أو اندفاع، وإنما جاء هذا القرار تتويجا لإرادة أمة جريحة كان عليها أن تثبت أنها قادرة على المواجهة والتحدي بعد أن سدت أمامها كل الطرق الأخرى فيما عدا طريق الاستسلام والخضوع الكامل لمطالب إسرائيل وشروطها المتعسفة. بعبارة أخرى يمكن أن نقول بدون أي تجاوز أن قرار الحرب كان حتميا لأنه لم يكن باستطاعة أحد على الإطلاق تلافيه. فقد تجسدت إرادة التحرير من خلال سلسلة طويلة من المواقف والقرارات سبقت قرار الحرب في أكتوبر ومهدت له. كان أول هذه المواقف هو خروج الشعب المصري

في ٩ و ١٠ يونيو من عام ١٩٦٧ معلنا رفضه قرار عبد الناصر بالتنحي ومطالبا إياه بالعدول عنه . ففي تقديري أن هذا الرفض لم يكن تعبيرا عن تمسك شعب بقائد مهزوم في لحظة محنة قومية أو محاولة مفتعلة لتبرئة عبد الناصر من مسئوليته عن الهزيمة النكراء التي لحقت بالوطن ,بقدر ما كان تعبيرا عن رفض الهزيمة و الاستسلام و تأكيدا على تصميم الشعب واستعداده لمواصلة ركوب الصعب وتقديم كل ما هو مطلوب من تضحيات لمحو عار هذه الهزيمة .

وقد شكل هذا الموقف الشعبي غير المتوقع بداية طريق الصمود الذي أفضى في نهايته إلى حرب أكتوبر. فلم تكد تمر أيام قليلة حتى بدأت أهم وأخطر عملية لتطهير وإعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة والنأي بها عن الانغماس في الصراعات السياسية الداخلية. وهكذا انطلقت عملية تحديث الجيش المصري وتحويله إلى جيش مهني مهمته القتال و حماية أمن الوطن فقط. ولم تكد تمض شهور قليلة حتى بدأت عمليات تسخين ومناوشة والتحام وقتال ,محدودة ومتقطعة في البداية ثم مستمرة ومنتظمة فيما أصبح يعرف بعد ذلك باسم حرب الاستنزاف. وشكلت حرب الاستنزاف هذه أكبر معمل تجريبي لاختبار خصائص مسرح العمليات و استكشاف نقاط الضعف والقوة في تجهيزات العدو وفي أساليبه القتالية عن طريق الاشتباك المباشر معه بهدف إسقاط الهالة الأسطورية التي أحاطت به منذ حرب ,١٩٦٧

وبينما كانت التدريبات والاستعدادات العسكرية تسير على قدم وساق كانت الجبهة الداخلية كلها تقف خلف قواتها المسلحة مستعدة لتقديم كل دعم وتأييد ممكن من أجل تحقيق هدف التحرير بأي وسيلة ممكنة . صحيح أن الفترة الممتدة من هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تخل من بعض مظاهر القلق الجماعي الذي عبر عن نفسه في صورة احتجاجات واضطرابات سياسية بين الحين والآخر وخاصة داخل الأوساط الطلابية وبين قطاعات الكتاب والصحفيين والمفكرين. لكن الشيء المؤكد أن أسباب هذا القلق لم تخرج في معظمها إن لم يكن كلها ,عن أحد أمرين : عدم الاقتناع بجدية المحاكمات التي تمت للمتسببين في نكسة يونيو أو تسلل بعض الشكوك وخاصة خلال عامي ٧١-٧٢ حول نوايا الحكومة ومدى جديتها في خوض حرب التحرير.

و يستخلص مما تقدم أن الرأي العام السائد كان شديد الاقتناع بحتمية الحرب باعتبارها الطريق الوحيد للخلاص . فقد سادت خلال تلك الفترة شعارات من قبيل: « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » أو : « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » و هي شعارات آمن بها الشعب فعلا والتف حول مضامينها رغم وجود فترات تسلل فيها شعور بالشك أحيانا حول مدى إخلاص كافة الأطراف لها أو التزامهم بالعمل على تحقيقها. لكن ما إن انطلقت أصوات المدافع في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر (العاشر من رمضان) حتى تبددت كل الشكوك والتحمت صفوف الأمة خلف القيادة والجيش و اختفت معظم المظاهر السلبية التي تتسم بها حياة المصريين أحيانا في فترات الاسترخاء وتحولت العناصر والأجزاء المختلفة والمتناثرة إلى كتلة واحدة تجمعها إرادة واحدة هي إرادة التحرير في مشهد لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر المعاصر.

وعند هذه النقطة من التحليل تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار عند البحث في النتائج السياسية لحرب أكتوبر وضع وموقع القوات المتحاربة على الأرض عند توقف القتال. فقد كانت الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية عند لحظة القبول بقرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن يوم ٢٢ أكتوبر تبدو مضطربة وغير حاسمة بسبب «الثغرة» التي عبر منها الجيش

الإسرائيلي إلى الضفة الغربية للقناة. و كانت لبعض القيادات العسكرية المصرية آراء اختلفت فيما بينها حول الأسلوب الأمثل للتعامل مع تلك الثغرة وتصفيتها ,كما كان للقيادة السياسية وجهة نظر خاصة بها في ضوء رؤيتها الشاملة للموقف. ثم تطورت الأحداث بعد ذلك ,وخصوصا على ضوء خرق إسرائيل المتعمد والمتكرر لقرار وقف إطلاق النار ,على نحو حاولت الدعاية الإسرائيلية استغلاله للايحاء بأن الجيش الإسرائيلي قد أصبح سيد الموقف و على وشك تحقيق انتصار حاسم. ومع ذلك فمن المؤكد وجود إجماع بين كافة المحللين السياسيين والعسكريين في العالم ,بمن فيهم بعض المحللين الإسرائيليين أنفسهم ,على أن أداء الجيش المصري و خاصة خلال الأيام العشرة الأولى من القتال فاق كل توقع وكان مفاجأة للجميع.

ولا جدال في أن ما أنجز في أكتوبر يعد رغم الثغرة انتصارا استراتيجيا بكل المقاييس ,وعلى الرغم من أن هدف تحرير التراب الوطني لم يتحقق كاملا خلال تلك الحرب أي بالوسائل العسكرية وحدها. وترتكز وجهة النظر هذه على أسباب موضوعية وعلى حقائق مجردة ومحددة نجمل أهمها على النحو التالي :

١-قدرة مصر على الإمساك بزمام المبادأة منذ اللحظة الأولى للقتال و تحقيق المفاجأة الكاملة بعد نجاح خطة الخداع الاستراتيجي التي استطاعت تضليل العدو حول كل شيء تقريبا : حقيقة نواياها أو قدراتها و إمكاناتها الشاملة أو مستوى ودرجة الاستعداد القتالي لقواتها المسلحة ..الخ. و بهذا الانجاز تمكنت مصر من القضاء على أسطورة الموساد الذي قيل عنه أن باستطاعته معرفة دبيب النملة في كل شارع عربي. والواقع أن الموساد لم يسقط وحده في مصيدة الخداع الاستراتيجي التي تمكنت الأجهزة المصرية من نصب شراكها بكفاءة واقتدار وإنما سقطت معه أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية التي فشلت بدورها هذه المرة في أن تقدم يد العون كعادتها وفي الوقت المناسب لتحذير إسرائيل .

٢-تمكن الجيش المصري خلال الأيام العشرة الأولى للقتال من تحقيق سلسلة من الانجازات العسكرية الرائعة نجمل أهمها فيما يلي: عبور واجتياز واحد من أكبر الموانع المائية في تاريخ الحروب بأكبر قدر من الكفاءة وأقل قدر من الخسائر تحطيم خط بارليف الحصين خوض واحدة من أكبر معارك الدبابات في العصر الحديث وتكبيد العدو خسائر لم يتعود عليها من قبل في حروبه السابقة..الخ.

٣-قدرة الجيش المصري بفروعه المختلفة ليس فقط على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستيعابها ولكن أيضا على ابتكار حلول غير تقليدية للمشكلات الكبيرة والعويصة التي واجهتها وباستخدام وسائل بسيطة وغير متوقعة . والشواهد على ذلك عديدة ربما كان أبرزها هو أسلوب الحل الذي استخدم للتعامل مع الساتر الترابي الشاهق والممتد على الضفة الشرقية للقناة. فقد استقر الرأي على استخدام مضخات مائية قوية لهدم هذا الساتر وإزالته. ثم قامت القوات المسلحة بتصميم النظام اللازم لوضع الفكرة موضع التطبيق وتطويره وتعديله بعد أن اختبرته وتدربت عليه مرارا وتكرارا حتى اطمأنت تماما إلى ملاءمته وفعاليته. وكان هذا الحل على بساطته عبقريا.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله ما أظهرته حرب أكتوبر من حرفية الجندي المصري وقدرته على التعامل مع مختلف المواقف القتالية و شجاعته وروحه المعنوية العالية واستعداده للتضحية والفداء فمن السهل أن نستخلص كيف أن هذه الحرب وبصرف النظر عن مساحة الأرض التي تم تحريرها أثناء عمليات القتال وحتى صدور قرار وقف اطلاق النار، مسحت عار هزيمة ١٩٦٧ وأعادت لمصر ثقتها بنفسها

ومن ثم شكلت نقطة انطلاق لعصر جديد تماما توقفت معالمه على كفاءة الأداء السياسي بعد أن أدى السلاح واجبه في هذه الجولة من الصراع الممتد.
والواقع أن المتأمل لحقيقة ما جرى في أكتوبر وفي ضوء ما نشر من وثائق حتى الآن ويستطيع أن يستخلص بسهولة أن هدف حرب أكتوبر لم يكن استعادة و تحرير التراب الوطني بالكامل. فقد كان هناك إدراك بأن تحقيق مثل هذا الهدف أكبر مما تحتمله موازين القوة العسكرية المتصادمة على الأرض في ميدان القتال أو موازين القوة السياسية على الساحتين الاقليمية والعالمية. لذلك جاءت أهداف حرب أكتوبر ومن واقع الخطة العسكرية المعتمدة والتوجيهات الصادرة للقوات أكثر تواضعا. إذ اقتصرت هذه الأهداف على: عبور قناة السويس وإلحاق أكبر نسبة خسائر ممكنة بالعدو والاكتفاء باحتلال مساحة محدودة من الأرض يمكن أن تتسع وتتطور مع تطور ظروف القتال من أجل تحريك الوضع والتوصل إلى تسوية سياسية مشرفة.

ومن المعروف أن هناك خلافات في وجهات النظر حول الوقفة التعبوية التي قام بها الجيش المصري بعد تحريره للمساحة المستهدفة على الضفة الشرقية للقناة. فقد شكك البعض في جدوى هذه الوقفة بعد أن سيطرت حالة من الارتباك والشلل على القوات الإسرائيلية في سيناء بعد انهيار خط بارليف ,كما حدثت خلافات حول قدرة القوات المصرية على الوصول إلى المضايق و التحصن فيها..الخ. وما تزال بعض هذه الخلافات محتدمة بين المحللين السياسيين والعسكريين. لكن مثل هذه الخلافات لا تغير في واقع الأمر شيئا من حقيقة أن حرب أكتوبر صممت في الأساس لتكون حربا محدودة هدفها تحريك الوضع السياسي. صحيح أن قدرة مصر التفاوضية كان يمكن أن تصبح أفضل كثيرا لو أن القتال كان قد توقف وقواتنا تسيطر على المضايق. غير أننا إذا اعتبرنا أن النتائج العسكرية التي تمخضت عنها اتفاقيتا فض الاشتباك على الجبهة المصرية هي وحدها القادرة على أن تعكس بالضبط موازين القوى العسكرية على هذه الجبهة ,فسوف نلاحظ أنه يمكن القول أن مصر وبمعايير تلك النتائج وحدها دون غيرها حققت جميع الأهداف التي كانت قد حددتها لنفسها في حرب أكتوبر. فقد تغيرت المعطيات العامة للوضع في المنطقة تغيرا تاما بعد حرب أكتوبر مقارنة بما كان سائدا قبل هذه الحرب. وتحول السؤال الخاص بما إذا كان من الممكن تحقيق نتائج عسكرية أفضل في ظل قيادة سياسية أو قيادات عسكرية مختلفة إلى قضية أكاديمية و تاريخية بحتة لم تحسم بعد وربما لن تحسم أبدا.

أما فيما يتعلق بتحليل نتائج حرب أكتوبر على عملية التسوية التي جرت بعدها وكيف مارست هذه النتائج تأثيراتها على تطور تلك العملية فتلك قصة أخرى. وفي تقديري أن تحري الدقة العلمية حول هذا الموضوع الدقيق والحساس تقتضي ضرورة التمييز بين مستويين من مستويات التحليل:

المستوى الأول : يتعلق بالأهداف الحقيقية لصانع القرار وطريقة إدراكه لنتائج حرب أكتوبر على ضوء تلك الأهداف . وفي هذا السياق يمكن القول أن الرئيس السادات أدرك حرب أكتوبر على أنها حققت من الانجازات ما يكفي لتصنع منه بطلا قادرا على إعادة تشكيل خريطة مصر السياسية والاجتماعية وفقا لقناعته وعقائده الشخصية. ولم يكن الرئيس السادات مخطئا في هذا الاعتقاد. فقد غيرت حرب أكتوبر تماما من الصورة النمطية المستقرة في إدراك الجماهير عن السادات وقدراته ،ومن ثم فقد أسهمت في إضفاء هالة أسطورية على شخصيته وأظهرته بمظهر الزعيم القادر على تحقيق ما لم

يتمكن عبد الناصر نفسه من إنجازه. و كان هذا التطور أمرا طبيعيا بالنظر إلى المستوى غير المسبوق من الأداء العسكري و من التضامن العربي الذي وصل إلى حد استخدام النفط كسلاح سياسي في المعركة. و لا جدال في أن الشعبية الطاغية التي تمتع بها الرئيس السادات فجأة في أعقاب حرب أكتوبر قد أثرت تأثيرا كبيرا على أسلوبه في إدارة مرحلة ما بعد المواجهة العسكرية. فقد منحته هذه الشعبية شرعية جديدة ساعدته على الشروع في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية على أسس جديدة تماما. وسوف نناقش في موضع آخر، كيف حاول الرئيس السادات توظيف نتائج حرب أكتوبر كما أدركها هو للوصول لتحقيق تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل.

المستوى الثاني : يتعلق بإدراك الشعب المصري عموما والنخبة السياسية بمعناها الواسع خصوصا لمغزى ونتائج حرب أكتوبر على مستقبل الصراع والتسوية مع إسرائيل. وفي هذا السياق يمكن القول أن حرب أكتوبر أعادت للأمة ثقتها بنفسها وبجيشها ووضعت إسرائيل,داخل العقل الجمعي للأمة في حجمها الصحيح. و قد ولدت هذه الثقة عقلية جديدة للتعامل مع المواقف والمستجدات ساعدت الأمة على اتخاذ القرارات الصائبة والتي تدل على مستوى من النضج لا فت للنظر. فقد تفاعلت الأمة مع سياسات الرئيس السادات الجديدة والفردية فيما يتعلق بالتسوية السلمية مع إسرائيل بطريقة تنم عن التحرر نهائيا من الخوف والعقد مع التحلي بأكبر قدر من المرونة لتشجيع كافة الطرق أو السبل الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة وعادلة أيا كانت درجة غرابة هذه السبل أو حجم المجهول فيها مع الإصرار في الوقت نفسه على التمسك العنيد بكافة الحقوق ورفض تقديم أي تنازلات لا مبرر لها .

ولذلك يلاحظ أنه في الوقت الذي رحبت فيه الجماهير إجمالا بزيارة القدس ,وعلى أمل أن تفتح هذه الزيارة طريقا نحو سلام حقيقي وعادل فإنها عادت وقاومت بضراوة كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل بعد أن تبينت أن إسرائيل لا تسعى للتسوية بقدر ما تحاول أن تحصل بالوسائل السلمية على ما عجزت أن تحصل عليه في ميدان القتال. فقد استقر في يقين الأمة أن إسرائيل معنية في المقام الأول بعزل مصر عن عمقها العربي بأكثر من اهتمامها بالتوصل إلى تسوية حقيقية على أساس حل وسط يضمن حقوق كافة الأطراف.

و إذا جاز لنا أن نتحدث عن «روح أكتوبر» وليس عن وقائع ما جرى في أكتوبر فإنه يمكن القول أن هذه الروح مارست تأثيراتها على كلا المستويين السابق الإشارة إليهما أي على مستوى صانع القرار من ناحية و على مستوى الجماهير العريضة و النخبة السياسية الأوسع ,من ناحية أخرى ولكن في اتجاهات لم تكن متطابقة دائما. وخلق ذلك نوعا من المفارقة أدت إلى ظهور تناقضات بين الاثنين وصلت ذروتها في أحداث سبتمبر ١٩٨١ وهي الأحداث التي انتهت باغتيال الرئيس السادات. لكن سرعان ما ساعد حرص الجميع على تحرير التراب الوطني مع عدم تعريض أمن مصر ومصالحها الحيوية للخطر في الوقت نفسه على إيجاد صيغة لأرضية مشتركة لإدارة الصراع مع إسرائيل بأسلوب جديد قادر على استيعاب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية . و هكذا عادت روح أكتوبر تسكن الجميع وتوحدهم مرة أخرى أمام الخطر المشترك وخصوصا بعد أن تمادت إسرائيل في غيها إلى أقصى درجة بشن العدوان على لبنان ورفض الانسحاب من طابا ..الخ. وقد تجلت هذه الروح في مواقف

ومعارك كثيرة كان أبرزها معركة استعادة طابا.
والواقع أن من يتأمل ما جرى أثناء إدارة مصر لمعركتها الدبلوماسية والقضائية من أجل استعادة طابا فلابد وأن يلحظ وجود تشابه مذهل مع ما جرى أثناء إدارتها لمعركتها العسكرية في أكتوبر من زوايا عديدة وكأننا أمام تكرار لنفس العرض ولكن بإخراج و ديكور و مؤدين مختلفين . فقد نسيت القوى والأحزاب المعارضة موقفها الرافض لمعاهدة «كامب ديفيد» و أدركت أنها مطالبة ومدعوة أيضا لخوض القتال من جديد لكسر الغرور والصلف الإسرائيلي ولكن بأنواع مختلفة من الأسلحة هذه المرة. وكان من اللافت للنظر أن يقود لواء المطالبين بخوض معركة التحكيم وعدم الخوف أو التردد من اللجوء إلى هذا الأسلوب القضائي لاستعادة طابا ,إذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية في تحقيق هذا الهدف كاملا أحد رموز المعارضة والذي هو في الوقت نفسه أحد أساطين الفكر القانوني في مصر وهو المرحوم الدكتور وحيد رأفت وكان يشغل وقتها منصب نائب رئيس حزب الوفد. وسرعان ما وجدت الأمة نفسها وبكل فصائلها في حالة استنفار كامل لخوض معركة طابا. فقد عادت نفس روح الإصرار والتصميم التي سادت في اكتوبر و بدأ الاستعداد للمعركة الجديدة بنفس الأسلوب : التخطيط العلمي وعدم ترك أي شيء للصدفة أو المصادفة.
وتحضرني بهذه المناسبة ذكرى شخصية قد لا تكون لها أهمية بذاتها ولكنها بالغة الدلالة في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه الآن. ففي يوم ١٩٨٦/٨/٢٩ نشرت لي صحيفة الأهرام بالصفحة المخصصة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مقالا بعنوان: « مفاوضات طابا.. ولغز العلامة ٩١ » .
وفي هذا المقال أشرت إلى معلومات مستمدة من مصادر إسرائيلية منشورة تؤكد على أن عددا من المسئولين الإسرائيليين على رأسهم شارون قاموا بإزالة وطمس العلامة ٩١ بأنفسهم وألقوا بالحجر المثلث الدال عليها في البحر، ولم تكد تمر ساعات على ظهور الصحيفة حتى اتصل بي من الإسكندرية أحد مساعدي الدكتور عصمت عبد المجيد وكان يشغل وقتها منصب وزير الخارجية ليبلغني أن السيد الوزير مهتم بما جاء بهذا المقال وأنه يود لقائي رغم أنه لم تكن لي سابق معرفة شخصية بسيادته بمجرد عودته إلى القاهرة. وبالفعل تم اللقاء وجرى نقاش حول قضية طابا بصفة عامة وحول المعلومات التي احتواها المقال بصفة خاصة ثم سلمته نسخة من صورة النصوص الأصلية التي تشير إلى المعلومات الواردة في مقالي.
وإن دلت هذه القرائن كلها على شيء فإنما تدل على أن حالة الاستنفار واليقظة القصوى تقمصت الجميع وعلى كل المستويات كما تدل أيضا على ظهور نوع جديد وغير مألوف من العلاقة بين الحكومة والمعارضة سقطت فيه الفواصل والحواجز التقليدية وتلاشت فيه وطأة البيروقراطية التي تصبغ هذه العلاقة في الأحوال العادية. و تسابق الجميع من أجل تحقيق النصر في معركة أصبح جنودها هذه المرة علماء التاريخ والجغرافيا والسياسة وغيرهم من المتخصصين. و بهذه الطريقة كسبت مصر حكومة ومعارضة معركة التحكيم من أجل استرداد طابا وبعودتها عادت آخر حبة من تراب الوطن للسيادة المصرية . ولولا إرادة التحرير التي ضاعفت حرب أكتوبر من صلابتها وولدت لدى الأمة شعورا هائلا بالثقة في النفس لما كان النصر في معركة طابا.

أكتوبر و «عملية السلام»:

« عملية السلام» اصطلاح صكه الخبراء الأمريكيون وأطلقوه على المحاولات التي جرت لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة وما تزال مستمرة حتى الآن. وفيما

يتعلق بالمسار المصري فقد تحددت معالمه على خريطة هذه «العملية» من خلال سلسلة من المواقف والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات كان أهمها: مفاوضات الكيلو ١٠١ اتفاقيتا فصل الاشتباك الأولى والثانية عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وقرار زيارة القدس عام ١٩٧٧ و مفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وأخيرا معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩.
وأول ما يلاحظ على هذه العملية أن الرئيس السادات كان هو الصانع الأساسي ,وربما الأوحد, للقرار فيها ومن ثم فإليه وحده يتعين أن ينسب كل الفضل كما أن على عاتقه وحده تقع كل المسئولية عما حدث. ولأن التاريخ لم يقل كلمته النهائية بعد في «عملية» ما تزال مستمرة رغم الصعوبات الهائلة التي تعترض طريقها ,فإن تقييم نتائجها مسألة مفتوحة للاجتهاد وتقبل تعدد وجهات النظر بشأنها. و على أي حال فليس المقصود من وراء التذكير بالدور الفردي الذي لعبه الرئيس السادات لتحديد شكل ومصير التسوية على المسار المصري الإشادة بفاعل ما أو الانتقاص من قدر فاعل آخر وإنما المقصود هو ربط هذه القضية بما سبق أن أشرنا إليه في مقدمة هذه الدراسة حول أهمية وضرورة التمييز بين ما هو ثابت وما هو متحول في عملية صنع التسوية إذا أردنا أن نحدد بدقة تأثير حرب أكتوبر على عملية التسوية وخاصة ما يتعلق منها بالمسار المصري .
وللتدليل على وزن البعد الشخصي في عملية التسوية يكفي أن نتذكر أن أهم القرارات التي حددت مسارها كانت جميعها قرارات فردية اتخذها الرئيس السادات دون أن يتشاور مع أحد وأحيانا ضد رغبة الجميع بما في ذلك أقرب معاونيه ومستشاريه. وقد يقال إن الفردية في اتخاذ القرارات سمة طبيعية ومألوفة في العديد من النظم السياسية وفى دول العالم الثالث ولا تخص مرحلة الرئيس السادات أو عملية السلام دون غيرها. لكن ما هو غير مألوف في حالتنا هذه هو أن القرارات المتعلقة بعملية السلام تحديدا أثارت موجة من الاعتراضات العلنية والصاخبة ليس فقط من جانب الجمهور أو النخبة السياسية وإنما من جانب أقرب أصدقاء ومساعدي الرئيس السادات.

فقد اعترض المشير الجمسي على بنود اتفاقية فض الاشتباك الأول لأنه كان يعتقد أن الموقف العسكري وقتها لا يبرر ما وافق الرئيس السادات على تقديمه من تنازلات . و بسبب الخلاف حول مغزى ومضمون اتفاقية فض الاشتباك الثانية حدثت القطيعة النهائية بين السادات وبين واحد من أهم مؤيديه ومعاونيه السياسيين وهو محمد حسنين هيكل. وكان قرار الرئيس السادات بزيارة القدس هو المناسبة التي أدت إلي استقالة كل من اسماعيل فهمي وزير الخارجية و محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية. وأخيرا فقد استقال محمد ابراهيم كامل الصديق الشخصي للرئيس السادات احتجاجا على بعض ما قبل به الرئيس السادات في اتفاقيتي كامب ديفيد.
والواقع أن تكرار استقالات أقرب المساعدين والمعاونين على هذا النحو احتجاجا على سياسة رئيس الدولة تجاه قضية بعينها هو ظاهرة لم يحدث لها مثيل من قبل في تاريخ النظام السياسي المصري والذي تندر فيه استقالات الرسميين وكبار المسئولين أصلا .

في هذا السياق يصبح من المهم جدا عند تحليلنا لنتائج حرب أكتوبر من منظور علاقتها بعملية التسوية أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط مبادرات صانع القرار وإنما أيضا ردود فعل النخبة والجماهير عليها لأن الوضع الحالي للتسوية لم تصنعه قرارات الرئيس السادات و مبادراته المنفردة وحدها ولا ردود الأفعال النخبوية والشعبية عليها ,إنما صنعتها محصلة التفاعل بين الاثنين.

وسنحاول في هذه العجالة توضيح الخيارات التي كانت متاحة ،من وجهة نظرنا أمام صانع القرار المصري و شرح الأسباب التي بنى عليها قراراته وما أثارته هذه القرارات من ردود أفعال تاركين مسألة تقييمها و الحكم عليها للقارئ أولا ثم للتاريخ ثانيا من منطلق أن «عملية السلام» لم تكتمل بعد ومن ثم فإن مصيرها ما يزال مجهولا.

وفي تقديرنا أن تقييم السادات للوضع في أعقاب حرب أكتوبر ولما يتعين عليه أن يتخذه من قرارات على ضوء إدراكه الشخصي لما حققته هذه الحرب من نتائج ،كان ينبثق من رؤية شاملة ومحددة تعرف بالضبط ما تريد. وقد انطوت هذه الرؤية فيما انطوت عليه ،على العناصر الرئيسية التالية:

١- الاعتقاد بأن ما حققته حرب أكتوبر من نتائج على جميع الأصعدة يكفي لتحريك عملية البحث الجدي عن تسوية سياسية مشرفة مع إسرائيل ولكنه لا يكفي لفرض تسوية سياسية عليها. و ترتب على هذا الاعتقاد ازدياد قناعته بأن التسوية لن تكون ممكنة بدون مفاوضات مباشرة في مرحلة أو أخرى من مراحل التفاوض ومن ثم فمن الضروري تهيئة المسرح السياسي بشكل أو بآخر للتعامل مع هذا الاحتمال حين يجيء أوانه في نهاية المطاف . وربما تجسد مقولة السادات عن «ضرورة كسر الحاجز النفسي» تجسيدا واضحا لهذا الاعتقاد.

٢- الاقتناع بأن الولايات المتحدة هي التي تملك مفاتيح الحل والعقد في الشرق الأوسط وبالتالي فإن أي تسوية للصراع فيه لن تتم إلا من خلالها. و انطلاقا من هذه القناعة افترض الرئيس السادات أن شكل التسوية القادمة ومدى اقترابها من – أو ابتعادها عن- تلبية الحد الأدنى من المطالب العربية يعتمد بالدرجة الأولى على مدى نجاح مصر -أو فشلها- في عقد علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. وربما تفسر هذه القناعة سبب حرص الرئيس السادات على فتح قناة اتصال سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مستشاره للأمن القومي السيد/ حافظ اسماعيل قبل اندلاع حرب أكتوبر واستمرار عمل هذه القناة طوال فترة الحرب. ومن المعروف أن الرئيس السادات كان دائم الترديد لمقولة «أن الولايات المتحدة تملك أكثر من ٩٩٪ من أوراق الحل» .

٣- الإيمان بحق مصر في اختيار الأسلوب الذي تراه مناسبا لبدء عملية التسوية و رفض أي صيغة تصادر على حقها في السعي نحو تحرير التراب المصري أولا. ورغم اقتناع الرئيس السادات بضرورة وأهمية أن تسعى مصر للتوصل إلى حل شامل للصراع إلا أنه كان يعتبر أن شمولية التسوية لا تعني بالضرورة رفض الحلول المرحلية أو الجزئية خصوصا إذا كان من شأنها تذليل العقبات على طريق الوصول إلى التسوية الشاملة في نهاية المطاف. وربما تفسر هذه الحقيقة جانبا من سلوك السادات واستراتيجيته التفاوضية وخاصة بعد زيارة القدس.

ومن الواضح أن هذه الرؤية كانت تعد بمثابة انقلاب في نمط التفكير التقليدي السائد الذي سيطر على مدركات وسلوك النخبة الحاكمة فيما يتعلق بأسلوب إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي حتى ذلك الوقت. فقد اختلفت رؤية السادات في هذه القضية عن الرؤية السائدة من قبل اختلافا جذريا من زاويتين على الأقل : الزاوية الأولى تتعلق بالطريقة التي أدرك بها السادات موقع ودور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التسوية ومدى رغبتها أو قدرتها على تحقيق تسوية عادلة. أما الزاوية الثانية فتتعلق بكيفية إدراك السادات لطبيعة وعمق الارتباط بين المصالح المصرية والعربية المتضامنة في الصراع العربي / الإسرائيلي ومن ثم بين المسارين المصري و العربي عند

الشروع في تسوية هذا الصراع ومدى إمكانية الفصل بين هذين المسارين عمليا وتأثير ذلك على احتمالات الحرب والسلام في المنطقة.

ومع ذلك فإن الأمانة العلمية تقتضي أن نقول أن رؤية السادات هذه لم تكن تشكل قطيعة كاملة مع الرؤية السائدة في مصر عن سبل إدارة الصراع وخصوصا في مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧. فقد ساهم عبد الناصر في تمهيد الطريق أمام السادات بقبوله للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧ وهو القرار الذي مازال يشكل المرجعية الأساسية للتسوية حتى الآن ,ثم بقبوله للمبادرة الأمريكية التي طرحها روجرز والتي على أساسها توقفت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية قبل وفاة عبد الناصر بأسابيع محدودة. يضاف إلى ذلك أن عبد الناصر كان قد وافق,ضمنا على الأقل على تجزئة عملية البحث عن تسوية للصراع عندما صرح للملك حسين بالتفاوض منفردا مع الولايات المتحدة لاستعادة الضفة الغربية ,مؤكدا له استعداده لتقديم التغطية السياسية اللازمة لحماية وضمان أي اتفاقية ولو منفردة تنجح في تحرير الضفة الغربية وتعيدها للسيادة الأردنية. ولذلك كان من الممكن تصوير خطوات السادات مرحليا على الأقل على أنها تشكل تطويرا في أسلوب إدارة الصراع وليس تغييرا في جوهر الأهداف التي تسعى مصر إلى تحقيقها.

وربما تفسر الرؤية الشاملة والواضحة التي تحلى بها السادات في إدارته للصراع العربي-الإسرائيلي بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معها عدم اهتمامه بالتفاصيل في كثير من الأحيان والاندفاع بكل طاقته نحو الهدف الاستراتيجي وهو الإسراع في تحرير الأرض. فلم يكن مستغربا إذن وفي ظل رؤية واضحة وشاملة على هذا النحو أن يطلب الرئيس السادات من كيسنجر في أول لقاء معه أن ينحي التفاصيل جانبا وأن يدخل على الفور قفزا فوق المنطق التقليدي للأمور في مناقشة سبل بناء علاقة تعاون استراتيجي بين البلدين. وربما تفسر هذه الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى أيضا كيف قبل الرئيس السادات بهذه السرعة كافة الشروط الإسرائيلية لإبرام اتفاقية فض الاشتباك الأولى والتي انطوت على تنازلات اعترض عليها المشير الجمسي ثم لإبرام اتفاقية فض الاشتباك الثانية والتي أدت إلى حدوث القطيعة مع هيكل بسبب اعتقاد هذا الأخير أن السادات قد بدأ يتجاوز من وجهة نظره كل الخطوط الحمراء. لكن الواقع أن الرئيس السادات كان يتصرف،من واقع رؤيته التي أشرنا إلى أهم عناصرها ,وعلى أساس أن هذه الاتفاقيات هي بطبيعتها مؤقتة وأن البحث في التفاصيل قد يكون مضيعة للوقت في ظل اعتقاده الجازم بأن معاهدة سلام نهائي مع إسرائيل قادمة على الطريق لا محالة.

و على أي حال فلم تول الجماهير وكذلك القطاع الأعرض من النخبة السياسية المصرية ,اهتماما يذكر أو تلتفت كثيرا لتفاصيل الخلاف القائم بين أقطاب النخبة الحاكمة بسبب سرعة إيقاع التغييرات التي توالت في أعقاب حرب أكتوبر وربما بسبب تلهف الجميع على قطف ثمار النصر واستعجال عصر السلام. لكن الأهم من ذلك أن ذهول الجماهير لقرار الرئيس السادات المفاجئ باستعداده لزيارة القدس سرعان ما تحول إلى تأييد جارف لحظة إتمام الزيارة نفسها واستمر هذا التأييد صلبا لبعض الوقت رغم استقالة اسماعيل فهمي وزير الخارجية و محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية. ولهذا التأييد أسباب كثيرة. فبالإضافة إلى دلالته كمؤشر على رغبة المصريين وشوقهم الجامح إلى سلام حقيقي فقد أحسوا أنهم شركاء في صنع حدث يدور أمامهم في وضح النهار ويثير انبهار العالم وذهوله. و

فطن المصريون بحسهم وميلهم الغريزي للتوحد مع القيادة أيا كانت في لحظات المصير والدراما القومية إلى أهمية ومغزى مساندتهم للرئيس السادات في تلك اللحظة بالذات. يضاف إلى ذلك أن خطاب السادات في القدس كتب بلغة جميلة تعكس بالإضافة إلى المعاني والقيم الإنسانية العليا والنبيلة إحساس قائد حارب جيشه بشجاعة وجاء يطرح حلا شاملا للصراع .
و من المقطوع به أنه كان يستحيل على السادات أن يقدم على خطوة كهذه حتى لو أرادكما كان من غير المتصور أن يحظى بأي مساندة شعبية من أي نوع حتى لو غامر دون إنجاز أكتوبر. فالأداء الذي تم في أكتوبر هو الذي جعل هذه الخطوة ممكنة من جانب القائد المغامر ومقبولة ولو بصفة مؤقتة أو مشروطة من جانب شعبه الطيب والواعي في الوقت نفسه. ولأن خطاب السادات في الكنيست لم يخرج قيد أنملة عن الموقف العربي العام فلم يكن هناك ما يمكن أن يثير الشكوك لدى الرأي العام المصري وفضل منح الفرصة والإبقاء على أمل السلام حيا من خلال التعبير عن تأييده العلني وغير المتحفظ للخطوة التي أقدم عليها رئيسه.

والواقع أن السلوك الإسرائيلي اللاحق يعتبر هو المسئول الأول والأخير عن الفجوة التي بدأت تظهر ثم تتسع تدريجيا بين مضمون «التسوية» التي قبل بها الرئيس السادات في النهاية ،بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثم بابرام معاهدة سلام مع مصر و تلك التي كان الشعب المصري يتوق إلى تحقيقها. فأمام الجدار الإسرائيلي الصلب والمتعنت، من ناحية و محدودية القدرة الأمريكية على-أو الرغبة الأمريكية في- ممارسة الضغط على إسرائيل من ناحية ثانية والرفض العربي للزيارة ونتائجها من ناحية ثالثة لم يكن باستطاعة الرئيس السادات في ظل رؤيته وقناعته السابق الإشارة إلى أهم معالمهاأن يحصل على أكثر مما حصل عليه بالفعل في كامب ديفيد.
وفي تقديري أنه يصعب تقديم إجابة حاسمة على سؤال يتعلق بما كان من الممكن أن يحدث لو أن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت قد قبلت حضور مؤتمر مينا هاوس الذي دعا إليه السادات وهو يعلم أنها سترفضه. فالبعض يتصور أنه كان بالإمكان حينئذ التوصل إلى تسوية على كافة مسارات الصراع بنفس شروط التسوية التي تمت مع مصر. لكن هذا التصور يبدو على ضوء السلوك الإسرائيلي اللاحق مبالغا فيه. فالأرجح أن قبول الأطراف العربية المدعوة وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمر مينا هاوس كان يمكن أن يؤدي إلى إغلاق باب التسوية على المسار المصري بدلا من فتح باب التسوية على المسارات الأخرى وخاصة على المسار الفلسطيني . لكن هذا السؤال أصبح بدوره سؤالا أكاديميا يصعب إن لم يكن يستحيل حسمه. ومع ذلك فمن الواضح أن ردود الأفعال العربية على مبادرة السادات ثم على اتفاقيات كامب ديفيد اتسمت بالانفعال والعصبية. ومع التسليم بحق هذه الأطراف في الاختلاف وحتى الاعتراض على سياسات السادات أو رفضهاإلا أن سلوكها تجاه مصر لم يؤد إلى بلورة أي استراتيجية بديلة أكثر فعالية ،وترتب عليه ليس فقط إضعاف الموقف التفاوضي المصري وإنما إضعاف الموقف العربي بشكل عام وصب في نفس الاتجاه الذي كانت ترمي إليه إسرائيل وهو عزل مصر عن العالم العربي وإضعاف الاثنين معا.

وعلى أ ي حال فلم يكن بمقدور الرفض العربي أن يوقف اندفاع السادات على الطريق الذي اختاره لنفسه. بل على العكس فربما يكون هذا الموقف العربي الرافض قد أتاح أمام الرئيس السادات هامشا ما من الحركة للمناورة من أجل الحصول على الحد الأدنى اللازم من وجهة نظره لقبول تسوية منفردة

على المسار المصري. إذ يبدو أن الرئيس السادات كان قد أدرك من خلال اللقاءات والمفاوضات الطويلة التي جرت مع الإسرائيليين والأمريكيين منذ زيارة القدس وحتى كامب ديفيد أن الإسرائيليين يسعون سعيا إلى حل منفرد مع مصر وأنهم لن يقبلوا بسواه في المرحلة الراهنة. وعلى الرغم من تأكيد البعض على أن إسرائيل كانت دائما وحتى من قبل حرب أكتوبر على استعداد للانسحاب الكامل من سيناء مقابل توقيع مصر على معاهدة سلام منفصل إلا أنه لا يوجد في حدود علمنا ما يقطع بصحة وجهة النظر هذه. فلم تتقدم إسرائيل قط منذ احتلالها لسيناء عام ١٩٦٧ بأي عرض جاد يؤكد استعدادها للانسحاب الكامل من سيناء. بل على العكس من ذلك صرح ديان مرارا وتكرارا بأن إسرائيل تفضل الاحتفاظ بشرم الشيخ بدون سلام مع مصر على أن تفقد شرم الشيخ وتكسب السلام مع مصر. ولذلك فإن أي باحث محايد لا يملك إلا أن يقطع وهو مطمئن كل الاطمئنان بأن إسرائيل لم تغير موقفها من موضوع الانسحاب من سيناء إلا بعد حرب أكتوبر.

ولا جدال في أن حرب أكتوبر عمقت من قناعة الإسرائيليين بأن اندلاع حرب شاملة في المنطقة سوف يكون أمرا مستبعدا تماما إذا ما نجحت في إخراج مصر من المعادلة العسكرية للصراع و بأن استمرار حالة الحرب مع مصر يمكن أن يعرض وجود إسرائيل ذاته للخطر على المدى الطويل. ومن المفترض أيضا أن تكون أحد الدروس التي استخلصتها إسرائيل من حرب أكتوبر أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة القادرة سواء منفردة أو من خلال قيادتها للعالم العربي على إلحاق هزيمة شاملة بإسرائيل. صحيح أن حرب أكتوبر نفسها لم تحقق هذا الهدف بالكامل ولكنها أثبتت في الوقت نفسه وبما لا يدع مجالا لأي شك أنها قادرة على تحقيقه في المستقبل إذا توافرت ظروف إقليمية وعالمية معينة. لذلك بدت إسرائيل بعد حرب أكتوبر أكثر استعدادا للانسحاب الكامل من سيناء إذا كان ذلك هو الشرط الضروري لإخراج مصر من المعادلة العسكرية للصراع لكنها ظلت متشددة في مطالبها وتمسكت بالمستوطنات و المطارات في سيناء حتى آخر لحظة.

في هذا السياق وفي ظل الرفض العربي للمشاركة في المفاوضات ,نجح الرئيس السادات فيما يبدو ,في تبني استراتيجية تفاوضية تسمح له باتخاذ مواقف تتسم بالمرونة إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للقضية الفلسطينية وأخرى تتسم بالتشدد إلى أقصى حد ممكن بالنسبة لقضية الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة. و نجحت هذه الاستراتيجية في تمكين السادات من الوصول إلى معاهدة تلتزم فيها إسرائيل قانونا بالانسحاب إلى خط الحدود الدولية مع مصر و بتفكيك مستوطناتها وإنهاء أي مظهر مس مظاهر التواجد الإسرائيلي فوق أي بقعة مصرية. ومع أنه لم يتمكن من أن يحصل من إسرائيل وبالنسبة للمسار الفلسطيني إلا على «إطار لحكم ذاتي» محدود ,فقد أتاح له الرفض العربي وخاصة الفلسطيني الفرصة لإلقاء المسئولية على الفلسطينيين أنفسهم وعلى العرب الآخرين.

ولا جدال في أن معاهدة السلام مع مصر انطوت على أوجه قصور عديدة ,حتى إذا نظرنا إليها بعيون مصرية بحتة تبرر الانتقادات التي وجهت إليها من جانب أحزاب وقوى المعارضة ,على اختلاف انتماءاتها وأيضا من جانب بعض الأوساط والرموز المستقلة. وعلى سبيل المثال فقد قبلت مصر بموجب هذه المعاهدة أن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل و تبدأ في «تطبيع» العلاقات معها حتى من قبل أن تكمل إسرائيل انسحابها من سيناء كما قبلت بقيود على حركة القوات المصرية في سيناء لم تقابلها قيود مماثلة على حركة القوات الإسرائيلية على الناحية الأخرى..الخ. ومع ذلك فربما

كان بمقدور الرئيس السادات أن يستمر في الحصول على تأييد ودعم أغلبية المصريين لو أن إسرائيل كانت قد حزمت أمرها على أن تلعب لعبة «السلام» بطريقة نظيفة. لكن للأسف فإن السلوك الإسرائيلي اللاحق عقد من مهمة السادات تعقيدا كبيرا. فأمام تصاعد مظاهر المعارضة المصرية احتجاجا على الاستفزازات الإسرائيلية و على سلوك بيجين ،الذي اتصف بالصلف والغرور ووصل إلى حد التحقير من شأن الدور المصري في صنع الحضارة الفرعونية بدأ الرئيس السادات يفقد أعصابه على نحو متزايد ويوجه ضرباته إلى كل الاتجاهات. وهكذا بدأت الفجوة تتسع بين الرئيس السادات وبين القوى المعارضة والمتصاعدة لكل سياساته و لتصل إلى أقصى مدى لها مع أحداث سبتمبر ١٩٨١ التي تم فيها اعتقال رموز من كل فصائل الحركة الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وعند هذه النقطة ظهر الرئيس السادات وكأنه يقف وحيدا في جانب وتقف مصر كلها في الجانب الآخر. ولولا أن أحداث سبتمبر سبقت جريمة اغتيال السادات لما ترتب على هذه الجريمة كل هذا القلق على مستقبل «عملية السلام» بعد رحيل السادات وخاصة من جانب إسرائيل والأوساط الغربية.

و لم يكن هناك في الواقع ما يبرر هذا القلق لأن الذي أنقذ «عملية السلام» وأعاد وضعها على المسار الصحيح في نهاية المطاف هو الشعب المصري. فلم يكن الشعب المصري يرفض السلام ولكنه كان يرفض الصلف الإسرائيلي ويبحث عن طريقة لاستعادة التوازن المفقود في هذه «العملية» بعد أن اتضح له بما لا يدع مجالا للشك وخصوصا في ضوء العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان ثم اجتياحه لها عام ١٩٨٢ أن إسرائيل أرادت بالمعاهدة تقييد مصر وإطلاق حريتها هي في العدوان على الآخرين وفرض مفهومها للسلام على الجميع.

و مرة أخرى يجد الشعب المصري نفسه أمام معضلة كبرى وتحد كبير. فقد كان عليه أن يستكمل تحرير الأرض وفي متناول يده الآن أداة قانونية تتيح له تحقيق هذا الهدف الغالي دون أن يترتب على استعادة الأرض وهن الإرادة أو فقدانها. ومرة أخرى تنجح العبقرية المصرية في ابتداع صيغة للتوفيق بين متطلبات تحرير الأرض وإرادة مقاومة محاولات الهيمنة الإسرائيلية. وحول هذه الصيغة والتي تبلورت تلقائيا وتدريجيا في سياق علاقة جديدة بين الحاكم والمحكومين في مصر بدت الفجوة التي كانت قائمة في نهاية حكم الرئيس السادات بين سلوك صانع القرار وأسلوبه في إدارة الصراع مع إسرائيل وبين موقف ورؤية القطاعات العريضة من الشعب المصري لما يجب أن يكون عليه هذا السلوك تضيق ثم تتلاشى شيئا فشيئا. ووفقا لهذه الصيغة غير المكتوبة تفهم الشعب المصري تماما حجم الضغوط الواقعة على عاتق صانع القرار والحاجة الماسة من ثم إلى عدم إعطاء إسرائيل أي ذريعة للتنصل من التزاماتها بالانسحاب الكامل من كل شبر من الأراضي المصرية ،كما تفهمت أجهزة الدولة حق القطاعات العريضة من الشعب المصري في رفض المفهوم الإسرائيلي للسلام ومن ثم في «التطبيع» مع إسرائيل في ظل استمرار هذا المفهوم. و هكذا فإن التعنت الإسرائيلي هو الذي مهد في الواقع لعودة روح أكتوبر من جديد و خلق الفرص المواتية ليس فقط لإدارة معارك دبلوماسية كبرى تشارك فيها كل فصائل الأمة ومثل معركة طابا كما سبق أن أشرنا ولكن أيضا لإدارة الصراع مع إسرائيل وفقا لصيغة تأخذ في الاعتبار مزايا لعبة توزيع الأدوار بين الحكومة والمعارضة وهي لعبة تتقنها إسرائيل تماما.

ومن الجدير بالذكر أن مخاوف معينة كانت من بين الأسباب التي ساعدت على ظهور الفجوة بين مصر الرسمية ومصر الشعبية حول أسلوب إدارة العلاقات في أعقاب التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل. من بين أهم هذه المخاوف أن تتحول هذه المعاهدة إلى أداة قمع تصادر على حق الشعب المصري في توجيه الانتقاد إلى الأيديولوجية الصهيونية أو إلى سياسات إسرائيل والحركة الصهيونية لكن هذا النوع من المخاوف زال في سياق الصيغة الجديدة للعلاقة بين الحكومة والمعارضة والتي بدأت فور قرار حسني مبارك بالإفراج عن «سجناء سبتمبر». كما كان من بين هذه المخاوف أن تؤدي معاهدة السلام مع إسرائيل إلى قطيعة دائمة بين مصر والعالمين العربي والإسلامي. لكن هذا النوع من المخاوف بدأ يزول تدريجيا من خلال السياسة الحكيمة التي انتهجها الرئيس حسني مبارك وتفهمها الشعب ,لإعادة التوازن المختل إلى علاقات مصر الدولية كلها وليس إلى علاقة مصر بالعالمين العربي والإسلامي فقط دون الاضطرار إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وبزوال كافة هذه المخاوف مع استرجاع آخر حبة رمل في سيناء حين تم رفع العلم المصري فوق طابا في مارس ١٩٨٩ تمكنت مصر من تحقيق هدف تحرير أرضها بالكامل. أما هدف السلام فقد تعين على مصر أن تستكمل مسيرته بتحويل اتفاقها المنفرد مع إسرائيل إلى اتفاق يقوم على نفس الأسس والشروط, مع كل الأطراف العربية كلها. وتلك معركة لها قصة أخرى هي موضع بحث وتحليل منفصل في هذه الندوة. لكن المهم أن مصر بدأت تخوض معركة السلام الشامل بعد أن تمكنت من تحرير أرضها دون أن تعطي الفرصة لأحد لاستعمار إرادتها.

خاتمة :

العلاقة بين حرب أكتوبر وتحرير التراب الوطني والسلام هي علاقة أكثر تركيبا وتعقيدا مما تبدو في معظم الكتابات التي ظهرت حتى الآن . ولا جدال في أن حرب أكتوبر اندلعت من أجل تحقيق السلام. و بين حرب أكتوبر التي كانت قد أصبحت محتومة والسلام المنشود يوجد طريق موصول نعرف له بداية ولكننا لا نعرف له نهاية. فالسلام الشامل لم يتحقق بعد. أما تحرير التراب الوطني فقد تم عند نقطة ما على هذا الخط الممتد بلا نهاية واضحة. ولا يملك أحد أن يدعي أن ما أنجز حتى الآن على هذا الطريق الطويل هو من صنعه وحده وإنما هو محصلة لمواقف وقرارات صنعها زعماء مصر الثلاثة: عبد الناصر والسادات ومبارك وتفاعل معها إيجابا وسلبا شعب واع ومتمرس. فلولا صمود عبد الناصر وجسارة السادات وحكمة مبارك لما استطاعت مصر أن تمحو العار وتحدث الاختراق قبل أن تصل بالسفينة الجامحة إلى بر الأمان. و لولا يقظة وحساسية شعب ناضج وقادر على التكيف والابتكار شعب يعرف الأوزان ويقدرها ويعرف الحدود و لا يتجاوزها لما نهضت مصر من كبوتها بعد هزيمة ١٩٦٧ ولما قاتلت في ١٩٧٣ قبل أن تتمكن أخيرا من رفع علمها فوق طابا في ١٩٨٩.

إن درس أكتوبر الحاكم لكل الدروس الأخرى والذي يتعين على شعب مصر «و لم يكن ما يقرب من نصفه الحالي قد ولد بعد عندما اندلعت حرب ١٩٧٣» أن يعيه جيدا هو أن مصر قادرة عندما تتسلح بالإرادة وبالعلم على أن تحقق المستحيل. وكما انتصرت مصر في معركة أكتوبر بقوة السلاح وفي معركة طابا بالقانون فإنها قادرة على أن تحقق النصر أيضا بالقوة الشاملة في معركة السلام الشامل.

التعقيب الأول على الورقة الأولى

د. أسامة الباز

المستشار السياسي للسيد رئيس الجمهورية

أود فى بداية كلمتي أن أنوّه بالمنهج العلمي الموضوعي الذى التزم به الأستاذ الدكتور حسن نافعة فى تقييمه للعمل السياسي الذى اضطلعت به مصر لاستكمال تحرير الأرض وتحقيق السلام ، ولا يفوتنى أيضا أن أشير إلى رصانة عباراته وسلاسة كلماته والدقة البالغة فى أسلوبه.

وإذا جاز لى أن أعلّق بإيجاز على بعض النقاط التى وردت فى هذا البحث القيم ، فإنني أورد تعليقى على النحو التالى:

أولا: سجل الباحث الفارق بين موقف النخبة المصرية أثناء حرب أكتوبر ، وهو موقف تميز بالإجماع على تأكيد تلك الحرب بغير حدود ، وبين موقفها من نتائج الحرب ، حيث ثار خلاف محتدم حول تقييم تلك النتائج ، وخاصة تلك المتصلة بتحرير التراب الوطنى ، ونوع التسوية السياسية التى تم التوصل إليها على المسار المصرى ، والواقع أن هذه المفارقة هى أمر طبيعي ومنطقي ، لا يدعو للدهشة ، فالحرب - خاصة عندما تكون مشروعيتها واضحة كالشمس مثل حرب أكتوبر - هى حدث يسهل بل يتحتم أن ينعقد عليه الإجماع الوطنى الذى يندر أن يخرج عليه أحد ، أما عندما يتعلق الأمر بالتحرك السياسى الذى يليها والمواقف التى تتبعها ، فإن الخلاف فى التقييم يصبح واردا وطبيعيا ، ليس فقط لأن الحرب تثير عاطفة جماهيرية وتولد تعبئة شعبية فورية ، ولكن أيضا بسبب اختلاف طبيعة العمليتين: عملية الحرب ، وتحليل وتقييم العملية السياسية التى تلى الحرب فتقييم التحرك السياسى يتوقف على عناصر عديدة ، معظمها شخصى وذاتى لا تتوفر له

الموضوعية ، مثل التوجه العقائدى لصاحب التقييم ، وموقفه من القيادة السياسية ، ورؤيته الذاتية لما كان يمكن تحقيقه ، ومفاضلته بين الخيارات التى يرى أنها كانت قائمة ، إضافة إلى أن الغالبية العظمى من المحللين والمثقفين الذين يتصدون لتقييم العمل السياسي لا تتوفر لديهم خبرة بالعمل السياسي ، ولا قدرة على التعرف على الخيارات التي كانت متاحة فى إدارة المعركة ، ومن ثم يترددون كثيراً فى تقييم القرارات التي اتخذها القادة العسكريون ، ورغم أن بعض هؤلاء العسكريين الذين تولوا مواقع قيادية أثناء الحرب قد تورطوا فيما بعد فى الحديث عن خطأ بعض القرارات التي اتخذت أثناء المعركة ؛ وإلقاء المسئولية واللوم على من اتخذوا هذه القرارات ، فإن هذا الموقف من العسكريين السابقين لا يتحقق له الترويج الواسع فى الدوائر المدنية ، ويتردد معظم المثقفين فى الخوض فى تقييم هذه القرارات ، وهم محقون فى ذلك.

ثانيا:أصاب الباحث عندما ذكر أنه لا يمكن تقييم نتائج حدث فى حجم حرب أكتوبر بمجرد وقوعه ، أو بعد وقوعه بمدة قصيرة ، لأن تلك النتائج تتفاعل بمرور الزمن ، فتراكم هذه النتائج وتفاعلها يمكن أن يؤديا إلى تحولات قد تختلف تأثيراتها كيفيا على المدى الطويل. كذلك فإن هذه النتائج لا تتبلور بذاتها على نحو ميكانيكي مستقل ، وإنما تتبلور من خلال مدركات الأطراف التى شاركت فى صنع الحدث أو تأثرت به.

ثالثا:وفيما يتعلق بمنهجية وأدوات وأساليب قياس نتائج حرب أكتوبر ، عنى الباحث بإبراز أن البعد الزمنى لتلك الحرب لا يقتصر على العمليات العسكرية وحدها ، بل إنه يمتد إلى تقييم وضع مصر المقارن قبل حرب أكتوبر وبعدها فى كافة الميادين ،وعلى جميع الأصعدة والمستويات ، وركز الباحث على أن مفهومه لحرب أكتوبر ينصرف أساسا إلى ما ترمز إليه من إرادة رفض الهزيمة والإصرار على تحرير الأرض ، وهى الإرادة التى تجسّدت فور وقوع هزيمة ١٩٦٧ واستمرت إلى أن تحقق هدف التحرير بالكامل، واستعادت مصر كل حبة من ترابها الوطنى ، بعد أن تمكنت من رفع العلم المصرى فوق طابا فى مارس ١٩٨٩ ، ومن جهة أخرى ،فإن التقييم السليم لنتائج حرب أكتوبر يجب أن يأخذ فى اعتباره ما أصبح يعرف اصطلاحا « بروح أكتوبر ».

رابعا:أورد الباحث نقطتين أرى أنهما محل نظر :
١-أن قدرة مصر التفاوضية كان يمكن أن تكون أفضل كثيرا لو كانت قواتنا تسيطر على المضايق عند توقف القتال.
٢-أنه كانت هناك خلافات حقيقية حول الوقفة التعبوية التى قامت بها القوات المسلحة بعد تحريرها المساحة المستهدفة على الضفة الشرقية للقناة.
أشك كثيرا فى أن قدرة مصر التفاوضية كان يمكن أن تكون أفضل بدرجة ملحوظة لو كان القتال قد توقف وقواتنا تسيطر على المضايق ، وذلك للأسباب الآتية:

١-أن قدرتنا التفاوضية قد تحددت على أساس عناصر لم تكن لتتأثر كثيرا بالمدى الذى وصلت إليه القوات المسلحة فى عمق سيناء ، وتتلخص هذه العناصر فيما يلى:
أ-ثبوت قدرة مصر على إلحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل ، وتلك مسألة لا تتوقف على عمق المنطقة

التى حررتها الحرب ، وإنما تتوقف بالقدرة على كسر إرادة القوات المعادية وشل حركة القيادة ، وهو ما تحقق بالكامل عندما عبرت طائراتنا القناة ودكت استحكامات العدو وحطمت مركز القيادة والتحكم فى قاعدة المليز الجوية ، وعندما عادت طائراتنا سالمة وعاودت الإغارة على مواقع العدو فى مختلف أنحاء سيناء ، وعندما عبرت القوات البرية قناة السويس وحولت عبقرية الهندسة العسكرية لخط بارليف إلى هشيم تذروه الرياح ، أو إلى مصيدة يقبع بها جنود العدو كالجرذان انتظارا لمصيرهم المحتوم ، وعندما خرج ضباط إسرائيليون كبار رافعى اليدين لكى يسلموا أنفسهم للقوات المصرية المظفرة ، فالإرادة والقدرة لا تتحددان على أساس عمق المنطقة التى حررت ، بل تتحققان من منطلق ثبوت قدرة القوات المسلحة على الإنجاز وتوجيه ضربة قاصمة موجعة للعدو ، وهو ما تحقق بالفعل فى الأيام الأولى للحرب.

ب-سقوط نظرية التفوق الإسرائيلي على مصر والعرب ، وهو ما تحقق خلال ساعات معدودة ، لأن سقوط وهم الشعور بالتفوق يتحقق فى مدة وجيزة جدا ، لأنه مسألة سيكولوجية لا تستند إلى الحقائق العلمية ، بقدر ما تستند إلى تصورات ثارت فى أذهان الجماهير الإسرائيلية دون أن يقوم عليها دليل علمي أو عملى.

ج-وضوح إصرار الشعب المصرى على تحرير أرضه وتخليص إرادته مهما كلفه هذا من تضحيات ، وقد بدا هذا الإصرار ليس فقط من الشعارات التى رفعت مثل: لا صوت يعلو على صوت المعركة ، وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، بل من تصميم الشعب المصرى على توفير كافة الإمكانات لقواته المسلحة لكى تخوض معركة الثأر والتحرير ، واستعداد كل مصرى للإسهام فى الإعداد للمعركة ، فالعمال يبنون الاستحكامات المنيعة على إمتداد القناة ، وأفراد الشعب جميعا يقبلون اقتطاع جزء يعتد به من دخلهم للإعداد للمعركة ، وأعطوا هذا الهدف أولوية متقدمة على ما عداه من الأهداف.

د- استناد موقف مصر التفاوضى إلى مرجعية قانونية قوية وصحيحة ، تتلخص فى مبادئ القانون الدولى ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم ٢٤٢ ، الذى صدر من مجلس الأمن فى نوفمبر١٩٦٧.

هـ-تمسك مصر بعدم تقديم أى تنازلات أو حلول وسط فيما يتعلق بوجوب انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا إلى ما وراء خط الحدود بين البلدين وإخلاء المستوطنات والمستوطنين دون أى استثناء.

و-ومن الناحية النفسية ، كان المفاوض المصرى يشعر فى كل مراحل التفاوض بأن بلاده قادرة على خوض حرب أخرى إذا لم تقبل إسرائيل الالتزام بأحكام الشرعية والعدالة.

٢-وإذا كان الباحث قد بنى هذا الافتراض على المقدمتين النظريتين الآتيتين أو إحديهما:

أ-أنه لو كانت القوات المصرية قد وصلت إلى المضايق لكانت ترتيبات الأمن التى تم الاتفاق عليها بمقتضى معاهدة السلام وملحقها العسكري قد تغيرت لصالح مصر ، وهذا أمر لم يقم عليه دليل ، كما أن هذه الترتيبات الأمنية تشكل التزاماً متبادلاً بين الطرفين ، وليست التزاما يتحمله طرف دون آخر ، و لا يقدم فى هذا النظر ولا يؤخر أن تكون المنطقة التى تخضع لترتيبات الأمن فى الإقليم المصري أكبر مساحة من تلك الموجودة فى إقليم إسرائيل ، لأن هذا نتج عن ضآلة مساحة الإقليم الإسرائيلي بالمقارنة بإقليم مصر.

ب-أنه لو كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى خط المضايق لكان هذا كفيلا بحصول مصر

فى كامب ديفيد على صيغة أفضل بالنسبة للمشكلة الفلسطينية، وهذا الافتراض خاطئ بدوره ، لأن موقف إسرائيل من الموضوع الفلسطيني أثناء مفاوضات كامب ديفيد تحدد على أساس عاملين لا ثالث لهما:

(١) أنه كان من الصعب فى تلك المرحلة أن تسلم إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى استرداد أرضه -التى تسميها إسرائيل يهودا والسامرة، وتقرير مصيره ، وهو ما يعنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وتزداد صعوبة تصور تسليم إسرائيل بهذا المطلب الفلسطيني المزدوج - الانسحاب من الأرض وقبول قيام دولة فلسطينية - إذا قدرنا أن الوزارة التى كانت قائمة عندئذ تكون حكومة ليكودية يكبلها التعصب العقائدي والتطرف المذهبى الشديد ، التى تختلط فيه السياسة بالدين والتاريخ والأساطير.

(٢) أن الفلسطينيين لم يكونوا مشاركين فى هذه المفاوضات ، وليس من الواقعى أن يتصورأحد أن طرفاً ما - حتى لو كان معتدلا يعتنق مواقف معتدلة - يمكن أن يسلم بحقوق طرف غائب ، لأن غيابه يحول دون التزامه بواجبات معينة فى مقابل الحقوق التى حصل عليها.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية التى أوردها الباحث - وهى الخاصة بوجود خلافات حول الوقفة التعبوية التى قامت بها القوات المسلحة بعد تحريرها للمنطقة المستهدفة على الضفة الشرقية للقناة - فتلك مسألة عسكرية بحتة ، لا يستطيع غير الخبراء العسكريين أن يحسموها ، ويجب أن نأخذ فى حسابنا عندما نتعرض لتلك النقطة بالتحليل والتقييم عناصر عديدة ، منها أننا لم نسمع عن هذه الخلافات أثناء الحرب أو بعدها مباشرة ، وإنما سمعنا عنها لأول مرة بعد انتهاء الحرب بسنوات ، ثم إن الروايات التى سمعناها عندئذ لم تكن تخلو من شبهة التأثر بالاعتبارات الشخصية الذاتية البعيدة عن الموضوعية ، وإضافة إلى كل هذا فإن هناك حقائق دامغة تثبت خطأ هذه التوجه ، فنحن لم نكن نملك من وسائل الدفاع الجوى ما يمكننا من التوغل حتى خط المضايق ، ولو كنا قد غامرنا بتطوير الهجوم دون توفير هذا الغطاء الجوى لكان حتميا أن نتعرض لخسائر فادحة فى العتاد والأرواح ، لا يبررها الفرق بين ما أنتهى اليه الحال على الأرض فعلا ، وبين ما كان يمكن أن يتحقق من مكاسب إذا استطعنا أن نصل إلى المضايق.

وهناك نقطة يعرفها كبار القادة العسكريين المصريين أكثر مما نعرفها نحن،وهى أن كثيرا من الروايات التى رويت بعد الحرب جاءت متناقضة للمواقف الحقيقية التى اتخذها بعض أصحاب تلك الروايات أثناء وجودهم فى غرفة العمليات أو فى الاجتماعات التى رأسها الرئيس الراحل محمد أنور السادات وساعده الأيمن عندئذ المشير أحمد إسماعيل وإلى جانبهما قادة القوات المختلفة ، ومع ما فى هذه الظاهرة من غرابة ، فالحق أنها ظاهرة إنسانية لا تدخل فى نطاق المستحيل ، وكثيرا ما يلجأ الفرد -أيا كان موقعه ودوره-لتبرير أدائه أو موقفه ، أو لترسيخ الاعتقاد بأنه كان يقف مواقف بطولية متصلبة ، وأن عوامل أخرى معاكسة هي التي حالت دون الاستفادة من رأيه وخبرته.

وعلى أية حال ، فقد أحسن الباحث صنعا عندما ذكر أن مصر قد حققت جميع الأهداف التى حددتها لنفسها فى حرب أكتوبر ، فقد تغيرت المعطيات العامة للوضع فى المنطقة تغيرا تاما بعد الحرب مقارنة بما كان سائدا قبلها ، بحيث أصبح التساؤل عما إذا كان من الممكن تحقيق نتائج عسكرية أفضل فى ظل قيادة سياسية أو قيادات عسكرية مختلفة ، قضية أكاديمية وتاريخية لم تحسم بعد ، وربما لن تحسم أبداً.

خامسا : ذكر الباحث - بحق- أن روح أكتوبر قد مارست تأثيراتها على مستوى صانع القرار من ناحية ، ومستوى الجماهير العريضة والنخبة السياسية الأوسع من ناحية أخرى ، ولكن فى اتجاهات لم تكن متطابقة تماماً ، وخلق ذلك نوعا من المفارقة التى أدت إلى ظهور تناقضات بين الفئتين ، ففى حين أن الرئيس السادات اكتسب شرعية وشعبية طاغية ساعدته على الشروع فى إعادة صياغة مجمل السياسات الداخلية والخارجية على أسس جديدة ، فإننا نجد أن الشعب المصرى والنخبة السياسية بمعناها الواسع قد تفاعلا مع سياسة الرئيس السادات وتوجهاته المتعلقة بالتسوية السلمية مع إسرائيل ، غير أنهما قاوما بضراوة جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل ، واتخذت بعض التجمعات السياسية موقفا معارضا لسياسة الرئيس الراحل بعد أن اتضح أن إسرائيل لا تسعى للتسوية بقدر ما تحاول أن تعزل مصر عن عمقها العربى، وقال الباحث إن روح أكتوبر أثبتت حرص جميع المصريين على تحرير التراب الوطنى مع عدم تعريض أمن مصر وانتمائها العربى للخطر ، فبمجرد أن غزت إسرائيل لبنان سنة ١٩٨٢ ، وعندما ماطلت فى الانسحاب من طابا ، وقف جميع المصريين فى خندق واحد ، ونسوا الخلافات التى كانت قائمة قبل وقوع هذين الحدثين.

سادسا: ذكر الباحث أيضا أن من مظاهر التفاف المصريين جميعا حول قيادتهم أثناء خوض معركة طابا أن الدكتور وحيد رأفت - نائب رئيس حزب الوفد وأحد رموز المعارضة البارزين - قاد لواء المطالبين بخوض معركة التحكيم فى النزاع حول طابا ونصح بعدم الخوف من اتباع هذا السبيل لتسوية النزاع ، ومع صحة تلك الرواية ، فإن أهميتها تبدو إذا نظرنا إليها من الناحية الأخرى ، وهى بالتحديد ناحية الرئيس محمد حسنى مبارك الذى واجه تلك المشكلة بعد أسابيع من توليه المسئولية، وتابع تطوراتها واستمع إلى آراء ومشورة كل من تبين له أنه يتمتع بالكفاءة والأهلية اللازمتين للإفتاء فى هذا الموضوع الهام ، وقبل أن يبدى أستاذنا المغفور له الدكتور وحيد رأفت موافقته على عرض المشكلة على التحكيم ، اختاره السيد الرئيس لقيادة الفريق المصرى المكلف بدراسة القضية ورسم استراتيجية مصر فيها، وكان هذا الاختيار مبنيا على اعتبارات موضوعية تماما لا دخل فيها للحزبية أو غيرها ، وعندما أبديت أمام السيد الرئيس ملاحظة مؤداها أن الدكتور رأفت يشغل مركز نائب رئيس حزب الوفد قال بحدّة وصرامة : هذه ملاحظة لا تبدى فى مثل هذا المجال ، فلا يعنينى فى قليل أو كثير انتماء الشخص الحزبى أو موقفه من الحكومة ، لأننا جميعا مصريون ونحن شعب يقف فى خندق واحد عند الشدائد والملمات ، وكان الرئيس مبارك فى كل مراحل القضية يبدى تقديرا بالغا للجهد الخارق الذى قام به الدكتور رأفت ، الذى كان يسهر حتى ساعة متأخرة من الليل لكى يفكر فى أفضل صيغة تحمى مصالحنا لمشارطة التحكيم ، ثم يستيقظ فى ساعة مبكرة من الصباح لكى يدخل تحسينا على تلك الصيغة .

سابعا: أنه يبدو أن الباحث يعتقد أن أهم القرارات التى حددت مسار عملية السلام كانت جميعها قرارات فردية ، اتخذها الرئيس السادات دون أن يتشاور مع أحد ، وأحيانا ضد رغبة الجميع ، بما فى ذلك أقرب معاونيه ومستشاريه ، والواقع أن هذا الاعتقاد غير سليم ، لأن الرئيس السادات كان دائم التشاور مع وزير الخارجية عندئذ المرحوم إسماعيل فهمي وقد تشاور معه ومع أعضاء مجلس الأمن القومي بصدد زيارته للقدس ومخاطبة الشعب الإسرائيلي مباشرة من منبر

الكنيسيت ، وكان معظم من تمت استشارتهم مؤيدين لتلك الخطوة الجسورة.

ثامنا : أنه يبدو أن الباحث قد أعطى مغزى كبيرا لاستقالة ثلاثة من الوزراء المصريين الذين كان الموضوع يدخل فى اختصاصهم ، وهم المغفور لهما الوزيران إسماعيل فهمى ومحمد رياض ، والسيد الوزير محمد إبراهيم كامل أطال الله بقاءه وكتب له الصحة والعافية ، وقد استقال الأولان لمعارضتهما زيارة الرئيس الراحل للقدس ، فى حين أن السيد محمد إبراهيم كامل استقال لعدم رضاه عما تمّ التوصل إليه فى كامب ديفيد ، ولا شك أن الوزراء الثلاثة كانوا من خيرة رجالات مصر الذين قضوا حياتهم فى الدفاع عن بلادهم وحماية مصالحها ، ولا تنتقص استقالتهم من قيمة الخدمة التى أدوها لوطنهم ، وإذا جاز لى أن أبدى تعليقا شخصيا على هذا الموقف منهم ، فإننى أقول إنه يعود - جزئيا على الأقل - لطبيعة عملهم الدبلوماسى ، الذى جعل همهم الأول والأخير ليل نهار هو مواجهة إسرائيل فى كافة المحافل والمجالات ، وخاصة السيدان إسماعيل فهمى ومحمد رياض ، اللذان قضيا الجزء الأكبر من حياتهما الوظيفية فى بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة ، وهو موقع يفرض عليهما توجيه كل فكرهما وحركتهما للتصدى لإسرائيل والتعبير عن العداء المصرى والعربى لها ، وبذلك يكون من الصعب على من كانوا فى هذا الوضع أن يتقبلوا سياسة جديدة ، تقوم على معطيات مختلفة عما اعتادوا عليه سنوات طوالا .

تاسعا: وقد أحسن الباحث عندما اختتم عرضه القيم بفقرة جمعت فأوعت قال فيها :
ولا يملك أحد أن يدعى أن ما أنجز حتى الآن على هذا الطريق الطويل - يقصد طريق مواجهة إسرائيل بالحرب والسلم - هو من صنعه وحده ، وإنما هو محصلة لمواقف وقرارات صنعها زعماء مصر الثلاثة : عبد الناصر والسادات ومبارك ، وتفاعل معها إيجابا وسلبا شعب واع ومتمرس ، فلولا صمود عبد الناصر وجسارة السادات وحكمة مبارك ، لما استطاعت مصر أن تمحو العار وتحدث الاختراق قبل أن تصل بالسفينة إلى بر الأمان .

التعقيب الثاني على الورقة الأولى

د. أسامة الغزالي حرب

رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

فى اطار السياق العام للندوة، نتحدث عن نتائج حرب أكتوبر سياسيا، وكما هو مفهوم من تقديم الجلسة فإن الحديث سينصب على المسار المصرى الذى بدأ بعد حرب أكتوبر مباشرة ووصل الى المعاهدة المصرية الإسرائيلية ثم استمرت محاولات متتالية توجت بعقد مؤتمر مدريد وإدخال أطراف أخرى فى العملية السلمية.

هذا التعقيب سوف ينقسم الى ملاحظات عامة أولية ثم نقاط اختلف فيها مع الدكتور حسن ونقاط أخرى اتفق فيها معه ثم مجموعة من الاضافات التى اعتقد أنه من المهم الإشارة اليها :

أولا : الملاحظات العامة :

الملاحظة الأولى: أن أى حديث عن الاستثمار السياسى لحرب أكتوبر والعملية السلمية محمل بحالة من الاختلاف نعلمها جميعا، بين من حبذوا منذ البداية الطريق الذى تمت فيه العملية السلمية، وبين من يتحفظون عليها أو يعارضونها تماما. وتلك المسألة واضحة مع ذلك أرجو أن تؤصل هذا الموضوع لأن تأصيله فى منتهى الأهمية ويجعل فهم المسائل أكثر وضوحا وتسلسلا.

نستطيع أن نقول أن الخلاف حول سبل تحرير الأرض وتحقيق السلام بدأ بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة أى لم يبدأ مع أنور السادات فقبل ١٩٦٧ كانت القضية هى القضية الفلسطينية أى المشكلة الفلسطينية وأن إسرائيل انتهكت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأقامت عنوة دولة إسرائيل وحرمت الشعب الفلسطينى من حقوقه وهو ما اطلق عليه "القضية الفلسطينية - قضية اللاجئين - قضية العودة"، غير أن القضية بعد ١٩٦٧ لم تعد فقط وجود إسرائيل واعتدائها على حق الشعب الفلسطينى وإنما أصبحت احتلال إسرائيل لأراض عربية مصرية وسورية فضلا عن احتلال الضفة الغربية فى الأردن التى هى أصلا أرض فلسطين وتهديد أرض لبنان. وبذلك ظهرت قضية جديدة تماما منذ اليوم الأول صاغها الرئيس جمال عبد الناصر فى عبارة "إزالة آثار العدوان" بمعنى التخلص من آثار هذا الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية.

منذ اللحظة الأولى ظهر الخلاف الذى كان فى البداية كامنا وضمنيا ثم بدأ يظهر شيئا فشيئا منذ أيام جمال عبد الناصر بين من ظلوا على نفس الأفكار أو الأوهام القديمة وهو أن الحل الوحيد مع إسرائيل هو

إبادة ساحقة ماحقة والتخلص منها نهائيا وإعادة الحقوق للشعب الفلسطينى، اما كيف يتم هذا فلم يكن واضحا.
فى مواجهة ذلك ومع المواجهة المباشرة للاعتداء والاحتلال الإسرائيلى بدأت تتبلور ملامح الحل الواقعى العملى الذى بمقتضاه :
١- تتم إزالة آثار العدوان بمعنى إخراج إسرائيل من الأراضى التى احتلتها.
٢- إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.
٣- اعتراف ضمنى بإسرائيل.
لقد حدث هذا منذ اللحظات الأولى، ومنذ قبول مصر لقرار ٢٤٢. والشىء المهم الذى يجب أن نذكره أن قبول عبد الناصر لهذه القرارات كان معناه بدء العمل فى هذا الاتجاه السلمى. والواقع أن الدكتور حسن نافعة تحدث فى هذه المسألة ولكنه لم يتوسع كثيرا ولكن مقتضى كلامه أن استراتيجية الحل السلمى بدأت فى عهد جمال عبد الناصر وبدأت بعد حرب ١٩٦٧ وأن الاختلاف الذى أحدثه أنور السادات لم يكن اختلافا استراتيجيا ولا أستطيع أن اسميه كما قال الدكتور حسن نافعة "انقلابا فى نمط التفكير" ولكنه اختلاف فى الطريقة وهذا هو الفرق الأساسى بين أنور السادات وجمال عبد الناصر. ولو استرجعنا الوقائع التى حدثت فى الأيام الأخيرة من حكم جمال عبد الناصر. فإننا نذكر أنه بعد أن قبل عبد الناصر مبادرة روجرز بدأت بعض المظاهرات فى مصر والبلاد العربية وبدأ ظهور شعارات "الاستسلامية والانهزامية" فى ذلك الوقت. وفى هذا السياق رجعت الى رسالة أرسلها جمال عبد الناصر الى الرئيس العراقى أحمد حسن البكر فى ٣ أغسطس ١٩٧٠ أى قبل وفاته بأقل من شهرين، نلاحظ منها بوضوح كيف أن هذاالخلاف قديم وأصوله ليس لها علاقة بأنور السادات. يقول عبد الناصر فى رسالته "أمامنا فرصة للتحرك لا نملك حق التغافل عنها خصوصا وأن هناك أجزاء كثيرة من الأرض العربية تتعرض جميعها للاحتلال وإذا كان بإمكاننا تخليص القدس العربية وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية وسيناء من المحن الرهيبة التى تعيش فيها الآن، لست أدرى لماذا لا نتحرك، لست أرى أننا نستطيع أن نبنى مستقبل أمة ونصون حرية هذه الأمة بالكلمات، لقد دهشت الى حد كبير من المسيرة التى تنظمها السلطات العراقية ضد الجمهورية العربية المتحدة، لقد كنت أتمنى أن الجهد الذى يبذل لتنظيم هذه المسيرة يوجه لما هو أجدى منها أو أن يوجه الى طائرة تقذف مواقع العدو، إننى أتساءل أحيانا لماذا لم تتلق قواتكم على الجبهة أمرا للاشتباك" ، هذه كانت فحوى رسالة جمال عبد الناصر الى أحمد حسن البكر بمناسبة المظاهرات التى سيرت فى بغداد ضد ما سمى بالحلول "الانهزامية أو الاستسلامية" وقبول مبادرة روجرز. إذن الذى أريد أن أؤكد عليه أن الخلاف قديم حول استراتيجية التحرير بين من يرون الجرى وراء الأوهام والقضاء بشكل ساحق على إسرائيل وإزالتها من الوجود (والتى لم يكن لها أساس حقيقى فى فكر جمال عبد الناصر) وبين الاستراتيجية التى وضعت والتى بدأ اتباعها منذ الأيام الأولى بعد الهزيمة وتتضمن :
١- تحرير الأرض العربية واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى.
٢- قبول ضمنى بالدولة الإسرائيلية بشرط أن تحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.
الملاحظة الثانية: أنه فى تقييم حرب أكتوبر وبصرف النظر عن المواقف المختلفة اعتدنا دائما أن نتكلم فى قضايا عسكرية مثل : هل كان من المهم تطوير الهجوم فى سيناء، وما هى حقيقة الوقفة التعبوية وكثير من هذه الأسئلة، مثل هذه الأسئلة أصبحت الآن أسئلة نظرية أكاديمية فقط للتمرين الذهنى والعسكرى ولكنها ليست قضايا يمكن حسمها على الاطلاق، هى قضايا خلافية تثور بشأن كل المعارك

وفى كل القضايا الكبرى، وهناك أيضا قضايا سياسية تعتبر جدلية مثل ما ذكره الدكتور حسن من تساؤل عما كان سيحدث لو أن كل الأطراف العربية والفلسطينية حضرت مؤتمر ميناهاوس، نعم كان يمكن أن تتم وأيضا من الممكن ألا تتم أى تسوية. فى الواقع هذه أسئلة نظرية.

الملاحظة الثالثة: أن الخطوات التى تمت بعد أكتوبر لاستثمار النصر، كانت تهدف الى تحرير الأرض وتحقيق السلام ولكن لاشك أن العمل الأساسى الذى أسهم فى تجسيد السلام كان المبادرة، فمبادرة السادات كانت هى المفصل الذى أمكن بمقتضاه تحويل ما تم من نصر عسكرى الى عملية سلام بعيدة المدى وجادة وشاملة وهذا طبعا ما يميز شخصية أنور السادات واختلاف اسلوبه عن الرئيس جمال عبد الناصر. أنا شخصيا اعتقد أن هذه المبادرة فى اطار الظروف التى تمت فيها، والمنطق الذى حكمها، كانت خطوة شجاعة وهامة وانطوت على أبعاد نفسية مؤثرة على الطرف الآخر بلاشك ويجب أن نضعها فى الاعتبار ونعاملها بقدر كبير من الموضوعية وعدم الحساسية السياسية.

الجزء الثانى من حديثى هو نقاط الاختلاف مع الورقة المقدمة :

أولا : أنا فى الحقيقة اعتقد أن من المبالغة القول أنه كان هناك "فريق كان ومايزال يعتقد بوجود مفارقة هائلة وربما انفصال كامل بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية، وأن السياسة خذلت السلاح فى أكتوبر"، هذا الرأى يردد من البعض ولكنى شخصيا لا أذهب الى أن هناك انفصال ومفارقة كاملين" وخصوصا وأن د. حسن قال أن الحرب حققت أهدافها المباشرة أى أن المبادرة لم تكن لتتم إلا بعد أكتوبر، إذن لا يوجد مفارقة أو انفصال شديدين الى هذا الحد، أما النقطة التى اتفق فيها مع الدكتور حسن فى هذه الجزئية فهى قوله بأن التسوية السلمية لم تكن لتتم إلا بحرب أكتوبر، ولو أن هذا ليس معناه أن التسوية كانت محصلة لحرب أكتوبر فقط وهذا كلام يطول الحديث فيه.

ثانيا : اختلف أيضا مع الدكتور حسن نافعة فى أنه انتقد ما أسماه الطابع الفردى لاتخاذ القرار فى عهد الرئيس السادات، وليس اختلافى حول أن شخصا يتخذ القرار طبعا، ولكن حول تقدير المعارضة له، فأنا لا أميل الى المبالغة فى حجم المعارضة داخل النخبة المصرية لهذا القرار - الدكتور حسن ذكر أسماء الأساتذة محمد حسنين هيكل وإسماعيل فهمى ومحمود رياض وإبراهيم كامل - هؤلاء ليسوا النخبة المصرية الموجودة كلها ولا المعبرين عن كل الاتجاهات، أربعة من مئات من النخبة المصرية الموجودة فى كل المجالات، ثم إنه إذا لم يكن هناك خلاف حول هذا القرار المذهل بمبادرة ذهاب رئيس مصر بنفسه لإسرائيل وبهذا الشكل الدرامى الذى تم به والذى جعل العديد من عتاة الدبلوماسيين يقفون مشدوهين أمامه، فعلام يكون الخلاف؟ الأهم من ذلك فى الحقيقة أن القرار فى أى مكان أو مجتمع هو فى التحليل النهائى لفرد وفرد واحد مهما بلغ عدد المستشارين، والقرار السياسى فى النهاية هو مسئولية فردية، ومصر تاريخها حافل بالقرارات التى يمكن أن نقول عنها ذلك فمثلا الرئيس جمال عبد الناصر اتخذ الكثير من القرارات الفردية ولكننا نعرف أنها كانت إما تعبيرا عن رأى سائد فى البلاد أو تمت بعد مشاورات.

ثالثا : أن الورقة تتحدث عن الفجوة بين مضمون التسوية التى قبل بها السادات وتلك التى كان الشعب المصرى يتوق الى تحقيقها، وأنا أتساءل ما الذى أراده الشعب المصرى أكثر من أن يسترجع كل حبة رمال فى سيناء، الأغلب هو أن د. حسن يقصد النواحى العربية فى التسوية وإنى أتساءل من الذى يستطيع أن يحدد بالضبط ما الذى يتوق اليه الشعب المصرى فى الحل الشامل للقضية؟ أنا فى الحقيقة لا أميل كثيرا الى الاستعمال السهل لكلمة "الشعب" و "الجماهير" لكن فى التحليل السياسى يجب أن نكون حذرين عندما ننسب شيئا الى الشعب فنقول أنه راض أو أنه رافض فهذه مسائل أكثر تعقيدا من أن

تحسم بهذا الشكل.

رابعا : الورقة تتكلم عن إخراج مصر من الصراع العربى الإسرائيلى ولكن الكاتب لم يقل أن هذا رأيه، بل نسبه الى بعض الناس وهى فى الحقيقة مسألة يجب أن تصاغ بدقة. هل خرجت مصر من الصراع العربى - الإسرائيلى؟ أنا لا أعتقد ولكنى أعتقد أن السلام المصرى - الإسرائيلى قد يمنع أطرافا عربية أخرى من شن الحرب مرة أخرى ضد إسرائيل ولكن السلام المصرى - الإسرائيلى لا يمنع مصر من مساندة أى طرف عربى يتعرض للعدوان الإسرائيلى، ولهذا فإننى لا أستطيع أن أقول ببساطة أن مصر خرجت من الصراع ولكن هناك قيودا أنا لا أنكرها، ويمكن للمحاضرة القادمة التى تتحدث عن كيفية منع نشوب حرب جديدة أن توضح ذلك.

وأخيرا تتحدث الورقة عن أوجه القصور التى انطوت عليها معاهدة السلام مع مصر وأعتقد أن أوجه القصور هذه لم يعد لها مجال الآن ، مثل القول بأن مصر قبلت تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل قبل اتمام الانسحاب الإسرائيلى، فالانسحاب تم والتمثيل الدبلوماسى مجمد.

الجزء الثالث النقاط التى اتفق فيها مع الورقة :

أنا أشيد بعبارة الكاتب البليغة التى قالها فى الورقة "لولا صمود عبد الناصر وجسارة السادات وحكمة مبارك لما استطاعت مصر أن تمحو العار وتحدث الاختراق وأن تصل بالسفينة الجامحة الى بر الأمان" وأنا فى الحقيقة أؤيد اختياره الدقيق للكلمات : "صمود" عبد الناصر لأن عبد الناصر هزم لكنه صمد، "جسارة" السادات طبعا لأنه قام بحركة جسورة لا يستطيع أن يقوم بها غيره، و "حكمة" مبارك لأن الرئيس مبارك تولى فى فترة تحتاج الى أقصى قدر من الحكمة لإعادة التوازن بين قبول الحكومة المصرية للمعاهدة، وتحفظ المعارضة عليها ، وكذلك بين احترام مصر للسلام مع إسرائيل، والحرص على إعادة العلاقات مع البلاد العربية.

فى هذا السياق أنا اتفق مع الدكتور حسن وأعتقد أنه ذكر فكرة ممتازة بقوله أن النطاق الزمنى لحرب أكتوبر يمتد من هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى إتمام الانسحاب الإسرائيلى من طابا فى مارس ١٩٨٩ ، والواقع أنه من الضرورى أن نتعامل فى مثل هذه الأمور بموضوعية بعيدا عن التحيزات النفسية والأيديولوجية والسياسية، وأسوأ شىء أن نكون أسرى هذه التحيزات.

فلاشك أن حرب أكتوبر بدأت بعد أيام قليلة من هزيمة ١٩٦٧ والإصرار على النصر، وهنا أؤيد ما ذكره الدكتور حسن وأضيف الى العوامل التى مهدت الى حرب أكتوبر والتى جعلت قرار الحرب حتميا، إصرار عبد الناصر على "أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" فهذا شعار تبناه الناس من أول يوم واقتنعت به وكان ذلك بمثابة تهيئة نفسية بأن الحرب لابد وأن تحدث كذلك فإن ما حدث فى مؤتمر الخرطوم بأنه لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض كان أيضا تهيئة لحرب أكتوبر. وأضيف ثالثا كل العمليات العسكرية العظيمة والمجيدة التى تمت منذ أكتوبر ١٩٦٧ ومنها إغراق المدمرة إيلات التى أحدثت دفعة معنوية للمصريين وكانت بالتالى تهيئة لحرب أكتوبر.

إن الإعداد الذى تم للجيش المصرى لم يتم من الصفر فى ست سنوات ولم تبن قوته من العدم وإنما كانت هناك قوة كامنة فى إمكانيات وفى طاقات ورجال أشداء وقادة أكفاء على درجة عالية من التعليم كل هذه الطاقات الكامنة تحولت فى ٣ أو ٤ سنوات بعد حرب ١٩٦٧ الى قوة قادرة، أى أن ما تم بناؤه فى عهد عبد الناصر من تخريج قيادات من القوات المسلحة وتعليمها تعليما عاليا والتدريب الشاق للقوات، والإمكانيات التى كانت موجودة فى القطاع العام، كل هذه القوة ظهرت فى حرب أكتوبر، أما

أنور السادات فمما لاشك فيه أنه كان يملك الشجاعة والقدرة والدهاء السياسى التى مكنته من أن يتخذ القرار وأن يناور القوى الكبرى بهذه البراعة الشديدة وأن ينجز حرب أكتوبر ثم جاء حسنى مبارك. وأنا هنا اتفق تماما مع الوصف الذى يقوله حسن نافعة عن حكمة الرئيس مبارك فقد تولى فى ظروف عصيبة كانت فيها مصر فى حالة عدم توازن داخلى واقليمى ودولى حيث نجح فى إعادة التوازن بين القوى السياسية المختلفة وأصبح رئيس الجمهورية قادرا على أن يتعامل من منطلق الحفاظ على معاهدة السلام وأن يحترم فى نفس الوقت قوى المعارضة الداخلية التى كان لها الحق فى أن تعبر عن رأيها. وأخذت مصر تتبع أيضا سياسة دقيقة وبارعة للحفاظ على التوازن وإحداثه ما بين احترام معاهدة السلام مع إسرائيل وإعادة العلاقات الوثيقة مع العالم العربى، بل وإعادة مصر الى مكانتها الريادية فى العالم العربى. كما أعتقد أيضا أنه عندما وصل الرئيس مبارك الى الحكم كان هناك حرص على التوازن بين العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة وإعادة العلاقات الجيدة مع كافة الأطراف المؤثرة فى العالم بما يسمح بحرية الحركة فى كل المجالات.

الجزء الرابع والأخير :

اسمحوا لى، فى النهاية، أن أذكر بعض الاضافات :

أول هذه الاضافات يتعلق بالعلاقة بين المرحلة التى نتحدث عنها، وبين ما يجرى الآن بعد ٢٥ عاما من حرب أكتوبر. والسؤال البديهى هنا : هل ما يجرى الآن من تعثر فى عملية السلام، يعنى انهيار كل ما بنيناه، وأننا نعود الى مرحلة ما قبل السلام ؟

الواقع أننا يمكن أن نفهم ما يجرى الآن على نحو أفضل، إذا وضعنا المرحلة التى تناقشها تلك الورقة - أى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر وعقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية - فى سياق عملية السلام الجارية حتى الآن.

نستطيع أن نقول أن عملية السلام، أى عملية بناء السلام العربى / الإسرائيلى مرت حتى الآن بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : بدأت بحرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة بعد أن أصبحت إسرائيل مهيأة للجلوس على مائدة التفاوض وتقدم تنازلات حقيقية للعرب وفى نفس الوقت فإن حرب أكتوبر كانت هى السبب الأساسى الذى جعل من الممكن على طرف عربى أنه يقبل بوجود إسرائيلى ويقبل التسوية معها، فقد كان من المستحيل أن تبدأ مصر أو العرب العملية السلمية مع استمرار حالة الهزيمة لأنها فى هذه الحالة كانت سوف تعتبر استسلاما وكان من الصعب أن يتقبل أى عربى أو مصرى اتفاقا يتم الوصول اليه فى ظل الاحتلال الإسرائيلى كما كان لابد من أن نثق بأنفسنا وأننا قادرون على الحرب.

ماذا أنجزت هذه المرحلة ؟ أنجزت أولا كسر الحاجز النفسى بين العرب والإسرائيليين بعد المبادرة التاريخية لأنور السادات، وزيارته لإسرائيل. وأنجزت ثانيا المعاهدة المصرية - الإسرائيلية. ولكن لم يكن بإمكان العرب الآخرين أن يلحقوا بمصر فى تلك المعاهدة. ولذلك استمر هذا الوضع مجمدا حتى نهاية الثمانينات.

المرحلة الثانية، بدأت فى سنة ١٩٩٠. ففى تلك السنة وقع حدث خطير وهو الغزو العراقى للكويت. أدى هذا الغزو الى أن العالم يتنبه وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن المشكلة الكبرى فى هذه المنطقة ليست العراق وليست الخليج والبترول وإنما المشكلة الأساسية هى الصراع العربى الإسرائيلى لأن ما أزعج الأمريكيين لم يكن هو فقط الغزو العراقى للكويت، ولكن الأهم هو التأييد العربى الشعبى من الخليج

الى المحيط لصدام حسين، أبدوه ليس حبا فيه ولكن كراهية فى التعنت الإسرائيلى والتأييد الأمريكى لإسرائيل بعد أن بدا للرأى العام العربى كما لو أن "صدام حسين" هو الذى سوف يقضى على الإسرائيليين، وهكذا ولدت حرب الخليج أكبر عملية ضغط دولى لاستئناف عملية السلام فى الشرق الأوسط وبناءا على ذلك تم عقد مؤتمر مدريد فى ١٩٩١، وحضرت مؤتمر مدريد كافة الوفود العربية الأخرى : سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين - داخل الوفد الأردنى لأن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدين للتفاوض مع وفد فلسطينى - أى أنه بدأت منذ أواخر ١٩٩١ فى مدريد المرحلة الثانية من مرحلة التسوية الشاملة.

ماذا أنجزت هذه المرحلة ؟

أنجزت أولا القبول الإسرائيلى بالتفاوض المباشر مع الفلسطينيين، وكذلك قبول الفلسطينيين التفاوض مع الإسرائيليين، وهو ما أدى فى النهاية الى توقيع اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يعد انجازا كبيرا بعد أن كان الإسرائيليون ينكرون مجرد وجود الشعب الفلسطينى، وبعد أن كانوا يعتبرون منظمة التحرير مجرد منظمة ارهابية ! وأنجزت تلك المرحلة ثانيا الاتفاق الأردنى - الإسرائيلى. كما أنها أنجزت - ثالثا - من خلال مؤتمر مدريد بدء التباحث الجاد فى المفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا الحاسمة فى مستقبل التسوية. الآن، انتهت هذه المرحلة، وتوقفت. وكانت أهم علامة على هذا التوقف اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحاق رابين، ثم وصول بنيامين نيتانياهو للسلطة فى إسرائيل. أى أن وصول نيتانياهو كان نتيجة لمشكلة أكثر منه سببا لها. وجوهر المشكلة الآن هو انقسام الرأى العام الإسرائيلى والقوى السياسية هناك بين من هم على استعداد للسير فى مفاوضات السلام الى نهايتها، وبين المعارضين لذلك، والرافضين لأى تنازلات للفلسطينيين والعرب عن الأرض المغتصبة التى تحت أيديهم !

المرحلة الثالثة:

والسؤال الآن: متى يمكن أن تستأنف عملية السلام، أى : متى يمكن أن تبدأ مرحلة ثالثة للتسوية ؟ قياسا على المرتين السابقتين (حيث قامت المرحلة الأولى بعد حرب أكتوبر، والمرحلة الثانية بعد غزو العراق للكويت)، هل سوف يكون علينا أن ننتظر حربا أخرى، ودمارا ودماء ؟ أم أن بالإمكان أن نتفادى ذلك من خلال تعقل وتفهم القوى الحاكمة فى إسرائيل، أو من خلال ضغط أمريكى حقيقى وجاد للتوصل الى تسوية. علينا أن ننتظر ونرى.

النقطة الثانية التى أحب أن اضيفها هنا، أننا عند النظر الى حرب أكتوبر فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى يجب أن نضعها من الناحية السياسية كعلامة فاصلة بين مرحلتين أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى أى أنه لا يجب أن نضعها كحرب ضمن الحروب العربية / الإسرائيلية السابقة. فكل المواجهات العربية الإسرائيلية قبل حرب أكتوبر تختلف جذريا عنها قبل حرب أكتوبر. وربما لا يروق ذلك للبعض وهناك من يعتبرون أن الشعارات والكلام الذى كان يقال قبل حرب أكتوبر دليل على صحوة قومية ضد إسرائيل، لكن فى الحقيقة أن مرحلة ما قبل أكتوبر شهدت هزائم متوالية فى مواجهة إسرائيل، حتى ولو تحققت بعض الانجازات السياسية، غير أن المنطقة شهدت تحولا جذريا بعد حرب أكتوبر، وبالرغم من كل المشاكل التى نواجهها الآن فهى مواجهة إيجابية تختلف تماما عن المواجهة السلبية قبل حرب أكتوبر.

وأخيرا، أعتقد أننا سوف ننتقل لمرحلة جديدة فى السلام، وننمى بلدنا فى ظل هذا السلام. والكلمة التى شدد عليها الدكتور حسن "**روح أكتوبر**" هى أكبر دافع لها، إن روح أكتوبر هى الروح التى خضنا بها حرب أكتوبر، هى روح الجدية والاتقان والفداء، وحب الوطن، وإذا تمثلنا بحق روح أكتوبر فسوف يصبح

■ المناقشات :

سؤال

هل من الممكن تحقيق التسوية دون مفاوضات مع إسرائيل ؟

الدكتور حسن نافعة يرد على هذا التساؤل :

بالنظر إلى ما جرى قبل الزيارة وبعد الزيارة عليهم ألا يتحدثوا بمنظور ما يحدث الآن و في ضوء ما يجرى في ظل النظام الدولي الحالي والذى حدث فيه تغيرات مهمة جداً، وفي ظل النظام الإقليمي الذى حدثت فيه أيضاً تغيرات مهمة ، وبالتالي فعليهم عندما يحللون الحدث،أن يضعوه في سياقه التاريخي في ظل ما كان قائماً، في ظل الاتحاد السوفيتي الذى كان موجوداً، في ظل عالم عربي ، كان في حرب أكتوبر شديد التماسك، والتضامن لأول مرة فيما يشبه المعجزة، عندما نرى دولتين تدخلان الحرب بتنسيق و تناغم جيدين و يستخدم العرب سلاح البترول ، أظن إننا في سياق إقليمي يختلف تماما كل الاختلاف عن السياق الإقليمي حاليا ، الاختلاف حدث حول شكل التسوية ، وأسلوب التسوية ،قد يكون للرئيس السادات رؤية ، لكن نحن نتعامل مع قرارات الرئيس السادات في ظل واقع دولي وإقليمي محددين. ويجب أن يضع أى باحث هذه الحقيقة أمام عينيه ويقوم بتحليل الحدث في سياقه التاريخي الحقيقي، ولا يفسر ما حدث بمنطق التحولات التي استجدت بعد عشر سنوات. هذه المسألة أعتقد أنها مهمة جداً ، أنا عندما تكلمت عن مضمون التسوية ، كما يتوق إليها الشعب المصري لم أكن أتكلم عن الشعب المصري بشكل مطلق ، إني اعتقد أن التسوية قضية ما زالت مطروحة ، فلا يمكن أن يتحقق السلام إلا إذا كان شاملا. إذا ظلت التسوية قاصرة علي التسوية علي الجبهة المصرية فقط . ولم يتحقق السلام علي الجبهات

الأخرى،ولم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية ، هل يمكن أن تدوم التسوية ؟هل يتحقق السلام الشامل أم لا ؟ إذا لم تكن التسوية ممكنة وإذا لم يتم السلام الشامل فنحن لم نحقق السلام وبالتالي الجزء المتبقي الذى علينا أن نقطعه من الطريق ما زال طويلا، أذن نحن في مرحلة لم تحسم بعد ولا يجب أن نتعامل معها كمرحلة نهائية ، وبالتالي من الوارد إعادة تقييم كل الذى نقوله اليوم إذا فشلت التسوية وأن نعيد التقييم إذا نجحت التسوية، أى نحن في مرحلة انتقالية، علينا أن ندخل هذه المسألة في الاعتبار ، لا يمكن أن تحقق التسوية مع إسرائيل، صحيح أن القرار ٢٤٢ لا ينص على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لكن من نص القرار ٢٤٢ الذى قبله الرئيس عبد الناصر و الذى اعتبرناه المرجع الأساسي للتسوية الذى يتحدث عن حدود آمنة ومعترف بها ،كيف يمكن تحديد الحدود الآمنة والمعترف بها دون أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل؟ فالقضية ليست أن ندخل في مفاوضات أولا تدخل ولكن القضية كيف ندير المفاوضات . العبرة هى ماذا في الأوراق التفاوضية وموازين القوى عند التفاوض لأن هذا هو الذي يصنع نجاح المفاوضات من عدمه.

إسرائيل تتفاوض الآن في ظل خلل في ميزان القوى لصالحها ، في ظل إحساس بأن التحولات التي حدثت في النظام الدولي لصلحتها والولايات المتحدة هي المنتصرة إذن ، تتفاوض إسرائيل اليوم وفي يدها أوراق تفاوضية أقوى بكثير مما يملكه الطرف العربي ، إذن المسألة هى متى نكون جاهزين للتفاوض وماذا نستطيع أن نحصل على مائدة المفاوضات ، و ذلك مرهون بموازين القوى على الأرض اذا اختلت موازين القوى على الأرض تختل نتائج المفاوضات. لا يوجد شعب يطلب الحرب ، و لكن الحرب وسيلة و كان كلاوس فيتس يتحدث عن الحرب باعتبارها شكلا من أشكال التفاوض و التفاوض شكل من أشكال الحرب إذن فالإثنان وجهان لعملة واحدة . القضية ليست أن تحارب أو تتفاوض ، أن تحارب وأنت تتفاوض و أن تفاوض و أن تحارب، العبرة بالنتائج النهائية للقضية .

سؤال

ما هو دور الأحزاب السياسية المصرية فى دفع عملية السلام ؟

الدكتور أسامة الغزالى حرب يرد على هذا التساؤل :

لا يمكن أن يتم العمل السياسي الخارجي بدون مساندة من الأحزاب السياسية فى الداخل و كذا النقابات. لا يمكن أن تكون بعيدة عن صناعة السياسة الخارجية ،وأنا لا أستطيع أن ادعى أن واقع الأحزاب السياسية المصرية واقع مشجع، الأحزاب السياسية تحتاج الى مزيد من النشاط ، مزيد من الفاعلية مزيد من التغيير حتى تكون اكثر قدرة و اكثر فاعلية و يحضرني أن هناك اهتماماً لدى الأحزاب بعمليات الإثارة السياسية و بالتحريض السياسي اكثر منها المشاركة السياسية و الترشيد و النظرة العقلانية للقضايا والمسائل . و أنا اعتقد أن الأحزاب عليها دور كبير جدا و أن هذا الدور لم تقم به بعد و هى تحتاج لكي تحقق ذلك الى تغيير حقيقي فى أساليبها و فى أفكارها و كوادرها حتى تستطيع أن تقوم بما هو متصور منها فى مجال السياسة الخارجية و بالذات فى هذه القضية الحساسة قضية السلام التي تنطوي على تغييرات تقنينية و ثقافية مهمة لا يمكن أن تلعبها إلا الأحزاب السياسية .

الورقة الثانية :

عمليات السلام على الجبهات الأخرى

السفير/محمد طاهر شاش

وكيل وزارة الخارجية الأسبق

مقدمة

فتحت حرب أكتوبر أبواب السلام فى الشرق الأوسط ، فقد أدت الانتصارات العربية الى تصحيح ميزان القوى الذى ظل قائما لصالح إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ ، وتسارعت خطوات الجماعة الدولية من اجل تسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي .

وقد سارت مصر بخطى ثابتة على طريق التسوية السياسية ، من اجل تحقيق السلام الشامل و العادل فى المنطقة و وقعت مع إسرائيل فى كامب ديفيد « إطار السلام فى الشرق الأوسط » متضمنا الى جانب المبادئ التى تحكم السلام بينها و بين إسرائيل ، المبادئ المرتبطة التى تقوم على أساسها معاهدات السلام التى تعقد بين بقية الدول العربية و بين الدولة العبرية ، و خطة لتسوية القضية الفلسطينية على مراحل .

و على الرغم من المعارضة العربية الشديدة لاتفاق كامب ديفيد ، فقد مضت مصر فى طريقها سعيا لتحقيق السلام الشامل ، حتى بعد أن عقدت معاهدة السلام التى استردت بها كافة أراضيها ، فعقدت مع إسرائيل مباحثات استغرقت ما يقرب من ثلاث سنوات للاتفاق على نظام حكم ذاتي كامل للفلسطينيين كمرحلة نحو استعادة حقوقهم المشروعة .

و مع أن مصر قد أوقفت مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني بسبب الفجوة الواسعة بين مواقفها و المواقف الإسرائيلية، فأنها لم تتوقف عن بذل أقصى جهودها من اجل دفع عملية السلام و الدفاع عن الحقوق العربية.

و لم تحل المقاطعة العربية الطويلة لمصر دون قيامها بدورها القومي العربي و تحريك الجهود الدولية من اجل تحقيق السلام لبقية الأطراف العربية .

فأعلن الرئيس ريجان مبادرته ، كما تقدمت القمة العربية بمبادرة فاس التى أيدتها مصر ، كما أيدت الانتفاضة الفلسطينية و ساندتها و عندما اضطر إسحاق شامير إلى تقديم مبادرته عملت مصر على تطويرها لمصلحة الشعب الفلسطيني و قدمت عدة نقاط لتعديلها ، و واصلت مساعيها لدى الولايات المتحدة و كادت تلك المساعى أن تحقق النجاح لولا أن توقفت بسبب الغزو العراقي للكويت ، ثم استؤنفت فى أعقاب حرب الخليج حتى توصلت إلى عقد مؤتمر مدريد . و عقدت فى إطار مؤتمر مدريد المفاوضات الثنائية على المسار الأردني الفلسطيني ، و السوري و اللبناني ، و المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمسائل الإقليمية .

و قد تحقق عقد معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية ، كما تحقق من خلال قناة أوسلو السرية عقد اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني/ الإسرائيلي ، ثم عقدت اتفاقية غزة / أريحا و الاتفاقية الانتقالية بين الجانبين .

كما تحقق بعض التقدم على المسار السوري الإسرائيلي ، خاصة بعد أن وافق إسحاق رابين على مبدأ الانسحاب الكامل من الجولان .

و مع ذلك ، فقد صادفت عملية السلام منذ بدايتها الكثير من المشاكل و الصعاب سواء بسبب تعنت إسرائيل فى المفاوضات أو لسياستها و ممارساتها فى الأراضي العربية المحتلة ، أو لما واجهته العملية السلمية من المقاومة و أعمال العنف من الجانب الفلسطيني و الجانب الإسرائيلي . و تحكمت البيئة الدولية و الإقليمية و التطورات الداخلية لدى الأطراف فى مسيرتها ، الى أن تعثرت و توقفت على المسارات المختلفة .

و سوف نحاول فى هذه الورقة ، إلقاء بعض الضوء على عملية مدريد للسلام ، بدءا بتناول أسس هذه العملية و ما صاحبها من تطمينات و مواقف أمريكية ، ثم ظروف فتح قناة أوسلو و نتائجها والاتفاقات التى عقدت على المسار الفلسطيني و التى أطلق عليها اتفاقات أوسلو و نستعرض بعدها التطورات على المسارات الأخرى الأردني و السوري و اللبناني ، والمفاوضات المتعددة الأطراف

و ننهى بمحاولة التعرف على مدى تأثير البيئة الدولية و الإقليمية و الأوضاع داخل العالم العربي وإسرائيل على المسيرة السلمية .

هذا و سوف تقتصر الورقة على تناول مؤتمر مدريد للسلام و تطورات عمليات السلام منذ انعقاده، دون التعرض للمراحل السابقة عليه ، و ذلك منعا من التداخل مع موضوعات الأوراق الأخرى المقدمة فى الندوة .

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

أولا-أسس عملية السلام :

اضطر اسحق شامير إلى تقديم مبادرته للسلام في مايو ١٩٨٩ تحت وطأة الانتفاضة الفلسطينية التي عجز عن قمعها بالقوة ووجد أنه لا مناص من إيجاد حل سياسي للمشكلة . واقترح ، في مبادرته ، إقامة علاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية التي لا تزال في حالة حرب معها وإيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي / الإسرائيلي ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال مسعى دولي ، وتسوية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل بعقد اتفاق لفترة انتقالية يمنح سكانها الفلسطينيون خلالها حكماً ذاتياً تتولاه سلطة تنفيذية تدير شئون حياتهم اليومية ، وتستمر إسرائيل

في تولي مسئوليات الأمن والشئون الخارجية وشئون الإسرائيليين وتنتهي المرحلة الانتقالية بحل دائم مقبول لجميع الأطراف يشمل ترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن .
ولم تكن مبادرة شامير تختلف كثيراً عن اتفاق كامب ديفيد ، الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الأخرى قد رفضته ، ولكن مجرد إطلاقها من جانب شامير في الظروف التي كانت قائمة اعتبر تقدماً في موقفه سارعت الولايات المتحدة إلى استثماره .
وتقدم «جيمس بيكر» بنقاط خمس لوضع المبادرة موضع التنفيذ ، كما تقدمت مصر بعشر نقاط لضمان حرية انتخابات السلطة الفلسطينية ووقف الاستيطان وأن تؤدي المرحلة الانتقالية إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام مع ضمان الولايات المتحدة تنفيذ ذلك . ووجدت الولايات المتحدة أن تكون مشاركة الفلسطينيين في عملية السلام من خلال وفد من سكان الضفة والقطاع تختار منظمة التحرير أعضاءه دون مشاركتها بنفسها
وقد توقفت المساعي بسبب الغزو العراقي للكويت ونشوب حرب الخليج ، ثم استؤنفت في أعقاب الحرب ، وبدأ جيمس بيكر جولاته المكوكية في المنطقة للإعداد للعملية السلمية التي دعا الرئيس جورج بوش الأطراف إليها في خطابه أمام مجلسي الكونجرس .
ووضع شامير كل العراقيل بهدف التملص من دخول عملية السلام ، ومنها ما كان يستقبل بها بيكر في كل مرة بإنشاء مستوطنة جديدة ، ووجد فرصته في إملاء شروطه فيما يتعلق بأسس العملية السلمية ومؤتمر السلام المقترح .
ويبدو أن حرص «جيمس بيكر» على إنجاح مبادرته قد حمله على التجاوب تماماً مع شروط شامير، فجاءت أسس مؤتمر مدريد والعملية السلمية مجحفة للأطراف العربية ، وبوجه خاص للفلسطينيين .

تضمنت الدعوة إلى مؤتمر مدريد ما يلي :
١- أن المؤتمر لن تكون له الصلاحية لفرض حلول على الأطراف أو الاعتراض على الاتفاقيات التي تتوصل إليها ، كما لن تكون له سلطة اتخاذ القرارات أو التصويت على النتائج وأنه لا يعاود الانعقاد إلا باتفاق الأطراف . وهكذا يكون مؤتمر مدريد مجرد إطار رسمي للمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع .
٢- تجرى المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية كل على حدة في مسارات منفصلة . وفضلا عن أنه يطلب من هذه الدول العربية الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لأول مرة ، فإن انفصال مسارات التفاوض يضعف من الموقف التفاوضي للعرب ويقلل من إمكانية التنسيق بينهم، كما يسمح لإسرائيل بالمناورة بين المسارات المختلفة وهو ما حدث فعلا .
٣- حددت مرجعية المفاوضات على كافة المسارات بالقرارين رقمي ٢٤٢و٣٣٨ وترك للأطراف تفسير القرار الأول رغم ما هو معروف من أن إسرائيل تعتبره غير ملزم لها بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ كما أغفل كتاب الدعوة الإشارة إلى بقية قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية أو إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل جاءت صياغة الدعوة مثيرة للخلاف حول ما إذا كان القرار ٢٤٢ يعتبر مرجعية المفاوضات بشأن المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني أم يقتصر على مفاوضات الوضع النهائي .
٤- كانت الشروط الخاصة بالمفاوضات الفلسطينية أشد ما تكون إجحافاً . حيث جاءت مشاركة الفلسطينيين من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك على ألا يكون من أعضاء الوفد من ينتمون

لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من يقيمون في القدس أو خارج الضفة الغربية وقطاع غزة . كما نصت الدعوة على إجراء المفاوضات على مرحلتين إحداهما تتناول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي ، والأخرى حول الوضع النهائي.

ثانياً: رسائل التطمينات الأمريكية :

لجأت الولايات المتحدة ، من أجل طمأنة الأطراف بشأن المفاوضات ، إلى توجيه رسالة إلى كل منها تتضمن وجهة نظرها في بعض جوانب موضوعات التفاوض وإجراءاتها ، وقد تزامن إرسال تلك الرسالة مع توجيه الدعوات لحضور المؤتمر ومن الواضح أن هذه الرسائل بالرغم من أنه كان من المفروض إحاطة الأطراف علماً بها جميعاً - فإنها لا تلزم أياً من هذه الأطراف تجاه الآخر بل إن الولايات المتحدة نفسها لم تلتزم بهذه التطمينات عند رجوع إحداها إليها .

وعلى أية حال ، فقد كان المقصود من تلك الرسائل هو تشجيع الأطراف على الدخول في المفاوضات حتى إذا اقتضى الأمر إعطاء تطمينات قد تتناقض فيما بينها .

وقد تضمنت الرسالة الموجهة إلى الفلسطيني فيصل الحسيني أن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وأن العملية السلمية تسمح من خلال المفاوضات بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة علاقات جديدة على أساس احترام الهوية والحقوق السياسية ويتيح للفلسطينيين إثارة أي مسائل تهمهم للحصول على الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني والمشاركة في تقرير مستقبلهم . كما أكدت موقف الولايات المتحدة من عدم تقسيم مدينة القدس وتقرير وضعها النهائي من خلال المفاوضات وأنها لا تعترف بضم القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية وترى السماح لسكانها الفلسطينيين بالمشاركة في مفاوضات الوضع النهائي ،وللفلسطينيين أن يثيروا في مفاوضات الوضع النهائي أية مناقشات وحلول وأن الكونفيدرالية ليست مستبعدة كنتيجة ممكنة لها ،كما أن الولايات المتحدة سوف تستمر في معارضة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

أما رسالة التطمينات الموجهة إلى إسرائيل ، فقد أكدت اعتراف الولايات المتحدة باحتياجات إسرائيل الأمنية والتعاون الوثيق بين البلدين لتلبيتها ، وتشير إلى أن المفاوضات مبنية على العلاقات الخاصة بين الدولتين ، وأن الولايات المتحدة سوف تبقى على التزاماتها تجاه الأمن الإسرائيلي بما في ذلك تثبيت تفوقها النوعي ولإسرائيل الحق في حدود آمنة قابلة للدفاع عنها على أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة حتى تكون مقبولة من جيرانها . وتضمنت الرسالة أن الولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية ولا ضم إسرائيل للمناطق التي تحتلها . وبشأن الجولان ، أعطت الرسالة ضماناً لأمن إسرائيل في وجه أي هجوم تتعرض إليه منها مؤكدة أنها ستولي وزناً كبيراً لمطالبة إسرائيل بأن تتضمن أية تسوية سلمية تعقدها مع سوريا بقاء إسرائيل في هضبة الجولان . أما بشأن لبنان ، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بانسحاب كافة القوات الأجنبية منه وتجريد كل المليشيات فيه من أسلحتها ، وتؤكد حق إسرائيل في الأمن على امتداد الحدود الشمالية . وأكدت الولايات المتحدة في رسالتها إلى سوريا رفضها ضم الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي فيه ، ورفض النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة واعتباره عقبة أمام السلام والاستعداد لتقديم ضمانات أمريكية للحدود التي تتفق عليها سوريا وإسرائيل .

وأخيراً. فإن الرسالة الموجهة إلى لبنان قد أكدت تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وحق لبنان في الاستقلال ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً وحقه في حدود آمنة . وتضمنت الرسالة تأييد انسحاب القوات غير اللبنانية ونزع سلاح المليشيات ودعم جهود الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كل أراضيها تطبيقاً لاتفاقية الطائف .

ثالثاً - المواقف الأمريكية بشأن أسس التسوية :

يمكن استخلاص وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بأسس تسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي من واقع رسائل التطمينات والمواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة منذ أعقاب حرب ١٩٦٧ فيما يلي:

١- ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي على كافة الدول العربية مجتمعة ، وتأييد حصولها على حدود آمنة قابلة للدفاع عنها . وترى الولايات المتحدة أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يسمح بتعديل الحدود السابقة التي لم تكن سوى خطوط هدنة وعلى الأطراف أن يتفقوا على أن يستبدلوا بها حدوداً مقبولة . وكانت ترى أن تكون تعديلات الحدود طفيفة لا تعكس ثقل الغزو ولكنها لم تعد تتمسك بذلك .

٢- لا تحبذ الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما أنها لا ترى ضم إسرائيل لهما . وكانت مبادرة ريجان تقترح قيام نوع من الارتباط بين هذه المناطق وبين الأردن كحل دائم ، ويبدو أن هذه الفكرة لا تزال قائمة بدليل ما تضمنته رسالة التطمينات إلى الفلسطينيين من عبارة « والكونفيدرالية غير مستبعدة » وقد يكون في رأي آخر الكونفيدرالية مع إسرائيل كذلك. كما ترى الولايات المتحدة أن يتمتع الفلسطينيون بنوع من الحكم الذاتي الواسع وإدارة شئونهم بأنفسهم .

٣-يبدو الموقف الأمريكي غامضاً فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان فرسالة التطمينات إلى إسرائيل تدل على أنها لا تمانع فى بقاء إسرائيل فى الهضبة. فهل يعنى ذلك تأييد بقاء بعض القوات الإسرائيلية أو بعض مراكز الإنذار المبكر أو المستوطنات ؟

٤-فيما يتعلق بلبنان ، تؤيد الولايات المتحدة انسحاب القوات الإسرائيلية مع ترتيبات تضمن أمن إسرائيل

المسار الفلسطيني واتفاقات أوسلو

أولاً - مباحثات أوسلو السرية :

قبلت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة فى مؤتمر مدريد مضطرة رغم الشروط المجحفة حتى لا يفوتها قطارالسلام ، وكانت أحوالها المالية وانقساماتها الداخلية لا تسمح لها بمقاطعة المؤتمر . وكان من أشد تلك الشروط صعوبة عليها هو استبعادها واضطرارها إلى قبول تشكيل وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة - دون القدس - ، الأمر الذي كان يثير شكوكها فى وجود مؤامرة لإيجاد قيادة بديلة لها. ولذا ظلت طوال جولات التفاوض فى واشنطن تحاول إظهار سيطرتها الكاملة على الوفد الفلسطيني وإدارتها المفاوضات بنفسها والاتصال اليومي بالوفد واستقبال ياسر عرفات له بعد كل جولة .كما أدارت المفاوضات بطريقة تحمل إسرائيل على الاقتناع بضرورة الاتصال المباشر بها . حتى نجحت فى إقناع إسحاق رابين بذلك .

كانت المفاوضات تدور فى دائرة مفرغة فى واشنطن دون بوادر أمل فى تحقيق تقدم ، كما كانت المفاوضات المتعددة الأطراف تعقد فى العواصم المختلفة ، وفى إحدى المناسبات التي جمعت بين حنان عشراوى وأستاذ إسرائيلي بجامعة حيفا هو يائير هير شفيلد تطرق الحديث إلى تعثر مفاوضات واشنطن وأبدى الأخير اهتماماً بعمل شئ ما لدفع المفاوضات ، وأشارت عليه حنان عشراوى بالاتصال أثناء وجوده فى لندن بأحمد قريع (أبو علاء) الذي كان يشارك فى المفاوضات المتعددة الأطراف عن الجانب الفلسطيني. وتم ترتيب اللقاء بمعاونة النرويجي «تيري لايسين» الذي كان يدير مشروعاً بحثياً فى الأرض الفسلطينية المحتلة وبتشجيع من «يوسى بيلن» نائب وزير الخارجية الإسرائيلية .
وكان هذا اللقاء بداية لفتح قناة أوسلو السرية حيث انضم إلى هيرشفيلد معاونه رون بونديك ، وانضم فى مرحلة تالية أورى سافير سكرتير عام الخارجية موفداً من شيمون بيريس ثم المستشار القانوني لهذه الوزارة بعد أن أحيط إسحاق رابين علماً بتقدم المفاوضات .وأخيراً وصل إلى أوسلو فى زيارة أحيطت بالسرية وتم توقيع إعلان المبادئ بالأحرف الأولى ، ليوقع رسمياً فى احتفال تاريخي بالبيت الأبيض الأمريكي يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .
ولاشك فى أن من الأسباب التي دفعت المنظمة إلى فتح قناة أوسلو السرية مخاوفها من توصل بقية الأطراف العربية إلى تسويات مع إسرائيل قبل أن تتمكن من عقد اتفاق الوضع الدائم ، إذ أنه قد فرض على الفلسطينيين وحدهم أن تكون تسوية قضيتهم على مراحل تبدأ بمرحلة انتقالية طويلة لخمس سنوات .
وقد أثار مخاوفها ما لجأ إليه إسحاق رابين من مناورات بين المسارات العربية المختلفة ، وخاصة عندما أعلن خلال جولات واشنطن التفاوضية أنه سيبدأ بتنشيط المسار السوري .
والواقع أن الوفود العربية فى مفاوضات واشنطن كانت تفتقر إلى تنسيق المواقف فيما بينها ، وتنقصها الصراحة اللازمة فى تبادل المعلومات عما يجرى بينها وبين الوفود الإسرائيلية فى قاعات التفاوض المغلقة .
ومع ذلك ، فلا شك أيضاً أن تحول المنظمة إلى قناة أوسلو قد أثر سلبياً على مسارات التفاوض العربية الأخرى من جهة ، وأفقد المنطقة مزايا الدعم الذي كان يمثله التضامن العربي والتنسيق مع بقية الأطراف العربية من جهة أخرى .
وقد كان فرض السرية المطلقة على قناة أوسلو فى حد ذاته من أسباب المعارضة الشديدة لاتفاق إعلان المبادئ ، خاصة من جانب الفلسطينيين . فقد واجه الاتفاق معارضة قوية فى اللجنة التنفيذية للمنظمة ، واستقال بعض أعضائها من «فتح» وأصدر الناطق الرسمي باسم «حماس» بياناً ندد فيه بما سماه «بالقيادات المنتفعة والمستسلمة بزعامة عرفات» معتبرا الاتفاق مؤامرة كبرى ضد الشعب الفلسطيني وقضيته ، وأعلنت الجبهتان الديمقراطية والشعبية انسحابهما من اللجنة التنفيذية للمنظمة

ومن ناحية أخرى ، شنت سوريا هجوماً عنيفاً على المنظمة ونددت بخروجها على الصف العربي، ووجهت الانتقاد لاتفاق إعلان المبادئ متوقعة الفشل فى تنفيذه حيث تتطلب كل فقرة منه مفاوضات معقدة . أما الأردن فأنه بعد أن أبدى معارضته للاتفاق فإنه عاد فأعلن تأييده له ، وأما مصر ودول الخليج ، فإنها رحبت بهذه الخطوة فى المسيرة السلمية .

أما في إسرائيل ، فقد دافع إسحاق رابين عن الاتفاق واعتبره انتصاراً للصهيونية وعدد ما يحققه من ضمانات لأمن إسرائيل ، في حين شن بنيامين نيتانياهو زعيم المعارضة هجوماً شديداً عليه واعتبر أنه في حقيقة الأمر يقيم دولة فلسطينية بهيئاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .
كما وجه اليمين الإسرائيلي انتقادات مماثلة للاتفاق .
وتباينت آراء المفكرين العرب بين مؤيد للاتفاق ومعارض له . أما المؤيدون فقد اعتبروا توقيعه خطوة مؤديه إلى إقامة الدولة الفلسطينية : وأبرزوا أهمية الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة وإقامة سلطة وطنية فلسطينية في غزة وأريحا . وأما المعارضون ، فقد اعتبروه تكريساً للاحتلال الإسرائيلي وقبولاً من جانب المنظمة للسلام الإسرائيلي وبداية لإقامة نظام إقليمي تسيطر علية إسرائيل .
وأياً كانت الآراء بشأن إعلان المبادئ وما أبرم من اتفاقات لتنفيذه فإن توقف عملية السلام واحتمال انهيارها على المسار الفلسطيني يطرح العديد من الأسئلة بشان اتفاقات أوسلو وما إذا كان الموقف الحالي راجعا الى قصور فيها أم لعوامل أخرى .

ثانيا : إيجابيات اتفاقيات أوسلو وسلبياته :

عقد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي ثلاث اتفاقيات رئيسية هي :
١- إتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن يوم ١٣سبتمبر ١٩٩٣ (أوسلو-١)
٢- اتفاقية القاهرة بشان قطاع غزة ومنطقة أريحا الموقعة في ٤ مايو ١٩٩٤ (المعروفة باتفاقية غزة / أريحا)
٣-الاتفاق الإسرائيلي /الفلسطيني الانتقالي ، الموقع في واشنطن بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ (المعروف بأوسلو - ٢).
ويتضمن اتفاق أوسلو الأول مجموعة المبادئ التي تقوم على أساسها تسوية القضية الفلسطينية ، والمرحلة الانتقالية بالذات . أما الاتفاقان الأخيران ، فانهما يضعان الأحكام التنفيذية لإعلان المبادئ . ويتعين ابتداء ملاحظة أن الاتفاقات الثلاثة تتعلق أساسا بالمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني ، وليس بالمرحلة الخاصة بالوضع النهائي إلا ما يخص موعد بدء المفاوضات بشأنه والموضوعات التي تتناولها هذه المفاوضات، فقد اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في قناة أوسلو على تأجيل التفاوض بشأن المشاكل الكبرى المعقدة وهي :القدس - واللاجئون -والحدود- والمستوطنات - والترتيبات الأمنية- والعلاقة مع الجيران، وكانت موافقة المنظمة على هذا التأجيل هي سبب نجاح المفاوضات .
وقد ظهرت فكرة التسوية على مراحل تبدأ بمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم في بدايتها انتخاب سلطة فلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمارس الحكم الذاتي في ظل ترتيبات أمنية ، ظهرت لأول مرة في خطة تقدم بها «مناحم بيجن» وتبلورت في اتفاق كامب ديفيد بشأن إطار« السلام في الشرق الأوسط » .

وقد عقدت مصر وإسرائيل خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢ مباحثات من أجل تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد في هذا الشأن غير أن هذه المباحثات فشلت في ذلك الوقت .ولكن ظلت صيغة كامب ديفيد تشكل أساس الموقف الإسرائيلي والمبادرات الأمريكية حتى أصبحت أساسا لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط .

أما عن فشل مباحثات الحكم الذاتي المصرية الإسرائيلية ، فإنه يرجع إلى الاختلافات الجوهرية بين مفهوم كل من البلدين للتسوية المرحلية حيث كانت مصر ترى أن المرحلة الانتقالية تستهدف تهيئة الظروف الملائمة لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها ونقل السلطة إلى الفلسطينيين وانحسار الاحتلال الإسرائيلي . ومن ثم توفير الظروف المناسبة لمشاركة الشعب الفلسطيني فى كل المفاوضات المؤدية إلى حل المشكلة على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية – وطالبت مصر بنظام حكم ذاتي كامل للسلطة الفلسطينية يتضمن سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وبأن يكون عدد أعضائها المنتخبين كبيراً يناسب عدد السكان .
أما إسرائيل ، فإنها كانت ترى الفصل التام بين المرحلة الانتقالية ومرحلة الوضع النهائي وتجنب مناقشة الحل الدائم واستبعاد كل ما يتعلق بحق تقرير المصير وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وقصر المباحثات على الترتيبات الانتقالية لنقل السلطة الى الفلسطينيين وتحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي ، وترى ان الحكم الذاتي يتعلق بسكان الضفة الغربية -باستثناء القدس- وقطاع غزة ولا علاقة له بالإقليم ذاته ولا بأراضيه ، ومن ناحية أخرى كانت اسرائيل تطرح مشروعاً لنقل صلاحيات إدارية محدودة الى عدد محدود من أعضاء السلطة الفلسطينية المنتخبين (١٣صلاحية و ١٣ عضوا) على أن تمارس هذه الصلاحيات بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل التي تتولى بقية السلطات التي لا تنتقل الى الفلسطينيين وتتولى وحدها مسئوليات الأمن بمعونة قوة محليه تعمل تحت إشرافها .

وقد كانت تجربة المباحثات المصرية الإسرائيلية تحت أنظار الوفد الفلسطيني فى مفاوضات واشنطن المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام ، ومن ثم كان الوفد على بينه من مواقف البلدين ، ولكنه فوجئ بأن ما يعرضه عليه الجانب الإسرائيلي يمثل تراجعاً حتى عن مواقف إسرائيل مع مصر ، ولم تتحسن المواقف الإسرائيلية إلا تحسناً طفيفاً بعد أن تولت حكومة رابين العمالية السلطة .

ومن هنا ، فإنه لاشك في أن اتفاقات أوسلو تمثل تقدماً كبيراً فى المواقف الإسرائيلية السابقة ، فقد حققت الاتفاقات الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وبأن له حقوقاً سياسية ، وتضمنت خطوات عملية وتوقيتات محددة لتولي المنظمة السلطة على جزء من الأراضي الفلسطينية ثم على بقية الأراضي ، كما أقرت تمتع السلطة الفلسطينية -المجلس- بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وانتخاب مجلس فلسطيني كبير العدد (٨٨ عضوا بدلا من ١٣) ،ونقل عدد كبير من مجالات السلطة المدنية (٤٠بدلا من ١٣) ، فضلاً عن بعض الصلاحيات فى العلاقات الخارجية، منها عقد بعض الاتفاقات وإقامة مكاتب تمثيلية أجنبية لديه ، وتشكيل قوة فلسطينية كبيرة العدد ، والتسليم للمجلس ببعض الرموز السيادية (إصدار جواز سفر وطوابع بريد وصك النقود ..... إلخ) . كما تضمنت الاتفاقات ترتيبات لانسحاب القوات الإسرائيلية ومراحل إعادة انتشارها واعتبرت الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يحافظ على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية والربط بينهما بطريق آمن ، ووضعت ترتيبات لإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين على مراحل . ومع ذلك ،فإن للاتفاقات سلبيات كثيرة من أهمها تأجيل التفاوض بشأن القضايا الرئيسية وخاصة القدس والمستوطنات دون الاتفاق على

المحافظة على الوضع الراهن وقت إبرام تلك الاتفاقات بل إخراجها كلية من نطاق عمل السلطة الفلسطينية ، الامر الذى أدى إلى إطلاق يد إسرائيل فى تكثيف العمليات الاستيطانية والمضى قدماً فى تنفيذ خططها فى توسيع الحدود البلدية للقدس لضم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية . ومن السلبيات الأخرى ، ما تضمنته الاتفاقات من قيود أمنية شديدة الوطأة على الفلسطينيين وتكفل لإسرائيل السيطرة الإسرائيلية التامة على معابر الحدود والمنافذ والبحر الإقليمي والفضاء الجوى وتسند إليها المسئولية الكلية عن الأمن الخارجي والداخلي فى حين تلقى على أكتاف السلطة الفلسطينية مسئولية مقاومة الإرهاب -تضعها بذلك فى مأزق أمام شعبها- وحركات المقاومة والى جانب ذلك ، تحقق الاتفاقات الإسرائيلية الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني وإخضاعه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ، وترجئ البت فى حقوق الفلسطينيين فى مياههم إلى اتفاق الوضع النهائي رغم الإجحاف الشديد حالياً بحقوقهم . كما إنها جعلت من المستوطنين وبقية الإسرائيليين طبقة مميزة لا تخضع إلا للقانون والقضاء الإسرائيليين وقد أغفلت الاتفاقية الانتقالية تحديد حجم المساحات التى تنتشر القوات الإسرائيلية منها خلال المراحل المختلفة ، الأمر الذى أدى الى الأزمة الحالية نتيجة لتحكم نيتانياهو وادعائه الحق فى تحديد تلك المساحات .غير أن من أخطر سلبيات الاتفاقات خلوها من أية ضمانات قانونية أو قضائية تكفل تنفيذها ، حيث جاءت آليات تسوية المنازعات والخلافات على تفسيرها وتنفيذها دون تحديد حتى أصبحت خاضعة تماما لإرادة إسرائيل .

المسار الأردني ومعاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية

شاركت الأردن فى مؤتمر مدريد من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك ، وعندما أثار الفلسطينيون فى الجولة الاولى لمفاوضات واشنطن مشكلة تخصيص مسار فلسطينى له استقلاله ، أمكن التوصل الى صيغة تسمح بإقامة مسارين لهما استقلالهما فى اطار الوفد المشترك .وعلى الرغم من عدم وجود مشاكل صعبة يمكن ان تعوق التوصل إلى اتفاق بين الاردن واسرائيل بعد أن قطعت الاولى الروابط القانونية والإدارية رسمياً مع الضفة الغربية فى يوليو ١٩٨٨ -حيث لم تعد توجد مشاكل انسحاب أو منازعات إقليمية بين البلدين - فقد فضل الأردن التريث إلى إن يتحقق التقدم فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية : ثم قام بتوقيع جدول أعمال مشترك مع إسرائيل عقب توقيع اتفاق أوسلو الأول .

وبعد فترة طويلة من الجمود والترقب ، نشط المسار الأردني فجأة فى شهر يونيو ١٩٩٤ ، واستئونفت المفاوضات بين البلدين ، ثم عقدت لجنة أردنية /إسرائيلية/أمريكية مشتركة توصلت الى عدد من الاتفاقات حول الحدود والتجارة وعدد من المشروعات الاقتصادية والإنمائية . وفى ٢٥ يوليو ، شهد البيت الأبيض احتفالا بلقاء بين الملك حسين ورابين وتوقيع بيان بإنهاء «حالة الحرب» وإعلان العزم على مواصلة المفاوضات . ثم توصلت المفاوضات التي عقدت على حدود البلدين الى معاهدة سلام وقعت بالأحرف الأولى فى ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ ، وفى البيت الأبيض الأمريكي فى ٢٥ من نفس الشهر

ولا يتسع المجال لعرض أحكام معاهدة السلام الأردنية /الإسرائيلية ، وإنما تكفي الإشارة الى أنها تناولت الحدود واعترفت بالحدود التي كان قائمة وقت الانتداب البريطاني ، كما تناولت مسائل الأمن ، ومخصصات المياه ، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية كاملة وتبادل السفراء ، والعلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي والتعاون فى مجالات كثيرة .

ويلاحظ أن المعاهدة ، فى حين أنها اعترفت بالسيادة الأردنية على منطقة الباقورة ،فإنها وضعت نظاما خاصا يسمح ببقاء المتلكات الخاصة الإسرائيلية فيها ، كما تضمنت نظاما لمنطقة تسوفار كما أنها أحالت موضوع اللاجئين الى المفاوضات المتعددة الأطراف . وقد أثار أحد نصوص المعاهدة ثائرة ياسر عرفات بما تضمنه من أن إسرائيل تحترم الدور الحالي للأردن فى الأماكن المقدسة بالقدس ، وأدى ذلك الى توتر العلاقات بينه وبين الأردن لبعض الوقت.

المساران السوري واللبناني

أولاً المسار السوري/ الإسرائيلي :

لاشك فى أن قبول سوريا لمبادرة السلام كان من أهم عوامل نجاح الولايات المتحدة فى عقد مؤتمر مدريد . فقد نأت سوريا بنفسها عن المساعي الأمريكية السابقة منذ توقيع اتفاق الفصل بين القوات مع إسرائيل عام ١٩٧٤ ، وتبنت سياسة تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية والدولة العبرية باعتبارها فى نظرها ، السياسة الوحيدة الكفيلة باسترداد الأراضي والحقوق العربية . وقد وجدت فى المتغيرات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد المشاركة السورية فى حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي ما يدفعها للدخول فى عملية السلام . وقد كانت تأمل فى ان تشكل الأطراف العربية فى المفاوضات جبهة موحدة وان تنسق مواقفها فى مواجهة الوفود الإسرائيلية غير أن مناورات اسحق رابين بين المسارات التفاوضية نجحت فى إثارة الشكوك فيما بينها ، ثم أصيب المسار السورى بضربة شديدة بسبب قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعقد اتفاقات أوسلو وتوقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل .

غير أن الولايات المتحدة كانت حريصة على استمرار المفاوضات بين سوريا وإسرائيل لإدراكها أن سلام المنطقة لا يمكن إقراره بدون ذلك. وقد نجحت فى دعوة رئيسي الوفدين لاستئناف المفاوضات التي كانت قد توقفت اثر مذبحة الخليل . وعقدت المفاوضات فى ميريلاند قرب واشنطن فى ديسمبر ١٩٩٥ ، ولكن شيمون بيريس قام بإيقافها فى أعقاب عمليات « حماس» الانتحارية ودعا لانتخابات مبكرة ولا تزال المفاوضات متوقفة حتى اليوم. وقد كانت المفاوضات شاقة بسبب المشاكل الصعبة التي تواجهها ، سواء منها ما يتعلق بالانسحاب ومداه ومدته أو بالترتيبات الأمنية وخاصة مساحة المناطق المنزوعة أو المحدودة السلاح وعدد القوات ومواضع محطات الإنذار المبكر ، فضلا عن مشكلة تعيين الحدود وتقاسم المياه والدور الإقليمي لسوريا وعلاقاتها المستقبلية مع لبنان . والواقع أن الحكومات الإسرائيلية تخضع لضغوط شديدة من جانب المستوطنين فى هضبة الجولان الذين نجحوا فى استمالة قطاع كبير من الرأي العام الإسرائيلي للتمسك بها وعدم التخلي عنها وتضخيم الأخطار والخسائر التي تلحق بإسرائيل إذا ما انسحبت منها.

ومع ذلك فقد حققت المفاوضات تقدماً حاسماً بموافقة اسحق رابين على مبدأ الانسحاب الكامل من هضبة الجولان ، حسبما تؤكده الحكومة السورية حيث ذكر وليد المعلم سفير سوريا في واشنطون أن رابين أعطى تعهداً رسميا بذلك وأن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك أبلغه يوم ٢٥ يناير ١٩٩٦ بهذا التعهد وطلب إليه أن ينقل إلى الحكومة السورية رغبة الرئيس كلينتون في مواصلة المفاوضات وذلك رغم قرار بيريس إجراء انتخابات مبكرة .

أما بنيامين نتانياهو ، فإنه ينكر هذا التعهد تارة ويرفض الالتزام به باعتباره لا يمثل التزاماً قانونياً تارة أخرى ، ويعارض في جميع الأحوال استئناف المفاوضات من حيث توقفت . ومن الغريب أنه يقترح على سوريا الدخول مع إسرائيل في مفاوضات لا شأن لها بالانسحاب من الجولان ، وإنما تتناول أمورا أخرى مثل مسائل المياه والإرهاب ودور سوريا الإقليمي .
وعلى أية حال ، فإن سوريا تنتهج سياسة النفس الطويل ، وتسعى إلى توحيد الصف العربي ووقف الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل .

ثانياً - المسار اللبناني/ الإسرائيلي :

لم تحرز المفاوضات تقدماً يذكر على المسار اللبناني الإسرائيلي . فقد ظل الوفد اللبناني متمسكا بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، ورفض الاقتراح الإسرائيلي بعقد اتفاق مرحلي ، كما رفض عقد لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين .
وقد توقفت المفاوضات على هذا المسار ، وظل مرتبطاً بالمسار السوري . وتعد الجبهة اللبنانية أسخن الجبهات بسبب عمليات المقاومة والاعتداءات الإسرائيلية وقد اضطرت إسرائيل ، بعد مذبحة قانا ، إلى قبول «تفاهم نيسان» الذي يلزم بعدم الاعتداء على المدنيين ، ولكن المقاومة اللبنانية لاتزال تكبد إسرائيل خسائر فادحة وتجعل وجود قواتها في جنوب لبنان مهدداً ومكلفاً.
ومع تصاعد عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين ، فإن حكومة نتنياهو - التي تواجه ضغوطاً داخلية قوية للانسحاب من جنوب لبنان - لجأت أخيراً إلى إعلان قبولها للقرار رقم ٤٢٥ ، مقترحة الاتفاق مع الحكومة اللبنانية على ترتيبات أمنية تضمن سيطرة الجيش اللبناني على الجنوب اللبناني ونزع سلاح المليشيات وقوات حزب الله .ومن الواضح أن هذا الاقتراح يستهدف إحداث الوقيعة بين لبنان وسوريا وحرمان الأخيرة من ورقة ضغط هامة ضد إسرائيل وعزلها والتضييق عليها . وكان طبيعياً أن يرفض كل من لبنان وسوريا هذا الاقتراح الإسرائيلي المسمى « لبنان أولاً » .

المفاوضات المتعددة الأطراف

تضمنت الدعوة إلى مؤتمر مدريد إلى جانب إجراء المفاوضات الثنائية بين الأطراف ، إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تتناول الموضوعات الإقليمية وقد أبدى عدد كبير من الدول المتقدمة اهتماماً بالغاً بالمشاركة في هذه المفاوضات ، ومنها دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وغيرها .وقد بدأت المفاوضات في موسكو بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٢ ، وتقرر تشكيل مجموعات عمل في مجالات الأمن ورقابة التسلح والتنمية الاقتصادية والموارد المائية والبيئة واللاجئين ، فضلا عن لجنة توجيهية مشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ومصر والسعودية وتونس وأطراف مفاوضات مؤتمر مدريد (وقد رفضت سوريا ولبنان المشاركة فيها)
وفي حين تمسكت إسرائيل والولايات المتحدة بعدم وجود ارتباط بين هذه المفاوضات وبين المفاوضات الثنائية ، فقد تمسكت الوفود العربية بأن التعاون الإقليمي يتبع حل المشاكل الثنائية بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ولا يتزامن معه.
وقد واصلت مجموعات العمل اجتماعاتها في العواصم المختلفة ومن بينها بعض العواصم العربية التي استقبلت لأول مرة وفوداً إسرائيلية ، كما اختلطت الوفود العربية معها في الاجتماعات المتعددة وأدى ذلك إلى بدء تطبيع العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل وخاصة بتبادل فتح المكاتب

التمثيلية وقامت مجموعات العمل بالأبحاث والدراسات للمسائل الإقليمية المختلفة ، كل في مجال اختصاصاتها ، وأعدت التقارير ووافقت على عدة مشروعات من بينها إقرار مجموعة مبادئ لحماية البيئة .وكان من أهم ما انبثق عن هذه المفاوضات عقد المؤتمرات الاقتصادية سنوياً في الدار البيضاء ، ثم في عمان ، وبعدها في القاهرة ، وأخيراً في الدوحة .

ولم تحرز المفاوضات تقدماً فيما يتعلق بضبط ومراقبة التسلح بسبب تمسك إسرائيل بترسانتها النووية ، ولا بمشاكل المياه بسبب رفضها التقاسم العادل بينها وبين الدول العربية .كما ظلت إسرائيل على موقفها الرافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين .

كما لم تساعد المفاوضات المتعددة الأطراف في تقدم المفاوضات الثنائية ، كما كان متوقعاً ، إذ أن مواقف إسرائيل بالنسبة للتعاون الإقليمي في المنطقة ظلت تعتمد على قوتها العسكرية وتقدمها التكنولوجي .وقد توقفت المفاوضات المتعددة الأطراف بدورها مع تعثر عملية السلام وتوقف المفاوضات الثنائية .

البيئة الدولية والإقليمية والمحلية لعملية السلام

أولا - البيئة الدولية لعملية السلام :

عقد مؤتمر مدريد للسلام في ظل متغيرات دولية هامة أعادت تشكيل الأوضاع والعلاقات على الساحة الدولية ، حيث بدأت إرهاصات « نظام عالمي جديد » لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي والتي سادت منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية .

فقد انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي ، وانكفأت روسيا وحليفاتها من دول أوروبا الشرقية على أنفسها تواجه مشاكلها الداخلية ، وتقلص نفوذها في المجالات الدولية .

وعلى العكس ، تبوأت الولايات المتحدة مركز القيادة وتوجيه الشئون الدولية من موقع الدولة الأعظم الوحيدة بإمكاناتها الهائلة العسكرية والاقتصادية والتقنية . وإلى جانب هذا القطب الأكبر تصاعدت مكانة عدد من القوى الدولية لتصبح أقطابا لكل منها إمكاناتها الكبيرة وإن كانت لا تبلغ نفس المركز .وأهمها الاتحاد الأوروبي الذي استكمل أو كاد يستكمل الوحدة السياسية بعد الوحدة الاقتصادية وتزايد عدد أعضائه. واليابان بتقدمها الاقتصادي الهائل الذي أصبح يدفعها إلى القيام بدور سياسي يناسب تقدمها الإقتصادى ، والصين التي أصبحت عملاقاً ينمو بخطوات متزنة لتكون إحدى الدول الكبرى ، وظلت روسيا قوة عسكرية عظمى.

وبدأت مرحلة جديدة من الوفاق العالمي شهدت التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بعد الصراع السابق ، وأمكن خلالها التصدي لعدد كبير من المشاكل الإقليمية بالحل ، وتصفية بؤر التوتر في أفريقيا وآسيا وغير

وتخلت روسيا عن السياسات السابقة للاتحاد السوفيتي ، فأقلعت عن مساندة حركات التحرير والتصدي لما كان يعتبره مطامع استعمارية وإمبريالية ورجعية .

وكان من نتائج التطورات الدولية السابقة نجاح جهود الولايات المتحدة في إطلاق مبادرة السلام والتوصل إلى اتفاق الأطراف العربية وإسرائيل على المشاركة في مؤتمر مدريد .

ولكن لم تكن كل هذه المتغيرات مواتية للعالم العربي ، حيث فقد بانهيار الاتحاد السوفيتي القوة العظمى التي كانت تدعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وأصبحت الولايات المتحدة - صاحبة العلاقة الخاصة مع إسرائيل - هي القوة المسيطرة على النظام العالمي الجديد ، وراعية عملية مدريد

للسلام – حيث كان الاتحاد السوفيتي –وروسيا من بعده – غير قادر حتى على القيام بدور الراعي الثاني للعملية السلمية .

ثانيا– البيئة الإقليمية والداخلية :

شهدت منطقة الشرق الأوسط بدورها متغيرات هامة بعد وقوع أحداث لها خطورتها . فقد أدى تفجر الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ إلى تحريك الجهود الدولية لدفع عملية السلام ، واضطر اسحق شامير إلى التقدم بمبادرة لتسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي من خلال مفاوضات تجرى مع الدول العربية لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل ، وإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ووضع ترتيبات لمرحلة انتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني يتفق عليها . وقد تلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير واقترحت مصر عدة نقاط لتحسينها إلى جانب نقاط أمريكية مقترحة ، وبدأت المساعي الأمريكية تنشط إلى أن توقفت بسبب الغزو العراقي للكويت .

وقد أدى ذلك الغزو إلى هز كيان العالم العربي بعنف ، وتردي الأوضاع فيه وانقسامه ، كما أدى إلى ضعف المشاعر القومية وزعزعة النظام الإقليمي العربي المتمثل في الجامعة العربية ، فقد جاء الخطر من داخل الجماعة العربية ذاتها .

وعقد مؤتمر مدريد في ظل هذه الأوضاع العربية ، واضطرت الأطراف العربية إلى قبول شروطه وإجراءاته بعد أن كانت رافضة لمعظمها . ودخلت هذه الأطراف عملية السلام من موقع أضعف كثيراً عن موقفها عقب حرب أكتوبر١٩٧٣ ، ففضلا عن أنها فقدت الدعم السوفيتي السابق ، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع سيئ للغاية بسبب انقطاع الدعم المالي الذي كانت تتلقاه من دول الخليج نتيجة موقفها الممالئ لصدام حسين خلال الأزمة ، ولم يكن موقف الأردن مختلفا فقد أدى اتخاذه موقفا مماثلا إلى زعزعة مركزة لدى الولايات المتحدة والدول الغربية ، وهكذا شاركت جميع الأطراف العربية في مؤتمر مدريد من موقع الضعف لتواجه طرفا يتمتع بعلاقة خاصة مع الدولة الأعظم وظلت طوال المفاوضات تواجه موقف إسرائيلية متشددة تعكس انتصارات حرب ١٩٦٧ والاحتلال المستمر للأراضي العربية ، ولم تحرز مفاوضات واشنطن تقدما يذكر طوال جولات تفاوضية عشر استمرت عامين . وظلت الانقسامات العربية تثير الشكوك بين الدول خلال المفاوضات ، وتمكن إسحاق رابين بمناوراته بين المسارات التفاوضية من إثارة الشكوك بين الأطراف العربية ، وكانت هذه الشكوك من أسباب تحول الفلسطينيين إلى قناة أوسلو السرية حيث أمكنهم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ .

وأدى الكشف عن تلك القناة وذلك الاتفاق إلى إصابة العملية السلمية بضربة شديدة فتفرقت المسارات ، وفي حين واصل الفلسطينيون مفاوضاتهم الشاقة حتى تم عقد بقية اتفاقات أوسلو وتمكن الأردنيون من عقد معاهدة السلام .أصبحت سوريا وحدها تواجه إسرائيل وتتمسك بمواقفها الصلبة في مفاوضاتها في ميرلاند حتى حصلت على موافقة إسحاق رابين على مبدأ الانسحاب الكامل من الجولان .

غير أن الانقسامات العربية ظلت على حالها ، ولم تنجح جهود مصر في تحقيق المصالحة التي أصبحت ضرورية ، ولكنها نجحت في عقد مؤتمر قمة الإسكندرية ثم تمكنت من عقد أول مؤتمر قمة عربية موسعة منذ حرب الخليج عام ١٩٩٦ ، ولا تزال تواصل مساعيها للم الشمل العربي .

أما في إسرائيل ، فقد تصاعد نفوذ الحركات اليمينية والأصولية المتطرفة وتزايد تأثير المستوطنين

على الحكومات ، ولم تدفعها العملية السلمية إلى وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بل واصلت عمليات الاستيطان المكثف وتغيير الأوضاع الجغرافية والسكانية في تلك الأراضي .وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واجهت اتفاقات أوسلو معارضة شديدة من عدد من المنظمات وخاصة « حماس» و«الجهاد » اللتين أعلنتا عن عزمهما على مواصلة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي ، وكان من نتائج بعض العمليات الانتحارية إثارة مخاوف الإسرائيليين الأمر الذي كان من بين أسباب فوز نيتانياهو في انتخابات عام ١٩٩٦ وتشكيل حكومته من أحزاب يمينية ودينية متطرفة، ومن ناحية أخرى ، شهد العقدان الماضيان صحوة إسلامية ، وتزايداً في عدد الحركات والجماعات التي ترى الحل لمشاكل المسلمين في إقامة حكومات تطبق نظماً إسلامية ، ونجحت ثورة الخميني في إقامة دولة إسلامية في إيران

وبدأت تركيا تحاول أن تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة ، ولكنها وربما بسبب مشاكلها مع عدد من الدول العربية -اتجهت نحو إسرائيل وأقامت معها تحالفا عسكرياً ، الأمر الذي من شأنه خلخلة ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وزيادة التوتر فيها .

كما لجأت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وإيران ، وأصبحت العراق تواجه مشاكل الحصار والمقاطعة الاقتصادية والمشكلة الكردية ، كما أصبحت إيران هدفا للدعاية الإسرائيلية المضادة والادعاءات عن خطورة أنشطتها في المجال النووي .

والخلاصة ، أن منطقة الشرق الأوسط شهدت تطورات ومتغيرات كانت لها أثارها السلبية على المسيرة السلمية .

ثالثا- سياسة حكومة نيتانياهو :

لم يكن بنيامين نيتانياهو مقتنعا بأفكار حكومة حزب العمل السابقة بشأن إقامة نظام شرق أوسطي جديدا على أساس التعاون بين دول المنطقة ، وإجراء تسويات إقليمية مع الدول العربية ، وإقامة كيان فلسطيني يتمتع بسلطات واسعة تتراوح بين الحكم الذاتي والدولة مع ارتباطه بكل من الأردن وإسرائيل على نحو ما كان يردده رابين. كما كان يعارض بشدة اتفاقات أوسلو ويرى أنها تهدد أمن إسرائيل .

وبعد توليه الحكم ، أخذ ينفذ أفكاره الخاصة الرافضة لفكرة اندماج إسرائيل في محيطها ،والداعية إلى المحافظة على هوية إسرائيل وشخصيتها والاعتماد على قوتها الذاتية وإمكاناتها في إقامة السلام مع العرب بالقوة وعن طريق الردع ، باعتبار الشعوب العربية متخلفة وتخضع لأنظمة حكم ديكتاتورية لا يعتمد عليها في إقامة السلام بغير هذه الوسيلة .

واتسمت سياسته بعدة توجهات أهمها : التركيز على أمن إسرائيل وضرورة محاربة الإرهاب بغير هوادة ، ووقف تنفيذ اتفاقات أوسلو بحجة عدم قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها ورفض إقامة دولة فلسطينية ومضاعفة الأنشطة الاستيطانية وتوسيع الحدود البلدية للقدس وتقليص المساحات التي يعاد انتشار القوات الإسرائيلية فيها وتطويق المدن والقرى الفلسطينية بالمستوطنات والطرق الالتفافية . أما بالنسبة لسوريا ، فإنه يرفض الانسحاب من الجولان ويعتبرها جزءا لا يتجزأ من إسرائيل ولا يعرض على سوريا سوى التفاوض بشأن مصادر المياه ودورها الإقليمي وعلاقاتها مع لبنان .

ولا يمانع نيتانياهو من الانسحاب من جنوب لبنان - وخاصة لتزايد عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين فيه وإنما يطالب مقابل ذلك بترتيبات أمنية يتفق عليها البلدان قبل الانسحاب .
وقد أدت هذه السياسة ، ومماطلات نيتانياهو ومناوراته من أجل تنفيذها ، إلى توقف العملية السلمية على كافة المسارات ، ولم يبق سوى دور أمريكي بين الجانبين لمحاولة إحياء المفاوضات بدءاً بتنفيذ المبادرة الأمريكية بشأن مراحل إعادة الانتشار ووضع الترتيبات المعلقة والخاصة بالمرحلة الانتقالية موضع التنفيذ والدخول بعد ذلك في مفاوضات الوضع النهائي.

رابعاً- الدور الأمريكي :

أصبح دور الولايات المتحدة في دفع العملية السلمية أشد ضعفاً وأقل فاعلية في عهد الرئيس كلينتون ، وخاصة منذ تولي حكومة نيتانياهو السلطة في إسرائيل . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها موقف الرئيس المالىء لإسرائيل وتزايد ضغط الكونجرس الأمريكي لصالح الدولة العبرية والعلاقة بين كلينتون ونتنياهو التي تأثرت باتخاذ الأول موقفاً واضحاً في تأييد حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة .

الخلاصة :

كان للعوامل السابقة تأثيرها السلبي على مسيرة عملية السلام وأصبحت مهددة بالفشل والتوقف وتتطلب جهوداً هائلة حتى يمكن إحياؤها .

فعلى الصعيد الدولي ، يتعين دفع الولايات المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود وممارسة الضغوط اللازمة على حكومة نيتانياهو وقيامها بدور أكثر حياداً وأقل انحيازاً لإسرائيل ، وتفعيل أدوار الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية وبقية الدول الكبرى ، واللجوء إلى الأمم المتحدة كلما تطلب الأمر وكسب الرأي العام العالمي دفاعا عن الشرعية الدولية التي تعترف بالحقوق العربية .
وفي المجال العربي يجب تكثيف الجهود من أجل تحقيق حد معين من المصالحة العربية وجمع الشمل العربي وعقد مؤتمرات قمة يتفق خلالها على استراتيجية عمل والإشراف على تنفيذها ، مع ممارسة الضغوط على حكومة نيتانياهو وتفعيل قرارات الجامعة العربية الخاصة بإعادة فرض المقاطعة الاقتصادية الكاملة ضد إسرائيل إذا لزم الأمر ووقف التطبيع معها من قبل كافة الدول العربية والعمل على تحريك الرأي العام الإسرائيلي والقوة المعارضة ضد حكومة إسرائيل الحالية ، هذا مع توظيف كافة الإمكانات والقدرات العربية لمواجهة مخططات نتنياهو لابتلاع الأراضي المحتلة واغتيال الحقوق العربية. ولا شك في أن مصر هي الدولة المؤهلة للقيام بالدور القيادي من أجل إقامة السلام الشامل والدائم والعادل في المنطقة .

■ التعقيب الأول على الورقة الثانية

السفير. د/محمد صبيح

المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية

شرف عظيم لا يضاهيه شرف ،أن يتاح للمرء المشاركة في أعمال هذه الندوة الاستراتيجية الهامة والخاصة بالذكرى الخامسة والعشرين لحرب أكتوبر المجيدة ،خاصة إذا كان هذا الأمر لشخص مثلي عايش حرب ١٩٤٨طفلا لاجئا وحرب ١٩٥٦فتى عاش الأمل، وشابا قاسى المعاناة والألم في حرب ١٩٦٧، ثم شارك وعاش مع البطولات المضيئة في حرب الاستنزاف، إلى أن شهد المجد وملاحم البطولة في حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣تلك الحرب التي فتحت كافة الأبواب المغلقة للسلام وللتضامن العربي ولانطلاقة الاقتصاد العربي، ولمكانة الأمة العربية في العالم بأسره .فتحية عطرة إلى أرواح شهدائنا الأبرار على هذه الأرض العربية الطيبة .

كذلك لابد لي أن أحيي الجهد الذي بذله السفير طاهر شاش في هذه الدراسة خاصة أنني أعلم الصعوبة البالغة التي يواجهها أي باحث أو دارس في أن يجمع في عجالة كل هذه الأطراف المترامية لمواقف وجهود واتصالات سياسية شملت المسرح العالمي كله .

وأعتقد أننا بحاجة إلى التطرق ولو بشكل سريع إلى مبادرات السلام السابقة لحرب أكتوبر مثل محاولات السفير جوناريارنج ولجنة الحكماء الأفارقة، ومبادرة روجرز، ومبادرات **الرئيس الراحل محمد أنور السادات** بفتح قناة السويس للملاحة الدولية، والجهد الخارق الذي بذلته القيادة المصرية في تجهيز المسرح السياسي الدولي لمساندة الحق العربي.

ولابد لنا هنا من التأكيد على أن قضية إبراز الكيان الفلسطيني تحققت بجهد مصري متواصل بذله **الرئيس جمال عبد الناصر** استجابة لرغبة فلسطينية عارمة في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية اثر انعقاد مؤتمر القمة العربية في مدينة الإسكندرية عام١٩٦٥، والذي صادق على قيام هذا الكيان الفلسطيني الفتي ردا على الافتراءات الإسرائيلية التي تدعي أنه لا يوجد شعب فلسطيني. من ثم

عملت منظمة التحرير الفلسطينية بتنسيق كامل مع القيادة المصرية والأمة العربية في أماكن تجمعات الشعب الفلسطيني، وفي جميع المجالات الدولية لابراز هذا الكيان.
وازداد التنسيق بين الجانبين المصري والفلسطيني بعد عدوان عام١٩٦٧وبشكل خاص في المجال العسكري لإزالة آثار العدوان. فقامت القاهرة بتدريب وتسليح أبناء الثورة الفلسطينية حتى لا تنام قوات الاحتلال الإسرائيلية على الأرض العربية المحتلة في هدوء وسكينة، وتجلى هذا التنسيق في حرب الاستنزاف حيث عملت قوات الثورة الفلسطينية على اشغال قوات الاحتلال حتى تتاح الفرصة للجيوش العربية لاعادة بناء قوتها بجهد خارق وفي وقت قياسي. وتم بعون الله وبالتخطيط الجيد وبالتصميم القوي الانتصار العظيم في حرب أكتوبر المجيدة عام١٩٧٣ والتي فتحت كافة الأبواب للتضامن العربي، ونالت من غرور القيادة الإسرائيلية التي كانت تنتظر على الهاتف لتلقي ما يفيد باستسلام الأمة العربية كما كان يعتقد وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال ديان، وفتحت هذه الحرب المظفرة أبواب السلام الموصدة.
وكان الرئيس الراحل محمد أنور السادات يتمتع ببعد النظر حين طلب من الرئيس ياسر عرفات في برج العرب قبيل حرب أكتوبر بأيام قليلة إرسال قوات فلسطينية إلى الجبهة المصرية حتى تشارك فلسطين في أي جهد أو حل سلمي. وقد جاءت هذه القوات، وشاركت مع إخوانها من قوات عين جالوت الفلسطينية التي أنشأتها مصر منذ عام.١٩٥٦
وكذلك طلب الرئيس محمد أنور السادات من القيادة الفلسطينية الاستعداد لحضور مؤتمر جنيف والذي اقترحه في خطابه الشهير في مجلس الشعب المصري يوم١٦أكتوبر عام١٩٧٣.
وعقب انعقاد مؤتمر القمة العربي في مدينة الرباط، والذي تبني فيه العرب استراتيجية عربية للسلام وقبلوا بشكل جماعي تقريبا القرار رقم٢٤٢ لعام١٩٦٧، وكذلك تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني.
وقامت منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ خطوة متقدمة في مجلسها الوطني الذي عقد في القاهرة عام١٩٧٤، حيث وافقت فيه على تبني النقاط العشر لتتمكن من إقامة كيان فلسطيني على أي أرض يتم تحريرها أو جلاء العدو عنها - في إشارة للجهود السلمية والدبلوماسية - لكن الساحة الفلسطينية والعربية شهدت خلافات عديدة حول هذا التوجه، وكان الخلاف الأكبر قد نشأ اثر الاختراق الذي قام به الرئيس السادات بزيارته القدس. ولابد لنا أن نذكر في هذا المجال ما كان للرئيس ياسر عرفات من تأثير في وقف الاشتباك العسكري بين الشقيقتين مصر و ليبيا، إضافة إلى أنه حضر من ليبيا خصيصا ليشارك في جلسة مجلس الشعب المصري التي أعلن فيها السادات عزمه على زيارة القدس. بل أن الرسائل ظلت مستمرة بين القيادة الفلسطينية ومصر حتى بعد زيارة السادات للقدس ولم تتوقف إلا بعد لقاء الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن في الإسماعيلية.
ولم تستطع القيادة الفلسطينية المشاركة في جهود السلام التي جرت حتى توقيع كامب ديفيد بسبب الحرب الباردة التي كانت قائمة آنذاك، وبسبب الوضع الجغرافي والسياسي المحيط بها في لبنان، ولقبول الرئيس السادات بالحكم الذاتي الذي لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني، خاصة في موضوع القدس الذي لم يعالج بشكل واضح في هذه التسوية أو تم تغييبه من خلال إرسال رسائل من السادات وبيجن للرئيس كارتر حول موقف كل منهما بشأن القدس فقط .

وتعلمت القيادة الفلسطينية درسا من أكبر الدروس من غزو إسرائيل للبنان عام١٩٨٢، حيث قاتلت قوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بشجاعة نادرة وأوقعت في صفوف العدو أفدح الخسائر رغم الفارق الكبير في حجم القوات ونوع الأسلحة وبرغم الحصار الشديد الذي فرض على بيروت وتركها بدون مياه أو طعام أو دواء لمدة٨٨يوما مستمرة. وفي هذه المحنة وقف الرئيس حسني مبارك والشعب المصري مساندا للثورة الفلسطينية وعمل على فك الحصار عن بيروت حتى خرجت قوات الثورة الفلسطينية سليمة من لبنان بجزء من أسلحتها وسلمت الجزء الآخر إلى الحركة الوطنية اللبنانية، علاوة على ذلك فان الأسطول المصري ساهم في تأمين خروج القوات الفلسطينية من بيروت وميناء طرابلس مرتين بعد ذلك.
وكان الدرس الذي تعلمناه هو الاعتماد على النفس، والعمل من داخل أراضينا الفلسطينية المحتلة، واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل جزء يتحرر وصولا إلى قيام دولتنا المستقلة على ما سلبته إسرائيل من أراضي فلسطين عام١٩٦٧ بما فيها القدس، وبذل الجهد داخل الشعب الفلسطيني لقبول قرار٢٤٢ الذي رفضناه دائما وربط ذلك بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، إلى أن تم لنا ذلك في عام١٩٨٨أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وأعلنت « دولة فلسطين » التي اعترفت بها أكثر من٩٦ دولة في ذلك الحين.

وبذلك هيأ المجلس الوطني الفلسطيني المناخ للدخول في أي مفاوضات سلمية يتفق العرب على دخولها مع إسرائيل وبالفعل جاءت الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام على أساس قبول قراري مجلس الأمن رقم٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي هذا الصدد نحن مع ما ذهب إليه السفير طاهر شاش بان دعوة منظمة التحرير لم تتضمن وفدا مستقلا لفلسطين في هذه المفاوضات بل وفدا من ضمن الوفد الأردني، بل أن هذا الوفد لا يتضمن أيضا أي ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية أو مدينة القدس أو لاجئين عام١٩٤٨، وكان الوفد الإسرائيلي يعترض إذا ما وضع أحد أفراد هذا الوفد علما فلسطينيا على صدره وكوفية فلسطينية على كتفه. ونجح الوفد الفلسطيني في مدريد وواشنطن في إبراز القضية الفلسطينية رغم العقبات التي واجهته وكان أداؤه طيبا للغاية وساعده الأخوة في الأردن على إظهار استقلاله إلا أن استراتيجية شامير كانت التفاوض من أجل التفاوض ولو بقي الأمر عشر سنوات، بل أنه كان يقيم المستوطنات في كل مكان وفي كل مرة يزور فيها وزير خارجية أمريكا بيكر المنطقة.

أما عن السبب الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية لقبول المشاركة في مدريد؟ فإنه لقبول الأمة العربية المشاركة في هذا المؤتمر قبلنا ولو أحجمنا لعزلت المنظمة تماما داخل أمتها، وخاصة بعد ما فرضت الولايات المتحدة عليها مبدأ تخفيف مواردها المالية للضغط عليها إضافة للآثار السلبية لحرب الخليج الثانية والتي ألقت بظلالها على القضية الفلسطينية، وكذلك غياب الحرب الباردة اثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام قطب واحد على العلاقات الدولية. وفوق كل ذلك كان لابد من استثمار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة. التي فتحت لنا الأبواب في العديد من العواصم الفاعلة لتفهم الوضع المتردي للشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال، وأيضا كان لحصول الجانب الفلسطيني على رسالة التطمينات الشهيرة من السيد بيكر، والتي يحدد فيها موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس الشرقية بأنها أرض محتلة، ولا يجوز تغير معالمها الديمغرافية كما كان لها دور في

قبولنا حضور مؤتمر مدريد.
لكننا لمسنا أن الوضع كان غريبا بين الوفود العربية في مدريد فقد غاب عنها التنسيق، الأمر الذي وظفته إسرائيل لزرع بذور الشقاق بين الوفود العربية. وكان الوفد الفلسطيني أكثر الوفود تخوفا من هذا الوضع خاصة عندما قيل له نحن لا نستطيع انتظاركم فمساركم يمر بمرحلتين انتقاليتين، ومرحلة نهائية قد تصل إلى سبع سنوات بينما المسارات الأخرى يتم فيها السلام بمرحلة واحدة فقط.

وكذلك كانت القيادة الفلسطينية تعاني كثيرا وهي غير قادرة على مقابلة وفدها المفاوض إلا سرا في تونس، وفي الجزائر، وفي الرباط، وفي القاهرة، وفي هذا الجو من التشاؤم لاحت للقيادة الفلسطينية فرصة اتفاق أوسلو مع حزب العمل -رابين وبيريز-. بتشجيع واضح من رئيس إسرائيل عزرا وايزمان، ولا شك بأن هناك فروقا جوهرية بين قيادة حزب العمل وقيادة حزب الليكود، فحزب العمل يعلن أنه لا يوافق على حكم شعب آخر، وأن من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة، فعمل على تجميد الاستيطان، وأوقف تمويله الحكومي له، وكذلك سعى رابين للفصل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وسلم جميع المدن الفلسطينية ما عدا الخليل، ولكنه كان يتفق مع حزب الليكود في موضوع القدس، وحق العودة. والحدود النهائية، لكن حزب العمل يتحدث عن ضم١١٪ من الضفة الغربية، وليس كما يطالب نتنياهو و شارون عن ضم٥٤٪ من الضفة الغربية. هنا لا بد لنا أن نؤكد على أن الوثيقة الوحيدة التي قبلتها إسرائيل من خلال حكومتها وبرلمانها طوال الخمسين سنة الماضية للتفاوض حول القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود، والأمن هي وثيقة أوسلو، لكن الأمر مرهون بموازين القوى الدولية واتجاهاتها المستقبلية.

ونتفق مع ورقة السفير طاهر شاش بأن هناك فرقا كبيرا بين شق الحكم الذاتي من اتفاق كامب ديفيد واتفاق أوسلو، وان كان لنا ملاحظات كثيرة على اتفاق أوسلو، إلا أنه حقق اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودخلت جميع قواتها وقياداتها وكوادرها إلى داخل الوطن بعد أن ظلت في المنافي، وحققت انتخابات تشريعية لعدد٨٨ منتخبا بينما فى كامب ديفيد تم الاتفاق على انتخاب مجلس إداري من١٢ شخصا، وتم بالانتخاب المباشر تعيين رئيس لهذه السلطة، وأقامت السلطة الوطنية الفلسطينية نظاما تشريعيا، وقضائيا، واداريا، والتي تعد من أهم أركان الدولة. وأصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية جواز سفر اعترفت به معظم دول العالم كما أنشأت أجهزة إعلام مرئية ومسموعة، وطوابع بريد............الخ، وهي ما زالت تناضل من أجل فتح المطار، والميناء، والممر الآمن لربط الضفة الغربية بقطاع غزة، وربطهما بمحيطهما العربي، وكذلك فإننا نتفق مع البحث المقدم بأن أكبر نقاط ضعف اتفاق أوسلو هو غياب المرجعية الدولية، والتحكيم الدولي في حالة الخلاف، وترك الأمر للتفاهم الثنائي مع أن إسرائيل هي التي تحكم قبضتها على الأرض، والاقتصاد، والإنسان، وبذلك تكون هي الخصم، والحكم في ظل تدخل أمريكي خجول تارة، وعاجز تارة أخرى، ومتواطئ في أحيان كثيرة كما يظهر ذلك جليا من خلال أداء الوسيط الأمريكي دنيس روس السيئ بشهادة كل المفاوضين الفلسطينيين.
والأمر الخطير الآخر في اتفاق أوسلو هو أن الجانبين الفلسطيني والعربي لم يحسبا حساب غياب حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي عن السلطة، وقد تم الانقلاب بالفعل، وقتل اليمين الإسرائيلي المتطرف اسحق رابين، وجاء بهذه القيادة الحالية التي لا تخفي عداءها ومقاومتها لاتفاق أوسلو،

وتصر على البقاء في الضفة الغربية، والجولان، وتهويد القدس.
وفي تقديرنا أنه من الأهمية بمكان التمسك باتفاقيات أوسلو، والمطالبة بتنفيذها نصا وروحا، وعدم تمكين القيادة الإسرائيلية الحالية من إجهاض هذه الاتفاقيات، وتفريغها من محتوياتها، وعدم القبول بما لا يحقق الطموح الوطني الفلسطيني أو بأتفاق غير متوازن لا تكتب له الحياة تحت ضغط الظروف النفسية، والسياسية، والاقتصادية التي تحيط بالقيادة الفلسطينية. فالوضع الفلسطيني يمكن بناؤه بشكل قوي بحيث يستطيع مقاومة كل هذه الظروف، وتحشد له المساندة فلسطينيا وعربيا، ودوليا وحتى داخل المجتمع الإسرائيلي.

ولا ننسى أن اتفاق أوسلو قد أدى إلى قتل رابين وإحداث شق عمودي داخل الحركة الصهيونية فيما بين التيارات المعتدلة، والتيارات المتطرفة التي تسعى سعيا حثيثا لاقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، وتشق الجيوب نتيجة لانسحاب إسرائيل من سيناء.

وقد أجاد الباحث عندما أكد أنه في غياب الاتحاد السوفيتي لا طريق أمام العرب إلا طريق التضامن، والتنسيق المستمر، والالتزام بقرارات قمة القاهرة لعام١٩٩٦، إضافة لضرورة العمل من أجل وجود آلية للقمة العربية بحيث تجتمع بشكل دوري لتناقش كل القضايا. فما يحيط بالأمة العربية من أخطار لا يستثنى أحدا منه حتى نستطيع تحرير كل الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، واقامة دولة فلسطينية مستقلة على تراب فلسطين حتى يعم السلام الشامل والدائم. والأمل معقود على جمهورية مصر العربية وعلى قيادتها الرشيدة التي تحظى بتقدير كل العرب واحترام العالم بأسره وفي مقدمة كل هؤلاء الشعب الفلسطيني.
هذا بالإضافة لاستنادنا إلى القرار رقم١٨١ لسنة١٩٤٨، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية، وعبرية، وتوقيت إعلان دولة فلسطين المقترح يوم١٩٩٩/٥/٤ جاء بناء على نهاية اتفاقيات أوسلو، وانتهاء مدة المجلس التشريعي، ومدة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فلا بد من إنهاء مرحلة السلطة لتحل محلها الدولة الفلسطينية، والتي أعلنت في الجزائر أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام١٩٨٨، وحظيت باعتراف العالم، ولا يضيرها بقاء أجزاء من أراضيها محتلة فقد حدث ذلك في حروب عديدة مع الكثير من دول العالم.

التعقيب الثاني على الورقة الثانية

السفير. د/ناصيف حتى

مستشار مكتب أمين عام جامعة الدول العربية
للشئون الدبلوماسية والسياسة الدولية

أود أن أشيد بداية بالدراسة الشاملة للسيد السفير طاهر شاش التى تستعرض بشكل واف تطور عملية السلام وتقدم تقييما لمختلف محطات ومفاصل هذه العملية. واسمحوا لى أن أدرج ملاحظة شخصية فأنا من جيل أصيب بإحباط نتيجة لنكسة ١٩٦٧ فى بداية تبلور وعيه السياسي وجاء نصر أكتوبر العظيم ليعيد لنا العزة والكرامة والطموح.
وأرى أن نصر أكتوبر كان اكبر من عبور عسكري ، فهو فى الحقيقة عبور نفسي ومعنوي وإستراتيجي من حالة إلى أخرى ، من حالة اتسمت باقتناع إسرائيل أنها الوحيدة القادرة على تحديد مسار التفاعلات العربية الإسرائيلية مع تغييب شبه كلى للطرف الآخر (الطرف العربى) . وكان مرد هذه القناعة الإسرائيلية غياب الانكشاف العسكرى (Military vulnerability)لإسرائيل إلى حالة مختلفة كليا.

فالانتصار أوجد توازنا دينامبكيا بين العرب وإسرائيل . وانتقلت إسرائيل من وضع قائم (Stat usquo) مريح ولا يشكل مصدر تهديد لها إلى وضع قائم متعب ومربك وقد يكون مؤذيا.. فالانكشاف أمام الأخر شرط ضروري للبدء بالتفكير والقبول بالتفاوض مع هذا الأخر . وهذا ما خلقه نصر أكتوبر العظيم إذ فرض على إسرائيل هذه الحقائق .

أعود إلى الورقة القيمة لادراج بعض الملاحظات والأفكار العامة حول المسار السوري الإسرائيلي :
حدث تراجع إسرائيلي عما قيل انه عرض افتراضي قدمه رابين بواسطة الولايات المتحدة للانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام الكامل . السلام يتضمن التزامات وسلوكيات معروفة دوليا وسوريا

أبدت قبولها بذلك .. السلام يعنى علاقات عادية ولا يمكن أن يعنى علاقات تتسم فجأة بالحرارة كما طالبت إسرائيل، فهذه لا يمكن إسقاطها بين ليلة وضحاها على علاقات كانت تتسم بالصراع ، فعملية التطبيع شأن نفسي ومجتمعي خاصة فى إطار ما يعرف بالصراع الاجتماعي الممتد كما هي حال الصراع العربى الإسرائيلي .
وما تطرحه إسرائيل هو الانسحاب جزئياً في الجولان وليس الانسحاب من كل الجولان، وتتعامل مع قضية الأرض وهى قضية وطنية- بما تحمله من معان ورموز ومضامين قانونية- بمنطق تاجر العقارات

كما أن مفهوم الأمن الإسرائيلي وهو مفهوم يجرى تعريفه بالمطلق يسقط مفهوم الحق السيادى للطرف المقابل على أرضه وهذا منطق ليس فقط غير قانوني بل هو أيضا غير واقعي، فالمطلوب فصل قضية الأمن عن السيادة ثم طرح موضوع الأمن بشكل متوازن بين الطرفين . هذه باختصار شديد المعوقات التى أقامتها إسرائيل على المسار التفاوضي مع سوريا.

وفيما يتعلق بلبنان يبدو أن إسرائيل قررت بعد رفض مستمر طيلة عشرين عاما الاعتراف بالقرار ٤٢٥ لكنه اعتراف يحمل شروطا خطيرة ويتناقض بالتالى مع روح ونص القرار . فإسرائيل تدعو للتفاوض حول ترتيبات الانسحاب علما أن تقرير أمين عام الأمم المتحدة الذى بنى عليه القرار ٤٢٦ يحدد بشكل واضح سبل الانسحاب ولا يقول بتاتا باتصالات وبترتيبات إسرائيلية لبنانية ، والقرار ٤٢٥ واضح فى دعوة إسرائيل إلى انسحاب غير مشروط.. ما تريده إسرائيل فى حقيقة الأمر هو استعمال لبنان كورقة أو كساحة لاحتواء سوريا. الترتيبات التى تتحدث عنها إسرائيل تفترض أن يتحول لبنان إلى شرطي بالوكالة لحماية الاحتلال الإسرائيلي المباشر والمقنع والمطلوب من لبنان أن يقدم شهادة حسن سلوك بذلك لتنسحب إسرائيل تدريجيا .

ما تطالب به إسرائيل بمعنى أخر هو ما وصفه أحد المسئولين اللبنانيين بتحويل القرار ٤٢٥ من صك إلى ورقة يانصيب .

ماذا عن عملية السلام التى تمر بمرحلة انهيار سريع؟
لقد حدث تغيير أساسي فى استراتيجية التفاوض مع مجيء الليكود إلى الحكم فى يونيو ١٩٩٦واسارع إلى القول انه لم يحصل تغيير فى الأهداف الاستراتيجية العليا ، فحزب العمل متمسك بمشروع ألون زائد أو ألون ناقص حسب التوازنات التى قد تقوم على مسار التسوية .

من المفيد إحداث مقارنة بين الطرفين الرئيسيين فى إسرائيل بشأن إستراتيجية التفاوض. فالعمل كان يريد إقفال أو إنهاء ملف الصراع العربى الإسرائيلي حسب المفهوم القانوني للسلام «اتفاقيات» مع تضمين ذلك - بالطبع - شقا أمنيا وشقا اقتصاديا.. فى حين أن الليكود الذى يعبر عن تصاعد قوة الأصوليين الدينية والقومية فهو مع تجميد ملف الصراع العربى/ الإسرائيلي على قاعدة تثبيت الوضع القائم (حالة اللاحرب واللاسلم) مع تعديلات طفيفة مرحلية . فالسلام وفق برنامج الليكود هو مفهوم أمنى بالمطلق- وليس تعاقديا- هدفه إفقاد الطرف الأخر القدرة على تهديد الوضع القائم (Denial Strategy). الليكود يركز على سياسة العصا كبديل عن سياسة العصا

والجزرة التى تبناها إلى درجة معينة حزب العمل ويعكس موقف الليكود تصورا أيديولوجيا للصراع مع العرب قوامه استحالة التعايش مهم وهو منطق ينتمى إلى نظرية Samuel Huntington حول صراع الحضارات .

إذن نحن أمام ازمة مفاهيم فى إطار عملية السلام . العرب مازالوا متمسكين «بمدريد» وغير قادرين على حمايته ، وإسرائيل رافضة لمدريد وقادرة على إسقاطه والولايات المتحدة راعية مدريد غير معنية خارج حدود الالتزام اللفظي بالحفاظ عليه.. إذن انتهت عملية السلام حسب «مدريد» وفقدت زخمها وسقطت هالتـها الدولية .

والخوف كل الخوف من العامل الزمني الذى يزيد من عناصر البؤس والإحباط عند الشعب الفلسطيني ويساهم فى تفجر اليأس الفلسطيني . وما تريده القيادة الإسرائيلية حاليا هو وضع القيادة الفلسطينية أمام خيارين كليهما مر فإما تقديم تنازلات والاصطدام بوضع داخلي رافض يضعف القيادة وشرعيتها أو التصلب فتصطدم القيادة بالوضع الدولي الراهن وتحديدا الأمريكي خاصة انه حسب خطاب واشنطن فى عملية السلام تبدو مسئولية الجريمة ، جريمة توقف المفاوضات موزعة بشكل مبهم بين القاتل والقتيل .

والخوف أيضا أن الوضع القائم يمكن التعايش معه دوليا وبالأخص أمريكيا. وما يترسخ فى السياسة الامريكية حاليا هو إدارة الوضع القائم ، وضع اللاحرب واللاسلم.. وليس إدارة عملية السلام . فالعرب لا يستطيعون إجبار إسرائيل على قبول سلامهم، سلام مدريد ، وإسرائيل تستطيع إجبارهم ضمن المعطيات القائمة حاليا على قبول الأمر الواقع .

المطلوب من أجل تحريك القوى الدولية إيجاد الحوافز لهذه القوى للعودة إلى التحرك ودفع عملية السلام . لقد افتقد العرب البوصلة فى هذه العملية ، فإلى أين نحن ذاهبون؟المطلوب أن نطرح فكرة الصفقة الكاملة (Package deal) التى تتضمن تحديد الأهداف العليا العربية مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. أن تحديد الأهداف بوضوح يحقق التوازن المفقود فى منحى عملية السلام بسبب وضوح الأهداف الإسرائيلية . المطلوب أيضا أن ندفع للعودة إلى أحياء بشكل عملي وضاغط للمفاهيم الحاكمة لعملية السلام وهى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

كيف نخرج من المأزق ؟ المطلوب عربيا أن لا نسمح بحدوث طلاق أو انقطاع بين التحرك الدبلوماسي والأهداف التي يحملها من جهة ، وعالم الإمكانات من جهة أخرى .. فالسلام لا يمكن أن يتأسس على ميزان نوايا بل على توازن الإمكانات بين الطرفين.

أن دفع عملية السلام يتطلب أيضا التوصل إلى تفاهمات عربية حول أولويات التحرك وسياسات عملية لخدمة هذا التحرك . أن أكتوبر العظيم صنع من خلال تفاهم عربي بشكل قاطع وبلورة أجندة النظام العربي ككل، و التحدى الراهن هو العودة إلى بلورة هذا التفاهم بمفهومه الشامل بين الأطراف العربية التى لها موقعها المميز فى النظام العربى وكذلك موقعها ودورها الخاص فى العلاقات الدولية للنظام العربى .

التعقيب الثالث على الورقة الثانية

السفير / سيد أبو زيد عمر

مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط

أود فى البداية أن أعبر عن تقديرى للورقة الشاملة والموضوعية التى أعدها الزميل السفير طاهر شاش حول عملية السلام .

فقد تضمنت استعراضا لعملية السلام منذ بدايتها وحتى الوضع الراهن وتقويمها للموقف وتوصيات فى الخلاصة النهائية اتفق معه فيها تماما . كما أود أن اعبر عن تقديرى لوجهات النظر التى عبر عنها الصديقان السفير محمد صبيح والسفير نصيف حتى .

لن أدخل فى تفاصيل مسارات عملية السلام سواء على الصعيد الفلسطينى أو الأردنى أو السورى أو اللبنانى ، أو أن أؤيد موقفا على الآخر بالنسبة للايجابيات والسلبيات التى ذكرت حول اتفاقية كامب ديفيد أو اتفاقيات أوسلو ولكنى أود أن أقول هنا :أنه لا يوجد فى السياسة لونان فقط هما الأبيض والأسود ولكنه يأتى فيما بين هذين اللونين ظلال تتدرج ، والعمل السياسى فى حصيلته النهائية هو فن الوصول إلى الممكن من خلال أقصى الاستفادة بالإمكانيات المتاحة .

فلقد كانت حرب أكتوبر أمرا حتميا لوضع الأمور فى مجراها الصحيح وتأكيد خطأ الاستناد إلى التفوق العسكري الإسرائيلي فى فرض أوضاع سياسية واستراتيجية ظالمة على المنطقة. وأسقطت حجة الأمن للاستيلاء على الأرض ، وكانت نقطة الارتكاز لاقناع كل الأطراف المعنية بأن السلام هو الاختيار الأفضل .

ولقد واكب النصر العسكرى جهدا دبلوماسيا ناجحا ، وجهدا اعلاميا ناجحا أيضا ، وجهدا قانونيا بارعا ومبهرا ، غير أن هذا لم يكن يتحقق دون العمل البطولى الشجاع التاريخى لأكتوبر المجيدة .

١-أن احتفالنا بالعيد الفضى لأكتوبر المجيدة إنما يملأ نفوسنا بالثقة فى مواجهة أى عثرات عارضة تعترض عملية السلام فى مرحلة من مراحلها .وأن جمود العملية السلمية خلال العامين الماضيين منذ وصول السيد نيتانياهو إلى الحكم لا يجعلنا نفقد ثقتنا بعملية السلام .

٢-لقد تحقق الكثير منذ ان بدأت عملية السلام بالخطوة الشجاعة والمقدامة التى قام بها الرئيس السادات ، وقطعت عملية السلام أشواطا كبيرة سواء على الصعيد المصري بالإضافة إلى اتفاقية الأردن واتفاقيات أوسلو ، وكدنا أن نصل إلى اتفاق على الصعيد السورى واللبناني لولا تغيير الحكومة الإسرائيلية ، ويتبقى أشواط هامة لكي نصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم الذى

نرتضيه والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالتسوية العادلة على المسار الفلسطيني والمسارين السوري واللبناني .

٣-لقد مضت عملية السلام في طريقها ولن يقدر فرد أو جماعة على إيقافها . ولقد جعلت مصر السلام خطا استراتيجيا لها ، وقطعت شوطا في إعادة البناء والإصلاح الاقتصادي والمالي ، ويجب أن تمضي على الطريق لاستكمال هذا البناء إيمانا منها بأن مصر القوية الناهضة هي قوة للعرب ومصر الضعيفة يضيع مع ضعفها كل أمل للعرب .

ملاحظات سريعة على الورقة :

١- إنها تحدثت عن عملية السلام الحالية ، ولم تشر إلى انه كانت هناك جذور لعملية السلام منذ صدور القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ منها جولات يارنج والمباحثات الرباعية والثنائية والمبادرات المختلفة ، والتي قد توضح الإشارة إليها إنها جميعا دارت في فراغ إلى ان قامت حرب ١٩٧٣ لكي تحرك الوضع فعليا وعلى أرض الواقع .

لهذا جاءت الإشارة اللامعة في بداية الورقة «بأن حرب أكتوبر قد فتحت أبواب السلام في الشرق الأوسط .

٢- لقد وضح بما لا يدع مجالا للشك أن الخط السياسي الإستراتيجي المصري يرتكز طوال المراحل الماضية على مبادئ ثابتة وراسخة لم تتغير مع متغيرات الظروف ، وإنما تأكدت مصداقيتها وبأنها المفتاح الحقيقي لمصالح تاريخية في المنطقة تتيح لشعوبها طي صفحة العداء والكراهية لإقامة سلام قائم على العدل والأنصاف في منطقة يسودها التعاون وبحيث يتاح لشعوبها التفرغ للبناء والتنمية .

ويأتي في مقدمة هذه المبادىء :

أ-وجوب أن يكون السلام شاملا وعادلا ، وهو ما أكدناه من أول الأمر بوضوح وجاء نصا في كلمة المغفور له الرئيس الراحل أنور السادات أمام الكنيست ، كما ان اتفاقية الإطار في كامب ديفيد كانت واضحة في تناولها لعملية السلام بصورة شاملة.

ب-احترام مبدأ الأرض مقابل السلام بما يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، ومن الجولان السورية إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ تطبيقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ والانسحاب الفوري وغير المشروط من الجنوب اللبناني وبقاعه الغربي تطبيقا للقرار ٤٢٥ .

٣- تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره لإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف .

٤-أن يكون هناك تقابل وتوازن في الحقوق والالتزامات بما فيها حق العيش في أمن وسلام بعيدا عن التهديد بالقوة

٥-ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وانضمام إسرائيل إلى اتفاقية منع انتشار السلاح النووي ووضع منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٦-لقد جاءت الندوة عن العيد الفضي لحرب أكتوبر وهي مرحلة ربع قرن من النزاع في الشرق الأوسط ،والتي يسبقها ربع قرن آخر منذ أن حدثت نكسة فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل ، وعدة عقود أخرى قبلها تعيد النزاع إلى أكثر من المائة عام ، ولا شك أن هناك الكثير من الدروس والعبر خلال هذه الفترة الزمنية الفسيحة التي يمكن استفادة جميع الأطراف منها ، ولقد استفادت مصر الكثير من هذه الدروس وكانت ملهمة لخطانا . وان كان هذا له موضع آخر .

المناقشات :

سؤال

خاص بموضوع إعلان إقامة الدولة الفلسطينية ،وما ينتظر أن تكون له من نتائج وردود أفعال ؟

السفير محمد صبيح يجيب قائلاً :

هناك اتفاق على أن إقامة الدولة الفلسطينية هو حق مقدس للشعب الفلسطيني تكفل به ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية .ولقد أعلن الشعب الفلسطيني قيام دولته عام ١٩٨٨ فى الجزائر، أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني ،والآن بعد انتهاء فترة المفاوضات فى ٤ مايو ١٩٩٩سيكون للشعب الفلسطيني الحق فى ممارسة سيادته على أرضه وأن كان الأن يمار س هذه السيادة بقيادة منتخبة ورئيس مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي وقضاء وشرطة وأمن وعلم وقضايا أخرى كثيرة تمت بصفتها دولة.كما أن المجتمع الدولي يتجاوب مع ذلك تجاوبا كبيرا ،وسوف أذكر أمثلة على ذلك :

١-تصويت فى الأمم المتحدة على رفع مكانة فلسطين إلى مكانة الدولة دون تصويت أو ترشيح

٢-في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أخذ الوضع الفلسطيني حقه.

٣-فى الجامعة العربية تتمتع فلسطين بعضوية كاملة .وهذه الخطوات تعزز قيام الدولة الفلسطينية حيث هناك اعتراف دوليوعربي بدولة فلسطين.

كذلك في منظمة المؤتمر الإسلامي وفى منظمة دول عدم الانحياز وفى كثير من الدول أخذت وضعها لذا فأن القضية محصورة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما ذكر السفير محمد طاهر شاش لا تشجع وهو تعبير يقصد به أيضا ،لا تمانع ،وقد تحدث الرئيس كلينتون في ذلك ،كما تحدث كسينجر في ذلك أيضاً، ونصح نيتانياهو قائلاً «أن هذه الدولة قائمة

شنت أم أبيت لأن وراءها شعب وأمة ونضال ،وأنه اذا لم تعلن هذه الدولة وحتى إنهاء للمفاوضات فسوف يكون هناك فراغ في جميع أجهزتنا وبالتالي فهي مطلب وطني ومطلب ملح وعملي.

سؤال

« أن الإشارة إلى تجميد الوضع الراهن ليس فى صالحنا ،ولكن فى ضوء عدم التوازن العسكري بين العرب واسرائيل ذات الإمكانيات العسكرية، هل يمكن القول بأن آي اتفاق حاليا سوف يكون فى مصلحة الطرف الأقوى وسيؤدى إلى تقديم التنازلات وبذلك يكون تأجيل المفاوضات حتى حدوث تغيير فى الموقف الإقليمي كتغير فى القيادات السياسية الاسرائيلية هو الحل الأفضل ؟ »

الدكتور نصيف حتي يجيب قائلا:

من الممكن أن يكون هذا الوضع صحيحاً اذا كان التجميد أيضاً على الأرض ،لكنه تجميد أحادى الجانب من طرف اسرائيل ،تجميد التقدم فى المفاوضات مع اتباع سياسة إسرائيلية استيطانية في الأراضي المحتلة لنزع عروبة القدس، وكذا سياسة استيطانية حتى أنها تواجه بالإدانة من مجلس الأمن .وأعتقد انه من الأخطاء التي وقعت فيها الدبلوماسية العربية عدم اللجوء آلي مجلس الأمن خشية الاصطدام بقرار « فيتو » أمريكي ، واعتقد أيضا أنه من أخطاء إدارة عملية الصراع العربي / الإسرائيلي أو عملية التسوية خلال السبع سنوات الأخيرة فى هذا الشأن ، أننا سمحنا بإحداث نوع من الفصل بين عملية التفاوض وعملية تجميع القوى العربية ، ولذا فأنا أدعو آلي بناء موقف عربي قوى مع استمرار التفاوض لأن هناك علاقة جدلية بين المفاوضات وبناء الإمكانات العربية ، كما أن هناك نقطة أخيرة مهمة يجب التركيز عليها، وهى أنه لا يجوز أيضا القبول خلال التفاوض بالتنازل أو بالتناسي أو إسقاط المبادئ العامة للتفاوض، وهى المرجعيات القانونية والسياسية والفلسفية التي تم تحضيرها فى مدريد ، والتى مازالت قائمة على الأقل فى قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الشان ومن هنا فإن الخوف انه بينما التجميد الحاصل سياسيا فلا يتم التجميد على الأرض.

وفى تعقيب للأستاذ / صلاح الدين حافظ على ذلك :

النقطة الأولى وهى تتعلق بمجمل ما يدور فى عملية السلام منذ انتهاء حرب أكتوبر أو الكيلو ١٠١ حتى إجتماع البيت الأبيض الأسبوع الماضي ، ففي الواقع أن جوهر الخلاف يدور حول مفهوم السلام ، حيث توجد اختلافات أساسية حول مفهوم السلام بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي . وهنا فأنا أعتقد أنني اقرب إلي ما أوضحه الدكتور / نصيف لأن المسألة حتى بين رابين ، بيريز، ونيتانياهو ليس هناك خلاف أساسي فى هذا الشأن فإن « رابين - بيريز » كانا يريدان اقل من دولة واكثر من كيان ذاتي ، أما نيتانياهو فيريد أقل من دولة واقل من كيان ذاتي ، فالمفاهيم فى إسرائيل ليست بالتناقض الذى نصوره لأنفسنا ونخدع فيه أنفسنا وهذه هي النقطة الأولى .

النقطة الثانية أن القول بان ما يعده نتنياهو الآن من صواريخ وترسانة عسكرية هي تعبير عن رفضه للسلام ، فأنا اختلفت مع هذه المقولة فنيتانياهو لم يعد هذا، لكنه استلم هذه الصواريخ وهذه الترسانة العسكرية ممن قبله ، ولكن حتى إستراتيجية حزب العمل التي تنادى بالسلام أو كنا نعتقد أنها تنادى بالسلام هي الإستراتيجية التي نفذت اكبر توطين فى تاريخ القضية الفلسطينية ، وهى

الإستراتيجية التي قامت بها إسرائيل ، والتى بدأت وطورت ووصلت آلي ذروتها فيما بعد ، لذا فان الخلاف ليس بين رابين وبيريز ، والرهان العربي عليهما ليس خطأ ولكنه أصبح خطأ عندما بدأنا نروج له الآن انه كان الحل . وأنا أعتقد انه لم يكن الحل ولكنه كان الحل المراوغ بدلا من التعنت المباشر.

تعليق السفير / عبد الرؤوف الريدى على هذا التعقيب

إنني أختلف مع هذا التعقيب ، فأنا اعتقد أن هناك اختلافا بيننا ، وهناك أيضا تياران موجودان فى داخل إسرائيل . أحدهما يتبنى الفكر الصهيوني القومي.الذي يقوم على الاستيطان وضم الأراضي وأما التيار الآخر فيرى أنه اذا حدث ذلك فسوف يكون هناك تهديد للطابع اليهودي للدولة ،وهو ما أدى إلى اغتيال رابين ،ولذا فانه يجب التوقف أمام اغتيال رابين، حدث يجب التوقف أمامه لاكتشاف ما يدور في داخل اسرائيل وعلى الساحة الاسرائيلية .والتناقضات والاختلافات الفكرية التي توجد في الجبهة الداخلية الاسرائيلية ،كما يجب دراسة هذا التباين والتصارع حتى نستطيع من خلال هذا أن نحدث اختراقاً أو على الأقل نوعا من التقدم في عملية السلام.

■ توصيات المحور السياسى

السفير / عبد الرؤوف الريدى

١-قد أكدت ندوة أكتوبر أن حرب أكتوبر لم تكن حربا من أجل الحرب بل كانت حربا من أجل تحرير الأرض وتحقيق السلام، وطوال الخمسة والعشرين سنة الماضية عملت مصر من أجل تحقيق السلام الشامل، ولقد كان لمصر دور رئيسي في إطلاق وصياغة مبادرة مدريد والتي شاركت فيها كل الأطراف العربية بما فيها الطرف الفلسطيني والأردني والسوري واللبناني فضلا عن مشاركة كل الأطراف الدولية في هذه المبادرة من أجل تحقيق التنمية والأمن والسلام في المنطقة.

٢-إلا أنه من الواضح أن عملية السلام أصبحت تتعثر الآن على المسارات المختلفة وذلك بسبب السياسة الإسرائيلية المتعنتة والتي تظهر بوضوح أنها تفضل الاحتفاظ بالأرض على تحقيق السلام سواء على الجبهة السورية/اللبنانية أم على الجبهة الفلسطينية.

٣-وليس من شك في أن تعثر عملية السلام يؤدي إلى تزايد الأخطار في المنطقة، لما تولده من مشاعر الإحباط والياس وهو بالتوازي مع الاتجاهات المتطرفة في داخل إسرائيل يساعد على خلق المناخ الذي يشجع على العنف والإرهاب فضلا عن الأخطار الأخرى التي قد تتولد عن غياب السلام.

٤-بالإضافة إلى ذلك فإن هناك اتجاهات أخرى تبعث على القلق وتتمثل في الاتجاه إلى العودة

إلى سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهي سياسة رفضتها الشعوب العربية في الماضي وتبين خطؤها وخطرها.

في ضوء ذلك فإننا نعتقد ان هدفا قوميا عاجلا نوجه له طاقاتنا هو تحقيق السلام الشامل. وانطلاقا من تجربة حرب أكتوبر وعوامل نجاحها فإننا نوصي بما يلي:

١-الإيمان بأن السلام الشامل والعادل هو هدف قومي مصري.

٢-للحفاظ على السلام يلزم تنمية القوة المصرية الشاملة ودعم قدرات القوات المسلحة وتعزيز إمكانياتها.

٣-اعتبار التضامن العربي في كافة المجالات هدفا قوميا حيويا.

٤-وضع برنامج سياسي نشط يهدف إلى تنفيذ مبادرة الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٥-الاهتمام بالعمل على الساحة الدولية وعلى وجه الخصوص الساحة الأمريكية لما للولايات المتحدة من قوة وتأثير سياسي ولدورها الأكبر في عملية السلام وتأثيرها فيه والعمل بجدية ونشاط على التواصل مع المؤسسات الأمريكية مثل الكونجرس ومراكز الأبحاث والمؤسسات الأخرى المماثلة في المجتمعات الأوروبية وفي آسيا وطرح قضية السلام في الشرق الأوسط كقضية رئيسية.

٦-إعطاء أهمية خاصة لأفريقيا باعتبارها العمق الطبيعي للعالم العربي.

٧-العمل على عقد مؤتمر دولي لإعداد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب.

٨-تبني فكرة إنشاء مركز عربي لدراسات وبحوث السلام والأمن في الشرق الأوسط تقيمه جامعة الدول العربية يكون من شأنه تكوين مجموعة من المتخصصين العرب في دراسات السلام والأمن في هذه المنطقة الحيوية والتي مازالت تغطيها الصراعات والأطماع.

المحور الاجتماعي

أمانة المحور

السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى
رئيس المحور

لواء أ.ح/أحمد عبد الغفار حجازى
مقرر المحور

تقديم المحور الاجتماعى

السيدة الوزيرة ميرفت تلاوى

رئيس المحور

السيدات والسادة:

نرحب بحضراتكم كل الترحيب... في أعمال المحور الاجتماعي للندوة الاستراتيجية ... ليوم العبور العظيم...

وأرى بدايةً ... أن من واجبي كمواطنة مصرية أولاً ... فضلاً عن مسئوليتي كمقررة لهذا المحور ... أن أبدأ بتحية واجبة لشعب مصر العظيم ولطليعته المتقدمة ... من أبنائه ... في القوات المسلحة ... والذين عبروا بنا من الهزيمة للنصر ... ومن المهانة إلى الكرامة وأقاموا الجسور لتحرير الأرض ... والإرادة ... ومهدوا الطريق لنا ... لنعبر جميعاً جسور التنمية ... والرفاهية ... والرخاء إلى حياة وغد أفضل.

السيدات والسادة:

وإذا كنا جميعاً ... شعباً وجيشاً ... نحتفل اليوم، بمرور خمسة وعشرين عاماً على حرب أكتوبر، فإن علينا أن نتأمل مغزى ودلالة نصر أكتوبر ١٩٧٣ وأن نعي بأن تاريخ الشعوب يمر بلحظات حاسمة تترك آثارها البارزة في السلوك القومي ... ومن هذه اللحظات، الهزيمة في ٥ يونيو ١٩٦٧، والنصر في أكتوبر ر١٩٧٣

إذا كان أداء جنودنا الأبطال ... في ملحمة أكتوبر قد أصبح بكل المقاييس الاستراتيجية ... نموذجاً عسكرياً ناجحاً ... تدرس نتائجه في المعاهد والمؤسسات الاستراتيجية الدولية.

فإن علينا نحن أن نستلهم من هذه الملحمة ... الدرس والعبرة ونعكف على دراستها تفصيلاً... وتحليلاً ... للخروج منها بالمنهج والرؤي السليمة ... التي تعيننا في العبور بشعبنا إلى مجتمع الرفاهية والرخاء... الذي تعمل من أجله

قيادتنا السياسية.

لقد شهدت هذه الحرب... نموذجاً رائعاً لتكاتف الشعب المصري وتلاحمه على اختلاف فئاته وطبقاته... كما كانت مسرحاً تطبيقياً... لمكانة العلم والمنهج والتخطيط العلمي في الفكر... والتصميم... والتجهيز... والتنفيذ... والمتابعة، كما أظهرت قراءة جيدة للعدو... وكيفية التعامل معه بواقعية.

السيدات والسادة:

إن إنجاز أكتوبر العظيم... مازال... وبعد ٢٥ عاماً نبعاً لا ينضب من البطولات... والتضحيات... والدروس... التي أعطاها الشعب المصري... وجيشه البطل...

والسؤال ما زال مطروحاً... كيف نعظم الاستفادة... من كل ذلك في تخطي العقبات والصعوبات التي تواجه مسيرة التنمية الشاملة في مصر، خاصة أن العالم يتجه اليوم نحو التركيز على البعد الاجتماعي واصبح تقدم الدول يقاس بالمعايير الاجتماعية.

وعلى محورنا... هذا... أن يركز على القضايا الاجتماعية ذات الصلة... بنصر أكتوبر ودروسه المستفادة... وأن يجيب على الكثير من الأسئلة منها على سبيل المثال:

- كيف استعد الشعب المصري... اجتماعياً... وثقافياً... لعبور هزيمة ١٩٦٧؟
- وكيف انكب في مرحلة الصمود.. على تجهيز أبنائه.. وشبابه.. وإعدادهم نفسياً وعقائدياً.. للمعركة.. والنصر؟
- وكيف لعبت مؤسساته الاجتماعية.. الرسمية.. والأهلية.. والثقافية والإعلامية.. أدواراً متكاملة.. في منظومة واحدة.. نحو النصر؟
- وما هو دور المرأة المصرية في إعداد الأبناء كمواطنين صالحين، وتحملها هي مسئولية مزدوجة في حالة تواجد الأب على الجبهة؟
- وكيف نستفيد من نموذج أكتوبر.. في إعداد كوادرنا البشرية.. اللازمة للتنمية؟
- ثم كيف.. نبعد عن شعبنا شبح الحرب ومآسيها؟ وهو الذي عانى من ويلاتها الكثير، وتجمدت مشروعاته التنموية طويلاً بسببها؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه.. خلال أعمال هذا المحور..

وتجدون في أوراق العمل التي بين أيديكم مساهمات بعض مفكرينا وباحثينا الأفاضل في هذا المجال ولهم جميعاً أتقدم بالشكر على هذه المساهمة الكريمة، وأهم من ذلك على الروح العظيمة الذي أظهرها الكثيرون في الإقبال على المشاركة في هذه الندوة.

لواء أ.ح/ أحمد عبد الغفار حجازي:

الندوة الاستراتيجية- أكتوبر بعد ٢٥ عاماً قسمت أعمالها على عدة محاور، المحور العسكري، والمحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد أثرى المحور الاجتماعي اشتراك مجموعة من ألمع المفكرين في مصر، رفعت من قيمة البحوث المقدمة للندوة، وقد زاد المحور الاجتماعي شرفاً أن اشتركت فيه سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية بتقديم ورقة بعنوان (أكتوبر في خاطري).

-دارت أعمال المحور الاجتماعي في عدة جلسات شملت:

الجلسة الأولى:

- تقديم المحور الاجتماعي للسيدة الوزيرة ميرفت تلاوي وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية.
- الآثار النفسية لحرب أكتوبر- أ.د.عبد السلام عبد الغفار وزير التعليم الأسبق.
- حرب أكتوبر وآمال مواجهة القرن الجديد- أ.د. إبراهيم بدران وزير الصحة الأسبق.
- الجندية المصرية قبل وبعد حرب أكتوبر- لواء أ.ح عبد الغفار حجازي مساعد وزير الدفاع الأسبق.
- عبور المشاكل الاجتماعية - أ.د.محمود عودة نائب رئيس جامعة عين شمس.
- وعقب عليهم أ.د.عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام
- أعقبتها مناقشات.

الجلسة الثانية:

- المتغيرات الثقافية المهينة لحرب أكتوبر - أ.د.فتحي نجيب مساعد وزير العدل.
- أثر حرب أكتوبر على صورة الشخصية المصرية - أ.د. ماجي الحلواني وكيل كلية الإعلام جامعة ا القاهرة فرع الفيوم.
- وعقب عليهم د.طه عبد العليم نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.
- الأبعاد الاجتماعية لحرب أكتوبر ١٩٧٣- أ.حمدي الكنيسي رئيس الإذاعة وعضو مجلس أمناء الإذاعة والتليفزيون.

- إعادة هندسة الإنسان اجتماعياً بعد حرب أكتوبر- أ.د.فريد النجار رئيس قسم إدارة الأعمال كلية التجارة جامعة الزقازيق.

ثم أعقبت ذلك مناقشات.

الجلسة الثالثة:

- دور المرأة قبل وبعد حرب أكتوبر- د.سكينة فؤاد عضو مجلس الشعب وكاتبة صحفية بجريدة الأهرام.
- دور الإعلام في حرب أكتوبر ١٩٧٣- أ.د. فاروق أبو زيد عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة.

وعقب عليهما أ.د.ليلى الحمامصي أستاذ علم الإنسان الاجتماعي بالجامعة الأمريكية.

- العبور الاجتماعي- أ.د.زينب رضوان عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة فرع الفيوم.
- النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر ١٩٧٣- د.سهير لطفي مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- البعد الاجتماعي- ٢٥ عاماً على حرب أكتوبر- د.سوسن عثمان أستاذ ورئيس قسم تنظيم المجتمع
- بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- وعقب على الجلسة د.نادر فرجاني مدير مركز المشكاة للبحث في مجال الاجتماعيات.
- وأعقب ذلك مناقشات.

الجلسة الرابعة:

- أثر حرب أكتوبر على الشخصية المصرية - أ.د. صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق.
- تغيرات في معالم الشخصية المصرية - د. علي السمان رئيس لجنة الأزهر لحوار الأديان.
- عقب عليهما د.ميلاد حنا عضو المجلس الأعلى للثقافة.
- مصر وصمودها بعد ١٩٦٧ - د.أحمد هيكل وزير الثقافة الأسبق.
- من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر: بروز الجوانب الإيجابية للشخصية المصرية - أ. سيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.
- أبعاد العمل الاجتماعي قبل وأثناء وبعد حرب أكتوبر - السيدة الوزيرة مرفت تلاوي وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية.
- أكتوبر في خاطري - السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية.

ثم دارت مناقشة عامة أدارتها السيدة الوزيرة ميرفت تلاوي وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية.

ثم اختتمت أعمال المحور الاجتماعي بالمشاركة في حلقة النقاش وموضوعها: كيف نمنع نشوب حرب جديدة؟ (إرجع إلى المحور العسكرى وحلقة النقاش)

الجلسة الأولى:

من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

الورقة الأولى :

الآثار النفسية لحرب أكتوبر

أ.د/ عبد السلام عبد الغفار

وزير التعليم الأسبق / عضو مجلس الشعب

المقدمة :

١- تواجه المجتمعات فى تاريخها العديد من المواقف، البعض منها انتصارات، وقد يجانبها النصر فى البعض الآخر. ولسنا نعلم عن شعب أو مجتمع حقق انتصارات ولم يتعرض لهزائم.

وقد واجهت مصر فى تاريخها الطويل العديد من هذه المواقف، لقد تعرضت لهزائم ولكنها حققت انتصارات، وكانت دائما تخرج من هزائمها مرفوعة الرأس منتصرة، بل ما يثير الاهتمام هو أن مصر كانت تنتصر دائماً بحد السيف، وأن مصر لم تستسلم أبداً لهزيمة أو نكسة.

٢- والحروب تمثل أقصى المواقف التي يواجهها المجتمع والأفراد وأشدها، حيث تعتصر كافة إمكانات الدولة وإمكانات الفرد لتحقيق النصر. واعتصار إمكانات الفرد العقلية والانفعالية والدافعية ليس بالأمر اليسير على الفرد.

٣- ولهذا يلجأ الفرد المقاتل إلى أساليب سلوكية تمكنه من تحقيق هدفه، الدقة والإتقان والإحكام والالتزام، وغير ذلك سلوكيات تسمح للمقاتل بالسيطرة على موقف المعركة، وعلى الرغم من ذلك فهناك احتمال لحدوث مالا يتوقعه المحارب، وهكذا الحرب القاسية. وقد واجهت مصر نكسة فى عام ١٩٦٧ وكانت مفاجأة وكانت قاسية إلى أبعد حد على أنفسنا، وكان أكثرنا شعوراً بالألم وإحساسا بالقسوة من هول المفاجأة هم أخوتنا وأبناؤنا رجال القوات المسلحة .... ونحب هنا أن نؤكد على أمرين:

أ - نجاح القيادة السياسية والقادة العسكريين فى المحافظة على الروح المعنوية لرجال القوات المسلحة، على الرغم من قسوة الظروف وهول المفاجأة، وكان الاستمرار فى حرب الاستنزاف والنجاح فيها وسيلة من الوسائل الأساسية التي نجحت مصر فى استخدامها لتنمية وتدعيم وتقوية الروح

المعنوية للمصريين جميعاً.

وعلى الرغم من أننا لا نتعرض فى هذه الدراسة إلى الحديث عن الروح المعنوية، إلا أن نجاح مصر فى المحافظة على الروح المعنوية لأبنائها، سواء من رجال القوات المسلحة أو من المصريين جميعا، أمر لابد من تأكيده هنا وذكره، خاصة ونحن نعلم أن العدو قد استنفد كل ما لديه من علم ونحن نعلم مصادره وهى متعددة - فى سبيل تصميم برامج لتحطيم الروح المعنوية للشعب المصري وقواته المسلحة. ولم ينجح العدو وانتصرت مصر.

ب- أما الأمر الذي أود ذكره هنا هو نجاح القيادة السياسية والقادة العسكريين فى إعداد مصر بأبنائها وقواتها المسلحة للدخول فى معركة عسكرية بعد ست سنوات من النكسة، على الرغم من الحسابات والتوقعات التي كانت تنشرها القوى المختلفة والتي كانت تشير إلى أن مصر لن تنهض مرة أخرى، فإذا بالمصريين ينهضون ويدخلون فى حرب الست ساعات ويوقعوا العدو فى هزيمة أطاحت بعقول رؤسائه الذين انطلقوا فى العالم يصرخون ويولولون ويطلبون النجدة - وهذا أسلوب العدو دائماً - ويعرف الجميع قصة هذه الحرب.

بعض الآثار النفسية لحرب أكتوبر:

٤- وتستمر المعركة بين مصر وإسرائيل وتأخذ صوراً مختلفة حتى نحصل على حقوقنا كاملة، وتتضح مصر الحقيقية فى كل هذه الصور والتي نوجزها فيما يلي:

أ- المصريون قوم لا يفرطون فى أرضهم مهما كانت الظروف إلى الحد الذي دفع بقيادتهم السياسية إلى أن تكرر القول مرات ومرات بان الأرض عند المصريين كالعرض لا تفريط فى أي منهما.

ب- انتماء المصريين إلى أرضهم ووطنهم مكون أساسي فى شخصية المصري يظهر بوضوح عند تعرض مصر للمخاطر ويدعمه دائما نجاح مصر وانتصاراتها.

ج- نحن قوم لا نعتدي ولا نحب العدوان ولا نقبل أن يعتدي علينا آخرون ونحن لا نستسلم أبداً وعندما نجنح للسلم يكون ذلك من منطلق القوة وليس من منطلق ضعف ولسنا من دعاة الحروب، ولكننا نبشر دائما بالسلام لأننا مارسنا الحروب وعشنا ويلاتها ومن يكتوي بنيران الحرب يقدر السلام ويحافظ عليه ويدعو إليه. والسلام عندنا هو السلام العادل الشامل الذي يعطى كل ذي حق حقه.

د- ونحن نعتقد أنه لا حماية حقيقية للسلام الذي نحرص عليه وندعو له إلا من خلال قوة رادعة.

هـ- هذا الفكر هو من آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو أحد نواتج الصراع العربي/الإسرائيلي.

و- نحن أكثر واقعية مما كنا عليه، وعلى الرغم من إننا نؤمن تماما بكل القيم العليا والمبادئ السامية فنحن نعطى للواقع بمعطياته مساحة مناسبة تمكننا من التفاعل المثمر مع كل القوى فى العالم.

ز- لقد تعلم المصريون عندما نجحوا فى التخطيط لحرب أكتوبر ٧٣ وعندما أقاموا تخطيطهم على الأسس العلمية وما توافر من علم، تعلمنا أن التخطيط هو سبيل النجاح، وأن العلم ركيزة أساسية للتقدم وان القرارات والسياسات التي تقوم على العلم والدراسة أفضل من القرارات التي لا أساس لها من العلم والمعرفة.

ح- بدأ المصريون يتحدثون عن التخطيط العلمي، وبدأت الدولة تضع الخطط لتحدد مسارها، ويكفى أن نذكر أن مصر نجحت لأول مرة فى تاريخها الحديث فى وضع وتنفيذ ثلاث خطط خمسية، ونسير الآن فى الرابعة، الجميع يلتزم بالتخطيط العلمي كل فى موقعه، فلا مجال لبدائل عشوائية، بل والأكثر من ذلك، لقد دخلت على لغتنا مفاهيم ومصطلحات مثل مفهوم الاستراتيجية والتكتيك،

وهذه مفاهيم عسكرية انتقلت إلى لغتنا وفكرنا بعد أكتوبر ١٩٧٣، وهذه إحدى آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣، لقد تغير الفكر المصري.

ط- انتشار التخطيط والالتزام به في معظم المواقع في الدولة هو امتداد للفكر الذي ساد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ي- تأكدت قيمة العلم والمتعلمين، وأدرك المصريون أن وجود الجندي المتعلم الذي يحسن التعامل مع سلاحه، والذي كان لفكره وسعة أفقه دور في النصر و تطوير القوات المسلحة، وقد أدى ذلك إلى تقدير العلم كقيمة وإعطائه دوراً متميزاً في تطور مصر إلى المدى الذي جعلنا نتحدث عن تطوير التعليم كمشروع قومي لمصر.

ك- لقد كشف نصر أكتوبر عن المعدن الأصيل للجندي المصري وعن قدراته القتالية وكفاءته الميدانية، وقوى لدينا دعائم الثقة بالنفس والقدرة على تجاوز المحن والنكسات، فكم من مرة تعرضت مصر لقسوة الانكسار، ولكنها سرعان ما نهضت من كبوتها ، محولة الهزيمة إلى نصر وإلى سلام.

ل- لقد دعمت ثقة المصريين في قدراتهم على التخطيط والعمل على النجاح والوصول إلى ما يهدفون إليه من أهداف.

م- ولقد ظهر ذلك واضحا جليا في اتجاه مصر الآن إلى تبني المشروعات العملاقة التي تحتاج إلى تخطيط طويل المدى يقوم على العلم وإرادة الاستمرار وإرادة النجاح، المثل في ذلك مشروعات جنوب الوادي، شرق العوينات، درب الأربعين، مشروعات سيناء وشرق التفريعة وغير ذلك من مشروعات تعتمد على التخطيط طويل المدى.

ن- ولاشك في أن اختيار السلام كخيار إستراتيجي يحدد سياسة مصر أمام مشاكل المنطقة كان له أثر كبير في انتشار جو من الاستقرار والأمن الذي كان بمثابة الخلفية المناسبة للتطور السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تعيشه مصر الآن.

س- لقد أدى تبني مصر للسلام كخيار إستراتيجي إلى انتشار ثقافة السلام بين المصريين، ثقافة السلام التي تشيع في جو من الاستقرار والأمن والتي تدعو إلى حشد الطاقات وتوجيهها إلى البناء والحب والتشييد، تختلف عن ثقافة الحرب التي كانت تنتشر بين المصريين قبل حرب أكتوبر بما كانت تحمله من إحباطات وتوترات وأنواع من القلق، وما كانت تحمله من حشد للطاقات وتوجيهها ضد العدو.

٥- والسلام الذي تقصده مصر هو السلام العادل الشامل الذي يعطي كل صاحب حق حقه، وهو السلام الذي تحميه مصر بقواتها المسلحة وبقوتها الرادعة.

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا ، بل أحياء عند ربهم يرزقون »

« صدق الله العظيم »

٦- بقدر ما تأملنا وآلمنا فراق الأصدقاء والأبناء دفاعا عن مصر، وقياماً بواجبهم حيال أنفسهم وبلدهم، وبقدر ما نكره الحروب، وبقدر ما نبشر وننادي بالسلام، إلا أن حرب أكتوبر ٧٣ قد تركت بيننا آثاراً نفسية إيجابية والتي نوجزها فيما يلي:

أ- لقد تخلصنا من الإحباط والتوتر الذي نعاني منه نتيجة لما حدث في عام ١٩٦٧، واستعدنا ثقتنا

بأنفسنا وبقيادتنا وبقدرتنا على التخطيط العلمي السليم.

ب- لقد حطمنا جدار الوهم الذي بنته إسرائيل والتي ادعت فيه أن إسرائيل تفوق مصر، وأن هذا التفوق ليس عسكريا فقط، بل هو تفوق حضاري، ونؤكد اليوم من خلال ما أنجزناه في السنوات القليلة الماضية أن المصري الذي أقام حضارة ضاربة بجذورها في عمق الزمان كان ومازال قادراً على إقامة حضارة جديدة استمراراً لما قدمه للبشرية.

ج- لقد زاد انتماء المصريين لأمتهم، وزاد ولاؤهم لمصر على الرغم من أن انتماءنا وولاءنا لمصر لم يتزعزع، فقد عهدنا مصر دائماً تنطلق أن كبت وتنهض، ولم نعهدها أبداً مستكينة أو مستسلمة.

د- زاد انتماء المصريين لبلدهم وزاد ولاؤهم لقيادتهم التي عرفناها وهي تشق السماء مع نسور مصر لتقطع اليد الطولي التي هددتنا بها إسرائيل مؤكدة أن النصر والتفوق الآن لمصر.

هـ- كان من نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن ازداد إدراك المصريين بأن دورهم الذي خلقهم الله له لا يزال قائماً ومستمراً حتى تقوم الساعة، فمصر كانت ومازالت بكل عراقتها التاريخية وثوابتها الثقافية صاحبة دور فاعل ومؤثر، وموطناً للأمن والسلام.

الورقة الثانية:

حرب أكتوبر وآمال مواجهة القرن الجديد صحيا وتعليميا وبحثيا

د. إبراهيم بدران

وزير التعليم الأسبق / عضو مجلس الشورى

المقدمة:

١- هذه كلمة في رسالة صادرة من قلب مصري مخضرم ولد في مرحلة ثورة الاستقلال، وشحنت وطنيته في أتون معارك سنة ١٩٤٨ حين كلف طبيباً في القوات المسلحة وخدم في العوجة وبئر سبع والخليل.

وتكرر التكليف في معارك ١٩٥٦ و١٩٦٧ ثم عشنا أياماً مجيدة في مرحلة الاستنزاف التي أكدت الصحوة العسكرية كسراً لتهمة النكسة.

والحمد لله الذي أحياني إلى يوم النصر في معركة العبور ١٩٧٣، وقد كنت، بعدها مشاركاً في التحضير لندوة أكتوبر الأولى التي أقيمت في جامعة القاهرة ١٩٧٥، وقد كنت وقتها نائباً لرئيس الجامعة.

وأسجد لله شكراً أن أحياني لنحتفل بمرور ٢٥ سنة على تلك المعركة التي أعادت البسمة والأمل لكل مصري مخلص، بجهد رجال استعملوا العلم الحديث ووسائله والتنظيم الدقيق والتوقيت السليم وقدموا حياتهم وجهدهم فداء للوطن فوهبهم الله نعمة النصر جزاء موفوراً.

ولكن ... وكما قال نلسون مانديلا بعد خروجه من السجن الذي قضى فيه حوالي الثلاثين عاماً «إنه كلما تسلق الإنسان جبلاً وأنهى رحلته، واجه جبلاً أعلى يحتاج جهداً أكبر ليتسلقه ويتجاوزه ليجابه بعده جبلاً أعلى منه ... وهكذا الحياة ...

فقد واجهت مصر بعد الانتصار عقبات تلو عقبات وتجاوزتها بفضل الله وقدرة الرجال وبالإخلاص... في معركة السلام ثم معركة الاقتصاد ثم معركة الاستقرار ومعركة تحدي المارقين وأخيراً معركة العودة إلى حظيرة الأهل مع العرب، وذوي القربى من الأفارقة... معارك تلو معارك نسجد لله حمداً على التوفيق فيها، واليوم تفضل القائمون على هذه الندوة بدعوتي للتحدث في موضوع «آمال المواجهة مع القرن

الجديد صحة وتعليماً وبحثاً علمياً» ، وقد تصادف أن هذه المواضيع الثلاثة تمثل محصلة لرحلة عمر قضيته وتمرست فيه في التعليم ممارسة في كلية الطب وإدارة في الجامعات وبعدها أتاح لي الله القيام بمسئولية وزارة الصحة خادماً وحافظاً لصحة الإنسان المصري ، راصداً ومستعملاً القدرات المتخرجة في الجامعات ومقيماً لجدوى التعليم المجود ، ثم انتقلت إلى أكاديمية البحث العلمي حيث مارست قيمة البحوث في دفع التنمية إنتاجاً وخدمات. واستمرت الرحلة بعد التقاعد في الخدمة والمجالس القومية المتخصصة ومصاحبة الخبرة الوطنية المكتنزة في ألوف العقول التي خدمت الوطن في كافة مجالات الحياة والتنمية سنوات طويلة ومازالت تسعى لعطاء أكثر. والسبيل الذي ألزمت نفسي به في هذه العجالة، سيعتمد على رؤيتي وخبرتي ورصدي للتطورات العالمية والتغيرات المحلية، وإبداء الرأي بلا مغالاة أو تعصب. إذ إن الموضوع المطروح يرتبط بكل المتغيرات المنتظرة في القرن الواحد والعشرين الذي نعدو نحوه ونحتاج للتحضير لمواجهته حتى تحصل مصر على ما تستحقه ونصبو إليه، في إطار مسئولياتها التي كتبت عليها لريادة المنطقة العربية والأمة الإسلامية والقارة الإفريقية، وذلك قدرنا في زمن اتسم بمتغيرات وتغيرات ألخصها في عشر نقاط :

أ- انفجار سكاني خاصة في عالمنا النامي وتوابعه : ضغوط اقتصادية، هجرة، بطالة، قلق.

ب- انفجار غير مسبوق في تدفق المعارف وتطور التكنولوجيات.

ج- زيادة سرعة التطور والتطلع لدى جميع الشعوب مما يغير أسلوب الحياة وسلوكياتها ومستهلكاتها.

د- المتغيرات الهائلة التي صاحبت الثورة الصناعية وتأثيرها في منظومة القيم والعلاقات.

هـ- تطور النمط السكاني بتزايد شريحة المسنين في الشمال، تزايد شريحة السن المبكرة في الجنوب، حيث تمثل شريحة ما تحت ٢٥ سنة ما لا يقل عن ٦٠٪ من السكان.

و- بروز ظاهرة القرن العالمية «العولمة» Globalization وتوابعها ونتاج ثورة الاتصالات وسهولة المواصلات، وتزايد التجارة العالمية وانتشار حركة السياحة بين الشعوب.

ز- ظهور ما يسمى بالتكتلات العملاقة السياسية والاقتصادية، واعتمادها على المؤسسات الإنتاجية عابرة القارات والحدود.

ح- تداخل الحضارات والثقافات والعقائد ، مما أدى إلى اضمحلال الهوية الحضارية وانحسار التعصب الوطني.

ط- التطور المذهل في وسائل الإعلام واجتياحها الحدود والأجواء عبر الفضاء.

ي- ومحصلة لكل ذلك ظهر نظام عالمي جديد تحكمه منظمات عالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية ونظامها فيه حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأفراد والسلع وحماية براءات الاختراع في نفس الوقت.

كل ذلك يتم في إطار من أحادية القطبية ورعاية موحدة لقضايا الشعوب محكومة التوجه... كذلك تطور جاد في المنظومة الاقتصادية العالمية وبروز قيمة الاستثمار في الخدمات وتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي، كل ذلك يتم أيضاً مع التوجه إلى عالمية التعليم في محتواه ومستواه. ذلك مع الحفاظ على بيئة الأرض والتوجه للدعوة إلى الصحة للجميع قبل سنة ٢٠٠٠، والسلام بين الدول ... كل تلك القضايا تبنتها المؤسسات العالمية: هيئة الأمم المتحدة، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة الدولية.

٢- وما أحاول أن أبرزه في كلمتي ليس روشتة علاج ولكنه أمل وتوصيف لعملية تطوير لمصر القادرة بإذن الله على تخطي العقبات وتحدي الصعوبات في أحلك الظروف العالمية حالياً.

إن موضوع اليوم يرتبط بثالوث يسمى « منشطات التنمية « Energizers of Development أساسه التعليم المجود والصحة القادرة والبحوث المنتجة - جهد متكامل لإحداث التنمية . ذلك الجهد هو السبيل الوحيد لتخطي فجوة التخلف التي يعاني منها العالم الثالث.

يحدث كل ذلك في زمن خلع فيه العالم المتقدم برقع الاستعمار العسكري والعقائدي الموجه ضد الشعوب المقهورة واتشح بثياب المعرفة والتطور التكنولوجي والإنتاج المتفوق الذي ينمو في رحم التعليم المجود والبحوث المتقدمة ليغزو بدون سلاح ولا عقيدة ولكن بالرغبة في الربح، تتعدى الحدود بسلع متفوقة ومستهلكات جاذبة، يسوقها الإعلام ويستنزف مقدرات الشعوب ويستهلك قدراتها، وهذا ما يسمى «الاستعمار الجديد». في هذه المعارك يكون السلاح الوحيد القادر على المواجهة هو الإنسان وتكوينه ...

الإنسان القادر صحياً وذهنياً والمؤهل تعليماً وثقافة، ويمتلك الكفاءة على البحث والابتكار.. تلك هي أسلحة المقاومة المتمثلة في الثالوث الذي نطرقه اليوم (الصحة . التعليم . والبحث)، وقبل الاندفاع في التحليل أراني أذكر مقولة لأستاذ جليل د. أحمد خليفة يضعها أمام صناع التنمية بعد إيمانهم بجدوى منشطات التنمية بحقيقة يسميها مسارب التنمية تتلخص فيما يلي:

أ-عدم التركيز على البنية الأساسية وأهمها الإنسان، قدرته و إمكاناته وابتكاراته.

ب-عدم الإيمان والتقدير لجدوى التميز والجهد والتفوق (بما يسمى الواسطة).

جـ- إهدار دور المرأة نصف المجتمع.

د- إهمال البيئة الذي يمثل الانتحار العالمي بالتنازل عن حق الحياة بسلام مع الطبيعة، والحفاظ على الأصول والموارد دعماً لاستدامة البقاء.

هـ- إهمال حق الفقراء ودورهم في الأوطان، والعمل على توفير مستوى معقول يرتفع بالعمل وللعمل درءاً للحقد الطبقي الخطير والمدمر.

و- التنمية بلا تخطيط لما هو مطلوب إنجازه وبدون أهداف مرسومة.

ز-التنمية بدون شحن سياسي وإطار خلقي وديني مع ولاء وطني وتعبئة جماهيرية.

حـ-عدم وجود منظومة متكاملة وملائمة وموجهة نحو أهداف ومواقف وسلوك.

ط-الحرمان من جرعة مناسبة من العدل والحرية والديمقراطية مما يذكي الآمال خاصة للشباب.

٣- ومن منشطات التنمية إلى مساربها ننتقل إلى قضية حالمة في المرحلة التي يمر العالم فيها اليوم إذ أن العالم يتوجه إلى العمل في تكتلات عملاقة، تأكيداً لظاهرة العولمة.

من هنا فإن التوجه المصري نحو التكامل ولا أقول الوحدة - كلمة كثر الحوار فيها حتى أصبحت من دواعي الحساسية السياسية - لكنى أقول التكامل في أي وقت في أي من الثلاثة مجالات التي تدور مصر في فلكها العربي والإسلامي والإفريقي. لقد آن الأوان ليكون لها وجود في وقت ترابط فيه ٨٥٪ من سكان الأرض في تكتلات اقتصادية إنتاجية خدمية. والتكامل في الخدمات الصحية والتعليمية والبحثية قد يكون السبيل لتجميع القوى لإثبات الوجود على مائدة التطور.

وقبل الدخول في آمال المواجهة في القرن الجديد أراني أرصد عدة سمات حميدة على مسرح العمل

الوطني:
أ- العمل على تكريس الاستقرار والتطوير الاقتصادي المستمر.
ب- التوجه لزيادة الاستثمارات والتمويل المتاح للخدمات التنموية: الصحة والتعليم والبحث العلمي، ورصد ميزانيات لهذه الخدمات غير مسبوق على مدى التاريخ. نتمنى أن تستمر وتزداد.
جـ- مواجهة شاملة لمشاكل مزمنة متطورة على مسرح التنمية ألخصها فيما يلي: العشوائيات وما تمثله من مسبة قومية ومنبع لإفراز ظواهر وسلبيات شتى أهمها تفشي الفقر والجهل والمرض، مع مواجهتها بالأسلوب العلمي. كذلك قضايا البطالة وتوابعها القلق، والإدمان، والإرهاب، وكذلك التسيب والانحراف. نسأل الله أن تستمر المواجهة بأسلوب يوجه إلى جذور المشاكل وليس واجهاتها، مع التأهيل المستمر للفئات المنحرفة حتى تحول إلى قدرة مضافة تتعايش في المجتمع بأسلوب حميد.
الموضوع المطروح:
والآن أراني قد وصلت إلى القدرة على الحوار في المشاكل المحددة المرجو طرحها قبل وصول القرن الجديد.

٤- نعم هناك نهضة صحية تنمو بتدرج وبإمكانات متزايدة على مدى الحقبات السابقة، نمو مطرد مع مواجهة علمية لجذور المشاكل التي تعتري متطلبات وتطلعات الإنسان إلى حياة رغدة في صحة ورفاهية، والأمر هنا يحتاج أولاً لمواجهة شاملة لثلاثة أعداء للصحة: الفقر، الجوع، الجهل بقيمة التنمية الصحية، والمرض الوبائي وغيره من الآفات، وقد اتضحت الرؤية وتوفر التمويل، وتزايدت الإمكانات وبدأت خطوات، لكن بقيت مساحات نرجو أن نخطوها بتوفيق، بعد تشخيص المشاكل وتحجيمها قبل المواجهة ويتم ذلك من خلال:
أ- تحديد المتغيرات المتطورة اليوم على الساحة العالمية في مجال الصحة.
ب- تقييم الوضع الصحي ومشاكله على الساحة المصرية والعربية والإفريقية مسئولية مصرية، إذ أن النظرة المنفردة للصحة في عالم العولمة وسهولة انتقال المرض أصبحت لا تجدي.
جـ- توصيف المتغيرات المنتظرة في مصر في القرن القادم وتأثيرها على الصحة وسلامة الإنسان تطلعاً ونفسياً ومرضياً في زمن نقل الإعلام للناس كل آفاق التقدم والأمل.
د- تحديد المجالات التي يتحتم الاجتهاد فيها للحفاظ على أجيال تقدر على تحمل أعباء التنمية وتلك المجالات نوجزها كالتالي:
(١) البداية في تطوير التعليم الطبي بأسلوب يتوافق مع احتياجات المرحلة القادمة ورفع مستواه لتخريج طبيب قادر على أداء دوره. هذه قضية تحتاج ساعات للحوار.
(٢) الاهتمام بتوفير مراكز متميزة في الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة والخدمات المتخصصة لرعاية الحالات المختلفة، وتوزيعها على مختلف المناطق بعدل مع رفع مستواها لإجراء البحوث والدراسات الوبائية والوقائية العلاجية. توطئة لتحسين الخدمات.
(٣) أهمية التركيز على وسائل الوقاية من الحوادث والطوارئ ورعاية الحالات الطارئة والمستعجلة، مسئولية ضمير، تتولاها الدول المتقدمة لخطورتها وجدوى التصرف السليم منها.
(٤) الاهتمام بالإدارة الصحية في منظومة مرتبطة بمفهوم Health System Research التي تبدأ بتقييم المستوى وضبط جودة الأداء، وتقييم كافة الإدارة والخدمة.
(٥) الاهتمام والعناية بالفئات المختلفة من المجتمع كل منها يحتاج إلى تخصصات لازمة نذكر منها على سبيل المثال: الأم والطفل - المسن والمعوق - العامل والفلاح - المدرس والشاب. كل هذه الفئات حساسة

يحتاجها الوطن بالحفاظ عليها.

٥- وجدير بالذكر أن المشاكل الصحية في مصر يمكن تلخيصها، ومعظمها سيستمر في القرن القادم إذا لم تتم المواجهة الآن بأسلوب علمي لأنها تغطى بانوراما صحية شاسعة.
مشكلة السكان - صحة الأم والطفل والأسرة - صحة الشباب والشيوخ.
الأمراض الوبائية المتوطنة - مشاكل ضد الطوارئ والحوادث - الأمراض غير المعدية.
مشاكل الريف والمناطق الجديدة والصحراوية - مشاكل التغذية خاصة للفئات الحساسة -مشاكل الأداء الصحي جودة وإدارة وتمويلاً- تقييم التكنولوجيات الحديثة والمستخدمة وتعميمها وجدواها مشاكل الدواء إنتاجا واستيراداً وتوزيعاً وتسعيراً.
مشاكل خارجية تؤثر في مستويات الصحة ،الإعلام -الإسكان -المياه -الصرف والتخلص من القمامة -الغذاء وسلامة المستهلك. الطرق والعمل والحوادث كلها قضايا تشارك في مواجهتها كل مؤسسات الدولة وتؤثر في الحالة الصحية.

من هنا كان رصد المتغيرات المنتظرة في المراحل القادمة للاستعداد للمواجهة. وتتلخص هذه المتغيرات في كونها : ديموغرافية - اقتصادية - اجتماعية - وأخيراً صحية.

أ- المتغيرات الديمغرافية المرتبطة بالوضع السكاني:
تعداداً : تبشر الإحصائيات الحديثة بتحسن الوضع حالياً.
توزيعاً : خطورة التكدس - سوء التوزيع السكاني - قضايا تعمير سيناء وجنوب الوادي.
تطوراً : خاصة في الشرائح السنية : ٦٥٪ تحت سن ٢٤ و ٦٠ وفوق سن ٦٠ وكل له خصائصه.
الهجرة : من الريف للحضر - وارتداد الهجرة من العالم العربي.
قضايا غزو الصحراء : وتأهيل شرائح المستوطنين الجدد ودراسة أمراض الصحراء وأسلوب الحياة في المجتمع الجديد.

ب- المتغيرات الاقتصادية :
بعد التحول من مجتمع شمولي إلى مجتمع رأسمالي متحرر ينتظر تغيرات نرصدها في:
(١) الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي متطور مستقر تحول من صناعة كثيفة العمالة إلى صناعة كثيفة الخبرة والقدرة وما يعتري ذلك من تطور سلوكي.
(٢) البطالة المتزايدة نتيجة التطور التكنولوجي والانفتاح التعليمي غير المرتبط بتخطيط التشغيل والاحتياج إلى توازن الدخول مع الأجور وجدوى خلق شبكات اجتماعية لرصد المتغيرات وتوفير التأمينات وخلق الفرص وإعادة التأهيل.
(٣) العمل على مواجهة الفقر الجوعي وتحسين دخل الفرد والأسرة - والبدء في التدريب على استغلال أوقات الفراغ في الإنتاج خاصة إذا حدث تخفيض في ساعات العمل.
(٤) تغيير النمط الاستهلاكي ، مع تأثير الإعلام، وتغير الأسعار المنتظر، ورصد تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة البروتينات على صحة المواطن الفقير.

جـ- المتغيرات الاجتماعية :

(١) مع افتراض انحسار الأمية كما نتمنى وزيادة فرص التعليم - ذلك سيفرض التطور الاجتماعي وزيادة الطلب على الخدمات وجودتها مع الأمل في صحة أحسن وعمر أطول.

(٢) أهمية التأمينات الاجتماعية الواقية - خاصة تأمينات البطالة والعجز - ذلك يدعم الاستقرار السياسي.

(٣) تطور قضايا الأسرة مع المتغيرات العالمية وتطور السلوكيات في عصر الإعلام المفتوح غير المحكوم مما ينقل عادات وقيماً مرفوضة. وتغيير نمط الحياة والاستهلاك ،هنا تأتي أهمية الوازع الديني الحميد وضبط التوازن بين التنازل والمغالاة في التدين.

د- المتغيرات الصحية :

(١) إذ أنه مع المتغيرات السابقة ديموغرافياً واقتصادياً واجتماعياً ينتظر أن تتطور الخريطة الصحية للمواطنين.

(٢) كذلك ستتغير احتياجات المواطنين من الخدمات الصحية وذلك سيقتضي تطوير التعليم الطبي ليفي بالمتطلبات الجديدة ومواجهة الأمراض المستحدثة.

(٣) تطور المنظومة الطبية الحاكمة من أسلوب تكلفة الدولة مجاناً ليتحول إلى توليفة التأمين الصحي الجماعي حيث تكلفه الدولة جزئيا ويرعاه ويموله أصحاب رؤوس الأموال ويشارك فيه العاملون - ذلك التنظيم التأميني حل محل دور وزارات الصحة في كثير من الدول التي حولت مسئولية الوزارة إلى الاقتصار على التوجيه والرقابة والتحويل ورعاية الطوارئ والإجراءات الوقائية.

لكن نمو ذلك التنظيم يحتاج إلى التروي والدراسات العميقة وكذلك الاقتصادية قبل التطبيق مع تحويله إلى منظومات فئوية ذات مسئوليات مختلفة تلتقي في التنظيم العلوي فقط، وتنفرد كل فئة بمسئولية من ينتمون إليها.

هـ- التطورات الوبائية المنتظرة والمستحدثة:

بعد الاندفاع في العولمة وانحسار الحدود وسهولة المواصلات واختلاط الشعوب ظهرت متغيرات عدة:

(١) ظهور أمراض وميكروبات لم تكن معروفة من قبل، وينتظر أن تتزايد في المراحل القادمة بظهور سلالات وأنواع خاصة من الفيروسات الجديدة ... مثل الإيدز والإيبولا وفيروسات الكبد.

(٢) ظهور ميكروبات قابلة للعلاج ... سلالات جديدة أو سلالات قديمة حميدة تغيرت خصائصها وزادت حدتها في التأثير على الإنسان.

(٣) تغير قدرة الإنسان على مقاومة المرض ، إما بنقص المناعة المكتسبة أو عن طريق الملوثات البيئية التي تؤثر على مقاومة الإنسان للمرض.

(٤) استعادة بعض الأمراض لحدتها بعد أن انحسرت ولكنها استعادت أهميتها الوبائية في الخريطة الصحية وعودة خطورتها على الإنسان، مثل السل -الالتهاب الرئوي-الملاريا.

و- المؤثرات الفاعلة في تطور التعليم الطبي في المرحلة القادمة:

(١) التقدم المذهل في تكنولوجيات التعليم والمعلومات.

ذلك حدث بتأثير ظهور الميكروبروسيسور في تقليل مساحة تخزين المعلومات (مليار كلمة في قرص

ممغنط نصف قطره ٣.٥ سم). وتأثير النقل الإلكتروني السريع (حيث تنقل صفحة طولها ميل في أقل من ثانية واحدة) وظهور الذكاء الاصطناعي في خلق محاكيات Simulation. مما يسر سبل التدريب والأداء. لكل ذلك سوف يتحول التعليم الطبي إلى وسائل مستحدثة تليفزيونية ترتبط بالأقمار الصناعية تحت تأثير تعدد المجالات المؤثرة Multimedia و Virtual Reality أي الواقع المتصور فعلياً وسوف يعتمد الطالب على هذه الوسائل في تعليم نفسه Self Learning، وينحسر دور الأستاذ في التوجيه والتدريب المباشر، وتقل ساعات التواجد في الكلية والمستشفى الجامعي التي سينحسر دورها التعليمي وينتقل جزئياً إلى المراكز الخدمية المجاورة لتواجد الطلاب.

(٢) ظهور مواد بيولوجية جديدة وتكنولوجيات حديثة سوف تؤثر في التشخيص والعلاج والممارس سوف يستفيد من توفر المعلومات المستحدثة من خلال وصلات بأقمار صناعية تعاون في التشخيص والعلاج.

(٣) سوف تتطور صناعة الدواء بظهور كيماويات وبيولوجيات علاجية جديدة تساعد في مقاومة الأمراض. لكن ذلك التطور سيضيف إلى تكاليف العلاج درجة كبيرة مما قد يجعلها بعيدة المنال إلا على القادرين. وكذلك سوف تنتقل البحوث الطبية إلى العلميين والمهندسين والتكنولوجيين وعلماء الخلية وسينحسر دور الأطباء، ولو جزئيا حتى في التدريس في كليات الطب.

(٤) كذلك سيزداد الاهتمام بالتعليم والتطبيب عن بعد Telemedicin وكذلك أهمية استمرار التعليم والاحتكاك الدولي.

(٥) ومما يذكر أن الطب سيتحول إلى صناعة وتجارة تحكمها المؤسسات التكنولوجية والتجارية التي سبيلها الربح المتزايد مما سوف يرفع تكاليف الشفاء، وفي نفس الوقت قد تضعف العلاقة الإنسانية التي تحكم مهنة الطب كخدمة إنسانية بعيدة عن التجارة.

حوار حول قضايا التعليم والبحث العلمي في عالم الغد:

٦- أبدأ حديثي بسؤال براودني كثيراً: لقد عملنا الكثير وأنفقنا أكثر من الكثير وما زالت الميزانيات تتعاظم فهل استفادت مصر من الاستثمار في الأعداد الصغيرة التي خرجتهم؟

هذا السؤال سيكون محور حديثي في جزئية التعليم والبحث العلمي والمستقبل وأقول الرد... نعم ولا.

نعم لقد حمى التعليم والتوسع فيه مصر من مخاطر التطور، وحماها من مخاطر التحول الطبقي الذي صاحب الثورة والتحولات التي صاحبتها، وإراقة الدماء التي مورست في بعض الدول التي تعرضت لتجربة التحول.

ولكنها لم تستفد بالقدر المطلوب في إحداث التغيير المرتجى في معظم مرافق الحياة. وتحليل ذلك لا يتم إلا بدراسات وبحوث لتقييم الطالب والخريج والمدرسة والمدرس والأستاذ ودور كل منهم، وفاعلية التعليم والخريج في تطوير المجتمع المحيط ومشاركته الفعالة في برامج التطوير والإنتاج. هنا أحدد حديثي في عدة رسائل عسى أن تنفع المخططين وتعاون في إحداث طفرة فعالة:

أ-إذا بدأنا بتوصيف الإنسان في العصر الحديث ودوره في الحياة، اقتبس مقولة لعالم اقتصادي (تيودور شولر، الحائز على جائزة نوبل) قال: « إنه ينظر اليوم للإنسان على إنه وحدة رأسمالية اجتماعية منتجة، حيث يعتبر الإنسان بقدراته وملكاته رأس مال مخزوناً » وذلك المخزون يتمثل في كفاءة الإنسان وقدرته على الإبداع. ومن خلال تلك القدرة الممكن حكمها وتنميتها قد صنفت الدول إلى ثلاثة أنواع:

(١) دول الريادة والتقدم.

(٢) دول الاجتهاد والمحاكاة.
(٣) دول التخلف والغيبوبة التكنولوجية.
ب- أي أن التصنيف اعتمد على قدرة الإنسان وليس رأس المال ولا الآلة ولا تتم القدرة إلا بتكوين وتأهيل محكوم بقواعد التجويد والتوجيه. ترفع القدرة الذهنية وكفاءة الأداء في إطار من القيم الحميدة ... تلك قدرات يتوالى نموها في مراحل التعليم المختلفة وتنتهي إلى الجامعة التي ينظر إليها اليوم على أنها مصنع الرجال والقادة.
وتتقدم الجامعة بقدرتها على التخطيط للغد برؤية اليوم وتدرس مشاكل الحاضر وترسم مجتمع الغد بتصور للمستقبل...
ج- لكل ذلك إذا تحدثنا عن التعليم ومواجهة القرن الجديد نقول:
أن العالم ينظر اليوم إلى التعليم على أنه عملية مستمرة حلقاته تترابط في تسلسل مستمر، بدءاً من محو الأمية إلى التعليم الأساسي والإعدادي ثم الثانوي العام والمتخصص الفني، وهنا نتوقف قليلاً عند فترة التعليم الأساسي، ذلك لأن الدول المتقدمة ودول الاجتهاد توجهت إلى زيادة مدة الالتزام بالتدريج من ٦ سنوات إلى ٩ سنوات، وكثير منها وصل إلى ١٢ سنة. تلك قضية حتمية إذا كان هدفنا توسيع قاعدة التعليم ورفع مستواها. هناك فقط يمكن أن نأمل في سد الفجوة الخطيرة بين واقعنا وأمانينا في القرن القادم وتحقيق التقدم المنشود.
د- إضافة إلى ذلك لابد من الاهتمام بالتعليم الفني... نعم هو باهظ التكاليف ولكن عوائده لا تعد ولاتحصى في تطوير وسائل الإنتاج والخدمات ووضعه اليوم غير مرضي. وكذلك فإن العلم قد فتح قنوات اتصال بين المتفوقين في التعليم الفني ومجالات الارتقاء الأكاديمي في الجامعات، للحصول على أعلى الدرجات، مما يحفز المتفوقين للابداع.
هـ- وأريد هنا أن ألفت النظر إلى منظومة التنسيق التي تحدد المصير لجمهور الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ورغم ما فيها من عدل مؤكد، فإنها قضية طال العمل بها، ورغم أنها أثبتت جدواها في العدل لكنها لم تثبت فاعليتها في إحداث التقدم. وقد انتهجت الدول المتقدمة السبيل في إضافة سنة تحضيرية قبل دخول الجامعة تكتشف فيها المواهب والميول والتوجه والرغبات الأكيدة (صفات نسيت تماماً)، وليس الالتزام بتوجهات قد تقل جدواها في إحداث التغيير المجتمعي والإنتاجي.
و- لقد تحددت اليوم أهداف التعليم عامة، وخير من وضعها كان «فريدريكو مايور» عندما تولى التعليم في أسبانيا -أسرد أسسها باختصار لضيق المكان والوقت: التعليم له ثلاثة أهداف وتوجهات أساسية: أهداف وطنية - وإنسانية - ونظامية:
(١) الأهداف الوطنية:
فتتمثل في تكافؤ الفرص للفرد، وتكافؤ الحقوق في المناطق المختلفة، وتنمية حق الحرية في الفكر والتعبير مدخلاً لتنمية الابتكار والاختراع والصدق في إبداء الرأي مع تأكيد قيمة الثقافة الوطنية للمواطن داخلياً ولمن هجر بلده وعاش في الخارج والتركيز على زرع القيم والسلوك الحميد والدين القيم وكلها يقوم عليها استقرار المجتمع.
(٢) الأهداف الإنسانية:
تتمثل في رفع مستوى أداء الفرد والمجموع في كافة مجالات الحياة مع الاهتمام بقدرات المتعلم عامة وتوفير جرعة كافية لهم من المعلومات. كذلك التركيز على الخاصة المتفوقة وتأهيلهم تأهيلاً يوجههم للقيادة، وذلك درءاً لمزاولة أسلوب التوحيد القياسي للبشر عند فتح أبواب التعليم، كذلك أهمية شحن

المدرس نفسياً ووطنياً ليتحمل مسئولية بناء الوطن وفي نفس الوقت مضاهاة كافة المستويات الموجودة بالمستويات العالمية (World standards) من خلال مواصفات المدرس والفصل والمدرسة وفاعلية الخريج.

(٣) الأهداف النظامية:

فتتمثل في :

(أ) إصلاح الجهاز الإداري ليقوم بواجبه في ضبط الأداء والانضباط والمتابعة والتطوير.

(ب) التركيز على دور الإعلام العلمي وأهمية التعليم المفتوح والانتساب والتعليم عن بعد.

(ج) دعم السياسة التعليمية وتوفير مصادر الحصول على المعارف والمعلومات.

(د) كل ذلك مع التركيز على أهمية التدريب ورفع مستوى المهارات مع استمرار التعليم وإعادة التأهيل.

(هـ) التركيز على زرع قيم محددة في الطلاب والعاملين: أولها قيمه الوطنية وقيمة الوقت واستغلاله، وقيمة الحفاظ على البيئة، وقيم الحفاظ على المصادر القومية مادية أو بشرية - تلك أحاسيس تاهت في محيط الحشو.

(و) الاهتمام برأي كل من يستفيد من المدرسة وخريجيها في فعالية ومستوى ونوعية الخريج مع تقييم البرامج المتاحة وجدواها واقتراح تطويرها والإضافة إليها.

(ز) منظومة التنمية البشرية وضبط إيقاعها:

تلك منظومة يناط بها تخليق وتنشئة جيل جديد ومختار ومتفوق يمكنه ريادة التنمية:

- المنبع يتحدد في تكوين التربويين الأفذاذ (في كليات التربية)، حيث يطلب منهم قيادة ثورة تعليمية ويختار منهم رواد التعليم، ويأتي بعدهم تكوين فئة العلميين والمهندسين والتكنولوجيين لريادة ثورة الإنتاج، ثم يأتي دور المتخصصين في الاقتصاد والإدارة الذين يضبطون إيقاع التنمية وتكاليفه ثم بعد ذلك كل التخصصات الخدمية الأخرى لرفع التطور في كافة مجالات التنمية.

- توسيع فرص الاختيار للتعلم من خلال تنويع وتوزيع وتميز البرامج، ذلك درءاً للبطالة نتيجة التخصص المحدود في مجالات قليلة ضيقة وقد لا تكون مطلوبة وتنتهي لتخرج صناعة بشرية غير مطلوبة لأسواق التنمية.

-التحرر من الأنماط والقوالب الجامدة المتكررة واللوائح المتخلفة والإدارة المعوقة والمتقاعسة.

-الاهتمام بتوفير المعلومات على كافة المستويات وتلك أكبر قيمة مضافة للتعليم والبحث والإنتاج.

-العمل على تطوير البرامج باستمرار بما يتوافق مع تطور المعارف واحتياج مرافق الإنتاج والخدمات والأسواق.

-ضبط أساليب التقييم المستمر والمحاسبة الجادة من خلال معايير محددة.

-أهمية التركيز على نقل المستحدثات العلمية والتكنولوجية المتطورة في كل مجال وإتاحتها لمن يطلبها.

-الاهتمام بإدخال أنماط جديدة ومبتكرات جربت في دول أخرى يمكن الاختيار منها. فمثلاً:

* الدراسات الجامعية التي تنتهي بتكوين مواطن صالح يستطيع اختيار السبيل المناسب.
* جامعة الدراسات العليا والتخصصات المتقدمة.
* جامعة البحوث.
* مركز التميز البحثي.
* المعاهد المجتمعية وهي تمثل مجالاً متوسطاً بين التعليم الثانوي والعالي ويمكن أن يؤهل لدخول

الجامعة.
* التعليم عن بعد.
* الانتساب بعض الوقت للجامعة.
(٤) قضية الترابط في التعليم: يحدث ذلك في اتجاهين:
(أ) ترابط رأسي : حيث يرتبط التعليم العالي بمستويات أدنى فمثلاً ترابط كليات التربية بالمدارس المختلفة وكليات الهندسة بمدارس إعداد الفنيين وكليات الطب بمعاهد التمريض وأخصائي المعامل والأشعة.
(ب) ترابط أفقي : حيث يتم الاتصال بين الجامعات ومراكز البحوث بمرافق الإنتاج والخدمات وذلك يعود بفوائد عديدة منها : البحث عن المشاكل واقتراح الحلول، إيجاد مجالات لإجراء بحوث على المشاكل بأساتذة متخصصين، توفير حوافز للأبحاث والعلماء، وتوفير تمويل إضافي للجامعات والمعاهد مما يخفف عبء التمويل عن الدولة.
(٥) العناية بتكوين الأستاذ الرائد والباحث المتميز والحفاظ عليه وتحفيزه للتفرغ لأداء عمله التعليمي والبحثي وخدمة المجتمع.
(٦) إن منظومة التنمية البشرية لابد أن تعتبر جزءاً لا يتجزأ من منظومة التنمية الشاملة توجه أساساً لريادة المجتمع لتطوير الإمكانات وتحويل النظرية إلى قدرة من خلال ما يسمى (التطور التكنولوجي) وتطوير القدرة إلى منتجات تضيف إلى الدخل القومي.
(٧) لقد ظهرت في السنوات الأخيرة دعوة إلى عالمية التعليم بمفهوم تقريب مستويات البرامج والأساليب وقدرات الخريج - جزءاً من مفهوم العولمة، الذي يهدف ليكون الخريج أهلاً للعمل في كل مكان، لتقارب المستويات والكفاءة لذلك عندما تفتح الحدود لرؤوس الأموال والشركات العالمية ستنتقل معها القوى العاملة. فإذا لم تكن مستويات العمالة في الدول المضيفة على المستوى المطلوب فسوف ينتهي ذلك إلى غزو بشري لابد وأن يضاف إلى مشاكل البطالة والتخلف.
ويرتجى في هذه المرحلة من إعادة البناء قبل دخول القرن الجديد أن نكتشف أخطاءنا ونعيد تقييم تجاربنا لنحتذي الطريق السليم - نسرد هنا بعض المساوئ، إذ لابد من التخلص من آفات بالية حقنها الاستعمار، منها:
(أ) آفة التلقين والحفظ الأصم والابتعاد عن ملكة الاستيعاب والابتكار والتجويد وخطورة الاسترجاع الفوتوغرافي بدون فهم.
(ب) كذلك آفة التمدرس (Scooling) وليس التعلم-حيث يكون هدف التعلم هو التمتع بالوصول إلى المدرسة غير عابئين بقيمة المعرفة وعائد التقدم والتطور التقني.
(ج) كذلك آفة حشو البرامج وإجهاد العقل بما لا لزوم له، سمة يحتذيها مؤلفو الكتب المدرسية ولا عائد لها إلا مكسب شخصي.
(د) كذلك آفة التسرب من التعليم وتكرار الرسوب بلا تقييم للمسببات ومراجعة المسئول - كل ذلك انتقاص من حق المواطن وهدر للإنفاق.
(هـ) كذلك مخاطر التعليم التلغرافي والتقييم الكاذب والمتمثل في ممارسات غير شرعية مثل الدروس الخصوصية واحتمالات الغش الفردي والجماعي خاصة في المناطق النائية حيث تقل الرقابة.

٧- وأخيراً وليس آخراً، بقيت كلمة هامة عن تنمية القدرة التكنولوجية والأسس الحاكمة فيها:

ذلك يعتبر مدخلاً لثورة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنتهي إلى الإنتاج المتفوق والقادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

أ- رعاية الإنسان وإطلاق ملكاته الابتكارية المختزنة ومنبعها الرعاية المنزلية منذ الطفولة والتعليم المجود والموجه في كل درجاته وتشجيع ملكة الاختراع.

ب- المتابعة والرصد المستمر للتطورات العالمية، تلك شريعة تحكم أسواق الإنتاج.

ج- توفير القدرة على اختيار ونقل المستحدثات المناسبة بأسلوب محكم ومبرمج تعاوناً مع مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية.

د- عناصر حاكمة ومؤثرة في القدرة البحثية والتكنولوجية :

(١) تنمية الابتكار وتحفيز المتفوقين.

(٢) توفير متطلبات التفوق من معلومات وتجهيزات وعلاقات.

(٣) إحكام أساليب الاختيار والتوجيه والتطوير في مرافق الإنتاج.

(٤) دعم شبكات الترابط بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة ومجالات الإنتاج والخدمات من جهة أخرى. توفير الحوافز المجزية والوضع الاجتماعي المرموق والجاذب للباحثين والعلماء حتى يتفرغوا لمسئولياتهم.

هـ- تنمية أساليب وقدرات الاختيار والتوجيه والربط بين البحوث والإنتاج، يتم ذلك من خلال قنوات وقدرات ذات كفاءة في مؤسسات لابد من توفيرها :

(١) مقاولو نقل التكنولوجيا Technology Enterpreneurs تلك فئة متخصصة وظيفتهم وقدرتهم تتمثل في اختيار التكنولوجيات المناسبة في الأماكن المحتاجة، وربطها بقدرات محددة في مراكز معينة.

(٢) إيجاد قطاعات وسيطة تمثل حزاماً ناقلاً للأفكار المتقدمة المستخدمة لمن يحتاجها من العلماء، لكي يقوموا بواجبهم لتطوير الإنتاج Technology Brokers.

(٣) هناك أيضاً المكاتب الاستشارية التي تعاون وتوجه المؤسسات القائمة هندسياً وإدارياً Tech-nology consultants.

(٤) كذلك هناك أنماط من مؤسسات عالمية تعمل على ربط التعليم وتطوير برامجه وتدعم البحث العلمي وترفع مستوى أدائه، وتمول الصناعة والخدمات بمتطلبات التطوير، ومن الأمثلة المشهودة في هذا المجال مؤسسة ANVAR الفرنسية التي تنمي ملكة الابتكارويشاركها في نفس المجال مؤسسة FRAEN_HOVER_GESELLSCHAFT التي تربط التقدم العلمي والبحثي بتقدم وتطور الإنتاج.

تلك آمال وتطلعات ورؤية اختزنتها في رحلة العمر، وانهي حديثي بدعوة إلى الله أن يوفق كل قائم على تنمية مصر أن يتقى المولى ويسمع ويستشير ويحتذي السبيل المجود قبل أن يندفع في التغيير ، حتى تأخذ مصر حقها ودورها في معركة التقدم والرخاء.

إنه سميع مجيب

والحمد لله رب العالمين

الورقة الثالثة :

الجندية المصرية قبل وبعد حرب أكتوبر

لواء أ.ح /عبد الغفار حجازى

مساعد وزير الدفاع الأسبق / عضو المجالس القومية المتخصصة

المقدمة:

إن الجندي المصري يمثل أحد أسس المجتمع المصري العريق، ولقد وجدت أنه من الواجب أن أضع صورة واضحة للجندي المصري وما مر به من ظروف وتطورات أثرت في كيانه وشخصيته. وذلك من خلال خبرتي ورؤيتي الشخصية أثناء خدمتي في القوات المسلحة والتي بدأت من عام ١٩٤٨.

وأود أن أوضح كيف كنا وكيف أصبحنا. وما أكتبه من قبيل المذكرات الخاصة عن مشاهداتي وملاحظاتي الشخصية عبر الفترة الطويلة من خدمتي.

عاصرت فيها حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ وحرب اليمن وحرب ٦٧ وحرب الاستنزاف وما قبلها والاستعداد والتخطيط للحرب المشرفة لمصر حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ثم كان لي الشرف العظيم أن أكون ضمن المخططين قائدا ومنفذا لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد توليت جميع الوظائف التعليمية والقيادية على كافة المستويات وتركت القوات المسلحة مساعدا لوزير الدفاع ورئيسا لهيئة تدريب القوات المسلحة.

الجندي المصري:

الجندي المصري خير أجناد الأرض. له تاريخ حافل طويل عبر آلاف السنين. كانت له فتوحات عظيمة ضد الغزاة ورد المعتدين وتذكره المراجع التاريخية بالبطولة والحسم. ولست أريد أن أدخل في عرض التاريخ الحافل المشرف للعسكرية المصرية، ولكن اكتفي هنا بذكر مشاهداتي الشخصية في عدة فترات مرت بنا مع الصراع لتحرير فلسطين منذ عام ١٩٤٨. أذكرها في نقاط محددة وأترك لسيادتكم التذكر والربط بالأحداث.

الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦ و أحداث معينة:

١- كان النظام في مصر هو النظام الملكي. وكانت القوات البريطانية تحتل مصر وتعسكر في القاهرة والإسكندرية وقناة السويس.

٢- الجندي المصري يشعر بعجزه عن دفع البدلية ليعفى من التجنيد لأنه فقير.

٣- الأمية متفشية في الجندي بنسبة عالية سواء من شمال مصر أو من جنوبها.

٤- التجنيد ثلاث سنوات وأكثر، ولا تعويضاً مادياً للجندي يعينه على إعانة عائلته التي تركها طوال هذه المدة.

وبالتالي فمشاكله الاجتماعية كثيرة ومختلفة وهو عاجز عن حلها.

٥- الضابط قائده من فئة متعلمة مثقفة - ولكن مستوى التعليم العسكري والخبرة القتالية محدودة حيث كان :

أ-حجم وتسليح الجيش محدودا طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦.

ب-يشرف على تدريب الجيش البعثة العسكرية البريطانية.

ج- ساهم عنصر كبير في قوات المدفعية المضادة للطائرات في حماية المدن أثناء الحرب العالمية الثانية.

د - وكانت معظم المعلومات العسكرية معلومات نظرية دون خبرة عملية.

هـ - تدريب وتسليح الجندي محدود . ولكن أصالته وإيمانه بالله لا حدود لهما.

٦- كان الجندي يثق بقائده ثقة عمياء. ولكنه محدود المعرفة والخبرة قاتل ببسالة اخترق الحدود الفلسطينية - المصرية في ١٥ مايو ١٩٤٨ . استولى على خط ممتد من رفح إلى خان يونس إلى غزة إلى المجدل إلى أشدود شمالاً. طارد العصابات الصهيونية ثم قطع فلسطين عرضاً بالاستيلاء شرقاً على عراق سويدان والفالوجا وعراق المنشية وبيت جبرين واتصل بالقوات العربية في الخليل والقدس وجنوباً إلى العصلوج والعوجة إلى الحدود المصرية. وبذلك تم عزل المستعمرات الشمالية عن الجنوبية . كل ذلك بما لديه من أسلحة وذخائر محدودة واحتلال بريطاني في قناة السويس خلفه.

هنا نقف ونقول كيف لعبت الأمم المتحدة دورها ولماذا كان الأمر بالهدنة من يونيو إلى يوليو ١٩٤٨ لمدة ثلاثين يوماً. عاصرت ذلك. حيث تم الإمداد للطرف الآخر بالأسلحة الحديثة والطائرات والدبابات وإمكانيات ضخمة مفاجئة (تفوق ما كان لدى الجندي المصري)، عاونت الإسرائيليين على القيام بالهجوم المضاد مدعمة بكل حلفائهم. وانتهى القتال بحصار قوات باسلة لنا في قطاع الفالوجا . ثم بالاحتفاظ بقطاع غزة -رفح فقط من أرض فلسطين المغتصبة وكانت اتفاقية الهدنة في رودس ١٩٤٩، عاد الجندي إلى أهله في مصر بعد حرب ١٩٤٨ سعيداً بما أمكنه أن يحققه في ظل قيود لا مثيل لها من التسليح والإمداد بفضل السلطة البريطانية التي تحتل مصر وفي عصر الملكية. وعادت قوات الفالوجا منتصرة رافعة هامتها في احتفال مهيب بساحة عابدين بالقاهرة.

الجندي بعد الثورة:

ساد شعور عام بعدم الارتياح لنتائج حرب فلسطين ١٩٤٨، وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لأسباب كثيرة ونجحت الثورة في إنهاء عصر الملكية وغادر الملك فاروق مصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٢. كان من أحد أهداف الثورة إنشاء جيش قوي قادر على الدفاع عن الوطن بعد ما عاناه الجميع في حرب فلسطين ١٩٤٨ الجندي المصري هو.. هو لم يتغير ولكن الروح تغيرت فجأة :

أ-شعر بالعزة والفخر بثورته.
ب-شعر بأن له أهدافاً يجب أن يحققها.
ج-شعر بالخطر الجديد الذي وصل إلى حدود بلاده الشرقية.
د-زاد ثقة في قادته بعد الثورة.
هـ-ألغي البدل النقدي وأصبح التجنيد واجباً وطنياً لا فرق فيه بين غني وفقير والكل أبناء وطن واحد.
و-ألغي نظام جندي المراسلة بالمنازل.
ز-ثم بدأ في المساهمة في التدريب على قتال المدن وحرب العصابات لطرد القوات البريطانية من قناة السويس.

وجاءت اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ وأخرجت الثورة الاستعمار البريطاني من مصر، و حرصت الثورة على الحصول على السلاح الحديث لدعم الجيش المصري. لكن جهودها مع الغرب فشلت تماماً مما اضطرها إلى أن تلجأ إلى الشرق ، وكانت أول صفقة أسلحة شرقية في سبتمبر ١٩٥٥، وكان ذلك نذيراً لإسرائيل حسب تصريحات بن جوريون والذي أمر بإعداد خطة لمهاجمة مصر وتدمير الأسلحة الحديثة الشرقية قبل أن يتمكن الجندي المصري من استيعابها والتدريب عليها.

وبدأت المؤامرة والتخطيط جاهز وحالفهم الحظ أن إنجلترا وفرنسا أعدت عدتها لغزو القناة والاستيلاء عليها بعد قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦، وتآمرت الدول الثلاث في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩أكتوبر ١٩٥٦، وتقوم إسرائيل بتنفيذ الخطة «قادش» للاستيلاء على سيناء، وتستولي إنجلترا وفرنسا على قناة السويس حسب الخطة « جاردزمان».

لم تكن مصر تخطط لغزو إسرائيل، وكان التدريب العسكري وخططها دفاعية، وبدأت في تعديل عقيدتها القتالية وتطويرها مع العقيدة الشرقية لتتلاءم مع الأسلحة الجديدة.

وفي خضم هذا التدريب والتطوير والتحديث - فوجئ الجندي المصري بالعدوان الثلاثي في ١٩٥٦. وكان عليه أن ينسحب من سيناء بقواته المحدودة إلى غرب القناة. لمواجهة العدو الرئيسي إنجلترا وفرنسا الذي نزل في بور سعيد وبدون قتال أو مواجهة مع إسرائيل، تطور الموقف السياسي وانتهى العدوان وانسحبت القوات الغازية خارج أرض مصر في مارس ١٩٥٧.

الجندي من (١٩٥٧-١٩٦٧):

وعاد الجندي المصري يجمع قوته وعزيمته مرة أخرى ، موجهاً عزمه نحو التدريب والتطوير الذي أخذ فترة طويلة سادتها أحداث هامة أثرت سلباً على قدراته وتفرغه للتدريب والاستعداد القتالي:

١- لم تكن لمصر خططاً هجومية إطلاقاً في تلك الفترة ولكن حدثت أحداث كثيرة لا يمكن أن ننساها أثرت على الجندي المصري.
أ- فقد تمت الوحدة بين مصر وسوريا وقامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨.
ب- كلفت القوات المسلحة بالكثير من المهام في المجال المدني في سبيل التعجيل بتطوير مصر وتحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو.
ج- ثم قامت ثورات التحرير في العالم العربي .
د- ثم كانت نكسة الوحدة والانفصال في عام ١٩٦١ .

٢- خلال تلك الفترة كان جزء كبير من القادة الكبار والصغار في دورات تدريبية طويلة في الخارج - لم يكن تدريب القوات المسلحة قد زاد عن مستوى كتيبة ولواء نظراً لتطوير العقيدة القتالية - الجندي المصري يعمل على أسلحة حديثة متطورة معقدة بأساليب قتالية جديدة عليه. ولن أنسى أن عنصراً جديداً كان يشكل من الجندي المصري في تلك الفترة هو جنود المظلات وجنود الصاعقة. كان معظمهم من المتطوعين وكانوا فخرا لنا دائماً بانضباطهم وقوتهم وإيمانهم والتضحية في سبيل الوطن.
٣- ثم جاءت الثورة اليمنية وانشغلت القوات المسلحة هناك بجهودها.
٤- وكانت المؤامرة العظمى تحاك مرة أخرى ضد مصر والنظام في مصر. لتهيئة الظروف السياسية المناسبة للإيقاع بجيش مصر ومعظم قواته في اليمن والباقي في مصر في معركة غير مخططة أو مستعدة لها.

الجندى بعد عدوان ١٩٦٧:

١- وكان عدوان ١٩٦٧ والذي يقرر الإسرائيليون أنهم استعدوا له عشر سنوات من ١٩٥٧. وشكلوا القوات اللازمة بأحدث الأسلحة لكل جبهة. وتم التدريب على العمليات في كل اتجاه جواً وبحراً وبراً مدعمين بقوة الولايات المتحدة ومساندتها.
وصوروا للعالم عدواناً مصرياً على إسرائيل للقيام بالاستيلاء على سيناء والضفة الغربية والجولان في خلال ٦ أيام بالتفوق الجوي الساحق والتفوق في المدرعات وخفة الحركة.
٢- ولم يستطع الإسرائيليون في كتبهم وتاريخهم إلا أن يذكروا شهامة وشجاعة وشراسة وقتال الجندي المصري في المعارك التي التقوا فيها بالقوات المصرية منذ عام ١٩٥٦. في ممر متلا وفي معركة أبو عجيلة ومعركة رفح ومعركة المدرعات في جبل لبنى وغيرها، وليس المجال لذكرها هنا. فقد ذكروها هم بالتفصيل عن الجندي المصري الذي قاتل في العراء بدون غطاء في مسرح سيطرت عليه القوة الجوية المعادية لفترة قصيرة من الزمن.
٣- لكن ماذا عن الجندي الذي كان في سيناء. والله أشهد أن حجماً كبيراً منهم كانوا من جنود الاحتياط. وكانوا مسلحين بأسلحة مخزنة في المخازن من طرازات غريبة قديمة. ولست هنا في مجال سرد لأسباب ما حدث ولكن أقرر واقعا عشته شخصياً. فكيف يقاتل جندي الاحتياط بسلاح لم يتدرب عليه إلا خلال أيام أو ساعات قبل بدء المعركة.
٤- وكان الأمر من القيادة العليا بالانسحاب إلى غرب القناة .وعاد الجندي المصري من سيناء إلى خط الدفاع المناسب غرب قناة السويس ليستعد لمعركة جديدة فاصلة وكان الحال:
أ- شعور بالمرارة، لا يريد أن يناقشه مع أهله في بلده إلا بعد أن يسترد كرامته.
ب- شعور بالثأر لما ألم به حتى يعود لأهله رافع الرأس- هذا هو الجندي المصري الأصيل.
٥- تجمعت القوات المسلحة مرة أخرى غرب القناة - الجنود مختلفون جندي قادم من سيناء - ذاق الحرب ومرارتها - جندي قاتل خصمه وآخر لم يكن له الفرصة في مواجهة هذا الخصم وأمر بالانسحاب ولم يشف غليله، جندي قادم من اليمن بعد سحب قواتنا من اليمن إلى ساحة قناة السويس مباشرة جندي جديد لم يكن له خبرة سابقة بالجندية ولكنه سمع وتأثر بأحداث يونيو ١٩٦٧ في نفسيته، وآخر جندي مؤهلات عليا يخدم لأول مرة على الجبهة مع معدات محدودة.
٦- واجتمع الجندي الأمي والمؤهلات المتوسطة والعليا في مجتمع واحد، لا فرق بينهم لا غني ولا فقير، لا متعلم ولا أمي، يجمعهم شعور واحد وهو الثأر لكرامة الوطن. وكانت أشق المهام علينا في ذلك الوقت هى رفع الروح المعنوية لهؤلاء الجنود وصهرهم في بوتقة واحدة، وإزالة مشاكلهم العائلية

ورفع مستوى حياتهم القاسية في الجبهة، وأزلنا الفارق بين الضابط والجندي، مأكل واحد وإيواء في مكان واحد. يجمعهم انضباط ومحبة وإخلاص وكلهم لهم هدف واحد وهو تحرير الأرض ورد كرامة الوطن.

٧- كانت مهمة القيادة العليا الجديدة في تلك المرحلة شاقة في الحصول على المعدات والأسلحة مرة أخرى وبكميات كافية للعبور العظيم. رغم العوائق والمشاكل السياسية والتي سعت إلى الحد من تسليح قواتنا واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم باتفاق القوى العظمى.

٨- وكان علينا التركيز على إنشاء الخط الدفاعي الحصين الجديد - وكان الجنود المصريون بلا معدات ميكانيكية للحفر في تلك المرحلة، وأعمالنا للتجهيز الهندسي على القناة تتم بطريقة يدوية، والخصم أمامهم عبر القناة على بعد ٢٠٠ متر يلاحظهم باستهتار بشعور المنتصر وهم يقومون بالحفر والتجهيز الهندسي يدويا وكلهم تحفز لإطلاق النار عبر القناة. ولكن كان علينا تهدئة هذه الروح الجارفة الثائرة، كلهم يريد إلقاء نفسه للعبور عبر القناة والانتقام. ولكن كانت هذه أصعب مراحل حياتي-وكنت في تلك الفترة قائداً لمجموعة لواء مشاة المسئولة عن قطاع دفاعي - وهي كيف أقنع القادة والجنود بألا يتهوروا وألا يطلقوا النار عبر القناة وأن يلتزموا بالأوامر العليا في مرحلة الصمود حتى يتم تجهيز النطاقات الدفاعية ونستعيد أسلحتنا و قدرتنا القتالية. وبدأت الأسلحة تصل للجندي الذي كان مشتاقاً لها. وآمن بقائده وقيادته وصدقهما.

كان النهم على التدريب غريباً - سرعة استيعاب للأسلحة الحديثة المعقدة مدهشة - كل جندى كان يسعى إلى أن يكون أول من يعبر القناة ومعه سلاحه الجديد - واثقاً في نفسه وفي سلاحه وفي قادته.

٩-لم يكن هذا الشعور للجندي فقط بل للضباط من مختلف التخصصات والرتب وزاد الفكر لتحديث الأسلحة والمعدات وإجراء التعديلات العملية لتطويرها وكان فكر الضابط والمهندس والعامل المنفذ متطابقاً بروح عالية وهمة عالية.

١٠- وتم تدريب مركز لكل الجنود في كافة التخصصات والأسلحة ، وتدريب مشترك يتم بكل أنواع الأسلحة مع بعضها وزادت الثقة بين الجنود في تخصصاتهم المختلفة.

جندى حرب الإستنزاف:

١- ولما حان الوقت أطلقنا المارد - الجندي المصري - الذي كنا نمنعه من الاشتباك فأحال الجانب الشرقي من القناة إلى جهنم بنيران المدفعية والأسلحة الصغيرة والقوات الجوية والبحرية في ظل وحماية قوات الدفاع الجوي في قتال شرس وتدريب حي تمثل في تسلسل واقعي للتدريب:

أ- أعطينا للجندي الفرصة للسباحة في القناة ليلاً.

ب- ثم العبور والعودة بدون أسلحة ثم بالسلاح.

ج- ثم العبور في دوريات عبر القناة والعودة.

د- ثم العبور وعمل كمائن وخطف أسرى من الضفة الشرقية.

هـ- وزاد العمل من دوريات صغيرة إلى عمليات وصلت إلى حجم كتيبة.

و- دخلت دوريات الصاعقة ليتم تدريبها في عمق سيناء، وتعود ومعها عناصر الاستطلاع والمخابرات.

٢- وزادت الثقة في نفوس الجنود كل جندى يرغب فى أن ينطلق وقد زاد ثقة في نفسه بعد التدريب المجمع له وضرب النار بسلاحه وعبوره للقناة وكان يتسابق للتطوع للعبور والاشتراك في عمليات

الإغارة والكمائن. وهكذا تغيرت روح الجندي المصري غرب القناة وأصبح يتحرق شوقاً للأمر بالعبور.
٣- ونتيجة لقسوة نيران الجندي المصري من الشرق لجأ الجيش الإسرائيلي إلى إنشاء خطوط الدفاع الحصينة لأول مرة. ولا خبرة له بأعمال الدفاع سابقاً. وأنشأ خط بارليف وكلفه ملايين الدولارات بشكل لا يمكن أن تخترقه قوة وزاد من الموانع والألغام حول نقاطه الحصينة لتصل إلى عمق ١٥٠ متراً ورفع الساتر الترابي إلى أكثر من ٢٠-٢٥ متراً بزاوية حادة على ضفة القناة. وإنشاء خزانات الوقود لإشعالها إذا ما حاول الجندي المصري العبور. إنشاء سواتر للدبابات على خط بارليف وكون الاحتياطات المدرعة القريبة والبعيدة. واعتبر أن ذلك مانعاً لا يمكن للجندي المصري عبوره.
٤- وكان التدريب للجنود لعبور مثل تلك الموانع في ميادين صناعية مشابهة تماماً للدفاعات المواجهة لهم. وزادوا ثقة في قدرتهم على العبور وخطط لهم كل عمل بأدق التفاصيل. وكان كل منهم يتدرب ويعلم مكانه ومن على يمينه ومن على يساره أثناء العملية مستقبلا. في أرض مشابهة على نهر النيل وعلى الرياحات العريضة في الدلتا وفي جزيرة البلاح وميادين جافة مشابهة تماما للنقط الحصينة المقرر مهاجمتها.
٥- تدريب .. تدريب.. عرق.. جهود.. ليلاً ونهاراً - لجميع الرتب.
٦- ونتيجة لحرب الاستنزاف أصبح من المؤكد أن جميع رجالنا من الجنود قد زالت عنهم صورة الجندي والجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر بعد عبورهم في دوريات ونصب الكمائن واسر أفراد منهم والعودة بهم . وكانت تلك المرحلة استمراراً للتدريب العملي بالذخيرة الحية استعداداً ليوم العبور العظيم.
٧- الجندي المصري يتعجل قادته على كافة المستويات للعبور بعد أن استرد عافيته وزاد إيماناً بقدرته وفخره بأن كل أهله في قريته معجبون ويفتخرون.به وبما تنشره وسائل الإعلام العالمية والمصرية عن معاركه البعيدة عبر القناة وينتظرون منه العمل العظيم ويشعر أن كافة الشعب خلفه وكافة أجهزة الدولة تعمل لصالح معركته القادمة.

جندى العبور :

١- ولكن قيادته كانت تخطط خطة العبور العظيم بما فيها من مفاجأة استراتيجية وتعبوية وتكتيكية و تدريب القيادات العليا في مشروعات ومناورات مستمرة وتغيير وتبديل للقوات لتأخذ مكانها في المعركة تحت ستار التدريب على القتال في العمق والذي اعتاد عليه العالم في مشروعات تدريب كبرى لا تستحق اهتمام إسرائيل بها - وتدفع القوات للجبهة في خطة عملية هجومية استراتيجية عظمى أساسها الجندي المصري الجديد الذي تم إعداده في القوات البرية وفي القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي.
٢- وإذا كنا نتحدث عن جندي المشاه والمدرعات والمدفعية المقاتلين فلا ننسى الجهود الشاقة التي تمت لتدريب العناصر الأساسية من الأسلحة المقاتلة مثل المهندسين وأفراد الحرب الكيمائية.
وقد كان لجندي المهندسين وهمته في التدريب الفضل في تعديل خطط العبور وتوقيتاتها بجهده في فتح الثغرات في خط بارليف وإقامة الكباري والمعديات والمناورة بها في أوقات قياسية تفوق معدلات الغرب في سرعة الإنشاء ، هل يمكن أن ننسى هذا الجهد؟ هذا هو المصري الأصيل هذا الجندي المصري الذي قام بتهيئة العبور لجميع القوات تحت نيران المدفعية والطيران وخلافه ، هدفه هو النصر أو الشهادة.
٣- وماذا عن ذلك الجندي الذي تسلل في عمق العدو وأنشأ نقاطاً للملاحظة ويراقب ويبلغ عن تحركات العدو في سيناء معرضاً حياته لأشد الأخطار قبل وأثناء المعركة ذلك هو جندي الاستطلاع

والمخابرات الجسور .
٤- أما جندي المشاة فحدث عنه ولا حرج . بطولة وشجاعة وصلابة لا حدود لها، يحمل معدات وذخيرة وأسلحة بعشرات الكيلوجرامات عبر القناة، ويتسلق ومعه الأحمال على حبال حائط خط بارليف، ويندفع للعمق مدمراً أقوى الدبابات المعادية بأسلحته الصغيرة المضادة للدبابات التي كانت مفاجأة من مفاجآت حرب أكتوبر ٧٣، وقاتل وتعمق في سيناء وتشبث بأرضه يصد أقوى الهجمات المضادة المتصلة ليلاً ونهاراً من الدبابات والقوات المعادية.
٥- الكلام كثير ولا أستطيع أن أعطي كل ذي حق حقه من أسلحة قواتنا المسلحة، فهؤلاء جنود المدفعية وعزيمتهم الجبارة وقتالهم المستمر خلال الفترة ٦٧-٧٣ من قصفات النيران والتمهيد النيراني الرهيب ليوم العبور - كم استغرق ذلك من جهد.
٦- أما رجال المدرعات فلم ينتظروا حتى تجهيز الكباري والمعديات لعبورهم إلى الضفة الشرقية للقناة بل صعدوا فوق السواتر الترابية من الضفة الغربية في خطة محكمة يحمون رجال المشاه في الفترة الحرجة لحظة العبور بنيرانهم الرهيبة مانعين اقتراب احتياطات العدو من العمق ومعهم رجال المدفعية بصواريخهم المضادة للدبابات من الغرب ومن الشرق.
٧- إنها ملحمة لا يمكن أن تنسى لأي بشر حضرها - وأحمد الله أن كان لي الشرف أن أكون شاهداً، عليها لحظات لا تنسى هدير الله أكبر ،الله أكبر، وعلم مصر يرتفع فوق خط بارليف.
٨- أليس هذا هو الجندي المصري عندما تحققت له فرصة القتال لأول مرة وأكرر لأول مرة، كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ والمبادأة في يدي مصر بعكس جميع المعارك السابقة - كانت إسرائيل هي التي تحدد مكان ووقت المعركة ولكن في هذه المرة في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كان قرار مصر ومبادأة مصر مفاجأة للعالم.
٩- أما عن الجندي في القوات الجوية - فالطائرات يقودها الضباط الطيارون فماذا عن مكانة وأصالة الجندي المصري في هذا المجال؟ إنه هو الذي أزال آثار العدوان على أرض مطاراته وأعاد استعدادها بعد دقائق وساعات محدودة وجعلها صالحة للطيران مرة أخرى. هو الذي أنشأ وساهم في إنشاء القواعد الجوية الجديدة والدشم الحصينة ودافع عن المطارات في جميع أنحاء مصر.
وهو الذي كان عون ويحمي طائراتنا لإيمانه بأنها ستكون أساس نجاح معركة الكرامة وهو الذي عمل على سرعة وكفاءة استعداد الطائرات والطيارين للقيام بالآلاف من الطلعات الجوية قبل وأثناء حرب أكتوبر للتدريب والقتال والوصول لأعلى المعدلات العالية . وهو الذي عمل على شبكات الاتصال والرادارات والتوجيه يوميا وطوال ٢٤ ساعة واثقاً في قادته ومعداته مؤمنا بالنصر العظيم متعاونا مع كافة أسلحة القوات المسلحة الأخرى.
١٠- أما جندي القوات البحرية فهو الذي كان يحمي شواطئ مصر وسفن مصر في قواعدها وفي مرورها وفي أثناء عمليات الإغارة أو الاشتباكات، وهو ذلك الجندي الذي أطلق صاروخه على المدمرة إيلات في أكتوبر ١٩٦٧، والذي قلب نظريات القتال البحري رأساً على عقب واثقاً في معداته وفي قادته، وهو الذي غادر أرض الوطن في ١٩٧٣ متجها للجنوب لقفل مضيق باب المندب في الجنوب، وهو الذي حمى السواحل المصرية قبل وأثناء حرب أكتوبر في البحر الأحمر والبحر المتوسط.
١١- وكان لنا جنود الدفاع الجوي والذين قاتلوا مع زملائهم في التشكيلات البرية وتم تدريبهم المتصل على المدافع المضادة للطائرات لحماية زملائهم من أي عدوان جوي، وتطور سلاحهم وتطور تدريبهم على أحدث معدات الدفاع الجوي من الصواريخ والرادارات حققوا معجزة تحدث عنها العالم

وهي حائط الصواريخ المصرية، كم من الجهد والعرق والدم بذل في تكوين هذا الحائط ؟
وهناك جنود المراقبة بالنظر والذين عاشوا في أصعب الظروف في نقط منعزلة يراقبون سماء مصر ويبلغون عن أي اختراق جوي لها مكملين بذلك شبكات الرادار المصرية.
١٢- وأود أن أنوه هنا عن جهود خارقة بذلها جنود من المخابرات والاستطلاع في شجاعتهم النادرة في العبور اليومي عبر القناة من قطاع كنت مسئولا عنه يحملون معهم المعدات والأسلحة والمعلومات في عمق سيناء، والتي كانت لها الأهمية العظمى في تخطيط العمليات لحرب أكتوبر ١٩٧٣.
١٣- وكان لنا في العمق القريب من القناة الفرق المشاه الميكانيكية التي شكلت خلال تلك الفترة لتكون جاهزة بتدريبها الجديد وخفة حركتها وقوتها في العبور شرقا مع الفرق المدرعة عبر الكباري بعد تجهيزها لتندفع في العمق لتحقيق أهدافها تحميهم قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية.
ومن الطبيعي أن تدريب هؤلاء الجنود وجهدهم يختلف عن تدريب زملائهم المكلفين باقتحام قناة السويس في القوارب والناقلات البرمائية.
١٤- أعتقد أن هذا العمل الضخم بالجندي المصري لم يكن ليتحقق له النجاح لولا تواجد جهاز ضخم وجنود أمناء أشداء يجهزون له الإمداد اليومي بكل شيء بالذخيرة والوقود والتعيينات والمهمات والمياه والنقل حتى مواقعه وتهيئة الخدمة الطبية المتفوقة له في كل شبر من أرض المعركة وذلك بجهود أسلحة هيئة الإمداد والتموين المختلفة.
١٥- وأود أن أضيف هنا أن المعدات والأسلحة التي كانت تصل لنا من جهود سياسية ضخمة كان منها أعقد المعدات المتفوقة في التكنولوجيا الحديثة وصلت متأخرة قبل المعركة بشهور معدودة - استطاع الجندي المصري استيعابها واستخدامها في المعركة في أوقات قياسية.
١٦- كان الجندي يعود لأهله في إجازاته الميدانية ويرى كيف تقوم أجهزة الدولة جميعها بالإعداد للمعركة وإعداد مسرح العمليات من طرق وكباري جديدة وخطوط مواصلات وتصنيع معدات وذخائر، شعر أن كل الوطن يعمل خلفه ويأمل في قدرته على رد الكرامة لمصر.

فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣

١٧- اقتحام قناة السويس والعبور العظيم :
لا يستطيع إنسان على ظهر الأرض عسكرياً كان أو مدنياً أن ينكر معجزة عبور قناة السويس التي حققها الجندي المصري والتي أعادت لنفسه الثقة والفخر والكرامة للعسكرية المصرية في أول حرب يدخلها بتخطيط وتدريب وتنفيذ مصري مائة في المائة، واسترد نفسيته التي تأثرت كثيراً عبر السنوات الماضية وتحطمت أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهر وشهد العالم أجمع على عظمة العبور العظيم.
١٨- شاهدت الجندي المصري يثأر لكرامته لا يهاب الموت ، إيمانه بالله والوطن ، شعاره النصر أو الشهادة وكلمة واحدة في أفواه الجنود ، الله أكبر الله أكبر مسلم أو مسيحي جندي أو ضابط ، لا فرق ، الكل يقتحم الجحيم تحت ستر قواتنا الجوية وقصفات المدفعية الرهيبة من فوقهم ونيران الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات على أجنابهم تحميهم من الضفة الغربية للقناة.
كل ذلك تحت حماية قوات الدفاع الجوي التي حرمت الجيش الإسرائيلي من استخدام قواته الجوية.
١٩- واستغل الجندي المصري من المهندسين أعمال قتال زملائه من جنود المشاه والصاعقة الذين اقتحموا القناة وعبروها وبدأ في استخدام قوته وفكره في عمل فتحات في خط بارليف مستغلاً قوة

دفع مدافع المياه .. فكر جديد نعم ،ولكن من الذي نفذ ؟ من الذي تفانى في التدريب ؟ هو ذلك الجندي المصري العريق الذي أنشأ المعديات وأقام الكباري لعبور القوات الميكانيكية والقوات المدرعة إلى سيناء.
٢٠- وهكذا تحقق نصر لم يشهده عصرنا بفضل هذا الجندي الذي خططت له قيادته على كافة المستويات أدق التفاصيل وأمدته بأقصى ما يمكن من الأسلحة والمعدات رغم كل العقبات.

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومرور ٢٥ عاماً :

١- شعور بالفخر والنصر والاعتزاز بالجندية - استعاد أرضه في سيناء ودخلها منتصراً يجني ثمار نصره وجهده وعرقه ، مترحماً على زملائه من الشهداء الذين رووا الأرض بدمائهم الذكية ، وأقام المنشآت اللازمة للإعاشة في سيناء كلها ، ودخلها جندي الإشارة ليقيم خطوط المواصلات المختلفة وأصبحت القوات المسلحة الركيزة الأساسية لتعمير سيناء ، طبقاً للمشروع القومي لتعمير سيناء.
٢- تطورت حياة الجندي ومعيشته غرب القناة وطرقها وأنشئت له المدن العسكرية على أحدث طراز وأنشئت لهم أماكن النوم وميسات الجنود ، ولم يكن لنا قبل حرب أكتوبر ٧٣ معسكر واحد متكامل يصلح لإقامة الجنود بل كانوا في الخنادق والملاجئ تحت الأرض وكان أسلوب الحياة شاقاً.
٣- واستمر في التدريب الحديث بالأسلحة الحديثة المتطورة واستمر في التدريب على معداته التي حارب بها محافظاً عليها ، وتطور فكر الجندي الذي أصبح الآن من خريجي الجامعات مؤهلات عليا ، وأصبح له مدة تجنيد محددة بسنة واحدة والمؤهلات المتوسطة لسنة ونصف ، أما الجندي الأقل تأهيلاً علمياً فثلاثة أعوام.
٤- وقضي على الأمية تماماً في القوات المسلحة لمن دخلها وهو أمي بجهود مكثفة، وتهيأت له الفرصة لإتمام تعليمه في مدارس التحرير وما بعدها. بل وخرج الجندي المصري الحديث في فترة تجنيده لمحو أمية المواطنين في بعض المحافظات معلماً وهي تجربة فريدة من نوعها تتم الآن في مصر.
٥- لا مشكلة للجندي الآن في قراءة واستخدام أحدث نظم المعلومات من أجهزة الحاسب والكومبيوتر والآلات الدقيقة المستخدمة في كل الأسلحة والمعدات الحديثة.
٦- وبالإضافة إلى التدريب على كل ما هو ضروري للقتال للجندي المقاتل فقد تمت العناية الكاملة بالتدريب الفني، واستقبل الجندي المتطوع في مراكز ومدارس التعليم الفني بالقوات المسلحة، وتخرج منها جندي فني ماهر قادر على التعامل مع أحدث الأسلحة والمعدات والصواريخ والمركبات والأجهزة الإلكترونية المعقدة ، حتى يتحقق للقوات المسلحة الاكتفاء الذاتي للفنيين لصيانة المعدات والأسلحة وجعلها صالحة للعمل بصورة دائمة.
٧- واكتسب الجندي الفني في أثناء الخدمة العسكرية مهارات عالية ثم خرج للحياة المدنية مدعماً وطنه بقدراته الفنية في المجالات المدنية المختلفة في أكثر من ٢٥٠ مهنة تخصصية.
٨- حتى الجندي المصري الذي دخل القوات المسلحة وهو محدود الخبرة في حرفته أو مهنته ازداد صقله عليها أثناء الخدمة وأنهى خدمته وهو أصلح وأقدر على مزاولة مهنته في حياته المدنية.
٩- ثم ماذا عن الجندي المصري الذي دخل القوات المسلحة وهو لا يملك لنفسه حرفة أو مهنة يتعيش منها ؟ لقد هيأت له القوات المسلحة التدريب المتخصص الفني على أكثر من عشرين مهنة مدنية وتصرف له القوات المسلحة صندوق عدة كاملة عند خروجه إلى الاحتياط حتى يجد لنفسه حياة كريمة وعملاً شريفاً.

١٠-جندي ما بعد أكتوبر ٢٥ عاماً ينعم الآن بالاستقبال المتميز والأسلوب الحديث لاستقباله في مراكز التجنيد وفي مراكز التدريب، حيث يجد المعاملة الكريمة له والإقامة الملائمة.
١١- وقد راعت الدولة ظروف الحياة ، رفعت مرتبه (مصروف الجيب له) إلى المستوى المناسب ليحقق له الحياة الكريمة أثناء خدمته وتزيده عاما بعد عام. وحققت له إمكانية القروض والمنح لحل مشاكله الاجتماعية من صندوق الجلاء. وحققت له العلاج ولأسرته في الحالات الحرجة في أرقى المستشفيات التي أنشأتها القوات المسلحة لخدمته بها أرقى مستوى من الأطباء والمعدات طوال خدمته وتستمر في رعايته بعد الخدمة. وتوفر له الدواء من مصانع القوات المسلحة للدواء محققا له إكتفاء ذاتي.
١٢- وتسعى إدارة الشئون المعنوية لحل مشاكل الجندي وتدبير الحل المناسب لمشاكله العائلية - والعمل على رفع الروح المعنوية ونشر الثقافة له والترفيه بإنشاء النوادي والميسات الخاصة بهم ونشر أجهزة الفيديو والتليفزيون في كل وحدة وإمدادها بالأفلام التعليمية والثقافية والترفيهية حتى يعيش الجندي يومه في التدريب، ويقضي وقت راحته وترتاح نفسه بأن يعيش مع وطنه عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة . وقد خصصت له صحافة خاصة به بجريدة القوات المسلحة اليومية والمجلات العسكرية والصحافة اليومية في جميع الوحدات.
١٣-كما توفر له إدارة الإمداد والتموين كل احتياجاته من مأكل ومشرب من صنع مصانع القوات المسلحة المختلفة التي يعمل بها أيضا الجندي المتخصص موفرا الملابس وأماكن الإيواء والوقود وكافة أنواع التعيينات لزملائه وذلك تخصص آخر اكتسبه من خدمته العسكرية ليعمل بها في القطاع المدني مستقبلاً.
١٤- وبالرغم من العمل والجهد الدءوب طوال العام للتدريب القتالي فهناك اتجاه آخر للجندي المصري من فائض الوعاء التجنيدي أثناء خدمته بالعمل في جهاز الخدمة الوطنية مشاركا في مشروعات التنمية العظيمة بالدولة وكلنا يرى ويشعر بجهد هؤلاء الجنود في إنشاء بعض الكباري في القاهرة وغيرها لحل مشاكل المرور - وهو الذي يعد الكباري المتنقلة للمناسبات الوطنية مثل كوبري الأقصر لتنشيط السياحة وأعمال أخرى مجيدة للمواطن ليس المجال كافياً لسردها. ثم حل مشكلة التليفونات بعد حرب أكتوبر ٧٣ وإنشاء الطرق وخطوط المواصلات وفي استصلاح الأراضي وزراعتها في المناطق المتطرفة، مساهمة كاملة في مشروعات تنمية الدولة.
١٥- أليس الجندي المصري هو أول من شارك في خدمة ومعاونة مواطنيه في مواجهة الكوارث - من زلازل وفيضانات - وأمدهم بالخيام والغذاء والكساء وأنشأ لهم قرى حديثة نموذجية ومدارس ومصانع في الصعيد وساهم في التطوير وتنمية جنوب الوادي مستعدا دائماً في قوافله ومعداته الهندسية العالية الكفاءة لتقديم أي معاونة للدولة في أي لحظة ولأي طارئ خارج إمكانيات القطاع المدني.
١٦- يتم ذلك في أثناء خدمته ثم يخرج بعد خدمته يعمل في مجاله الجديد بعد التعليم والتدريب والخبرة التي اكتسبها في أثناء خدمته - يرفع شأن أسرته ويرفع مستوى حيه وقريته. عاد إليها بإيمان بوطنه مساهما في تنمية وطنه اجتماعيا وبشريا يعمل بروح أكتوبر بالجدية والرجولة.
١٧- ولقد سعت الإدارات الفنية المتخصصة من هيئة التسليح وغيرها في رفع المستوى الفني للجنود المتخصصين الفنيين بخبرة المهندسين الأكفاء بها.
وبعد مرور ٢٥ عاماً من أكتوبر هل نستطيع أن نحدد أعداد العاملين الحرفيين والمهنيين الذين تعلموا في أكبر مدرسة للحياة وهي القوات المسلحة ويعملون في القطاع المدني ؟ وجه سؤالاً لأي فرد سائق

لوري أو أوتوبيس أو تاكسي أو جرار أو بلدوزر أو ...إلخ أين تعلمت هذه المهنة ؟ سيرد عليك أكثر من ٩٠٪ تعلمتها بالقوات المسلحة. كما ترى ذلك حتى عمال إصلاح الأجهزة الإلكترونية الحديثة والعمال على الآلات الحديثة وورش الإصلاح المدنية للسيارات وخلافها ، حتى العامل في الريف سنجده عاملاً على جرار الحرث أو الجر أو موتورات رفع المياه قادراً على إصلاح كافة الأعطال مما تعلمه أثناء الخدمة، وهكذا يساهم في تطوير المجتمع.

وهكذا أينما ذهبت إلى أي مشروع في الدولة بناء أو مصنع أو مجتمع إنتاج وتسأل أين تعلمت فمعظمهم خريج القوات المسلحة.

أما الجندي الذي عاد أو خدم في وظيفة في الدولة فهو شخص آخر تعود على الانضباط على روح الفريق، على الصدق وعدم الأنانية، على طاعة رؤسائه واحترامهم..وهو في صحة جيدة، وهذه هي روح أكتوبر التي غرست في جنود مصر في حرب أكتوبر ٧٣، وتناقلتها أجيال بعد أجيال.

هذا الجندي المصري رغم عمله المدني ورزقه الواسع فهو مستعد في أي لحظة أن يتلقى طلباً باستدعائه لوحدته للتدريب معها في مشروعاتها المتخصصة أو التكتيكية طوال مدة بقائه في خدمة الاحتياط للمحافظة على مستواه التدريبي وكفاءته لفترة محددة.

مصر قوية برجالها في الخدمة العاملة ، جاهزة لدعوة احتياطيها الضخم إذا دعا الداعي، فلتسعد مصر برجالها.

لقد لخصت في عجالة تطور حال الجندي المصري الذي عاصرته من عام ١٩٤٨ إلى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وبعد مرور ٢٥ عاماً على تلك الحرب أشعر أنه الآن - أصلب عوداً وأقوى سلاحاً وأشد إيماناً بنفسه وبقيادته التي لا تألو جهداً لرفع شأنه والعناية به، وتوفر له أحدث الأسلحة والمعدات والمركبات رغم ارتفاع أسعارها وتكاليفها، ولكن الشعب كله وبعد نصر أكتوبر العظيم ومع قيامه بمشروعات التنمية الشاملة يؤمن أنه الأمين على حمايته والدفاع عن أمواله ومشروعاته الجديدة، ولا أمن للشعب دون قوات مسلحة قوية رادعة لأي محاولة للمساس بالوطن. وهو يعلم مدى تضحية الشعب بذلك ويحرص على صيانة معداته وأسلحته والمحافظة عليها حرصه على روحه وحياته.

تكلمت عن الجندي المصري فهو أساس المجتمع المصري وتساهم الدولة في تأمين حياته وأسرته في حالة استشهاده أثناء القتال أو التدريب ونحن نرى دائماً ماذا تفعل الدولة والقوات المسلحة من تقديم المعاشات للشهداء ورعاية كاملة وشاملة لأبناء الشهداء. أليس هذا كافياً لكل مؤمن أن يقدم روحه فداء لوطنه إذا دعاه ؟

هذا هو الجندي المصري اليوم وبعد ٢٥ عاماً من حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الضابط المصري:

لقد ركزت في هذا المقال على الجندي المصري ولن أنسى الضابط المصري الذي بذل كل الجهد ليقدم لمصر إنتاجه من الجندي المؤهل لخدمة مشروعات التنمية، فهو الذي دربه وعلمه ورعاه صحياً وقتالياً، وسهر على تجهيز مشروعات التدريب المختلفة له ورفع مستواه الفني والتخصصي، وأشرف على أعماله وخطط لها.

وذلك الضابط الذي يقضي كل حياته العسكرية في التعليم والتدريب على كل ما هو حديث. يقضي حياته في اختبارات للترقي ودورات تأهيلية لكل سلاح حديث ولكل فنون الحرب من الكلية الحربية

إلى أن يتخرج من كلية القادة والأركان - ويتولى أعلى القيادات بعد تأهيله في أكاديمية ناصر العسكرية العليا - ويخرج إلى الخارج في البعثات التدريبية والتعليمية للضباط المقاتلين والمهندسين والأطباء، وغيرهم من كافة التخصصات ويحصلون على أرفع الدرجات العلمية من الجامعات المصرية والجامعات بالخارج في درجات الماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه ويحضرون المؤتمرات العلمية ويقومون بتعديل الأسلحة والمعدات وتقديم الابتكارات للتصنيع الحربي. والضابط المصري تعلم العقائد القتالية المختلفة وأصبح له عقيدة قتالية مصرية اختبرها. وجربها وانتصر بها وطورها للمستقبل، ودائماً سيكون منتصراً بإذن الله بإيمانه بوطنه وقادته وقيادته العليا، وبعد انتهاء خدمته العسكرية يقدم خدمته وخبرته الطويلة في قطاعات الدولة المختلفة أو المشروعات الخاصة بروح أكتوبر التي آمن بها مساهمة في التنمية الشاملة للوطن.

الخاتمة:

وهكذا يظهر لنا الأثر الواضح للجندية المصرية في تطوير المجتمع المصري. والحديث عن القوات المسلحة ومساهمتها وما تقدمه للوطن كثير وكثير لا يتسع الوقت لسرده.

وأختتم كلمتي بقول مأثور للرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة: «إن رجال القوات المسلحة البواسل يثبتون كل يوم أن العسكرية المصرية هي المدرسة العليا للوطنية وعرين الأبطال ومصنع الرجال في كل العصور.»

الورقة الرابعة:

عبور المشاكل الاجتماعية

أ.د. محمود عودة

أستاذ علم الاجتماع ونائب رئيس جامعة عين شمس

المقدمة:

١- ليس ثمة شك في أننا ننتمي إلى جيل تفتح وعيه على أحلام عظيمة وآمال كبيرة، وعايش حقبة من التاريخ مشحونة بالأحداث والتطورات، والانتصارات والانكسارات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وشكلت تلك الأحداث والتفاعلات بناءنا النفسي، بصورة ربما لم تعرفها أجيال سابقة، أو لاحقة، حيث امتزج العام بالخاص، واختلطت الذاكرة الفردية بالذاكرة الجماعية، والتاريخ الشخصي بالتاريخ الوطني، والتنشئة الاجتماعية بالتطور الوطني على الأصعدة السياسية والاستراتيجية ولذلك كله أضحى لكل حدث وطني وقومي دلالة نفسية وشخصية. تفتحت أعيننا، صغارا على ثورة يوليو، بأهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية والقومية. وانفعلنا يافعين بإنجازاتها وانتصاراتها والإصلاح الزراعي، بداية العمل من أجل تغيير الواقع الاجتماعي في الريف المصري بخاصة، والمجتمع المصري عامة، وتأميم قناة السويس، وإحباط أهداف العدوان الثلاثي والتحول الاجتماعي في اتجاه تجاوز التخلف وتحقيق العدل الاجتماعي، فضلا عن الإنجازات القومية والدور المتعاظم في حركة التحرر الوطني الذي هيأ لمصر مكانا مرموقا على الصعيد الدولي، ودورا فاعلا في عالم مستقطب بين قوتين عظيمتين ويسوده مناخ الحرب الباردة وعلاقاتها. عشنا يافعين وشباباً عصراً من الإنجازات والأحلام الوطنية والقومية الكبرى، تبلورت فيه بصورة واضحة خريطة الآمال والأهداف، فضلا عن خريطة المصالح والتحالفات التي تحدد أنماط المصالح والتحالفات، والأعداء والأصدقاء على ضوء المصالح الوطنية والقومية. وليس ثمة شك في أن إنجازات كبرى قد تحققت على مختلف الأصعدة وبخاصة الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ساهمت في إعادة تشكيل الخريطة الاجتماعية، والتوزيع العادل لفرص

الحياة، ومواجهة الاحتياجات الأساسية للناس في الغذاء والمسكن، والعلاج والتعليم وغير ذلك. لقد جنى جيلنا جانبا من ثمار هذه التحولات والإنجازات، وتحمل في الوقت ذاته الكثير من أعبائها وتبعاتها. ولكنه في جميع الأحوال توحد بها، وتفاعل معها، وتغنى بشعاراتها وطرب ومازال لأناشيدها وأغانيها، وحين يختلط العام والخاص، التاريخ الوطني والقومي، التاريخ الشخصي، الذاكرة الفردية والذاكرة الجماعية، يتجلى الانتماء في أبهى صورة، هكذا كان جيلنا عشية نكسة ١٩٦٧، شبابا متوحدا مع قضايا الوطن والأمة وأهدافها وتطلعاتها وفي هذا السياق القومي والوطني والسياسي والاجتماعي والسيكولوجي تقع الواقعة في يونيو ١٩٦٧، وليس ثمة مجال لمعاودة الحديث عن آثارها القومية والوطنية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وسيكولوجيا في مناسبة نحتفل فيها بتجاوز هذه الواقعة والانتصار عليها، لكن الحقائق تتكشف عن ان «الفرصة لم تسنح للقوات المصرية للقتال. فقد تم حشد هذه القوات في سيناء بطريقة مظهرية وبعيدة عن أي أصول حربية، كما لم توضع لها أية خطة، أو تحدد لها أية أهداف استراتيجية. بل فرضت عليها أوضاع خاطئة تخالف كل المبادئ والأصول التكتيكية ... وكان للانتصار الخاطف الذي أحرزته إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ تأثير كبير على كل من العرب والإسرائيليين، ورغم أن هذا الانتصار كان يرجع في الدرجة الأولى إلى الأخطاء التي ارتكبتها بعض القيادات العسكرية العربية، وليس إلى مقدرة الجيش الإسرائيلي وبراعته، فان إسرائيل أثملها النصر وآمنت بأوهام لم تلبث أن أصبحت بالنسبة لها حقائق ثابتة ومعتقدات راسخة، من بينها أسطورة التفوق النوعي الإسرائيلي على العرب وجيشها الذي لا يقهر وذراع إسرائيل الطويلة القادرة على سحق أعدائها العرب... إلخ. فضلاً عما كانت تردده عن تلك الفجوة الحضارية الواسعة التي تفصل بينها وبين العرب والتي تحتاج لعدة قرون حتى يستطيع العرب الاقتراب منها(١).

٢- وفي الوقت ذاته أخذ الباحثون الصهاينة يروجون على أسس علمية زائفة للتفوق الأسطوري للإسرائيليين في مقابل عقلية عربية دونية متخلفة تعجز الإنسان العربي عن اللحاق بالعصر والأخذ بأسباب التطور والحداثة ، وتتمثل هذه العقلية العربية في الارتباط الشديد بالماضي والتمسك به، والارتكان إلى التقاليد الجامدة، والاستسلام لما هو قائم، وفقدان الرغبة في العمل على تغييره، وفقدان المثابرة وترديد الأقوال والشعارات دون الأفعال وفقدان المبادرة وحتى الانفصام العقلي(٢).

٣- والحقيقة أن الأمر لم يتعلق فقط بالباحثين وعلماء الاجتماع والانتربولوجيا من الصهاينة، بل أن جانبا كبيرا من العلماء والمفكرين العرب والمصريين ، قد أخذوا بالواقعة، وأضحوا فريسة للإحباط والاكتئاب قد أخذوا ينشرون عن نقائص العقل العربي والشخصية العربية بعامة، والعقل المصري والشخصية المصرية بخاصة التي تعوق الدخول إلى عالم الحداثة، وتحقيق إنجازات وانتصارات حقيقية. فمن يراجع عددا خاصا من مجلة «الفكر المعاصر» القاهرية ، صدر في إبريل عام ١٩٦٩ عن الشخصية المصرية (شارك فيه كاتب هذه الورقة) سوف يلاحظ بصورة جلية، كيف تطغي التحليلات السلبية للشخصية المصرية وكيف تبرز الصفات والخصائص غير الملائمة للعصر ومن ثم التي تصيب الإنسان المصري وتسمه بالعجز عن الفعل، ومن ثم الاستسلام للواقع على النحو ذاته الذي عالج به الباحث الصهيوني «رافائيل باتاي» قضايا العقل العربي.

٤- وتظهر على الصعيد العربي مجموعة من الدراسات التي تسير في الاتجاه ذاته، نقد العقل العربي لمحمد عابد الجبري، ونقد الفكر الديني لجلال صادق العظيم، وغير ذلك من الكتابات، التي تركز على سلبيات العقل العربي، وعجزه عن التفاعل مع الواقع المعاصر ومع متطلبات الحداثة.

٥- ولم يكن الفن والأدب والشعر ببعيد عن أن تعكس هذه الحالة من الاكتئاب «السياسي العام» والإحساس بالعجز والدونية إلى المدى الذي نستطيع ان نقول فيه ان ثمة تجاوزاً قد حدث من مجرد «نقد الذات» إلى «جلد الذات» وتعذيبها، من منا لا يذكر قصيدة نزار قباني «هوامش على دفتر النكسة»، والبيت الشهير الذي يقول «لقد لبسنا قشرة الحضارة والروح جاهلية».

من الانكسار إلى الانتصار أو «المعجزة البشرية» :

٦- على الرغم من التحليل العلمي والاستراتيجي «البارد» لأحداث السادس من أكتوبر، وعلى الرغم من اختلاط مشاعره وموقفه من الرئيس «السادات» على المستوى الشخصي بمشاعره وموقفه من ذلك الحدث الجليل «عبور السادس من أكتوبر»، يشير «محمد حسنين هيكل» في كتابه «أكتوبر ١٩٧٣السلاح والسياسة» إلى أن كل ما رآه أمام عينيه (يقصد السادات) أثناء وجوده في مركز القيادة رقم (١٠) وبعد خروجه منه -تجربة أسطورية وكان يمكن رد ما بدا أسطوريا إلى أسباب عقلانية وعلمية :

أ-أولها، أنه كان هناك وطن وأمة وقعا معا تحت ضغوط هائلة وصلت إلى تفجير النواة الداخلية الصلبة لمعدن الوطن والأمة، وبالتالي فان طاقة يصعب تصورها أفلتت من عقالها، واندفعت شحناتها -كما يحدث في أي تفجير نووي- تهاجم ذرات أخرى وتكسرها وتطلق شحناتها ثم تصل قوة الفعل المضاعف، وردود الفعل إلى خلق قوة جبارة لم يكن أحد يتخيل وجودها في نواة ذرة.

ب-وثانيها، أن التجارب المريرة السابقة -وعلى قمتها تجربة ١٩٦٧- علمت كثيرين وبالذات في القوات المسلحة المصرية ان العلم، والتخطيط على أساسه هما وسيلة العصر لتحقيق أي هدف. وهكذا فان عملية إعادة البناء التي بدأت مباشرة غداة نكسة ١٩٦٧ استطاعت ان تخلق حقائق جديدة في مقدرة الفكر والتحضير والفعل، وبالتالي امتلكت القوات المسلحة كفاءة تمكنت بها من إحداث نقلة نوعية في أساليب أدائها بالسلاح أمام عدوها.

جـ-وثالثها، أن الكم الإنساني (جيش المليون) -استطاع ان يوفر لنفسه حجما من الكيف (كان في جيش المليون قرابة مائة ألف من حملة الشهادات المتوسطة والعليا) له وزن أضيف إلى إدارة المقدرة والفعل، وكانت نتيجة تلاحم العنصرين معا : عنصر الكم وعنصر الكيف-تحقيق ما يمكن وصفه بأنه معجزة.

د-ورابعها، أن إسرائيل لأول مرة في حياتها -فوجئت بعمل عربي أخذ في مده زمام المبادرة.

هـ-وخامسها أن القوات المصرية كانت لأول مرة في عملية تستهدف تحرير أرضها وقد طالت معرفتها وألفتها مع الخطة، خدمة وتدريبا ومناورة على عملية التحرير...

و-وسادسها، أن التفجير الذري الذي جرى في أعماق الشعب المصري، وأطلق شحناته الهائلة كان له مثيله فيما حدث لشعوب عربية أخرى...إلخ(٣) .

٧- وفي تحليله لإيجابيات حرب أكتوبر من حيث الاستراتيجية الأساسية يؤكد «هيكل» على الشجاعة والقدرة على اتخاذ القرار وأن مستوى التخطيط العلمي والعملي للمعركة كان دقيقا وكان ممتازا وقد استطاع في الأيام الأولى للقتال ان يحقق هدفا استراتيجيا، لا يختلف أحد، وأولهم «هنري كيسنجر» على أهميته وهو كسر نظرية الأمن الإسرائيلي .

٨- ويؤكد «هيكل» على أن «تغيراً هائلاً ظهر في المعارك منذ اللحظة الأولى، وهو مستوى الجندي المصري بالذات، والجندي العربي بصفة عامة. فالحرب في الظروف التي نشبت فيها تفجرت عن طاقة إنسانية لم يكن أحد يحسب لها حساباً، أو يخطر بباله أنها موجودة على هذه الدرجة من الاقتدار».

من معجزة الحرب في أكتوبر ٧٣ إلى محاولة العبور الاجتماعي نحو استلهام بعض ملامح استراتيجية أكتوبر في محاولة لبناء نموذج في عبور التخلف الاجتماعي:

٩- لقد برهن الانتصار العظيم في أكتوبر ٧٣ على كفاءة وفاعلية مجموعة من العناصر الأساسية شكلت الاستراتيجية التي قادت إليه ، وأبرز هذه العناصر دون شك التخطيط العلمي الذي ينطوي على تشخيص دقيق للظروف والقضايا ، وتحديد دقيق للأهداف المرحلية «التكتيكية» والبعيدة المدى «الاستراتيجية» ، وترتيب دقيق للأولويات والبدائل، وتعيين لوسائل بلوغ الأهداف وآليات تحقيقها، وتعبئة لكافة الإمكانات الخلفية، بتجاوز العقبات والعوائق والهجوم المباشر على الأهداف الموضوعة. فضلاً عن إثارة الهمم والعزائم، وتعبئة الموارد البشرية والمادية والذهنية، وتهيئة كافة الظروف التي من شأنها إطلاق القوى الكامنة في البشر، بوصفهم الآلية الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة. لقد أكد كل من كتب عن حرب أكتوبر على الطابع العلمي العقلاني للتخطيط لها وإدارتها، وعلى التحول النوعي في وسائلها وآلياتها وبخاصة ما يتصل بالتحول النوعي الذي طرأ على الجندي المصري حين هيئت له فرص المبادأة، والمشاركة، والتدريب، والإبداع والابتكار. ولا شك ان هذه الاستراتيجية قد انطوت أيضا على دراسة علمية لإمكانات العدو (وهو الهدف الرئيسي) وردود فعله، وأنماط استجابته وهو ما لم يتوافر في حرب سابقة معه.

١٠- والحقيقة ان هذا الإنجاز العظيم الذي يعكس انتقالا إلى عالم الحداثة بالتخطيط والعلم والعقلانية والقدرة على استخدام تكنولوجيا العصر ،والإبداع في وضع حلول غير مسبوقة وغير متوقعة (مثلا استخدام المياه في اقتحام خط بارليف)، هذا الإنجاز العظيم ما يزال وبعد خمسة وعشرين عاماً، جرت فيها مياه كثيرة، وتغيرت جوانب كثيرة من الحياة المصرية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يطرح الكثير من التساؤلات حول الظروف التي ما تزال تعوق مسيرة التنمية الاجتماعية، وتحتفظ بما يمكن تسميته « بجزرالتخلف» تقاوم التطور الاجتماعي وتظل بؤراً لتفريخ الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

١١- كيف لمجتمع تمكن تحت ظروف معينة من اقتحام أعصى الموانع الطبيعية والعسكرية باستخدام أدوات العصر من علم وتكنولوجيا وتخطيط وإدارة علمية، أن يظل أداؤه غير كاف في مواجهة مشكلات مثل الأمية، والعشوائية، وقصور الخدمات التي تؤثر مباشرة على نوعية الحياة وعلى نوعية القوى العاملة بصفة خاصة.

١٢- ويكتسب هذا السؤال شرعيته استنادا إلى مجموعة من الحقائق ، لعل من أبرزها الحقيقة التاريخية التي تؤكد ان الجيش والقوات المسلحة المصرية كان دائما وعلى طول التاريخ بمثابة قاطرة التقدم الذي يجر وراءه المجتمع بأسره. لقد ارتبطت فترات الازدهار الحضاري على طول التاريخ المصري، بدور رائد للقوات المسلحة، ليس فقط على الصعيد العسكري، وإنما على الأصعدة العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ كان الجيش دائماً عماداً لقوة الدولة، والدولة القوية في التاريخ المصري، والمستندة إلى جناحين عسكري، ومدني، والفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كانت دائماً شرطاً ضرورياً ولازماً لبناء الحضارة، هكذا كانت الحضارة المصرية في كافة عصورها الذهبية، من العصور الفرعونية، إلى العصور الحديثة، بدءاً بمحمد على مؤسس مصر الحديثة، حيث ارتبطت سياسة النهضوية في كافة مجالاتها ببناء جيش مصري قوي وحديث، إذ تطلب هذا الهدف محاولة نقل المجتمع المصري بأكمله إلى العصر الحديث، العناية بالتعليم وتأسيس المدارس العليا، والترجمة، والبعثات، والتصنيع، وحتى تحديث الزراعة ببناء الجسور وشق الترع والقنوات، وإدخال

محاصيل حديثة، لقد ارتبط ذلك كله ببناء قوات مسلحة حديثة وتلبية متطلباتها واحتياجاتها، وتهيئة الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لها.

١٣- وارتبطت الحقبة الناصرية أيضا بدور قائد للقوات المسلحة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن مصر الناصرية كانت والى حد كبير مجتمعا يبنيه ويقوده العسكريون، الذين لعبوا دورا وطنيا على مر التاريخ.

١٤- أن هذا الدور التاريخي والوطني والتحديثي للجيش المصري، قد كرسه بوصفه «الوعاء الذي تنصهر في بوتقته كل فئات المجتمع من كافة الطبقات والمستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (٤).

١٥- ومما يؤكد مشروعية هذا التساؤل أيضاً، ان القوات المسلحة المصرية ما تزال تلعب أدواراً مباشرة في مجال التنمية الاجتماعية بمفهوميها الشامل والجزئي، بدءاً من دورها الدافع والمحرك للتطور التكنولوجي والبحث العلمي ودورها الثقافي والتعليمي للمجندين وغيرهم، ودورها في تنمية القوة البشرية، وتدريبها، إذ يتخرج الآلاف من المجندين سنويا بعد أدائهم للخدمة العسكرية على غير ما التحقوا بها ودخلوا إليها، تعليميا وثقافيا ومهنيا، ناهيك عن البعد الصحي والفيزيقي وغير ذلك. (قدرهم البعض بمائة ألف مهني وحرفي وسائق يتخرجون سنويا من القوات المسلحة)، وذلك إضافة إلى الأدوار الملموسة للقوات المسلحة في مجالات الأمن الغذائي والبناء والتشييد والخدمات الصحية والتصنيع العسكري والمدني، والمشروعات القومية العامة (مشروعات الطرق والمواصلات والتليفونات والنقل واستصلاح الأراضي وغير ذلك).

لم تكن القوات المسلحة في التاريخ المصري قاطرة للتقدم والنمو فقط، بل مشاركة فعالة فيه وما تزال. ومن هنا تتعاظم أهمية التساؤل المطروح وتتأكد مشروعيته.

١٦- لعلنا تعلمنا من حرب أكتوبر، ان مواجهة الحقائق والاعتراف بها، ودراستها ورصدها والاستعداد والتهيؤ العلمي والعملي لمواجهتها هي الطريقة العلمية الوحيدة لتجاوز المشكلات. إن الاعتراف باستمرارية عدد من المشكلات الاجتماعية، وربما تفاقم بعضها، واستمرارية عدد من مظاهر التخلف الاجتماعي، ومصادر تفريخ الكثير من التوترات والصراعات والتناقضات، والاعتراف بأن ثمة غياباً نسبياً لروح أكتوبر في مواجهة تلك المشكلات والمظاهر، هو خطوة أولى ضرورية لتشخيصها، والتخطيط لعلاجها وتعبئة كل الإمكانات المتاحة وتوظيفها من اجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تجاوزها وعبورها.

١٧- إن هذا الاعتراف وهذه الرغبة والضرورة في استلهام روح أكتوبر وملامح إستراتيجيته، لا يعني النظرة بالغة التشاؤم التي يعكسها حوار «محمد حسنين هيكل» مع «جمال حمدان» في مقدمة كتابه «أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة» حين يقول »..لكني لا أستطيع ان أنكر بعض ما أراه على نحو ما تساورني هذه اللحظة هواجس : لست متأكداً ان هذا المكان عارف بموقعه وموضعه، واثق من هويته، أو واثق من دوره في محيطه الذي هو قطعة منه ؟ لست متأكدا ان هذا المكان قائد - حيث تؤهله الجغرافيا والتاريخ ان يقود ؟ لست متأكدا انه الملهم، والنموذج، والمثال. لست متأكدا انه العالم والمعلم والمفتي والمجتهد، لست متأكدا أنه المبدع، والمصور، بل لست متأكدا أنه المطرب والمغني. قصارى ما يمكن ان يجيئك إذا مددت سمعك دقات طبول بدائية وغريزية تكرر نفسها، تعطيك إحساسا موحشا بأن الحقول الخضراء تتراجع أمام عملية تصحر بطيء، ولكن خطاه منتظمة ومتتالية، كأنه على موعد يقصد إليه بنشاط رتيب ، هناك على حافة الدنيا وعلى حافة العصر(٥).

١٨- لا تستطيع ان تذهب إلى مثل هذا الحد من التشاؤم الذي يتجاهل الكثير من الإنجازات على مختلف الأصعدة والعديد من المشروعات القومية الكبرى التي تعمل من أجل بناء مصر جديدة، لكن ذلك لا يعني أيضا أن نتجاهل العديد من مظاهر التخلف القائمة، أو أن نتجاهل ضرورة وضع استراتيجية لتجاوز هذا التخلف على الصعيد الاجتماعي، تستند إلى المصارحة والمكاشفة والعلم والتخطيط، استلهاماً لروح أكتوبر واستراتيجيته. والدعامة الأولى التي تقوم عليها مثل هذه الاستراتيجية هي التشخيص الدقيق والصريح للظروف المراد تغييرها، والمشكلات المستهدف تجاوزها وعلاجها. والتشخيص الدقيق للظروف والأوضاع المستهدف من خلال تحديد دقيق للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها، وتشخيص موضعي للمعوقات والعقبات التي يمكن ان تعوق عملية تحقيق الأهداف وتطوير للآليات والوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف ، وتعبئة للإمكانات المادية والفنية والعلمية والبشرية اللازمة، وتحديد مراحل التنفيذ والعمل على ضوء ذلك كله، وأخيرا يأتي عنصر المتابعة الدقيقة والتقييم المستمر لكم الإنجازات ونوعها.

١٩- وفي هذا الصدد يمكننا أن نميز بين رؤيتين أو تصورين أساسين للتنمية، أولهما، ذلك التصور الشمولي الذي يفهم التنمية الاجتماعية بوصفها عملية شاملة تستهدف تغيير المجتمع بكافة قطاعاته الريفية والحضرية وبكافة فئاته وشرائحه وطبقاته، من خلال استراتيجية شاملة للتخطيط القومي المركزي غالباً، على الأقل عند مستوى رسم الخطط ووضعها، حيث تلعب الدولة في هذا المجال دوراً أساسياً، من خلال التعرف على الموارد القومية، والاحتياجات القومية، تحديد أهداف التنمية. وقد ارتبط هذا التصور بمفهوم مركزي للتخطيط والتنمية ينطلق غالبا من إطار أيديولوجي يبرز سلطة الدولة أو المجتمع وسيطرتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠- وجدير بالذكر أن هذا التصور هو الذي ساد معظم دول العالم الثالث إبان حقبة التحرر الوطني التي سيطرت فيها أفكار متصلة بجدوى وأهمية الطرق «اللارأسمالية» للتنمية، والتي وصلت إلى أوجها في عقد السبعينات الذي عرف بعقد التنمية.

٢١- وقد مثلت حقبة الخمسينات والستينيات في مصر هذا التصور العام للتنمية أصدق تمثيل، إذ وصفتها بأنها تطوير للقوى المنتجة من ناحية، والعلاقات الاجتماعية، وبخاصة علاقات التملك والتوزيع من ناحية أخرى.

٢٢- ورغم الخلافات الأيديولوجية في مجال تقييم هذه الحقبة في مصر، فثمة إجماع على إنجازاتها وبصفة خاصة في تحسين ظروف وأوضاع العلاقات الإنتاجية في الريف المصري، وتبني خطط اقتصادية واجتماعية طموحة، ربما أخفق بعضها في تحقيق أهدافه أو بعضها، لكن التحسن في مواجهة الاحتياجات الأساسية للناس، العمل، التعليم، السكن، الصحة وغير ذلك، يصعب إنكاره أو تجاهله وذلك رغم بعض مظاهر الإخفاق أيضا التي تمثلت في استمرار تخلف القوى المنتجة، ومشكلات الخدمات وعدم كفاءتها واستمرار ارتفاع نسبة الأمية بصفة عامة، وغير ذلك.

٢٣- أما التصور الثاني للتنمية فانه يستند إلى مفهوم جزئي لتنمية وتطوير قطاعات ومجالات بعينها (المجتمع المحلي - المرأة - القوى البشرية - العشوائيات) وغير ذلك. ويستند هذا التصور الجزئي إلى إطار أيديولوجي ليبرالي يركز على الدور الأعظم للمشروع الخاص، والمبادرات الفردية وقوى السوق، والمشاركة الشعبية، أو بمعنى أدق مشاركة الناس في حل مشكلاتهم، واستثارة وعيهم بهذه المشاكل والجهود الذاتية، ودور المنظمات غير الحكومية. ويفترض هذا التصور دوراً محدوداً للدولة يناسب دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة في الحقبة الليبرالية.

٢٤- لقد شهدت نهاية السبعينات إخفاق كثير من المشروعات التنموية الطموحة التي تبنتها دولة التحرر الوطني والطريق اللارأسمالية للنمو في مختلف أنحاء العالم الثالث ووصل هذا الإخفاق إلى ذروته في أواخر الثمانينات بسقوط المنظومة الاشتراكية وفلسفاتها، والتحول إلى «نظام عالمي جديد» تسيطر علية السوق العالمية الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة، وينعكس ذلك كله على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صورة عولمة الاقتصاد، وعولمة القيم، وعولمة الثقافة، من خلال آليات متعددة مثل المؤسسات المالية الدولية وتوصياتها بإعادة الهيكلة الاقتصادية والخصخصة، وانسحاب الدولة أو على الأقل تحديد دورها عند حده الأدنى في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإطلاق قوى السوق ورفع الدعم، وتحرير السياسات الاقتصادية وتقليص وظائف الدولة في مجال السياسة الاجتماعية بصفة عامة، واتفاقات التجارة الدولية. هذا فضلا عن الآليات الثقافية لعولمة القيم والعادات الاجتماعية وثورة الاتصال والمعلوماتية والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والإنترنت، والملتي ميديا وغير ذلك.

٢٥- لقد جرت وتجري مياه كثيرة في نهر التطورات العالمية والمحلية منذ نهاية السبعينات، تبعث من جديد هذا المفهوم الليبرالي للتنمية، ورغم الاختلاف البين بين المفهومين، الشمولي والليبرالي، والذي يعكس اختلافات أيدلوجية كبرى، فإن ثمة أبعاداً لأي مفهوم للتنمية وبصفة خاصة في العالم الثالث لا يمكن الاختلاف حولها، منها أن هدف التنمية ينبغي أن يكون الإنسان، حياته وطموحاته واحتياجاته الأساسية، سواء تحقق هذا الهدف بجهود حكومية أو شعبية أو مشتركة، أي أن التنمية ينبغي أن تتجاوز الاختلافات الأيدلوجية لتصبح أيديولوجيا في حد ذاتها، وبصفة خاصة في عالمنا الثالث حيث ما تزال قطاعات أساسية من سكانه دون الحدود الدنيا من إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية، وان هدف التنمية ينبغي أن يفهم بوصفه «هجوما انتقائيا على أكثر أشكال الفقر سوءاً». و «الخفض المتزايد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة».

إن هذا التصور للتنمية بوصفها تحسينا لنوعية الحياة إنتاجا، وتوزيعا، وتعظيما لمواجهة الاحتياجات الأساسية للناس وإشباعها عند الحدود المقبولة إنسانيا هو التصور الذي ينبغي ان يوجه أي استراتيجية لعبور التخلف الاجتماعي.

ويمكننا أن نضيف مجموعة من المبادئ الهامة الضرورية لهذه الاستراتيجية فيما يلي:

أ-إن الإصلاح الاقتصادي لا يعنى إطلاقا انسحاب الدولة من أدوارها الإيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعليها أن تقنع الناس بأنها وأجهزتها تهدف إلى خدمتهم وتنمية أوضاعهم وتحسينها وترقية نوعية حياتهم، عليها أن تبرهن على استمرار دورها الجماعي ودورها فى تطوير البنية الأساسية وصيانتها، وتنمية القوى المنتجة وتبنى سياسة اجتماعية تقوم على أساس التوازن الاجتماعي، وضمان الحاجات الأساسية ودعمها (وهى وظائف تحرص عليها اشد الحرص الدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بينما تدفع الدول فى العالم الثالث إلى التخلي عنها تحت شعار الإصلاح الاقتصادي) كما أن عليها أن تبرهن على جدية دورها فى مجال عدالة توزيع فرص الحياة من خلال سياسة عادلة للضرائب التصاعدية وسياسة حازمة فى تحصيلها وتعبئتها.

إن المواطن العادي اصبح غير معنى بمن يملك الثروة بقدر ما هو معنى بأن يعيش مستوى لائقا وإنسانياً من الحياة، عليها أن تؤكد دورها فى دعم الشرائح البسيطة والفقيرة من توحش قوى السوق من خلال آليات متعددة ما تزال تحافظ أعتى الدول الرأسمالية عليها كدعم الزراعة وحماية الأسعار

من تقلبات السوق وإثارة الأنشطة التعاونية غير الحكومية فى مواجهة التطورات الجديدة فى حقبة الإصلاح الاقتصادي.

ب-إن هذه الأدوار المتغيرة والمفترضة للدولة فى هذه الحقبة يمكن أن تلعب دوراً فى تغيير الأنماط الثقافية والقيمية المكرسة للتخلف والعزوف عن المشاركة على مختلف الأصعدة.

ج-التعامل مع تنمية ومواجهة بعض جزر التخلف ومظاهره بوصفها مشروعا قوميا أساسيا تكرس له كل الجهود ، الحكومية والأهلية، الرسمية والشعبية من خلال وضع مخطط إستراتيجي علمي يشارك فيه كافة القطاعات والهيئات والمنظمات على اختلاف انتماءاتها.

د- الهجوم المباشر على ثقافة القهر والفقر ونتائجها على الصعيدين الاجتماعي والسيكولوجي من خلال التحسين المستمر فى ظروف الحياة من ناحية والهجوم غير المباشر من خلال وسائل الإعلام والإنتاج الفني على نتاج هذه الموروثات الثقافية من فردية وسلبية وأنا ملية ، وانسحاب ، وغير ذلك من أنماط السلوك والفعل السلبية.

ويظل السؤال قائما ومطروحا للمناقشة كيف يمكن تحويل هذه التصورات والمبادئ إلى واقع فعلى ، إلى حركة اجتماعية لعبور التخلف استلهاما لروح أكتوبر، التي تلخص روح العلم والتخطيط والإرادة الإنسانية.

المراجع:

(١) جمال حماد: المعارك الحربية على الجبهة المصرية:حرب أكتوبر ٧٣،العاشر من رمضان.الزهراء للإعلام العربي.١٩٨٩.ص ص١١-١٢.

(٢) راجع حول ذلك: سمير نعيم أحمد: حرب أكتوبر وبناء الإنسان المصري الحديث.بحوث ودراسات ندوة أكتوبر، مطبعة جامعة عين شمس. القاهرة. ٢٢-٢٣ أكتوبر ١٩٧٧.ص ص١٤١-١٤٢.

(٣) محمد حسنين هيكل: أكتوبر ٧٣: السلاح والسياسة.مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.١٩٩٣.ص ص(٣٥٣-٣٥٥)-ص ص(٥٧٩-٥٨٠)

(٤) محمد شفيق زكي: العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع وأسلوب تطويرها وتعميقها. سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط. مركز بحوث الشرق الأوسط. جامعة عين شمس.القاهرة. ١٩٨٦.

(٥) محمد حسنين هيكل: السلاح والسياسة. ص١٠.

■ التعقيب على الجلسة الأولى:

أ.د. عبد المنعم سعيد

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام

لدى كلمتان عن كل ورقة، ورقة اللواء «عبد الغفار حجازي» وورقة الدكتور «محمود عودة ». وفى الحقيقة بالنسبة للورقة التى تعلقت بالجندية المصرية لفت انتباهي أن معظم التراث الموجود عن حرب أكتوبر، هناك تركيز على فكرة المفاجأة والمبادأة العربية فى هذه الحرب، وأنها جاءت أساسا من نقص شديد فى الإدراك الإسرائيلي والأمريكي لفهم موضوع توازن القوى الموجود فى المنطقة لأنهم لم يتوقعوا الحرب بسبب حساب عملية التسليح الإسرائيلية والتسليح العربية فى هذه الحرب، ولكن الآن بعد كشف كثير من الوقائع، نجد أنه فى لجنة تحقيق أجراها مجلس النواب الأمريكى مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يلقى الضوء على نقطة بالغة الأهمية لأنه فى هذه التحقيق الذى أجرى فى الكونجرس لفشل المخابرات، وجد أنه كان هناك كتاب ذائع داخل وكالة المخابرات الأمريكية وترددت مقولته الرئيسية فى أروقة المخابرات فى الأيام الأولى من أكتوبر ١٩٧٣، وجاء فيه أن العرب من الضعف بحيث لا يستطيعون عقلانيا مهاجمة إسرائيل، وأضاف الكتاب أن المقاتل العربى ليس لديه الملكات البدنية لكى يؤدى خدمة عسكرية تتميز بالكفاءة. وفى تقييم الوكالة لأسباب فشلها ذكرت ما يلي :- أقحمت حرب يونيو مرارا بواسطة المحللين كبرهان على الضعف الجوهري فى القوات العربية. وعلى عكس ذلك عدم قابلية الإسرائيليين للهزيمة، وبالإضافة إلى ذلك جاء فى التقييم أنه جاءت هناك مقولة منتشرة بشكل معقول وتقوم بشكل كبير على الأداء السابق والذي جعل الكثيرين من العرب لمجرد كونهم عربا غير قادرين ببساطة على متطلبات الحرب الحديثة كما أنه لا يوجد لديهم الفهم أو الدوافع وفى بعض الحالات الشجاعة أيضا. كان ذلك اعتقد جزءا هاما فى مفاجآت أكتوبر وهى الإنسان المصرى والعربي الذى شارك فى الحرب والذي قام « اللواء عبد الغفار حجازي » بعرض كيف تم إعداده ، هذه هى الكلمة الأولى.

-الكلمة الثانية: هي كيف نعد هذا الإنسان لكى يعبر بمصر إلى القرن الـ ٢١ أو نقول إلى التقدم ؟ أعتقد، وأريد أن أضيف عوامل رئيسية أخرى لحرب أكتوبر-كثرة القوانين، الضرائب، الإعداد التعليمي، الصحة... إلخ.

كل هذه المسائل أساسية، ولكن إذا كان لى أن أقول وقد كنت أحد جنود أكتوبر أن هناك عاملين أساسيين كانا موجودين لدينا : الغضب الشديد، أي أننا ننسى أحيانا أن هذا الجيل الذى دخل الحرب هو الجيل الذى شارك فى المظاهرات فى أعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ يطالب بالحرب فى الوقت الذى كان كل طلبة العالم يطالبون بالسلام والحب، نذكر جميعا فى فرنسا وبريطانيا وكافة الدول الأوروبية وجميع العواصم الأمريكية، كان الطالب المصرى معاكسا لكل طلبة العالم فى ذلك الوقت لأنه كان يتملكه قدر هائل من الغضب، وأنا أخشى ما أخشاه أن جزءا مما نفتقده فى حياتنا هو كم هائل من الغضب على مشاكل كثيرة نعاني منها، لـ «مهاتما غاندى» كلمة أن الفقر أسوأ أنواع العنف، وأنا أقول: لو تعلمنا أن الفقر هو أسوأ أنواع الاحتلال لاستعدنا بشدة ما حدث فى حرب أكتوبر، كان غير مقبول لدينا أن تبقى مصر محتلة ويجب ألا يبقى مقبولا لدينا أن تظل مصر فقيرة أو تكون فى المرتبة المائة أو ضمن العشرة بعد المائة فى تقرير التنمية البشرية فى العالم، هذا الكم من الغضب ضروري للغاية.

-النقطة الثانية بهذا الموضوع كانت الهدف، أن هناك قطعة عزيزة من ارض الوطن محتلة ينبغى تحريرها، ما هو الهدف لمصر بهذه المرحلة ؟

فى رأيى أننا لا يمكننا حل كافة المشاكل الإجتماعية والاقتصادية بدون النمو وأن يكون لدينا من الطاقات الاقتصادية التى تنمو سنويا بنسبة ٧ أو ٨٪ على الأقل لمدة ٢٠ عاما متواصلة، وهذا هو الطريق الوحيد الذى يجب على الجميع إيجاد متطلباته، أن يكون لنا وطن ينمو وبالتالي تزيد موارده وأنا لا أعتقد أن ذلك ممكن بنفس الطريقة التي طبقناها من قبل فى الخمسينات أو الستينات وهذا لن يكون إلا بإطلاق كامل للطاقات الفردية داخل المجتمع لأن هذه الطاقات الفردية هي التي اقتحمت وهى التي عبرت وهى القادرة على العبور اليوم.

المناقشات :

تعقيب الدكتور / جابر عوض

الحقيقة أن أستاذنا الدكتور «إبراهيم بدران» عرج إلي أشياء كثيرة وهى أبعاد إستراتيجية لمجتمع يريد القيام على مقومات قوية وأعمدة وركائز يريد أن ينهض، وان يتقدم ويصل إلى ما وصل إليه الإنسان فى مجتمعات أخرى.

وأنا دائما من وجهة نظري أن حرب أكتوبر هي عبارة عن إبداع جماعي ونحن الاجتماعيين، نقول أن الإبداع هو إبداع الصفوة أو إبداع فرد، لكن من وجهة نظري أن حرب أكتوبر إبداع جماعي، هذا الإبداع واضح فى التساند الوظيفي والإعتمادية المتبادلة وأيضا بين الجيش والشعب وقد تفجرت فيه طاقات الإنسان المصري، أى موقف تجلت فيه قدرة الإنسان المصري، وفي الحقيقة بهذا الموقف أنا كنت ضابطاً بالقوات المسلحة، (ضابطا بالجيش الثانى الميداني)، سأتحدث عما قاله اليهود فى جرائدهم وجرائد العالم أيضاً بمناسبة هذه الذكرى فقد ثبتت جدارة الإنسان المصري، وهل هذا الإنسان الذى قام بهذا العمل الرائع استطاع بقدراته الإبداعية الجمعية أن يوحد حركته وصفوفه وأن يجمع الشمل العربي وأن يجند الإمكانات العربية وإمكانات المجتمع المصري بالكامل وينطلق ليحقق هذا، ألا يمكن أن يستمر هذا ؟

هو موقف واحد وكل ذلك من نتائج الحرب سواء التطور الاقتصادي أو التطور السياسي الذى حدث على مستوى العالم وحركة مصر العالمية، وصوتها المسموع، وحركة العرب معها ولجوءهم إليها، دور مصر فى القضية الفلسطينية اليوم، دور مصر مع إسرائيل كل هذه الأبعاد ما كانت تظهر لولا وجود احتلال ومحتل، فمن حرر هذا ؟ الرد «الإنسان المصري».

اليوم الأبعاد الإستراتيجية التي نتحدث عنها هي كوامن، ونحن كاجتماعيين يجب أن نلتمسها، فاليوم نجد البطالة فى مجتمعنا قنبلة موقوتة وكثير من دول العالم طبقت نظام «المعاش البطالة»، أنا أضيف من وجهة نظري انه لابد كما تقول السيدة الوزيرة «ميرفت تلاوى» التركيز على السلام والأمن الاجتماعي.
أنا أعتبر أن السلام والأمن الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لانطلاق وتقدم أى إنسان وأي مجتمع ومن وجهة نظري كعضو مجلس الشعب وكأخصائي اجتماعي بالنظر إلى صعيد مصر. حقا أن هناك بالفعل تقدماً وتغطية فى الخدمات والاحتياجات الأساسية للإنسان (الصحة- التعليم- مكان فى مدرسة- كوب ماء نظيف- لمبة كهرباء .....الخ).
السؤال: هل طاقات الناس متحركة بالكامل وبالكم الكافي؟ وهل فى اندفاع الناس كناحية نفسية نتيجة هذه الخدمات التي هي المشروعات الاستثمارية والتي تغطى البعد الاجتماعي من ناحية العمل يتناسب مع هذة الطاقات.
وقد تقدمت باقتراح برغبة فى مجلس الشعب على أن يتم جمع الصندوق الاجتماعي وصندوق الزكاة فى وعاء واحد وننطلق بها إلى «معاش بطالة» لهؤلاء الشباب الذى يبحث عن مسكن ولا يجد، بالإضافة إلى المعاشات الخاصة بالأسر الفقيرة والأرامل وذوى الظروف الخاصة يجب إعطاؤهم شيئاً من الاهتمام.

تعقيب الدكتور / سعد الدين إبراهيم:
لدى ثلاث كلمات : عما تفضل به المتحدثان الدكتور «عبد السلام» والدكتور «إبراهيم بدران» وما هو الربط بين ما قالوا وفهمنا لانتصار أكتوبر ثم انطلاقنا للمستقبل.
التحدي والاستجابة: أنه عندما يستجيب الناس بشكل خلاق لتحدى فتتفجر حضارة أو مشروع ضخم وهذا ما حدث على ارض مصر على مر التاريخ، وأن الإنسان المصري دائماً ينتصر، الإنسان المصري والمجتمع المصري مر بانتصارات وانتكاسات وهزائم وما يهم من هذا الكلام الذى سمعناه، ما هي الدروس التي يمكن تعلمها لنعيها وننطلق بها إلى المستقبل، فى رأيي أن لحظات الدراما القومية ومنها لحظة الهزيمة فى ١٩٦٧ ولحظة انتصار أكتوبر نتعلم منها شقين أن الإنسان المصري الذى هزم فى ١٩٦٧ هو نفس الإنسان المصري الذى انتصر انتصارا رائعا فى أكتوبر المهم الظروف والمحفزات والمثيرات التي جعلته يقفز هذه القفزة، إذن نستطيع أن نتحدث عن القرن الحادي والعشرين وكيفية دخوله ، ونحن لم نكن المجتمع الوحيد الذى مر بانتكاسات وانتصارات بل هناك مجتمعات أخرى.
وما نتفق عليه مع سيادة الرئيس وسيادة الوزيرة أننا لم ندرس بما فيه الكفاية ما حدث فى ١٩٦٧ و١٩٧٣ وأنا أقول أن هناك درساً هاماً تعلمناه ليس مما حدث فى مصر ولكن مما حدث فى دول أخرى فى أن المقاتل أو العسكري فى الحرب العالمية الثانية كان أداؤه يتوقف على علاقته الأولية بأسرته، بالأصدقاء، بجماعات الرفاق، بالقائد المباشر له فى الوحدة، هذه العوامل تعطينا المفتاح للمستقبل والتحدث عن الشبكات والاندماج فى المستقبل وهو جعل كل مواطن عضواً فاعلاً فى جماعة أو شبكة.
ليس فقط شبكات الأمان لكن أيضا شبكات الاقتحام هذا المعنى لابد أن نوفره إلى أى مدى كان هذا صحيحا فى انتصار أكتوبر والى أى مدى نستطيع استعادة هذا فى الحديث عن شبكات أمان بالمعنى الواسع وليس فقط أمان بطالة أو مرض .

هناك نقطة أخيرة فى مصر فى فترة الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة تجد القيم التي تأكدت لها ارتباطاً بطبيعة المجتمع المصري كمجتمع نهري. إن حديث سيادة الرئيس هذا الصباح وحديث الأخوة أن قيمة الأرض بمصر مرتبطة بنهرية مصر ووجود مصر على نهر عظيم «نهر النيل» وأن قيماً عديدة مرتبطة بهذا النهر لابد من إحيائها وتعميقها لأنه ربما بدأت هذه القيم تضمحل قليلا.

تعقيب الدكتور / ميلاد حنا

نفس الشعب فى ١٩٦٧ هو نفس الشعب فى ١٩٧٣، ما هو الفرق، الفرق هو ال system الذى يثير البشر ليعطوا أقصى ما لديهم، هو الفرق بين ما حدث فى ١٩٦٧ وبين ما حدث فى ١٩٧٣ إن هذا المجتمع يتطلب إبداعاً من الحاضرين لأنني أرى جزراً كثيرة فى مصر دون وجود كباري بينها بمعنى مؤسسات صغيرة ، أحزاب سياسية أو نقابات مهنية أو جمعيات أهلية، لكن الشعوب تقاس بما لديها من منظومة من القنوات قادرة على أن تأخذ من كل إنسان طاقاته ومواهبه فيصل المجتمع إلى أقصى المراكز المتقدمة بين الأمم.

من وجهة نظري الشخصية أتمنى تغيير اسم وزارة الشئون الإجتماعية ليصبح « الأمن الاجتماعي» أو « الأمان الاجتماعي ».

لكن بحكم أن مشكلة الإسكان تابعة لوزارة الشئون الإجتماعية وهى التي تدعم التمليك والإيجار لأنها قضية مجتمعية، فالإسكان العشوائي لن يحله المقاولون ولن يحله سوى التنمية الريفية وصيانة المباني ، تلك الأمور ربما أتطرق إليها غدا ولكنى أردت أن أسجل فى اليوم الأول وفى الجلسة الأولى أن الأمان الاجتماعي والموارد المالية الخاصة به هو السبيل لإيجاد قنوات لحل كل مشاكل المجتمع وجعله مقتصراً بشكل داخلي من خلال مصر.

تعقيب الدكتور / على السمان

أؤكد على البعد الاجتماعي كما قال الدكتور «ميلاد حنا » وأهميته ولكن لي رجاء فى أوراق العمل والكلمات كي أكون صريحا لأننا لو لم نمارس الصراحة بروح أكتوبر فلا داعي لكل ذلك.

تعقيب السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى

الحقيقة هذا هو الهدف كيف نستفيد من أكتوبر إذا لم نكن قد حللنا التجربة جيدا، نحللها بحيث يتم تطبيقها على المحور الاجتماعي ونخرج بتوصيات.

لكن القصص والأشياء الأخرى فجميعنا لنا مساهمات ولكن أرجو أن نكون عمليين لأن هذا يحتاج لجهدنا وأول شئ خرجنا به الآن هو كما قلت للدكتور «سعد الدين» أن كل الاجتماعيين يبدأون بالبحث والتحري والتحليل كي نستطيع حل مشاكلنا.

تعقيب الأستاذ/ سيد ياسين

أولا فى العروض التي قدمت هناك كما أتصور تعميمات عن الشخصية المصرية نحن فى حاجة إلى القدرة النقدية إلى هذه التعميمات وكثير من هذه التعميمات انطباعات لا تسندها لا بحوث ميدانية ولا أبحاث نقدية. تتصور نتحدث ساعة عن المصريين أنهم أعظم الناس والمجتمع المصري أعظم مجتمع ثم فى لحظات الهزيمة نتحدث عن السلبيات الشديدة وكأننا لم نفعل شيئا وهذا الاتجاه موجود

حتى الآن، يظهر فى الكرة عندما ننتصر فيها يصبح شيئا عظيما أما عند الهزيمة فتخفت العزيمة والحماسة وتنتهي المسألة.
فالنقطة التي آثارها الدكتور «على السمان» نقطة شديدة الأهمية إذا اعتبرنا أكتوبر نموذجاً فى التخطيط والإعداد وتغيير الاتجاهات وهو نموذج يتطلب دراسة فسيولوجية وثقافية ونفسية بالكامل، أما المشكلة الحقيقية فهى نقله إلى الجانب الاجتماعي، مسألة ليست هينة لسبب بسيط حين تم الاتفاق على الهدف فى حرب أكتوبر وتحرير الأرض وتم الإعداد والتخطيط كان من السهل أن يكون للقوات المسلحة صوت واحد ويد واحدة.
حين ننتقل بهذا النموذج إلى المجتمع فلدينا صراعات طبقية واجتماعية لا حدود لها، ليس لدينا اتفاق حتى الآن فى مصر حول ما هو مستقبل مصر وماينبغي أن يكون عليه مستقبل مصر؟
هذه الخلافات لا تحل بطريقة ديمقراطية للآسف الشديد وقد قمنا من قبل بعمل حوار وطني فى رأيي انه فشل لان الحكومة أرادت فرض سياستها دون حوار حقيقي فنحن فى حاجة إلى حوار وطني ديمقراطي حقيقي لا يستبعد منه أحد لا اليمين المتطرف ولا اليسار المتطرف لمناقشة ما هو مستقبل المجتمع المصري حتى بالنسبة ل « توشكى» كمشروع مستقبلي يمكن ان يفتح أفاق الوادي، يتحدث الرئيس عن عمل حضاري فى توشكى، ما هو شكل هذه الحضارة الجديدة؟ وما هي علاقتها بالحضارة القديمة ؟ وما هو شكل التجمع الديموغرافى فى توشكا؟
فنحن نتحدث عن تخصيص ٥٠٠ ألف فدان لمستثمر أساسي أو إستراتيجي، لكن ما هو شكل الطبقات الاجتماعية؟ هل هي المسألة الاستثمارية؟ هل الخصخصة هي الأساس فى المجتمع المصري؟
جميعها مشاكل مطروحة للنقاش وتحتاج أولا إلى شفافية فى المعلومات والى نقاش ديمقراطي حقيقي، إذن لابد من حوار وطني مفتوح حتى نحدد ما هي الرؤية الإستراتيجية للمجتمع المصري في ربع القرن القادم.

تعقيب السيدة الوزيرة على كلمة اللواء / عبد الغفار حجازي:

نشكر سيادة اللواء «عبد الغفار حجازي» ونأخذ من كلمته ما سوف نوصى به فيما يتعلق بتغير الشخصية المصرية، الإنسان المصري قبل وبعد الهزيمة وتحوله بعد النصر.
كما أشكر الدكتور « محمود عودة » وفى الحقيقة سأطالبه بإيجاد حلول وليس وضع تساؤلات لأن هذا هو هدف الندوة أساسا لوضعها فى توصياتها لأن الجميع يعلم المشاكل وأرجو من المثقفين والكتاب بالذات والمفكرين أن يضعوا جهدهم سويا من أجل إيجاد الحلول وليس فقط النقد أو التساؤل فلا مانع للنقد ولكننا نريد حلا.

تعقيب السيدة الوزيرة على كلمة الدكتور محمود عودة:

بالطبع الجيش المصري قاطرة التقدم والتنمية ولكن اليوم جميع جيوش العالم تستخدم أحدث نظم التكنولوجيا فلابد أن يكون لديه التقدم عن القطاع المدني فى استخدام العلم والتكنولوجيا فى التعرض لكل ما هو جديد، فنحن نبحث الآن كيف نستخدم البحث العلمي ونزيد مصادره.
السؤال الآن: هل نستطيع استخدام القاعدة العلمية الأساسية وما لدى الجيش من قاعدة للعلوم والتكنولوجيا فى زيادة وتقوية دور البحث العلمي فى القطاع المدني؟

كذلك اليوم بعدما خفضت ميزانية جيوش عديدة فى العالم، والسؤال الذى يطرح عالميا الآن: من يتولى البحث العلمي والإنفاق عليه؟

لأن معظم البحوث العلمية بدأت بسبب العسكريين أو بسبب البحوث العسكرية، فهذه نقطة إستراتيجية لأن البحث العلمي أدى بدول كثيرة إلى التصدير فى هذا المجال فأصبح هناك عنصر سياسي وليس فقط تجارياً لبدء علاقات بين الدول ومنها إسرائيل هو بيع أسلحة محددة فهذه النقطة تبدأ من البحث العلمي أساسا وقوته، وليس فقط مسألة قاطرة التنمية والتقدم وإنما أيضا الجوهر الأساسي وهو البحث العلمي واستخدامه بالقوات المسلحة والاستفادة به.

تعقيب الدكتورة / إيفلين رياض:

بالطبع حرب أكتوبر وانتصارها كان شيئا عظيما وقد غطتها الصحافة كما غطت وكل إنجازات السيد الرئيس وبشكل متواصل وربما السينما مقصرة لأنني ومنذ عامين شاهدت فيلما بإنجلترا عن الحرب العالمية والإنجليز فخورون بانتصارهم حتى الآن. فالسينما لدينا بها مشاكل كثيرة فلم تسجل حرب أكتوبر كما يجب ولا مسلسلات التلفزيون أيضا، لكنني أريد إلقاء الضوء على السلبيات التي حدثت بعد حرب أكتوبر إن كنا في حاجة إلى الصراحة، أولا: الانفتاح الاقتصادي حدث سريعا دون دراسة بعمق وبأسلوب علمي مما أدى إلى تفاوت طبقي كبير للغاية بكل مكان بمصر وهو موجود لدرجة المدارس أيضا والتى نعتبرها مجانية إن لم ينفق الأب بدروس خصوصية لأبنائه وهو الفقير ذو الدخل البسيط ، لن يتمكن ابنه من النجاح بعد ارتفاع نسبة المجموع إلى ١٠٠ ٪ للدخول بكليات الطب والهندسة.

وظهرت المدارس الفندقية التي لم نكن نسمع بمصروفاتها الباهظة من قبل ، مستشفيات فندقية تكاليفها غير ممكنة. ففي الانفتاح حدثت سرعة هائلة أدت إلى تفاوت كبير فمثلا بعد تخرج المهندس من كليته بعد كل هذه السنوات من الجهد والتعب يظل يعمل ١٠ سنوات ولم يتمكن من تأجير مسكن أو من شرائه سوى بمساعدة أهله. فتكون النتيجة عدم تمكن الشاب من اختيار شريكة الحياة سوى برضا أهله فهم من يختارون لأنهم فى معظم الحالات هم المتملكون للإمكانيات المادية، فالنتيجة لا يستطيع الشباب إختيار الكلية أو شريكة الحياة التي يريدها لان المطلوب من الإمكانيات المادية فوق طاقته مما يؤدى فيما بعد إلى حالات فشل، إذا اختار بنفسه يعيش فى ضيق ولو حسب رغبة أهله تكثر حالات الطلاق.

أما الدروس الخصوصية بالمدارس فقد جعلت الأهالي يدخلون أبناءهم الذكور المدارس أما البنات فتتسرب بنسبة كبيرة الآن و قد رأيت أرقاماً من هيئة الأمم عن تسرب البنات الريفيات من المدارس، مما يعطى شعورا بالإحباط فبجانب الشعور العظيم بالانتصار العسكري العظيم، لابد من وجود انتصار اجتماعي أيضا ندرسه ونرى ما هو الخلل الموجود لتوازن المجتمع وتقاربه.

أنا على سبيل المثال إن أردت العلاج لا أجد سوى طبيب يطلب منى ٢٠٠ جنيه مقابل مجيئه للمنزل، مسألة أصبحت فلكية وأسعار أشعات وتحاليل فلكية والإنسان البسيط يعانى بشدة، أما الناس الذين أثروا ثراءاً فظيعاً صارت حياتهم سهرات وأبناؤهم لا يرون توجيها وتربية كافية فهناك سلبيات نتجت عن الانفتاح السريع يجب مواجهتها بشجاعة، فلابد من إيجاد حلول للناس المقهورين الذين يعانون وأتمنى لهذه الندوة أن تنعقد كل خمس سنوات وكنت أتمنى أن أرى أبناء الشهداء، وما حدث لهم فمن كان عمره سنتين أو ثلاث والآن صار عمره يقترب من الثلاثين، ما هي مشاكله وهل

استطاعت أمه تربيته وإعطاؤه احتياجاته ؟

تعقيب السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى:

أولا أبناء الشهداء مسجلون مع وزارة الشئون بالإضافة إلى الجيش وهى تراعى أسر الشهداء ولهم ميزانية ورواتب مخصوصة تساعدهم على التعلم حتى التعليم الجامعي، فأتخيل أن سيادتك تريدين دراسة عن أننا كنا نأخذ من بعد هذه الاحتفالية أسلوباً علمياً، أن ندرس ونبحث ونحلل، وهو ما طالب به سيادة الرئيس اليوم فى كلمته أن هذه أحد الجوانب التي يمكن دراستها من الجائز خروجها فى صورة امتياز وربما على شكل مشاكل ،نلتفت إليها أكثر.

النقطة الثانية، أشرت إلى مسألة التوازن فى المجتمع فأنا أريد أن أزيل اللبس إذ أن حرب أكتوبر لا دخل لها بالأسعار وأرقام اليوم فهذا تطور ربع قرن، فالأمور تتصاعد والنظم الاقتصادية تتغير لكن الحقيقة الموجودة الآن أن هناك ارتفاعاً فى الأسعار وهناك نظرة مادية شديدة اللهجة فلابد من تغيير أسلوبنا بها وهى ضمن العادات السيئة الواردة من الغرب أو من الشرق أو كليهما والنمط الاستهلاكي الفظيع والتغالي بأرقام في كل شئ، ونحن ربما فى كثير من الأحيان تكون الأرقام وهمية، فيجب على المفكرين والاقتصاديين حتى نمتنع عن التباهى بالأسعار المرتفعة مع الغير ومع أولادنا فلابد من التغيير ، فالتوازن حقا مسألة هامة وبحاجة للبحث الكثير ووقف الخلل.

تعقيب الدكتورة / ليلى الحمامصى:

عند الحديث عن الناحية الإجتماعية يجب أن يعي الشخص أن هناك ارتباطاً بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وربما لظروف الندوة كان لابد من التركيز على كل شق على حدة لكن التحدث عن الأبحاث وما يحدث مثلا بالنسبة للاقتصاد الجديد والانفتاح، فلا نستطيع التكلم عن كل شق على حدة فهناك ترابط وتأثيرات والاجتماعيون لا يقومون بالبحث بمفردهم بل أشدد على أن تصبح MULTI DISCIPLANARY وذلك إن كنا نريد الوصول إلى حل يكون حقا ممكناً وليس مسألة اجتماعي وحده، لأننا عند الحديث رأينا أن الاقتصاد يؤثر ونرى أن الناحية السياسية تؤثر وما حدث فى أكتوبر كان له نواح سياسية كبيرة من ضمنها ما حدث فى البلاد الأخرى ونظرتها للجيش وما نتج عنها من انفتاح اقتصادي وتغيير فى التفكير ومؤكد أنها تركت فروقاً، فلابد من دراسة الفرق فكما قيل إن لم يستطع الإقتصاد النمو فلا تمويل للناحية الاجتماعية، وفى ١٩٦٧ وما بعدها عندما كنت أتساءل عما حدث ولماذا لا تقومون باستصلاح أراض؟ وأين الطرق لعمل تنمية مجتمع وطرق الاتصال بينها ؟

كانوا يقولون «اقتصاديات الحرب»، فهناك وقت توقفت به الحاجات الاجتماعية، أما الآن فلا يوجد تفكير بها ولا نستطيع فى يوم وليلة إصلاح كل ما مضى ونقول دخلنا فى اقتصاد جديد لكن الدراسات يمكنها التفسير اكثر وبعمق.

تعقيب السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى:

الحقيقة أن التكامل بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي متصل وهام للتنمية الشاملة لكن للاجتماعيين بالذات ، فعندما قلت للدكتور «سعد الدين» نبدأ بهم لأن دورهم لم يأخذ حظا كافيا.

لكننا فى الرأي والبحث والانعكاس على المجتمع علما بأنهم يقومون بدور مهني جيد، لكننا نريد لهذا العنصر أن يكون اكثر واقعية لمعرفة المشاكل الإجتماعية ويكون له دور واقعي وهذا لا يعنى أننا نضع كل المسئولية على الاجتماعيين ونعزل عملية التنمية عن التنمية الاقتصادية، فحديث الدكتورة « ليلى الحمامصى» صحيح لكن بنفس الوقت نريد تعظيم دور الاجتماعيين ومستقبلهم فى اتخاذ القرار لحل المشاكل الإجتماعية لأنهم بدراستهم سيصبحون اكثر واقعية بهذا الشأن.

تعقيب الدكتور / عبد الباسط عبد المعطى:

فى سياق العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي فى الموقف الراهن بمصر عند تحليل حتى النمو الاقتصادي بمعناه الدقيق يكمن جوهره، مسألة الإنتاجية ليست مجرد استثمارات رؤوس أموال قد يكون لها ربع أو عائد أو فوائد حتى توضع فى بنوك أجنبية، إنما هي القضية قضية إنتاجية المواطن المصري فى كافة المجالات، وعندما أحلل هذه الإنتاجية فى عمقها أجدها مسألة دافعية، ودوافع لدى الناس مرتبطة باشباعات متوفرة مرتبطة بتكافؤ فرص مرتبطة بمشاركة أيضا، أجد هذه الإنتاجية مرتبطة بإنجاز وخيارات تكنولوجية وفى تقديري أن العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي هنا ليست مجرد مباهاة بالتخصص أو التعصب، إنما إذا كان من الصعب أن نحدث نمواً كما أشار الدكتور «عبد المنعم سعيد» بطريقتنا منذ أربعة أو ثلاثة عقود، وأيضا من الصعب أن نحدث نمواً كما حدث فى العالم الغربي أو فى الولايات المتحدة منذ قرن على أشلاء ضحايا وقهر للأطفال والمرأة وساعات عمل لم يعد العصر ولا المتغيرات الدولية حتى فى حقوق الإنسان تسمح بذلك، فأي كفاءة اقتصادية تحتاج بالضرورة إلى كفاءة اجتماعية وكفاءة التنظيمات الاجتماعية، القيم القائمة، الإحساس بتكافؤ الفرص، الإحساس بإمكانية الحراك بناء على جهد يبذله الإنسان وليس مجرد المحسوبية، هذه قضية أساسية وبالتالي إن أردنا الربط بين ما أشارت إليه سيادة الوزيرة وبين ما حدث بعدها ربطا ميكانيكيا فهناك الكثير من الظواهر ارتبطت بمتغيرات عالمية ومحلية أيضا وإقليمية كالهجرة والعولمة...الخ.

حتى نستطيع المحافظة على نموذج أكتوبر بشكله النقي لكي نستلهمه بعد ذلك فى مشروع تنموي، أشار الأستاذ «سيد ياسين» إلى قضية من أخطر ما يمكن (وحدة الهدف) ليس بالمستحيل ان يتفق المصريون على هدف ويقدمون قدرا من الإجماع، لكن الشرط الرئيسي هو الحوار الديمقراطي والشفافية وإتاحة الفرص لكل الآراء، الشرط الثانى كيف يمكن أن نعبئ كل شركاء هذا الوطن أى أطراف التنمية على مستوى الساحة المصرية، كيف يمكن تحقيق تكافؤ الفرص بتقريب الفوارق الإجتماعية والفجوات الكبيرة بين الأميين والمتعلمين والفوارق بين الريف والحضر، بين الصعيد والوجه البحري والقاهرة، بين الذكور والإناث، الآن قضية الشباب من اخطر ما يمكن، إذ لا يوجد حوار حقيقي بين الشباب والأجيال التالية، اللغة مفتقدة فى المفردات والاهتمامات، وأتصور أن هذه من اخطر القضايا التي تمثل قضية أمن قومي، من هنا أقول أن البعد الاجتماعي ليس مجرد مساند للتنمية إنما هو بالمعنى الشامل قضية أمن قومي وهو أساسا مساعداً للتنمية حتى بمعناها الضيق وهي إحداث نمو اقتصادي حقيقي ليس من ربع أو فوائد أو بيع منتجات أو موارد طبيعية.. الخ.

تعقيب الدكتورة / بثينة عمارة:

بالطبع كلنا متفقون على أن الإنسان هو أهم مقومات النجاح فى أي عمل، فالإنسان المصري لدينا لازالت تنشئته على أسس غير علمية بالتخمين وبالارتجال، نحن كخبراء علم نفس أو إجتماع نعلم تماما الأسس العلمية لبناء الإنسان، لكن هل هذه الأسس العلمية منتشرة بين جماهير المجتمع كما يجب، فمثلا أولاد الشوارع هي مشكلة تحز فى نفسي للغاية فكلنا نعرف أن الإنسان قيمة كبيرة ينبغي أن يولد دون أن يكون لديه تخطيط للمسكن، التعليم، الأكل، الملبس، بل والرحلات والترفيه، أي أنني لا أحب إنجاب طفل ويصبح محروما من أي شئ ، لكن الآن عند إمساك رجال الشرطة لطفل، كل ما يفعله هو البحث عن أبيه ليسلمه إياه، بالطبع حل لا يمكنه إصلاح مشكلة عمالة الأطفال، فلا يوجد وعي لدى الأهل أن هذا الطفل لابد من توفير الرعاية له حتى إتمام تعليمه، فنحن نعلم الأسلوب الذي يرفع من شأن الإنسان والبناء على أسس علمية لكن لابد أن تسير جميع أجهزة الدولة في هذا الإتجاه الذي ينصح به خبراء علم النفس والاجتماع.

تعقيب الأستاذة / سكينة فؤاد:

ملاحظة صغيرة في الورقة الهامة للدكتور محمود عودة، تحدث وأوافقه الرأي تماماً عن أنه ليس معنى التحول إلى النظام الاقتصادي الجديد أن الدولة تفقد دورها وقوتها، وهناك عناصر أعتقد أنها يجب أن تضاف إلى الورقة وهي : دعم الديمقراطية من عناصر القوة بحيث تكون المشاركة الشعبية أحد الأدوار الغائبة الآن، وربما نرجو السيدة الوزيرة أن تتضمن توصيات الندوة دعم دور المواطن في هذه المرحلة، قوانين حماية المستهلك، قوانين الغش التجاري، جميع القوانين لكل ما ستطرحه المتغيرات من سلبيات، ونحن نتفق أن المتغير له إيجابياته وسلبياته، ما هي القوانين الحامية والحاكمة؟ أتصور وأرى أن دور المواطن منسحب والسبب أن المشاركة الأهلية ليست مدعومة بالقوانين المحلية وقدرة المواطن على أن تكون له فاعلية حقيقية، هذه نقطة هامة للغاية وهي وجود الدولة وهي تحلق بجناحي الديمقراطية الكاملة والعميقة والمشاركة الشعبية الغائبة بنسبة كبيرة وليس لها قوانين حامية الآن.

تعقيب السيدة / آمال طلعت:

لم يأت من فراغ بل جاء بإصرار وعزيمة وإحساسنا بالقهر، فأقول لدينا بعض السلبيات الموجودة بالمجتمع أعتقد أن طبقة المثقفون والقادرون ليست متلاحمة التلاحم الكامل مع طبقات الشعب الكادحة والفقيرة، فأنا أرى أن ينزل المثقفون والقادرون إلى الشعب ويعلمونه ويفهمونه كيف يكون مواطناً صالحاً وتعطيه القدوة الحسنة والمثل وتعلمه كيف يصبح قادر على التعامل مع الأشياء من حوله لأن المواطن الفقير الذى لم يحصل على قدر من التعليم يتعامل مع الأشياء التي تيسرها له الدولة بشيء من العنف وهذا نتيجة القهر الذى يعيشه.
فأقول أننا كأناس مثقفين نبدأ ننزل إلى الشعب ونعطيه أمثلة حية ونتعاون معه وبالتالي نستطيع أن نرقى به ونعطيه شيئاً من الدفعة الذى يصبح معها مواطناً صالحاً وقوياً.

تعقيب الدكتور / أحمد بيلي:

عملا بما جاء فى قول الدكتور «على السمان» من إرتباط حديثنا فى الندوة عن الموضوع بتخصيص اكثر للآسف غاب الحديث عن الفترة من حرب الاستنزاف وحتى حرب أكتوبر إلى حد ما، و قد قدمت

ورقة عن فترة حرب الاستنزاف كمقدمة حقيقية لحرب أكتوبر، نحن نريد الإشارة إلى نواحي التميز فى حرب أكتوبر من خلال حرب الاستنزاف، فهنا تشير الورقة فى مكانين، الأول فى مرحلة التدريب وكيف تم إعداد الجندي المصري إعدادا جيدا ليكون مقاتلا جيدا فالتدريب أخذ ثلاثة مجالات : تدريب نظري، تدريب ميداني، الرماية بالذخيرة ورقم ٣ غاية فى الأهمية لنا لكي نخرج جندياً مقاتلاً على الرماية بالذخيرة الحية فى نهاية مرحلة التدريب التي وصلنا لها، كان يتعجب الخبراء الروس معنا كيف استطاع الجندي المصري أن ينفذ تدريبا على مستوى عال من الكفاءة بعد ٤ أو ٥ شهور من التدريب، المرحلة الثانية التي نشير لها فى حرب الاستنزاف والدور الذى قام به الجندي بها كانت هناك أدوار كثيرة قام بها الجندي فى هذه الحرب، دور مزدوج فقد كان الجندي يقوم بعملين فى نفس الوقت إذ كان يكلف فى الصباح بعمل الاشتباك مع العدو وبعد ساعات قليلة يكلف بالاستعداد للذهاب للخلف لإكمال واجب تدريبي وربما فى فجر نفس اليوم يعود للاشتباك مع العدو، فصار هناك عمل مزدوج أثناء العمل القتالي، وأذكر أننا فى مرة تحركنا من جبهة القتال إلى التدريب وكانت تلاحق سيارتنا دانات مدفعية العدو، فهذه من نواحي التميز التي قام بها الجندي المصري، هناك شئ آخر قام به الجندي المصري والتى أسميتها فى نهاية الورقة (جندي أكتوبر)، من هو جندي أكتوبر هو الكفاءة التي قام بها فى عمله كجندي.

تعقيب الدكتورة / نبيلة رسلان:

ما سأقوله هو جماع ما قيل فى هذا المحور بدءا بكلمة سيادة اللواء عن شخصية الجندي المصري، أو شخصية المواطن المصري الحقيقية فى سرد سيادتك لشخصية الجندي المصري ما قبل ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣، أنا لم أجد أي اختلاف فى شخصية الجندي المصري، فالجندي المصري المعدم الذى كان قبل ٤٨ هو نفس الجندي المصري الحائز على شئ من الثقافة عام ١٩٦٧ هو نفسه الجندي المصري المتميز بالثقافة والحائز على المؤهلات العليا، فهو قلب هذه الأمة وهذا البلد والدفاع عن وطنه.

إذن النواحي الاجتماعية والاقتصادية لم تؤثر على الشخصية المصرية إطلاقا، فالشخصية المصرية سواء كانت تنعم بالناحية الثقافية والاجتماعية فهي في النهاية مصرية وتحب مصر ولا تحمل الغضب كما قال زميلنا الدكتور عبد المنعم سعيد، فإن الغضب أمر مرفوض وليس الذي نجح في ١٩٦٧ أو في ١٩٧٣ هو غضب المواطن المصري بل حب المواطن المصري لبلده لأن الغضب شعور مدمر وعواقبه ليست محمودة، ولكن هو حب وإيمان المواطن المصري المتمثل في الجندي المصري المتمسك بهذا الوطن بدليل أن في كلام سيادة اللواء عبد الغفار أن لديهم كماً هائلاً من العمالة تخرج من القوات المسلحة وتلتصق بالعمل المدني وأسال هل هذه الفئة التي تخرج من القوات المسلحة وتنضم للعمل الوطني هل لديها الآن نفس الإيمان ونفس الشعور الذي كان موجوداً في حرب ١٩٧٣؟ أعتقد أن الإجابة لا، بدليل أن الخدمة المدنية الموجود فيها العسكريين لا تتميز بهذا الإيمان، إذن المفقود لدينا الآن هو الإيمان والهدف والذى برمجته الأستاذة سكينة فؤاد في المشاركة الشعبية فالشعب لا يوجد لديه الهدف والدافع لأن يكون لديه روح أكتوبر.

تعقيب أخير للأستاذ/ السيد ياسين:

في الحقيقة يزعجني مقولة أن الشخصية المصرية لا تتغير، أنا أعتقد أن هذا الكلام غير علمي، ليس هناك شيء يعني عدم تغير الشخصية المصرية وتأثرها بالظروف الثقافية الاجتماعية فهذا غير

صحيح، فالشخصية الصينية قبل ثورة « ماو » مختلفة عما بعدها، الشخصية المصرية تغيرت واختلفت حسب إدارة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والقيم السائدة، فالزعم أن هناك حباً لمصر فقط، كلام غير علمي ولابد من خضوعه للتحليل النقدي، وما قاله الدكتور عبد المنعم سعيد يمثل الحقيقة، فقد كان هناك غضب شديد وإحساس بالعار والفضيحة، كان هذا جيلنا لأننا أحسسنا أننا لم نقم بواجبنا في الميدان، لم نعد للمعركة كما ينبغي، كان هناك تقصير في التخطيط السياسي وفي الإعداد العسكري، في ٧٣ استعدنا كبرياءنا القومي لأننا أحسسنا أن هناك غضباً على التقصير السياسي والعسكري، فلابد أن نعترف أن الشخصية القومية الأمريكية أو الإيطالية..إلخ، تتغير عبر الزمن وتتغير السمات ودورنا الأساسي هو كيف يمكن تفعيل السمات الإيجابية في الشخصية المصرية، هذا هو التحدي وهذا هو موضوع ورقتي.

الجلسة الثانية:

مرحلة التخطيط لحرب أكتوبر

الورقة الأولى :

المتغيرات الثقافية المهيئة لحرب أكتوبر

أ.د. فتحي نجيب

مساعد وزير العدل

١- إذا كانت لغة القطع واليقين هي لغة تبعد وتبتعد عن المنهج العلمي الصحيح وخاصة فى مجال العلوم الاجتماعية، إلا انه فى بعض الأحيان يرد القطع واليقين مقبولاً عندما يتعلق الأمر بحدث معين وتجمع كافة المصادر والشهود والأدلة على وقوعه وعلى ما نتج عنه من آثار.

٢- وبهذا المفهوم نستطيع أن نقرر انه من المؤكد أن حرب ١٩٦٧ كانت زلزالاً هائلاً انهارت به ومعه كثير من القواعد والمسلمات التي كانت قائمة وسائدة من قبلها، وانه لولا إعادة بناء قواعد جديدة للحياة المصرية ما كان يمكن الأقدام على حرب أكتوبر المجيدة، وانه لولا صحة وسلامة القواعد الجديدة ما كانت حرب أكتوبر قادرة على تحقيق الإعجاز والنصر الذي حققته.

٣- إذن هناك متغيرات وقعت ما بين ١٩٦٧ إلي ١٩٧٣ بانهيار قواعد ومسلمات، وبناء وظهور قواعد ومسلمات جديدة ، وتعالج هذه الورقة بعض أهم المتغيرات التي تتعلق بالجانب الاجتماعي فى الحياة المصرية. على أن بعض الملاحظات ترد كضرورة تسبق هذه المعالجة.

أ- الملاحظة الأولي :

انه قد تبدو المتغيرات الثقافية عند البعض لها مجالها المخالف والمختلف عن الجانب الاجتماعي، ولكننا نعالج الأمر مستندين إلى الرأي القائل بان الثقافة هي أحد أهم مكونات الحياة الاجتماعية، بل إن قاطرة كل تغير اجتماعي هى التغيير الثقافي.

ب- الملاحظة الثانية:

إننا لا نقصد بالثقافة فى هذا المجال ما يشكل فى رأى البعض ترفاً فكرياً من فنون وآداب وفلسفات، إنما نقصد بها مجموع الأفكار والقيم الفكرية السائدة والتي تؤدى إلى صياغة رؤية الإنسان للحياة، ومن ثم تقود سلوكه الذي يجابه به ما يتولد عنها من مشاكل.

جـ- الملاحظة الثالثة :
إننا ننتقل بالملاحظتين السابقتين إلى ارض الواقع لنتحقق من مدى سلامتهما ، فنسوق لذلك بعض الأمثلة :-
(١) إن مشكلة الانفجار السكاني هي مشكلة إجتماعية تلقى بآثارها السلبية على الاقتصاد القومي وعلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية من صحة وتعليم وإسكان وبطالة، وجوهر المشكلة بكل هذه الأبعاد هو جوهر ثقافي يتمثل فى سيطرة نسق ثقافي معين عند فئات عريضة من الشعب رؤياه تتحدد بعدة مفاهيم، قوامها الإيمان بالتحريم الديني لتحديد النسل، واستصحاب الطفل لرزقه فى انفصال بين مستوى الدخل وعدد الأبناء ثم النظر للأطفال أنفسهم باعتبارهم مصدرا للرزق، دون نظر لإحتياج تكوينهم الإنساني الرفيع من ناحية الكيف إلى متطلبات لا تتوافر للأسرة.
(٢) انتشار ظاهرة المخدرات بكل آثارها الإجماعية المدمرة كأثر لرؤية ثقافية معينة قوامها أن المخدرات غير محرمة دينياً.
(٣) انتشار ظاهرة الثأر وخاصة فى مناطق معينة من صعيد مصر ، كأثر لقيمة ثقافية معينة قوامها وجوب الإنتقام من الجاني مباشرة من أحد أفراد أسرة المجني عليه. ولا يتسع المقام لتعداد مئات من المشاكل الاجتماعية التي تعوق تقدم المجتمع وترتد فى جذورها إلى قيم ثقافية معينة، ولكن تأتي هذه الأمثلة لتؤكد الفرضية التي يقوم عليها هذا البحث، وهى أن البعد الثقافي هو أخطر واهم الأبعاد فى المكون الاجتماعي لأي مجتمع وان المقصود بهذا البعد هو مجموع القيم الثقافية السائدة لمحصلة تحدد رؤية الفرد وسلوكه الاجتماعي محصلة ترتد منابعها إلى تراث طويل من العادات والتقاليد والمفاهيم الدينية والأدبية والفنية.
نعود إلى المتغيرات الثقافية التي كان لوقوعها أكبر الأثر فى التهيئة لحرب أكتوبر فنرصد منها ثلاثة ، نعتقد أنها كانت الأكثر أهمية وسط متغيرات ثقافية أخرى وهى:-
(أ) عودة روح المشاركة الإيجابية للشعب المصري .
(ب) استعادة العلم والخبرة والإجادة لمكانة كانت قد اهتزت من قبل كثيراً.
(ج) بناء قاعدة جديدة للتعامل الفكري والإعلامي مع العدو .
ونتناول هذه المتغيرات تباعا :-

أولا : عودة روح المشاركة الإيجابية للشعب المصري :
٤- فيما يتعلق بروح المشاركة الإيجابية للشعب المصري ، الروح التي تتشكل من شعور كل مواطن مهما كان شانه بأنه مسئول عن مصير الوطن ومصالحه، يمكننا وفيما يتعلق بالتاريخ الحديث جداً لمصر والسابق مباشرة على حرب ١٩٦٧ ، أن نجرى تقسيما لهذا التاريخ إلى فترتين:-

الفترة الأولي من ١٩١٩ إلى ١٩٥٧:
أ- بدأت بقيام ثورة ١٩١٩ وهى ثورة شعبية كاملة بلغ فيها الشعب المصري قمة إيجابيته فى المشاركة فى صنع مصير الوطن وشارك فيها كل مواطن بإحساس عارم بمسئوليته المباشرة عن تحرير الوطن فكان العطاء الذي يستخف بالموت والسجن هو عطاء الطالب والفلاح والموظف وكبار الملاك وصغارهم والمعدمين، الرجال والنساء، الشيوخ والأطفال.

ب- امتدت هذه الروح تصارع القوى المتربصة بالوطن، فكان شاهداً عليها الانتفاضات المتوالية عبر هذه الفترة ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٦ ثم انتفاضات ومظاهرات الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ التي مهدت الطريق بحق إلى ثورة ١٩٥٢.

ج- لقد بدأت ثورة ١٩٥٢ كانقلاب عسكري، ولكن إيجابية الشعب المصري في الفترة السابقة، عليها ثم إيجابيته في تأييدها الكاسح، هو الذي حول هذا الإنقلاب إلى ثورة حقيقية، إستطاعت أن تقوم على دعائم من أماني ومطالب الشعب التي كانت قد صاغتها إنتفاضاته في الفترة السابقة.

وبالرغم من أن الثورة قد جعلت الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ فترة إنتقالية استأثر فيها مجلس قيادة الثورة بكل السلطات إلا أن ذلك لم يغير من الطبيعة الإيجابية للشعب المصري، التي تتجلى في عام ١٩٥٦ كأبرز ما تكون وهي تحتضن قرار تأميم قناة السويس وتحميه، ثم وهي تشتعل دفاعا عن الوطن ضد عدوان ١٩٥٦.

في تقديرنا أن إنتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٥٧، وهي أول إنتخابات تجرى في عهد الثورة كانت نقطة تحول كبرى فيما يتعلق بروح المشاركة الإيجابية للشعب المصري.

الفترة الثانية من ١٩٥٧ - ١٩٦٧ :

في هذه الانتخابات برز أن الكلمة العليا للتمثيل النيابي هي للجنة العليا التي انبثقت عن الإتحاد القومي، وأن المضمون الحقيقي للعزل السياسي تجاوز المشتغلين بالسياسة في عهد ما قبل الثورة. وكان هذا التحول هو بداية استرخاء لإيجابية الشعب المصري في المشاركة.

أ- في السنوات التالية وقعت التحولات الإقتصادية الإشتراكية والتي جعلت مقاليد الأمور الإقتصادية جميعا في يد الدولة التي حملت المسئولية كاملة عن الأفراد. وبلا أي تقويم لمدى صحة ذلك كله، فان الثابت أن القيمة الثقافية التي نتجت عن ذلك كله هي تولد الإعتقاد بمسئولية الدولة الكاملة عن كل فرد سياسيا واقتصاديا، بحيث لم يعد هناك محل لأي مشاركة منه إلا في الحدود وبالمقدار الذي تحدده له الدولة.

لقد تجلت آثار ذلك كله عندما بدأت مقدمات حرب ١٩٦٧ فالشعب الذي حمل السلاح في عام ١٩٥٦ وراح يدافع عن بور سعيد وينتشر بسلاحه في ربوع الوادي دفاعا عن الوطن، هو الشعب الذي لم يكن له دور في حرب ١٩٦٧ إلا الغناء والهتاف.

ب- وعندما وقعت نكسة سنة ١٩٦٧ التي شكلت زلزالا للشعب المصري في كل معتقداته السائدة فوجئ الجميع بظاهرة « جنرالات المقاهي » حيث راح كل فرد يتكلم كخبير عسكري فيما كان يجب أداؤه لتحقيق النصر وتجنب الهزيمة، وإذا كان للظاهرة وجهها السلبي من الناحية العلمية العسكرية، إلا إنها في نفس الوقت كانت تعبر عن قيمة ثقافية جديدة وهي أن الأفراد خرجوا عن سلبيتهم ولم يعد في مقدورهم ترك مصير الوطن لغيرهم وكانت هذه إيجابية جديدة يمكن رصد بعض الظواهر لها في الآتي:

(١) مظاهرات طلبة الجامعات في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣.

(٢) خطاب بعض السياسيين المرفوع إلى القيادة السياسية في عام ١٩٧٢.

(٣) العريضة المرفوعة إلى القيادة السياسية من كبار المفكرين والكتاب.

٥- إن روح المشاركة الإيجابية كانت تعود إلى الشعب المصري الذي اصبح يطالب بالمعركة ويعلن استعداده لتحمل أعباءها، وهذه الروح هي التي تفسر تقبله الكامل وبمنتهى الرحابة للقرارات

الاقتصادية الصادرة فى أول أيام حرب أكتوبر المجيدة ، وهى التي تفسر بطولات السويس بعد ذلك.

ثانيا : إعلاء مكانة العلم والخبرة :

٦- اقتضت ظروف تامين الثورة فى بدايتها الاستعانة أساسا بمن تثق الثورة فى إخلاصهم لها إلا أن الأمر امتد بعد ذلك ليصبح منهجا راسخا عبرت عنه المناقشات التي دارت حول المفاضلة بين « أهل الثقة وأهل الخبرة » حيث كان الانتصار لأهل الثقة فى إهدار للمكانة الواجبة لأهل العلم والخبرة.

٧- لقد كشف زلزال سنة ١٩٦٧ إن الإنتصار لأهل الثقة وحده كان أحد أهم أسباب الهزيمة وكان التغير الثقافي الجديد هو الإيمان بأن يكون لأهل العلم والخبرة المكانة الأولى وخاصة فى مجال إعداد القوات المسلحة لمعركتها القادمة.

٨- لقد تحقق هذا التغير بالفعل وحسبنا إن نرصد فى هذا المقام الوقائع الآتية :-

أ- إن التغيير الذي تم فى قيادات القوات المسلحة عقب الهزيمة مباشرة كان تنحية لرموز أهل الثقة.

ب- إن حاملي المؤهلات العليا أصبحوا هم القاعدة العريضة لجنود القوات المسلحة فى إعدادها الجديد.

ج- إن القيادات الجديدة التي بدأت تصعد إلى مواقع القمة فى القوات المسلحة، كان رصيدها الوحيد هو العلم والخبرة والإجادة فى الأداء ، ولعل صعود «الرئيس حسنى مبارك» إلى موقع قيادة الطيران فى هذه الفترة خير شاهد على ذلك.

٩- إن هذا التغيير الثقافي كان أحد أهم العوامل المهيئة لحرب أكتوبر، ولتحقيق النصر فيها.

ثالثا : بناء قاعدة جديدة للتعامل الفكري والإعلامي مع العدو :

١٠- منذ نشبت حرب سنة ١٩٤٨ حتى حرب سنة ١٩٦٧ سادت مسلمات ثقافية لدى الشارع المصري، قوامها الاستخفاف بالعدو استخفافاً كاملاً، ولعب الإعلام المصري دوراً كاملاً فى تصوير أفراد العدو كأشخاص جبناء لا يحفلون إلا باقتناء الدراهم والملاليم ويعانون من «الخنف» فى أصواتهم، وتصاعد الأمر حتى وصل إلى الأروقة العلمية حيث لم يكن من المقبول تقديم أية دراسة جادة عن الأوضاع الحقيقية للعدو، وكان المقبول الوحيد هو تقديم الدراسات والتحليلات التي تؤكد انهيار العدو من الداخل، وإن مصيره إلى زوال، سواء بتحلله ذاتيا أو بإلقائه فى البحر حين تتهيأ الظروف.

١١- لقد جاء زلزال يونيو ١٩٦٧ ليبرز أن العدو ليس ذلك كله، وأن فيه قيادات عسكرية لها تاريخها فى الحرب العالمية الثانية وفى حرب فيتنام، كما أنه كيان استفاد من تعدد الثقافات التي تمثل المهاجرين إليه، وأن لديه قواعد علمية شديدة التقدم وهذه الحقائق جميعاً أسقطت الصورة القديمة تماماً وتولدت قيمة ثقافية جديدة تطالب بمعرفة العدو معرفة علمية صادقة تقوم على الحقائق وحدها وتفتح الطريق لتعامل واقعي يحدد حجم وقدر القوة التي تجرى مواجهتها لقد لعب بعض المفكرين ومراكز البحث العلمي دوراً رائداً فى ذلك وحسبنا فى ذلك الإشارة إلى ما أداه الكاتب المرحوم « أحمد بهاء الدين » ومركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام.

١٢- لقد مضى الآن ربع قرن على حرب أكتوبر المجيدة ،وعندما ننظر للنصر الذي وقع فيها ، فإن أنظارنا لا يمكن أن تغيب عن ثلاثة أسباب جوهرية له هي:

أ- إيجابية الشعب المصري حيال متطلبات هذه الحرب.

ب- التخطيط العلمي الدقيق الذي قامت به قيادات رصيدها الأول والأخير هو العلم والخبرة وإجادة الأداء.

ج- معرفة العدو معرفة دقيقة حددت تماما حجمه وقدره بما ضمن حدود النصر وأبعاده.

الورقة الثانية :

أثر حرب أكتوبر على صورة الشخصية المصرية

أ.د. ماجي الحلواني

وكيل كلية الإعلام - جامعة القاهرة

للحديث عن أثر حرب أكتوبر فى صورة الشخصية المصرية يجب التفرقة بين ثلاثة مستويات لتحليل اثر هذه الحرب فى صورة الشخصية المصرية أمام الذات، صورة الشخصية المصرية فى محيطها العربي والإسلامي والأفريقي، إضافة إلى صورة الشخصية المصرية فى المحيط الدولي. ولكي تتضح هذه الصورة بشكل أفضل يجب المقارنة بين مستويين للتحليل يرتبط الأول فيهما بدراسة هذه الصورة قبل حرب أكتوبر، ودراسة هذه الصورة بعد حرب أكتوبر، نظرا لما تمثله هذه الحرب من مرحلة هامة ودقيقه فى حياة الشخصية المصرية.

إن تتبع التاريخ المعاصر يوضح لنا أن الشخصية المصرية فى بداية الخمسينيات وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، هي التي قادت ودعمت حركات التحرر العربي والأفريقي ضد الاستعمار، ونشط الدور المصري إلى الحد الذى اعتبرته الدول الكبرى الاستعمارية مجاوزا للخطوط الحمراء لدور مصر الإقليمي ولعل ذلك كان أحد دوافع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

كان لدور مصر الريادي ودعم الثورات وحركات التحرر أثره البارز فى تشكيل صورة الشخصية المصرية كشخصية رائده وقائدة فى المنطقة، وانعكست صورة الدولة على صورة الأشخاص، وبطبيعة الحال فإن صورة الدولة ما هى إلا محصلة ونتاج لصورة وأداء أفرادها. ولعل فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وتعاطف المجتمع الدولي مع مصر ووقوفه إلى جانبها فى هذه الآونة كان له أثره البارز فى دعم معنى ومفهوم القيادة فى صورة الشخصية المصرية (١).

ولذا فإنه من المهم تعريف مفهوم الصورة الذهنية :

أجريت العديد من الدراسات عن الصورة الذهنية (النمطية) تناولت دراسات عن الصورة الذهنية لقيم

ومفاهيم حضارية ومدى اختلافها بين أفراد أو جماعات ينتمون إلى حضارات وثقافات متنوعة.
كذلك تناولت الصورة الذهنية، لدول وشعوب معينة، فى وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية.
ولقد أسهمت كثير من العوامل والدوافع والأسباب فى تشكيل الصورة الذهنية أو النمطية المشوهة للإسلام والعرب فى المجتمعات الغربية، فلقد أشار د. عبد القادر طاش فى كتابه (الصورة النمطية للإسلام والعرب فى مرآة الإعلام الغربي) بأن الصحفي الأمريكي «وولتر ليبمان» كان أول من تناول موضوع الصورة النمطية (الذهنية) فى كتابه الشهير (الرأي العام) الذى نشر لأول مرة عام ١٩٢٢، أشار ليبمان إلى أن الصورة الذهنية التي تتكون لدى الإنسان عن العالم ما هي إلا تمثيل مبسط لبيئة غير حقيقية، وينتج هذا التمثيل بسبب قلة الفرص المتاحة للإنسان فى التعرف بنفسه على هذه الحقائق من جهة أخري.
ولذا فإن الإنسان يعيش فى عالمين أحدهما قريب ولكنه صغير ومحدد وهو محيطه الذى يستقى منه مباشرة معلوماته بنفسه والعالم الآخر فهو عالم بعيد وأرحب وأوسع ولذا فإنه يلجأ إلى وسائل الاتصال حتي يستقى منها معلوماته التي سماها العالم الياباني (هاياكاوا) بالعالم المنقول RE-PORTED WORLD فى مقابل العالم المحسوس من قبل الإنسان مباشرة.

وتتكون الصورة الذهنية لهذا العالم المنقول فى مدى زمني يمتد بمدى تطور مراحل الإنسان (٢).
أشار الكثيرون إلى تعريفات عدة للصورة الذهنية سواء من خلال الدراسات العربيةوالأجنبية واتفقت جميعها فى تحديد مفهوم هذا المصطلح ففي المورد «منير بعلبكى» يرد تعريف IMAGE بأنها (الصورة أو الانطباعية الذهنية) ونعنى STEREOTYPE بأنها الشيء المكرر على نحو لا يتغير أو الشيء المتنق مع نمط ثابت أو عام وتعوزه السمات الفردية المميزة. وكلمة IMAGE تدل على المحاكاة أو التمثيل، كما يعرف معجم «وبستر» هذه الكلمة بأنها (تصور عقلي شائع بين أفراد جماعة معينة يشير إلى اتجاه هذه الجماعة نحو شخص معين أو شئ بعينه.)
ويرى الدكتور «على عجوة» فى دراسة عن الصورة الذهنية فى العلاقات العامة أن IMAGEاتعنى الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعة إزاء شخص معين أو نظام ما أو شعب أو جنس بعينه أو منشأة أو منظمة محلية أو دولية أو مهنة معينة، أو أى شئ آخر يمكن أن يكون له تأثير على حياة الانسان (٣) .

ومن بعد الإطلاع على هذه التعريفات يمكننا أن نقول أن مصطلح IMAGE أو STEREOTYPE مرتبطان ببعضهما ويشتركان فى دلالاتهما على الصورة الذهنية النمطية التي يمكن أن نطلق عليها الصورة الذهنية - إذ أن الصورة الذهنية IMAGE تعنى مطلق الصورة الذهنية عن الحياة والأشخاص والأشياء فهي أعم وهى كما سبق القول الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تكونت عند الأفراد أو الجماعات بشكل غطي موحد ينزع إلى الثبات دون التغير أى أنها ثابتة بالمقارنة مع الصورة التي تتغير تبعا للظروف والملابسات الواقعية.
وتعد وسائل الاتصال بمختلف أنواعها من أهم القنوات التي تسهم فى تكوين الصور الذهنية (النمطية فى أذهان الناس(٤) .

جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتشكل مرحلة هامة وخطيرة فى تصوير الشخصية المصرية والعربية. وتشير البحوث والدراسات التي اهتمت بدراسة الصورة المصرية والعربية فى وسائل الإعلام الغربية (التي تسيطر على العالم بطبيعة الحال) إلى أن صورة العرب والمصريين خلال هذه الحرب جاءت صورة قاتمة للغاية ، وأن هذه الصورة أصيبت بقدر كبير من التشويه والتحريف إبان حرب ١٩٦٧، حيث صورت الشخصية العربية عموما والمصرية خصوصا بكونها الشخصية السلبية، تعانى انخفاض المستوى التعليمي، تعانى انخفاض المستوى المعيشي، عدم الشجاعة القتالية، تعانى من نظم حكم ديكتاتورية، تقلل من شأن المرأة، وأن المصريين سبب اشتعال الحرب ومن ثم يستحقون ما لحق بهم من خسائر فادحة.

فى مقابل ذلك قدمت وسائل الإعلام الغربية صورة إسرائيل فى صورة الدولة المشرقة، الدولة المفترى عليها من جيرانها ، إلا أنها دولة شجاعة غنية ، وقوية وتستطيع الدفاع عن نفسها، ديمقراطية، تتمتع بمستوى معيشي وتعليمي مرتفعا، إضافة إلى ذلك فهي دولة متحضرة ومتقدمة (٢) .

ولعل هذه الدراسات تؤكد انه من النتائج المباشرة لنكسة يونيو ١٩٦٧ التي قام الإعلام الغربي بتشويه الصورة المصرية والعربية عموماً، مقابل دوره فى تقديم صورة إسرائيل بشكل إيجابي.

ومن أهم هذه الدراسات دراسة د. عبد القادر طاش عن الصورة النمطية للإسلام والعرب فى مرآة الإعلام الغربي، وتعرضه لكافة الموضوعات من رواية وقصة وكتب مدرسية أو فى الصحافة أو السينما أو التليفزيون.

وأظهر كيف سيطر الصهاينة على معظم تلك الوسائل الهامة آنذاك فأشار إلى سيطرتهم البالغة خاصة فى مدينة السينما هوليود حيث أشار إلى أن اليهود يشكلون أغلبية مميزة من كتاب أفلامها ومسلسلاتها.

كما تناول الدكتور «غازي عوض زين عوض الله» فى دراسة (العربي فى الصحافة الأمريكية) الصورة الذهنية عن كل من العرب وإسرائيل وخصائصهم كما ظهرت فى المقالات الافتتاحية لثلاث صحف أمريكية هي نيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز وكريستيان ساينس مونيتور فى الفترة الممتدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٢ م.

وأوضح الباحث فى دراسته أن الصحافة الأمريكية متحيزة أشد التحيز فى معالجتها للأوضاع والمشكلات والأفكار والأخبار فيما يتعلق بإسرائيل بل وأنها تدعو وتشجع صانعي القرار على التعاطف وحماية إسرائيل (٥) .

وحينما نتناول صورة الشخصية المصرية على المستوى المحلى إبان وبعد حرب يونيو١٩٦٧، فإن الموضوعية والحياد العلمي يحتملان القول ان من النتائج المباشرة لنكسة يونيو ١٩٦٧، أحداث اهتزاز قويا فى صورة الشخصية العربية فى ذهن وعقل المواطن المصري، هذا الاهتزاز شمل عدة مستويات بداية بالقيادة السياسية وانتهاء بوسائل الإعلام، ومرورا بقيادته العسكرية وقواته المسلحة ، وأجهزة مخابراته ، إلى غير ذلك من الأجهزة، المسئولة مباشرة عما حدث فى هذه الحرب ، فقد أحس المواطن المصري بالفجوة الكبيرة بين ما كان يسمعه ويشاهده ويقرؤه فى وسائل الإعلام المصرية وما حدث على ارض الواقع من نكسة مروعة لم يكن يتوقعها فى ظل المناخ الإعلامي السائد آنذاك والذي صور له النصر على الطرف الآخر وكأنه نزهة خلوية.

ولعل هذا الاهتزاز فى صورة الشخصية المصرية قد لحق بها فى محيطها العربي والأفريقي، فبالنسبة لهذه الدول والبلدان كانت مصر الدولة الرائدة والقائدة ويعول على جيشها كثيراً فى حسم الصراع،

أما وقد حدثت هذه النكسة فإن اهتزازا حقيقيا قد أصاب الشخصية المصرية إبان هذه الحرب.
وفى المرحلة اللاحقة وتحديدا إبان حرب الاستنزاف، حققت هذه المرحلة إنجازات طيبة فى تقديم صورة الشخصية المصرية.
١- أمام الذات ، ثم أمام المحيط العربي والأفريقي والدائرة الإسلامية.
٢- أمام المجتمع الدولي بأسره.
فعلى مستوى الذات أوجدت حرب الاستنزاف فى نفوس المصريين الإحساس بالقدرة على تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة، والقدرة على تحقيق النصر ليس بالمستحيل، وأعادت للمصريين جزءا كبيرا من الثقة فى قواتهم المسلحة، وقدرتها على محو آثار الهزيمة السابقة.
وحدث نفس التطور فى صورة الشخصية المصرية فى محيطها العربي والإسلامي والأفريقي، التي حرصت فى وسائل إعلامها ان تظهر الأنشطة والجهود العسكرية المصرية الدءوبة، والخسائر المستمرة التي ألحقتها بالعدو فى مختلف الجبهات والتي تؤكد رغبة وقدرة المصريين على محو آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧
وأمام ما أحدثته حرب الاستنزاف من إنجازات عسكرية للجانب المصري، وخسائر تدميرية لا يستهان بها على الجانب الآخر، اضطرت وسائل الإعلام الغربية -التي تسيطر على العالم- للحديث عن الإنجازات العسكرية المصرية وضرورة حسم الصراع بالوسائل السلمية تفادياً للخسائر بين الطرفين.
ولعل هذا التطور فى الأداء العسكري المصري، وتناقله عبر وسائل الإعلام الغربية كان عاملا رئيسيا فى تعديل صورة الشخصية المصرية من صورة سلبية كما عكستها وسائل الإعلام فى عام ١٩٦٧ ، إلى صورة أخرى نشطة وإيجابية ومصرة على تحقيق إنجاز عسكري.

حرب أكتوبر وتعديل وتغيير الصورة الذهنية:
وتجئ حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣ لتحدث تغييرا جوهريا إيجابيا فى صورة الشخصية المصرية والعربية ، على مستوى الذات، وفى المحيط العربي والإسلامي والأفريقي، وفى المحيط الدولي.
فعلى المستوى الدولي، فإن الجندي المصري الذى غير الحقيقة على ارض الواقع أجبر وسائل الإعلام الدولية عامة والغربية خاصة على الحديث عن الإنجاز العسكري العربي، والمفاجأة العسكرية، وسرية التخطيط والتنفيذ، والشجاعة القتالية، وإنجاز العبور، والإصرار على تحقيق النصر، فى مقابل ذلك أظهر الإعلام الغربي ولأول مرة إسرائيل بصورة الفاقد للثقة بالذات والتي تسعى إلى طلب مساعدة الأطراف المختلفة بأي الأشكال.
١- أتت حرب أكتوبر ونصر أكتوبر بالأرضية الواقعية التي كان الإعلام فى انتظارها.
٢- كانت المبادرة العسكرية أو المبادأة العسكرية، مفاجأة ليس فقط للإعلام المصري بل كانت مفاجأة للإعلام الإسرائيلي والدولي.
٣- كانت المبادأة العسكرية مفاجأة للجميع، فمصر دائما تمثل المطمع الاستعماري لدول استعمارية كثيرة على مدار التاريخ منذ آلاف السنين وحتى ١٩٦٧، فدائما ما تدافع عن أرضها وتصد أعداءها لتحمى أبناءها ولكن فى ١٩٧٣ كانت البادئة لأول مرة فى التاريخ حتى ترد أرضها المغتصبة وكرامتها وعزتها لأبنائها.
٤- دراسة سلبيات إعلام ١٩٦٧ ومحاولة إيجاد وتوضيح الصورة الحقيقية لنصر أكتوبر ١٩٧٣(٦)

ورغم الإقرار بتحيز الإعلام الغربي على طول الخط لصالح إسرائيل، إلا ان الموضوعية العلمية تحتم القول إن حرب أكتوبر ١٩٧٣، أجبرت وسائل الإعلام الغربية على الحديث بموضوعية عما يجرى على ارض المعركة خاصة إبان المراحل الأولى للحرب.
وعلى المستوى العربي والإسلامي والمحيط الأفريقي، فقد أحدثت حرب أكتوبر إشادة حقيقية بمستوى أداء المصريين والعرب عموماً، فقد أعاد النصر المحقق الثقة فى الشخصية المصرية والعربية وقدرتها على تحقيق النصر العسكري بعد تحطيم تلك الأساطير التي نجحت إسرائيل في ترويجها لنفسها فى وسائل إعلامها ووسائل إعلام الدول الأخرى ، تلك الأساطير التي روجت لمسئولية مصر عن حرب يونيو ١٩٦٧، وأن مصر هي الدولة المعتدية، ولإسرائيل حق الدفاع عن نفسها، والجيش الإسرائيلي ذو الأداء الباهر الذى لا يقهر (٧).
ومثلما تمثل حرب أكتوبر المجيدة على المستوى العسكري والسياسي نقطة انطلاق نحو استرجاع كامل لسيناء، ومثلما تمثل عبورا للإعلام المصري إلى مرحلة المصداقية والصدق والأمان ومحو آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧، فإن حرب أكتوبر ١٩٧٣ تمثل أيضا عبورا بالشخصية المصرية نحو مزيد من الثقة بالذات، القدرة على الاعتماد على الذات، القدرة على تحقيق النصر، وتعود مرة أخرى ثقتها الكاملة فى قيادتها السياسية والعسكرية وأجهزة مخابراتها وكافة الأجهزة المتصلة بهذا الإنجاز العسكري الذى تربى عليه المواطن المصري وعشقه منذ عهد رمسيس الثانى وحتى الآن.
ومن الأمور التي يمكن الإشارة إليها فى هذا الصدد، أن الأداء المصري المشرف فى حرب ١٩٧٣، كان وسوف يظل نموذجا يحتذى فى تقديم صورة البطل المصري، صورة هذا البطل الذى يشمل القيادة السياسية والعسكرية التي خططت، والمقاتل الذى نفذ، ويشمل الضابط و الجندي، بكافة تخصصاته، ملاحم شجاعة وبطولة وتضحية من اجل وطنه وشعبه.
والمرأة المصرية ذات الأداء المشرف فى هذه الحرب كمجاهدة خلف قواتها المسلحة كممرضة أو متبرعة بالدماء، ولعل هذه الصورة المشرقة للبطل المصري، كانت من المفاخر الحقيقية للإعلام المصري والعربي، كما قدمت هذه الصورة للطفل المصري والعربي كنموذج لأداء البطل المشرف على كل الأصعدة (٨).

من المهم بعد هذا العرض ان نوضح عدة استنتاجات هامة:

١- إن تغيير الجندي المصري للحقائق على أرض الواقع فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان الأساس والعامل الرئيسي وراء إيجابية الصورة المصرية فى الإعلام بكافة أشكاله المحلية والعربية والدولية.

٢- أن معركة العبور ١٩٧٣، لا تمثل عبورا فقط على المستوى السياسي والعسكري، وإنما تضمن أيضا عبورا ونجاحا للإعلام المصري ليخرج من أزمة الثقة التي اكتنفته عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، إلى عبوره للمصداقية بعد ١٩٧٣ ونجاحه فى توصيل هذه المصداقية إلى الجماهير.

٣- أن صورة الدولة فى الداخل والخارج، ما هي إلا نتاج لمجهودات وأنشطة أفرادها فى الداخل. ولعل سيمفونية التعاون بين أجهزة الدولة المختلفة، وبين الأفراد على اختلاف مهنهم ودياناتهم وأعمارهم كان أساس عبور ١٩٧٣.

٤- تمثل حرب أكتوبر ١٩٧٣ عبورا بالشخصية المصرية إلى الثقة بالذات، والقدرة على تحقيق

الإنجازات الكبيرة، بعد مرحلة لم تدم طويلا من فقدان الثقة بالنفس، واهتزاز نموذج الشخصية المصرية في نفوس المصريين.

٥- الاهتمام باستمرار بتوضيح الصورة لكافة الجماهير حتى تعطى الصورة الحقيقية للقوات المسلحة ودورها لأنها تمثل الدرع الواقي ليس لمصر ولكن للعالم العربي كافة.

٦- أهمية الإشادة بالدور الذى يلعبه التوجيه المعنوي لتوضيح مثل هذه الصورة الإيجابية من خلال العديد من البرامج الإذاعية والتليفزيونية وأيضا من خلال القنوات الفضائية حتى يتعرف الجميع على إمكانياتنا المصرية الدفاعية والوقائية كما سبق القول لأنه بالفعل قواتنا المسلحة المصرية هي الدرع الواقي لكافة شعوبنا العربية.

الهامش:

(١) هدد الاتحاد السوفيتي (آنذاك بالتدخل العسكري إذا لم تنسحب القوات الثلاثية المعتدية وكذلك تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) عبد القادر طاش: الصورة الذهنية النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي. شركة الدائرة للإعلام المحدودة.(المملكة العربية السعودية). ١٩٨٩ ص١٦.

(٣) علي عجوة: العلاقات العامة والصورة الذهنية. عالم الكتب.(القاهرة) ١٩٨٣ ص١٠.

(٤) ماجي الحلواني حسين: الإعلام الإسلامي ، التحديات والمواجهة. مكتبة مصباح.(جدة) ١٩٩١ ص٥٥.

(٥) أنظر في ذلك :-نادية سالم: صورة العرب والإسرائيليين في الولايات المتحدة. معهد البحوث العربية.(القاهرة)١٩٧٨.

-ميخائيل سليمان: صورة العرب في عقول الأمريكيين. مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت) ١٩٨٧.

للاستزادة في هذا الموضوع ارجع إلى: غازي عوض الله: العربي في الصحافة الأمريكية.(جدة: تهامة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م)

(٦) للاستزادة في هذا الموضوع ارجع إلى: سمير سعيد فرج: دور الإعلام في إعداد الدولة للدفاع تحقيقاً لأمن مصر القومي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة ١٩٩٨.

(٧) راجية قنديل: الصراع العربي-الإسرائيلي في صحيفة الجيروزاليم بوست أعوام ٦٦، ٦٧، ٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

(٨) اعتماد خلف :صورة البطل المقدام في مجتمع الحرب والسلام،رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد دراسات الطفولة،جامعة عين شمس.

التعقيب :

د. طه عبد العليم

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

أولا : التعقيب على ورقة الأستاذ الدكتور /فتحي نجيب

ينطلق الأستاذ الدكتور فتحي نجيب من تعريف واسع للثقافة بأنها مجموع الأفكار والقيم الفكرية السائدة، التي تؤدى إلى صياغة رؤية الإنسان الى الحياة ومن ثم تقود سلوكه فى مجابهة ما يتولد من مشاكل. وعلى أساس تشخيصه لهزيمة يونيو ١٩٦٧ باعتبارها زلزالا أدى الى انهيار قواعد ومسلمات الرؤى الثقافية للشعب حيال قضايا الوطن، أعقبه بناء قواعد ورؤى ثقافية جديدة هيأت لحرب ونصر أكتوبر يرصد الباحث المرموق ثلاثة متغيرات ثقافية أساسية، نتعرض لها فى هذا التعقيب بملاحظات موجزة.

١-عودة روح المشاركة الإيجابية للشعب فى قضايا الوطن :

يرصد الباحث وبحق أن هيمنة الدولة على صنع القرار قبل عام ١٩٦٧ قد ولدت موقفا سلبيا للمواطن تجاه المشاركة الفاعلة فى قضايا الوطن. والواقع أن الإنجازات الوطنية الكبرى مثل تأميم قناة السويس، وسياسات التغيير الاجتماعي، وانتصارات التحرر الوطني، وإنجازات التنمية والتصنيع، ومعركة بناء السد العالي.. الخ، قد جعلت القطاعات الأوسع من الشعب تكتفي بتأييد الزعيم الملهم قائد هذه الإنجازات. لكن هذا لا ينبغي أن يغفل حقيقة أن غياب المشاركة الإيجابية للنخبة المصرية فضلا عن الجماهير الشعبية كان محصلة تاريخية للنظام السياسي الشمولي للعهد الناصري، الذى ارتكز الى تأميم الحياة السياسية، وإلغاء التعددية الحزبية، ومصادرة حرية الصحافة، وإهدار الحريات السياسية، وانتهاك حقوق الإنسان.

وبالفعل فقد تعددت مظاهر عودة روح المشاركة الإيجابية للشعب فى قضايا الوطن -بكلمات الباحث- وهو ما تجلى فى مظاهرات الطلاب والعمال فى عامي ١٩٦٨ المطالبة بالتغيير، ومظاهرات الطلاب ١٩٧٢ المطالبة بخوض حرب التحرير، فضلاً عن قبول كل ألوان التضحيات من أجل تحرير التراب الوطني واسترداد الكرامة الوطنية. فإن استمرار جوهر النظام السياسي الشمولي رغم حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١، بقى عائقا أمام الحريات السياسية والتعددية السياسية وحرية الرأي وغير ذلك من شروط المشاركة السياسية للشعب والنخبة فى صنع القرار. وإلى جانب نظرية الأستاذ محمد حسنين هيكل حول قيادة الزعيم للأمة بواسطة الراديو والترانزيستور، وفلسفة تصنيف الأمة الى شعب وأعداء للشعب، جاء شعار لا صوت يعلو

فوق صوت المعركة ليضيف الى ترسانة قمع المشاركة السياسية الحقيقية فى صنع مصير الوطن.
وهكذا، فان تنامي المشاركة السياسية الفاعلة من جانب النخبة والشعب فى صناعة القرار السياسي، قد تطور تدريجيا مع التحولات الاقتصادية والسياسية نحو التعددية الأساسية وحرية الصحافة وغير ذلك من أشكال الانفتاح السياسي والتطور الديموقراطي وغير ذلك من التحولات التى شهدها المجتمع المصرى بعد نصر أكتوبر، وبالذات فى عهد مبارك عقب تحرير الأرض وتحقيق السلام والإصلاح الاقتصادي.

٢- إعلاء مكانة العلم والخبرة :

ويشير الباحث -وبحق أيضاً- إلى التوجه لأهل العلم والخبرة بدلا من أهل الثقة، مشيرا إلى مثال اختيار عبد الناصر لحسنى مبارك رئيسا لأركان القوات الجوية ثم اختيار السادات له قائدا للقوات الجوية. بيد أن هذا، من حيث الأساس قد اقتصر على تولى مواقع القيادة العسكرية بسبب الهزيمة التى قادت إليها مراكز القوى من أهل الثقة من جهة، والمظاهرات الشعبية ضد القيادات العسكرية خاصة قيادات الطيران التى حملت مسئولية الهزيمة، من جهة أخرى.
بيد أن الإطاحة اللاحقة بما سمى بمراكز القوى فى انقلاب مايو ١٩٧١، كشفت استمرار سطوة الاتحاد الاشتراكي فى مجال تعيين جميع قيادات الدولة فى كافة الأجهزة. وبدوره فإن الرئيس السادات فى صراعه مع خصومه إستند بدوره على حلقة ضيقة موثوق بها على رأس أجهزة الدولة المدنية. وفى الحالتين، فان القيادات الجديدة للقوات المسلحة بعد هزيمة يونيو، لم تكن مشغولة بغير تحرير الأرض واسترداد الكرامة وبقيت بعيدة عن صراعات الحكم، ومن ثم فقد إستمرت معايير الكفاءة والتفاني والعلم هى المحدد الرئيسى لاختيارها فى مواقع القيادة.
إلا أنه لا ينبغى تجاهل خطورة تلك الأسلحة التى استخدمها السادات فى صراعه السياسي ضد اليسار، بدءاً من شعار دولة: العلم والإيمان، ومحاولة التحالف مع الإخوان المسلمين، ثم مهادنة بل واستخدام وتقوية الجماعات الإسلامية فى الجامعات. فقد أثمرت هذه التطورات قبل حرب أكتوبر نكسة لا يزال الوطن يدفع ثمنها، مثل إشعال الفتنة الطائفية، وانتشار قوى التطرف الديني، ونمو الإرهاب بإسم الإسلام، وما يرتبط بهذا كله من نمو للشعوذة السياسية والفكرية على حساب التفكير العلمي. وقد نضيف هنا أن استمرار التطور على طريق بناء اقتصاد سوق اجتماعي واستكمال البناء الديموقراطي والتقدم صوب مجتمع الكفاءة والرشادة والعقلانية هو وحده السبيل لنمو وازدهار تلك الجذور التى نمت فى أحشاء مصر الحبلى بإنتصار أكتوبر. نقصد إعلاء شأن العلم والخبرة فى قيادة الأمة نحو التقدم الشامل واللحاق بعصر العلم والكفاءة، باعتبارها شروط الانتصار فى معترك التنافسية.

٣- بناء قاعدة جديدة للتعامل الفكري والإعلامي مع العدو :

وأخيراً، يبرز الباحث وبحق أن سبباً جوهرياً فى الهزيمة يكمن فى تكوين صورة غير واقعية للعدو، وأن هزيمة يونيو قد دفعت الى التسليم بضرورة الدراسة العلمية لقوى العدو. وفى هذا السياق، على سبيل المثال، كان تأسيس مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية فى إطار مؤسسة الأهرام فى عام ١٩٦٨، وهو المركز الذى تغير اسمه بعد حرب أكتوبر الى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وفى أعقاب حرب أكتوبر ومع تقدم عملية السلام اتسع نطاق البحوث، التي تهتم بدراسة المجتمع والدولة والاقتصاد والنخبة السياسية فى إسرائيل.
وفى إطار صراع السلام، تتزايد فى تقديرنا أهمية توسيع نطاق وارتقاء نوعية الدراسات الإسرائيلية حتى

تستطيع مصر أن تنتصر فى هذا الصراع السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، على أساس من عدم التهوين وعدم التهويل من شأن القدرة الإسرائيلية، وعلى أساس التحديد الموضوعي لنقاط القوة ونقاط الضعف المقارنة لإسرائيل. وبقدر تقدم عملية بناء سلام شامل ومتوازن ومتكافئ ينبغى أن يسهم التعليم والإعلام فى تحويل صورة العدو الى صورة الآخر مدركين أن إسرائيل هى المسئولة عن استمرار ثقافة الحرب في المنطقة، وأن استمرار التناقضات بين مصر وإسرائيل يفرض عدم الوقوع فى ثقافة أحادية وعدم تجاهل ضرورات الصراع بغير أدوات الحرب، وبالذات حول الدور الإقليمي.

التعقيب على ورقة أ.د. / ماجي الحلواني:

تناولت الأستاذة الدكتورة ماجي الحلواني على ثلاثة مستويات للتحليل، أثر حرب أكتوبر على صورة الشخصية المصرية بعد هزيمة يونيو ثم بعد نصر أكتوبر: أمام الذات من ناحية وأمام ما تصفه بمحيطها العربي والإسلامي والأفريقي من ناحية أخرى، ثم أمام بقية العالم.
وتوضح الباحثة أولاً، أن الصورة النمطية الذهنية لا تعدو تمثيلا مبسطاً وتصوراً شائعاً، منقولاً عبر وسائل الاتصال على الأغلب، يشير أساساً إلى اتجاه جماعة معنية نحو شئ آخر (شعب آخر مثلا)، ثم تشير إلى أن صورة الشخصية العربية عموما والمصرية خصوصا فى وسائل الإعلام الغربية المتحيزة ضد العرب ولصالح إسرائيل والخاضعة لسيطرة اليهود، قدمت عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بسمات أبرزها: السلبية، وانخفاض مستوى ونوعية التعليم، والفقر، والإفتقار للشجاعة وروح القتال، والرضوخ للقهر السياسي، وتدنى مكانة المرأة، والمسئولية عن الحرب، واستحقاق الهزيمة. وفى المقابل قدمت صورة إسرائيل باعتبارها دولة مشرفة، ومفترى عليها، وشجاعة، وغنية، وقوية قادرة على الدفاع عن نفسها، وديمقراطية، ومتعلمة، ومتحضرة، ومتقدمة.
وتسلم الباحثة ثانياً، وإن كان بحذر غير مبرر، بأن نتائج ١٩٦٧ أحدثت اهتزازا قويا فى صورة الشخصية المصرية، أمام الذات بسبب الفجوة بين ما سمع وما حدث، وفى محيطها العربي الأفريقي نتيجة عدم النصر. وهو الترديد المكثف لمفردات النكسة بدلا من الهزيمة فى وصف حصاد حرب ١٩٦٧، والقول بأن الموضوعية والحياد يحتملان القول وعدم القدرة على النصر بدل الهزيمة. ثم ترصد -ويحق- إن حرب الاستنزاف أخذت تبدل الصورة السلبية للشخصية المصرية: أمام الذات وفى محيطها، حيث تعززت الثقة بأن القدرة على النصر ليست مستحيلة، واستعادت الأمة قدراً من الثقة بقواتها المسلحة، وحتى فى الإعلام الغربي الذى أخذ يشير إلى الإنجازات العسكرية، ويؤكد على التسوية السلمية تقليلا لخسائر الطرفين.
مشيرة إلى عبور الإعلام المصري إلى المصداقية، تبرز أثر نصر أكتوبر فى إحداث تغيير إيجابي جوهري فى صورة الشخصية المصرية والعربية، أمام الذات، حيث استردت الثقة بالنفس والاعتماد على الذات والقدرة على النصر، والثقة فى القيادة السياسية والعسكرية، وتغيرت صورة الدولة باعتبارها نتاجاً لجهود أفرادها فى سيمفونية تعاون، وتأكد دور القوات المسلحة كدرع دائم لمصر والأمة العربية، وبرزت صورة البطل القائد والمقاتل، وارتفعت مكانة المرأة بأدائها المشرف خلال حرب أكتوبر. وأما فى المحيط العربي الإسلامي والأفريقي، فقد عادت الثقة فى الشخصية المصرية والعربية وقدرتها على النصر، وتغيرت صورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر. أخيراً، فقد تحول الخطاب الإعلامي الغربي للحديث عن: الإنجاز العسكري والمفاجأة العسكرية وسرية التخطيط والتنفيذ والشجاعة القتالية وإنجاز العبور والإصرار على النصر، ومتابعته الموضوعية للمعركة خاصة فى مراحلها الأولى، كما أبرز ولأول مرة إسرائيل باعتبارها فاقدة للثقة

بالنفس، وتسعى إلى طلب المساعدة.

والواقع أننا لا نرى مبالغة فيما أوجزناه من أثر حرب أكتوبر على تحول صورة الشخصية المصرية من صورة سلبية إلى أخرى إيجابية. وننطلق فى هذا، من تعريف علم الاجتماع للشخصية القومية، باعتبارها محصلة تلك السمات النفسية والاجتماعية التي تميز شعبا من الشعوب، وأن الشخصية القومية بهذا المعنى وإن اتصفت بالثبات النسبي، تتغير مع التغير الاجتماعي والنظامي الجذري، أو مع حدث هائل مثل خوض حرب وطنيه كبرى. وبالفعل فان تحقيق نصر بقيمة نصر أكتوبر وتجاوز هزيمة بحجم هزيمة يونيو، وما ترتب على تجاوز الهزيمة وإنجاز النصر من تحولات استراتيجية كبرى فى مصر، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، كان له أبلغ الأثر على تبدل الشخصية القومية المصرية. ومن هذا المنظور بالذات نعرض بإيجاز لعدد من الملاحظات الأساسية.

أولاً: أننا بحاجة ملحة إذا أردنا الانتصار فى معركة التنمية والتقدم أن نتناول بالبحث العلمي الدقيق والقراءة النقدية الموضوعية نقاط القوة وعوامل الضعف فى الشخصية القومية المصرية. وسوف يسمح هذا بأن نحول صورة الشخصية المصرية أمام الذات، وأمام محيطنا العربي، وأمام العالم إلى صورة إيجابية بالفعل بقدر ما نقلص نقاط الضعف ونعظم عوامل القوة. ويتطلب هذا، إلى جانب دراسة الواقع الراهن، التعلم من دروس الهزيمة والانتصار، أى: ضرورة تحول النخبة والشعب من السلبية إلى المشاركة فى صنع مصير الأمة، والتحول من العفوية والفهلوة إلى التخطيط فى بناء المستقبل، وتجاوز الفجوة بين القول والفعل، وتعظيم الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، ومواصلة التحول الديموقراطي، واستكمال مهام تحرير المرأة. أضف إلى هذا، ضرورة إعلاء قيم العمل والطموح والجدية والإتقان والادخار والاستثمار الإنتاجي، والتحلى بالنظرة الواقعية والروح العملية والحساب الرشيد للتكلفة والعائد، وتعزيز الثقة بالقدرة على الانتصار فى معارك التنمية والتقدم والمنافسة، وإبراز صورة البطل - عاملا مبدعاً ومديراً ناجحاً، ورجل أعمال ينهض بدوره التنموي والاجتماعي، وعاملا على الإنتاجية، وطالبا متفوقا فى دراسته... إلخ. وأخيراً، إدراك أن تعزيز القيادة الإقليمية يستند إلى تقديم قوة المثال، وتحقيق تفوق القدرة، ودفع ثمن القيادة. بيد أن هذا لابد وأن يستند إلى مصلحة مصر أولاً، وحساب رشيد لتكلفة وعائد هذا الدور، وواقعية حساب ميزان القوى العالمي، وتجنب التورط فى حروب مع دول الجوار إلا دفاعا عن النفس ضد عدوان.

وثانياً: أن تقديم صورة نقدية موضوعية لإسرائيل يتسم بأهمية بالغة فى صراع السلام. ونرصد بوجه خاص ضرورة الإجابة العلمية على أسئلة جوهرية منها، على سبيل المثال هل هناك إسرائيل واحدة؟ وما هي الخريطة السياسية والوزن المتغير للقوى التي تريد بناء السلام المتوازن والشامل وتلك التي تسعى إلى استمرار الصراع بذريعة الأمن أو المرجعية الدينية؟ وكيف تدار التفاعلات الإقليمية بدور مصري إقليمي قيادي فى ظل سيناريوهات انهيار التسوية أو تحقيق السلام؟ وكيف نعزز قوى السلام فى إسرائيل ونكسبها لمفهومه المتوازن والمتكافئ؟

وثالثاً: أن تعديل الصورة الزائفة للشخصية المصرية خصوصاً والعربية عموماً فى عيون الغرب إلى صورة واقعية، وتحويل هذه الصورة من التشويه إلى الموضوعية، يتوقف بدرجة هامة على حقيقة أن الأمم حيثما تضع نفسها، وعدم الإساءة إلى الذات كما هو شأن منظمات وأعمال الإرهاب، وبناء مصالح مشتركة مستقرة مع الولايات المتحدة والقارة الأوروبية.

■ المناقشات:

د. عبد المنعم سعيد:

معرفة العدو:

١- حتى عام ١٩٧٠ لم يكن هناك مقرر دراسي واحد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية على إسرائيل وتم فرض هذا المقرر فقط في عام ١٩٧٠ بضغط من الطلبة. والذي كان يرى أن ندرس الطرف الآخر كان في حد ذاته مشكلة أو تطبيعاً أو اعترافاً به وهذا معناه في حاضرنا الحالي أن نعرف المشكلات ونجعل الناس تعرف بهذه المشكلات. بمعنى أننا عندما بدأنا في مركز الدراسات وفي مناطق أخرى كثيرة في مصر وكما قيل كان الرائد في هذا أحمد بهاء الدين في كتابه عن الإسرائيليات أن نعرف ما هي المشكلة تحديداً، ما هي أحزاب إسرائيل، وكيف تفكر، ما هي المعاني الأيديولوجية، كيف يستخدمون الدين...إلخ. فأنا أدعو في الحقيقة أن ما كنت أذكره بالغضب ليس في الواقع الغضب بالمعنى السلبي ولكن أن مشاكلنا الاجتماعية الكبرى هي أعداؤنا وبالتالي ينبغي التعريف بها، التعريف بها في الكتب المدرسية، التعريف بها بأجهزة الإعلام والصحافة أمام الشعب المصري كشيء أساسي.

٢- هي مسألة قيمة العمل، بالفعل لا يوجد شيء يحث المجتمع كثيراً على العمل، بمعنى أن الأشعار، والأغاني، المسرحيات، الأدب، وكثير من الأشياء لاتحث على العمل، أنا أعجب حتى من أديبنا الكبير نجيب محفوظ، لا يوجد في رواياته شخصا واحدا يعمل، معظم شخصياته وأبطاله إما على المقهى وإما في المكتب ومندرجين في حالة تأمل شديدة ومناجاة مع الذات وحوارات فلسفية عميقة جداً ولكنني أحترم أدبه بالرغم من هذا احتراماً شديداً جداً.

إنما أريد أن أقول أن هذا يعبر عن أنه لا يوجد لدينا شيء يحث على العمل... قليل جداً وأعتقد أن هذا يجب أن يتحول لبرامج معينة لأن هذا في النهاية أياً كانت المسألة... مقاومة الفقر... التطور العلمي والتكنولوجي معناها ساعات عمل طويلة جداً، تماماً مثلما حدث في أكتوبر.

الوزيرة ميرفت تلاوي:

في الحقيقة بالنسبة للعمل فأنا أضم صوتي لصوت الدكتور عبد المنعم سعيد، فمنذ ثورة يوليو ونحن نردد أن العمل شرف، العمل عبادة، لكن لم ننجح في أن نغرسه تماماً، فعندما كنت سفيرة كان يأتي إلى شباب ويقولون لي، يجب ألا تصدقي أني أعمل بالنقاشة فأنا خريج كلية الآداب، قسم جغرافيا، ولكن مدون ببطاقتي أني نقاش حتى أجد عملاً. وإن كان يعلم أنه سيقتات من هذه المهنة بالرغم من أن كلية الآداب لم تعطه هذه الفرصة ولكنه يخجل من أن يذكر أنه يعمل بهذه المهنة. فالعمل الشريف أياً كان، إن لم يكن مقترناً بشهادة فهو ليس مقبولاً وهذا أمر غير وارد في الدول المتقدمة. ونحن في حاجة بالفعل إلى إعلاء قيمة العمل وإلى تعلم كيفية التعاون في مجال العمل وهي قضية الإدارة التي أثيرت اليوم وهي قضية أي مدير أو مسئول لأنه لا يوجد موظفون يريدون التعاون سوياً وهو أمر خطير، يجب أن نتعلم ال Collective work. فمثلما يفعلون في اليابان يتعود الفرد على التعاون من المدرسة فيقومون بأداء الواجبات المدرسية في جماعات.

د. فتحي نجيب:

تكلم الدكتور طه عبد العليم عن الانفجار السكاني وقيم المسألة من حيث الإيجابيات والسلبيات، الثأر من الممكن أن يكون له إيجابيات وسلبيات، أنا لم أتناول هذه المسائل كبحث في الظاهرة ولكن كنت أتناولها من زاوية كيف أن قيمة ثقافية تؤدي إلى ظاهرة اجتماعية.

السيدة سكينة فؤاد:

أحيي الدكتور فتحي نجيب على قضية القيم الثقافية ولإشارة السيدة الوزيرة لقيمة العمل مما يؤكد أن كثيراً من التحولات لم يصاحبها تغيير في الأنساق الثقافية المتراجعة أو المتخلفة وهذه قضية كبيرة جداً بالنسبة لواقع المرأة... لأن التحولات كانت تحولات شكلية أما في جوهر الوعي فكثير من القيم الدينية تستطيع أن تؤسس لنا مجتمعاً بالغ التقدم ولكن نطرح المتخلف دائماً إذن لا استخدام ديني صحيح، قيمة العمل: جوهر الدين، هل نعرفها؟

نادينا بالتعليم المتوسط ولم نؤمن به على الإطلاق، فأصبح الشاب يحتاج لأن يضع شهادة جامعية لكي يتقدم إلى المجتمع. إذن التحولات كانت شكلية ولم تكن في جوهر التأسيس المجتمعي الذي تصنعه القيمة الثقافية وهذه إحدى إشكالياتنا الكبرى، التحولات التي تمثلها ضرورة التغيير الثقافي، لأن قضية التغيير الثقافي قضية من أخطر ما يمكن، ونحن نتحدث كثيراً عن الطرح والطرح الجديد وكيف نتحول، بينما المجتمع محاصر داخل مجموعة من الأفكار التقليدية التي تسحبه إلى الوراء، وهذا ما رأيناه في الورقة الخاصة بالمرأة وفي واقع المرأة بشدة. وأنا أؤكد على قيمة التعرف على العدو، التعرف بالحجم الموضوعي والحقيقي، من هو وما هو، وإنما أضع بين أقواس أن التعرف غير التواصل. لأنه طالما يمارس هذا العدوان وطالما يجهض كل الأعراف والشرعيات وكل هذا، التعرف شيء وأني أتواصل أو أتصل من أجل أن أعرفه أكثر شيء آخر، وهذا ما نرفضه، نحن نستطيع أن نعرفه جيداً ولكنه لا يجب أن يحقق أي مكاسب على الأرض العربية على الوجدان العربي في الأمة العربية طالما أنه يمارس كل الانتهاكات لكل الشرعية الدولية كما نشاهد الآن.

الورقة الثالثة :

الأبعاد الإجتماعية لحرب أكتوبر ١٩٧٣

أ. حمدى الكنيسى

رئيس الإذاعة / مراسل حربي ـ حرب أكتوبر

١- أذكر أنني فى أحد أيام حرب الاستنزاف «التي يعتبرها بعض المؤرخين حربا مستقلة بذاتها لصالح مصر»، حملت جهاز التسجيل الإذاعي متجها إلى الجبهة ووصلت إلى أحد المواقع بالقرب من الإسماعيلية بعد اشتباك عنيف بالمدفعية أعقبته غارات انتقامية شنتها الطائرات الإسرائيلية، وعندما دعوت قائد الموقع لإجراء لقاء معه لبرنامجي اليومي دعاني لمشاهدة حطام طائرة فانتوم أسقطت عند مسافة بعيدة نسبيا من الموقع، ثم توقف معي أمام الآثار التي أحدثتها القنابل زنة الألف رطل التي ألقتها الطائرات الإسرائيلية ومازلت أذكر قوله لي: «أنظر كيف تحولت الأرض إلى ما يشبه سطح القمر كما يظهر فى الصور من فجوات وحفر هائلة» ثم أردف قائلا : المهم أنه تحت هذا الضغط الذي استغلت فيه إسرائيل عدم استكمال خطوط دفاعنا الجوى لم تهتز إطلاقا إرادة أي جندي من رجالنا، هذا الجندي الذي لا يحصل على إجازة إلا فى فترات متباعدة، و قد يسافر إلى أسرته - فى الريف مثلا - لتحاصره بعض المشاكل الحياتية التى تواجهها الأسرة، لكنه يعود من الإجازة ليستأنف دوره مع الكتيبة بمنتهى الحماس و الإصرار ، وقبل أن أعلق على كلمات العقيد «س. م» أضاف قائلا :أنه الجندي المصري ابن اعظم حضارة.. هو وحده القادر على هذا الأداء و هذا العطاء .

٢- تذكرت ذلك الحوار.. فى ذلك الموقع.. فى ذلك اليوم من أيام حرب الاستنزاف عندما تأهبت لإعداد هذه الدراسة عن الأبعاد الاجتماعية فيما قبل حرب أكتوبر، ذلك لأن هذا النموذج الذي تحدث عنه قائده بحماس مستحق، و الذي يمثله نفس ذلك القائد وكل أفراد قواتنا المسلحة، ما هو إلا تجسيد للشخصية المصرية فى تأثرها بالأحداث و الانكسارات والانتصارات حيث تنطلق صفات ومقومات الإنسان المصري من تاريخه كصاحب اقدم حضارة فى التاريخ حاملا فى نسيج شخصيته

بصمات المراحل التاريخية التى مرت بها مصر وهي الفرعونية والمسيحية والعربية الإسلامية، وهكذا اجتمعت فيه صفات السماحة والاتزان والاعتدال والصبر واحتمال المشاق والقدرة على التكيف، وانطلاق أكبر الطاقات من داخله فى لحظات الخطر والتحدي ، ولعله من تحصيل الحاصل أن نقول انه بهذه الصفات والمقومات، وهذه الروح قهر الشعب المصري جحافل الهكسوس، واندحرت أمامه فلول الفرس والرومان والمغول والصليبيين، وتحطمت على صخرة عزيمته وصلابته أحلام فرنسا وإنجلترا
٣- وحيث أن هذا هو (الإنسان) فإن المجتمع يقوم بالتالي - ترجمة لما يتأثر به ويتفاعل معه، وبهذا المفهوم نستطيع أن نقول مطمئنين إن المجتمع المصري تجاوز بسرعة غير عادية التأثيرات التقليدية للمفاجأة المذهلة المتمثلة في نكسة ١٩٦٧ ابتداء من رفض الهزيمة بخروج الشعب كله في ٩و١٠ يونية رافضا تنحي الرئيس «جمال عبد الناصر» وكان ذلك تجسيداً حيا لبقاء الإرادة ورفض الهزيمة وإعلاناً عن إصرار المجتمع على تجاوز ما كان يمكن أن يحوله إلى جزر آدمية منعزلة تعيش داخل وطن واحد وقلوبها شتى واتجاهاتها متباينة متضاربة .. ما كان يمكن أن يتفشى من تمزق وتفكك اجتماعي، وفقدان للثقة في كل شئ، ووقوع فيما يسمى بالكآبة الاجتماعية والانحرافات المختلفة وأعمال العنف الهوجاء ثم اللامبالاة أو الأنا مالية
٤-وبنفس القدر تجاوز المجتمع السقوط في دائرة المبالغة في قوة العدو خاصة مع طبول الدعاية التي أخذت أجهزة الإعلام الإسرائيلية والغربية تدقها في صخب مدروس لتصور جيش الدفاع وكأنه الجيش الأسطوري الذي لا يقهر والذي يستند إلى موانع عديدة تقف في وجه الجيش المصري كالمستحيل.
٥- ويوضح ذلك تجاوز المجتمع بسرعة بالغة لتلك المشاعر الغاضبة التي عبرت عنها بعض «النكت» التي انطلقت في أعقاب الهزيمة والتي تم دس معظمها «من الخارج» للانتقاص من شجاعة وكفاءة المقاتل المصري وإحداث شرخ في العلاقة بين الشعب والجيش ، فسرعان ما تلاشت تلك النكت والتعليقات، وزاد التحام الجبهة الداخلية بالقوات المسلحة وتضاعفت الثقة في قدرتها على تحرير الأرض والكرامة. وهكذا بالأصالة والصلابة تحرك المجتمع المصري والعربي مناديا بضرورة المواجهة والعمل السريع من أجل تعويض ما فات وتحقيق ما رفعه الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» من شعارات بأنه لا صوت يعلو على صوت المعركة وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .. وليس هناك أدنى شك في أنه مما ساعد على استعادة المجتمع لتماسكه وتوازنه ما قامت به قواتنا المسلحة من خلال بعض المعارك مثل معركة «رأس العش» في ١ يوليو ١٩٦٧، وعندما انطلقت طائرتنا - قبل مضي شهر على النكسة - في غارات مفاجئة على المواقع التي احتلها العدو في سيناء لتعلن أن إرادتنا لم تهتز وتصميمنا لم يتراجع، واستطاع العدد القليل من طيارينا أن يدمروا تلك المواقع ويطاردوا الجنود الإسرائيليين الذين فروا منها مذعورين منهارين
٦- ثم كانت الضربة الموجعة التي وجهتها البحرية المصرية لإسرائيل في ٢١ أكتوبر من نفس عام النكسة عندما أغرقت المدمرة «إيلات» التي كانت تختال صلفا وغرورا بالقرب من شواطئنا شمال «بور سعيد» فتصدى لها زورقان قاما بمناورة رائعة ثم وجها لها صاروخين فانشطرت لنصفين وابتلعها البحر مع معظم أفراد طاقمها من جنود وضباط وتواصلت تلك العمليات لتصل إلى ذروتها من خلال حرب الاستنزاف التي اعتبرها - كما قال - بعض المؤرخين حربا مستقلة ذاقت فيها إسرائيل خسائر مادية ومعنوية لم تتوقعها بأي حال وقد أكدت تلك الحرب الاستنزافية التضامن والتكامل بين الجبهة الداخلية والجبهة العسكرية خاصة عندما شارك العمال والمهندسون من شركات المقاولات في بناء قواعد الصواريخ .. وقدم بعضهم حياته فداء للوطن.

٧- هذا وليس معنى تجاوز المجتمع المصري لما كان يمكن أن تحدثه نكسة يونيو ٦٧ من تأثيرات اجتماعية ونفسية مدمرة بسرعة غير عادية، أنه لم تحدث بعض التقلصات ومظاهر القلق لكنها كانت تتسم بالإيجابية بمعنى أنها كانت ترتبط بالرغبة في الإسراع في المواجهة العسكرية مع المحتل، وقد ساهم في إيجاد تلك الحالات من تقلصات ومظاهر قلق ما كان العدو يرتكبه من عمليات استفزازية وإجرامية مثل الهجوم على مطار ببيروت (المدني) وتدمير عدد من طائرات الركاب العربية، ثم حادث مصنع «أبو زعبل» في ١٢ فبراير ١٩٧٠ الذي راح ضحية قصفه بالقنابل الغادرة ٨٩ عاملاً وسقط مثلهم جرحى ومصابون، ثم الغارة الإجرامية على مدرسة «بحر البقر» في ٨ إبريل سنة ١٩٧٠ واستشهاد ثلاثين طفلا وأحد عمال المدرسة وإصابة العشرات

٨- وخاض المجتمع المصري والعربي بعد ذلك أزمات عنيفة مثل «أيلول الأسود» بين الجيش الأردني والفدائين الفلسطينيين ..ووفاة الرئيس «عبد الناصر» في ٢٨سبتمبر من عام ١٩٧٠، وما كاد الرئيس «أنور السادات» يتولى مقاليد الأمور حتى كانت حركة أو معركة تصفية مراكز القوى في مايو ١٩٧١ ،وقد ظهرت بوضوح أصالة وعراقة المجتمع المصري في تصديه الفوري لمحاولة المساس بوحدته الوطنية عندما وقعت بعض الحوادث المتفرقة بهدف خلق فجوة بين المسلمين والمسيحيين، وكان ذلك في أعقاب نمو تيار ديني عصبي استثمره ذو الأغراض الشخصية وغذته قوى خارجية.

٩- ثم شهد شهر ديسمبر من عام ١٩٧٢ مظاهرات الطلاب التي لم يحركها سوى الرغبة العارمة في سرعة التحرك العسكري من أجل الثأر والتحرير. خاصة بعد أن تهيأ المجتمع لذلك التحرك وكان ما سمي بعام «الضباب»، حيث تساءل البعض عن جدية استعداد القيادة فعليا لخوض الحرب المنشودة، لكن المجتمع - كعادته - لم يفقد تماسكه.. ولم يتخل لحظة عن ثقته في قيادته وفي أن ساعة التحرير قادمة لا ريب فيها.

١٠- وإحقاقا للحق نقول أن تحرك الدولة سواء في عهد الرئيس عبد الناصر أو في عهد الرئيس «السادات »أفاد كثيرا في الحفاظ على تماسك المجتمع، - فكان على سبيل المثال بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي حدد فيه الرئيس الراحل عبد الناصر أهداف المرحلة كالتالي:

أ-إعادة بناء القوات المسلحة.

ب- تحقيق الصمود الاقتصادي.

ج- تصفية مراكز القوى (التي كانت مرتبطة بالمشير عامر).

د- كشف انحرافات وأخطار المرحلة السابقة من خلال المحاكمات العلنية.

هـ- تكثيف الجهود السياسية من أجل المعركة.

١١- كذلك كان برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس الراحل »أنور السادات« في ٢٣ يولية ١٩٧١ والذي أوضح خطوات العمل التي تتخذها الدول من أجل إقامة الدولة الحديثة والتأكيد على أنها دولة الإنسان الحر المعتز بوطنه وكرامته والقادر على خوض معركة التحرير ، دولة الحرية والديمقراطية.

١٢- من جهة أخرى كان للإعلام والفن والأدب دور هام في الإسهام في تجاوز المجتمع لما كان يمكن أن تحدثه نكسة يونية من تأثيرات خطيرة على تماسكه وتوازنه، فقد لعب الإعلام من خلال خطة مدروسة دوراً هاماً في تعبئة الشعب وتوعيته بأساليب الحرب النفسية الشرسة التي أدارتها أجهزة الإعلام الإسرائيلية والغربية لكي يفقد الشعب ثقته في قواته المسلحة، ومما ساهم في نجاح الإعلام المصري في القيام بدوره الهام استيعابه للأخطاء التي وقع فيها قبل النكسة من حيث المبالغات

واللهجة الخطابية التي تثير المشاعر ولا تحرك العقول، فإلتزم الإعلام بالنبرة الهادئة متوخيا تقديم الحقائق في إطار مصارحة الشعب بمتطلبات المراحل المختلفة التي عاشها خلال السنوات الست التي سبقت حرب أكتوبر المجيد، كما نجح الإعلام في تقديم صورة موضوعية دقيقة لقواتنا وقوات العدو دون تهويل أو تهوين، واستثمر بنفس النجاح المواقف والمعارك المتفرقة خاصة أثناء حرب الاستنزاف ليحشد الرأي العام خلف الهدف الأوحد، وهو خوض معركة التحرير في الموعد الذي نحدده نحن وليس الذي يجرنا العدو إليه، هذا وقد استثمر الإعلام المرئي والمسموع والمقروء كل ألوان الفن الإعلامي من أغنيات وبرامج وأعمال درامية ومقالات وتحقيقات صحفية بصورة جيدة مما أعاد للمواطن ثقته في إعلام بلده ، هذه الثقة التي تضاعفت أثناء حرب أكتوبر والتي أكدت الثقة في قواتنا المسلحة وصلابة الجبهة الداخلية.

١٣- من جهة أخرى تعددت الأعمال الأدبية والمسرحية التي دعمت بدورها معاني التماسك والصمود والتحدي فكانت على سبيل المثال مسرحية «سبع سواق» لسعد الدين وهبة والتي قدمت بعد النكسة مباشرة ومسرحيات «أغنية على الممر»، و«جسر الخوف»، و«ياسين ولد»، و«أنت اللي قتلت الوحش»، و«ليلى والمجنون»، و«الحسين ثائراً»، و«الحسين شهيداً»، إلى جانب قصص وروايات توفيق الحكيم مثل «إنسان القرن العشرين»، ونجيب محفوظ في مجموعة من أعماله (تحت المظلة- شهر العسل- الحب تحت المطر)، والدكتور يوسف إدريس في كل ما كتبه من قصص ومقالات، والشعراء صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي وأمل دنقل ومحمد التهامي وفاروق شوشة ومحمد أبو سنة وعبد الرحمن الأبنودي وأحمد فؤاد نجم وغيرهم من كبار الشعراء.

١٤- هكذا خاض الشعب المصري -وبالتالي الشعب العربي بتماسكه وإصراره واحدة من أهم فترات تاريخه، فخاض مرحلة الصمود (من يونيو ١٩٦٧ إلى أغسطس ١٩٦٨)، ومرحلة التصدي أو (الدفاع النشط) من سبتمبر ١٩٦٨ إلى فبراير ١٩٦٩، ثم مرحلة الاستنزاف (من مارس ١٩٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠)، ومرحلة إيقاف إطلاق النار (من أغسطس ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٣)، ولعل هذه المرحلة بالذات كانت من أصعب وأخطر المراحل حيث احتاج الشعب إلى مزيد من الصبر والتماسك والوعي خاصة مع نجاح القيادة السياسية والعسكرية في إخفاء أية مؤشرات للاستعداد لشن الحرب التحريرية مما كان يثير القلق والتساؤلات لدى المواطنين، حتى تصور البعض أن الدولة لن تقدم على خوض الحرب المنتظرة، وقد غذى ذلك بطبيعة الحال ما كانت تبثه وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية وما كان يصدر عن مسئولين ومعلقين أجانب من تصريحات تؤكد الهوة الواسعة بين تفوق جيش الدفاع الإسرائيلي، وضعف القوات المصرية والسورية. إلا أن ذلك- كما قلنا لم يحدث التأثير الذي كان يتمناه الأعداء للعوامل والأسباب التي ذكرناها آنفاً. حتى كان يوم السادس من أكتوبر من عام ١٩٧٣ عندما اندلعت الشرارة المباركة للحرب المجيدة... لتتهاوى أسطورة الجيش الذي قيل أنه لا يقهر، وتتحطم معه نظرية الأمن التي طالما تغنت بها إسرائيل.

الورقة الرابعة :

إعادة هندسة الإنسان اجتماعيا بعد حرب أكتوبر

أ.د. فريد النجار

رئيس قسم إدارة الأعمال / كلية التجارة-جامعة الزقازيق

المقدمة:

١- عادة ما يتبع الحروب الكبرى انطلاقة ونقطة تحول كما حدث فى الحرب العالمية الأولى والثانية. ولكن ما حدث فى أعقاب حرب رمضان العظيمة كان أكثر من انطلاقة واحدة بل حدثت تحولات هيكلية وسلوكية واجتماعية وتكنولوجية وسياسية واقتصادية وفلسفية وإدارية. لقد استطاع الجندي المصري أن يرفع أسعار البترول ويجلب التكنولوجيا ويوفر مقومات التنمية للمنطقة العربية وأن يعطى درسا عسكريا ونموذجا للسلام وللمجتمع وللعالم بأسره.

٢- فى هذه الورقة الفنية إطلاله على الانعكاسات الاجتماعية لحرب أكتوبر فى المجتمع المصري والعربي. وتؤكد هذه الورقة على أن الحرب حققت إعادة هندسة اجتماعية على مستوى الفرد والجماعات والأسرة والمنظمات الاجتماعية والمجتمع المصري والعربي. فتحققت تنمية اجتماعية كبرى ساندت التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي. ولقد ظهرت معالم التنمية الاجتماعية فى معدلات أفضل فى التنمية البشرية من حيث الأمومة والطفولة وصحة المرأة والقضاء على الأمراض وتنظيم النسل وضبط معدل نمو السكان وتحسين معدلات التعليم وتوفير فرص عمل للمرأة والأسر المنتجة والعمل بالمنزل وتعظيم الدور الاقتصادي للمرأة وتنشيط الحراك الاجتماعي إلى المدن والمجتمعات الجديدة. وتسجل الورقة الفنية أهم ملامح المنظومة الاجتماعية لحرب أكتوبر من حيث: تشجيع المنظمات غير الحكومية لتلعب دورا أساسيا فى التنمية الشاملة، والاهتمام بحقوق الإنسان من حيث العدالة والمساواة ومكافحة الإرهاب وتنمية التربية الوطنية لبناء جيل فعال لأغراض التنمية والحفاظ على ثقافة المجتمع، حماية البيئة من الملوثات، تفجير الطاقات الإبداعية والإنتاجية للشباب والأسرة، توفير الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، تدعيم الأسر المنتجة والصناعات الريفية والصناعات الحرفية صغيرة الحجم،

مساندة المعاش المبكر فى ضوء برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، تشجيع المنافسة الشريفة وإدارة الجودة الشاملة والتصدير وتحسين الصورة الذهنية للمجتمع المصري لدى العالم المصري.
لقد أثرت حرب أكتوبر على المنظومة الاجتماعية فى مصر والمنطقة العربية وحققت تحولات هيكلية وسلوكية واقتصادية تحت مظلة إعادة هندسة اجتماعية شاملة. سوف نطرح تلك التحولات فى شكل خلاصات استراتيجية لكل من المنظومة الاجتماعية وإعادة الهندسة الاجتماعية وأهم المقترحات المستقبلية لتحقيق المزيد من تعظيم المكاسب الاجتماعية والإنسانية لحرب أكتوبر للأجيال القادمة.

أولا : هياكل المنظومة الاجتماعية:

١- المنظومة الاجتماعية Social System هي مجموعة المدخلات والتحولات التي تشكل سلسلة المخرجات الاجتماعية واستخداماتها فى التنمية المتواصلة Sustainable Development وتتشكل المنظومة الاجتماعية عادة بالثقافة والتاريخ ومجموعة القيم والاتجاهات والهياكل المجتمعية والأحداث الإستراتيجية خلال فترة معينة. وتحتاج المنظومة الاجتماعية إلى اتصالات وتواصل (قيم واتجاهات- معلومات وإعلام- قيادة رائدة- رؤية ثاقبة- رسالة واضحة) إستراتيجية وسياسة جيدة حتى تحقق الطموحات والأهداف والغايات والمرامي - لقد استطاعت حرب أكتوبر رسم مساراتها والظهور أمام العالم بصورة جديدة للمجتمع المصري بثقافاته وتراثه وقيمه وتقاليده. وبالتحديد نجحت حرب أكتوبر فى تكوين منظومة اجتماعية جديدة تتواكب مع فلسفة السلام ورؤى المستقبل كالتالي:

أ- تشجيع الحراك الاجتماعي والتوجه نحو المجتمعات الجديدة بروح المبادرة Proactive Spirit.
ب- تشجيع العمالة المصرية للعمل بأسواق العمل الدولية مع الافتخار بالنصر والثقة بالذات.
ج- تفجير الطاقات Empowerment لدى الشباب والأسرة والمرأة والطفل.
د- زيادة المشاركة الاجتماعية والسياسية للفرد والمرأة فى كل أرجاء الجمهورية.
هـ- الاهتمام بالطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة وترتيب معدلات نمو السكان للمشاركة فى مكاسب التنمية.
و- التوسع فى تعليم المرأة والبنات والكبار والقضاء على الأمية بمعدلات تفوق الماضي.
ز- نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بدرجات أفضل من قبل لضمان حياة خضراء نظيفة.
ح- تدريب المرأة والفتاة للقيام بدور قيادي وأساسي فى التربية والدين والتنمية.
ط- بناء مجتمع التفاهم الديني والتوافق الاجتماعي والتماسك الوطني لحماية المجتمع وتعظيم مكاسب الحرب بما يحقق مجتمعاً أكثر قوة.
ي- التأكيد على دور المرأة فى تنشئة الأجيال وتأصيل المفاهيم الوطنية والقيم الروحانية والسلوكية.
ك- تكريم المرأة ودورها فى مساندة المحاربين القدماء للعطاء والمساندة والمثابرة والصبر والتفاني والتضحية.
ل- التوسع فى تكوين المنظمات غير الحكومية NGO'S التي تتحمل مسئولياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى التنمية وخدمة المجتمع.
م- إنشاء مركز بالجامعات لشئون خدمة المجتمع وحماية البيئة لاستكمال مسيرة الأنشطة الاجتماعية بالمدارس لأغراض التنمية الاجتماعية للطالبات والطلبة والأطفال قبل دخول أسواق العمل.
ن - توفير عدد ضخم من المطبوعات والكتب والأفلام التي حافظت على التراث والحضارة وإنجازات الأجداد واستخدام هذه الرصيد العظيم لدفع عجلة التنمية الاجتماعية بعد حرب أكتوبر تأكيدا لفكرة

التنمية الاجتماعية المتواصلة
.Sustainable Social Development (SSD)

س- التأكيد على قيمة الإنسان والتنمية الاجتماعية وإشباع حاجاته الاجتماعية Social NEEDS من الانتماء والولاء والتعاون والعطاء عن طريق نوادي الجيش والنوادي الرياضية والأنشطة الاجتماعية العديدة التي تغطى جميع مدن وقرى الجمهورية.

٢- إن المنظومة الاجتماعية لحرب أكتوبر هي الجناح الثاني للمنظومة الاقتصادية كنواتج لمكاسب الحرب التي ستظل مصدرا لإثبات الذات والابتكار والإبداع والتحدي فى جميع المجالات الرياضية والثقافية والفنية والإعلامية والأسرية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.

لقد امتدت تلك المنظومة للدول العربية وبعض الدول النامية كتجربة ناجحة فى المجالات المختلفة للتنمية.

ثانيا : إعادة الهندسة الاجتماعية

أقصد بإعادة الهندسة الاجتماعية - مجهودات إعادة بناء المجتمع لأغراض التنمية المستديمة لضمان بقاء المجتمع صلبا قويا أمام تحديات العصر. ولقد حققت حرب أكتوبر إعادة هندسة فى المنظومة الاجتماعية فى محاور عديدة على مستوى الإنسان الفرد والأسرة والمنظمات الاجتماعية والمجتمع بأسره وامتدت بذلك إلى الوطن العربي بأسره وحققت صدى فى جميع أرجاء المعمورة كما يلي:

١- التحول من الفردية والأنانية إلى السلوك الجماعي وروح الفريق ليس فقط فى المنظومة العسكرية ولكن أيضا فى جميع منظمات المجتمع Group Behavior.

فنجد ذلك موجودا ومطبقا فى الفن والثقافة والمسرح والرياضة والخدمة الاجتماعية والشركات وغيرها.

كما نلاحظ ذلك فى التكافل الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والمعاش المبكر وتشغيل المرأة وصناديق الزكاة.

٢- التحول من الهمجية إلى النظامية : لقد أحدثت حرب أكتوبر إحساسا بضرورة التحول للنظامية فى جميع مجالات الحياة والعمل- فالمدرسة العسكرية ذات آليات فعالة فى إعادة بناء الإنسان وإعادة هيكلة وهندسة رؤيته للحياة. ويجب أن تطبق تلك الآليات فى بقية منظمات المجتمع.

٣- التحول من المظهرية إلى الموضوعية : فلم يصبح المظهر هو المسيطر على الإنسان - أن الحرب مع الإيمان بالله حقق طفرة فى المفهوم العام لدور الإنسان فى الحياة ومسئولياته وتوقعاته وأصبحت العقلانية مطلبا أساسيا بديلا للشكل وتحقيقا لأهمية المضمون والمنطق.

٤- الانتقال من التبعية إلى الاستقلالية : وخاصة فى علاقة الإنسان بالحكومة وقيمة العمل ومفهومه لقد حدث تحول كبير فى عملية البحث عن وظيفة ، وأهمية إثبات الذات فى العمل بالقطاع الخاص وتكوين الثروة بالحلال بعيداً عن الحرام.

٥- التحول من رد الفعل إلى القدرة على المبادرة والريادة وتحمل المخاطرة المحسوبة. فأصبح إنسان

أكتوبر قادرا على التفكير الإبداعي وتحمل المخاطر المحسوبة وتوفر شجاعة المبادرات فى كل شئ فى السفر والعمل والابتكار والتجديد وحل المشكلات.

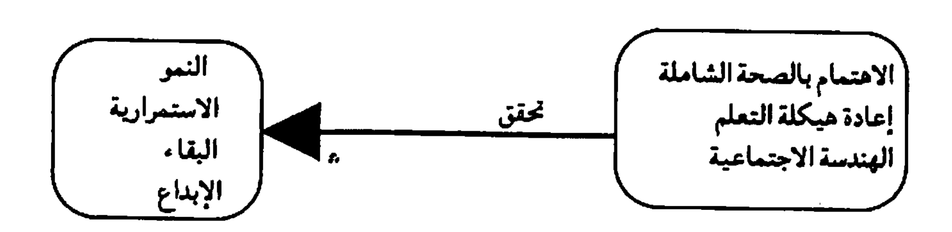
٦- القدرة على تحمل الضغوط : أدت حرب أكتوبر إلى تحول الشباب من النموذج المرهف إلى النموذج الصلب القوى الذى يتحمل الضغوط فى سبيل مستقبل اكثر إشراقا - فيتحمل الضغوط النفسية والعصبية برؤية الإيمان - والضغوط الاقتصادية بالتفكير فى الادخار والاستثمار - وضغوط الأسرة وبتنظيم الإمكانات والموارد.

٧- التحول من الصحة الجزئية إلى مفهوم الصحة المتكاملة وكان من نتائج حرب أكتوبر الشعور بان الصحة لا تتجزأ فالإنسان فى حاجة إلى الصحة الشاملة بالمفهوم التالي:
اللياقة البشرية = دالة فى الصحة النفسية + الصحة الاجتماعية + الصحة الإدارية.
ويؤدى ربط جرعات التعليم بالخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية إلى توفير فرص اللياقة البشرية للفرد والأسرة.

٨- استغلال الإنسان إلى حماية الإنسان : أدت حرب أكتوبر إلى اهتمام جديد بالإنسان من حيث الحماية والرعاية والتوجيه والإعداد والإرشاد - ويظهر ذلك من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الجديدة التي يقدمها الجيش للمجتمع.

٩- التحول من التقليد إلى الابتكار والإبداع : استطاعت حرب أكتوبر ضمن منظومة الهندسة الاجتماعية أن تحول المجتمع بأسره من مجتمع يقوم على التقليد إلى مجتمع ذو ثقة فى الله والوطن والذات، وانطلق الإنسان فى جميع المجالات بفكر جديد وانطلاقة جديدة.

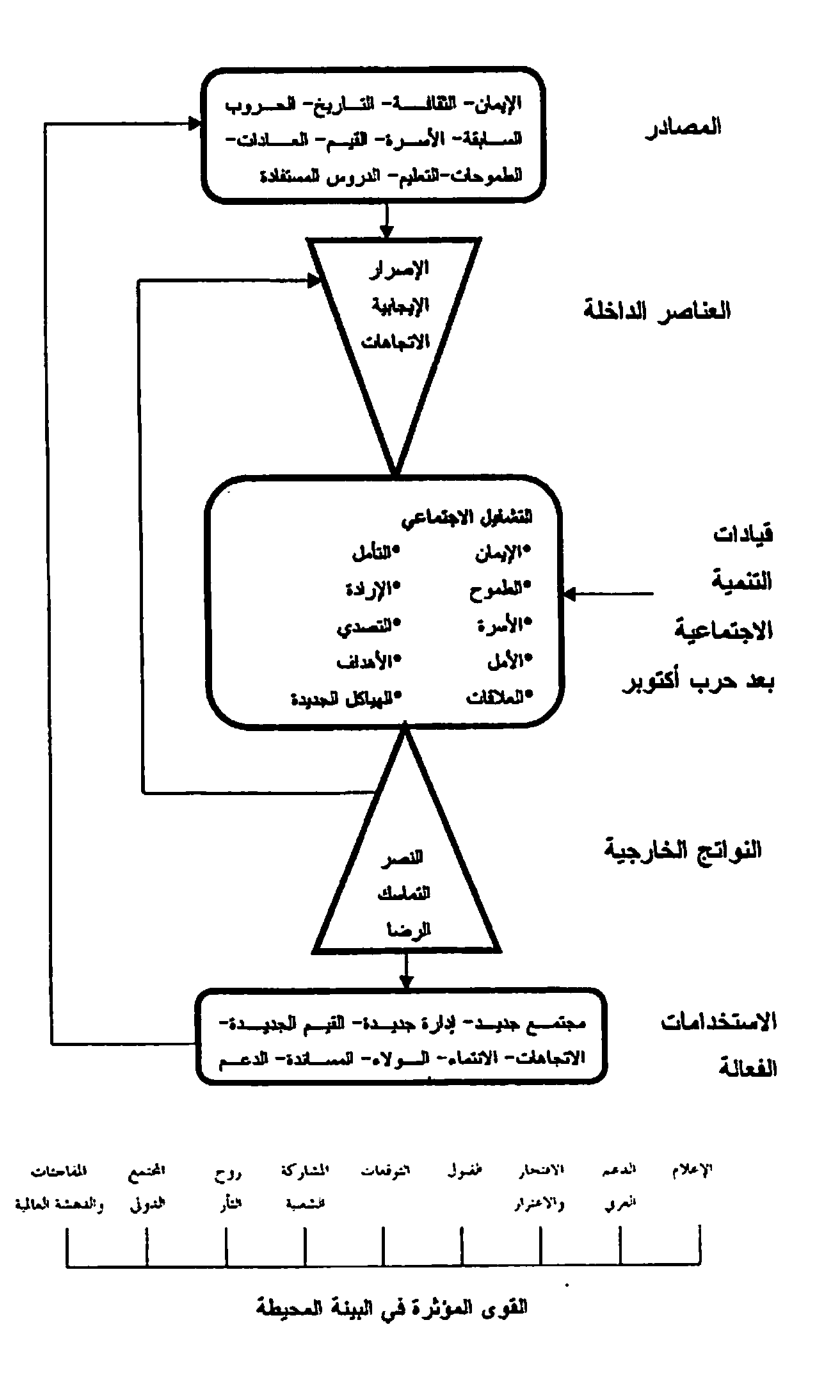
١٠- التحول من الإلحاد إلى إكثار الإيمان - إذا كان النصر فى حرب أكتوبر وليد التخطيط الإبداعي والإيمان بالله الواحد القهار، فالتأكيد على الإيمان بعد حرب أكتوبر كان الإطار الأوسع لسلوكيات الفرد والجماعات فى جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فالإنسان المصري يتمتع بالإيمان والالتزام والعطاء والإخلاص ومكافحة الإرهاب.



وفيما يلي عرض انموذج المنظومة الاجتماعية وإعادة الهندسة:

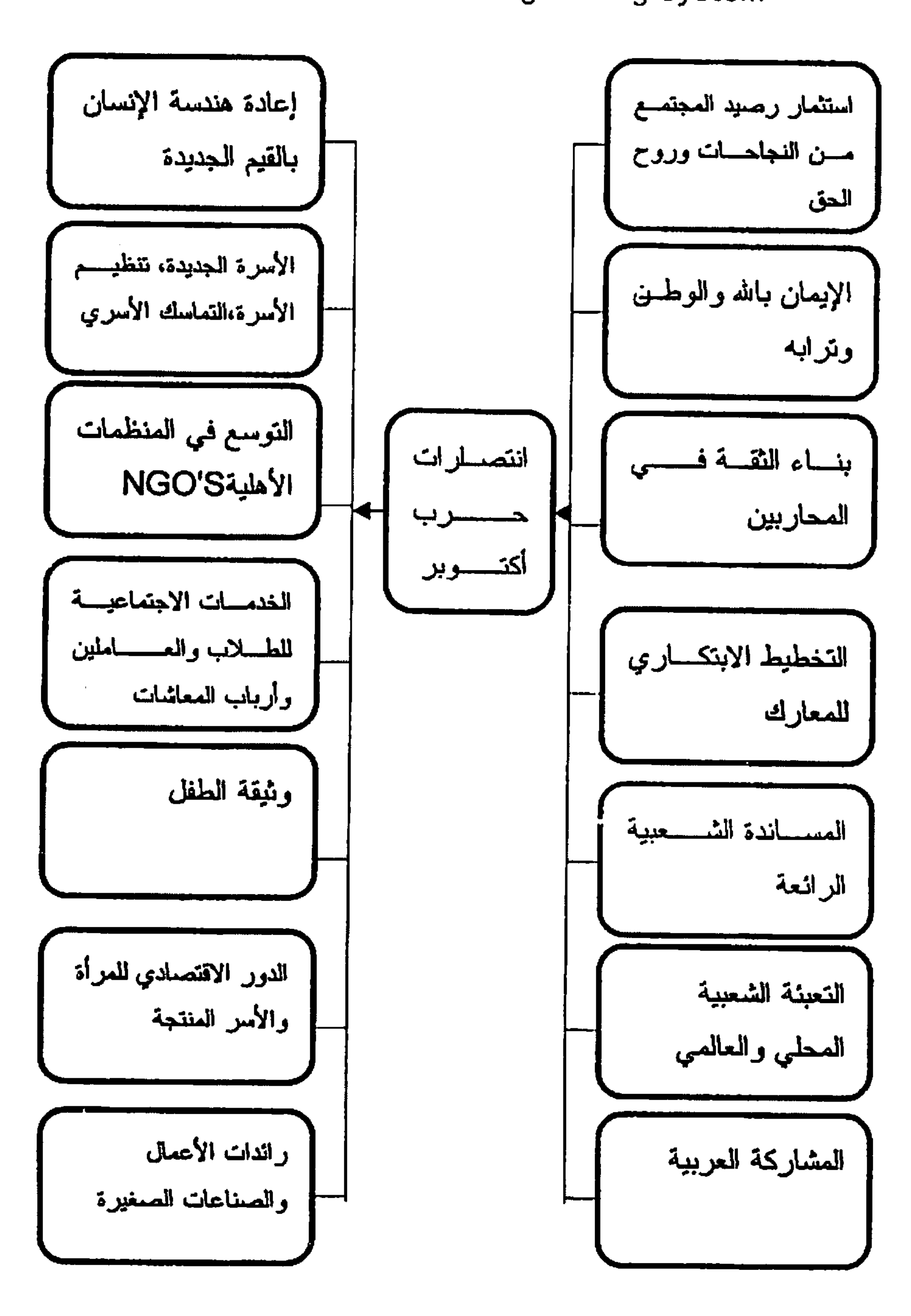
المنظومة الاجتماعية لحرب أكتوبر

October War's Social System



منظومة إعادة الهيكلة الاجتماعية لحرب أكتوبر

October War's Social Reengineering System



ثالثاً: التسويق العالمي لمنظومة إعادة الهندسة الاجتماعية لحرب أكتوبر:

واعتبرت المنظمات الدولية والمؤسسات الاستراتيجية والعسكرية أن تجربة حرب أكتوبر واحدة من أندر الحروب في العصر الحديث وأكبرها حجماً من حيث الدبابات والطائرات والقوى العسكرية المشاركة. ومن أهم الإشارات وراء هذا النجاح العظيم:

١- الدعم والمساندة الشعبية الكبيرة مصرياً وعربياً.

٢- التضحية بالنفس في سبيل المجموع والوطن.

٣- صمود المرأة وراء صفوف المقاتلين.

٤- عدم إعطاء أهمية كبيرة للحاجات الاقتصادية بقدر الاهتمام آنذاك بإشباع الحاجات الاجتماعية والثبات أمام المبادئ الاجتماعية العريقة.

٥- الحرب للحصول على السلام والتحرير، قيمة كبيرة ونموذج للإصرار على النجاح.

٦- ولقد اكتشف العالم بعد حرب أكتوبر أن الموارد البشرية هي أساس القدرة التنافسية وليس توفر الموارد التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية فقط. لذلك أصبحت حرب أكتوبر درساً للعالم أجمع بشرقه وغربه. لذلك يجب العمل على التسويق السياسي والاجتماعي لحرب أكتوبر بالتركيز على فلسفة إعادة الهندسة الاجتماعية التي تساعد على التغيير من مسارات الشعوب والحكومات والتكتلات الاقتصادية والاجتماعية. فمنذ حرب رمضان المجيدة التي اكتشفت أن الحرب يجب أن تعتمد على صلابة الموارد البشرية، والعالم أجمع أصبح يعترف أن المورد البشري هو أساس لضمان القدرة التنافسية العالمية قبل أن تكون مزايا مطلقة أو مزايا نسبية بوفرة المواد الخام.

رابعاً: نموذج الهندسة الاجتماعية لحرب أكتوبر

١- ويقوم النموذج المقترح للهندسة الاجتماعية لحرب أكتوبر على:

أ- الصمود الشعبي أساس الهندسة الاجتماعية الجديدة.

ب- باستثمار الرصيد الضخم للتماسك الاجتماعي في الماضي أساس للمستقبل.

ج- التنوع الثقافي والاجتماعي بديل للعولمة وسياسة القطب الواحد.

د- تحليل القيم والسلوك النابعة من الحرب صالحة للسلم والتنمية.

هـ- الهندسة الاجتماعية للحرب هي ابتكار مصري يصلح تعميمه في العالم الداعي للسلام وللدول الصناعية الكبرى.

و- يقوم نموذج الهندسة الاجتماعية للحرب على محاور خمسة هي:

(١) قبول فكرة التنويع الاجتماعي.

(٢) التسليم بعدم تساوي توزيع القوة وتشجيع الجماعية مقابل الفردية.

(٣) الدعوى إلى التعاونية مقابل الانفرادية.

(٤) حساب الخسائر الاجتماعية وتحملها مقابل العائد والمكاسب.

(٥) التفكير الاستراتيجي طويل الأجل بدلاً من التفكير التكتيكي قصير الأجل.

ز- نشر النموذج المصري عالمياً باللغات للتأكيد على أهمية القيادة والتكامل والكفاءة الاجتماعية

والفعالية الاجتماعية والمرونة الاجتماعية والرقابة السلوكية وبناء المناخ الإيجابي.
ح- نموذج الهندسة الاجتماعية للحرب والسلم - هو في الأساس نموذج للسلم Peace Orientation لأنه نموذج طويل الأجل والبقاء ، وهو ضد الحروب والكوارث والإرهاب والغزوات والصراعات. وهو إذن مناسب للقضاء على صراعات أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا السابقة ودول أفريقيا وكندا مع كوبا والهند مع باكستان.
ط-نموذج الهندسة الاجتماعية ضد أسلحة الدمار الشامل لأنه يركز على التعايش السلمي الإيجابي واحترام الإنسانية. ويتمشى هذا النموذج مع مجهودات الأمم المتحدة للسلام والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حريات الشعوب في صناعة التاريخ وتحقيق أهداف البشرية بروح الإخاء والحب والمشاركة ضد المخاطر والأزمات.

الخلاصات

١- إن التراث والرصيد الثقافي والاجتماعي للشعوب لا يضيع كما هو الحال في تجارب مصر وألمانيا والصين واليابان مثلاً. لذلك استطاعت حرب أكتوبر أن تفجر الطاقات البشرية وتحقق المساندة الشعبية لمساندة المعارك لأغراض السلام والأمان والتنمية. إن إعادة بناء المنظومة الاجتماعية للشعب المصري بعد الحرب كانت ولا زالت النسيج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. إن قدرة الشعب على الصمود أمام الأزمات والصعوبات لنموذج رائد يقتدي به. هذا النموذج هو الذي حقق العبور في الإصلاحات الاقتصادية، العبور أمام الأعداء، العبور في توشكي، والعبور للقرن الحادي والعشرين. أي أن العبور العسكري خلق العبور الاجتماعي ومن بعده العبور الاقتصادي.
٢- إن تراكم الأرصدة الاجتماعية الماضية مع إعادة التأكيد على القيم والاتجاهات والهياكل والعلاقات الإنسانية ساعد على إعادة هندسة الإنسان والأسرة والقرية والمدينة والمدرسة اجتماعياً. إن إعادة هندسة الإنسان اجتماعياً هو الرصيد الحضاري للإنسان في العالم وعلى مدى الزمن.
٣- استطاعت هذه الورقة أن تلقي ضوءاً جديداً على الشعب ومنظومته الاجتماعية الذي تفاعل وتآلف مع الجيش لبناء عصر النهضة- هو الشعب الذي يصنع المعجزات بالإيمان والعطاء والثقة والحب والتآلف والتفاؤل والقدرة على التكيف مع التحولات العالمية والمحلية- إننا ننادي بضرورة نشر إعادة الهندسة الاجتماعية لحرب أكتوبر للسلم والسلام ونهضة الشعوب في وسائل الإعلام المختلفة وكدرس للآخرين.

المراجع والهوامش

١-الدكتور فريد النجار، المديرة العربية والتنمية المتواصلة، مؤتمر المديرة العربية - الإسكندرية - مارس ١٩٩٧.
٢-الدكتور فريد النجار، إدارة الشرطة بالجودة الشاملة، شرطة دبي، أبريل ١٩٩٨.
3-Berkowitz,L. (ed.) Experimental Social Psychology, Vo.2,N.Y.,Academic Press,1965.
4_ Narrol,R, The Moral Order, Baverly Hills, CM, Sage Public. 1983
5_ Journals of Cross_ Cultural Psychology (1982_1997).
6_ Rath, R, (ed), Human Values in Nine Countries in Diversity and

■ المناقشات :

د. إبراهيم بدران:

الإعلام يحكم العالم بشكل رهيب جداً وإذا لم يتخذ الإعلام صورة موضوعية يؤكد فيها التغيرات الاجتماعية المنتظرة فنحن مقبلون على كارثة. فإذا نظرنا إلى أعداد الطلاب في التعليم الصناعي والتعليم العادي سنجد أن النسبة ١٠ : ١ للأسف الشديد. وهي قضية في منتهى الخطورة، لأننا إذا نظرنا إلى الخارج سنجد أن النسبة في الخارج تصل إلى العكس تماماً ١ : ١٠ بالرغم من أن التعليم الصناعي والمهني مكلف جداً بعكس التعليم الجامعي، لأن الإنفاق في التعليم تأتي فيه كلية الزراعة على قمة الكليات عالية التكاليف، تليها كلية الهندسة والطب، وبالرغم من هذا نجد أن تعليم المهنة مكلف أكثر من كلية الزراعة. وهذه القضية ستعطيهم Social status وستساعد ديناميكية المجتمع وستساعد على الإقبال على بذور التطور التكنولوجي.

يتحدث الناس كثيراً عن أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرة والميكروبات، هناك سلاحان دمار شامل لم نركز عليهما حتى الآن أولهما المخدرات وهي سلاح دمار شامل موجه ضد شبابنا وهو أغلى ما يمتلك الوطن وهي قضية للأسف الشديد لم نصل إلى جذورها حتى الآن ولم نستطع أن ندخل إليها من المدخل الذي يُكره الشباب فيها.

والدمار الشامل الآخر هو التليفزيون، التليفزيون ليس في مصر فقط ولكن التليفزيون العالمي الذي أصبح بؤرة تجميع لتضييع الوقت وتضييع العمر وتضييع الخلق وتضييع السلوك قضية أيضاً أعتبرها من الدمار الشامل، فبقدر ما تقدم العالم في الإعلام بقدر ما يدخل داخل نفوس الشباب وتحويلها وجذبهم إلى ما لا ينفع.

القضية الثالثة هي كيف يتأتى للشباب أن يطلع والجريدة أصبح ثمنها جنيهاً والجريدة الجيدة بثلاثة جنيهات. ففي السويد مثلاً الجريدة بدون مقابل. فالطالب لا يستطيع شراء جريدة لتثقيفه بالرغم من أن الإعلانات من الممكن أن تغطي نفقات الجريدة.
والنقطة الأخيرة هي دراسة المستقبليات، التفكير والدراسة للتوجيه للطريق السليم. يجب أن نترك مساحة لتكوين المدربين للتعليم المستمر لمن يقومون على التعليم في مصر في كل المحافظات.

الوزيرة ميرفت تلاوي:
فعلاً أصبحت دراسة المستقبليات شيئاً مهماً جداً، لكي أواجه المشاكل التي تلاقيني وأستطيع حلها، فهناك مشاريع على سبيل المثال تأخذ عشرات السنين حتى أستطيع حلها وتؤتي ثمارها، مثل مشروع مترو الأنفاق، فالتخطيط لم يصبح خمس أو عشر سنوات بل أصبح ثلاثين عاماً. في طوكيو على سبيل المثال يخططون لاحتياجات الأسواق العالمية بعد ٣٠ سنة حتى يعطوا أوامر للشركات الخاصة لتجهز نفسها وتغير عُددها وخططها لكي تصل إلى استمرارية منافسة اليابان في الأسواق العالمية، فالتخطيط في الدول المتقدمة يكون في اتجاهين: التخطيط لرأس المال لكي يستمر في المنافسة في الأسواق العالمية والتخطيط للمستهلك الذي يعاني من إنتاج الرأسمالية وكيفية الدخول في البرامج الاجتماعية وتزويدها بما يعوض الإنتاج الرأسمالي. فعندما بدأت الصناعة تنشط في اليابان بعد الحرب في الستينات أصبح هناك تلوث كبير في الجو حتى أن الأشخاص لم يكن بمقدورهم رؤية النجوم في السماء من كثرة التلوث فأصبح اليوم في مقدورهم رؤية النجوم والسباحة في البحار التي كانت ملوثة. فإذا خرجت هذه الندوة بأهمية إنشاء معهد استراتيجي لدراسة المستقبليات سواء في الاجتماع، في الاقتصاد، في السياسة، في كل المجالات، نحن فعلاً في حاجة إلى هذا.
نحن لدينا معاهد كثيرة في الدولة مثل المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التابع لوزارة الشئون، ولكن قصور البحث لدينا، فنحن لا ننظر للمستقبل فنتائج البحث لا يتم ربطها بالواقع أو الجهة التنفيذية لا تشعر بوجوبية أن تأخذ بنتائج هذه البحوث.
أما بالنسبة للمخدرات فأنا أؤيد الدكتور بدران في أنها خطر داهم فعلاً، لأنها ليست شيئاً عفوياً كما كانت في الماضي، فالحشيش موجود في بلادنا منذ زمن طويل وآثاره معروفة ولكن اليوم تعرف بالسموم البيضاء، وهو التدمير الشامل وأصبح لها تخطيط دولي من الزراعة لتصنيعها إلى تسويقها وما يحمي التسويق وقد تم عمل دورة خاصة في شهر يونيو الماضي عن المخدرات في معهد البحوث الاجتماعية والجنائية ومما يذكر أن حجم تجارة المخدرات في العالم هي ثاني أهم تجارة بعد تجارة السلاح. نحن نتحدث عن ٥٠٠ مليار دولار هي حجم تجارة السلاح ونحن هنا نتحدث عن مدى قوة العدو أو قوة التدمير. فأعتقد أنه بالسلوكيات وعدم تعاطف الأهل وتساهلهم في الأمور المادية وبإعادة النظر في التشريعات، في التربية، في المصارحة في التليفزيون، فيجب على الأهل إذا حدث عندهم حالة إدمان ألا يكون هناك خجل أو إخفاء بل يجب مواجهتها حتى نستطيع علاجها، ليست عاراً ولا يجب أن ندفن رؤوسنا في الرمال.
وبالنسبة لإشارة الدكتور بدران إلى خطر التليفزيون فقد أشير في دراسة بحثية في انجلترا أن الطفل الذي يبلغ من العمر عامين إذا افترضنا أنه سيعيش ٧٥ عاماً فإن عشر سنوات من عمره ستضيع في مشاهدة التليفزيون. فهل نستثمر هذه السنوات العشر في أشياء مفيدة أم سنضيعها في أشياء لا قيمة لها مثل الأفلام والأغاني.

تعقيب :

نحن نرى أن رجال الأعمال في الوقت الحالي يساهمون مع الدولة في بناء المدارس أو ما شابه فلماذا لا تبني كل منطقة صناعية مدرسة، ليست مدارس عادية وإنما مدارس مهنية على ذات الصناعة التي تمارسها هذه المنطقة الصناعية أو الزراعية إذا كان نشاطها زراعياً ينشأ معهد زراعي يمنح هذه الشهادات. الدولة بمفردها لن تستطيع أن تقوم بهذا التدريب المهني. كل ما تستطيعه الدولة هو تحريم تشغيل الأطفال قبل سن ١٤ ، وتعليمهم مجموعة من النصوص التي لا تجد أي نوع من التطبيق.
والحقيقة أننا لو ركزنا في أي منطقة صناعية على إنشاء مدارس صناعية وحرفية حقيقية وأقول حقيقية وليس مظهرية ولا يوجد بها ورشة ولا أي مقوم لهذه الصناعة أو هذه المهنة ، وأرى أنه يجب أن يكون من توصياتنا التوسع في التعليم المهني والصناعي عن طريق صحوة من رجال الأعمال ومد يدهم في مناطقهم الصناعية ببناء هذه المجموعة من التدريب المهني.

المستشار محمود غنيم/وزارة العدل:

بالنسبة لروح المشاركة ودورها في حالة غيابها قبل ٦٧ وعودتها في الفترة ما بين ٦٧ و٧٣ وكانت من ضمن الأسباب التي أدت للنصر المجيد الذي نعيش في أعز أمجاده. فترة انقضى عليها ٢٥ سنة أي ربع قرن، ولد فيه جيل لم يعاصر ٦٧ و٧٣: الشباب هو الذي سيقودنا غداً وبعد غد وسنركن نحن ونجلس ونستمع إليه، هذا الشباب غُيبت عنه تلك الروح تماماً، روح المشاركة ليست موجودة، فلدينا فئات من الشباب الآن موجودة ومطروحة، فئة منعمة في الترف، ناس لديهم غياب تام عن المشاركة ليس لديهم وعي، سواء بتقصير من الدولة أو من القائمين عليهم دون تحديد، فئة أخرى تكافح وتحارب في مستوى الدرك الأسفل تريد أن تصل لشيء لن تصل إليه في تقديرها، بعضها انحرف وسلم، والبعض الآخر بمقدوره، فئة وسط لا زال يوجد بصيص من الأمل من خلالها.
خلال حرب أكتوبر من وجهة نظري، من ضمن أسباب الانتصار، هي عودة روح إدارة الحرب بطريقة مشتركة، أي الإدارة المشتركة للأسلحة، كانت توجد روح واحدة، أسلحة مشتركة، وتوجد إدارة واحدة تجمعها، تلك الروح وهذا الأسلوب هو الأمثل، من وجهة نظري لثروتنا وهي شباب مصر بتآلف أو اجتماع أو تكامل عدة وزارات في توجيه هذا الشباب، الذي هو ثمرة اليوم وشجرة الغد التي ستطرح ثماراً، جيل سيلد ألف جيل بعده، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة الإعلام، لو تكاتفت تلك الوزارات في منظومة أو تناغم إيجابي معين يجمع بينهم، يجمع هؤلاء الشباب في كل مجال في معهد دراسي من خلال وزارة الإعلام بوسائلها مقروءة ومسموعة ومرئية، من خلال وزارة التخطيط، الشباب والرياضة، النوادي، الساحات الشعبية، نستطيع أن نصنع روح المشاركة، نعطيهم حب الانتماء، نجعل منهم مثلاً أعلى.

د. سهير لطفي:

إثارة موضوع المخدرات أعتبره فرصة ثرية لمناقشة هذا الموضوع، لأني أعتقد أن كل المجهودات والأنشطة والبرامج مقصورة على مكافحة الشرطة للمخدرات فقط. فإذا تطرقنا لهذا الموضوع في هذا المؤتمر، فأنا أطالب بأن تكون هناك معالجة لهذا الموضوع على مستويين، **المستوى الأول** بلغة القانون، كأنها جريمة ، **المستوى الثاني** أطالب بحملة قومية للتوعية لكي نواجه هذه المشكلة ونحمي شباب مصر من هذا الخطر

الجسيم، فأنا أنتهز هذه الفرصة لكي أطالب بأن تكون من ضمن توصيات الندوة حملة قومية للوقاية من المخدرات وإعتبار المدمن كما هو موجود في التشريع إنساناً مريضاً وليس مجرماً، وهو الخطأ الشائع في هذا الخصوص وهو عدم التفرقة بين التاجر وبين من ساقته الظروف لكي يكون مدمناً للمخدرات.

د. ليلى الحمامصي:

تحدثنا كثيراً عن السلوكيات وتغيير القيم ومن ضمنها مشكلة الشباب المتعاطي للمخدرات وأنا كدارسة في علم الإنسان الذي يدرس الثقافات وتغيير القيم، فيجب أن نعرف أولاً الأساسيات، أولاً المنزل نفسه، كيف يعامل الطفل وكيف يربيه بالشكل الذي لا تتولد لديه الفردية؟ إيجاد ملاعب مناسبة أو ساحات شعبية للأطفال. ولهذا يجب دراسة المشكلة من جميع جوانبها.

المستشار أحمد نصار، مساعد المدعي الاشتراكي:

بالنسبة لقادة حرب أكتوبر الذين حققوا هذا النصر العظيم أتمنى أن تشمل التوصيات البحث عن صيغة للاستفادة من الخبرات العظيمة لهؤلاء القادة الذين ما زالت لديهم قدرة على العطاء. لدى كثير من الدول جهات استشارية تستطيع فيها الاستعانة بخبراتهم.

السيدة الوزيرة:

منذ عام مضى ونحن ننادي بالاستعانة بخبرات قادة القوات المسلحة السابقين وخاصة أنهم يحالون للمعاش مبكراً ومازالت لديهم قدرة كبيرة على العطاء، ولو بالاستعانة بهم في المدارس لضبط الإيقاع.

محمد حسن، قناة المعلومات المرئية، التليفزيون:

أضيف كلمة أخيرة حول موضوع المخدرات فقد سمعت أن هناك ضريبة تحصل من تجار المخدرات، وهذا يعطي لهذه التجارة شيئاً من المشروعية والمطلوب توصية بمنع تحصيل هذه الضريبة.

السيدة الوزيرة:

لا تحصل أي ضرائب من الدولة للمخدرات، هناك مصادرة لأموال المخدرات المضبوطة. أرجو إضافة مشكلة الإعلام المشوه إلى المشكلات الخطيرة فبقدر ما في استطاعة الإعلام أن يكون سلاحاً فاعلاً في تحسين أوضاعنا وخاصة العادات والتقاليد والروح المعنوية والتماثل بقدر ما يكون عكسها بالضبط.

الجلسة الثالثة:

إدارة حـــــرب أكـــتـــوبر ١٩٧٣

الورقة الأولى :

دور المرأة قبل وبعد حرب أكتوبر

أ. سكينة فؤاد

عضو مجلس الشورى - كاتبة صحفية بجريدة الأهرام

١- دعيت لأشرف بتناول هذا المحور فى ندوة قواتنا المسلحة التى تنعقد كجزء من احتفالات مصر بمرور ربع قرن على انتصارها العظيم فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣. و قد عدت الى الدراسات التى تناولت نفس المحور التى تناولت نصف القوة البشرية عددا وما يتجاوز النصف عدة وعتادا و صناعة للحياة، فوجدتها تكاد تكون غائبة و وقفت أمام دراستين - الأولى للكاتبة الكبيرة الأستاذة أمينة السعيد أما الثانية فكانت لأستاذة الأعلام و الصحافة د. إجلال خليفة.

٢- و تستخلص الأستاذة أمينة من النصر أهم معانيه و هى أن قضيتنا مع إسرائيل قضية حضارية بالدرجة الأولى - وأن إسرائيل سخرت لتحقيق هذا الغرض بعد أن غلفت قضيتها بالمبررات المفتعلة بقصد إكساب دعواها شرعية مزعومة. لا تقوم قطعا على أي أساس من حق، ولكنها ببريقها الزائف كفيلة بتحريك قلب الرأي العام العالمي، وترى أن حرب أكتوبر جاءت لتزيل الغشاوة عن أبصارنا وتضعنا أمام الحقائق وجها لوجه وأصبح لزاما علينا أن نعيد النظر فى أمورنا لنتدارك ما فاتنا و نبدأ لفورنا فى خوض معركتنا بالسلاح الذي يتفوق به أعداؤنا علينا وهو الحضارة - وهى مهمة ليست بالهينة نظرا لضخامة المعوقات التى ظلت على مضى الزمن تباعد بيننا و بين التقدم - وتخلص الأستاذة إلى أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية والتطوير لحياتنا العلمية والاقتصادية والزراعية والفنية وأنه يستحيل بلوغنا ما نرجو ما لم يكن الإنسان بشقيه الرجال والنساء عند قمة التمكن و التمكين- و إن كان الأمر بالنسبة لأوضاع المرأة أخطر وأشد قسوة، وتنتهي إلى أن الحالة العامة للمجموعة النسائية عندنا تشكل فى صورتها الراهنة المعوق الأكبر فى طريق تحضرنا.

٣- إذن هل غابت المرأة عن مشاركة فاعلة فى صنع وقائع النصر والإعداد لها رغم الاتفاق الكامل مع إحالة الصراع فى جانب أساسي منه إلى الأبعاد الحضارية وكذا الاتفاق مع ما رزحت وترزح تحته المرأة من أعباء للتراجع الفكري والحضاري شل الجانب الأكبر من قدراتها على العطاء والإبداع الإنساني، ولنعد إلى ما قبل ١٩٧٣ عميقا فى التاريخ وقريباً من الحدث الكبير لنجد لها حضوراً مادياً ومعنوياً مدهشاً يبلغ قمما شامخة فى جميع حلقات النضال الوطني ابتداء من السادس من أكتوبر الذي صنعه « أحمس

فى طيبة » وأمه الملكة المصرية ترى استشهاد زوجها (سقنن - رع) فى حرب التحرير دفاعا عن مصر ضد الهكسوس - فتدفع بابنها الأكبر « كامس » فيسقط أيضا فى معركة التحرير فتدفع بابنها الثاني « أحمس » - شاب صغير لم يتجاوز الثامنة عشرة يدق أسوار « أواريس » فيخرج الهكسوس مطاردين إلى الحدود الشرقية من مصر ، فيحاصرهم فى « شاروهين » (منطقة جنوب غزة الحالية) ويحكم الحصار لمدة ثلاثة أعوام حتى يدك أسوار « شاروهين » ويقضى على الهكسوس ولا تقوم لها قائمة فى التاريخ بعد -يحفظ التاريخ لهذه الملكة (أعح-حتب) صورة نادرة لإذكاء روح القتال و تلقى شهادة الزوج والابن الأكبر ببسالة والدفع بالأصغر « أحمس » ليواصل و يحقق نصر أكتوبر الأول من ١٦٥٠ ق.م - تتوالى مشاركات المرأة المصرية فى لحظات النضال الملتهبة ومهما كان حجم الأثقال التى ترزح تحتها تتجلى فى مقاومة الحملة الفرنسية فى ثورتي القاهرة الأولى والثانية فى محاولة حماية ظهر الثورة العرابية الذي كشفته الخيانة - تسجل ثورة ١٩١٩ ذروة المشاركة النسائية تنطلق بتمهيد فكرى وبمساندة مفكرين وعلماء دين مستنيرين أسفرت عن وعي عميق بالحقوق الاجتماعية والسياسية والتحام طبقات النساء ومواجهة ثلاثية الفقر والجهل والمرض، واستقر لدى الطبقة المتوسطة عصب الحياة المصرية أن تعليم الفتيات والتنوير هو الطريق إلى الصعود والارتقاء وصناعة المستقبل المؤسس على القيم الصحيحة، و تواصل النضال وراء الحقوق حتى اعترفت ثورة ١٩٥٢ بحقوقها السياسية فى إطار دستور ١٩٥٦ فى نص تقريري رائع لكفاحها الطويل. لأن الحقوق التي اكتسبها الشعب بالثورة باشرتها المرأة أيضا كما باشرها الرجل، فقد وقفت المرأة مع الرجل جنبا إلى جنب طوال كفاحه المرير واستشهدت بعض نسائنا فى سبيل الكفاح المشترك من أجل الحرية والحياة، وكما كافحت المرأة من اجل الحصول على حق الشعب فمن حقها أن تسترد حقوقها كاملة.

٤- وقد خاضت المعركة الانتخابية ١٩٥٧ خمس سيدات فازت من بينهن أول نائبتين فى البرلمان المصرى - الأستاذة راوية عطية فى حي الجيزة والأستاذة أمينة شكري بمدينة الإسكندرية.

٥- أسوق هذه الأمثلة لأدلل على المخزون الحضاري الذى ينتفض ويعلن عن نفسه فى لحظات المواجهة الكبرى والذي وقف وراء ما حصلت عليه من مكاسب وما حققته من انتزاع للحقوق الاجتماعية والسياسية والذى كانت مشاركات المرأة فى انتصارات ١٩٧٣ واحداً من أعظمها فى التاريخ الحديث. إن النموذج الذي قدمته فى السادس من أكتوبر يقتضي الإشارة ولو فى عجالة إلى مشاركات نساء القناة ومدينة بورسعيد بالتحديد فى معارك ١٩٥٦ - النموذج الأروع للنضال الشعبي وبورسعيد داخل الحصار معزولة عن الوطن وقد أغلقت منافذ عبور القوات النظامية إليها وقوات دولتين من اكبر الدول فى ذلك الزمان - إنجلترا وفرنسا تدكها جواً وبحراً وعشر فرق شعبية للمقاومة الباسلة تجعل بقاء قوات العدو مستحيلاً - كانت الفرقة العاشرة من فرق المقاومة الشعبية البورسعيدية هي فريق النساء الذي كانت تقوده مدرسة صغيرة من بورسعيد اسمها « زينب الكفراوى ».

٦- لحظة من أطول وأعمق لحظات الظلام فى تاريخنا... أشير إليها لما عشته وعايشته مع النساء بمختلف طبقاتهن ودرجات وعيهن ومواقعهن فى العمل العام أو العمل الأهلي والتطوعي ربات بيوت متفرغات مع انتفاض للمخزون القيمى والحضاري وطاقات للأمل وإدراك للعزائم التي يحتاجها الإعداد للمعركة - فحرب الاستنزاف لم تدر رحاها على جبهات القتال وحدها ، وإنما أيضا فى جبهة الصمود الداخلي، والمشاركات النسائية تسفر عن تجلى الإدراك وكشوف الوعي الكامن بمعنى أن الوطن فى خطر وبالإمكان قطع الزاد حتى يطلع النور وتنزاح الغمة -عبارات كنت اسمعها من على ألسنة سيدات ضاربات فى عمق الزمن مثلن دائما للضمير المصرى قلب الحكمة وشفافية الرؤية، وعندما يعمر القلب المصرى بالإيمان وبالقدرة وينتظر واقعيا يتكافأ مع ما يعمر به القلب بالإيمان والذي مثل جوهراً من دروس النصر وأثبته ما

حدث فى السادس من أكتوبر ويحدث دائماً عندما تتكافأ القوتان قوة ما فى القلب وما لديه من مخزون حضاري كامن وقوة الإحياء والحفظ والإطلاق، كانت المرأة بطلة فى معارك الصمود -ما سمعنا عنه ونشر فى حينه وسجلته ورقة أ.د إجلال خليفة.
من منا لا يتذكر ما قامت به نساء مصر من التبرع بما لديهن من حلى ذهبية وترحال أم كلثوم إلى عواصم الوطن العربي وأوروبا لتجمع إيرادات حفلات غنائية أقامتها وتجمع التبرعات بالعملات المحلية والصعبة لتسليح الجيش، وحملت المرأة مسئولية إعادة تهجير أطفال ونساء وشيوخ منطقة القناة وسيناء إلى أماكن آمنة وتأمين حياتهم.
وزيارة جنودنا فى جبهة القتال التي امتدت غرب قناة السويس لمعرفة قضاياهم المدنية والعمل على حلها وزيارة أسرهم والقيام بتأدية بعض الأعمال الخاصة التى كانت تحتاج لجهود جنودنا أثناء حياتهم المدنية، أضف إلى ذلك أن خروج المرأة إلى مجالات العمل المختلفة بعد كفاحها فى مجال العلم بكافة ميادينه ونجاحها الساحق فيه سهل للمسئولين إحلال الفتاة محل الفتى فى فروع الإنتاج على تباينها سواء فى قطاع الزراعة الفنية والصناعة أو التجارة أو الإدارة والخدمات التعليمية والصحية والسياحية والمصرفية، وقد زاد عدد العاملات بأجر فى حجم العمالة النسائية بكافة المستويات العلمية المختلفة عما كان عليه قبل ١٩٦٧ حتى وصل الى مليون و ٦٥٠ ألف الآن (أي عام ١٩٧٥)، وتستطرد أ.د. إجلال فى الحديث عن قوى العمالة اليدوية بلا أجر، بينما تبلغ نسبة العمالة النسائية فى قطاع الخدمات بأجر من حرب ١٩٦٧ وأثناء حرب ١٩٧٣ ٤٠ ٪ وتبلغ ١٣ ٪ فى القطاع الصناعي واجتماع السيدة زوجة الرئيس «أنور السادات» بالقيادات النسائية فى المركز الرئيسي للهلال الأحمر المصرى بشارع رمسيس وتشكيل لجان لتنظيم جهود المرأة وتنظيم الجهود النسائية الرسمية والشعبية حتى تستمر الحياة الإنتاجية دون توقف ولا تتأثر بغياب الرجال فى الجبهة وعاشت الطبيبة والصيدلية والممرضة والحكيمة فى مكان عملها بالمستشفيات طوال أيام المعركة وبعدها ليقمن بالأعمال الطبية وإسعاف الجرحى من أبطالنا، كما امتلأت بهن المستشفيات ومراكز الإسعاف القائمة فى ميدان القتال لتأدية الواجب هناك - وفى مجال الإنتاج الحربي وأبحاثه نجد جهود المرأة واضحة فى المصانع الجديدة لا فى الخدمات والأعمال الإدارية فحسب بل أمام الآلة ومواد الإنتاج والذخيرة ويعمل هناك خريجات الكليات العملية ومعاهد التدريب وما الى ذلك وكثير من اسطوات الخراطة واللحام من النساء، وباحثات ومهندسات فى الكيمياء والكهرباء وأعمال أخرى لم يحن التحدث عنها بعد - وقل نفس القول عن العالمات فى أكاديمية البحث العلمي ومراكز البحوث - فهناك العشرات من كبار العالمات واصلن الليل بالنهار فى عمل أبحاث على مستوى عال أفادت قواتنا المسلحة وهجرن منازلهن وأسرهن وسوف يأتي اليوم الذي يمكننا أن نذكر فيه ما قدمته أولئك العالمات لمصر فى معارك تحريرها.
٧- وقد قمت بالبحث عن هذه الأوراق ولم أوفق فى العثور عليها رغم أن الدعوة لاستيفاء هذا الجانب من مشاركات المرأة المصرية فى انتصارات أكتوبر وما قبلها من حرب الاستنزاف تم قبل ثلاثة وعشرين عاما - لا أعرف هل لم تكتب حتى اليوم أو أنه ضيق الوقت المتاح لإعداد ورقة البحث لم تتح لى العثور عليها، وإن كنت أجدد الدعوة للشئون المعنوية بقواتنا المسلحة بتوثيق دور المرأة التاريخي فى تغطية وقائع النصر وتسجيله وحفظه للأجيال بان تدعو كل صاحب دور من الرجال والنساء فى حرب ١٩٧٣ ان يكتبوا ذكرياتهم وذكرياتهن مرفقة بما يمكن توثيقه وجمعها فى ملفات ستضيء وتضيف الكثير لصناعة النصر وصانعاته على الجبهة الداخلية أما فى وقائع المشاركة التي وردت فى السياق السابق انه لولا تعليم وعمل المرأة ودورها الفاعل لاختلت منظومة الحياة على جبهة القتال وعلى الجبهة الداخلية.

وأترك ورقة د. إجلال خليفة لأسجل ملامح جبهة أخرى من جبهات الصمود التي أدارتها المرأة ببراعة فأرقام الميزانيات و خاصة الإيرادات ما بين ٦٧ -٧٣ تؤكد أن الشعب هو الذى قام بتمويل القوات المسلحة من موارد القطاع العام والضرائب ومنها ضريبة الاستهلاك والرسوم التي فرضت ورغم عدم وجود قطاع خاص وقطاعات ضخمة من المستثمرين وكانت أغلبية الشعب من أصحاب الدخول البسيطة والفقراء فان الاقتصاد اعتمد على الناس أنفسهم وتحمل المصريون تقودهم المرأة باعتبارها وزيرة الاقتصاد الفعلية للأسرة وللوطن - ما لم يتحمله إنسان من اجل العبور الاقتصادي إلى النصر، وتقررت ضرورة التنمية كأولوية لضرورات الحرب من اجل أن تسير التنمية جنباً إلى جنب مع أعمال الدفاع الوطني رؤى تحميل الشعب تضحيات إضافية تحملها ببسالة ودفع ضرائب للدفاع و الأمن القومي وزيادة بعض الرسوم وفروق أسعار بعض السلع الاستهلاكية والإعانة المفروضة لصالح المهجرين، وقدرت هذه المبالغ بـ ٢٠٠ مليون جنيه سنويا - بأسعار الجنيه فى ٧٣ - وبترشيد وتدبير لا تستطيعه مثل المرأة المصرية التي أدارت حياتها واستعذبت التضحية وهي تدرك بفطرتها المثقفة وبمخزون النضال الموروث فى سلالتها معنى ربط الأحزمة على البطون ليتحرر تراب الوطن . وكيف تجوع الحرة ولا يدنس شرف وطن - وعندما قامت الحرب كانت الدولة تستورد ٧٥ ٪ من المواد الغذائية وخاصة من السلع الرئيسية وعندما عبر الجيش المصري معلناً بدء معارك تحرير سينا ، تحولت السفن القادمة بالمواد الغذائية إلى موانئ آمنة بعيدة عن أخطار القتال وكان معروفاً انه إذا قامت المعركة يصبح الاستيراد مستحيلا لأربعة شهور وكان احتياطي الغذاء فى الصعيد لا يغطى فترة زمنية متوسطها ٤٥ يوما ، وكان الرهان على الصلابة والصمود وقدرة التحمل والاعتزاز والكرامة التي تستطيع دواعيهم الحقيقية ووعظ الضمير الجمعي والتفافه حول الأهداف التي يؤمن بها تحفز وتستنفر أعلى طاقاته على إبداع الأداء الحياتي واحتمال تحدياته.

٨- جميع الأرقام تتواضع فى قياس القوة والقدرة للمرأة المصرية فى تحمل وإدارة اقتصاديات الحرب وإعادة بناء الجيش وتسليحه قياسا بأدوارها الاجتماعية والنفسية والتربوية وهي تتحمل مسئولية الحياة كاملة وما قبل وما بعد ٧ سنوات زوجة وأم لزوج وأب يرابط على جبهة القتال. تدلنا الأرقام على الأعداد الضخمة من المقاتلين النظاميين والمجندين والمتطوعين الذين كانوا على جبهات القتال. تحت ظلال الخطر واحتمالات المجهول كيف صنعت الأمان والتأمين والصلابة النفسية للأبناء.. إنها واحدة من اعظم إبداعاتها في الحرب والتي جمعت وثائقها الحية من أحاديث المقاتلين -أفاضوا في الكشف عن جبهة الأمن النفسي لرجل وراءه امرأة -رجال لا يعرفون كم سيتغيبون- وكيف سيرجعون إذا رجعوا- مقاتل تصنع صلابته وتسليحه النفس إلى جانب إيمانه وعشقه لتراب الوطن امرأة إذا غاب عنها حفظته وإذا ضعف حملته وإذا تمزق كانت عينه التي يرى بها وذراعه الذي انقطع وساقه وعزة كبريائه امرأة مصرية نادرة المثال لا تكف داخل المحنة والتحدي عن تجديد عقيدة إيزيس أول العقائد المصرية القديمة -ان تلد القوة والأحياء من رحم الحب والصلابة والإيمان كأنها أم الأرض مثل ما هي أم وصانعة الرجال.

٩- إنني لا اغني كلمات شاعرية إنما انقل نبض ونص حكايات مقاتلين يحكون كيف غابوا طويلاً وعادوا ليجدوا البيت راسياً ينتظرهم وصورة الأب البطل محفوظة في قلوب وعيون الأبناء . أرضعتهم حليب البطولة ولا تكف عن غزل نسيجها البشري وإبداعها التاريخي في صناعة الأبطال -كان المقاتلون يفسرون سراً من أهم أسرار القتال البطولي الذي صنعوه في السادس من أكتوبر، ذلك القتال الذي وصفه الأعداء قبل الأصدقاء من المحللين-انهم بأسلحتهم المعلقة على أكتافهم يأكلون الدبابات. النصر جاء به عشرات الآلاف من الشهداء والمصابين ومعهم وورا ءهم وأمامهم عشرات الآلاف من النساء.

بحث آخر أدعو إليه لنعرف كيف خاضت المقاتلات على جبهة الحياة الداخلية معارك الصمود والوفاء والمساندة وبناء البشر وهي الأم والأب لأبناء الشهداء أو هي الأم الراعية لمن عاد مصابا وكيف أكملت بالحب والإعزاز ما عجز وانقطع.. في لقاءات متفرقة مع أمهات وزوجات الأبطال من عادوا ومن استشهد -لفتني ما يحفظه من مدخر مدهش من حكايات البطولة الشعبية المصرية- واشتركن كلهن في تلك الملامح التي تعطيها الصلابة والإيمان والإحساس العميق بالواجب والمسئولية والأمومة تجاه الأرض والوطن تتساوى مع أمومة البشر. انضم هذا التأسيس فى صناعة البطولة إلى جميع العناصر التي شاركت فى صناعة النصر من أخذ بالتخطيط العلمي المتقن وإحترام آدمية المقاتل وروح الأبوة والأخوة التي جمعته بقياداته.

كما حدثني كثير من المقاتلين البسطاء عن الانضباط، الجدية والكفاءة التي وفرتها التدريبات الشاقة والقدرة المصرية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستيقاظ الضمير الجمعي وتعظيم المصلحة العامة والالتفاف حولها وتجلى حب المصريين للعمل وتقديسهم له وللطاقة البناءة للصبر والمغايرة لأشكاله السلبية والمبددة للقوى - تم الالتفات جيداً إلى جميع هذه العناصر وغيرها في تحليل عوامل صناعة النصر -وبدا لي غالباً حق المرأة ودورها ومشاركاتها ثم ذلك الدور التأسيسي باعتبارها زارعة اللبنات الأولى للشخصية في أخطر سنوات التكوين.

١٠- لقد حققت انتصارات أكتوبر إنجازا يحدث لأول مرة منذ نشأة إسرائيل وهو أن تترك أرضاً استولت عليها بالقوة العسكرية الأمريكية -من أصدق العبارات للدكتور «جمال حمدان» في كتابه- ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية إنها معركة مصرية أمريكية أكثر منها معركة مصرية إسرائيلية بمثل ما أسفرت انتصاراتنا عن سقوط أكبر عدد من مجنديهم ومقاتليهم منذ استقر الكيان الصهيوني في فلسطين - بينما كان أعظم دروسها لنا أن الصانع الأول للنصر هو استنهاض القوى الذاتية للرجال والنساء في مصر عند قمة القدرة والتمكن من العطاء- فهل كان استنهاضها رهناً بالحدث التاريخي أم استراتيجية بناء تعتمد على الإحياء والتواصل والامتداد ليظل للحياة على خطوطها الداخلية نفس التمكن والقدرات وكل ما أعطى الحرب إشراقات إنسانها وإبداعاته القتالية؟ لقد اعتبرت التنمية المتواصلة للثروات الطبيعية وعلى رأسها البشر قضية حياة أو موت ووضعت وأقرت في عام ١٩٧٣ سياسة قومية للسكان وتنظيم الأسرة كانت محاورها :

أ-رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

ب-التعليم.

ج-تشغيل المرأة.

د-الميكنة الزراعية.

هـ تصنيع الريف.

ز-تخفيض معدل وفيات الأطفال.

ح -الضمان الاجتماعي.

ط-الإعلام والتوعية.

ي-نوعية الخدمات وتوفيرها.

١١- لقد كانت دلالات الأرقام قبل حرب أكتوبر تكشف هوة شاسعة بين ما تحقق على جبهة القتال وبين إشكاليات التنمية التي تعانيها الجبهة الداخلية - وفي إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أن نسبة الذين يعملون ويعولون غيرهم لا تزيد عن ٢٥٪ من تعداد السكان أي أن حوالي ٧٥٪ يعيشون على ما يكسبه ٢٥٪ منهم وإعتبرت من أعلى نسب الإعالة في العالم وبلغت قضايا النفقة للإعالة أربعين ألف قضية في نفس العام ١٩٧٠ دخل بسببها ٢٨٣٧ رجلاً السجن لعجزهم عن دفع إعالة زوجاتهم وأولادهم وذويهم بينما كانت أخطر الأرقام تلك التي تقول أن نسبة الأمية بين النساء تصل إلى ٧٨٪

١٢- تكشف السياسة القومية السكانية التي وضعت في نفس عام النصر عن ضرورة المواجهة العاجلة لما تكشف من احتياجات وفجوات اجتماعية وعن ضرورات وأولويات التعليم وتشغيل المرأة ووضعت على قمة الخطة مما يعيدنا إلى أن جميع مشروعات النهضة وبناء مصر الحديثة كان تعليم المرأة أساساً لمشروع تنموي اجتماعي واقتصادي متكاملاً... وبما لا يبقى تفجير المخزون الحضاري رهين اللحظات عالية التحدي لتحدث الاستجابة (نظرية توينبي) وليصبح درس أكتوبر الذي لا يقل أهمية عن النصر هو التنمية المستمرة لقوانا الذاتية وعلى رأسها القوى البشرية هذه القوة والقوى التي مثلت القاعدة الصلبة لفرض إرادتنا بالحرب ولتكون ظهير فرض إرادتنا بالسلام - التنمية كقضية حياة أو موت للقوى البشرية في مجموعها كهدف للتنمية وصناعها بينما أثبتت التجربة المصرية العريضة والعميقة في التاريخ أن المرأة هي قلب هذه القوة ونواتها المحركة وعثل ما تجلى عطاؤها وسط أصعب الظروف ونضالها وسط صراع القوى المستنيرة التي تدرك قيمة معطيات علمها وتعليمها وعملها ومشاركاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل قيمها الأصيلة وبين التراجع والنكوص عن كل مكاسب تتحقق تتحالف فيه دائماً القوى الظلامية والرجعية التي لم يكن مدهشاً أن تتلاقى مع حرب المعتمد البريطاني في مطلع القرن في مصر ضد تعليم الفتيات وكانت حرب أكتوبر من أنصع عرائض الدفاع وأثبتت مقولة مؤرخين.. معاصرين تعيد حضارة القرن العشرين إلى قوتين - اختراع الكهرباء وإضاءة قلب المجتمع بتعليم وعمل ومشاركات المرأة.

١٣- لقد اصبح واضحاً ويقيناً أن معركة التنمية هي عبور مصر إلى القرن القادم الذي تقود جموع النساء إليه السيدة « سوزان مبارك » وهي تضيف إلى حلقات الريادة النسائية حلقة مضيئة مؤكدة لأهمية دور الدولة ودعمها وراء نهضة مجتمعية يتعاظم فيها دور المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية من خلال حركة ولجنة قومية للمرأة تتجاوز الحزبية وتعبر تعبيراً صادقاً عن جموع النساء بمختلف التوجهات الفكرية والسياسية والانتماءات الحزبية وأن تمثل في اللجان الإقليمية المنتشرة في جميع محافظاتنا لتطبق إستراتيجية قومية للتنمية وتجارب وبرامج رائدة للتنمية الشاملة للمرأة والأسرة والمجتمع والخدمات يتبناها المجلس القومي للطفولة والأمومة، ولأول مرة تدرج أهداف وسياسات النهوض بالمرأة بالخطة الخمسية للدولة مستهدفة تحقيق معدلات أعلى للتنمية الشاملة. وانعقدت ثلاثة مؤتمرات قومية للمرأة أولها في يونيو ١٩٩٤ عن المرأة وتحديات القرن ٢١، والثاني في إبريل ١٩٩٦ حول سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع. بينما انعقد الثالث في مارس ١٩٩٨ عن تنمية المرأة الريفية التي تمثل حوالي ربع سكان مصر، وتعتبر من أكبر القطاعات إنتاجية وأكثرها معاناة واختار المؤتمر أربعة محاور للمواجهة وهي: الأمية وتعليم المرأة وصحتها واقتصادياتها وحقوقها الاجتماعية والسياسية والقانونية. وآليات التنفيذ تتم في إطار الخطة الكلية لعمل الدولة وتقوم عليها إدارات المرأة المتخصصة في وزارات الشئون الاجتماعية والصحة والسكان والزراعة والإعلام يساندها دور فعال وتاريخي للعمل الأهلي والتطوعي. يتقدمها الإيمان المبدئي والموقف الحضاري والوعي التاريخي من القيادة السياسية بفاعليات مشاركة المرأة المصرية عبر التاريخ القديم والحديث يلفت النظر ما يعترض طريق التقدم والتنمية من صعود وهبوط يترجم

ويعكس صراع التقدم والتراجع الذي لم يتوقف أبداً وبما يجعل الصعود إلى الأهداف المرجوة يبدو بطيئاً إن لم يتوقف أحياناً ويبدو عاجزاً عن المواصلة، والنموذج يبدو واضحاً في قانونين هامين:

أ- القانون ١ لسنة ١٩٧٩ والذي خصص ٣٠ مقعداً للمرأة في مجلس الشعب أسوة بتخصيص مقاعد للعمال والفلاحين، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلى حوالي ٩٪ خلال النصف الأول من الثمانينات، ولما أسقط هذا الحق بمن لا يفهمون حقوق المرأة حضارياً وإنسانياً ودينياً حقاً، أدى إلى انخفاض تمثيلها في البرلمان إلى ٢٪ منذ عام ١٩٩٠ وتداعت ارتدادات أخرى في المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء فانخفضت نسبة تمثيلها من أكثر من ١١٪ عام ١٩٧٩ إلى ٢.١٪ عام ١٩٩٢.

ب- أما القانون الثاني، فهو رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ للأحوال الشخصية الذي أعطى المرأة ضمانات ضد تعسف وسوء استخدام رخص الطلاق وتعدد الزوجات والحضانة وحقوق المسكن وكان القانون يمثل نقلة نوعية خلال أكثر من ٥٠ عاماً منذ صدور قانون ١٩٢٦ - وفي ضوء النظرة القاصرة عن إدراك التنمية الحضارية والدينية والاجتماعية لتمكينها وتأمينها - وعن قراءة صحيحة لذلك المشهد البطولي الإنساني للمشاركات النسائية التي تجلت دائماً وتجلوها نيران الألم والتحديات الوطنية أوقف القانون بإدعاء أسباب إجرائية وشكلية وحاولت الدولة استنقاذ بعضه بتقديم مشروع قانون آخر لمجلس الشعب وهو القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

١٤- إن الاستهداء بنور ودروس الكفاح الطويل والمجيد للمرأة وبفهم عميق للبعد الاجتماعي للتنمية يضيء طريق حركتها في التسعينات. ومن أهم منجزات الحركة القومية للمرأة صدور أول قانون موحد للأمومة والطفولة والإعداد لقانون جديد يطلق قوى ويعظم مشاركات العمل الأهلي ومشروع قانون بتبسيط إجراءات التقاضي وإنشاء قضاء ومحكمة للأسرة وتعزيز مشاركة المرأة بفاعلية في مجالات العمل وتطوير المناهج التعليمية لتعزيز الرؤية المستنيرة للمرأة وصورتها في الإعلام وكذلك من أهم الإنجازات تكثيف دور شبكات الأمان الاجتماعي لحماية المرأة من الآثار السلبية المترتبة على عمليات الإصلاح الاقتصادي ، وتمثل الفتيات من إجمالي التعليم الجامعي وما قبله نسبة ٤٣-٤٥٪ بالإضافة إلى تزايد نسبة الحاصلات على الدرجات الجامعية العليا وفي عام ١٩٩٦ وصلت نسبة الأمية إلى ٣٨.٦٪ وتزدهر أساليب مواجهة جديدة للأمية كمدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع لتوفير تعليم فعال لمن فاتهن قطار التعليم وتصل به إلى الفتيات والنساء في أقصى النجوع والقرى وأصغرها وأبعدها ويتزايد عدد الفصول والدراسات والإهتمام بأرقام تدل على إستيعاب المجتمع لقيمة التنمية بتعليم وعمل المرأة حيث ترتبط برامج محو الأمية بمراكز تدريب لتطوير قدراتها وزيادة دخلها، أن مؤشرات كثيرة تقول بدلالة الأرقام حجم المتغيرات التي حدثت نمشاركتها في قوة العمل تتراوح ما بين ٢٨٪ و٣١٪ أجهزة الإحصاء اختلفت في تحديد النسبة في مجال المشاركة السياسية بينما لم تتجاوز النسبة ٢,٦٪ من مجموع الناخبين في انتخابات عام ١٩٥٧ وبحلول عام ١٩٩٦ ارتفعت نسبة الناخبات إلى ٣٤,٠٤٪ أي أكثر من ثلث مجموع الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات على مستوى الجمهورية بينما تتضاءل النسبة التي تشغلها المرأة من مقاعد البرلمان بمجلسيه فقد بلغ عدد النساء في انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ خمس عضوات، وقام السيد رئيس الجمهورية بتعيين أربع سيدات أخريات - ليبلغ العدد الإجمالي تسع عضوات بنسبة ٢٪ من مجموع الأعضاء ويزداد العدد في مجلس الشورى ليصل إلى ١٥ سيدة بنسبة ٥,٧٪ بينما انخفضت نسبة مشاركتها في المجالس الشعبية المحلية إلى ١,١٨٪ عام ١٩٩٧ - بينما يتواصل دعم القرار السياسي لها في مواقع صنع القرار - ومنذ تعيين أول وزيرة عام

١٩٦٣- د.حكمت أبو زيد وزيرة للشئون الاجتماعية - تولت سبع نساء وزارات مختلفة وحتى عام ١٩٩٧ ولكن يظل ما تشغله يمثل نسباً متواضعة قياساً إلى ما تتطلبه قضايا التنمية والتغيير الاجتماعي والمشاركات السياسية والأوضاع الاقتصادية - وحجم الأخطار المترتبة على الغياب وانكماش الدور في ظل تعاظم التحديات التي تطرح للمواجهة جبهات جديدة تؤكد أن الصراع الممتد وكما تؤكده الأحداث يتعاظم كل يوم.

١٥- إن آخر ما شغلته من مناصب قيادية بعد معركة كفاح طويلة رغم سبق عديد من النساء في ٧ دول عربية شقيقة إليه هو منصة القضاء، وقد تولت في أغسطس ٩٨ المستشار «هند طنطاوي» مسئولية القضاء الإداري بعد أن كشفت المعركة عن كمون القوى التي مازالت عاجزة عن رؤية مصيرية لدورها في صناعة التاريخ وانتزاع النصر، لقد تدثرت المقاومة بالدين الحنيف كالمعتاد فلما أسقطت الحجة نسب إلى عجز قدراتها عن المهمة الشاقة رغم أنها معلمة القضاء في الجامعة وشغلت رئاسة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في دورته قبل الأخيرة -أ.د. فوزية عبد الستار - وتشغل الآن وكالة المجلس - أ.د.آمال عثمان، ولكنها معركة تحدث في منتصف ١٩٩٨ ونحن على مشارف الألفية الثالثة لتقدم نموذجا يثبت أن الكثير من الأنساق القيمية والفكرية المتقدمة والمستلهمة جذورنا وجوهر قيمنا الأصيلة لم نستطع أن نمدها إلى فعاليات الحياة -بينما يبرز رقم آخر لابد من الالتفات إليه جيدا وهو انه ما بين ١٨٪ و٢٢٪ من إجمالي الأسر المصرية تعولها النساء.

١٦- إنها لدواعي الحرب حملت المسئولية وحدها وأبدعت في إدارة الحياة في إطار القيم الصحيحة التي مهدت للنصر وأسفر عنها السادس من أكتوبر لكن في ظل المتغيرات والصراع بين التقدم والتراجع والخلل الذي يعصف بالمنظومة الكونية ونحن جزء منها بالإضافة إلى همومنا ومشكلاتنا الخاصة والأدوار والمسئوليات التي تتزايد في الأدوار وضرورات التنمية هل تملك نفس الاستطاعة والنجاح الذي حققته وسط ورغم اختبار الحرب وهل يكفي الكمون الداخلي لقيم النصر في انتظار نازلة وتحدى تستدعي الاستجابة ومدى تأثر المخزون الحضاري بالعصف الكوني والقيمي والاقتصادي والاجتماعي.

١٧- نحتاج من مراكزنا البحثية أن تستقصي لنا الواقع ومتغيراته، الأجيال ورؤاها، المعطيات الثقافية وثوابتها ومتغيراتها -صناعة التغير وأدواتها. الإعلام وكتاباته فوق الوجدان -التعليم وحصاد ربع قرن من التطوير ومضاعفة ميزانياته -نجتهد في أن نرى ونصيب ولكن وسط ثورة المعلومات واحدث تقنيات الاستقصاء والبحوث الميدانية نحتاج أن نستقصي ونحلل الدلالات الاجتماعية والمؤشرات.. نحتاج أن نستقصيها لنصحح ونعالج ونوفر المناخ الذي تحتاجه مشروعات البناء والتعمير الكبرى التي نتوجه إليها في سيناء وتوشكى وجنوب الوادي ومواجهة مشكلات الشباب والبطالة بتنمية الإنسان ركيزة والمرأة محوراً لها.

١٨- ما أكثر ما تحدثنا عن روح أكتوبر وهي ليست اكثر من مجموع القيم الصانعة للنصر والمطلقة للمخزون الحضاري والمستوعبة لدروسه لمواصلة المستقبل بعناصر البناء التي احتشدت للمعركة والنتائج التي أسفرت عنها والمؤكدة على ضرورة بعث روح أكتوبر علما وتخطيطا وجدية وانضباطا واحتراما للقوانين ركيزة للديمقراطية واستنهاض للقيم الروحية وجوهر وفعل الإيمان الصحيح والتركيز على تنمية البشر ورفع كفاءة الإنسان وفتح بوابات الأمان في مضاعفة فرص العمل والتدريب وإعلاء المهارات الذهنية والعقلية واليدوية وتوفير جميع العوامل التي تجعله قادرا على أن يخوض المعارك الأكثر شراسة على جبهات التحديات مستندين إلى تطوير التعليم الذي اعتبره «الرئيس مبارك» مشروعا قوميا للعقد الأخير من القرن مع محو الأمية، بالإضافة إلى مواجهات حاسمة للأنساق البالية من المعطيات الثقافية

وفتوحات إعلامية تواجه بث السماوات المفتوحة تثبت الجذور وتتصل بالحداثة والجديد بوعي وقدرة على التقويم والاختيار وتعظيم الثروات البشرية والطبيعية واختبار أكفأ العناصر والتطوير الإداري وازدهار الحريات والمشاركة الشعبية وإحياء الضمير الجماعي الذي يجمع الأمة حول أهدافها الكبرى ويضيق الفروق ويسقط الحواجز المجتمعية وذلك التحول إلى جزر مغتربة تتشبث بالأنا وتتقوقع داخلها وتدافع عن مكاسبها الضيقة ، وكل ما أبدعنا به إدارة جهد القتال وروضنا ما أطلقوا عليه المستحيل واستدعينا به النصر .. فحدثت الاستجابات .. والمرأة جزء من الكل تعيد وتجدد وتؤكد عقيدة «إيزيس» الخالدة ولا يكفي أن تترك لتجمع أشلاء «أوزوريس» وسط الملمات يجب دعم حركتها التي تجعل العطاء متواصلا بقدر ما يمتلئ قلبها بالإيمانية والعلم والقدرة ويتاح لها أن ترتوي منهم لتطرحهم في أجيالها وفي مجمل الواقع الحياتي لبلادها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ..إن نساء حرب أكتوبر حفيدات ما قبل النصر وأمهات «وجدات» ما جاء بعده قد أعدن وجددن وأكدن عقيدة «إيزيس» الخالدة «انهم يقولون عنك يا أوزوريس ولو انك ترحل إلا انك تستيقظ ثانية-ولو انك تموت إلا انك تبعث مرة ثانية.. قف.. انهض.. إيزيس تحبك».

وقد خلصت هذه الورقة إلى بعض التوصيات أجملها في الآتي:

١- معالجة القوانين التي تتناقض مع حقوقها الدستورية في المساواة كقانون الجنسية بالنسبة للأبناء وجميع الممارسات المجتمعية التي تدعم قهرها وتكرس الفاصل العميق بين الحقوق المقررة لها في الشريعة السمحاء وفي الدستور والقانون وبين الممارسات الفعلية والواقعية البعيدة عن جوهر وفاعليات هذه الحقوق.

٢- يبدو مشهداً مؤسفاً لا يتفق مع التنمية الحضارية المصرية والمواهب الكامنة لإنسانها وقيمة التمكين للرجال والنساء أن ندخل الألفية الثالثة بهذه النسبة من الأمية وأدعو اللجنة للتوصية بدعم وتكثيف البرامج القومية لمحو الأمية وتوسيع مشاركة القوات المسلحة في المواجهة والاستفادة بالبرامج الرائدة للتنمية الشاملة التي تقوم بها اللجنة القومية للمرأة المصرية في برامج محو الأمية ببرامج للتدريب ورفع كفاءة المرأة وزيادة النسب المقدرة لها من قروض الصندوق الاجتماعي وتذليل العقبات وإلغاء الشروط التي تشكل عقبات لاستفادتها بها ودعم شبكات الضمان والتأمين الاجتماعي القائمة، مع دعم القدرات والعمل والإنتاجية وإبقاء شبكات الأمان القائمة على المعونات في إطار الحالات الخاصة والعجز والشيخوخة.

٣- استكمال السجل القومي للمشاركات المدنية التي لعبت فيها المرأة الدور الأول والاهتمام بالدراما التسجيلية التي تصنع للأجيال القدوة والنموذج من بطولات حقيقية من مقاتلي ومقاتلات مصر على جميع الجبهات والاهتمام بالبرامج والدراما التاريخية التي تساهم في رفع وعي الرجل بقيمة مشاركة المرأة وكيف أنها شريكة النضال الوطني فكيف لا يدعم ويخدم نضالها الحياتي.

٤- دعم وعيها القانوني ومشاركتها السياسية وإعادة النظر في القوانين التي تدعم هذه المشاركة والتي تتجاوز إشكاليات المعطيات الثقافية المتخلفة والمشكلات التي تحبط العملية الإنمائية وتمثل عقبة أساسية بالنسبة لمشاركة المرأة.

٥- الأخذ بجدية لبرامج تكليف الفتيات مثل الشباب عقب التخرج في برامج محو الأمية وفي خبرات التمريض وسائر المهارات التي تجعلها قادرة على الوقوف و مواجهة أي حالة تتعرض لها.

الورقة الثانية :

دور الإعلام فى حرب أكتوبر ١٩٧٣

أ.د. فاروق أبو زيد

عميد كلية الإعلام - جامعة القاهرة

١- كان للإعلام دور بارز في انتصار أكتوبر ١٩٧٣ م، كما كان لانتصار أكتوبر تأثير بالغ على مسيرة الإعلام في مصر، لذلك فإن دراسة العلاقة بين انتصار أكتوبر والإعلام، لابد وأن تعالج من خلال محورين رئيسيين، أولهما دور الإعلام في انتصار أكتوبر، والثاني تأثير انتصار أكتوبر على الإعلام المصري.

دور الإعلام في انتصار أكتوبر:

٢- في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ م ظلم الجيش المصري، وظلم الإعلام المصري معه، فقد الإعلام مصداقيته بسبب ما اتهم به من مغالاة وتضخيم للوقائع وتجاهل الحقائق، وإذا كانت بعض هذه الاتهامات حقيقية بفعل هيمنة النزعة الخطابية والدعائية على إعلام تلك المرحلة والفترة التي سبقتها، إلا أن أكثر هذه الاتهامات كان أقرب إلى التجني منه إلى وصف الحقيقة، حيث لعب الإعلام المصري قبل حرب ١٩٦٧ دوراً كبيراً في تعميق الانتماء الوطني ونشر الوعي القومي، وفي تحدي الدعاية الصهيونية ومقاومة الاستعمار، والوقوف مع حركات التحرير الوطني في الوطن العربي والعالم الثالث كله، ولكن هزيمة يونيو ١٩٦٧، غطت على هذه الجهود، ونسي الجميع أو تناسوا الإيجابيات، ولم يتذكروا سوى السلبيات!

٣- وعقب نكسة يونيو بقليل، وبعد أن تلاشت الدهشة التي أعقبت صدمة الهزيمة، بدأت القوات المسلحة المصرية تستعيد ثقتها بقوتها وقدرتها على التصدي للعدو، وتم ذلك عبر معارك «رأس العش»، وتفجير المدمرة «إيلات» وبالكثير من البطولات الخارقة التي شهدتها حرب الاستنزاف، وترافق مع ذلك كله، عودة متدرجة للثقة في الإعلام المصري، توجت بدرجة عالية من المصداقية في الأداء الإعلامي خلال حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣م. واعترف العدو قبل الصديق، أنه في الوقت الذي التزم فيه الإعلام المصري بكافة وسائله : المقروءة والمسموعة والمرئية بالصدق والدقة الموضوعية، سقط إعلام العدو في مستنقع المغالاة وتضخيم الوقائع وتجاهل الحقائق، وهكذا تجرع إعلام العدو من نفس الكأس التي شربنا منها في يونيو ١٩٦٧!

٤- إن أي محاولة لتقييم الأدوار في انتصار أكتوبر ١٩٧٣م، لتقف بخشوع وإجلال لكل الشهداء

الأبطال الذين قدموا أرواحهم فداء للوطن، ثم تعترف بالتقدير والامتنان لجميع أفراد القوات المسلحة على الأداء البطولي الذي حقق النصر. ومن المهم التأكيد على أن الشعب المصري كله وقف وراء قواته المسلحة بالدعم والتأييد والمساندة.

٥- وكان للإعلام، شأنه في ذلك شأن بقية قطاعات الشعب المصري دور ملموس في انتصار أكتوبر، ويمكن أن نرصد بعض مظاهر هذا الدور في النقاط التالية:-

أ-العمل على استعادة ثقة الشعب بقدرة قواته المسلحة على تحقيق النصر، والتصدي للحرب النفسية التي حاولت استغلال نكسة يونيو ١٩٦٧ لإضعاف ثقة الشعب بقواته المسلحة، وكان هذا العمل بمثابة «البيئة التحتية» التي مهدت الطريق لانتصار أكتوبر، وذلك عن طريق كشف زيف الانتصارات الوهمية للعدو وإبراز بطولات القوات المسلحة في كبح غرور العدو، وخاصة في الفترة التي أعقبت ٥ يونيو ١٩٦٧.

ب-العمل على تحقيق الالتحام بين الشعب وقواته المسلحة، والإسهام في إعداد الشعب للمعركة عن طريق تعميق الانتماء الوطني وتحويل الشعب إلى قوة مؤثرة تدعم وتمد القوات المسلحة بالقوة البشرية والمادية اللازمة لمعركة التحرير.

جـ-السعي إلى تعبئة الرأي العام الوطني وحشده لمساندة القيادة السياسية والقوات المسلحة، عن طريق التعريف المستمر بأبعاد الموقف السياسي والعسكري، والتوعية بمقتضيات الأمن القومي، وشرح أبعاد الصراع مع العدو ومتطلباته.

د-المواجهة المستمرة والنشطة لدعايات العدو وكشف أساليبه في الحرب النفسية وتحصين المواطن من تأثيراتها الضارة.

هـ-الإعداد النفسي للمواطنين للتعامل مع مقتضيات المعركة ومتطلباتها، مثل إزالة الرهبة من الحرب ودعوة المواطنين للالتزام بتعليمات الدفاع المدني والتوعية بأنماط السلوك المناسبة للمعركة، كترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج ومحاربة الغلاء والارتفاع المفاجئ في الأسعار وعدم التزاحم على شراء السلع أو في وسائل المواصلات وغيرها من أنماط السلوك اللازمة في المعركة.

و-العمل على إقناع الرأي العام العربي والعالمي بعدالة الموقف المصري، وحق مصر في تحرير ترابها الوطني وطرد المحتل الأجنبي. وحشد التأييد العربي والدولي، إعلامياً وسياسياً ودبلوماسياً بما يدعم مواقف القيادة السياسية ويساند تحركات القوات المسلحة في أرض المعركة.

ز-العمل على الاستفادة من انتصار أكتوبر لتحسين صورة مصر في الخارج، حيث تعرضت مصر وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ لعمليات تشويه متعمدة لصورتها القومية وإنجازاتها الحضارية من قبل الكثير من وسائل الإعلام الغربية، التي كانت تعهد إلى قلب الحقائق وتحريف الأنباء.

وهناك صور متعددة لهذا التحريف والتشويه، مثال ذلك أن تحل الأخطاء أو الأكاذيب محل الحقائق الثابتة، أو عندما يضاف تفسير محرف إلى النبأ عن طريق استخدام صفات التحقير أو القوالب الجامدة، أو عندما تعطي أحداثاً لا تنطوي على أهمية حقيقية موضعاً بارزاً، أو عندما تمزج أموراً سطحية أو لا صلة لها بالموضوع مع حقائق ذات أهمية فعلية، أو عندما تجمع الأنباء من حقائق عشوائية وتقدم كحقيقة متكاملة، أو عندما تجمع الحقائق الجزئية لكي تعطي انطباعاً بأنها الحقيقة كاملة، أو عندما تعرض الحقائق مواتية لمصالح معينة، أو عندما تعرض الحقائق بطريقة تثير شكوكاً لا أساس لها من الصحة أو مبالغاً فيها بهدف التحكم في رد الفعل من جانب الأفراد أو حتى جماعات بأكملها أو حكومات، أو عند

الالتزام بالصمت إزاء حقائق وأحداث يفترض أنها تهم الشعب.
ولطالما ارتفعت الأصوات تطالب وسائل الإعلام الغربية بأن تلتزم بالمسئولية، وأن تعمل على تحري مزيد من الصدق والموضوعية في تغطية الأحداث المصرية والعربية، وجاءت حرب أكتوبر وتحقق الانتصار المصري، والذي كان أكبر من أن يستخدم فيه التحريف أو التشويه مما أرغم معظم وسائل الإعلام العالمية ومن بينها وسائل الإعلام الغربية على الاعتراف بالنصر الكبير الذي حققه الجيش المصري، وأكدت حرب أكتوبر حقيقة إعلامية هامة، وهي أن الواقع الظاهر والواضح، يمكن أن يستعصي على عملية التحريف والتشويه الإعلامي.

تأثير انتصار أكتوبر على الإعلام المصري

٦- في الفترة التي تمتد من ٥ يونيو ١٩٦٧م إلى ٦ أكتوبر ١٩٧٣م، ارتفع شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وكان هذا الشعار يعني في جانبه الإعلامي أن تتوحد الآراء وأن تتكاتف المواقف الإعلامية نحو هدف واحد وهو إزالة آثار العدوان، لذلك كان من الطبيعي أن يعقب انتصار أكتوبر انفتاح سياسي نحو الديموقراطية، وانفتاح اقتصادي نحو اقتصاد السوق، ومع بداية عام ١٩٧٤م بدأت الدولة تتجه بالفعل نحو التعددية السياسية والاقتصادية، واتخذت خطوات جدية لتقليص دور القطاع العام في العملية الاقتصادية، وتنظيم دور القطاع الخاص كعنصر أساسي في عملية التنمية وإصلاح الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام من خلال بيع أصول بعضها إلى المستثمرين المصريين وغير المصريين، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في مصر من خلال إزالة المعوقات البشرية والإدارية، وإلغاء كافة القوانين والتشريعات المعوقة والمقيدة لحركة الاستثمار وتشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بدورها في إطار تنمية الجهود التطوعية في المجتمع وتدعيم النشاط الأهلي. وفي الجانب السياسي تم إلغاء التنظيم السياسي الواحد عن طريق السماح بوجود المنابر والتي سرعان ما سمح لها بأن تتحول إلى أحزاب سياسية.

٧- وقد ارتبط بالانفتاح السياسي والاقتصادي انفتاح إعلامي مواز، وحدثت تغييرات جذرية في كثير من المفاهيم الإعلامية وتطبيقاتها، فحصلت وسائل الإعلام المصرية على قدر من الحرية، أخذ يتزايد بالتدريج، بحيث تمكنت وسائل الإعلام من أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة التطور السياسي والاقتصادي في المجتمع، فقد أدى ظهور المنابر ثم تحولها إلى أحزاب سياسية إلى السماح للأحزاب بإصدار الصحف التي تعبر عنها، فظهرت الصحف الحزبية بجوار الصحف القومية ووجد لأول مرة في مصر منذ أحداث مارس ١٩٥٤م، وبشكل شرعي الرأي والرأي الآخر تجسيداً لوجود الأغلبية والأقلية والحكومة والمعارضة في آن واحد.

٨- ومن الملاحظات الملفتة أنه بعد أربعة أشهر فقط من حرب أكتوبر ١٩٧٣م، رفعت الرقابة على الصحف، وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٤م، كما تم إلغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب في ٢٢ فبراير ١٩٧٤م، وتم أيضاً إلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية في ١٨ مارس ١٩٧٤م.
وقد عبرت «ورقة أكتوبر» التي صدرت في عام ١٩٧٤م كوثيقة فكرية عن المرحلة الجديدة، عن ذلك التطور الديموقراطي فذكر فيها: «أنه بعد انتصار أكتوبر وتأكيد وحدة الصف الوطني وارتفاع المسئولين إلى مستوى المسئولية، لابد من أن نؤكد معنى الحرية السياسية جنباً إلى جنب مع »الحرية الاجتماعية« ، وشهدت الفترة التي تبدأ مع نهاية عام ١٩٧٤م انفراجة في حرية التعبير، كما شهدت نفس الفترة عودة العديد من الكتاب والصحفيين الذين أبعدوا عن الكتابة منذ أحداث مارس ١٩٥٤م.

وعادت أبواب بريد القراء لتظهر في الصحافة المصرية من جديد، فظهر باب (إلى محرر الأخبار) في ١٧ يوليو ١٩٧٤م، وباب (عزيزتي أخبار اليوم) في ٨ يونيو ١٩٧٤، وباب (بريد الأهرام) في ٢٢ أغسطس ١٩٧٤م.
وفي ١١ مارس ١٩٧٥م صدر قرار بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وكان من أهم اختصاصات المجلس وضع ميثاق الشرف الصحفي ومتابعة تنفيذه وضمان حقوق الصحفيين في التعبير.
٩- بعد تحويل التنظيمات السياسية (المنابر) إلى أحزاب في أول جلسة لمجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦م إثر انتخابه في أكتوبر ١٩٧٦م، وافقت اللجنة التشريعية بالمجلس على إطلاق حق الأحزاب في إصدار الصحف في يناير ١٩٧٧م وقد أطلق هذا الحق دون قيد أو شرط، وعلى ضوء هذه الموافقة صدرت أول صحيفة حزبية وهي جريدة (مصر) الأسبوعية كلسان حال حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يمثل الأغلبية وذلك في ٢٨ يونيو ١٩٧٧م. وقد توقفت الجريدة عن الصدور في ديسمبر ١٩٧٨م عقب انضمام حزب مصر جماعياً للحزب الوطني الديموقراطي الذي أعلن عن قيامه في ١٤ أغسطس ١٩٧٨م.

وصدرت جريدة (الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين في يوم الاثنين ١٤ نوفمبر ١٩٧٧م، وصدرت جريدة الأهالي أسبوعية في أول فبراير ١٩٧٨ عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
وتم الإعلان عن حزب العمل في عام ١٩٧٨ وصدرت عنه جريدة الشعب في أول مايو ١٩٧٩م.
أما الحزب الوطني الديموقراطي، حزب الأغلبية الجديد فقد أصدر جريدة مايو ١٩٨١م، ثم توالى صدور الصحف الحزبية، وهناك أحزاب أصدرت أكثر من جريدة، وهناك جريدتان حزبيتان تصدران يومياً وهما الأحرار لسان حال حزب الأحرار وجريدة الوفد لسان حال حزب الوفد.

١٠- ومع اعترافنا بأن مساحة الحرية التي يتمتع بها الإعلام المقروء تزيد عن مثيلتها في الإعلام المسموع والإعلام المرئي، إلا أن الأنصاف يقتضي منا أن نؤكد بأن هذا الفارق يعود لمبررات موضوعية، منها أن الصحافة تخاطب الفئة المتعلمة في حين يخاطب الإعلام المسموع والمرئي فئات المتعلمين وغير المتعلمين، ولكن تبقى الحقيقة الناصعة وهي أن الإعلام المصري مقروءاً كان أو مسموعاً أو مرئياً يتمتع بمساحة من الحرية لا يتمتع بها إعلام آخر في منطقتنا العربية... وأن هذه الميزة ما كان لها أن تتحقق بدون انتصار أكتوبر.

■ تعقيب :

أ.د. ليلى الحمامصى

أستاذ علم الإنسان الاجتماعى بالجامعة الأمريكية

إن الورقتين موضوعين مختلفين فسأحاول الجمع بين الاثنين لأن الدكتورة «سكينة فؤاد» أعطتنا صورة مستوفاة للمرأة المصرية قبل وبعد حرب أكتوبر ولدورها التاريخي لحرب السادس من أكتوبر والمهم، ومما قرأت من الورقة هناك شئ لم تذكره هو عن الأستاذة «أمينة السعيد» والتي تقول بها : إن سلاح الحرب التى نخوضها حاليا وسنخوضها فى المستقبل مع العدو هو سلاح الحضارة وأنا أضيف عليها سلاح العلم والتكنولوجيا فليس السلاح الوحيد أن يكون هناك جيش مستعد، فهذا أمر مفروغ منه.

وقد تكلم الدكتور «فاروق أبو زيد» عن الدور الذى لعبه الإعلام المصري والفرق خصوصا بين ما قدمه الإعلام من تهويل فى حرب يونيو ١٩٦٧ وما قدمه من مصداقية خلال حرب ١٩٧٣ ويكمن الفرق لأن إحداهما كانت «نكسة» والثانية «نصراً» وتأثير الانتصار على الإعلام المصري مع الانفتاح السياسي والاقتصادي، وأشار إلى تعرض مصر وخاصة بعد ١٩٦٧ لعمليات تشويه متعمدة لصورتها القومية وإنجازاتها الحضارية من قبل وسائل الإعلام الغربية، فرأيت فى تعقيبي الجمع بين أهمية الإعلام الخارجي الدولي والمرأة فى هذا الإعلام الخارجي. إسرائيل كما قيل مهتمة بالتركيز على الإعلام الدولي الخارجي ليس فقط بالإعلام وما نقوله لشعبنا لتكسب من ورائه الكثير لتدعيم مواقفها وتهيأة الشعوب الأخرى لتقبل ما تقوم به أو تدعيه وكنت شخصيا بالصدفة فى أمريكا قبل اندلاع الأزمة بين مصر واسرائيل عام ١٩٦٧ بوقت قصير جدا وحضرت ما كان يقوله الإعلام الأمريكي، فلفت نظري الكم الهائل من البرامج الإذاعية والتليفزيونية والأنشطة والاحتفالات المختلفة فى شوارع نيويورك وفى كل مكان والتى تركز على اسرائيل وكنت أقول لأصدقائي من الأمريكيين أنني أشعر أنني في قلب إسرائيل وليس فى الولايات المتحدة ولا أسمع ولا أشاهد من إذاعة أو تليفزيون غير أنشطة عن إسرائيل وكنت أتساءل :هل تحضر اسرائيل الرأي العام العالمي لأمر ما ؟ وبعدها بأسبوع سمعت عن حشود قواتنا فى سيناء ومواقفهم فورا وكنت منزعجة وتأكدت ان اسرائيل كانت ترتب الجو بمدة قبل الحرب نفسها وبنفس الوقت قطعت رحلتي لأمريكا ورجعت مصر لأنني أحسست بشيء ما ويومين بعدها حدثت حرب ١٩٦٧ وكنت بالصدفة فى أمريكا يوم السادس من أكتوبر أيضا وعرفت خبر حدوث حرب من التليفزيون لكن الإعلام الأمريكي لم

يوضح ما قمنا به من انتصارات أول يوم وكنا نضطر للذهاب للأمم المتحدة لدى الدكتور «عصمت عبد المجيد» للسؤال عن الأخبار لأنها لا تأتى بسهولة من مصر وكنت متخوفة على عائلتي بمصر وأريد معرفة حقيقة الحاصل وكانوا معتمين بطريقة عجيبة الشكل حتى على هذه الحقائق ولكن هذه الحقائق ظهرت فيما بعد ولكنهم لهم تكتم شديد على الإعلام الخارجي خاصة فى الغرب والولايات المتحدة.

ونجد ان من أهم ما تركز عليه اسرائيل لتسود سياسيا وعسكريا فى معركتها بجانب ما تمارسه من ضغوط داخل أقوى دول العالم هو إقناع المجتمع الدولي بتقدمها الاجتماعي والسياسي والفني والثقافي واهتمامها بالإنجازات العلمية والتكنولوجية وتحاول إقناع العالم أنها هي منارة التقدم فى منطقة الشرق الأوسط، وهنا نأتي للمرأة فمن المواضيع التى تظهر بإستمرار فى الإعلام الخارجي هو مكانة المرأة فى البلاد العربية والإسلامية وباستمرار النواحي السلبية التي لا يتصورها أحد بشكل أنهم عند إيجاد أناس مثلنا يقولون أنني لا أمثل مصر أبدا فليس هناك أناس مثلكم ومؤخرا يتكلمون كثيرا عن أفغانستان وما تفعله طالبان بحبس الناس بالبيوت وما يظهر لنا بالتليفزيون من نساء فى الأصل مهندسة وطبيبة ولا تستطيع الخروج من بيتها فشئ من هذا القبيل.

وهنا يجب الاهتمام بالإعلام الخارجي من نواح كثيرة وليس وقت المعركة او شيئاً سياسياً كبيراً والشعب الأمريكى الغربى يهتم بمواضيع أخري وخاصة حقوق الإنسان ومن ضمنها المرأة باستمرار يتكلمون عنها فيجب الوصول للإعلام الخارجي بطرق مختلفة ومن ضمنها ان يكون هناك وجود للنساء الدبلوماسيات لأنني عندما كنت أقول أننا لدينا سفيرة باليابان وكأنها غيرت الصورة.

وكانت الخارجية بوقت من الأوقات لا تبعث نساء بالخارج فوجود سيدة متعلمة فى موقف أو مؤتمر أو أي مجال يجذب الأنظار فورا ويغير الصورة دون الاضطرار لذكر ان النساء لدينا كذا وكذا، ولابد من توصيل المعلومات بطرق مختلفة عن الفنانات وعلى مستويات المرأة العاملة هناك طرق لتغيير الصورة دون إخراج الكلام بشكل « بروباجاندا » واعتقد أن هذه هي النقطة وأظن أن المرأة وما نعمله لها يؤثر جدا على شكل ومكانة مصر من كل ناحية

تعقيب السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى:

شكرا للدكتورة «ليلى الحمامصى» ومن إحدى التوصيات التي سنضعها دور الإعلام وتأثيره كما تفضل الدكتور « فاروق أبو زيد » و رسم الصورة الخارجية ومن يسيطر على عناصر الإعلام العالمي الآن فلابد ان يكون لدينا الكوادر والاتصالات وال connection المضبوطة مع الإعلام العالمي لأن هناك قوى تسير عكس ما نتمناه لارتباطها بصورة سيئة عن الدين الإسلامي أو عن الإسلام والمرأة ظلما فى الدين الإسلامي تتطلب اهتماماً شديداً لتوضيح هذه الصورة.

وأمور كثيرة مثل محاولة تصوير وجود فتنة طائفية فى مصر فيجب الاستعداد لكل هذه الأمور بالقلم والصورة والفيلم والوثائق وبالحقائق لأنهم لا يذكرون بجانب الفتنة الطائفية ان هناك من أبنائنا الأقباط من لهم تاريخ ودور ومكانة عزيزة فى مصر ولهم شركات ومساهمات هامة، كذلك بالنسبة للمرأة فلا يقال أن الدين الإسلامي أعطاها ما لم يعطه أي دين آخر بكل صراحة وهذه حقيقة واقعة أن الدين الإسلامي دين متحيز للمرأة وإذا كان بعض المسلمين قد بدأوا يسلبونها هذه الحقوق التي منحها إياها الإسلام ويفرضون العادات والتقاليد على قواعد الدين والسنة فهذا وضع آخر فيجب تفهم كل ذلك وأن يكون لدينا وسائل الإعلام التي تصل بناإلى بر الأمان.

الورقة الثالثة :

العبور الإجتماعى

أ.د. زينب رضوان

عميد كلية دارالعلوم / جامعة القاهرة - فرع الفيوم

أولاً : حرب أكتوبر كنموذج للتحول الاجتماعي الشامل :

١- حسبما أكدت تقارير علمية وعسكرية عديدة على أن حرب أكتوبر شكلت بداية لتحولات شاملة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. حيث قدمت هذه الحرب برهاناً على أن الشعب الذي واجه هزيمة قادر على تجاوزها لتحقيق انتصار بنفس عمقها ومساحتها، ذلك لأنه قد أعد نفسه عن وعي لمشكلات المواجهة والحرب، وطور قدراته على التخطيط والإبداع والابتكار حتى تحقق الانتصار الذي شهد به العدو قبل الصديق.

٢- لعل أبرز نتائج هذه الحرب أنها استعادت ثقة الإنسان المصري بنفسه، حيث قدمت أكتوبر روحاً جديدة دبت في البشر وفي المجتمع، وفي هذه الإطار، نستطيع أن نستلهم منها دروساً مضيئة. فالإنسان المصري الذي حول الهزيمة إلى نصر، واليأس إلى جرأة وجسارة، والعشوائية إلى تخطيط وإبداع أذهلت العالم وهزت رواسخ في الفكر العسكري التقليدي. هذا الإنسان قادر بهذه الروح على تحقيق تحولات اجتماعية شاملة نواجه من خلالها مشكلاتنا وقضايانا الاجتماعية، حتى يلج مجتمعنا القرن الواحد والعشرين، كله حيوية وقدرة على مواجهة مشكلاته وتحديث وتطوير إمكانباته، في عصر العالم المفتوح، أو العولمة، حيث تتبارى الشعوب في إبراز قدراتها وإمكانياتها.

٣- فبإمكاننا أن نحقق التحول الاجتماعي الشامل -بنفس روح أكتوبر الوثابة- إذا نحن قد أدركنا المبادئ الأساسية التي شكلت أساساً لإستراتيجية هذه الحرب، وحاولنا الاستفادة منها في المجال الاجتماعي، حيث تواجهنا مشكلات عديدة يحتاج حلها إلى قدر كبير من الإبداع والابتكار.

ثانياً : أسس إستراتيجية التحول الاجتماعي الشامل :

من خلال تأملنا لأحداث حرب أكتوبر، فأنه باستطاعتنا استخلاص المبادئ التي شكلت أساس إستراتيجية الانتصار في هذه الحرب، ثم محاولة الاستفادة من هذه الإستراتيجية لتحقيق تحول اجتماعي شامل يخلص المجتمع من بعض مشكلاته، ليدخل القرن العشرين غير مثقل بهذه المشكلات التي قد

تعوق حركته. ونعرض فيما يلي أبرز مبادئ هذه الإستراتيجية:

التحديد الدقيق والموضوعي للمشكلة

٤- حيث يعتبر تحديد المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتحديد الأبعاد الأساسية لكل مشكلة من المشكلات، الخطوة الأولى في مواجهة مشكلات واقعنا الاجتماعي.

ويتطلب تحديد هذه المشكلات مراعاة عدة اعتبارات:

أ-ترتيب هذه المشكلات بحسب أولوياتها.

ب-تحديد حجم كل مشكلة وعمق كثافتها ومساحة انتشارها على واقع المجتمع المصري.

جـ-تحديد زاوية أو مدخل الاقتراب الأكثر ملاءمة لمواجهة هذه المشكلة.

د-تحديد المشكلة الفرعية المتصلة بهذه المشكلة والآثار الجانبية التي قد تظهر حين مواجهة أي من هذه المشكلات الفرعية.

٥- وذلك ما فعله العسكريون في حرب أكتوبر حينما قاموا بتحديد المشكلات الأساسية التي ينبغي حلها لتحقيق الانتصار، تحديداً موضوعياً ودقيقاً يسر لهم إبداع الحلول المبتكرة لمواجهة هذه المشكلات، بما ساعدهم على تجاوزها.

٦- ونستطيع أن نفعل نفس الشيء فيما يتعلق بمشكلاتنا الاجتماعية حيث نقوم بتحديد المشكلة، ومساحة انتشارها أو عمقها ثم أفضل زاوية أو مدخل للاقتراب من هذه المشكلة. فإذا استشهدنا بمشكلة الأمية كمثال، فمن غير المنطقي أن يدخل المجتمع المصري القرن الواحد والعشرين بنسبة أمية تتجاوز ٥٠ ٪ من سكانه. أمام هذه المشكلة فإنه من الضروري أن نحدد بدقة حجم هذه المشكلة، وما هي الفئات العمرية التي تعاني منها، بين الرجال والنساء، وما هي الأطر الاجتماعية التي تنتشر فيها بدرجة أكثر (حضر، نصف حضر، ريف). وما هي زاوية الاقتراب، هل نواجهها في الريف أولاً أم في الحضر، هل نواجهها بين الشباب أو بين صغار السن أم بين الكبار أم كل هذه الفئات مجتمعه، حيث لكل زاوية أو مدخل للاقتراب منطقه وما يبرره.

تنمية الكوادر البشرية لمواجهة المشكلة:

٧- إذ ينبغي أن يؤهل البشر الذين يوكل إليهم مواجهة آية مشكلة اجتماعية لحلها. ونعني بالتنمية البشرية أو التأهيل تنظيم للقدرات الإنسانية بما يجعلها قادرة على التعامل الرشيد مع المشكلة موضع الاهتمام، ولتنمية البشر وتأهيلهم جوانب عديدة، إذ ينبغي تطوير وعي البشر وإدراكهم لحجم وحدود المشكلة حتى يتسنى لهم إبداع الحلول المبتكرة في المواقف المتغيرة، ومن ناحية ثانية التنمية البشرية وتأهيل البشر فنياً وتكنولوجياً حتى يكون في قدرتهم تطوير الأدوات والآليات الملائمة للتعامل مع المشكلة، ومن ناحية ثالثة تعنى التنمية البشرية تعظيم وعي الفرد بالآثار المحتملة للمشكلة على الفرد والمجتمع حتى نستثير حافزاً بينهم لمواجهة مشكلات المجتمع بروح جديدة.

٨- وإذا كانت التنمية البشرية لأفراد القوات المسلحة من حيث الوعي بالمشكلات التي تواجههم، كذلك تأهيلهم فنياً وتكنولوجياً، الأمر الذي يسر لهم مواجهة مشكلات الحرب ميدانياً بكفاءة، بل وإبداع الحلول البسيطة للمشكلات المستعصية وقبل انهيار خط بارليف بفعل خراطيم المياه الأمر الذي يسر تحقيق العبور العظيم.

٩- فإذا حاولنا الاستفادة من هذا المبدأ في مواجهة مشكلاتنا لأحداث التحول الاجتماعي فإننا فيما

يتعلق ببعض المشكلات الاجتماعية. لمشكلة الأمية على سبيل المثال، يمكن بتأهيل بعض فئات الشباب القادرين على مواجهة المشكلة، عن طريق تعميق وعيهم بحدود هذه المشكلة وآثارها على المجتمع، إضافة إلى تأهيلهم فنياً وتكنولوجياً للتعامل معها، كاستخدام أساليب ووسائل الإيضاح، بما يعظم قدراتهم على التعامل الفعال والعلمي مع المشكلة أو ييسر لهم إبداع الوسائل والأساليب البسيطة للتعامل مع المشكلة.

واقعية التخطيط ودقة التنفيذ:

١٠- يهتم التخطيط عادة بتحديد العناصر الأساسية للمشكلة ثم الأسلوب الأمثل للتعامل مع العناصر بما يجعلها تحرز نتائج إيجابية وليست آثاراً سلبية، هذا إلى جانب اهتمام التخطيط بتحديد المدخل الملائم للانتقال بالواقع الذي يعاني من المشكلة أو المشكلات، إلى مستقبل تنتفي فيه المشكلات، بالإضافة إلى ذلك يعني التخطيط تحديد الموارد المتوفرة... بينما يهتم التنفيذ بالتجسيد الواقعي الكامل والدقيق لكل ما ذهبت إليه الخطة من حيث توزيع الجهود والموارد على مختلف جوانب المشكلة، أو من حيث تتابع مراحل إنجاز الخطة حتى تحقيقها لأهدافها الرئيسية والفرعية والمرحلية والنهائية.

١١- وينبغي أن يركز التخطيط والتنفيذ الناجح لأي مشكلة على المعرفة الدقيقة بالمشكلة، وأيضاً الموارد المحلية المتاحة لحل هذه المشكلة، ثم بالظروف التي يمكن أن تعظم فاعلية هذه الموارد بما يساعد على حل المشكلة.

١٢- ونحن إذا تأملنا حرب أكتوبر سوف نجد أن محور النجاح فيها تمثل في التخطيط والتنفيذ الناجح، من حيث تحديد الخطة المحكمة التي حددت بدقة أهدافها، والمراحل المتتابعة لتحقيق هذه الأهداف ثم الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة بوفرة لتحقيق الانتصار إضافة إلى الالتزام الكامل بمقتضيات الخطة واحتياجات التنفيذ.

١٣- وفي محاولة تطبيق هذا المبدأ لحل مشكلاتنا الاجتماعية، بالتطبيق على مشكلة الأمية. يعني التخطيط تحديد الوجهة التي تتجه إليها الجهود الرئيسية كالتأكيد على منع التسرب التعليمي للصغار، والاتجاه إلى تعليم الشباب، وإلى مواجهة الأمية في القرية باعتبار القرية مصدراً أساسياً للتفريغ السكاني وإطاراً لوجود مشكلة الأمية بكثافة عالية. هذا إلى جانب تحديد الموارد المحلية المتاحة لحل المشكلة. كالاستعانة بالخريجين والخريجات الذين لم يعينوا بعد، وينتمون إلى هذه المناطق أو القرى، وأيضاً بالإمكانيات المحلية، كالمدارس في الساعات الليلية أو المساجد وبموارد محلية كالتبرعات مثلاً، كذلك ضرورة تحديد الخطة لمراحل إلغاء الأمية بالقرية، ثم تأكيد التزام الأفراد بأداء مهامهم وتوجيه جهودهم نحو تحقيق الأهداف المختلفة التي توكل إليهم في نطاق تحقيق الهدف العام.

تعبئة الموارد المحلية المتاحة لتحقيق التحول الاجتماعي:

١٤- ونقصد التعبئة بالمعنى الواسع للكلمة. فإن جانب الموارد البشرية التي ينبغي تعبئتها، من حيث توفيرها وتأهيلها وخلق الحافزية لديها لتوجيه جهودها لحل المشكلة، هناك الموارد المادية والتكنولوجية التي يمكن توفيرها من البيئة المحلية، أو حث البيئة على توفيرها. يضاف إلى ذلك التعبئة المعنوية، وذلك بتأسيس قناعة وإيمان لدى الإنسان بأهمية توجيه لحل المشكلات التي تحيط به، إذا كانت الأيديولوجيات في المرحلة الماضية هي التي كانت تقوم بالدور التعبوي لاستثارة الجهود، فإننا يمكن أن نستند من أجل التعبئة المعنوية إلى منظومة تتداخل فيها القيم الدينية والوطنية، بحيث تشكل هذه

المنظومة الإيمان الذي يدفع الإنسان إلى إنجاز المهام المختلفة التي توكل إليه بمستويات كفاءة عالية.

١٥- وفى ذلك نتذكر الدور الذي لعبته التعبئة في حرب أكتوبر حيث تعبئة البشر، والإمكانيات المادية، ثم التعبئة المعنوية التي تحققت للأفراد، مما جعلهم يتغلبون على عديد من المشكلات والمواقف وينتزعون الانتصار.

١٦- فإذا طبقنا ذلك على المشكلات الاجتماعية، اعتبرنا مشكلة الأمية مثالاً على ذلك. فإنه من الضروري أن تتحقق التعبئة على المستوى البشري، بتوفير العناصر البشرية التي يمكن أن تقوم بجهود محو الأمية، سواء كانوا من خريجي الجامعة أم من أبناء القرى أو المثقفين في هذه القرى أو التجمعات الحضرية في فترات العطلات الصيفية مثلاً. إضافة إلى الاستفادة من كل ما هو متاح في البيئة كالمدارس والكتاتيب والمساجد، والأماكن التي قد يتبرع بها البعض، كذلك الأدوات والوسائل من التبرعات.

١٧- هذا إلى جانب التأكيد على التعبئة المعنوية من خلال عقد دورات تدريبية للشباب الذين يقومون بهذا العمل لتأهيلهم معنوياً بحيث ينظرون إلى هذا العمل باعتباره رسالة وطنية وأخلاقية ودينية ذات طبيعة إيثارية ،لكونها تسعى إلى الارتقاء بأوضاع المجتمع.

المرونة في التصرف حسب مقتضيات الموقف :

١٨- ذلك أن تنفيذ أي إستراتيجية أو تخطيط بعيد المدى يحتاج إلى درجة عالية من المرونة باعتبار أن الواقع متغير أبداً، الأمر الذي يفرض ملاءمة جهود الموارد المختلفة لمختلف جوانب المشكلة بما يساعد على تقديم الحلول الملائمة وإنجازها في المواقف المتغيرة حسب الإطار الاجتماعي التي توجد فيه.

١٩- وإذا نظرنا إلى حرب أكتوبر نجدها قد أكدت على هذا المبدأ، من حيث التوقيت التي تمت في إطاره، كذلك المرونة في الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة لحل المشكلات بأسلوب إبداعي لم يكن متوقعاً، كذلك منح القادة الثقة والمبادأة للتصرف حسب احتياجات الموقف، مادام ذلك في إطار الخطة أو الإستراتيجية العامة.

٢٠- وفي محاولة تطبيق هذا المبدأ على المشكلات الاجتماعية وأخذنا مشكلة الأمية كمثال. فإن أعمال مبدأ المرونة يتطلب إصدار القرار الملائم الذي يصل بين الموارد واحتياجات حل المشكلة، في الأطر الحضرية يمكن أن تستغل المدارس والأندية، بينما في القرى قد تستغل المدارس والكتاتيب والمساجد، أو حتى الأرض الفضاء، وتقتضي المرونة تعليم الناس في أوقات فراغهم، كذلك قد نبدأ بتعليم الذكور أولاً أو الشباب، أو قد نبدأ بالإناث والذكور في نفس الوقت، فإتاحة درجة عالية من المرونة والاستقلال في اتخاذ القرار بالنسبة للقائمين على العمل من شأنه أن يساعد على تحقيق نتائج عالية.

التنسيق بين الجهود والتأكيد على تآزرها:

٢١- تتطلب أي إستراتيجية ناجحة للتحول الاجتماعي، التنسيق بين الجهود المختلفة لمواجهة حل المشكلات أو مشكلة معينة. ذلك أن أي مشكلة اجتماعية لا تتصل بجانب واحد من جوانب المجتمع وإنما نجد في العادة عواملها وأسبابها في جوانب أخرى من المجتمع، نظراً لأن أي قطاع من قطاعات المجتمع يقع في نطاق اهتمام إحدى الجهات الرسمية، ومن ثم فإنه لكي نتناول مشكلاتنا بنجاح فإنه من الضروري التنسيق بين هذه الجهود، وذلك حتى نتجنب تكرار الجهد، ومن ثم نقلل من الفاقد الاجتماعي، وأيضاً حتى نرفع من قيمة المنفعة الحدية لإنفاق الطاقات والقدرات لمواجهة أي مشكلة من المشكلات.

٢٢- ونستطيع أن نستخلص هذا المبدأ من دروس حرب أكتوبر حيث قامت درجة عالية من التنسيق بين أسلحة الجيش المختلفة، وكذلك بين جهود الجيش وبعض القطاعات المدنية، بحيث ساعد ذلك على تعبئة الجهد العسكري تعبئة كاملة ساعد على تحقيق النصر.

٢٣- ويمكن أن يحدث نفس الأمر بالنسبة لمواجهة مشكلاتنا الاجتماعية بهدف إحداث التحول الاجتماعي الشامل، ففي إطار مواجهة مشكلة الأمية مثلاً يمكن أن تتضافر جهود وزارة الشئون الاجتماعية مع وزارة التربية والتعليم أو التعليم العالي ومع المجلس الأعلى لرعاية الشباب والرياضة، ومع الصندوق الاجتماعي مع بعض الهيئات الدولية أو المنظمات الأهلية حيث يمكن تأسيس التكامل بين الإمكانيات والإسهامات التي يمكن أن تقدمها كل منها، حتى يمكن تعظيم الأساس الموجه إلى حل هذه المشكلة وتعميق فعاليته.

الأخذ بنظام متماسك من المكافآت والجزاءات :

٢٤- لاشك أن هذا المبدأ من المبادئ الهامة لأية إستراتيجية للتحول الشامل

أ- لأنه يضمن أداء مجموعة المبادئ السابقة بمستوياتها المثالية.

ب- يساعد على دعم الجوانب الإيجابية في هذه الإستراتيجية والتخلص من الجوانب أو العناصر ذات الآثار السلبية ، حيث يحتاج أي جهد إنساني إلى معايير ضبطية تلتزم بإتباع الصواب وتجنب الخطأ.

٢٥- وليست بنا حاجة إلى التذكير بفاعلية نظام الضبط في تنظيم الأداء في المجال العسكري، هذا الضبط الذي يضمن دائماً درجة عالية من الفاعلية والانضباط، التي تمكن الجيوش عادة من تحقيق إنجازات عالية المستوى مقارنة بالقطاعات المدنية المناظرة، ولا شك أن حضور هذا العنصر في الإستراتيجية العسكرية يساهم عادة في التنفيذ الدقيق لخطط الإستراتيجية العسكرية.

٢٦- فإذا انتقلنا بهذا المبدأ لإحداث التحول الاجتماعي الشامل ومواجهة مشكلاتنا الاجتماعية فإنه أثناء تنظيم وإنجاز الجهود لحل مشكلة كمشكلة الأمية، فسوف تبرز بعض العناصر التي كان لها أداؤها الرفيع والمتميز، في مقابل بعض العناصر ذات الفاعلية المنخفضة أو المنحرفة، وفي هذه الحالة لابد من إثابة العناصر ذات الإنجاز الإيجابي ومجازاة العناصر ذات الأداء السلبي... حتى نعظم من فاعلية الجهود الإيجابية، ونقلص من الأداء السلبي، الأمر الذي يساعد في النهاية على المواجهة الجادة والفعالة للمشكلات.

٢٧- ويستند إعمال نظام المكافآت والجزاءات إلى أهمية وجود نظام تقييم أداء العناصر المختلفة المشاركة في مواجهة أية مشكلة من المشكلات، وإذا أخذنا من مشكلة الأمية مثالاً، فإننا يمكن أن نمنح العناصر التي بذلت جهود عالية وحققت إنجازات واضحة في محو أمية الأفراد، بعض المكافآت المعنوية والمادية، بما يجعل من سلوكها مثالاً تحتذيه العناصر الأخرى.

ثالثاً : نماذج لبعض المشكلات الاجتماعية :

نعرض في هذه الفقرة لبعض المشكلات الاجتماعية التي أصبحت لها آثارها السلبية الواضحة على بناء المجتمع المصري ، بحيث تؤدي مواجهتها إلى أحداث تحول اجتماعي شاملاً ، ومن ثم دخول مجتمعنا القرن الواحد والعشرين بدرجة عالية من العافية والقدرة...

ونذكر منها ما يلي :

مشكلة الأمية :

٢٨- من المتوقع أن يصل حجم مشكلة الأمية في مصر إلى ما يتجاوز ٥٠٪ من السكان أو ترتفع بين الإناث عنها بين الذكور وفي الريف عنها في الحضر وفي الكبار والشباب عنها بين الصغار. وتعتبر الأمية حاجزاً يعوق الفرد عن التواصل مع مجتمعه، كما تحرمه من إدراك الاتجاه الذي يسير فيه المجتمع، ومن ثم تسطح انتماء الفرد للمجتمع. الأمر الذي يعوق المجتمع ويعجزه عن تعبئة جهود أفراده لمواجهة تحديات معينة، ومن الطبيعي أن تشكل أمية الكتابة والقراءة قاعدة لصفوف أخرى من الأمية كالأمية الثقافية، والأمية التكنولوجية، والأمية السياسية، ومن الطبيعي أن يؤدي القضاء على هذه المشكلة زيادة وعي البشر وقدرتهم على الإدراك، ومن ثم تنظيم قدراتهم وإمكانياتهم لتنمية مجتمعهم وتحديثه.

مشكلة الأسرة المستهلكة :

٢٩- حيث أصبحت الأسرة المصرية وغالبها الآن في الريف أو في الحضر أسر مستهلكة، ومن شأن ذلك أن يشكل مشكلة اجتماعية لأنها تثقل كاهل المجتمع بأعباء اقتصادية لا طاقة له بها، فمثلاً أصبحت الأسرة الريفية التي كانت تنتج معيشتها تعتمد الآن على المدينة في عناصر معيشتها، كذلك الأسرة المصرية في الأحياء الشعبية. ونحتاج في هذا الصدد إلى إستراتيجية تعيد إلينا الأسرة الريفية المنتجة لمنتجات اللحوم والألبان والتي كانت تصدر فائضها إلى المدينة، كذلك يمكن أن تتحول الأسرة في الأحياء الشعبية المصرية، خاصة الأسر الفقيرة، إلى إنتاج المشغولات وأعمال التطريز، والأعمال اليدوية الأخرى التي يمكن أن تجد لها سوقاً في مجتمع يدعو لازدهار السياحة فيه والتي يمكن أن تزيد من دخل هذه الأسر كذلك ويمكن أن تتآزر جهود وزارة الشئون الاجتماعية والصناعة والتموين والصندوق الاجتماعي في هذا الصدد.

التدريب الحرفي لحل مشكلة البطالة :

٣٠- ذلك إننا إذ تأملنا واقع الحياة الاجتماعية التي نعيشها سوف نواجه العنصرين التاليين:

أ- زيادة حدة مشكلة البطالة بين الشباب من المستويات التعليمية والعمرية المختلفة.

ب- نقص الحرفيين في بعض الحرف التي أصبحت تكاليفها عالية الآن على الدخول المصرية كحرف السباكة والنجارة والكهرباء، والنقاشة والبناء وتركيب السيراميك وغير ذلك من الحرف، وفي هذا الإطار يمكن تعاون جهود وزارة الشئون الاجتماعية مع وزارة الصناعة والصندوق الاجتماعي وبعض جهات المعونة الدولية، وبعض المنظمات الأهلية المحلية، في تنظيم هذه الدورات التدريبية الحرفية للشباب، بل ومساعدتهم في فتح مراكز لهذه الخدمات بما يساعد في حل مشكلة البطالة وتوفير احتياجات المجتمع.

٣١- ووفقاً لذلك يمكن أن نعدد كثيراً من المشكلات التي تؤدي المواجهة الجادة لها بالحلول الملائمة والواقعية إلى العبور بمجتمعنا إلى القرن الواحد والعشرين من خلال أحداث التحول الاجتماعي الشامل والفعال.

الورقة الرابعة:

من الإنتصار العسكرى إلى الإصلاح الإقتصادى إلى استراتيجية للبحث الإجتماعى تعزز الأمن الإجتماعى

أد. سهير لطفى

مديرة المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية

كانت حرب أكتوبر، نصراً عسكرياً حاسماً بكل المقاييس الاستراتيجية (تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة) كما كانت «انتصاراً اجتماعياً» قابلاً للاستمرار والتجدد فى الوقت ذاته: لذلك فإن نتائجها الباهرة لا تقتصر على مجال دون الآخر، كما أن آثارها على عملية التنمية الشاملة لم تقتصر على فترة زمنية محددة ومحدودة وإنما طالت تاريخنا القومي طوال ربع القرن الأخير، وربما مازالت قادرة على الدخول بنا إلى القرن الحادي والعشرين.

وبمناسبة اليوبيل الفضي لنصر أكتوبر يسعى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى إعداد استراتيجية بحثية للأمن الاجتماعي تضم هذه الاستراتيجية عدداً من الدراسات الأساسية التي تتركز بشكل مباشر حول النتائج الاجتماعية ويؤكد هذا السعي من جانب المركز حرصه على التفاعل الخلاق بين «الاهتمام» الأكاديمي للباحثين والمهام «التنفيذية للمسئولين وصانعي القرار» و«الهموم» اليومية للمواطنين، فضلاً عن المشاركة الفعالة بين المركز والهيئات العلمية المصرية والعالمية وخاصة الجامعات ومنظمة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تعدد الجوانب الاجتماعية لنصر أكتوبر إلا أن العديد منها مازال فى حاجة إلى مزيد من البحث للتعرف على النتائج الأكثر تأثيراً فى المجال الاجتماعي، وأهمها ما يلي:

أولاً: تحرير سيناء وضرورة الخروج من الوادي الضيق:

لقد كانت عودة سيناء حرباً ومفاوضة بعد طول غياب لا تعني فقط استعادة مصر لسيادتها على كامل ترابها الوطني وإنما تعني ضرورة تعزيز هذه السيادة من خلال الإدماج الاجتماعي المدروس بين سكان الوادي القديم وبين سكان البوادي الصحراوية فى سيناء كما كانت تعنى كذلك توافر الإمكانية لكسر القانون التاريخي الذى كان يعطى النيل القدرة على التحكم فى توزيع السكان داخل الوادي

القديم الذى ضاق بهم ولخلق واقع جديد يسمح بالتحكم -لأول مرة- فى مجرى النيل وتحويله إلى مناطق جديدة قابلة للاستثمار وتعظيم العائد الاجتماعي وتوزيع سكاني أفضل.
وما أن أعلنت الدولة هدفها لدخول القرن القادم بالخروج من الوادي القديم إلى سيناء وجنوب الوادي «توشكى» حتى بادر المركز بدراسة الاحتمالات المتاحة لتحقيق هذا الهدف وبحث الآثار الاجتماعية التي يمكن ان تترتب عليه، بما يمكن أن نطلق عليه «بحثا وقائياً» لتلافي الآثار السلبية المحتملة.
وفى هذا السياق اهتم المركز بدراسة السياسة السكانية لسيناء بهدف وضع سياسة سكانية ملائمة تكون بمثابة دليل عمل للمشروعات الاستثمارية فى سيناء بما يساعد على خلق مجتمع متكامل يحقق الاستغلال الكفء لثروات المنطقة ويوفر ظروف عيش كريمة وعادلة لسكانها وبالتالي يجعلها منطقة جذب لأعداد كبيرة نسبيا من سكان الوادي والدلتا بما يؤدى أولاً إلى تخفيف الضغط السكاني عليهما وثانياً إلى تقوية الجبهة الشمالية الشرقية لمصر فى وجه أى عدوان خارجي ولم يكن ذلك ممكنا أيضاً لولا نصر أكتوبر العظيم.
كما إهتم المركز بدراسة الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك فى سيناء بهدف التعرف على أشكال الضبط الاجتماعي السائدة فيها وأنواع المشكلات الناتجة عن التفاعلات الاجتماعية بين وحدات المجتمع السيناوي، وأنماط السلوك المألوفة بين أفراده وذلك من أجل اقتراح سياسات تشريعية واجتماعية لتحقيق التكامل بين التقاليد والأعراف المحلية فى سيناء والقوانين القومية فى مصر الكبرى بما يسمح بزيادة درجة إندماج سكان سيناء فى المجتمع المصري وتيسير التفاعل الاجتماعي بينهم وبين المهاجرين من الوادي والدلتا ، وكذلك بينهم وبين السائحين المصريين والأجانب حيث أدت عودة سيناء إلى التنشيط السياحي لشواطئها البحرية (جنوباً وشمالاً) ولجبالها الصحراوية ولأماكنها الدينية.

ثانياً: مشروع توشكى:
وإذا كان نصر أكتوبر قد سمح للبحث الاجتماعي بأن يقوم بدوره فى دراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عنه فى سيناء المحررة فإنه قد سمح له أيضاً بمتابعة المشروعات القومية الكبرى في جنوب الوادي «توشكى» ولولا نصر أكتوبر الذى سمح بالتقاط الأنفاس والتركيز على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لم يكن لمثل هذه المشروعات أن تتم ولا أن تدرس وفى هذا الإطار اهتم المركز بدراسة الأهداف والأبعاد الاجتماعية التي يمكن أن يحققها مشروع توشكى من حيث مساهمته فى معالجة الأزمات الهيكلية التي يعانى منها الوادي القديم مثل: الفقر والبطالة وارتفاع الكثافة السكانية وسوء توزيعها والاختناقات الإسكانية الناتجة عنها كما اهتم أيضاً بدراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن محاولة توطين مجموعات من سكان الوادي القديم تتميز بطرق معينة فى السلوك وأنماط فى التفكير لا تتلاءم مع بيئة صحراوية وتحديات غير مألوفة مثل التي تنتظرها فى جنوب الوادي بما يضمن عدم توفير دعائم اجتماعية تشكل الشرط الضروري لأي نجاح اقتصادي أو سياسي فى هذه المنطقة.
كما اهتم المركز أيضاً بالتعرف على احتياجات المشروعات المستهدف تنفيذها فى جنوب الوادي من حيث القدرات والطاقات البشرية اللازمة لها وكذلك التعرف على المؤسسات الخاصة بإعداد مثل هذه الطاقات والقدرات البشرية والطرق والمناهج المتبعة وأشكال إدارتها ومستوى العاملين فيها من اجل تقييم مستوى أدائها ومدى ملاءمته لاحتياجات المشاريع المزمع تنفيذها فى جنوب الوادي واقتراح

بدائل وتطويرات اكثر إيجابية لتنمية طاقات وقدرات البشر بما يعزز فرص نجاح المشاريع التنموية.
إن هذه الدراسات الخاصة بمشروع توشكى هي استكمال لتقصى النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر العظيمة.

ثالثاً: التركيز على ضرورة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بعد النصر العسكري:

إن انخفاض درجة حرارة القضية الوطنية بفعل إنتصار أكتوبر العظيم لصالح القضية الاجتماعية قد أدى إلى ضرورة إحداث تغيرات هامة فى النموذج التنموي السائد الذى كان يعتمد على تدخل الدولة وقيادتها للقطاع الاقتصادي لضمان عدالة التوزيع لصالح نموذج تنموي إلى نموذج تنموى آخر يركز بشكل أساسي على رفع الكفاءة الإنتاجية بقيادة القطاع الخاص بما يستدعيه ذلك من تعديلات فى الهياكل التشريعية والسياسية والتحالفات الاجتماعية القادرة على إضفاء الشرعية على مثل هذا التحول ... ولقد اهتم المركز بدراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن هذا التحول من نموذج تنموي آخر واقتراح بدائل وحلول تقلل -إلى أدنى حد- من الفاقد الاجتماعي الذى يصاحب فترات التحول ويعزز من النتائج الاجتماعية لنصر أكتوبر فى المجال الاجتماعي حيث شرع المركز فى دراسة «الخريطة الاجتماعية لمصر» بهدف اقتراح تصنيف للطبقات الاجتماعية الأساسية فى مصر والآليات التي تؤثر فى تشكيلها وتبلورها، والعوامل المحددة لحركتها ووعيها الاجتماعي والوزن النسبي لمشاركتها السياسية ودرجة فاعليتها فى توجيه حركة المجتمع، بما يساعد على ترشيد القرار السياسي توخياً للعدل فى توزيع فرص الحياة وبالتالي تحقيقا للإستقرار الاجتماعي واستكمالا للاستقرار العسكري والسياسي الخارجي الذى حققه نصر أكتوبر.
وفى هذا الإطار أيضاً فقد اهتم المركز باستطلاع رأي النخبة فى سياسة الخصخصة للتعرف على مدى قدرتها -كنموذج تنموي بديل- على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الميزات التنافسية للمنتج المصري فى السوق العالمي، وفي الوقت ذاته اهتم المركز بالتعرف على الجوانب الاجتماعية لمثل هذه السياسة الاقتصادية من حيث آثارها على ارتفاع معدلات البطالة والمشكلات الناتجة عنها ومدى تأثيرها على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بما يساعد على إدارة التحول الاجتماعي بطريقة فعالة ورشيدة تأخذ فى إعتبارها الآثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية.
وفى الوقت ذاته إهتم المركز بوضع استراتيجية قومية لمكافحة الفقر سواء كان متركزاً فى أماكن محددة مثل العشوائيات أو كان ممتدا فى النسيج الاجتماعي للشرائح الدنيا من المجتمع المصري بهدف إحداث توازن بين الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية المستهدفة وبين العدالة التوزيعية التي تصبح المهمة الأساسية للدولة فى فترات التحول الاجتماعي خاصة وأن الاحتراف العسكري المتنامي للجيش المصري بعد إنتصار أكتوبر المجيد قد أتاح للدولة فرصة كبيرة للتخفف من أعبائها العسكرية الاستثنائية بما يساعد على تعزيز دورها الاجتماعي وتحقيق انتصارات جديدة فى هذا المجال الهام تمثل الضمان الحقيقي لاستمرارية النتائج الاجتماعية والعسكرية والسياسية لنصر أكتوبر.

رابعاً: بحوث الفئات الاجتماعية الأولى بالاهتمام:

لقد أكد نصر أكتوبر العظيم أن المجهود الحربي والدعم الاجتماعي الذى عززالطاقة المعنوية للمحاربين يجب أن يوازيه فى الوقت ذاته مجهودا اجتماعيا لصالح الفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية (الأطفال ، الشباب ، المرأة ، المسنون) بإعتبارها الفئات التي عانت أكثر من غيرها من التحولات

الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت حرب أكتوبر والتي كانت ضرورية لتحقيق الكفاءة الإنتاجية
وفى هذا الإطار فقد أكد المركز اهتماماً خاصاً لهذه الفئات المستضعفة حيث درس بعناية حقوق الطفل فى العشوائيات وعمالة الطفل فى الريف وأوضاع أطفال الشوارع والأحداث واضعاً نصب عينيه أن طفل اليوم هو محارب المستقبل وأن نشأته غير السوية تعنى خسارة مؤجلة سيدفعها مجتمع الغد كما اهتم المركز أيضاً بدراسة أوضاع المرأة وتأثير التحولات الجارية فى سوق العمل على فرصها فى الحصول على فرصة عمل منتظمة ذات عائد كاف واحتمالات تطوير القطاع غير الرسمي من أجل استيعاب فائض العمالة النسوية والشبابية لتخفيف حد معدلات البطالة فى هاتين الشريحتين وخلق فرص حقيقية لتطوير قدراتهما وتحويلهما إلى عناصر نشطة إجتماعياً وذات قدرة على المشاركة الإيجابية فى تسيير شئون المجتمع.
وقد حاز المسنون (محاربو الأمس) الذين تتزايد أعدادهم باطراد فى وقت تتراجع فيه المؤسسات التقليدية لرعايتهم على اهتمام خاص من جانب المركز فى دراسة أوضاعهم الاجتماعية والنفسية فضلا عن دراسة أوضاع المؤسسات البديلة التي تستهدف الإهتمام بهم واقتراح سبل تطويرها وتعزيز دورها الاجتماعي.

خامساً: البعد الاجتماعي التنمية الشاملة:
لقد كان البعد الذى يمكن لمسه -حتى بالأصابع- فى التخطيط والتنفيذ لحرب أكتوبر موضوعاً لاهتمام خاص من جانب المركز حيث باشر المركز دراسات حول التنمية الاجتماعية الشاملة مؤكدا على أن البعد الإجتماعي ليس مرحلة لاحقة لعملية التنمية الاقتصادية ولكنه أحد العناصر الأساسية والحاكمة للتنمية الشاملة فى كل مراحلها المختلفة تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وكما كان البعد الاجتماعي سببا مباشرا فى انتصار أكتوبر العظيم فإننا اليوم ونحن نحتفل باليوبيل الفضي لهذا النصر نؤكد مرة أخرى أن البعد الاجتماعي هو انتصار اليوم الذى نسعى من خلاله إلى تأكيد استمرارية نصر أكتوبر فى المجال الاجتماعي كما نؤكد أيضاً ان نصر أكتوبر سواء فى المجال العسكري أو فى المجال الاجتماعي يدفعنا اليوم إلى التأمل بدقة فى الدور المجتمعي للبحث الاجتماعي فى مصر من أجل التفاعل الخلاق بين إهتماماتنا الأكاديمية كباحثين والمهام الإدارية للتنفيذيين وصناع القرار والهموم اليومية للمواطنين أن هذا التفاعل الذى تجلى بوضوح بالغ فى إدارة حرب أكتوبر نحو هذا النصر العظيم والمتجدد يوميا هو ما نسعى إليه اليوم من أجل تعظيم دور البحث الاجتماعي فى التصدي للمشكلات الإجتماعية الأكثر حدة وتقديم نتائج أعمالنا كمشورة عملية لصناع الحاضر وصناع المستقبل.
نؤكد حرص المركز على إعداد استراتيجية للبحث الاجتماعي فى مصر تهدف إلى تعزيز الأمن الاجتماعي وتؤكد فيها على أهمية البعد الاجتماعي بإعتباره السبب الرئيسي لإنتصار أكتوبر العظيم الذى يدفعنا اليوم إلى التأمل بدقة فى الدور المجتمعي للبحث الاجتماعي فى مصر الذى يسعى إلى التفاعل الخلاق بين الأكاديمي والباحث وصانع القرار.
فتحية لانتصارات أكتوبر التي تعلمنا منها كل هذا وتحية لشهداء مصر الذين دافعوا عن حق مصر فى حياة اكثر عدلا واكثر عزة.

الورقة الخامسة :

البعد الاجتماعي ـ ٢٥ عاما على حرب أكتوبر

أ.د. سوسن عثمان

رئيس قسم تنظيم المجتمع
بالمعهد العالى للخدمة الإجتماعية

المقدمة:

انطلقت في تمام الساعة الثانية وخمس دقائق يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣، الشرارة نحو جهاز التفجير ليشتعل كل شئ لإسرائيل على ضفة السويس الشرقية محطماً أسطورة خط بارليف المحصن والنقط الحصينة مدمراً كل شئ فيها، ويعبر المقاتل المصري إلى مكان الجندي الإسرائيلي ليلقنه أحدث فنون القتال بالمواجهة.

وحرب أكتوبر بداية مرحلة جديدة في الصراع الإسرائيلي اتسمت بالعنف والضراوة وطول أمد الصدام المسلح وقد بدأت فصول هذه المعركة التاريخية المجيدة في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ انتهت يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

ولاحت الفرصة التي تمنتها وعملت لها وانتظرتها أمة بأسرها من الخليج إلى المحيط. على الجبهة المصرية تلاحقت عواصف النار، ضربة الطيران، ثم قصفة مدفعية ثم إنزال إلى قناة السويس ألف قارب مطاطي تقل ثمانية آلاف مقاتل هم الموجة الأولى من موجات العبور وكان وراء هذا الحشد المهيب كله، جيش المليون مقاتل، وعندما أرتفع الآذان لصلاة المغرب في ذلك العاشر من رمضان، كانت مصر واحدة من أمجد ساعات عمرها وكان ذلك إيذاناً بتصادم استراتيجيتين متباينتين ومفهومين مختلفين فعلى الجانب العربي قوة مسلحة تحريرية تعتمد على إيمانها هدف التحرير، على حين تقف على الجانب الإسرائيلي قوة جمع على تفوقها المادي والتكنولوجي ومن المفيد هنا دراسة بعض نصوص الفكر الإجتماعي الذي تناول حرب أكتوبر بالتحليل والتفسير والإستنتاج لتبين لنا مدى الإنجاز الذي حققه المواطن المصري.

في هذه الورقة سنتناول البعد الإجتماعي لحرب أكتوبر من ناحية الإعداد والتخطيط للحرب إلى ما بعد الحرب من تنمية شاملة والسلام والأمن الاجتماعي إلى نموذج ناجح لحل الكثير من المشكلات الحياتية المتعلقة بالتنمية.

١- الملامح الرئيسية للتخطيط الاجتماعي لحرب أكتوبر:

تمثلت الملامح الرئيسية للتخطيط الاجتماعي لحرب أكتوبر من خلال عدة محاور أساسية هي:

أ- الآثار الاجتماعية الناجمة على هزيمة ١٩٦٧ وكيفية تخطيط القيادة السياسية والعسكرية لمواجهة هذه الآثار.

في صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. شنت إسرائيل حرباً خاطفة غادرة على مصر، أمتد لهيبها إلى سوريا والأردن، وتمكنت إسرائيل من التقدم في الأراضي العربية.

وقد أثرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ على المجتمع المصري بكافة طوائفه وفئاته فتأثرت الشخصية للمواطن المصري والعربي بالهزيمة.

(١) حيث كان يسود الشعور الشعبي العام في هذه الأيام الاكتئاب والمرارة.

(٢) ساد المجتمع المصري حالة من الانهيار التام.

(٣) فقدان الثقة في (الذات- قدرة المقاتل المصري- القيادة العسكرية- القيادة السياسية- في تحرير الأرض المحتلة مستقبلاً).

(٤) هجرة سكان ثلاث مدن رئيسية بالقناة (بور سعيد -الإسماعيلية -السويس) إلى المحافظات القريبة منها الأمر الذي ترتب عليه آثار اجتماعية عديدة منها:

(أ) إشاعة جو من الخوف والرهبة وعدم الثقة في مستقبل أفضل.

(ب) تدمير البنية الأساسية والمنازل والمحلات والمصانع وغيرها في هذه المدن .

(ج) الإحساس بعدم الشعور بالأمن والأمان والاستقرار.

(د) عدم استطاعة رب الأسرة القيام بالواجبات الأساسية وأهمها توفير المأوى والمسكن المناسب لحياة آدمية.

(هـ)أثرت الهجرة على عملية التنشئة الاجتماعية السليمة نتيجة عدم توافر بيئة اجتماعية صالحة لتربية أبنائهم.

(و) صعوبة استخدام الضبط الإجتماعي من الوالدين في تربية الأبناء.

كما تأثر المجتمع المصري بالطقوس والعادات الإجتماعية وإنخفضت معدلات الزواج في حين زادت معدلات الطلاق.

كل هذه التأثيرات الاجتماعية الخطيرة أدت إلى إهمال وإيقاف عملية التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة وأصابت حركة التقدم والتطور بالشكل التام، ومثلت هذه المرحلة عبئاً نفسياً كبيراً على المواطن المصري وكانت أصعب فترات التاريخ الحديث في حياة الشعب المصري والعربي.

وبعد ٥ يونيو ١٩٦٧ م كان لابد من العمل بأقصى قدر من الطاقة والإحساس نحو توفير المناخ الصحي الثوري لحرب التحرير وإمتلاك أسلحتها الاستراتيجية وهنا ذكاء القيادة السياسية والعسكرية في حشد كافة الطاقات والإمكانيات المتاحة في المجتمع وخاصة الشباب وتعميق الروح الوطنية كما حرصت القيادة السياسية على اكتساب ثقة الشعب وبوادر ذلك كانت الإجراءات التالية:

- القضاء على مراكز القوى في ثورة التصحيح عام ١٩٧١.
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين في السجون المصرية.
- إعادة بناء الجيش وتحديثه.
- توحيد القوى الوطنية (قوى الشعب).
- القضاء على الفتنة الطائفية التي حاول البعض بذر بذورها بين أبناء المجتمع الواحد.

وسوف نتناول بشيء من التفصيل بعض من هذه الإجراءات ضمن تخطيط إدارة معركة ٦أكتوبر.

ب- تطوير القوات المسلحة المصرية:

هذا وقد طورت مصر قواتها المسلحة طبقاً للأسس الآتية :

(١) تحديد المهام والتنظيم والتخطيط:

(أ) تحديد حجم القوات المسلحة على أساس مهمة واحدة هي القتال مع التفرغ تفرغاً كاملاً وطبقاً للإمكانيات الموجودة وقوة العدو.

(ب) الضغط على أهمية الدفاع الجوي باعتباره المهمة الاستراتيجية الأولى.

(ج) اعتماد هيكل تنظيمي جديد يحقق توحيد خط القيادة والسيطرة ودفع العناصر الشابة المثقفة إلى مراكز القيادة لكي تتحمل المسئولية عن طريق العلم والتمرس في القيادة.

(د) اعتماد الشورى والمناقشة في التفكير والتخطيط ضمن مجالس حرب خاصة بحق القيادات في التصرف الفردي في ظروف القتال.

(٢) مبادئ الاختيار والإعداد:

(أ)تجنيد الشباب المؤهل علمياً لأداء الخدمة الوطنية الإجبارية.

(ب)اعتماد العلم والجهد والخبرة وحدها أساساً للترقية وأيضاً للمناصب القيادية.

(ج)التركيز على الوحدة العنصرية للوحدة المقاتلة وهي الضابط وجنوده والمعدة والسلاح.

جـ- الشحن المعنوي الداخلي والخارجي ونجاح إدارة المعركة الاجتماعية الشعور بالخطر الإسرائيلي عاماً لدى جميع الشعوب والحكومات العربية وأن يسود كل دولة عربية اعتقاد راسخ بأن إسرائيل ليست سوى قاعدة عسكرية ضخمة للاستعمار تهدد الكيان العربي وتقف حائلاً دون أن يتحقق للوطن العربي أمانيه فى الحرية والتقدم والوحدة وأن هدف إسرائيل النهائي هو السيطرة على العالم وستكون الأمة العربية أول من تفكر فيه إسرائيل فى طريقهم الهدام للوصول حسب اعتقادهم الخاطئ إلى السيطرة ولتهيئة هذا الشعور عند المواطن العربي حتى يتبين عن اقتناع الوسائل الآتية:

(١) فى الداخل:

(أ)إدخال دراسة جديدة فى جميع المدارس العربية ضمن برامج التربية القومية على أسس علمية موحدة توضح خطر إسرائيل على العالم عامة وعلى الدول العربية ومصر خاصة وتوفر فى ذهن الطالب أن السلام فى الشرق الأوسط أو الاطمئنان لحياة أي مواطن فيه لن يتحققا طالما بقيت إسرائيل مغروسة في قلبه.

(ب)التوسع في وسائل الدعاية الصحفية والإذاعية، وطبع الكتيبات الصغيرة وتوزيعها بأسعار زهيدة تركز على خطر اليهود والصهيونية وأطماعها الاستعمارية في الدول العربية.

(ج)أصبحت الإذاعة والتليفزيون أداة هامة من أدوات الدعاية التي يتعين أن يوليها العرب اهتماماً خاصاً.

(٢) في الخارج:

فتح باب الإذاعة الأجنبية والتليفزيونية وهو ميدان جديد وإن كانت إسرائيل سبقتنا إليه وسلطانها عليه كبير.

هناك كثير من الكتاب والمفكرين الأجانب يقفون من الصهيونية (إسرائيل) موقف العداء وكان البحث عن هؤلاء واحتضانهم ودعوتهم إلى بلادنا وتكريمهم والاحتفاء بهم وتنسيق العمل معهم.

(أ) متابعة مكاتبنا وسفارتنا في الخارج الدعاية الصهيونية لإسرائيل أولاً بأول وأن تواجهها وتقرعها بالحجة السليمة والمنطق الصادق وفي عدالة مطالبنا ويعلو صوتنا.
(ب) تعاون المكاتب التي ننشئها للدعاية في الخارج مع جمعيات الصداقة العربية المنشأة في الخارج وألا نغفل دور الجاليات العربية مع البلاد الأجنبية وهي جاليات لها وضعها وقدرها.
(ج) الإستفادة من مجهود الطلاب الذين يتلقون العلم في هذه البلاد ولا يجوز أن نغفل ما للمؤتمر من المؤتمرات الدولية من أثر كبير.
(د) إنماء وتوطيد الصلة مع دول الكتلة الشرقية الصديقة للعرب والعمل على عدم عودة العلاقات السياسية بينها وبين إسرائيل.
(هـ) توثق الروابط مع دول عدم الانحياز والدول الأفريقية والأسيوية تلك الدول التي أبدت عطفها وتأييدها للدول العربية.

كما سعت القيادة السياسية فى التخطيط الاجتماعى لحرب أكتوبر على ما يلى:
(أ)إعداد المواطن الصالح وتكوين الشخصية المصرية الواعية الناضجة التي تثق في نفسها وقادتها.
(ب)الوحدة الوطنية وتلاحم الأديان في ملحمة مصرية ووحدة وطنية رائعة لم يعرف فيها المسلم من المسيحي انصهرت في بوتقة واحدة وهدف واحد وإصرار القيادة السياسية والمواطنين على الوجود وإثبات قدرة الإنسان المصري.
(ج)التكافؤ الإجتماعي بين أفراد الشعب وطوائفه والتعاون بين القيادة السياسية والمواطنين.
(د)استثمار الطاقات والإمكانات سواء (البشرية -المادية -الطبيعية) لصالح المعركة ففي حرب أكتوبر ظهرت براعة وكفاءة الإنسان المصري في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة-والابتكار والتحليل وحدثت إبتكارات عديدة للعقل المصري سواء كان في الجانب العسكري من إنشاء الكباري في وقت قصير وتدمير خط بارليف الحصين الذي لا يقهر بأساليب ذاتية تطوير كافة أنواع الأسلحة ذاتياً أضافتا إلى تكتيكيات واستراتيجيات جديدة في إدارة الحرب الحديثة بجانب ظهور ابتكارات خلال فترة الإعداد للحرب.
هذا بالإضافة إلى توحيد الموقف العربي بشكل متكامل وتشكيل الجبهة الثلاثية المكونة من مصر وسوريا والأردن وتشكيل القيادة السياسية والعسكرية الموحدة.

(٣) نتائج حرب أكتوبر والتنمية الاجتماعية:
(أ)أدت حرب أكتوبر إلى إثبات وجود تغيير في صورة المقاتل المصري وقدراته.
(ب)غيرت حرب أكتوبر لسنوات قادمة ميزان القوى في الشرق الأوسط.
(ج)أظهرت الحرب أن العرب قادرون على تشغيل الأسلحة الحديثة والإلكترونيات القدرة في ميدان القتال ومن ذلك استخدام القوات المصرية للصواريخ بكفاءة.
(د)أثبتت حرب أكتوبر كما أعلن الخبراء العسكريون أن استخدام الصواريخ بأنواعها المختلفة، قد غير استراتيجية القتال التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، وحد من فاعلية أسلحة الطيران والدبابات.
(هـ)كشفت هذه الحرب بفضل مهارة جندي المشاة المصري أنه يمكن التغلب على الدبابات من جانب المشاة المسلحة تسليحاً مكثفاً بالأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات.

(و)كما حدث عند تدمير القوة المدرعة بالكامل الذي كان يقودها العقيد عساف ياجوري.
(ز)كان لاستخدام سلاح الضغط البترولي العربي أثره الفعال الذي يتضح من خلال موضوع عن حرب البترول تناولته صحيفة التايمز اللندنية في افتتاحيتها يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٣م جاء فيه:
«إن قطع الإمدادات البترولية العربية عن أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان سيحقق وضعاً خطيراً وسيؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تولد ضغط معين على الولايات المتحدة من جانب حلفائها لتضغط بدورها على إسرائيل حتى تتبنى موقفاً معتدلاً.
كان للحصار البحري الذي ضربه الأسطول البحري المصري على مضيق باب المندب على جنوب البحر الأحمر أثره الفعال في القضاء على حجة إسرائيل في استراتيجية (شرم الشيخ) كما ساعد إحكام الحصار على وقف الواردات الإسرائيلية مثل:
النفط الوارد من إيران الذي عرقل الإنتاج في مناجم النحاس الإسرائيلية.

قضت مقاطعة الدول الإفريقية لإسرائيل على الأحلام الإسرائيلية في استنزاف ثروات القارة واستغلال أسواقها لتسويق الإنتاج الإسرائيلي.

وتعتبر حرب أكتوبر من حيث مدتها في جملتها (فلسفة للتنمية ذات وجه إنساني) وإذا كان هذا هو الاصطلاح العالمي الذي يطلق على الجهود التي تعتبر الإنسان غايتها الأولى فإن روح أكتوبر لم تتردد في النظر إلى الإنسان (رصيدها الأساسي) على حد تعبيرها وتعتبر المثل للمستوى الحضاري من جهة ومستوى التقدم الوطني من جهة أخرى.
عندما تؤكد روح أكتوبر أنه (لابد أن تلقى التنمية الاجتماعية نصيبها الحق في استراتيجية الحضارة الشاملة) وأن (الحضارة الشاملة لا يمكن أن تكون فنية -اقتصادية -خالصة بل لابد أن تكون اجتماعية في نفس الوقت) فإن استيعاب أوجه الحكمة في هذا الإصرار وفيما طرحته الورقة كأهداف للتنمية الاجتماعية يقتضينا استعراض بعض الجوانب الخلفية . ونحن في هذا لن نعود إلى بعيد إذ يكفي أن نلاحظ أننا في خلال العشرين عاماً الأخيرة كنا منهمكين في عمليتين أساسيتين أولاهما التحرر من السيطرة، وثانيهما بناء الإقتصاد الوطني ولقد كانت هاتان العمليتان في مقدمة ما ركز عليه الميثاق في مبادئه كما أنه من الإنصاف أن نعترف بأنه كان هناك تطوير دون ريب في هذين الاتجاهين أتاح تكوين قاعدة السيطرة على دعائمها الفكر المصري والإرادة المصرية.
كان الجيل الحاضر يعمل لنفسه بمشروعات قصيرة الأجل سريعة العائد من جهة ويرسم خط النمو للجيل التالي بمشروعات طويلة الأجل تؤتي أكلها بعد حين من جهة أخرى وأما من حيث تحقيق آمال المستقبل بالمشروعات طويلة الأجل. فصوت ما يقال هو أنه كانت هناك جهود وتضحيات قابلتها الجماهير بأمل فلسفي وصبر جميل
كانت هناك مشروعات الحديد والصلب والسد العالي وإستكشاف البترول واستصلاح الأراضي ومجمعات الصناعات الثقيلة ومراكز ومؤسسات الإنتاج الغذائي والكسائي والترفيهي، وكانت أهداف هذه المشروعات ليس فقط التنمية الاقتصادية بل التنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى.
السلام والتنمية كانت لمنع نشوب حرب جديدة من خلال استعراضها السابق يتبين أهمية الجانب الاجتماعي سواء في الإعداد للمعركة أو أثنائها أو بعد انتهائها وأي تجاهل للجانب الاجتماعي يكون له أثر سلبي على تقدم وتطور المجتمع.

وتأتي مرحلة جديدة بعد حرب السادس من أكتوبر والإتجاه نحو السلام في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل هذه الظروف التي تسود المنطقة هناك خمسة تصورات لمستقبل الوطن العربي:
الأول: فشل المفاوضات بين إسرائيل والعرب.
الثاني: بقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام العالمي وبالتالي ستتمكن من إيجاد الحلول لبعض الخلافات بين الدول الكبرى في المنطقة.
الثالث: هو أنه سيتم توقيع بعض الاتفاقات السياسية والعربية دون أي نوع من الوساطة الغربية وسيكون لذلك أثر على التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.
الرابع: ستجتمع القوى الغربية والمؤسسات المدنية والهيئات غير الحكومية مع الحكومات في مفاوضات التوصل إلى حلول ذات طابع إنساني.
الخامس: تعديل مشروع الاتحاد الأوربي ليتوافق مع منطقة الشرق الأوسط.
وكما هو واضح فإن الحل الأول سينتج عنه دمار شامل للمنطقة وقد يكون الخوف من ذلك حافزاً على عملية السلام ولكنه أمر غير مرغوب فيه أن الاحتمالين الثاني والثالث ملائمان تماماً لهذه المرحلة أما الحلان الرابع والخامس فسوف يقودان إلى ما يسمى بالعالم المفضل. وهو الذي ستختفي فيه كل الصراعات وتفض جميع المشاكل السياسية والعرقية والإجتماعية وتحقق المساواة على جميع المستويات لتشمل الرجل والمرأة وتطبق اتفاقية عدم التسلح.
ويجب في المرحلة القادمة أن يكون توجه المنطقة إلى الإنسان بصفته الاجتماعية، فيجب على عملية السلام أن تكون من أجل مجتمعات المنطقة وليس مجتمعاً بعينه وقد كانت الأيديولوجية السائدة من قبل هي توحيد بعض العناصر العرقية أو اللغوية أو الدينية واستبعاد العناصر الباقية.
ونخرج من حرب أكتوبر بفائدتها على المستوى العالمي بأنها بمثابة الإرهاصة التي أدت إلى سقوط نظام عالمي وبعدها إنهار الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب الباردة وأنها فتحت المجال إلى السلام في المنطقة بعد فترة حروب طويلة.

إن أفضل وسيلة لمنع الحروب مستقبلاً هو:
السلام وما يصاحبه من تنمية شاملة ونهضة حضارية لكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... إلخ.
وخطة التنافس الحر والتعاون الدولي والتقارب بين المجتمعات وإزالة العداء تجاه الشعوب وتوفير العدالة الاجتماعية واحترام حقوق المواطنين والمساواة بينهم في منطقة الشرق الأوسط ولهذا فإن التقدم والتنمية هما أفضل وسيلة للسلام ومنع الحروب بين الشعوب.
والتنمية الشاملة للمجتمع المصري يمكن أن تحققها روح أكتوبر وتساعد على النجاح في مجالات الحياة المختلفة وحل المشكلات التي تعترض المجتمع المصري وذلك إذا توافرت المقومات الأساسية الآتية:
١- نجاح مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر والعرب واستقرار المنطقة العربية من التوترات والمشاحنات الدائرة.
٢- تنمية القطاعات المختلفة (الإقتصادية- الثقافية- الإجتماعية .. إلخ) فيما يعرف بالتنمية الشاملة.
٣- استخدام روح أكتوبر في مكافحة الأمية والارتقاء بمستوى التعليم الأساسي والعالي في المجتمع

المصري.

٤- الانفتاح على دول العالم المتقدم والإلمام بكل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا.

٥- تطوير الفكر الإداري بكافة مستوياته (من الدنيا حتى القيادات العليا) مع التركيز على تنمية المهارات الإدارية للشباب.

٦- الارتقاء بالعنصر البشري وإعداد الكوادر اللازمة لكافة قطاعات التنمية من خلال التدريب والتنقيب والتشجيع المحفز والمستمر.

٧- مساعدة الشباب على التعرف على أساليب إدارة المشروعات الصغيرة والتي في مجملها تساهم في خطة الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة.

٨- تدريب الأفراد على مهارات جديدة يحتاجها السوق العالمي والداخلي لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل.

٩- تفهم عملية ترشيد الإستهلاك.

١٠- مشاركة المواطنين وخاصة الشباب في وضع خطط التنمية قصيرة ، ومتوسطة ، وطويلة الأجل.

١١- الإهتمام بدور المرأة في تنمية المجتمع.

ونخلص مما تقدم أن روح أكتوبر يمكن أن تكون مثالاً ناجحاً للتخطيط، والتغلب على الكثير من الصعوبات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، يحتذى بها في عملية التنمية الشاملة التي تؤدي إلى تقدم المجتمع وازدهاره.

والله ولي التوفيق،،،

■ تعقيب :

أ.د. مصطفى علوى

الأستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

لدى ثلاث نقاط أساسية فيما يتعلق بموضوع النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر وأعتقد أن هذه النقاط تتمثل فى التأثير الذي أحدثته حرب أكتوبر على الفكر الاجتماعي السياسي المصري وخاصة فيما يتعلق بنظرته للعلاقة بين الأمن والتنمية أو بين التنمية والأمن بالأحرى والنقطة الثانية تتعلق بتأثير حرب أكتوبر على بنية القيم الإجتماعية فى المجتمع المصري. والنقطة الثالثة تدور حول تأثير حرب أكتوبر على قضية التطور الجيلى والعلاقة بين الأجيال.

١- أنا اعتقد أن حرب أكتوبر دشنت مرحلة جديدة فى تطور الفكر الاجتماعي السياسي المصري وبصفة خاصة كما قلت فى نظرته لمسألة العلاقة بين الأمن والتنمية، فبعد ١٩٧٣ فى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر أصبحت النظرة إلى قضية الأمن أوسع مما كانت عليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، فلم يعد التعامل مع مسألة الأمن على أنها مسألة عسكرية وليس مفهوم الأمن القومي من الضيق بحيث يقتصر فقط على أبعاده العسكرية وإنما أصبحت نظرة المجتمع المصري والفكر الاجتماعي السياسي المصري لمفهوم الأمن نظرة أكثر رحابة تضم بجانب الأبعاد العسكرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفى هذا الصدد أشير بإيجاز إلى ما أحدثته أكتوبر، من عودة جزء من الأرض « سيناء المحتلة» إلى الوطن الأم ولأول مرة فى تاريخ مصر، كما أعتقد لم تعد سيناء أرضا مهجورة بل عادت إلى اللحمة الاجتماعية السياسية المصرية بتأثير من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم تحرير بقية الأرض بفضل مسيرة التسوية السلمية فيما بعد، ودخلت الخدمات المصرية التي تقدمها الحكومة إلى أي بقعة في الوادي والدلتا إلى سيناء وليس فقط الخدمات وإنما مشروعات تنموية هامة شديدة التأثير على تطور ليس فقط منطقة سيناء وإنما على مصر كلها.

أيضا فى هذا الصدد عاد مهجرو مدن القناة الثلاث الرئيسية الذين قضوا ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ مهجرين، حقيقة أنه كان هناك قدر هائل من التلاحم بين أبناء الوادي والدلتا وبين أبناء مدن القناة خلال هذه السنوات الست، ولكن لو إفترضنا جدلا أن هذه المدة الزمنية التي أقام فيها المهجرون فى مدن الدلتا وقراها ووادي النيل طالت إلى حد كبير لكان من الممكن أن يحدث ذلك نوعا من التمزقات الإجتماعية غير المحمودة ومن ثم عودة هؤلاء المهجرين إلى مدنهم الأصلية وإعادة بناء هذه المدن وإعادة تعميرها وتدشين مشروعات تنموية كبرى لفت النظر إلى فكر جديد فى مجال التنمية وفى مجال الأمن أيضاً، وهنا أود التأكيد على نقطة أساسية تتمثل فى أن من الآثار الأساسية لحرب أكتوبر على تطور الفكر الاجتماعي السياسي المصري في قضية التنمية وعلاقتها بالأمن، أن المجتمع المصري بدا لأول مرة يدرك أهمية أن يعيد التوزيع المكاني للسكان بحيث يشغل المناطق التي كانت تاريخياً وتقليدياً مناطق غير مأهولة أو مناطق خفيفة السكان وبصفة خاصة المناطق الطرفية فى الحيز المصري وهو ما كان يمثل تحديا بل ومصدرا للتهديد للأمن القومي المصري، بتعمير سيناء ومشروعاتها الكبرى إنتهاء بمشروع ترعة السلام واستهداف زراعة ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء وبتعمير منطقة القناة ومشروعاتها التنموية الكبرى ثم بمشروعات التنمية الكبرى فى نهاية عقد التسعينيات: توشكي - شرق العوينات - شمال خليج السويس- شرق بور سعيد.
كل هذه المشروعات سيكون لها تأثير مباشر ليس فقط على الفكر الأمني التنموي وإنما أيضا على الحركة فى مجال الأمن والتنمية فى مصر بشكل يؤدى إلى موضوعية أمنية وتنموية أفضل للمجتمع المصري.

٢- متعلقة بالقيم الإجتماعية، دار حديث كثير خلال اليوم حول التأثير الإيجابي لأكتوبر على القيم الاجتماعية ولكنى أستطيع أن أوجز هذا التأثير الإيجابي في ثلاثة أمور أساسية:
أ- علمية التخطيط والتنفيذ، وربما يكون التحدي أكبر في وضع الخطط موضع التنفيذ بنفس الأسلوب العلمي الذي وضعت به الخطط، مما تحقق في أكتوبر هو خطط علمية تم تنفيذها أيضا على أرض المعركة وفى المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
ب- العمل بروح الفريق ، ومن المعلوم أننا نشكو جميعا من إفتقاد المصريين والطابع المصري للعمل بروح الفريق، هناك إبداع فردى لا شك فيه من جانب الفرد المصري ولكن حين يوضع هذا الفرد في إطار فريق عمل فإن الروح الإبداعية تقل إلى حد كبير وهذا لم يكن الحال أثناء حرب أكتوبر لا على مستوى المقاتل المصري ولا على مستوى النخبة ولا على مستوى أفراد المجتمع العاديين في مصر.
ج- في مجال التأثير على القيم الاجتماعية (روح التحدي والإنجاز)، حجم الصعوبات كان هائلاً وطبيعتها كانت تصل بها إلى حد المستحيل، كان تقريبا من المستحيل أن يتم ما تم في حرب أكتوبر ولسنا هنا في موضع التفصيل لها، ثم في مجال الإنجاز العسكري بل والإدارة السياسية للحرب وللأزمة، لحرب أكتوبر كأزمة سياسية إقليمية ودولية.
التساؤل الذي اطرحه هو أن هذا التأثير العظيم على بنية القيم الاجتماعية في مصر الذي أحدثته حرب أكتوبر قد بدأ يخفت تدريجياً، الأمر الذي وصل ببنية القيم الاجتماعية الآن في وضعها الراهن إلى وضع لا يشابه أو لا يماثل ما كان عليه الأمر في حرب أكتوبر.
وتدور في ذهن الباحث أسئلة متعددة ، هل هذه القيم الاجتماعية الإيجابية والعظيمة التي تدفع

مسيرة الحركة الوطنية في مصر هي قيم لصيقة بأوقات الأزمات وبمواقف الشدة والحرب فقط، أم أنه يمكن أن تكون هناك آليات تؤدى إلى سحب هذه المنظومات من القيم الاجتماعية الإيجابية إلى الفرد المصري والمجتمع المصري في سعيه نحو التنمية ونحو حماية الأمن في الأوقات العادية وليس فقط في مستوى الأزمات ؟
التساؤل الثاني أنه من الملاحظ أن هذه المنظومات من القيم الاجتماعية والإيجابية هي الأكثر ظهوراً وترسخاً داخل المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة المصرية، إذا قورنت بوضع هذه القيم ذاتها في المؤسسات المدنية للدولة والمجتمع أيضا في مصر ومن ثم يجب أن تخضع تجربة القوات المسلحة المصرية في إطار استنهاض هذه القيم الاجتماعية الإيجابية لدراسة علمية مطولة حتى يمكن أن نسحب منها النتائج التي تفيدنا في إستلهام نفس هذه القيم على مستوى العمل المدني وأيضا في أوقات الأزمات والشدة والطوارئ والحروب.

٣- هي المتعلقة بتأثير أكتوبر على التطور الجيلي والعلاقة بين الأجيال.
هذه من أبرز إيجابيات حرب أكتوبر في نتائجها الإجتماعية لأن حرب أكتوبر أفرزت جيلا جديداً شارك في إستلام مقاليد السلطة وفى وضع القرار وصنعه وفى تنفيذ برنامج العمل الوطني هو جيل أكتوبر ، شارك جنبا إلى جنب مع الجيل السابق عليه فأصبح لدينا جيلان، جيل يوليو وجيل أكتوبر.

وجاء جيل أكتوبر ليطور مسيرة العمل الوطني ويصحح ما وقع من أخطاء على يد جيل يوليو، وهذا أمر مطلوب وواجب وطني على الأجيال المستجدة في المجتمع حتى يمكن أن ينهض المجتمع بمسئولياته سواء في مجالات التنمية أو الأمن أو خلاف ذلك من المجالات ثم مضت فترة بعد أكتوبر لم يظهر فيها جيل ثالث يكمل هذه المنظومة من التطور الجيلى الإيجابى الذى به قدر كبير من الإنسجام فيما بين الأجيال، فليس هناك جيل جديد بنفس الحجم ونفس القدرة على إنجاز ما أداه الجيلان السابقان.
لكن لدينا طاقة أو احتمال لظهور جيل جديد وبصفة خاصة مع مشروعات التنمية الكبرى إن أحسن التخطيط لها وأحسن دراستها وتنفيذها مثل: توشكي وشرق العوينات وغيرها، فيمكن أن يكون هناك جيل جديد لتوشكي يطور ما قام به جيل أكتوبر يبنى عليه ويطوره وربما يعيد تصحيح الأوضاع التي اختلت في بعض المجالات الاجتماعية وبصفة خاصة ينجح في عبور الفجوة الجيلية التي قامت بين جيل أكتوبر والأجيال الشابة التي لا تجد صلة عضوية وثيقة مع هذا الجيل في اللحظة الراهنة.

■ تعقيب :

أ.د. نادر فرجاني

مدير مركز المشكاة والبحث في مجال الإجتماعيات

أتصور أن حرب أكتوبر وانتصارها حدث أكبر من أن يعظم وأجل من التمجيد وفى تقديري أن الاحتفال الذى يليق بهذا الحدث التاريخي بحق ليس فى مسائل الفخر أو الزهو ولكن فى محاولة التأسي بالحدث الفريد فى أن نتسامى وصولا لقدره فى كل مجالات الوجود وعلى الدوام السؤال فى تقديري الذى يجب طرحه فى هذه الندوة هو: هل نرقى نحن المصريين فى نهاية القرن العشرين إلى جلال إنجاز أكتوبر ١٩٧٣؟

وأتصور الإجابة ليست مؤكدة فى نظري على الأقل ، من المهم الإشارة إلى انه إعمال النظر فى الأحداث التاريخية الكبرى تستدعى اتساع مجال النظر فى المكان والزمان لابد أن ننظر كيف يتغير العالم من حولنا وما هو موقعنا به حتى فى المنظور المجتمعي ولابد أيضا الأخذ بالاعتبار الماضي والمستقبل مثلما أشار الدكتور «إبراهيم بدران» إلى ضرورة إعمال النظر فى المستقبل وإذا كان لي أن أعلق سريعا على بعض ما قيل مع إعجابي بما جاء فى ورقة الدكتورة «زينب رضوان» حين نتكلم عن الأمية من أى منظور أن يتمكن الشخص من مجرد إمضاء اسمه فى نهاية القرن العشرين أو نتكلم من منظور مناسب للربع الأول من القرن الواحد والعشرين وبالتالي فى حقيقة الأمر يجب الإشارة إلى مجموعة من الأحداث الضخمة التي تؤثر على المنظور المجتمعي لمصر فى ربع القرن الذى مضى منذ عبور أكتوبر ١٩٧٣ هناك تغيرات عالمية هامة أهمها فى تقديري «التسارع عمدا» المسألة أنه هناك شيئاً يحدث ، بل يحدث بسرعة متلاحقة ،بعضنا لا يستطيع حتى أن يلاحق التفكير أو القراءة عنها.

التطور الثانى فى العالم والذي له انعكاس على المجتمع المصري كبير جدا هو تبلور العالم وحيد القطب بعد الانهيار الذى أصاب الاتحاد السوفيتي وانتصار الرأسمالية على صعيد العالم فكرة العولمة أو الكوكبة إنها الرأسمالية تفرض الآن كشكل مهيمن للتنظيم المجتمعي يقوم على حرية السوق وتبنى حافز الربح باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي أصبح حتى النمو الاقتصادي بالمعنى الضيق يعتبر التقدم وهذا خطأ كبير وهنا أود طرح ثلاث تبعات على المجتمع المصري فى غاية الأهمية تشترك فيها مع مجموعة من الدول النامية.

أولاً: إن التنظيم الرأسمالي للمجتمع ليست مسألة إقتصادية فقط بل تحمل أبعاد اجتماعية وسياسية مباشرة وقوية ولا فكاك منها سواء على مستوى البلد الذى يتبناها أو بين البلدان بأشكال مختلفة، السوق الحر بطبيعته يحابى الأقوياء ولا يهتم بالضعفاء ولذلك فى المجتمعات الرأسمالية الناضجة تقوم آليات كفؤة بضبط نشاط الأسواق لحماية المصلحة العامة وحماية الضعفاء ولتقويتهم ليشاركوا بما يمكن أن يأتي به التنظيم الرأسمالي من كفاءة. الدولة تتولى ما يسمى بالعدالة التوزيعية فى المجتمع وهذا دور لا جدال فيه ، كل المنظمات المالية الدولية بما فيها البنك الدولي وبما فيها صندوق النقد الدولي يركزان على أن دور الدولة هو ضمان التعليم الأساسي والرعاية الصحية الراقية للجميع دون أى تكلفة. آليات العدالة التوزيعية لا تقوم بكفاءة فى الدول النامية ولا تقوم للآسف على صعيد العالم ككل. لذلك فى البلدان النامية التي تتحول إلى نسق الرأسمالية ومنها مصر يترتب على ما يسمى برامج « التكيف الهيكلي » آثار سلبية متفق عليها أشارت إلى بعضها الدكتورة « زينب رضوان » كزيادة فى البطالة ، انتشار الفقر وأهم من كل ذلك فى تقديري هو تفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة لأن تفاقم التوزيع يؤثر فى هيكل القوة وبالتالي نصل إلى مسألة إضعاف الضعفاء وتقوية الأقوياء، وينتج عن ذلك قيام فئة صغيرة من أباطرة الثراء والقوة وبذلك تندرج غالبية الناس فى عداد الضعفاء، ومن خلال:

أ -معوقات نجاح النظام الرأسمالي فى الكفاءة الاقتصادية وفى النمو الاقتصادي فى حد ذاته هى وجود فقر وسوء توزيع للدخل حيث لا يتم نمو اقتصادي ولا تتم كفاءة إقتصادية .

ب- الخبرة الدولية فى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية وفى البلاد العربية إلى حد كبير إن ما يقوم من برامج بهدف التخفيف من هذه الآثار السلبية لا يكفى ولا يحقق النتائج المرجوة منه وهذه المشاكل تنعكس أيضا على صعيد العالم فتقارير الأمم المتحدة تؤكد أنه منذ السبعينات منذ بدء انتشار الرأسمالية كنسق عالمي فإن سوء توزيع الثروة والدخل بين دول العالم يتفاقم. فى مصر لسنا بعيدين عن كل ذلك هذه النقطة الأولى.

ثانيا: مسألة بناء القدرات البشرية، احتلال موقع متميز فى العالم الجديد مجرد الوجود الكريم يقتضي أن تكون هناك قدرة عالية ودائمة التنامي فى المعرفة ونحن من هذا بعيدين حتى الآن كما يجب وجود كفاءة إنتاجية مرتفعة ودائمة الترقي فى مجالات الإنسان كافة وهنا يجب الإشارة إلى أن المحك الأساسي هو ليس كيف تطورنا بل ما يحدث من حولنا فى العالم فى القطاعات المتقدمة والدول الناهضة. هناك تركيز على أهمية رأس المال البشرى أشرت إليها: المعرفة، المهارات، التوجهات الاجتماعية البناءة وهذا يقتضي بوجه خاص ملكات النقد والتعلم الذاتي والإبداع ومن الهام أيضا التركيز على ما يسمى «رأس المال الاجتماعي» لأن البشر ذوو الكفاءات الفردية المرتفعة ينتظمون فى تنظيمات اجتماعية وإنتاجية وسياسية تقوم على مبادئ الكفاءة والمشاركة الحية ولا أقصد مشاركة شكلية والمساءلة الفعالة للمسئولين فى هذه التنظيمات، رقى رأس المال الاجتماعي يتطلب على وجه الخصوص (كما أشارت الدكتورة زينب رضوان) ما أسميه «نسق الحوافز المجتمعية» يعلن قيم المعرفة والاجتهاد والإتقان وخدمة المجموع إلى غير ذلك من التوجهات الاجتماعية المواتية للنهضة ويكافئها بسخاء. أهم دروس حرب أكتوبر أعتقد فى تقديري أن المصريين بالفعل بشر مصر، فمصر ثرية ببشر كانوا قادرين، مبدعين، منظومين فى تنظيمات بهذا الشكل.

المسائل المتعلقة بكيفية تغير العالم منذ حرب أكتوبر، فى تقديري أن مرور الزمن وتغير الكون من حولنا أصاب بعضا من الآثار الإيجابية لحرب أكتوبر بالضعف، ويمكن ذكر مجالين المجال الأول هو السلام بالطبع بعد استعادة مثالب العدوان كان من أهم نتائج حرب أكتوبر وأهم غاياتها لكن الوضع الحالي الآن

أنه وكلنا نعلم بالرغم من معاهدة السلام مصر لا يمكن أن تنعم بسلام حقيقي والمنطقة كلها على فوهة بركان، الطرف الإسرائيلي يغتصب حقوقاً عربية ويتعامل بصلف تزينه له قوة غاشمة وضعف العرب عموما ومساندة غير مشروطة من قيادة العالم الجديد.

ثالثا: أشير مرارا إلى زيادة أسعار البترول بعد حرب أكتوبر نتيجة الموقف العربي الموحد القيمة الحقيقية للنفط الآن اقل من خمس قيمته بعد تصحيح عام ١٩٧٩ الحقيقة قيمة النفط الآن توازى قيمته فى نهاية الأربعينات، إذن لابد أن ننظر إلى كل هذه التغيرات ونرى ما يجب تطبيقه في مصر. في مصر نقطتي الجوهرية هي انه لدينا فى المجال المجتمعي ،ولا أقصد الاجتماعي بمعناه المحدود بل المجتمع ككل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هناك موجبات للتحلي بروح أكتوبر لا زال أمامنا وقد يستغرب البعض مثلث (الفقر- الجهل- المرض) ربما ليست بالصورة التى كنا عليها ولكن بمعايير القرن ال ٢١ بعد ٥٠٠ يوم فقط والجميع يعلم عن مقياس التنمية البشرية الذى يقوم بإعداده برنامج الأمم المتحدة للإنماء مصر فى هذا المقياس فى عام ١٩٩٨ كان يتقدم عليها ١١٠ بلد فى العالم منهم ١٢ دولة عربية ،فالمقياس يأخذ فى الاعتبار مؤشرات بسيطة للغاية : التعليم، الصحة، والدخل،وإذا أخذنا معايير أكثر دلالة فى تقديري أؤكد على مسألة التعامل مع التقنيات الحديثة وتطبيقها وفكرة الاستقطاب الاجتماعي المتعاظم فى مصر الذى ينوء بأعبائه غالبية الشباب يشكل جزءاً محورياً فى حالة الاستعصاء الموجودة حاليا فى اتجاه التقدم فالنقطة أن هناك حرباً مطلوبة ضد التخلف وهذه الحرب شاقة طويلة ومعاركها متشابكة وعديدة والمطلوب فعلا روحية وكفاءة أكتوبر من المؤكد أن هناك جهوداً على الساحة المصرية فى جميع مجالات المجتمع المصري أى العمل المجتمعي لكن بالنتائج المحققة حتى الآن ومقارنة بالأمم المتقدمة والناهضة فى العالم ومتطلبات العصر فإن الفرق مازال كبيرا بين الإنجاز المحقق من ناحية وبين ما نتمنى لمصر وبين ما يقدر عليه المصريون وما يستحقون من ناحية أخرى.

التقدير أن إنجازنا المجتمعي سواء على الجانب المصري أو العربي منذ عبور القناة وتحطيم خط بارليف لم يرق حتى الآن إلى مستوى التحديات التي نواجهها وإذا كان هناك (وأعتقد هذه نقطة هامة أشار إليها الدكتور مصطفى علوي) هناك مجموعة من القيم والممارسات التي أنجبت نصر أكتوبر كلنا متفقون عليها فأنا أود الإشارة إلى شقين هامين:

الأول: التعامل مع الواقع كما هو دون تهويل من العدو أو التحديات وأعتقد أن هذا مختلف عما يحدث الآن.

الثاني: تطابق الإدعاء مع الإنجاز الفعلي دون تجميل واعتقد أيضا نحن بحاجة لتغيير فى هذا المجال لأنه هذا ما حدث فى ١٩٧٣ أى تطابق الإدعاء مع الإنجاز الفعلي والذى فرض على الجميع الاعتراف بهذا الإنجاز.

نقطة الختام:

-هل حقا أن كل المميزات العظيمة التي صنعت نصر أكتوبر الجليل كانت استثناء لأنه ليس مسألة مجموعة فقط ولكن مسألة اندماجها فى تناغم أنها أصبحت منظومة العقد الفريد فى شكل واضح وقوى وفعال، على أى حال إن كان هذا هو السؤال فيجب ألا يؤرقنا قليلا أو كثيرا. المؤكد أننا فى حاجة إلى استعادة هذه المنظومة بكاملها وبدرجة كفاءتها فى حرب مجتمعية ونتذكر فى النهاية أن النصر فى الحرب المجتمعية هو أساس متين لمنع أى حرب فى المستقبل وهو فى الواقع أساس الانتصار فى أى حرب إذا قامت رغم حرصنا على السلام.

■ المناقشات:

السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى

أضيف نقطة بسيطة لما قاله الدكتور «مصطفى علوي» و «نادر فرجاني» أنه ليس فقط فى مصر -وليس فقط تعقيباً على حرب أكتوبر- أن مفهوم الأمن والتنمية تغير فى كل العالم فلم تعد الحرب هي الأساس والتى يمكن أن تهدد البلد فى أمنها من الداخل وليس بالضروري من عدو خارجي فإن التهديد يأتى من الفقر، من الأمية، من الإرهاب، من العنف بين الطبقات وهكذا فإن هذا المفهوم اصبح سائداً الآن فى الأمم المتحدة أولويات حماية الأمن تغيرت وبالتالي علومنا ودروسنا وخططنا وإستراتيجياتنا يجب أن تتغير حتى منها الدفاع المدني فمن الممكن أن يكون الشعب بخير في أوضاعه الاقتصادية والتعليمية لكن يحدث زلزال أو كوارث طبيعية أى شئ ليس من صنع الإنسان فهذه الأمور التي يجب التخطيط لها.

إذن مفهوم تهديد أمن وسلامة المجتمعات أصبح مختلفاً عما كنا نعرفه منذ عدة سنوات، أشير كذلك إلى تنمية سيناء وهى فى الحقيقة الفعلية الجانب الشرقي من مصر نقطة تميز بالنسبة لجغرافية المكان وتنميته تنمية سليمة يعطى مصر عدة ميزات فكان التفكير فى إنشاء كوبري فوق قناة السويس لنقل البشر والإنتاج والزراعة..الخ. فكانوا رافضين لهذه الفكرة حينما أثرتها معهم فى البداية على أساس أن هناك دراسة تم إعدادها فى مصر عن حركة المرور والانتقال وأشارت إلى عدد بسيط من السيارات فكانت حجة لهم لرفض إنشاء مثل هذا الكوبري المكلف طالما أن حركة الانتقال والتنمية بها ضعيفة، فكان ردهم أن هذا التقرير كان قبل خطة تنمية سيناء وعودتها والتحامها مع الوادي واليوم أصبحت العبارات مشكلة كبيرة تتلف الإنتاج فكان لابد أن تكون تقاريرنا يومية لأنها يعتمد عليها ويعتد بها وتظهر صورة مصر دائما معتمدة على بعض تقارير من الجائز أن يكون تاريخها

قديماً وعند معرفتهم بخطة زراعة ما يقرب من ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف فدان وانتقال ما يقرب من أكثر من ثلاثة ملايين نسمة إلى هناك وافق اليابانيون على بناء الكوبري بالفعل.
ونقطة الدكتور « نادر فرجاني » في القيم لدينا ، وكيف لنا أن نقول الحقائق وندرسها دراسة جيدة كي تتفق مع كل ما قيل في هذه الندوة وعن استلهام نصر أكتوبر، لكن كيفية التعاون في القطاع المدني والتنسيق والتخطيط لنصل إلى حل في مشكلة ما ؟
فالأمية لازالت معنا منذ ٤٠ عاماً نحاول حلها ، الإسكان بقينا معه منذ سنوات من عمر الدكتور « ميلاد حنا » وهكذا كيف استطعنا من هذا التجمع العظيم من المفكرين الوصول إلى أسلوب تنسيق وتعاون وإزالة الحساسيات بين الجهات المختلفة فهذه هي المعضلة الحقيقية أي أن استلهام روح ونصر أكتوبر بسيط ويمكن تحليله لوضوح المعالم به فكل فرد له الدور المحدد لا يتعداه فهذه هي المعضلة الحقيقية في القطاع المدني.

الدكتور / طه عبد العليم طه

-النقطة الأولى:

حول كلام الدكتور « نادر فرجاني » أن الرأسمالية تُفرض ،وتقديري أن تحول اقتصاد السوق ضرورة وليس هناك اقتصاد سوق دون رأسماليين دون رجال أعمال يمتلكون شركات هذه نقطة ولكن في جميع الأحوال ونحن نتحدث عن تحول اقتصاد السوق علينا أن نسأل أنفسنا هل كان التحول إلى اقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي ضرورة؟ الإجابة لدى «نعم» وهل يمكن التحول إلى اقتصاد السوق من إجراء إصلاح اقتصادي دون ثمن؟ الإجابة لدى «لا »، لابد من ثمن والمسألة هنا تتوقف على إدارة برنامج الإصلاح الاقتصادي وأزعم أن الإدارة بالذات لبرنامج الإصلاح المالي والنقدي لأشياء كثيرة هنا في مصر كانت تكلفتها أقل من بلدان أخري، لكن يبقى في النهاية الحساب بالناتج النهائي أي أن معيار المفاضلة بين نظام اقتصادي وآخر هو الكفاءة الاقتصادية بقدر ما تتحقق الكفاءة ترتفع الإنتاجية وتزيد الرفاهة الاجتماعية، وتتحقق التنمية البشرية بقدر ما ندافع عن هذا النظام الاقتصادي أو ذاك.

النقطة الثانية :

خاصة بالبنية الاجتماعية للمجتمع المصري مع تحول اقتصاد السوق وبأشكال مختلفة ولأسباب مختلفة تغيرت البنية الاجتماعية فصار لدينا فئة من رجال الأعمال ، إلى أي مدى الفكر الاجتماعي المصري معنى بدراسة ما يسمى بال « stick holders » متأثرين بنشاطهم من مورد إلى مستهلك إلى زميل آخر للمجتمع إلى آخره فأنا أعتقد أن هذه القضية تحتاج إلى دراسة والفكر الاجتماعي المصري في حاجة إلى التأمل الجيد في ما يسمى اقتصاد السوق الاجتماعي المعنى باعتبارات الكفاءة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع اعتبارات عدالة اجتماعية ودرس نجاح كلينتون في الانتخابات ونجاح «توني بلير » في بريطانيا و«شراودر» في ألمانيا درس ملهم للغاية لأنه يستحيل أن تتجاهل العدالة الاجتماعية في نفس الوقت الذى نتكلم فيه عن اقتصاد سوق لكن اعتقد أننا بحاجة لإعادة النظر في مفهومنا للعدالة الاجتماعية ومتفق مع الدكتور « نادر فرجاني » إذا كان استشهاده بتقرير التنمية البشرية يعكس قناعة فكرية لأنها بالفعل القضية الأساسية اليوم هي تكافؤ الفرص وليست التقسيم العادل لثروة بائسة.
والكلمة الأخيرة خاصة بتدهور أسعار النفط أو التعنت الإسرائيلي، ففي النهاية الأمم حيثما تضع

نفسها ما دمنا متأثرين سندفع الثمن فى شكل التهميش وفى شكل صفاقة من إسرائيل من نتنياهو أو من غيره.

السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى

فى الحقيقة يا ليت المثقفين هنا يهتمون فى الفترة القادمة بالجبهة الداخلية أساسا حتى نخرج من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية ونحمد الله لأنه ثبت أننا نستطيع تحقيق نجاحات وهذا يتضح فى المجال الاقتصادي ونرجو التركيز عليه لأنه يعطينا القوة الحقيقية أمام أى شئ خارجي يريد كسر قدراتنا.

الدكتور / نادر فرجاني

أود تسجيل اختلافي مع كلمة الدكتور «طه عبد العليم» من ناحيتين.

النقطة الأولى:

مسألة أن التحول فى السوق المصري تم بدون ثمن كبير لا بل الثمن فادح ويزداد فداحة ولدى ما يكفى من مؤشرات.

النقطة الثانية:

أنا لم أتحدث عن العدالة الاجتماعية بل عن شئ مفهوم علمي دقيق جدا هو العدالة التوزيعية وليس مجرد توزيع الثروة لأنه لا يمكن التحدث عن أمريكا وإنجلترا ونقول نفس الشيء فى مصر، فمصر مجتمع نام لازالت به إشكاليات بناء الإنسان وبناء المجتمع وبالتالي مفهوم العدالة الاجتماعية الذى يأتي فى إطار اقتصاديات رأسمالية ناضجة لا يكفى و لا يصلح. فهنا الدولة عليها دور جوهري فى بناء أسس النهضة الاجتماعية والاقتصادية وهذا أمر مختلف فى العالم أما النقطة الجوهرية حقاً فهي دور العدالة التوزيعية للدولة فى مجتمع يبنى النهضة ويحارب التخلف وهو دور مختلف تماما والأمر يحتاج إلى نقاش أوسع.

السيدة الوزيرة / ميرفت تلاوى

على أى حال هذا لا يعنى أن نطمئن وألا نفعل أكثر وهذا هو الحاصل الآن التوجه السياسي، الاهتمام بالعشوائيات، الأمية، الاهتمام بالبطاقات الضمانية فنحن نتكلم حالياً عن أهمية زيادة مصادر بند الضمان الاجتماعي فى وزارة الشئون للفئات المحتاجة والإعاقة وأطفال الشوارع والمتسولين والمسنين وكل هذه الفئات، وننبه ان هناك ١٤ نوعاً من الخدمات الاجتماعيـة المطلوبة إلى جانب التعليم والصحة. وهذه بنود هامة فى ميزانية الدولة وتحتاج إلى دعم وإلى زيادة الدعم المفيد.

الجلسة الرابعة:

نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

الورقة الأولى:

أثر حرب أكتوبر على الشخصية المصرية

أ.د. صوفي أبو طالب

رئيس مجلس الشعب الأسبق وعضو المجالس القومية المتخصصة

١- نحتفل اليوم باليوبيل الفضي لحرب أكتوبر التي غيرت آثارها كثيرا من الأوضاع ليس فى مصر وحدها بل فى المنطقة العربية كلها، سواء فى علاقات دولها ببعضها أم فى علاقاتها بالعالم الخارجي. كما أن النصر الذى حققته القوات المصرية فى معركة غير متكافئة بين مصر وإسرائيل أدى إلى تغيير مفهوم كثير من الأفكار العسكرية. وما ننعم به اليوم من تقدم فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هو أثر مباشر لنصر أكتوبر المجيد. فمن أبرز آثاره انه مكن الشعب المصري من التخلص من الآثار السلبية التي نجمت عن حرب ١٩٦٧، وإعادة بناء المجتمع المصري على أسس سليمة. فإذا كانت حرب ١٩٦٧ قد وصفت فى حينها بأنها نكسة عسكرية، إلا ان حقيقة الأمر أنها نكسة فى جميع المجالات مازلنا نعاني من بعض آثارها فى حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد عانى المجتمع المصري بعد هذه الحرب المشؤومة من التمزق والبلبلة الفكرية واستشرت روح الانهزامية وعدم المبالاة فى جو اللاحرب واللاسلم، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية بعد انهيار الاقتصاد المصري فى الوقت الذى تحتل فيه إسرائيل أرض سيناء، وأجزاء أخرى من الوطن العربي، وتزايد النفوذ السوفيتي. وكل ذلك فى إطار حكم شمولي تسلطت فيه مراكز القوى على مقدرات الشعب وكممت أفواهه بكسرة خبز لا تسمن ولا تغنى من جوع. ومن المعروف ان الإنسان الخائف مسلوب الإرادة والإنسان الجائع لا أمان له، وكلاهما ينعدم لديه الإحساس بالانتماء لوطنه والولاء لقومه.

٢- وكان من أبرز آثار حرب أكتوبر أنها مكنت الشعب المصري من القضاء على السلبيات سالفة الذكر، ومهدت لها ثورة التصحيح فى ٧ مايو ١٩٧١. وبالإضافة إلى القضاء على السلبيات فإن حرب أكتوبر فتحت الباب أمام تجديد شباب المجتمع المصري وتهيئة الظروف للإصلاحات السياسية

والاقتصادية، كما أنها فتحت الباب أمام المفاوضات للوصول إلى تسوية شاملة تقوم على استرداد الأرض المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ وإقامة دولة للشعب الفلسطيني، وأسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاق إطار عام للسلام هو ما يعرف باتفاقية «كامب ديفيد» ١٩٧٨، ومن بعده معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وبمقتضاها تحررت سيناء وتخلصت من دنس الاستعمار الإسرائيلي، ومن بعدها اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، ثم اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل، ومازال تنفيذها متعثرا حتى الآن. وسنعرض بإيجاز لأثر حرب أكتوبر على الشخصية المصرية من منظور سياسي وقانوني.

تصحيح ما لحق بالشخصية المصرية من خلل:

عناصر الشخصية المصرية:

٣- تتميز الأمم والشعوب عن بعضها بعدة سمات وصفات تكونت عبر السنين والقرون نتيجة للمعيشة المشتركة فى بيئة جغرافية معينة وفى ظل نظم اجتماعية ودينية وأخلاقية وسياسية. ومن مجمل هذه العناصر تتكون شخصية الشعب وتميزه عن غيره من الشعوب. وهذه العناصر تربط أبناء الشعب ببعضهم وتوثق عرى التضامن بينهم وتدفعهم إلى العمل فى سبيل تقدمهم ورفاهيتهم وتحرك وعيهم القومي وتغذيه. ومنها ما يتصل بتقاليد الجماعة الموروثة من لغة ودين وأخلاق... إلخ مما يؤدى إلى تواصل الأجيال وهى تتصف بقدر كبير من الثبات، ومنها ما يتصل بحاضر الأمة، أى مصلحتها، وهو ما يحقق لها وجودها وتقدمها سواء فى علاقة أفرادها ببعضهم البعض، أم فى علاقاتها بغيرها من الأمم مثل النظم القانونية والسياسية والاقتصادية، وهذه النظم تحظى بقدر من الثبات النسبي وإن كانت قابلة للتغيير. ومنها ما يتعلق بمستقبل الأمة وآمالها ونمو العلاقات الدولية وتقدم وسائل الإعلام وتطور وسائل المواصلات بما يؤدي إلى تغيير بعض السمات القومية وتقاربها من بعضها. وقد يتم ذلك بصورة تلقائية نتيجة تطور بطئ، وقد يفرض على الأمة فرضاً. والتأثر ينجم عادة في الجانب المادي للحضارة، أما الجانب الثقافي والفكري فمن النادر أن تقبله أمة عن طواعية واختيار، فإن فعلت قضت على نفسها بنفسها. وهذا لا يحدث إلا فى فترات ضعف الأمة.

٤- تكونت الشخصية المصرية عبر آلاف السنين واستقرت في شكلها المعروف عقب الفتح الإسلامي لها. فالشعب المصري فرعوني الأصل والنشأة، إفريقي الموقع والجوار، عربي اللغة والبيان، إسلامي الحضارة والكيان، إذ صهر الإسلام كل ذلك في بوتقته في تناسق وانسجام.

خصائص الشخصية المصرية:

٥- توحدت صفوف الشعب المصري منذ فجر التاريخ وأقام نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس التآخي والمساواة والتسامح الديني، لذلك خلا تاريخه الطويل من الحروب القبلية والإقليمية والطائفية والعنصرية. وهو شعب متحضر أصيل منفتح على العالم الخارجي، يعطي ويأخذ ويطوع أوضاعه لضرورات التقدم دون تعصب أعمى، ولكنه لا يقبل الضيم ويرفض السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبي بشتى صوره، وهو شعب «وسطي» ينكر التطرف بكافة صوره وينبذ الصراع الدموي والصراع الطبقي والصراع الطائفي والعقائدي، ولذلك يراعى فيما يضعه من نظم تحقيق التوازن بين نوازع النفس البشرية دون طغيان لجانب على آخر. كما يغلب على تفكيره تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ولذلك كان الدين من أهم سبل تحقيق التوازن النفسي للفرد وللجماعة: توازن

بين الجانبين المادي والروحي، تكامل بين العلم والإيمان، تكامل بين الحياة الدنيا والآخرة، الاعتراف بحرية العقيدة وإقامة الشعائر الدينية. وبذلك يؤدي الدين إلى تحقيق السلام الاجتماعي، فضلاً عن تدعيم الأخلاق الفاضلة بما يدعو إليه من مثل عليا. ويتم تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بعدة سبل أهمها: تحقيق التكامل العضوي بين الحرية السياسية (الديموقراطية السياسية) والحرية الاجتماعية (الديموقراطية الاجتماعية) بإقامة نظام للحكم يرتكز على الديموقراطية والتضامن الاجتماعي ويضمن للإنسان حريته وكرامته ويمكنه من حق التملك وحق العمل ويحمل الفرد بواجبات لصالح الجماعة، الأمر الذي يقتضي تدخل الدولة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي بما يحقق حماية الضعفاء اجتماعياً واقتصادياً وضمان الحاجات الأساسية للأفراد، وبذلك يشارك المواطن في القرارات المصيرية ويكون آمناً على نفسه وذويه في يومه وغده، وتتاح له فرصة إثبات ذاته وإظهار قدراته الخلاقة، وكل ذلك ينمي لديه الانتماء لوطنه والولاء لمجتمعه وأمنه. والمواطن المصري يؤمن إيماناً راسخاً بالوحدة العربية فهي ملاذه وأمانه في مواجهة التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي انجرف إليها العالم المعاصر، وهي طوق النجاة في مواجهة نظام «العولمة» الذي بدأ يسود العالم.

بعض مظاهر الخلل في الشخصية المصرية:

٦- تعرضت الشخصية المصرية بل وأكثر البلاد العربية للمسخ والتشويه بعد وقوعها في براثن الاستعمار الأوربي في القرن التاسع عشر الميلادي إذ فتحت إنجلترا أبواب مصر على مصراعيها أمام الأجانب وأغدقوا عليهم العديد من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية كما أنها استقطبت عدداً من المصريين أجرت عليهم الأرزاق بسخاء ومكنتهم من تبوؤ أعلى المناصب لكي يتخذونهم عوناً لهم وظهيراً وزرعت في نفوس المصريين عقدة الشعور بالنقص وفقدان الثقة في النفس ورسخت في عقولهم أن التمسك بتقاليد الأجداد من سمات التخلف والانحطاط وأن سبيل الإصلاح والتقدم ينحصر في الأخذ بأساليب الحضارة الأوربية قلباً وقالباً، فزرعت في مصر نظماً قانونية وسياسية واقتصادية منقولة عن الحضارة الأوربية وأنشأت هيئات ومؤسسات وجمعيات للترويج لهذه النظم فضلاً عن نشر القيم الحضارية الأوروبية فقام صراع بين الحضارتين العربية الإسلامية والحضارة الغربية، فقد انبهر بعض المصريين بذلك وروج له ورفض البعض الآخر رفضاً باتاً الأخذ بالأساليب الأوربية وتمكن فريق ثالث من التأليف والتوفيق بين القيم الحضارية الأوربية والقيم الحضارية العربية الإسلامية وهكذا تفسخت الشخصية المصرية، وزاد الأمر سوءاً بإنقطاع سبل الاتصال الحضاري بين العرب بعد تجزئة العالم العربي بين الدول المستعمرة. وعبأت مصر كل قواها للتخلص من الاستعمار الأجنبي، فقامت ثورة ١٩١٩. وكانت ثمرتها الحصول على الاستقلال السياسي مقيداً ببعض القيود زال أكثرها بمعاهدة الاستقلال عام ١٩٣٦، وإلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، والأخذ بالنظام البرلماني كأساس للحكم وقيام تقارب بين الدول العربية المستقلة، من أبرز مظاهره قيام جامعة الدول العربية، وتقدم اقتصادي شارك فيه المصريون إلى حد كبير. كل هذه التطورات وإن كانت خففت من آثار النفوذ الأجنبي إلا أنها ربطت النظام السياسي والنظم الاقتصادية بعجلة الحضارة الغربية على حساب الحضارة العربية الإسلامية، كما تسربت كثير من القيم والتقاليد الأوروبية إلى الشخصية المصرية ثم قامت ثورة يوليو فأعلنت مبادئها الستة المعروفة وحققت نجاحاً كبيراً في تنفيذها وكانت أكبر انتصاراتها في عقد الخمسينات. فقد حققت لمصر استقلالها السياسي وقضت على الاستعمار وأعوانه وتصدت لمحاربة مناطق النفوذ وأسهمت في إقامة مجموعة عدم الانحياز حفاظاً على

الاستقلال.

كما قضت على الإقطاع والاحتكار وخلصت الحكم من سيطرة رأس المال، وقطعت شوطاً كبيراً في تحقيق العدالة الاجتماعية وأسهمت في تحقيق استقلال بعض الدول العربية فتمهد السبيل للوحدة العربية ولكنها عجزت عن تحقيق الديموقراطية السياسية لأسباب خارجة عن إرادتها أو لأخطاء وقعت فيها. وفي بداية عصر الستينات بدأت تنحرف عن مسارها وصاغت فلسفة جديدة صدر بها ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ وتبلورت أهداف الثورة في ثلاثة مبادئ: الحرية، الاشتراكية، والوحدة. وقد تأثرت هذه الفلسفة بالنموذج السوفيتي الماركسي مما أتاح الفرصة لتسلط مراكز القوى على الحكم فتحول إلى نظام حكم شمولي كمم الأفواه وصادر الحريات والممتلكات، فقد تم إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج، وسيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي بإقامة قطاع عام كبير يقود الاقتصاد ويحقق العدالة الاجتماعية، وتضخم حجمه حتى أصبح يحتكر معظم أوجه النشاط الاقتصادي (الصناعي والتجاري) بعد صدور قوانين التأميمات الواسعة عام ١٩٦١، كما أصبح الجزء الأكبر من خطة التنمية يقع على عاتقه، وضيقت القوانين نطاق نشاط القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي وفرضت عليه رقابة صارمة مما دفعه إلى ممارسة أنشطة طفيلية على هامش الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى تناقص نمو الدخل القومي منذ منتصف الستينات حتى أصبح سالباً في بعض السنوات فانهار الاقتصاد المصري. والخطأ الكبير الذي وقعنا فيه هو الخلط بين الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في عصر سادته التكتلات الاقتصادية وتشابكت المصالح فتحول الوضع من نظام اشتراكي إلى نظام رأسمالية الدولة ووقعنا في فخ التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي وتسربت كثير من القيم والأفكار الماركسية إلى الشخصية المصرية.

٧- والنجاح الكبير الذي حققته ثورة يوليو في مجال الوحدة العربية سواء في بعث القومية العربية أم في مساعدة الدول العربية في الحصول على استقلالها وتحقيق وحدة سياسية مع سوريا انتكست بعد فشل الوحدة معها. وهذا الفشل زرع بذور الشك في كل محاولات الوحدة وأوجد تباعداً بين الدول العربية وانقسامها إلى محاور متصارعة بعد أن أخذت بعضها بالنموذج السوفيتي وحافظ بعضها الآخر على نظمه.

٨- وفي ظل النظام الشمولي المصري- المنقول عن النظام السوفيتي- حيث سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي وحيث يتضاءل مجال الحرية السياسية وحيث تسود الشرعية الثورية شاع الخوف والرهبة في النفوس وتفشت السلبية والبيروقراطية وتركزت السلطة في يد مراكز القوى فسلبت اختصاصات كافة السلطات والمؤسسات فأصبحت مجرد واجهات بدون مضمون وانتهى الأمر بسيادة الرأي الواحد وانعدام الرقابة على السلطة فكثرت الأخطاء، ولا تجد من يكشفها ويصححها. وكان من أخطر نتائج هذا الوضع على الشخصية المصرية:

أ-تلاشت بالتدريج مشاركة الجماهير في الحكم ورقابتها لهم فركنوا إلى الحاكم فكان صلاحهم بصلاحه وفسادهم بفساده.

ب-تركيز وسائل الإعلام- وهي ملك للدولة - على تكوين رأي عام بصورة تبتعد به عن الدين تطبيقاً لأسس الاشتراكية.

ج-انعدام الولاء للوطن لأي فريق من الناس وضعف الانتماء لدى فريق ثان، والتمس بعض أفراد الفريقين سبيلاً إلى أوطان وبلاد أخرى والتمس البعض الآخر الأيديولوجيات الأجنبية.

د-قيام صراع فكري داخل المجتمع بين من يوصفون بالرجعية ومن يوصفون بالتقدمية. وقد امتد هذا الصراع إلى كل أبناء الوطن العربي- صراع بين الأصالة والمعاصرة.

الآثار الإيجابية لانتصارات أكتوبر:

٩- كان من أهم نتائج انتصارات أكتوبر تصحيح مسار الشخصية المصرية وما لحقها من خلل، إذ ربت جيلاً هو «جيل أكتوبر» مدركاً لأوضاع أمته في ظل المتغيرات الدولية السريعة، متمسكاً بطابعه القومي وأهدافه القومية في إطار توازن دقيق بين تقاليد الأمة ومصالحها ومشاكلها الحاضرة وآمالها التي تصبو إلى تحقيقها في المستقبل. ومن أهم الوثائق التي يعتمد عليها في تحديد معالم الشخصية المصرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي دستور سبتمبر ١٩٧١ الذي صدر بعد ثورة مايو ١٩٧١، وما لحقه من تعديلات، والقوانين العديدة التي صدرت تطبيقاً له. وهذه الوثائق أخذت أحكامها من القيم الحضارية العربية الإسلامية التي تناسب روح العصر، وما أسفر عنه التطبيق العملي لأفكار ومبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢، بعض الأفكار المعاصرة التي تتفق مع قيمنا الحضارية وتلائم ظروفنا.

التأكيد على القيم الدينية والروحية:

١٠- إن من أهم خصائص الشخصية المصرية عبر كل العصور التمسك بالقيم الدينية والروحية، فالشعب المصري لا يقف من الدين موقفاً سلبياً ويتركه لدخيلة النفوس كما تفعل الشعوب الغربية ولا يقف منه موقفاً معادياً كما يفعل الفكر الماركسي، بل يعتبره من المقومات الأساسية للفرد وللمجتمع، ومن هنا نص الدستور على اعتباره مادة أساسية فى مناهج التعليم. والواقع ان الدين يرقى بالنفس البشرية إلى درجة الكمال الأخلاقي ويؤلف بين القلوب وينمى الإحساس بالانتماء إلى الجماعة ويسهم فى تحقيق السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية. فاستنهاض الهمم عن طريق الدين افضل وأجدى من استنهاضها عن طريق الحق الطبقي أو الأثرة والأنانية، ولا يقتصر دور الدين عندنا على العبادات بل يمتد إلى كل القيم الأخلاقية والحضارية، ولذلك نص الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية العليا فى كثير من أحكامها ، وبذلك أصبحت كل القوانين التي تصدر فى مصر بعد العمل بدستور ١٩٧١ مأخوذة من الشريعة الإسلامية، فإذا خالفتها طعن فيها بعدم الدستورية، كما ان الدولة عدلت بعض القوانين الأساسية مثل القانون البحري بما يتفق مع الشريعة. ومن جهة أخرى لا تبخل الدولة لا بالمال ولا بالرجال لتدعيم الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، وكذلك الحال بالنسبة للهيئات ودور العبادة غير الإسلامية، ويحضر رئيس الدولة بنفسه أو من ينوب عنه اكثر الاحتفالات الدينية، والشعب المصري لا يتعصب لدين ضد آخر، ولذلك نص الدستور على حرية العقيدة وإقامة الشعائر الدينية. والقوانين المصرية تقضى بتطبيق قوانين الدين أو الملة فى مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق...إلخ.
وهكذا استردت مصر وجهها الإسلامي، وهو مطلب شعبي جارف منذ القرن الماضي، قرن الغزو الثقافي الأوروبي.

الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي:

١١- يقوم نظامنا الاجتماعي حسبما ورد في الدستور على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي،

وكلاهما يكمل الآخر. والوحدة الوطنية تقتضي عدم زعزعة كيان الأمة وبث الفرقة بين طوائفها وإثارة الكراهية بين فئاتها واستخدام العنف. والسلام الاجتماعي يهدف إلى تطوير المجتمع بأسلوب ديموقراطي ويعتمد على التضامن الاجتماعي. وكل ذلك يترجم طبيعة الشعب المصري المسالمة التي تنبذ التطرف والتعصب والعنف وترفض حكم الطبقة الذي تسرب إلينا مع الفكر الماركسي وحكم الصفوة الغنية الذي فرضه الاستعمار الأوروبي. وكانت حرب أكتوبر مناسبة تاريخية لإظهار هذه المعاني، فقد اختلطت دماء كل أبناء الشعب بمختلف طوائفه وتكاتفوا في استرداد الأرض المسلوبة.

الوحدة العربية:

١٢- إن الوحدة العربية الشاملة أمل يتطلع إليه الشعب المصري والشعوب العربية منذ الانفصال عن الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين وهو طوق النجاة بالنسبة للعرب في ظل التكتلات السياسية الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية، وأصبحت أكثر إلحاحاً بعد انتشار نظام العولمة الذي تفرضه أمريكا على العالم عن طريق «ذهب المعز وسيفه» لأن العولمة في نظرها تعني تخلي الشعوب عن حضاراتها وقيمها والاندماج كلية في القيم الحضارية الأمريكية. ولا يغيب عن بالنا ما نشاهده اليوم من انتشار القيم الأمريكية في أعقاب الغزو الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام الأمريكية من سينما وتليفزيون وصحافة في ظل ثورة المعلومات المعاصرة التي تتحكم فيها أمريكا، وفي ظل الشركات الاقتصادية الكبرى ذات الجنسيات المتعددة، وهي أيضاً تتحكم فيها أمريكا. ويزداد الأمر سوءاً بعد تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة سواء في السلع (الجات) أو الخدمات (جاتس) أو الدواء (تريس).

١٣- وقد بلغ المد القومي العربي مداه الكبير في الخمسينات وفي ظله تحققت الوحدة بين مصر وسوريا. ولكن انتكاس هذه الوحدة وتبني مصر وبعض الدول العربية للأفكار والنظم الماركسية في الستينات باعدت بين الدول العربية وقسمتها إلى محاور متصارعة وعادت الفكرة القومية إلى قوتها في حرب أكتوبر إذ وقفت الدول العربية بجانب مصر وساندتها بكل ما تملك من رجال وعتاد ومال، بل وصل الأمر ببعضها إلى شهر سلاح البترول في وجه العالم الغربي حينما انحاز إلى إسرائيل، كما ظهر التضامن العربي إبان الحرب العراقية الإيرانية عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ فقد وقف العرب بجانب العراق وأمدوه بكل ما يملكون... غير أن المد القومي العربي أصيب بنكسة بعد اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، إذ قاطعتها الدول العربية ونقلت مقر الجامعة العربية من مصر. وبعد قرابة عشر سنوات من القطيعة عادت الأمور إلى طبيعتها وعادت الجامعة إلى مصر. ولكن حرب الخليج العراقية الكويتية أصابت المد القومي العربي بنكسة ما زلنا نعاني آثارها حتى الآن.

١٤- وبالرغم من تأرجح مسلك الدول العربية من فكرة القومية العربية والوحدة العربية، إلا أنها ظلت ملحة تفرض نفسها على الحكام العرب تلبية لرغبة الشعوب العربية التي لم تتنكر في يوم من الأيام للوحدة العربية. وآية ذلك أن كل الدساتير العربية تنص عليها وتعتبرها على رأس التطلعات القومية، وإذا كانت الوحدة العربية الفورية بعيدة المنال الآن في ظل الظروف الدولية إلا أن ذلك لا يمنع من إيجاد قدر من التنسيق والتكامل بين الدول العربية في مجال السياسة الخارجية والأنشطة الاقتصادية، ولعلنا ننجح في إحياء السوق العربية المشتركة والتضامن العربي. فالعرب مازال مصيرهم واحداً وثقافتهم واحدة وآمالهم وتطلعاتهم القومية تكاد تكون متطابقة. ولا محل للإصغاء للنغمات الناشزة التي تطفو على السطح من جانب شريحة ضئيلة العدد تطالب بالابتعاد عن الحرب

وإحياء نزعات قومية موغلة في القدم مثل الفرعونية في مصر، والبربرية أو الأمازيغية في المغرب العربي أو الفينيقية في بلاد الشام...إلخ.

ديموقراطية الحكم:

١٥- إن الصورة المثلى لنظام الحكم في أي مجتمع تقوم على مشاركة الجماهير في القرارات المصيرية وكفالة حصول كل فرد على نصيب عادل من ثروة بلاده وضمان ممارسة كل فرد لحقوقه وأداء واجباته في حدود القانون. والنظام الديموقراطي هو الذي يحقق كل ذلك، وتطبيقه تطبيقاً سليماً هو خير دافع لمشاركة المواطنين في السلطة بصورة فعالة. والتطبيق السليم يقتضي وجود أحزاب قوية تتداول السلطة فيما بينها. والنظام الديموقراطي يتشابه في كثير من الوجوه مع نظام الشورى الإسلامي. وقد أخذت مصر بالنظا

م الديموقراطي بالصورة المعروفة في البلاد الغربية منذ القرن التاسع عشر، غير أن تطبيقه تعثر في معظم فترات تاريخنا السياسي. وهو أحد المبادئ الستة التي نادت بها ثورة يوليو، غير أنه تعثر في التطبيق وانتهى به الأمر بعد التحول الاشتراكي في الستينات إلى حصر السلطة في يد أفراد معدودين كونوا مراكز القوى وانحازوا إلى الأسلوب الماركسي، فأصبحت «الشرعية الثورية» هي أساس الحكم.

١٦- ومن أبرز ثمرات حرب أكتوبر إقامة نظام للحكم يعتمد على المبدأ الديموقراطي، حيث ساد مبدأ «الشرعية الدستورية». ونظم الدستور والقوانين اللاحقة أسس نظام الحكم، فأصبحت الأمة مصدر السلطات، ونظمت الحقوق والحريات العامة، وتحددت اختصاصات مؤسسات الدولة بما يضمن عدم تركيزها في يد شخص واحد أو فئة قليلة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صدر قانون يسمح بقيام الأحزاب السياسية التى يبلغ عددها الآن ثلاثة عشر حزباً وبذلك انفسح المجال أمام إمكانية تداول السلطة. وخضعت كل تصرفات السلطة للرقابة القضائية وعلى رأسها رقابة المحكمة الدستورية التي أنشئت عام ١٩٧٨. كما خضعت للرقابة السياسية متمثلة في الرقابة البرلمانية ورقابة الرأي العام. ونظمت الصحافة بما يضمن حريتها واستغلالها وأصبحت سلطة شعبية مستقلة بجانب سلطات الدولة الثلاث بعد تعديل الدستور عام ١٩٨٠.

١٧- وهكذا تهيأت الظروف لفتح باب الحرية السياسية على مصراعيه، وأصبح تقدم المجتمع رهناً بإرادة المجتمع وحسن ممارسته لحقوقه والالتزام بأداء واجباته ولا يترك أموره العامة لحكامه يستبدون برأيهم دون رقيب. وهذا التطور السياسي يؤدي بالتدريج إلى ترسيخ الحرية السياسية في نسيج الشخصية المصرية.

التضامن الاجتماعي :

١٨- إن مبدأ التضامن الاجتماعي من الأصول الثابتة التي تقوم عليها حضارتنا العربية الإسلامية ونص عليه دستورنا وصدرت بتطبيقه العديد من القوانين. ولذلك يعتبر من خصائص الشخصية المصرية. ومن هنا تختلف الشخصية المصرية عن الشخصية الغربية التي تؤمن بالمنفعة الفردية والأثرة والأنانية، وعن الشخصية الماركسية التي تؤمن بالصراع الطبقي والثورة الدموية والحقد الطبقي. وبالنظر لتفاوت الناس فى ملكاتهم وقدراتهم فإن تطبيق مبدأ المساواة بين الناس من الناحية النظرية فحسب يؤدى إلى استغلال الأقوياء للضعفاء، وتطبيق المساواة الفعلية السائد فى الفكر الشيوعي

يؤدى إلى نوع من ظلم الضعفاء للأقوياء. ومبدأ التضامن الاجتماعي يتوسط بين المذهبين السابقين فهو يقر بمبدأ المساواة أمام القانون ولكنه يلزم الدولة بالتدخل لتقريب الفوارق الفعلية بين الدخول. ومن هنا ظهرت فكرة العدالة الاجتماعية وأصبحت -فى ظل الشرعية الدستورية- البديل الشرعي لوسائل التأميم والحراسة والمصادرة التي تسود فى ظل الشرعية الثورية، كما أصبحت وسيلة فعالة لتحقيق السلام الاجتماعي.

١٩- وتستهدف العدالة الاجتماعية تقريب الفوارق بين الدخول مع احترام الكسب المشروع وسبيلها إلى ذلك: وضع حد أعلى للملكية والدخل بصفة عامة، التزام العدالة الاجتماعية فى فرض الضرائب، ضمان حد أدنى للأجور، التوسع فى الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعي مثل التعليم المجاني، خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، رعاية الأسرة، توفير فرص عمل للمواطنين، دعم السلع الأساسية وبيعها بسعر يناسب محدودي الدخل، توفير الخدمات العامة بسعر مناسب، مثل النقل والمواصلات...إلخ.

٢٠- وقد قطعت ثورة يوليو شوطا بعيدا فى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن يؤخذ عليها أنها طبقته بصورة قريبة من النظم الشيوعية، إذ كانت المصادرة والتأميم وملكية أدوات الإنتاج من أهم أدوات تحقيقه. وبعد حرب أكتوبر توسعت الدولة فى العدالة الاجتماعية فتضاعفت عدة مرات ميزانية الخدمات ذات الطابع الاجتماعي من تعليم وصحة وتأمينات اجتماعية، وعالجت آثار المصادرة والتأميم، وتوسعت الملكية الفردية، وأعيد النظر فى قوانين الإسكان وتأجير الأراضي الزراعية والتسعير الجبري، وبذلك توفر الحافز الفردي للناس لاستخدام مدخراتهم فى الأنشطة الاقتصادية بدلا من تبديدها فى استهلاك ترفى أو اكتنازها خوفا من مصادرتها أو تأميمها، كما استطاع الفرد الحصول على نصيب عادل من الدخل القومي.

٢١- وهكذا يصبح التضامن الاجتماعي أحد أسباب قوة الأمة ومنعتها ويجعلها بمثابة الجسد الواحد يتداعى لبعضه عند النوازل والخطوب سائر الأعضاء دون مَن أو أذى.

النشاط الاقتصادي :

٢٢- كان تنظيم النشاط الاقتصادي بصورة جديدة من أبرز ثمار حرب أكتوبر وأكثرها وضوحاً فى الشخصية المصرية بجانب التطور الذي حدث فى نظام الحكم. فقد أخذت مصر بالنظام شبه الرأسمالي فى مرحلة ما قبل ثورة يوليو، وبالاقتصاد المختلط فى مرحلة ما بعد الثورة حتى مرحلة التأميمات، وفى تلك المرحلة حققت مصر نمواً اقتصادياً مقبولاً إذ ارتفع معدل الادخار إلى أكثر من ١٤٪ وبلغ متوسط نمو الدخل القومي إلى اكثر من ٥ ٪. ومنذ مرحلة التأميمات -حيث سيطرت الدولة سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وقيام القطاع العام وخنق القطاع الخاص- حتى حرب أكتوبر تدنى مستوى الادخار كما تدنى الدخل القومي بدرجة تقل عن نسبة تزايد السكان مما أدى إلى انهيار الاقتصاد المصري وتعثر تنفيذ الخطة الاقتصادية. وفى هذه المرحلة تضخم القطاع العام دون مقتضى بسبب ضم بعض المشروعات الصغيرة إليه وكذلك بعض مشروعات الخدمات، وتسللت إليه أمراض البيروقراطية الإدارية مما أعاق حركته وأدى إلى تخلفه عن ركب التقدم العلمي والتكنولوجي. وقد قام القطاع العام بدورين أساسيين: تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد نجح نجاحاً كبيراً فى تحقيق العدالة الاجتماعية ولكنه فشل فشلاً ذريعاً فى تحقيق التقدم الاقتصادي إذ تراكمت خسائره وانهار الاقتصاد المصري.

٢٣- وقد ساعد الاستقرار السياسي والاجتماعي والمناخ الديمقراطي الذى تحقق بنصر أكتوبر على انتهاج أسلوب جديد فى تنظيم الاقتصاد المصري وهو ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي مما أدى بالتدريج إلى الارتفاع بنسبة الادخار إلى قرابة ١٥٪ والارتفاع بنسبة نمو الدخل القومي إلى أكثر من ٥ ٪. وحدث ذلك نتيجة لتخفيف القيود على القطاع الخاص وتعاظم دوره فى تمويل الخطة، وتخلى القطاع العام عن المشروعات الصغيرة، وتخليص القطاع العام مما يقيد حركته من معوقات بيروقراطية. تطوير فن الإنتاج وتكنولوجيا الصناعة الحديثة والأخذ بالأساليب الحديثة فى الإدارة، مع توسيع الملكية الفردية وتمليك الأراضي المستولى عليها لصغار الفلاحين، وتطبيق ذات السياسة على العقارات المبنية المملوكة للدولة، ووضع نظام جديد للأراضي المستصلحة بتمليكها للأفراد أو بتأجيرها بعقود طويلة الأمد لشركات كبيرة.

٢٤- وكانت المرحلة الأخيرة التي بدأت فى منتصف الثمانينات حيث تم الإصلاح المالي والإصلاح النقدي بنجاح كبير، وبرأ الاقتصاد المصري من أمراضه بإنشاء قطاع الأعمال وتقليص الدور الاقتصادي للقطاع العام وبيع شركاته بالتدريج بما يعرف «بالخصخصة» وبما يؤدى إلى توسيع قاعدة الملكية الفردية، ومضاعفة دور القطاع الخاص فى تمويل الخطة بأسلوب جديد يقوم على توجيه رأس المال الخاص نحو مشروعات التنمية الداخلة فى الخطة عن طريق السياسة النقدية والسياسة السعرية والسياسة الضريبية.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك اقر الدستور بضمان الملكية الخاصة فمنع تأميمها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها إلا فى حدود القانون وتحقيقا للصالح العام. وهذا الأسلوب الجديد أدى إلى نجاح الاقتصاد المصري فى تجاوز محنته بشهادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكل الهيئات الدولية الاقتصادية، إذ ارتفعت نسبة الاستثمارات ونسبة الادخار وزاد الدخل القومي بمعدلات عالية تزيد على ٦ ٪.

٢٦- وهذا التطور أدى إلى القضاء على التواكل والانفلات والتسيب والاعتماد على الدولة فى كل شئ، وهى صفات لم يعرفها الشعب المصري إلا منذ الستينات. ويجب أن ننبه إلى أن انطلاق القطاع الخاص لا يعنى بحال من الأحوال تخلى الدولة عن دورها الاجتماعي ولا عن توجيه القطاع الخاص ولكنه يظل قائما بأساليب جديدة، سبق أن أوضحناها، لا تقضى على المبادرات الفردية ولا تترك لها الحبل على الغارب. فقد ولى وانقضى عهد «الدولة الحارسة»، وسقط عهد «الدولة الشمولية» بسقوط حائط برلين، ولا تقبل الشعوب المتحضرة نظام «الدولة البوليسية» ولم يعد مقبولا من الشعوب سوى نظام «الدولة الراشدة» توجه وترشد وتتدخل بقدر لتحقيق الصالح العام والسلام الاجتماعي.

■ تعقيب :

السيدة الوزيرة ميرفت تلاوى

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

على جزئية في ورقة الدكتور صوفي أبو طالب جاءت بأن هناك فترة معينة تراجع فيها المد أو الوجود الإسلامي فى مصر ويسمح لي ويغفر لي أن اعترض على هذا، فمصر دولة دينية فى المقام الأول وكانت دائما حامية للإسلام وحامية لفلسفة الإسلام وتواجد الأزهر منذ اكثر من ألف عام وأشاع المد الإسلامي فى ربوع المعمورة، كذلك مصر دعمت الدين المسيحي بحيث أصبحت الكنيسة القبطية رئيسة كنائس الشرق الأرثوذكسية، وعليه فإنني أرى أنني لا أستطيع، وقد يتفق معي الدكتور صوفي أبو طالب أنني أكثر تديناً أو هو أكثر تديناً من أبويه لا أستطيع أن أقول ذلك، إن التمسك أو ظهور الإسلام أو تمسكنا به من بعد أكتوبر لا ادعى إنني اكثر إيمانا بديني عن والدي. القوانين والتشريعات المصرية منذ القديم الدين والسنة والشريعة الإسلامية مصدراً لوضع هذه القوانين ...

الورقة الثانية :

تغيرات في معالم الشخصية المصرية

أ.د. على السمان

رئيس لجنة الأزهر لحوار الأديان

المقدمة:

١- تمر الشعوب عامة بأحداث ومحن وهزائم وانتصارات تغير من سلوك أفرادها. ففي فرنسا وهي إمبراطورية تمتد إلى حدود الصين وأعماق إفريقيا انهارت جيوشها بين يوم وليلة أمام ألمانيا في أوائل يونيو ١٩٤٠... ثم وقفت على أقدامها بعد أربعة أعوام لتساهم مع الحلفاء في مقاومة العدو وهزيمته في معركة تحرير «إقليم النورماندى» في يونيو١٩٤٤ ثم منطقة «الإلزاس».

٢- وكانت مصر أحسن حظاً منها لأن فرنسا بعد هزيمتها حكمها العدو حكماً شبه مباشر حينما فرض عليها المارشال «بيتان» حاكما لها، وكنا أيضا أحسن حظا لأن تحرير أراضي فرنسا لم يكن شرف القيام به مثلنا لأبنائها فقط بل قاسمها فيه الحلفاء جميعا من أمريكان وإنجليز... ومازال هذا الواقع يترك بصماته وعلاماته وجروحه على الشخصية الفرنسية حتى يومنا هذا.

٣- أما أمريكا العظمى فقد انهار كبرياؤها بعد الغارات اليابانية المفاجئة على ميناء «بيرل هاربور» عاصمة البحرية الأمريكية في ١٩٤١ ،وأن تفقد بين يوم وليلة حوالي ثلث سلاحها البحري، ولم تهزم اليابان إلا بعد أربعة أعوام بعد إلقاء القنبلة الذرية على «ناجازاكى» في أغسطس١٩٤٥. وانهارت روسيا رغم وجود حاكمها القوي ستالين أمام قوات النازي ولم تستعد قوتها قبل أربعة أعوام .

٤- ولكن المثل الذي يقترب منا كان إنجلترا التي استمرت الغارات تدك «لندن» منذ ١٩٤٠ حتى١٩٤٤ وصهرت شخصية وروح المقاومة داخل المخابئ تحت الأرض لمواطني إنجلترا... كما صهرت وصقلت شخصية شباب مصر في المخابئ العسكرية على طول القنال وهي تتلقى قنابل العدو أثناء حرب الاستنزاف من هزيمة يونيو ١٩٦٧ حتى انتصار أكتوبر ١٩٧٣.

٥- إذا كنت قد أضفت كعنوان لكلمتي تغيرات في معالم الشخصية المصرية قبل حرب أكتوبر لأنني من الذين يربطون ربطا عضويا بين حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر في إعداد الشخصية المصرية لعقلية رفض الأمر الواقع للهزيمة.

٦- حينما نقول قبل حرب أكتوبر فإن الشخصية المصرية أعدت نفسها وأعد لها منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ... والحمد لله أن العقل المصري تقبل كلمة هزيمة بكل معنى الكلمة بدلاً من التعبير الإعلامي الذى تكلم

عن النكسة فقط. لولا الاعتراف بكلمة هزيمة لما تكلمنا شعبا وقيادة عن ضرورة التغيير الجذري فى سلوك الإنسان المصري.

٧- الإحساس بالهزيمة بمعنى الكلمة هي التي ولدت لدى هذا الشعب إرادة رفض الأمر الواقع. ان العدو يملك كل شئ للسيطرة على مقدراتنا، وأننا لا نملك أى شيء إلا الخنوع أمام طموحات العدو.

٨- بعد صدمة الهزيمة وهول المفاجأة وانهيار الأحلام لم يمر اكثر من عام حتى اكتشف الشعب المنهزم وقيادته إرادة المقاومة لاحتلال العدو لأرض هي قدس الأقداس.

تغيرات فى معالم الشخصية المصرية قبل حرب أكتوبر

٩- بعد الهزيمة ونظرة الإنسان المصري إلى نفسه أمام مرآة هزيمة لا يستحقها -لأنه لم يشارك على أى مستوى من المستويات فى القرارات المؤثرة التي أدت للهزيمة- تولدت عدة ردود أفعال:

أ-الرغبة فى المشاركة فى المسئولية والتعبير عن الرأي، البعض من الشباب على طريقته التي يفرضها سنه يعبر عن رأيه مثلا بأن ينفجر غضبه ممثلاً فى مظاهرات تطالب بمحاكمة المسئولين عن الهزيمة.

ولكن الإنسان المصري منذ خمسة آلاف عام وهو يبني... وعلى ذلك ذهب نفس هؤلاء إلى الخدمة العسكرية... إلى خنادق القتال إلى مدة لا يعرفون نهايتها إلا بعد تحرير الأرض، وقبل الشباب المسئولية والمشاركة وأن ينصهر داخل هذه الخنادق، المتعلم وغير المتعلم وأن يتعلموا سوياً وهم يتلقون قنابل العدو التي لا ترحم -أن حب الوطن ليس صيحة غضب فقط وليس أغنية ولكنه تدريب وتخطيط ومعاناة وصبر.

ب-تميزت الشخصية المصرية بعد الهزيمة بالعطش غير العادي للجدية والحقيقة:

والترجمة العملية لهذه الكلمة هي كما يقول أخي وصديقي المستشار «فتحي نجيب»: رفض الإنسان المصري بعد هزيمة ٦٧ أسلوب الشطارة وهو ما يسميه أولاد البلد «أسلوب الفهلوة».

وبأسلوب الجدية ورفض الشطارة بحثت الشخصية المصرية -والكلام مازال للمستشار فتحي نجيب- عن إعادة تقييم العدو بإيجابياته وسلبياته بحثا عن الحجم الحقيقي للعدو.. لأن الإعلام المرئي والمكتوب أعطى صورة هزلية للعدو أمام قواتنا (قبل٦٧) التى قالوا عنها أنها أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط قبل المفاجأة والصدمة فى ٥ يونيو.

ومن خلال التقديم الموضوعي لحجم العدو، فهم الإنسان المصري أن المعركة ستكون شرسة وطويلة، فقبل التحدي وساهم بعطائه فى دفع ثمن المعركة.

معالم الشخصية المصرية أثناء حرب أكتوبر:

١٠- كان من الطبيعي بعد هزيمة يونيو ٦٧ ان يزيد حجم الإيمانية لدى الإنسان المصري وان يستعين بالله المقتدر الجبار فى أن يساعده فى الرد على محاولات إلغاء وجود مصر ودورها فى المنطقة، ولكن الإنسان المصري لم يأخذ الاستعانة بالله كحجة للتواكل بل مزجها مزجاً عبقرياً مع إرادة العمل والعطاء والتفاني وان تتفجر أرض مصر ليخرج من بطنها أبناء قادرين على إعادة تنظيم البيت والتخطيط للتصدي للعدو.

١١- قدرة الإنسان المصري والقيادة المصرية على أن تتخيل مشروعا قويا لحرب تحرير الأرض كان عبقريا فى أسلوبه ودخل ضمن خداع العدو. وحينما جاءت بشائر النصر عادت الثقة إلى الإنسان المصري فى قدرته على التخيل والإبداع.

١٢- وعاشت الشخصية المصرية أثناء حرب أكتوبر لأول مرة تجربة عمل الجماعية Team Work بين الذين يواجهون التحدي العسكري لكسر حائط الخوف والذين يواجهون التحدي السياسي لاستعادة ثقة الشعب فى قياداته والتحدي الاقتصادي لتواجه معركة باقتصاد تحت الصفر.

١٣- والتحدي الاجتماعي ليشعر كل الشعب أن المعركة معركته وان الإنسان العادي وصاحب الوساطة

والنفوذ سويا على الجبهة، والمسلم والمسيحي تجتمع دماؤهما على أرض سيناء.. وأن القادة مع قاعدة المقاتلين جنبا إلى جنب فى معركة المصير.

معالم الشخصية المصرية بعد حرب أكتوبر:

١٤- بعد النصر فى أكتوبر تحرر جزء من الأرض بقوة السلاح وصمود المقاتلين.. فرد إلى الجيش المصري كرامته.

أ-سجل العالم أن الشخصية المصرية وهى تلتحم بالعدو أثناء المعركة وتدمر وتسيطر على جزء من قواعده لم تنتقم من الأسرى الإسرائيليين الذين وقعوا فى أيدي القوات المصرية ولم يعملوا مثل ما عمل فى تاريخ الحروب فى العالم فيقتلوا الجنود وهم معتقلين ويشوهوا أجسادهم .. لأن المحارب المصري الذى نبت على أرض الإسلام والأديان السماوية يعرف الرحمة ، كما أن المحارب الذى علم وتعلم فنون الحرب خلال قرون قاد حرب أكتوبر بشرف وإيمانية الجندي المثالي.

ب-بعد المعركة العسكرية وتحرير جزء هام من الأرض دخلت الشخصية المصرية فى تحد سمى بمعركة السلام والمعركة الدبلوماسية التي بدأت بزيارة القدس وباتفاقية كامب ديفيد.

هذه المعارك الصعبة جدا مثل صعوبة مشروع الحرب خاضها الإنسان المصري بشخصية جديدة تشعر بالاطمئنان .أن جيش وأبناء مصر استردوا كرامتهم بالعبور وتحطيم خط بارليف.. وشعروا بالثقة فى النفس وانهم على مستوى المسئولية والقدرة على مواجهة العدو الذى اعتقدنا جميعا أنه لا يقهر.

وسجلت الشخصية المصرية لأول مرة فى تاريخ تحرير الأراضي المحتلة أنه يمكن بجهود السلام والعقل الذكي الخلاق للدبلوماسية أن تتحرر بقية الأرض حتى آخر شبر من أراضيها دون طلقة واحدة.

وبذلك جمعت الشخصية المصرية بين جسارة المحارب ليتحقق جزء هام من الهدف وعقل وذكاء وعبقرية من خاضوا معركة السلام والدبلوماسية لتحرير بقية الأرض. لقاء تاريخي بين العقل العسكري والمدني فى هدف قومي واحد.

ج-كان من الطبيعي أن تتجه عقلية الشخصية المصرية بعد انتصار أكتوبر إلى طموح مجتمع جديد يطلب مزيداً من الحرية والديموقراطية والتنمية .. وكعادة الإنسان المصري لكي تتحقق هذه الأهداف كان لابد أن يتقدم خطوة خطوة وأن يصلح أخطاء كل خطوة فى الخطوة التالية.

الخلاصة:

١٥- من خلال هذه الكلمة أتوجه إلى كل من له مهمة كتابة تاريخ مصر أن يعلموا بعض الحقائق البسيطة:

أ-أن تاريخ مصر كل لا يتجزأ ولا يمكن أن تلغى مرحلة المراحل السابقة لها.

ب-أننا لسنا فى احتياج حين نريد أن نمجد مرحلة بأعمالها وقياداتها أن نحطم كل قيمة فى المرحلة السابقة أو اللاحقة.

ج-جاء الوقت ليكون لنا النضج لنقول لكل مرحلة ظروفها ومحيطها ورجالها وأن نطمئن إلى أن مصر تستطيع دائما فى كل مرحلة أن تخرج من بطنها من هم قادرون على التأقلم على الظروف المحيطة بها.

١٦- ونصيحة أخيرة فى مجال العمل الوطني أن نتردد مائة مرة قبل أن يشكك بعض الأطراف فى وطنية الأطراف الأخرى.

دعوة إلى الاعتدال والموضوعية فى تقييم مصر وتاريخها ورجالها.

▪ تعقيب :

أ.د.ميلاد حنا

عضو المجلس الأعلى للثقافة

السيدة الوزيرة رئيسة الجلسة -هذا الحفل الكريم العظيم- أعضاء هذه الندوة الاستراتيجية الهامة التي أرى أنها ستضع إن شاء الله من مجمل ما يقال ومن مناقشات حصيلة تقدم رؤية مستقبلية ذلك إننا نتدارس الماضي ليس لكي نقف عنده وإنما هو سبيلنا للعبور إلى المستقبل فى هذا الإطار تحدث الدكتور صوفي أبو طالب عن الشخصية المصرية وعن اثر أكتوبر على الشخصية المصرية وحقيقة الأمر هي أن الشخصية المصرية كانت وستظل إلى الأبد محل دراسة وتجديد واجتهاد.

ذلك لأنها شخصية ثرية غنية ويأتي هذا الثراء من كونها متأثرة كشخصية بالزمان والمكان فعبر الزمان تكونت لدى المصري رقائق من الحضارات الأربع يندر أن تتوافر لشعب آخر وهذه الرقائق الأربع هى:

١- الحقبة الفرعونية وهى حقبة ضخمة وكبيرة.

٢- يليها حقبة رقيقة صغيرة هي الحقبة اليونانية الرومانية والتي كان لها أثرها على التركيبة المصرية حتى الآن ويظهر ذلك فى الإسكندرية.

٣- الرقيقة القبطية المسيحية أي المصرية وهى متواجدة فى مصر ولها فعاليتها الثقافية.

٤- ثم الرقيقة الإسلامية وهى تشتمل أيضا على رقائق مختلفة.

هذا من الناحية التاريخية أما من ناحية المكان ومن ناحية الجغرافيا فمصر قلب الأمة العربية، وأنا أشبه العالم العربي بأنه مثل الخيمة وان مصر هي العمود الذي يحمل هذه الخيمة.

والذي حدث تاريخيا إن هذه الخيمة دون هذا العامود قد صارت كيانا هشا كما وأن هذا العمود دون هذه الخيمة يصبح فى مهب الريح ومن هنا كانت أهمية الانتماء العربي لمصر.

ثم هناك جغرافياً وحضارياً وثقافياً انتماء مصر إلى حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط -Medi terranean Sea وهو أمر اهتم به كثيرون عبر التاريخ القديم و الحديث وفي الحقبة التاريخية الحديثة تغنى به الخديوي إسماعيل وهو موضع تفكير من العديد من المثقفين والمفكرين ورموز مصر المختلفة.

وأخيرا هناك العمود الأفريقي وأراه عموداً هاماً ذلك لأنني أرى مستقبل مصر سيكون بالضرورة مرتبطاً بأفريقيا في قضايا التنمية والأمن وفي هذا الإطار واستطرادا لما قاله أخي العزيز الأكبر د/ صوفي أبو طالب أقول بان ثورة ١٩ قد أكدت مفاهيم الوحدة الوطنية في مصر وطرحت شعارات الدين لله والوطن للجميع وعاش الهلال مع الصليب وشاءت الأقدار انه في يوم العبور العظيم في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ أن عبر جند مصر كلهم يهتفون الله اكبر.

ثم شاء العلي القدير أن يكون من أوائل الذين رفعوا علم مصر على الضفة الشرقية هو العميد/ فؤاد عزيز غالى والذي صار فيما بعد فريقاً والذي فيما اعتقد كان يتحدث من هذه المنصة أمس.

ومن هنا فإنني أقول تحية لفؤاد عزيز غالى بان هذا اليوم كان مالكا لفؤادي وصار أيضا يوما عزيزا وغاليا على كل أهل مصر.

ولذا فإذا كانت ثورة ١٩١٩ قد وضعت الأسس للوحدة الوطنية فقد جاءت حرب أكتوبر لكي تمزج الدماء المصرية على التراب المصري في حرب التحرير العظيمة.

ونأمل أن تكون آخر الحروب وهذا أيضا أمر يحتاج إلى تخطيط وسنناقشه في اللجان المختلفة في هذا المساء لأنه إذا كنا قد خططنا للحرب تخطيطا رائعا من اجل العبور في يوم ٦ أكتوبر فإذا رغبنا في أن نكسب أيضا معركة السلام فإننا نحتاج إلى أن نخطط وندرس، فلا عملاً إيجابياً دون تخطيط علمي.

دعني إذن وفي تلغرافات بسيطة أعقب على ما استمعنا إليه في المحور الاجتماعي أمس ولكي يكون موضع نظر هذه الندوة الاستراتيجية العظيمة ذلك لأننا بالأمس وفي إطار المحور الاجتماعي تحدثنا عن اثر حرب أكتوبر . كانت البداية لمرحلة تاريخية طويلة سرنا خلالها ٢٥ عاما وتم فيها ما تم وكان الانفتاح الاقتصادي ثم كان التغيير في الفلسفة الاقتصادية وغير ذلك من أمور في هذا الإطار وكان هناك بالأمس في الحديث عن تزايد الفجوة بين الأثرياء والفقراء.

كما كان هناك حديث بالأمس عن أن هناك خطراً في بنية الهرم الاجتماعي في مصر وهو ضمور دور الطبقة الوسطى ، في هذا الإطار دعني اقترح كمثقف مصري أننا في جميع العالم نرى أن هناك أنواعاً من الضرائب أنا اعلم أن الحديث عن الضرائب غير محبوب ولكن في مثل هذه الندوات لابد لنا أن نتحدث بصراحة وأنا لست مسئولا في الوزارة أو الحكومة ولكنني أتحدث كمفكر مصري.

يوجد في أمريكا ضريبة تسمى Capital gain tax أي أنها ضريبة على زيادة رأس المال وأنا أرى الآن أن ربنا فتح على الأغنياء وربنا يزيدهم أكثر فأكثر ولكني أرى أيضا أن هناك ثروات رهيبة تتكون من خلال المضاربة في الأراضي من خلال بيع وشراء العمارات والشقق السكنية ومن ثم تكونت ثروات ومكاسب خرافية نحن لسنا أغنى من أمريكا ونحن لسنا أغنى رأسمالية من أمريكا وأمريكا تضع قيودا واضحة على ما يسمى الزيادة في رأس المال.

فإذا كنت قد اشتريت أرضا بمليون جنيه وفى خلال أربع أو خمس سنوات قد صار ثمنها ١٠ ملايين جنيه ينبغي أن الفارق بين المليون والعشرة يكون خاضعا لضريبة قد تكون ١٠ ٪أو ٢٠٪ أيا ما يكون الأمر.
فى هذا الإطار، هذه الضريبة مشروعة وأنا أرى أنها معقولة وأنه ينبغي على من يحصل على ثروات كبيرة هابطة عليه دون تعب كبير أن يساهم فى بناء هذا الوطن.
فى هذا الإطار فإنني أرى أن هذا الأمر هو حصيلة هذه الضريبة هناك تفاصيل كثيرة جدا فيما يسمى Short term &Long term.

هناك بعض الناس يدخلون البورصة ويكسبون فى اليوم الواحد نقودا كثيرة كما تخسر أيضا الكثير فى يوم آخر. ولكن هذه المكاسب الكبيرة دون جهد ينبغي أن نضع جانبا من هذا الثراء الهابط فى خزانة الدولة لكي يقدم مزيدا من الخدمات ولكي ترفع مستوى المعيشة لأنني لا أكاد أنام لكي أتصور أسرة مكونة من فردين أو ثلاثة أو أربعة ودخلهم فى حدود ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنيه فى الشهر ولديهم سكن بإيجار قديم كيف يعيشون وكيف يوزعون هذا الدخل على جوانب الحياة المختلفة ولهذا السبب أرى أن رفع الحد الأدنى للأجور بما لا يتعارض مع وجود تضخم فى مصر، قضية جديدة فى إطار المحور الاجتماعي جديرة بالتفكير.
وتوجد الآن ضريبة معترف بها فى مصر وتسمى ضريبة المبيعات وموجودة فى كل أنحاء العالم وأنا أرى أن الأمر يدعو إلى النظر فى تغيير فئة هذه الضريبة لكي لا تكون موحدة على كل مصر، ومن وجهة نظري أرى أن هذه الضريبة ينبغي أن تكون فى القاهرة والجيزة ١٨ ٪، وارى أيضا أن ترفع أسعار البترول فى القاهرة والجيزة فقط لكي تقلل من حركة المرور، وان كل مواطن عندما يدرك أن مشواره سيكلفه نقودا كثيرة تقل الحركة بعض الشيء.

وأنا اعلم أنني سأهاجم بسبب هذا الموضوع بشدة فى الجرائد غداً ولكنني عودت نفسي أن أبوح بما فى صدري ورزقي على الله.
وان تكون الضريبة ١٦ ٪ فى الإسكندرية و١٤ ٪ فى بورسعيد والمنصورة وطنطا وأسيوط و١٢ ٪ فى كل بنادر وعواصم المحافظات و١٠ ٪ فى كافة مدن مصر و٥ ٪ فى الريف المصري وأن تلغى الضريبة تماما فى المحافظات الفقيرة مثل محافظات الصعيد وبعض المحافظات الطاردة لأهلها إلى القاهرة.

ولأننا فى إطار المحور الاجتماعي دعني أقول أن بعد حرب أكتوبر، كما تفضل الأخ العزيز صوفي أبو طالب وتحدث عن الديمقراطية وكان الرئيس السادات شجاعا وجعل موضوع المنابر ثم الأحزاب السياسية وأرى أن دور الأحزاب السياسية فى مصر اصبح هامشيا وضامرا وكذلك دور النقابات المهنية وغيرها وفى هذا الإطار أرى أن البديل للمشاركة الشعبية المنطقية هو زيادة وتنشيط حجم الجمعيات الأهلية لأنه من غير الممكن أن الحكومة ستتحمل كل الأعباء لخدمة الشعب المصري، هذا أمر غير ممكن ولكن دعنا ندعو الشعب المصري إلى أن يقوم ويشارك من خلال الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي ويساهم فى حل مشاكله.
وعلى سبيل المثال أنا أرى وكما ذكرت بالأمس أن وزارة الشئون الاجتماعية تتحول لكي تكون وزارة

الأمن الاجتماعي Social Security حيث أنها تهتم بقضايا مثل الإسكان العشوائي وصيانة المباني، التنمية الريفية، قضايا المرأة وأنا أتصور أن قضايا المرأة في حاجة إلى وزارة ولكن ربما أن يكون هذا الأمر مبكراً قليلا ولكن ينبغي أن يكون في وزارة الشئون الإجتماعية وكالة وزارة خاصة بشئون المرأة والطفل.

في هذا الإطار أرى أن نظام الوقف القديم كان نظاماً رائعاً وجميلاً وجيداً وينبغي أن نشيره ونفتح الشهية له لأغراض ثقافية ولأغراض اجتماعية ولتنمية التعليم ولتنمية القضايا الاجتماعية

وهناك العديد من المشاكل الاجتماعية وعلى سبيل المثال:

ارتفاع سن الزواج، انتشار الزواج العرفي، تعدد الزواج، زيادة حالات الاغتصاب، قضايا البطالة والإسكان...الخ.

وأنا أرى أنها كلها في حاجة إلى منظومة من القيم الجديدة ووزارة الشئون أو وزارة الأمن الاجتماعي قادرة على أن تحلها.

وأقول أن هذه الندوة العظيمة لا تدرس فقط قضية أكتوبر وما أثرته في الشخصية المصرية وما دفعته من التفاؤل بدلا من التشاؤم وانتهي الإحباط ولكنا أيضا نتطلع إلى جملة أفكار جديدة من هذه الندوة التي أتمنى أن تعقد كل سنتين أو ثلاث أو اكثر حتى نتابع ماذا يجرى لأننا نتطلع إلى مجتمع جدير بنصر أكتوبر يحل مشاكل بسطاء الناس ويجعل مصر في مصاف الدول المتوسطة التي تسير على طريق التنمية وهي جديرة في إطار تراثها بان تحتل مركزا أعلى من ذلك بين دول العالم.

الورقة الثالثة :

مصر وصمودها بعد ١٩٦٧

أ.د. أحمد هيكل

وزير الثقافة الأسبق

قد يختلف المحللون والمؤرخون حول أسباب نكسة يونيو ٦٧ كما قد يختلفون حول من تقع عليه مسئولية هذه النكسة، وهل هو صاحب القرار السياسي أم صاحب القرار العسكري.. كذلك قد يختلفون حول دور الاتحاد السوفيتي، وهل أخلص قواده لنا حينذاك أم تآمروا علينا، أم - فى أقل تقدير -قصروا فى حقنا.. كل هذه أمور قد اختلف فى شأنها المؤرخون والمحللون، وما زالوا فى أمرها يختلفون..

ولكن الذى لا خلاف عليه أمران، الأمر الأول أن النكسة كانت أليمة وموجعة وشديدة القسوة. بل كانت -في رأيي- من الكوارث القومية التي أصابت مصر -جيشاً ونظاماً وشعباً- بصدمة مروعة أشبه بزلزال رهيب مفاجئ، داهم بلداً وثق من ثبات كيانه وصلابة بنيانه، واطمئن إلى أنه محصن ضد الكوارث ومن كل المخاطر، ولكنه فجأةً وجد أن كل ما اطمأن إليه كان وهماً، وأن كل ما وثق منه كان حلماً، وأن الحقيقة المرة أنه أصبح يواجه نكبةً لم يتوقعها، ومحنةً لم يحسب حساباً لها.. والأمر الثاني الذى لا خلاف عليه فى شأن هذه النكسة، هو أنه بقدر ما كان حجم الصدمة رهيباً، كان صمود مصر أمامها عجيباً، بل إن هذا الصمود وما تبعه من نهوض كان من الأمور التي تدخل فى إطار المعجزات..

وذلك أن النكسة التي حدثت قد كسرت جيشاً كبيراً، عرف جنوده بالمواقف البطولية، كما عرف قواده بالبسالة وبالروح الوطنية.. كما أن تلك النكسة قد زعزعت نظاماً ثورياً، قدم الكثير من الإيجابيات لشعبه، وحقق العديد من الإنجازات لأمته.. وأخيراً صدمت تلك النكسة شعباً طيباً، وثق بنظامه وجيشه، وعلق عليهما الآمال الكبار فى أمن الوطن وتحقيق أحلامه الكبرى بقهر العدو المعتدي، وكسر شوكة الخصم المتغطرس الباغي.. وكان من شأن كسر الجيش القوي -لو لم يكن جيش مصر- أن يظل على انكساره، فلا تقوم له قائمة بعد التشرذم والشتات، وفقد الكثير من الرجال والأسلحة والمعدات..

كما كان من شأن زلزلة النظام الثوري -لو لم يكن الأمر يتعلق بمصر- أن يتصدع هذا النظام بسبب ما أصابه، بل أن يتهاوى من جراء ما لحق به.. كذلك كان من شأن صدمة الشعب -لو لم يكن شعب مصر- الذى أعطى ثقته لنظامه كما علق الآمال على جيشه؛ أن ينفض من حول النظام، وأن يسحب ثقته من الجيش. وتكون النتيجة تهاوياً لكل شئ، بل تردياً لكل شئ، وأقل مظاهر تلك النتيجة هزيمة شاملة،

تأتي على كل مكاسب البلاد، وتحطم حاضرها وتشيع الظلام فى مستقبلها، وقد يصل الأمر إلى تخلف مؤلم. تحتاج معه مصر إلى سنوات لكي تنهض من جديد كما بدأت منذ أوائل القرن وتظل تكافح -إن استطاعت- حتى يكون لها مرةً أخرى جيش قوي، ونظام سوي وشعب ناهض..

أجل، لو لم يكن الأمر يتصل بمصر، لكان مختلفاً تمام الاختلاف، ولكانت نكسة يونيو ضربة قاضية لا يمكن النهوض منها إلا بعد سنوات طوال، إن صح أن النهوض من مثل هذه الضربة ممكن أصلاً..

ولكن العجيبة التى تدخل نظام الخوارق، أن مصر -رغم فداحة النكسة- قد صمدت أمام ما حدث، وسرعان ما قامت تنفض الغبار عن جبهتها الشامخة، وتجفف الدموع من عيونها المتطلعة، وراحت ترمم ما تصدع، وتصلح ما تحطم، وتعيد بناء ما تهدم.. وقامت تفعل ذلك بقوة خارقة وعزيمة جبارة وسرعة سبقت كل المقاييس.. واتخذت مصر ما حدث عبرة، واستنبطت مما كان درساً تعبر منه إلى ما ينبغي أن يكون..

أما الجيش ما جمعت شتاته وأعادت تسليحه وتدريبه، بل وكلفته بمهام جديدة عسيرة، لكي ترد إليه ثقته بنفسه، ولكي تمهد بانتصاره فى تلك المهام الجزئية، لانتصاره الحاسم فى مهمته المرتقبة الكلية، التي يتحقق بها ما تنتظره البلاد من انتصار يقضي على عقدة الانكسار، ويرد إلى مصر حقوقها السليبة، ويعيد رفع أعلامها على سيناء الغالية الحبيبة.. وكان من نماذج تلك المهام التي أثبت فيها الجيش جدارته وحقق بداية نصره، ما حدث من صموده وبسالته فى معركة «رأس العش» ثم ما حدث من ضربه للمدمرة الإسرائيلية «إيلات» بصاروخٍ من زورقٍ مصري فى مياه بورسعيد، ثم ما تم من أعمال بطولية قامت بها القوات الخاصة وراء خطوط العدو فى سيناء، وأخيراً ما كان من عمليات مجيدة فى مرحلة حرب الاستنزاف، التي أرقت العدو من جانب، وشحذت الروح المعنوية وأعلنت القدرات القتالية لجيش مصر الناهض من جانب آخر.. وقد توجت تلك الجهود المتعلقة بالجيش المصري، بهذا الاستعداد العلمي الدقيق للمعركة الفاصلة، حيث دربت قوات مصر المسلحة على أحدث أساليب القتال، وخاصة ما يتعلق بالقتال المرتقب الذى له طبيعة خاصة، وتكتنفه عوائق وموانع رهيبة، واحتياجه إلى عبور أوسع مانع مائي وأعلى ساتر ترابي وأشد حصن حربي، ثم توقعه لخوض معارك ضارية فى سيناء يستعد لها العدو بقوات كثيفة وأسلحة متطورة وخبرات عالية ومساندة غربية باغية ومنقطعة النظير..

أجل، كان مما يشبه الخوارق أن يتم إعداد الجيش المصري وتأهيله لخوض معركته الرائعة فى أكتوبر المجيد فى مدة قياسية، هي بضع سنوات لا تزيد كثيراً على عدد أصابع اليد الواحدة. وهذا إنجاز غير مسبوق، يذكر لمصر العظيمة وصمودها المذهل، الذى حولته من صبر جميل إلى نهوض أجمل، ثم إلى انتصار استردت به الحق السليب وأعادت الأرض المغتصبة وداوت الجراح النازفة وأعادت الشموخ إلى جبهتها الباذخة..

وأما النظام الذى زلزلته النكسة، فقد احتوى الصدمة وأسرع إلى إعادة تنظيمه، وإصلاح أخطائه وتصحيح مسيرته؛ فنحى ما ثبت إخفاقه وضم من له القدرة على إعادة البناء وتصحيح الأخطاء، بل وصل الأمر بالنظام إلى إدانة من مسهم الاتهام حتى من الأصدقاء والخلصاء، وقدم إلى المحاكمة من وصلت أخطاؤه إلى حد التجاوز الذى لا يمكن السكوت عليه أو الجرم الذى لا يمكن التسامح فيه.. وهكذا طهر النظام نفسه، وأصلح خلله، وأعد عدته للمعركة الفاصلة، حتى يخوضها قوي الأركان سليم البنيان، جديراً بأن يحقق الأمل ويعوض ما سبق من فشل..

وكان من أعظم ما حققه النظام من إنجاز بعد نكسة ٦٧ العمل على حشد القوى العربية والإفريقية؛ لتكون سنداً فى المعركة المرتقبة؛ ثم توظيف كل الإمكانيات التي لدى هذه القوى، لتمثل عوامل فاعلة

حين تكون الساعة الفاصلة.. وهكذا عاد التواصل بين مصر وأمتها العربية، وتضاعف التعاون بينها وبين شقيقاتها الأفريقية، بل تجاوز الأمر ذلك إلى توثيق الروابط بين مصر وكثير من الدول الآسيوية والأوروبية ودول أمريكا اللاتينية؛ كل ذلك لكي تكون هذه الدول ظهيراً لمصر في معركتها التي تعد نفسها لخوضها، والتي تحشد من أجلها كل الإمكانيات وشتى الوسائل والأدوات..
وأما الشعب الطيب الذي صدمته النكسة، فإنه - رغم الحزن العميق والمرارة التي ملأت الحلوق -ما لبث أن آزر نظامه، وأرجع النكسة إلى ما كان من تآمر القوى الاستعمارية المؤازرة للعدو الباغي.. ومن هنا رفض الشعب تنحي زعيمه وأصر على بقائه في موقعه ليواصل المسيرة ويحقق النصر. واعتبر الشعب ما كان خسارة معركة لا هزيمة حرب، أو عثرة عابرة، لا نهايةً قد انتهى معها كل شئ وتحطم كل أمل..

كذلك تعاطف الشعب مع جيشه، وعذره فيما كان، وأرجع ما حدث للجيش في يونيو ١٩٦٧، إلى خلل في بعض القيادات، لا إلى ضعف أو خذلان في القوات، كل ذلك علاوة على ما حدث من تآمر القوى المساندة للعدو، ومن تقصير من القوة التي كان الشعب يعلق على مساندتها لمصر آمالاً أكبر، وهي الاتحاد السوفيتي، الذي كانت أفعاله غير مطابقة لوعوده وأقواله..
لهذا كله وقف الشعب إلى جانب جيشه الذي يعاد بناؤه ويتم إعداده على أعلى مستوى، ليخوض معركته القادمة المحوطة بآمال النصر.. من أجل هذا رضي الشعب بالتقشف، لكي يوفر لجيشه كل ما يحتاج إليه من سلاح وعتاد، وتقبل -عن طيب خاطر- شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وصبر وتحمل الكثير، وهو ينتظر اليوم الذي يرد إليه جيشه كرامته ويعلي فيه من جديد على سيناء رايته..
وقد أثمر كل ذلك في إعادة الروح إلى الجيش العظيم، وملأه تشوقاً إلى المعركة الفاصلة، وتلهفاً إلى النصر المبين. فحسن الإعداد الذي أولته الحكومة للجيش من جانب، ومؤازرة الشعب لهذا الجيش من جانب آخر؛ ثم الإحساس من جانب الجيش بالمسئولية، وحماسته الشديدة لإثبات جدارته وتحقيق براءته والأخذ بثأر أمته؛ كل ذلك جعل الجيش على أعلى مستوى من الروح المعنوية والقدرة القتالية والاستعدادات العسكرية، والانتظار على أحر من الجمر ليوم يتحقق فيه النصر..
وقد عايشت ذلك بنفسي، حين دعتني إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة إلى حضور ندوة فكرية في معسكر الجلاء بالإسماعيلية -قبل حرب أكتوبر بشهور قليلة- وكان يشارك في هذه الندوة، الأساتذة عبد المنعم الصاوي، ويوسف إدريس، وصلاح عبد الصبور -رحمهم الله- ثم الأستاذ ثروت أباظة وكاتب هذه السطور.. وفي هذا اللقاء الكبير، الذي حضره جمع غفير من الضباط والجنود، أحسست بأن هؤلاء المقاتلين يتلهفون على اليوم الذي يلاقون فيه عدوهم ليثبتوا جدارتهم بالانتساب إلى جيشهم وشعبهم وأمتهم، وليؤكدوا براءتهم من نكسة سابقة لم يكن لهم فيها أي ذنب.. وقد تحدثنا إلى هؤلاء الضباط والجنود في أمور كثيرة، ولكن الأمر الذي كان يتصدر أحاديثهم هم، هو السؤال عن يوم القتال، والتصريح الواضح بالضيق الشديد من طول الانتظار ليوم الانتصار.. وكنا كلما حاولنا تحويل الحديث إلى أمور تتصل بالثقافة أو الأدب أو الفن، غلبنا حديثهم عن تمام استعدادهم وعظيم تلهفهم إلى المعركة التي يرفعون فيها رأس بلدهم ويعلون راية أمتهم.. وكم حملونا أمانة تبليغ رغبتهم إلى المسئولين ما سمحت لنا الظروف وتهيأت الأسباب، وهي رغبة واحدة يجمع عليها كل الضباط والجنود، وهي التعجيل بالمعركة التي أعدوا أنفسهم لها، ولم يعد أمامهم أمل إلا أن يخوضوها منتصرين أو مستشهدين..
هذا ما كان من ظاهرة الصمود المصري بعد يونيو ١٩٦٧، وما كان من إنجاز يصل إلى حد الإعجاز، من أمة أصيبت بكارثة مدمرة كان من شأنها أن تقضي عليها؛ فإذا بها تتجاوزها وتعلو فوقها، وتنهض

أقوى ما تكون صلابةً واستعداداً ، لكي تحول الهزيمة إلى نصر ، والحزن الغائر إلى فرح غامر ، ونكسة يونيو الحزين إلى نصر أكتوبر المبين..

وإذا كان الشعر يتخذ أحياناً وثائق للتاريخ؛ فإن لدي قصيدة من الشعر الذى كتب بعد نكسة ٦٧ معبراً عن واقع مصر حينذاك، فى صمودها أمام ما حدث من حدث أليم، فى إصرارها على تجاوز هذا الحدث إلى النصر العظيم.. وهذه القصيدة التي نشرت فى مجلة المجلة فى أعقاب النكسة، أقول فيها مصوراً شعور الشعب المصري كله فى ذلك الوقت:

ليس منا من استكان وذلا ... ما انحنينا وإن بكينا كثكلى ونحنا
قد بكينا على العدالة تغتال ... على المبادئ قتلى
عليم الله ما بخلنا بروح ... فتراب الأوطان أسمى وأغلى
ما وردنا الصحراء نزهة صيف ... فلقاء العدا ألذ وأحلى
غير أن العدا تدلى ستاراً ... يختفي خلفه التآمر نذلا
وعلى كفه الدمار لشعب ... قام يحمي حمى ويطرح غلا
كل أيامه كفاح وصبر ... وإباء ينهاه أن يستغلا
لم يكن ما جرى صراعاً وحرباً ... يتبارى فيه الفوارس بذلا
إنما كان غاية الغدر واللؤم ... ولسنا للغدر واللؤم أهلا
ما طعننا وإنما طعن الحق ... فأغفى يضم فى القلب نصلا
ما ضربنا وإنما ضرب السلم ... فصارت رباه قفراً وقحلا

* * * * * *

كان ما كان ، ليس ينفع نوح ... وغداً يبصر التآمر هولا
كل ما ضاع جولة، ولنا النصر ... فأهلاً بجولة الثأر أهلا
قسماً بالشهيد وسد قفرا ... تاركاً خلفه عروساً وطفلاً يندي
قسماً بالدم المراق على البيد ... حصى ويصبغ رملا
قسماً بالأسير كبل حراً ... بعد ما أحسن القتال وأبلى
قسماً بالدموع تنزف نزفاً ... من قلوب على الأحبة تبكي
سنحيل الأحزان صبراً وعزماً ... وانتصاراً ونتبع القول فعلا
سنزيل العدوان عن كل شبر ... ونعيد البناء أقوى وأعلى
سنحل العدا قبوراً وإلا ... فظلام القبور بالعرب أولى
سنعيد الحياة فوق ثرانا ... جنة للسلوم تبسط ظلا
وحقولاً تموج بالأمل الأخضر ... تجنى وفراً وتقسم عدلا
وألوفاً من المصانع تمضي ... فى سباق الرخاء تهدر عجلى
وجباهاً شماء لا تنحني الدهر ... لغير الإله عز وجلا
قد دعوناه أن يقود خطانا ... وهو عن قاصديه لن يتخلى

الورقة الرابعة:

من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

بروز الجوانب الإيجابية للشخصية المصرية

أ. سيد يسين

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

المقدمة:

خمسة وعشرون عاماً على حرب أكتوبر ١٩٧٣ تحدي المستحيل، هل حقاً مرت خمسة وعشرون عاماً على حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ ما أسرع ما يمضي الزمن! غير أن مرور الزمن لا يمكن أن يضيع دلالة هذا الحدث التاريخي الذي قلب الموازين ليس على مستوى الشرق الأوسط فقط، بل على نطاق العالم كله على اتساعه.

وبداية يمكن القول أن إسرائيل قد أساءت قراءة هزيمة يونيو ١٩٦٧، وعجزت عن فهم التاريخ الفريد للشعب المصري. وبالرغم من أنه عقب توقف إطلاق النار مباشرة، كانت هناك علامات واضحة الدلالة على أن القوات المسلحة المصرية لا تسلم أبداً بأن الهزيمة هي النهاية، ووراءها الشعب الذي رفض الهزيمة وتظاهر بالملايين مطالباً الرئيس جمال عبد الناصر بالبقاء في موقعه.

وأبرز هذه العلامات هي معركة رأس العش والتي استطاعت فيها قوة مصرية صغيرة أن توقف الانتشار الإسرائيلي في منطقة قناة السويس، وإغراق السفينة الحربية الإسرائيلية إيلات بصاروخ بحري، وهو ما أصبح في ذاته علامة على التحول في إستراتيجية الحرب البحرية.

ثملت إسرائيل بخمر النصر، وعكف العلماء الاجتماعيون الإسرائيليون على صياغة نظريات تهدف إلى تشويه الشخصية العربية، وتؤكد أن هزيمة يونيو هي فصل الختام بالنسبة للقوة العربية، بل وأكثر من ذلك بالغ أحدهم وهو الباحث «شاؤول فريد لاندر» في كتابه الصادر بالفرنسية «تأملات في مستقبل إسرائيل» وقرر أن العرب تحولوا إلى جثة هامدة، وأن إسرائيل تستطيع أن تقطع في الجسد العربي كما تشاء، آمنة من أي رد فعل، ومن ناحية أخرى ساد إدراك جامد لدى المخططين الإستراتيجيين الإسرائيليين بأن مصر لن تتجاسر لا هي ولا أي دولة عربية أخرى على شن حرب على

إسرائيل.

حرب الاستنزاف المجيدة:

ولم تتوان القيادات السياسية المصرية عقب إعلان الهزيمة مباشرة، وبعد كل ما صاحبها من محاكمات عسكرية ومظاهرات شعبية، وما أحدثته من جراح عميقة في الكبرياء الوطني، عن إعادة بناء القوات المسلحة المصرية وفق نظام صارم، وفي ضوء قواعد جديدة. وقد اتخذ القرار وأشرف على تنفيذه بنفسه لدرجة الإلمام بالنشاط اليومي للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر، وقام بالدور الأساسي في التنفيذ الفريق أول محمد فوزي ومعه نخبة من أفضل ضباط القوات المسلحة.

وسرعان ما شنت حرب الاستنزاف والتي يعتبرها المؤرخون العسكريون الإسرائيليون حرباً مصرية إسرائيلية قائمة بذاتها، في سلسلة الحروب الإسرائيلية العربية.

لقد كانت هذه الحرب، هي المقدمة الضرورية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، فمن خلال معاركها تخضب المقاتلون المصريون بالدم واستردوا ثقتهم، وأعادوا الاحترام إلي شرفهم العسكري الذي استبيح نتيجة الأخطاء الجسيمة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وأوجه التقصير الفاضحة في إعداد الدولة للحرب، وعدم كفاءة القيادات العسكرية في إدارة الحرب. حرب الاستنزاف ملحمة بطولية للقوات المسلحة من جانب، والشعب من جانب آخر. فقد وقف الشعب في منطقة القناة وراء قواته المسلحة بالدعم والتأييد والإسناد. ومن هنا فحين يحاول بعض الكتاب - نتيجة لغلبة التحيز والأهواء على رؤيتهم - أن يصوروا حرب الاستنزاف بأنها كانت خسارة خالصة، ولم تدفع المجهود الحربي إلى الأمام، فإنهم في الواقع يجافون الحقيقة، ويتجاهلون حتميتها وضرورياتها كمقدمة أساسية لشن حرب التحرير.

القرار التاريخي:

برحيل جمال عبد الناصر وتولي الرئيس أنور السادات مسئولية رئاسة الجمهورية انتقل إليه العبء الثقيل، المتمثل في استكمال بناء القوات المسلحة، واتخاذ قرار الحرب في الوقت المناسب، والحقيقة أن الكثيرين ومنهم مواطنون مصريون شككوا في قدرة مصر على شن الحرب. وهؤلاء سواء كانوا من الأجانب أو من المصريين أنفسهم قد أساءوا قراءة التاريخ المصري. وهذا التاريخ تبرز فيه ظاهرتان أساسيتان : قيم الحركة الوطنية المصرية في النضال ضد الاحتلال والتقاليد الرفيعة للعسكرية المصرية في الذود عن حياض الوطن، والاستشهاد في سبيل الدفاع عن ترابه المقدس، ولم يكن يستطيع أنور السادات، وهو ابن الحركة الوطنية المصرية، أن يتجاهل قراءة التاريخ المصري، ولا أن يصم آذانه عن سماع هدير الشعب الذي تظاهر أكثر من مرة مطالباً بالقتال وبالبدء في معركة التحرير، لقد استمع السادات إلى نداء الشعب، وأعد البلاد بدأب وصبر وحنكة سياسية، وتخطيط متقن، انتظارا للحظة المناسبة. وفي السادس من أكتوبر ١٩٧٣ أصدر الرئيس قراره التاريخي بالعبور، وانطلقت قوات مصر المسلحة لتبدأ معركة من أمجد معاركها العسكرية، والتي تعيد إلى الأذهان إنجازاتها التاريخية السابقة. وسوف يقف المؤرخون في المستقبل طويلاً لتحليل هذا القرار التاريخي، فقد أعتبر في وقته مغامرة غير محسوبة من شأنها سحق القوات المسلحة المصرية في ساعات. ولم يكن ذلك التفسير عجيباً، فقد كنا - في هذا الوقت - نعيش عصر الخرافة الكبرى التي تزعم أن إسرائيل قوة لا تقهر، وأن ذراعها الطويلة يمكن أن تطول أي بقعة في الوطن العربي. وذهب آخرون - كرد فعل مباشر لسماع النبأ - إلى أن هذا القرار فعل من أفعال اليأس اتخذ دون رؤية وبغير تحسب للنتائج

وقد أثبت التاريخ أن قرار العبور كان هو القرار الصائب، والذي اتخذ في التوقيت المناسب. ودارت المعارك الضارية، بعد أن انهدمت أسطورة خط بارليف، واشتبكت المدرعات المصرية في معارك تصادمية بالغة الحدة والعنف مع القوات الإسرائيلية، وكبدتها خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات. ولن تذهب من الذاكرة التاريخية للشعب المصري صور الأسرى الإسرائيليين وإعدادهم التى تجاوزت المئات بعد أن سقطوا في الميدان صرعى الهزيمة.
انقلبت الموازين، وأسرعت الولايات المتحدة بالتدخل لنجدة إسرائيل بعدما تراخت في الأيام الأولى، ظانة أن التاريخ سيعيد نفسه. وأن الهزيمة ستلحق في ساعات بالقوات المصرية.

حرب أكتوبر في المنظور العالمي:
لم يتوقف تأثير حرب أكتوبر على تغيير الموازين في الشرق الأوسط، ولكنها أدت إلى نتائج بالغة الأهمية على المستوى العالمي. وإذا تركنا جانباً الإنجازات العسكرية المصرية الباهرة، والتي أدت إلى سقوط عديد من النظريات العسكرية المستقرة، واستحداث نظريات جديدة على مستوى الإستراتيجية والتكتيك، فإن النتائج السياسية لا تقل أهمية عما حدث في هذا المجال. فقد استخلصت القوى العظمى نتيجة أساسية مفادها أن دولة متوسطة القوة مثل مصر، استطاعت أن تتجاوز كل القيود التي وضعت حولها لمنعها من الحركة، ولكي يفرض عليها الاستسلام النهائي، وأن تفاجئ العالم كله بشن الحرب، ضد إرادة القوى العظمى المسيطرة. استطاعت مصر بقرار تاريخي، استنهضت فيه همتها، واستعانت بتراثها الوطني الزاخر، واستلهمت تقاليد العسكرية المصرية، أن تقطع سلسلة الحتمية التاريخية، وأن تقضي على واقع الاحتلال الإسرائيلي الكئيب، وأن تنشئ واقعاً جديداً، أدى في النهاية إلى تحرير كامل للتراب الوطني من دنس الاحتلال، ورفع العلم المصري عالياً في سماء مصر الحرة المستقلة. لقد أدت حرب أكتوبر إلى أن تعيد كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية النظر في إستراتيجيتها إزاء مصر والوطن العربي ككل، فقد أيقنت إسرائيل أنها لم تعد في مأمن كما كان الحال في الماضي. وأن مصر بعد أن تحررت يمكن أن تمثل خطراً داهماً على الأمن الإسرائيلي، وأن دعاوي إسرائيل بأنها الدولة العظمى الإقليمية ليس أمامها فرصة للتطبيق، وأن أيدلوجية إسرائيل الكبرى آن لها أن تنحسر ويعاد صياغتها في ضوء الواقع الجديد.
تحت ضغط النتائج العسكرية لحرب أكتوبر، قبلت إسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيد أن تنسحب من كامل التراب المصري، ما عدا طابا التي ما ظلت في تسليمها، إلى أن انتزعتها مصر نتيجة جهود أبنائها الخلاقة في عملية التحكيم الشاقة. وأكثر من ذلك، وجدت إسرائيل أن عقد معاهدة سلام مع مصر هو الحد الأدنى الذي يضمن الأمن القومي الإسرائيلي. وبتوقيع معاهدة السلام، نشأ واقع جديد في المنطقة بعد أن طبعت العلاقات بين مصر وإسرائيل.
وفي تقديرنا أن حرب أكتوبر على مستوى تحديد الأهداف الإستراتيجية والتخطيط والتنفيذ تصلح نموذجاً حضارياً يقتدي به في عملية تحديث المجتمع المصري.

ثلاثية التقدم في العالم المعاصر
ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الرؤية التى ينبغي أن تتبناها عن التقدم حتى نقوم بعملية تحديث المجتمع المصري بفاعلية وكفاءة حتى نستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؟ من الأهمية بمكان الكشف عن رؤية القيادة السياسية في هذا الصدد. ونستطيع أن نجد مرجعاً أصيلاً

لهذه الرؤية في خطاب الرئيس محمد حسني مبارك بمناسبة البدء في إجراءات الحوار الوطني الذي دار عام ١٩٩٤.

إن الهدف من هذا الحوار التاريخي - كما قرر السيد الرئيس - إعداد مصر لدخول القرن الحادي والعشرين، من خلال السعي لتحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف تتمثل في أننا «نسعى للاستقرار في عالم يسوده الاضطراب والعنف ومنطق القوة، ونجاهد لبناء اقتصاد قوي مزدهر، في عالم ترتفع فيه معدلات التضخم والبطالة والكساد، ونختار لأنفسنا منهاجاً صحيحاً من التطبيق والممارسة الديمقراطية، في عالم يدعو للدفاع عن الحريات، ويرتكب من الممارسات صباح مساء ما يناقضها ويفقد الثقة في مصداقيتها، ونحرص على أن نعيد للإنسان المصري أمنه واستقراره، ونوفر له رزقه وقوت يومه، في وقت تتحالف قوى غير مقدسة من الأشرار والقتلة والعملاء لضرب الإنسان المصري في حياته ورزقه واستقراره».

وقد اشتمل خطاب الرئيس على قراءة ثاقبة للتحولات العالمية. ولعل من أبرز عناصر هذه القراءة أن تتفاعل أمام أبصارنا في الوقت الراهن - على المستوى العالمي - متغيرات معقدة ومتشابكة بعضها ينحو صوب التكامل والتكتل، من خلال عملية تشكل مجتمع كوني جديد يتجاوز بآفاقه الحدود التقليدية للدول، ويعبر بحكم اتساع نطاقه الثقافات الإنسانية المتعددة، وبعضها الآخر ينزع إلى التفكيك، ونعني تفكيك الوحدات السياسية القائمة والدول في مقدمتها، من خلال ثورة الأعراق والقوميات، والتي تأخذ أحياناً أشكالاً بالغة الوحشية مثلما يحدث في البوسنة والهرسك.

أما العمليات التي تنحو للتكامل فهي تأخذ في أبرز صورها - شكل التكتلات الإقليمية، وذلك تحت تأثير التحول الحاسم من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافية الاقتصادية. ونحن نعرف أنه في ظل سيادة الجغرافية السياسية كان ينظر عادة إلى دول الجوار باعتبارها أعداء محتملين، في حين أنه في ضوء اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية عادة ما ينظر إلى دول الجوار باعتبارها شركاء محتملين ينبغي السعي إلى التعاون معها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم التفاعل الثقافي.

ومن ناحية أخرى - وفقاً لقراءة استشرافية دقيقة لبنية المجتمع الكوني الجديد - فإنه ينتظر العالم في العقود القادمة ظواهر متعددة للتفكك، حيث ينتظر - تحت وطأة الحاجة للتعبير عن الهوية الثقافية - انشقاقات ودعوات للانفصال في إطار الدول القوية القائمة، بالإضافة إلى نزاعات قد تتصاعد وتأخذ شكل حروب سافرة بين بعض الدول وبعضها الآخر، أو في أقاليم معينة.

ثلاثية التقدم :

وفي تقديرنا ان خطاب الرئيس استطاع ان يضع يده علي ثلاثية التقدم في العالم المعاصر حين ركز علي ثلاثة مقومات رئيسية لاغني عنها لقوة الأمم والأوطان وهي:

- التماسك القومي والاجتماعي.
- والقوة الاقتصادية والمادية.
- والتقدم العلمي والحضاري .

والواقع ان هذه الفترة تعكس فهما عميق بالغ الدقة لتغير المعادلة التقليدية لقوة الدولة في الوقت الراهن. في الماضي كانت القوة العسكرية القادرة علي الردع لها الأسبقية في معادلة قوة الدولة، وقد ترتبت علي هذا نتائج بالغة الخطورة علي التنمية الاقتصادية وخصوصا في العالم الثالث. فقد أدي

التركيز المبالغ فيه علي القوة العسكرية إلى الانغماس في شراء السلاح وتكديسه، والذي غالبا يفي الغرض منه سواء بعدم استخدامه، أو بحكم تقادم طرزه التكنولوجية، بحكم التقدم المذهل في صناعة السلاح، والتي كانت تدفع بالدول إلى ان تلهث للحاق به ، وهكذا أصبحت الدول في مجال سباق التسلح تدور في حلقة مفرغة، وتهدر بالتالي الملايين من مواردها المالية، التي لو أنفقت علي التنمية البشرية لغيرت جوهرها.

وهكذا يمكن القول بأن التركيز علي التماسك القومي الاجتماعي أصبحت له الأولوية، خصوصا في ضوء ما أشرنا إليه من بروز متغيرات متشابكة تندفع في تفاعلاتها المعقدة في اتجاه التفكيك. ومن هنا يمكن القول - بدون أدني مبالغة -انه بغير الحفاظ علي التماسك القومي والاجتماعي، فأن مستقبل أي مجتمع إنساني معاصر سيكون معرضاً لخطر بالغ، لان وجوده المادي ذاته قد يتآكل مما يؤدي إلى الانقراض. وها نحن نشهد تأثير الحروب الأهلية البشعة الدائرة الآن في بعض بلاد أمريكا اللاتينية نتيجة لغلبة عوامل الفرقة والانقسام، علي حياة البشر، حيث يتساقط كل يوم عشرات الألوف من القتلى في صراعات أهلية مدمرة.

وهذا التماسك القومي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا بتفعيل العناصر الإيجابية في الشخصية المصرية حتى تصبح قادرة علي خوض معركة تحديث المجتمع المصري.

وإذا انتقلنا إلى المقوم الثاني وهو القوة الاقتصادية والمادية، فنحن هنا بصدد التحول الحاسم الذي حدث في مجال سياسات الدول وفي ميدان الوعي الجماهيري العام علي السواء. انتهي عهد الشعارات الأيدلوجية الزاعقة والفارغة من أي مضمون حقيقي، وسادت القناعة بأن شرعية أي نظام سياسي لابد ان ينهض أولا وقبل كل شيء من خلال قدرته علي إشباع الحاجات الأساسية للجماهير. وقد أذنت بالمغيب الاتجاهات التي كانت تدعو لمقايضة الحرية بلقمة العيش وأثبتت الخبرة التاريخية ان النظم الشمولية والسلطوية التي رفعت هذا الشعار، لم ترفعه إلا دفاعا عن الممارسات الاستبدادية، ولصالح نخب سياسية حاكمة منحرفة، أرادت ان تستأثر بالحكم وميزاته التي لا تحدها حدود إلى الأبد. غير ان إشباع الحاجات الأساسية ليس سوي بعد واحد من أبعاد قوة الدولة الاقتصادية، لأنه لابد أن نضيف إلى ذلك أهمية رفع مستوى نوعية الحياة للجماهير، فى عالم أصبحت تشغله و تؤرقه قضية البيئة، و ما تمثله من خطر دائم ليس فقط على صحة الإنسان و إنما على مستقبل البشرية ذاتها.

و يبقى المقوم الثالث و هو التقدم العلمي والحضاري. و فى هذا المجال يمكن القول بأن أحد مؤشرات قوة الدولة الجديدة سيكون هو الحاجة إلى التقدم العلمي فى الدولة. وذلك لأننا بكل بساطة نعيش فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية بكل أبعادها وآفاقها ووعودها من أجل حل مشكلات الإنسان المعاصر. والتقدم العلمي فى حد ذاته دليل على أن المجتمع قد حسم أمره، وتخلص من أسر الفكر الخرافي الذى يسود فى المجتمعات المتخلفة، وقطع العلاقة مع الفكر الخيالي الذى ساد فى بعض المجتمعات والذى كان يبشر بخلق عوالم إنسانية مثالية يختفي فيها الشر تماما على وجه الأرض.

التقدم العلمي يعنى تطبيق المنهج العلمي تطبيقا دقيقا لحل مشكلات المجتمع المادية والمعنوية، وهو إشارة إلى احتفال المجتمع بالعلم كقيمة أساسية فى سلم القيم السائدة فى المجتمع، واهتمامه بتوفير كافة الشروط المادية و المعنوية للباحثين العلميين حتى يتفرغوا للإبداع العلمي، والذي لا يمكن ان يظن المجتمع أنه مقصود لذاته، بل بغرض حل مشكلات الإنسان المعاصر.

وربما يثار تساؤل : ما هي نقطة البداية فى عملية التحديث ؟ وردا على التساؤل نقول فى البدء كانت الشخصية القومية. ومن هنا لابد أن نركز على تحليل نقدي لمكونات الشخصية المصرية، حتى نكشف عن مكوناتها الفاعلة.

الدراسة العلمية للشخصيات القومية

يثير الحديث عن الشخصيات القومية مشكلات نظرية ومنهجية، دار حولها الجدل بين العلماء الاجتماعيين، حين تعرضوا لدراسة أنماط محددة من بينها، كالشخصية الألمانية واليابانية والروسية والعربية. و يمكن القول أن الشخصية القومية، إذا ما أردنا تعريفها بوجه عام هي: «السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما، التي تتسم بثبات نسبى والتي يمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم» و لقد كان للمعلومات المتعددة التي جمعها الباحثون فى الانثربولوجيا الاجتماعية عن المجتمعات غير الغربية، أثر كبير فى إمداد الباحثين برؤية أوسع عن مدى الفروق التي توجد بين الشعوب فى مسائل عديدة منها:

* الطريقة التي يدرك بها أفراد كل شعب البيئة الطبيعية و الاجتماعية المحيطة بهم، وكذلك وسائل اكتسابهم المعرفة.
* ا ختلاف أساليب التفكير.
* طريقة اتخاذ القرارات فى المواقف الاجتماعية و القومية المختلفة.
* طرق تحمل المسئولية، وأنماط السلطة بمستوياتها المتعددة.
* الأنماط المختلفة للتعبير عن النفس، وطرق إخفاء المشاعر والأحاسيس.
* اختلاف القيم، والتباين فى النظرة الأخلاقية لضروب السلوك الاجتماعي المختلفة.

بيد أن الباحثين العلميين لم يقنعوا بالوقوف عند مستوى دراسة المجتمعات غير الغربية -التي لفتت نظرهم بشدة نظرا لاختلافها الجوهري عن مجتمعاتهم- وإنما حاولوا ان يطبقوا المناهج والأساليب التي استخدموها فى دراسة الشخصيات القومية للمجتمعات الغربية ذاتها.

وقد تعددت هذه المناهج، و لعل من أبرزها المنهج التاريخي، الذى يتعقب الأصول الأولى التي نبعت منها الشخصية القومية محل البحث، و التطورات التي لحقت بها، حتى وصلت إلى مرحلة تطورها الراهنة. وهناك أيضا المناهج الاجتماعية والسيكولوجية التي تعتمد على الدراسة الميدانية المباشرة كتطبيق اختبارات الذكاء، وقياس الاتجاهات ودراسات الحالة، والملاحظة المباشرة. ونجد أخيرا أسلوب تحليل المضمون CONTENT ANALYSIS الذى يستخدم -فى بعض الأحيان- لدراسة التراث الأدبي والفني لشعب من الشعوب، سعيا وراء فهم نسق القيم الأساسي الذى يصدر عنه، كما يعكسه الأدب الذى هو -حسب القول الشائع- بمثابة المرآة التي تعكس المجتمع، أو الفن الذى عادة ما ينبض بروح الأمة إذا ما كان فنا أصيلا حقا.

وإذا ما تفحصنا التراث الخصب والواسع المدى فى ميدان دراسة وبحث الشخصيات القومية، فيمكننا القول أن ثمة نتائج أساسية نظرية ومنهجية يمكن استخلاصها، و ينبغي لنا حين التعرض للشخصية المصرية على وجه الخصوص- أن نركز عليها:

أولى هذه النتائج، أن دراسات الشخصية القومية، قد ألقت بظلال الشك على السمات «العامة والثابتة» التي كانت تضفي على الطبيعة النفسية للإنسان، وعلى العناصر الأساسية لحياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بعبارة أخرى حل النسبي محل المطلق. وأصبح سائدا الاعتراف

بنسبية الثقافة بما تتضمنه من قيم و معايير، بحيث أصبح مرفوضا إطلاق أحكام «التقدم» و «التخلف» على الحضارات، على أساس أن لكل حضارة منطقها الخاص، المرتبط بأنماط الإنتاج السائدة فيها، و درجة التطور التاريخي التي تمر بها.
ثاني هذه النتائج، أن دراسات الشخصية القومية، استخدمت أحياناً -بطريقة غير علمية- لتمجيد بعض الشعوب، أو الانتقاص من قدر بعض الشعوب الأخرى، و ذلك في لحظات الصراع الحضاري والسياسي والعسكري بين شعب وشعب آخر. ومن هنا لا يطمئن بعض العلماء الاجتماعيين لهذه الدراسات على أساس أنها غالباً ما تكون محملة بالتحيز، حافلة بالهوى والغرض.
ثالث هذه النتائج، أنه من الخطورة بمكان الحديث عن السمات القومية لشعب ما، في انعزال عن مقارنتها بسمات شعوب أخرى. وبعبارة أخرى لكفالة موضوعية دراسات الشخصية القومية، يتعين أن تتم - كما يذهب عالم النفس الإنجليزي المعروف إيزنك - في إطار حضاري مقارن. إذا تحدثنا عن السمات الحضارية للشعب الألماني مثلا، من يدرينا أنها لا تميز أيضاً الشعب الفرنسي، أو الإنجليزي؟ من هنا أهمية النظرة الحضارية المقارنة.
ولعله قد آن الأوان -بعد هذه المقدمة النظرية الضرورية- أن ننتقل إلى الحديث عن الشخصية المصرية.

الشخصية المصرية بين الانقطاع والاتصال

تمثل دراسة الشخصية المصرية تحدياً حقيقياً أمام الباحث العلمي. فهي شخصية بالغة العراقة تضرب بجذورها في التاريخ، وترتد إلى ماض سحيق يقاس بآلاف السنين. كيف ندري الشخصية المصرية الحاضرة إن لم نعد بأبصارنا إلى الشخصية الفرعونية المرهفة، التي منحت العالم كله الطابع الإنساني الأصيل، بما مثلته من قيم سامية، وإبداع حقيقي في مجالات العلم والفكر والدين والفلسفة. وكيف نستطيع أن نتحدث -بأي قدر من اليقين- بغير أن نحلل أبعاد الشخصية المصرية المسيحية المناضلة، التي قامت على أنقاض الوثنية القديمة، وآمنت بالمسيح، وقاومت طغيان الرومان، دفاعاً عن حرية العقيدة، وعن تراب الوطن. وكيف نتحدث عن المصريين في الوقت الراهن، بغير تعمق في الشخصية المصرية العربية الإسلامية الأصيلة التي نشأت من خلال عملية انصهار حضاري خلاقة، نجم عنها وحدة السلالة العربية -التي هبطت إلى أرض مصر مع الفتح الإسلامي- مع السلالة المصرية.
إن الشخصية المصرية الحاضرة، تحمل ولاشك، بصمات هذه المراحل التاريخية الثلاث المتميزة: الفرعونية، والمسيحية، والعربية الإسلامية.
ترى كيف تم التحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى، ماذا بقي وماذا ضاع عبر الزمن؟ ما هو الثابت وما هو المتغير، إن صح أن هناك ثباتاً في الشخصية القومية؟ كل هذه أسئلة لا يستطيع أن يجيب عنها سوى المؤرخ المدقق. غير أنه ليس هناك مؤرخ واحد يسمح علمه أو يسمح له تدريبه الأكاديمي أن يجوس في جميع ردهات ودهاليز تاريخ مصر القديم والوسيط والحديث. نحن هنا في الواقع بإزاء صعوبة علمية وعملية تتحدى -بالقطع- قدرة الباحث الفرد. هذه مهمة لا يمكن أن يقوم بها سوى أولي العزم من عشرات الباحثين المتخصصين في مراحل تاريخ مصر المختلفة.
لكل هذه الاعتبارات، لا تعتبر دراستنا هذه بحثاً في صميم أبعاد الشخصية المصرية، بقدر ما هي محاولة للرد على عدد من الأسئلة الجوهرية. وهذه الأمثلة يمكن إيجازها فيما يلي:
١- كيف نرى أنفسنا؟ بعبارة أخرى، ما هي صورة الذات Self Concept التي نحملها كمصريين عن سماتنا الإيجابية والسلبية؟ وما مدى موضوعية هذه الرؤية؟

٢- ومن ناحية أخرى كيف يرانا الإسرائيليون؟ إن أهمية هذا السؤال تبدو في الصراع الحضاري الذى نديره الآن مع إسرائيل، ومن هنا يكفى معرفة الذات، ولكن من الضروري معرفتها أيضا من خلال نظرة الآخر.

٣- وأخيرا كيف كان سلوكنا القومي - الذى هو حصيلة تفاعل شخصيتنا القومية مع موقف محدد هو الحرب مع إسرائيل - فى الفترة من يونيو ١٩٦٧ حين وقعت الهزيمة حتى أكتوبر ١٩٧٣ حين ظهرت بوادر النصر وبشائره؟

وتحاول الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة.

أولاً: كيف نرى أنفسنا ؟

فى لحظات التحول التاريخي لشعب من الشعوب عادة ما تثار أسئلة جوهرية، تتعلق هوية هذا الشعب، وعلاقته بباقي الشعوب. ولعل من أهم هذه اللحظات التاريخية بالنسبة لنا اللقاء العاصف الذى تم بين الحضارات الأوروبية المتقدمة التي كشفت عن نفسها النقاب مع الحملة الفرنسية التي هبطت إلى مصر، والحضارات المصرية المختلفة التي تركت السيطرة العثمانية عليها آثارها المدمرة، وقام فريق من المثقفين الرواد الذين اسهموا في نشوء اليقظة القومية العربية بطرح عدد من الأسئلة الجوهرية، يوجزها المفكر المغربي عبد الله العروي، في كتابه «الأيدلوجية العربية المعاصرة» في أربع مشكلات رئيسية:

١- مشكلة الأصالة: ويعني بها مشكلة تحديد الهوية أو تعريف الذات، وبما أن كل تعريف هو نفي في حد ذاته، بمعنى أنه في مواجهة «الأنا» يوجد «الآخر»، أو بعبارة أخرى أنه بالنظر إلى «الآخر» نستطيع - كعرب- أن نعرف أنفسنا، فإنه كان يتعين أن نحدد موقفنا من «الآخر» الذي كان هو الغرب.

٢- مشكلة الاستمارية :ويعنى بها علاقة العرب في ماضيهم، بعبارة أخرى ما هي المعاني والدلالات، التي نعطيها نحن العرب للتاريخ العربي الطويل، المزدحم بالنجاحات والاخفاقات على السواء، إن هذه المشكلة كان لابد لنا أن تجيء مباشرة بعد مشكلة الأصالة، ذلك لأن الماضى عادة ما يعبأ لكي يعطى للذات اتساقا ويمنحها الثقة فى المستقبل.

٣- مشكلة المنهج الفكري العام: ويثير هذه المشكلة المنحى الذى سيتيح للعرب أن يكتسبوا المعرفة أو أن يمارسوا التفكير، ويتضمن ذلك السؤال الجوهري الذى يتعلق بصلة العقل العربي بالعقل العالمي -إن صح التعبير- أى قضية التفرد والعمومية بمعناها الواسع.

٤- مشكلة أدوات التعبير: والتساؤل هنا يدور حول أنسب أدوات التعبير التي تتيح للعرب أن يعبروا بواسطتها عن مرحلة تطورهم الراهنة.

إذا كانت هذه هي المشكلات الكبرى التي طرحها المثقفون العرب بعد الصدمة الحضارية التي أصابت المجتمع العربي من احتكاكه مع الحضارة الغربية فى القرن التاسع عشر، وقد يبدوا أمرا مثيرا لدهشة -لأول وهلة- أن يتساءل المثقفون العرب، من نحن، وما هي علاقتنا بماضينا، كيف نفهم الكون والمجتمع والإنسان ، وأخيرا كيف نعبر عن أنفسنا؟

غير أن الدهشة التي قد تنتابنا، يمكن لها أن تزول إذا ما أدركنا أن الحوار حول هذه المشكلات الكبرى لم ينقطع بين المثقفين العرب وأن الصراع الذي لم يتوقف بين الاتجاهات الأيديولوجية الأساسية فى الفكر العربي المعاصر.

بيد أنه ينبغي أن نعترف أن ا لهزيمة فى عام ١٩٦٧ أعطت لهذه الأسئلة أهمية بالغة، بحكم أن الإجابات عليها من شأنها -أيا كانت وجهتها- أن تشكل وعي الشعب، بصورة تؤدى إلى اليأس والقنوط والاستسلام، أو بطريقة تثبت عزيمته، وتدفع به مرة أخرى إلى ميدان القتال والنضال والكفاح.

وهذا هو الذى يفسر فى الواقع كل المناقشات والمقالات والدراسات التي دارت بشكل مركز حول الشخصية المصرية بوجه خاص والشخصية العربية بوجه عام عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧.

لقد كان الشعب العربي يحاول الاستنجاد بأصالته حتى تنكشف من أمامه ظلمات الهزيمة، التي لم يتح أن تتبدد إلا مع اليوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣.

ونكاد ان نكون الأن -بعد أن اكتملت ملامح الصورة، وانتقلنا من الهزيمة إلى النصر- أن نكون فى موقف علمي موضوعي يسمح لنا بتقييم الأحكام المتعددة التي صيغت عن الشخصية المصرية.غير أننا نريد قبل أن نعرض لتصنيف هذه الأحكام أن نشير إلى انه من الخطورة بمكان الاندفاع في التنظير عن الشخصيات القومية، فى لحظات الهزيمة من ناحية، وفى أوقات النصر فى ناحية أخرى.

إن مناخ الهزيمة -بما يحمله من ألام نفسية لا تطاق على مستوى الصفوة وعلى مستوى الجماهير على السواء- قد يؤدى كما حدث فعلاً، إلى المغالاة فى تجريح الذات القومية وفى الحط من شأن الشعب الذى تكشف عجزه عن النصر فى الميدان، مما يؤدى فى النهاية إلى طمس إيجابيات الشخصية القومية وتمجيدها، مما يجعل الستار ينسدل على السلبيات الكامنة فى هذه الشخصية. كلا الموقعين بعيد عن الموضوعية العلمية، ومن شأنه ان يخلق وعياً زائفا لدى الشعب، مما قد يؤدى إلى آثار مدمرة، سواء ظهرت فى صورة احتقار الذات، أو شكل تضخم الذات.

ويمكننا القول ان غالبية الأحكام التي صيغت عن الشخصية المصرية عقب الهزيمة كانت وحيدة البعد. ونعنى بذلك، أنها إما ركزت على الإيجابيات أو أبرزت السلبيات، ويندر أن رسمت صورة متوازنة عن الشخصية المصرية، بسلبياتها وإيجابيات، وأندر من ذلك، هذه الدراسات التي حاولت ان تؤصل منشأ الإيجابيات وأسباب السلبيات.

ترى لو حاولنا أن نفحص التيار الأول الذى يركز على إيجابيات الشخصية المصرية فماذا سنجد ؟

لعل خير من عبر عن هذا التيار بدر الدين أبو غازي فى مقالة عن « الشخصية المصرية المعاصرة ». وهو يرى أن ثمة سمات أصيلة تميز الشخصية المصرية من أهمها: السماحة: وهى حضارية، نبعت من الديانات التي اعتنقتها مصر، وينبغي للمصريين المعاصرين أن يتمسكوا بها، حتى لا يقعوا فى هاوية المادية الغالبة على الخلق الغربي. ونجد أيضا سمة التوسط والاتزان والتعقل. وكذلك تقديس العمل وغلبة النظرة العلمية إلى الحياة، كما يتحلى المصريون أيضا بالصبر ويتميزون باحتمال المشقة، ويرجع ذلك إلى ممارساتهم الزراعية أجيالا طويلة.

وفى الشخصية المصرية أيضا -كما يرى أبو غازي- وفاق بين المثالية والواقعية، ووئام بين القيم الدينية والقيم العلمانية، وقد تعايشت هذه القيم فى أعماقهم.

وفى المصري كذلك تطلع أصيل إلى الكمال ويتجلى ذلك فى كل الإنجازات الحضارية المصرية. أما العقلية المصرية فمن سماتها القدرة والإحكام والترابط. وأخيرا يركز أبو غازي على قدرة الشخصية المصرية على التكيف، التي هي من أسرار عبقرية مصر، وعلى نقيض هذه القائمة الباهرة من السمات

الأصيلة، يقدم لنا الدكتور ملاك جرجس في مقالته: «الشخصية المصرية المعاصرة: وجهة نظر وتساؤلات حول الجوانب السلبية وأثارها على التنمية»، «الشخصية المصرية المعاصرة : الجوانب السلبية»، قائمة مضادة تركز على السلبيات، وهو يشير إلى أنه تعمد ذلك لأن هناك دراسات قنعت بالتركيز على إيجابيات الشخصية المصرية، أو حاولت الدفاع عن بعض سلبياتها أو تبريرها.

يرى ملاك جرجس انه من مخلفات العقلية القبلية والفكر الإقطاعي الزراعي، تحقيرا للعمل المكتبي مازال سائدا فى مصر الآن، بالرغم من ان الدول العصرية تقوم على أساس الخبرة الفنية الصناعية والإدارية.

ومن ناحية أخرى تتميز العقلية المصرية الحالية بسيادة التفكير التقليدي الذى يقدس النصوص أو الكلمة المكتوبة، وهى بالتالي تفتقر إلى التفكير الإبداعي الخلاق.

وهناك سمات سلبية أخرى هي: التواكلية والروحانية الخرافية (البعيدة عن جوهر الأديان) والصبر السلبي والقناعة، كل ذلك بالإضافة إلى سيادة التفكير الخرافي فى المجتمع المصري. ومن ناحية أخرى فالمصريون لا يحافظون على مواعيدهم ويفتقرون إلى الانضباط، ونجد أخيرا أن هناك سمة سائدة هي الخوف من المستقبل.

إن هذين المثلين - مقالتي أبو غازي وملاك جرجس - مجرد عينة ممثلة لكلا التيارين اللذين يسيطران على النظر إلى الشخصية المصرية: التيار الذى يركز على الإيجابيات، والآخر الذى يركز على السلبيات.

والحقيقة أن كل تيار منهما أصاب جزءاً من الحقيقة، ولكن كلا منهما بمفرده يقصر عن الإحاطة الشاملة بأبعاد الشخصية المصرية البالغة الثراء والشديدة التعقيد. وفى نظرنا انه لا يمكن الحديث بأي قدر من العملية عن الشخصية المصرية: سماتها وأبعادها، نشأتها وتطوراتها، وضعها الراهن ومستقبلها، بغير التركيز على البعد التاريخي. فبغير مناقشة مستفيضة للسياق التاريخي الذى نشأت فيه الشخصية المصرية، وللتغييرات الجسيمة التي لحقت بها، لا يمكن لنا أن نفهم أصول الإيجابيات فى الشخصية المصرية، ولا أسباب السلبيات.

وخلاصة رأينا فى هذا الصدد ان الشخصية المصرية تضم عددا من السمات السلبية التي يمكن ردها إلى جذور أساسية ثلاثة هي:

١-تخلف أنماط الإنتاج.

٢- بقايا السيطرة الاستعمارية القديمة.

٣-أثر العلاقات الاستغلالية للصفوة المستغلة.

تخلف أنماط الإنتاج

من المعروف أن مصر بلد زراعي منذ أقدم العصور، وهناك حقيقة علمية لا يختلف بشأنها الباحثون، هي ان نمط الإنتاج غالبا ما يشكل وعى الأفراد الذين يعملون فى ظله، ويصوغ بالتالي عقلياتهم وأنماط تفكيرهم. ومن هنا يمكن الحديث عن «عقلية زراعية» تتشابه سماتها العامة فى كل مكان، بالرغم من الفروق النوعية التي قد نجدها بين شعب وآخر. ومن ناحية أخرى يمكن القول ان هناك «عقلية صناعية» تتشابه مكوناتها فى كل المجتمعات الصناعية، آخذين فى الاعتبار الفروق بين مجتمع وآخر. «العقلية الزراعية» من سماتها عدم الاعتداد بقيمة «الوقت» وهذا راجع إلى أن الفلاح يحرث الأرض ويزرعها، ويظل يخدمها، وينتظر إلى أن ينضج المحصول ويحين وقت الحصاد، ولذلك

فإيقاع الزمن بطئ فى الريف. ومن ناحية أخرى فهذه العقلية -بحكم شكل الإنتاج- غالبا ما تعلى من اعتبارات القرابة، ويغلب عليها التفكير القدري، والخرافي، أما «العقلية الصناعية» فتعتمد اعتدادا كبيرا بالوقت، ولذلك يترك الإيقاع السريع للزمن بصماته على الشخصية فى المجتمعات الصناعية: انضباطا ودقة ووعيا مرهفا، وتيقظا دائما.

كما انه غالبا ما يسود فيها التفكير العلمي، وكذلك يغلب الاعتماد على معايير الكفاءة والإنجاز لا على معايير القرابة والمجاملة. كل ذلك بالإضافة إلى تقسيم واضح ومحدد للأدوار، على عكس المجتمعات الريفية، التي تختلط فيها الأدوار، وتشيع فيها المسئولية، حيث يذوب الفرد فى الجماعة (أسرة ممتدة كانت أو قبلية) أما فى المجتمعات الصناعية فتبرز شخصية الفرد المستقل عن تأثيرات الجماعة، ومن هنا تتحدد مسئوليته ويصبح أكثر قدرة على الاستقلال في إصدار القرارات التي تحدد مصيره ومستقبله.

ونمط الإنتاج الزراعي في المجتمعات التقليدية، يعد متخلفاً إذا ما قورن بنمط الإنتاج الصناعي حتى في نفس هذه المجتمعات. من هذا يمكن تفسير عديد من السلبيات في الشخصية المصرية التي يشير إليها الباحثون، مردها إلى تخلف أنماط الإنتاج، التي يمتد تأثيرها السيئ حتى إلى المدينة، عن طريق الهجرة الداخلية غير المخططة من الريف إلى المدينة من ناحية، وبتأثير عدم تعمق تقاليد الحضارة الصناعية من ناحية أخرى، إذا كان المجتمع التقليدي مازال في مرحلة بدايات التصنيع الذي لم يأخذ طابعاً شمولياً بعد.

بقايا السيطرة الاستعمارية القديمة :

يضاف إلى تخلف أنماط الإنتاج بقايا السيطرة الاستعمارية القديمة. وفي يقيني أن الحكم العثماني الجهول قد أصاب الشخصية المصرية في الصميم، وترك آثاره المدمرة عليها، هذا الحكم الذي عمق من آثاره السلبية إمتداده قروناً طويلة من الزمان. وعندما قارب المصريون على الانعتاق من أسره، إذا بهم يصابون بكارثة الاستعمار الأجنبي، الفرنسي أولاً ثم الإنجليزي، وقد استطاع الاستعمار أن يضع الشخصية المصرية في قوالب جامدة وأن يمنعها من الانطلاق، فقد فرض على المصريين نظاماً تعليمياً، صمم لكي يخدم أهداف المستعمر، وذلك بتسخيره لتخريج مجموعات من الموظفين الذين ينهضون بأعباء الإدارة، ومن هنا كان هذا التعليم شكلياً، يركز على تربية عقليات حافظة، لا عقليات إبداعية خلاقة. ومن ناحية أخرى حاول الاستعمار بث الخلافات بين أبناء الأمة المصرية وأصطنع لنفسه عملاء من بين ضعاف النفوس وساعد على تدعيم الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية، التي قامت باستغلال جموع الشعب، ومن خلال هذه العملية، تمت محاولات مستمرة ومركزة لفرض الخنوع على جماهير المصريين.

أثر العلاقات الاستغلالية للصفوة المصرية المستغلة

إن الصفوة المصرية المستغلة التي ترعرعت في رحاب المستعمر الأجنبي، كان لها تأثير مدمر على الشخصية المصرية، وذلك لأنها من خلال العلاقات الإنتاجية الاستغلالية التي فرضتها على جماهير المصريين في الريف والمدن، حاولت مستميتة أن تطمس إيجابيات متعددة في الشخصية المصرية، عن طريق القهر، كانت هذه الطبقات المستغلة تحاول فرض إرادتها الاقتصادية والسياسية، ولذلك كانت تمارس القمع الواسع المدى لمجابهة أي هبة جماهيرية تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هنا

حدثت الفجوة الواسعة المدى بين السلطة والصفوة المصرية كأثر من آثار هذه العلاقات الاستغلالية ، لقد كانت السلطة في مصر - لفترة طويلة من الزمن - تمثل القمع والقهر والاستغلال.

إيجابيات الشخصية المصرية

ومن ناحية أخرى نجد إيجابيات متعددة في الشخصية المصرية، نجد تفسيرها في كونها محصلة تاريخ عريق، يتميز بالانفتاح على حضارات إنسانية متعددة، وعلى أديان شتى تعاقبت على مصر. هذا التعاقب الحضاري - إن صح التعبير - أدى إلى اتساع منظور المصري وسماحته، وأصالته، ومن ناحية أخرى هي ميراث الأجيال المصرية المناضلة المتعاقبة، التي كافحت بشرف وسخاء ضد المحتل الأجنبي والتي رفضت - بالرغم من الصعوبات الشاقة التي مارست فيها نضالها - أن تفرط في شبر واحد من التراب الوطني. ولم يقف كفاح الأجيال المصرية عند حدود النضال الوطني، بل مارست الجماهير الشعبية النضال الطبقي ضد المستغلين بكافة فئاتهم. إن الفلاحين المصريين - الذين اتهموا زوراً بالخضوع - ثاروا أكثر من مرة في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وفي القرن العشرين ضد الاستغلال والإقطاع. وحين ظهرت بوادر الصناعة فى مصر فهم الذين ما لبثوا أن خاضوا معارك شتى ضد الرأسماليين المستغلين ولم يختلف المثقفون المصريون عن قيادة النضال الوطني والطبقي فى الفترات الحاسمة من تاريخ مصر، هؤلاء المثقفون الذين أنجبهم الشعب المصري عبر مراحل نموه وتطوره الممتدة .إذا وضعنا فى الاعتبار كل هذه الحقائق يمكننا القول أن الشخصية المصرية جديرة بنظرة علمية متوازنة لا تسقط فى هوة اليأس القاتل بالتركيز على السلبيات ولا تغامر بالمبالغة الفجة حول الإيجابيات ، أننا شعب نحاول أن نعيد صياغة شخصيتنا القومية وسط معركة دولية وحضارية ضارية عن طريق تجديد مؤسساتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سعيا وراء التقدم الإنساني المستنير والعصرية التي تشبع احتياجات الإنسان وفى خضم ذلك كله نتناول بصورة جلية دائمة سلبياتنا وإيجابياتنا ومحك إبداعنا الحقيقي هو كيف نخطط للتغيير بصورة عقلانية وعلى ضوء حضارتنا الأصيلة ذات الجذور الراسخة فى تكويننا النفسي والاجتماعي .

ثانيا : كيف يرانا الإسرائيليون ؟

من الحقائق التي ينبغي إبرازها أن رؤية الإسرائيليين للشخصية العربية بوجه عام وللشخصية المصرية بوجه خاص لا تنفصل عن الرؤية الغربية المتحيزة هذه الرؤية المتحيزة لها جذور تاريخية تمتد إلى الغزو الإسلامي لأوروبا وللحرب الصليبية وللحقبة التي سيطر فيها الاستعمار الأوروبي على العالم العربي وإذا كانت الرؤية الإسرائيلية للشخصية المصرية قد لونتها إلى حد ما الظروف الخاصة للصراع العربي الإسرائيلي ووضعيته الخاصة إلا انه مما لا شك فيه أنها تستمد فى مجموعها أصولها من النظرة الغربية للعرب.

ويمكن القول إن هذه النظرة تركز على عدة سمات سلبية ترى أنها تميز الشخصية العربية أو العقل العربي كما يطلق عليها هذا الاسم العالم الاجتماعي الإسرائيلي « رفائيل بتاى » فى كتابه عن « العقل العربي » الذي ظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر عام ١٩٧٣.

والآن ما هي سمات الشخصية العربية المصرية من وجهة النظر الغربية الإسرائيلية؟ هناك سمتان أساسيتان: الفردية، والاتجاه السلبي نحو الحقيقة والواقع أما الفردية التي هي فى عرف هذه النظرة سمة غالبة على الشخصية العربية المصرية فمردها إلى إحساس عميق بأن كل فرد عليه أن يحارب

معركته فى الحياة بمفرده وذلك نتيجة لتفتت المجتمع وضعف الصلات بين أفراده ويرى من يتبنون هذه النظرة إن هذه السمة لا تظهر عند العربي فقط باعتباره فردا مادام يمتلك نفس القدرات والمواهب التي يمتلكها غيره من الناس ولكنها ترد إلى ضعف جماعي أو حضاري ضارب بجذوره فى أرضية العلاقة بين الفرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه.

أما السمة الثانية فهي اتجاه سلبي يسود بين العرب إزاء الحقيقة والواقع ويظهر ذلك فى غلبة الكذب والتزييف بين العرب ، وهذا الكذب فى نظر أنصار هذا الاتجاه وليد العداوة بين أعضاء المجتمع العربي الذي يتسم بان كل عضو من أعضاء المجتمع يشك فى الآخر .

إن هذا التحليل الغربي - الإسرائيلي المتحيز ضد الشخصية العربية المصرية وجد فرصته الذهبية فى الهزيمة العربية الجسيمة عام ١٩٦٧والذي انطلق دعاته يحللون أسباب الهزيمة ويردونها ما أطلقوا عليه « العيوب الجسيمة فى الشخصية العربية » لقد حاولت الحرب النفسية الإسرائيلية التي وجهت بصورة شاملة ضد الأمة العربية أن تبعث باليأس المميت فى نفوس العرب مصورة لهم أن شخصيتهم القومية تزخر بعديد من السمات السلبية « الغريزية » التي لن يستطيعوا البرء منها إلا بعد أجيال وأجيال من السنين.

وكان الهدف الجوهري من هذه الحملة كلها ــالتي نجحت إسرائيل فى إقناع الدول الغربية والرأي العام الغربي بها ــإثبات أن العرب عاجزون عن شن أي حرب ضد إسرائيل، وان مصيرهم هو الاستسلام لإرادة إسرائيل المطلقة حتى ولو أنكروا ذلك بلسانهم.

غير أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ تكفلت بما انطوت عليه من أداء بطولي للقوات المسلحة العربية بتقويض دعائم هذه النظرية المزيفة عن الشخصية العربية، ففي مقابل الفردية المزعومة ظهرت الجماعية الرائعة التي ترجمت نفسها بصور شتى زاخرة بالحيوية سواء على مستوى المجتمعات العربية المحاربة، أو على مستوى الجيوش التي سادتها روح الفريق النضالية أو أخيرا على مستوى تعاون الدول العربية جميعا. وفى مقابل سمة الكذب المدعاة أديرت المعركة الإعلامية العربية على أساس من الصدق الموضوعي الذي سرعان ما كشف أكاذيب إسرائيل وزيف بلاغاتها العسكرية.

ومع ذلك لم يستطع التيار العنصري الكائن فى صميم الحضارة الغربية أن يقبل الحقائق البارزة التى كشفت عنها حرب أكتوبر والتي تؤكد أن المقاتل العربي إذا أتيحت له الظروف المواتية فانه يكشف عن المعدن الحقيقي للإنسان العربي وقد تكشف هذا الستار فى عدد من الدراسات الأمريكية التي أجريت عن تأثير حرب أكتوبر على الشخصية العربية من أبرزها دراسة الدكتور « بويربل» الأستاذ بمعهد «دراسات الحرب والسلام» بجامعة كولومبيا وعنوانها « الشخصية القومية والاستراتيجية العسكرية : التجربة المصرية أكتوبر ١٩٧٣.

فى صدر هذه الدراسة نجد تلخيصا سطحيا لكل الدعاوى الغربية الإسرائيلية العنصرية التقليدية عن جوانب الضعف الجسيمة فى الشخصية العربية والتي تجلت بشكل خاص فى حرب ١٩٦٧. ولكن كيف يفسر هذا الأستاذ »العبقري« حرب أكتوبر ١٩٧٣ الذي لا يستطيع إنسان عاقل أن يتجاهل الانتصارات العربية البارزة فيها فقد تفتق ذهنه عن تفسير بالغ البساطة والسطحية فى نفس الوقت.

فقد ذهب إلى أن المصريين ليسوا عربا بل هم فلاحون أساسا. والفلاحون يمتازون-عن غيرهم- بالجمود وعدم القدرة على الابتكار، ولكن بالقدرة على الصمود أيضا. ومن هنا -ففي رأيه- إن المخططين المصريين وضعوا خطة عسكرية تتفق تماما مع الخصائص الأصيلة فى الشخصية المصرية.

ولذلك اختاروا أن يحاربوا معركة دفاعية ، تخندقوا فيها ودافعوا عن مواقعهم تحت مظلة الصواريخ ولذلك خسر الإسرائيليون خسارة جسيمة فى المعارك الأولى فى الحرب ولم يسأل السيد« بوير بل» نفسه، وهل كان عبور القناال وتحطيم خط بارليف والمعارك التصادمية البالغة العنف التي قادتها ببسالة نادرة القولت المصرية، معركة دفاعية؟
أن هذا المثل يؤكد انه لم يكن أمام العقل الغربي ـــ الإسرائيلي فى مواجهة الحقائق التى لا يمكن إنكارها إلا ابتكار تفسيرات غير علمية يحاول فيها الحفاظ على الأساطير التي روجها عن الشخصية العربية.
إن الصراع بيننا وبين إسرائيل ليس مجرد صراع عسكري ولكنه صراع حضاري بالغ الضراوة أيضا ومن هنا كان لابد من التركيز على سمات الشخصية القومية ونوعية البناء الاجتماعي لدى كل طرف من أطراف الصراع ، وإذا كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد أتاحت الفرصة لتضخم الذات الإسرائيلية فان حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد صححت الميزان ، وفرضت على إسرائيل أن ترتد إلى حجمها الطبيعي من غير تهوين أو تهويل.

ثالثا : السلوك القومي المصري : يونيو ١٩٦٧ أكتوبر ١٩٧٣

السلوك القومي كما سبق لنا إن عرفناه هو تفاعل الشخصية القومية مع موقف محدد وأمامنا موقفان تاريخيان يمكن بتحليلهما الكشف عن سمات هذا السلوك فيهما وهما : موقف الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣.
ترى كيف كانت ردود فعل الشعب المصري إزاء الهزيمة ؟
يمكن القول انه خليط من ردود الفعل السلبية والإيجابية التي لوحظت فى الفترة التي أعقبت الهزيمة. فقد حدثت مبالغة فى نقد الذات القومية بل وتجريحها والحط من شأنها وقد صاحب ذلك تضخيم من شأن العدو وتهوين من شأننا على كافة المستويات العسكرية والاجتماعية والسياسية والحضارية. وبرزت نظريات عديدة تتحدث عن الهوة التكنولوجية بيننا وبين إسرائيل وعن التخلف عندنا والتقدم عندهم. ومن السلبيات التي برزت أيضا الارتداد إلى تفسير ميتافيزيقي ساذج لتبرير الهزيمة والاندفاع فى تيار واضح من التدين الظاهر كان بمثابة إعلان المجتمع عن رغبته العارمة فى التكفير عن »الجريمة« التي ارتكبت عام ١٩٦٧ .
غير انه فى نفس الوقت كانت هناك ردود فعل إيجابية بالغة الوضوح لعل أهمها هبة الشعب فى ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧ معلنا رفض الاستسلام والإصرار على النضال والتقت القيادة السياسية المصرية مع هذا التيار الشعبي الجارف وشرعت بجد شديد فى إعادة بناء القوات المسلحة المصرية والإعداد للمعركة القادمة. لقد كشف الشعب المصري فى هذه السنوات عن تراثه النضالي الأصيل الذي يرتد إلى أجيال وأجيال ، والذي تمثل فى رفض الهزيمة وعدم التفريط فى شبر واحد من التراب الوطني. وبالرغم من ان الفترة بين يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣، حفلت بأحداث جسام، وتذبذب فيها ترمومتر الروح المعنوية المصرية مرات عديدة، حسب تغير المواقف العسكرية والسياسية إلا أنه يمكن القول - بكل موضوعية وتجرد - إن حرب أكتوبر تمثل ذروة الإيجابية فى الشخصية المصرية، لقد استنهض الشعب المصري -ممثلا فى قيادته السياسية- كل قدراته الخلاقة الكامنة، ووظفها جميعا فى خدمة هدف واحد هو المعركة الفاصلة مع العدو المحتل. إن ذاكرة الشعب المصري حافلة بالذكريات النضالية المجيدة ضد المحتلين، والقدرة العلمية للشعب المصري التي لها جذور راسخة، عادت لكي تتألق وهى

تعد للمعركة فى كتمان وهدوء ، والجماعية المصرية الأصيلة ، برزت حين انطلقت شرارة المعركة، وذابت فيها الفوارق بين الفلاحين والعمال والمثقفين، فإذا بهم ينطلقون بفدائية نادرة سيظل يذكرها التاريخ المصري فى أمجد صفحاته ، لكي يدكوا حصون الأعداء ويشتتوا قواتهم.
من خلال المعركة، وعلى ضوء لهيبها، تهاوت دعاوى الانهزاميين عن عدم قدرة الشعب على شن معركة فاصلة ضد إسرائيل، وسقطت النظريات العنصرية عن الشخصية المصرية، وظهر وجه مصر الحقيقي.
لقد كشفت حرب أكتوبر عن مجموعة متماسكة من القيم أبرزها :
* أهمية التخطيط العلمي المتقن الذى يضع فى اعتباره كل الاحتمالات.
* أثر الجدية فى السلوك - التي تمثلت فى التدريب الشاق المتواصل للقوات المسلحة - فى تحقيق معدلات عالية من الإنجاز.
* القدرة الخارقة للمواطن المصري على التكيف مع أعقد المبتكرات التكنولوجية.
* الجسارة فى مواجهة المجهول وفى تحمل المخاطر.
* الجماعية فى التخطيط وفى التنفيذ، وسيادة روح الفريق، التي كانت وراء كل الانتصارات العسكرية.
*رشد السلوك الجماعي للجماهير، الذى تمثل فى انضباطها وانتظامها، ووقوفها وراء قواتها المسلحة.

إن هذه القيم جميعا قيم أكتوبر لو عممت من الميدان العسكري ، ولو استخلصت من إطار المعركة لكي تطبق وتدعم فى الميدان المدني ، حيث تنتظرنا أعمال جسيمة فى التعمير، وفى التنمية ، وفى النهضة الحضارية بكل معانيها ، فإن ذلك كفيل بأن يجعلنا نقفز مراحل تاريخية كاملة ، ونقترب من مجال الدول العصرية المتقدمة.
ترى هل نستطيع ان نمسك باللحظة التاريخية التي تجلت فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ حتى لا تفلت منا ؟ هل نستطيع - بعزيمتنا ونضالنا وكفاحنا - ان نحول جلال اللحظة إلى تيار دائم متدفق مندفع كالشلال؟ أم تصبح أيام أكتوبر لحظة تاريخية عارضة برقت فجأة وكشفت عن المعدن الحقيقي للشعب، ثم سرعان ما هبت عليها وغطتها السمات السلبية فى شخصيتنا القومية ؟
ذلك هو التحدي الحقيقي أمامنا، وليس يخامرنا أدنى شك فى ان جماهير الشعب وقياداته قادرة على مواجهة التحدي، ومصممة على الحفاظ على روح أكتوبر شعلة مضيئة فى طريق النضال الطويل.

خاتمة

النموذج الحضاري لحرب أكتوبر

نحن نحتاج إلى مراجعة أحكامنا عن السمات السلبية والإيجابية فى الشخصية المصرية، لأن غالبية هذه الأحكام صيغت إما بناء على تأملات انطباعية، أو ملاحظات ميدانية لم تصغ بشكل منهجي، أو أخيرا بدراسة الخبرة المصرية من وجهة النظر التاريخية.
ومراجعة الأحكام السائدة عن الشخصية المصرية لن تتم بغير إجراء الدراسات الأمبيريقية الموسعة بشكل خلاق. وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الدراسة الأمبيريقية الهامة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وصدرت فى كتاب حرره الدكتور احمد زايد بعنوان « المصري

المعاصر : مقاربة نظرية وامبيريقية لبعض أبعاد الشخصية المصرية»، والذي صدر فى منشورات المركز عام ١٩٩٠
وقد ركز الدكتور «أحمد زايد» فى عرضه لنتائج الدراسة فى خاتمتها على عدد من سمات الشخصية المصرية أبرزها:
التناقض والازدواجية، والشك والتوجس، والتعلق بالأشخاص، والميل التبريرى، والسلبية، والصبر، والفكاهة، والمرح، والتواكل.
ومما يلفت النظر فى هذا العرض ان الدراسة توصلت إلى مراجعات نقدية هامة للأحكام الشائعة فى التراث فيما يتعلق بهذه الأبعاد. ولا يسمح لنا المجال بمناقشتها بصورة نقدية.
والكتاب يعتبر إضافة حقيقية لتراث دراسات الشخصية المصرية، لأنه حصيلة ميدانية، تمت بصورة منهجية دقيقة.
إذا كنا قد أشرنا إلى الملامح العامة لعملية التخطيط السياسي والعسكري لحرب أكتوبر، وقمنا بالإشارة الموجزة للإنجازات العسكرية المصرية الباهرة على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي، فإن هذا فى حد ذاته لا يكفى لاستخلاص الملامح المحددة للنموذج الحضاري لحرب أكتوبر، والذي يصلح فى رأينا للتطبيق الخلاق فى عملية تحديث المجتمع المصري تحديثا شاملا.

ونحن نقترح ان يشكل فريق من العلماء الاجتماعيين فى مختلف التخصصات السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ومعهم فريق من الخبراء العسكريين لتحليل الوثائق الخاصة بإعداد الدولة للحرب والتخطيط السياسي والعسكري للمعركة، والإنجاز الفعلي فى الميدان. بناء على هذه الدراسات المتعمقة يمكن ان نستخلص بدقة النموذج الحضاري لحرب أكتوبر، والذي كشف ، بدون أدنى جدال، عن الجوهر الحقيقي للشخصية المصرية التي قررت بقرار العبور تحدى المستقبل.

مراجع الدراسة

1-TERHUNE , K., FROM NATIONAL CHARACTER TO NATIONAL BEHAVIOUR,A REFORMULATION, THE JOURNAL OF CONFLICT RESOULOTION VOL., XIV NO. 2,JUNE 1978, 203-263.
٢- فؤاد زكريا ، شخصيتنا القومية : محاولة فى النقد الذاتي ، الفكر المعاصر ، عدد ، ٥٠ أبريل / ١٩٦٩ ، ٤-١١.
٣- السيد يسن ، الطابع القومي للشخصية ، الفكر المعاصر ، عدد ٥٠ ، أبريل ١٩٦٩ ، ١٢-٢٧.
٤- السيد يسن ، الشخصية العربية بين المفهوم الإسرائيلي والمفهوم العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٤.
٥- السيد يسن ، حرب أكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية ، الأهرام.
٦- بريستد ، فجر الضمير ، ترجمة سليم حسن ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٥٦.
٧- رأفت عبد الحميد ، ملامح الشخصية المصرية فى العصر المسيحي ، القاهرة : كتاب روزاليوسف يناير ١٩٧٤.
٨- جمال الدين الشيال ، تكوين الشعب المصري الجديد بعد الفتح العربي ، الثقافة مجلد ٢ ،

.١٩٤٠
٩- صبحي وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠.
١٠- حسين فوزي ، سندباد مصري ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦١.
١١- بدر الدين أبو غازي ، الشخصية المصرية المعاصرة ، المدير العربي ، عدد ٣٨ ، أبريل ١٩٧٢ ، ٧-٩.
١٢- ملاك جرجس ، الشخصية المصرية المعاصرة : وجهة نظر وتساؤلات حول الجوانب السلبية وأثرها على التنمية ، المدير العربي ، عدد ٤٢ ، فبراير ١٩٧٣ ، ٤٤-٥٥.
١٣- ملاك جرجس ، الشخصية المصرية المعاصرة ، الجوانب السلبية ، المدير العربي ، عدد ٤٣ ، مايو ١٩٧٣ ، ١٧-٢٦.
14-Patai, r., the arab mind, new york: charles scriber's sons, 1974 .
15_ Bell, j.b national character and military strategy: the-Egyptian experience , october 1973 , (memo)

الورقة الخامسة :

أبعاد العمل الإجتماعي قبل وأثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣

الوزيرة / ميرفت تلاوي

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

المقدمة:

عرفت مصر منذ أمد بعيد ، المسئولية الاجتماعية إزاء مواطنيها فى الحرب والسلم خاصة من خلال تجربتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي تمثلت فى تأهيل عدد من المتأثرين والمصابين و الجرحى عن طريق تقديم الخدمة الطبية اللازمة لتضميد جراحهم و العمل على تأهيل مشوهي الحرب والمعوقين بسبب العمليات العسكرية، حيث أنشئ بمصر وبتمويل من الولايات المتحدة أول مركز للتأهيل المهني سنة ١٩٢٠ تولى تأهيل المعوقين الذين فى سن العمل والذين تبشر حالاتهم باحتمالات قوية للنجاح، وذلك من منطلق اقتصادي بحت، وليس بقصد تحقيق الراحة النفسية أو إعادة التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي للمعوق مع المجتمع، وهو المفهوم الذى أصبح ضرورة حيوية فيما بعد ومنطلقاً لأهداف التأهيل الاجتماعي الذى تبنته المنظمات الأهلية والحكومية مؤخراً.

كما استفادت مصر من رصيدها الضخم المكتسب من خلال التجربة الإنسانية التي مارستها فى إعانة المنكوبين من الكوارث والنكبات العامة كالفيضانات، السيول، الحرائق وغيرها ، حيث قامت على إغاثة هؤلاء المنكوبين وفق إجراءات محددة اختصت بها فى البداية وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الداخلية، ومع تطور الحركة الاجتماعية فى مصر أسندت مهام الإغاثة بصفة أساسية وقت السلم لوزارة الشئون الاجتماعية على أن تعاونها وزارة الداخلية والوزارات الأخرى. وذلك وفق ما جاء في ديباجة المرسوم الملكي القاضي بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية والصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩م (والمرفق صورته)... حيث أشار إلى ضرورات مواجهة الأخطار المختلفة التي يتعرض لها المجتمع وعدم تركها لحكم الصدفة. *

أولاً: الإغاثة:

الإغاثة وقت السلم:

وقد اعتمدت جهود الإغاثة وقت السلم على ما يلي :

١- الجهود الرسمية:

تبليغ الجهات المعنية بوزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية بالحادثة، مع سرعة تدبير المأوى لمن هدمت

مساكنهم بما فى ذلك إقامة الخيام الإيوائية، وصرف مساعدات المنكوبين من الشئون الاجتماعية فى نفس يوم الحادث، على ان تشكل لجنة للإغاثة المحلية تقوم بتحديد المساعدات النقدية اللازمة لسد نفقات الطعام لمدة خمسة أيام تالية، مع تدبير أماكن لبيع المواد الغذائية، كما تحدد اللجنة تعويضات الإغاثة العاجلة التي ترى منحها فى حالة الخسائر فى الأرواح كنفقات دفن الموتى وغيرها، تقوم اللجنة فى مدة أقصاها ثمانية أيام بعد وقوع الحادث بحصر الخسائر فى الأرواح والأموال تمهيداً لصرفها طبقاً لقانون الضمان الاجتماعي.

٢- الجهود الأهلية:

يؤكد تاريخ العمل الاجتماعي .. ان محور الإغاثة الأول فى مواجهة الكوارث والنكبات العامة فى القرى والأحياء الشعبية بالمدن يقع على الأهالي ومن ورائهم الجمعيات الأهلية المحلية الذين يبادرون بالتكاتف والتضامن للتغلب على هذه الكوارث بجهودهم الذاتية. بينما يعتمد أهل المدن بدرجة اكبر فى مثل هذه الحالات على جهود الدولة.

وفى الريف المصري لا تزال صورة الإغاثة العامة تشير إلى قيام بعض الرجال الأشداء، والشباب بإنقاذ المحاصرين فى الحادث، و يقوم غيرهم بنقل ما فى المنزل أو المنازل من مواشي أو غلال أو أمتعه إلى مكان بعيد عن مكان الحادث، وتقوم النساء بنقل المياه فى حالة الحريق، والرجال الذين يجيدون العوم والغطس بالغطس لإنقاذ المواطنين فى حالة غرق معدية أو سيارة، وإذا كان الحادث سيلاً فإنهم يقيمون السدود ويقاومون المياه، ويستمر العمل هكذا حتى تخف آثار النكبة ويتعاون فيها القادرون مع المنكوبون مع تضافر حكومى وأهلي لتجاوز المحنة.

الإغاثة فى الحرب:

أما فى زمن الحرب، حيث تقوم الدولة بإعداد خطتها مقدماً لمواجهة الاحتمالات التي قد تحل بالمدنيين نتيجة للحرب المتوقعة، تضع كل وزارة خطتها التفصيلية انطلاقاً من مسئولياتها القطاعية وبالتعاون مع الوزارات المعنية بهدف حماية الجبهة الداخلية وتعبئة الموارد والحفاظ عليها بالمجهود الحربي، ونشير فى هذا الصدد إلى ما يلي:

أ- اشتملت دائماً خطة وزارة الشئون الاجتماعية على تعبئة جهود الجمعيات الأهلية فى نجاح البرامج المعاونة لوقاية المدنيين من آثار الحرب بتنظيم وتفعيل وسائل الدفاع المدني من ذلك:-

*المشاركة فى إعداد المخابئ والخنادق التي يأوي إليها المدنيون وحماية المرافق العامة كمحطات توليد الكهرباء ومحطات مياه الشرب وشبكات المياه وأماكن تجمع الجماهير بإقامة سياج من الرمل يحيط بها وتدعيم وسائل الإنقاذ بالقوى البشرية الكافية والمدربة وتوعية الناس بما يجب عليهم عمله لحماية أنفسهم من الغارات.

ب-انفراد الوزارة خطة إخلاء المحافظات والمدن فى الجبهة ، والتي استهدفت:

*تقليل الكثافة السكانية فى الأماكن المعرضة للهجوم و تقليل الخسائر فى الأرواح و تخفيف الضغط على المرافق العامة بتوفير الإمكانات للمجهود الحربي والأمن الداخلي ، واشتملت هذه الخطة على برامج الرعاية الآتية:

(١) إعداد مراكز لإيواء الذين يتقرر إجلاؤهم.

(٢) إعداد وسائل النقل الكافية لهم.

(٣) إعداد المواد التموينية الضرورية لمعيشتهم.
(٤) تقديم وسائل الرعاية الصحية لهم.
(٥) تقديم مساعدات الإغاثة لهم طول مدة إقامتهم.
(٦) إعداد وسائل الترفيه وشغل أوقات فراغهم.
(٧) تقديم وسائل الرعاية الاجتماعية وحل كل ما يعترضهم من مشاكل.
(٨) توفير الأعمال والوظائف المناسبة للقادرين منهم على العمل.
(٩) الاستعداد بالعناصر البشرية التي تنفذ هذه الخطة و تأهيلها لذلك.
(١٠) تدبير التكاليف المالية اللازمة للتنفيذ.
ج- وقد اشتملت دائماً خطة الوزارة على المشاركة فى أعمال الإغاثة .. فى كافة المراحل مثل الإغاثة فى حالة الغارات الجوية حيث:
(١) يبلغ مندوب مديرية الشئون الاجتماعية بغرفة العمليات بالمحافظة نوبتجية مدربة لتكون على استعداد للتوجه إلى موقع الغارة الجوية واستقبال المحتاجين للإيواء.
(٢) تبلغ مديرية الشئون الاجتماعية مراكز الإيواء لتكون مستعدة لاستقبال المحتاجين للإيواء.
(٣) بعد انتهاء الغارة يبلغ المندوب المديرية بمكان الغارة ومداها وعدد الجرحى والقتلى وكذلك المباني التي تهدمت والمباني الآيلة للسقوط.
د-خطط الإخلاء الإجباري والذي يتم بناء على طلب السلطات المسئولة ويجرى تنفيذه وفق مراحل محددة تشتمل على ما يلي:
(١) تنشئ مديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة مكانا يتجمع فيه المواطنون المطلوب إجلاؤهم.
(٢) يتم حصرهم وتصنيفهم إلى أسر كاملة - نساء فقط - أطفال مع أمهاتهم - أطفال فقط - شيوخ وشبان.
(٣) يقدم لهم بأماكن التجمع أغذية جافة.
(٤) تبدأ عملية الترحيل حسب التصنيف بترحيل الأطفال مع أمهاتهم ثم الأطفال فقط ثم النساء بدون الأطفال ثم العجزة ثم المسنين ، ثم المرضى ... وهكذا.
هـ-خطة النقل إلى مراكز الإيواء:
يبدأ بنقل الأسر التي تهدمت مساكنها أو آلت للسقوط إلى مراكز الإيواء ثم الذين تقرر إجلاءهم بوسائل النقل التي تمدها المديرية . ثم استقبال الأسر التي نقلت إلى مراكز الإيواء وتسكينهم.

و-خطة حصر الخسائر ولجنة الإغاثة بمديريات الشئون الإجتماعية حيث تتولى:
حصر الخسائر فى الأرواح والأموال وإعداد بيان بأسماء المتوفين تمهيداً لصرف إعانة الوفاة لذويهم وحصر الخسائر فى الأموال والأرواح حصراً نهائياً مع الاستعانة بمحاضر الشرطة.
ز- خطة التهجير والتي تجمع فى إطارها خططاً تفصيلية أخرى.. تتم حسب المراحل الآتية:
(١) النقل : حيث ينقل المواطنون على أفواج من مراكز التجمع فى (محافظات الترحيل) بالقطار أو بالسيارات مع مرافق لهم يقوم بتسليمهم لمراكز الاستقبال التي أعدت بالمحافظات الأخرى (محافظات الإيواء).
(٢) تستقبل مراكز الاستقبال المهجرين ويتم تصنيفهم حسب درجات القرابة والسن والجيرة وينقلون إلى مراكز الإيواء بعد ذلك.

(٣) وفي مراكز الإيواء يتم استقبالهم وتسكينهم وتجرى لهم البحوث الاجتماعية للوقوف على مدى احتياجاتهم للخدمات المختلفة وصرف بطاقة لكل شخص يزيد عمره على خمسة أعوام إذا كان بدون أسرة، يصرف له بمقتضاها التغذية والإعانات ثم يتم إعداد سجل بحصر المهجرين وله صوره بالمديرية.
(٤) ويجرى صرف مساعدات الإغاثة التي تقرر لكل أسرة ليس لها دخل وتختلف قيمتها تبعاً لعدد الأسرة.
(٥) يتم صرف المساعدات التعويضية عن الخسائر، فتصرف معاشات شهرية لأسر الشهداء وكذلك المصابين بعجز كلي كما تصرف تعويض عن الخسائر فى الأموال مساو لقيمة الخسائر الفعلية.

ثانياً: أمثلة تاريخية لدور الوزارة فى الظروف الاستثنائية:

١-تهجير مواطني بور سعيد عام ١٩٥٦م:

وهى أول تجربه تخوضها الوزارة وأجهزتها الرسمية فى ميدان التهجير الجماعي حيث لم يكن هناك تشريع قائم يعمل على ضوئه المسئولون باستثناء القرارات الوزارية المنظمة لحالات الإغاثة فى النكبات العامة إلا إن العمل إزاء هذه المهمة الوطنية قد سار على احسن وجه وتضمن نقل الواطنين إلى مراكز إيواء أقيمت لهم وفق جهودهم الخاصة وبالسرعة المطلوبة و تقدير الإعانات للمهجرين حسب الحاجة الفعلية مع تحديد القواعد الكفيلة لصرفها، ورعايتهم أثناء تواجدهم فى مراكز الإيواء إلى ان تم إعادتهم إلى بور سعيد مرة أخرى بعد فتره وجيزة ،واشتملت هذه العملية أيضا على تحديد قواعد للتعويض عن أضرار الحرب لأول مرة حيث لم تتوفر لدى الوزارة خبرات سابقة محلية أو دولية فى هذا الشأن، ولهذا تم تشكيل لجان للنظر فى التعويضات وقد صرفت التعويضات على قسطين : الأول بنسبة ٢٠٪ منه والثاني بعد إتمام حصر المبالغ المستحقة.

٢-تهجير أهالي النوبة سنة ١٩٦٣ م:

فمنذ التفكير فى بناء السد العالي سنة ١٩٥٩ بدأت وزارة الشئون الاجتماعية دراسة الاحتمالات للقيام بدورها المحدد لها حيث شاركت فى إصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن نزع ملكية الأراضي التي تغمرها مياه السد العالي وتحديد قواعد التعويض النقدي والعيني عن ممتلكات الأهالي، وأصدرت القرار الوزاري رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ متضمناً هذه القواعد.

٣-هجرة منطقة القناة وسيناء سنة (١٩٦٧):

تعتبر هذه الهجرة من الأعمال الهامة التي أدتها وزارة الشئون الاجتماعية فى ظروف الطوارئ حيث واجهت الدولة بشكل مفاجئ آثار حرب ١٩٦٧ غير المتوقعة ولم تكن هناك خطة موضوعة لاستيعاب المهجرين الذى بلغ عددهم ثلاثة أرباع المليون نظراً إلى أن الدعاية التي سبقت هذه الحرب بأيام والتي صاحبت إعلانها يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ أوحت للجميع بأن جيش مصر منتصر لا محالة، وحين تبين العكس كانت المفاجأة الكبرى.
مع ذلك تمكنت الوزارة من نقل المهجرين إلى مراكز الإيواء، وتدبير إعاشة لكل أسرة تأثر دخلها بالعدوان، وقامت بكافة أوجه الرعاية السابق الإشارة إليها وأنشئت بوزارة الشئون الاجتماعية وكالة الوزارة للطوارئ التي ضمت إدارات مختلفة تعنى بوضع برامج الرعاية الملائمة للمهجرين والعمل على تنفيذها.
ولا ننسى هذا الدور الذى قامت به الجمعيات الأهلية فى مجال الطوارئ والأعمال الجليلة التفصيلية التى

كان لها أثر كبير فى تخفيف الضغط على ميزانية الدولة من ذلك نذكر ما يلى:
أ- تخلت الجمعيات عن الكثير من مبانيها لإيواء المهجرين.
ب- ساعدت فى عمليات الحصر والترحيل والاستقبال والإيواء بدون مقابل مادي.
ج- أسهمت بكثير من أموالها فى حالات تأخر ورود الاعتمادات المطلوبة.
د- أسهمت بكثير من أموالها فى إعانات المهجرين وخاصة الإعانات العينية.
هـ-جهودها الملموسة وفرت الكثير من النفقات التي تتحملها ميزانية الدولة.
و-تعبئة معظم أنشطتها لمواجهة حالات الطوارئ.

ثالثاً:الرعاية الاجتماعية لأسر المهجرين:

عندما قامت معركة سنة (١٩٦٧) بين إسرائيل ومصر ، لم يميز العدو بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية فأصاب المواطنين فى منطقة القناة وسيناء بكثير من الخسائر فى الأرواح والأموال، وأصبحوا مهددين فى أرواحهم وأرزاقهم، وبدأ كثير منهم فى الهجرة إلى المحافظات الأخرى، وقد بدأت الهجرة اختيارية وجزئيه فى بادئ الأمر فى ١٩٦٧ ، ثم إجبارية وجماعية حفاظاً على الأرواح حيث هجرت أهالي سيناء ، وقطاع غزة يوم ١٠ يوليه سنة ١٩٦٧ ، وهجرت مدينة بورسعيد فى إبريل سنة ١٩٦٩ والتي كانت منظمة وتحت إشراف الشئون الاجتماعية وأجهزة الدولة الأخرى.

مفهوم التهجير:

يقصد بالتهجير بصفة عامه نقل مجموعة من الأفراد من مكان إلى مكان آخر بسبب قلة الموارد الطبيعية فى مكانهم الأصلي .. إلى مكان آخر يؤمن احتياجات هؤلاء الأفراد ، أو بسبب تعرض منطقتهم لظروف تجعلها غير صالحة مادياً واجتماعياً لاستمرار حياتهم. وقد يترتب على التهجير تغيير نمط الحياة إلى نمط آخر أفضل منه أو مشابه له - ولا شك ان التهجير الإجباري للظروف الخارجة عن إرادة الفرد أو الجماعات تعرض أصحابه بلا شك إلى القلق والألم النفسي والذي يحتاج إلى مواجهة علمية مدروسة.

مجهودات وزارة الشئون الاجتماعية فى عملية التهجير:

* نقل المهجرين إلى المحافظات المختلفة حتى يكونوا أكثر أمناً.
* تجهيز أماكن لإيواء لمن لا مأوى لهم.
* صرف مساعدات إعاشة للأسر التي تأثرت دخولها بالعدوان.
* تقديم وسائل الرعاية الأخرى لدعم استقرارهم فى الموقع الجديد.

الأبعاد التي قامت عليها رعاية المهجرين:

١- البعد السياسي:

حماية الجبهة الداخلية التي كانت ممزقة بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ بنقل ما يزيد عن ٧٢٧ ألف مواطن من مناطق الجبهة إلى المناطق الداخلية.

٢-البعد العسكري:

تهيئة المناخ الملائم للقوات المسلحة لتعيد تنظيم صفوفها ، وذلك بإخلاء مسرح العمليات أمامها ، والعمل على معاونة الدولة فى التغلب على مشكلة المهجرين حتى تتفرغ للمشكلة القتالية مع العدو.

٣- البعد الاجتماعي:

أ-فرعاية المهجرين تعتبر أحد أوجه الضمان الاجتماعي بمعناه العام الذى يهدف إلى تأمين حياه كريمة للفرد ، وخاصة إذا ما تعرضت حياته لظروف تجعله غير قادر على الكسب ، كما يتضمن هذا البعد النظر إلى ما حل بالمهجرين باعتباره إحدى الكوارث والنكبات العامة ، التي تستوجب ان تضامن المجتمع كله فى تحمل أعبائها.

ب- والمعالجة النفسية والاجتماعية للمهجرين الذين تركوا ديارهم ، وأقاموا فى مجتمعات محلية أخرى مخالفة لمجتمعاتهم الأصلية التي كانوا يعيشون فيها.

كما قامت الوزارة إلى جانب صرف الإعاشة بتوعيتهم وإذكاء الروح الوطنية بينهم من خلال المحاضرات التثقيفية والتوعية الوطنية والتأكد على إصرار القوات المسلحة على خوض حرب التحرير لاستعادة الأرض وتطهيرها وعودتهم إلى مواطنهم الأصلية.

ج-وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية بدورها الكبير فى رعاية المهجرين وذلك على أساس:

(١) أنها الوزارة المسئولة عن الإغاثة فى السلم والحرب.

(٢) أنها وزارة المجتمع المسئولة عن كل طوائفه وخاصة الذين يتعرضون لظروف تجعلهم فى حاجه ماسة للمساعدة.

(٣) ان دورها فى الحرب لا يقل عنه فى السلم ، وهى لذلك تضع جميع إمكانياتها ، وإمكانيات الجمعيات الأهلية التي تشرف عليها فى رعاية هؤلاء المهجرين.

(٤) وإيماناً من الوزارة بأن أبناء سيناء والقناة قدموا الكثير من التضحيات، وأن لهم على الدولة واجب الرعاية الكاملة وفاء لحقهم، وتعويضاً عن تضحياتهم. لذا فقد وضعت الوزارة كل إمكانياتها المادية، وجندت كل طاقاتها البشرية فى تعاون تام واتساق كامل مع الأجهزة التنفيذية والسياسية سواء على المستوى المركزي أو المحلى عملاً على تحقيق كل ما يكفل للمهجرين الراحة والطمأنينة والاستقرار، مما كان له الأثر الواضح فى تماسك وصمود الجبهة الداخلية وذلك فيما يلي:

أ-الخدمات المباشرة التي قدمتها وزارة الشئون الاجتماعية:

(١) تنظيم استقبال ونقل المهجرين:

(أ)استقبلت أجهزة الوزارة بمنطقة القناة على امتداد أيام المعركة وما بعدها أفواج المهاجرين فى مراكز تجمع، وهيأت لهم ضرورات الرعاية مع إعدادهم نفسياً توطئة لتهجيرهم، كما قدمت الرعاية ذاتها لأفراد القوات المسلحة العائدين من شرق القناة، وتم توفير وسائل النقل المختلفة وتنظيم عملية سفر المهجرين وأمتعتهم وصرفت إعانة لمواجهة أعباء الترحيل.

(ب)تم إعداد مراكز الاستقبال فى المحافظات المضيفة وكانت هذه المراكز تتولى استقبال المهجرين وتوزيعهم على مراكز الإقامة التي أعدت لهم. ولقد روعي تجميع الأسر التي تربطها صلات قرابة فى مركز إقامة واحد، أو مراكز إقامة متقاربة بقدر الإمكان.

(ج)ولقد كان استقبال المهجرين بالقرى المصرية استقبالاً حافلاً لتكريمهم وضيافتهم من إخوانهم المواطنين حيث تم تقديم المساعدات المادية والعينية لهم، مما كان له أكبر الأثر فى التخفيف عن الآثار النفسية السلبية لهم.

(١) إعداد مراكز الإقامة :

(أ)قامت الوزارة بإعداد أماكن إقامة المهجرين بالمدارس والوحدات المجمعة والوحدات الاجتماعية والجمعيات والمضايف وغيرها وذلك على مستوى محافظات الجمهورية ومدها بكل ما يلزمها من وسائل الإقامة المناسبة من مفروشات وأغطية ، وقد بلغ عددها عام ١٩٧٤م (١٣٤٨) مركزاً وزعت على محافظات المنوفية - بنى سويف - الدقهلية - الغربية - الفيوم - كفر الشيخ -أسيوط - القليوبية-الشرقية - البحيرة - المنيا - سوهاج - الإسكندرية أما باقي المحافظات فإن المهجرين يقيمون بها في مساكن يستأجرونها أو مع أقاربهم الذين يقيمون أصلاً فى هذه المحافظات.

(ب)والجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف مهجري سيناء أقاموا فى داخل مراكز الإقامة فى مديرية التحرير محافظة البحيرة حيث شغلوا مساكن تابعة لشركة جنوب التحرير الزراعية وكانت هذه المساكن معدة أصلاً لسكنى الفلاحين الذين سيجرى توطينهم بالمنطقة لاستزراع الأراضي.

وقد شغل المهجرون عدة قرى فى مديرية التحرير، وقد أعتبرت كل قرية بمنازلها ومرافقها مركز إقامة أو معسكراً - وهو الإسم الذى شاع على هذه الأماكن فى ذلك الوقت - ثم تغيرت التسمية لعدم مطابقة كلمة معسكر عليها إلى مراكز إيواء، وعدلت كذلك لعدم مناسبة الإيواء أيضاً عليها، واستقر الأمر على تسميتها مراكز إقامة على اختلاف أنواعها، سواء كانت هذه المراكز بالمدن أو القرى، بالوحدات الحكومية أو جمعيات أهلية.

وظهرت بعض المشكلات فى بعض مراكز الإقامة حيث لم تكن هذه المراكز معدة أصلاً للإقامة الدائمة لمثل هذه الأعداد الكبيرة، وقد تم عمل فواصل لتخصيص حجرات مستقلة لكل أسرة حرصاً على العلاقات الاجتماعية والأسرية، كما تم القيام بالترميمات لبعض المراكز وصيانة المرافق وإنشاءات دورات مياه جديدة لها .

(٣) إعانات شهرية للأسر:

تصرف إعانة شهرية للأسر طبقاً لعدد أفرادها ، وتختلف بمعدلات الإعاشة طبقاً للجهة المهجرة منها ، حيث تزيد هذه المعدلات بالنسبة للمهجرين من شـــرق القناة (سيناء وغـــزه) عن المهجرين من غرب القناة (بور سعيد - الإسماعيلية - السويس) لاعتبارات سياسية واجتماعية وذلك وفق الجدول التالي :

القيمة بالجنيه/شهر

حجم الأسرة	الجهة المهجرة منها	
	غرب القناة	شرق القناة
١	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٢	٥٢٥٠	٦٠٠٠
٣	٦٠٠٠	٩٠٠٠
٤	٧٥٠٠	١٢٠٠٠
٥	٩٠٠٠	١٥٠٠٠
٦	١٠٥٠٠	١٥٠٠٠
٧	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
٨ ج	١٢٢٥٠	١٥٠٠٠
٩	١٣٥٥٠	١٥٠٠٠
١٠	١٤٢٥٠	١٥٠٠٠
١١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠

(٤) الإعانات الإضافية :
بجانب مساعدات الإعاشة تصرف أيضا إعانات للأسر المهجرة تتراوح من ١٥ جنيهاً إلى ٥٠ جنيهاً لمساعدتها على مجابهة الظروف الطارئة مثل حالات زواج الابنة (١٥ جنيهاً) أو حالة وفاة رب الأسرة (١٠ جنيهات) أو مواجهة تكاليف العمليات الجراحية (٥٠ جنيهاً).

(٥) إعانات الطلبة :
مراعاة للظروف الاقتصادية للمهجرين وحتى لا تقف الهجرة عقبة فى سبيل تعليم أبنائهم فقد أولت وزارة الشئون الاجتماعية اهتماماً خاصاً بأبنائهم الطلبة وصرفت لهم:
(أ) إعانات شهرية حسب المراحل التعليمية والتي تتراوح من ٣ - ٥ جنيهات شهريه لطلبة الجامعات وجنيه واحد لطالب المرحلة الثانوية المقيم مع أسرته .
(ب) صرف إعانات دفعة واحدة لطلبة الجامعات والمعاهد العليا فى أول العام الدراسي لشراء الكتب تتراوح من ٥ - ١٠ جنيهات تختلف باختلاف نوع الكلية (عمليه / نظريه).
(ج) قامت الوزارة بسداد الرسوم المطلوبة للكليات المدنية والعسكرية والمعاهد العالية الحكومية والخاصة كما قامت بسداد قيمة الزي المطلوب للكليات العسكرية ومعاهد التربية الرياضية وأبناء الشرطة وكافة المعاهد ذات الزي الموحد.
(د) صرف مساعدات فى أول العام الدراسي للطلبة للمساهمة فى شراء الملابس اللازمة لهم تتراوح من ١-٣ جنيهات حسب المرحلة التعليمية.
(هـ) صرف مكافأة للطلبة المتفوقين فى امتحانات الشهادة العامة تتراوح من ٥-١٥ جنيهاً حسب الشهادة الحاصل عليها.
(و) صرف استمارات سفر مجانية للطلبة من مقار إقامة أسرهم إلى معاهدهم ومدارسهم عند بدء ونهاية العام الدراسي وكذلك فى الأعياد والمناسبات.
(ز) تحملت الوزارة بقيمة المصروفات المقررة للمدارس الخاصة ولفصول الخدمات.

(٦) إعانة التعطل:
وقد صرفت للذين تقرر استبقاؤهم بمدن القناة خلال فترة التهجير لخدمة المرافق العامة وأفراد المقاومة.

(٧) المساعدات العينية:
تقوم الوزارة بتوزيع معونات عينية ترد إليها كهدايا من بعض الدول الصديقة وتتمثل فى الملابس والأغطية والمعلبات والأغذية.

(٨) الخدمات المتنوعة والتنمية الاجتماعية:
كفلت الوزارة للمهجرين أولوية الحصول على الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمواطنين سواء كانت هذه الخدمات حكومية أو أهلية عن طريق الهيئات والجمعيات والمؤسسات وذلك فى مجال رعاية الأسرة والطفولة والتأهيل الاجتماعي للمعوقين والتدريب المهني ومشروعات الأسر المنتجة ومكاتب تحفيظ القرآن وفصول محو الأمية ورعاية الشباب وغيرها ، وتشير إحصاءات الوزارة إلى انتشار هذه الخدمات واتساع قاعدة المستفيدين منها كما يتضح من البيان التالي :

نوع الخدمة	دور حضانة	مشاغل فتيات	مراكز التدريب المهني	أندية اجتماعية	مكاتب تحفيظ قرآن	فصول محو الأمية	مشروعات الأسر المنتجة	مراكز تنظيم الأسرة
عدد المستفيدين	٩٨٧٩	٦٨٢٥	٣١٦٩	٧١٤٩	٣٦٢٦	٩٥٠١	٣٣٢٨٨	١٧٧٢٠

برنامج جمع شمل الأسر:

نفذ بالتنسيق مع هيئة اتصال الأمم المتحدة بالقوات المسلحة والصليب الأحمر الدولي والأجهزة الأخرى المعنية وقد طبق فقط على مواطني سيناء وغزة.

وقد بلغ حجم الإنفاق على رعاية المهجرين منذ التهجير حتى نهاية عام (١٩٨٤) حوالي ١٦٤ مليون جنيه موزعة على النحو التالي :-

	مليون جنيه
الإعاشة الشهرية	**١٢٦,٤**
الإعانات الإضافية	**٤,٦**
إعانات التعطل	**١,٣**
إعانات الطلبة	**١٥,٢**
برامج الرعاية المختلفة والتنمية الاجتماعية	**١,٣**
تجهيزات مراكز الإقامة والمصروفات	**١٥,٢**

هذا إضافة إلى مبلغ ٣ مليون جنيه تم صرفها من « معونة الشتاء ».

ب- خدمات غير مباشرة قدمتها الوزارة للمهجرين مثل:

(١) مقابل التهجير:

حيث يصرف للعاملين بالحكومة والقطاع العام مقابل للتهجير بنسبة ١٠%، ٢٥%من مرتباتهم، وتتولى جهات عملهم صرف هذا المقابل.

(٢) تشغيل أبناء المهجرين:

حيث تولت الوزارة منذ بدء التهجير استثناء الخريجين من أبناء المهجرين من الدور فى التعيين عن طريق القوى العاملة ومنحهم الأولوية فى التوظيف فتقوم باستخراج شهادة الهجرة اللازمة لهم كمستند أساسي للاستثناء ثم يجرى تجميع الأوراق ومراجعتها وتصنيفها، وإرسالها إلى وزارة القوى العاملة لاتخاذ إجراءات توزيعهم على جبهات العمل.

وقد بلغ جملة الذين تم تعيينهم من عام ٦٩ حتى ١٩٧٥ من حملة المؤهلات العليا ٤٠٥٢٠ خريج و ٢٠٦٢٠ من حملة المؤهلات المتوسطة.

رابعاً:الرعاية الاجتماعية لأسر المقاتلين:

جاء الاهتمام بأسرة الجندي المقاتل فى فترة متأخرة نسبياً وعقب نكسة ١٩٦٧ حيث اقتصرت الرعاية فيما سبق على الجند أنفسهم من خلال إجراءات التنظيم العسكري والميداني لهم دونما ننظر لأسرته، والأعباء التي كان يتحملها قبل دخوله الخدمة العسكرية الإلزامية. ولقد ارتبطت رعاية اسر المقاتلين بالحرب وبفئة المجندين الذين تأثرت سلبياً حالات أسرهم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التجنيد مثل انخفاض دخلها وتأثير ذلك على معنوية ومشاعر المقاتل على الجبهة.

١-الأهداف:

ويمكن إيجاز الأهداف التي تتحقق من رعاية اسر المقاتل فى توفير الرعاية المتكاملة فيما يلي:

أ-توفير المناخ النفسي الملائم لأفراد القوات المسلحة الأمر الذى يؤدى إلى رفع كفاءة وفاعلية القوات المقاتلة.

ب-تأكيد التماسك والتلاحم الإيجابي بين عناصر الجبهة الداخلية والمقاتلين على الجبهة القتالية.

ج-توفير الرعاية الكافية لفئة فى أشد الحاجة إليها.. وهى أسر المقاتل.

لهذا أنشأت الوزارة وفقا للقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ إدارة لرعاية أسر المقاتلين تستهدف ما يلي:

وضع الأولوية فى الخدمات المختلفة فى المجالين والحكومي والأهلي لأسر المجندين ورعايتهم والإشراف على تنفيذها.

(١) متابعة تنفيذ الطلبات التي ترد عن طريق القوات المسلحة أو تلك التي ترد من الأفراد مباشرة.

(٢) دراسة ما يرد إليها من مقترحات من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة.

* كما كان من آليات تنفيذ هذه الأهداف تشكيل مجلس أعلى لرعاية اسر المقاتلين، وكذلك لجنة تنفيذ برئاسة وكيل الوزارة لشئون التهجير، وتبع ذلك تشكيل لجان إقليمية بالمحافظات وعواصم المراكز والقرى.

* وقد صدرت عدة قرارات وزارية تعرف المقاتل وأسرته ومن يعولهم وقد اشتمل ذلك على المجندين بفرع الأمن بوزارة الداخلية.

٢-الفئات التي تشملها رعاية أسر المجندين:

وذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٧٣ وهى:

أ- أسرة المقاتل المكونة من زوجه وأولاده.

ب- أسرة والد المقاتل المكونة من والده وزوجته وأولاده.

ج- الأسرة المكونة من والدة المقاتل المطلقة وأولادها أشقاء المقاتل.

د- أخوة المقاتل العاجزين عن العمل عجزاً كلياً ممن لا ينطبق عليهم تعريف الأولاد.

هـ- أخوات المقاتل اللاتي لم يتزوجن أو المطلقات أو الأرامل منهن فى حالة وفاة الوالدين أو وفاة أحدهما مع سجن الأخر أو إيداعه إحدى المؤسسات أو وفاة الوالد وزواج الأم.

٣-أنواع الخدمات:

وقد تنوعت المساعدات لأسر المقاتلين لتأخذ أشكال مختلفة منها:

أ-المساعدات الشهرية:

تمنح المساعدة الشهرية وفق المقررات الموضحة بالجدول التالي:

حجم الأسرة	أسرة مقاتل		الإعالة الكاملة		الاشتراك في الإعالة	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١	٠٠٠	٦	٠٠٠	٥	٠٠٠	٤
٢	٠٠٠	٧	٥٠٠	٥	٥٠٠	٤
٣	٠٠٠	٨	٠٠٠	٦	٠٠٠	٥
٤	٠٠٠	٩	٥٠٠	٦	٥٠٠	٥

ورغم ما قد تبين من ضآلة قيمة المساعدة إلا أنها تتكلف على المستوى القومي مبالغ طائلة فقد تطورت من سنة ١٩٦٩ حيث كانت تبلغ ١٧٩٠٠٠٠ جنيه إلى ما يزيد عن (١٠) مليونا من الجنيهات في عام ٨٤/٨٣ لرعاية اسر المقاتلين وحدهم بخلاف المساعدات الأخرى والحالات المجملة والمنح التي تمنح لهم من معونة الشتاء وجمعية الوفاء والأمل في المناسبات والأعياد القومية ويجرى زيادة هذه الفئات وفقاً للتغييرات السريعة في المجتمع وارتفاع الأسعار.

ب-الحالات المجملة والحالات الملحة:

وهي الحالات القادرة على العمل من خلال مشروع يدر لها دخلاً، فتصرف لها الاستحقاقات مجمدة ودفعه واحدة تم يخصص لها أحد مشروعات الأسر المنتجه وقد بلغ عدد الحالات المستفيدة عام ٨٤/٨٢ (٦٥٨٢) أسرة صرف لها مبلغ ١٣٧ ألف جنيه تقريباً.

بينما الحالات الملحة ..هي الحالات التي تتعرض لطارئ ما ولا تقوى على مواجهته مادياً ويتم مساعدتها. وقد بلغ عدد هذه الحالات ٣٤٦٨ أسرة صرف لها ٨٣ ألف جنيه في نفس العام.

ونذكر هنا أن التعديلات التي أدخلت على مساعدة أسر المقاتلين تشمل فرق الأمن وقد استفاد منها ٣٣٣٥٤ حاله صرف لها حوالي ٢ مليون جنيه بينما الذى صرف لأفراد القوات المسلحة ٩ مليون جنيه استفاد منها ١٣٣٢٢٣ أسرة مقاتل.

ج-منحة عيد الأضحى المبارك وعيد العمال:

وقد استفاد منها ٣٠٦١٤٤ حاله في المناسبتين (١٩٨٤/٨٣) بلغت قيمتها معاً ٦.١ مليون جنيه بحد أدنى ٣ جنيهات في عيد الأضحى و ٥ جنيهات في عيد العمال للحالة الواحدة.

د-مساعدة المقاتلين نزلاء المستشفيات:

حيث يتم تقديم الهدايا عند زيارة المرضى من المقاتلين في المستشفيات وذلك خصماً من معونة الشتاء.

خامساً:الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء (التعويضات):

أعقب عدوان ١٩٦٧ تمكن العدو الإسرائيلي من احتلال سيناء، وكانت حرب الاستنزاف وما ترتب عليها من تدمير معظم مدن القناة في بورسعيد - الإسماعيلية - السويس، واضطرت الحكومة إلى تهجير معظم الأهالي بهذه المدن بالإضافة إلى بعض أهالي غزه وسيناء إلى المحافظات الأخرى بالجمهورية، وكان طبيعياً ان تفكر الدولة في تعويض الأهالي عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم في النفس والمال أسوة بما حدث عام ١٩٥٦، لهذا سارعت وزارة الشئون الاجتماعية باستصدار القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن

تقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر فى النفس والمال نتيجة الأعمال الحربية.
وإذا كانت هذه التعويضات تصرف كحق لهذه الحالات إلا أنها تعكس أيضاً نوعاً من أنواع الرعاية الاجتماعية الضرورية والحاسمة لتخفيف الآثار التي لحقت بهم قدر الإمكان، كما ساهمت هذه التعويضات في تماسك الجبهة الداخلية.

ولهذا أنشئت الإدارة العامة للتعويضات بالوزارة عام ١٩٧٠م.

١- مجالات التعويضات :

أ- خسائر المال : تصرف إعانة مالية مساويه لقيمة الخسائر التي تلحق بالمال بحد أقصى عشرين ألف جنيه وفق القانون المشار إليه ٤٤ لسنة ١٩٦٧ والقرارات المعدلة له وإذا زادت الخسائر عن هذا الحد صرفت الزيادة كقرض يسدد خلال مدة أقصاها (١٥) عاما بدون فائدة.

ب- تصرف إعانة تعويضية شهريه بسبب التعطل عن العمل نتيجة الأعمال الحربية وذلك خلال فترة التعطل.

ج- خسائر النفس : يتم صرف معاشات شهرية تتراوح بين ٦ : ١٢ جنيه للأسرة وكذلك إعانات تعويضية فى حالات الوفاة والفقد والعجز الجزئي، فضلا عن تقديم الإعانات العاجلة كما هو الحال فى الإغاثات:

(١) يصرف (٥٠) جنيهاً عن كل شهيد أو مفقود للأسرة.

(٢) يصرف (١٠) جنيهات لكل مصاب يتقرر علاجه داخلياً بالمستشفيات.

(٣) يصرف (٥) جنيهات لكل مصاب يتقرر علاجه خارج المستشفيات لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولوزير الشئون الاجتماعية حق مضاعفة الإعانات المشار إليها كما يجوز له تقرير إعانات عاجله أخرى.

٢-أوجه الرعاية التي نفذتها وزارة الشئون فى مجال التعويضات:

بالرغم من أن التعويضات حق من حقوق الإنسان إلا انه فى رأينا ان كفالة الحق لأهله ووصوله إليه يعتبر نوعاً من الرعاية التي كفلتها الدولة وتقوم عليها الأجهزة والمؤسسات. ونعرض هنا لما تم إنجازه فى هذا المجال فى عامي ٨٣/١٩٨٤ م:

أ-خسائر المال:

وقد صرفت إلى ٩٠٠٧ حاله موزعه على محافظات السويس والإسماعيلية وبور سعيد وشمال وجنوب سيناء، وبلغت جملة ما صرف لهم عام ٨٣/٨٤ (١٦٠١ مليون جنيه) وقد قدر ما صرف من تعويضات عن خسائر المال خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ مبلغ ٧٥٧.١٣ مليون جنيه.

ب -خسائر النفس:

وقد بلغت عدد الحالات التي صرفت تعويض (٨٤) حالة فى ٨٢/٨٣ وجملة المنصرف لها ١٤ ألف جنيه بينما يقدر مجموع ما صرف عن خسائر النفس خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٤ م (٣٨٣ ألف جنيه لـ ٨٩٨ حالة).

ج-أوجه أخرى للرعاية:

(١) منحة عيد الفطر المبارك :

يتم منح كل أسرة بهذه المناسبة (٥) جنيهات وبلغت جملة الحالات فى ٨٢/٨٣ (١٤٣٧) صرف لها مبلغ

٧١٨٥ جنيهاً.

(٢) تكريم أبناء أسر الشهداء المتفوقين (مدنيين وعسكريين):
تقوم الوزارة بتشجيع المتفوقين من أبناء أسر الشهداء الذين استشهدوا بسبب العمليات العسكرية من المدنيين أو العسكريين على حد سواء فضلاً عن التيسيرات التي تمنح لهم فى الشهادات العامة حيث يمنح لهم ٥٪ من الدرجات.

المعسكرات الصيفية:
لم تدخر الوزارة وسعاً فى سبيل تحقيق الراحة النفسية لأسر الشهداء والترويح عنهم وإتاحة الفرصة لهم للاستجمام فى المصايف كل عام حيث تنظم لهم (٤) أفواج لقرية المهجرين والذي تم بناؤها خصيصاً لذلك بسيدي بشر بالإسكندرية وتتكلف الوزارة إقامتهم وإعاشتهم طوال مدة الفوج فضلاً عما يتخلل مدة الإقامة من برامج توعية وتوفير الأنشطة المختلفة لهم لمزاولتها أثناء مدة المصيف والتي تتراوح بين (١٠ - ١٢) يوماً ويبلغ حجم الفوج ١٥٠ فرداً بتكلفة إجمالية ٢٠ ألف جنيه للعام.

د- الحفل السنوي يوم العاشر من رمضان كل عام:
تقيم الوزارة حفلاً سنوياً لتكريم أسر الشهداء من المدنيين والعسكريين ومازالت حيث يخصص(١٠٠) أسرة من أسر الشهداء العسكريين والباقي من الشهداء المدنيين ويتم تجميعهم بمعرفة المديريات وبالتنسيق مع إدارة الشئون الشخصية بالقوات المسلحة.

هـ-بطاقة الخدمات:
تمنح لهم للحصول على الأولوية فى جميع الخدمات التي تقدمها الوزارة مباشرة أو عن طريق الهيئات والجمعيات التي تشرف عليها وكذلك أجهزة الخدمات.

و -مساعدة أسر الشهداء:
هذا وتقوم الجمعيات الأهلية خاصة العاملة منها فى مجال المساعدات بمساعدة أسر الشهداء، والمصابين فى الظروف الطارئ ،كما تقوم لجنة معونة الشتاء بصرف المساعدات لهم فى حالة المرض أو الزواج وغيرها.

سادساً:الرعاية الاجتماعية فى مجال التوطين:
وتهدف الرعاية فى مجال التوطين إلى تحقيق التكيف الاجتماعي للمستوطنين الجدد فى المجتمعات المستحدثة عن طريق توفير الاستقرار لهم ورعايتهم فى البيئات المختلفة، وسوف نقصر حديثنا عن الرعاية فى هذا المجال على ما يتعلق بعودة المهجرين إلى مواطنهم الأصلية والتي أعيد تعميرها بعد الحرب لتتمكن من استقبالهم وذلك فيما يتعلق بمدن القناة أو تلك الأراضي التي تم تحريرها وعودة المهجرين لها أو إفساح الفرصة أمام الصامدين والذين ظلوا بها تحت الاحتلال الإسرائيلي وهما على وجه التحديد محافظتي شمال وجنوب سيناء.

وتقوم الرعاية الاجتماعية فى مجال التوطين على الآتي:
أ- دراسة الاحتياجات للمجتمعات التي تأثرت بالحرب ووضع خطط تدبير هذه الاحتياجات بالتعاون مع الأجهزة الفنية المختلفة لتوفير الخدمات اللازمة حتى يتسنى للعائدين من المهجرين إليها أو الصامدين بها

الاستقرار والتكيف واستثنا ء النشاطات التي يقومون بها .
ب- دراسة أحوال المستوطنين في مجتمعهم الذى أعيد بناؤه والتعرف على المشاكل التي تواجههم والتخطيط لمشروعات التنمية والرعاية.
ج- دراسة أحوال البدو في محافظتي سينا ء والعوامل التي تجعل من سينا ء منطقة جذب للسكان.
د - إعادة توزيع الكثافة السكانية بمصر وذلك بنقل السكان من الوادي حيث الكثافة السكانية العالية إلى سينا ء حيث الكثافة السكانية المنخفضة.
هـ-استصلاح الأراضي الصحراوية وجعلها صالحة للزراعة لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد .

ولقد اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بالتوطين ،ونظراً لحاجة مقار التوطين الجديدة إلى الخدمات المتنوعة على ضوء ما أظهرته الدراسات ،قامت بتشكيل لجان مركزية للتوطين برئاسة السيد المحافظ على أن يكون مقرر اللجنة مدير عام الشئون الاجتماعية بكل محافظة بهدف تحقيق الأهداف العامة للتوطين سوا ء ما يتعلق فيها بالمدن الجديدة بمحافظته أو خارجها .

إحـــــصـــــاءات

جدول رقم (١)

توزيع مراكز الإقامة على المحافظات المضيفة منذ بدء التهجير حتى نهاية عام ١٩٧٦

م	المحافظة	عدد مراكز الإقامة منذ بدء التهجير حتى عام ١٩٧٤	عدد مراكز الإقامة المشغولة بالمهجرين		
			عام ١٩٧٥	فى نهاية ١٩٧٦	فى عام ١٩٨٤
١	المنوفية	٣٦٣	١٣٧	٩٤	٣٤
٢	بنى سويف	٢٣٢	٢١٩	١٠٨	٣٥
٣	الدقهلية	٢١١	٥٤	٣٥	٣
٤	الغربية	١٦٢	٩٩	٥١	٣٥
٥	الفيوم	١٠٩	٤٠	١٨	٣
٦	كفر الشيخ	٩٣	٤٩	٣٣	٢١
٧	اسيوط	٦٩	٤٥	٣٩	٤
٨	القليوبية	٤٢	١٢	٤	٠
٩	الشرقية	٣٢	٢	٢	٠
١٠	الجيزة	٢٠	١٩	٣	٠
١١	المنيا	١٧	١٣	١٠	٦
١٢	مديرية التحرير	١٢	١٢	١٢	٨
١٣	البحيرة	١٣	١	٠	٠
١٤	سوهاج	٧	٧	٠	٠
١٥	الإسكندرية	٣	٣	٣	٠
	المجموع	١٣٨٥	٧١٢	٤١٢	١٤٩

مراكز الإقامة قد تكون فى المدارس ، الوحدات الزراعية والبيطرية ، والوحـــدات المجمعـــة والوحدات الاجتماعية القروية، مراكز الشباب، المضايف، والدواوير.

جدول رقم (٢)

تطور المساعدات الشهرية لأسر المقاتلين

من (١٩٦٩ - ١٩٨٤)

(بالمليون جنيه)

السنوات	القيمة
٦٩ - ١٩٧٢	٢,٩٦٠
٧٦ - ١٩٧٣	٢٩,١٦٤
٧٧ - ١٩٨٠	٣٨,٩٧٨
٨١ - ١٩٨٤	٤٧,٩٢٦
المجموع	١١٩,٠٢٨

جدول (٣)

تعويضات خسائر المال نتيجة الحرب المنصرفة

خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤

حسب المحافظات

(بالمليون جنية)

م	المحافظة	عدد الحالات	المبالغ المنصرفة
١	السويس	٣٢٤٩٨	١٠,٠٦٩
٢	الإسماعيلية	٦٨٧٢١	١٠,٣٣٣
٣	بور سعيد	١٨٥٧٤	١,٩٦٣
٤	شمال سيناء	٥٠١٧٠	٩,٤٧٣
٥	جنوب سيناء (٨٠-٨٤)	٠٥١٤٤	٠,٩٢٠
	الإجمالي	١٧٥١٠٧	٣٢,٧٥٨

جدول رقم (٤)

تعويضات خسائر النفس المنصرفة

خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤

(بالألف جنيه)

السنة	عدد الحالات	المبالغ المنصرفة
١٩٧٤	٢٢٠	١٠٧
١٩٧٥	٢٣٥	١٠٦
١٩٧٦	٨٨	٤٢
١٩٧٧	٥٤	٢٣
١٩٧٨	٢٣	٩
١٩٧٩	٣١	١٣
١٩٨٠	٢٠	٨
١٩٨١	٨٤	٤٨
١٩٨٢	١١	٨
١٩٨٣	٥٣	٩
١٩٨٤	٧٩	١٠
المجموع	٨٩٨	٣٨٣

المرسوم الملكي بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية

الفرد والأسرة.

*وبما أن ذلك كله يقتضي إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع أشتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقي.

*وبعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور،

*وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأي المجلس المذكور،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١:

إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية يتولى إدارتها وزير يعاونه وكيل وزارة وتقوم على الشئون والمصالح الآتي بيانها:

١- مصلحة السجون والمعاهد والمستعمرات المختلفة لتقويم المجرمين والأحداث وإصلاحهم، وملاجئ الأيتام والعجزة والفقراء وذوي العاهات والمتسولين.

٢- المسارح ودور السينما والنوادي والجمعيات- المهرجانات والموالد.

٣- بوليس الآداب- الاتجار بالنساء والأطفال.

٤- الجمعيات التعاونية والتعاون بمختلف صوره.

٥- أعمال البر والإحسان.

٦- مصلحة العمل- تحسين أحوال العامل والفلاح ورفع مستوى المعيشة لهما- استحداث أسباب الترفيه في أوقات الفراغ.

٧- الخدمات الاجتماعية- الإرشاد والدعاية- المحاضرات العامة للتثقيف والتهذيب- المعاهد الليلية- الإذاعة اللاسلكية.

٨- تحسين النسل- حماية الطفولة- حماية الأسرة.

٩- المسابقات الرياضية.

١٠- مسألة التعطيل عن العمل..إلخ.

مادة٢:

على رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية والمعارف العمومية والمواصلات والمالية والصحة العمومية والتجارة والصناعة والأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بسراي المنتزة في ٤ رجب سنة ١٣٥٨ هـ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩).

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة

كلمة



قرينة رئيس الجمهورية

أكتوبر فى خاطرى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات ..... والسادة

تكتب الأحداث العظيمة في حياة الشعوب والأفراد بحروف من النور، وتطبع على شريط الذاكرة لتضئ الأيام وتملأ النفس بالاعتزاز والكبرياء، بل ربما يصبح العمر بأكمله حصيلة لهذه المجموعة من الأحداث.
من يصدق أنه قد انقضى ٢٥ عاما منذ حققت قواتنا الباسلة انتصارها العظيم في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، ومازال كل ما حدث وبأدق التفاصيل حياً ودافئاً وماثلاً في العين وفي القلب، كأنه حدث بالأمس وبجميع ما امتلأ به من ألم وفرحة.. من انكسار وانتصار.. من ترقب ولهفة.. من مخاوف ومن إيمان بالله وحب للوطن وثقة بالمقاتل المصري العظيم.. عشرات من المشاعر التي لا تنسى عشتها مثل آلاف من زوجات المقاتلين من الضباط والجنود، يربط بيننا هدف تحرير الأرض، ويعلو نداء الوطن فوق كل نداء.. وإذا كانت ذكرى النصر كل عام تجمعنا وتوحدنا وتنادي أجمل ما فينا فما بالكم بما حدث في تلك الأيام العزيزة والعظيمة.
ما أكثر الخواطر التي تدافعت عندما دعتني القوات المسلحة لأشرف بالتحدث في ندوتها الكبرى احتفالاً بمرور ربع قرن على النصر، واسمحوا لي اليوم أن استعيد شريط الذاكرة معكم، وأنقل من فوقه مشاهد ومشاعر أريد أن تعرفها الأجيال الشابة لتدرك الثمن القاسي للحروب التي لم تخضها مصر إلا للحفاظ على الحق وصولاً لفرض السلام الذي في ظله يزدهر البناء والإنسان، وتذكرت مجموعة من الأسئلة التي تخطر ببالي دائماً في مثل هذه الأيام من كل عام....
ماذا تعرف الأجيال الشابة والصغيرة عن هذه السنوات المجيدة، وأحداثها ورموزها ودلالاتها الكبيرة ؟ وهل تدرك عمق المشاعر الإنسانية التي امتلأت بها ؟ !وماذا تعرف عن الثمن الغالي الذي شاركت به عشرات الآلاف من أسرهم في تحقيق النصر ؟ !تتكرر الأسئلة في خاطري وأنا أرقب أجمل مشاهد الدنيا في عيني.. وهو أسرة سعيدة ينعم أفرادها بالأمان - تتكرر الأسئلة وأنا أتابع الجهود المخلصة لحل مشاكل الشباب وتأمين الطفولة وتنمية المجتمع - وأبتسم دائماً من القلب امتنانا واعترافاً بالفضل لانتصار أكتوبر .. لكن هل يعرف أبناؤنا وهم ينعمون بثمار النصر حجم الجهد الذي بذله الآباء والأمهات ؟
هل يعرفون التكلفة المعنوية والنفسية والمادية للحرب ليحافظوا على السلام قوياً وعزيزاً ومنيعاً ؟!
هل تعرف الأمهات الشابات اليوم معنى الحياة تحت دوي المدافع ؟ !هل تعرف معنى انطلاق صفارات الإنذار، والإظلام الكامل وفزع الأطفال ليحتموا بحضن الأم التي أصبحت أباً وأماً بعد أن سكن الزوج خطوط القتال ؟

هل تعرف الزوجة والأم الآن معنى أن يصبح الزوج والأب زائراً في بيته ... كان يخفق القلب في كل لقاء معه .. هل سيتجدد مرة أخرى اللقاء ؟ هل يعرف شبابنا اليوم قسوة التهجير ومعنى ترك المسكن والحي والأهل والأصدقاء والانتقال إلى المجهول ؟

تسمح ذكرى النصر العزيز التي تجمعنا الآن بفتح القلب وكشف ما في أعماقه .. إن التجربة الفردية التي عشتها كزوجة لمقاتل، تكتسب قيمتها الحقيقية من أنها جزء من تجربة جيل بأكمله... جيل كان يقف على شاطئ الحلم ببداية التفتح والارتباط بالزوج، وتكوين الأسرة والاستقرار والأمان.. كنا آلافا من الزوجات، في عشرينات العمر وأطفالاً لم تكتمل الحروف على ألسنتهم بعد.. ثم جاءت نذر الحرب لتأخذ الأزواج إلى جبهة القتال، وتفرض تكويناً جديداً للأسرة تتحمل فيه الزوجة المسئولية وحدها بالكامل.. تراجع الحلم وغاب الأمان.

وتحل على شريط الذاكرة فترة إظلام عميقة - وقواتنا تهزم في حرب لم تخضها .. وتنزل كالصاعقة على الروح المصرية كلمة الهزيمة في ٦٧ وتكتوي مصر كلها بألمها وجرحها العميق وتعيشه أضعافاً مضاعفة أسر المقاتلين الذين ازداد غيابهم على الجبهة بعد أحداث ٦٧، كأنهم أقسموا ألا يعودوا إلا بالنصر أو الشهادة.

ست سنوات والحرب النفسية لا تكف عن شن حملات التيئيس والتشكيك في قدرة المقاتل المصري وفي الجحيم الذي ينتظره إذا فكر في العبور المستحيل، وعن القوات التي لا تقهر.. أذكرها الآن لتعرف الأجيال حجم الصلابة النفسية التي كانت للمقاتلين، والتي كانت الأم ومن بعدها الزوجة تزرعها وترعاها وهي تضع القيم الدينية والوطنية في أبنائها.

ست سنوات طوال لا يخففها إلا أنباء من الجبهة عن إعادة بناء قواتنا المسلحة، وما تتحدث به الدنيا عن وقائع حرب الاستنزاف التي بدأت ترهق القوات المعتدية، وتجعل وجودها فوق أرضنا جحيماً مستحيلاً .

من على شريط الذاكرة أيضاً ألتقط معنى لا أنساه أبدا ، وأسجل هنا وأشيد بالصمود الإنساني، الذي صنعته المرأة المصرية عندما حفظت قلب المجتمع بالحفاظ على وحدته الأساسية وهي الأسرة حفظتها صحيحة وقوية وآمنة.. وكيف كان هذا الأمان في مقدمة أسلحة الثبات النفسي بعد الإيمان بالله وبالوطن وبالعمل مما جعل النصر جزاءاً عادلاً وحقاً لأصحابه في ذلك اليوم المشهود من التاريخ.. ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

يمتلئ شريط الذاكرة بأحداث هذا اليوم العزيز الذي يكتب تاريخ ميلاد ثان لكل المصريين - مازلت أذكر للمقاتل، الذي شرفت بمشاركته رحلة الحياة، قدرته كقائد على الكتمان والتمويه وإخفاء ما يحدث حتى على من يعرف أنها تحفظ أنفاسه وأدق أسراره وكانت المفاجأة في مقدمة أسلحة النصر .

ليلة السادس من أكتوبر .. جاء زوجي إلى البيت في زيارة من زياراته المتباعدة، وفي الصباح كالمعتاد أنطلق الأولاد إلى المدرسة، وجدته مطمئناً هادئاً كأنه يوم لا يختلف عن كل الأيام.. لم أكن أعرف أنه بعد ساعات سيكون على موعد مع القدر.. متحملاً شرف ضربة النصر الأولى، من واقع

مسئولياته كقائد للنسور في فتح الأفق والسماء وتغطية موجات العبور الأولى للرجال فوق جبهة القناة.

وعرفت من الإذاعة بالصدفة أخبار بداية القتال.. ومادمت أنقل لكم من على شريط الذاكرة فما زالت نصوص البيانات العسكرية محفورة فوقه بحروف من النور، وأردد بعضها عن ظهر قلب.. وثائق لأعز وأجمل الأيام.. فكان نص البيان الثالث الذي استمعت إليه بالصدفة يقول: « نفذت قواتنا الجوية مهامها بنجاح وأصابت مواقع العدو بإصابات مباشرة وعادت جميع طائراتنا إلى قواعدها سالمة عدا طائرة واحدة ». إن ترديد البيان يعيدني إلى نفس المشاعر التي عشتها.. الرجفة والفرحة والقلق والأمل والشكر لله..

توقفت الحياة إلا من استماع دائم للبيانات المتتالية لأنباء ما يحدث على الجبهة حتى منتصف الليل ولا أنسى أبدا بيان رفع العلم وفرض قواتنا المسلحة لسيادتها هناك.. فكانت كلمات البيان رقم خمسة « نجحت قواتنا المسلحة في اقتحام قناة السويس في قطاعات عديدة واستولت على نقاط العدو القوية بها ورفع علم مصر على الضفة الشرقية للقناة.»

تعرفون مثلي أنه أحياناً تضيق الكلمات عن وصف نبض وعمق المشاعر في لحظات تساوي العمر بأكمله.. وما أجمل المشاعر حين يمتزج الفرح بالنصر بالاعتزاز والفخر بمن شاركوا في صنعه وكافحوا حتى يصبح الحلم حقيقة... وأخيراً آن للزوجة والأم أن تشعر، بعد سنوات طويلة من القلق والخوف، بالأمان وبالسلام وبإشراقة حياة جديدة يبدأ فيها البناء من أجل مستقبل الأبناء وتنمية الوطن.

ويستمر شريط الذكريات وتتوالى الأحداث، ولا تتوقف التضحيات... وتكتسب لوناً جديداً مع إطلالة ملحمة البناء من أجل مصر الغد مصر المستقبل...

لقد عادت حرب أكتوبر لتذكرنا بحقيقة راسخة، وهي أن المواقف الحاسمة في تاريخنا كانت صناعة الرجال والنساء معاً، وبقدر إعداد وتنمية هذه القوة العظيمة من البشر كان النصر دائماً قريب المنال.. فلولا القوة الكبيرة التي حققها المجتمع من خلال تماسكه وترابط جميع أفراده من نساء ورجال لربما تصدعت وتهددت الجبهة الداخلية.

ولا أبالغ إذا قلت وبحياد كامل « لقد كانت المرأة المصرية مقاتلة على قدر المسئولية والواجب » أياً كان موقعها، وأثق أنكم تتفقون معي في أن حرب أكتوبر قد أكدت من جديد هذه الشهادة، فتاريخ نضال المرأة المصرية حافل بالنماذج التي تأكد أنها مثل بلدها لا تبتغي من الحرب إلا السلام، ولا تريد من القوة إلا أن تجعله سلاماً عزيزاً وقوياً.

إن دور المرأة في مثل هذه الأيام منذ ربع قرن، يثير لدينا عددا من الخواطر والمشاعر لمواقفها وأدوارها الوطنية في معارك التحرير والبناء في الوقت ذاته، فقد خاضت بنفس الحماس معركة التعمير بعد معركة التحرير، وأدركت بحسها النقي وروحها الصافية، أن الوطن هو الأبقى بعد الجميع وأن حريته تسبق كل الأهداف وتعلو فوق كل الغايات.

إن دروس انتصارات أكتوبر يجب أن تظل ماثلة في العيون والعقول والوجدان والضمير المصري وألا نكف عن تعليمها لأولادنا، لتصبح مقومات النصر مقومات الحياة، وتشكل ملامح ومستقبل أجيالنا، ولا تبقى احتفالية وتنقضي وإنما يجب أن تكون أكبر احتفالياتنا بترسيخ هذه القيم في تكوين أجيالنا.. ولقد كانت هذه الدروس وراء ما آمنت به من خطط للتنمية وما سعيت لتحقيقه في مجال خدمات المرأة والطفولة والأسرة ليصل الإنسان المصري -الرجال والنساء معاً- إلى القدرة والتمكن الذي يجعله على قدر التحدي.. ولا يخسر معركة من معارك الواقع المتغير حوله، ويجعله أيضاً قادراً على أن يفرض ما يريد بالعدل وبقوة العلم والوعي والتعليم والتفوق والتميز، وأن تتمكن الأجيال الشابة والصغيرة من تحقيق أحلامها في إطار المصالح والأهداف القومية، وألا تسمح أبداً بتكرار تجربة أجيال سرق منها الحلم والأمن وأحلى سنوات العمر.
نريد لأجيال ما بعد النصر أن تعرفه جيداً لتكون قوية وعزيزة ومنيعة على قدر حمايته وحماية مكاسبها وعلى قدر تحقيق طموحاتها وطموحات الوطن وهي متقاربة بالسلام الاجتماعي ومتمسكة بقيمها الأصيلة وبتاريخها وبجذورها واعية بما يحدث في العالم حولها.. تأخذ من منجزات العلم والتحديث وثورة المعارف ما يناسبها ويدعم قوتها، وتحفظ جيداً درساً من أهم دروس تاريخنا القديم والحديث، وهو أن السلام القوي هو الذي يمنع الحرب، وأن الحرب هي قتل لكل ما هو جميل على الأرض وأن السلام ازدهار وبناء.

وفي نهاية حديثي أتوجه بالتحية للمرأة المصرية، حاملة وحامية الحياة، في العيد الفضي لواحد من أجمل أعيادنا في تاريخنا الحديث، وتحية لكل شهدائنا الأبرار، ومقاتلينا البواسل، وأبطالنا الشجعان وتحية للعسكرية المصرية التي خاضت دائماً أشرف المعارك وحققت لنا أعظم الانتصارات....
تحية لكل من روى زهور السلام بدماء الحياة...

تحية لكل من يرعى الأجيال ويحفظ المستقبل بروح وضمير وقيم أكتوبر ويرويها بالإيمان وبالعلم والجدية والإتقان وبالعمل المخلص وبالروح والمحبة والتفاني والمسئولية.. روح أكتوبر التي ستظل تساوي وتمثل أنبل وأعظم من في المصريين والمصريات وحلقة من أمجد حلقات تاريخهم القديم والحديث.

الجلسة الرابعة ـ المناقشات ـ

سؤال للسيدة الفاضلة حرم السيد رئيس الجمهورية: ما هي نصيحتك للشباب من الجنسين فى ظل المتغيرات التي يعيشها العالم الآن؟

الإجابة :

الحقيقة كما قلت فى كلمتي أن أهم شئ: لابد لشبابنا أن يعلموا اليوم أننا نعيش فعلا فى عالم متغير فى جميع المحافل سواء اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا وأنا أرى أن فى مصر حقيقة الانفتاح الذي نراه على الحضارات المختلفة ويجب علينا أن نأخذ كل ما نحتاجه من هذه المتغيرات ولكن فى نفس الوقت نحافظ على قيمنا ومبادئنا وهذا مبدأ قديم، ولعل الأساتذة الاجتماعيون الموجودون معنا اليوم يعلمون جيداً طبيعة الصراع بين المتغير والثابت وبين الجديد والقديم ويمكن لأستاذنا السيد ياسين أن يحكى بتفصيل أكثر عن الناحية الاجتماعية بلغته الجميلة عن الصراع الذي درسناه فى الجامعة، فقد درسنا الصعوبة بين المتغير والثابت وبين التقليدي والحديث. والأستاذ سيد ياسين سوف يكمل الإجابة على هذا السؤال.

إجابة الأستاذ/ سيد ياسين:

شكراً - هذا الموضوع الذي طرح هو فى الواقع موضوع أساسي فيما يتعلق بما نسميه فى الوقت الراهن عملية الصراع بين القيم التقليدية والقيم الحديثة. عملية التحديث مر بها المجتمع المصري منذ سنوات طويلة وفى كل مرة كانت تثار نفس الأسئلة تقريباً. ما هو النموذج الحضاري الذي ينبغي أن نحتذيه حتى نستطيع أن نتقدم؟ وهذا النموذج الحضاري ما هي مصادره وما هي منابعه، إننا قمنا فى الأدبيات العربية المصرية فى السنوات الأخيرة على صياغة هذه المشكلة تحت عنوان «مشكلة

الأصالة والمعاصرة » بمعنى كيف يمكن أن نوفق بين قيمنا الأصيلة وبين القيم الحديثة التي تحض على التقدم وتطبيق التفكير العقلاني واحترام حرية الأفراد واحترام حقوق الإنسان.

وهناك جدل شديد، ولكن يمكن القول أن كثيرا من القيم الحديثة نستطيع أن نعتبرها ثوابت أساسية خصوصا في الفترات المشرقة من ازدهار المجتمع الإسلامي.
في الفترات المشرقة من ازدهار المجتمع الإسلامي كان هناك إيمان بالعقلانية وحرية التفكير والتعددية وعدم معاقبة الخصوم المفكرين واحترام التعددية الفكرية كانت أحد ملامح الثقافة الإسلامية.
النقطة الثانية التي نريد أن نركز عليها هي أننا نستطيع أن نقابل تحدى العصر بان نكون عصريين نعتمد على العقلانية والديمقراطية، التعددية الفكرية، واحترام حقوق الإنسان.

وهناك سؤال آخر عن المرأة موجه للسيد ياسين: نريد مزيد من التفاصيل عن دور المرأة في إيجابيات الشخصية المصرية؟

الإجابة :

إن للإجابة على هذا السؤال أريد أن أعود إلى تحليل الأدب المصري المعاصر ليس حديثا مجردا إنما نرجع للروايات الرائعة التي كتبها نجيب محفوظ وعن الثلاثية على وجه الخصوص لكي نرى ما هو دور المرأة في التنشئة الاجتماعية وما هو دور المرأة في نقل القيم الإيجابية بين الأجيال وما هو دور المرأة في التنمية وفي دعم النضال الوطني.

ولا ننسى أيضا أن القوات المسلحة المصرية حين خاضت حروبها الباسلة في ٤٨، ٥٦، ١٩٦٧،١٩٧٣ فالمرأة المصرية في الريف والحضر قامت بدورها بطريقة فعالة في تربية أبناء الشعب المصري و في مقاومة المحتلين والغزاة وفي تعليمهم على قيم الإخلاص للوطن التي تتفق مع أهدافه العليا. هذه الأدوار قامت بها المرأة المصرية المتعلمة وغير المتعلمة المثقفة وغير المثقفة فكان للمرأة المصرية دورها الأساسي، ومن القيم الإيجابية في المجتمع المصري هو حب الأبناء للام والدور المحوري الذي أقامته المرأة المصرية في دعم أبنائها ويمكن (مثل ما قالت السيدة سوزان مبارك في كلمتها الممتازة) حين ذهب الضباط والجنود إلى الجبهة انفردت المرأة على المسرح وقامت بمهامها الحقيقية ليس فقط لإدارة شئون البيوت وإنما في تربية الأولاد ودفعهم للأمام .

هناك سؤال آخر موجه للسيدة سوزان مبارك: لقد أحسسنا وشعرنا بكل حرف في كلمة حضرتك لأنها كانت معبرة تماما عنا ... فما هي نصيحتك للزوجات الجدد زوجات رجال القوات المسلحة الشابات وهن على بداية حياتهم الجديدة ؟

الإجابة:

طبعا أنا مثلما قلت في كلمتي اليوم حيث حاولت أن تكون نابعة من القلب فعلا وكل كلمة كتبت في هذه الورقة شعرت بها وأنا كنت اليوم منفعلة جدا عندما كنت اقرأها لان هذه الأيام عشناها وعاشتها كل السيدات الموجودات معنا اليوم، زوجات الضباط من اسر القوات المسلحة يعلمن معنى كل كلمة قلتها اليوم لأني مثلما قلت عشناها ثانية بثانية ودقيقة بدقيقة وسنة بسنة مع بعض في كفاح

مشترك.

أما عن الأجيال الجديدة لأسرة القوات المسلحة فبالطبع فهن يعتبرن محظوظات عنا بكثير، لأنه كما نرى اليوم أنا فى رأيي أن القوات المسلحة فى عصرها الذهبي لأنها حاربت وانتصرت وبنت نفسها ومازالت فى بناء مستمر كما نرى اليوم، نراها تحمى الوطن وكل يوم تزداد قوة.

أما عن الأسرة فمثلما أقول انتم اسعد منا لان الحمد لله تنعموا بالسلام وليس هناك قلق على الزوج أو الأسرة أو الوطن وليست هناك المعاناة التي كنا نعيشها ومهما حاول الفرد منا أن يعبر عن تلك الفترة فقد كانت سنوات من عمرنا وشبابنا أمضيناها في قلق وخوف وتوتر.

فالمطلوب من كل منكم أنه كما أننا استطعنا أن نحافظ على أسرتنا الصغيرة خلال تلك الظروف الصعبة جدا فعليكم وأنتم اسعد حظاً و أحسن ظروفاً أن تحافظن على الأسرة وان تنشئن الأطفال والأجيال على القيم والمبادئ التي يعرفها كل المصرين والمصريات جيداً وأن تحافظن على الزوج.

فعندما يكون البيت هادئاً سعيداً فالزوج سيؤدي عمله على احسن وجه وليس معنى ذلك أن دور المرأة فقط فى المنزل وان تربى أبناءها وأن ترعى زوجها، ولو أن هذا هو دورها الأساسي، ولكن المرأة المصرية لها تاريخ طويل مشرق، أرجو أن تستمر فى عطاءها من اجل بناء الوطن وبناء المستقبل.
وشكـــــراً...

■ المحور الإجتماعى

بحوث قدمت إلى الندوة لإثرائها

حرب الإستنزاف المقدمة الحقيقية لحرب أكتوبر

دراسة فى علم إجتماع الحرب والانثربولوجيا العسكرية

د. أحمد على بيلى

أستاذ علم الإجتماع المساعد - كلية البنات - جامعة عين شمس

المقدمة:

ما أن وضعت حرب ١٩٦٧ أوزارها، حتى بدا الإعداد الجيد لإزالة الآثار السلبية لهذه الحرب، التي لم يسبقها الإعداد الجيد، وذلك بعكس حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي سبقها إعداد جيد، فكان النصر المشرف للجندي المصري صاحب البطولات العسكرية على مر التاريخ.

ولقد كان الإعداد الجيد لحرب أكتوبر، من اعظم عمليات الإعداد العسكري رفيع المستوى، الذي أوضح الإبداع في الفكر العسكري المصري، والتخطيط الجيد لإدارة حرب ناجحة تكفل النصر العظيم. وقد تمثل ذلك في حرب الإستنزاف التي تحدث عنها الكثيرون ممن كتبوا عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة.

لكن هناك فرق كبير بين من كتبوا عنها من المحللين، وبين من عاش سنوات هذه الحرب الثلاث فكراً وعملاً. وبرغم مرور خمسة وعشرين عاما على حرب أكتوبر وما يقرب من الثلاثين عاما على حرب الاستنزاف، فإنها مازالت ماثلة أمامي بكل عظمتها، بأدوارها المتعددة وبمن خططوا لها بإقتدار ونفذوها بنجاح، ولقد كان لي شرف الاشتراك في كل مراحل هذه الحرب المقدسة «حرب الاستنزاف» فما هي حرب الاستنزاف؟ وكيف تم الإعداد لها؟ وما هو دورها في نصر أكتوبر المجيد؟ هذه هي قضيتنا الأساسية هنا.

والجديد في هذه الدراسة، أنها تقدم رؤية سوسيولوجية (من حيث التحليل) بمعنى إظهار الجانب الاجتماعي لها، بعيدا عن التفصيلات العسكرية المشرفة التي أبدعتها العسكرية المصرية، وذلك بالاعتماد على تراث علم الإجتماع العسكري وعلم إجتماع الحرب فى جزء منه، معتمدين بصفة أساسية، على أداة تحليلية وهى «العلاقات العسكرية المدنية» وكذلك «العلاقات

العسكرية-العسكرية » كنمط أفرزته حرب الاستنزاف.
هذا إلى جانب الاعتماد على أداه منهجية تحليلية أيضا ، أملتها ظروف هذه الدراسة وهى «الملاحظة بالمشاركة» ونخص بالذكرأدوات المنهج الأنثروبولوجي محاولين تطويعها هنا، لتقدم لنا نمطاً جديداً من أنماط الأنثروبولوجيا وهى «الأنثروبولوجيا العسكرية»، حيث عايش مقدم هذه الدراسة، كل سنوات حرب الإستنزاف بكل آمالها وآلامها وعاش أحلى انتصاراتها.

ومن هذا المنطلق تأتى هذه الدراسة في قسمين أساسيين:
الأول: إعادة بناء القوات المسلحة ، ونتحدث هنا عن كيفية إعداد المقاتل الحديث العصري.
الثاني: حرب الاستنزاف وإسهام المقاتل الحديث فيها.
ونعرض لهما فيما يلي:

أولا : إعادة بناء القوات المسلحة:

ربما يكون ابلغ تصوير لحرب ١٩٦٧، ودور الجندي والمقاتل المصري فيها، هو الذي يرى أن هذه الجولة الثالثة للحرب مع إسرائيل، لم تكن متكافئة حيث فرض على قواتنا المسلحة، الدخول في صراع دون فرصة للقتال، فهزمنا أنفسنا وأهدينا عدونا نصرا سهلا لا يستحقه.
ولذلك فلقد كان لابد من إعادة بناء القوات المسلحة، وكم كانت هذه المهمة شاقة وعبئا كبيرا على كاهل القيادة السياسية، التي بذلت الكثير في الإعداد لها بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة، وكان على الرئيس «جمال عبد الناصر» رئيس الجمهورية وقتها، أن يولى كل اهتمامه لهذه المهمة الشاقة وأن يسير في ظل العلاقات الطيبة التي كانت قائمة مع الإتحاد السوفيتي وقتها، وقادته الذين كانت تربطهم علاقات صداقة قوية مع الرئيس «جمال عبد الناصر».
ولم تكن تقتضى أيضا تغيير القيادة فقط، وان كان ذلك أمر شاق أيضا إلا أنه كان متاحاً، لكن المهم هنا هو الإعداد الجيد للمقاتل الذي سيخوض هذه الحرب القادمة، التي تعيد الأرض المحتلة إلى أحضان أمها مصر.
وسيتم تحليلنا هنا بهذه القضية الأخيرة وهى كيفية إعداد المقاتل العصرى الحديث بصفة خاصة. ذلك أن عملية إعادة بناء القوات المسلحة لم تكن عملية تقليدية، بل إنه كان عليها أن تتم «بمفهوم جديد» بحيث تشمل إعادة بعث الروح المعنوية والتدريب وكفاءة القيادات والضباط والجنود، والإلمام التام بالمهام القتالية بظروفها المختلفة والمتعددة. عملية شاملة إذن هذه العملية، ومهمة شاقة وصعبة لا يقوى على تنفيذها إلا اشد الرجال وأعظم الرجال.
وقد مرت عملية إعادة البناء العسكري جنبا إلى جنب مع إعادة البناء السياسي، فكيف كان ذلك؟ وللإجابة على ذلك، فإننا نعرض هنا أولا لعملية إعادة البناء السياسي ثم عملية إعادة البناء العسكري وذلك كما يلي:

١-إعادة البناء السياسي :

على الرغم من أن عملية البناء العسكري، قد سبقت كثيرا عملية إعادة البناء السياسي، إلا أننا نعرض لها هنا أولا لنوضح مدى أهميتها بالنسبة للبناء العسكري.
لقد كانت بداية عملية إعادة البناء السياسي من خلال «بيان ٣٠ مارس» الذي أعلنه الرئيس «جمال عبد الناصر» في ٣٠ مارس ١٩٦٧. وتأتى أهمية هذه الوثيقة السياسية في أنها أوضحت معالم

إعادة البناء السياسي، الذى نص في أول نصوصه على إعادة بناء القوات المسلحة. فقد شمل هذا البيان عددا من الاتجاهات، جاء فى مقدمتها تدعيم الممارسة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة على أساس من العمل، وظهور دور المؤسسات وسيادة القانون، والاتجاه نحو الإدارة العلمية. كما قدم البيان تصورا شاملا لإعادة البناء في كل نواحى الحياة للمجتمع المصري وفى مقدمتها:

أ-إعادة بناء القوات المسلحة.

ب-تحقيق الصمود الاقتصادي.

ج-تصفية مراكز القوى.

د-كشف انحرافات المرحلة السابقة من خلال المحاكمات العلنية.

هـ-تكثيف الجهود السياسية من أجل المعركة.

وهكذا فقد اهتم البيان في البداية بإعادة بناء القوات المسلحة وفى النهاية كذلك بجعل الجهود السياسية في مؤازرة العمل العسكري، بحيث تكون السياسة في خدمة الجيش والمعركة.

كذلك فقد جسد «بيان ٣٠ مارس ١٩٦٧»، نمط العلاقات العسكرية-المدنية في أبهى صورة، حينما رفع شعار «كل شئ من أجل المعركة»، حينما أكد على أهمية تلاحم الشعب مع القوات المسلحة، وظهر ذلك بالفعل من خلال قرارات المؤتمر القومى الأول للاتحاد الاشتراكي العربي، التي أوصت بأهمية إشراك أفراد الشعب في تحمل مسئولياته في الدفاع عن الوطن ، وفى القيام بدعم المهام العسكرية، خلف خطوط القوات المسلحة.

ومن هنا ظهر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧، بشأن منظمات الدفاع الشعبي، ثم القرار الجمهورى رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٧، بإنشاء قيادة الدفاع الشعبى العسكري، للدفاع عن الأهداف الحيوية بالجمهورية. وكانت هذه أول العلاقات العسكرية المدنية، حينما يشترك المدنيون مع العسكريين في الدفاع عن الوطن.

٢-إعادة البناء العسكري:

مرت إعادة البناء العسكري للجيش بعد حرب ١٩٦٧ بثلاث مراحل وهى:

أ-تغيير القيادات.

ب-الاستعانة بالخبراء العسكريين السوفييت.

ج-نمط جديد من المجندين والضباط.

ونعرض لكل منهما فيما يلي:

أ-تغيير القيادات:

لأن قيادات الجيش المصري لم تستطع تحقيق النصر في حرب ١٩٦٧، ولكن الجيش في معظمه كان يهتم بالواجبات غير العسكرية، كالاستعراضات مثلا التي كانت تجرى في عدد من المناسبات منها ذكرى قيام ثورة ٢٣ يوليو من كل عام. فقد فرض التغيير نفسه بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش في هذه الحرب، التي تمثل نقطة سوداء في ثوب العسكرية المصرية ناصع البياض.

ويصور العميد الركن «حسن مصطفى»، عملية إعادة البناء العسكري في القيادات تصويرا جيدا، يرى أن إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، قد بدأت بالاستعانة بنوعية جديدة من القادة العسكريين، وكان على رأس هذه القيادة إثنين من القيادات العسكرية وقتها لأهم منصبين عسكريين في القوات

المسلحة وهما وزير الحربية، وذراعه الأيمن رئيس الأركان، تلك هي البداية فإن صحت البداية صح البناء بعد ذلك.
وبالفعل كان على قمة القيادة السياسية وقتها ممثلة في الرئيس «جمال عبد الناصر»، أن يختار إثنين ممن يثق في كفاءتهما العسكرية، ليتوليا إعادة بناء الجيش على احدث نظم وفنون القتال، واختار بالفعل الفريق أول «محمد فوزي» وزيراً للحربية، وهو الذي لعب دورا رئيسيا في إعادة البناء، كما اختار الفريق «عبد المنعم رياض» رئيسا للأركان. وكان لهذين القائدين العسكريين البارزين، دور كبير في إعادة البناء، أظهره كثير ممن كتبوا عن هذه المرحلة بكل تفاصيلها. وبالمثل فقد كانت قيادات الوحدات القتالية من اكفأ ضباط القوات المسلحة المصرية، كما سنوضح ذلك حينما نتحدث عما دار في جبهة القتال.

ب-الاستعانة بالخبراء العسكريين السوفييت:

اتجه تفكير القيادة السياسية بعد ذلك، بعد الاطمئنان على تغيير القيادات العليا في القوات المسلحة، إلى أن تكون إعادة بناء الجيش على أسس علمية وسليمة، بالاستعانة بخبرة العسكريين السوفييت، وذلك حتى تكون إعادة البناء على أسس علمية من ذوى الخبرة.
وقد اتفق الرئيس «جمال عبد الناصر» مع الرئيس السوفيتى وقتها «بود جورنى» والمارشال «زخاروف» رئيس الأركان للجيش السوفيتي، على إمداد روسيا لمصر بعدد من الخبراء العسكريين السوفييت للإستفادة من خبراتهم في عملية إعادة البناء. واستجابت القيادة السياسية السوفيتية للقيادة السياسية المصرية، ووصل إلى مصر في أسرع وقت عدد من الخبراء العسكريين السوفييت في جميع الأسلحة.

ج-نمط جديد من الجنود :

تدافع أعداد هائلة من خيرة شباب مصر في عمر الزهور ممن أنار العلم عقولهم، وملأ حب مصر قلوبهم، على مناطق التجنيد المتعددة في كل أنحاء مصر. وشمل ذلك كل خريجي الجامعة القادرين على حمل السلاح، دون استثناء إلا من لا تسمح ظروفه العائلية أو الصحية و قد انخرطوا في صفوف القوات المسلحة، يحدوهم الأمل في أن يعطوا مصر كما أعطتهم. فهؤلاء الشباب لم يتجاوزوا عقدهم الثانى إلا بسنوات قليلة، قد شبوا مع نسيم ثورة يوليو المجيدة، وعاشوا أمجادها في الخمسينات والستينات، وأصبحوا هم أبناءها الأوفياء.
كانت هذه إذن بداية المقاتل التي تمثلت في تجنيد حملة المؤهلات من خريجي الجامعات التي لم تعرف طريقها بمثل هذه الأعداد الكبيرة إلى الجيش قبل ذلك، وكان وجودهم في الجيش قبل ذلك بأعداد قليلة جدا ولمهام غير قتالية، وكان من يجند منهم ، إما أن يكلف بالأعمال الإدارية، أو أن يكون أمينا للمكتبة أو غير ذلك. وكلنا يعلم أن الجنود هم قاعدة هرم القوات المسلحة العريضة، التي يقابلها في القمة، القيادات من الضباط العاملين أو الاحتياط. وقد أخذت القوات المسلحة من هؤلاء المجندين ما يكفيها من الضباط الاحتياط، ثم كانت النسبة الأكبر من الجنود

سمات خاصة للتدريب هنا:

نحن الآن في مرحلة إعادة البناء السريع ليس البناء العادي، فكل شئ ينبغي أن يكون سريعا وبأقصى سرعة، والموقف الآن لمصر ولجيشها موقف حياة أو موت ونحن امام تحد كبير، وعلينا أن نعوض سنوات النقص فى التدريب والكفاءة القتالية في لحظات أو في دقائق وليس ساعات أو أيام

أو شهور، ولذلك فلقد مر التدريب هنا بمراكز التدريب المختلفة للقوات المسلحة، التي تحولت إلى مصانع لإعداد الرجال المقاتلين الأشداء، بثلاثة مراحل وهي:
١-التدريب النظري.
٢-التدريب الميداني.
٣-الرماية بالذخيرة الحية.

ونعرض لكل منها فيما يلي:
١-بالنسبة للتدريب النظري، فقد كان يتم ذلك في قاعات المحاضرات، ثم في ميادين التدريب الصغيرة بنفس المراكز. ولأن الجنود هنا متعلمون مثقفون من أبناء الجامعة، فدرجة الاستيعاب أكبر. وسار التدريب سريعا سريعا في الفن العسكري والتكتيك، ومر إعداد الجندي المحترف بمراحله المختلفة، التي تؤدى في النهاية إلى مقاتل من الطراز الأول.
٢-التدريب الميداني: وكان ذلك في الصحراء القريبة من مدارس إعداد الرجال وكان التدريب العملي على فنون القتال والتكتيك والرماية. وكما ذكرت قبل ذلك كنا في سباق مع الزمن، فعلينا أن نعوض نقص معداتنا عن معدات العدو بالكفاءة في استخدام المعدات القتالية وظهرت المسابقات والتنافس فيما بيننا، وكل منا عليه أن يسجل اقل عدد من الدقائق في إعداد آلة الحرب، وظهر التفوق الهائل هنا في إعداد الآلة العسكرية وكان التدريب أيضا على فتح التشكيل القتالي وتعامله مع العدو، وذلك تمهيدا للمرحلة التالية.
٣-الرماية بالذخيرة الحية: في اقل من ستة اشهر قضيناها بين التدريب النظري والتدريب الميداني، كان مشروع الرماية بالذخيرة الحية، صورة مشرفة على أروع ما يكون الأداء العسكري، الذي اذهل الخبراء العسكريين السوفييت، فكانوا يتعجبون كيف يستطيع المقاتل الجندي المصري، أن ينفذ مشروعا للرماية بالذخيرة الحية بعد ستة اشهر فقط من التدريب؟ انه الإعجاز المصري وبراعة الإعداد للتدريب العسكري المتقدم، ودقة التنفيذ من أبناء مصر الأوفياء.

مرحلة التدريب بداية التحول الاجتماعي في الجيش المصري:
كما ذكرت قبل ذلك، كانت القاعدة الأساسية للجيش من الجنود غير المتعلمين أو المتعلمين تعليما بسيطاً، لكن الجيش الآن يستقبل خريجي الجامعات بأشخاص مختلفة لهم سمات خاصة في المظهر والجوهر، لهم أسلوبهم الخاص في التعامل مع الآخرين فكان ذلك إيذانا برفع المستوى الثقافي للجندي المصري، الذي أدى بدوره إلى رفع المستوى القتالي ورفع المستوى الاجتماعي بالتالي. وهنا ظهر التحول في نمط العلاقات الاجتماعية داخل الجيش المصري. كانت علاقة المدرب بالمتدرب علاقة رسمية جافة لا وجود للود والإحترام المتبادل فيها، كان المدرب سواء كان ضابطا أو ضابط صف متطوع لا تربطه بالجندي المتدرب علاقة الود، أما الآن فهو أمام جندي آخر يحس به ويحترمه فبادله الإحساس والاحترام.
وكما ذكرت قبل ذلك، دخل كل خريجي الجامعات بلا استثناء صفوف الجيش، وكان بينهم جميع التخصصات المهنية كالمدرس والطبيب والمحامي والأديب والفنان وغير ذلك، هنا تحولت العلاقة من علاقة جافة إلى علاقة ودية طيبة، فالمدرب سيجد ضالته المنشودة عند أي من هؤلاء الجنود الجدد، الذين سيرى بين صفوفهم من سيلبى احتياجاته المتعددة ومساعدته على حل مشكلاته الاجتماعية وما

أكثرها عند هؤلاء.
وفى المساء حينما يخيم الظلام، كان السائد قبل ذلك، هو النوم أو النوم الإجباري أما الآن فهناك «السمر» الذي لم يعرف طريقه بين جنود الجيش قبل ذلك وعن كان هناك سمر فبطرق تقليدية، أما الآن فالسمر مختلف تماماً، فكان منا من يأتي بآلته الموسيقية (كالعود أو الكمان) مثلاً ويعزف عزفا منفرداً أو جماعياً، ويغنى الجميع على نغمات الموسيقى. جو جديد على وحدات التدريب، فسال له لعاب المدربين النمطيين التقليديين بالجيش. كما عرفت الوحدات العسكرية أنماطا جديدة من المأكولات.
تحول في أنماط الثقافة المادية تبعه تحول في العلاقات فسادت روح التعاون بين الجميع، وظهرت العلاقات السوية التي تؤدى في النهاية إلى جو صحي يسمح بنتائج إيجابية، فكان هنا التحول الاجتماعي إيذانا برفع مستوى الأداء القتالي بالتالي.

ثانياً: حرب الاستنزاف:
كانت مرحلة التدريب التي تحدثنا عنها بمثابة الإعداد للمقاتل المصري الجديد الذي تم إعداده على أعلى مستوى من الكفاءة القتالية، لأنه على قدر كبير من الكفاءة العلمية، وهنا في جبهة القتال ظهرت طاقات الرجال التي كانت أشبه ما تكون بالأساطير وحكايات الخيال، عن القوة اللانهائية والصبر اللانهائي، كما كان القادة في الوحدات القتالية في مقدمة كل الأعمال، لا يغادرون أماكنهم في أي وقت، يصلون الليل بالنهار، إلا في حالات الراحة.
ونعرض هنا في هذا الجزء عن حرب الاستنزاف إلى ما يلي:
١-حول طبيعة حرب الاستنزاف وتوقيتها.
٢-نمط فريد من القادة.
٣-نمط جديد للجندي المقاتل.
٤-الجندي يتحول إلى ضابط احتياط.
٥-الوحدات العسكرية تقوم بمهام مزدوجة في نفس الوقت (واجب قتالي وواجب تدريبي) افرز نمطا جديدا من العلاقات العسكرية -العسكرية.
ونعرض لذلك فيما يلي:

١-حول طبيعة حرب الاستنزاف وتوقيتها:
تعنى حرب الاستنزاف التعبير عن قرار مصر في سبتمبر ١٩٦٧ التحول إلى إستراتيجية جديدة في القتال، والانتقال من «مرحلة الصمود الساكن» إلى مرحلة جديدة من المواجهة العسكرية، أطلق عليها «مرحلة الدفاع النشط» وهى التي سميت فيما بعد «استراتيجية الاستنزاف» وهى التي تعنى «استراتيجية الصراع الطويل الأمد»، الذي يبدد طاقات العدو وقدراته وإمكانياته وكان لهذه الحرب مجموعة من الأهداف العسكرية والسياسية منها:
أ-استنزاف العدو من الناحية العسكرية المادية والمعنوية، بتدمير قواته وإلحاق الخسائر البشرية بأفراده، لرفع تكلفة إحتلاله الأرض المصرية في سيناء.
ب-عدم تمكين العدو من تثبيت مواقعه وتحصيناته شرق القناة.
ج-تدريب قواتنا المسلحة في ميدان القتال الفعلي، والقيام بعمليات عبور استعدادا ليوم الهجوم

الشامل لتحرير الأرض.

د-إقناع العدو وإقناع العالم أيضا، أن مصر لا تنوى تحت أي ظرف من الظروف التخلي عن حقها في استرداد أرضها، وحق الدول العربية الأخرى في استرداد أرضها المحتلة.

ولذلك فلقد اعتمدت حرب الاستنزاف على نمطين من الأعمال القتالية:

أ-القصف المدفعي لتدمير خط بارليف، ومنع استكماله والتمهيد لفتح الثغرات به لقواتنا.

ب-القيام بعمليات عبور تقوم به بعض القوات، لتدمير أسلحة وأفراد العدو في المواقع الحصينة.

ونضيف هنا أن قوات المدفعية كانت تشترك في عمليات العبور، حيث كانت تقوم بالقصف التمهيدي عند بداية العبور لحماية القوات عند العبور، ثم تقوم بالقصف الثاني عند عودة القوات لحمايتها من تدخل العدو واشتباكه معها.

أما عن توقيت حرب الاستنزاف، فقد اختلف من كتبوا عنها في تحديد توقيتها. لكننا نوضح هنا ثلاث معارك شهيرة (على سبيل المثال) بدأت بها حرب الاستنزاف وقد شاركت فيها جميعا مشاركة إيجابية وهى:

١-معركة ٨ سبتمبر ١٩٦٧ ،وهى التي سميت بيوم المدفعية، حيث اشتبكت فيها جميع قطع المدفعية على جبهة القتال بأكملها في وقت واحد، وصبت نيرانها بكثافة على مواقع العدو على طول الضفة الشرقية للقناة.

٢-معركة ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧، والتي سميت بمعركة الصواريخ ٢١٦مم بجانب الموقع الذي كنا نشتبك منه مع العدو وملاصق له تماما (واعتقد أننا كنا الهدف المقصود لكن الله سلم).

والصواريخ ٢١٦مم هي التي أقام العدو مواقعها على الضفة الشرقية للقناه ، أمام مدن القناة بهدف تدمير منازلها ومنشآتها.

٣-معركة ٨ مارس ١٩٦٩، وفيها أيضا اشتبكت كل قطع المدفعية بجبهة القتال وكبدت العدو خسائر كبيرة. وفى اليوم التالي ٩ مارس كان استشهاد رئيس الأركان الفريق «عبد المنعم رياض» في جبهة القتال وهو يتفقد كيفية سير هذه المعركة ونتائجها على العدو، ضاربا بذلك أروع المثل على نوعية القائد العسكري، الذي يتقدم الصفوف، ليشد من أزر ضباطه وجنوده، ويدفع روحه ثمنا لعمله ولبلاده رحمه الله. واستمرت حرب الاستنزاف حتى وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠.

٢- نمط جديد ومزيد من القادة :

كنا قد التقينا فى مراكز التدريب بنمط جديد فعلا من القادة العسكريين وكان من سماتهم: الجدية فى العمل، وروح التفاني والإخلاص، والاحترام المتبادل.

صفات ثلاث تميز بها القادة فى مراكز التدريب، مراكز التدريب، مراكز إعداد المقاتل الجديد الذي يستطيع أن ينتزع النصر، من عدو مغرور كسب نصرا سهلا رخيصا لم يدفع له ثمناً.

فالجدية فى العمل تنتج عملا جيداً ، يمكن أن يكون له نتيجة افضل من عمل لا يتم بالجدية، وروح التفاني والإخلاص، لأن الموقف لا يقتضي التخاذل الذي أدى بنا فى حرب ١٩٦٧ إلى الهزيمة، والاحترام المتبادل هو الذي يقدم لميدان القتال جندياً يعتز بنفسه يعتز بقادته ويعتز بوطنه، و فى جبهة القتال التقينا بهؤلاء، القادة الذين آمنوا بربهم و آمنوا بوطنهم الذين كانوا و كأنهم «النمط المثالي» الذي تحدث عنه عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر» والذي كان ينظر إليه على أنه لا يشكل أسلوبا للفعل الواقعي، وإنما يعتبره أسلوبا مثاليا مفترضا، يمكن أن نقارن فى ضوئه وأن

يساعدنا على فهم ما هو قائم.
فنموذج الضابط المصري القائد لوحدة عسكرية قتالية فى جبهة القتال هو النموذج المثالي، الذي يوضح لنا افضل أنماط السلوك الرشيد فهو ضابط يؤمن إيمانا كاملا بقدرة الجندي المصري والضابط والجيش المصري على تحقيق النصر فى المعركة القادمة وتلك هي أولى ضمانات النصر وهي الثقة بالنفس والثقة بالمقاتل والثقة بالله قبل كل شيء.
ومنذ أن ذهبت إلى جبهة القتال وحتى تركتها بعد انتهاء حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣ فقد كان هذا النمط المثالي للضابط القائد المصري هو هو لم يتغير، بل كان يزداد صقلا يوما بعد يوم، ومازالت حتى الآن برغم مرور ثلاثين عاماً على حرب الاستنزاف اذكر أسماء من تعاملت معهم فى المعارك الحربية من الضباط، بل أنني مازلت اذكر ما كان يردده أول قائد التقيت به و عملت معه فى جبهة القتال، و الذي كان يصف اشتباكنا مع العدو قائلا «عندنا فرح النهاردة» كما كان يردد قبل كل اشتباك.

٣- نمط جديد للجندي المقاتل:
فى منتصف يونيو ١٩٦٨ وبعد عام تقريبا من نكسة يونيو ١٩٦٧، تنفست جبهة القتال الصعداء، واستقبلت بكل الترحاب أبناء مصر الأوفياء، الذين جاءوا يأخذون لها بثأرها. ومحفور عندي فى الذاكرة يوم ١٩٦٧/٦/١٨، الذى لم تمحوه الأيام والسنون، عندما رأيت على الضفة الشرقية للقناة فى منطقة الإسماعيلية فى الطريق إلى رأس العش، العلم الأبيض وبه نجمة داود الزرقاء «وقلنا يومها يومهم ازرق إن شاء الله» فغلى الدم فى عروقي وأقسمنا قسم التحرير.
وظهر هنا فى جبهة القتال نمط جديد للجندي المقاتل ذي الثقافة المرتفعة والحرص الوطني الذى أعد للقتال إعدادا جيدا وشكلنا معا مجموعات عمل وكأنها جوقة موسيقية فى مسرح العمليات تعزف أنشودة النصر والتقينا عبر الأثير نبلغ نتيجة رصدنا لتحركات العدو، من الوحدات الصغرى فى جبهة القتال إلى المستويات العسكرية الأعلى.
واتسعت شبكة علاقاتنا الاجتماعية، التي نسجت جبهة القتال خيوطها والتي مازالت موجودة حتى الآن وبعد انقضاء ما يقرب من ثلاثين عاما، فأي نمط من العلاقات هذه الذى يستمر اكثر من ربع قرن، إنها أقوى العلاقات التي نشأت فى جبهة القتال بأيامها الخالدة بحلوها ومرها.
٤-الوحدات العسكرية تقوم بمهام مزدوجة فى نفس الوقت (واجب قتالي وواجب تدريبي)، وقد أفرز ذلك نمطاً جديدا للعلاقات العسكرية -العسكرية:
لم تكن مرحلة حرب الاستنزاف وقفاًعلى الواجبات القتالية بجبهة القتال لكن كان على جنودها، ان يتحملوا فى صبر الرجال الأشداء واجبين فى وقت واحد، ولقد أعاننا الله على ذلك. ففي اليوم الواحد كانت تكلف الوحدة القتالية فى جبهة القتال بالاستعداد للاشتباك مع العدو صباحا أو ظهرا مثلا، وما هي إلا ساعات محدودة وتكلف نفس الوحدة بإخلاء مواقعها فورا لتنفيذ واجب تدريبي فى الخلف. فكنا نقوم بالواجبين في يوم ووقت واحد. توحد الواجب القتالي هنا وانحصر فى الاشتباك المستمر والدائم مع قوات العدو شرق القناة سواء فى تراشق المدفعية الدائم المستمر، أوفى حماية قوات العبور بالقصف التمهيدي عند بدء العبور ثم القصف عند العودة لستر عمليات العودة.
أما الواجب التدريبي فقد تنوع وكان له نمطين أساسيين:
١-التدريب فى مسرح للعمليات يشبه أرض الضفة الشرقية للقناة،وكان يتم ذلك فى مناطق صحراوية

متعددة من مناطق الجمهورية الصحراوية القريبة من جبهة القتال لنكون على استعداد لترك مناطق التدريب، والعودة لجبهة القتال للاشتباك الفوري مع العدو فى أسرع وقت أيضاً.
٢- التدريب على عمليات العبور للمانع المائي،وقد تم ذلك على مرحلتين أيضاً:
أ- شملت الأولى التدريب على عبور مانع مائي صغير.
ب- أما الثانية فكانت مرحلة أكثر تقدما وهى التدريب على عبور مانع مائي كبير اقترب كثيرا من مانع قناة السويس.
ولعل ذلك يدل على دقة القيادة فى الأعداد والتنفيذ لعمليات التدريب التي يمكن أن تجدي كثيراً وتعطى نتائج إيجابية لدرجة كبيرة.

ظهور نمط جديد للعلاقات العسكرية -العسكرية:
وفى خلال مراحل التدريب المتعددة ،وخاصة فى المراحل الأولى التي كانت تتم فى الصحراء، ظهر نمط جديد للعلاقات العسكرية -العسكرية ونقصد به العلاقة بين القادة من الضباط وبين جنود «أكتوبر». فلاشك أن عملية إعادة البناء كانت تقتضي إعادة البناء المعنوي والاجتماعي داخل صفوف القوات المسلحة، بهدف توثيق العلاقة بين الضباط والجنود وذلك من أجل التفاعل الإيجابي بين عنصري الحرب الأساسيين:الضابط والجندي، وأن تظهر من خلال بذل المزيد من العناية والاهتمام بإشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية للجنود وتنمية العلاقات المستمرة بينهم وبين ضباطهم.

وكنا قد ذكرنا قبل ذلك فى مرحلة التدريب الأولى -بمراكز التدريب- كيف أن حفلات السمر كان لها دور إيجابي فى تقوية العلاقات الاجتماعية بين المدربين والمتدربين داخل مراكز التدريب. لكن حفلات السمر هنا كان لها مذاق خاص،فهي لم تكن قاصرة هنا على الجنود فقط، بل انه نتيجة لتقارب المستوى الثقافي بين جنود «أكتوبر». وضباطهم فلقد أصبحوا أكثر قرباً من بعضهم اجتماعيا ونفسيا أيضا ،وأصبحت حفلات السمر هنا فى صحراء التدريب بعد يوم شاق من التدريب الجاد المتواصل ،تضم كلا من الجنود والضباط ،فسرت بين الجميع روح طيبة وأخوة سامية، وظهر بذلك نمط جديد من العلاقات العسكرية -العسكرية يقوى من العمل العسكري ويدعمه.

وأخيراً فهذه قطرة من محيط حرب الاستنزاف العظيمة، المقدمة الحقيقية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، راجياً أن يتاح لي أن أسكب منها قطرات أخرى بإذن الله.

مواقف مع الصحة النفسية وانتصار أكتوبر عام ١٩٧٣

أ.د. جمال ماضي أبو العزايم

مستشار الطب النفسي

المقدمة:

يفتح العلم في كل آن صفحات من صفحاته ليري الإنسان عظمة طاقاته و كيف يمكن تذليلها في تنمية الإرادة وانطلاقها بلا حدود ، ومعركة ٦ أكتوبر مازالت توافينا بالكثير مما تم.

وقد انتصر المصريون ومازالت الانتصارات تجني ثمارها طمأنينة وتنمية وعزة وكرامة.

والصحة النفسية تكمل الصحة الجسمية والاجتماعية والروحية وهي الشعور بالرضا والطمأنينة والوصول إلى الاتزان والسعي إلى مزيد من التحصين ضد التوتر والخوف.

ونظرة إلى الجهاز العصبي ، مركز عمل النفس الإنسانية ، وما أودع فيه من بلايين الخلايا العصبية التي تجمع من نوافذ ذلك الجهاز بلايين المؤثرات البصرية والسمعية وأحاسيس الجلد والذبذبة وطاقات أخري عديدة كلها تحتاج منا إلى المزيد من البحث ونشر هذه المعلومات علي الناس حتي يعلموا بما وهبهم الحق وأعطاهم من القدرات التي تسيطر علي المراكز البدنية والنفسية.

ويبدأ التفكير بعد الأحاسيس وينفعل الإنسان بهذه الأحاسيس ثم يسلك سلوكا مناسبا لما تأثر به من أحاسيس وتبدأ الإرادة في الانطلاقة ومع المعرفة لكل هذه الكنوز يسهل علي الإنسان أن يسلك السلوك المناسب وأن تقوي عزيمته وقدرته علي مواجهة صعوبات الحياة.

وها هو مركز الجهاز العصبي المدير لطاقات الصحة النفسية يتكون من أكثر من مائة بليون خلية مرتبة في فصي المخ بكل دقة تعمل فيه النفس الإنسانية ويعطيها عظمة المعرفة كيف نبصر وكيف نسمع وكيف نعلم بما يدور حولنا وكيف نصل إلى السلوك السوي. وعندما ينفعل الإنسان بالقلق والتوتر والخوف فهذا هو الابتلاء لهذه المراكز ، كيف تعيد لهذا الإنسان هدوءه وطمأنينته.

وتوتر الشعوب وقلقها هو نتيجة توتر أفرادها ونكسة ١٩٦٧ أثارت أجهزة أعصاب الناس وهذا البحث حول ما يمكن أن تقوم به في مثل هذه المواقف وكيف يكون الطريق إلى مزيد من الصمود والانطلاق.

وصف القرآن لهذه الأحاسيس يدعونا إلى أن نسعي للحصول علي الكثير من ذلك الصبر الذي يوصي به الحق «واصبر الصبر الجميل».

وحقيقة أن رجال مصر صبروا وصبروا الصبر الجميل إبان الستينات والسبعينات من هذا القرن حتي جنوا

ثمار الصبر الجميل.
وسوف أحاول أن أعيش مواقف من حياتي وأنا فرد من هذه الأمة العظيمة وسوف أتحدث عن ما شاهدته بنفسي وما وفق به الفريق العلاجي الذي عاش معي طوال هذه الفترة.

شاهد عيان:

كنت أرأس العمل السياسي لوحدات الوايلي إبان عام ١٩٦٧ ، وكنت كذلك مديرا عاما بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية وتخصصي هو الطب النفسي وهكذا كنت أعيش الأحداث النفسية إبان نكسة ١٩٦٧ ، أعيش بينها في المجتمع وبين مؤسسات الطب النفسي وأذكر أنني قد دعيت لاجتماع للقيادات بعد أيام الحرب ولم نكن نعلم حقيقة الموقف وعندما اجتمعنا أذيع نبأ النكسة واستقالة الرئيس جمال عبد الناصر.

وخيم السكون المؤلم علي الحاضرين وأسمع أحد الحاضرين ينادي في الحاضرين وقد إصفرّت وجوههم وعلاهم الهلع والخوف والألم والقلق.

وكان ينادي الصمود الصمود يا .. رجال وليتوقف الحزن ولنستنجد بطاقاتنا النفسية العظيمة التي وهبنا بها الله القوي المتعال ولنصبر ونخطط.

وسرت في المجتمعين روح جديدة وانتهي الاجتماع وصدرت قرارات لإعادة مبايعة الرئيس جمال عبد الناصر وعدم الموافقة علي تنحيه.

وفي اليوم التالي زحف الشعب إلى مبني الرئاسة لإعادة مبايعة الرئيس والدعوة إلى مواقف الرجال والأخذ بطاقات القوة وخيل إليّ وأنا أري هذا الاجتماع أن مصر قد خلعت ثياب الحزن جانباً وان المعركة لم ولن تنته إلا بالنصر وأسمع أخ صادق يهتف « إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون » (صدق الله العظيم).

ويطمئن قلبي إلى أصالة هذا الشعب وعزمه علي المضي في المعركة إلى النصر بإذن الله.

الحزن الذي تبدل إلى طمأنينة وتصميم!

ووسط هذه الموجات المحزنة نلاحظ أن الحدث المتفجر لم ينل من شخصية الأمة إلا تفكيرا يبحث عن الحل ويبدأ في التخطيط ولم يناقش كثيرا ويحمل المسئولية لأحد ولكنه بدأ يخطط سريعا ويؤدي الحدث إلى تغيرات جذرية في حياة الناس.

١- بدأت حرب الاستنزاف مع العدو وزحف الفدائي المصري الذي خاض حرب ضد العدو وفي عمق خطوطه .

٢- نسفت القوات المسلحة السفينة إيلات أمام شواطئ العدو وقتل كل من كان فيها .

٣- أنشئت سواتر جبلية في محاذاة القناة لتضليل العدو ودلت الإنشاءات علي عظمة الفدائيين الذين كانوا لا يبالون بضرب العدو لمواقعهم ليل نهار.

٤- تطوع الشباب للعمل جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة إحساسا بالواجب وعملا علي مساندتها في واجبها الوطني.

٥- قام الأدباء والشعراء ورجال الموسيقي بتزويد الإعلام بفيتامينات الإرادة القوية التي هيأت الجو إلى مزيد من العمل الجماعي المبارك.

٦- نلاحظ أن المد الديني بدأ يتسع ويزداد عدد الذين يؤمون المساجد والذين تطوعوا للكتابة عن الإرادة وكيف يمكن تنميتها .

٧- مع تأثر الناحية الاقتصادية إلا أن التضامن الاجتماعي بدأ يزداد وساعد الأسر الفقيرة في الاستقرار وهذه ظاهرة صحية بناءة.
٨- بدأت الجهات المسئولة التخطيط في جمع الزكاة وارتفع إيرادها إلى درجات عالية سنة بعد سنة.
٩- ودارت معركة جزيرة شدوان وصمدت وتكلف العدو خسائر عديدة.
١٠- وازداد التصميم الجماهيري علي مزيد من المواجهة واجتمع زعماء العرب في القاهرة وبدأ التعاون والتآزر والبذل في سبيل النصر.
١١- زاد الاهتمام بعقد الندوات في المدارس وأماكن العبادة وحتى في المقاهي وكل التجمعات وكم من مئات المرات ذهبت أنا وصحبي إلى هذه الأماكن لنشر الوعي النفسي الديني ودار الحوار مع المجتمعين حتى تتم الفائدة من هذه اللقاءات.
١٢- بدأت المؤتمرات النفسية في التزايد وعقدت دار الاستشفاء مؤتمرا في مقرها مع الأطباء النفسيين بالمحافظات عام ١٩٦٩ وعقد مؤتمر ثان في عام ١٩٧٠ حضره رئيس الاتحاد العالمي للصحة النفسية ومؤتمر ثالث مع العاملين في ميدان الصحة النفسية في العالم العربي ١٩٧٢.
عقدت هذه المؤتمرات بقاعة المؤتمرات بالجامعة العربية وكان الموضوع المشترك هو التحصين ضد التوتر والقلق والاكتئاب.
١٣- قامت دور العبادة والجمعيات المشرفة عليها بدور إيجابي جديد وزاد الاهتمام بافتتاح المساجد الجامعة التي تتضافر فيها طاقات العقيدة مع طاقات الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية.
وهذا خير كبير يتمتع به الناس في هذه الأيام ويتعاونون في التطوع من أجلها.
١٤- قامت الصحافة ودور الإعلام بدور بناء وهي تفتح أبوابها لمزيد من المعرفة والعمل علي وقف زحف التوترات.
١٥- ازدادت الوحدة الوطنية صلابة واشترك المصريون جميعا في التحصين ضد السلبيات وضربوا أروع المثل لهذه المواقف.

وفاة الرئيس جمال عبد الناصر (الحزن الجماعي وآثاره:)

وحزن المصريون من أعماق نفوسهم علي هذه الحادثة وهي الموت المفاجئ للرئيس وكنت أحتفل مع زملاء لي بذكري الإسراء عندما همس صديق في أذني أن الرئيس قد استشهد وأسرعت لسماع الأخبار من مذياع قريب وتجمع المواطنون في حالة حزن وفزع وترك المحتفلون بالإسراء المكان ووجدتني وأنا الداعي لا يوجد حولي أحد والكل قد انصرف حزينا منفعلا.

* واتصل بي السيد وكيل وزارة الصحة وأخبرني أن هناك تجمع بالآلاف أمام سراي القبة وأن الناس يتشنجون ويقعون علي أرض الميدان بطريقة هستيرية وطلب مني إعداد العدة النفسية وفريق مدرب لعلاج هذه الظاهرة.

عيادة طوارئ عاجلة في ميدان القبة:

واتصلت بالزملاء الأطباء في المستشفي والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وأعددنا عيادة سريعة في مبني الاتحاد الاشتراكي بكوبري القبة وتطوع فريق من المواطنين علي حمل المتشنجين فرداً فرداً وأعددنا استمارة جمع معلومات من المصابين - عملهم - السكن - السن - الحالة المدنية - الأحداث النفسية التي تعرضوا لها في الأيام الأخيرة والأمراض التي كانوا يعانوا منها في الأيام الأخيرة وما يمكن أن يضيفه

هؤلاء المصابين من معلومات سريعة ..
وبدأ فريق العلاج في العمل وكان العلاج علاجا إيحائيا ويحقن المريض في الوريد بعقاقير منبهة ببطء وعندما بدأ الشعور يسترد طاقاته كان يتحدث إليه الطبيب ويعرفه أن هذا المرض رد فعل لفقدان شخصية الرئيس جمال عبد الناصر وربما ليذكره أخبارا عائلية مماثلة وأنه مؤقت ولا يحتاج إلا إلى إرادة المصاب وأن يتابعنا في التليفون إذا احتاج إلى مزيد من الرعاية.

إسترداد الوعي البناء للجماهير:
وتعلمنا من هذه المواجهة النفسية مع الجماهير. كانت لكلمات فريق العلاج آثارها في نفسية المصابين وتبين من معهم قدر أهمية الصحة النفسية ودورها في تنمية الإرادة وتابع المصابين الحضور إلى عيادة المستشفي وتحسنت حالاتهم.
وأذكر ليلة هذه الأحداث أن الثورة الحزينة في شوارع القاهرة وفي حي القبة بالذات لم تفقد وعيها رغم قلة عدد رجال الشرطة وكان الناس يتعاملون مع عيادة الطوارئ مقدرين ما يقوم به الفريق العلاجي المتطوع. وفي حوالي الساعة ٢ صباحا في طريقي إلى العودة للمنزل أوقفني فريق من الشباب وكنت بمفردي في عربتي وعندما عرفوا شخصيتي إعتذروا وعرفت منهم أنهم كانوا يسهرون للحفاظ علي الأمن خوفا أن يقوم العدو بغارة من حقده.
وهكذا قلّت الأحدث في هذه الليلة إلى أقصي ما كنا نتصور نتيجة الوعي والصبر والرشد الجماهيري.
وتجمع المعلومات في ورقة بحث أذاعتها الصحف وعلمت بها الأوساط الدولية وزار مصر رئيس الأبحاث بالمركز القومي للصحة النفسية بواشنطن وسأل عن دقائق ما حدث وما قامت به عيادة الطوارئ في ميدان القبة ودعاني لإلقاء محاضرة حول هذا الحزن الهستيري وألقي زميل أمريكي بحثا عن الحزن بعد وفاة الرئيس كيندي وكيف تمرض الأمم كما تمرض الأفراد.

المصريون يتعجلون العودة إلى الأرض في سيناء وانعكاسات ذلك نفسيا:
وتولي الزعيم أنور السادات مقاليد الحكم وأمامه تركة من المشاكل العاتية ووعد الجماهير بالتخطيط للعودة إلى الأرض السليبة وتم التخطيط لكن الناس كانت في عجالة من أمرها وتريد أن تمحو عار نكسة عام ١٩٦٧.
وقامت مظاهرات الطلبة عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ووسط هذه الأحداث يستشهد الفريق / عبد المنعم رياض وهو في موقع متقدم من العدو ويتعالي النداء بالثأر ويزداد التصميم في ذرات نفوس المصريين ويتابعون الأحداث.

السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان ١٩٧٣:
وفي الساعة الثانية ظهرا بدأت المفاجأة بقيام مئات الطائرات من سلاح الطيران المصري بقيادة الرئيس مبارك في هجوم فدائي خالد علي العدو في المواجهة وأعماق سيناء وعبر الجيش المصري وهو يردد :
« الله أكبر.. الله أكبر »
وانطلقت الطاقات العظمي للإرادة المصرية التي كانت نتيجة التخطيط النفسي السديد والتي لا تقدر بالمال والتي عرفت طريقها منذ بدء النكسة والتي أثبتت أن إرادة مصر سوف يكون لها النصر دائما ما دامت آخذة بناصية التربية النفسية في إطار من ثقافة دينية غلابة انتصر تخطيط الرئيس جمال عبد

الناصر والتخطيط السياسي عميق الأثر للرئيس أنور السادات وكذا القيادة السديدة للرئيس مبارك في نضوج الإرادة واقتحام طائرات المصريين شرقي القناة ودكهم حصون العدو التي كان يتحدث عنها أنها لا تقهر.

الإعلام المصري الصادق:
ومع مطلع حرب السادس من أكتوبر لبس الإعلام المصري ملابس الصدق وأغظي إعلاماً حبذا قبله المصريون الذين كانوا يقارنون هذا الإعلام بإعلام عام ١٩٦٧ وهدأت النفوس وفرحت بالنصر الصادق وازدادت صحوة الإرادة.

أخوة من البلاد العربية والسودان بين القوات المصرية:
وعندما بدأنا الاهتمام بالجبهة الداخلية وافتتحت عيادات الطوارئ النفسية وصل إلى مصر متطوعون من البلاد العربية والسودان - وها هو المرحوم الأستاذ / التيجاني الماحي رئيس الطب النفسي بالسودان ومنظمة الصحة العالمية ومعه صحب يتطوعون مع زملائهم المصريين للعمل النفسي وترحب بهم مراكز البحث العلمي ويصحبهم المرحوم الأستاذ الدكتور / أحمد وجدي - لزيارة ميدان الحرب ويقومون بإعطاء العون النفسي للذين يحتاجونه.

التطوع لإنشاء عيادات نفسية بمستشفيات القاهرة:
وعرضت علي السيد محافظ القاهرة إنشاء عيادات في مستشفيات القاهرة للصحة النفسية وأخبرته أن زملائي الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين في مراكز متقدمة بعيدا عن المستشفيات.
واخترنا مستشفي منشية البكري والساحل وشبرا وأم المصريين وباب الشعرية والمنيرة، وحلوان، وتعهدت أن يكون مستوي العمل علي الدرجة الممتاز ،وذلك بعد موافقة أ.د. دويدار مدير منطقة صحة القاهرة وأن دار الاستشفاء سوف تمول كل ذلك بعيدا عن ميزانية الدولة، ولكن السيد اللواء / سعد زايد - بعد بإدراج كل ما ينفق في هذه العيادات من الميزانية المقبلة وأودع دار الاستشفاء (عشرة آلاف جنيه) للصرف علي هذا المشروع القومي النفسي وسارت التجربة ونجحت ووفرت من ميزانية الدولة الكثير.
عيادة طوارئ بالتليفون:
وازداد الاهتمام من فريق الصحة النفسية لتحقيق مزيد من النجاح،وساهموا جميعا في نوبات عمل للتطوع في حل المشاكل النفسية الطارئة عن طريق التليفون، وتخصص رقمين من تليفونات دار الاستشفاء للعمل وتم الإعلان عن ذلك بكل وسائل الإعلام وأقبل الناس علي التحدث في هذه التليفونات ودونت المكالمات وكان يعقد صباح كل يوم الساعة الثامنة صباحا اجتماعاً يضم الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمدربين المهنيين لمناقشة هذه الشكاوى وما وجهه فريق الصحة لهم من مشورة وبذلك تم تدريب عملي ونظري علي العمل في المجتمع تدريباً يحقق المجتمع العلاجي الذي ألقي أضواء ساطعة عن دور الفريق النفسي إبان الطوارئ.

معارك الدبابات في أعماق سيناء:
ونشبت أكبر معركة للدبابات شنها المقاتل المصري الذي زود بأدوات ليس لها دور في الحرب الإلكترونية ولكن كان لها دوي هائل في إحراز النصر وانطلق هؤلاء المردة المتطوعون يحملون أسلحتهم بين صفوف

دبابات العدو ويحرقونها ويحطمونها وكان ذلك نتيجة التربية العسكرية والتخطيط العلمي المناسب ويشهد العالم علي ما حققه المقاتل المصري الأعزل إلا من طاقة الإرادة.

انتصار مدينة السويس:

وها هي دبابات العدو التي زودته بها أمريكا تخرج من مصانعها عابرة القارات إلى أعماق سيناء، وهناك كانت تقذفها الإرادة المصرية إرادة المردة الذين فدوا أمتهم ومسحوا عار نكسة عام ١٩٦٧ م.
ولذا عندما حاول العدو اقتحام مدينة السويس عام ١٩٧٣ هب المقاتلون المتطوعون بقذف هذه الدبابات في شوراع السويس وأحرقوها جميعا.

إيقاف حرب ١٩٧٣:

وتتخذ الأمم المتحدة قراراً بوقف الحرب وبدأت إسرائيل تعيش حالة من الحزن وهي تسترجع ما تم ومعناه التصميم النفسي المصري (أطفالها وشبابها والعاملون فيها وكل من يحبها ويسير في مسارها).
تذكرت كل ذلك ودارت مفاوضات الانسحاب من الأرض وتم ذلك بعد مفاوضات عنيدة تمسك فيها المفاوض المصري بكل حقوق أمته دون أدني تفريط وبإرادة قوية.

الاحتفال بفتح قناة السويس:

وفي عام ١٩٧٥ احتفل المصريون بافتتاح قناة السويس بعد توقف عشرة سنوات وأخذت العدة للاشتراك في ذلك الاحتفال في بورسعيد ولكن زارني وفد من الاتحاد العالمي للصحة النفسية وتحدثت مع المخابرات العامة للسماح لي بإصطحاب الوفد وسافرنا إلى بورسعيد وأتي القائد المنتصر/ أنور السادات بحضور الاحتفال وزحفت إلى مكان الحفل آلافاً من السفن تحتفل مع شعب القناة الذين شاركوا وتطوعوا في المعركة. حضروا يرددون:

« الله أكبر .. النصر لمصر .. النصر للإرادة والنصر للصحة النفسية »

وكنت أردد بين ما أردد في صميم نفسي قوله تعالي :

« وفي أنفسكم أفلا تبصرون »

(صدق الله العظيم)

المراجع

١ – كتاب مواقف مع الطب النفسي ١٩٤٣ – ١٩٩٦ (ص ٩٩)، (ص ١٠٦)، (ص ١٣٣) د. جمال ماضي أبو العزائم.

٢ – كتاب القرآن والصحة النفسية (ص ٤٧) د. جمال ماضي أبو العزائم.

٣ – كتاب نفوس من وراء الأسوار – د. جمال ماضي أبو العزائم.

٤ – إعداد مجلات الصحة النفسية ١٩٦٠ – ١٩٧٥ – د. جمال ماضي أبو العزائم.

٥ –أعداد مجلة النفس المطمئنة ١٩٨٤ –١٩٩٨ – د. جمال ماضي أبو العزائم.

٦ – كتاب مستشفي العباسية بين الأسوار المغلقة والباب المفتوح (ص ٨١).

٧ – الكتاب السنوي لدار الاستشفاء للصحة النفسية ١٩٧٣ (ص ١٠)، (ص ٦٣).

تجارب رائدة للمرأة المصرية في خدمة المجتمع والارتقاء بالبيئة

أ. عنايات الحكيم

عضو مجلس محلي مدينة الجيزة

المقدمة:

فى اقل من قرن من الزمان شهد العالم حربين عالميتين كان لابد أن تتأثر بهما جميع الشعوب ومن بينها مصر، ومنطقة الشرق الأوسط،والبلاد العربية، وشهد العالم ثورة صناعية،وتغيرات اقتصادية، واجتماعية أثرت بدورها على داخل البلاد ،ولم يستطع شعب من الشعوب أن يعيش بمعزل عما يجرى فى العالم من تغيرات، وسرعة الاتصال بين البلدان نتيجة التقدم العلمي والتطور في وسائل المواصلات جعل سرعة التأثر وشدته لا تترك بلدا من البلدان يستطيع أن يقفل بابه على نفسه،ويعيش فى عزلة، وهدوء بعيدا عن التأثيرات العالمية مكتفيا بالتطورات الداخلية حسب احتياجاته المحلية.

وكان موقع مصر الجغرافي ومركزها الاجتماعي بين الشرق،والغرب جعلها همزة الوصل بتقاليده،والمستقبل بين ثلاث قارات متنوعة الأحوال، والثقافات،وقد مرت مصر فى عدة مراحل سياسية،واجتماعية، واقتصادية، وشاهدت الإقطاع، والنظام الرأسمالي أثناء الملكية والاستعمار السياسي ثم بدأت بوادر الاشتراكية بعد ثورة ٢٣ يوليو، والاستقلال،وما أن بدأ التطور الاجتماعي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ومن الاقتصاد الحر إلى الاقتصاد الموجه حتى اضطرت من جديد أن تتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، والرأسمالية والخصخصة نتيجة لما حدث فى العالم من تغيرات جوهرية سريعة بعد انهيار الشيوعية والاقتصاد الموجه، ومن ثم كان التغير الداخلي لابد أن يواكب التغيرات العالمية، ولكن بحيث لا يفقد جذوره ويرتبط بها، ولا يتنازل عن تراثه وقيمته، وقد شاركت المرأة فى جميع المراحل مشاركة فعالة حيث كانت تناضل فى مرحلة التخلص من الاستعمار السياسي، ثم اشتركت فى التطور مع الرجال فى إرساء أسس الاشتراكية، ودخلت انتخابات الحكم المحلى، ونجحت فى عضوية المجالس النيابية حيث مثلت بعضوين فى بادئ الأمر هما أمينة شكري

في الإسكندرية وراوية عطيـة في القـاهرة ثم في سنة ١٩٥٩ اشـتـركت في انتـخـابات اللجـان الأساسية،ونجحت ٨٢ سيدة اشتركن بفاعلية في الحكم المحلي،وذلك عن طريق انتخابات مباشرة.

المرأة والنهوض بالمجتمع المحلي :

في مرحلة الملكية كان دور المرأة الاجتماعي من خلال المبرات التي كان يرأسها الأميرات وجمعية، الهلال الأحمر، والاتحاد النسائي الذي أنشأته المرحومة الراحلة هدى شعراوى وكان له نادى انبثقت منه أنشطة وجمعيات لخدمة المجتمع والنهوض بالبيئة من بينه جمعية التحرر الاقتصادي بشارع القصر العيني، والتي كونتها وترأسها السيدة خيرية شرين،وقد قامت ومازالت تقوم بعدة خدمات للبيئة، والأسرة من بينها إعداد بعض الخادمات كمعاونات لربات البيوت في العمل المنزلي بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية...الخ، وإعداد وجبات للسيدة العاملة بثمن معقول الخ... ثم بدأت تأخذ الحقوق الاجتماعية شكلا علميا منظما وبدأت الدراسات الاجتماعية، ومدرسة الخدمة الاجتماعية التي تحولت إلى كلية من الكليات فيما بعد، اهتمت بعض النساء بتكوين الصالونات الأدبية كما اهتمت بالريف،وكانت عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) من أول المهتمات بالريف والتوعية لنساء الريف،وان كانت لم تأخذ شكلا جماعيا ،وأسست رفيعة الحكيم في الجيزة جمعية رعاية الأسرة،وبدأت الأسر المنتجة، ومعارض الإنتاج المنزلي تنتشر في صورة إرهاصات كما تكونت جمعية خريجات الجامعة.

وفي عهد ثورة ٢٣ يوليو ،وفي ظل اللجان الأساسية تكونت عدة جمعيات أهلية،ودخلت المرأة مجال التعاون فتكونت جمعية الأم العربية وجمعية ربات البيوت بالجيزة، وشاركت المرأة بجدية في تلك المؤسسات، وأصبحت عضوا مؤثرا في الاقتصاد ،والتنمية الاجتماعية،واهتمت بنوع خاص بالتنمية الاجتماعية،والتحرر الاقتصادي حتى تأخذ مكانتها بجانب الرجل كما حصلت على حقوقها السياسية، وكان عليها أن تثبت جدارتها في التنمية البيئية،والارتفاع بمستوى المعيشة الحضارية.

وفيما يلي بعض النماذج والأمثلة التي أثرت في سير التطور الاجتماعي، والتنمية البيئية وصور من مساهمة المرأة المصرية في التقدم الحضاري في مصر،ولما كنت من بين النساء اللاتي تشرفن بعضوية مجلس المدينة فسوف ابدأ بتجاربي الخاصة كنموذج من المساهمة في تنمية المجتمع.

تطورات ومؤثرات محلية وعالمية	تطور حركة المرأة المصرية
بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤	
نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨	
ثورة ١٩١٩	الاتحاد النسائي وجمعية هدى شعراوى
أول دستور وتكوين مجلس النواب ١٩٢٣	المبرات الخيرية
ومجلس الشيوخ	الهلال الأحمر
معاهدة الجلاء بين مصر وإنجلترا ١٩٣٦	
بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩	
نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥	سلسلة نشاط المصرية

	جمعية رعاية الأسرة
حرب فلسطين ١٩٤٨	جمعية تحسين الصحة
	جمعية التحرر الاقتصادي
ثورة يوليو ١٩٥٢	
تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي ١٩٥٦	تمثيل المرأة فى المجالس النيابية
الميثاق الوطني للقوى الشعبية ١٩٦١	والاتحاد القومي والمجالس المحلية
	الجمعية التعاونية للام العربية
وقرارات يوليو الاشتراكية	جمعية ربات البيوت
حرب يونيو ١٩٦٧	
بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨	جمعية بلدي
وفاة الزعيم جمال عبد الناصر ١٩٧٠	
تولى الرئيس أنور السادات	
معركة العبور ١٩٧٣	لجنة زكاة صلاح الدين للتنمية الاجتماعية
ورقة أكتوبر ١٩٧٤	
مبادرة السادات وزيارة القدس ١٩٧٧	
اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١	
وتولى الرئيس حسنى مبارك الحكم	
المؤتمر الاقتصادي	جمعية الرعاية المتكاملة
إحلال وتجديد البنية الأساسية	جمعيات أهلية لخدمة البيئة وتنمية المجتمع
التوسع فى القروض والمعونات الأجنبية	فى الأحياء المختلفة مثل الدقى والزمالك
الإصلاح الاقتصادي والخصخصة	جمعية الارتقاء بالبيئة

الثروة البشرية أهم الثروات والتنمية البشرية أول خطوة فى التنمية الشاملة :

ولما كان اقتناعي بان الثروة البشرية أغلى الثروات لأنها مركز الحركة، والتنمية الشاملة،والمستمرة، ومن ثم فإن الاهتمام بها ،وبتنميتها ، وتوظيفها أهم،وأجدى الاهتمامات لأن بناء الإنسان أول خطوات الإصلاح، ومن ثم كان اهتمامي بالتربية على أنها أداة بناء الإنسان وإعداده للحياة ،والعطاء ، وتنمية المجتمع ،والتربية فى مفهومي ليست فى تلقين العلوم، وإنما فى تهيئة الجو الذى يعين الإنسان على النمو من ذاتيته، ويكتشف نفسه بنفسه، ويوظف هباته بالعطاء ، والنمو، والإصلاح ويعيش كما ينبغي للإنسان خليفة الله فى أرضه أن يعيش.

من النظريات التي استخدمتها ، واقتنعت بها أثناء عملي فى مجال التربية، والتعليم، نظرية اللعب، وطريقة الترويح، حيث من خلالها يتم ربط العلم بالحياة، وربط العلوم بالتطبيق، وبعضها بالبعض،ويستطيع الإنسان بواسطتها أن يكتشف نفسه، واحتياجاته، واحتياجات بيئته، ومجتمعه ومن النظريات الحديثة التعلم من البيئة ،وقد اعتمدت فى أسلوبي التربوي على تنمية الوازع الداخلي فى تكوين الخلق ،وتنمية الشخصية ،وليس المؤثر الخارجي الذى يزول عن الشخصية بزوال المؤثر ،وهذا الأسلوب كان السبيل الأول فى إعطاء الثقة بالنفس ،والتعرف على الذات وعلى المجتمع المحيط، وتربية الإرادة الواعية، والمدرسة فى مفهومي ليست مجالا للحشو والتفريغ، وإنما هى مجال للكشف

عن المواهب والميول، ومجالا للتجريب والابتكار، خلصت فى تجاربي إلى مبادئ،ومشروعات عميقة على نطاق المدارس منها إدخال الخدمة الاجتماعية بالمدرسة، وكذا الأنشطة المدرسية الحية التي تعطى الفرصة للإتباع واكتشاف الذات، وكان من نتائج تلك التجارب تكوين جمعية سلسلة نشاط المصرية بمدرسة طنطا الثانوية، وقد بدأت بتكوين نواة صالحة من خيرة الفتيات فى كل مدرسة فى مرحلة الثقافة العامة، وربط تلك الحلقات الواحدة بالأخرى لتكوين مجتمع صالح للفتاة المصرية، وفى مرحلة الإعداد للمستقبل،وكان إيماني بان تكوين البلورة النقية يلتف حولها المجتمع السليم كما يحدث فى تكوين ملح من الأملاح حيث يتبلور المحلول حول البلورة النقية الأولى من نوعها، ولما كان مجتمع المدرسة متغيراً كلما تغيرت الإدارات اضطررت لتسجيل الجمعية بوزارة الشئون الاجتماعية وكان ذلك فى الأربعينات.

وبناء على هذا المفهوم سعيت لتكوين إدارة لخدمة الشابات من موقعي كموظفة بمكتب الاتصال الفني بالوزارة وأصبحت هذه الإدارة بعد ذلك هي المسئولة عن النواحي الاجتماعية بالمدارس، وتعيين أخصائيات اجتماعيات بجانب التربويات للاهتمام بالخلفية الاجتماعية للطالبات لما لها من تأثير على النواحي العلمية،والتربوية،وشخصية الفتيات،وكذلك تشجيعهن على الإسهام بدور إيجابي للارتقاء بالمجتمع المحلى المحيط بالمدرسة باعتبار أن المدرسة مركز إشعاع للمجتمع.

المجال الشعبي ودوره فى النهوض بالبيئة وخدمة المجتمع :

لما انتقلت إلى العمل الشعبي بعد ذلك ظل اهتمامي بالمجتمع المحلى من النواحي التربوية، وكان شعاري المجتمع المحلى ينهض بنفسه، بمعنى انه كفيل بالنهوض بذاته ولا يجدي إصلاحه بفرض المشروعات عليه بدون اشتراكه فى الرأي، وإثارة اهتمامه، وإدراكه لاحتياجاته،وكان من أول المشروعات إثارة اهتمام المرأة بمجال التعاون، ونشر الوعي التعاوني في صفوف النساء،، ثم تكوين جمعية الأم العربية، وجمعية ربات البيوت فى مدينة الجيزة، أما الأم العربية التي كنت مؤسستها ،ومديرتها فكانت جمعية إنتاجية ثقافية خدمية، وكانت، ومازالت ربات البيوت التي أسستها السيدة زهرة رجب جمعية استهلاكية.

ومن المشروعات التي بدأتها أثناء جولتي الانتخابية سنة ١٩٥٩ مشروع التعبئة لمحو الأمية بمعناه الواسع، والذي لا يقتصر على الأمية الأبجدية بل محو الأمية الذهنية، والصحية، والحرفية، والدينية والمعيشية مما جعل مركز سرس الليان يركز أنشطته فى محو الأمية الوظيفية كما سماها، ومن المشروعات التي كانت من البيئة أيضا مشروع الشرطة الاجتماعية للصبية،والشباب، ويهدف المشروع إلى إثارة وعى الشباب، والصبية بالاهتمام بالبيئة والعمل على النهوض بأنفسهم، وكان شعاره من الاتكال إلى المسئولية،ومن التالف إلى النافع، ومن الهدم إلى البناء.

وكان مدخلي إليهم الأسلوب التربوي، وأشعارهم بالانتماء للبيئة، والمجتمع، وإعطائهم الثقة فى أنفسهم، وانهم قادرون على تغيير أحوالهم بأنفسهم، والنهوض بالمجتمع ما دامت لديهم إرادة التغيير، وكان من نتيجة تلك الخبرات إصلاح شارع صغير يسمى شارع عامر فى الجيزة فى ثلاث أيام بمجهود الشباب،وتوجيهه، وتفاهمهم مع المحليات.

وإثارة الوعي لديهم،والشعور بالمسئولية، وإزكاء بذور الوطنية الإيجابية الحقة فى نفوسهم والتعاون على البر والتقوى والإصلاح وليس على الإثم، والعدوان، وبدأ مشروع الشرطة الاجتماعية ببعض المدارس، وخدمة البيئة،ومعسكرات العمل لتحسين البيئة.

وكان من نتائج مشروع محو الأمية بمعناه الواسع بدء تحويل المقاهي إلى أندية ثقافية وأخذنا فى تسجيل بعض الأمثال الإيجابية كبداية لمحو الأمية، وأدخلت الشاشة الصغيرة كأداة للتثقيف إلا أن بعض المعوقات حالت دون إتمام المشروع بالصورة المرجوة كما كان من ضمن المشروع المكتبة المتنقلة التي تبنتها جمعية الرعاية المتكاملة برئاسة السيدة سوزان مبارك فيما بعد.

كما أنشئت أندية للأسرة فى بعض المدارس بعد أن نجحت التجربة باستئجار مبنيين كانت تقام فيها بالتعاون مع هيئة الاستعلامات بالجيزة بإحضار بعض الأفلام الثقافية، وكان يشترك فى تلك الندوات بعض المختصين بالتعاون مع نساء الحي،وكان يتم مناقشة قضايا المجتمع،والحياة من الزوايا النظرية، والعملية بالاستعانة بذوي الخبرة مما كان له اكبر الأثر فى محو الأمية الذهنية، والمعيشية، وتكوين مودة،وتفاهم بين المواطنين، والأهالي.

البعد الإيماني كحافز للتنمية المتواصلة والتكافل الاجتماعي :

إبان معركة العبور ١٩٧٣ تنبهنا لإهمال الجانب الديني، والخلقي فبدأت النساء يشعرن بواجب الدعوى للاهتمام بخدمة المعركة، والرجوع للوازع الديني،والخلقي، والتعرف على التراث فى اعتدال، وإخلاص، وبدأن بتعبئة الوازع الوطني بعقد سلسلة من الندوات تحت عنوان «اعرف عدوك» دعي إليها المختصين، والثقات، وخدمة الجرحى، ومواساة الثكلى، وعمل دورات للإسعافات الأولية، والتمريض، وكان منطلق خدماتهن مسجد صلاح الدين بالمنيل حيث كان قريبا من القصر العيني، وبدأت فكرة تحويل المسجد إلى جامع متكامل الخدمات،ومركز إشعاع للحى بالتعاون مع بيت الشباب، ونادى النيل فى خدمة المجتمع، والنهوض بالبيئة، فتكونت أول لجنة نسائية للزكاة،والتنمية الاجتماعية معتمدة من بنك ناصر الاجتماعي، ورفعت شعار تحويل الطاقات المعطلة إلى منتجة، واستثمار أموال الزكاة فى مصارفها الشرعية فى تنمية المجتمع التي من بينها التخفيف من حدة الفقر بتحويل الطاقات المعطلة، وتأهيلها لتكون منتجة قادرة على الارتفاع بمستواها الاجتماعي، والمادي مما يقلل من نسبة الاستجداء، والاتكال وقامت،بتسويق، وعرض إنتاج السيدات، والرجال، وتيسير الزي الملائم للفتيات، والذي يتصف بالاحتشام إلا أن بعض المقلدين، والجهلاء تحول إلى نوع من المغالاة التي لم يفرضها الدين مما استدعى لجنة الزكاة لعمل عروض للزي المناسب المتفق مع روح الدين، وروح العصر مما شجع الكثيرات على ارتدائه فى صورة وقورة وبسيطة، وقامت عضوات اللجنة بإعطاء دروس فى محو الأمية من خلال القرآن الكريم بالتعاون مع وزارة التربية، والتعليم ودروس فى الصحة والوقاية من خلال بعض الطبيبات الصالحات كما ساهمت اللجنة فى علاج الأهالي، وتحمل عبء نصف قيمة الدواء، وعلاج بعض الأمراض المستعصية بالتعاون مع بعض المستشفيات والأمراض، وكذلك ساهمت اللجنة فى تيسير الزواج بإعطاء القروض لمستحقيها من المقبلين على الزواج وقروض فى الشدائد بأنواعها، وكانت ظروف الحرب قد جعلت القيم الروحية أقوى دافع للتنمية الاجتماعية والبيئية.

وقد قامت لجنة الزكاة بإعداد موائد الرحمن فى المواسم مثل رمضان الكريم، وإحياء المناسبات الدينية مثل مولد الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو رأس السنة الهجرية بصورة حضارية متطورة، وعقد القرآن، والزيجات بصورة واعية، وبسيطة تجمع بين قدسية المناسبة والبهجة، وعالجت كثيرا من المظاهر المتخلفة التى درج عليها بعض الناس.

وشعار اللجنة « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »، ولجنة الزكاة، والتنمية الاجتماعية فى الحقيقة مبرة دينية خلقية تنويرية اقتصادية اجتماعية للارتفاع من شأن المرأة والأسرة، والمجتمع فى اعتدال ووعى سليم وإخلاص، وتجرد.

رؤية مستقبلية

من الأمور التي نشاهدها هذه الأيام حاجة الأسرة المصرية، والعربية إلى الإعداد لمهام الحياة فى عصر العلم، والمتغيرات، والحياة المركبة، والمعقدة، وما يصادفها من مشاكل، وقضايا بعد أن ولى عهد الأسرة الكبيرة، وحل محلها الأسرة الصغيرة، واشتغال المرأة،وجمعها بين البيت، والعمل بجانب مشاكل الزواج، والبيئة.

ولما كان الطبيب يعد إعدادا جيدا لمهنته، والمهندس ...الخ فانه من الأجدى أن نعد الأسرة،الزوجة، والأم والأب لمستقبل الأسرة إما فى معاهد متخصصة أو دورات تثقيفية للمقبلين، والمقبلات على الزواج.

ومن المشاهد أن كثيرا من الناس يلجئون بما فى ذلك بعض المثقفين، والمتعلمين إلى القضاء لحل مشاكلهم الأسرية مما يؤدى إلى تفكك الأسرة بل، والقضاء على المودة بين أفرادها وبالتالي القضاء عليها، وعلى مستقبل الأطفال، ولذلك اقترح دعم مكاتب الاستشارة،والتوجيه الأسرى، وإعطائها صلاحيات بحيث لا تعرض قضية أو مشكلة بين الزوجين على القضاء إلا بعد أن تعرض على مكتب من مكاتب التوجيه، والاستشارات الأسرية، وتعجز تلك عن حلها أو الوصول إلى قرار مناسب بالنسبة لها، فهذه المكاتب يمكن أن تحل محل الأهل الذين كانوا فى الماضي يقومون بدور الوساطة، والتوفيق بين الأزواج حسب الآية الكريمة « ، وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله، وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما أن الله كان عليما حكيما ».

(سورة النساء آية ٣٥)

ولعل مكاتب الاستشارة الأسرية إذا أعطيت الصلاحيات الواجبة، ودعمت علميا وقانونيا، واجتماعيا تقلل كثيرا من حالات الطلاق، والتفكك الأسرى، والكوارث الاجتماعية، كما يمكن أن يكون لها دور المشورة، والتثقيف، والتوجيه فى مسائل التعليم، والتربية، والصحة لو نظر إليها نظرة شمولية واعية، ودعمت بثقافات فى مجالات الحياة،والتربية، والزواج، ولعلها تعين فى مواضع الاختيار فى الزواج، وتوفير التوافق المطلوب إلى آخره.

ومن المشاهد أن بعض النساء الصغيرات يقفن عن تحصيل العلم، ويقف نموهن الذهني بسبب الزواج أو انتظار الزواج أو ظروف خاصة بالأسرة مع أن الدين قد امرنا أن نطلب العلم من المهد إلى اللحد،وان معطيات العصر تحتاج للإنسان المتكامل الثقافة، والخبرات وتحديات العصر تحتاج منا للارتفاع بمستوى المرأة والأسرة والمجتمع إلى ابعد الحدود، ولذلك فأنني اقترح بالإضافة إلى الاهتمام بمحو الأمية بمعناه الشامل، وبالإضافة إلى مدرسة الفصل الواحد المشروع الذى تتبناه مشكورة السيدة سوزان مبارك حرم الرئيس أن تعد دراسة لأنصاف المتعلمات حسب المستوى الذي وقفن عنده ويتم فى تلك المعاهدة دراسات تكميلية تتناسب مع كل فرد بتكملة،ومواصلة ثقافته أو ثقافتها لتأهيلها للحياة على مستوى مناسب ولائق واستمرارية التحصيل العلمي، وْالدراسي، وشموله لما يحتاج إليه

الإنسان لكي يتفهم الحياة، ويوظف مواهبه بالعطاء، والتنوير، ومن اجل التنمية المتواصلة المستمرة.
ومن اجل ذلك اقترح إنشاء مراكز التنمية، والبناء، والتنوير فى الأحياء المختلفة، ولعل هذا المشروع يسد بعد النقص الذى نشأبعد إلغاء الجامعة الشعبية التي كانت تسد ،وتشبع احتياجات الكثيرين، والكثيرات للتعلم، والتثقيف وتؤهلهم للإنتاج، والإبداع بما يتناسب، وظروفهم واستعداداتهم، ونحن إذا كنا نريد أن ننمى مجتمعنا كي يواجه احتياجات العصر، ويواكب تقدم المجتمع الإنساني العالمي فعلينا ألا نقف عن التقدم، ومن ثم وجب علينا أن نعمل،ونشجع التعلم المستمر، والتنمية الشاملة،وأن نكفلها لجميع أفراد الشعب فى إطار المجتمع الإنساني العالمي المستمر فى التغيير، والذي يقفز بخطوات واسعة متزايدة فى السرعة منسقة الخطى.

ومما تقدم يجدر بنا فى مستهل القرن الواحد والعشرين أن نركز على ما يلي :

- دعم القيم الخلقية المستمدة من الأديان السماوية كأساس لبناء الإنسان، والتنمية المتكاملة للشخصية، وتربية الإرادة،والإنسان.
- الاهتمام بالأسرة كوحدة المجتمع، وخليته الأولى، وإعدادها لتكوين المجتمع الحضاري السليم.
- إنشاء بنوك الادخار الشعبي، وتنمية عادة الادخار منذ الطفولة لدى الصغار، والأسرة.
- انتشار مراكز التنمية، والتنوير،والبناء.
- الاهتمام بالبيئة والمجتمع المحلى فى رفع مستواه وتنميته بالتعاون والمشاركة الشعبية.
- العمل الجاد لتغيير أسلوب التربية وجعل المدرسة مركز إشعاع لتربية الصغار على المسئولية والتعرف على الذات والمشاركة فى بناء المجتمع ورفع مستواه.
- الاهتمام بالتعاون،ومزيد من الجمعيات التعاونية،وتغلغل الحركة التعاونية فى جميع المجالات الاستهلاكية، والإنتاجية، والخدمية .
- الاهتمام بجعل الزكاة ركيزة للتنمية، والتكافل الاجتماعي عن طريق لجان الزكاة وأخيراً، وليس أخرا رفع شعار « المجتمع المحلى ينهض بنفسه».
- إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».
- تلك لعمري الأسس التي يمكن أن نرسيها فى مستهل القرن الواحد، والعشرين من اجل العبور الحضاري لمجتمع افضل تشارك فى بنائه المرأة مشاركة فعالة.

النتائج الإجتماعية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

أ.د. مصطفى علوى

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

كثيرة وعظيمة هى نتائج حرب أكتوبر المجيدة، ليس فقط فى المجالين العسكرى والسياسي، بل أيضا ، وبنفس الدرجة، فى المجالين الاجتماعي، والاقتصادي. فبقدر عظمة الحدث، وضخامته كانت نتائجه، فحرب أكتوبر كانت بالقطع نقطة تحول كبرى فى مسيرة العمل الوطني لكل من القوات المسلحة، والدولة والمجتمع. بل إن حرب أكتوبر كانت ولا تزال الحدث الأعظم فى تاريخ مصر والعرب المعاصر، ومن ثم جاءت نتائج الحرب عميقة فى تأثيرها على بنى المجتمع المصرى وهياكله القيمية والاجتماعية آلي الحد الذى يمكن معه اعتبار تلك النتائج غير مسبوقة.

ويتناول هذا البحث النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما من ذلك الحدث العظيم فى التاريخ المصرى، ويحاول أن يرصد ما أدت إليه من تغييرات وتطويرات جمة وعميقة فى المجتمع المصرى، سواء على مستوى بنية القيم أو العلاقات الاجتماعية أو المكانية أو أسلوب العمل وآليته، أو على مستوى علاقة القوات المسلحة بالشعب والمجتمع والدولة المصرية بعد حرب أكتوبر والتي ما كان يمكن بدونها أن تظهر تلك السياسات أو تنفذ.

وبالإضافة إلى ذلك، تحاول الدراسة أن تطرح فى خاتمتها السؤال الجوهري عن: كيف يمكن أن تمنع نشوب حرب جديدة، وتجتهد في تقديم إجابة عن ذلك السؤال من منظور التحليل الاجتماعي. ذلك أن التنمية هى الغاية والهدف، وأن تلك الغاية لا تتحقق مع تكرار وقوع الحروب، ولطالما ذاقت شعوب المنطقة ويلات الحروب، وعانت فى مستويات معيشتها وفى حياتها اليومية من الآثار المدمرة لتلك الحروب، ليس فقط على الهياكل الإقتصادية ولكن أيضا على الهياكل والقيم الاجتماعية. ومن ثم، أصبح مطلبا مشروعا للشعوب فى هذه المنطقة التى خضعت طويلا لحقب من الاضطراب، وعدم الاستقرار الناتج عن الحرب أن تتطلع إلى حياة مستقرة خالية من الحرب. وأصبح مشروعا أيضا أن

تنشغل الجماعة العلمية والفكرية بطرح السؤال عن الوسائل والأساليب التى يمكن من خلالها منع نشوب حروب جديدة، أو على الأقل تقليل احتمالات نشوبها إلى أدنى حد ممكن.

وعند هذه النقطة يمكن رصد أهم النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر فيما يلي:-
١- تحرير سيناء وعودتها إلى الوطن الأم.
٢- عودة مهجري منطقة قناة السويس إلى مدنهم الأصلية وتعمير تلك المنطقة.
٣- عودة السياحة كنشاط رئيسي إلى الحياة المصرية.
٤- إفراز جيل جديد اخذ يتولى زمام القيادة فى الدولة والقوات المسلحة والمجتمع.
٥- الانفتاح الإقتصادى وبدء عملية إعادة صياغة الائتلاف الاجتماعي - السياسي.
٦- بدء تغيير علاقة الدولة بالمنظمات والمؤسسات والقوى الاجتماعية - السياسية والتيارات الفكرية فى إطار تجربة التعددية السياسية الجديدة.
٧- التغيير الكبير فى منظومة القيم الاجتماعية، وذلك باسترداد قيم الثقة بالنفس والعمل الجماعى والتخطيط السليم والتنظيم الفعال والتدريب الجاد.
٨- الممارسة الناجحة لعملية صناعة القرار، واتخاذه على أساس علمي سليم، واكتساب خبرة إدارة الصراع بنجاح رغم صعوبة الظروف، أي بدء التغيير فى آليات العمل الاجتماعي العام.
٩- التغيير فى الأساس الاجتماعي للجنود فى القوات المسلحة المصرية بمزيد من الإعتماد على خريجي الجامعات، وتكريس تقاليد الاحتراف، واستعادة العلاقة الصحية والصحيحة بين القوات المسلحة من ناحية، وجهات الدولة المصرية من ناحية ثانية، فضلا عن دفعة كبيرة للدور التنموي الاجتماعي للقوات المسلحة فى المجتمع المصرى.

الجدير بالذكر أن البحث لا يعتمد ترتيبا لتلك النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر من حيث الأهمية. فليست أي من هذه النتائج أهم من الأخريات بحال. أضف إلى ذلك أن هذه النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر بينها من الترابطات والتشابكات والأثر المتبادل ما يجعل تناول كل منها يتم بغرض الدراسة العلمية فقط لأنها فى الواقع العملي غير منفصمة عن بعضها البعض. وربما تأثر حصر البحث لأهم النتائج الاجتماعية لحرب أكتوبر بالنقطة الزمنية التى ينظر من خلالها إلى تلك النتائج. ومن المؤكد أن صورة تلك النتائج كانت ستختلف قبل عشر سنوات أو عشرين سنة من الآن. وعلى أية حال فإنه قد يكون ثمة معيار يتعلق بطبيعة أثر كل من تلك النتائج من حيث كونه أثرا مباشرا تحقق بعد فترة وجيزة من الحرب أم أثرا إستغرق وقتا أطول نسبيا فى تبلوره وظهوره فى بنى المجتمع وهياكله. ومن المعلوم أن الأثر الذى أحدثته الكثير من النتائج الاجتماعية المشار إليها هو اثر ممتد، أي انه اتصل ولم ينقطع رغم مرور ربع قرن على الحدث المنشئ له. وأخيرا، فلأهمية النتائج الاجتماعية التى أحدثتها حرب أكتوبر على القوات المسلحة رأى الباحث إفراد بند مستقل لها.
أولى النتائج الاجتماعية المباشرة لحرب أكتوبر يتمثل فى تحرير كامل تراب سيناء، ومن ثم تعزيز التكامل الوطني الذى نعمت مصر به دوما، وفتح الباب أمام تخطيط ثم تنفيذ مشروعات عملاقة للتنمية الإقتصادية - الاجتماعية ليس فقط على ارض سيناء بل أيضا فى مناطق البحر الأحمر وجنوب الوادي، وعلى امتداد ارض مصر. إن تحرير سيناء - كواحدة من نتائج حرب أكتوبر العظيمة - ذو أبعاد أمنية - إستراتيجية وأخرى اقتصادية هامة. ولكن له أبعاد إجتماعية لا تقل أهمية.

فلقد أتاح التحرير المترتب على أكتوبر - ولأول مرة - فرصة حقيقية لعودة الجزء إلى الكل، وعودة سيناء إلى أحضان الوطن الأم، والتخطيط لإندماج اجتماعي حقيقي بين سيناء والوادي، وإنهاء سنوات الانقطاع بينهما، إذ بدأت أعداد المصريين الذين يصلون سيناء من الوادي للسياحة أو العمل أو الإقامة تتزايد. وانتهى العصر الذى كان يتطلب أمر الدخول إلى سيناء من جانب المواطن المصرى إلى تصريح أمنى، وأصبح يتم التعامل مع سيناء كجزء طبيعى من الأرض المصرية. ونشطت عملية التنمية الزراعية خاصة فى شمال سيناء إلى الحد الذى بلغت معه مساحة أراضيها المزروعة حوالي نصف مليون فدان. كما نشطت عملية التنمية السياحية فى شطري سيناء الجنوبي والشمالي، ومن ثم أضحت سيناء اكثر إنفتاحا بكثير على الكثير من الثقافات والحضارات والشعوب الأجنبية.
وأصبحت الإدارة المصرية والدولة المصرية موجودة على ارض سيناء بشكل مباشر ودائم وفاعل، ومن ثم، انتهت عهود الغربة التى كانت تعيشها سيناء أرضا وإنسانا، وأصبحت جزءا من اللحمة الاجتماعية المصرية أو كادت، ويساعد على ذلك كثيرا وجود الإعلام المصرى ووصوله القوى إلى مختلف أرجاء سيناء، فضلا عن وصول الخدمات والأنشطة الاجتماعية التعليمية والثقافية والصحية والإسكانية .... الخ إلى سيناء. وأخيرا، فإن عملية التحضر التى أخذت تتم فى ريف مصر قد انتقلت أيضا إلى بواديها وبخاصة فى سيناء، فتزايدت نزعة التحضر وما يرتبط بها من قيم وطريقة تفكير وأسلوب حياة، وذلك على حساب تقاليد البداوة، وبخاصة فى مدن سيناء التى جرى عليها ما جرى على بقية مدن مصر من امتداد وتوسع عمراني كبير جذب إليها مزيدا من السكان الذين كانوا فى السابق يقطنون القرى أو البوادي.
ورغم ما قد يعتبره البعض من أثر سلبي لذلك التغير الاجتماعي الذى صاحب مرحلة ما بعد أكتوبر فى شبه جزيرة سيناء، يتمثل فى تحدى أو تهديد ثقافة فرعية - هى ثقافة البداوة - على ما يعنيه ذلك من تقليل من التنوع أو التعدد والغنى الثقافي، فإن له وجها إيجابيا آخر يتمثل فى زيادة درجة التجانس الثقافى والاجتماعي على المستوى الوطني العام.
إن الحفاظ على الأصول الثقافية للأقاليم الفرعية - بما فيها سيناء - هو أمر مطلوب لارتباطه بمسألة الحفاظ على مصادر التراث الوطني فى تعددها وتنوعها. ولكن مزيدا من التجانس فى التقاليد، والعادات، وطريقة التفكير، وأسلوب الحياة يمكن أن يعزز الهوية الثقافية الوطنية على نحو يخلق أثرا إيجابيا على حياة المجتمع الأكبر.

أكثر من ذلك فإن عملية التنمية المتصلة فى سيناء - فى إطار الاهتمام الكبير من جانب الدولة المصرية بها - قد دخلت أفاقا جديدة، وذلك بتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية توثق صلة سيناء بالوطن الأم. فبعد مشروع نفق « أحمد حمدي » ثمة مشروع تحت التصميم لإنشاء كوبري أعلى قناة السويس. والأهم من ذلك أن مياه النيل تدفقت أول مرة إلي داخل سيناء من خلال مشروع ترعة السلام الذى يستهدف ربط سيناء بالداخل وزراعة حوالى أربعمائة ألف فدان شرق قناة السويس وغربها. ولا شك فى أن وصول مياه النيل آلي سيناء هو - فى ذاته فتح لفصل جديد فى تاريخ سيناء، وفى تاريخ علاقتها بالوطن الأم، ففيه آفاق جديدة للتنمية الزراعية، وفيه ترقية لمستوى المعيشة، وتعزيز لقيم الاستقرار، وقيام لحياة جديدة فى شبه الجزيرة، فضلا عن أهم الروابط، رابطة مياه النيل التى هى رابطة المصير والوجدان والحياة.

أما ثانية النتائج الاجتماعية لنصر أكتوبر المجيد فتتمثل فى عودة الحياة مجددا إلي قناة السويس ومدنها الثلاث الرئيسية. فقد فتحت القناة أمام الملاحة مجددا بعد النصر وأضاف ذلك موردا هاما من موارد الدخل القومى ساهم مع حقول بترول سيناء التى عادت إلى مصر فى تخفيف أعباء الحياة الجسيمة التى تحملها الشعب المصرى فى بطولة رائعة فى مرحلة ما قبل أكتوبر. وأعيد بناء مدن القناة - بور سعيد، والسويس، والإسماعيلية - بعد الدمار، والخراب الذى كان قد لحق بها فيما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣. وعاد أبناء هذه المدن إلى العيش فيها. وترتب على ذلك رفع للضغوط الاجتماعية الكبيرة التى صاحبت إقامتهم فى مهجرهم المؤقت فى الدلتا والوادي. صحيح أن المصريين أظهروا قدرا بطوليا من التعاون والتساند والتكافل والتعاضد فى مرحلة التهجير، وعاش أبناء منطقة القناة فى مدن مصر وقراها دون شعور بالغربة أو الإغتراب بفضل ذلك التعاضد الهائل مع إخوانهم أبناء الوادي والدلتا. ولكن من المؤكد أيضا أن إستمرار ذلك الوضع غير الاعتيادي الناشئ عن التهجير لفترة طويلة كان من الممكن أن يرتب مشكلات إجتماعية يؤدى تراكمها الى تعقيدات لا تسهل مواجهتها. ولذلك كان النصر فى أكتوبر بابا لحل أو الحيلولة دون وقوع هذه المشاكل أو تفاقمها أصلا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل كان على الدولة المصرية أن تتجه إلى تبنى سياسة تعوض المهجرين من خلالها عن سنوات المعاناة العجاف فصرفت اهتماما عظيما لمشاريع إعادة التعمير والبناء، فضلا عن مشاريع التنمية، وإنشاء منطقة حرة فى مدينة بور سعيد لرفع مستوى المعيشة وزيادة مصادر الدخل.

وإذا كانت السياحة قد عادت إلى الازدهار بعد نصر أكتوبر، فإن هذه الحركة السياحية النشيطة لم تقتصر على شبه جزيرة سيناء. على العكس فإن النشاط السياحي لم يفد بكثافة عالية إلى سيناء - ولم يكن له أن يفعل - إلا بعد إبريل ١٩٨٢ عندما تحقق الإنسحاب الإسرائيلي من كامل أرض سيناء بإستثناء طابا التى استردتها مصر بعد معركة نضال دبلوماسي وطنية عظيمة. كانت عودة السياحة إلى القاهرة، وجنوب الوادي أسبق إذن. وكانت عودة السياحة تمثل ليس فقط تحسنا فى مصادر الدخل أو في الوضع الاقتصادي، ولكنها كانت تعنى أيضا التأكيد مجددا على وضع مصر الوسطى، والمركزي أيضا فى الخريطة الثقافية العالمية. فمصر واحدة من أهم بقع الجذب السياحي والتأثير الثقافي فى العالم. فالثقافة المصرية هى ثقافة الانفتاح على الآخرين والتسامح معهم. وهى لم تكن قط ثقافة استبعادية تستبعد ثقافة الآخر أو تحتقرها. فمصر لم تعرف أبدا العنصرية الثقافية، بل عاشت دوما على التفاعل الخلاق، والاندماج الطوعي فى نسيج الحضارة الإنسانية. كل هذه المعاني تكرست من جديد من خلال عودة قنوات الإتصال الشعبية الطبيعية مع العالم الخارجي وعلى رأسها العلاقة السياحية.

وعلى مستوى الانفتاح على الآخرين كان لنصر أكتوبر أثر كبير أيضا على العلاقات الشعبية والاجتماعية بين مصر، والبلاد العربية الأخرى. فقد ترتب على حرب أكتوبر زيادة هائلة فى سعر البترول، ومن ثم فى عائدات البلاد العربية النفطية مما فتح آفاقا عظيمة لبناء المرافق الأساسية ولمشاريع التنمية العمرانية والاقتصادية. ونتج عن ذلك حركة هجرة ضخمة من البلاد العربية كثيفة السكان، ومنها مصر، إلى البلاد العربية النفطية خفيفة السكان. ولقد أثمرت حركة الهجرة تلك، ولا شك نتائج اقتصادية، ومالية إيجابية أفادت الاقتصاد المصرى سواء من خلال تحويلات المصريين

العاملين فى بلاد الخليج أو من خلال تدفق السياحة العربية على مصر أم من خلال زيادة حركة التجارة عبر قناة السويس. ولكن النتائج الاجتماعية - السياسية لذات الظاهرة كانت مختلطة.
فلقد ترتب على هجرة ملايين المصريين، والعرب إلي بلاد النفط العربية زيادة ضخمة فى درجة الإعتماد الاجتماعي المتبادل بين الشعوب العربية صمد أمام المقاطعات الدبلوماسية والإقتصادية الرسمية التى وقعت بين مصر والدول العربية فيما بين عام ١٩٧٩ ومنتصف الثمانينات، ولم يتأثر بها سلبا. ولكن الهجرة العشوائية المفتوحة وغير المخططة - ونظن أنه لم يكن بالإمكان إخضاعها لتخطيط دقيق - أفرزت نتائج سلبية على عملية التنمية الاجتماعية فى الداخل.
فقد تأثر كثير من العاملين المصريين فى بلاد الخليج بمنظومة القيم، والعادات والتقاليد المحافظة أو التقليدية، وعادوا بأنماط سلوكية مغايرة قللت - ولو إلى حد ما - من التجانس الثقافى، والقيمى، والسلوكي. كذلك فإن هجرة العمال المهرة خلفت ندرة فيهم فى داخل مصر الأمر الذى أدى إلى تغييرات مشوهة فى الهيكل الطبقي، والاجتماعي، والقيمى فى مصر، عانت من نتائجها بالأساس الطبقة الوسطى. على انه يجب التأكيد على أن تلك الآثار السلبية لم تترتب مباشرة على حرب أكتوبر أو نتائجها الاجتماعية. وإنما حدثت نتيجة إدارة مسألة الهجرة بطريقة فيها من العشوائية اكثر كثيرا مما فيها من التخطيط، والعمل العلمي. وبعبارة أخرى، فإن حرب أكتوبر بريئة من المضاعفات، والمشكلات الاجتماعية التى رافقت ظاهرة الهجرة إلى بلاد الخليج من جانب أعداد كبيرة من المصريين.
من نتائج حرب أكتوبر أيضا أنها أفرزت جيلا جديدا مارس القيادة وما تقتضيه من عمليات للتخطيط وصنع القرار والتنفيذ والاتصالات بطريقة علمية ومنظمة وفيها كفاءة كبيرة. ومن ثم، اصبح هذا الجيل مؤهلا لتولى زمام القيادة، أو للمشاركة فى تحمل أعبائها، سواء فى القوات المسلحة المصرية أو فى أجهزة الدولة المصرية بعامة، بل وفى تنظيمات مجتمع الأعمال كذلك. فلم يكن الجيل الذى خطط لأكتوبر وأدارها موجودا فقط داخل القوات المسلحة المصرية، على عظم ومركزية الدور الذى لعبه جيل أكتوبر من أبناء تلك القوات، وإنما تعداها ليوجد فى مؤسسات وأجهزة الدولة الأخرى المختلفة سواء فى مؤسسة الرئاسة أو فى الحكومة أم فى مؤسسة الإعلام.
وبعد أكتوبر، تولى أبناء جيل أكتوبر القيادة وتحملوا المسئولية. وكان الرئيس مبارك -قائد القوات الجوية أثناء الحرب- رمزا لذلك الجيل فتولى منصب نائب رئيس الجمهورية وهو لم يزل بعد فى منتصف الأربعينيات. كذلك كان الحال بالنسبة لكثير من الوزراء والقادة العسكريين ورؤساء تحرير الصحف وغيرهم كثير من قيادات أجهزة الدولة والعمل العام.

وجاء جيل أكتوبر ليلتحم بجيل يوليو -أو بمن بقى منهم- فى تحمل مسئولية قيادة الدولة المصرية فضخ كثيرا من الدماء الجديدة والفكر المجدد فى شرايين أجهزة الدولة والقوات المسلحة المصرية، فكانت تلك مرحلة التكامل الجيلى الذى أفادت منه السياسة المصرية والمجتمع المصرى.
وعلى مستوى الفكر الاجتماعي، أتاح نصر أكتوبر بيئة مواتية للنظام السياسي لكي يحدث تغييرا بالتحول عن الفكر الاشتراكي القائم على اشتراكية الدولة وفلسفة الإقتصاد المخطط مركزيا والمجتمع الموجه مركزيا إلى فكر جديد يقوم على مزيج من الليبرالية الإقتصادية والتعددية الفكرية (المنابر ثم الأحزاب) مع الاحتفاظ بمركزية الدولة وسيطرتها السياسية. وربما جنحت الدولة خلال السبعينيات نحو اليمين وشئ من ضعف الاهتمام بالعمال والفلاحين غير أنها عادت فى العقدين الأخيرين إلى

تقاليد الحفاظ على البعد الاجتماعي فى سياستها الإقتصادية والاجتماعية التنموية مع إعطاء درجة أكبر من درجات الحرية الفكرية وحرية التعبير والصحافة فضلا عن تدشين عملية خصخصة كبرى قد تؤدى إلى تغيير شكل ومحتوى البنية الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع المصرى فيما يشبه الخلاصة التى تجمع بين عناصر للشرعية اعتمد عليها النظام فى كل من حقبتي الستينات أو فيما يمكن أن يوصف بتقاليد الديمقراطية الاشتراكية.

وبالتوازى مع ذلك التغيير فى الفكر الاجتماعي وقع تغيير فى هيكل الإئتلاف الاجتماعي المساند للنظام السياسي. ففي مرحلة الرئيس عبد الناصر تشكل الإئتلاف الاجتماعي من بيروقراطية الدولة والمؤسسة العسكرية والعمال والفلاحين والنخبة الريفية. أما الائتلاف فى مرحلة الرئيس السادات فقد أضيف إليه قوة جديدة أو متجددة هى رجال الأعمال، وخرج منه أو كاد الفلاحون رغم إستمرار نسبة الـ ٥٠ %فى كافة التشكيلات البرلمانية والشعبية ورغم استمرار بعض مكاسبهم. أما فى مرحلة الرئيس مبارك، فقد استمر تشكيل الائتلاف من القوى الاجتماعية الأساسية الرئيسية مع إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية وبدء الاتجاه إلى تقليص بيروقراطية الدولة مع إتجاه القوات المسلحة إلى مزيد من الاحتراف ومزيد من الدور التنموي على النحو الذى سيلي بيانه.

وخلاصة القول، انه بدون نصر أكتوبر ما كان يمكن تصور حدوث التغييرات الفكرية والمؤسسية العميقة نحو التعددية والليبرالية ومزيد من النضج للائتلاف الاجتماعي المساند ولمصادر الشرعية على النحو الذى حدث خلال ربع القرن المنصرم.

أما على مستوى القيم الاجتماعية فقد أدى نصر أكتوبر إلى استرداد المصرى لثقته بنفسه التى كانت قد اهتزت نتيجة الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧، ولكرامته الوطنية التى أصيبت بشرخ بسبب تلك الهزيمة. وما كان يمكن لمصر أن تنخرط فى السعى الجاد نحو السلام الحقيقي من دون ذلك الاسترداد للثقة بالنفس وللكرامة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع المصرى كان قد انخرط بجميع أجهزته ومنظوماته فى عملية إعداد طويلة وشاقة لمعركة النصر، وعلى مدى اكثر من ست سنوات مر خلالها بصعوبات هائلة ومشكلات جمة استطاع التغلب عليها بمزيج من التخطيط العلمي والتدريب الجاد والتنظيم الفعال والتنفيذ الدقيق. وقد استمرت هذه المنظومة من القيم الاجتماعية الإيجابية حاكمة لعمل القوات المسلحة المصرية منذ حرب أكتوبر المجيدة. ولكن اللافت للنظر أن وجود ذات القيم المشار إليها ليس راسخا فى أداء المؤسسات المدنية للدولة المصرية كما هو فى أداء القوات المسلحة. وقد يقال إن القوات المسلحة بطبيعتها مؤسسة تقوم على الضبط والربط والنظام والانضباط وعلى العمل الجماعى والمؤسسي فى اتخاذ القرارات، وأنها اكثر تميزا من المؤسسات المدنية فى هذه المجالات. ولكن المقارنة بين أسلوب عمل القوات المسلحة قبل ١٩٦٧ وبعدها يشير إلى فرق جوهري، والى تطور ممتاز نحو مزيد من العلمية والمؤسسية والجدية فى سياسات التدريب وفى عمليات صنع القرارات. حقا إن المؤسسات المدنية للدولة المصرية قد تحسن أيضا أداؤها بعد يونيو ١٩٦٧، ولكن التحسن فى أداء القوات المسلحة اكبر كثيرا وأكثر دوما وأكثر انتظاما واستمرارا بل واطرادا عما هو عليه فى أجهزة الدولة الأخرى، ربما باستثناء مؤسسة الأمن القومي، والمؤسسة الدبلوماسية. فخارج نطاق هذه

المؤسسات، لاتزال روح أكتوبر « موسمية » وليست مستديمة وترتبط بظروف أو بشخصيات قيادية معينة ولا تعبر عن اتجاه متأصل بالضرورة. والحق إن كافة مؤسسات الدولة والمجتمع فى مصر ما تزال فى حاجة إلى استلهام روح أكتوبر وقيمة آنفة الذكر تحقيقا لمزيد من التقدم والنمو ولمستقبل افضل.

وفى خصوص نتائج حرب أكتوبر الاجتماعية على مستوى القوات المسلحة، سبقت الإشارة إلى التغير القيمى الإيجابي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الإعداد لأكتوبر أنتجت تغيرا فى سياسة التجنيد يتعلق بمزيد من الاهتمام بتجنيد خريجي الجامعات وبخاصة خريجي الكليات العملية وتخفيض فى إعداد المجندين من غير المتعلمين وبخاصة في صفوف القوات المقاتلة. وقد أدى ذلك إلى تغيير في الأساس الاجتماعي وفي المستوى التعليمي والثقافي للمقاتلين في القوات المسلحة، ومن ثم تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية نحو مزيد من الانفتاح والحرية وعدم القهر بين القادة والأفراد. كذلك فإن الاعتماد على خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومعاهد القوات المسلحة العلمية والفنية، أدى إلى تحسين قدرة الأفراد فيها على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة، بل وتطويعها للاحتياجات التي تتطلبها البيئة ومسرح العمليات بالمنطقة.

ومن ناحية أخرى، فإن القوات المسلحة قد رسخت احترافها للعمل الدفاعي والردعي، ونأت عن التورط في مسائل وقضايا العمل السياسي الداخلي وذلك منذ مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر، ولقد أصبح ذلك الاحتراف في مرحلة ما بعد أكتوبر - بمثابة تقليد غير قابل للاهتزاز. وقد أدى ذلك إلى استعادة العلاقة الصحية والصحيحة بين القوات المسلحة وأجهزة الدولة الأخرى وبينها وبين مؤسسات المجتمع.

يرتبط بذلك ارتباطا وثيقاً الدور التنموي النشط والهام الذي أصبحت القوات المسلحة تباشره بعد نصر أكتوبر. فالقوات المسلحة أضحت أحد أكثر الفاعلين نشاطاً في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال جهودها الهامة في مجال محو الأمية وأنشطتها العظيمة في تعليم وتدريب الحرفيين والعمال المهرة الذين يفيدون المجتمع وليس فقط القوات المسلحة، وكذلك من خلال دورها الذي لا ينكر في مجال بناء شبكات المرافق الأساسية من طرق وكباري وشبكات تليفونات، فضلاً عن اتجاهها إلى أنشطة إنتاجية زراعية وصناعية من شأنها أن تحقق أكتفاء ذاتياً في بعض المجالات، وأن تسد بعض الحاجة في مجالات أخرى فضلاً عن تنمية المهارات وترقية التكنولوجيا المستخدمة في تلك الأنشطة.

إن القوات المسلحة المصرية هي المصدر الرئيسي لعملية التطوير التكنولوجي في كثير من مجالات النشاط الصناعي والزراعي المصري. وهي بذلك يمكن - بل ويجب - أن تلعب دور الريادة وتعمل كقاطرة تشد المجتمع المصري تكنولوجياً إلى الأمام.

خاتمة : كيف نمنع نشوب حرب جديدة ؟

ذلك سؤال هام للغاية، فالشعوب في هذه المنطقة المضطربة من العالم تتوق إلى الاستقرار لأن الاستقرار هو المدخل إلى التنمية. وهذه الشعوب في حاجة ماسة إلى تنمية اقتصادية - اجتماعية حقيقية.

وإذا كانت التنمية في حاجة إلى قوة عسكرية تحميها وتدافع عنها ضد الأخطار والتهديدات، فإن

التنمية الحقيقية وحدها هي القاعدة السليمة للأمن والطمأنينة، ولا يمكن تصور بناء قدرة عسكرية ذات بال في غياب تنمية حقيقية.

وتحقق هدفي الأمن والتنميـة معاً يتطلب أول ما يتطلب غياب الحرب ومنع نشوبها. ذلك أن كلفة الحرب أضحت باهظة. والحرب الحديثة خاصة بين دول تملك أسلحة دمار شامل ووسائل إيصال متوسطة المدى وبعيدة المدى ستؤدي إلى تدمير التنمية وإلى الإضرار بالأمن في آن واحد. وما لم تكن الحرب هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق أهداف وطنية مشروعة مثل تحرير أرض محتلة فإنه لم تعد لشعوب الشرق الأوسط حاجة إلى مزيد من الحروب.
فالحرب قد تدمر القدرة العسكرية والبنية التحتية وتعود بالمجتمع عهوداً أو عقوداً إلى الوراء ومن ثم ومع التسليم بضرورة وأهمية امتلاك قاعدة أو قدرة دفاعية تكفل الأمن وتردع الخصوم، فإن إستراتيجية الدولة المصرية في منع نشوب حرب كبرى جديدة في المنطقة تظل ذات مغزى ودلالة عميقتين.
ولا يتم نجاح استراتيجية منع نشوب حرب جديدة من خلال الاقتصار على بناء قدرة دفاعية ذات بال أو اتباع سياسة احتواء الأزمات فقط، بل بالإضافة إلى ذلك لابد من مقومات ومتطلبات على مستوى بناء القوة الاجتماعية للدولة المصرية حتى تنجح تلك الاستراتيجية. فتماسك المجتمع المصري وأخذه بالأصول العلمية في صنع قراره وتعميقه للممارسة الديمقراطية، وتعزيزه للائتلاف الاجتماعي - السياسي السائد هي أمور أساسية في إنجاح تلك الاستراتيجية.
فمزيد من التماسك الاجتماعي والتلاحم السياسي للقوة الاجتماعية - السياسية المصرية، والنجاح في القضاء التام على البقية الباقية من مشكلة الإرهاب، والعمل المستمر من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وتعميقها، والحرص على تطبيق سياسات التحول الاقتصادي الليبرالي مع حساسية مناسبة لاعتبارات البعد الإجماعي تقود إلى تجنيب المجتمع المصري الأزمات الاجتماعية العميقة التي مرت بها البلاد وإذا ما تسرعت أو تهورت في تطبيق سياسات الإصلاح والتحول الليبرالي، كل ذلك سيؤدي إلى تفكير الخصم أو العدو مرات ومرات قبل شن أي حرب كبرى جديدة. ومن المعلوم أنه لا حرب كبرى في المنطقة دون مصر. ومن ثم إذا كانت مصر على درجة عالية من التماسك الوطني والتجانس السياسي والثقافي فلن يكون بمقدور العدو أخذ مخاطرة الحرب ضدها. وإذا انتفت احتمالات حرب تكون مصر طرفاً رئيسياً فيها فلن تكون ثمة حرب كبرى بالمنطقة.

حقا ليست ثمة علاقة آلية أو ميكانيكية بين الديمقراطية، ومنع الحرب فكم من دولة ديمقراطية اتخذت قرارات بشن الحرب ،وأحيانا كانت هذه القرارات خاطئة و كانت نتائج الحرب وخيمة (الولايات المتحدة و الحرب الفيتنامية، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، هذا إذا سلمنا جدلا بان إسرائيل مجتمع ديمقراطي حقيقي) وفى المقابل فأن قرارات بعض الدول غير الديمقراطية بشأن التعامل مع ظاهرة الحرب جاءت مبنية على توجهات أو مدركات أو تقديرات سليمة (الصين مثلا) ولكننا لا ننظر الى العلاقة بين التطور الديمقراطي و الحرب من الزاوية السابقة، بل من زاوية الأثر الذى يحدثه التطور الاجتماعي (و ليس فقط السياسي) الديمقراطي (أي على مستوى الأسرة و المدرسة ودور العبادة والأندية والجامعة والنقابة و الخ . .) على تماسك المجتمع ووحدته فى مواجهة الخصوم أولا، ثم على مدى علمية عملية اتخاذ القرار وتأسيسها على المعلومات الكافية السليمة فى التوقيت المناسب،

وعلى قيم المسائلة والمحاسبية والمؤسسية من عدمه. فإذا كان المجتمع ديمقراطيا بالمعنى المتقدم فسوف يحسب الخصوم حساب الأساس الاجتماعي الصلب لقوة ذلك المجتمع قبل الإقدام على مغامرة الحرب معه، ومن ثم تقل احتمالات نشوب الحرب.
ومن باب القيم الاجتماعية التى تعزز احتمالات منع نشوب الحرب ذلك الموقف القيمي المتزن والمتوازن من الخصوم والأعداء، فكلما كانت صورة الخصم أو العدو لدى لا تقوم على الاستهانة أو الاستبعاد ولاعلى التضخيم أوالتهوين من قوته، زادت قدرتي على الإدارة الرشيدة للصراع، ومن ثم اتجهت العلاقة الاستراتيجية والأمنية معه الى نقطة توازن عنها كثيرا احتمالات شنه للحرب ضدي، أما الاستهانة بالعدو فقد تقودني الى مسلك مغامر يعطيه الفرصة والمبرر لشن الحرب. كذلك فان الخوف منه يغريه بالعدوان على جيرانه.
يتصل بذلك أيضا إصلاح التعليم وتحسين مخرجاته. كذلك هو بوابة النهضة الحقيقية هو الوسيلة الناجحة للتنمية البشرية، وهو أمر إن حدث سوف يؤدي إلى امتناع الخصوم عن مهاجمتنا أو العدوان علينا تقديرا منهم لمدى القوى الاجتماعية التي يحققها إصلاح حقيقي غير شكلي ولا كمي للنظام التعليمي. لقد سأل زعيم دولة غربية بعد الحرب العالمية الثانية أركان حكمه عن الأحوال في بلده. ولما علم أن معظم الأحوال كانت سيئة طلب منهم أن يطمئنوه على وضع التعليم والقضاء، فلما علم أن هذين القطاعين كانا وما زالا بخير قال انه أضحى مطمئنا على أمن بلده ومستقبلها.
وغير بعيد عما تقدم أيضا، بل لعله في القلب منه، أن يدلف المجتمع المصري الى ميادين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجالات رائدة يمكن تصويرها بالقاطرة التكنولوجية لذلك المجتمع الى القرن الواحد والعشرين. ولعل إرهاصات معينة تنبئ بإشارات مضيئة أو مؤشرات إيجابية وليدة في حاجة الى مزيد من العناية والاهتمام من جانب الدولة ومؤسسات الأعمال والمال والاقتصاد والمجتمع وذلك من قبيل تشغيل المفاعل النووي الثاني والاهتمام بالتكنولوجيا النووية في المجال السلمي، وتشكيل مجلس نوعي للمواد الجديدة ومجلس نوعي أحدث تشكل في مايو ١٩٩٨ لبحوث وتكنولوجيا الفضاء، وذلك في إطار أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وتزايد الإنفاق على أبحاث الهندسة الوراثية بمعدلات كبيرة فضلا عن مضاعفة ميزانية البحث العلمي رغم إنها ما تزال متواضعة (٨٥٠ مليون جنيه مصري).
إن التطوير التكنولوجي للمجتمع يكسب قدرة ردع تقنع الأعداء، والخصوم المحتملين بسياسة السلام والابتعاد عن الحرب في التعامل مع هذا المجتمع.

وهكذا يبدو أن ثمة نضجا في إدراك أهمية ومحورية الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي والتكنولوجي ليس فقط في تقدم الأمة بل وأيضا في منع نشوب حرب جديدة.
وإذا كانت جهود التنمية البشرية المستدامة من خلال ترقية الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية ومن خلال ترقية مستوى المعيشة وزيادة وتحسين شبكات المرافق الأساسية هي عامل أساسي في التنمية الاجتماعية التي تضيق الفجوة التي تفصلنا عن إسرائيل في هذا المجال، ومن ثم تحسن من فرص واحتمالات منع نشوب حرب جديدة، فإن هذه الاحتمالات الأخيرة تتزايد بقوة مع جهود إعادة التوزيع المكاني للسكان في مصر، وذلك لتغطية العيب الذي ظل يسم الهيكل الأمني للمجتمع المصري من خلال تركز كتلته السكانية الرئيسية على ٤ ٪ فقط من مساحة الأرض المصرية. ولعل من المشاريع التنموية العملاقة مثل توشكي وشرق العوينات وشمال خليج السويس وترعة السلام

ومنار شرق بور سعيد ما يشير الى خطة الدولة المصرية بزيادة مساحة الرقعة المأهولة من إقليم مصر من ٤٪ الى ٢٧٪ وذلك بضخ جزء من القوة البشرية الى مناطق طرفية كانت تقليدا غير مأهولة ولكن إمكانيات التنمية فيها أضحت هائلة. أن النجاح في سد تلك الفراغات والثغرات في الجسد الجيوستراتيجي لمصر من شأنه أن يحسن كثيرا من الموقف والهيكل الأمنيين للدولة المصرية، وان يعيد صياغة خريطة مصر ومن ثم خريطة المنطقة، وان تقنع الخصوم والأعداء المحتملين لمصر بجدوى سياسة السلام ومنع الحروب.

غير أن كل العلاجات المقترحة أعلاه والتي تستهدف بناء آليات لمنع حرب جديدة في المنطقة لا يمكن أن تنجح دون العمل على تحقيق شيئين جوهريين هما:-

١- الاحتفاظ دائما بقوة عسكرية وتكنولوجية رادعة.

٢- علاج الخلل في الهيكل الطبقي والاجتماعي الذي ترتب على عشوائية سياسات الهجرة الداخلية والخارجية، وعلى التناقض بين الأساس المادي والأساسي الثقافي القيمي للانتماءات الطبقية، وعلى الخلل في سياسات التعليم والتشغيل، وعلى الاضطراب القيمي المترتب على دخول ثقافة العنف الى الحياة الاجتماعية، وعلى الفجوة الجيلية في مؤسسات المجتمع والدولة، الرسمية منها وغير الرسمية.

■ توصيات المحور الاجتماعى

١ - ضرورة استلهام حرب أكتوبر كنموذج تنموي فى التعبئة والمشاركة وتنظيم الأدوار لمواجهة التحديات المختلفة للتنمية البشرية الشاملة، ومعاملة المشاكل الاجتماعية على أنها تخص الأمن القومي للدولة وإعطاء قدر كبير من الدعم المادي والأدبي حتى يمكن تقوية شبكات الأمن الاجتماعي من خلال مظلة التامينات الشاملة.

٢ - تمثل حرب أكتوبر، تخطيطا وتنفيذا وفاعلية، نموذجا حضاريا متكاملا ينبغي دراسته بعمق حتى يمكن تطبيقه فى مجال معركتنا ضد المشاكل المجتمعة، ولتدعيم جهودنا فى مجال التنمية.

٣ - يحتاج نموذج أكتوبر الحضاري إلى إبداعات فنية وأدبية متعددة تكشف عن إيجابيات الشخصية المصرية، حتى تبقى حرب أكتوبر حية فى الذاكرة التاريخية للشعب المصري.

٤ - فى ظل إطلاق طاقات الأفراد والإسهام الفعال للقطاع الخاص فى التنمية، لابد من تدعيم دور الدولة حتى تقوم بوظيفتها الأساسية فى الحفاظ على التوازن الاجتماعي.

٥ - لابد من توسيع إطار المشاركة السياسية الفكرية حتى يتم التلاحم بين فكر المثقفين وفكر صانعي القرار فى ضوء احترام التعددية الفكرية.

٦ - أن قضية الثقافة وما تنتجه من قيم ثقافية تقود سلوك الأفراد وتحدد كيفية أدائهم أصبحت جوهر التغيير الاجتماعي المنشود ومن ثم فإن العناية بتطوير ثقافة واعية تقوم على التسامح، وقبول الراي الآخر، وإعلاء دور العقل مدعما بالإيمان، ونبذ التعصب والتفكير الخرافي، باتت مسالة قومية.

٧ - المحافظة على روح المشاركة الإيجابية للشعب المصري كما ظهرت فى حرب أكتوبر وبإعلاء مبدأ سيادة القانون وبالنظر إلى دور المرأة فى التنمية الاجتماعية نظرة جديدة تقوم على أساس توسيع الفرصة أمامها للمشاركة الشاملة فى كل الميادين.

٨ - ولتدعيم دور المرأة الاجتماعي فى مجال التنمية ينبغي:

أ. تضييق الهوة بين المقرر فى الدستور وفى التشريعات المختلفة، والممارس والمطبق فى حياتها بالفعل.

ب. إلغاء جميع القوانين التى تكرس التفرقة وتناقض حقوقها الدستورية فى المساواة.

ج. مساندتها القانونية لدعم مشاركتها السياسية والقيادية حتى تتجاوز الاعتراضات

التقليدية التى تهدف إلى تقيد دورها فى المجتمع.

٩ - التأكيد على الدور المحوري الذي يلعبه الإعلام بكافة صوره ومصادره فى تفجير الطاقات الخلاقة لدى المواطنين والتأكيد على ضرورة الارتفاع بمستوى مضمون الرسالة الإعلامية احتراما لعقلية المواطن.

١٠ - ضرورة تجميع وتكامل خدمات الوزارات والمؤسسات والصناديق التي تعمل فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، وتوجيهها لدعم مشروعات الرعاية الاجتماعية ومحاربة البطالة.

١١ - الاستفادة من نموذج أكتوبر فى التصميم، والتخطيط، والتحضير، والتنفيذ، والمتابعة، فى تعبئة شركاء التنمية وتوزيع الأدوار بينها ضمانا للتنسيق والتكامل على أن تشكل لهذا الغرض مجموعات عمل على المستوى القومي يشارك ويمثل فيها جميع المختصين.

١٢ - يجب أن يمتد مفهوم المكون الاجتماعي للتنمية، ليشمل إلى جانب الخدمات الصحية والتعليمية، خدمات برامج الحد من الفقر ورعاية المعوقين، و الأحداث، والمعرضين للانحراف.

١٣ - ينبغي وضع استراتيجية للإصلاح الاجتماعي تتصل و تتوافق مع خطة الدولة فى التنمية الشاملة، تحدد الأهداف والأولويات وتضع أسلوبا للمواجهة والعلاج، وتوفر مصادر التمويل معيدة توزيعها طبقا للأولويات والمسئوليات كما تحدد الاختصاصات لضمان التعاون و التنسيق.

١٤ - وفقا للتوجهات الحيثية ينبغي خلق آليات للإنذار المبكر بالمشكلات الاجتماعية التى يمكن أن تحدث، حتى تصاغ السياسات الاجتماعية المناسبة لمواجهة المشكلات المحتملة مع تدعيم الاستناد إلى منهجية الدراسات المستقبلية لرسم خريطة واضحة المعالم للمجتمع المصري ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين.

١٥- الاستفادة من خبرة القوات المسلحة فى التنظيم والإدارة وكذا بالأفراد بعد تركهم الخدمة بالقوات المسلحة.

١٦ - الترحيب بمبادرة السيد رئيس الجمهورية فى رعايته لمؤتمر قومي تشارك فيه جميع القوى الفاعلة لوضع استراتيجية شاملة للنهضة الاجتماعية.

المحتويات

صفحة

المحــور الاقتـــصـــادي ٧

الجلســة الأولـى : مـن حـرب الاسـتـنزاف إلـى حـرب أكــتوبـر

الجلسـة الثـانية :الملامـح الرئيسـية للـتخطيط لحـرب أكـتوبر

الجلسـة الثـالثة : المراحل الرئيسـية لإدارة الحـرب وتطوراتها

صفحة

الجلسة الرابعة : نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

بحوث قدمت إلى الندوة لإثرائها

صفحة

الجلسة الثالثة : المراحل الرئيسية لإدارة الحرب

الجلسة الرابعة : نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

صفحة

صفحة

الجلسة الرابعة : نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

بحوث قدمت إلى الندوة لإثرائها

صدر من هذه السلسلة

- حائط الصواريخ - لواء محمد سعيد على.
- المؤسسة العسكرية المصرية فى عصر الامبراطورية - ١٥٧٠ ق. م - ١٠٧٨ ق. م - د. أحمد قدرى.
- الأورطة السودانية فى حرب المكسيك - الأمير عمر طوسون - ١٣٥٢ هـ/ ١٩٣٢م.
- الجيش فى مصر القديمة - د. عبد الرحمن زكى.
- الجيش المصرى فى العصر الإسلامى من الفتح العربى إلى معركة المنصورة (٦٤٠-١٢٥٠) من عين جالوت إلى رشيد (١٢٦٠-١٨٠٧) - د. عبد الرحمن زكى.
- التاريخ الحربى لعصر محمد علي الكبير -د. عبد الرحمن زكى.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب